

موسوعة التشرع في العربية

الجزء الرابع عشر

إعلام

نبيل سعيد

المستشار

محمّد بن يوسف

مجاز في الحقوق

موسوعة التشریحات العربیة

الجزء الرابع عشر

إعلام

نبیل سعید
المستشار

محمد بن یونس
مجاز فی الفنون

موسوعة التشريعات العربية
الملاحق رقم (١)
تتضمن التشريعات الجديدة
الواردة عليها حتى ١/١/١٩٨٣

الجزء الرابع عشر

إعلام

يوضع هذا الجدول في أول الجزء للتأكيد بأن الإدخالات
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها في مكانها فعلا

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الخافه
الأردن	— الفهرس	— يوضع بدلا من الفهرس السابق	
	— اجهزة لاسلكي واستقبال اذاعي.	— نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطه / الغاء	
	— مطبوعات وصحف ونشرات .	— نظام رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ نظام رسوم التلفزيون .	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطه .
	— وكالات انباء .	— قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن المادة ١ حتى المادة ٣٤ منه (٣ ورقات)
		— تعليمات رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ .	
		— نظام رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ .	— توضع الصفحات المرفقة بعد نهاية قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ سنة ١٩٧٣ (ورقتين)
الإمارات	— الفهرس	— يوضع بدلا من الفهرس السابق	
	— اذاعة مرئية واذاعة مسموعة .	— قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ .	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٦ ، وقرار رقم ٣٩ جلسة ٩ لسنة ١٩٧٥ .

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الامارات	— مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر.	— قرار وزارى رقم ٧٣ سنة ١٩٧٧ .	— توضع الورقة المرفقة بعد نهاية المرسوم الاتحادى رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧
	— مطبوعات وصحف ونشرات .	— قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ / الغاء — قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ . — قرار رقم ٧٩ / ع لسنة ١٩٧٩	
	— وكالات انباء .	— قرار وزارى رقم ٢٦٨ سنة ١٩٧٧	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون الاتحادى رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الملغى ، والقرار الوزارى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ ، والقرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ ، ولائحة تعرفه اجور الاعلان ، ومرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ (١٠ ورقات)
البحرين	— الفهرس — اعلانات .	— قرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ / تعديل — قرار يلى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ ، والقرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ . (٤ ورقات)
	— مطبوعات وصحف ونشرات .	— قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٢ . — قرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ . — قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ . — قانون المطبوعات والنشر - ١٩٦٥ / الغاء	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن قانون المطبوعات لسنة ١٩٦٥ الملغى والمرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ حتى نهايته . (٣ ورقة)

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
الجزائر	— الفهرس	— قانون رقم ٨٢ — ١ يتضمن قانون الاعلام	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة بعد الفهرس مباشرة (٦ ورقات)
	— اذاعة مرئية واذاعة مسموعة .	— قرار وزارى مؤرخ ١٩٧٨/١٢/٢٣	— توضع الورقة المرفقة بعد الامر ٦٧ — ٢٥٤ مباشرة .
	— وكالات انباء .	— جدول بالمراسيم التى تتضمن احداث ممثليات للكالة الوطنية البرقية .	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الصفحات التى تتضمن الرسوم رقم ٧٥ — ٩٩ ، ٧٥ — ١٠٠ ، ٧٧ — ٧١ نهاية التشريع
سوريا	— الفهرس	— قرار رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٧٨	— يوضع بدلا من الفهرس السابق
	اعلانات	— قرار رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٧٨	— توضع الورقة المرفقة بعد نهاية القرار رقم ٩٥ سنة ١٩٦٨ .
	— مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر .	— مرسوم تشريعى رقم ٩ لسنة ١٩٧٨	— توضع الورقة المرفقة بعد نهاية المرسوم التشريعى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ .
	— مطبوعات وصحف ونشرات .	— قرار رقم ٣ / ج تاريخ ١٩٧٨/٢/١٤ .	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التى تتضمن نهاية القرار رقم ٢ / ع ، والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ .
	— مطبوعات وصحف ونشرات .	— مرسوم تشريعى رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠	— توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة التى تتضمن نهاية المرسوم رقم ١٤٦٨ لسنة ١٩٦٦ ، والقرار رقم ١٦١ / ش ع لسنة ١٩٥٢ حتى فقرة (ب) من المادة ٦ منه .

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) سوريا		<p>— قرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٤ / الغاء</p> <p>— قرار رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٦٥</p> <p>— قرار رقم ٢٠٥٥ لسنة ١٩٧٥ / الغاء</p>	<p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن نهاية القرار رقم ٤٠١ والقرار رقم ٣٨٧ الملغى ، والقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ والقرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٦٨ ، والقرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٩ ، والقرار رقم ١٧٤ / ت لسنة ١٩٦٩ والقرار رقم ٣١٥٦ ، والقرار رقم ٢٠٥٥ لسنة ١٩٧٥ الملغى ، والقرار رقم ٦٠ / لسنة ١٩٧٦ حتى فقرة ١ من المادة ١ منه (٥) وقرارات</p>
	— وكالات انباء .	<p>— قرار رقم ٢٥ / س / لسنة ١٩٧٨ .</p> <p>— قرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>— قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>— قرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>— قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>— قرار رقم ٣٩ / و لسنة ١٩٨١ .</p> <p>— قرار رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٨١</p> <p>— قرار رقم ١٨٨ / أ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>— قرار رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٨٢ .</p> <p>— قرار رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٨٢ .</p> <p>— قرار رقم ٢٨ / م أ لسنة ١٩٨٢ .</p> <p>— مرسوم تشريعي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ .</p> <p>— قرار رقم ٧٥ / ٢ ك لسنة ١٩٧٨ .</p> <p>— قرار رقم ٩٦ / ٢ ك لسنة ١٩٧٨ .</p> <p>— قرار رقم ١ / ك لسنة ١٩٨٠ .</p>	<p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة الاخيرة التي تتضمن نهاية القرار رقم ٣٣ / ت (١٥ ورقة)</p>

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
العراق	— الفهرس — اذاعة مرئية واذاعة مسموعة . — مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر .	— قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ — قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧١ / تعديل — قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧١ / تعديل — قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٢ / تعديل — قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٢ / تعديل — قانون رقم ١٦٦ / ١٩٧٤ / تعديل — قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ / تعديل — قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ / تعديل	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة بعد الفهرس مباشرة (ورقتين)
	وكالات انباء	— نظام وكالات الانباء العراقية رقم ٨ لسنة ١٩٧٠ / تعديل	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن المادة السادسة عشرة حتى نهاية النظام (ورقتين)

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
عمان	— مطبوعات وصحف ونشرات .	— قانون المطبوعات رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ . — مرسوم سلطاني رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٠	— ليس لها تشريع سابق توضع الصفحات المرفقة في مكانها من الكلاسير (٥ ورقات والفهرس)
قطر	— الفهرس — اجهزة لاسلكي واستقبال اذاعي . — مطبوعات وصحف ونشرات .	— قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ . — قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ . — قرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ . — قرار وزاري رقم ٦ لسنة ١٩٨١ .	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقتين اللتان تتضمنان المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ ، والرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ (١١ ورقة)
الكويت	— الفهرس — وكالات انباء .	— مرسوم باللائحة الداخلية لوكالة الانباء الكويتية . — مرسوم باستبدال جدول الدرجات والمرتبات والبدلات والعلاوات الشهرية لموظفي وكالة الانباء الكويتية . — مرسوم بتعديل جدول الدرجات والمرتبات والعلاوات الشهرية لموظفي وكالة الانباء الكويتية ومستخدمي	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة مباشرة بعد نهاية المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ (٤ ورقات)

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
لبنان	<p>— الفهرس</p> <p>— اذاعة مرئية واذاعة مسموعة .</p> <p>— مطبوعات وصحف ونشرات .</p>	<p>— مرسوم اشتراعى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>— مرسوم رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٨ .</p> <p>— قانون المطبوعات بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٦٢</p> <p>— مرسوم اشتراعى رقم ١ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>— مرسوم اشتراعى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٧</p>	<p>— يوضع بدلا من الفهرس السابق</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة الاولى التى تتضمن القانون رقم ٧٢ / ٩ ، والمرسوم رقم ٢٢٢٨ ، والمرسوم رقم ١١٥٣٣ (١٦ ورقة)</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة فى نهاية التشريع بعد المرسوم رقم ١١٠٢٠ (٥ ورقات)</p>
ليبيا	<p>— الفهرس</p> <p>— اذاعة مرئية واذاعة مسموعة .</p> <p>— مطبوعات وصحف ونشرات .</p>	<p>— قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٢ .</p> <p>— قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٢ .</p> <p>— قرار مجلس الوزراء بلائحة المكافآت والبدلات والمزايا الخاصة بمصلحة الاذاعة / الغاء</p> <p>— لائحة بتحديد رسوم التراخيص التى تمنح وفق احكام قانون المطبوعات / الغاء</p> <p>— قرار امين الداخلية رقم ٨٢ / ٩٨ / هـ / ٧٨ م بتحديد رسوم التراخيص التى تمنح وفق احكام قانون المطبوعات</p>	<p>— يوضع بدلا من الفهرس السابق</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التى تتضمن قرار مجلس الوزراء بلائحة المكافآت والبدلات الملغى (٧ ورقات)</p>

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) ليبيا			<p>— توضع الورقة المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن نهاية قرار مجلس الوزراء بلائحة المكافآت عن الإنتاج الادبي والفنى واللائحة الملغاة *</p>
مصر	<p>— الفهرس</p> <p>— اذاعة مرئية واذاعة مسموعة .</p>	<p>— قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٩</p>	<p>— يوضع بدلا من الفهرس السابق</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ ، والقانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ ، والقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ حتي فقرة (ز) من المادة ٤ منه (ورقتين)</p>
	— اعلانات ؟	<p>— قرار رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>— قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ .</p>	<p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن الرسوم بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، وقرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١ ، وقرار رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقرار رقم ٢٧١٦ لسنة ١٩٦٢ ، وقرار رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>وقرار رقم ١٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ ، وقرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥ ، والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ ، والمرسوم بقانون رقم ٢٠ بشأن المطبوعات حتى مادة ٧ منه (٥ ورقات)</p>
	— مطبوعات وصحف ونشرات .	<p>— قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>— قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>— اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .</p>	

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) مصر	— وكالات انباء.	— قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٢٢ لسنة ١٩٦٧ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الثلاث ورقات الاخيرة التى تتضمن المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ ، والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ ، والقرار المؤرخ اول مارس سنة ١٩٢٥ ، والقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، والقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، والقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ ، والقرار رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٦٧ (٢٠ ورقة)
المغرب	— الفهرس — اعلانات .	— ظهور شريف صادر فى ١٩٨٣ / ٤ / ٦ .	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة بعد الفهرس مباشرة (ورقتين)
	— مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر .	— مرسوم رقم ٤٧٦ — ٧٢ . ٢ — مرسوم رقم ٥٢ — ٨٠ . ٢ — مرسوم رقم ٢٢٥ — ٨٠ . ٢ — قرار رقم ٧٧ — ١١٦١ . — قرار الامين العام رقم ٨٠ — ٣٧ — ظهور شريف رقم ٢٣٥ — ٧٥ — ١ .	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقتين اللتان تتضمنان الظهير الشريف رقم ٢٤٥ — ٥٩ — ١ ، والمرسوم رقم ١٨٥٠ — ٥٧ — ٢ ، والمرسوم رقم ٣٨١ — ٦٤ — ٢ حتى نهايته (٧ ورقات)

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
يمن شمال	<ul style="list-style-type: none"> — الفهرس — اذاعة مرئية واذاعة مسموعة . — اعلانات . — مطبوعات وصحف ونشرات . 	<ul style="list-style-type: none"> — قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ . — قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ . — قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ . — قرار جمهورى بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ / تعديل — قرار وزير الاعلام رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠ . 	<ul style="list-style-type: none"> — يوضع بدلا من الفهرس السابق
	<ul style="list-style-type: none"> — مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر . 	<ul style="list-style-type: none"> — قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ . 	<ul style="list-style-type: none"> — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة الاخيرة التى تتضمن نهاية القرار الجمهورى بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ ، والقرار الجمهورى رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ (٦ ورقات)

أردن

المملكة الأردنية الهاشمية

المحتوى

أجهزة لاسلكي واستقبال اذاعي :

- قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ .
- (يراجع : وزارات واشخاص معنوية ومجالس) .
- نظام رسوم التلفزيون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ .

اعلانات :

- قانون الاعلانات رقم ٥ لسنة ١٩٥٥ :
- نظام رسوم الاعلانات خارج مناطق البلديات رقم ١ لسنة ١٩٥٥ .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ .
- تعليمات مجلة رسالة المعلم رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ .

وكالات انباء :

- نظام مراسل وسائل الاعلام الاجنبية رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٧/١

ناشر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٩

نظام رسوم التلفزيون

صادر بالاستناد للمادة (١١) من قانون مؤسسة

التلفزيون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم التلفزيون لسنة ١٩٧٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ .

المادة ٢ - تعنى المصطلحات والكلمات الآتية المعاني المخصصة لها في ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزير : وزير المالية .

المشترك : كل مستهلك للتيار الكهربائي سواء كان الاشتراك باسمه مباشرة أو باسم مالك البناء أو باسم المستأجر ويشمل ذلك أي مستهلك فرعي يزود بالكهرباء عن طريق مشترك آخر .

الشركة : سلطة الكهرباء الاردنية أو أي شركة كهرباء عاملة في المملكة الاردنية الهاشمية أو أي شخص آخر ينتج الكهرباء ويزود الآخرين بالتيار الكهربائي .

المادة ٣ - (أ) مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يفرض رسم بدل اقتناء تلفزيون مقطوع قدره (٥٠٠) فلس شهريا يحصل بواسطة الشركة من كل مشترك بالتيار الكهربائي مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسة التلفزيون الاردني ، وعلى الشركة قطع التيار عن المشترك في حالة عدم دفع المستحق عليه او أي جزء منه .

(ب) تقوم وزارة المالية برب هذا الرسم الى كل من يثبت عنده حيازته لجهاز تلفزيون بموجب شهادة موقعة من المختار واعضاء الهيئة الاختيارية في ذلك الحى على أن تتضمن تلك

الشهادة بأن المذكورين قد تأكدوا من صحة ذلك .

(ج) لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير زيادة الرسم المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أو انقاصه حسب مقتضى الحال .

المادة ٤ - للوزير ان يأمر باجراء التفتيش اللازم بواسطة لجان في أي وقت للتثبت من صحة البيانات المقدمة بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا النظام واذا ثبت عدم صحة تلك البيانات يستوفى من صاحب الجهاز رسم اضافي مقداره (٢٥) دينارا ، فضلا عن احالة الموقعين وصاحب الجهاز الى المحكمة الجزائية المختصة .

المادة ٥ - يعفى من الرسم المنصوص عليه في هذا النظام .

(أ) الدوائر والمؤسسات الحكومية .

(ب) المحلات التجارية والصناعية .

(ج) الاشتراكات المؤقتة في التيار الكهربائي للابنية تحت الانشاء .

(د) الجمعيات الدينية والخيرية المعترف بها رسميا .

(هـ) المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والمعاهد العلمية .

(و) المستشفيات .

(ز) الاندية الثقافية والرياضية .

(ح) اعضاء السلك الدبلوماسي .

المادة ٦ - يجرى تحصيل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام لمصلحة الخزينة من قبل الشركة المعينة مقابل استيفائها (١٠٪) من الرسوم المحصلة .

المادة ٧ - جميع الرسوم والغرامات التي تحققت بموجب نظام رخص التلفزيون رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ يجرى تحصيلها من المكلفين بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وللوزير ان يكلف أي شركة بتحصيل تلك الرسوم

والغرامات مقابل نسبة (١٠٪) من المبالغ المحصلة .

المادة ٨ (١) -

(أ) اذا تخلفت الشركة عن تحصيل رسم بدل الاقتناء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا النظام او امتنعت عن قطع التيار الكهربائي عن اى مشترك تخلف عن دفع ذلك الرسم فيعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثمائة دينار.

(ب) تعتبر الغرامات التي يحكم بها بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بمثابة تعويض مدني للخرينة العامة .

تكررت مخالفته يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى دينار عن كل مخالفة .

المادة ٩ - (أ) للوزير ان يفوض وكيل الوزارة أو أى موظف رئيسي في وزارة المالية كل أو بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام .

(ب) للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٠ - يلغى نظام رخص أجهزة التلفزيون رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ وأى تشريع يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٧٨/١/٧ .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٢/١

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ (١)

نظام رخص أجهزة التلفزيون

صادر بالاستناد الى المادة ١١ من قانون مؤسسة التلفزيون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رخص أجهزة التلفزيون لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لغايات هذا النظام :

(أ) يقصد بجهاز التلفزيون أى جهاز يلتقط البرامج التلفزيونية من الأثير .
(ب) يقصد بالمكلف - كل من يملك أو يقتنى جهاز تلفزيون لغايات الاستعمال .

المادة ٣ - (أ) يستوفى رسم سنوى قدره (٦) دنانير مقابل اصدار الرخصة السنوية لحيازة أى جهاز تلفزيون معد لغايات الاستعمال الخاص أو فى الأماكن العامة .

(ب) فى الحالة التى يقتنى فيها المكلف أكثر من هذه المادة كاملا عن كل جهاز الا اذا كان المكان يستوفى منه الرسم المقرر فى الفقرة (أ) من هذه المادة كاملا عن كل جهاز الا اذا كان الجهاز الاضافى من قياس ١٢ انش فما دون فيستوفى منه أربعة دنانير فقط .

(ج) تعفى المؤسسات التالية من رسوم أجهزة التلفزيون :

- ١ - الجمعيات الدينية والخيرية المعترف بها رسميا .
- ٢ - المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والمعاهد العلمية .
- ٣ - المستشفيات .

٤ - الاندية الثقافية والرياضية .

٥ - الدوائر والمؤسسات الحكومية .

٦ - اعضاء السلك الدبلوماسى شريطة المعاملة بالمثل .

المادة ٤ - يعتبر بائع أجهزة التلفزيون مسؤولا عن دفع الرسم المقرر فى المادة (٣) من هذا النظام عن كل جهاز تلفيزون يتم بيعه لأول مرة .

المادة ٥ - (أ) وزارة المالية مسؤولة عن اصدار رخص حيازة التلفزيون وتحصيل الرسوم المقررة بموجب أحكام هذا النظام وقيدتها فى حساب واردات الخزينة .

(ب) تحتفظ وزارة المالية ومراكزها بسجلات المكلفين لأغراض هذا النظام .

المادة ٦ - يجرى اصدار رخصة سنوية لكل تلفزيون تبدأ بتاريخ اليوم الأول من شهر كانون الثانى وتنتهى فى اليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول من نفس السنة .

المادة ٧ - على كل مكلف الحصول على رخصة حيازة من وزارة المالية أو أحد مراكزها والقيام بتجديدها وفقا لأحكام المادة (٣) من هذا النظام وعليه أن يعلم وزارة المالية بعنوان اقامته الكامل .

المادة ٨ - يعتبر مكلفا كل من تنطبق عليه أحد الشروط التالية :

(أ) من كان فى حوزته جهاز تلفيزيون غير مرخص ولم تنتقل ملكيته لطرف آخر وفقا لأحكام المادة (٩) من هذا النظام .

(ب) من قدم اسمه بواسطة أحد بائعى أجهزة التلفزيون كمشتري لجهاز تلفزيون من محله بدون ترخيص .

(ج) من ثبت ان الجهاز قد انتقل الى حوزته من طرف آخر أو عن طريق الاستيراد المباشر .

المادة ٩ - اذا انتقلت ملكية أجهزة التلفزيون المرخصة قبل انتهاء مدة الرخصة السنوية فعلى المكلف الجديد العمل على تعديل الرخصة باسمه لقاء رسم قدره (٥٠٠) فلس .

المادة ١٠ - فى حال فقدان أو تلف الرخص الصادرة بموجب أحكام هذا النظام تقوم وزارة المالية أو أحد مراكزها باصدار رخصة (بدل ضائع) لقاء رسم مقداره (٥٠٠) فلس .

المادة ١١ - لا يقبل اى ادعاء يراد به شطب قيد جهاز تلفزيون بحجة سرقة او احتراقه او بيعه او اعادته الى البائع او عسدم صلاحيته للاستعمال او غير ذلك ما لم يأت مالكة بالأدلة الثبوتية القاطعة التى تؤيد ادعاءه خلال شهر واحد على الأكثر من وقوع اى حادث من الحوادث المار ذكرها ويشمل هذا الترتيب المتعاملين بمهنتى بيع وتصليح اجهزة التلفزيون ايضا .

المادة ١٢ - (١) على المتعاملين بمهنتى بيع وتصليح اجهزة التلفزيون الاحتفاظ بسجلات خاصة يدون فيها كيفية التصرف بأجهزة التلفزيون وفقا للتعليمات التى يصدرها وزير المالية .

(ب) حالة مخالفة احكام المادة (٤) من هذا النظام ، او اذا ثبت ان المعلومات المدونة فى هذه السجلات غير صحيحة او مزورة ، يعاقب المتعامل بمهنة بيع او تصليح اجهزة التلفزيون وبغرامة قدرها (٢٥) ديناراً واذا تكررت مخالفاته يحق لوزير المالية سحب رخصته واغلاق محله بالطرق القانونية .

المادة ١٣ - على المتعاملين بمهنتى بيع وتصليح اجهزة التلفزيون تزويد وزارة المالية او أحد مراكزها بكشوفات شهرية منظمة وفقاً للتعليمات التى يصدرها وزير المالية وكل من يخالف ذلك تسرى عليه احكام الفقرة (ب) من المادة (١٢) من هذا النظام .

المادة ١٤ - (١) يجرى تجديد رخص اجهزة التلفزيون خلال الأشهر الثلاثة الاولى من كل سنة مالية باستثناء السنة المالية ١٩٧١ حيث تعتبر الثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا النظام .

(ب) لا تسرى احكام الفقرة السابقة على المكلفين الذين جددوا رخص اجهزتهم بمقتضى

نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وما طرأ عليه من تعديلات ، قبل نفاذ احكام هذا النظام .

المادة ١٥ - مع مراعاة احكام المادة السابقة اذا لم يدفع المكلف الرسوم المستحقة بموجب احكام هذا النظام خلال المدة المقررة فى المادة السابقة فتستوفى منه الغرامات التالية : -

(أ) ٢٥ ٪ من المبلغ المستحق اذا جرى الدفع خلال النصف الاول من السنة المالية .
(ب) ٥٠ ٪ من المبلغ المستحق اذا جرى الدفع بعد انقضاء النصف الاول من السنة المالية .

المادة ١٦ - تطبق احكام قانون تحصيل الأموال الاميرية المعمول به على المتخلفين عن دفع الرسوم المستحقة .

المادة ١٧ - يحق لوزير المالية ان ينتدب موظفاً او أكثر من موظفى وزارة المالية لاجراء تفتيش عام او جزئى بما فى ذلك دخول منازل السكن اى وقت تسمح به القوانين المرعية لفايات تحديد المكلفين والتثبت من دفع الرسوم المستحقة .

المادة ١٨ - وزارة المالية مكلفة بمتابعة تحصيل رسوم رخص التلفزيون المستحقة قبل نفاذ احكام هذا النظام .

المادة ١٩ - وزير المالية مكلف بتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٢٠ - يلغى من نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وما طرأ عليه من تعديلات ما يتعارض واحكام هذا النظام .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب،

نصادق على القانون الآتى ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٥٥

قانون الاعلانات (١)

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون

الاعلانات لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لا يجوز عرض أى اعلان على لوح

اعلانات او على أى انشاء يشبهه او على أى

حائط و شجرة أو سياج أو بوابة او على أى محل

آخر فى المملكة يقع خارج مناطق البلديات الا فى

الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون .

المادة ٣ (٢)-(١) - لوزير الداخلية أن يجيز

لأى شخص بأن يضع على المحل الذى يتعاطى

فيه عمله أو حرفته أو صنعته خارج مناطق

البلديات لوحة اعلان (يافطة أو قارمة) .

(ب) لوزير الاشغال العامة :

١ - أن يجيز اقامة لوح أو الواح فى أماكن

معينة على الطرق العامة خارج مناطق البلديات

كما تعرض عليها الاعلانات .

٢ - أن يجيز وضع علامات مرور لتأمين

سلامة السير على الطرق العامة خارج مناطق

البلديات .

المادة ٤ - يجوز لمجلس الوزراء بموافقة الملك

أن يضع أنظمة لفرض رسم على الاعلانات التى

تعرض خارج مناطق البلديات وتنظيم

حجمها وشكلها .

المادة ٥ - لا تسرى أحكام هذا القانون على

الاعلانات التى تعرض ضمن مناطق البلدية أو

التى تعرضها أية دائرة من دوائر الحكومة أو

الجيش أو أية سلطة قضائية أو محلية فى أى

مكان آخر .

المادة ٦ - كل من خالف أحكام هذا القانون

أو أى نظام صدر بمقتضاه يعتبر أنه ارتكب جرماً

ويعاقب عليه لدى أدانته بغرامة لا تتجاوز

عشرين ديناراً .

المادة ٧ - إذا تخلف أى شخص بعد أدانته

عن إزالة أى انشاء اقامه أو اعلان عرضه بخلاف

لهذا القانون فيحق للشرطة أن تزيله من مكانه

على نفقة ذلك الشخص .

المادة ٨ - يجوز للمحكمة أن تقضى بدفع

مكافأة لا تزيد على نصف الغرامة التى حكمت

بها الى أى شخص قدم معلومات أدت الى ادانة

شخص آخر .

المادة ٩ - يلغى قانون الاعلانات الفلسطينى

لسنة ١٩٣٠ أو أى تشريع عثمانى أو أردنى أو

فلسطينى آخر يتعلق بعرض الاعلانات خارج

مناطق البلديات غير أنه يشترط فى ذلك أن يبقى

أى نظام صدر بوجه مشروع قبل نفاذ هذا

القانون معمولاً به الى أن يلغى أو يستبدل بنظام

آخر يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ١٠ (٢) - رئيس الوزراء ووزراء

الداخلية والعدل والأشغال مكلفون بتنفيذ أحكام

هذا القانون .

١٩٥٥/٢/٢

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٢١٤ فى ١٦/٢/١٩٥٥ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ١٤٦٠ فى ١٦/١٢/١٩٥٩ .

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

نظام رسوم الإعلانات خارج مناطق البلديات (١)

رقم (١) لسنة ١٩٥٥

صادر بموجب المادة الرابعة من قانون الإعلانات

رقم ٥ لسنة ١٩٥٥

١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الإعلانات خارج مناطق البلديات لسنة ١٩٥٥) ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٥ .

٢ (٢) - تستوفي الحكومة عن اللوحات والإعلانات والكتابات والصور والعلامات الأخرى المقامة والمنصوبة خارج مناطق البلديات الرسوم التالية :

(١) يستوفي عن المتر المربع الواحد أو أى جزء من المتر المربع رسم قدره دينار واحد عن سنة كاملة أو عن أى جزء من السنة التى تبدأ من أول شهر نيسان من كل عام وتنتهى بنهاية شهر آذار .

(ب) على من يتحقق عليه رسم بموجب هذا النظام أن يدفعه لحاسب مالية المركز الذى يختاره خلال شهر نيسان من كل عام أو خلال شهر واحد من تاريخ إقامة لوحة الإعلان لأول مرة .

١٩٥٥/٥/٣ .

(١) الجريدة الرسمية عدد ١٢٢٦ فى ١٦/٥/١٩٥٥ .

(٢) معدلة بالنظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ الجريدة الرسمية العدد ١٥٦٦ فى ١٦/٨/١٩٦٦ .

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،
نصادق على القانون الاتى ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢ (١)

قانون المطبوعات والنشر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون أو أى نظام صادر بمقتضاها المعانى المحددة لها فيما يلى الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المملكة : المملكة الأردنية الهاشمية .

الوزارة : وزارة الاعلام

الوزير : وزارة الاعلام

المدير : مدير عام دائرة المطبوعات والنشر .
المطبوعة : كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات أو الاشكال بالحروف أو الصور أو الرسوم .

المطبوعة الصحفية : مختلف أنواع المطبوعات الدورية والوقوتية على النحو الوارد في هذا القانون .

المطبوعة الدورية : تشمل المطبوعتين التاليتين :

١ - النشرة السياسية التى تصدر يوميا بصورة مستمرة وباسم معين وبأجزاء متتابعة .
وتكون معدة للتوزيع على الجمهور (الصحيفة اليومية) .

٢ - نشرة وكالة الأنباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالأخبار أو المقالات أو الصور أو الرسوم .

المطبوعة الوقوتية : النشرة التى تصدر مرة فى الأسبوع أو فى مدة أطول وتشمل (الصحف والمجلات الأسبوعية والشهرية والفصلية) سواء كانت سياسية أم لا .

الصحافة : مهنة اصدار المطبوعات الصحفية .

الصحفى : كل من اتخذ الصحافة مهنة أو مورد رزق وفقا لاحكام هذا القانون .

المطبعة : كل جهاز اعد لانتاج المطبوعات على مختلف أنواعها واشكالها ، ولا يقع ضمن هذا التعريف أجهزة التصوير الشمسى ، والآلات الكاتبة العادية وآلات النسخ (الدبليكيتر) وأجهزة سحب النسخ عن الوثائق .

المكتبة : كل مؤسسة تتولى بيع أو توزيع المطبوعات والمؤلفات فى مكان معين .

دار النشر : كل مؤسسة تتولى اعداد المطبوعات واخراجها أو الاتجار بها .

دار التوزيع : كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات أو بيعها بواسطة المكتبات والباعة .

المادة ٣ - يشمل العمل الصحفى كلا من :

(أ) المرخص باصدار المطبوعة الصحفية .

(ب) محررها المسؤول .

(جـ) مدير ادارتها .

(د) من يعمل فى تحريرها أو تصحيح مادتها .

(هـ) من يمدّها بالأخبار والترجمات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم .

(و) المراسلين الأردنيين لوكالات الأنباء والصحف الأجنبية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٤٢٩ فى ١٩٧٢/٧/١ .

(٢) مذكاة بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ الجريدة الرسمية العدد ٢٧٥٦ فى ١٩٧٨/١/١٦ .

المادة ٤ - لا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة الرسمية أو المدرسية أو المهنية الاختصاصية - غير مهنة الصحافة - أو التي تصدرها الأندية المرخصة لغايات اطلاع أعضائها .

المادة ٥ - يشترط في الصحفي أن يكون :
(١) أردنيا قد أكمل الثالثة والعشرين من عمره .

(ب) مقيما في المملكة .

(ج) حائز على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها .

(د) مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي خمس سنوات أو أن يكون حائزا على شهادة جامعية في الصحافة . أما حاملوا الشهادات الجامعية الأخرى فيشترط ممارستهم للعمل الصحفي مدة سنة واحدة .

(هـ) غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف .

(و) غير مستخدم لدى دولة أجنبية .
(ز) متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية .
(ح) أن يتعهد بممارسة المهنة الصحفية ممارسة فعلية دون أية مهنة .

المادة ٦ - يجب أن تتوافر في المحرر المسؤول الشروط التالية :

(١) أن يكون أردنيا تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في الصحفي ونقاسا للمادة السابقة وأن يمارس عمله فعلا في المطبوعة التي يعمل فيها .

(ب) أن يكون مقيما إقامة فعلية في محل صدور مطبوعته .

(ج) أن لا يكون محررا مسؤولا لأكثر من مطبوعة واحدة .

(د) أن يتقن لغة المطبوعة التي عين لها محررا مسؤولا ، وإذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات توجب على المحرر المسؤول أن يتقن اللغة الأساسية للمطبوعة وأن يلم اللاما كافيا بسائر لغاتها .

المادة ٧ - (١) يحق لصاحب المطبوعة أن يكون محررا مسؤولا لها أو لسواها إذا توافرت فيه شروط المحرر المسؤول .

(ب) يحق لغير الصحفي أن يكون محررا مسؤولا لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضيعها في اختصاصه شرط أن يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته في قانون نقابة الصحفيين الأردنيين .

المادة ٨ - لا تطبق شروط التمهين العلمي المذكور في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من هذا القانون على من مارس الصحافة أو التحرير الصحفي في جهاز اعلامي رسمي أو خاص ممارسة فعلية أكثر من ثلاث سنوات متتالية قبل صدور هذا القانون على أن تثبت هذه الممارسة بالوثائق التالية : -

(١) شهادة من الوزارة تثبت حصوله على البطاقة الصحفية مدة ثلاث سنوات متتالية .

(ب) شهادة من المؤسسة أو المؤسسات الصحفية أو الاعلامية التي عمل فيها تثبت استمراره في العمل الصحفي مدة ثلاث سنوات متتالية .

المادة ٩ - كل صحفي لا يحمل التمهين العلمي المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الخامسة وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية كما نصت على ذلك المادة الثامنة من هذا القانون ، يفقد هذا الحق بتنازله عنه

أو بمرور ثلاث سنوات على انقضاءه عن الصحافة الى مهنة أخرى باستثناء عمل التحرير الصحفي في جهاز اعلامي ولا يجوز اعادة قيده في جدول الصحفيين الممارسين ما لم تتوافر فيه الشروط المترتبة على الصحفيين بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٠ (١) - يحظر اصدار اية مطبوعة صحفية قبل الحصول على رخصة بذلك وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ١١ - لا تمنح رخصة لاصدار مطبوعة صحفية الا :

(ا) للصحفي المعروف بموجب هذا القانون .

(ب) للحائز على شهادة جامعية .

(ج) للشركة الصحفية التي أسست وسجلت لفايات اصدار المطبوعات الصحفية . بشرط أن يكون أحد الشركاء فيها صحفياً .

(د) لوكالات الأنباء الأجنبية - شريطة المعاملة بالمثل على أن يكون ممثلها أو مديرها المفوض في المملكة صحفياً بموجب هذا القانون .

المادة ١٢ - (ا) تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة مهنية (غير مهنة الصحافة) أو مدرسية أو التي يصدرها ناد مرخص لاطلاع أعضائه إذا توافرت في طلبها الشروط المنصوص عنها في المادة (٦) من هذا القانون .

(ب) يمنع نشر الاعلانات والدعايات في الصحف المهنية والمدرسية .

المادة ١٣ - لا يجوز نقل ملكية مطبوعة صحفية من مالك الى آخر إلا إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عنها في المادتين ٦ و ١١ السابقتين ويستثنى من ذلك الوارث .

المادة ١٤ - يراعى في منح الرخصة الشروط التالية :

(ا) بالنسبة للمطبوعة الدورية (الصحيفة اليومية) يشترط أن لا يقل رأسمالها عن عشرة آلاف دينار أردني نقداً أو آلات طباعية أو كليهما ، بموجب شهادته يقنع بها الوزير وتضمن اصدار المطبوعة كفالة بنكية .

(ب) إذا كانت المطبوعة الدورية (وكالة نباء) يشترط أن لا يقل رأس مالها المسجل عن عشرة آلاف دينار أردني بموجب شهادة من سجل الشركات مع كافة الوثائق المثبتة امتلاكها لجميع الأجهزة الفنية اللازمة لاصدار نشرتها اليومية .

(ج) بالنسبة للمطبوعة الموقوتة يشترط أن لا يقل رأس مالها عن ثلاثة آلاف دينار أردني نقداً أو آلات طباعية أو كليهما بموجب شهادات يقنع بها الوزير وتضمن اصدار المطبوعة كفالة بنكية باستثناء المطبوعات المهنية أو الخاصة بالاندية والمؤسسات التعليمية .

(د) على صاحب المطبوعة الصحفية تقديم ضمانه نقدية أو كفالة مصرفية باسم الحكومة وذلك لضمان ما قد يتربط عليه في هذا القانون من غرامات أو تعويضات أو رسوم ويكون مقدار هذه الضمانة :

١ - ألف دينار أردني للمطبوعة الدورية .
٢ - خمسمائة دينار أردني للمطبوعة الموقوتة السياسية .

٣ - مائة دينار أردني للمطبوعة الموقوتة غير السياسية .

(هـ) لا يجوز حجز الضمانة لأي سبب آخر طيلة مدة صدور المطبوعة وعلى صاحب

المطبوعة أن يعيد مقدار الضمان الى أصله في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وإلا ، أوقفت المطبوعة عن الصدور بقرار من الوزير .

(و) يرد الوزير مبلغ الضمان أو ما تبقى منه بعد استيفاء أى غرامة مفروضة الى صاحبه في حالة توقف المطبوعة نهائيا عن الصدور .

المادة ١٥ - (١) يعتبر المحرر المسؤول متخلياً عن مسؤولياته في إحدى الحالات التالية :

١ - استقالته من عمله .

٢ - فقدانه أهليته .

٣ - انقطاعه عن عمله مدة شهرين متتاليين وفي هذه الحالة يتوجب على صاحب المطبوعة تعيين محرر مسؤول يحل محله .

(ب) اذا توارى المحرر المسؤول مدة شهر بسبب ملاحقة قضائية أوقفت المطبوعة بقرار من الوزير ما لم يعين محرر مسؤول جديد .

المادة ١٦ (١) - (١) لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير منح الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية أو باعادة ترخيصها أو رفض منحها أو بسحبها أو بإلغائها على أن يقترون قرار المجلس باصدار الرخصة أو باعادة الترخيص بالإرادة الملكية السامية .

(ب) يكون قرار مجلس الوزراء الذي يصدره بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة قطعيا وغير قابل للطعن أمام أية جهة إدارية أو قضائية ويقوم الوزير بتبليغ القرار لطالب الرخصة أو لمالك المطبوعة الصحفية حسب مقتضى الحال .

المادة ١٧ - كل مطبوعة صحفية تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح أو الضمانة النقدية أو المصرفية تعطل بقرار

من الوزير وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٥) من هذا القانون ويحزم من حق الترخيص مدة سنة كما يحرم محررها المسؤول تولى مسؤولية أية مطبوعة أخرى خلال هذه المدة .

المادة ١٨ (٢) يخضع ضم مطبوعتين صحفيتين أو أكثر للشروط التي يقتضيها اصدار مطبوعة صحفية جديدة بما في ذلك احكام المادة ١٦ من هذا القانون .

المادة ١٩ - (١) يجب على صاحب المطبوعة أن يقدم للوزارة بيانا بكل تبديل أو تعديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه وكل مطبوعة تصدر بعد ذلك ينذر صاحبها ويمهل أسبوعين لتنفيذ المطلوب والا أوقف الوزير اصدارها .

(ب) اذا كان التبديل يتعلق بالمحرر المسؤول يقتضى أن يوقع البيان صاحب المطبوعة ويرفقه بتصريح يتضمن قبول المحرر المسؤول الجديد للمسؤولية .

المادة ٢٠ - (١) على صاحب المطبوعة الصحفية أن يمسك حساباته منظمة حسب الأصول التجارية وأن يعتمد مدققا قانونيا لضبط الميزانية السنوية للمطبوعة .

(ب) للوزير أو المدير في أى وقت أن يطلع على جميع البيانات والحسابات والميزانية مع المحافظة على سرية المعاملات .

المادة ٢١ - تلغى رخصة المطبوعة الصحفية حكما في إحدى الحالات التالية :

(١) اذا لم تصدر المطبوعة الدورية خلال ستة اشهر والمطبوعة الموقوته خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور الترخيص .

(١) مستبدلة بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون المؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(ب) اذا توقفت المطبوعة الدورية عن الصدور مدة شهر واحد ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء الشهر بصورة منتظمة ، او اذا توقفت المطبوعة عن الصدور اربعة اعداد متتالية ولم يستأنف صدورها بعد انقضاء المدة المذكورة بصورة منتظمة .

(ج) فقدان اي شرط من شروط ترخيصها .

(د) اذا تنازل صاحبها عنها للغير بكاملها او بجزء منها او اشركه خلافا لاحكام المادة (٢٧) من هذا القانون .

المادة ٢٢ - لا يمنح صاحب المطبوعة الملفة رخصتها بموجب هذه المادة ترخيصا جديدا قبل انقضاء سنة على الفاء الرخصة .

المادة ٢٣^(١) - (١) اذا نشرت المطبوعة الصحفية ما يهدد الكيان الوطني او يعرض سلامة الدولة لخطر او يعتبر ماسا بالمصلحة العامة او بالاسس الدستورية للمملكة فلمجلس الوزراء ان يقرر بناء على تنسيب الوزير الفاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيل المطبوعة مدة لا تقل عن اسبوع او بغرامة يقررها رئيس الوزراء على أن لا تقل عن (١٥٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار ، وذلك بناء على تنسيب الوزير .

(ب) قرار مجلس الوزراء قطعي وغير خاضع للطعن امام اية جهة كانت .

(ج) لا ينظر في طلب منح رخصة جديدة للمطبوعة الملفة قبل انقضاء سنة على الفاء الرخصة .

المادة ٢٤ - على صاحب المطبوعة الصحفية التقيد بالشروط التالية :

(١) ان لا يقل عدد المحررين الصحفيين في المطبوعة الدورية عن ثلاثة محررين وفي المطبوعة الموقوتة السياسية عن محررين .

(ب) ان يتعاقد صاحب الصحيفة اليومية مع وكالتي انباء عالميتين على الاقل لتزويده بالاخبار .

(ج) ان لا يقل عدد صفحات اليومية التي تصدر باللغة العربية عن ثمانى صفحات .

(د) ان لا يقل عدد صفحات الصحيفة الموقوتة التي تصدر باللغة العربية عن ستة عشر صفحة .

المادة ٢٥ - يجب ان يحمل كل عدد من المطبوعة في راس احدى صفحاته اسم صاحبها ومحررها المسؤول ، ومكان وتاريخ صدورها وبديل الاشتراك فيها وثمن النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعة التي تطبع فيها .

المادة ٢٦ - على محرر المطبوعة الصحفية المسؤول ان يرسل من كل عدد حال صدوره خمس نسخ الى الوزارة - دائرة المطبوعات والنشر - للسماح بتوزيعه من قبل المدير او من ينوبه .

المادة ٢٧ - (١) على صاحب الصحيفة اليومية او الموقوتة ان يقدم للوزير حتى اليوم الحادى والثلاثين من شهر كانون الثانى بيانا سنويا مفصلا عن وارداتها ونفقاتها خلال السنة السابقة .

(ب) اذا تاخر صاحب الصحيفة عن تقديم البيان السنوى المشار اليه فللوزير ان يأمر بوقف الصحيفة عن الصدور الى ان يقدم ذلك البيان .

(ج) اذا ثبت ان صاحب الصحيفة يثلق اية معونة او تبرع من جهة اجنبية او محلية لترويج سياسة ضارة بمصلحة البلاد يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٨ - للوزير أن يضع الأسس العامة لأسعار الصحف وتعرفة الاعلان بها مسترشداً برأى نقابة الصحفيين الاردنيين .

المادة ٢٩ - (١) لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية أن يطلق اسماً لمطبوعة ينشرها غيره أو أن يتخذ هذا الاسم مع تبديل أو ترجمة قد تؤدي الى الالتباس .

(ب) اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقفها مدة ثلاث سنوات أو أعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر أصلاً والفيت الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب المطبوعة الجديدة أن يستعمل اسمها .

المادة ٣٠ - (١) على صاحب كل مطبوعة صحفية يرغب في التنازل عنها للغير بكاملها أو بجزء منها أن يقدم الى الوزير اسعاراً بذلك قبل شهر من تاريخ التنازل .

(ب) يشترط أن تتوفر في المنازل له الشروط التي يتطلبها القانون في منح الترخيص بمطبوعة صحفية ، وعليه أن يتقدم الى الوزير بطلب قبل شهر من تاريخ التنازل ، وتسرى على هذا الطلب أحكام المادة (١٦) من هذا القانون .

المادة ٣١ - اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته أن يقدموا الى الوزير اسعاراً خلال شهرين من تاريخ الوفاة يبينون فيه رغبتهم بمواصلة اصدار المطبوعة ، وعليهم عندئذ أن يتقيدوا بأحكام المادتين (٦٩) و (٧١) من هذا القانون والا اعتبر الاصدار غير قانوني وبوقف مفعول الرخصة ما لم تراعى مقتضيات القانون في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة .

المادة ٣٢ - (١) اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالات أو انباء كاذبة أو مغلوطة تتعلق

بمصلحة عامة فللوزير أو من ينوبه أن يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح أو تكذيب ، وعلى المحرر المسؤول أن ينشر التصحيح أو التكذيب مجاناً في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالأحرف ذاتها ، واذا امتنع المسؤول عن التصحيح يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها في المادة (٧٥) من هذا القانون .

(ب) يسرى حكم هذه المادة على كل مطبوعة أجنبية توزع في المملكة فاذا لم ينفذ المسؤولون ما ترتب عليه هذه المادة منعت من الدخول الى المملكة بقرار من الوزير .

المادة ٣٣ - (١) كل خبر أو مقال تنشره إحدى المطبوعات الصحفية وترد فيه إشارة الى شخص طبيعي أو اعتباري أو يقصد به ولو تلميحاً شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد على الصورة المبينة في المادة السابقة . وحق الرد هو حق مطلق وتجوز أيضاً ممارسته من قبل واضعي الآثار الادبية والفنية والعلمية عند انتقاد انتاجهم .

(ب) اذا تجاوز الرد قياس المقال أو الخبر الذي كان سبباً له يحق للمطبوعة أن تتوقف عن نشره الى أن يدفع لها صاحبها اجسرة النشر عن العبارات الزائدة . واذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق الى ورثته على أن يمارس مجموعهم أو احدهم مرة واحدة ، ويجوز الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

المادة ٣٤ - لصاحب المطبوعة الصحفية أن يرفض نشر الرد أو التصحيح أو التكذيب في إحدى الحالات التالية :

(١) اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت المقال أو الخبر بصورة لائقة .

(ب) اذا كان الرد أو التصحيح أو التكذيب موقعاً بامضاء مستعار أو غير مقروء أو اذا كان

مكتوباً بلغة غير اللغة التي حرر بها المقال أو الخبر المردود عليه .

(ج) إذا كان متضمناً ما يعتبر مخالفة للقانون أو عبارات يعرضه نشرها للملاحقة الجزائية أو عبارات منافية للآداب أو مهينة للمطبوعة أو الأشخاص العاملين بها .

(د) إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر على نشر المقال أو الخبر المطلوب تصويبه .

المادة ٣٥ - (أ) إذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن نشر الرد متذرعاً بأحد الأسباب الواردة في المادة السابقة فلصاحب حق الرد أن يطلب من الوزير إصدار قرار بوجوب نشره ويبلغ الطلب إلى الخصم الذي له أن يقدم جواباً خطياً خلال ثلاثة أيام بعدها يصدر الوزير قراراً قطعياً خلال أسبوع .

(ب) إذا قرر الوزير وجوب النشر ينشر الرد في أول عدد يصدر من المطبوعة .

المادة ٣٦ - إذا امتنع المسؤول عن المطبوعة الصحفية عن تنفيذ قرار الوزير يعتبر المحرر المسؤول أنه ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة «٧٥» وينشر الرد على نفقته في مطبوعة أخرى .

المادة ٣٧ - تعالج أوضاع الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية ومراسليها بنظام يصدر وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٣٨ - يحظر على صاحب أية مطبوعة أن ينشر :

(أ) الأخبار المتعلقة بالملك والأسرة المالكة إلا بإجازة مسبقة من قبل مسؤول معين من الديوان الملكي .

(ب) وقائع الجلسات السرية لمجلس الأمة .

(ج) التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والانباء المنافية للآداب العامة .

(د) المقالات المشتملة على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور .

(هـ) أية معلومات عن عدد القوات المسلحة الأردنية أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها إلا إذا أجاز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة الأردنية . أو أي خبر أو رسم أو تعليق آخر يحدث تشويشاً أو بلبلة في الرأي العام له مساس بالقوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو المخابرات العامة .

(و) الرسائل والاوراق والملفات والمعلومات والأخبار والمخابرات التي يرى الوزير أقسامها بطابع السرية .

(ز) المقالات أو المعلومات المشتملة على تحقير رؤساء الدول الصديقة .

(ح) البيانات السياسية التي تصدرها الممثلات الأجنبية المعتمدة في المملكة إلا إذا أجاز نشرها من المدير .

المادة ٣٩ - يحظر الاعلان عن فتح اكتتاب للتعويض عما يقضى به من غرامات ورسوم وتضمنات على المحكوم عليهم خلافاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - لا يجوز لصاحب المطبوعة غير السياسية تحت طائلة العقوبة أن ينشر أبحاثاً أو أخباراً أو رسوماً و تعليقات ذات صبغة سياسية .

المادة ٤١ - تعتبر من الأبحاث ذات الصفة السياسية الممنوع نشرها جميع الرسوم والأخبار أو التعليقات المتعلقة بالأشخاص الرسميين، وكل رسم أو مديح أو هجو لأشخاص يرمى إلى دعاية سياسية أو انتخابية لهؤلاء الأشخاص أو ضدهم .

المادة ٤٢ - (أ) كل مخالفة لأحكام المادة «٣٨» يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار .

(ب) كل مخالفة لأحكام المادتين « ٣٩ ، ٤٠ » يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير .

المادة ٤٣ - (أ) يحظر تحت طائلة العقوبة على صاحب المطبوعة الصحفية أن تنشر أخبارا كاذبة إذا كان من شأن هذه الاخبار تعكير الأمن العام .

(ب) إذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالأفراد الرسميين وليس من شأنه تعكير الأمن العام تتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر .

(ج) تشدد عقوبة الفاعل بأن يضاف اليها نصف العقوبة إذا حوت المطبوعة اتهامات مشينة أو أطلقت نعوتا تحقيرية تظعن بالاخلاق أو الكرامة أو السمعة الشخصية .

المادة ٤٤ - كل من حرض في مطبوعة على ارتكاب جرم كمرتكب الجرم نفسه اذا نتج عن التحريض تنفيذ للجريمة أو محاولة أما اذا بقي التحريض بدون تنفيذ أو محاولة فيعاقب مرتكبه والمسؤولون - المعنيون في هذا القانون بالعقوبة المنصوص عليها في المادة «٧٥» منه وتشدد العقوبة بأن يضاف اليها نصف العقوبة المفروضة اذا كان التحريض موجها ضد سلامة الدولة أو وحدتها الوطنية أو سيادتها .

المادة ٤٥ - كل من هدد شخصا عاديا أو معنويا بواسطة مطبوعة أو اعلان أو أية صورة من الصور بفضح أمر أو افشائه أو الاخبار عنه وكان من شأن هذا الأمر أن ينال من كرامة ذلك الشخص أو شرفه أو كرامة أقاربه أو شرفهم لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره أو حاول ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة «٧٥» من هذا القانون .

المادة ٤٦ - يلاحق في جرائم المطبوعات الصحفية خلافا لأحكام هذا القانون المحرر المسئول وكاتب المقال كفاعلين أصليين ، أما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولا مدنيا بالتضامن معهما عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية الا اذا ثبت اشتراكه في الجريمة .

المادة ٤٧ - (أ) تقع مسؤولية الجرائم المقررة بواسطة المطبوعة غير المبينة في المادة السابقة على المؤلف كفاعل أصلي وعلى الناشر كشريك واذا لم

يعرف الكاتب أو الناشر وقعت المسؤولية على الطابع .

(ب) أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤولون على وجه التضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات .

المادة ٤٨ - تنظر محكمة البداية المختصة في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخضع لأحكام هذا القانون وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ٦١ أو أى تشريع يعدله أو يحل محله .

المادة ٤٩ - لا يجزى التوقيف في جرائم المطبوعات الا في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٤٤ ، ٤٥ من هذا القانون .

المادة ٥٠ - (أ) يتولى المدعى العام التحقيق في جرائم المطبوعات واصدار قراره بلزوم المحاكمة أو منعها حسب الأصول .

(ب) للنائب العام تصديق قرار منع المحاكمة أو فسخه وتعديله حسب مقتضيات الحال .

المادة ٥١ - (أ) للمحكوم عليه غيابيا أن يعترض على الحكم خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه القرار الغيابي .

(ب) يحق للمحكوم عليه أو المسئول بالمال أن يستأنف الحكم الصادر عن محكمة البداية الى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيا أو تبليغه ان كان يحكم الوجاهي . ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعيا .

المادة ٥٢ - تعطى قضايا المطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون صفة الاستعجال سواء في دور التحقيق أو المحاكمة .

المادة ٥٣ - للمحكمة التي اصدرت الحكم أن تأمر بنشره مجانا وبكامله أو نشر خلاصة عنه في العدد الأول الذي يصدر من المطبوعة بعد تبليغ الحكم وفي الموضع ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الشكوى وبلا حروف ذاتها ولها أيضا أن

تقضى في الوقت نفسه بنشر الحكم في صحيفة أخرى على نفقة المحكوم عليه بأجر الاعلانات العادية.

إذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة «٧٥» من هذا القانون .

المادة ٥٤ - لا يجوز لاحد أن يملك أو يدير مطبعة بدون أن يحصل على ترخيص من الوزارة.

المادة ٥٥ - يجب أن يكون للمطبعة مدير مسؤول ويشترط أن يكون أردنيا أتم الحادية والعشرين من عمره وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٥٦ - يتضمن طلب الترخيص :

(أ) اسم صاحب المطبعة ومحل اقامته وجنسيته .

(ب) اسم المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته .

(ج) اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات والحروف المستعملة فيها .

المادة ٥٧ - كل تبديل في مضمون الرخصة يجب أن يصرح به خلال سبعة أيام من وقوعه، وإذا توفي صاحب المطبعة وجب على ورثته أن يقدموا الى الوزارة خلال شهرين من تاريخ الوفاة بياناً بالواقع ، واذ رغبوا في أن يثابروا على العمل وجب أن يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب أو ناقص يعاقب عليه بالعقوبة المبينة في المادة « ٧٥ » من هذا القانون .

المادة ٥٨ - يجوز أن يكون صاحب المطبعة مديراً مسؤولاً لها وفي هذه الحالة عليه أن يصرح بذلك في البيان المطلوب تقديمه .

المادة ٥٩ - اذا تغير صاحب المطبعة وجب على صاحبها الجديد أن يحصل على ترخيص وفوق احكام هذا القانون ، على أن صاحبها السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى صدور الرخصة الجديدة .

المادة ٦٠ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول أن يودع الى الوزارة نماذج عن جميع

الحروف المستعملة في المطبعة وأن يقوم بذلك كلما وقع تبديل فيها .

المادة ٦١ - يتخذ صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلاً يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها ، ويبرزه للسلطات المختصة عند كل طلب .

المادة ٦٢ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول أن يودع الوزارة بلا مقابل نسختين عن كل مطبوعة غير صحفية طبعت في مطبعته قبل توزيعها . يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة باللغتين العربية والتبغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى المؤلفات الموسيقية .

المادة ٦٣ - للوزير أن يصادر المطبوعة الموصوفة بالمادة «٦٢» اذا رأى أن نشرها ضار بالمصلحة العامة .

المادة ٦٤ - يحظر على صاحب المطبعة أن يعيد طبع مطبوعة ممنوعة أو مطبوعة صحفية غير مرخص بها أو حظر نشرها .

المادة ٦٥ - يثبت في كل مطبوعة اسم المؤلف والمطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع ويعاقب من يخالف ذلك بغرامة مالية لا تتجاوز الخمسين ديناراً أو بالسجن مدة أسبوع أو بكليهما العقوبتين .

المادة ٦٦ - على كل من يرغب في انشاء دار للنشر أو مكتبة أو دار للتوزيع أن يتقدم الى الوزارة بطلب موقع منه يحتوي على البيانات التالية :

(أ) اسم طالب الترخيص وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

(ب) محل اقامته وعنوانه .

(ج) اسم الدار أو المكتبة ومكاتبها .

(د) اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ومحل اقامته وعنوانه .

(هـ) اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات الدار واسم صاحبها .

(و) اسم المدير المسؤول للمطبعة وعنوانه .

المادة ٦٧ - اذا كانت دار النشر أو المكتبة أو دار التوزيع شركة عادية يوقع الطلب مديرها المفوض، أما اذا كانت شركة مساهمة فيوقعه رئيس مجلس ادارتها وفي هذه الحالة يتضمن الطلب أسماء أعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانه ورأسمال الشركة وتربط بالطلب نسخة من نظامها وشهادة تسجيلها من وزارة الاقتصاد .

المادة ٦٨ - يمنح الوزير الرخصة اذا كان الطلب مستوفيا جميع البيانات .

المادة ٦٩ - (١) يشترط أن يكون المدير المسؤول لدار النشر أو المكتبة أو دار التوزيع حائزا على الشروط المبينة في المادة « ٦ » من هذا القانون ، ويشترط فيه أيضا أن يكون حائزا على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية أو ما يعادلها .

(ب) لا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لاكثر من دار نشر أو مكتبة أو دار توزيع واحدة .

المادة ٧٠ - كل من يطبع في الملكية كتابا أو رسالة أن يقدم نسختين من مطبوعته الى الوزارة قبل توزيعها وللمدير أن يصادر المطبوعة اذا رأى أن نشرها ضار بالمصلحة العامة .

المادة ٧١ - (١) على صاحب كل مكتبة أو دار نشر أو توزيع أو بائع أن يعرض نسخة من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة على الوزارة لاجازتها قبل عرضها للبيع أو التوزيع وللمدير أن

يصادر المطبوعة اذا رأى أن تداولها ضار بالمصلحة العامة .

(ب) يكون قرار المدير الصادر بالاستناد للمادتين « ٧٠ و ٧١ » معللا .

المادة ٧٢ - على كل من أراد بيع صحف أو كتب أو مجلات أو صور أو رسوم أو سواها من المطبوعات أن يحصل على رخصة من الوزارة .

المادة ٧٣ - يحظر على الموزعين والباعة المتجولين تحت طائلة العقوبة المنصوص عنها في هذا القانون أن ينادوا على المطبوعة بخبر غير وارد فيها أو بما يتنافى مع الاخلاق والاداب العامة أو يمس بالشعور الوطني أو الديني .

المادة ٧٤ - عن اصحاب المطبوعات بكافة أنواعها واصحاب المطابع والمكتبات ودور التوزيع ومكاتب الدعاية تصحيح أوضاعهم وفق أحكام هذا القانون خلال شهرين من تنفيذه .

المادة ٧٥ - مع مراعاة الاحكام السابقة . كل من يرتكب مخالفة القانون أو أى نظام صادر بموجبه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكليتا العقوبتين .

المادة ٧٦ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٧٧ - يلغى قانون المطبوعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ وكل تشريع أردني أو فلسطيني مغاير لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٨ - رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

تعليمات رقم (١٥) لسنة ١٩٨٢

تعليمات مجلة رسالة المعلم

صادرة بالاستناد للمادتين ١١٦،٥ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ (١)

المادة الاولى - تسمى هذه التعليمات (تعليمات مجلة رسالة المعلم لسنة ١٩٨٢) ويعمل بها اعتبارا من تاريخ صدورهما .

المادة الثانية - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

١ - الوزارة : وزارة التربية والتعليم .

٢ - الوزير : وزير التربية والتعليم .

٣ - المدير العام : مدير عام دائرة التربية والتعليم في اية محافظة .

٤ - المجلة : مجلة رسالة المعلم .

٥ - هيئة التحرير : هيئة تحرير المجلة .

المادة الثالثة - تصدر المجلة مرة كل ثلاثة اشهر .

المادة الرابعة - (١) يشكل الوزير هيئة تحرير للاشراف على اصدار المجلة على النحو التالي :

١ - رئيس هيئة التحرير

(يمينه الوزير من بين العاملين في

الوزارة الذين تنتخبهم لجنة التخطيط

والتنسيق) رئيسا

٢ - رئيس قسم التوثيق في

الوزارة .

٣ - خمسة معلمين ينسبهم المديرون

العامون

٤ - ثلاثة من العاملين في الوزارة

تنتخبهم لجنة التخطيط والتنسيق

اعضاء

٥ - اثنان من خارج جهاز الوزارة

من لهم اهتمام بالتربية والتعليم ،

يختارهما الوزير .

(ب) تكون مدة العضوية في الهيئة سنتين قابلة للتجديد .

المادة الخامسة - يناط بهيئة التحرير المهام التالية :

(١) الاشراف على ادارة المجلة واصدارها .

(ب) تكليف اعضاء من هيئة التحرير او خارجها لتقييم الموضوعات التي تعرض قبل اجازتها للنشر .

(ج) اختيار واجازة الموضوعات الصالحة للنشر .

(د) تكليف عدد مناسب من العاملين للقيام بالخدمات اللازمة لاصدار اعداد المجلة :

المادة السادسة - (١) يتم الصرف من حساب الامانات الخاصة بالمجلة وفقا للاصول المالية المرعية على النحو التالي :

١ - ثلاثون دينارا عن كل موضوع ينشر في المجلة .

٢ - عشرة دنانير اجور تدقيق كل موضوع اذا كان المدقق من خارج هيئة التحرير .

٣ - ثلاثون دينارا لكل عضو من اعضاء هيئة التحرير عن كل عدد يتم اصداره .

(ب) ١ - تحدد هيئة التحرير اجور ترجمة المواضيع او اعداد المستخلصات التي تنشر في المجلة .

٢ - يتم تحديد الاجور للعاملين الذين يساهمون في اصدار المجلة بقرار من الوزير بناء على تنسيب هيئة التحرير .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ

١٩٧٩/١٢/٢٦

نأمر بوضع النظام الآتي :**نظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٠****نظام مراسل وسائل الاعلام الاجنبية (١)****صادر بالاستناد الى المادة (٣٧) من قانون****المطبوعات والنشر رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣**

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مراسل وسائل الاعلام الاجنبية لسنة ١٩٨٠) ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الاعلام

الوزير : وزير الاعلام

الدائرة : دائرة المطبوعات والنشر

المدير : مدير عام الدائرة

وسائل الاعلام الاجنبية : الصحف والمجلات والنشرات التي تصدر في خارج المملكة ووكالات الانباء وسائر المؤسسات الاعلامية الموجودة خارج المملكة .

النقابة : نقابة الصحفيين الاردنيين .

المراسل : معتمد أو مندوب الوسيلة الاعلامية الاجنبية .

المادة ٣ - يتم اعتماد المراسل الذي يمارس مهنته الاعلامية في المملكة بصورة دائمة أو مؤقتة لدى الدائرة ، ولا يجوز ان يكون من الاشخاص المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية .

المادة ٤ - (أ) على وسيلة الاعلام الاجنبية القيام بما يلي :

١ - اعلام الدائرة مسبقا وبصورة خطية مباشرة باعتماد مراسلها في المملكة .

٢ - ابلاغ الدائرة بأي تغيير او تبديل او الغاء يطرأ على هذا الاعتماد في حينه .

٣ - ان تطلب تجديد طلب الاعتماد سنويا لها ومراسلها .

(ب) يقوم المراسل باتمام الاجراءات المطلوبة منه بعد اعتماده وفقا للتعليمات المتعلقة بذلك .

المادة ٥ - على المراسل ابلاغ الدائرة عن أي تغيير أو تبديل يطرأ على محل اقامته أو عنوانه في المملكة أو اعتماده أو عند سفره الى الخارج .

المادة ٦ - يجوز للمراسل ان يكون معتمدا لاكثر من وسيلة اعلام اجنبية في وقت واحد كما يجوز ان يكون لوسيلة الاعلام الاجنبية أكثر من مراسل واحد .

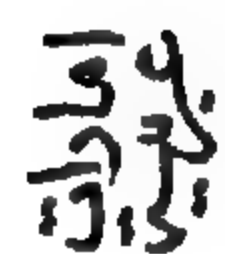
المادة ٧ - يشترط في المراسل الاردني ان يكون عضوا في النقابة ، واذا كان موظفا فعليه الحصول على موافقة مسبقة لاعتماده وفق نظام الخدمة المدنية المعمول به في المملكة .

المادة ٨ - تقدم الدائرة جميع التسهيلات الممكنة للمراسل ليتمكن من القيام بمهنته الاعلامية بما في ذلك منحه البطاقة الصحفية .

المادة ٩ - اذا خالف المراسل احكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه فللوزير بتنسيب من المدير انذاره خطيا ، وله سحب بطاقة الاعتماد الصحفية منه واعلام الجهة المعتمدة له بذلك اذا تكررت منه المخالفة .

المادة ١٠ - للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه أو تخالفها .

١٩٧٩/١٢/٢٦



دولة الإمارات العربية المتحدة

إعلام

أجهزة لاسلكية :

- قانون اتحادي رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الأجهزة والاتصالات اللاسلكية .

إذاعة مرئية وإذاعة مسموعة :

- قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد سلطة الإشراف على الأجهزة الاعلانية في الدولة .

- قرار وزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام مشتريات البرامج والأفلام (يراجع : مناقصات ومزايدات) .

- قرار وزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم إذاعة أعمال المؤتمرات الصحفية في الإذاعة وتوزيعها على أجهزة الاعلام المحلية والعالمية .

- قرار وزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بشأن منع قبول طلبات تراخيص مزاولة أنشطة استيراد أو بيع أو تسجيل اشربة افلام الفيديو .

تشريعات امانة ابو ظبي :

- قرار المجلس التنفيذي رقم ٣٩ جلسة ١٩٧٥/٩، استخدام أفلام الاعلان والدعاية في التلفزيون .

مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر :

- مرسوم اتحادي رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر .

- قرار وزاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن عقد اجتماع دوري لرؤساء تحرير الصحف المحلية .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قانون اتحادي رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن المطبوعات والنشر .

- قرار وزير العدل رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن المجلة القانونية .

- قرار وزير الاعلام رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن لائحة تعرفه أجور الاعلانات في صحيفتي الاتحاد واخبار الامارات العربية المتحدة بالانجليزية .
- قرار وزاري رقم (٧٩ ع) لسنة ١٩٧٩ في شأن استيراد وتصدير المطبوعات

وكالات انباء :

- مرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ بالتصديق على اتفاقية انشاء وكالة انباء الخليج .
(يراجع : البحرين اعلام) .
- قرار وزاري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن اذاعة أو نشر تصاريح وبيانات المؤتمرات الصحفية .

قانون اتحادي رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ (١) في شأن الأجهزة والاتصالات اللاسلكية

نحن زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة
١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء ،

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات وموافقة
مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ،
وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد :

أصدرنا القانون الآتي :

الفصل الأول

تعريف

مادة ١ - في تطبيق احكام هذا القانون ،
وما لم يقتض السياق خلاف ذلك ، يقصد
بالعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها
على النحو الآتي :

الوزارة : وزارة المواصلات الاتحادية ، او
احدى الدوائر التابعة لها ، التي يخولها وزير
المواصلات الاتحادي بعض او كل الصلاحيات
الوزارة المنصوص عليها في هذا القانون .

الأجهزة اللاسلكية : أي جهاز لاسلكي مهما
كانت قوة إرساله أو استقباله : أعد لأن
يستعمل أصلاً ، أو يمكن استعماله ، للبث
والنقل الصوتي أو الرمزي بالإشارات أو الكتابة
أو الصور أو غيرها أو استقبال كل ذلك .

القواعد الدولية : أية قواعد أو تعليمات أو
أوامر أو أنظمة أو توصيات أو إرشادات وأحكام
أو تحديدات أو اصطلاحات أو تعريفات أو أية
أمور فنية أخرى نصت عليها الاتفاقات الدولية
التالية :

١ - الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية
واللاسلكية المعقودة في جنيف عام ١٩٥٩ وما
يتبعها من الملاحق والبروتوكولات والقرارات
والتوصيات .

٢ - النظام الدولي للمواصلات اللاسلكية
المعدل في جنيف عام ١٩٥٩ وما يتبعه من
الملاحق والبروتوكولات والقرارات والتوصيات .

٣ - الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية
واللاسلكية المعقودة في بيونس آيرس عام ١٩٥٢
والأنظمة الدولية الملحق بها .

٤ - اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات
السلكية واللاسلكية المعقودة في دمشق عام
١٩٥٩ أو ما يتبعها من ملاحق وقرارات
وتوصيات .

٥ - أية قواعد أخرى خاصة بالاتصال
اللاسلكي يقرها مجلس الوزراء بناء على اقتراح
وزير المواصلات الاتحادي .

الهواة : كل من يقتنى أو يحوز أي جهازاً
لاسلكي لأشباع رغبته في الاتصال اللاسلكي أو
رغبته في صناعة الأجهزة اللاسلكية وفكها
وتركيبها وما يتعلق بها دون هدف الربح المادي
أو العمل التجاري أو الاتصالات المحظورة
بموجب القواعد الدولية أو بموجب هذا القانون
أو بموجب أي قانون أو قواعد تصدر مستقبلاً .
ذوو الاستعمال الخاص : كل شخص طبيعي
أو معنوي يقتنى أو يحوز أي جهاز لاسلكي
بفرض الاستعانة به في إنجاز أعماله الخاصة
أو تسهيلها .

الترخيص في حيازة الأجهزة اللاسلكية

وتشغيلها للاستعمال الخاص وللهاواة

مادة ٢ - لا يجوز حيازة أو اقتناء أو
استعمال أو تشغيل أي جهاز لاسلكي إلا
بترخيص يصدر من الوزارة بعد أخذ رأي
وزارتي الدفاع والداخلية .

ويكون الترخيص بالتشغيل للاستعمال
الخاص . ويحظر إصداره إذا توافرت شبكة
عامة .

مادة ٣ - يحدد ترخيص التشغيل نوع
المحطة والبث والذبذبة وساعات العمل
المسموح بها كما يحدد قوة الجهاز عند البث

والكسب واتجاه الهوائى وموقعى جهاز الارسال والاستقبال .

مادة ٤ - لا يجوز استخدام اية ذبذبة ما لم يكن قد تم تخصيصها وتسجيلها من قبل الوزارة . ويكون التخصيص وفقا لميثاق جنيف والقواعد الدولية وطبقا للسياسة التى تقررها الوزارة .

ولا يجوز استخدام اية ذبذبة مسجلة بطريقة تخالف الطريقة التى سجلت بها الا باذن سابق من الوزارة .

مادة ٥ - يجوز للوزارة اصدار تراخيص للهواة وفقا للقواعد الدولية وذلك بعد اخذ رأى وزارتى الدفاع والداخلية .

مادة ٦ - تقدم طلبات الترخيص وتسجيل الذبذبات على النماذج المعدة لذلك فى الوزارة مشتملة على البيانات الواردة بها بصورة صادقة ومنضبطة .

وللوزارة ان توافق على اصدار الترخيص او رفضه دون بيان الاسباب .

مادة ٧ - تكون التراخيص سنوية تبدأ من تاريخ اصدارها وتنتهى فى نهاية ديسمبر من كل عام . ويجوز تجديد التراخيص سنويا بموافقة الوزارة .

وتقدم طلبات التجديد الى الوزارة فى ميعاد غايته آخر يناير من كل عام . وللوزارة للأسباب التى تقدرها ان تقرر مد تلك المهلة مرة واحدة للمدة التى تحددها . وينشر قرار التجديد فى الجريدة الرسمية .

مادة ٨ - على المرخص اليهم التقييد بالشروط الواردة فى التراخيص الصادرة اليهم وبالقواعد المقررة فى هذا القانون وكذلك بالقواعد الدولية .

مادة ٩ - لا يجوز نقل ملكية الجهاز اللاسلكى المرخص به او وهنسة او تأجيرها او التصرف فيه بأى وجه من الوجوه او الاعلان عن ذلك قبل الحصول على موافقة الوزارة .

وكل تصرف على خلاف ذلك يترتب عليه الغاء الترخيص اداريا فضلا عن تعريض الجهاز للمصادرة القضائية .

مادة ١٠ - التراخيص الصادرة بموجب احكام هذا القانون شخصية ولا يجوز التنازل عنها او التصرف فيها بأى وجه من الوجوه . ويسقط الترخيص تلقائيا بمجرد التصرف فيه .

مادة ١١ - لا يجوز استعمال أى جهاز لاسلكى مرخص به للاستعمال الخاص متى كان بإمكان صاحب الجهاز اجراء الاتصال المرخص به عن طريق الخدمات العامة السلكية واللاسلكية القائمة فى الدولة .

مادة ١٢ - للوزارة ان تحظر استعمال الاجهزة اللاسلكية فى المناطق التى تحددها كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ١٣ - يحظر حظرا باتا استعمال الاجهزة اللاسلكية المرخص بها فى الأغراض الآتية :

١ - التقاط مراسلات لم يسمح بالتقاطها او قيام صاحب الجهاز بافشاء سر المراسلات التى يلتقطها مصادفة .

٢ - التشويش على أعمال المصالح العامة فى اتصالاتها المختلفة البرقية او الهاتفية سلكية كانت او لاسلكية او عرقلة أعمالها .

٣ - التشويش أو التأثير على الجيران أو اقلاق راحتهم .

٤ - الاتصال بأية جهة كانت او بأية واسطة نقل لمعرض المساعدة على ارتكاب او تنفيذ جريمة او تسهيل ارتكابها او تنفيذها .

٥ - الاتصال بأى شكل من الاشكال بأى جهاز لاسلكى داخل اسرائيل او يعود اليها .

٦ - توجيه أو بث رسالة خادعة أو مضللة مع علم صاحب الجهاز بأن تلك الرسالة من المحتمل ان تؤدى بوجه من الوجوه الى الاضرار بنشاط أى هيئة عامة أو خاصة يتصل نشاطها بالمحافظة على أرواح الناس أو انقاذهم أو تعرض ذلك النشاط للخطر ، أو تعرض للخطر حياة أى انسان أو مركبة أو طائرة أو سفينة وعلى الاخص أية رسالة كاذبة تفيد أن أية مركبة أو طائرة أو سفينة بحاجة الى مساعدة أو أنها فى

خطر أو أنها بغير حاجة الى مساعدة أو أنها ليست بخطر .

٧ - أية أغراض تجارية أو للإعلان والدعاية التجارية ، عدا انجاز الأعمال التجارية المتعلقة بذوى الاستعمال الخاص انفسهم .

٨ - نقل رسائل الغير مهما كانت لقاء اجر مادي أو بغير اجر .

٩ - التعرض لأي موضوع شخصي يخص شخصا آخر طبيعيا كان أو معنويا أو يؤذيه أو يؤثر عليه بأي شكل من الأشكال في تجارته أو عمله أو أسراره أو حياته الشخصية أو سمعته أو سمعة عائلته أو ماله .

١٠ - أي موضوع يتعلق من قريب أو بعيد أو يمس أو يؤثر بأي شكل من الأشكال وبصورة مباشرة أو غير مباشرة وبالتصريح أو بالتلميح وبالالفاظ أو الرموز بأمن البلاد أو بقواتها العسكرية أو وضعها السياسي أو الدفاعي أو التجاري أو الاقتصادي أو بسمعته أو سمعة شعبها . وكل ما يتعلق مما تقدم بأي من المصالح والمؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية .

١١ - الدعاية لاية مؤسسة أو أية عقيدة أو نقل رسائل تلك المؤسسة .

١٢ - بث أو استقبال أي منهج اذاعي .

١٣ - أية مجالات أخرى تقرر الوزارة حظرها مستقبلا .

مادة ١٤ - يجوز للوزارة أن تلغى الترخيص في أي وقت متى ثبت لديها اخلال المرخص له بشروط الترخيص أو قيامه بأي عمل يخالف الاحكام المقررة في هذا القانون . كما يجوز لها إلغاء الترخيص كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

الفصل الثالث

الترخيص في استيراد وتصدير الأجهزة اللاسلكية والاتجار فيها واصلاحها

مادة ١٥ - مع عدم الاخلال بما تقرره القوانين الأخرى من اجراءات لا يجوز للتجار أو الصناع استيراد أو تصدير أو صنع أو تركيب

أو اصلاح الأجهزة اللاسلكية الا بترخيص من الوزارة .

ولا يجوز لسلطات الجمارك الافراج عن أي جهاز لاسلكي الا بعد تقديم الترخيص الصادر من الوزارة والتحقق من أن الجهاز يتفق والمواصفات المبينة في الترخيص .

مادة ١٦ - تقدم طلبات الترخيص المشار اليها في المادة السابقة الى الوزارة على النماذج المعدة لذلك . وللوزارة السلطة في اصدار التراخيص أو رفضها دون بيان الأسباب .

مادة ١٧ - يلتزم التجار بامساك سجلات تدون فيها بأرقام سلسلة البيانات الخاصة بالأجهزة المستوردة أو المصدرة وتواريخ استيرادها أو تصديرها وكذلك بيانات الأجهزة التي يشتريها التاجر محليا .

مادة ١٨ - لا يجوز لأي تاجر أو صانع أن يبيع أو ينقل حيازة أو يركب أو يصلح أي جهاز لاسلكي لأي شخص غير مرخص له في حيازته أو تشغيله وعلى التاجر أو الصانع أن يثبت في السجل المخصص لذلك حسب النماذج التي تعدها الوزارة بيانات عما يبيعه أو ينقل حيازته أو يركبه أو يصلحه من أجهزة متضمنة اسم المشتري أو الحائز وتاريخ البيع أو الحيازة أو التركيب أو الاصلاح ورقم وتاريخ الترخيص الذي يحمله المشتري أو الحائز فضلا عن بيانات الجهاز .

مادة ١٩ - تخضع السجلات المتقدمة لرقابة واشراف الوزارة التي يجوز لها أن تقوم بالتفتيش على تلك السجلات في أي وقت . كما يجوز لها أن تقوم بمجرد ما يكون لدى التاجر أو الصانع من أجهزة .

وجوز للوزارة إلغاء الترخيص الصادر للتاجر أو الصانع متى ثبت لديها تلاعبه في السجلات المذكورة .

مادة ٢٠ - على كل قادم اجنبي يصل الى البلاد وبحوزته جهاز لاسلكي من أي نوع كان أن يصرح حال وصوله بحيازته لذلك الجهاز الى سلطات الحدود أو الجمارك وعليه أن يودعه لدى تلك السلطات مقابل الايصال اللازم لحين

الفصل الخامس

الرقابة والعقوبات

مادة ٢٥ - تتولى الوزارة الرقابة على الأجهزة اللاسلكية للتحقق من سلامة استعمالها طبقاً للشروط الفنية والأحكام المقررة في هذا القانون . كما تتولى الوزارة مراقبة المراسلات اللاسلكية والتحرى عن المخطات والأجهزة الخفية غير المرخص بها .

مادة ٢٦ - تشكل بالوزارة لجنة للتحكيم بقرار من وزير المواصلات لإبداء الراى فى المسائل أو المنازعات التى تثار حول التداخل والتشويش الناشئ عن سوء استخدام الأجهزة اللاسلكية من المرخص اليهم .

مادة ٢٧ - مع عدم الاخلال بالجزاءات الادارية التى يجوز للوزارة اتخاذها بمقتضى هذا القانون يعاقب كل من يخالف احكامه بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ (خمسة آلاف) درهم أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة ان تقضى كذلك بمصادرة الجهاز اللاسلكى .

مادة ٢٨ - لا يحول توقيع العقوبة المقررة بمقتضى احكام هذا القانون دون توقيع العقوبات المقررة بالقوانين الأخرى عن الأفعال التى تشملها هذه القوانين ودون مطالبة الغير بالتعويض عما يكون قد اصابه بسبب تلك الأفعال من أضرار .

الفصل السادس

احكام انتقالية وعامة

مادة ٢٩ - على من بحوزته وقت العمل بهذا القانون أى جهاز لاسلكى أن يبادر خلال مدة أقصاها شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون بتقديم طلب للترخيص له باستعمال ذلك الجهاز وفقا للأحكام المقررة فى هذا القانون .

وعلى الحائزين لأجهزة مرخص لهم بها أن يتقدموا خلال المدة سالفة الذكر بطلبات لتجديد تراخيصهم حتى نهاية عام ١٩٧٣ .

مفادرة البلاد ما لم يكن قد حصل على ترخيص من الوزارة باستعماله داخل البلاد .

مادة ٢١ - يسرى حكم المادة السابقة على المواطن الذى يعود من الخارج وبحوزته جهاز لاسلكى من أى نوع كان .

الفصل الرابع

الرسوم

مادة ٢٢ - تستوفى الرسوم التالية على التراخيص الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون :

١ - ١٥٠ (مائة وخمسون) درهماً عن كل ترخيص فى استعمال جهاز لاسلكى للهواة أو عن تجديده السنوى .

٢ - ٥٠٠ (خمسمائة) درهماً عن كل ترخيص فى استعمال جهاز لاسلكى أو تسجيل المذيذبات لدوى الاستعمال الخاص أو عن التجديد السنوى للترخيص .

مادة ٢٣ - للوزارة أن تقوم بتصنيف أنواع ودرجات الأجهزة والمحطات اللاسلكية حسب المقتضيات الفنية وأغراض استعمالها وأن تقترح الرسوم التى تفرض عليها تبعاً لاختلاف درجاتها .

ويصدر بهذا التصنيف وبمقدار الرسوم المستحقة قرار من مجلس الوزراء ينشر فى الجريدة الرسمية .

مادة ٢٤ - يعفى من رسوم التسجيل والتجديد المقررة بمقتضى المادتين السابقتين :

١ - أفراد الأسر الحاكمة للامارات الأعضاء فى الاتحاد .

٢ - محطات الإذاعة والتليفزيون الاتحادية أو التابعة لحكومات الامارات الأعضاء فى الاتحاد .

٣ - الهيئات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الاتحاد بشرط المعاملة بالمثل .

مادة ٣٠ - على التجار أو الصناع الذين يحوزون وقت العمل بهذا القانون اجهزة لاسلكية أن يقدموا خلال الفترة المحددة بالمادة السابقة قائمة بالاجهزة التي في حوزتهم متضمنة بيانات مفصلة عن تلك الاجهزة .

ويحظر على هؤلاء بيع أى جهاز لاسلكى او التصرف فيه بأى وجه او تسليمه الى صاحبه دون ترخيص من الوزارة . وعليهم اثبات تلك الاجهزة في السجلات المشار اليها في المادتين ١٧ ، ١٨ من هذا القانون .

مادة ٣١ - يجوز للمرخص اليهم في استعمال الاجهزة اللاسلكية أو الاتجار فيها أو اصلاحها طلب تعديل تراخيصهم . وللوزارة الموافقة على التعديل أو رفضه دون بيان الأسباب .

مادة ٣٢ - لا تخضع لاحكام هذا القانون الاجهزة اللاسلكية التي تستوردها أو تؤسسها أو تستعملها قوات الجيش والشرطة الاتحادية أو المحلية أو قيادات الحرس الوطنى المحلية أو

اية هيئة حكومية اخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

ومع ذلك تلتزم الجهات المذكورة بتسجيل ذبذبات تلك الاجهزة وفقا لاحكام المادة (٤) من هذا القانون ويتم التسجيل بدون رسوم .

مادة ٣٣ - تسرى القواعد الدولية للموصلات السلكية واللاسلكية على ما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

مادة ٣٤ - يلغى كل حكم يخالف الاحكام الواردة في هذا القانون .

مادة ٣٥ - على وزير المواصلات تنفيذ احكام هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر في قصر الرئاسة في أبو ظبى .

في : ٢٥ جمادى الثانى ١٣٩٣ هجرية .

الموافق : ٢٥ يوليو ١٩٧٣ ميلادية .

**قرار المجلس الاعلى للاتحاد رقم (٣) لسنة ١٩٧٦
في شأن توحيد سلطة الاشراف على الاجهزة
الاعلامية في الدولة (١)**

المجلس الاعلى للاتحاد ،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن
اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء .

قرر :

مادة ١ - يعهد الى وزارة الاعلام والثقافة
بالسلطة الكاملة في الاشراف والتوجيه
السياسي على الاذاعات الصوتية والمرئية في
الامارات العربية المتحدة .

ويكون لوزارة الاعلام والثقافة سلطة اقرار
المادة السياسية والاخبارية ، ومراجعة جميع
النشرات الاخبارية والبرامج والتعليقات
السياسية والاحاديث والاخبار التي تتناول
سياسة الدولة في الداخل او في الخارج
وذلك قبل اذاعتها .

مادة ٢ - يكون لوزارة الاعلام والثقافة الحق
في توحيد بث النشرات الاخبارية من الاذاعات
في الدولة على موجات موحدة في الوقت الذي تراه
مناسبا .

مادة ٣ - توحيد النداءات في محطات الاذاعة
الصوتية والمرئية في الامارات العربية المتحدة بما
يؤكد وحدة الدولة - وذلك بتقديم اسم الدولة على
الامارة ووفقا لما يقرره وزير الاعلام والثقافة
في هذا الشأن .

مادة ٤ - لوزارة الاعلام والثقافة اتخاذ
التدابير الفنية والادارية واصدار القرارات
اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - على مجلس الوزراء والدوائر
المحلية المعنية تنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ
صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر عنا بقصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ:
١٤ ذو القعدة ١٣٩٦ هـ الموافق ٦ نوفمبر
١٩٧٦ م

قرار وزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤ (٢)

بشأن نظام مشتريات البرامج والافلام

(يراجع : مناقصات ومزايدات)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٢ في نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٤ في ١٢/١١/١٩٧٤ .

قرار وزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٦

في شأن تنظيم اذاعة اعمال المؤتمرات الصحفية في
الاذاعة والتليفزيون وتوزيعها على اجهزة الاعلام
المحلية والعالمية (١)

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم
(١٢) لسنة ١٩٧٥ م في شأن نظام وزارة الاعلام
والثقافة ، وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة
قررنا :

مادة اولى - ما يتعلق بصاحب السمو رئيس
الدولة ونائبه ، ورئيس الوزراء ونائبه :

١ - يحضر رئيس قسم الاخبار بالاذاعة
شخصيا هذه المؤتمرات سواء كانت خاصة
بالاجهزة المحلية او العربية والعالمية .

٢ - يحتفظ لديه بتسجيل صوتي كامل
للمؤتمر ثم يقوم بالاشراف على تعريفه حال
انتهاء المؤتمر ثم يعرض النص المرفوع على وكيل
الوزارة لتلقى أية تعليمات او توجيهات قد
يقتضيها الامر ، وبعد ذلك يتولى رئيس قسم
الاخبار توزيع النص المكتوب على اجهزة الاعلام
المحلية من اذاعة وتلفزيون وصحافة وعلى اجهزة
الاعلام الموجودة بالدولة على ان يتم ذلك بأقصى
سرعة ممكنة حتى لا يخل ذلك بالسرعة الاعلامية
٣ - يذاع التسجيل الصوتي ، والتسجيل
المصور في الاذاعة والتليفزيون كاملا دون حذف
الا ما قد يصدر به توجيهات وتعليمات من
الوكيل وحسب ما ورد في الخطوة السابقة .

مادة ثمانية - ما يتعلق برؤساء المؤتمرات
المحلية او بالوزراء في الدولة او رؤساء الهيئات
بالدولة :

١ - يذاع النص المسجل سواء للاذاعة او
التليفزيون كاملا في جلستي الافتتاح والختام
بعد الرجوع الى الوكيل ، أما المتحدثون
الآخرون في المؤتمر من غير الوزراء بالدولة او
رؤساء الهيئات بالدولة فيعاد تحرير كلماتهم
وتذاع في التليفزيون مع فيلم صامت او مع جزء
من الفيلم الناطق كما هو متبع بالنسبة لأفلام
الوكالات المصورة .

٢ - بالنسبة لاجهزة الاخبار المؤتمرات واللجان
الفرعية بعد جلسة الافتتاح او التصريحات او
احاديث المشتركين فتذاع مع افلام صامتة في
النشرات المحلية ، فيما عدا ما قد يصدر به
تعليمات وتوجيهات من الوكيل، تخص المؤتمرات
التي تهم الدولة .

مادة ثالثة - فيما يتعلق برؤساء الدول
الاجنبية :

لا يذاع النص المسجل اذاعيا وتليفزيونيا الا
بعد موافقة الوكيل وتلقى تعليماته وتوجيهاته
بهذا الخصوص .

مادة رابعة - الضيوف من مستوى الوزراء
ومن هم في مستواهم فما أعلى فيما عدا رؤساء
الدول :

تحرر التصريحات والاحاديث والتكلمات
وتذاع كالعادة في نشرات الاخبار وحين الاذاعة
في التليفزيون فيذاع النص على لسان المذيع مع
فيلم صامت او مع جزء من فيلم ناطق كما هو
متبع بالنسبة للأفلام الواردة من الوكالات
المصورة .

مادة خامسة - التنظيمات السابقة تتعلق
بنشرات الاخبار واعمال قسم الاخبار بالاذاعة
والتليفزيون ، أما فيما يتعلق بالبرامج النوعية
في كل من الاذاعة والتليفزيون فان مثل هذه
البرامج يمكن أن تتضمن من التسجيلات
ما يتفق مع طبيعتها والسياسة المرسومة لها .

مادة سادسة - على الجهات المعنية تنفيذ هذا
القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في
الجريدة الرسمية .

التاريخ : ١٩٧٦/٤/٧ وزير الاعلام والثقافة

قرار وزاري رقم (١١٣) لسنة ١٩٨١ م
بشأن منع قبول طلبات تراخيص مزاوله أنشطة
استيراد أو بيع أو تسجيل اشربة افلام
الفيديو (١)

وزير الاعلام والثقافة ،

بعد الاطلاع على المادة (١٧) من قانون المطبوعات
والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ وتأكيدا للقرارات
الوزارية رقم (٥٦ ع) لسنة ١٩٧٩ .

والقرار الوزاري رقم (٣١ ع) لسنة ١٩٨١ ،
والقرار الوزاري رقم (١٧) لسنة ١٩٨١
بشأن وقف منح تراخيص الفيديو ،

قررنا ما يلي :

مادة اولى - تمنع منعا باتا المراجعات الخاصة
بطلب ترخيص لمزاولة أنشطة استيراد أو بيع
أو تسجيل اشربة افلام الفيديو سواء في الوزارة
أو في كافة فروعها في أنحاء الدولة .

مادة ثمانية - ينفذ هذا القرار من تاريخه وعلى
كافة الجهات المعنية متابعة تنفيذ ذلك كل فيما
يخصه ، وينشر في الجريدة الرسمية .

التاريخ : ١٩٨١/٩/٢٢

(١) الجريدة الرسمية عدد ٣٧ في أبريل سنة ١٩٧٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٩٦ في ١٠/١٠/١٩٨١ .

تشريعات امارة ابو ظبي

الرقم : ٣٥٦/٢/٨/٢

التاريخ ١٣٩٥/٢/٢٢

الموافق : ١٩٧٥/٣/٥

وزارة الاعلام والسياحة

الموضوع (قرار ٣٩ جلسة ٩ / ١٩٧٥)

استخدام افلام الاعلان والدعاية في التلفزيون

بعد التحية ،

بناءً على ما تدارسه المجلس التنفيذي في

جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ - ٣ - ١٩٧٥ . وبعد
الاستماع الى معالي الشيخ احمد بن حامد
وزير الاعلام والسياحة فقد قرر المجلس الموافقة
على استخدام افلام الاعلان والدعاية المتوفرة
لدى الشركات والتجار وارسالها عبر تلفزيون
ابو ظبي والايصال الى وزارتك تميم هذا
القرار بمقتضاه ، على ان يتم عرض هذه الافلام
بطريقة مناسبة وغير مؤثرة على البرامج
الرئيسية الاخرى .

يرجى العلم والعمل بموجبه .

وتقبلوا تحياتنا ،

الامين العام للمجلس التنفيذي

مرسوم اتحادى رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧
بانشاء مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر (١)
نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة
الامارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون الاتحادى رقم (١) لسنة ١٩٧٢
فى شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء
والقوانين المعدلة له .

وبناء على ما عرضه وزير الاعلام والثقافة ،
وموافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - ووفق على انشاء مؤسسة الاتحاد
للصحافة والنشر ، وفقا للنظام الاساسى المرافق
مادة ٢ - ينشر هذا المرسوم فى الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر عنا بقصر الرئاسة فى ابو ظبى بتاريخ
٨ ربيع الثانى سنة ١٣٩٧ هـ الموافق ٢٨
مارس سنة ١٩٧٧ م .

النظام الاساسى

لمؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر

الفصل الاول

انشاء المؤسسة ومركزها واغراضها ومواردها

مادة ١ - تنشأ مؤسسة تسمى مؤسسة الاتحاد
للصحافة والنشر وتكون لها الشخصية الاعتبارية،
وتتمتع بالأهلية الكاملة للتصرفات القانونية
لتنفيذ اغراضها .

مادة ٢ - يكون مقر المؤسسة مدينة ابو ظبى ،
ويعتبر هذا المقر موطنها قانونيا لها ومركزها
لادارتها ومباشرة نشاطها، ويجوز بقرار من مجلس
ادارة المؤسسات انشاء فروع أو مكاتب أو
أو توكيلات لها داخل دولة الامارات العربية
وخارجها .

مادة ٣ - تقوم المؤسسة على اصدار صحيفة
الاتحاد وصحيفة اخبار الامارات التى تصدر باللغة
الانجليزية وكذلك اصدار غيرهما من الصحف
والمجلات مستقبلا كما تقوم بطبع الكتب والنشرات
وبعمليات الطباعة والتوزيع والدعاية والاعلان ،
ولها فى سبيل تحقيق اغراضها ما يأتى :

١ - تملك كافة الاموال العقارية والمنقولة
اللازمة لتحقيق اغراضها واستئجارها والتصرف
فيها بكل أوجه التصرفات القانونية .

٢ - الاسهام فى الشركات أو الهيئات أو
المؤسسات التى تزاوّل نشاطا مماثلا أو شبيها
لنشاطها أو التى قد تعاونها على تحقيق اغراضها
داخل الدولة أو خارجها ، ولها أن تلحقها بها أو
أن تدمجها فيها أو تشتريها .

٣ - انشاء مؤسسات أخرى تكون مملوكة
لها بالكامل انشاؤها بالاشتراك مع آخرين .

٤ - اجراء الدراسات الفنية التى يقتضيها
تطوير نشاطها وتنميتها ولها بوجه خاص أن
تجرى الدراسات الصحفية والأبحاث المتعلقة
بمتابعة التقدم العلمى فى ميدان الصحافة
العالمية .

٥ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير
الخبرات الفنية الوطنية ورفع كفاءتها .

٦ - مباشرة جميع الأعمال المتصلة
بطبيعة نشاطها واللازمة لتحقيق الأغراض التى
تقوم عليها كالاشتراك فى المناقصات والمزايدات
واجراء جميع الأعمال التجارية والصناعية
والمالية واستثمار الاموال التى تتوفر لها من
طبيعة نشاطها وتوظيفها فى المجالات المناسبة .

مادة ٤ - تتكون موارد المؤسسة من :

١ - الإيرادات التى تنتج عن بيع الصحف
والمجلات والكتب وغيرها من المطبوعات الصادرة
عن المؤسسة .

٢ - المبالغ المستحقة عن خدمات الطباعة
والتوزيع والدعاية والاعلان .

٣ - المعونات التى تقدمها الحكومة الى المؤسسة
لدعم مواردها وبهدف تطويرها فى ضوء تقديرات
مجلس الادارة بحيث لا تقل عن الاعتمادات التى
كانت ترصدها الحكومة فى ميزانية وزارة الاعلام
والثقافة لمواجهة متطلبات اصدار صحيفتى الاتحاد
وأخبار الامارات .

٤ - المعونات والهبات المقدمة من الغير والتى
يقرر مجلس الادارة قبولها لدعم موارد المؤسسة
وبما لا يتعارض مع تحقيق أهدافها .

الفصل الثاني

ادارة المؤسسة - مجلس الادارة

مادة ٥ - يدير المؤسسة مجلس ادارة يتكون من سبعة اعضاء بما فيهم رئيس مجلس الادارة، ويتم اختيارهم من ذوى الكفاية والدراية فى شئون الصحافة والنشر، ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على اقتراح وزير الاعلام والثقافة، وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتحدد مكافأة رئيس واعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٦ - يعين مجلس الادارة من بين اعضائه مدير عاما للمؤسسة ويحدد مخصصاته ويعتبر المدير العام للمؤسسة نائبا لرئيس مجلس الادارة بحكم منصبه، ويمثل سلطة الادارة العليا فى المؤسسة .

مادة ٧ - مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها وتحقيق جميع الأغراض التى تقوم عليها . ويمارس المجلس اختصاصاته وفقا للأحكام المقررة فى هذا النظام .

ويباشر مجلس الادارة بوجه خاص الصلاحيات الاتية :

١ - وضع السياسه العامة للمؤسسة والاشراف على تنفيذها .

٢ - الموافقة على الخطط العامة التى تكفل تطوير المؤسسة وتحقيق أهدافها وتقديمها .

٣ - اعتماد ميزانية المؤسسة وحساباتها الختامية .

٤ - اعتماد التقرير السنوى عن نشاط المؤسسة .

٥ - تحديد المصارف التى تودع فيها المؤسسة أموالها وكذلك تحديد المبالغ التى تخصص كاحتياطي لمواجهة الديون المعدومة ونفقات استهلاك قيمة موجودات المؤسسة .

٦ - وضع اللائحة الداخلية والانظمة المتعلقة بالشئون المالية والادارية للمؤسسة .

٧ - وضع اللوائح المتعلقة بشروط تعيين العاملين فى المؤسسة وترقياتهم ونقلهم واجازاتهم واعارتهم وندبهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وقواعد تأديبهم وانتهاء خدمتهم وغير ذلك من القواعد المتعلقة بشئونهم الوظيفية .

٨ - تعيين وعزل شاغلى الوظائف الرئيسية بناء على اقتراح المدير العام للمؤسسة .

٩ - النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل فى المؤسسة .

١٠ - تحديد المقابل المستحق عن خدمات الاعلان والدعاية والطبوعات التى تصدر عن المؤسسة .

١١ - أية اختصاصات أخرى ينص عليها نظام المؤسسة .

مادة ٨ - لا يجوز أن يكون لأحد اعضاء مجلس ادارة المؤسسة أو لأحد شاغلى الوظائف الرئيسية بها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فى أى مشروع أو اتفاق يعقد معها ولا أن يشترك فى ادارة شركة أو مؤسسة تقوم بأعمال مشابهة لنشاطها .

مادة ٩ - لمجلس ادارة المؤسسة أن يشكل من بين اعضائه لجانا دائمة أو مؤقتة يعهد اليها بعمل أو أعمال معينة ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس مجلس الادارة .

مادة ١٠ - لمجلس ادارة المؤسسة فى سبيل مباشرة أعماله أن يستعين بمن يقع عليهم اختياره من ذوى الخبرة، ويحدد المجلس مخصصاتهم بناء على اقتراح مدير عام المؤسسة .

مادة ١١ - يكون مدير عام المؤسسة متفرغا لعمله فى المؤسسة . ومسئولا أمام مجلس الادارة عن تنفيذ الخط السياسى العام الذى يحدده المجلس، وكذلك عن تنفيذ قرارات المجلس وتسيير أعمال المؤسسة بجميع أقسامها والاشراف العام على حسن سير العمل فيها وانتظامه، والدفاع عن حقوقها ومصالحها وذلك كله وفقا لنظام المؤسسة وقرارات مجلس ادارتها . ويكون مسئولا بوجه خاص عما تأتى :

١ - اقتراح الخطط العامة التى تكفل تطوير المؤسسة وتحقيق تقدمها وحسن استخدام مواردها وكل ما يتعلق بتطوير العمل بها واعداد البرنامج السنوى للمؤسسة .

٢ - اجراء عمليات الجرد السنوى ووضع نتيجة الجرد تحت تصرف المراقبين قبل انتهاء السنة المالية .

٣ - اعداد الميزانية السنوية للمؤسسة والحساب الختامى .

٤ - اعتماد الصرف في حدود اعتمادات الميزانية والموافقة على صرف الاعانات والمخصصات وفقا لقرار مجلس الادارة .

٦ - تنفيذ الاتفاقيات والعقود المبرمة مع المؤسسة .

٧ - التنسيق العام بين أجهزة التحرير العاملة في صحف المؤسسة ومجلاتها وبين الجهاز الاداري للمؤسسة لتحقيق اهدافها .

٨ - مباشرة السلطات والاختصاصات التي يفوضه فيها مجلس الادارة .

مادة ١٢ - يمثل المدير العام المؤسسة تجاه الغير وأمام جهات القضاء على اختلافها .

مادة ١٣ - كل العقود المتعلقة بأعمال المؤسسة وكذلك الشيكات والكمبيالات والحوالات المالية والمسحوبات وغيرها من الصكوك المتداولة أو القابلة للتحويل وجميع الايصالات بالمبالغ المدفوعة الى المؤسسة لا يجوز ابرامها أو سحبها أو قبولها أو حوالتها أو دفعها الا بموافقة المدير العام أو من يفوضهم في ذلك .

مادة ١٤ - مع مراعاة احكام المادة السابقة يملك حق التوقيع عن المؤسسة منفردا رئيس مجلس ادارتها أو أى عضو آخر من أعضاء مجلس الادارة يندبه المجلس لهذا الغرض .

ولمجلس ادارة المؤسسة أن يفوض مديرها العام في التوقيع عنها .

مادة ١٥ - يجتمع مجلس ادارة المؤسسة مرة كل شهر على الاقل ويكون الاجتماع فى مقرر أى مؤسسة وله عند الضرورة أن يجتمع فى أى مكان آخر بالدولة يعينه المجلس .

وتحدد فى ورقة الدعوة الى الاجتماع ، المواضيع التى سيجرى بحثها فيه .

ويتولى رئيس مجلس الادارة أو نائبه عند غيابه توجيه الدعوة الى الاجتماع قبل موعد الجلسة بأسبوع على الاقل .

وجوز عند الضرورة أن يعقد الاجتماع بناء على طلب ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة .

مادة ١٦ - يشترط لصحة انعقاد مجلس الادارة حضور أغلبية أعضاء المجلس على الاقل وتصدر القرارات فى جميع الاحوال بالاغلبية البسيطة لاصوات الاعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٧ - تدون مناقشات وقرارات مجلس ادارة المؤسسة فى محاضر تسجل فى سجل خاص يوقعه جميع الحاضرين .

ويثبت فى هذه المحاضر عدد وأسماء الأعضاء الحاضرين وعدد وأسماء الغائبين ، ويجوز أن تدون أسماء الاعضاء المعترضين اذا اتخذ القرار بأغلبية الاصوات .

مادة ١٨ - يتولى رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو من ينوب عنه رئاسة جلسات المجلس . وفى حالة غيابهما ينتخب أعضاء المجلس من بينهم رئيسا للجلسة .

الفصل الثالث

الشئون المالية للمؤسسة

مادة ١٩ - يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة تعبر عن حقيقة مركزها المالى .
وتبدأ السنة المالية فى أول شهر يناير وتنتهى فى آخر شهر ديسمبر من كل عام على أنه بالنسبة الى السنة المالية الاولى فتبدأ من تاريخ العمل بهذا النظام وتنتهى فى آخر ديسمبر من العام التالى .

مادة ٢٠ - يقدم المدير العام الى مجلس ادارة المؤسسة فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، تقريراً عن نشاطها وعملياتها خلال السنة المالية ومركزها فى ختام السنة المالية مرفقا به تقرير مراقبى الحسابات .

مادة ٢١ - تتكون الارباح الصافية للمؤسسة من ايراداتها بعد خصم المصاريف الادارية والعمومية والاعباء والنفقات على اختلافها .

مادة ٢٢ - يقتطع سنوياً من الارباح الاجمالية للمؤسسة نسبة مئوية يحددها مجلس ادارتها لاستهلاك قيمة موجوداتها .

مادة ٢٣ - يقتطع سنوياً ١٠ ٪ من الارباح الصافية لتكوين الاحتياطي القانونى ويستمر الاقتطاع الى أن يبلغ الاحتياطي القانونى ثلث رأس المال . ويعاد الاقتطاع كلما نقص الاحتياطي القانونى عن هذا المعدل .

مادة ٢٤ - يكون للمؤسسة مراقب حسابات أو أكثر يعينون لمدة سنة قابلة للتجديد من بين المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة الامارات العربية المتحدة .

ويصدر بتعيين مراقبى الحسابات وتحديد مكافآتهم قرار من مجلس ادارة المؤسسة .

موسوعة التشريعات العربية - الامارات

مادة ٢٥ - لا يجوز الجمع بين عمل مراقب الحسابات والاشتراك في عضوية مجلس ادارة المؤسسة أو الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى أو استشارى فيها .

مادة ٢٦ - يقوم مراقبو الحسابات بمراقبة حسابات المؤسسة عن السنة المالية التى عينوا لها ولهم فى سبيل أداء مهمتهم حق الاطلاع فى كل وقت على جميع دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات الايضاحية التى يرون ضرورة الحصول عليها ولهم كذلك أن يتحققوا من موجودات المؤسسة وموظفيها أن يقدموا لهم جميع البيانات والمعلومات التى يطلبونها وأن يضعوا تحت تصرفهم الحسابات الختامية للمؤسسة فى موعد لا يجاوز شهرا على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

مادة ٢٧ - على مراقبي الحسابات أن يقدموا الى مجلس ادارة المؤسسة خلال ثلاثة الأشهر التالية لانتهاى السنة المالية تقريراً مالياً عن المركز المالى للمؤسسة وحساباتها .

مادة ٢٨ - يجب أن يكون تقرير مراقب الحسابات مشتملاً على البيانات الآتية :

(أ) ما اذا كان المراقب قد حصل على المعلومات التى يرى ضرورتها لأداء مهمته على وجه مرضى .
(ب) ما اذا كانت الميزانية وحساب الارباح والخسائر متفق مع الواقع وتتضمن كل ما نص

مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر - مرسوم

نظام المؤسسة على وجوب اثباته فيها ، وتعبير بوضوح وأمانة عن المركز المالى الحقيقى للمؤسسة (ج) ما اذا كانت المؤسسة تمسك حسابات منتظمة .

(د) ما اذا كان الجرد قد أجرى وفقاً للأصول المرعية .

(هـ) ما اذا كانت البيانات الواردة فى تقرير مجلس ادارة المؤسسة متفقة مع ما هو وارد فى دفاتر المؤسسة .

(و) ما اذا كانت هناك مخالفات لنظام المؤسسة وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر فى نشاط المؤسسة أو مركزها المالى ، مع بيان ما اذا كانت المخالفات المذكورة لا تزال قائمة .

الفصل الرابع احكام عامة

مادة ٢٩ - لا يجوز حل المؤسسة أو ادماجها فى شركة أو هيئة أو مؤسسة أخرى أو الغاؤها بأية طريقة أخرى الا بمرسوم ووفقاً لما يتضمنه من احكام فى هذا الشأن .

مادة ٣٠ - تنتقل الى المؤسسة المنشأة بحكم هذا النظام جميع الحقوق المالية المستحقة للعاملين لديها الذين كانوا قبل انشاء المؤسسة تابعين لوزارة الاعلام والثقافة .

قرار وزاري رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٧
بشأن عقد اجتماع دوري لرؤساء تحرير الصحف
المحلية (١)

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته ، وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٣ بشأن المطبوعات والنشر والقرار رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ الصادر عن مجلس الوزراء بشأن نظام وزارة الاعلام والثقافة وتعديلاته وعلى القرارات واللوائح المنفذة ، وبناء على مقتضيات المصلحة وما عرضه وكيل الوزارة قررنا :

مادة أولى - دعوة السادة رؤساء تحرير الصحف المحلية الى اجتماع دوري برئاسة

وبعضور السيد وكيل الوزارة كل شهر بالمبنى الرئيسي للوزارة .

مادة ثانية - يكون موعد الاجتماع في الساعة الحادية عشرة صباح كل يوم اربعاء ، الذي يتخلل الاسبوع الاول من كل شهر ميلادي .

مادة ثالثة - يكون السيد الوكيل المساعد للشئون الصحفية والاستعلامات أو من ينسب عنه مقرا للاجتماع .

مادة رابعة - على جميع الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

التاريخ : ١٩٧٧/٥/٢١ .

وزير الاعلام والثقافة

قانون اتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ م

في شأن المطبوعات والنشر (١)

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة
الامارات العربية المتحدة،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م ،
في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات
الوزراء ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٣م ،
في شأن المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له ،

وبناء على ما عرضه وزير الاعلام والثقافة
وموافقة مجلس الوزراء ، وتصديق المجلس
الاعلى للاتحاد ،

اصدرنا القانون الآتي :

الفصل الاول

تعريف بالمصطلحات

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد
بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين
كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك :

الدولة : دولة الامارات العربية المتحدة .

الوزارة : وزارة الاعلام والثقافة .

الوزير : وزير الاعلام والثقافة .

المطبوعات : وتعني كل الكتابات أو
الرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور
الشمسية أو غير ذلك من وسائل التعبير بأى
مادة كانت سواء كان ذلك مقروءا أو مسموعا أو
مرئيا اذا كان قابلا للتداول .

التداول : ويعني بيع المطبوعات أو عرضها
للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها
على واجهات المحلات بفرض البيع أو الاعلان أو
التسويق أو الزينة وكذلك كل عمل آخر يجعلها
بوجه من الوجوه في متناول عدد من الاشخاص .

صحيفة : وتعني كل جريدة أو مجلة أو مطبوع
يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة
أو غير منتظمة .

المطبعة : وتعني كل آلة أو مجموعة آلات أو
جهاز أعد لطبع أو تسجيل الكلمات أو الرسومات
أو الصور بقصد نشرها أو تداولها ولا يشمل
هذا المصطلح الجهاز المعد للتصوير الشمسي
ولا الآلات الكاتبة العادية ولا اى جهاز يستعمل
لسحب النسخ عن الوثائق .

الطابع : ويعني مالك المطبعة ومع ذلك اذا
كان مالك المطبعة قد قام بتأجيرها الى شخص آخر
وأصبح هذا الشخص هو المستغل لها فعلا فان
كلمة الطابع تنصرف الى المستأجر .

الناشر : ويعني الشخص الذي يتولى
نشر أى مطبوع .

مكتبة : وتعني المؤسسة التي تتخذ الاتجار
في المطبوعات بمختلف صورها حرفة لها .

المصنف : ويعني كل مصنف مبتكر في
الآداب أو الفنون أو العلوم أيا كانت الصورة
المادية التي يبدو فيها .

الفيلم السينمائي : ويعني كل مصنف يسلك
مسلك التعبير البصري .

وكالة الانباء : وتعني المؤسسة الصحافية
التي تتولى توزيع أخبار أو تحقيقات مصورة أو
غير مصورة عبر مبرقات أو عن طريق نشرات أو
بأية وسيلة أخرى .

الفصل الثاني

في المطابع والمطبوعات

مادة ٢ - يشترط في كل من مالك المطبعة
والمستغل عن ادارتها ما يأتي :

١ - أن يكون من مواطني الدولة .

٢ - أن يكون كامل الأهلية .

٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة
مخلّة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد اليه
اعتباره أو صدر عفوه من السلطات المختصة .

مادة ٣ - لا يجوز لأى شخص فتح مطبعة الا اذا
حصل على ترخيص بذلك وفق أحكام هذا
القانون .

ويقدم طلب الترخيص الى ادارة الاستعلامات والمطبوعات والنشر بالوزارة مشتملا على البيانات الآتية :

١ - اسم مالك المطبعة ولقبه وجنسيته ومحل اقامته .

٢ - اسم المدير المسئول عن ادارة المطبعة ولقبه وجنسيته ومحل اقامته .

٣ - اسم المطبعة ومقرها ونوع الآلات المستخدمة فيها وعددها .

مادة ٤ - على الادارة المختصة في الوزارة البت في طلب الترخيص بفتح المطبعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ويعتبر قرات هذا الميعاد بمثابة قبول لطلب الترخيص .

مادة ٥ - لمن رفض طلبه بالترخيص بفتح مطبعة أن يتظلم من هذا القرار الى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار الصادر برفض طلبه .

وعلى الوزير البت في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه ويكون قراره في ذلك نهائيا .

مادة ٦ - يجب على مالك المطبعة أو المسئول عن ادارتها اخطار الجهات المختصة بالوزارة كتابة بكل تغيير يطرأ على البيانات التي اشتمل عليها طلب الترخيص بفتح المطبعة وذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ حدوث التغيير .

مادة ٧ - لا يجوز لمالك المطبعة أن ينزل عن ملكيتها الا الى أحد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة المختصة بالوزارة . وعلى المتنازل أن يقدم الى هذه الجهة طلبا بذلك مشتملا على البيانات والوثائق المؤيدة لتوفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون في المتنازل اليه .

مادة ٨ - اذا توفي مالك المطبعة وجب على ورثته أن يخطرأ الوزارة بذلك كتابة خلال شهرين من تاريخ الوفاة ، وينتقل الترخيص بمزاولة النشاط اليهم ما لم يفحصوا عن رغبتهم

في عدم الاستمرار فيه وذلك مع مراعاة حكم المادة (٢) من هذا القانون .

مادة ٩ - على مالك المطبعة أو مديرها المسئول أن يمسك سجلا مختوما بخاتم الوزارة يدون فيه عناوين المطبوعات المعدة للنشر تبعا لتاريخ ورودها وكذلك أسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها .

وعلى مالك المطبعة أو مديرها المسئول تقديم السجل الى الجهة المختصة بالوزارة كي تثبت في أول وآخر صفحة من صحائف السجل عدد صفحاته وتاريخ تقديمه واسم المطبعة واسم مالكها والمدير المسئول ورقم الترخيص بفتح المطبعة .

مادة ١٠ - يجب أن يدون في احدى صفحات المطبوع وبصورة واضحة اسم الطابع وعنوانه وكذلك اسم الناشر وعنوانه ان كان غير الطابع وتاريخ الطبع .

مادة ١١ - عند اصدار اي مطبوع يجب على الطابع أن يودع عشر نسخ منه لدى ادارة الرقابة بالوزارة ويعطى ايصالا بهذا الايداع .

مادة ١٢ - على الطابع قبل طبع أى مطبوع دورى أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على ترخيص بطبعه ، وتصدر هذه الجهة قرارها في الطلب المقدم للحصول على هذا الترخيص خلال أربعة عشر يوما من تاريخ تقديمه اليها .

مادة ١٣ - لا تسرى أحكام المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من هذا القانون على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية .

مادة ١٤ - على الطابع قبل طبع أى مطبوع لشخص طبيعي أو اعتباري لا يتمتع بجنسية الدولة أن يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على اذن بطبعه وتصدر هذه الجهة المختصة قرارها في الطلب المقدم للحصول على هذا الاذن خلال أربعة عشر يوما من تاريخ تقديمه اليها .

مادة ١٥ - لا يجوز للطابع أن يعيد طبع مطبوع حظرت السلطة المختصة دخوله الى البلاد او قررت منع تداوله فيها ، كما لا يجوز للطابع

أن يطبع مطبوعاً بالمخالفة لاحكام المادتين ١٢ ، ١٤ من هذا القانون .

مادة ١٦ - اذا كان صاحب الشأن قد طلب من الطابع طبع مطبوع يعتزم توزيعه في دولة أخرى ، كان على الطابع ان يحصل من الجهة المختصة بالوزارة على اذن بطبعه .

ويجب أن يشتمل الطلب المقدم من الطابع للحصول على هذا الاذن ، على المادة المزمع طباعتها واسم صاحبها وصفته وجنسيته ومحل اقامته .

الفصل الثالث

في تداول المطبوعات

مادة ١٧ - لا يجوز لاي شخص ان يقوم ببيع أو توزيع مطبوعات في الطريق العام أو في أي محل عمومي آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة .

مادة ١٨ - على كل من يرغب في مزاوله مهنة بيع المطبوعات أو توزيعها أن يقيد اسمه مسبقاً لدى الجهة المختصة بالوزارة ، ويصدر قرار من الوزير بتحديد شروط هذا القيد .

مادة ١٩ - على ناشري ومستوردي المطبوعات ايداع خمس نسخ من كل مطبوع مستورد لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل عرضه للتداول ما لم يكن المطبوع من المطبوعات التي تستورد منها اعداد قليلة فيكفي في هذه الحالة ايداع نسخة واحدة منها تعاد الى صاحبها بعد استكمال الاجراءات الخاصة بالتداول ، ويحدد الوزير هذه المطبوعات بقرار منه .

وفي جميع الاحوال يجب أن يعطى المودع ايضاً بالنسخ التي قام بايداعها .

وعلى الجهة المشار اليها في الفقرة الاولى ان تصدر قرارها في شأن تداول المطبوع بالسرعة اللازمة ولها ان تحذف من المطبوع أي عبارة أو فقرة تتضمن أمراً من الامور المحظور نشرها وفقاً لاحكام هذا القانون .

ويتم الحذف باقتطاع العبارة أو الفقرة المحظورة بالمقص أو بطمسها بحبر خاص أو بآية

طريقة أخرى تراها الجهة المختصة بالوزارة ملائمة ، فاذا تعذر الحذف ، كان للوزير أن يقرر منع المطبوع من التداول في البلاد .

مادة ٢٠ - للوزير أن يمنع أي مطبوع دورياً كان أو غير دوري من الدخول الى البلاد أو التداول فيها اذا كان المطبوع يتضمن أمراً من الامور المحظور نشرها وفقاً لاحكام هذا القانون أو أي قانون آخر .

وتنشر في الجريدة الرسمية القرارات الصادرة عن الوزير وفقاً لحكم الفقرة السابقة .

مادة ٢١ - لا يجوز لاي شخص طبيعي أو اعتباري تداول أي مطبوع مما يرد من الخارج أو يرسل اليه الا بعد الحصول على اذن بذلك من ادارة الرقابة بالوزارة .

مادة ٢٢ - لا يجوز للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الاجنبية لدى الدولة اصدار مطبوعات بقصد التداول الا بترخيص من الجهة المختصة بالوزارة ، ويقدم طلب الحصول على الترخيص بالطرق الدبلوماسية مرفقاً به مسودة المطبوع المراد اصداره على أن تكون مختومة بخاتم رئيس البعثة ، فاذا رخص بتداول المطبوع وجب ايداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل توزيعه .

مادة ٢٣ - لا يجوز للنوادي أو الجمعيات أو المراكز الاجنبية اصدار أو تداول أي مطبوع الا بترخيص من الجهة المختصة بالوزارة ، ويقدم طلب الحصول على الترخيص من الجهة الطالبة مرفقاً به مسودة المطبوع مختومة بخاتم رئيسها فاذا رخص باصدار أو تداول المطبوع وجب ايداع خمس نسخ منه لدى الجهة المختصة بالوزارة قبل توزيعه .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية .

الفصل الرابع

في الصحف والمنشورات الدورية ووكالات الانباء

مادة ٢٤ - لا يجوز اصدار صحيفة الا بعد

الحصول على ترخيص بذلك وفق احكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - يشترط في مالك الصحيفة ما يأتي :

١ - أن يكون من مواطني الدولة المقيمين فيها على وجه الاعتياد ولا يسرى هذا الشرط بالنسبة الى المطبوعات الدورية التي تصدرها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ونشرات وكالات الانباء الاجنبية المرخص لها بالعمل في الدولة .

٢ - ألا يقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

٣ - ان يكون كامل الاهلية .

٤ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٥ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو بالامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة .

٦ - ألا يكون شاغلا لوظيفة عامة في الدولة .

٧ - ألا يكون موظفا لدى دولة أو جهة أجنبية .

مادة ٢٦ - يجب أن يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسؤول يشرف اشرافا فعلياً على كل محتوياتها أو عدد من المحررين يشرف كل منهم اشرافا فعلياً على قسم معين من أقسامها ويجوز ان يكون مالك الصحيفة رئيساً للتحرير أو محرراً مسؤولاً اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢٧ - يشترط في رئيس التحرير والمحرر المسؤول فضلا عن الشروط الواجب توافرها في مالك الصحيفة ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلا على مؤهل دراسي عال من كلية أو معهد أو جامعة معترف بها .

٢ - ان تتوفر لديه خبرة عملية لا تقل عن سنة مع الدراية اللازمة لمزاولة المهنة .

مادة ٢٨ - يشترط للترخيص لأي محرر أو كاتب بالعمل في أية صحيفة ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلا على مؤهل دراسي عال من كلية أو معهد أو جامعة معترف بها أو مارس

مهنة الصحافة بصفة منتظمة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

٢ - أن يكون مقيدا بالهيئات المنظمة للعمل الصحفي في بلده ان وجدت .

٣ - أن يكون كامل الاهلية .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره أو صدر عفو عنه من السلطات المختصة .

٥ - ألا يكون قد سبق صدور قرار بإبعاده عن البلاد لاتهامه في جريمة نشر .

٦ - ألا يكون موظفا لدى دولة أو جهة أجنبية في ذات الوقت الذي يعمل فيه في الصحيفة .

٧ - ألا يكون شاغلا لوظيفة عامة .

ويعفى مواطنو الدولة من أحكام الشرطين المنصوص عليهما في البندين ١ و ٢ .

مادة ٢٩ - على أصحاب الصحف ورؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية ووكالات الانباء أن لا يعينوا في أعمالهم الصحفية بصفة دائمة أو مؤقتة محررين أو كتابا قبل قيدهم بدائرة الاستعلامات بالوزارة .

ولا يسرى الحكم المنصوص عليه في الفقرة السابقة على المراسلين الاجانب الذين يعينون من قبلهم في الخارج اذا اقتضت الضرورة ذلك . ويجب على الاشخاص والوكالات المشار اليها في الفقرة الاولى اخطار الجهة المختصة بالوزارة بأسماء هؤلاء المراسلين وجنسياتهم ومحال اقامتهم .

مادة ٣٠ - لا يجوز لمراسلي الصحف أو وكالات الانباء الاجنبية ممارسة عملهم في الدولة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد .

وتكون كفالة المتفرغين من هؤلاء المراسلين على الوزارة .

مادة ٣١ - يجب على كل من يرغب في اصدار صحيفة أن يقدم الى الجهة المختصة بالوزارة طلبا مشتملا على البيانات الآتية :

١ - اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة طالب الترخيص .

٢ - اسم رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين والناشرين ان وجدوا ولقب كل منهم وسنه وجنسيته ومحل اقامته ومؤهلاته .

٣ - اسم الصحيفة واللغة التى تنشر بها ومواعيد اصدارها وعنوانها وصفتها .

٤ - اسم المطبعة التى تطبع فيها الصحيفة ان لم يكن لديها مطبعة خاصة بها .

ويجب أن يكون طلب الترخيص موقعا عليه من صاحب الصحيفة أو من رئيس التحرير أو من المحررين المسؤولين أو من الناشر أن وجد .

مادة ٣٢ - يتولى الوزير عرض طلب الترخيص باصدار الصحيفة على مجلس الوزراء مشفوعا بوجهة نظر الوزارة وذلك لاتخاذ قرار فى شأنه .

مادة ٣٣ - على مالك الصحيفة أو رئيس التحرير بها اخطار الجهة المختصة بالوزارة بكل تغيير يطرأ على البيانات التى اشتمل عليها طلب الترخيص باصدار الصحيفة وذلك خلال ثمانية ايام على الاكثر من تاريخ حدوث التغيير .

مادة ٣٤ - لضمان الوفاء بالقرامات التى قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو على مالك الصحيفة أو الناشر أو الطابع تطبيقا لاحكام هذا القانون أو أى قانون آخر يجب على الموقعين على طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة (٣١) ان يودعوا مع طلب الترخيص تأمينا نقديا قدره خمسون ألف درهم عن كل صحيفة يومية وخمسة وعشرون ألف درهم فى الاحوال الاخرى .

ويجوز أن يؤدي التأمين بكفالة مصرفية صادرة من أحد المصارف العاملة فى الدولة لصالح وزارة الاعلام والثقافة على أن تكون الكفالة المصرفية غير مشروطة وغير قابلة للالغاء .

مادة ٣٥ - اذا نقص التأمين المنصوص عليه فى المادة السابقة بسبب ما يستقطع منه للاسباب الواردة فى هذا القانون وجب اكماله خلال

الخمسة عشر يوما التالية بانذار بذلك يعلن الى صاحب الشأن بالطرق الادارية .

مادة ٣٦ - لا يجوز للطابع طبع صحيفة اعتبر ترخيصها منتهيا بقوة القانون أو قررت السلطة المختصة تعطيلها أو وقفها عن الصدور أو الغاء ترخيصها أو عدم دخولها البلاد أو منع تداولها فيها .

مادة ٣٧ - لا يجوز تداول صحيفة الا اذا كانت تحوى اسم مالكها واسم رئيس تحريرها أو محرريها المسؤولين واسم المطبعة التى تطبع فيها وتاريخ صدورها ومكان الصدور وتضمن النسخة الواحدة منها قيمة الاشتراك على أن يكون ذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفى صفحتها الاولى أو الاخرة واذا لم يكن للصحيفة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسؤول عن قسم خاص مما ينشر فيها وجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع بيان القسم الذى يشرف عليه كل منهم .

مادة ٣٨ - بمجرد تداول عدد من الصحيفة أو ملحق لعدد يجب أن تسلم الى الجهة المختصة بالوزارة خمس نسخ مما نشر ويعطى المودع ايضا بهذا الايداع .

فاذا قامت الصحيفة باصدار عدة طبعات من العدد ذاته واختلفت كل طبعة عن الاخرى وجب الايداع بالنسبة الى كل طبعة على حدة .

مادة ٣٩ - على رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول أن ينشر بغير مقابل وفى أول عدد يصدر منها ، وفى المكان المخصص للاخبار الهامة ، ما تبعث به الوزارات من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة وكذلك من البلاغات المتعلقة بمسائل سبق نشرها فى الصحيفة المذكورة .

مادة ٤٠ - على رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول أن ينشر بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما سبق نشره من وقائع فى الصحيفة .

ويجب أن ينشر التصحيح في أول عدد يظهر من الصحيفة بعد استلام التصحيح وذلك في ذات المكان وبذات الحروف التي تم بها النشر السابق .

ويكون نشر التصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف مساحة النشر السابق ويكون المقابل عن المقدار الزائد على أساس تعريفات الاعلانات .

مادة ٤١ - لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الاحوال الآتية :

(أ) اذا وصل التصحيح الى الصحيفة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال أو التصريح الذي اقتضاه .

(ب) اذا سبق للصحيفة تصحيح الوقائع المطلوب تصحيحها .

(ج) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي نشر بها المقال أو التصريح الاصلى .

(د) اذا كان في نشر التصحيح جريمة معاقبا عليها .

مادة ٤٢ - اذا امتنع رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول عن نشر التصحيح بالمخالفة لاحكام المادتين السابقتين عوقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على عشرة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤٣ - يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسؤول من الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة أن تلزمه بنشر التصحيح بالصفة التي طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها .

فاذا كان الحكم في الجريمة المذكورة صادرا بالعقوبة وجب ان يتم النشر في العدد الاول أو الثانى الذى يلى صدور الحكم اذا كان حضوريا أو الذى يلى اعلان الحكم اذا كان غيابيا ، فاذا امتنع المحكوم عليه عن هذا النشر كان لصاحب الشأن أن ينشر التصحيح في ثلاث صحف يعينها وعلى نفقة المحكوم عليه .

ولرئيس التحرير أو المحرر المسؤول اذا الغى الحكم الصادر بالعقوبة بعد نشر التصحيح ان ينشر حكم الالفاء على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه .

مادة ٤٤ - لا يجوز لمالك الصحيفة ان ينزل عن ملكيتها الا الى أحد المواطنين المستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة (٣٥) من هذا القانون وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة المختصة بالوزارة وعلى المتنازل ان يقدم الى هذه الجهة طلبا بذلك مشتملا على البيانات والوثائق التي تؤكد توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٣٥) من هذا القانون في المتنازل اليه .

مادة ٤٥ - يلغى الترخيص الصادر للصحيفة بقرار من الوزير اذا طلب مالكها ذلك وللوزير الغاء الترخيص فى أى من الاحوال الآتية :

١ - اذا لم تظهر الصحيفة خلال ستة اشهر التالية لصدور الترخيص الخاص بها .

٢ - اذا لم تصدر الصحيفة بانتظام خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الترخيص الخاص بها .

٣ - اذا توفى مالك الصحيفة ولم يتيسر لورثته اصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ الوفاة .

مادة ٤٦ - لا يجوز ان تنقل الصحف أو النشرات الدورية المقالات أو الروايات أو القصص أو غير ذلك من المصنفات الا بموافقة مؤلفها ولكن يجوز ان تنشر مقتبسا أو مختصرا أو بيانا من ذلك بغير اذن المؤلف .

كما يجوز ان تنشر المقالات التي تناقش قضايا سياسية أو اقتصادية أو علمية أو أدبية أو غير ذلك من الامور التي تشغل الرأى العام فى وقت معين ما لم يكن المطبوع أو الصحيفة التي تنقل عنها قد حظرت هذا النقل صراحة .

ويجب دائما فى الاحوال التي يجوز فيها النقل أو النشر أو الاقتباس أو المختصر أو

البيان ذكر المصدر واسم المؤلف بصورة واضحة .

مادة ٤٧ - يجوز أن تنقل الصحف والنشرات الدورية ما يلقي من مرافعات أمام المحاكم في حدود القانون ما لم تقرر المحكمة نظر القضية في جلسة سرية .

مادة ٤٨ - تسرى على بيع الصحف وتوزيعها وكذلك على منعها من الدخول الى البلاد والتداول فيها الأحكام المنصوص عليها في المواد ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ من هذا القانون .

كما تسرى في شأن استيراد الصحف وكذلك في شأن تداول أى صحيفة ترد من الخارج أو ترسل اليه الاحكام المنصوص عليها في المادتين ١٩ ، ٢١ من هذا القانون .

الفصل الخامس

استيراد وتصدير المطبوعات والصحف والنشرات

مادة ٤٩ - لا يجوز لغير المتمتعين بجنسية الدولة المقيدين في السجل المعد لذلك بالوزارة استيراد أو تصدير المطبوعات أو الصحف .

مادة ٥٠ - يشترط فيمن يقيد في السجل المشار اليه في المادة السابقة أن يكون من إحدى الفئتين الآتيتين :

(أ) الهيئات والمؤسسات الصحفية أو المشتغلة بالنشر .

(ب) المشتغلين باستيراد أو تصدير المطبوعات أو الصحف من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين .

مادة ٥١ - على من يريد القيد في السجل المشار اليه في المادة (٤٩) من هذا القانون أن يقدم طلباً بذلك الى الجهة المختصة بالوزارة مشفوعاً بالوثائق الآتية :

(أ) اقرار من نسختين باسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته واسم الهيئة أو المؤسسة الصحفية ومركز نشاطها وأسماء الشركاء أو المديرين الذين لهم حق التوقيع عنها .

(ب) المحال المعدة لمزاولة الاستيراد والتصدير

مع بيان مقر كل محل واسم ولقب صاحبه وجنسيته ومحل اقامته .

مادة ٥٢ - على كل من قيد في السجل المشار اليه في المادة (٤٩) من هذا القانون أن يخطر الجهة المختصة بأى تغيير يطرأ على البيانات المشار اليها في المادة السابقة وذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ حصول التغيير .

مادة ٥٣ - لا يجوز استيراد أو تداول المصاحف الشريفة أو أجزاء منها أو الكتب الدينية على هيئة مطبوعات أو مسجلات صوتية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة بعد موافقة وزارة الشؤون الإسلامية والاوقاف .

وفي جميع الاحوال يشترط أن تكون النسخ المستوردة أو المعروضة للتداول معتمدة من إحدى الجهات الدينية المختصة في البلاد العربية أو الإسلامية .

فى الافلام السينمائية وعروض المصنفات الفنية الاخرى

مادة ٥٤ - لا يجوز لغير الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المتمتعين بجنسية الدولة المقيدين في السجل المعد لذلك بالوزارة استيراد أو تصدير الافلام السينمائية .

مادة ٥٥ - على من يريد القيد في السجل المشار اليه في المادة السابقة أن يقدم طلباً بذلك الى الجهة المختصة بالوزارة مصحوباً بالوثائق الآتية :

(أ) اقرار من نسختين باسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته أو اسم الهيئة أو المؤسسة ومركز نشاطها وأسماء الشركاء أو المديرين الذين لهم حق التوقيع عنها .

(ب) المحال المعدة لمزاولة اعمال الاستيراد أو التصدير مع بيان مقر كل محل واسم ولقب صاحبه وجنسيته ومحل اقامته .

مادة ٥٦ - على كل من قيد في السجل المشار اليه في المادة (٥٤) من هذا القانون أن يخطر الجهة المختصة بالوزارة بكل تغيير يطرأ على

البيانات المشار إليها في المادة السابقة وذلك خلال أربعة عشر يوما من تاريخ حصول التغيير .

مادة ٥٧ - لا يجوز عرض أى فيلم سينمائي أو اشارة الى فيلم أو اعلان تجارى بصورة سينمائية فى احدى دور العرض بالبلاد قبل الحصول على ترخيص بذلك من لجنة مراقبة الافلام السينمائية ويصدر بتحديد الوثائق التى يجب ان ترفق بطلب الحصول على هذا الترخيص قرار من الوزير .

مادة ٥٨ - لا يجوز للبعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية ان تعرض الافلام السينمائية أو أى مصنف على غير منتسبها أو فى غير مقرها الرسمى قبل الحصول على ترخيص بذلك من لجنة مراقبة الافلام السينمائية .

كما لا يجوز للنوادي أو الجمعيات أو المراكز أن تعرض الافلام السينمائية أو أى مصنف حتى على منتسبها أو فى مقرها الرسمى قبل الحصول على ترخيص بذلك من اللجنة المذكورة فى الفقرة السابقة .

ويصدر بتحديد الوثائق التى يجب ان ترفق بطلب الحصول على الترخيص المشار اليه فى الفقرتين السابقتين قرار من الوزير .

مادة ٥٩ - تنشأ بالوزارة لجنة تسمى لجنة مراقبة الافلام السينمائية برئاسة وكيل الوزارة المساعد لشئون الرقابة الاعلامية وعضوية مندوبين عن وزارات التربية والتعليم والشباب والداخلية والشئون الاجتماعية والعدل والشئون الاسلامية والاوقاف و جهاز أمن الدولة ومكتب مقاطعة اسرائيل ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من الوزير ، ويتم ترشيح مندوبى الوزارات من قبل وزرائهم .

وتختص اللجنة المذكورة بمراقبة الافلام وما فى حكمها المعدة للعرض فى دور السينما ، كما تختص بمراقبة الافلام التى تعرض فى غير مقر أو على غير منتسبى البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية كذا الافلام التى تعرضها الاندية والجمعيات والمراكز وتشمل الرقابة

النواحى السياسية والاجتماعية والاخلاقية والدينية .

وللوزير ان يضم الى عضوية هذه اللجنة من يقع عليه اختياره من ذوى الكفاءة والخبرة .

مادة ٦٠ - للجنة المشار اليها فى المادة السابقة أن تحذف من الفيلم المشاهد التى ترى فيها اخلايا بالمقومات أو القيم التى يقوم عليها الدين أو الاخلاق أو الدولة أو المجتمع .

وللجنة المذكورة أن ترخص بعرض الفيلم بعد قطع المشاهد المخلة .

ولا يخل ما تقدم بحق الوزارة فى ان تصدر الى اصحاب دور السينما أو المسئولين عن ادارتها التعليمات والتوجيهات التى تستهدف الحفاظ على مستوى البرامج السينمائية دينيا وقوميا وفنيا ورعاية الآداب العامة فى هذه الدور .

مادة ٦١ - لا يجوز للجنة مراقبة الافلام السينمائية ان ترخص بعرض الافلام الاجنبية ما لم تكن عليها ترجمة الى اللغة العربية . ويجب أن يذكر بطلب الحصول على الترخيص ملخصا عن موضوع الفيلم وأسماء ابطاله واسم المنتج .

وفى جميع الاحوال يجب ان يكون النص العربى المترجم مطابقا للغة الحوار .

مادة ٦٢ - تنشأ بالوزارة لجنة تسمى اللجنة العليا للتظلمات يؤلف من عناصر فنية وقانونية وذلك للنظر فى التظلمات التى يرفعها اصحاب الشأن فى شأن القرارات الصادرة عن لجنة مراقبة الافلام السينمائية وفقا لاحكام المواد ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ من هذا القانون .

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من الوزير وفى جميع الاحوال يجب ان يكون قرار اللجنة بالبت فى التظلم مسببا .

ويجوز التظلم من قرار اللجنة أمام الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار صاحب الشأن به ويكون قرار الوزير نهائيا .

مادة ٦٣ - لا يجوز أن يسمح للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر سنة ميلادية بدخول

دور العرض السينمائية أو غيرها من الاماكن التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية وذلك متى كانت لجنة مراقبة الافلام السينمائية قد حظرت عليهم ذلك .

مادة ٦٤ - على مديري دور العرض السينمائية وغيرها من الاماكن المماثلة المشار اليها في المادة السابقة ان يعلنوا وبذات اللغة التي استعملت في الدعاية وفي مكان ظاهر وبارز ما يفيد حظر الدخول لمن هم دون سن السادسة عشرة طبقا للقرار الصادر بهذا الشأن عن لجنة مراقبة الافلام السينمائية .

مادة ٦٥ - يصدر الوزير قرارا بتحديد موظفي الوزارة الذين يحق لهم دخول دور العرض السينمائية وغيرها من الاماكن المشار اليها في المادة (٦٣) وكذلك المطابع ومحال بيع وتوزيع المطبوعات والمصنفات في البلاد وتكون لهؤلاء في ممارستهم لاداء وظائفهم صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط واثبات ما يقع من مخالفات لاحكام هذا القانون ولهم في سبيل ذلك حق ضبط المواد والوسائل التي استعملت في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك قوالب واصول الطباعة .

مادة ٦٦ - في غير العروض السيماية لايجوز في عرض عام ، عرض أى مصنف على الجمهور قبل الحصول على ترخيص بذلك من ادارة الاستعلامات بالوزارة ، ويجب ان يشتمل طلب الترخيص على البيانات والوثائق التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على نشر أو تداول أى مصنف بين الجمهور سواء كان هذا المصنف مقروءا أو مسموعا أو مرئيا .

مادة ٦٧ - لا يجوز لاي شخص أن يشتغل بأعمال الانتاج المسرحي أو السينمائي أو ما يدخل في حكمها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة .

ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد .
ويصدر بتحديد شروط منح الترخيص وتجديده

وكذلك بتحديد البيانات والوثائق التي يجب أن يشتمل عليها أو ترفق بطلب الترخيص قرار من الوزير بعد أخذ رأى وزير الداخلية .

مادة ٦٨ - تسرى الاحكام المنصوص عليها في المادة السابقة بالنسبة الى المشتغلين بأعمال الوساطة في الحاق الممثلين أو السينمائيين أو الموسيقيين أو غيرهم من الفنانين او من في حكمهم بالعمل .

مادة ٦٩ - لا تسرى احكام المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ من هذا القانون على العروض التي تقدم عن طريق الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مما يتعلق بنشاطها .

الفصل السابع في المسائل المحظورة نشرها

مادة ٧٠ - لا يجوز التعرض لشخص رئيس الدولة او حكام الامارات بالنقد .

مادة ٧١ - يحظر نشر ما يتضمن تحريضا أو أساءة الى الاسلام أو الى نظام الحكم في البلاد أو الاضرار بالمصالح العليا للدولة أو بالنظم الاساسية التي يقوم عليها المجتمع .

مادة ٧٢ - لا يجوز نشر آراء تتضمن انتهاكا لحرمة الآداب العامة أو تنطوي على الاساءة الى الناشئة أو على الدعوة الى اعتناق أو ترويع المبادئ الهدامة .

مادة ٧٣ - يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو اثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع .

مادة ٧٤ - لا يجوز بغير اذن من الجهة المختصة بالوزارة نشر انباء الاتصالات السرية الرسمية أو الشئون العسكرية كما لا يجوز نشر نصوص الاتفاقيات أو المعاهدات التي تعقدها الحكومة قبل نشرها في الجريدة الرسمية الا باذن خاص من هذه الجهة .

مادة ٧٥ - لا يجوز بسوء قصد نشر تحريف لما يجرى في الجلسات أو المداولات أو في

الجلسات العلنية للمحاكم أو الهيئات النظامية في الدولة .

مادة ٧٦ - لا يجوز نشر ما يتضمن عيباً في حق رئيس دولة عربية أو اسلامية أو أية دولة أخرى صديقة كما يحظر نشر ما من شأنه تكثير صفو العلاقات بين الدولة وبين البلاد العربية أو الاسلامية أو الصديقة .

مادة ٧٧ - لا يجوز نشر ما يتضمن تجنياً على العرب أو تشويهاً لحضارتهم أو تراثهم .

مادة ٧٨ - لا يجوز نشر أخبار بشأن تحقيق جنائي قائم اذا كان قاضي التحقيق قد أمر بجعل التحقيق سرياً أو كانت النيابة العامة قد حظرت اذاعة شيء عنه .

مادة ٧٩ - لا يجوز نشر الاخبار أو الصور أو التعليقات التي تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة اذا كان من شأن نشرها الاساءة الى من تناوله النشر كما يحظر نشر ما يتضمن افشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري أو نشر أمر يقصد به تهديده أو اргامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل .

مادة ٨٠ - لا يجوز بسوء قصد نشر اخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً الى الغير .

مادة ٨١ - لا يجوز نشر ما من شأنه الاضرار بالعمل الوطني أو يؤدي الى بلبلة الافكار عن الوضع الاقتصادي للبلاء .

مادة ٨٢ - لا يجوز أن تتضمن النشرات أو الاعلانات عبارات أو صوراً أو رسوماً تنافي الآداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهور .

مادة ٨٣ - لا يجوز نشر اعلانات عن الادوية أو المستحضرات الصيدلانية الا بأذن خاص من الجهة المختصة بوزارة الصحة .

مادة ٨٤ - لا يجوز الطعن في أعمال موظف

عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بما يتضمن قذفاً في حقه ، ويعفى الكاتب من المسؤولية اذا ثبت أنه كان حسن النية يعتقد صحة الوقائع التي أسندها الى الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بالخدمة العامة وان اعتقاده هذا قائم على أسباب معقولة .

مادة ٨٥ - لا يجوز نشر تحقيق في موضوع يتناول أكثر من طرف دون أن يتضمن هذا التحقيق عرضاً لآراء جميع الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع .

الفصل الثامن في العقوبات

مادة ٨٦ - كل مخالفة لاي حكم من أحكام المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٧ ، ٥٨ أو المواد من ٧١ الى ٨٥ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على خمسة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين .

وللمحكمة أن تقضي فضلاً عن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بتعطيل الصحيفة أو اغلاق دار العرض حسب الاحوال وذلك لمدة لا تجاوز شهراً .

مادة ٨٧ - كل مخالفة لاي حكم من أحكام المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة .

مادة ٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على عشرة آلاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين مالك الصحيفة ورئيس تحريرها والمحررون المسئولون عن أقسامها وكذلك الطابع والناشر ان وجدوا اذا أصدروا الصحيفة التي قضى بتعطيلها ولو كان هذا الاصدار تحت اسم آخر .

وللمحكمة فضلاً عن توقيع العقوبة المنصوص

عليها في الفقرة السابقة أن تقضى بتعطيل الصحيفة الصحيفة لمدة لا تجاوز شهرين وتضاف مدة التعطيل الجديدة الى مدة التعطيل السابقة وتتبعها .

مادة ٨٩ - كل مخالفة لحكم المادة (٧٠) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف درهم ولا تزيد على عشرين ألف درهم أو باحد هاتين العقوبتين . ويحكم بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة على رئيس تحرير الصحيفة . وللمحكمة فضلا عن العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين أن تقضى بتعطيل الصحيفة مدة لا تزيد على ستة اشهر .

مادة ٩٠ - يجوز الحجز اداريا على المطبوع أو الصحيفة اذا تم الطبع أو الاصدار أو التداول بالمخالفة لاي حكم من أحكام المواد (١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٤) من هذا القانون ويعرض الامر على القضاء للنظر في مصادرة الاشياء المحجوز عليها .

مادة ٩١ - كل مخالفة لاي حكم من أحكام المواد (٣ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر وبالغرامة التي لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد عن خمسة آلاف درهم ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

وللمحكمة أن تقضى بغلق المطبعة اذا كان صاحبها قد فتحها قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) .

مادة ٩٢ - كل مخالفة لاي حكم من أحكام المادتين (٢٥ ، ٣٥) من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالغرامة التي لا تقل عن ألفي درهم ولا تزيد على خمسة آلاف درهم .

مادة ٩٣ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالغرامة التي لا تقل عن

ألف درهم ولا تزيد على ألفي درهم وبالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩٤ - اذا وقعت مخالفة لاي حكم من أحكام المواد (١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦) من هذا القانون كان للمحكمة أن تقضى بمصادرة الاشياء التي تم ضبطها .

مادة ٩٥ - اذا ارتكب الكاتب أو واضع الرسم أو من باشر غير ذلك من طرق التعبير جريمة مما نص عليه هذا القانون ، اعتبر رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر - اذا لم يكن ثمة رئيس تحرير - فاعلا أصليا لهذه الجريمة ويعاقب مع مرتكبها بالعقوبة المقرر لها - ومع ذلك يعفى رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر من المسؤولية الجنائية اذا ثبت أن النشر قد تم بغير عمله ، وأنه قد قدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والاوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

مادة ٩٦ - اذا كانت الكتابة أو الرسم أو الصور التسمية أو الرموز أو طرق التعبير الأخرى التي استعملت في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، قد نشرت في الخارج ، اعتبر مستورد المطبوع أو الصحيفة التي تم فيها النشر وكذلك من قام بالتوزيع فاعلا أصليا لهذه الجريمة ما لم يظهر من ظروف الدعوى أن المستورد أو الموزع لم يكن في وسعة معرفة مشتعلات المطبوع أو الصحيفة المذكورة .

مادة ٩٧ - يكون مالك الصحيفة أو المطبوع مسئولاً بالتضامن مع رئيس التحرير أو المحرر المسئول حسب الاحوال عن الوفاء بالتعويضات المالية التي يحكم بها عليه بصلحة المضرور .

مادة ٩٨ - الصحافة حرة في حدود القانون وانذار الصحف أو تعطيلها أو إلغائها بالطريق الاداري محظور الا اذا كان من شأن تداولها المساس بالعقيدة الاسلامية أو التحريض ضد نظام الحكم أو الاضرار بالمصلحة العليا للدولة أو نشر مواد

تسبب الى المرتكزات الدستورية لها وبخاصة مفهوم الوحدة والاتحاد وتهديد النظام العام أو خدمة مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية أو اذا تبين أن الصحيفة حصلت من أية دولة أجنبية على معسونة أو مساعدة أو فائدة في أي صورة أو كانت ولاي سبب وتحت أية حجة أو نسمة حصلت بها عليها أو نشرت أفكار دولة معاوية أو افشت الاسرار العامة العسكرية أو نشرت ما يمس الركائز الأساسية للمجتمع ونشرت أخبارا أو مواد اعلامية تؤدي الى احداث بلبلة في الرأي العام تتنافى مع متطلبات المصلحة الوطنية .

ويجوز لمجلس الوزراء - بناء على عرض وزير الاعلام والثقافة - أن يصدر قراره في الاحوال المتقدمة بتعطيل الصحيفة لمدة لا تزيد على سنة أو إلغاء ترخيص الصحيفة ، كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر تعطيل الصحيفة لمدة لا تزيد على سنة اذا نشرت ما يخالف الحظر الوارد في المواد (٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٥ و ٨٠) ولا يخل قرار التعطيل أو إلغاء الترخيص بالحق في محاكمة المسئولين جنائيا والرجوع عليهم بالتعويضات المدنية .

كما يجوز عند الضرورة القصوى وفي الاحوال المشار اليها في الفقرة السابقة وقف اصدار الصحيفة لمدة لا تجاوز اسبوعين بقرار من الوزير مع احاطة مجلس الوزراء علما بهذا القرار .

مادة ٩٩ - تنقضي الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون بفوات ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع الجريمة .

مادة ١٠٠ - لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم السب أو القذف التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر الا بناء على شكوى من المجنى عليه تقدم الى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي .

واذا تعدد المجنى عليهم فيكفي أن تقدم الشكوى من أحدهم واذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم ، فتعتبر أنها مقدمة ضد الباقيين .

مادة ١٠١ - لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جريمة العيب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر في حق رئيس دولة عربية أو اسلامية أو أية دولة أخرى صديقة أو في حق ممثل لاحدى هذه الدول معتمد في البلاد الا بناء على طلب من الوزير .

مادة ١٠٢ - لا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر والتي تتضمن اهانة أو سبا للمجلس الوطني الاتحادي أو الجيش أو المحاكم أو غير ذلك من الهيئات النظامية في الدولة الا بناء على طلب من الهيئة أو رئيس الجهة المجنى عليها .

مادة ١٠٣ - لمن قدم الشكوى أن ينزل عنها في أي وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى العمومية بالتنازل عن الشكوى فاذا تعدد المجنى عليهم فلا يعتد بالتنازل عن الشكوى الا اذا صدر من جميع من قدموها . ويعتبر التنازل عن الشكوى بالنسبة لاحد المتهمين تنازلا عنها بالنسبة الى الباقيين .

الفصل التاسع

احكام عامة ختامية

مادة ١٠٤ - يجوز لكل ذي شأن أن يطعن أمام المحاكم المختصة في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتطبيق لاحكام هذا القانون .

ويجب أن يتم الطعن خلال ستين يوما من تاريخ العلم اليقيني بالقرار المراد الطعن فيه .

مادة ١٠٥ - لا تسري أحكام هذا القانون على النشرات التي تصدرها الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مما يتصل بنشاطها ولا على الكتب والمطبوعات والنشرات التي تصدرها أو تستوردها جامعة الامارات أو وزارة التربية والتعليم والشباب لاستخدامها في الكليات والمدارس والمعاهد التابعة لها .

مادة ١٠٦ - يلغى القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٧٣ م المشار اليه وكذلك كل حكم آخر مخالف لاحكام هذا القانون .

مادة ١٠٧ - يصدر الوزير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ١٠٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .
صدر عنا في قصر الرئاسة بأبو ظبي
بتاريخ : ٨ محرم ١٤٠١ هـ
الموافق : ١٦/١١/١٩٨٠ م

قرار وزارى رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٣ (١)

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بنظام وزارة العدل وعلى الصلاحيات المخولة لنا بموجب القانون .
تقرر ما يلى :

مادة ١ - تنشأ بوزارة العدل لجنة الاشراف على المجلة القانونية التى تصدرها الوزارة وتشكل برئاسة السيد/عبد الله محمد ابو خاطر وكيل الوزارة ، وعضوية السيد/محمد سالم المعمرى مدير الدائرة الفنية بالوزارة والسيد/احمد مهدى الديوانى رئيس المكتب الفنى للمحكمة الاتحادية العليا والسيد/جريس طعمنة الفريخ رئيس قسم المحاكم الاتحادية .

مادة ٢ - تباشر هذه اللجنة الاختصاصات التالية :

اولا : رسم الخطوط الرئيسية التى تحقق الغرض من اصدار المجلة القانونية .

ثانيا : الاشراف على صدور المجلة بانتظام وفى المظهر اللائق لها

ثالثا : العمل على مد المجلة بالبحوث والاحكام المناسبة ، وتوفير الحصيلة اللازمة منها .

رابعا : مراجعة البحوث التى يعرضها عليها سكرتير تحرير المجلة وتقرير صلاحيتها للنشر .

خامسا : العمل على تبادل المجلة مع الهيئات العلمية داخل الدولة وخارجها .

سادسا : اعتماد المكافآت التى يقترحها سكرتير تحرير المجلة .

مادة ٣ - يتولى السيد/جريس الفريخ رئيس قسم المحاكم الاتحادية بالوزارة اعمال سكرتير المجلة القانونية ويختص بتنظيمها وباعداد البحوث المناسبة وعرضها على لجنة الاشراف للموافقة على نشرها ويقوم بالاعمال الادارية للجنة الاشراف ويتولى تنفيذ قراراتها ، ويباشر طبع المجلة وقوزيعها ، واجراء كل ما يلزم لتحقيق الغرض من اصدارها بصفة عامة .

مادة ٤ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره .

٧ نوفمبر ١٩٧٣ وزير العدل

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٤ فى ١٩٧٣/١١/٣٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ١٩٧٥/٤/١ .

قرار وزارى رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ م (٢)
فى شأن لائحة تعرفه اجور الاعلانات فى صحيفتى الاتحاد واخبار الامارات العربية المتحدة بالانجليزية

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٣ بشأن المطبوعات والنشر .

وبناء على ما عرضسه علينا السيد وكيل الوزارة .

اصدرنا القرار الآتى :

مادة اولى - يعمل بأحكام اللائحة المرافقة فى شأن تعرفه اجور الاعلانات فى صحيفتى الاتحاد واخبار الامارات العربية المتحدة (بالانجليزية) .
مادة ثانية - ينفذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

التاريخ ١٦/٣/١٩٧٥ وزير الاعلام

لائحة تعرفه اجور الاعلان ومقابل الخدمات فى صحيفتى الاتحاد واخبار الامارات العربية المتحدة (بالانجليزية)

مادة ١ - فى تطبيق احكام هذه اللائحة يقصد بالعبارات الآتية المعانى الموضحة ازاء كل منها ما لم يقتضى السياق غير ذلك :

الاعلان : تعنى مجموع الوسائل المستخدمة لتعريف الجمهور بمشاة تجارية او صناعية او اقناعه بامتياز منتجاتها والايماز اليه بطريقة ما بحاجة اليها ، كما تعنى المساعدة فى اداء خدمة معينة .

المعلن : تعنى المباشر سواء كان التاجر او صاحب السلعة المعلن عنها .

الوكالة الاعلانية : تعنى الوسيط بين المعلن المباشر ووسيلة النشر .

طلب الشراء : تعنى طلب شراء يحتوى على طلب المعلن او الوكالة الاعلانية حجز مساحة يحددها هو لنشر مادة اعلانية مسموح بها قانونا ويوضح فيه تاريخ النشر ومكانه وعدد مراته فى الصحيفة وكذلك التعهد بدفع القيمة .

مادة ٢ - تستوفى اجور نشر الاعلان المصمم (الماكيت الجاهز) بصفحة الاتحاد من كل طالب نشر وتحسب على النحو التالى :

(ا) سم/عمود الصفحة الاولى ٢٠ درهم

(ب) سم/عمود الصفحة الداخلية

١٠ درهم .

(ج) سم/عمود الصفحة الأخيرة ١٥ درهم
(د) ١/٨ (ثمن) صفحة مساحة ١٧ سم/٣ أعمدة الصفحة الداخلية ٥٠٠ درهم .

(هـ) ١/٤ (ربع) صفحة مساحة ١٧ سم/٤ أعمدة الصفحة الداخلية ١٠٠٠ درهم .

(و) ١/٢ (نصف) صفحة مساحة ٢٧ سم/٨ أعمدة الصفحة الداخلية ٢٠٠٠ درهم .

(ز) صفحة كاملة مساحة ٥٤ سم/٨ أعمدة الصفحة الداخلية ٤٠٠٠ درهم .

كما تستوفى من طالب النشر بصحيفة أخبار الامارات العربية المتحدة (بالانجليزية) عن الاعلان المدد بمعرفته ذات الاجور المشار اليها بالفقرات ١ ، ب ، ج .

اما الاجور الواردة ابتداء من الفقرة د تستوفى على النحو التالي :

(١) ١/٨ (ثمن) صفحة مساحة ٨ سم/٣ أعمدة الصفحة الداخلية ٢٥٠ درهم .

(ب) ١/٤ (ربع) صفحة مساحة ١٧ سم/٣ أعمدة الصفحة الداخلية ٥٠٠ درهم

(ج) ١/٢ (نصف) صفحة مساحة ٢٠ سم/٥ أعمدة الصفحة الداخلية ١٠٠٠ درهم .

(د) صفحة كاملة مساحة ٤٠ سم/٥ أعمدة الصفحة الداخلية ٢٠٠٠ درهم .

مادة ٣ - الاعلانات المبوبة والمدة للنشر من قبل الطالب يتم نشرها بالصفحات الداخلية وتحصل عليها الاجور التالية :

سم/عمود ٦ درهم للنشر مرة واحدة .

سم/ماكيت (جاهز) ٤ درهم للنشر لاسبوع متواصل .

سم/ماكيت (جاهز) ٢ درهم للنشر لشهر متواصل .

الاعلانات المبوبة التي تزيد عن ١٠ سم/عمود وحولها برواز تسعر على تعرفه الصفحات الأخرى الواردة بالمادة الثانية أعلاه .

مادة ٤ - تزداد اجور نشر الاعلان غير المصمم (بدون ماكيت) درهم واحد عن كل ١ سم/عمود بالصحيفتين المذكورتين مقابل التصميم المناسب حسب رأى المختصين .

مادة ٥ - ساعات العمل الرسمية اقبول طلبات النشر بصحيفتي الاتحاد واخبار الامارات العربية المتحدة حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا يوميا ما عدا يوم الجمعة وايام العطلة الرسمية .

هذه المواعيد قابلة للتغيير خلال شهر رمضان .

ولرئيس التحرير تعديل هذه المواعيد حسب مقتضيات المصلحة العامة .

مادة ٦ - لرئيس التحرير أن يمنع نشر أى اعلان يتعارض مع السياسة العامة للدولة او يتضمن الاخلال بالآداب العامة او التعرض للأديان والمعتقدات وكذلك أى امر من الأمور المحظورة نشرها طبقا لاحكام الفصل الخامس من قانون المطبوعات والنشر .

مادة ٧ - تستوفى اجور نشر الاعلان من المعلن مباشرة قبل النشر .

مادة ٨ - على الوكالات الاعلانية الراغبة في التعامل مع الصحيفتين المشار اليهما قيد اسمها في سجل خاص يعد لذلك ويودع لدى محاسبة الجريدة وعلى الوكالة أن تقدم نسخة السجل التجارى والترخيص الصادر من الجهات المختصة بمزاولة نشاطها .

مادة ٩ - ضمانا لاستيفاء اجور الاعلان المستحقة على الوكالة الاعلانية يجب على الأخيرة أن تودع عند بدء التعامل تأمينا قدره ١٠٠٠٠ (عشرة آلاف درهم) .

ويجوز الاستعاضة عن التأمين المالى المذكور بضمان مصرفي .

مادة ١٠ - تستوفى اجور النشر من الوكالات الاعلانية فى خلال مدة لا تزيد عن اسبوع واحد من تاريخ استلام القوائم ويجوز خصم قيمة القوائم التي يتأخر سدادها عن تلك المدة من

التأمين المالى او المصرفى المشار اليه بالمادة السابقة .

مادة ١١ - اذا نقص التأمين المالى او الضمان المصرفى بسبب ما خصم منه بمقتضى احكام المادة السابقة بوقف قبول اعلانات الوكالة حتى استكمال التأمين المالى لمدة اقص خمسة عشر يوما تالية لنقص التأمين المشار اليه بالمادة السابقة .

مادة ١٢ - الوكالات الاعلانية يستحق لها عمولة قدرها ٢٥ ٪ من قيمة الاعلان الصافية سواء كان داخليا او خارجيا .

مادة ١٣ - اذا زادت قيمة اجور الاعلانات

المستحقة على كل وكالة اسبوعيا بعد خصم العمولة المقررة عن مبلغ ١.٠٠٠ درهم ، فعلى الوكالة ان تقوم بدفع الزيادة بكاملها فورا .

مادة ١٤ - تسلم نسخة مجانية للمعلن او الوكالة الاعلانية من العدد المنشور به الاعلان .

مادة ١٥ - من حق اى وكالة اعلانية وضع شعار خاص بها فى كل اعلان تزيد مساحته عن ثمن صفحة بشكل مناسب وبقدر معقول .

مادة ١٦ - لا تسرى احكام هذه اللائحة على الاعلانات التى تنشرها كافة الوزارات والدوائر الحكومية مما يتصل بنشاطها الذى يدخل فى اختصاصها .

قرار وازى رقم (٧٩ ع) لسنة ١٩٧٩
فى شأن استيراد أو تصدير المطبوعات (١)
وزير الاعلام والثقافة ،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادى رقم (١)
لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات
وصلاحيات الوزراء المعدل بالقانون الاتحادى رقم
(١) لسنة ١٩٧٤ ،

وعلى المادة (٢٥) من قانون المطبوعات والنشر
رقم (٥) لسنة ١٩٧٣ ،
وما عرضه سعادة وكيل الوزارة ،

قررنا ما يلى :

مادة ١ - يمنع منعاً باتاً استيراد أو تصدير
أية مطبوعات سواء مرئية أو مقروءة أو مسموعة
بأية صورة كانت الا للشركات المرخصة والمسجلة
فى السجل المعد بدائرة المطبوعات والنشر .

مادة ٢ - على جميع الشركات والافراد المهتمين
بهذا الامر التقيد التام بأحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخه وعلى
ادارة الرقابة فى الوزارة متابعة ذلك ، وينشر
فى الجريدة الرسمية .

التاريخ : ١٩٧٩/٩/٢ .

**قرار وزارى رقم (٢٦٨) لسنة ١٩٧٧
بشأن اذاعة أو نشر تصاريخ وبيانات المؤتمرات
الصحفية (١)**

وزير الاعلام والثقافة :

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢)
لسنة ١٩٧٥ .

وعلى قرارنا الوزارى رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٦
بشأن تنظيم اذاعة أعمال المؤتمرات والمؤتمرات
الصحفية ،

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة وما عرضه
وكيل الوزارة ،

قررنا الآتى :

مادة أولى - يمنع منعاً باتاً على أجهزة الاعلام
الرئية والمسموعة والمقروءة الرسمية والاهلية
اذاعة أو نشر أى تصريح يمس سياسة الدولة
العامة والذي يكون الادلاء به من اختصاص وزير

الخارجية الا بعد الرجوع الينا للمصادقة عليه ،
ويدخل فى حكم ذلك التصريحات والبيانات التى
يتم التصريح بها نتيجة المؤتمرات الصحفية سواء
اكانت لشخصيات محلية أو لشخصيات زائرة ،
ولا يدخل فى نطاق ذلك التصريحات والاحاديث
والبيانات ذات الطابع المحلى الفنى الذى يتناول
الممارسات التى لا تمثل السياسة العليا أو
الخارجية للدولة كالحديث عن زيادة عدد المدارس
فى الدولة واستصلاح الاراضى الزراعية وشق
الطرق وتوزيع المساكن وما شابه ذلك .

مادة ثانية - على كافة الاجهزة المعنية بالالتزام
الكامل بما جاء فى هذا القرار ، وكل مخالف له
سيعرض نفسه للاجراءات القانونية .

مادة ثالثة - ينفذ هذا القرار من تاريخ
صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

التاريخ : ١٣/١١/١٩٧٧ م

دولة البحرين

إعـلـم

اذاعة مرئية واذاعة مسموعة :

- مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بالموافقة على اتفاقية انشاء جهاز تلفزيون الخليج .

اعلانات :

- مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاعلانات .
- قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاعلانات .
- قرار بلدى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن قيمة ايجار ارض مخصصة للاعلانات .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة مراقبة المطبوعات .
- قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم اصدار وتداول المطبوعات المسجلة .
- قرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة مراقبة المطبوعات .

وكالات انباء :

- مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ بالتصديق على اتفاقية انشاء وكالة انباء الخليج .

**مرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٧
بالموافقة على اتفاقية انشاء « جهاز تلفزيون
الخليج » (١)**

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين .

بعد الاطلاع على المادة ٣٧ من الدستور ،

وعلى اتفاقية انشاء جهاز تلفزيون الخليج
الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١٣٩٧/٢/٢٠ هـ
الموافق ١٩٧٧/٢/٨ م ،

وبناء على عرض وزير الاعلام ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي :

مادة أولى - ووفق على اتفاقية انشاء جهاز
تلفزيون الخليج الموقعة في مدينة الرياض
بتاريخ ١٣٩٧/٢/٢٠ هـ الموافق ١٩٧٧/٢/٨ م
المرافقة لهذا القانون .

مادة ثانية - على وزير الاعلام تنفيذ هذا
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

أمير دولة البحرين

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٩٧ هـ

الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ م .

اتفاقية

انشاء جهاز تلفزيون الخليج

بالنظر الى المقومات العديدة المتوافرة لمزيد من
التقارب والتكامل بين دول منطقة الخليج ، حيث
تربط فيما بين شعوبها وحدة السدين والارض
والبيئة والثقافة واللغة والتاريخ والمصالح والارادة
المشتركة .

وادراكا للمسئولية الكبرى الاجتماعية والتربوية
والثقافية ، المنوطة بوسائل الاتصال الجماهيري
وخاصة في الاسهام في حركة التقدم والنمو وكذلك
خلق المجتمع الجديد الموحد لشعوب المنطقة .

ورغبة في توحيد الجهود وتنسيق الامكانيات
وتوثيق التعاون في مجال الاعلام ، كى تنهض
الهيئات التلفزيونية بواجبها للتعريف فيما بين
شعوب المنطقة ، والتعريف بها في خارجها .

فقد اتفقت حكومات دول الخليج الموقعة على
هذه الاتفاقية فيما بينها على انشاء جهاز تلفزيون
الخليج ليتولى تنسيق التعاون بين دول المنطقة
وتطوير التلفزيون فيها ، وتنمية تبادل البرامج
والمعلومات والخبرات والاشخاص واجراء البحوث،
وتعزيز دور التلفزيون في خدمة التنمية وتعزيز
أهداف ودعم أنشطة اتحاد اذاعات الدول العربية
في هذه المنطقة ويوافقون على الاحكام التالية
المنظمة للاتفاقية .

اسم الجهاز ومركزه وغراضه

المادة الاولى - ينشأ بموجب هذه الاتفاقية
جهاز تلفزيون الخليج تكون له الشخصية
القانونية ويشار اليه فيما بعد بـ « الجهاز »
ويكون مقره مدينة الرياض .

المادة الثانية - يضم الجهاز في عضويته كل
دولة عربية خليجية توقع وتصدق على هذه
الاتفاقية او تنضم اليها .

المادة الثالثة - يهدف الجهاز بصورة خاصة
الى تحقيق الاغراض التالية :

١ - تنسيق التعاون بين هيئات التلفزيون
في الدول العربية بمنطقة الخليج لتقوم برسالتها
في تعزيز روح الاخاء العربي وتنمية الاتجاهات
والمقومات المشتركة في المنطقة .

٢ - تطوير امكانيات الدول الاعضاء في حقل
التلفزيون .

٣ - تنمية تبادل الاخبار والبرامج والمعلومات

والخبرات والاشخاص والمواد التلفزيونية التي تعود بالنفع العام على الدول الاعضاء .

٤ - تشجيع التدريب والبحوث والدراسات في مجال التلفزيون .

٥ - تعزيز دور التلفزيون في خدمة خطط التنمية في المنطقة .

٦ - التعاون مع الهيئات المعنية على توفير الوسائل التقنية للربط التلفزيوني بين الدول الاعضاء واستغلال الوسائل المتاحة ليتمكن الجهاز من تنسيق بث البرامج المشتركة .

٧ - العمل على تحقيق أهداف اتحاد اذاعات الدول العربية ودعم التعاون في اطاره .

٨ - ايجاد حلول في نطاق الجهاز وبروح الاخاء والتعاون لما قد ينشأ من مشاكل في الحقل التلفزيوني بين دول الخليج .

المادة الرابعة - يقوم الجهاز في سبيل تحقيق اغراضه بجميع الاعمال التي تستلزمها طبيعة عمله وعلى الاخص :

١ - الحصول على اية رخصة أو امتياز أو اتفاق لدى حكومات الدول الاعضاء .

٢ - اجراء جميع التصرفات والاعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي انشئ من أجله .

٣ - التعاون مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق اغراضه في الدول الاعضاء .

٤ - تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة اللازمة لدراسة بعض المسائل الخاصة .

٥ - جمع المستندات والبيانات والمعلومات واصدار المطبوعات المتعلقة بالتلفزيون .

٦ - اية أمور أخرى يقرها مجلس الإدارة في حدود أغراض الجهاز .

مجلس الإدارة

المادة الخامسة - (أ) مجلس الإدارة هو السلطة العليا للجهاز وله كل الصلاحيات الكفيلة بتحقيق

أهدافه ويتألف من ممثلين لجميع الاعضاء ويكون المدير العام للجهاز مقرراً للمجلس ويشارك في الاجتماعات مديرو المراكز والمؤسسات المعاونة .

(ب) يشارك اتحاد اذاعات الدول العربية في اجتماعات مجلس الإدارة واللجان الدائمة والمجموعات الدراسية وله حق الاشتراك في المناقشات وتقديم المقترحات .

المادة السادسة - (أ) يعقد مجلس الإدارة في مقر الجهاز أو في إحدى عواصم الدول الاعضاء دورة عادية مرة كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة وترسل هذه الدعوة الى الاعضاء مشفوعة بجدول الاعمال قبل موعد الاجتماعات بشهرين على الأقل . ويجوز عقد دورات استثنائية اذا رأى ذلك رئيس مجلس الإدارة أو بناء على طلب من ثلث الاعضاء على الأقل ، وعندئذ توجه الدعوة مشفوعة بأسباب طلب الاجتماع .

(ب) يمثل كل عضو في الاجتماع بوفد من مندوب أو أكثر .

(ج) للاعضاء حق التصويت في مجلس الإدارة ولكل عضو صوت واحد .

(د) لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً الا بحضور ثلثي الاعضاء وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

المادة السابعة - يختص مجلس الإدارة باتخاذ جميع التصرفات اللازمة لتحقيق أهداف الجهاز وله على وجه الخصوص :

(أ) وضع وتعديل الانظمة واللوائح الداخلية والمالية والإدارية للجهاز ونظام حساباته التي تكفل انتظام العمل ، وكذلك نظم عمل اللجان الدائمة والمؤقتة والمجموعات الدراسية .

(ب) وضع برامج الجهاز .

(ج) وضع السياسة العامة التي يسمي عليها الجهاز في عمله وعلاقاته مع المراكز والمؤسسات الاعلامية التي تشارك فيها الدول الاعضاء وغيرها .

(د) اقرار مشروع الميزانية السنوية للجهاز والمصادقة على الحساب الختامي .

(هـ) تحديد نصيب كل عضو في ميزانية الجهاز للعام التالي .

(و) تعيين مراقب الحسابات واعتماد تقريره السنوي وتحديد مكافآته .

(ز) تعيين المدير العام للجهاز وشاغلي الوظائف الرئيسية .

(ح) النظر في التقارير التي يقدمها المدير العام للجهاز عن سير العمل بالجهاز واعتمادها .

(ط) دراسة واعتماد تقارير اللجان الدائمة والمؤقتة والمجموعات الدراسية .

(ي) تحديد مكان وتاريخ انعقاد الدورة العادية التالية للمجلس .

المادة الثامنة - ١ - تكون رئاسة مجلس الادارة لمدة سنة بالتناوب بين الاعضاء حسب الترتيب الهجائي لاسماء دولهم . ويبقى الرئيس قائما بأعماله الى أن تسند الرئاسة الى خلفه في مستهل الدورة العادية التالية .

٢ - تكون رئاسة مجلس الادارة للعضو الذي سيتولى رئاسة المجلس في دورته العادية التالية ويقوم مقام الرئيس عند غيابه .

المراكز والمؤسسات المعاونة

المادة التاسعة - في اطار التعاون الاشمل مع اتحاد اذاعات الدول العربية ، يقوم الجهاز بالتنسيق بين المراكز والمؤسسات المعاونة التالية :

(أ) مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك في دولة الكويت .

(ب) مركز تبادل الاخبار في دولة الكويت .

(ج) مركز التدريب الاذاعي والتلفزيوني في دولة قطر .

(د) أي مراكز أو مؤسسات تدعو الحاجة الى انشائها مستقبلا .

وذلك بدون الاخلال بالصلاحيات والاختصاصات

المنوطه بها والمنصوص عليها في الاتفاقيات أو القرارات التي صدرت بانشائها .

اللجان

المادة العاشرة - (أ) يشكل مجلس الادارة لجنتين دائمتين هما :

١ - لجنة البرامج : وتتكون من مديري البرامج في ادارات التلفزيون في الدول الاعضاء .

٢ - اللجنة الهندسية : وتتكون من المديرين الفنيين في ادارات التلفزيون في الدول الاعضاء وتكون مهمتها العمل على تحقيق أهداف الجهاز المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كل فيما يخصها .

(ب) ولمجلس الادارة أن يشكل لجانا مؤقتة أو مجموعات دراسية عند الاقتضاء ، على أن يحدد اختصاصها عند تشكيلها .

المادة العادية عشرة - لكل عضو من الاعضاء في الجهاز الحق في أن يمثل في اللجان الدائمة أما اللجان المؤقتة والمجموعات الدراسية فيقتصر حضورها على الاعضاء الذين اختارهم مجلس الادارة للقيام بالمهام المسندة اليها .

ادارة الجهاز

المادة الثانية عشرة - يتولى ادارة الجهاز مديرا عام يعين بقرار من مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويعاونه عدد كاف من العاملين ذوي الخبرة في شئون اختصاصهم ، يتم تعيينهم وفق اللوائح التي يصدرها مجلس الادارة .

المادة الثالثة عشرة - يمثل المدير العام الجهاز في علاقاته بالغير وامام القضاء ، ويتولى تصريف شؤونه المالية والادارية وفق اللوائح المعتمدة ، ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الادارة ويقوم باعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي ويكون مسئولا امام مجلس الادارة .

ميزانية الجهاز

المادة الرابعة عشرة - تتألف موارد الجهاز من :

١ - مساهمات الاعضاء في ميزانية الجهاز وتحدد

وفق نسب مساهمات دولهم في ميزانية جامعة الدول العربية .

٢ - حصيلة ما يقوم به من نشاط أو ما يؤديه من خدمات .

٣ - المعونات والهبات والقروض من حكومات الدول الاعضاء .

المادة الخامسة عشرة - تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية حتى آخر ديسمبر من السنة التالية .

المادة السادسة عشرة - يعرض على مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل مشروع الميزانية لاقراءه كما يعرض عليه الحساب الختامي للسنة المنقضية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية لاعتماده .

المادة السابعة عشرة - يعفى الجهاز من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية بكافة أنواعها في جميع الدول الاعضاء .

احكام عامة

المادة الثامنة عشرة - الاعضاء متساوون في الحقوق والواجبات .

المادة التاسعة عشرة - لكل عضو مرتبط بهذه الاتفاقية أن ينسحب منها بكتاب ترسله حكومته الى رئيس مجلس الإدارة ، ولا يكون الانسحاب نافذا الا بعد عرض الامر على المجلس ، وتبقى الالتزامات المالية للعضو المنسحب سارية الى نهاية السنة المالية التي يعتبر فيها الانسحاب نافذا .

المادة العشرون - تظل هذه الاتفاقية نافذة

المفعول لاجل غير محدد ، ولا يجوز حل الجهاز الا في دورة استثنائية لمجلس الادارة بقرار يصدره بالاجماع .

المادة الحادية والعشرون - ١ - يتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل الاطراف الموقعة عليها طبقا لنظمهم الدستورية ، وتودع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية .

٢ - يسرى مفعول هذه الاتفاقية من اليوم الاول من الشهر الذي يلي تاريخ ايداع وثائق التصديق أو الانضمام من قبل أربع دول على أنه اذا استكمل الايداع في النصف الثاني من الشهر فان مفعول الاتفاقية يسرى اعتبارا من غرة الشهر الثاني التالي وتوجه دولة المقر الدعوة للاجتماع للمرة الاولى .

٣ - تودع النسخ الاصلية من هذه الاتفاقية لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية التي تسلم نسخة أو صورة طبق الاصل منها لكل دولة تصدق أو تنضم اليها ، كما تقوم بابلاغ ما يرد اليها كدولة ايداع للدول المعنية وغيرها .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الرياض بتاريخ ١٣٩٧/٢/٢٠ هـ الموافق ١٩٧٧/٢/٨ م فيما بين:

حكومة دولة الامارات العربية المتحدة

حكومة دولة البحرين

حكومة المملكة العربية السعودية

حكومة الجمهورية العراقية

حكومة سلطنة عمان

حكومة دولة قطر

حكومة دولة الكويت

مرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاعلانات (١)

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين

بعد الاطلاع على المرسوم الاميرى رقم (٢)
لسنة ١٩٧١ باعادة التنظيم الادارى للدولة .

وبناء على عرض وزير البلديات والزراعة .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

وسمته بالقانون الآتى :

مادة ١ - يقصد بالاعلان فى تطبيق احكام هذا القانون ، اية وسيلة الغرض منها اعلام الكافة بسلعة من السلع أو بغرض من الاغراض سواء كانت هذه الوسيلة بطريق العرض أو النشر بالكتابة أو الرسم أو الرمز أو الصوت .

مادة ٢ - يجب أن يكون الاعلان باللغة العربية، ويجوز أن يكون بلغة أجنبية بالإضافة الى اللغة العربية ، وأن يثبت رقم الترخيص على الاعلان كتابة .

مادة ٣ - لا يجوز مباشرة الاعلان الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة البلديات والزراعة ، وتبين القرارات التنفيذية التى تصدرها وزارة البلديات والزراعة الكيفية التى تقدم بها طلبات تراخيص الاعلان وشروطها وفحصها واتخاذ القرارات بشأنها ورسوم منحها وتجديدها .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسئولية فى شأن ما رخص بأجرائه .

مادة ٤ - يجوز لوزير البلديات والزراعة ، بقرار يصدر منه ، اعفاء بعض أنواع معينة من الاعلانات من شرط الحصول على الترخيص .

مادة ٥ - يشكل وزير البلديات والزراعة لجنة من الجهات المعنية تختص بالنظر فى تطبيق احكام هذا القانون والقرارات والانظمة المنفذة له

مادة ٦ - يجب الحصول على موافقة مسبقة من الجهة المختصة المشار اليها فى المادة السابقة بشأن موضوع الاعلان نفسه .

مادة ٧ - يجب أن يكون الاعلان متفقاً وغرض تجميل المنطقة التى سيقام بها ، كما يجب الا يتعارض مع حركة المرور أو الامن العام أو الآداب العامة أو العقائد الدينية .

مادة ٨ - الترخيص بالاعلان شخصى ، لا يجوز تحويله أو التنازل عنه للغير الا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من وزارة البلديات والزراعة ويكون الترخيص نافذاً للمدة المحددة فيه ، على الا تتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها بعد ذلك .

مادة ٩ - يجب على المرخص له بالاعلان تنفيذ ما تقرره وزارة البلديات والزراعة من أعمال الصيانة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره كتابياً بذلك .

مادة ١٠ - لوزارة البلديات والزراعة سلطة التفتيش على الاعلانات ، وإزالة ما تراه مخالفاً لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وذلك بعد مضي خمسة عشر يوماً . - على الاقل - من تاريخ الاخطار الكتابى .

مادة ١١ - تكون ازالة الاعلان بالطريق الادارى المشار اليه فى المادة السابقة ويتحمل المخالف مصاريف الازالة . ولا يجوز مطالبة الوزارة بأى تعويض عن أى تلف يلحق الاعلان أو الاجهزة أو غيرها .

مادة ١٢ - تحظر مباشرة الاعلان على :

(أ) دور العبادة والمباني الاثرية ، بما فى ذلك الاسوار المحيطة بها .

(ب) المباني العامة أو أجزاء المباني التى تكون مخصصة للخدمات العامة .

(ج) النصب التذكارية وقواعدها المقامة على ارض مخصصة للمنفعة العامة ، ومحلات النزهة والارصفة والاشجار .

(د) أسفلت الشوارع .

(هـ) الدورات وجزر الشوارع أو تقاطعاتها .

مادة ١٣ - تجوز ، بعد موافقة وزارة البلديات والزراعة وأصحاب الشأن ، مباشرة الاعلان على :-

(أ) المباني السكنية والاملاك الخاصة وأسوارها .

(ب) جوانب الطرق غير العمرانية ، على أن يكون الاعلان بعيداً عن حافة الرصيف بمسافة لا تقل عن خمسة أمتار .

مادة ١٤ - يعطى الترخيص بالاعلان متى كان

مستوفيا لشروط واحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وللجهة المختصة أن ترفض الترخيص في الاعلان لأسباب تتعلق بمظهر المدينة أو تنسيقها أو طابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور أو بالامن العام أو الآداب العامة أو بالعقائد الدينية .

ويجوز لمن رفض طلبه أن يعطى في قرار الرفض في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار الرفض امام القضاء .

ويكون قرار المحكمة نهائيا غير قابل لاية طريقة من طرق الطعن .

مادة ١٥ - على كل صاحب اعلان قائم وقت العمل بأحكام هذا القانون أن يقدم طلبا لوزارة البلديات والزراعة للحصول على الترخيص اللازم وذلك خلال ستة شهور من تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ١٦ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة دينار كل من باشر أو بوشر لمصلحته أى اعلان خلافا للشروط والأوضاع الواردة في هذا القانون والقرارات المنفذة له . وفي حالة استمراره في المخالفة بعد صدور الحكم ضده يعاقب بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل يوم يبقى فيه الاعلان بالشكل المخالف .

مادة ١٧ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ دينار كل من أزال أو كسر أو نزع أو مزق أو شوه اعلانا مرخصا به .

مادة ١٨ - على وزير البلديات والزراعة تنفيذ هذا القانون واصدار القرارات المنفذة له . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ٨ رجب ١٣٩٣ هـ

الموافق ٧ أغسطس ١٩٧٣

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٧

باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣

بشأن تنظيم الاعلانات (١)

رئيس الهيئة البلدية المركزية المؤقتة :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٣ بشأن انشاء هيئة بلدية مركزية مؤقتة لادارة شئون البلديات وتعديلاته .

وعلى المرسوم الاميرى رقم (١٩) لسنة ١٩٧٥ بتعيين رئيس للهيئة البلدية المركزية المؤقتة .

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاعلانات .

وبعد موافقة الهيئة البلدية المركزية المؤقتة :

قرر الآتى :

المادة الأولى (٢) - تشكل في البلدية لجنة تسمى « لجنة الاعلانات » في السادة :

١ - عبد الله سعد الشروقي

٢ - المهندس الشيخ دعيج بن حمد الخليفة

٣ - المقدم عبد السلام محمد الانصارى

٤ - المهندس عبد الوهاب الكوهجى

٥ - فهد اسماعيل العريض

٦ - المهندس ستاين لندى باى

٧ - حمد سيف

٨ - المهندس يوسف ياسين

٩ - المهندس أول أحمد توفيق اليوسفى

عن البلدية رئيسا للجنة .

عن ادارة الشئون الفنية والهندسية بالبلدية

نائبا للرئيس .

عن وزارة الداخلية .

عن وزارة الاسكان .

عن وزارة الاعلام .

عن ادارة الاشغال قسم الطرق

عن ادارة اسالة المياه .

عن ادارة الكهرباء .

عن ادارة الشئون الفنية والهندسية بالبلدية ويكون

مقرر اللجنة .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٢٣٧ - في ١٩٧٧/٧/٢١ م

(٢) معدلة بالقرار البندى رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ الجريدة الرسمية العدد ١٢٥٧ في ١٩٧٧/١٢/٨ وقد قررت المادة

التالية منه على إلغاء القرار البلدى رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل لجنة الاعلانات .

وتعقد اللجنة اجتماعها بديوان البلدية ،
ولا تكون الاجتماعات صحيحة الا بحضور رئيس
اللجنة أو نائب الرئيس ، واحد المهندسين من
اعضاء اللجنة ، ولا تكون مداولات اللجنة قانونية
الا اذا حضر الاجتماع خمسة من اعضائها على الاقل .
وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد اصوات
الحاضرين فاذا تساوت رجح رأى الجانب الذى فيه
الرئيس .

وتعرض قرارات اللجنة على رئيس البلدية
للتصديق عليها ، والعمل بمقتضاها .

وتضع اللجنة لائحة داخلية بتنظيم سير
اعمالها ويصدر بها قرار من رئيس البلدية .

المادة الثانية - تختص لجنة الاعلانات بالاشراف
على تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تنظيم الاعلانات والقرارات والانظمة المنفذة له
ومراقبة تطبيق أحكامها ، وتباشر على الاخص :-
١ - اقرار موضوع الاعلان والترخيص فى
الاعلان .

٢ - وضع المواصفات الخاصة بتحديد درجة
كل اعلان لاغراض استيفاء الرسوم المقررة بمقتضى
احكام هذه اللائحة .

٣ - التفتيش على الاعلانات وازالة ما تراه
مخالفا لاحكام القانون والقرارات الصادرة
بالتنفيذ له وذلك بالاجراءات المنصوص عليها فى
المادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم (١٤) لسنة
١٩٧٣ .

المادة الثالثة - لا تجوز مباشرة الاعلان الا بعد
الحصول على ترخيص فى ذلك من لجنة الاعلانات .
ويستثنى من شرط الحصول على الترخيص :-
(ا) الاعلانات التى تقام على الاراضى المسورة
التي لا يتيسر رؤيتها من الخارج .

(ب) الاعلانات التى تكون داخل المبنى ما لم
تسهل رؤيتها من الخارج الا اذا كان المبنى قد
اعد أصلا لعرض الاعلانات .

(ج) الاعلانات داخل صالات العرض المعدة
لتعلن عن أنواع السلع أو المهن أو الصناعات متى
كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة أو الصناعة التى
تزاوّل فى المحل .

(د) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل
الخاصة بالمؤسسة أو المصنع أو المحل التجارى
متى كان الاعلان متعلقا بالاسم أو نوع العمل أو
التجارة أو النشاط الذى يزاوله وبشرط مباشرة
الاعلان على هيكل السيارة دون أية تعليقات
جانبية .

(هـ) الاعلانات المباشرة على الاشياء المعلقة أو
أغلفة البضائع أو ما فى حكمها التى تستعمل
لاغراض تجارية أو صناعية أو صحية للاستهلاك
الشخصى ولو وضعت على جوانب المحلات التجارية
(و) الاعلانات الانتخابية .

(ز) الاعلانات والتركيبات التى تقام خلال
المناسبات العامة كالاعباد الدينية أو القومية أو
فى المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية

على أنه لا تجوز مباشرة الاعلانات المشار اليها
فى البندين (و ، ز) السابقين الا بعد موافقة
لجنة الاعلانات بالشروط وللمدة التى تحددها .
ويجب ازالة تلك الاعلانات خلال فترة لا تتجاوز
ثلاثة أيام من انقضاء المدة المصرح فيها بالاعلان .

المادة الرابعة - يقدم طلب الترخيص فى الاعلان
الى لجنة الاعلانات وفقا للنموذج رقم (١) الملحق
بهذه اللائحة مشفوعا بالمستندات المبينة بالنموذج
وكذلك أية مستندات أخرى قد تطلبها لجنة
الاعلانات .

المادة الخامسة - اذا تمت مباشرة الاعلان
بطريقة اللوحة أو الحامل أو السياج أو غير ذلك
من الطرق فانه يجب الحصول على ترخيص مسبق
لكل لوحة أو حامل أو غيره ولو كانت هذه
الاعلانات لصنف أو غرض واحد أو مملوكة
لشخص واحد .

المادة السادسة - يشترط فى السياجات
واللوحات والحوامل والوسائل الأخرى المعدة
للإعلان أن تكون مطابقة للمواصفات الآتية :-
(١) بالنسبة للسيجات واللوحات والحوامل
والوسائل الأخرى المعدة للإعلان والمقامة على
الأرض :

١ - أن تكون القوائم مثبتة فى الأرض بطريقة
تراعى فيها السلامة والأمن وتتخذ الاحتياطات
اللازمة لوقايتها من الصدا أو التآكل .

٢ - ألا يزيد أعلى جزء فى السياج أو الحامل
أو اللوحة المقامة على الأرض الفضاء على ١٥ قدما
(٤/٣ متر) من منسوب سطح الأرض المقامة عليه
فاذا لم يكن الغرض من إقامة السياج حجب الأرض
الفضاء من جميع جهاتها ويجب ترك جزء خال
ليكشف عما خلفه بارتفاع قدره قدم واحد و ٦
بوصات (١/٢ متر) على الأقل وأسفل جزء من
السياج ، وفى هذه الحالة يجب تغطية هذا الفراغ
بشبكة من الخشب لا يقل الجزء الفارغ منها عن
نصف مساحته ، فاذا أقيمت اللوحات بعيدة عن
حد الطريق بمسافة تزيد على ١٦ قدما (٥ متر)
جاز أن يصل ارتفاع أعلى جزء منها الى ٢٦ قدما
(٨ متر) .

(ب) بالنسبة للوحات أو الحوامل المثبتة في الحائط :

١ - يجب لتثبيت اللوحات أو الحوامل استخدام أوتاد من الحديد أو غيره من المعادن الصلبة لا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الحائط عن ٤ بوصات (١٠ سم) ولا يجوز استخدام أوتاد خشبية في هذا الغرض .

٢ - يجب أن يكون الاعلان معدا مثبتا طبقا للاصول الفنية والقواعد الهندسية وبشرط ألا يتعارض مع فتحات الابواب وفتحات التهوية ووسائل الانقاذ وأنايب المجارى ومواسير المياه والغاز واسلاك الكهرباء والهاتف .

٣ - يجب ألا يجاوز بروز الاعلان بما في ذلك الحوامل واللوحات المباشرة خارج حدود الطريق المسافات المبينة فيما يلي :

بوصتان (٥ سم) من حد الطريق في حدود ارتفاع قدره ١٠ أقدام (٣ متر) من سطح الأرض أما إذا تجاوز الارتفاع ١٠ أقدام فيجوز إبرازه لغاية ٨ بوصات (٢٠ سم) فإذا أقيمت الاعلانات بشكل عمودي على واجهة البناء فيكون إبرازه ٥٪ من عرض الطريق على ألا يزيد البروز على قدمين (٦٠ سم) وبالنسبة للاعلانات التي يتجاوز ارتفاعها ١٣ قدما (٤ متر) من سطح الرصيف فيشترط ألا يزيد البروز عن ١٠٪ من عرض الطريق وبأى حال لا يجاوز نصف الطريق والا يزيد ارتفاع أى جزء من الاعلان عن سطح سقف الدور العلوى المطل على الطريق بأكثر من ٦ أقدام، و ٦ بوصات (٣ متر) والا يتجاوز ١٦ بوصة (٤٠ سم) .

(ج) بالنسبة للاعلانات الموضوعة فوق اسطح المباني :

١ (٢) - ألا يزيد ارتفاع أعلى جزء فيها بما في ذلك الحوامل ومشمولاتها على ١٦ قدما و ٤ بوصات (٥ متر) من سقف المبنى ويجب أن تكون الحوامل ومشمولاتها المرتدة مرتدة من الحد الخارجى لواجهات البناء الواقعة على الطريق بما لا يقل عن ٣ أقدام و ٣ بوصات (متر واحد) .

٢ - أن تكون حوامل الاعلانات أو اللوحات أو غيرها من التركيبات من مواد غير قابلة للاشتعال .

٣ - يجب أن يكون الاعلان وحامله في وضع لا يعرض المنتفعين بالعقار أو غيرهم لآى ضرر ولا يتعارض مع التركيبات الخاصة بالمرافق أو وسائل الانقاذ أو يؤثر عليها .

٤ - يجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية بحيث يستطيع مقاومة الرياح ولا ينشأ عنها أى ضرر للغير .

المادة السابعة - (أ) لا يجوز مباشرة الاعلان بالكتابة أو بالنقش أو بالطلاء الا في الاماكن والمحلات التي تحددها وترخص بها لجنة الاعلانات كما لا يجوز مباشرة الاعلانات المضئية اذا كانت تسبب ارباكا لاشارات المرور الضوئية أو اذا نشأ عنها لبس أو خلل في فهم تلك الاشارات .

(ب) لا يجوز كذلك مباشرة الاعلان بالاضاءة المسقطه المتحركة أو الثابتة الا في الاماكن والاضاع التي توافق عليها اللجنة المذكورة .

(ج) وفي جميع الاحوال لا يجوز الاعلان بالانوار الضوئية المشعة التي تبهر أو تؤثر على الرؤية السليمة أو سلامة الابصار .

المادة الثامنة - تختص لجنة الاعلانات كذلك بالترخيص والموافقة على مباشرة الاعلانات المجسمة

المادة التاسعة - يجوز الاعلان بالاقمشة في وسط الشوارع التي تحددها لجنة الاعلانات على ألا يقل ارتفاع الاعلان عن ١٦ قدما و ٤ بوصات (٥ متر) عن سطح الشارع ، ويشترط في الاعلانات بالاقمشة أن تكون مثقبة .

المادة العاشرة - يحظر وضع المصابيح الكهربائية على الاعلانات بالاقمشة ، أما بالنسبة للمواد التي تدخل في الاعلانات الأخرى والقابلة للاحتراق فيلزم وضع المصابيح على بعد كاف تتحقق معه السلامة والامن .

المادة الحادية عشرة - يحظر استعمال ابواق تكبير الاصوات الا باذن مسبق من لجنة الاعلانات ويتعين على لجنة الاعلانات الحصول على موافقة وزارة الداخلية قبل اصدارها الترخيص .

المادة الثانية عشرة - فيما عدا الاماكن التي تخصصها ادارة الطيران المدني للاعلانات ، لا يجوز مباشرة الاعلانات ووضع الملصقات في حدود مطار البحرين الدولي .

المادة الثالثة عشرة - يجب أن تكون اللوحات والحوامل والوسائل الأخرى المعدة لمباشرة الاعلانات مصنوعة من مواد ذات مقاومة تعتمد على لجنة الاعلانات كالمعادن والزجاج والاختشاب وغيرها ولا يجوز مباشرة الاعلان بطريق اللصق الا على لوحات مصنوعة من المواد المشار اليها ، على أنه بالنسبة للاعلانات التي لا تزيد مدة مباشرتها على ثلاثة أشهر فيجوز أن تكون من مواد أخرى ملائمة شريطة أن تعتمد على لجنة الاعلانات .

المادة الرابعة عشرة - في حالة مباشرة الاعلان على لوحة أو حامل معد لهذا الغرض يصدر ترخيص واحد من كل لوحة أو حامل ولو تغير موضوع الاعلان بين وقت وآخر بشرط التقيد بالشروط الواردة في هذا القرار .

وتتخذ مساحة الاعلان بما في ذلك الزخارف والاطارات بالابعاد الخارجية للوحات .

المادة الخامسة عشرة - في الاعلانات التي تشمل اقواس النصر يجب الا يقل قوس النصر عن عرض الشارع أو الطريق العام وألا يسبب موقعه أية إعاقة أو عرقلة لحركة المرور .

المادة السادسة عشرة - مع مراعاة الحكم الوارد في المادة (٨) من هذا القرار يتعين الحصول مسبقاً على موافقة إدارة الكهرباء قبل الشروع في تركيب الاعلانات الضوئية ، وتكون لإدارة الكهرباء صلاحية الفحص والاشراف على الاسلاك الكهربائية للتأكد من سلامتها .

المادة السابعة عشرة - في الطرق العامة وفي الشوارع الخارجية يجب الا تقل المسافة بين أي اعلان وآخر عن المسافة المحصورة بين عمودين من أعمدة الكهرباء على امتداد الشارع ، كما يجب مراعاة نفس المسافة في الشوارع الخالية من الأعمدة الكهربائية ، وتوضع الاعلانات في هذه الحالة بطريقة متوازية ومائلة على اتجاه الشارع .

المادة الثامنة عشرة - يحظر مطلقاً وضع الاعلانات بجميع انواعها على الأعمدة الخاصة بالخدمات العامة كأعمدة الكهرباء والهاتف .

المادة التاسعة عشرة - يجب أن تكون العلامات التجارية والاسماء الواردة بالاعلانات صحيحة وغير رصية وان تتفق مع البيانات الثابتة في الوثائق والسجلات الرسمية بإدارة التجارة وشئون الشركات .

المادة العشرون - يجوز استثناء الترخيص باعلانات مؤقتة لاعتبارات ترجحها لجنة الاعلانات على خلاف أحكام هذا القرار أو بعضها وذلك بشرط الحصول على موافقة مسبقة من لجنة الاعلانات ولمدة تحددها في الترخيص .

المادة الحادية والعشرون - تبدي لجنة الاعلانات رأياً في طلب الترخيص بالاعلان كتابة مع بيان الملاحظات أو الاسباب التي أدت الى القبول أو الرفض ، وتقوم لجنة الاعلانات بإبلاغ طالب الترخيص بالقرار الذي انتهت اليه اللجنة .

ويجوز لمن رفض طلبه أن يتظلم من قرار الرفض أمام الهيئة البلدية المركزية المؤقتة . وللهيئة البلدية المركزية المؤقتة أن تؤيد قرار الرفض أو أن تلغيه ، ويخطر المتظلم كتابياً بالقرار الصادر منها .

كما يجوز لمن رفض طلبه أن يعطى في قرار لجنة الاعلانات بالرفض في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بقرار الرفض أمام المحكمة المختصة .

و يكون قرار المحكمة نهائياً غير قابل لاي طريقة من طرق الطعن .

المادة الثانية والعشرون - يعطى الترخيص في الاعلان بعد دفع الرسوم المقررة متى كان الاعلان مستوفياً للشروط التي ينص عليها القانون والقرارات المنفذة له .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسئولية على البلدية في شأن ما رخص بإجرائه .

ويكون الترخيص نافذاً للمدة المحددة فيه ، على أن لا يتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها بعد ذلك بنفس الاجراءات المقررة لطلب الترخيص في الاعلان .

المادة الثالثة والعشرون - (أ) تقسيم الاعلانات الى درجات أربع :

اعلان ممتاز .

اعلان من الدرجة الاولى .

اعلان من الدرجة الثانية .

اعلان من الدرجة الثالثة .

(ب) تكون رسوم اصدار الترخيص حسب الترتيب التالي :

دينار	فلس
اعلان ممتاز .	-
اعلان من الدرجة الاولى .	٢٥
اعلان من الدرجة الثانية .	١٥
اعلان من الدرجة الثالثة .	١٠
اعلان من الدرجة الثالثة .	٥

(ج) يجب على المعلن المرخص له أن يدفع رسماً شهرياً عن استمراره في الاعلان كما هو وارد أدناه :

الموقع ملك الحكومة او البلدية :

دينار	فلس
اعلان ممتاز .	-
اعلان من الدرجة الاولى .	١٥
اعلان من الدرجة الثانية .	١٠
اعلان من الدرجة الثالثة .	٥
اعلان من الدرجة الثالثة .	٣

الموقع ملكه او تحت تصرفه :

دينار	فلس
اعلان ممتاز .	-
اعلان من الدرجة الاولى .	٥
اعلان من الدرجة الثانية .	٣
اعلان من الدرجة الثالثة .	٢
اعلان من الدرجة الثالثة .	١

(د) في حالة كون الاعلان في موقع أعد خصيصاً لتأخير عرض الاعلانات يكون الرسم الشهري بنسبة ١٠٪ من قيمة الاجرة .

المادة الرابعة والعشرون - يلغى الترخيص في الاعلان ادارياً في الاحوال الآتية :

- ١ - إذا خالف المعلن المرخص له أحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .
 - ٢ - إذا لم يتم المرخص له بتنفيذ ما تقرره لجنة الاعلانات من أعمال الصيانة اللازمة للاعلان المرخص فيه الموعد القانوني .
 - ٣ - إذا تخلف المرخص له عن أداء الرسوم المقررة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره كتابيا بالدفع بموجب خطاب بالتبريد المسجل .
 - ٤ - إذا أصبح الاعلان بحسب موقعه أو حالته لا يتفق مع مظهر المدينة أو تنسيقها أو طابع المنطقة أو تنظيمات حركة المرور أو الامن العام أو الآداب العامة أو العقائد الدينية .
- وتتولى لجنة الاعلانات اخطار صاحب الشان كتابيا بإلغاء الترخيص وتكليفه بإزالة الاعلان والا قامت البلدية بإزالة الاعلان بالطريق الإداري بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار
- الكتابي بإلغاء الترخيص وذلك على نفقة المرخص له دون أية مسئولية تقع على البلدية .
- المادة الخامسة والعشرون -** على كل صاحب اعلان قائم وقت العمل بأحكام هذا القرار أن يقدم طلبا للجنة الاعلانات في البلدية المنامة للحصول على الترخيص اللازم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار .
- وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاعلانات .
- المادة السادسة والعشرون -** على مدير البلدية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بتاريخ ٢ شعبان ١٣٩٧ هـ
الموافق ١٨ يوليو ١٩٧٧ م

نموذج رقم (١)

طلب ترخيص عرض اعلان

المحترم

السيد مدير البلدية

أرجو الترخيص لي بعرض اعلان بموجب مانص عليه قانون الاعلانات (رقم ١٤) لعام ١٩٧٣ ، الصادر بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٧٣ وسوف التزم بتنفيذا جميع نصوص هذا القانون وشكرا .

الاسم الكامل

العنوان

موضوع الاعلان

مدة العرض

مضاء بالكهرباء

الموقع

حكومي

ملك خاص

مستاجر

اسم المالك

عنوان المالك

مقدار الايجار المتفق عليه

هل هناك اعتراضات من الجيران

نعم / لا

نعم / لا

امضاء المالك

الملحقات :

- ١ - صورتان من الرسومات الانشائية بمقياس رسم مناسب للحوامل الخاصة بالاعلان .
- ٢ - العبارات الواردة بالاعلان وألوانه .
- ٣ - مواصفات المواد المصنوع منها الاعلان .

قرار بلدى رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩
بشأن قيمة إيجار أرض مخصصة للإعلانات (١)

رئيس البلدية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٣ بإنشاء هيئة بلدية مركزية مؤقتة لإدارة شئون البلديات وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ المعدل لبعض أحكامه ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الإعلانات .

وعلى المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار البلدى رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ ،

قرر :

مادة أولى - إذا أقيم الإعلان على أرض أعدتها البلدية بقصد تأجيرها لفرض الإعلانات تسوى قيمة الإيجار السنوية على الأساس الآتية :

(١) ٢٠٠ دينار عن كل إعلان يكون ممتازا

(ب) ١٥٠ دينارا عن كل إعلان يكون من الدرجة الاولى .

(ج) ١٠٠ دينار عن كل إعلان يكون من الدرجة الثانية .

(د) ٥٠ دينارا عن كل إعلان يكون من الدرجة الثالثة .

تكون مساحة قطعة الأرض التي تقام عليها الإعلانات من مختلف الدرجات اربعة امتار طولا فى مترين عرضا .

ويتعدد مبلغ الإيجار بتعدد الإعلانات التي تكون من درجتها على نفس قطعة الأرض المستأجرة

مادة ثانية - على مدير عام البلدية تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد اسبوع واحد من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٣٩٩ هـ

الموافق ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ م

**قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٢
بتشكيل لجنة مراقبة المطبوعات (١)**

وزير الاعلام :

بعد الاطلاع على المادتين (١٣ ، ١٨) من الفصل الثالث من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن المطبوعات والنشر .

قرر الآتي :

مادة ١ - تنشأ بوزارة الاعلام لجنة تسمى (لجنة مراقبة المطبوعات) .

مادة ٢ - تشكل اللجنة من الاشخاص التالية اسماؤهم :

- | | |
|----------------------------|--------------|
| ١ - السيد ابراهيم علي كانو | رئيسا |
| ٢ - السيدة دانة العبيدلي | مقررة اللجنة |
| ٣ - السيدة سبيكة الزايد | اعضاء |
| ٤ - السيد محمد يعقوب يوسف | |
| ٥ - السيد احمد سمايمان | |
| ٦ - السيد مصطفى الخطيب | |
| ٧ - السيد علي حسن يوسف | |

وتكون عضويتهم في اللجنة المذكورة سنتين قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تختص هذه اللجنة بمراقبة جميع المطبوعات التي تدخل البحرين ومراجعة مدى تمشيها مع قانون المطبوعات والنشر ومن ثم السماح بتداولها في البلاد .

على جميع اصحاب المكتبات ايداع نسختين من كل كتاب يصل البحرين وقائمة الكتب التي يرغبون في استيرادها لدى مقرر اللجنة للحصول على موافقة اللجنة بالتوزيع .

على اللجنة ان تبت في الطلب في خلال مدة لا تجاوز ستة أسابيع من تاريخ تقديم الطلب اليها ، فاذا انقضت هذه المدة دون ان يبلغ صاحب الطلب بقرار اللجنة يعتبر الطلب مرفوضا .

مادة ٤ - تجتمع اللجنة المذكورة بدعوة من الرئيس ، مرة كل اسبوعين وكلما دعت الحاجة الى ذلك . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور أغلبية اعضائها بشرط ان يكون من بينهم الرئيس .

تصدر قرارات اللجنة وتوصياتها بأغلبية اصوات الحاضرين ، فاذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويكون للجنة امين سر يتولى الاشراف على اعمال سكرتارية اللجنة ويعين بقرار من الرئيس .

مادة ٥ - على مدير ادارة المطبوعات تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في : ٢٧ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ
الموافق : ٢١ فبراير ١٩٨٢ م

**قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٢
بشأن تنظيم اصدار وتداول المطبوعات
المسجلة (٢)**

وزير الاعلام :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن المطبوعات والنشر .

قرر الآتي :

مادة ١ - يجب على الطابع عند اصدار أى مطبوع مسجل أن يثبت عليه في مكان ظاهر البيانات التالية :

١ - عنوان المطبوع المسجل والدار التي سجل فيها .

٢ - اسم المؤلف والملحن والمؤدى .

٣ - رقم وتاريخ الايداع .

مادة ٢ - يلتزم الطابع بايداع نسخة واحدة من المطبوع المسجل لدى ادارة المطبوعات مرفقا بها ما يفيد موافقة المؤلف ومن يخلفه على

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٤٧٦ في ١٩٨٢/٢/٢٥

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٥١٦ في ١٩٨٢/١٢/٢

عرض المطبوع المسجل وتوزيعه ، ويسلم المودع ايصالا بالايداع مبينا به رقم وتاريخ الايداع .

مادة ٣ - يلتزم الناشر وكل من يتولى تداول او مطبوع مسجل بأن يحصل على موافقة كتابية مسبقة من ادارة المطبوعات بتداوله .

وعلى ادارة المطبوعات قبل اعطاء الموافقة ، التحقق من صحة البيانات التي يطلبها هذا القرار .

مادة ٤ - تفصل ادارة المطبوعات في طلبات الحصول على موافقة كتابية بالنسبة للمطبوعات المسجلة الجارى تداولها حاليا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٥ - يعاقب كل من يخالف احكام هذا القرار بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٩) من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

مادة ٦ - على مدير ادارة المطبوعات تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في : ١٦ صفر ١٤٠٣ هـ
الموافق : ٢ ديسمبر ١٩٨٢ م

وزارة الاعلام :

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٢
بتشكيل لجنة مراقبة المطبوعات (١)

وزير الاعلام :

بعد الاطلاع على المادتين (١٨، ١٣) من الفصل الثالث من المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ م في شأن المطبوعات والنشر ،

قرر الآتي :

مادة ١ - تنشأ بوزارة الاعلام لجنة تسمى (لجنة مراقبة المطبوعات) .

مادة ٢ - تشكل اللجنة من الاشخاص التالية اسماؤهم :

١ - السيد/ابراهيم علي كانو رئيسا

٢ - السيد/محمد يعقوب يوسف
٣ - السيد/أحمد سليمان
٤ - السيد/مصطفى الخطيب
٥ - السيد/محمد عواد
٦ - السيدة/سبيكة الزايد

مقررة اللجنة

وتكون عضويتهم في اللجنة المذكورة سنتين قابلة للتجديد تبدا من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تختص هذه اللجنة بمراقبة جميع المطبوعات والاشربة الصوتية واشربة الفيديو والافلام السينمائية التي تدخل البحرين ومراجعة مدى تمشيها مع قانون المطبوعات والنشر ومن ثم السماح بتداولها في البلاد .

على جميع اصحاب المكتبات ومحلات الاشربة الصوتية واشربة الفيديو ودور العرض السينمائي ايداع نسخة واحدة من كل كتاب او شريط او فيلم يصل البحرين وقائمة الكتب والاشربة والافلام التي يرغبون في استيرادها لدى مقرر اللجنة للحصول على موافقة اللجنة بالتوزيع .
على اللجنة ان تبت قى الطلب خلال مدة لا تجاوز ستة اسابيع من تاريخ تقديم الطلب اليها ، فاذا انقضت هذه المدة دون ان يبلغ صاحب الطلب بقرار اللجنة يعتبر الطلب مرفوضا .

مادة ٤ - تجتمع اللجنة المذكورة بدعوة من الرئيس ، مرة كل اسبوعين وكلما دعت الحاجة الى ذلك : ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور اغلبيه اعضائها بشرط ان يكون من بينهم الرئيس .

تصدر قرارات اللجنة وتوصياتها باغلبية اصوات الحاضرين ، فاذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويكون للجنة امين سر يتولى الاشراف على اعمال سكرتارية اللجنة ويعين بقرار من الرئيس .

مادة ٥ - على مدير ادارة المطبوعات تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في : ١٦ صفر ١٤٠٣ هـ
الموافق : ٢ ديسمبر ١٩٨٢ م

مرسوم رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦
بالتصديق على اتفاقية انشاء
« وكالة انباء الخليج » (١)

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة
امير دولة البحرين .

بعد الاطلاع على المادة ٣٧ من الدستور ،
وعلى اتفاقية انشاء وكالة انباء الخليج الموقعة
في دولة البحرين بتاريخ ٩ جمادى الثانية
١٣٩٦ هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٧٦ م ،
وبناء على عرض وزير الاعلام ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي :

مادة أولى - ووفق على اتفاقية انشاء وكالة
انباء الخليج الموقعة في دولة البحرين بتاريخ ٩
جمادى الثانية ١٣٩٦ هـ الموافق ٧ يونيو
١٩٧٦ م المرافقة لهذا المرسوم .

مادة ثانية - على وزير الاعلام تنفيذ هذا
المرسوم ، وينشر في الجريدة الرسمية .
صدر في قصر الرفاع
بتاريخ ١٨ رجب ١٣٩٦ هـ .
الموافق ١٥ يوليو ١٩٧٦ م .

اتفاقية

انشاء وكالة انباء الخليج

ان حكومات الدول الاعضاء الموقعة على
هذه الاتفاقية .

تاكيدا لروح الاخاء الاسلامي العربي ، وتوثيقا
لما يربط بين شعوب منطقة الخليج العربي من
وحدة حضارية وتاريخية وثقافية ، وما يجمع
بينها من اصول وظروف اجتماعية ومعيشية
واحدة .

ونظرا لما لموقع دول الخليج العربي من اهمية
خاصة من النواحي السياسية والاقتصادية
وغيرها .

وادراكا لضرورة تعريف الراي العام العالمي
باسرع الطرق وايسرها باحداث ومثل ومفاهيم
وانجازات وقضايا هذه المنطقة والوطن العربي .
ورغبة في أن يتم ذلك بيسر وقوة .

اتفقت حكومات الدول الاعضاء الموقعة على
هذه الاتفاقية على انشاء « وكالة انباء الخليج »
وفقا للاحكام الآتية :

اسم الوكالة ومركزها
وعصويتها واغراضها

المادة الأولى - تنشأ بموجب هذه الاتفاقية
مؤسسة تسمى « وكالة انباء الخليج » ويشار
اليها فيما يلي بـ « الوكالة » وتتمتع بالشخصية
القانونية .

المادة الثانية - المركز الرئيسي للوكالة مدينة
المنامة ، ولها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب أو تعين
مراسلين لها في أي مكان .

المادة الثالثة - تضم الوكالة كل الدول
الموقعة التي صدقت على هذه الاتفاقية ، ويجوز
لكل دولة عربية خليجية أخرى الانضمام الى
الوكالة اذا طلبت ذلك .

المادة الرابعة - الغرض من انشاء الوكالة
تجميع الأخبار والمواد الاخبارية والتحقيقات
والصور في الخليج العربي والخارج من أجل
عرض الحقائق ، وتوزيع المواد على مؤسسات
الأخبار والأفراد بغية تزويدها بأكبر قدر ممكن
من الخدمات الاخبارية الكاملة .

وفي سبيل تحقيق تلك الاغراض تقوم الوكالة
بجميع الأعمال التي تستلزمها طبيعة عملها .

المادة الخامسة - للوكالة أن تتعاقد وتجرى
جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق
الغرض الذي أنشئت من أجله .

مجلس الإدارة

المادة السادسة - يكون للوكالة مجلس إدارة
مؤلف من ممثل واحد لكل دولة من الدول
الاعضاء في هذه الاتفاقية هو وزير الاعلام أو
من يفوضه . ويجوز أن يرافق كلا منهم الى
اجتماعات مجلس الإدارة عدد من المساعدين .
ويكون المدير العام للوكالة مقراً للمجلس .

المادة السابعة - مجلس إدارة الوكالة هو
السلطة العليا في الوكالة وهو الذي يرسم
سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد

التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت الوكالة من أجله وعلى الأخص :

(١) إصدار الأنظمة والقرارات واللوائح الداخلية والمالية والإدارية والفنية للوكالة وتعديلها .

(ب) إقرار مشروع الميزانية السنوية للوكالة والمصادقة على الحساب الختامي .

(ج) النظر في التقارير الدورية التي تقدم من سير العمل في الوكالة ومركزها المالي واعتماد هذه التقارير .

(د) تعيين المدير العام للوكالة والمدير العام المساعد وعزلهما .

(هـ) تحديد البنوك التي تودع فيها أموال الوكالة .

(و) تعيين مراقب للحسابات واعتماد تقريره السنوي وتحديد مكافأته .

(ز) النظر في كل ما يرى المدير العام عرضه من مسائل تتعلق بأغراض الوكالة .

المادة الثامنة - يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجاناً يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام للوكالة ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو المدير العام أو المدير المساعد في القيام بمهمة محددة .

المادة التاسعة - (١) ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من المدير العام في المركز الرئيسي للوكالة ، ويجوز أن ينعقد في إقليم أي عضو من الأعضاء أو بلد آخر إذا رأى المجلس داعياً لذلك .

(ب) يجتمع مجلس الإدارة مرتين على الأقل كل سنة ، ويحدد المجلس مقدماً مواعيد هذه الاجتماعات .

ويجوز أن ينعقد في دورات غير عادية بناء على طلب اثنين من أعضائه ، وعلى المدير العام في هذه الحالة توجيه الدعوة لعقد هذه الدورة غير العادية مشفوعة بأسباب طلب الاجتماع .

(ج) يتولى ممثلو الأعضاء رئاسة المجلس حسب الترتيب الأبجدي للدول التي يمثلونها وذلك لفترات كل منها سنة واحدة ، وفي حالة

تغيب رئيس المجلس يرأس الاجتماع ممثل العضو الذي سيخلفه في الرئاسة .

المادة العاشرة - لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين . وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويكون لكل عضو من الأعضاء صوت واحد .
المادة الحادية عشرة - يجوز لمجلس الإدارة في حالة الضرورة التصوي أن يصدر قراراً بالتمير ويشترط في هذه الحالة موافقة جميع الأعضاء على هذا القرار الذي يجب أن يعرض في أول اجتماع عادي لاثباته في محضر الاجتماع .

الجهاز التنفيذي

المادة الثانية عشرة - (١) يتولى إدارة الوكالة مدير عام يعاونه مدير عام مساعد يشترط أن يكونا من رعايا الدول الأعضاء وأن تتوفر فيهما الشروط الكافية في شئون اختصاصهما .
(ب) يعين المدير العام والمدير العام المساعد بقرار من مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويكون المدير العام مسئولاً أمام مجلس الإدارة ويكون المدير العام المساعد مسئولاً أمام المدير العام .

المادة الثالثة عشرة - يمثل المدير العام الوكالة في علاقاتها بالخارج وأمام القضاء .

ويتولى تصريف شئونها الصحفية والمالية والإدارية ، ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ويقوم بأعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .

المادة الرابعة عشر - يكون للوكالة لائحة داخلية تصدر بقرار من مجلس الإدارة تتضمن بصفة خاصة ما يلي :

(١) اختصاصات رئيس مجلس إدارة الوكالة .

(ب) اختصاصات المدير العام والمدير المساعد .

(ج) القواعد التي تتبع في إدارة الأعمال للوكالة ونظامها بما في ذلك القواعد المالية والإدارية والمحاسبية .

(د) قواعد تعيين موظفي الوكالة ومستخداميها وعمالها وترقيتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم والمزايا النقدية أو العينية التي تمنح لهم وتأديبهم وانتهاء خدماتهم .

ميزانية الوكالة

المادة الخامسة عشرة - تتألف موارد الوكالة من :

(أ) مساهمات الأعضاء في ميزانية الوكالة، وتحدد بالنسب التي تساهم بها في ميزانية جامعة الدول العربية .

(ب) حصيلة ما تقوم به من نشاط أو ما تؤديه من خدمات .

(ج) المعونات والهبات والقروض من حكومات الدول الأعضاء ومن الأفراد والمؤسسات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها .

المادة السادسة عشرة - (أ) تكون للوكالة ميزانية تعد على نمط الميزانية التجارية . وتبدأ السنة المالية للوكالة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ، على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية حتى آخر ديسمبر من السنة التالية .

(ب) يكون موعد دفع الالتزامات المالية للأعضاء خلال الأشهر الأولى التي تلي بدء السنة المالية للوكالة .

المادة السابعة عشرة - يعرض على مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل مشروع الميزانية لآقراره ، كما يعرض عليه الحساب الختامي عن السنة المنقضية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية لاعتماده . ويقوم مجلس الإدارة بتحديد استخدام إيرادات الوكالة عن هذه السنة وتغطية العجز في حالة حدوثه .

المادة الثامنة عشرة - تعفى الوكالة من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف بكافة أنواعها المقررة في الدول الأعضاء .

احكام ختامية

المادة التاسعة عشرة - الأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات ، ولا يجوز اسقاط عضوية أية دولة الا اذا قصرت في الوفاء بالتزاماتها المقررة في هذه الاتفاقية . ويكون اسقاط العضوية بموافقة باقى الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية والتي صدقت عليها أو انضمت إليها .

المادة العشرون - على العضو الذي يرغب في الانسحاب من الوكالة اخطار مجلس الإدارة بذلك قبل انتهاء السنة المالية بستة أشهر على الأقل ، ولا يخل انسحابه بالالتزامات المترتبة عليه قبل نفاذ هذا الانسحاب .

المادة الحادية والعشرون - تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لأجل غير محدد ، ولا يجوز تعديل أى من بنودها أو حل الوكالة الا بموافقة جميع الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية والتي صدقت عليها أو انضمت إليها .

المادة الثانية والعشرون - (أ) يتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل الاطراف الموقعة عليها طبقاً لنظمها الدستورية وتودع وثائق التصديق الأصلية لدى وزارة خارجية دولة البحرين في أسرع وقت ممكن من تاريخ التوقيع .

(ب) يسرى مفعول هذه الاتفاقية من اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ ايداع وثائق التصديق أو الانضمام من قبل خمس دول ، على أنه اذا استكمل الايداع في النصف الثاني من الشهر فان مفعول هذه الاتفاقية يسرى اعتباراً من غرة الشهر الثاني التالي .

تودع النسخة الأصلية من هذه الاتفاقية لدى وزارة خارجية دولة البحرين التي تسلم صورة طبق الأصل منها لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، كما تقوم بإبلاغ ما يرد إليها للدول المعنية وغيرها .

الجمهورية التونسية

إعلام

« يراجع أيضا - ثقافة وفنون »

إذاعة مرئية وإذاعة مسموعة :

- أمر على مؤرخ في ٢٥ أفريل ١٩٥٧ يتعلق بتأسيس اختصاص الدولة بالإذاعة الصوتية والنظرية .
- أمر عدد ١٠٦ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ٨ فيفري ١٩٧٥ يتعلق بإحداث مجلس للبرامج الإذاعية والتلفزيونية .
- أمر عدد ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ مؤرخ في ١١ فيفري ١٩٧٦ يتعلق بإحداث إدارة للبرامج الإذاعية ضمن الإدارة العامة للإذاعة والتلفزة التونسية .

إعلانات وأشهار :

- قانون عدد ١١ لسنة ١٩٦٣ مؤرخ في ٢٢ أفريل ١٩٦٣ بالتصديق على المرسوم عدد ١٠ لسنة ١٩٦٣ .
- مرسوم عدد ١٠ لسنة ١٩٦٣ مؤرخ في ١٩ مارس ١٩٦٣ يتعلق بإسناد الاختصاص بالأشهار إلى الوكالة التونسية للأشهار .
- أمر عدد ٧٠ لسنة ١٩٦٨ مؤرخ في ١٤ مارس ١٩٦٨ يتعلق بضبط الطرائق التي تمارس بها الوكالة التونسية للأشهار الاختصاص بالأشهار .

مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر :

- أمر على مؤرخ في ٩ فيفري ١٩٥٦ يتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة .
- أمر على مؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٥٦ بتنقيح وتكميل الأمر العلى المؤرخ في ٩ فيفري ١٩٥٦ المشار إليه .

- قانون عدد ٥ لسنة ١٩٥٧ مؤرخ في ١٠ أوت ١٩٥٧ يتعلق بتراخيص تطهير أنواع النشاط المتصلة بالصحافة .
- قانون عدد ٢٧ لسنة ١٩٦١ مؤرخ في ٢٨ جوان ١٩٦١ بالمصادقة على المرسوم المتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب برأس مال الشركة القومية للطباعة والنشر .
- مرسوم عدد ٥ لسنة ١٩٦١ مؤرخ في ٣٠ جانفي ١٩٦١ يتضمن الترخيص للدولة في الاكتتاب برأس مال الشركة القومية للطباعة والنشر .
- قانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٦ مؤرخ في ٣ جوان ١٩٦٦ يتعلق باحداث الدار التونسية للنشر (مؤسسة عمومية) .
- قانون عدد ٦٩ لسنة ١٩٧٤ مؤرخ في ٣ أوت ١٩٧٤ يتعلق باحداث شركة تونسية ليبية للنشر والطبع .
- أمر عدد ٤٤٣ لسنة ١٩٦٦ مؤرخ في ١٤ نوفمبر ١٩٦٦ يتعلق بتركيب مجلس النشر وتنظيم طرق سيره .

مطبوعات وصحف ونشرات :-

- يراجع أيضا مؤسسات صحيفة ودور طباعة ونشر (العنوان السابق) .
- قانون عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ مؤرخ في ٢٨ أفريل ١٩٧٥ يتعلق باصدار مجلة الصحافة .
- أمر عدد ٥٣٦ لسنة ١٩٧٧ مؤرخ ٨ جوان ١٩٧٧ يتعلق بضبط الطرق العامة لتطبيق القانون عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ .
- قرار كاتب الدولة للاخبار في ١٤ جوان ١٩٥٦ يتعلق بتحديد عدد صحائف الجرايد .
- قرار من وزيرى الاقتصاد الوطنى والشئون الثقافية والاخبار مؤرخ في ٨ - جانفي ١٩٧٢ يتعلق بتعيين سعر بيع الجرايد المحلية .

وكالة انباء :

- قانون عدد ٢٨ لسنة ١٩٦١ مؤرخ في ٢٨ جوان ١٩٦١ بالمصادقة على المرسوم المتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب برأس مال وكالة تونس افريقيا الصحافية .

-
- مرسوم عدد ٦ لسنة ١٩٦١ مؤرخ في ٣٠ جانفي ١٩٦١ يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب برأس مال وكالة تونس افريقيا الصحافية .
 - قانون عدد ١٨ لسنة ١٩٦٥ مؤرخ في ٢٨ جوان ١٩٦٥ يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في زيادة رأس مال وكالة تونس افريقيا للانباء .
 - قانون عدد ٤ لسنة ١٩٧١ مؤرخ في ١٤ جانفي ١٩٧١ يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في زيادة رأس مال وكالة تونس افريقيا للانباء .
-

أمر على

مؤرخ في ٢٥ رمضان ١٣٧٦ (٢٥ افريل ١٩٥٧)
يتعلق بتأسيس اختصاص الدولة بالاذاعة
الصوتية والنظرية بالملكة التونسية واحداث
ميزان ملحق للاذاعة والتلفزة التونسية(١)

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض
جميع الأمور اليه محمد الأمين باشا باي صاحب
الملكة التونسية سدد الله تعالى أعماله وبلغه
آماله الى من يقف على أمرنا هذا من الخاصة
والعامة اما بعد فانه بعد اطلعنا على الأمر
المؤرخ في ١٩ ربيع الأول ١٣٢٤ (١٢ ماي
١٩٠٦) الصادر في جعل ترتيب للحسابية
العمومية وعلى النصوص الموالية التي نقحته او
تممته .

وعلى الأمر المؤرخ في ١٣ شوال ١٣٥٢ (٢٩
جانفي ١٩٣٤) المتعلق بأحداث لجنة المعاهدات
وعلى النصوص الموالية التي نقحته وتممته .

وعلى الأمر المؤرخ في ٩ شوال ١٣٥٣ (١٥
جانفي ١٩٣٥) المتعلق بجعل نظام لمراقبة
المصاريف العمومية وعلى النصوص التي نقحته
وتممته .

وعلى أمرنا المؤرخ في ١١ ذي القعدة ١٣٦٤
(١٨ أكتوبر ١٩٤٥) المتعلق بضبط شروط
أبرام معاهدات الدولة وعلى النصوص التي
نقحته او تممته .

وعلى أمرنا المؤرخ في ٣ صفر ١٣٧٥ (٢١
سبتمبر ١٩٥٥) المتعلق بتنظيم السلط العمومية
بصفة مؤقتة

وعلى أمرنا المؤرخ في ٤ رمضان ١٣٧٥ (١٥
افريل ١٩٥٦) الصادر في تسمية كاتب دولة
للاخبار

وعلى أمرنا المؤرخ في ٢ شعبان ١٣٧٦ (٤
مارس ١٩٥٧) الذي اقتضى احلال طريقة
التصرف محل انتهاج طريقة السنة المالية للقيام

(١) الرائد الرسمي العدد ٢٤ في ٢٦/٤/١٩٥٧ .

بالخدمات المالية التابعة للدولة والمؤسسات
العمومية الدولية

وعلى ما أبداه من الرأي مجلس الوزراء
وبناء على ما عرضه وزيرنا الأكبر ، رئيس
الحكومة

اصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ - ان الاذاعة الصوتية والنظرية
بالملكة التونسية هي من اختصاص الدولة
ويقع استغلال هذا الاختصاص في نطاق ميزان
ملحق مضاف بصورة ترتيبية لميزان الدولة العام
بواسطة مصلحة مختصة تابعة لكتابة الدولة
للاخبار يطلق عليها اسم « الاذاعة والتلفزة
التونسية » .

العنوان الأول - مهمتها ونظامها الإداري

الفصل ٢ - كلفت الاذاعة والتلفزة التونسية
في نطاق الاختصاص المحدث كيف ذكر بالقيام
بتسيير المصلحة العمومية للاذاعة والتلفزة وبهذا
العنوان لها الصفة وحدها للقيام بما يأتي :

انشاء شبكة منشآت الاذاعة والتلفزة
والقيام بشؤونها واستغلالها

تقرير البرامج مهما كان نوعها : بالصوت او
بالنظر او بالمطبوعات وتنفيذها او التكليف
بتنفيذها

اذاعة البرامج المذكورة واصداؤها بواسطة
التلفزة .

القيام بنشر اذاعات عمومية او غير عمومية
القيام بالاذاعات نحو البلاد الأجنبية .

وتتولى علاوة على ذلك سواء بمفردها او
باتفاق مع مصالح عمومية او منظمات صناعية
أخرى :

- السعى في اتخاذ اية وسيلة من شأنها
وقاية تلقى الاذاعة والتلفزة من غارات الطفيليات
بأنواعها .

- ضبط قواعد معدات الاذاعة والتلفزة ومراقبة وضعها في حيز التطبيق .

الفصل ٣ - ان الاذاعة والتلفزة التونسية لها صفة :

- لانتاج جميع المصنفات الادبية او الموسيقية او الفنية لها علاقة بنشاطها وشرائها وبيعها قصد اذاعتها بأي أسلوب كان

- لتلقى واذاعة الاخبار من كل نوع

- لتنظيم واعانة اتصال الطرب او جميع المهرجانات العمومية او الخاصة الاخرى التي تشمل كلها او بعضها اذاعة تداع في الحال او في المستقبل

- لانتاج وشراء واستعمال الاسطوانات والافلام المغناطيسية او غيرها وآلات ومعدات لها علاقة بنشاطها وغير ذلك من وسائل النقل الاستماعي او النظري

- لتحضير ونشر وتوزيع كل نشرة لها علاقة بنشاطها

- القيام او السعى في جميع الدراسات والبحوث قصد تحسين وتوسيع نطاق الخدمات التي تسديها الاذاعة الاستماعية والنظرية

- لأخذ وشراء شهادات اختراع تتعلق بالوسائل والآلات المستعملة لتحقيق الغرض الذي ترمى له مع انفرادها ام لا بحقوق تلكم الشهادات

- المشاركة في كل مشروع يهم نشاط الاذاعة والتلفزة التونسية والتي تكون غايته مطابقة للغايات المنبه عليها بهذا الامر .

الفصل ٤ - يدير الاذاعة والتلفزة التونسية

تحت سلطة كاتب الدولة للاخبار مدير تقع تسميته بأمر يصدر بمجلس الوزراء وتساعد له لجنة استشارية للبرامج يقع ضبط تأليفها وتنظيمها وتعيين مشمولات انظارها بقرار يصدره وزيرنا الأكبر ، رئيس الحكومة بناء على ما يعرضه كاتب الدولة للاخبار

ان مدير الاذاعة والتلفزة التونسية له تحت سلطته موظفو الاذاعة والتلفزة التونسية المتركبون من :

- الاعوان الرسميين

- المعاوين المنتفعين بعقود ذات امد قصير وقابل للتجديد ،

- الاخصائيين الذين لهم عقود من نوع خاص

العنوان ٢ - النظام المالي

الفصل ٥ - يشمل الميزان الملحق للاذاعة والتلفزة التونسية جميع المقايض والمصاريف المتعلقة بعمليات الاذاعة والتلفزة التونسية

ينقسم هذا الميزان قبضا وصرفا لعنوانين يشتملان على ما يأتي :

- الأول (العنوان الأول) : المقايض والمصاريف الاعتيادية او للاستغلال ،

- الثاني (العنوان الثاني) : المقايض القائمة من الموارد غير الاعتيادية او المعدة لجهة خاصة والمصاريف القابلة لذلك

الفصل ٦ - تشتمل المقايض الاعتيادية من العنوان الأول على ما يأتي :

- المتحصل من معلوم الاذاعة

- تأجير سداد الخدمات مهما كان نوعها

- المتحصل من بيع النشريات والاسطوانات والطبوعات الخ . وبصفة عامة جميع ضروب النشاط المرخص في مباشرتها للاذاعة والتلفزة التونسية داخلية في ذلك المهرجانات العمومية

- وعند الاقتضاء مبلغ الاعانة التي تدفعها الدولة لتحقيق توازن الميزان

- متحصل الهبات والعطايا والاعانات

الفصل ٧ - تشمل بالخصوص المصاريف الاعتيادية من العنوان الأول ما يأتي :

- مصاريف الاستغلال اصالة : مصاريف الموظفين والمعدات وسير دواليب المصالح

- المناب من الاعانة التقديرية المخولة من الميزان العام للجمعية الاحتياطية للموظفين والمستخدمين التونسيين وعند الاقتضاء لمنظمات احتياطية اخرى لها صفة وجوبية بالنسبة للمنخرطين فيها

تكاليف القروض المشار لها بالفصل ٨ الآتي :

- المصاريف الترتيبية

الفصل ٨ - تشمل المقايض والمصاريف المقامة من الموارد غير الاعتيادية والمعدة لجهة خاصة من عنوان ٢ على ما يأتي :

(١) المقايض :

الجزء - ١ -

- الاموال المتحصلة من قروض دولية موضوعة على ذمة الميزان الملحق او الاموال المتحصلة من قروض تصدرها الدولة على حساب الميزان الملحق قصد تمويل برنامج التجهيز وادخال الطرق العصرية على الاذاعة والتلفزة

الجزء - ٢ -

- مداخيل اموال الاعانة

(ب) المصاريف :

الجزء - ١ -

- مصاريف شراء او بناء او توسيع نطاق العقارات الضرورية لاستغلال الاذاعة والتلفزة التونسية

- مصاريف تجهيز الاذاعة والتلفزة من المعدات

الجزء - ٢ -

- استعمال اموال المساعدة في المصاريف
الفصل ٩ - تؤمن بدون فائض بالخزينة فواضل الصندوق المتحصلة من استغلال الاذاعة والتلفزة التونسية

الفصل ١٠ - ان شواط المصاريف من مقايض الميزان الملحق للاذاعة والتلفزة التونسية تقع تسويتها بواسطة اعانة لتحقيق التوازن تقام من ميزان الدولة العام

والشواط الطارئة في المقايض المقامة من مصاريف العنوان الاول من الميزان الملحق للاذاعة والتلفزة التونسية تدفع آخر السنة لمخزرات الخزينة « مال الشواط الفاضلة »

العنوان الثالث - التنظيم من الوجهة الحسابية

الفصل ١١ - وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة هو الاذن بدفع الميزان الملحق للاذاعة والتلفزة التونسية

الفصل ١٢ - ان مقايض ومصاريف الميزان الملحق للاذاعة والتلفزة التونسية يقع انجازها حسب نظام التصرف وطبق الشروط المقررة بأمرنا المؤرخ في ٢ شعبان ١٣٧٦ (٤ مارس ١٩٥٧)

ويتولى أمين المال العام للبلاد التونسية انجاز عمليات القبض والصرف للميزان الملحق للاذاعة والتلفزة التونسية ،

كما يتولى المحاسب السامي المذكور استخلاص المقايض ودفع المصاريف الصادرة فيها ويؤشر قبل الاعداد للدفع على جميع المصاريف الصادرة فيها اذون والمقامة من الميزان الملحق وله الصفة لقبول قرارات العقلة والاعتراضات والاعلامات بمضمون الاحالات التي تتضمن الحيلولة دون دفع المبالغ الواجبة من الميزان الملحق ،

الفصل ١٣ - ان التدابير القانونية والترتيبية الحالية المنطبقة على تنفيذ ميزان الدولة العام وخاصة الامر المؤرخ في ١٩ ربيع الاول ١٣٢٤ (١٢ ماي ١٩٠٦) الصادر في جعل ترتيب للحسابية العمومية والامر المؤرخ في ١٣ شوال

١٣٥٢ (٢٩ جانفي ١٩٣٤) الصادر في احداث لجنة الاسواق والامر المؤرخ في ١١ ذي القعدة ١٣٦٤ (١٨ اكتوبر ١٩٤٥) المتعلق بشروط ابرام العقود الدولية تبقى ماضية على عمليات الميزان الملحق للاذاعة والتلفزة التونسية

الفصل ١٤ - علاوة على الحسابية الادارية تمسك تحت اشراف مدير الاذاعة والتلفزة التونسية من طرف عون من هذه المصلحة يعين بقرار من كاتب دولتنا للاخبار بعد اخذ رأي وزيرنا للمال بصفة رئيس للحسابية العامة حسابية عامة طبق القواعد والطرق المألوفة في التجارة تثبت جميع العمليات المتعلقة بمختلف فروع استغلال الاذاعة والتلفزة التونسية

وتمسك هاته الحسابية العامة بطريقة مزدوجة ويقع انهاؤها يوما فيوما من حيث القيم بناء على ما به الكفائية من الحجج وينبغي ان تسمح بتقدير التصرف المالي واظهار الاسعار التي تتكلف بها العمليات ونتيجة التصرف وبيان الحالة الايجابية والسلبية لمصلحة الاذاعة والتلفزة التونسية وهي تشتمل على قائمات احصائية قادرة بحساب الكميات في ما يتعلق بالكميات المدخرة من البضائع والمعدات

وسيصدر قرار مشترك من كاتب دولتنا للاخبار ووزيرنا للمال في ضبط الاساليب الخاصة التي يمكن بمقتضاها مسك هاته الحسابية

ولرئيس الحسابية العامة صفة محاسب عمومي وهو مسؤول ماليا عن عملياته ومجبور بتكوين ضمان يعين مبلغه من طرف وزيرنا للمال

الفصل ١٥ - ريثما يعين الميزان النهائي للدولة والمصالح العمومية التي لها ميزان ملحق بالنسبة لتصرف سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ فان المصاريف سواء المتعلقة منها بموظفي او بمعدات الاذاعة والتلفزة التونسية تقام بصفة وقتية من اعتمادات العنوان الاول - الباب الاول - القسم ٣ - الفصل ٥١ - الفقرة ٥ من الميزان الوقتي للثلاثة اشهر الاولى من تصرف سنة ١٩٥٧ -

٥٨ على ان تقع اقامتها من جديد من الاعتمادات النهائية التي سترسم بالميزان الملحق بالاذاعة والتلفزة التونسية عن تصرف سنة ١٩٥٧ - ٥٨

الفصل ١٦ - وزيرنا الأكبر ، رئيس الحكومة ووزيرنا للمال وكاتب دولتنا للاخبار مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ ما تضمنه هذا الامر الذي يجري به العمل ابتداء من غرة افريل ١٩٥٧ .

وختم في ٢٥ رمضان ١٣٧٦ (٢٥ افريل ١٩٥٧)

مجلس للبرامج الاذاعية والتلفزة

امر عدد ١٠٦ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ٨ فيفري ١٩٧٥ يتعلق باحداث مجلس

للبرامج الاذاعية والتلفزية (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على الامر المؤرخ في ٢٥ افريل ١٩٥٧ المتعلق باحداث اختصاص الاذاعية والتلفزة التونسية

وعلى الامر عدد ٦٣٦ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٧٣ المتعلق باحداث مجلس اعلى للاعلام

وباقتراح من كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالاعلام

اصدرنا امرنا هنا بما ياتي :

الفصل ١ - اجداث لدى كاتب الوزير الاول المكلف باعلام مجلس للبرامج الاذاعية والتلفزية مهمته :

ضبط خطوط السياسة العامة فيما يتعلق بالبرامج الاذاعية والتلفزية .

الاطلاع على مشاريع البرامج التي تعدها الادارة العامة للاذاعة والتلفزة التونسية وابداء

كل ما ترى ابداءه في شأنها من ملاحظات واقتراحات

مراقبة الحصص عند اذاعتها لاستخلاص العبر منها بالنسبة الى المستقبل سواء من حيث المحتوى او من حيث البرمجة

ايجاد التناسق بين البرامج الاذاعية والبرامج التلفزيونية نظرا لصبغة التكامل بين هاتين الوسيلتين للإبلاغ

ضبط شروط استغلال البرامج الاجنبية وبثها مع مراعاة اتجاهاتنا القومية

النهوض بكل سياسة تهدف الى توسيع نطاق البث الاذاعي في اتجاه الخارج ،

السهر على القيام بدراسات للتعرف على اتجاهات ومواقف المستمعين والنظارة وتحليلها وذلك بغية الاهتمام الى الوسائل الكفيلة والاستجابة لتطور متطلبات العموم وتعليقاته واقتراح اعتمادها

النظر في كل المسائل التي يعرضها عليه المجلس الاعلى للاعلام

الاهتمام بتطور التقنيات العصرية في خصوص الاذاعة والتلفزة قصد المساعدة على تنمية انتاج البرامج وضمان تحسين نوعيتها

الفصل ٢ - يعين الوزير الاول رئيس مجلس البرامج الاذاعية والتلفزية بناء على ما يعرضه عليه كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالاعلام

يتألف المجلس من :

ممثّل لكتابة الدولة للاعلام

ثلاثة ممثلين للحزب الاشتراكي الدستوري

ممثّل لكل من المنظمات القومية (الاتحاد العام التونسي للشغل - الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والاتحاد القومي النسائي التونسي والمنظمة التونسية للتربية والاسرة والاتحاد العام للطلبة التونسيين والاتحاد التونسي لمنظمات الشباب)

ممثّل لمعهد علوم التربية

ممثّل لمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

ممثّل لجمعية المؤلفين والملحنين

ممثّل لجمعية مديري الصحف والمجلات التي تصدر في تونس

رئيس اللجنة الثقافية القومية

ممثّل لكل جمعية للمستمعين والنظارة التلفزيونيين تكون معترفا بها بصفة قانونية

وللمجلس ان يستدعي شخصيات ذات مؤهلات عالية وممتازة من حيث الكفاءات الثقافية والفنية والعلمية والتقنية والقانونية والمهنية وكذلك مديري المصالح الادارية والتقنية ومديري البرامج والتحرير بالاذاعة والتلفزة ،

يتم تعيين اعضاء المجلس مع بيان اسمائهم بقرار من كاتب الدولة للاعلام . ولا يجوز لهم في حال احالة مآموريتهم للغير ،

الفصل ٣ - يجتمع المجلس للبرامج الاذاعية والتلفزية بدعوة من رئيسه يوم اول سبت من كل شهر وكلمة دعت المصلحة الى انعقاده

الفصل ٤ - تتولى الادارة العامة للاذاعة والتلفزة التونسية مهمة الكتابة العامة للمجلس ويكلف الكاتب العام باعداد اشغال المجلس وحفظ وثائقه

الفصل ٥ - يؤلف المجلس من بين اعضائه لجنتين قارتين لجنة البرامج الاذاعية ولجنة البرامج التلفزيونية وله ان يؤلف اية لجنة اخرى مختصة اذا دعت المصلحة الى ذلك

الفصل ٦ - كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالاعلام مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٨ فيفري ١٩٧٥

البرامج الاذاعية

امر عدد ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ (١)

مؤرخ في ١١ فيفري ١٩٧٦ يتعلق باحداث ادارة
للبرامج الاذاعية ضمن الادارة العامة للاذاعة
والتلفزة التونسية
نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ٨٣ لسنة
١٩٧٥ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٥ المتعلق
بضبط قانون المالية لتصرف ١٩٧٦

وعلى الامر عدد ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ
في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ المتعلق بضبط قانون
الاطارات للادارة العامة للاذاعة والتلفزة التونسية
وعلى الامر عدد ٣٦٤ لسنة ١٩٧١ المؤرخ
في ٩ اكتوبر ١٩٧١ المتعلق بتنظيم الخطط
الوظيفية للادارة المركزية

وعلى الامر عدد ٣٩٧ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ
في ٣٠ ماي ١٩٧٥ المتعلق بتنظيم كتابة الدولة
للاعلام

وباقتراح من كاتب الدولة لدى الوزير
المكلف باعلام

اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ - احدثت بالادارة العامة للتلفزة
التونسية ادارة البرامج الاذاعية

الفصل ٢ - تقوم هذه الادارة :

١ - بالتنسيق الاداري بين مختلف مصالح
الانتاج الاذاعي التابعة لها

٢ - بمراقبة البرامج الاذاعية والسهر على
تحسين نوعها

٣ - ببرمجة الحصص الاذاعية وبالخصوص
اعداد البرنامج العام والتسيير اليومي للبرنامج
القومي وتنظيم سير العمل ،

الفصل ٣ - يسمى مدير البرامج الاذاعية
بأمر ويتمتع بالمنح والامتيازات المخولة لمدير
ادارة مركزية .

الفصل ٤ - كاتب الدولة لدى الوزير الاول
المكلف بالاعلام والمدير العام للاذاعة والتلفزة
التونسية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا
الامر ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية
وصدر بقصر قرطاج في ١١ فيفري ١٩٧٦

قانون عدد ١١ لسنة ١٩٦٣

مؤرخ في ٢٨ ذي القعدة ١٣٨٢ (٢٢ افريل ١٩٦٣) يتعلق بالمصادقة على المرسوم عدد ١٠ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٢٣ شوال ١٣٨٢ (١٩ مارس ١٩٦٣) المتعلق باسناد الاختصاص بالاشهار الى الوكالة التونسية للاشهار (١)

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،
بعد موافقة مجلس الامة .

اصدرنا القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على المرسوم عدد ١٠ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٢٣ شوال ١٣٨٢ (١٩ مارس ١٩٦٣) المتعلق باسناد الاختصاص بالاشهار الى الوكالة التونسية للاشهار .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بصفاقس في ٢٨ ذي القعدة ١٣٨٢ (٢٢ افريل ١٩٦٣) .

مرسوم عدد ١٠ لسنة ١٩٦٣

مؤرخ في ٢٣ شوال ١٣٨٢ (١٩ مارس ١٩٦٣)
يتعلق باسناد الاختصاص بالاشهار الى الوكالة
التونسية للاشهار (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد اطلعنا على الفصل ٣١ من الدستور

وعلى رأى كتاب الدولة للرئاسة والتصميم
والمالية والشؤون الثقافية والاخبار .

اصدرنا المرسوم الآتى نصه :

الفصل ١ - اسند الى الوكالة التونسية
للاشهار الاختصاص بالاشهار التجارى

بالجمهورية التونسية مهما كانت صيغته ولغته
وواسطة ابلاغه .

الفصل ٢ - تمارس الوكالة التونسية
للاشهار الاختصاص المنصوص عليه بهذا المرسوم
طبقا لأمر يضبط بالخصوص صيغ مراقبة الدولة
الفنية والمالية على الشركة .

الفصل ٣ - كتاب الدولة للرئاسة والتصميم
والمالية والشؤون الثقافية والاخبار مكلفون كل
فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر
بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

وصدر بتونس في ٢٣ شوال ١٣٨٢ (١٩
مارس ١٩٦٣) .

طرق الاشهار

امر عدد ٧٠ لسنة ١٩٦٨

مؤرخ في ١٤ مارس ١٩٦٨ يتعلق بضبط الطرائق التي تمارس بها الوكالة التونسية للاشهار الاختصاص بالاشهار (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على المرسوم عدد ١٠ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٦٣ المتعلق باسناد الاختصاص بالاشهار الى الوكالة التونسية للاشهار المصادق عليه بالقانون عدد ١١ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ٢٢ افريل ١٩٦٣ .

وعلى رأى كتاب الدولة للرئاسة وللتنظيم والاقتصاد الوطنى وللشؤون الثقافية والاخبار

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل ١ - ان ممارسة الاختصاص بالاشهار التجارى التى أسند الى الوكالة التونسية للاشهار بمقتضى المرسوم المشار اليه اعلاه عدد ١٠ لسنة ١٩٦٣ المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٦٣ تشمل الوسائل الآتية :

١ - الصحافة اليومية والاسبوعية والمجلات الدورية وغيرها من النشريات التى تعرض اشهاراً فى صيغة من الصيغ الآتية بيانها :

(ا) كتابات تكتسى صيغة اشهار أو دعابة بأى شكل من الأشكال ويقع نشرها مقابل مبلغ مالى .

(ب) تنابيه واعلانات وغيرها من النشريات ذات الصيغة التجارية مثل البيوعات والشراعات وانارات العروض والمناقصات والمزايدات والاستدعاءات للجمعيات العمومية للشركات التجارية وكذلك جميع الاعلامات الاخرى المدرجة لمصلحة العموم وبمقابل مالى .

(ت) كليشيات ورسوم وصور ، وصور شمسية وكتابات مخطوطة أو غير مخطوطة ، وكذلك كل الرموز التى لها صلة مباشرة أو غير

مباشرة بالاشهار التجارى مهما تكن البلدان التى هى واردة منها على أن يكون نشرها بمقابل مالى .

(ث) ابواب تعرف « باعلانات صغيرة » مهما كان شكلها ونوعها أو طريقة تقديمها .

٢ - تعليق ووضع لافتات ملونة متنقلة أو مسنقرة فى مواقع تابعة للملك العمومى أو الخاص والعناية بها .

٣ - العرض السينمائى للعموم بواسطة أجهزة قارة أو متنقلة لافلام أو صفائح شفافة لها صبغة اشهارية وبصفة عامة انجاز وعرض واذاعة مؤلفات بصرية أو صوتية ذات صبغة اشهارية .

الفصل ٢ - حقوق الاشهار المبرمة بالبلاد التونسية أو بالخارج والمتعلقة بنشريات تونسية يجب أن تضبط بالاتفاق مع الوكالة التونسية للاشهار .

الفصل ٣ - ان تعريفات الوكالة التونسية للاشهار التجارى عن طريق الصحافة يجب أن يزكها كاتب الدولة للتنظيم والاقتصاد الوطنى بعد أخذ رأى كاتب الدولة للشؤون الثقافية والاخبار .

الفصل ٤ - ان تعريفات النشريات الاشهارية ذات الصيغة الثقافية عن طريق الصحافة يجب أن يصادق عليها كاتب الدولة للشؤون الثقافية والاخبار وأن يزكها كاتب الدولة للتنظيم والاقتصاد الوطنى .

الفصل ٥ - ان مقررات مجلس ادارة الوكالة التونسية للاشهار المتعلقة بالتعريفات وبمصالح حقوق المعلنين أو المتولين للاشهار لا تكون قابلة للتنفيذ الا بعد أن يصادق عليها كاتبى الدولة للتنظيم والاقتصاد الوطنى وللشؤون الثقافية والاخبار .

الفصل ٦ - يجعل لدى الوكالة التونسية للاشهار مراقب فنى يعينه كاتب الدولة للشؤون الثقافية والاخبار ومراقب مالى يعينه كاتب

الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى ويكون لكل منهما صوت استشارى فى مجلس الادارة .

الفصل ٧ - المراقب المالى مكلف بمراقبة سائر العمليات التى من شأنها ان يكون لها انعكاس مالى مباشر او غير مباشر .

ويمكن للمراقب المالى تنفيذاً لمأموريته ان يطلب الاطلاع او يطلع بنفسه فى عين المكان على سائر الوثائق والسجلات الادارية للوكالة التى توجه اليه نظيراً من الحالات الدورية المضبوطة من طرف مصالحها .

ويبدى رأيه فى شأن القوائم السنوية من حيث تقديرات المقايض والمصاريف وفى شأن التنقيحات المدخلة عليها فى اثناء السنة .

الفصل ٨ - يمثل المراقب الفنى لدى الوكالة كاتب الدولة للشؤون الثقافية والاخبار فيما له مساس بالعمليات الفنية .

ويبدى رأيه فى شأن كافة العمليات التى لها صبغة فنية والمنوطة بعهدة الوكالة ويتتبع تنفيذ هذه العمليات .

الفصل ٩ - يمكن للمراقبين الفنى والمالى كل فيما يخصه ان يطالبا توثيق تنفيذ قرار صادر من مجلس الادارة وذلك ريثما تبدى سلطة الاشراف رايها فى ذلك فى ظرف عشرة ايام فان لم يقع ابداء رايها فى تلك الفترة يصبح قرار مجلس الادارة قابلاً للتنفيذ .

الفصل ١٠ - كتاب الدولة للرئاسة وللتنظيم والاقتصاد الوطنى وللشؤون الثقافية والاخبار مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى ١٤ مارس ١٩٦٨ .

أمر على (١)

مؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) يتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه محمد الامين باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه آماله الى من يقف على امرنا هذا من الخاصة والعامه اما بعد فانه بعد اطلاعنا على الاتفاقيات المبرمة بين تونس وفرنسا والموقع عليها بباريس في ٣ جوان ١٩٥٥ ولا سيما على الفصل ١٤ من الاتفاقية العامة والفصل الاول من الملحق عددا للاتفاقية العدلية .

وعلى الامر المؤرخ في ١٨ جمادى الاولى ١٣٥٥ (٦ اوت ١٩٣٦) المتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة وعلى جملة النصوص المتممة أو المنقحة له .

وعلى الامر المؤرخ في ٣٠ رجب ١٣٥٨ (١٥ سبتمبر ١٩٣٩) المتعلق بنشر الانباء التي من شأنها خدمة ركاب دولة اجنبية أو احداث تأثير سيء في الافكار على الصورة التي تتم عليها بالامر المؤرخ في ٢٧ ذى ١٣٥٨ (٧ فيفري ١٩٤٠) .

وعلى امرنا المؤرخ في ٢٩ شعبان ١٣٦٣ (١٩ اوت ١٩٤٤) المتعلق بزجر الجصح الصحافة .

وعلى امرنا المؤرخ في ٢٩ شعبان ١٣٦٣ (٤ جانفي ١٩٤٥) الصادر في اجراء العمل في البلاد التونسية بالاذن المؤرخ في ٢٦ اوت ١٩٤٤ المتعلق بنظام الصحافة الفرنسية .

وعلى امرنا المؤرخ في ٢٢ رجب ١٣٦٥ (٢٢ جوان ١٩٤٦) الصادر في تعيين التاريخ القانوني لانهاء حالة الحرب بالبلاد التونسية ولا سيما على الفصل ٥ منه .

وعلى ما طلبه وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة .

(١) الرائد الرسمي العدد ١٥ في ١٩٥٦/٢/٢٤ .

اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الباب الاول

فيما يتعلق بالطباعة وبيع الكتب

الفصل ١ - الطباعة حرة ومثلها بيع الكتب .

الفصل ٢ - كل نص مطبوع أصبح في متناول العموم باستثناء المطبوعات المعبر عنها بمطبوعات المدينة أو المطبوعات الصفري كبطاقات لزيارة أو بطاقات الاعلام بالافراح والاحزان وما شابهها يرسم به بيان اسم ومقر متولى الطبع وفي صورة الاخلال بذلك يعاقب هذا الاخير بخطة تتراوح بين ١٢٠٠ ف و ٣٦٠٠ ف .

ويمكن ان يسلط على متولى الطبع عقاب بالسجن من ستة ايام الى شهر اذا ناله اثناء الاثنى عشر شهرا التي انقضت عقاب من اجل مخالفة من النوع المذكور .

الفصل ٣ - ان نشر كل نص مطبوع يقع القيام به في البلاد التونسية يفرض على متولى الطبع ان يودع منه ثلاثة نظائر مستوفاة على الحالة العادية التي تعرض عليها على البيع ويخصص أحد النظائر المذكورة لوزارة المعارف (المكتبة العمومية) وفي صورة اغفال ذلك يعاقب متولى الطبع بخطة تتراوح بين ٤٠٠٠ ف و ٧٢٠٠٠ ف .

وينبغي القيام بهذا الابداع قبل النشر بأربع وعشرين ساعة بالنسبة لكل كتابة دورية تبرز لأول مرة لكل كتابة اخرى غير دورية ويكون الابداع المذكور مصحوبا باعلام منصوص به على عنوان النص المطبوع وعلى عدد ما يبرز منه للخارج .

يقدم المطبوع مقابل وصل لادارة مصالح الامن العام بتونس واذا كان محل الطباعة منتصبا خارج الحاضرة فالكيمسارية أو مركز الشرطة الاقرب من غيره اليها وهو يتولى احواله على المصلحة التي لها النظر بادارة مصالح الامن .

ويستثنى من هذه التراتيب بطاقات الانتخاب والمناشير التجارية او الصناعية والاعلامات بالولادة او الزواج او الوفاة وبصفة عامة المطبوعات الصغيرة المعبر عنها بمطبوعات المدينة .

الفصل ٤ - تنطبق الاحكام السابقة على جميع انواع النشريات سواء اكانت مطبوعة او منقوشة او حجرية او منقولة بأسلوب ما داخل في ذلك الصور الشمسية المعدة للتجارة .

الباب الثاني - الصحافة الدورية

الفقرة الاولى - حق النشر ووكالة الجرائد والاعلام القانوني والايداع

الفصل ٥ - كل جريدة او مطبوع دوري يمكن نشره بدون سابق رخصة وبدون ايداع ضمان مالي بعد الاعلام المشار اليه بالفصل السابع .

الفصل ٦ - كل جريدة او مطبوع دوري يجب ان يكون له مدير للنشر وهذا المدير يجب ان يكون من ذوى الجنسية التونسية اذا كانت الجريدة او النشرة الدورية محررة باللغة العربية او العبرانية .

ويجب ان يكون مدير النشر مقيما بالمملكة التونسية بالفا سن الرشد القانوني بحقوقه المدنية وغير محروم من حقوقه الوطنية بأى حكم عدلى صادر سواء بالمملكة التونسية او فى البلاد التى هو أصيل منها .

الفصل ٧ - يوجه قبل نشر اية جريدة او نشرية دورية اعلام الى قلمى الادعاء العمومى الفرنساوى والتونسي والى ادارة مصالح الامن ويكون مشتملا على البيانات الآتية :

أولا - عنوان الجريدة او النشرة الدورية وأسلوب نشرها .

ثانيا - اسم صاحبها او اسماء اربابها مع محل اقامتهم وجنسياتهم .

ثالثا - اسم مدير النشر ومحل اقامته وجنسيته .

رابعا - بيان المطبعة التى تطبع بها .

خامسا - بيان اللغة التى تحرر بهما النشرة .

كل تعديل فى الشروط المبينة اعلاه يجب الاعلام به فى خلال الخمسة ايام التى تلى وقوعه .

الفصل ٨ - تحرير الاعلامات كتابة على كاغذ متبهر وممضى من مدير النشر ويسلم توصيل فيها .

الفصل ٩ - عند المخالفة لاحكام الافصال ٦ و ٧ و ٨ اعلاه يعاقب صاحب الجريدة ومدير النشر وعند عدم وجودهما فمتولى الطبع بخطية تتراوح بين ١٢٠٠٠ ف و ١٢٠٠٠٠ ف

ان الجريدة او النشرة الدورية لا يجوز استمرار نشرها الا بعد اتمام الموجبات البينة اعلاه وعند المخالفة اى اذا استمر نشرها خلافا للقانون يعاقب نفس الاشخاص المذكورين بضمنان بعضهم بعضا ومع الخيار فى الطالب بخطية قدرها ٢٤٠٠٠ فرنك لكل عدد نشر ابتداء من يوم صدور الحكم بالعقاب اذا كان الحكم حضوريا وابتداء من اليوم الثالث بعد الاعلام به اذا كان غايبا وذلك بقطع النظر عن المعارضة او الاستئناف اذا قرر التنفيذ الوقتى لذلك الحكم .

ويمكن للمحكمة الابتدائية ان تأذن علاوة على ذلك بتوقيف الجريدة على ان الاستئناف لا يعطل تنفيذ الاذن المذكور .

وللمحكوم عليه ولو غايبا حق الاستئناف وينظر فيه مجلس الاستئناف او مجلس الوزراء فى ظرف عشرة ايام .

الفصل ١٠ (١) - عند نشر كل صحيفة او تسليم جريدة او النشرة الدورية يسلم الى وكالة الحق العام لدى المحاكم او الى قضوية الصلح او محكمة الناحية بالمدن التى ليست بها مجالس ابتدائية نظيران ممضيان من مدير النشر وتودع ستة نظائر فى نفس الوقت من طرف مدير النشر لدى وكالة الدولة للاخبار حسب

الشروط والصور المنصوص عليها بالفصل الثالث اعلاه كما تودع أربعة نظائر في الوقت نفسه من طرف مدير النشر لدى ادارة الامن الوطنى حسب الشروط والصور المنصوص عليها بالفصل الثالث اعلاه .

وعند المخالفة فان مدير النشر يحكم عليه بخطية قدرها ١٢.٠٠٠ فرنك بالنسبة لكل ايداع من الايداعات المذكورة .

الفصل ١١ - اسم مدير النشر يطبع اسفل جميع النظائر والا فانه يحكم على صاحب المطبعة بخطية تتراوح من ٤.٠٠٠ الى ٢٤.٠٠٠ فرنك على كل عدد نشر خلافا لما جاء به هذا الفصل .

الفقرة الثانية - الاستدراكات

الفصل ١٢ - مدير النشر ملزم بأن يدرج مجانا بطالعة اقرب عدد من الجريدة أو النشرة الدورية جميع الاستدراكات التي توجه اليه من طرف أحد ارباب السلطة العمومية في شأن أعمال وظيفة التي وقعت حكايتها على غير حقيقتها بالجريدة المذكورة أو النشرة الدورية بيد أن لا تتجاوز هذه الاستدراكات ضعف حجم الفصل الذي هي متعلقة به .

وعند المخالفة يعاقب مدير النشر بخطية تتراوح من ٢٤.٠٠٠ الى ٢٤.٠٠٠ فرنك

الفصل ١٣ - يكون مدير النشر ملزما بأن يدرج اجوبة كل شخص سمى أو عين بالجريدة أو النشرة الدورية اليومية وذلك في ظرف ثلاثة أيام بعد اتصالاته بها وعند المخالفة فانه يعاقب بخطية تتراوح من ١٢.٠٠٠ الى ١٢.٠٠٠ فرنك بقطع النظر عما عسى أن ينشأ عن الفصل من العقوبات الاخرى وعن الضرر .

وفيما يخص الجرائد أو النشرات الدورية غير اليومية يكون مدير النشر ملزما بأن يدرج الجواب بالعدد الذي يصدر بعد الاتصال بالجواب المذكور بيومين والا فانه تناله نفس العقوبات المذكورة .

وهذا الادراج يجب أن يقع في نفس الموضع وبعين أحرف الفصل المتسبب فيه وبدون أدنى اقصام .

وبقطع النظر عن العنوان والتحيات والمطالب العادية والامضاء التي لا تعتبر أبدا في الجواب فان هذا الجواب يكون من حيث الطول مقصورا على طول الفصل الذي نشأ عنه الجواب بيد أنه يمكن أن يبلغ خمسين سطرا ولو كان هذا الفصل أطول من ذلك .

والاحكام اعلاه تنطبق على الردود اذا اصحب رب الجريدة الجواب بتعاليق جديدة .

ويكون الجواب دائما مجانا ولا يمكن لطالب الادراج أن يتجاوز الحدود المعبينة بالفقرة السابقة واو طالب دفع الثمن عن الزائد .

ولا يكون الجواب لزوميا الا بالطبعة أو الطباعات التي نشر بها الفصل .

ويعتبر كالامتناع من الادراج ويعاقب بنفس العقوبات بصرف النظر عن المطالبة بغرم الضرر نشر طبعة خصوصية يحذف منها الجواب الذي كان نشره واجبا في عدد الجريدة المقابل له وذلك بالجهة التي تصدر بها الطباعات أو الطبعة المتقدم ذكرها .

تصدر المحكمة حكمها في العشرة أيام الموالية لتاريخ رفع القضية أو بلوغ الاستدعاء الذي يخص الشكاية المتعلقة بالامتناع من الادراج ويمكن لها أن تقرر أن الحكم الصادر في الاذن بالادراج .

لكن فيما يخص الادراج فقط ينفذ بمجرد تحريره بالمسودة بقطع النظر عن الاعتراض أو الاستئناف واذا وقع استئناف فانه يقع البت في شأنه في العشرة أيام الموالية للاعلام المقدم لكتابة المحكمة .

وفي كل مدة انتخابية فان الاجل الذي قدره ثلاثة أيام المنصوص عليه للادراج بالفقرة الاولى من هذا الفصل يخفض فيما يخص الجرائد اليومية الى اربع وعشرين ساعة ويجب أن يسلم الجواب قبل طبع الجريدة المراد نشره بها بست ساعات على الاقل .

وبمجرد افتتاح المدة الانتخابية يكون مدير الجريدة ملزما بأن يعلم قلمي الادعاء العمومي الفرنسي والتونسي بالوقت الذي يريد فيه اثناء المدة المذكورة طبع جريدته والا تسلط عليه العقوبات المسطرة بالفقرة الاولى .

ان اجل الاستدعاء لدى المحكمة في شأن الامتناع من الادراج يخفض الى اربع وعشرين ساعة بدون زيادة بالنسبة للمسافات ويمكن ان يسلم الاستدعاء من ساعة الى اخرى باذن خصوصي يصدره رئيس المحكمة او رئيس المجلس العدلي .

والحكم الصادر بالادراج يكون قابلا للتنفيذ بمجرد تحرير مسودة الحكم ولكن فيما يخص هذا الادراج فقط بقطع النظر عن الاعتراض او الاستئناف .

والدعوى المتعلقة بالادراج الجبري تسقط بعد مضي عام كامل ابتداء من يوم وقوع النشر .

الفقرة الثالثة - الجرائد او النشريات الدورية المنشورة خارج تراب المملكة التونسية

الفصل ١٤ - يمكن ان يحجر بالبلاد التونسية بقرار من وزيرنا للداخلية جولان الجرائد او النشريات الدورية الصادرة خارج تراب مملكتنا او توزيعها او بيعها بالبلاد التونسية اذا كان فيها ما يعكر صفو الامن العام او تضمنت الاخلال بحرمة الآداب.

والبيع او التوزيع عمدا رغم التحجير وكذلك نقل كل او بعض ما بالجريدة او النشرة الدورية المحجرة بأية وسيلة كانت يعاقب مرتكبه بخطية تتراوح من ١٢.٠٠٠ فرنك الى ١٢.٠٠٠ فرنك وعند العود الى ارتكاب ذلك تكون العقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين ستة ايام وثلاثة اشهر .

(١) على كل موزع للجرائد او النشرات دورية كانت ام لا الصادرة خارج تراب مملكتنا ان يودع قبل عرضها للبيع ستة نظائر لدى وكالة الدولة للاخبار حسب الشروط والصور

المنصوص عليها بالفصل الثالث اعلاه والا يقع حجز تلك الجرائد او النشرات اداريا وتحجيرها ان اقتضى الحال بدون ان يمنع ذلك من تطبيق احكام الفقرة الرابعة من الفصل العاشر اعلاه .

الباب الثالث - التعليق بالجدران والنقل والبيع بالطريق العام

الفقرة الاولى - التعليق بالجدران

الفصل ١٥ - في كل بلدية يصدر رئيس المجلس البلدي وفي الاماكن الاخرى يصدر العامل قرارا في تعيين الاماكن المدة خاصة لوضع معلقات القوانين وغيرها من النصوص الصادرة من السلطة العمومية ويحجر ان تعلق بها الاعلانات الخاصة .

ومعلقات النصوص الصادرة من السلطة العمومية تنفرد دون غيرها بالطبع على الكافد الابيض وكل مخالفة لاحكام هذا الفصل يعاقب مرتكبها بالعقوبات المبينة بالفصل الثاني من امرنا هذا .

الفصل ١٦ - يمكن ان تعلق التصريحات المعبرة عن مناهج التفكير والمناشير والمعلقات الانتخابية بجميع البنائات العمومية غير المدة لاقامة الشعارات الدينية وعلى الاخص التي هي قرب قاعات الاقتراع الانتخابي باستثناء الاماكن المخصصة بالفصل السابق .

الفصل ١٧ - كل من ازال او مزق او غطي او افسد بطريقة من الطرق اعلانات موسوعة باذن من الادارة بالاماكن المخصصة لذلك قصد تفسير هيئتها و تصييرها غير واضحة للعين الباصرة يعاقب بخطية تتراوح من فرنكات ١٢.٠٠٠ الى فرنكات ٦.٠٠٠

وان ارتكب ذلك موظف او عون من اعوان السلطة فان العقاب يكون بخطية تتراوح من فرنكات ٤.٠٠٠ الى فرنكات ٢٤.٠٠٠ وبالسجن لمدة تتراوح من ستة ايام الى شهر او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

كل من ازال او مزق او غطي او افسد بطريقة من الطرق اعلانات انتخابية قصد تفسير

(١) مضافة بالامر المؤرخ ٧ نوفمبر ١٩٥٦ الرائد الرسمي العدد ٩٠ في ١٩٥٦/١١/٩ .

هيئتها أو تصييرها غير واضحة للعين الباصرة وتكون هذه الاعلانات معلقة من طرف أفراد الناس بأماكن ليست على ملك الذين يكونون قد قاموا بعمليات الفساد المشار إليها يعاقب بخطية تتراوح من فرنكات ١٢٠٠ الى فرنكات ٦٠٠٠ وإذا ارتكب ذلك موظف فان العقاب يكون بخطية من فرنكات ٤٠٠٠ الى فرنكات ٢٤٠٠٠ وبالسجن لمدة تتراوح من ستة ايام الى شهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

كل من يتولى بدون رخصة من الادارة وبأية وسيلة كانت كتابة اشياء أو تسطير علامات أو صور بملك منقول أو غير منقول تابع لجانب الدولة والتأسيسات العمومية أو بملك مخصص للقيام بمصلحة عمومية وكذلك كل من يتولى بأية وسيلة كانت وبدون ان يكون مالكا أو منتفعا بالريع أو متسوغا لعقار أو بدون ان يكون له ترخيص في ذلك من طرف أحد الاشخاص المذكورين كتابات أو تخطيط علامات أو صور يعاقب بخطية تتراوح من فرنكات ٤٠٠٠ الى ٢٤٠٠٠ وبالسجن مدة تتراوح من ستة ايام الى شهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفقرة الثانية - النقل والبيع بالطريق العام

الفصل ١٨ - على كل من يريد ان يتعاطى مهنة بائع متجول أو موزع بالطريق العام أو بغير ذلك من الأماكن العامة أو الخاصة للكتب والنشريات والرسائل والجرائد والرسوم والمنقوشات والمطبوعات الحجرية والصور الشمسية ان يقدم اعلاما في ذلك بتونس لمشيخة المدينة وبقاى التراب لمركز العمل الكائن به محل سكناه .

ويكون الاعلام مشتملا على اسم المعلم ولقبه وجنسيته ومهنته ومقره وسنه ومكان ولادته يسلم في الحال للمعلم وصل في ذلك بدون مصاريف .

ان مباشرة مهنة بائع متجول أو موزع بدون سبق اعلام أو الاعلام بغير الواقع وعدم تقديم الوصل عند كل طلب تعتبر مخالقات ويعاقب مرتكبوها بخطية تتراوح من فرنكات ١٢٠٠ الى

فرنكات ٣٦٠٠ ويمكن الحكم عليهم زيادة على ذلك بالسجن لمدة تتراوح من يوم الى ستة ايام وفي صورة العود لارتكاب المخالفة أو تقديم اعلام كاذب فان الحكم بالسجن يكون وجوبيا .

الفصل ١٩ - يمكن تتبع الناقلين والموزعين طبق القانون العاوى اذا نقلوا للبيع أو وزعوا عمدا كتباً أو كُتائب أو رسائل أو جرائد أو تصاوير أو رسوما حجرية كانت أم شمسية لها صبغة جنحة وذلك بقطع النظر عن النصوص المنصوص عليها بالفصل ٤٢ .

الفصل ٢٠ - لا يمكن الاعلان عن الجرائد والمعلقات والاعلانات وبصفة عامة عن جميع الكُتائب والمطبوعات الموزعة أو المباعة بالدين والأماكن العمومية الا بعناوينها والا فانه ينال المخالف خطية تتراوح من فرنكات ٣٦٠٠ الى فرنكات ١٢٠٠٠ وبسجن يتراوح من ستة ايام الى شهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتسلط نفس تلك العقوبات على نفس الاشخاص المذكورين اذا أعلنوا جهارا بالعناوين المستعملة على تهم أو عبارات تنم عن شتم .

الباب الرابع - الجرائم والجنح التي ترتكب

بواسطة الصحافة

أو بواسطة وسيلة أخرى من وسائل النشر

الفقرة الاولى - الحث على ارتكاب

الجرائم والجنح

الفصل ٢١ - يعاقب كمشاركين في ارتكاب ما يمكن ان ينعت بجريمة أو بجنحة كل الذين يستحثون مباشرة شخصا أو عدة اشخاص على ارتكاب ما ذكر ارتكابا يكون متبوعا بمفعول وذلك سواء بواسطة الخطب أو الصراخ أو التهديد بالأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة الكُتائب والمطبوعات المباعة أو الموزعة أو الموضوعة للبيع أو المعروضة بالأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة المعلقات أو الاعلانات البسطة على انظار العموم أو بأية وسيلة من وسائل النشر المتعمدة .

وتنطبق أيضا هاته الاحكام اذا كان الحث على ما ذكر لم تتبعه الا محاولة الجريمة المنصوص عليها بالفصل ٢ من المجلة الجزائية الفرنسية والفصل ٥٩ من المجلة الجنائية التونسية .

الفصل ٢٢ - كل من يحث رأسا بوسيلة من الوسائل المبينة بالفصل السابق سواء على السرقة او على جريمة القتل او النهب او الحريق او على احدى الجرائم او الجناح المعاقب عليها بالاافصال من ٣٠٩ الى ٣١٣ من المجلة الجزائية الفرنسية وبالاافصال ٢٠٨ الى ٢١٣ وبالفصلين ٢١٣ - ٢١٩ من المجلة الجنائية التونسية او على احدى الجرائم او الجناح المرتكبة ضد أمن الدولة الخارجى المنصوص عليها بالفصل ٧٥ وما يليه الى حد الفصل ٨٥ بدخول الغاية من المجلة الجزائية الفرنسية يعاقب بالسجن من عام الى خمسة اعوام وبخطية تتراوح بين فرنكات ٢٤٠٠٠ وفرنكات ٧٢٠٠٠ وذلك ان لم يكن الحث المذكور متبوعا بمفعول .

يسلط نفس هذين العقابين على كل من يحث بصورة مباشرة وبالوسائل المذكورة على ارتكاب احدى الجرائم ضد أمن الدولة الداخلى المنصوص عليها بالفصل ٨٦ وما يليه الى الفصل ١٠١ بدخول الغاية من المجلة الجزائية الفرنسية وبالاافصال من ٦٣ الى ٨١ من المجلة الجنائية التونسية .

ويعاقب بنفس ما ذكر من يجسد بواسطة احدى الوسائل المنصوص عليها بالفصل ٢١ ارتكاب جرائم القتل او النهب او الحريق او السرقة او الجرائم المنصوص عليها بالفصل ٤٣٥ من المجلة الجزائية الفرنسية وبالاافصال ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ من المجلة الجنائية التونسية .

يعاقب بالسجن من شهرين الى ثلاثة اعوام وبالخطية من فرنكات ٢٤٠٠٠ الى فرنكات ٧٢٠٠٠ كل من يحث مباشرة بالوسائل المذكورة سواء على التباغض بين الاجناس او على ارتكاب الجناح المنصوص عليها بالفصل ٢٤ او يحرض السكان على التمرد على قوانين البلاد .

يعاقب بالسجن مدة تتراوح من ستة ايام الى شهر وبخطية من فرنكات ٤٠٠٠ الى ١٢٠٠٠٠ او باحدى العقوبتين فقط من يجهر بكل انواع الصراخ او الاناشيد المهيجة التى تلقى بأماكن واجتماعات عمومية هذا بقطع النظر عن تطبيق مقتضيات القانون والقرارات البلدية المتعلقة بالمخالفات .

واذا اصدرت المحكمة بسبب مخالفة تراتيب هذا الفصل حكما بالسجن الفعلى فيمكنها علاوة على ذلك ان تقرر بالنسبة للمحكوم عليه حرمانه من ان يكون ناخبا او منتخبا بالمجالس التونسية لمدة لا تتجاوز خمسة اعوام وعندما يكون هذا القرار نهائيا فانه ينجر عنه حرمان المحكوم عليه من التمتع بما يحمله من نيابة انتخابية بالنسبة للمدة الجارية .

الفصل ٢٣ - يعاقب بالسجن من عامين الى خمسة اعوام وبالخطية من فرنكات ٢٤٠٠٠ الى فرنكات ٧٢٠٠٠٠ كل تحريض يوجه باحدى الوسائل المنبه عليها بالفصل ٢١ لجنود تابعين للعبة المصونة القصد منه سواء حمل هؤلاء الاخيرين على الاخلال بواجباتهم العسكرية وشق عصا الطاعة المفروضة عليهم نحو رؤسائهم فى كل ما يأمرونهم به لتنفيذ القوانين والترائيب العسكرية او الحيلولة دون ذهاب الشبان للعسكرية او تأخير ذلك الذهاب او صد من لم يدعوا بعد للدخول تحت السلاح بيد ان من شأنهم ان يدعوا لذلك طبق القانون المتعلق بالتجنيد عن الامتثال لواجباتهم العسكرية .

الفقرة الثانية - الجناح المرتكبة خلافا للنظام العمومى

الفصل ٢٤ - يعاقب بالسجن من شهرين الى ثلاثة اعوام وبخطية من فرنكات ٢٤٠٠٠ الى فرنكات ٧٢٠٠٠٠ كل من بصورة مباشرة او غير مباشرة بكرامة حضرتنا العلية ووزرائنا وافراد عائلتنا والشعائر المرخص فى اقامتها بالبلاد التونسية وكذلك نسبة اشياء لهم افكا وزورا باحدى الوسائل المنبه عليها بالفصل ٢١ .

الفصل ٢٥ - ان النشر او الاذاعة او اعادة النشر بأى وسيلة كانت للاخبار الزائفة والاوراق المصطنعة أو المدلسة أو المنسوبة كذبا للغير

يعاقب مرتكبها بالسجن مدة تتراوح من شهرين الى ثلاثة اعوام وبخطية من فرنكات ٢٤٠٠٠ الى فرنكات ٧٢٠٠٠ او باحدى هاتين العقوبتين فقط عندما يكون ارتكابها عن سوء نية قد عكر او من شأنه يعكر صفو الأمن العام .

الفصل ٢٦ - ان سقوط الحق بمرور الزمن فيما يتعلق بانتهاك حرمة الاخلاق بواسطة الكتب يكون بعد مضي عام من نشر الكتاب أو من تاريخ ادخاله للبلاد التونسية .

الفقرة الثالثة - الجنح ضد الاشخاص

الفصل ٢٧ - يعتبر من التلب كل ادعاء أو نسبة شيء من شأنه ان يمس بكرامة أو بجمرة الشخص أو بالهيئة التي ينسب لها ذلك الشيء .

ان نشر الادعاء أو النسبة الموصفا اليهما بصورة مباشرة أو بواسطة النقل يعاقب مرتكبه حتى ولو وقع ذلك في معرض الاحتمال أو كان يقصد به شخص أو هيئة لم تقع تسميتها بصفة صريحة لكن - اكتشافها يصير ممكنا من فحوى عبارات الخطب أو الصراخ أو التهديدات المكتوبة أو المطبوعة أو المعلقة بالجدران أو الاعلانات المشتكى منها كل عبارة مهينة للكرامة أو لفظه احتقار أو - سب لا تشتمل على نسبة أي شيء تعتبر شتما .

الفصل ٢٨ - يعاقب بالسجن من ايام ٨ الى عام وبخطية من فرنكات ٢٤٠٠٠ الى فرنكات ٧٢٠٠٠ او بأحد هذين العقابين فقط التلب المرتكب بأحد الوسائل المذكورة بالفصل ٢١ نحو الدوائر القضائية والمحاكم والجيش والهيئات المنظمة والادارات العمومية

الفصل ٢٩ - ويعاقب بنفس العقاب المذكور المرتكب بنفس الوسائل المذكورة نحو عضو أو عدة أعضاء من الحكومة التونسية تبعاً لخطتهم أو لصفاتهم أو نحو موظف عمومي أو شخص متقلد أو بيده نيابة عمومية سواء كانت وقتية أو مستمرة أو جليس عدلي أو شاهد نظراً لما شهد به .

ان التلب الموجه ضد نفس الاشخاص المذكورين فيما يتعلق بحياتهم الخاصة يكون من علائق الفصل ٣٠ الآتي

الفصل ٣٠ - ان الاعتداء بالثلث على افراد الناس باحدى الطرق المبينة بالفصل ٢١ يعاقب

مرتكبه بالسجن مدة تتراوح من خمسة ايام الى ستة اشهر وبخطية تتراوح بين فرنكات ٦٠٠٠ وفرنكات ٤٨٠٠٠٠ أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل ٣١ - الاعتداء بالشتيم بالطرق المذكورة على الهيئات أو الاشخاص المعيّنين بالفصلين ٢٨ و ٢٩ من امرنا هذا يعاقب مرتكبه بالسجن مدة تتراوح بين الستة ايام والثلاثة اشهر وبخطية تتراوح بين فرنكات ٤٠٠٠ وفرنكات ١٢٠٠٠٠ او باحدى هاتين العقوبتين فقط ويعاقب مرتكب الاعتداء بالشتيم الواقع بنفس الطرق المذكورة على افراد الناس بالسجن لمدة تتراوح بين الخمسة ايام والشهرين وبخطية تتراوح بين فرنكات ٤٠٠٠ وفرنكات ١٢٠٠٠٠ او باحدى هاتين العقوبتين فقط وذلك في صورة ما اذا لم يكن الاعتداء المذكور مسبقاً باستفزاز . اما اذا كان الاعتداء غير علني فلا يعاقب عنه الا بالعقوبة المنصوص عليها بالفصل ٤٧١ من المجلة الجزائية الفرنسية والفصل ٣١٥ من المجلة الجزائية التونسية وكل من يوجه على طريق ادارة البريد والبرق كتابه مكشوفة تشتمل على تلب صادر سواء نحو الاشخاص أو نحو الهيئات أو الاشخاص المعيّنين بالفصول ٢٤ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٥ من امرنا هذا يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة ايام وستة اشهر وبخطية تتراوح بين فرنكات ٦٠٠٠ وفرنكات ٧٢٠٠٠ او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

واذا كانت الكتابة المذكورة تشتمل على شتم فان موجهها يعاقب بالسجن مدة تتراوح بين خمسة ايام وشهرين وبخطية تتراوح بين فرنكات ٤٠٠٠ وفرنكات ٧٢٠٠٠ او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل ٣٢ - لا تنسحب احكام الافصال ٢٩ - ٣٠ - ٣١ على التلب أو الشتم الموجهين ضد الاموات الا في الصور التي يقصد فيها متركبوها الاعتداء على شرف أو مكانة الورثة أو الأزواج أو العاصبين الذين هم بقيد الحياة .

وسواء قصد أم لم يقصد متركبو التلب أو الشتم الاعتداء على شرف أو مكانة الورثة أو الأزواج أو العاصبين الذين هم بقيد الحياة فلهؤلاء الآخرين التصرف في الصورتين المذكورتين في حق الجواب المنصوص عليه بالفصل ١٣ .

الفصل ٣٣ - يمكن اثبات موضوع التلب اذا كان متعلقاً بالخطة فقط بالطرق الاعتيادية في صورة ما اذا نسب الى الهيئات الرسمية وإلى

جنود البر والبحر والجو أو الى الادارات العمومية أو الى جميع الأشخاص المعيّنين بالفصل ٢٩ من هذا الأمر .

ويكن أيضا اثبات موضوع التلب والشتيم الموجه ضد مديري أو وكلاء كل مؤسسة صناعية أو تجارية أو مالية تعتمد علانية على اموال التوفير أو الاقراض وفي الصور المنصوص عليها بالمادة السابقة يمكن دائما اثبات موضوع التلب ما عدا في الامور الآتية :

(١) اذا كان الامر المنسوب يتعلق بالحياة الخاصة للشخص .

(ب) اذا كان الامر المنسوب يتعلق بأمور مر عليها أكثر من عشرة اعوام .

(ت) اذا كان الامر المنسوب يتعلق بمخالفة نالها قانون العفو أو سقط حق تتبعها بمرور الزمن أو بمخالفة امضت لعقاب وقع محوه بازجاع الحقوق السلبية لصاحبها أو بالتعقيب .

وفي الصور المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين يقع الاحتفاظ بالادلاء بالحجة المضادة واذا ثبت موضوع التلب يخل سبيل المتهم وفيما عدا ذلك من الظروف واذا كانت الدعوى موجهة ضد اشخاص ليست لهم صفة خاصة وكان الامر المنسوب واقعا تتبعه بطلب من قلم الادعاء العمومي أو بناء على شكاية من طرف المتهم فانه يقع تأجيل التتبع وارجاء الحكم في جنحة التلب أثناء التحقيق الذي يجب اجراؤه .

الفصل ٣٤ - كل نقل لامر منسوب وثبت انه من قبيل التلب يعتبر صدوره عن سوء نية اللهم الا اذا وقع من طرف صاحبه الادلاء بما يثبت خلاف ذلك .

الفصل ٣٥ - ان مس كرامة المندوب السامي لفرنسا بالبلاد التونسية باحدى الوسائل المبينة بالفصل ٢١ يعاقب مرتكبه بالسجن لمدة تتراوح من اشهر ٣ الى عام واحد وبخطية تتراوح من فرنكات ٢٤٠٠٠ الى فرنكات ٧٢٠٠٠٠ .

الفصل ٣٦ - الاعتداء العلني بمس الكرامة على رؤساء الدول الاجنبية ورؤساء الحكومات الاجنبية ووزراء الامور الخارجية لحكومة اجنبية يعاقب مرتكبه بالسجن لمدة تتراوح بين الثلاثة اشهر والعام وبخطية تتراوح بين ٢٤٠٠٠ فرنك الى ٧٢٠٠٠٠ فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل ٣٧ - الاعتداء العلني بمس الكرامة على السفراء والوزراء المفوضين والمبعوثين والمكلفين باموريات وغيرهم من الاعوان الدبلوماسيين أو القنصلين الذين لهم نيابة رسمية لدى حضرتنا العلية يعاقب مرتكبه بالسجن لمدة تتراوح بين ايام ٨ وعام وبخطية تتراوح بين ١٢٠٠٠ فرنك الى ٤٨٠٠٠٠ فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفقرة الخامسة - التشريعات المتنوعة

الحصانة الخاصة بالدفاع

الفصل ٣٨ - يحجر نشر التهم وغيرها من الاعمال المتعلقة بالاجراءات الجنائية أو الجناحية قبل تلاوتها بجلسة عمومية والا يعاقب مرتكبه بخطية تتراوح بين ١٢٠٠٠ فرنك و ٢٤٠٠٠٠ فرنك .

وينطبق نفس العقاب من اجل مخالفة وقعت معاينتها بمناسبة النشر بجميع الوسائل لصور شمسية أو لنقش أو صور مخطوطة أو رسوم اشخاص الغرض منها تمثيل الكل أو البعض من الظروف المحيطة باحدى الجرائم أو الجنح المنبه عليها بالافصال من ٢٩٥ الى ٣٤٠ بدخال الغاية من المجلة الجزائية الفرنسية وكذلك بالافصال من ٢٠١ الى ٢٤٠ بدخول الغاية من المجلة الجنائية التونسية .

بيد انه ليس هناك جنحة اذا كان النشر قد وقع بناء على مطلب كتابي صادر من الحاكم المكلف بالتحقيق ويضاف المطلب المذكور للملف بالتحقيق .

الفصل ٣٩ - يحجر الاعلام باية نازلة من نوازل التلب في الصور المنبه عليها بالفقرات ١ - ب - ت من الفصل ٣٥ من هذا الأمر وكذلك بالمداورات المتعلقة بقضايا اثبات الابوة والطلاق والفراق ولا ينطبق هذا التحجير على الاحكام التي يجوز في كل وقت نشرها .

وفي كل النوازل المدنية يمكن للدوائر والمجالس تحجير نشر سير القضايا .

ويحجر ايضا الاعلام بالمفاوضات الداخلية سواء بين الحكام أو الواقعة في الدوائر والمجالس وكل مخالفة لهاته الاحكام يعاقب عنها بخطية تتراوح بين فرنكات ٢٤٠٠٠ وفرنكات ٢٤٠٠٠٠ .

الفصل ٤٠ - يحجر فتح الاكتتابات أو الاعلان عنها اذا كانت تلك الاكتتابات التي ترمى الى تغريم خطايا ومصاريف وغرامات محكوم بها من طرف المحاكم المدنية في النوازل الجنائية والجناحية

وعند المخالفة يعاقب مرتكبها بالسجن لمدة تتراوح بين أيام ٨ وستة اشهر وبخطية تتراوح بين فرنكات ٢٤٠٠٠ وفرنكات ٢٤٠٠٠٠ أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل ٤١ - لا يترتب القيام باية دعوى من تقارير الجلسات العامة للبرلمان التونسي التي تدرج عن حسن نية بالجرائد .

ولا يترتب القيام باية دعوى في الثلب أو الشتم أو السب عن الاعلام انصادق الصادر عن حسن نية في المرافعات العدلية ولا على الخطب الواقع القاؤها أو المرسومة كتابة المدلى بها ادى المحاكم .

غير ان الحاكم الذين رفعت اليهم القضية والذين ينظرون في الاصل يمكنهم تقرير ابطال الخطب المعبرة على الشتم والسب والثلب والحكم بالغرامة على من يلزم ويمكن للحكام ايضا في الصورة نفسها اصدار اوامر للمحامين والوكلاء واعوان الضابطة العدلية وحتى ايقافهم عن مباشرة وظائفهم ولا يمكن ان تتجاوز مدة هذا الايقاف شهرين وستة اشهر عند العودة للمخالفة في العام نفسه .

غير انه يمكن ان يترتب عن اعمال الثلب الخارجة عن الدعوى القيام بالدعوى العمومية أو بالدعوى الشخصية اذا حفظت المجالس حق القيام بهاته الدعوى للخصوم .

وفي جميع الصور بالدعوى المدنية الصادرة من الغير .

الفصل ٤٢ - اذا صدر حكم بالعقاب فان هذا الحكم يمكن ان يشمل في الصور المنصوص عليها بالفقرة الاولى من الفصل ٢٢ وبالفصل ٢٣ مصادرة الكتاب أو المطبوعات أو المعلقات أو الاعلانات المحجوزة وان يشمل الحكم المذكور في جميع الصور الاذن بخجر أو ابطال أو اباداة جميع النسخ التي تعرض للبيع أو توزع أو توضع تحت انظار العموم .

غير انه يمكن الا يقع الابطال أو الابادة الا لبعض اجزاء من النسخ المحجوزة .

كل حكم يصدر بالعقاب عن العود للتهديد بالتشهير « شانتاج » ينجر عنه ابطال الجريدة أو النشرة الدورية الواقع تتبعها .

ان طبع النشرة الواقع ابطالها واعدادها للبيع وتوزيعها ينجر عنه عقاب بخطية تتراوح بين فرنكات ٢٤٠٠٠ وفرنكات ١٢٠٠٠٠٠ ويمكن تطبيق الفصل ٤٦٣ من المجلة الجزائية الفرنسية والفصل ٥٣ من المجلة الجنائية التونسية .

الباب الخامس - التتبعات والزجر

الفصل ٤٣ - ان الجنايات والجنح والمخالفات المشار اليها بهذا الامر وما يرتكب من المخالفات لمختلف احكامه يقع احالتها لنظر المحاكم التونسية والفرنسية في حدود ما لكل محكمة من اهلية النظر .

الفصل ٤٤ - يعاقب بصفة مرتكبين اصليين بالعقوبات التي تزجر بها الجرايم والجنح المقررة بواسطة الصحافة وذلك حسب الترتيب الاتي :

اولا - مديرو النشر المتعهدون مهما كانت مهنتهم أو القابهم .

ثانيا - عند عدم وجود من ذكر فالمؤلفون

ثالثا - عند عدم وجود المؤلفين فمتولوا الطبع

رابعا - عند عدم وجود متولى الطبع فالباعة والموزعين أو واضعوا المعلقات .

الفصل ٤٥ - اذا كان مديرو النشر أو

الناشرون مشمولين في التتبعات فالمؤلفون يقع تتبعهم بصفة مشاركين .

كما يجوز اجراء التتبعات بنفس تلك الصفة وفي جميع الصور ضد جميع الاشخاص الذين يمكن ان يطبق عليهم الفصل ٦٠ من المجلة الجزائية الفرنسية أو الفصل ٣٢ من المجلة الجناحية التونسية والفصلان المذكوران لا يمكن تطبيقهما على المكلفين بالطبع فيما يخص أعمال الطباعة الا في الصور والشروط المنصوص عليها بالفصل ٦ من القانون الفرنسي المؤرخ في ٧ جوان ١٨٤٨ المتعلق بالتجمهر أو بالفصل ٧ من الامر المؤرخ في ٢٩ محرم ١٣٢٣ (٥ افريل ١٩٠٠) المتعلق بالتجمهر .

الفصل ٤٦ - ان ارباب الجرائد وانشريرات الدورية مسؤولون عن العقوبات المالية لفائدة الغير على الاشخاص المبينين بالفصلين السابقين وذلك طبق احكام الافصال ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ من المجلة المدنية الفرنسية والافصال ٨٢ - ٨٣ - ٩٦ من مجلة العقود والالتزامات التونسية .

الفصل ٤٧ - ان التبعات في الجرائم والجنح المرتكبة بواسطة او بكل واسطة اخرى مستعملة للنشر يقع اجراؤها وجوبا بطلب من قلم الادعاء العمومي حسب الصيغ في حدود الاجال المقررة وذلك امام الدوائر المعينة سواء بمجلة التحقيق الجنائي والقانون الفرنسي المؤرخ في ٢٧ مارس ١٨٨٣ او بالمجلة التونسية للمرافعات الجنائية ما عدا التنقيحات الالية :

أولا - في صورة تلب افراد الناس المشان اليهم بالفصل ٣٠ وفي صورة الشتم المنصوص عليه بالفصل ٣١ من امرنا هذا لا يقع التبع الا بمقتضى شكاية من الشخص الوجه له الشتم او التلب .

ثانيا - في صورة الشتم او التلب الموجهين ضد المجالس والمحاكم العدلية والهيئات الرسمية والادارات العمومية لا يقع التبع الا بمقتضى شكاية من الشخص الوجه له الشتم او التلب طلب التبعات او بمقتضى شكاية صادرة من الرئيس الذي ترجع له الهيئة او الادارة بالنظر ان لم يكن من خصائصهما جمع جلسة عامة .

ثالثا - في صورة الشتم او التلب الموجه ضد الموظفين العموميين او ارباب او اعوان السلطة العمومية او القائمين على الشعائر الدينية الاسلامية او المسيحية او الاسرائيلية او المواطنين المكلفين بمهمة او بامورية عمومية فان التبع يقع اما بمقتضى شكاية منهم او بمقتضى شكاية صادرة من الرئيس التابعة له مصلحتهم .

رابعا - في صورة التلب الوجه ضد جليس عدلى او شاهد وهي الجنحة الموما اليها بالفصل ٢٩ من امرنا هذا لا يقع التبع الا بمقتضى شكاية صادرة من الجليس او الشاهد الذى يدعى ان التلب موجه ضده .

خامسا - في صورة مس الكرامة او النسب المنصوص عليه بالافصال ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ من امرنا هذا يقع التبع سواء بسعى من الوجه ضده الشتم او السب او بطلب منه يوجه الى وزيرنا للشؤون الخارجية .

سادسا - اذا كان التبع جاريا بمقتضى الفصلين ٢٢ و ٢٥ من امرنا هذا او بمقتضى الاحكام العامة المقررة فيما يخص جنحة التهديد بالتشهير (شانطاج) فانه يقع اما وجوبا بطلب من قلم الادعاء العمومي او بطلب من وزيرنا للداخلية

وفي جميع الصور التى يمكن فيها القيام بالدعوى العمومية بطلب من وزيرنا للداخلية فان توقيف الجريدة الواقع تتبعها يمكن تقريره بطلب من قلم الادعاء العمومي لمدة معينة لا تتجاوز تاريخ صدور الحكم النهائي من طرف القضاة الذين لهم النظر في اصل الواقع وذلك التقرير يكون من طرف المجلس الجناحى بدائرة الشورى بعد سماع الخصوص في أجل قدره ثمانية ايام ويكون الحكم قابلا للتنفيذ بصورة انتظارية ويمكن استئنافه لدى دائرة الاستئناف او مجلس الوزارة المنعقدين على الصورة المذكورة قبل مضي عشرة ايام على تقديم مطلب الاستئناف لكتابة المحكمة .

والجريدة الموقفة تحتجب عن البروز وتعتبر مستمرة على البروز ولو صدرت تحت عنوان غير عنوانها وتبين من الظروف الواقعية اما من مشاركة الكل او البعض من اسرة الجريدة او النشيرة الدورية المعطلة او من العلامات الظاهرة لتلك الجريدة او النشيرة او مما يحصص من مشربها السياسى او ما يماثل ذلك ان النشيرة هي في حقيقة الامر عبارة عن استمرار بروز النشيرة المعطلة .

ولا مفعول لهذا التوقيف على عقود الشغل التى كانت تربط المستغل الذى يقى متحملا بكامل الالتزامات التعاقدية القانونية الناتجة عما ذكر . يعاقب كل من استمر على نشر الجريدة او النشيرة الدورية وكل من قام بطبعها بالسجن لمدة تتراوح بين ستة ايام وستة اشهر وبخطية من

فرنكات ٢٤٠٠٠ الى فرنكات ٤٨٠٠٠٠ ويكونان متضامنين في دفع الخطايا مع الخيار في الطلب

الفصل ٤٨ - توضيح وتبين بالاستدعاء صفة الامر المشتكى منه ويذكر فيه نص القانون المنطبق على التبضع واذا وقع الاستدعاء بسعى من صاحب الشكاية فينبغى ان يحتوى على تعيين مقر بالمدينة المنتصبة بها المحكمة المرفوعة لديها الدعوى ويقع تبليغ ذلك للمتهم وكذلك لنيابة الحق العام وفي صورة عدم القيام بكل ذلك يصبح التبضع ملغى .

ويكون الاجل بين الاستدعاء والحضور لدى المحكمة عشرين يوما باضافة يوم واحد عن كل خمسة مريا مائر (خمسين كيلو ميتر) وفي جميع الصور تكون المحكمة ملزمة بان تنظر في اصل القضية في اجل اقصاه شهر ابتداء من الجلسة الاولى .

الفصل ٤٩ - اذا اراد المتهم ان يوذّن له في عرض حقيقة الاعمال المترتب عنها التلب بمقتضى احكام امرنا هذا فعليه ان يعلم بما يأتى قلم الادعاء العمومى او الشاكى في المحل الذى اتخذه مقرا له بحسب ما يكون الاستدعاء صادرا بطلب من الاول او من الثانى وذلك في اجل قدره عشرة ايام من تاريخ بلوغ التنبيه اليه :

اولا - بالامور المنصوص عليها والموصوفة بالاستدعاء والتي يريد اثبات حقيقتها .
ثانيا - بنسخة من الاوراق .

ثالثا - اسماء الشهود الذين يريد بواسطتهم اثبات حجته وكذلك حرفتهم ومحلّات سكناهم .

وينص الاعلام المذكور على المحل المتخذ كمقر لدى المجلس والا فانه يسقط حقه في الادلاء بالحجة .

الفصل ٥٠ - على الشاكى او قلم الادعاء العمومى حسب الحال ان يبلغا خلال الخمسة ايام الموالية وعلى كل حال قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام كاملة للمتهم بالمحل الذى عينه مقرا له مضمون نسخ الاوراق واسماء ومهين ومحلّات

سكنى الشهود الذين يروم بواسطتهم الادلاء بالحجة المضادة والا فانه يحرم من حقه .

الفصل ٥١ - ان الاجراءات القضائية لدى المحاكم التونسية هي المبينة بمجلة المرافعات الجنائية بيد انه يتعين على المحكمة ان تبت في الامر خلال اجل اقصاه شهر ابتداء من تاريخ الجلسة الاولى اذا كان الامر يتعلق بالمادة الجناحية .

الفصل ٥٢ - ان الحق العام والحق المدنى الناشئين عن الجرائم او الجنح او المخالفات المنصوص عليها بامرنا هذا يسقط الحق فيهما بعد انقضاء خمسة اشهر من يوم وقوعها او من يوم آخر عمل اجرائى للتبوعات وفي صورة وقوعها .

الفصل ٥٣ - يمكن تطبيق الفصل ٤٦٣ من المجلة الجزائية الفرنسية والفصل ٥٣ من المجلة الجنائية التونسية في جميع الصور المشار اليها بامرنا هذا واذا لزم تطبيق ما ذكر فان العقاب لا يمكن ان يتجاوز نصف العقاب الذى اقتضاه القانون .

الفصل ٥٤ - ابطال العمل :

١ - بالامر المتقدم ذكره المؤرخ في ١٨-جمادى الاولى ١٣٥٥ (٦ اوت ١٩٣٦)
٢ - بالامر المتقدم ذكره المؤرخ في ٣٠ رجب ١٣٥٨ (١٥ سبتمبر ١٩٣٩)

٣ - بالامر المتقدم ذكره المؤرخ في ٢٩ شعبان ١٣٦٣ (١٩ اوت ١٩٤٤)

٤ - بالامر المتقدم المؤرخ في ١٩ محرم ١٣٦٤ (٤ جانفى ١٩٤٥)

الفصل ٥٥ - وزيرنا الاكبر ورئيس الحكومة ووزيرنا للداخلية ووزيرنا للعدل مكلفون كل فيما يخصه باجراء العمل بما تضمنه امرنا هذا .

وختم في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) .

امر على (١)

بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٣٧٦ (٧ نوفمبر ١٩٥٦) يتعلق بتنقيح وتكميل الامر المؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) المتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة
الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه القوض جميع الامور اليه محمد الأمين باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه آماله الى من يقف على امرنا هذا من الخاصة والعامة اما بعد فانه بعد اطلعنا على امرنا المؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) المتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة

وعلى الراي الذي ابداه مجلس الوزراء وبناء على ما طلبه وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ - ابطالنا العمل باحكام الفصل العاشر من الامر المشار اليه المؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) وعوضناها بالاحكام الآتية .

الفصل ١٠ - (النص الجديد) - عند نشر كل صحيفة أو تسليم جريدة أو النشرة الدورية يسلم الى وكالة الحق العام لدى المحاكم أو الى قضوية الصلح أو محكمة الناحية بالمدن التي ليسست بها مجالس ابتدائية نظيران مضميان من مدير النشر وتودع ستة نظائر في نفس الوقت من طرف مدير النشر لدى وكالة الدولة للاخبار حسب الشروط والصور المنصوص عليها بالفصل الثالث اعلاه كما تودع أربعة نظائر في الوقت نفسه من طرف مدير النشر لدى إدارة الأمن الوطني حسب الشروط والصور المنصوص عليها بالفصل الثالث اعلاه .

وعند المخالفة فان مدير النشر يحكم عليه بخطية قدرها ١٢٠٠٠ فرنك بالنسبة لكل ايداع من الايداعات المذكورة .

الفصل ٢ - اكملنا الفصل الرابع عشر من الامر المشار اليه المؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٥٧ (٩ فيفري ١٩٥٦) بالفقرة الثالثة الآتية :

على كل موزع للجرائد أو النشرات دورية كانت أم لا الصادرة خارج تراب مملكتنا أن تودع قبل عرضها للبيع ستة نظائر لدى وكالة الدولة للاخبار حسب الشروط والصور المنصوص عليها بالفصل الثالث اعلاه والا يقع حجز تلك الجرائد أو النشرات اداريا وتحجيرها ان اقتضى الحال بدون أن يمنع ذلك من تطبيق احكام الفقرة الرابعة من الفصل العاشر اعلاه .

الفصل ٣ - خلافا لمقتضيات الامر المشار اليه المؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) فانه يمكن تحجير طبع وجولان وتوزيع وبيع كل جريدة أو نشرة دورية أو غير دورية تصدر بالمملكة التونسية وراقبها غير تونسيين اذا كان فيما نشرته مساس خطير بالأمن العام أو بالاخلاق الحميدة وذلك بقرار من وزيرنا للداخلية

كل مخالفة لاحكام الفقرة السابقة تستوجب العقوبات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل الرابع عشر من الامر المشار اليه المؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) .

الفصل ٤ - وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة ووزيرنا للداخلية ووكيل الدولة للاخبار مكلفون كل فيما يخصه باجراء العمل بأمرنا هذا الذي يدخل حالا في حيز التنفيذ .

وختم في ٣ ربيع الثاني ١٣٧٦ (٧ نوفمبر ١٩٥٦) .

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ (١)

مؤرخ في ١٣ محرم ١٣٧٧ (١٠ أوت ١٩٥٧)
يتعلق بترتيب تطهير أنواع النشاط المتصلة
بالصحافة

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية
التونسية .

بعد اطلعنا على الامر الصادر في ٣ صفر
١٣٧٥ (٢١ سبتمبر ١٩٥٥) المنقح بالامر الصادر
في ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٥ (٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق
بتنظيم السلط العمومية .

وعلى الامر الصادر في ٢٦ جمادى الثانية
١٣٧٥ (٩ فيفري ١٩٥٦) المنقح بالامر الصادر
في ٣ ربيع الثاني ١٣٧٦ (٧ نوفمبر ١٩٥٦)
المتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة .

وعلى الراي الذي ابداه كل من كاتب الدولة
للعديل ووكيل كاتب الدولة للاخبار .

اصدرنا القانون الآتي :

الفصل ١ - ان جمع الاموال بطريق الاكتتاب
أو الاشتراك أو غيره لصالح جريدة مكتوبة دورية
كانت أو غير دورية ولرسم من أي نوع كان وسواء
كانت الجريدة موجودة أو التأليف قد تم وضعه
أو أنه سيوضع يحجر القيام به من طرف شخص
غير حامل لرخصة مفضاة من قبل وكيل كاتب
الدولة للاخبار .

وتطبق احكام الفصل ٢٩١ من المجلة الجنائية
على جامعي الاموال بدون رخصة أو مساعدتهم
وتطبق القوانين نفسها على الاشخاص انفسهم اذا
لم ينجز المشروع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور
الترخيص المشار اليه أو اذا وقفت الجريدة أو
النشرة الدورية عن الصدور قبل انقضاء مدة
سنة اشهر على الاقل تحسب كما حسبت المدة
الاولى ويكون الصدور قد تواصل خلالها بانتظام .

الفصل ٢ - يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين
١٦ يوما وسنة وبغرامة قدرها من ١٠٠٠٠
الى ١٠٠٠٠٠ من الفرنكات أو باحدى هاتين
العقوبتين الناقلون والموزعون وبوجه عام كل من
يعمد لهم بترويج الكتب والكتابات والرسائل

والصحف والرسوم والنقوش والمطبوعات الحجرية
والصور الشمسية قصد بيعها عندما يتقاعسون
عن الادلاء بنتيجة تنفيذ النيابة التي عهد بها
اليهم خلال الشهر الذي يلي المطلب الذي يوجه
لهم بواسطة مكتوب على طريق البريد المسجل
مع اعلام بالوصول وذلك بأن يسلموا لموكلهم
المتحصل الصافي لما تم بيعه والكميات التي لم
يتم بيعها .

الفصل ٣ - ينشر هذا القانون بالرائد
الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة .

وصدر برئاسة الجمهورية بتونس
في محرم ١٣٧٧ (١٠ أوت ١٩٥٧) .

قانون عدد ٢٧ لسنة ١٩٦١

مؤرخ في ١٥ محرم ١٣٨١ (٢٨ جوان ١٩٦١)
يقتضي المصادقة على الرسوم المتعلقة بالترخيص
للدولة في الاكتتاب براس مال الشركة القومية
للطباعة والنشر (٢)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية

بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على الرسوم
عدد ٥ لسنة ١٩٦١ المؤرخ في ١٢ شعبان ١٣٨٠
(٣٠ جانفي ١٩٦١) والمتعلق بالترخيص للدولة
في الاكتتاب براس مال الشركة القومية للطباعة
والنشر .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بتونس في ١٥ محرم ١٣٨١ (٢٨
جوان ١٩٦١)

(١) الرائد الرسمي العدد ٦ في ١٣/٨/١٩٥٧ .

(٢) الرائد الرسمي العدد ٢٥ في ٣٠/٦/١٩٦١ .

مرسوم عدد ٥ لسنة ١٩٦١

مؤرخ في ١٢ شعبان ١٣٨٠ (٣٠ جانفي ١٩٦١)
يتضمن الترخيص للدولة في الاكتتاب برأس مال
الشركة القومية للطباعة والنشر (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد اطلعنا على الفصل ٣١ من الدستور ،
وعلى رأى كاتبى الدولة للمالية والتجارة
وللاخبار والسياحة .

اصدرنا المرسوم الآتي نصه :

الفصل ١ - رخص لكاتب الدولة للمالية
والتجارة في الاكتتاب باسم الدولة برأس مال

الشركة القومية للطباعة والنشر وذلك في حدود
ستين ألف دينار (٥٠٠ . ٠٠٠)

الفصل ٢ - يقع انجاز هاته المشاركة
بواسطة الاعتماد المرسوم لهذا الغرض بميزان
التجهيز (العنوان ٢) التابع لتصرف سنة
١٩٦١

الفصل ٣ - كاتب الدولة للمالية والتجارة
وللاخبار والسياحة مكلفان كل فيما يخصه
بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي
للجمهورية التونسية

تونس في ١٢ شعبان ١٣٨٠ (٣٠ جانفي
١٩٦١)

قانون عدد ٥٤ لسنة ١٩٦٦

مؤرخ في ٣ جوان ١٩٦٦ يتعلق بأحداث الدار
التونسية للنشر (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس
الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة

أصدرنا القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل ١ - أنشئت مؤسسة عمومية ذات
صفة صناعية وتجارية لها شخصية مدنية
واستقلال مالي اسمها « الدار التونسية
للنشر » .

تسلك الدار التونسية للنشر مسلك التاجر
في علاقتها مع الغير وتخضع لأحكام القانون
التجاري فيما عدا ما نص على خلافه هذا
القانون .

وهي موضوعة تحت إشراف كاتب الدولة
للشؤون الثقافية . ومقرها بحاضرة تونس .

الفصل ٢ - تتمثل مهمة الدار التونسية
للنشر في القيام بنشر المصنفات الحديثة وأحياء
التراث القومي وذلك في نطاق السياسة العامة
للتوجيه الثقافي ، وبموجب ذلك فإن الدار
التونسية للنشر مكلفة بالخصوص :

١ - بإعداد مخطط خاص بتنمية صناعة
الكتاب وإنجاز ذلك في نطاق المخطط العام
للتنمية بتونس .

٢ - بمباشرة جميع الدراسات الفنية
والاقتصادية والمالية المتعلقة بالنشر .

٣ - باقتراح جميع التدابير العامة والخاصة
التي تراها لازمة لتنمية قطاع النشر .

الفصل ٣ - تمنح الدولة للدار التونسية

للنشر إعانة مالية مقدارها خمسة وسبعون
ألف دينار (٥٧٥٠٠٠ د) .

الباب الثاني

التنظيم الإداري

القسم الأول

مجلس الإدارة

الفصل ٤ - يدير الدار التونسية للنشر
مجلس إدارة يتكون من ثمانية أعضاء :

(أ) خمسة يعينون من بين موظفي الدولة
أو أعوانها :

- ممثل عن كتابة الدولة للرئاسة .

- ممثل عن كتابة الدولة للتخطيط
والاقتصاد الوطني .

- ممثل عن كتابة الدولة للتربية القومية .

- ممثلان عن كتابة الدولة للشؤون
الثقافية .

(ب) وثلاثة يعينون من بين الأشخاص
ذوي الخبرة بما لهم من كفاءة أدبية أو فنية
أو علمية أو ثقافية .

الفصل ٥ - أعضاء مجلس الإدارة يقسم
تعيينهم بقرار من كاتب الدولة للشؤون الثقافية
بعد استشارة كتابات الدولة المعنية بالأمر .

الفصل ٦ - ينبغي أن يكون أعضاء مجلس
الإدارة من ذوي الجنسية التونسية المتمتعين
بحقوقهم المدنية والسياسية وأن لا يكونوا قد
نالهم عقاب اقضى حرمانهم من الحرية لأجل
جنحة .

الفصل ٧ - ليس لأعضاء مجلس الإدارة أن
يعقدوا بسبب وظائفهم أي التزام شخصي أو
تضامني . وليسوا مطالبين بسوى مسؤولياتهم
في نطاق تصرفهم . ومن الممكن رفعتهم في كل
وقت بسبب ارتكابهم لخطأ جسيم .

الفصل ٨ - أن أعضاء مجلس الإدارة وكل
من يحضر جلسات المجلس مطالبون بحفظ السر

الصناعى الا فى صورة دعوتهم للشهادة من طرف العدالة .

الفصل ٩ - يرأس مجلس الادارة الرئيس المدير العام المشار اليه بالفصل ١٤ من هذا القانون .

وفى صورة تعذر حضور الرئيس المدير العام يتولى رئاسة مجلس الادارة من يختاره المجلس من بين أعضاء مجلس الادارة المشار اليهم فى الفقرة (١) من الفصل الرابع .

الفصل ١٠ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من الرئيس المدير العام أن يطلب من نصف عدد أعضائه ويعقد من الاجتماعات ما تدعو اليه حاجة مصالح الدار التونسية للنشر ، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل .

ولا تكون المداولات ماضية الا اذا حضرها نصف أعضاء المجلس على الأقل .

الفصل ١١ - لا تكون مداولات مجلس الادارة ملزمة الا اذا صدرت عن أغلبية الأعضاء الحاضرين شخصيا أو بالانابة . وفى صورة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا . وكتابة الجلسة يقوم بها اما أحد الأعضاء أو أى شخص آخر يعينه المجلس .

الفصل ١٢ - تثبت مداولات المجلس فى محاضر جلسات تدرج ضمن دفتر يحفظ بمقر الدار التونسية للنشر وتكون المحاضر المذكورة ممضاة من طرف الرئيس وأحد الأعضاء الذين حضروا الجلسة .

والنسخ أو المقتطفات من المحاضر المذكورة التى يراد اعدادها للعدالة أو لغيرها من المصالح يشهد رئيس المجلس أو أى عضو مفوض من طرفه بكونها مطابقة للأصل .

الفصل ١٣ - يتمتع مجلس الادارة بأوسع السلط للقيام باسم الدار بجميع الأعمال ولباشرتها أو الاذن بها وذلك فى جميع العقود والعمليات التى هى من متعلقاتها ويتولى على الاخص :

(أ) ضبط القانون الأساسى للمستخدمين وضبط عددهم واصنافهم وأجورهم .

(ب) النظر فى كل شراء للعقارات أو التفويت فيهما وكذلك فى جميع المبادرات والمصالحات .

(ج) التفاوض فى جميع البرامج العامة للاستثمار وبرامج التجهيز والتوسيع .

(د) تحرير لائحة ميزان الدار كل سنة وكذلك تحرير التغييرات اللازمة أثناء العام

(هـ) التفاوض فى شأن جميع الصفقات والاتفاقات التى يتجاوز مقدارها المقدار المعين بقرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى وكذلك عند المشاركة فى رأس مال كل شركة لها نشاط فى ميدان النشر .

القسم الثانى

الرئيس المدير العام

الفصل ١٤ - يتولى ادارة الدار التونسية للنشر رئيس مدير عام يقع تعيينه بأمر بنسأ على اقتراح من كاتب الدولة للشؤون الثقافية وتسحب منه مهامه بنفس الطريقة .

ويعين وجوبا من بين أعضاء مجلس ادارة الدار التونسية للنشر .

الفصل ١٥ - يتمتع الرئيس المدير العام الذى يعمل بتفويض من مجلس الادارة والذى يقدم الى المجلس بانتظام عرضا من نشاطه ، بأوسع السلط للقيام باسم الدار التونسية للنشر بجميع الأعمال ولباشرتها أو الاذن بها وذلك فى جميع العقود والعمليات التى هى من متعلقاتها على أن يحصل على المصادقات المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويتولى الرئيس المدير العام على الاخص :
- تحضير أعمال المجلس وتنفيذ مقرراته .
- القيام بادارة الدار التونسية للنشر فنيا واداريا وماليا .

- تمثيل الدار التونسية للنشر لدى الغير
وفي جميع الاعمال المدنية والادارية والعلمية .

- السلطة على جميع الموظفين التابعين
لنظرة فينتخبهم ويعينهم في عملهم ويفصلهم كل
ذلك في نطاق التراتيب العامة وتوجيهات
مجلس الادارة .

الفصل ١٦ - يجب ان تمضى جميع العقود
او العمليات التي تلزم الدار التونسية للنشر
من طرف الرئيس المدير العام الا في صورة
تفويض يعطى الى نائب عام او خاص بمصادقة
مجلس الادارة .

الباب الثالث

التنظيم المالي

القسم الأول

الميزانية

الفصل ١٧ - مجلس الادارة يحرر كل عام
في اجل اقصاه الواحد والثلاثون من اكتوبر
ميزانية التسيير للسنة المالية .

ويباشر اثناء العام ان اقتضى الحال تنقيح
الميزانية اما بطلب من كاتب الدولة للتخطيط
والاقتصاد الوطنى واما من تلقاء نفسه .

تعرض ميزانية التسيير والتنقيحات المدخلة
عليها على مصادقة كاتب الدولة للتخطيط
والاقتصاد الوطنى وكاتب الدولة للشؤون
الثقافية وذلك في اجل اقصاه ثمانية ايام .

تشمل الميزانية تقديرات المقايض
والمصاريف المتعلقة بما للدار من مأمورية حسبما
اقتضاه الفصل الثانى .

الفصل ١٨ - تعرض الدار كل عام لائحة
ميزانية التمويل مع بيان العمليات التي ترجع
اليها المصاريف وكذلك برنامج التمويل المتعلق
بها .

تحرير هذه الميزانية والنظر فيها من طرف
مجلس الادارة والمصادقة عليها من طرف سلط

الاشراف كل ذلك حسب الاجراءات وفي نفس
الاجال المبينة بالفصل اعلاه بالنسبة الى
ميزانية التسيير . وتشمل هذه الميزانية :

(ا) في باب المقايض :

- ١ - مساهمة ميزانية التسيير .
- ٢ - المأخوذ من المال الاحتياطى .
- ٣ - محصول القروض المعقودة من طرف
الدار .
- ٤ - اعانة الدولة .

(ب) في باب المصاريف :

- ١ - مصاريف تجديد الاثاث والآلات .
- ٢ - مصاريف توسيع العقارات ومصاريف
التجهيز للدار .
- ٣ - دفع اقساط القروض المبرمة من
طرف الدار .
- ٤ - المساهمات المالية في المجموعات او
الشركات ذات النشاط المتكامل مع الدار
والمرتبط بها .

الفصل ١٩ - الدار التونسية للنشر لا يمكن
لها الاقتراض الا بقصد :

- ١ - تغطية مصاريف التمويل .
 - ٢ - دفع القروض التي في ذمتها او
توثيقها .
- والقروض المبرمة من طرف الدار يجب ان
يكون مأذونا فيها بقرار صادر عن كاتب الدولة
للتخطيط والاقتصاد الوطنى .

القسم الثانى

الحسابات

الفصل ٢٠ - باستثناء الاحكام الخاصة
النصوص عليها في هذا القانون يكون احتساب
الدار التونسية للنشر خاضعا للقواعد التي
تخضع لها المنشآت ذات الصيغة الصناعية او
التجارية .

تبتدىء السنة الحسابية في أول جانفي وتنتهى في ٣١ ديسمبر .

الحساب الاصطلاحي المنصوص عليه بالفصل الواحد والعشرين التالى والموازنة وحساب الاستثمار العام وحساب الخسائر والمرايح يقع تحريرها من طرف مجلس الادارة بناء على تقرير المراقب المالى وذلك قبل ٣١ مارس من السنة الموالية للعام الذى تتعلق به تلك الحسابات وتعرض على مصادقة كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى وكاتب الدولة للشؤون الثقافية .

الفصل ٢١ - في نطاق الاحتساب المنصوص عليه بالفصل السابق تحرر الدار التونسية للنشر حسابا اصطلاحيا سنويا يتعلق بالاستثمار ويشمل العناصر التالية :

(ا) في باب المقايض :

مقايض الاستثمار ايا كان نوعها وجميع المداخل الاخرى للدار .

(ب) في باب المصاريف :

١ - مصاريف الاستثمار الناتجة عن تنفيذ مهمة الدار ايا كان نوع تلك المصاريف .

٢ - المسترجع الصناعى للمواد والاثاث والآلات .

٣ - المساهمة في ميزانية التمويل . . .
وزيادة على ذلك تعرض الدار حسابا تحليليا عن نتائج الاستثمار .

الفصل ٢٢ - اذا ظهر في نهاية السنة المالية ان الحساب الاصطلاحي للاستثمار له شائط فان ذلك الشائط يقع رصده الى حد خمسين في المائة من مبلغه لخلاص الدولة في الاعانات التى دفعتها للدار تطبيقا لما جاءت به الفقرة الاخيرة من هذا الفصل . وفيما زاد على ذلك فان الشائط يقع استعماله في تكوين مال احتياطي الى ان يبلغ ذلك المال الاحتياطي نسبة عشرة في المائة من مبلغ مقايض الاستثمار وما زاد على ذلك يقع رصده بأجمعه لخلاص الاعانات المشار اليها آنفا .

فاذا تم خلاص جميع تلك الاعانات وبلغ المال الاحتياطي الى نسبة عشرة في المائة من مبلغ مقايض الاستثمار في السنة فان الفاضل عن ذلك يقع دفعه للخزينة العامة بعنوان مساهمة الدار في الميزان العام للدولة .

الفصل ٢٣ - تحرر الدار التونسية للنشر ايضا حسابا اصطلاحيا سنويا للتمويل يشمل العناصر المذكورة بالفصل الثامن عشر .

الباب الرابع

اشراف الدولة

الفصل ٢٤ - وقع تأسيس مجلس للنشر مهمته ضبط التوجيه العام للنشر .

يتراس هذا المجلس كاتب الدولة للشؤون الثقافية ويجمعه مرة في السنة على الاقل .

يقع ضبط تركيب مجلس النشر وقواعد سيره بأمر بناء على اقتراح كاتب الدولة للشؤون الثقافية .

الفصل ٢٥ - تعرض وجوبا على مصادقة كاتبى الدولة المعنيين بالامر مقررات مجلس الادارة المتعلقة :

١ - بلوائح ميزان التسيير وميزان التمويل .

٢ - بضبط عدد المستخدمين واصنافهم وقانونهم الاساسى وتحديد جرياناتهم .

٣ - بابرام عقد القروض من جميع الأنواع .

٤ - بالمصالحات والشراءات والتفويطات العقارية التى تتجاوز مبلغا محدودا يعينه قرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى بعد اخذ رأى كاتب الدولة للشؤون الثقافية .

٥ - بتكوين المشاريع والشركات او المساهمة فيها اذا كان القصد منها التعاون مع الدار على تحقيق مهمتها .

الفصل ٢٦ - يوضع الى جانب الدار التونسية للنشر مراقب مالى يعينه قرار من

كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى ومراقب فنى يعينه قرار من كاتب الدولة للشئون الثقافية ولكليهما حق المشاركة فى جلسات مجلس الادارة بصفة استشارية .

المراقب المالى مكلف باجراء المراقبة على جميع العمليات التى من شأنها أن يكون لها تأثير مالى او اقتصادى بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

وللقيام بمأموريته يمكن للمراقب المالى أن يطلب جلب جميع الوثائق والدفاتر أو الاطلاع عليها فى مكانها وله أن يعطى رايه فى الميزانية والتنقيحات المدخلة عليها ويجرى مراقبته على تنفيذ الميزانية ويتتبع تقديرات المقايض .

يحضر المراقب المالى الصفقات بالاشهار ويؤشر على عقود شراء أدوات الأعمال والنقل وعلى اتفاقات المصالحات وكذلك على عقود التفويت والشراء وذلك فى نطاق ما حدده قرار كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى .

يسهر المراقب المالى على احترام مقررات سلطة الاشراف ويمكن له أن يطالب بتأجيل تنفيذ أى تدبير يظهر له فيه ما يمس بمصالح الدولة وحقوقها . ويجب أن يكون مطلبه معللا . والتدبير الذى وقع تأجيله بهذه الصورة يقع عرضه على الاجتماع القادم لمجلس الادارة الا فى صورة التاكيد . وفى هذه الصورة يتعين على المدير عرض المسألة على كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى دون انتظار اجتماع مجلس الادارة .

قبل اول مارس من كل عام يحال للاطلاع على المراقب المالى الموازنة وحساب الاستثمار العام وحساب الخسائر والمراييح عن السنة المنصرمة .

وبعد اطلاعه على تلك الوثائق يحضر تقريره الجملى عن النتائج المالية للسنة المذكورة ويوجه منه نسخة الى كاتب الدولة للشئون الثقافية .

ينوب المراقب الفنى لدى الدار التونسية للنشر كتابة الدولة للشئون الثقافية فيما يتعلق بالعمليات الفنية .

ويعين الرئيس المدير العام بأرائه فى كل العمليات التى لها صفة فنية متصلة بالدار ويتتبع اجراء تلك العمليات .

ويمكن أن يمنع تنفيذ أى قرار يظهر له فيه عدم احترام مقررات سلطة الاشراف ويجب أن يكون منعه معللا . ومجلس الادارة مطالب بتأجيل تنفيذ قراره وعرض مشكلة النزاع على كاتب الدولة للشئون الثقافية الذى يصرح بموقفه فى المسألة فى حدود الثمانية ايام الموالية . وفى صورة انتهاء هذا الاجل دون جواب من طرفه يكون قرار المجلس ماضيا .

الفصل ٢٧ - ان الصفقات المتعلقة بالأعمال ومستلزمات الدار التى يتجاوز مقدارها مبلغا يحدده قرار من كاتب الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى تعرض على مصادقة سلطة الاشراف .

الفصل ٢٨ - زيادة على الاحكام التى جاء بها هذا القانون فان الدار التونسية للنشر تخضع للالتزامات المبينة بالقانون عدد ٣ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ فى ١٢ فيفرى ١٩٦٥ المتعلق بالالتزامات المحمولة على الدواوين والشركات ذات الاقتصاد المشترك .

الباب السادس

احكام مختلفة

الفصل ٢٩ - فى صورة حل الدار التونسية للنشر ترجع جميع المكاسب للدولة التى تتولى تنفيذ ما ابرمته المؤسسة من التزامات .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بتونس فى ٣ جوان ١٩٦٦ .

قانون عدد ٦٩ لسنة ١٩٧٤

مؤرخ في ٣ أوت ١٩٧٤ يتعلق بأحداث شركة
تونسية ليبية للنشر والطبع والتوزيع باسم
« الدار العربية للكتاب » (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس
الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - وقعت المصادقة على الاتفاق
الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في ٢١
جويلية ١٩٧٣ بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة الجمهورية العربية الليبية والمتعلق
بعقد تكوين شركة تونسية ليبية للنشر والطبع
والتوزيع باسم « الدار العربية للكتاب » .

الفصل ٢ - يرخص لوزير التخطيط أن
يساهم باسم الحكومة في رأس مال « الدار
العربية للكتاب » بما قدره مائتان وخمسون
الف (٢٥٠٠٠٠) ديناراً ليبياى ما يعادل
ثلاثمائة واثنين وخمسين ألف (٣٥٢٠٠٠)
ديناراً تونسياً .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى
للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين
الدولة .

وصدر بقصر صفاقس في ٣ أوت ١٩٧٤ .

مجلس النشر

امر عدد ٤٤٣ لسنة ١٩٦٦

مؤرخ في ١٤ نوفمبر ١٩٦٦ يتعلق بتركيب
مجلس النشر وتنظيم طرق سيره (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد اطلعا على القانون عدد ٥٤ لسنة
١٩٦٦ المؤرخ في ٣ جوان ١٩٦٦. المتعلق بتكوين
الدار التونسية للنشر وخاصة على الفصل
٢٤ منه ،

وعلى رأى كاتب الدولة للشؤون الثقافية
والاخبار ،

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل ١ - يتألف مجلس النشر المحدث
بالفصل ٢٤ من القانون المشار اليه اعلاه عدد
٥٤ لسنة ١٩٦٦ المؤرخ في ٣ جوان ١٩٦٦ على
الصورة التالية :

- كاتب الدولة للشؤون الثقافية
والاخبار ،
رئيسا
- رئيس اللجنة الثقافية
القومية ،
كاهية رئيس

- الرئيس المدير العام للدار

التونسية للنشر ،
كاتبا

- أعضاء المجلس الادارى للدار التونسية
للنشر .

- اربعة أعضاء يقع تعيينهم بقرار من
كاتب الدولة للشؤون الثقافية والاخبار يختارون
من بين رجال الآداب والفنون والعلوم أو من بين
الأشخاص الذين لهم علاقة بميدان النشر .

الفصل ٢ - يجتمع مجلس النشر مرة في
السنة على الأقل وذلك بدعوة من رئيسه .

الفصل ٣ - مداولات مجلس النشر تسجل
في محاضر جلسات بدفتر خاص ، ويستخرج
من ذلك نسخ توجه الى أعضاء مجلس النشر
ممضاة من رئيس المجلس المذكور .

الفصل ٤ - توصيات مجلس النشر تحال
على المجلس الإدارى للدار التونسية للنشر الذى
يكون ملزما باحترامها .

الفصل ٥ - كاتب الدولة للشؤون الثقافية
والاخبار مكلف بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر
بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .
تونس في ١٤ نوفمبر ١٩٦٦ .

قانون عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٥

مؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ يتعلق باصدار
مجلة الصحافة (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الامة ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - جمعت النصوص المنشورة
فيما يلي والمتعلقة بالطباعة والنشر وبيع الكتب
والصحافة في نص واحد تحت عنوان « مجلة
الصحافة » .

الفصل ٢ - الفيت ابتداء من تاريخ دخول
مجلة الصحافة حيز التنفيذ جميع النصوص
السابقة المخالفة للمجلة المذكورة وخاصة الامر
المؤرخ في ٩ فيفري ١٩٥٧ المتعلق بالطباعة وبيع
الكتب والصحافة .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وصدر بقصر قرطاج في ٢٨ افريل ١٩٧٥

مجلة الصحافة

الباب الاول

الايداع القانوني

الفصل ١ - الطباعة حرة وكذلك الصحافة
وبيع الكتب حسب الشروط التي ضبطتها هذه
المجلة .

الفصل ٢ - تخضع لاجراءات الايداع القانوني
في جميع أنواع المطبوعات والكتابات (الكتب
والنشرات الدورية والمجلدات والمنقوشات
والمنقوشات المصورة والبطاقات البريدية المصورة
والملقات والخرائط الجغرافية والنشرات
والتقاويم والمجموعات وغيرها) وكذلك المؤلفات
الموسيقية والصور الشمسية والتسجيلات
الصوتية التي توضع في متناول العموم بواسطة

البيع أو التوزيع أو الإيجار أو التي تسلم بقصد
اعادة نشرها .

الفصل ٣ - لا تخضع للايداع القانوني
المنصوص عليه بالفصل السابق :

- المطبوعات المعروفة بالادارية مثل النماذج
والصيغ النموذجية أو الفاطورات والقوائم
والرسوم والدفاتر الخ .

- المطبوعات الصغيرة المعبر عنها بمطبوعات
المدينة مثل الرسائل وبطاقة الاستدعاء والاعلام
والعناوين وبطاقات الزيارة والظروف الدالة على
مصدرها .

- المطبوعات المعبر عنها بالمطبوعات التجارية
مثل التعريفات وبطاقات الارشادات والعلامات
وبطاقات النماذج الخ ..

- بطاقات الانتخاب ورسوم القيم المالية .

الفصل ٤ - الايداع القانوني يجب ان يقوم
به متولى الطبع أو المنتج أو الناشر أو الموزع
وفقا لاحكام هذا الباب .

الفصل ٥ - النظائر التي يتم ايداعها يجب
ان تكون مطابقة للنظائر العادية الواقع نشرها او
طبعها او صنعها او عرضها للبيع او التوزيع
قصود ترويجها او اعادة نشرها وعلى حالة
تسمح بحفظها .

الفصل ٦ - جميع أعمال انجاز المؤلفات
الكتابية والصور الشمسية أو التسجيلات
الصوتية الخاضعة لاحكام الفصل ٢ من هذه
المجلة يجب تسجيلها في دفاتر خاصة اما من
طرف متولى الطبع أو المنتج أو الناشر أو الموزع .
وكل تسجيل يخص له عدد رتبى في
سلسلة غير منقطعة .

الفصل ٧ - التنسيقات التي يجب ان
تدرج في جميع نظائر كل المؤلفات ، مما ينتج في
البلاد التونسية ويخضع للايداع القانوني وكذلك
كيفية التسجيل في دفاتر الاشغال تضبط بأمر .

الفصل ٨ - الايداع القانوني لجميع المؤلفات
المطبوعة أو الواقع انتاجها أو اعادة انتاجها

بالبلاد التونسية يجب القيام به بحسب الاحوال من طرف متولى الطبع أو المنتج حالما يتم الطبع أو الصنع .

على متولى الطبع بالنسبة الى كل تأليف كتابي وعلى المنتج بالنسبة الى الصور الشمسية والتسجيلات الصوتية غير الموسيقية دورية كانت أو غير دورية ان يودع نظيرا لدى كتابة الدولة للاعلام ونظيرين لدى وزارة الداخلية ونظيرا لدى الولاية أو وكالة الجمهورية المختصتين ترابيا وأربعة نظائر لدى المكتبة الوطنية .

إذا كان التأليف طبع أو انتج أو أعيد إنتاجه في الخارج إلا أنه نشر بالبلاد التونسية فإن الإيداع يقوم به الناشر وفق الشروط المقررة في الفقرات السابقة فيما يخص متولى الطبع أو المنتج .

وبالإضافة الى ذلك فإنه يتعين على متولى الطبع إيداع كل نشرة دورية تصدر بالبلاد التونسية بمجرد انتهاء الطبع في خمسة نظائر لدى كتابة الدولة للاعلام وفي نظيرين لدى الوكالة العامة للجمهورية .

وإذا كان الأمر يتعلق بما يستوجب صنعه مشاركة عدة اختصاصيين فالإيداع واجب على من قام بأمر عمل قبل وضعه تحت طلب العموم .

وإذا كان الأمر يتعلق بمقطوعات موسيقية أو تسجيلات صوتية موسيقية وقع إنتاجها أو إعادة إنتاجها بالبلاد التونسية فالإيداع يكون من طرف صانعيها في نظير واحد لدى المعهد القومي للموسيقى قبل وضعها تحت طلب العموم .

الفصل ٩ - يقوم الموزع بالإيداع القانوني بالنسبة الى كل ما يطبع أو ينتج في الخارج ويدخل للبلاد التونسية ويعرض علانية للبيع أو للايجار أو للتوزيع المجاني وذلك قبل وضعه تحت طلب العموم .

ويجب ان يودع من كل المؤلفات الكتابية أو الصور الشمسية أو التسجيلات الصوتية غير الموسيقية سواء كانت دورية أم لا مما يصدر بالخارج ويقع ادخاله للبلاد التونسية نظير واحد لدى كتابة الدولة للاعلام ونظير آخر لدى وزارة الداخلية .

وبالإضافة الى ذلك يجب ان تودع خمسة نظائر لدى كتابة الدولة للاعلام من كل نشرة دورية تصدر في الخارج ومعدة للعرض على العموم في البلاد التونسية .

وإذا كان الأمر يتعلق بمقطوعات أو تسجيلات صوتية موسيقية وقع إنتاجها في الخارج وادخلت الى البلاد التونسية فالموزع يجب ان يودع نظيراً منها لدى المعهد القومي للموسيقى قبل عرضها على العموم .

الفصل ١٠ - تضبط تراتيب تطبيق الإيداع القانوني بأمر .

الفصل ١١ - في صورة عدم القيام كلياً أو جزئياً بالإيداعات القانونية الواردة بهذه المجلة فإنه يمكن الالتجاء الى السوق لاقتناء النظائر التي لم يقع إيداعها وذلك على نفقة الشخص المادي أو المعنوي المفروض عليه الإيداع القانوني .

الفصل ١٢ - يعاقب بخطية تتراوح من ٢٠ الى ٢٠٠ دينار وفي صورة العود من ٤٠ الى ٤٠٠ دينار كل من يخل بالواجبات المفروضة عليه بمقتضى أحكام هذا الباب والنصوص المتخذة لتطبيقه .

وزيادة على ذلك فإن ما يقع نشره أو ادخاله للبلاد التونسية بصورة مخالفة للأحكام السابقة يمكن حجزه بمقتضى قرار يصدره وزير الداخلية بعد أخذ رأي كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاعلام .

ويمكن للمحكمة ذات النظر ان تأذن بمصادرة النظائر التي وضعت تحت تصرف العموم بصفة مخالفة للقانون .

الباب الثاني

النشريات الدورية

القسم الاول

النشريات القومية

الفصل ١٣ - يقدم الى وزارة الداخلية قبل اصدار اية نشرة دورية اعلام في كاغذ متبر

وممضى من مدير النشرة الدورية ويسلم وصل في ذلك .

وينص الاعلام على ما يلي :

اولا - عنوان النشرة الدورية ومواعيد صدورها .

ثانيا - اسم مدير النشرة الدورية ولقبه وجنسيته ومقره .

ثالثا - المطبعة التي ستطبع بها .

رابعا - اللغة أو اللغات التي ستحرر بها .

خامسا - مكان وعدد التسجيل في الدفتر التجارى .

سادسا - اسماء والقاب ومهن ومقرات أعضاء مجلس الادارة أو الهيئة المديرة وبصفة عامة مسيرى الذات المعنوية .

وكل تغيير يدخل على البيانات المذكورة اعلاه يعلم به في ظرف الخمسة ايام الموالية .

ويضاف الى هذا الاعلام :

- مضمون من السجل العدلى للمدير يرجع تاريخه الى اقل من ثلاثة اشهر .

- ما يثبت اتمام الموجبات القانونية الخاصة بالتأسيس اذا كان الامر يتعلق بشركة .

وتحيل وزارة الداخلية على كتابة الدولة للاعلام وعلى وكالة الجمهورية نظائر من الاعلام مع التنصيص على جميع الوثائق المدلى بها من طرف المعنى بالامر .

الفصل ١٤ - قبل طبع اية نشرة دورية يجب على صاحب المطبعة ان يطالب بالوصل المسلم من طرف وزارة الداخلية .

الفصل ١٥ - كل نشرة دورية يجب ان يكون لها مدير . واذا كانت النشرة الدورية صادرة عن شخص معنوى فيجب اختيار مديرها بحسب الاحوال اما من بين أعضاء مجلس الادارة أو من الهيئة المديرة .

الفصل ١٦ - يجب ان يكون مدير النشرة الدورية بالغا سن الرشد القانونى ومقره القعلى

بالبلاد التونسية ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية .

ويجب ان يكون بالإضافة الى ذلك من ذوى الجنسية التونسية .

الفصل ١٧ - عند مخالفة أحكام الفصول ١٣ الى ١٦ من هذه المجلة يعاقب مالك النشرة الدورية أو المدير أو متولى الطبع بخفية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار .

ولا يمكن للنشرة الدورية أن تستمر على الصدور الا بعد اتمام مقتضيات المبينة بالفصول ١٣ الى ١٦ . ويعاقب الاشخاص المذكورون اعلاه في حالة استمرار النشرة الدورية غير القانونية على الصدور بخفية قدرها ٢٤٠ دينارا يحكم بها عليهم بالتضامن بالنسبة الى كل عدد يصدر ابتداء من تاريخ التصريح بالحكم بالادانة حضوريا وابتداء من اليوم الثالث الموالى لتاريخ الاعلام اذا كان حكما غيابيا وذلك بقطع النظر عن الاستئناف أو الاعتراض ويمكن للمحكمة علاوة على ذلك أن تأذن بوقف النشرة الدورية .

وللمحكوم عليه ولو غيابيا حق الاستئناف ويتم البت فيه من طرف محكمة الاستئناف في ظرف عشرة ايام .

الفصل ١٨ - يجب ان تقوم كل نشرة دورية بتعريف العموم باسماء من يمارسون ادارتها . كما يجب طبع هذه الاسماء بجميع نظائر النشرة . ومخالفة أحكام هذا الفصل تستوجب خفية من ١٠ الى مائة دينار عن كل عدد يطبع بصورة غير مطابقة لهذه الاحكام .

الفصل ١٩ - جميع المالكين والشركاء واصحاب الاسهم والمولين وغيرهم ممن يساهمون في الحياة المالية لنشرة دورية ليست لها صبغة علمية أو فنية أو تقنية بحتة يجب أن يكونوا من ذوى الجنسية التونسية .

كل شخص ثبت انه اعار اسمه باية طريقة من الطرق لمالك نشرة أو لممولها يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر الى عامين وبخفية من ١٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

وفي الصورة وقوع عملية اعادة الاسم من طرف شركة او جمعية فان المسؤولية الجزائية المنصوص عليها في هذا الفصل تمتد الى رئيس مجلس الادارة او الوكيل او المسيرين حسب نوع الشركة او الجمعية .

الفصل ٢٠ - على كل نشرة دورية ان تضبط لمدة ثلاثة اشهر تعريفة الاشهار الخاص بها وعند الاقتضاء تعريفة اشهارها المشترك مع نشرة دورية ، او عدة نشرات دورية اخرى ، وتعلم بذلك كل شخص يهمه الامر . ولصاحب الاعلان الاشهارى ان يختار التعريفة التى يرتضيها ويحجر اعتماد تعريفة مخالفة للتعريفة الواقع ضبطها بالنسبة الى كل ثلاثة اشهر .

الفصل ٢١ - كل مخالفة للفصلين ١٩ و ٢٠ يعاقب مرتكبها بخطية من ١٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار وبالسجن من ١٦ يوما الى ستة اشهر او باحدى العقوبتين فقط .

الفصل ٢٢ - بقطع النظر عن الشروط الاخرى المفروضة بمقتضى التشريع الجارى به العمل فان قبول المالك لنشرة دورية او مديرها او احد المستغلين فيها لأموال او منافع بصورة مباشرة او غير مباشرة من شخص مادي او معنوي اجنبى الجنسية باستثناء الاموال والمنافع الصادرة فى شأنها موافقة صريحة من كتابة الدولة للاعلام وكذلك الاموال المسددة مقابل اشهار فى حدود ما خوله الفصل ٢٠ من هذه المجلة يستوجب عقوبة بالسجن من عام واحد الى خمسة أعوام وبخطية من ٢٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار أو احدى العقوبتين ويشمل العقاب الفاعلين الاصليين وشركاءهم .

الفصل ٢٣ - كل اشهار فى شكل مقال يجب ان تسبقه او تعقبه اشارة (اشهار) او اشارة (بلاغ) .

ويستوجب قبسول مالك نشرة دورية او مديرها او احد المستغلين فيها لمبلغ مالى او غير ذلك من المنافع قصد اكساء اعلان اشهارى صورة خبر عقوبة بالسجن من شهر الى عام وبخطية من ٢٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار او احدى العقوبتين فقط .

ويعاقب كفاعل أصلى من تسلم وكذلك من بذل المبلغ المالى او المنفعة .

القسم الثانى

النشریات الأجنبية

الفصل ٢٤ - تعبر نشرة اجنبية فى نظر هذه المجلة كل نشرة دورية كانت او غير دورية مهما كانت اللغة التى حررت بها ، وكل مؤسسة صحفية يكون رأس مالها كله او جله اجنبيا او يكون مقرها فى الخارج .

الفصل ٢٥ - يمكن ان يحجر بالبلاد التونسية بقرار من وزير الداخلية بعد اخذ رأى كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالاعلام نشر او ادخال او جولان المؤلفات الاجنبية الدورية وغير الدورية .

القسم الثالث

الاستدراك وحق الرد

الفصل ٢٦ - مدير النشرة ملزم بان يدرج مجانا بطالع العدد الموالى من النشرة الدورية جميع الاستدراكات التى توجه اليه من طرف احد ارباب السلطة العمومية فى شأن اعمال وظيفته والتى عرضت على غير حقيقتها بالنشرة الدورية المذكورة .

وعند الامتناع من الادراج يعاقب مدير النشرة بخطية من ٢٤ الى ٢٤٠ دينارا .

الفصل ٢٧ - يكون مدير النشرة ملزما بان يدرج ردود كل شخص وقع التعرض له صراحة او ضمنا . وعند المخالفة فانه يعاقب بخطية من ١٢ الى ١٢٠ دينارا بقطع النظر عما عسى ان يترتب عن ذلك من العقوبات الاخرى وغرم الضرر .

وتقع عملية الادراج هذه فى اجل ثلاثة ايام بالنسبة الى الجرائد اليومية وفى العدد الموالى بالنسبة الى الجرائد غير اليومية ويبتدىء سريان ذلك الاجل من تاريخ الاتصال بالردود .

الفصل ٢٨ - يقع ادراج الرد في موضع يجعل اطلاع القارئ عليه لا مناص منه وبنفس احرف الفصل المتسبب فيه وبدون اى اقسام .

وبدون اعتبار العنوان والتحيات والمقدمات المألوفة والامضاء التى لاتحسب ابدا في الرد فان هذا الرد يكون من حيث الطول في حدود المقال الذى تسبب فيه . ولا يمكن مع ذلك ان يتجاوز ٢٠٠ سطر ولو كان المقال أطول من ذلك .

الفصل ٢٩ - يكون الرد دائما مجانا ولزوميا بالطبعة والطبعات التى نشر بها المقال ويمكن توجيهه برسالة مضمونة الوصول .

الفصل ٣٠ - تنطبق الاحكام اعلاه على التعقيبات اذا نشر الصحفى تعاليق جديدة على الرد .

الفصل ٣١ - تتولى المحاكم وضع حدود لممارسة حق الرد كلما تبين ان عبارات الرد مخالفة للقانون او منافية للاخلاق الحميدة او للمصلحة الشرعية للغير او تنال من شرف الصحفى او مكانته .

الفصل ٣٢ - يعتبر كالامتناع من الادراج حذف الرد من احدى طبعات العدد الذى كان من اللازم نشره بها ويعاقب مرتكبه بنفس العقوبات بصرف النظر عن دعوى المطالبة بغرم الضرر .

وتبت المحكمة في العشرة ايام الموالية لتاريخ رفع القضية او بلوغ الاستدعاء في الشكاية المتعلقة بالامتناع من الادراج ، ويمكن لها ان تقرر ان الحكم الصادر في الاذن بالادراج - ولكن فيما يخص الادراج فقط - ينفذ بمجرد تحريره بالمسودة بقطع النظر عن الاعتراض او الاستئناف وفي صورة الاستئناف يقع البت في شأنه في العشرة ايام الموالية للاعلام المقدم لكتابة المحكمة .

الفصل ٣٣ - بيد انه في المدة الانتخابية ينخفض اجل الثلاثة ايام المنصوص عليه للادراج وبالفصل ٢٧ الى اربع وعشرين ساعة فيما يخص الصحف اليومية ويجب ان يسلم الرد قبل طبع الصحيفة المراد نشره بها بست ساعات على الاقل وبمجرد افتتاح المدة الانتخابية يكون مدير الصحيفة ملزما بان يعلم قلم النيابة العمومية

بالوقت الذى يريد فيه الشروع في طبع جريدته أثناء المدة المذكورة والا فانه يكون معرضا للعقوبات المنصوص عليها بالفصل ٢٧ وينخفض اجل الاستدعاء لدى المحكمة من اجل الامتناع من الادراج الى اربع وعشرين ساعة ويمكن ان يسلم الاستدعاء من ساعة الى اخرى باذن يصدره رئيس المحكمة الابتدائية ويكون الحكم القضاى بالادراج - وفيما يخص الادراج فقط - قابلا للتنفيذ بمجرد تحرير مسودة الحكم بقطع النظر عن الاعتراض او الاستئناف . وفي صورة عدم وقوع الادراج المحكوم به في اربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور الحكم يتعرض مدير الصحيفة الى عقوبة بالسجن من ١٦ يوما الى ثلاثة اشهر وبخطية من ٢٠٠ الى ٢٤٠٠ دينار او احدى العقوبتين فقط .

الفصل ٣٤ - تسقط الدعوى المتعلقة بالادراج الاجبارى بمضى عام ابتداء من يوم النشر المطعون فيه .

الباب الثالث

التعليق بالجدران والنقل والبيع بالطريق العام

القسم الاول

التعليق بالجدران

الفصل ٣٥ - يتولى رئيس البلدية بالنسبة للمنطقة البلدية والوالى بالنسبة للمناطق الاخرى تعيين الاماكن المدة خصيصا لتعليق النصوص الصادرة عن السلطة العمومية .

ويحجر ان تعلق بها الاعلانات الخاصة .

ومعلقة النصوص الصادرة عن السلطة العمومية تنقرد بالطبع على الكاغذ الأبيض .

وكل مخالفة لاحكام هذا الفصل يعاقب مرتكبها بخطية من ٢٠ الى ٢٠٠ دينار وعند العود من ٤٠ الى ٤٠٠ دينار .

الفصل ٣٦ - تعين السلطة الادارية لكامل المدة الانتخابية اماكن تخصص لوضع الاعلانات الانتخابية وفق الشروط المبينة بالاحكام القانونية

الجاري بها العمل فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية .

الفصل ٣٧ - كل من ازال او مزق او غطى او شوه بطريقة من الطرق اعلانات معلقة باذن من الادارة بالاماكن المخصصة لذلك قصد تغييرها او جعل قراءتها غير ممكنة يعاقب بخطية من ١٢ الى ١٢٠ دينار . وفي صورة ارتكاب ذلك من طرف موظف او عون من اعوان السلطة فان العقاب يكون بخطية من ٢٤ الى ٢٤٠ دينار وبالسجن من ١٦ يوما الى شهر او باحدى العقوبتين فقط .

الفصل ٣٨ - كل من يتولى بدون رخصة من الادارة وضع معلقات ويعمد باية وسيلة الى كتابات او رسم علامات او صور بملك منقول او بعقار تابع لاملاك الدولة او المؤسسات العمومية او بملك مخصص للقيام بمصلحة عمومية وكذلك كل من يتولى وبدون ان يكون مالكا لعقار او منتفعا بريعه او متسوغا له من غير ان يكون له ترخيص في ذلك من طرف احد الاشخاص المذكورين وضع معلقات ويعمد باية وسيلة كانت الى رسم كتابات او رسم علامات او صور يعاقب بخطية من ٢٤ الى ٢٤٠ دينارا وبالسجن من ١٦ يوما الى شهر او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

القسم الثاني

النقل بالطريق العام والبيع

الفصل ٣٩ - على كل من يريد ان يتعاطى مهنة بائع متجول او موزع بالطريق العام او بغير ذلك من الاماكن العامة او الخاصة للكتب والكتابات والمجلدات والصور والمنقوشات المصورة والمطبوعات الحجرية والاشربة المغناطيسية والاقلام والاسطوانات ان يقدم اعلاما في ذلك لمركز الولاية الكائن بدائرتها محل سكناه .

ويكون الاعلام مشتملا على اسم القائم بالاعلام ولقبه وجنسيته ومهنته ومقره وسنه ومكان ولادته ويسلم له وصل في ذلك .
ويوجه القائم بالاعلام في نفس الوقت نسخة من ذلك الى كتابة الدولة للاعلام .

ان مباشرة مهنة بائع متجول او موزع بدون سابق اعلام او الاعلام بغير الواقع او عدم تقديم الوصل عند كل طلب تشكل مخالفات يستوجب ارتكابها عقابا بخطية من دينارين الى خمسة دنانير وبالسجن من يوم الى ١٥ يوما او باحدى العقوبتين فقط وفي صورة العود لارتكاب المخالفات المذكورة او تقديم اعلام كاذب يكون الحكم بالسجن وجوبيا .

الفصل ٤٠ - يعاقب بالسجن من ١٥ يوما الى ستة اشهر وبخطية من ٢٤ الى ٢٤٠ دينار الموزعون او الباعة المتجولون او الباعة المستقرون او المتعهدون الذين يسلمون بعنوان كراء او اعارة او باى سبب كان نشرته دورية او كتابات معدة للبيع وتسلط نفس العقوبات على اشخاص الذين يقبلون هذه العملية او يساعدون عليها .

الفصل ٤١ - يعاقب بالسجن من ١٦ يوما الى عام وبخطية من ١٠٠ الى ١٠٠٠ دينار او باحدى العقوبتين فقط الباعة المتجولون والموزعون وبصفة عامة جميع متعهدي الكتب او الكتابات او المجلدات او الصحف او الصور والمنقوشات المصورة او المطبوعات الحجرية او الاشربة المغناطيسية او الاقلام او الاسطوانات النى كانت سلمت لهم بقصد البيع او التوزيع ولم يقدموا نتيجة قيامهم بما عهد اليهم في ظرف شهر ابتداء من تاريخ التنيه المبلغ اليهم برسالة مضمونة الوصول مع الاعلام بالبلوغ ، وذلك بالوفاء بمحصول البيع وتسليم ما لم يقع بيعه لمن اوكل اليهم ذلك .

الباب الرابع

الجنايات والجنح التي ترتكب بواسطة الصحافة او باية وسيلة من وسائل النشر

القسم الاول

التحريض على ارتكاب الجنايات والجنح

الفصل ٤٢ - يعاقب كمشاركين في ارتكاب ما يمكن ان يوصف بجناية او جنحة على معنى الفصل ٤٣ وما بعده كل الذين يحرضون مباشرة شخصا او عدة اشخاص على ارتكاب

ما ذكر مما يكون متبوعا بفعل وذلك بواسطة الصحافة او باية وسيلة قصدية اخرى من وسائل الترويج .

وتنطبق ايضا هذه الاحكام اذا كان التحريض على ما ذكر لم تتبعه الا محاولة لارتكاب الجريمة المنصوص عليها بالفصل ٥٩ من المجلة الجنائية .

الفصل ٤٣ - كل من يحرض مباشرة بوسيلة من الوسائل المبينة بالفصل السابق سواء على السرقة او على جريمة القتل او النهب او الحريق او على احدى الجرائم او الجنح المعاقب عليها بالفصول من ٢٠٨ الى ٢١٣ و ٢١٩ من المجلة الجنائية او على احدى الجرائم او الجنح المرتكبة ضد امن الدولة الخارجى يعاقب بالسجن من عام الى خمسة اعوام او بخطية من ١٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار وذلك اذا لم يكن التحريض المذكور متبوعا بمفعول بدون ان يمنع ذلك من تطبيق الفصل ٣٢ من القانون الجنائي وتنطبق هذه الاحكام ايضا على كل من يحرض مباشرة بالوسائل المذكورة على ارتكاب احدى الجرائم ضد امن الدولة الداخلى المنصوص عليها بالفصول ٦٣ و ٦٤ و ٦٧ الى ٨٠ من المجلة الجنائية .

ويعاقب بنفس ما ذكر من ينوء بواسطة نفس الوسائل بجرائم القتل او النهب او الحريق او السرقة او الجرائم المنصوص عليها بالفصول ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من المجلة الجنائية او على جرائم الحرب او التعاون مع العدو .

الفصل ٤٤ - يعاقب بالسجن من شهرين الى ثلاثة اعوام وبخطية من ١٠٠٠ دينار الى ٢٠٠٠ دينار من يحرض مباشرة بالوسائل المذكورة سواء على التباغض بين الاجناس او على ارتكاب الجنح المنصوص عليها بالفصل ٤٨ او بحث السكان على خرق قوانين البلاد .

الفصل ٤٥ - يعاقب بالسجن من ستة ايام الى شهر وبخطية من ١٢٠ دينار الى ٢٠٠ دينار او باحدى العقوبتين فقط من يجهر بأى نوع من انواع الصراخ او الاناشيد الهيجة التى تلقى بأماكن واجتماعات عمومية بقطع النظر

عن تطبيق مقتضيات القانون او القرارات البلدية المتعلقة بالمخالفات .

الفصل ٤٦ - اذا اصدرت المحكمة بسبب مخالفة تراتيب الفصول ٤٢ الى ٤٥ حكما بالسجن بدون اسعاف بالتأجيل فيمكنها بالاضافة الى ذلك ان تقرر حرمان المحكوم عليه من ان يكون ناخبا او منتخبا وذلك لمدة لا تتجاوز خمسة اعوام وحالما يصبح هذا الحكم باتا فانه ينجر عنه سقوط النيابة الانتخابية للمحكوم عليه بالنسبة الى المدة الانتخابية الجارية .

الفصل ٤٧ - يعاقب بالسجن من عام الى خمسة اعوام وبخطية من ١٠٠٠ دينار الى ٢٠٠٠ دينار كل تحريض باحدى الوسائل المبينة بالفصل ٤٢ يوجه للجنود يكون القصد منه سواء حملهم على افعال واجباتهم العسكرية وترك الطاعة المفروضة عليهم نحو رؤسائهم فى كل ما يأمرهم به لتنفيذ القوانين والتراتيب العسكرية او الحيلولة دون التحاق الشبان بالخدمة العسكرية او تاخير ذلك الالتحاق او صد من لم يدعوا بعد للجنودية لكن من شأنهم ان يدعوا لذلك طبق القانون المتعلق بالتجنيد على عدم الامتثال لواجباتهم العسكرية .

القسم الثانى

الجنح المرتكبة ضد النظام العام

الفصل ٤٨ - يعاقب بالسجن من عام الى خمسة اعوام وبخطية من ١٠٠٠ دينار الى ٢٠٠٠ دينار النيل من كرامة رئيس الجمهورية باحدى الوسائل المبينة بالفصل ٤٢ من هذه المجلة .

ويعاقب بالسجن من ثلاثة اشهر الى عامين وبخطية من مائة دينار الى الف دينار من يتعمد بالوسائل المذكورة النيل من كرامة رئيس مجلس الامة او احد اعضاء الحكومة او أحد الشعائر الدينية المرخص فيها .

الفصل ٤٩ - ان النشر او التسرويج او اعادة النشر باية وسيلة كانت للاخبار الزائفة والاوراق المصطنعة او المدلسة المنسوبة للغير يعاقب مرتكبها بالسجن من شهرين الى ثلاثة

أعوام وبخطية من ١٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار أو باحدى العقوبتين اذا كان ارتكاب ذلك عن سوء نية وعكر أو من شأنه ان يعكر صفو الامن العام .

القسم الثالث الجنح ضد الاشخاص

الفصل ٥٠ - يعتبر ثلما كل ادعاء او نسبة شيء بصورة علنية من شأنه ان ينال من شرف او اعتبار شخص او هيئة رسمية .

واعلان ذلك الادعاء او تلك النسبة بصورة مباشرة او بواسطة النقل يعاقب مرتكبه حتى ولو وقع ذلك في صيغة الاحتمال او كان يقصد به شخص او هيئة رسمية لم تقع تسميتها صراحة على ان الاهتداء اليها يسره فحوى العبارات الواردة في الخطب والنداءات او الكتابات او المطبوعات او المعلقات او الرسوم او الاعلانات المطعون فيها .

الفصل ٥١ - يعاقب بالسجن من عام الى ثلاثة اعوام وبخطية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار مرتكب التلب باحدى الوسائل المذكورة بالفصل ٤٢ من هذه المجلة ضد النظام العام والدوائر القضائية وجيوش البر والبحر والجو والهيئات الرسمية والادارات العمومية .

الفصل ٥٢ - يسلط العقاب نفسه على مرتكب التلب بنفس الوسائل المذكورة نحو عضو او عدد من أعضاء الحكومة من أجل خطتهم او صفتهم او ضد نائب او عدد من النواب بمجلس الأمة او موظف عمومي او صاحب سلطة عمومية او عون من اعوان السلطة العمومية او مواطن مكلف بمصلحة او بناية عمومية سواء كانت وقتية او مستمرة او حاكم بمحكمة شعبية او شاهد من اجل ادائه لشهادته .

الفصل ٥٣ - يعاقب مرتكب الاعتداء بالثلث على الخواص باحدى الطرق المبينة بالفصل ٤٢ من هذه المجلة بالسجن من ١٦ يوما الى ستة اشهر وبخطية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار او باحدى العقوبتين فقط وذلك بقطع النظر عن احكام الفصل ٩٧ من مجلة العقود والالتزامات .

ويعاقب مرتكب الاعتداء بالثلث بالطرق المذكورة على جمع من اشخاص غير المشار اليهم بهذا الفصل عليهم ينتسبون من حيث اصلهم الى جنس او دين معين بالسجن من شهر الى عام وبخطية من ١٢٠ الى ١٢٠٠ دينار اذا كان المقصود من التلب التحريض على التباغض بين المواطنين او المتساكنين .

الفصل ٥٤ - تعتبر شتما كل عبارة تنال من الكرامة او لفظة احتقار او سب لا تتضمن نسبة شيء معين .

والاعتداء بالشتم بالوسائل المبينة بالفصل ٤٢ على الهيئات الرسمية او الاشخاص المعينين بالفصل ٥١ وما بعده من هذه المجلة يعاقب مرتكبه بالسجن من ١٦ يوما الى ثلاثة اشهر وبخطية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار او باحد العقابين فقط وذلك بقطع النظر عن تطبيق احكام الفصل ٨٧ من مجلة الالتزامات والعقود .

ويعاقب مرتكب الاعتداء بالشتم بالطرق المذكورة على الخواص بالسجن من ١٦ يوما الى شهرين وبخطية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار او باحد العقابين فقط وذلك في صورة ما اذا لم يكن الاعتداء مسبوقا باستفزاز .

ويكون العقاب بالسجن لمدة اقصاها عام والخطية ١٢٠٠ دينار اذا ارتكب الاعتداء بالشتم بنفس الطرق المذكورة نحو جمع من اشخاص ينتسبون من حيث اصلهم الى جنس او دين معين وبقصد التحريض على التباغض بين المواطنين او المتساكنين .

الفصل ٥٥ - لا تسري احكام الفصول ٥١ الى ٥٤ من هذه المجلة على التلب او الشتم الموجهين ضد الاموات الا في الصور التي يقصد فيها الاعتداء على شرف اعتبار الورثة او الازواج او العاصبين الذين هم بقيد الحياة .

وللورثة او الازواج او العاصبين الذين هم بقيد الحياة ممارسة حق الرد المنصوص عليه بالفصل ٢٧ من هذه المجلة سواء قصد او لم يقصد مرتكب التلب او الشتم الاعتداء على شرفهم او اعتبارهم .

الفصل ٥٦ - يعاقب بالسجن من ١٦ يوما الى ستة اشهر وبخطية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار أو بأحد العقابين فقط ، من يوجه بواسطة البريد مراسلة مكشوفة تتضمن اعتداء بالثلب اما على الخواص واما على الهيئات او الاشخاص المعينين بالفصول ٤٨ و ٥١ الى ٥٣ من هذه المجلة .

اذا كانت المراسلة تتضمن شتما يعاقب المرسل بالسجن من ١٦ يوما الى شهرين وبخطية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار أو بأحد العقابين فقط .

الفصل ٥٧ - يمكن اثبات موضوع الثلب بالطرق الاعتيادية اذا كان متعلقا بالخطة فقط في صورة ما اذا نسب الى الهيئات الرسمية أو الى جيوش البر والبحر والجو أو الى الادارات العمومية أو الى جميع الاشخاص المعينين بالفصل ٥٣ من هذه المجلة .

ويمكن ايضا اثبات موضوع الثلب بكل الوسائل اذا كان متعلقا بالخطة فقط وكان الثلب موجها ضد مديري أو متصرفي كل مؤسسة صناعية أو تجارية أو مالية تعتمد علانية على اموال الادخار أو الاقراض .

ولا يمكن اثبات موضوع الثلب في الصور الاتية :

(١) اذا كان الامر المنسوب يتعلق

بالاشخاص المعينين بالفصل ٥٢ من هذه المجلة .

(ب) اذا كان الامر المنسوب يتعلق بالحياة الخاصة للشخص

(ج) اذا كان الامر المنسوب يتعلق بامور مر عليها اكثر من عشرة اعوام .

(د) اذا كان الامر المنسوب يتعلق بمخالفة شملها قانون المفو أو سقط حق تتبعها بمرور الزمن أو بمخالفة افضت الى عقاب وقع محوه برد الحقوق لمرتكبها أو بالمراجعة .

وفي الصور المنصوص عليها بالفقرتين ١ و ٢ من هذا الفصل يمكن الادلاء بالحجة المضادة واذا ثبت موضوع الثلب يوقف التبع .

واذا كان الامر المنسوب واقعا تتبعه بطلب من النيابة العمومية أو بناء على شكاية من ذي الشبهة فانه يعطل التبع ويرجى الحكم في جنحة الثلب الى انتهاء التحقيق الواجب اجراؤه .

الفصل ٥٨ - كل نقل لامر منسوب وثبت قضايا انه من قبيل الثلب يعتبر صادرا عن سوء نية ما لم يقع الادلاء بما يثبت خلاف ذلك .

القسم الرابع

الجنح المرتكبة ضد رؤساء الدول والأعوان الدبلوماسيين الأجانب

الفصل ٥٩ - الاعتداء العلني بما يمس بكرامة رؤساء الدول واعضاء الحكومات الاجنبية يعاقب مرتكبه بالسجن من ثلاثة اشهر الى عام وبخطية من ١٢٠ دينار الى ٢٠٠٠ دينار أو بأحد العقابين فقط .

الفصل ٦٠ - الاعتداء العلني بما يمس بكرامة رؤساء البعثات وغيرهم من الاعوان الدبلوماسيين المعتمدين لدى الحكومة التونسية يعاقب مرتكبه بالسجن من ١٦ يوما الى عام وبخطية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار أو بأحد العقابين فقط .

القسم الخامس

النشريات الممنوعة والحصانة الخاصة بالدفاع

الفصل ٦١ - يعاقب بالسجن من ١٦ يوما الى عام وبخطية من ٦٠ دينار الى ٦٠٠ دينار من يتولى عمدا بيع أو توزيع أو نقل مؤلفات محجرة أو نشر أو ترويج مؤلفات محجرة تحت عنوان آخر .

وتجرى وزارة الداخلية الحجز الإداري على نسخ المؤلفات المحجرة وما نقل منها .

الفصل ٦٢ - يحجر توزيع المنششير والنشرات والكتابات الاجنبية المصدر أو غيرها التي من شأنها تعكير صفو النظام العام أو النيل من الاخلاق الحميدة وكذلك بيعها وعرضها على العموم ومسكها بنية ترويجها أو عرضها لغرض دعائي .

وكل مخالفة للتحجير المنصوص عليه بالفقرة السابقة يمكن ان يترتب عنها زيادة عن الحجز في الحين عقاب بالسجن من ٦ اشهر الى خمسة اعوام وبخطية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار .

الفصل ٦٣ - يحجر نشر قرارات الاتهام وغيرها من الاعمال المتعلقة بالاجراءات الجزائية قبل تلاوتها في جلسة عمومية ويعاقب مرتكب ذلك بخفية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار .

ويسلط نفس العقاب على من ينشر بطريقة النقل مهما كانت الوسائل لاسيما بالتصوير الشمسي او النقوش المصورة او رسوم او رسوم الاشخاص او الافلام ، كل او بعض الظروف المحيطة باحدى الجرائم او الجرح المنصوص عليها بالفصول ٢٠١ الى ٢٤٠ بدخول الغاية من المجلة الجنائية .

بيد انه ليس هناك جريمة اذا كان النشر قد وقع بناء على طلب كتابي صادر عن الحاكم المكلف بالتحقيق ويضاف المطلب المذكور ملف التحقيق العدلي .

الفصل ٦٤ - يحجر الاعلام بأية قضية من قضايا التلب في الصور المنصوص عليها بالفقرات ا - ب - ج - د - من الفصل ٧٥ من هذه المجلة وكذلك المداولات المتعلقة بقضايا ثبوت النسب والطلاق والاجهاض ولا ينطبق هذا التحجير على الاحكام التي يجوز في كل وقت نشرها باذن من السلطة القضائية .

وفي كل القضايا المدنية يمكن للدوائر والمجالس تحجير نشر تفاصيل القضايا .

ويحجر ايضا نشر اسرار مفاوضات الدوائر والمحاكم .

ويحجر اثناء المداولات وداخل قاعات جلسات المحاكم استعمال اجهزة التسجيل الصوتي والآلات التصوير الشمسي او السينما توغرافي الا اذا اصدرت في ذلك رخصة من السلطة القضائية ذات النظر .

وكل مخالفة لهذه الاحكام يعاقب عنها بخفية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار مع حجز الوسائل المستعملة لذلك الغرض .

الفصل ٦٥ - يحجر فتح الاكتابات او الاعلان عنها اذا كانت تلك الاكتابات ترمي الى عمديد خطايا او مصاريف او غرامات محكوم

بها من طرف المحاكم العدلية في القضايا الجزائية ويعاقب المخالف بالسجن من ١٦ يوما الى ستة اشهر وبخفية من ١٢٠ دينار الى ١٢٠٠ دينار او باحدى العقوبتين فقط .

الفصل ٦٦ - لا تترتب اية دعوى عن الاعلام الصادر عن حسن نية بما يدور بالجلسات العمومية لمجلس الامة .

ولا تترتب اية دعوى من اجل التلب او الشتم او هضم الجانب عن الوصف المطابق الصادر عن حسن نية للمرافعات العدلية او الخطب الواقع القاؤها لدى المحاكم الكتابات المقدمة اليها .

غير انه يمكن للحكام المتعهدين بالقضية والذين ينظرون في الاصل الاذن بالفاء الخطب المتضمنة للشتم او هضم الجانب او التلب والحكم بفرم الضرر عند الاقتضاء على من صدر عنه ذلك .

لكنه يمكن للمتضرر من التلب الخارج عن الدعوى القيام بدعوى مدنية اذا حفظت المحاكم حقه في ذلك ويمكن للغير في جميع الحالات القيام بالدعوى المدنية .

الفصل ٦٧ - اذا صدر حكم بالادانة يمكن للمحاكم في الصور المنصوص عليها بالفصول ٤٣ الى ٤٧ من هذه المجلة والفصل ٨١ من مجلة القضاء العسكري ان تقرر مصادرة الكتابات والمطبوعات او المعلقات او الرسوم او الاعلانات او الافلام او الاسطوانات او الاشرطة المغناطيسية او غير ذلك كما هو موضوع التتبع المعروضة للبيع او الموزعة او الموضوعة تحت انظار العموم .

غير انه يمكن الا يشمل الحذف او الاعداد الا بعض اجزاء من كل نسخة من النسخ المحجوزة .

كل حكم بالعقاب من اجل العود الى التهديد بالتشهير ينجر عنه ابطال النشرة الدورية الواقع تبنيها وذلك بقطع النظر عن احكام المجلة الجنائية المتعلقة بجنحة التهديد بالتشهير .

ان طبع أو نقل لنشرية محكوم بحذفها أو صنعها أو عرضها للبيع أو توزيعها يستوجب العقاب بخفية من ١٢٠ ديناراً الى ١٢٠٠ ديناراً

الباب الخامس

التتبعات والعقوبات

القسم الاول

الاشخاص المسؤولون عن الجنايات والجنح المرتكبة بواسطة الصحافة

الفصل ٦٨ - يعاقب بصفة فاعلين اصليين بالعقوبات التي تستوجبها الجنايات والجنح المرتكبة بواسطة الصحافة حسب الترتيب التالي :

أولاً - مدير النشر أو الناشران مهما كانت مهنتهم أو تسمياتهم .

ثانياً - عند عدم وجود من ذكر المؤلفون .

ثالثاً - عند عدم وجود المؤلفين متولو الطبع أو الصنع .

رابعاً : عند عدم وجود متولى الطبع أو الصنع الباعة والموزعون أو واضعو العلاقات .

الفصل ٦٩ - اذا كان مدير النشر أو الناشران مسؤولين في التتبعات فالمؤلفون يقع تتبعهم بصفة مشاركين .

كما يجوز اجراء التتبعات بنفس تلك الصفة وفي جميع الصور ضد جميع الاشخاص الذين يمكن أن ينطبق عليهم الفصل ٣٢ من المجلة الجنائية ولا يمكن تطبيق هذا الفصل على متولى الطبع فيما يخص اعمال الطاعة

على انه يمكن تتبع متولى الطبع بصفته مشاركين في صورة صدور حكم بانتفاء المسؤولية الجزائية بالنسبة الى مدير النشر ويقع التتبع في هذه الصورة في اجل ثلاثة اشهر من تاريخ ارتكاب الجريمة وعلى اقصى تقدير في اجل لا يتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ ثبوت انتفاء مسؤولية مدير النشر .

الفصل ٧٠ - ان مالكي النشرات المكتوبة أو الصوتية أو المرئية مسؤولون مدنياً مع الاشخاص المعنيين بالفصلين السابقين وملزمون

على الاخض باداء الخطايا والمصاريف بالنظام مع المحكوم عليهم .

وفي الصورة المنصوص عليها بالفصل ١٥ من هذه المجلة يمكن استخلاص الخطايا والغرامات من مكاسب المؤسسة .

الفصل ٧١ - لا يمكن القيام بدعوى مدنية منفصلة عن الدعوى العمومية في جنح الثلب المنصوص عليها بالفصول ٥١ الى ٥٣ من هذه المجلة الا في صورتى وفاة مرتكب الجنحة أو تمتعه بالعفو العام .

الفصل ٧٢ - ان التتبعات في الجنايات والجنح المرتكبة بواسطة الصحافة أو باى وسيلة اخرى من وسائل النظر يتم اجراؤها وجوباً بطلب من النيابة العمومية حسب الصيغ وفي حدود الاجال القانونية لدى المحاكم المعينة بمجلة المرافعات الجزائية مع اعتبار التنقيحات الآتية :

أولاً - في صورة ثلب الخواص المنصوص عليه بالفصل ٥٣ وفي صورة الشتم المنصوص عليه بالفصل ٥٤ من هذه المجلة لا يتم التتبع الا بشكاية من الشخص الموجه اليه الثلب أو الشتم على أن التتبع يمكن القيام به راساً من طرف النيابة العمومية اذا كان الثلب أو الشتم موجهاً لجمع من الاشخاص خصوصاً التابعين الى جنس أو دين معين وكانت الغاية منه التحريض على التباغض بين المواطنين أو المتساكنين .

ثانياً - في صورة الشتم أو الثلب الموجهين ضد الدوائر القضائية أو المحاكم أو الهيئات الرسمية أو الادارات العمومية يقع التتبع تلقائياً من طرف النيابة العمومية .

ثالثاً - في صورة الشتم أو الثلب الموجه ضد نائب أو عدة نواب من مجلس الامة لا يقع التتبع الا بمقتضى شكاية من الشخص أو الاشخاص المعنيين بالامر .

رابعاً - في صورة الشتم أو الثلب الموجه ضد الموظفين العموميين أو اصحاب السلطة العمومية أو اعوان السلطة العمومية غير اعضاء الحكومة أو ضد المواطنين المكلفين بمصلحة أو

بنيابة عمومية فان التتبع يتم اما بشكاية منهم او بشكاية صادرة تلقائيا عن رئيس المصلحة التي يرجعون اليها بالنظر .

خامسا - في صورة التلب الموجه ضد شاهد وهي اللجنة المنصوص عليها بالفصل ٥٢ من هذه المجلة لا يتم التتبع الا بشكاية صادرة عن الشاهد الذي يدعى ان التلب موجه ضده .

سادسا - في صورة النيل من الكرامة والاعتداء بالشتم المنصوص عليهما بالفصلين ٥٩ و ٦٠ من هذه المجلة فان التتبع في شأنها يتم بطلب من المعتدى عليه . ويوجه الطلب الى وزارة الشؤون الخارجية التي تحيله على وزارة العدل للاذن باجراء التتبع .

الفصل ٧٣ - اذا كان التتبع جاريا بمقتضى الفصول ٤٣ الى ٤٩ بدخول الغاية من هذه المجلة يمكن للنيابة العمومية الاذن بتوقيف النشيرة الدورية موضوع التتبع وذلك لمدة معينة على انه يمكن للمحكمة التي تنظر في الاصل ان تتعهد بالبث في وجاهة هذا الاذن بحجرة الشورى بعد سماع الطرفين وفي ظرف ثمانية ايام ، والحكم الذي تصدره قابل للتنفيذ الوقتي ويمكن استئنافه لدى محكمة الاستئناف التي تبث فيه في ظرف عشرة ايام بداية من تاريخ تقديم مطلب الاستئناف لكتابة المحكمة .

وتنقطع النشيرة الموقفة عن الصدور وتعتبر مسنومة على ذلك ولو صدرت تحت عنوان غير عنوانها الاصلى اذا تبين من الظروف الواقعية خاصة من مشاركة الكل او البعض من العاملين في النشرة الدورية المعطلة او الخصائص البارزة لتلك النشيرة بأنها في الحقيقة استمرار للنشيرة المعطلة .

ولا مفعول لهذا التوقيف على عقود الشغل التي كانت تربط المستغل الذي يبقى متحملا بكامل الالتزامات التعاقدية او القانونية الناتجة عن العقود المذكورة .

ويعاقب من استمر على اصدار النشيرة الدورية ومن قام بطبعها بالسجن من ١٦ يوما الى ستة اشهر وبخطية من ٦٠ دينار الى ٦٠٠ دينار يكونان متضامنين في دفع الخطايا .

الفصل ٧٤ - يوضح ويبين بالاستدعاء او التنبيه وصف الفعل المشتكى منه والنص القانوني الذي يبنى عليه التتبع واذا وقع الاستدعاء من صاحب الشكاية ينبغي ان يحتوي على تعيين مقره بالمدينة المنتسبة بها المحكمة المرفوعة لديها الدعوى ويقع تبليغ ذلك لكل من المتهم والنيابة العمومية والا فيبطل التتبع .

ويكون الاجل بين الاستدعاء والحضور لدى المحكمة عشرين يوما . بيد ان اجل الحضور يحط الى ٤٨ ساعة في صورة التلب او الشتم الموجه الى مترشح لخطبة انتخابية وذلك اثناء الحملة الانتخابية .

على انه لا يمكن تأخير الجلسة الى ما بعد اليوم السابق عن اليوم المعين للانتخابات وفي هاته الصورة لا تنطبق احكام الفصلين ٧٥ و ٧٦ من هذه المجلة .

الفصل ٧٥ - اذا اراد المتهم ان يؤذن له في اثبات موضوع التلب طبقا لاحكام الفصل ٥٧ من هذه المجلة فعليه ان يقدم الى النيابة العمومية بواسطة تصريح لكتابة المحكمة او الشاكي بالحل الذي اتخذته مقرا له بحسب ما يكون الاستدعاء صادرا بطلب من الاول او من الثاني وذلك في اجل قدره عشرة ايام من بلوغ الاستدعاء اليه .

أولا - بيانا في الافعال المنسوبة والموصوفة بالتنبيه او الاستدعاء والتي يريد اثبات صحتها .

ثانيا - بنسخة من الوثائق .

ثالثا - باسماء الشهود الذين يريد الاحتجاج بهم ومهنتهم ومقراتهم .

وعلى المتهم علاوة على ذلك ان يعين في نفس الاجل محل مخابرته في دائرة المحكمة والا يسقط حقه في الادلاء بالحجة .

الفصل ٧٦ - على الشاكي او النيابة العمومية حسب الحال ان يعلم المتهم خلال الخمسة ايام الموالية وعلى كل حال قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام فالاول بواسطة عدل منفذ والثاني بالطريقة الادارية بان نسخ الوثائق واسماء الشهود الذين

يريد بواسطتهم الادلاء بالحجة المضادة وكذلك مهنهم ومقراتهي وضعت على ذمته بكتابة المحكمة .

الفصل ٧٧ - يتعين على المحكمة في المادة الجناحية التصريح بالحكم في اجل اقصاه شهر ابتداء من تاريخ الجلسة الاولى .

الفصل ٧٨ - تسقط الدعوى العمومية والدعوى المدنية المتولدتان عن الجنايات او الجنح او المخالفات المنصوص عليها بهذه المجلة بمضى خمسة اشهر كاملة من تاريخ وقوعها او من يوم آخر عمل اجرائي للتبغات .

الفصل ٧٩ - يمكن تطبيق الفصل ٥٣ من المحلة الجنائية في جميع الصور الواردة بهذه المجلة واذا اقتضى الحال تطبيق هذا الفصل فان العقاب المحكوم به لا يمكن أن ينزل الى ما دون نصف العقاب المنصوص عليه بهذه المجلة .

الفصل ٨٠ - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لاحكام هذه المجلة وخاصة الامر المؤرخ في ٩ فيفري ١٩٥٦ المتعلق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة .

مجلة الصحافة

أمر عدد ٥٣٦ لسنة ١٩٧٧

مؤرخ في ٨ جوان ١٩٧٧ يتعلق بضبط الطرق العامة لتطبيق القانون عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٦٥ المتعلق باصدار مجلة الصحافة (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ المتعلق باصدار مجلة الصحافة .

وباقتراح من كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالاعلام .

وعلى رأى وزراء العدل والداخلية والشؤون الثقافية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الباب الاول

احكام عامة

القسم الاول

تعاريف

الفصل ١ - يجرى العمل بالتعاريف الاتية عند تطبيق احكام القانون المشار اليه اعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ :

المطبوعة : يشمل هذا اللفظ جميع منتوجات الطبع مهما كانت أساليبه .

الكتاب : نشرية غير دورية مطبوعة تشتمل على ٤٩ صفحة على الاقل غير داخله في ذلك صفحات الغلاف .

المجلد : نشرية غير دورية مطبوعة على ٥ صفحات على الاقل و ٤٨ صفحة على الاكثر غير داخله في ذلك صفحات الغلاف .

الدورية - نشرية مهما كان شكلها تصدر تحت عنوان واحد في آجال متقاربة أو متباعدة ولو كانت غير منتظمة بشرط أن يكون تسلسلها

مقروا لمدة غير محدودة وان تتابع اعدادها من حيث الزمان والترقيم

تعتبر نشریات دورية على وجه الخصوص الجرائد (اليومية والاسبوعية والنصف شهرية وغيرها) والمجلات والدوريات المصورة والحواليات والتقاويم وكذلك النشرات الصادرة في مواعيد اكثر تباعدا .

النشرة - نشرية دورية أو غير دورية تشتمل على أقل من ٥ صفحات .

القسم الثانى

النشریات الدورية

الفصل ٢ - كل تغيير يدخل على البيانات التي يتضمنها الاعلام المنصوص عليه بالفصل ١٣ من القانون المشار اليه اعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ يستوجب اعلاما في نفس الصيغة .

ويسلم وصل عن كل اعلام .

الفصل ٣ - كل نشرية دورية لم يتم ابرازها في أجل ستة أشهر من تاريخ تسليم الوصل تستوجب اعلاما جديدا .

ويسلم وصل جديد عن هذا الاعلام

الفصل ٤ - ينص الوصل الذي تسلمه وزارة الداخلية بالإضافة الى مدة صلوحيته الممددة للستة أشهر على ما يلى :

١ - عنوان النشرة الدورية واللغة المحررة بها ومواعيد صدورها .

- اسم مدير النشرة الدورية ولقبه وجنسيته ومقره .

- المطبعة التي ستطبع بها النشرة الدورية .

الباب الثانى

الايداع القانونى

القسم الاول

احكام عامة

الفصل ٥ - ان مختلف الايداعات المنصوص عليها بالفصلين ٨ و ٩ من القانون المشار اليه اعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ يجب ان تتم مباشرة لدى كل مصلحة من المصالح المعنية بالامر .

القسم الثاني التنسيصات الواجبة

الفصل ٦ - يجب أن تدرج في جميع نظائير المؤلفات الدورية أو غير الدورية الواقع انتاجها أو إعادة انتاجها والخاضعة للايداع القانوني التنسيصات الآتية :

- ١ - اسم المنتج أو الناشر أو المدير وعند الاقتضاء مقر المؤسسة .
- ٢ - المطبعة واسمها التجاري ومقرها .
- ٣ - تاريخ انجاز المؤلفات أو نشرها .
- ٤ - عبارة « ايداع قانوني » مع بيان السنة والثلاثة اشهر التي يجب القيام خلالها بالايداع القانوني .
- ٥ - العدد الرتبى في سلسلة اعمال متولى الطبع والناشر .

غير أن الصور الشمسية يمكن أن تحمل فقط اسم منتجها أو علامته وعند الاقتضاء اسم من له الحق في إعادة انتاجها وكذلك سنة انجازها .

الفصل ٧ - يجب أن تتضمن النسخ الواقع سحبها من جديد تاريخ هذا السحب كما يجب أن تتضمن التنسيصات الواردة بالفصل ٦ أعلاه زيادة على بيان تاريخ القيام بالايداع القانوني في أول مرة .

الفصل ٨ - كل هذه التنسيصات يجب أن تكون اما على الصفحة التي بها عنوان التأليف أو الدورية أو على احدى الصفحات السابقة أو في آخر النص أو على احدى الصفحات التالية له .
وأما بالنسبة الى المنقوشات المصورة والمنقوشات والصور الشمسية والصور والبطاقات البريدية والخرائط الجغرافية فيجب أن تضمن هذه التنسيصات على أحد وجهيها .

القسم الثالث دفاتر الاشغال

الفصل ٩ - جميع اعمال الطبع أو النشر المنجزة في تونس والخاضعة للايداع القانوني يجب تسجيلها حسب تاريخ انجازها طبق ترتيب متسلسل بدفاتر يمسكها متولو الطبع والناشرون وتتضمن هذه التسجيلات التنسيصات المدرجة في جميع نظائير المؤلفات الخاضعة للايداع القانوني طبقاً لاحكام الفصل ٦ أعلاه . وكذلك مرجع وصل

الاعلام المنصوص عليه بالفصل ١٣ من القانون المشار اليه أعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ فيما يخص النشريات القومية أو غيره من الوثائق التي تقوم مقامه والتي تسلمها وزارة الداخلية بالنسبة الى كل تأليف اجنبي يطبع أو ينشر أو يعاد انتاجه بالبلاد التونسية .
والعدد الرتبى في السلسلة هو نفس العدد الذي يجب ادراجه على النظير طبقاً للفصل ٦ أعلاه .

الفصل ١٠ - اجتناباً لتعدد التسجيلات المماثلة تخضع النشريات الدورية لتسجيل واحد صالح لبقية السنة ويسند لها رقم يجب رسمه على جميع اعداد الدورية المنشورة خلال تلك المدة ، على أن يتم القيام بتسجيل جديد بنفس الطريقة لأول عدد يصدر في السنة الموالية .

ويتحتم القيام بتسجيل جديد اذا ادخل على دورية تغيير في البيانات المدلى بها في الاعلام المنصوص عليه بالفصل ١٣ من القانون المشار اليه أعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ .

الفصل ١١ - تخضع للايداع القانوني الفصولات من المصنفات المذكورة بالفصل ٢ من القانون اليه أعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٨ افريل ١٩٧٥ ويجب تسجيلها طبق الاحكام المنصوص عليها بالفصل ٩ أعلاه .

القسم الرابع التصاريح

الفصل ١٢ - يجب أن يكون الايداع القانوني مصحوباً بتصريح في ثلاثة نظائر مؤرخة وممضاة وحاملة للبيانات الآتية :

- ١ - اسم وعنوان متولى الطبع أو المنتج أو الصانع .
- ٢ - اسم وعنوان وصفة الشخص المادى أو المعنوى الذى أجرى لفائدته السحب .
- ٣ - عنوان التصنيف .
- ٤ - اسم المؤلف .
- ٥ - كمية السحب والعدد الرتبى للنشر أو للسحب الجديد وكذلك الحجم بالسنتيمترات بالنسبة الى الكتب .
- ٦ - تاريخ انتهاء الطبع .
- ٧ - العدد الرتبى المسند للتصنيف في دفتر الاشغال ويقتصر التصريح فيما يخص النشريات الدورية على البيانات التالية :

١ - عنوان الدورية .

٢ - كمية السحب .

٣ - العدد الرتبى للنشر أو للسحب الجديد .

ويرجع نظير من النظائر الثلاثة الى القوائم بالايدياع حاملا طابع المصلحة التي تم الايداع بها . وهذا النظرير الممضى بصورة قانونية يقوم مقام اعلام بالبلوغ .

الفصل ١٣ - يجب على متولى الطبع او المنتج والناشر أو الموزع كل فيما يخصه اعداد قائمة فى ما سجل من أعمال بالدفتر الخاص المتصوص عليه بالفصل ٦ من القانون المشار اليه اعلاه عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ فى ٢٨ أفريل ١٩٧٥ ويجب التنصيص فى هذه القائمة أمام كل مصنف من المصنفات على الرقم الذى أسند اليه .

وعليهم أن يوجهوا كل ثلاثة أشهر الى كل مصلحة من المصالح التى يتم لديها الايداع القانونى

نسخة فى نظيرين من القائمة المشار اليها فى الفقرة السابقة .

الفصل ١٤ - على الناشر أو من يقوم مقامه أن يقدم مع كل ايداع بطاقة ببليوغرافية فى ثلاثة نظائر .

أما فيما يخص البطاقات البريدية والمعلقات، فالناشرون غير مطالبين بتقديم بطاقات ببليوغرافية

الفصل ١٥ - يجب اعداد التصريحات ودفاتر الإشغال والبطاقات الببليوغرافية حسب النماذج المضافة بالملحق .

الفصل ١٦ - وزراء العدل والداخلية والشؤون الثقافية وكاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالاعلام مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج فى ٨ جوان ١٩٧٧

تصريح بالابداع

(في ثلاثة نظائر)

أنا الممضى أسفله :

والعامل بصفة موزع (١)

طابع (١)

ناشر (١)

منتج (١)

(٢) أصرح بأنى وجهت فى هذا اليوم الى :
التصنيف المبين أسفله مع ثلاثة نظائر من هذا التصريح

١ - عنوان التصنيف

٢ - اسم المؤلف

٣ - اسم ومقر وصفة :

- الشخص المادى أو المعنوى الذى تم لفائدته السحب

(١)

(١)

- متولى الطبع

٤ - كمية السحب أو عدد النسخ المراد توزيعها:

٥ - تاريخ انتهاء السحب أو تاريخ دخول التصنيف الى تونس

٦ - الحجم بالسنتيمترات بالنسبة الى الكتب

٧ - والعدد الرتبى المسند عن طرف الناشر :

٨ - العدد الرتبى فى دفتر الاشغال ومكان الطبع

٩ - تاريخ البيع

١٠ - ملاحظات :

وكتب فى

امضاء المودع

(١) يشطب على الملاحظات التى لافائدة فيها

(٢) المصلحة التى دفع الابداع لديها

الحجم ٢١ x ٢٧ سنتيمتر

صفحة :

الملحق عدد ٢

دفتر الاشغال

للمنشرين والموزعين

(١)

الناشر (٢)

الموزع (٢)

العدد الرتبى	عنوان التصنيف	المؤلف	تاريخ الانجاز	المسحب أو الكمية	الحجم	العنوان الاجمالي أو مقر الصانع	عدد وتاريخ الوصل	ملاحظات

(١) الاسم أو الاسم التجاري والمقر أو العنوان
(٢) تشطب على الملاحظات التي لا فائدة فيها.

صفحة :

الملحق عدد ٣

دفتر الاشغال
للمنشرين والمصنفين

لـ (١)

: المطابع (٢)

: المنتج (٢)

: الصانع (٢)

العدد الرتبى	عنوان التصنيف	المؤلف	تاريخ الانجاز	المسحب	الحجم	اسم الناشر وعنوانه	عدد وتاريخ الوصل	ملاحظات

(١) الاسم أو الاسم التجاري والمقر أو العنوان
(٢) تشطب على الملاحظات التي لا فائدة فيها.

تصريح بالایداع كل ثلاثة اشهر
(في نظيرين)

والعامل بصفة : فاشتر (١)

منتیج (۱)

طابع (۱)

هذا التصريح في نظيرين بعنوان ثلاثة أشهر

من سنة

العدد الرتبى	تاريخ الايداع القانونى	بيان التأليف	مصدر الاشغال أو الجهة التى هى معلة لها	تاريخ التسليم أو الاعداد للبيع	ملاحظات

(١) يشطب على الملاحظات التي لافائدة فيها
وكتب بـ في
(٢) المصلحة التي وقع الايداع لديها
الامضاء

الحجم : ٢٧ × ٢١ سنتيمتر

الملحق عدد ٥

بطاقة بيبوغرافية

(في ثلاثة نظائر)

١ - المؤلف :
الاسم أو الاسم المستعار
الصفة

الترجم

الرسام

محرر المقامة

٢ - العنوان :

العنوان الأصلي :

العنوان الفرعي :

العنوان في اللغة الأصلية (في صورة تأليف مترجم)

٣ - إرشادات شتى :

مجموعة - عدد وسلسلة المجموعة :

مجموعة مسيرة من طرف

٤ - فهرس المواضيع :

٥ - المحتوى :

٦ - مصنقات لنفس المؤلف :

٧ - أصناف القراء :

٨ - واد الترتيب :

٩ - رقم الترتيب العشري :

وكتب بـ
في
امضاء المودع

الحجم : ٢٧×٢١ سنتيمتر

قرار (١)

من كاتب الدولة للاخبار مؤرخ في ٥ ذي القعدة ١٣٧٥ (١٤ جوان ١٩٥٦) يتعلق بتحديد عدد صحائف الجرائد

ان كاتب الدولة للاخبار

بعد اطلاعه على الامر العلى المؤرخ في ٣٠ شوال ١٣٧٥ (٣١ ماي ١٩٥٦) الصادر في احداث كتابة دولة للاخبار واعتبارا لازمة الكاغذ الحالية .

قرر ما يأتى :

الفصل ١ - ابتداء من الخامس عشر من جوان ١٩٥٦ الى ان يصدر ما يخالف ذلك :

١ - يتعين على الجرائد اليومية التى تصدر عادة في ثمانية صحائف او أكثر ان لاتتعدى هذا المقدار وان تخفض في عدد صحائفها الى ستة مدة ثلاثة ايام في الاسبوع .

٢ - يتعين على الجرائد اليومية التى تصدر عادة في ستة صحائف ان لا تتعدى مقدار هذا الطبع وان تخفض في عدد صحائفها الى اربعة مدة ثلاثة ايام في الاسبوع .

٣ - يتعين على الجرائد اليومية التى تصدر في اربعة صحائف او في ورقة واحدة ان لاتتعدى هذا المقدار .

٤ - يتعين على الجرائد الاسبوعية ان لا تزيد في عدد صحائفها .

الفصل ٢ - ان التحديدات المنصوص عليها بالفصل الاول لا ترمز الا لعلب الكاغذ المستعملة في الطبع وذلك مهما كان شكلها .

الفصل ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار تستوجب العقوبات المنصوص عليها بالفصل ٤٧١ - (١٥) من القانون الجنائى الفرنسى

والفصل ٣١٥ من القانون الجنائى التونسى ضد صاحب الطبع ومدير النشر .

الفصل ٤ - يقع تطبيق احكام هذا القرار حاليا .

تونس في ٥ ذي القعدة ١٣٧٥ (١٤ جوان ١٩٥٦) .

قرار

من وزيرى الاقتصاد الوطنى والشئون الثقافية والاخبار مؤرخ في ٨ جانفى ١٩٧٢ يتعلق بضبط اسعار الجرائد اليومية المحلية (٢)

ان وزيرى الاقتصاد الوطنى والشئون الثقافية والاخبار

بعد اطلاعهما على القانون عدد ٢٦ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ١٩ ماي ١٩٧٠ المتعلق بأساليب تعيين الاسعار وزجر المخالفات في المادة الاقتصادية وخاصة على الفصل ٢ منه .

وعلى الامر عدد ٥٤٣ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٢٤ اكتوبر ١٩٧٠ المتعلق بنظام تعيين الاسعار للمنتوجات والبضائع والخدمات وخاصة على الفصل الاول منه .

قررا ما يأتى :

الفصل ١ - حدد سعر بيع الجرائد اليومية المحلية للعموم بأربعين مليما ابتداء من ١١ جانفى ١٩٧٢ .

الفصل ٢ - يقع تتبع المخالفات لهذا القرار وزجرها وفقا لاحكام القانون المشار اليه اعلاه عدد ٢٦ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ١٩ ماي ١٩٧٠ .

تونس في ٨ جانفى ١٩٧٢ .

(١) الرائد الرسمى العدد ٤٨ في ١٥/٦/١٩٥٦ .

(٢) الرائد الرسمى العدد ٣ في ١١ - ١٤/١/١٩٧٢ .

قانون عدد ٢٨ لسنة ١٩٦١

مؤرخ في ١٥ محرم ١٣٨١ (جوان ١٩٦١)
يقتضى المصادقة على المرسوم المتعلق بالترخيص
للدولة في الاكتتاب براس مال وكالة تونس افريقيا
الصحافية (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

فصل وحيد - وقعت المصادقة على المرسوم
عدد ٦ لسنة ١٩٦١ المؤرخ في ١٢ شعبان ١٣٨٠
(٣٠ جانفي ١٩٦١) والمتعلق بالترخيص للدولة
في الاكتتاب براس مال وكالة تونس افريقيا
الصحافية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصلت بتونس في ١٥ محرم ١٣٨١ (٢٨
جوان ١٩٦١) .

(١) الرائد الرسمي العدد ٢٥ في ٣٠/٦/١٩٦١ .

مرسوم عدد ٦ لسنة ١٩٦١ (١)

مؤرخ في ١٢ شعبان ١٣٨٠ (٣٠ جانفي

١٩٦١) يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب

برأس مال وكالة تونس افريقيا الصحافية

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية

التونسية ،

بعد اطلاعنا على الفصل ٣١ من الدستور

وعلى رأى كاتبى الدولة للمالية والتجارة

والاخبار والسياحة ،

اصدرنا المرسوم الآتى نفسه

الفصل ١ - يرخص لكاتب الدولة للمالية

والتجارة القائم في حق الدولة في الاكتتاب برأس
مال وكالة تونس - افريقيا الصحافية لحد مبلغ
قدره خمسة عشر ألف دينار (١٥٠٠٠ د)

الفصل ٢ - يقع انجاز هاته المشاركة بواسطة
الاعتماد المرسوم لهذا الغرض بميزان التجهيز
(العنوان ٢) المتعلق بتصرف ١٩٦١ .

الفصل ٣ - كاتب الدولة للمالية والتجارة
والاخبار والسياحة مكلفان كل فيما يخصه
باجراء العمل بما تضمنه هذا المرسوم الذى ينشر
بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ١٢ شعبان ١٣٨٠ (٣٠ جانفي
١٩٦١) .

قانون عدد ١٨ لسنة ١٩٦٥

مؤرخ في ٢٨ صفر ١٣٨٥ (٢٨ جوان ١٩٦٥)
يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة
في رأس مال وكالة تونس افريقيا للانباء (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - يرخص لكاتب الدولة للتخطيط
والاقتصاد الوطني القائم في حق الدولة في الاكتتاب
في الزيادة في رأس مال وكالة تونس افريقيا
للانباء لحد مبلغ تسعة وسبعين ألف وسبعمائة
وخمسين دينار (د ٧٥٠ - ٧٩)

الفصل ٢ - يقع انجاز هذه المساهمة
بواسطة الاعتماد المرسم لهذا الغرض بميزانية
التجهيز (العنوان ٢) بالمخطط الثلاثين ١٩٦٢
- ١٩٦٤ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ٢٨ صفر ١٣٨٥
(٢٨ جوان ١٩٦٥)

قانون عدد ٤ لسنة ١٩٧١

مؤرخ في ١٤ جانفي ١٩٧١ يتعلق بالترخيص
للدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال وكالة
تونس - افريقيا للانباء (٢)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل ١ - يرخص للوزير المعتمد المكلف
بالتخطيط في الاكتتاب باسم الدولة في الزيادة
في رأس مال وكالة تونس افريقيا للانباء بمقدار
اقصاه ستة وتسعون ألف واربعمائة وخمسون
دينارا (د ٩٦٤٥٠) .

الفصل ٢ - تحقق هذه المساهمة من
الاعتمادات المنصوص عليها بالفقرة « منح
التجهيز » من العنوان الثالث - الجدول ٢ -
مصاريف التسوية - الباب الثالث - الجزء ٤ -
كتابة الدولة للاخبار من القانون عدد ٢٢ لسنة
١٩٧٠ المؤرخ في ٧ ماي ١٩٧٠ المتعلق بتطهير
المالية العمومية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وصدر بتونس في ١٤ جانفي ١٩٧١

(١) الرائد الرسمي العدد ٢٤ في ١٩٦٥/١/٢٩ .

(٢) الرائد الرسمي العدد ٣ في ١٢ - ١٥ - ١٩٧١/١/١٦ .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جزائر

إعلام

- قانون رقم ٨٢ - ١ مؤرخ في ١٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ يتضمن قانون الاعلام .

اجهزة لاسلكي واستقبال اذاعي :

- مرسوم رقم ٦٧ - ٢٨ يتضمن تحديد المعايير العادية للجهاز التليفزيوني بالجزائر .

اذاعة مرئية واذاعة مسموعة :

- امر رقم ٦٧ - ٢٣٤ يتضمن تنظيم الاذاعة والتليفزيون الجزائرية .

- امر رقم ٦٧ - ٢٥١ .

- امر رقم ٦٧ - ٢٥٢ .

- امر رقم ٦٧ - ٢٥٣ .

- امر رقم ٦٧ - ٢٥٤ .

- قرار مؤرخ ١٩٦٧/١٢/٤ يتعلق بالتنظيم الداخلي للاذاعة والتليفزيون الجزائرية .

- قرار مؤرخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ يتضمن انشاء لجنة لدراسة الاذاعات المدرسية التربوية .

وكالات انباء :

- امر رقم ٦٧ - ١٠٤ باعادة تنظيم الوكالة الوطنية البرقية وكالة الانباء الجزائرية .

(و.ا.ج) .

- جدول بالمراسيم التي تتضمن احداث ممثلات لوكالة الوطنية البرقية ، وكالة

الانباء الجزائرية (و ١٠ ج) في الدول المختلفة .

**قانون رقم ٨٢ - ٠١ مؤرخ في ١٢ ربيع الثاني
عام ١٤٠٢ الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ يتضمن
قانون الاعلام (١)**

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على توجيهات الميثاق الوطني ،

- وبناء على الدستور ،

- وبمقتضى القانون رقم ٧٨ - ١٢ المؤرخ
في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ غشت سنة
١٩٧٨ والمتضمن القانون الاساسي للعامل،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٦ المؤرخ في
١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦
والمتضمن قانون العقوبات ، المعدل والمتمم بالامر
رقم ٦٩ - ٧٤ المؤرخ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩
والامر رقم ٧٥ - ٤٧ المؤرخ في ١٧ يونيو سنة
١٩٧٥ ،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

المبادئ العامة

**المادة الاولى - الاعلام قطاع من قطاعات
السيادة الوطنية .**

يعبر الاعلام بقيادة حزب جبهة التحرير
الوطني ، وفي اطار الاختيارات الاشتراكية
المحددة في الميثاق الوطني ، عن ارادة الثورة .

ترجمة لمطامح الجماهير الشعبية يعمل
الاعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق
الاهداف الوطنية .

**المادة ٢ - الحق في الاعلام حق اساسي
لجميع المواطنين .**

تعمل الدولة على توفير اعلام كامل
وموضوعي .

**المادة ٣ - يمارس حق الاعلام بكل حرية ،
ضمن نطاق الاختيارات الابدولوجية للبلاد ،
والقيم الاخلاقية للامة ، وتوجيهات القيادة
السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني ، مع**

مراعاة الاحكام التي يتضمنها الدستور وخاصة
في مادتيه ٥٥ و ٧٣ .

**المادة ٤ - مع العمل دوما على استعمال
اللغة الوطنية وتعميمها ، يتم الاعلام من خلال
نشریات اخبارية عامة ، ونشریات متخصصة ،
ووسائل سمعية بصرية .**

**المادة ٥ - ان توجيه النشریات الاخبارية
العامة ووكالة الأنباء والاذاعة والتلفزة والصحافة
المصورة هو من اختصاص القيادة السياسية
للبلاد وحدها .**

ويعبر عن هذا التوجيه من خلال الهيئة
المختصة التابعة للجنة المركزية للحزب بواسطة
وزير الاعلام والمسؤول المكلف بالاعلام في الحزب،
كل في القطاع الملحق به .

مديرو أجهزة الاعلام هم وحدهم المؤهلون
لتنفيذ هذه التوجيهات .

**المادة ٦ - تسند مهمة مديري أجهزة الاعلام
الى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني ،
طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون
الاساسي للحزب .**

**المادة ٧ - تنشأ ضمن كل جهاز من أجهزة
الاعلام المنصوص عليها في المادتين ٤ و ١١ من
هذا القانون، هيئة استشارية مكونة من صحافيين
محترفين تحت اشراف مدير المؤسسة ، تكلف
بدراسة المسائل المتعلقة بتحسين الاعلام وتقديمه**

ويمكن اشراك بعض الاختصاصيين من غير
الصحافيين المحترفين في الهيئة المذكورة .

تحدد صلاحيات عمل الهيئة الاستشارية
وكيفية عمله بموجب التنظيم .

**المادة ٨ - تعتبر أجهزة الاعلام الوطنية
مؤسسات ذات طابع اجتماعي وثقافي .**

يحدد التنظيم شروط وكيفيات تنظيمها
وتسييرها .

**المادة ٩ - يسمح بتوزيع الاعلام ذي الاصل
الاجنبي في الجزائر متى كان مندرجا في اطار
المبادلات الدولية من أجل النهوض بالمثل العليا**

لتحرير الانسان والسلام والتعاون ، وضمان روح العدالة والمساواة بين الشعوب .

الباب الاول النشر والتوزيع

الفصل الاول النشريات الدورية

المادة ١٠ - تعد بمثابة نشرية دورية كل الصحف والمجلات بكل أنواعها والتي تصدر على فترات منتظمة .

تصنف النشريات الدولية الى صنفين :

- الصحف الاخبارية العامة ،

- النشريات الدورية المتخصصة .

المادة ١١ - تعد بمثابة صحف اخبارية عامة بموجب هذا القانون النشريات الدورية التي تشكل مصدرا للاعلام بشأن الاحداث الوطنية أو الدولية والموجهة الى الجمهورية .

المادة ١٢ - اصدار الصحف الاخبارية العامة من اختصاص الحزب والدولة لا غير .

وتتولى أجهزة وطنية يتم انشاؤها وفقا للتنظيم المعمول به في الحزب والدولة .

المادة ١٣ - تعد بمثابة دوريات متخصصة كل النشريات التي تتعلق بموضوعات متخصصة في ميادين معينة .

المادة ١٤ - يمكن المؤسسات الادارية والجامعات ومعاهد التكوين ومراكز البحث والاتحادات المهنية والمؤسسات الاشتراكية والجمعيات ذات النفع العام المأذون لها قانونا أن تصدر نشريات تتصل مباشرة باختصاصها .

يمكن أن يرخص للمؤسسات الاجنبية المسموح بوجودها قانونا بالجزائر باصدار نشريات تتصل مباشرة بموضوعها لا غير ، وذلك في اطار مبدأ التبادل واحترام السيادة الوطنية واختيارات البلاد والتنظيم المعمول به .

المادة ١٥ - يجب أن يصرح بالنشريات المتخصصة لدى وزارة الاعلام قصد اعتمادها

وذلك قبل ٩٠ يوما من ظهور العدد الاول منها باستثناء نشرات الحزب والمنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية وغيرها من النشريات التي يتم اعتمادها من الحزب .

يشترط في الطلب الموجه الى وزارة الاعلام أن يحصل على موافقة مسبقة من :

- السلطات الوصية بالنسبة لكل مؤسسة لامركزية .

- وزارة الشؤون الخارجية بالنسبة للمؤسسات الاجنبية .

المادة ١٦ - يجب أن يذكر في التصريح الذي يوقعه مسؤول المؤسسة صاحبة الاصدار :

١ - موضوع النشرة ،

٢ - اصدارها باللغة الوطنية ، أو ان اقتضى الحال ، اللغات الاجنبية التي قد يسمح الاصدار بها ،

٣ - عنوان النشرة ودورتها ،

٤ - مقر اصدارها والحدود الجغرافية لتوزيعها ،

٥ - اسم المدير واقبه ومقر سكناه ،

٦ - عنوان مقر التحرير والادارة ،

٧ - المطبعة التي تطبع فيها ،

٨ - عدد النسخ المزمع سحبها ،

٩ - عدد صفحاتها ، ومقياسها ، وسعرها ،

١٠ - بيانات ووثائق تتعلق بموارد تمويل الدورية .

المادة ١٧ - كل تغيير يلحق بالبيانات المنصوص عليها في المادة ١٦ أعلاه يجب أن يصرح به للسلطات المنصوص عليها في المادة ١٥ أعلاه في ظرف خمسة أيام الموالية .

المادة ١٨ - يجب أن تذكر الدوريات المتخصصة في كل عدد من أعدادها :

- دوريتها ،

- نوع تخصصها ،

— مقر نشرها

— اسم مديرها ولقبه ،

— عنوان مقر التحرير والادارة ،

— المطبعة التي تطبع فيها ،

— عدد النسخ المسحوب بها العدد السابق .

المادة ١٩ — يجب على الناشرين أن يقدموا لوزارة الاعلام قصد المراقبة مايلي :

— حساب استثمار وحصيلته نشاط
مؤسساتهم ، وقائمة بأسماء الصحافيين المستخدمين
لديها ، كل سنة ،

— عدد النسخ المدحوبة ومبيعات كل عدد
منها ، كل ثلاثة أشهر .

المادة ٢٠ — لكل نشرية متخصصة أو دورية
مدير يعينه مسؤول المؤسسات المنصوص عليها
في المادة ١٥ أعلاه ، ويجب أن تتوفر فيه الشروط
التالية :

— أن يكون ذا جنسية جزائرية بالنسبة
للدورية الوطنية وأن لا يكون قد صدر منه سلوك
ثابت ضد وطنه ،

— أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية ،

— أن لا يكون موضوع أية ادانة تمسه في
شخصه أو شرفه .

المادة ٢١ — يجب أن لا تتضمن النشريات
الدورية الموجهة الى الاطفال والمراهقين أية صور،
أو قصص أو أخبار ، أو نشر يخل بالاخلاق
الاسلامية ، والتقاليد الوطنية والسلوك
الاشتراكي ، أو يشيد بالعنصرية ، أو العداوة
أو التعصب .

وكذلك كل عمل موصوف من أعمال الإجرام
والجناية ، والاشادة بالآفات الاجتماعية المفسدة
بالشباب . كما يجب أن لا تتضمن هذه النشريات
أي اشهار أو اعلام من شأنه أن يساعد على الجنوح
والانحراف .

المادة ٢٢ — يجب أن يستعين مدير أية
نشرية موجهة الى الشباب بهيئة استشارية
تربوية تتوفر في أعضائها الشروط التالية :

١ — الجنسية الجزائرية ،

٢ — التمتع بالحقوق المدنية ،

٣ — ألا يكون أي عضو منها موضوع اجراء
تأديبي أدى الى فصله من التعليم ،

٤ — أن لا يكون قد جرد من حقوق السلطة
الابوية أو جزء منها ،

٥ — أن لا يكون موضوع ادانة سابقة لجرم
ارتكبه أو اهمال للأسرة .

٦ — أن لا يكون قد حكم عليه لجناية منافية
للاخلاق ،

٧ — أن لا يكون قد صدر منه سلوك ثابت
ضد وطنه في اثناء حرب التحرير ،

٨ — يجب أن يذكر اسم كل عضو من أعضاء
الهيئة الاستشارية ولقبه وصفته في كل نسخة
من نسخ النشرية .

المادة ٢٣ — يمكن مؤسسات الحزب والدولة
المكلفة بالشبيبة والرياضة وكل الجمعيات
المتعمدة ذات النفع العام أن تمارس الحقوق
المعترف بها للخصم المدعى في الحقوق المدنية .

الفصل الثاني

انتاج وتوزيع الاعلام المكتوب والمصور

المادة ٢٤ — تتولى الدولة احتكار كل نشاط
خاص بتوزيع الاعلام المكتوب والمصور .

المادة ٢٥ — تمارس الاحتكار المنصوص
عليه في المادة ٢٤ أعلاه مؤسسة أو مؤسسات
وطنية مختصة تتوفر لها بهذه الصفة الصلاحيات
التالية :

— توزيع الاخبار الصحفية المكتوبة أو
المصورة في مجموع التراخيص الوطنية وارسالها
الى الخارج .

— توزيع الاخبار التي تبثها وكالات الانباء
الاجنبية أو الهيئات الاجنبية المماثلة في مجموع
التراب الوطني .

المادة ٢٦ — يقصد بالاشهار ، كل اعلام

ينشر بواسطة الوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه ، ويكون ذا طابع أو أهداف تجارية .

المادة ٢٧ - تتولى الدولة احتكار الاشهار المنصوص عليه في المادة ٢٦ أعلاه ويمكن اسناد ممارسة هذا الاحتكار لمؤسسة أو مؤسسات عمومية .

- تطبق أحكام هذه المادة وفقا للتنظيم المعمول به .

المادة ٢٨ - يقصد بالاذاعة والتلفزة الوطنية كل نشاط للتبليغ عبر الاثير ، توجه حصصه الاذاعية أو التلفزة أو بأية أنواع أخرى الى الجمهور ليستقبلها مباشرة .

المادة ٢٩ - تتولى الدولة احتكار الخدمة العمومية للاذاعة والتلفزة الوطنية ويمكن اسناد ممارسة هذا الاحتكار لمؤسسة أو عدة مؤسسات عمومية .

المادة ٣٠ - يقصد بالاعلام السينمائي كل الجرائد أو المجلات المصورة ذات الصلة بالحياة الوطنية أو الدولية الموجهة الى العرض في مؤسسات سينمائية قارة أو متنقلة .

المادة ٣١ - تتولى الدولة احتكار انتاج وتوزيع الافلام المنصوص عليها في المادة ٣٠ أعلاه

وتمارس هذا الاحتكار مؤسسة أو مؤسسات عمومية مكلفة بالتسويق والصناعة السينمائية بقطع النظر عن صلاحيات المصالح المختصة بوزارة الدفاع الوطني في هذا المجال .

المادة ٣٢ - يمكن أن يرخص للهيئات الادارية والمؤسسات الاشتراكية بانتاج أى شريط اعلامي يتناول النشاطات المتصلة اتصالا مباشرا بموضوع اختصاصها .

تحدد كفاءات ممارسة هذه الصلاحيات بموجب التنظيم .

الباب الثاني

ممارسة المهنة الصحفية

الفصل الاول

الصحافيون المحترفون الوطنيون

المادة ٣٣ - يعتبر صحافيا محترفا ، كل

مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة ، أو في هيئة وطنية للانباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة ، ويكون متفرغا دوما للبحث عن الانباء وجمعها وانتقالها وتنسيقها واستغلالها وعرضها ، ويتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنظمة التي يتلقى مقابلها اجرا .

المادة ٣٤ - يعتبر بمثابة صحافي محترف المراسل الذي يمارس نشاطه سواء داخل التراب الوطني أو خارجه اذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة ٣٣ أعلاه .

المادة ٣٥ - يعمل الصحافي المحترف بكل مسؤولية والتزام على تحقيق أهداف الثورة ، كما تحددها النصوص الاساسية لحزب جبهة التحرير الوطني .

المادة ٣٦ - يمكن الاشخاص المنصوص عليهم في المادتين ٣٣ و ٣٤ أعلاه أن يستفيدوا صفة الصحافي المحترف والتمتع بالحقوق المرتبطة بالمهنة الصحافية اذا كانت بحوزتهم بطاقة هوية مهنية وطنية .

المادة ٣٧ - تدرس طلبات الحصول على البطاقة المهنية الوطنية المنصوص عليها في المادة ٣٧ أعلاه ، لجنة وطنية .

تحدد كيفية تشكيلها وسير عملها بموجب التنظيم .

المادة ٣٨ - يسلم البطاقة المهنية الوطنية للصحافي المحترف وزير الاعلام بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ أعلاه ، بعد أن يؤشر عليها وزير الداخلية .

المادة ٣٩ - بغض النظر عن الاجراءات المقررة في التشريع الخاص بالتأمين الاجتماعي وحوادث العمل ، يدفع مبلغ لذوى حقوق الصحافي المحترف الذي يتوفى اثناء ممارسة عمله أو على اثر اقيام بمهامه ، يسمى رصيده وفاء لا يقل عن أجر اثنى عشر (١٢) شهرا .

المادة ٤٠ - للصحافيين المحترفين الحق في التكوين المهني المستمر ، ويهدف هذا التكوين في اطار الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال ، وضمن الترقية السياسية والاجتماعية ، الى تمكين الصحافيين المحترفين من:

- اثراء وتجديد المعارف العامة للرفع من مستواهم المهني والثقافي ،

- اكتساب معلومات ومهارات جديدة مرتبطة بميادين متخصصة ذات الصلة بنشاطهم ،

- الترقية الداخلية من خلال تحويل الصحافيين من تخصص الى آخر في نفس المؤسسة ويتم هذا التكوين المهني المستمر بواسطة تدرييب أو ملتقيات .

تعمل المؤسسات الاعلامية على تشجيع ابرام اتفاقيات مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية لتحديد برنامج تكوين مهني سنوي أو متعدد السنوات وذلك على مستوى كل مؤسسة وبالنسبة الى كل فرع من فروع قطاع الاعلام .

المادة ٤١ - يمكن الصحافي المحترف ، علاوة على ممارسته مهنته ، أن يقوم بنشاطات تعليمية ضمن المعاهد والمؤسسات التابعة للحزب والدولة ، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها .

المادة ٤٢ - يجب على الصحافي المحترف كما يحدده هذا القانون :

- أن يمارس مهنته ضمن منظور عمل نظامي في خدمة الاختيارات التي تتضمنها النصوص الاساسية للبلاد ،

- أن يحترس من ادخال اخبار خاطئة أو غير ثابتة ومن نشرها أو السماح بنشرها .
- أن يحترس من استعمال الامتيازات المرتبطة بمهنته في أغراض شخصية ،

- أن يحترس من تقديم أي عمل مجدد مزايا مؤسسة أو مادة يعود بيعها أو نجاحها عليه بفائدة مادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة ٤٣ - يجب على الصحافي المحترف ، زيادة على احترام مبادئ الاخلاق المهنية والمسؤولية الاجتماعية الواردة في المادة ٤٨ أدناه أن يجعل عمله مندرجا في اطار السمو بالمثل العليا لتحرير الانسان والسلام والتعاون ضمن روح العدالة والمساواة بين الشعوب .

المادة ٤٤ - تسري أحكام المادتين ٤٨ و ٤٩

أدناه على العاملين المساعدين غسير الدائمين في الصحف الاخبارية العامة .

المادة ٤٥ - للصحافي المحترف الحق والحرية الكاملة في الوصول الى مصادر الخبر ، في اطار الصلاحيات المخولة له قانونا .

المادة ٤٦ - مع مراعاة أحكام المادة ٤٧ أدناه يجب على كل ادارة مركزية أو اقليمية وكل مجموعة أو مصلحة ، أو هيئة عمومية ، وكل مؤسسة وطنية ، أو اقليمية ، أو محلية ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي ، أو ثقافي ، أن تقدم الاعلام المطلوب للممثلين الرسميين للصحافة الوطنية .

المادة ٤٧ - يمكن أن يرفض تقديم الاعلام للصحافيين المحترفين في صورة ما اذا كان من شأنه :

- أن ينال من الامن الداخلي والخارجي للدولة ،

- أن يفشي السر العسكري أو السر الاقتصادي الاستراتيجي ،

- أن يمس بكرامة المواطن وحقوقه اجراء جاريا مثبتا .

- أن يمس بكرامة المواطن وبحقوقه الدستورية .

المادة ٤٨ - سر المهنة حق وواجب معترف به للصحافيين الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون .

المادة ٤٩ - ان المبدأ المنصوص عليه في المادة ٤٨ أعلاه ، لا يعمل به أمام السلطة التي يؤهلها القانون في الحالات التالية :

- في مجال السر العسكري على النحو الذي يحدده التشريع المعمول به ،

- في مجال السر الاقتصادي الاستراتيجي ،

- عندما يمس الاعلام أمن الدولة ،

- عندما يمس الاعلام أطالا أو مراقبين ،

- عندما يتعلق الامر بأسرار التحقيق القضائي .

المادة ٥٠ - لا يمكن الصحافي المحترف ، بحكم حالته أو مهنته المؤقتة أو الدائمة ، أن

يعفى من التزامه بكتمان السر المهني أثناء ممارسة عمله الصحافي ، الا بترخيص مكتوب من السلطة صاحبة الحق في التعيين أو التوظيف ، باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة في التشريع والتنظيم المعمول بهما .

المادة ٥١ - يضمن هذا القانون ، وكذا أحكام القانون الاساسي العام للعامل وخاصة المادة ٨ منه ، الحماية القانونية للصحافي المحترف ، أثناء ممارسة مهنته الصحافية .

المادة ٥٢ - يستفيد الصحافي المحترف ، كل الحقوق والامتيازات المادية والمعنوية الناتجة عن طبيعة مهنته الصحافية وفقا لاحكام القانون الاساسي العام للعامل ، لاسيما المواد من ١٨٧ الى ١٩٨ منه ، والنصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة لتطبيقه .

الفصل الثاني

المبعوثون بالخامسون ومراسلو الصحف الاجنبية

المادة ٥٣ - المراسل الصحافي هو الذي يوظفه جهاز من أجهزة الصحف الاجنبية المكتوبة أو الناطقة أو المصورة ويخصص نشاطه في تراب الجمهورية لجمع الاخبار الصحافية أو استغلالها قصد نشرها ، ويجعل من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنظمة التي يتلقى عليها اجرا .

المادة ٥٤ - المبعوث الخاص لجهاز من أجهزة الصحف الاجنبية المكتوبة أو الناطقة أو المصورة هو الذي يعتمد اعتمادا قانونيا ويقوم في تراب الجمهورية بمهمة اعلامية مؤقتة قصد النشر أو تغطية حدث من أحداث الساعة .

المادة ٥٥ - يستفيد المبعوثون الخاصون ، ومراسلو الصحف الاجنبية ، حق الحصول على الاعلام ضمن احترام السيادة الوطنية وأخلاق المهنة والقوانين والتنظيم الجاري بها العمل .

ويجب عليهم أن يحترسوا من ادخال أو نشر أخبار خاطئة أو غير ثابتة .

المادة ٥٦ - لا يمكن الاشخاص المنصوص عليهم في المادتين ٥٣ و ٥٤ أعلاه أن يستفيدوا من صفة مراسل الصحف الاجنبية ويتمتعوا بالحقوق

المرتبطة بهذه الوظيفة ما لم يكونوا حاصلين على بطاقة اعتماد من وزارة الاعلام .

المادة ٥٧ - عدم امتلاك هذه البطاقة لمباشرة وظائف المراسل الاجنبي يعرض المخالف لاجراءات الطرد بسبب القيام بنشاط متبستر .

المادة ٥٨ - يمكن أن يسحب الاعتماد من أي مبعوث خاص أو مراسل صحافي أجنبي اذا ما ارتكب مخالفة للواجبات المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٦٤ و ٦٥ من هذا القانون .

الباب الثالث

توزيع النشريات الدورية والتجول للبيع

الفصل الاول

التوزيع والاستيراد والتصدير

القسم الاول

التوزيع

المادة ٥٩ - يقصد بتوزيع النشريات الدورية بيعها عددا بعدد أو عن طريق الاشتراك وتوزيعها مجانا أو بالمقابل في الاماكن العامة أو في المنازل .

المادة ٦٠ - تتولى الدولة احتكار توزيع النشريات الدورية الوطنية والاجنبية في كامل التراب الوطني .

وتتولى مؤسسة أو عدة مؤسسات اشتراكية مكلفة بالتوزيع مباشرة ، احتكار توزيع النشريات الدورية الوطنية والاجنبية طبقا للمادة ١٠ أعلاه

المادة ٦١ - تتولى الدولة احتكار استيراد النشريات الدورية الوطنية وتصدير النشريات الدورية الوطنية .

وتتولى مؤسسة أو عدة مؤسسات اشتراكية مكلفة بالتوزيع مباشرة ، احتكار استيراد النشريات الدورية الوطنية وتصدير النشريات الدورية الوطنية .

المادة ٦٢ - يرخص للادارات والهيئات العمومية القيام ، عن طريق الاشتراك ، باستيراد

الباب الرابع الايداعات الخاصة والمسؤولية والتصحيح وحق الرد

الفصل الاول الايداعات الخاصة

المادة ٦٩ - يجب أن تكون النشريات الدورية كما هي محددة في المادة ١٠ أعلاه ، عند توزيعها موضع ايداع في عشر (١٠) نسخ لدى وزارة الاعلام وعشر (١٠) نسخ أخرى لدى المكتبة الوطنية ، تكون موقعة من مدير النشريات ، بقطع النظر عن الاجراءات المعروفة بالايداع القانوني التي ينص عليها التشريع المعمول به .

المادة ٧٠ - يجب أن تكون النشريات الدورية الاجنبية الموجهة الى البيع أو الى التوزيع المجاني موضوع ايداع في عشر (١٠) نسخ لدى وزارة الاعلام وذلك قبل توزيعها .

الفصل الثاني المسؤولية

المادة ٧١ - يتحمل المدير وصاحب النص أو النبا مسؤولية كل نص مكتوب في نشرية دورية أو كل نبا تنشره الوسائل السمعية البصرية .

ويجب على كل من يستعمل حقه في التعبير عن رأيه طبقا للحقوق الدستورية للمواطن ، من خلال وسائل الاعلام الوطنية ، أن يمارس ذلك ضمن أحكام هذا القانون .

وعلى المدير أن يتأكد من قابلية التعرف على صاحب النص قبل نشره .

المادة ٧٢ - يجب على صاحب النص أو النبا أن يوقع مخطوط ما يكتبه وتنشره أو تبثه الوسائل المنصوص عليها في المادة ٧١ أعلاه .

المادة ٧٣ - يتحمل مسؤول المطبعة ، مسؤوليته تماما كالمدير وصاحب النص المكتوب ، مشمولاً في الاطار الذي تنص عليه المادة ١٠٠ من قانون العقوبات .

نشريات دورية ذات طابع علمي وتقني تتصل اتصالا مباشرا باختصاصها .

ويتعين عليها القيام مسبقا بإبلاغ وزارة الاعلام بقائمة هذه النشريات قصد التسجيل والاحصاء .

المادة ٦٣ - يرخص للأشخاص الراغبين في البحث أو التكوين في الاختصاصات القيام عن طريق الاشتراك باستيراد نشريات دورية ذات اتصال بميدان اختصاصهم عن طريق المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية المكلفة بالاستيراد والتوزيع .

المادة ٦٤ - يخضع استيراد النشريات الدورية الموجهة للتوزيع المجاني من الهيئات الاجنبية لترخيص من وزارة الاعلام .

المادة ٦٥ - يخضع توزيع النشريات الدورية الاجنبية التي تستوردها البعثات الدبلوماسية لترخيص خاص من وزارة الشؤون الخارجية .

المادة ٦٦ - يمكن حظر استيراد وبيع نشريات دورية اجنبية في الجزائر بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب من وزير الاعلام .

كما يمكن صدور هذا الحظر في حق نشريات دورية اجنبية مرخص باصدارها في الجزائر .

الفصل الثاني

التجول للبيع

المادة ٦٧ - يخضع التجول قصد بيع النشريات الدورية الوطنية أو الاجنبية أو توزيعها في الاماكن العامة ، لتصريح مسبق بذلك للبلدية أو الدوائر التي يتم فيها التوزيع .

المادة ٦٨ - يجب أن يتضمن التصريح بالتجول للبيع والتوزيع ، اسم المعنى ولقبه ومقر سكنه وسنه ومكان ولادته بالتصريح ، الذي يسلم له فوراً دون مقابل وصل بالترخيص له .

الفصل الثالث التصحيح وحق الرد

المادة ٧٤ - مع مراعاة أحكام المادة ٧٥ أدناه ، يجب على مدير أية نشرة دورية أن يدرج مجانا كل تصحيح يوجهه اليه ممثل من ممثلي السلطة العمومية بصدد أعمال تتصل بوظيفته وتوردها النشرة المذكورة على نحو خاطئ .

المادة ٧٥ - يجب أن يكون طلب التصحيح مصحوبا بكل وثائق التبرير ، ويرسل الى مدير النشرة للنظر والبت فيه .

وفي حالات التنازع بخصوص صحة الوقائع الواردة في النشرة ، يحال طلب التصحيح على السلطة الوصية للبت فيه ، قبل احالة الموضوع على القضاء ، اذا لزم الامر .

المادة ٧٦ - يجب أن ينشر تصحيح ماورد خطأ في المكان ذاته وفي أجل أقصاه عشرة (١٠) أيام اعتبارا من تاريخ تسلم التصحيح بالنسبة لاية صحفية يومية وفي العدد الموالي لتسليم التصحيح بالنسبة للدوريات الاخرى .

المادة ٧٧ - التصحيح حق دولي معترف به عملا بالمادة ٥ من الاعلان الخاص بالمبادئ الاساسية المتعلقة بمساهمة أجهزة الاعلام في تعزيز السلام والتفاهم الدولي وفي محاربة الدعاية العدائية والعنصرية ونظام التمييز العنصري .

المادة ٧٨ - يمارس الحق السلوي في التصحيح المنصوص عليه في المادة ٧٧ أعلاه ضمن اطار مبدأ المعاملة بالمثل .

المادة ٧٩ - مع مراعاة أحكام المادة ٨١ أدناه .

يجب على مدير أية نشرة دورية أن يدرج مجانا كل رد يوجهه اليه أي شخص طبيعي أو اعتباري كان مقصودا بنياً وقائع مغلوطة أو ادعاءات صادرة عن سوء نية من شأنها أن تلحق به ضررا معنويا أو ماديا .

المادة ٨٠ - اذا كان الشخص المقصود باسمه في النبا محل النزاع ، وكان متوفيا أو عاجزا عن الرد أو منعه مانع مشروع ، يمكن أن يقوم مقامه

للرد ممثله الشرعي أو أصوله ، أو قروعه ، أو أقاربه الاقربون ، حسب الاسبقية .

المادة ٨١ - يمكن أن يرفض نشر الرد في الحالات الآتية :

- متى بدا واضحا أن النبا المنشور لسم ينسل من شرف ولا من شهرة ولا من حقوق ومصالح الشخص المقصود ،

- متى كان الرد يمس شرف الصحفي أو شخصا آخر ،

- متى كان الرد مخالفا للنظام العام ، ويمس بالاخلاق أو كان يشكل في حد ذاته مخالفة للقانون ،

- متى كان الرد من شأنه النيل من أمن البلاد ومصلحتها ،

- متى سبق ثرد أن نشر بطلب من أحد الاشخاص المأذون لهم والمنصوص عليهم في المادة ٨٠ أعلاه .

المادة ٨٢ - يجب أن ينشر الرد على الاكثر خلال الايام الثمانية التي تلي تاريخ تسلمه بالنسبة للصحيفة اليومية ، وفي العدد الذي يلي تاريخ تسلم الرد بالنسبة للدوريات الاخرى .

المادة ٨٣ - يجب أن يكون الرد من نفس حجم المقالة ويجب أن ينشر في المكان ذاته ، وبنفس حروف الطباعة التي طبع بها النص الذي أثاره .

المادة ٨٤ - يمكن أن يمارس حق الرد والتصحيح حيال نبا نشرته الصحافة المصورة أو الاذاعة والتلفزة الوطنية بنفس الشروط المنصوص عليها في المواد من ٧٩ الى ٨٣ أعلاه .

يجب أن يدرج الرد أو التصحيح في النشريات ذات الاهمية الوطنية مع وجوب تحمل الجهاز الصحفي المقصود نفقة مصاريف ادراجه .

الباب الخامس الاحكام الجزائية

الفصل الاول مخالفات عامة

المادة ٨٥ - كل مخالفة لاحكام المادة ١٧

أعلاه ، يعاقب عليها بغرامة مالية من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دج وبايقاف النشرية بصورة مؤقتة أو نهائية .

المادة ٨٦ - كل مدير لاية نشرية من النشريات المنصوص عليها في المادة ١٥ أعلاه ، يتلقى باسمه الخاص أو لحسابه النشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أموالا أو منافع من هيئة عمومية أو خاصة أجنبية ماعدا الاموال الموجهة لدفع الاشتراكات والاشهار وفقا للاسعار والانظمة السارية المفعول ، يعاقب طبقا للمادة ١٢٦ من قانون العقوبات .

المادة ٨٧ - في حالة الاخلال بشرط من الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٢ أعلاه ، يعاقب المدير وعضو الهيئة الاستشارية المعنى ، بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ١٥٠٠ الى ١٥٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ٨٨ - كل نيل من الاحتكارات التي تؤسسها ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣١ و ٣٢ أعلاه ، يعرض صاحبه لعقوبة بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ٥٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج مع مصادرة الشيء محل المخالفة .

المادة ٨٩ - كل مخالفة متعمدة لاحكام المادة ٤٦ أعلاه ، تكون موضوع تشهير من قبل المؤسسة الاعلامية المعنية .

وكل تكرار للتصرف المتعمد المشار اليه في الفقرة السابقة ، يعاقب عليه بغرامة من ١٠٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج ، دون الاخلال بالاجراءات التأديبية .

غير أن رفع الدعوى أمام الجهات القضائية، لا يتم الا بعد موافقة السلطة الوصية للمؤسسة الاعلامية .

المادة ٩٠ - كل مخالفة لاحكام المـراد ٦٠ و ٦١ و ٦٢ أعلاه ، يعاقب عليها بغرامة من ١٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج دون الاخلال بالمتابعات القضائية ولا سيما المتابعات الناتجة عن أى انتهاك لقانون الجـمارك ، اذا كانت النشريات المستوردة أو المبيعة أو الممنوحة مجانا مخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٩١ - يعاقب على البيع أو التوزيع المجاني للنشريات الدورية الاجنبية المنسـوع استيرادها ونشرها في الجزائر بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ١٠٠٠ دج الى ١٠٠٠٠ دج دون الاخلال بتطبيق قانون الجمارك .

المادة ٩٢ - كل من يستظهر بتصريح خاطئ، بصدد التجول للبيع المنصوص عليه في المادة ٦٧ أعلاه ، يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات .

ويشكل عدم الاستظهار بالوصول المـسار اليه في المادة ٦٨ أعلاه ، عند كل طلب ، مخالفة يعاقب عليها بمصادرة النشرية ، وبغرامة من ١٠٠ دج الى ١٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ٩٣ - كل بائع متجول ، وكل موزع يعتمد بيع ، أو توزيع نشريات دورية مخالفة لاحكام هذا القانون ، يعاقب طبقا لاحكام المادة ٩٦ من قانون العقوبات .

المادة ٩٤ - يعاقب على عدم الامتنثال للايداع المنصوص عليه في المادة ٦٩ أعلاه بغرامة من ١٠٠٠ دج الى ٥٠٠٠ دج ، دون الاخلال بالمتابعات الجزائية الاخرى ، اذا كانت النشريات المرزعة مخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٩٥ - كل مخالفة لاحكام المادة ٧٠ أعلاه يعاقب عليها بمصادرة النشرية وبغرامة من ١٠٠٠ دج الى ١٠٠٠٠ دج .

المادة ٩٦ - كل رفض أو تأخير غير مبرر لنشر التصحيح المنصوص عليه في المادتين ٧٤ و ٧٥ أعلاه ، يعاقب عليه بغرامة من ٥٠٠ دج الى ٥٠٠٠ دج .

المادة ٩٧ - كل رفض أو تأخير غير مبرر لأدراج الرد ، طبقا لاحكام المادة ٨٢ أعلاه ، يعاقب عليه بغرامة من ٢٠٠ دج الى ٢٠٠٠ دج .

المادة ٩٨ - للشخص المعنى في حالة رفض ادراج أو نشر التصحيح ، أن يرفع دعوى الى رئيس المحكمة المختصة اقليميا في ظرف ثلاثين (٣٠) يوما ، ابتداء من تاريخ تبليغ رفض الادراج أو النشر .

المادة ٩٩ - في حالة رفض نشر الرد أو التصحيح ثبت المحكمة في الايام العشرة (١٠) من تاريخ طلب الحضور أو الاستدعاء بناء على تقديم دعوى من المعنى ، وإذا ما حكمت المحكمة لصالح المدعى ، يكون الحكم الذي يأمر بنشر الرد أو التصحيح واجب التنفيذ وذلك بصرف النظر عن كل سبيل من سبل الطعن .

وفي حالة الاستئناف ، يتم البت في القضية في ظرف عشرة (١٠) أيام ، ابتداء من تاريخ التصريح المدلى به لدى كاتب الضبط .

المادة ١٠٠ - تنقضى الدعوى المتعلقة بطلب نشر تصحيح أو رد بالتقادم ، بعد سنة واحدة ، ابتداء من تاريخ نشر المقال المعارض عليه .

الفصل الثاني

مخالفات بواسطة الصحافة

المادة ١٠١ - كل من يتعمد نشر أو اذاعة أخبار خاطئة أو مفوضة من شأنها المساس بأمن الدولة وقوانينها واختياراتها ، يعاقب بالحبس من ستة (٦) أشهر الى ثلاث (٣) سنوات وبغرامة من ٥٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج ، أو بأحدى العقوبتين فقط .

المادة ١٠٢ - لا يجوز رفع دعوى قضائية ، على الصحافي الا بعد تأكد الهيئة المعنية ، بالحزب أو وزارة الاعلام من صحة التهمة . غير أنه يجوز رفع دعوى قضائية في ظرف ثلاثين (٣٠) يوما ابتداء من تاريخ تقديم التظلم في حالة عدم اقتناع الطرف أو الاطراف صاحبة الدعوى ، بقرار الهيئة المشار اليها في الفقرة السابقة أو اذا لم تفصل هذه الهيئة في موضوع التظلم الموجه اليها .

المادة ١٠٣ - يوجه الشكوى المدعى الى مدير المؤسسة الاعلامية التي صدر عنها الخبر ، وتتضمن هذه الشكوى :

- طلبا موقعنا من الطرف أو الاطراف المعنية ،

- عرضا يتضمن طرق تجاوز السلطة وانتهاك احكام القانون ،

- النشريات المطعون فيها ، كما هي محددة في المادة ١٠ أعلاه ،

- تقرير مفصلا يحدد الطرف أو الاطراف المعنية ويتناول ظروف التهمة المزعومة ،

- الوثائق التي ينوي المدعى استنظاها .

المادة ١٠٤ - لا يجوز اصدار عقوبة تأديبية في حق الصحافي المحترف ، في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٠٣ أعلاه ، الا بعد أن تستدعيه الهيئة المختصة وتستمع اليه .

ويمكن الصحافي المحترف المعنى ، أن يطلب مساعده ممثل أو ممثلين اثنين (٢) عن اتحاد الصحافيين الجزائريين عند استجابته للاستدعاء

المادة ١٠٥ - كل من ينشر أو يذيع ، بالوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه نبأ أو وثيقة تشكل سراً من الاسرار العسكرية ، يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المواد من ٦٧ الى ٦٩ من قانون العقوبات .

المادة ١٠٦ - يعاقب على نشر أو اذاعة أي نبأ أو صورة أو شريط مخالف للاداب العامة ولحسن الاخلاق بالوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه ، وكذلك مخالفة أحكام المادة ٢١ أعلاه ، بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٣٣ مكرر من قانون العقوبات .

المادة ١٠٧ - كل نشر لاخبار أو وثائق تتضمن المساس بأسرار التحقيق الاولى للجنايات والجنح بالوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه ، يعاقب عليها بغرامة من ١٠٠ دج الى ٢٠٠٠ دج .

المادة ١٠٨ - يمنع ويعاقب بغرامة من ٥٠٠ دج الى ١٠٠٠٠ دج على كل نشر بأيسة وسيلة من الوسائل ، لصور ، أو رسوم ، من شأنها التذكير بكل ، أو بجزء من ظروف الجنح ، أو الجنايات المنصوص عليها في المواد من ٢٨٥ الى ٢٣٦ ومن ٣٣٣ الى ٣٤٢ من قانون العقوبات .

المادة ١٠٩ - يمنع نشر أي نص أو أية صورة بهوية أو شخصية القصر الذين يتركون والديهم أو وليهم أو الشخص أو المؤسسة التي كانت مكلفة برعايتهم أو التي ائتمنت عليهم

يعاقب بالحبس من سنة الى ٥ سنوات وبغرامة من ٥٠٠٠ دج الى ٤٠٠٠٠ دج .

المادة ١١٦ - كل تحريض بجميع وسائل الاعلام ، على ارتكاب الجنايات أو الجنح المشار اليها في المادة ١١٥ أعلاه ، والموجهة ضد أمن الدولة ، تعرض مدير النشرية وصاحب النص في حالة ما اذا كان له مفعول في الواقع ، لمتابعات جنائية ، باعتباره متواطئا مع المتسبب فيها .

وفي حالة ما اذا لم يترتب على التحريض نتائج فعلية ، يعاقب المدير وصاحب النص بالحبس من سنة الى خمس سنوات ، وبغرامة من ٥٠٠٠ دج الى ٤٠٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ١١٧ - كل استعمال للوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه ، من شأنه الحاق الضرر بالجيش الوطني الشعبي ، لاسيما الحث على العصيان ، يعاقب عليه بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٢٠٠٠ دج الى ٢٠٠٠٠ دج دون الاخلال بالاحكام المنصوص عايتها في المادتين ٧٤ و ٧٥ من قانون العقوبات، متى كان النبا المنشور من شأنه الاضرار بمصالح الدفاع الوطني ، وكذلك الامر بالنسبة لكل تحريض على العصيان يوجه الى الخاضعين للخدمة الوطنية .

الفصل الثالث

حماية السطة العمومية والمواطن

المادة ١١٨ - يعاقب على الاهانة المتعمدة الموجهة الى رئيس الدولة التي ترتكب بواسطة الرسائل المنصوص عايتها في المادة ٤ أعلاه ، بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٣٠٠٠ دج الى ٣٠٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ١١٩ - كل قذف ، كما هو محدد في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، موجه الى أعضاء القيادة السياسية والحكومة أو الى المؤسسات السياسية الوطنية للحزب والدولة على مستوى التراب الوطني ، أو الى ممثليها ، بواسطة الوسائل المنصوص عليها في المادة ٤ أعلاه ، يعاقب عليه بالحبس من عشرة (١٠) ايام الى سنة

وذلك بأية وسيلة من وسائل النشر ، ويعاقب على ذلك بغرامة من ٢٠٠ دج الى ٥٠٠٠ دج ، الا اذا كان النشر قد تم بناء على رخصة أو طلب مكتوب من الاشخاص القائمين برعايتهم .

وكل نشر بأية وسيلة من الوسائل لأى نص أو تصوير يتعلق بهوية المنتحرين القصر ، يعاقب عليه بنفس الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

المادة ١١٠ - يمنع نشر فحوى مناقشات دارت في جلسة مغلقة بقرار من الجهة القضائية ويعاقب على ذلك بغرامة من ٢٠٠ دج الى ٥٠٠٠ دج

المادة ١١١ - يمنع كل نشر في الصحف لفحوى مناقشة محاكمات تتعلق بدعوى اثبات الابوة أو دعوى الطلاق أو الاجهاض ، ويعاقب على ذلك بغرامة من ٥٠٠ دج الى ٥٠٠٠ دج .

المادة ١١٢ - يمكن جهات القضاء العسكري دون اعلان الجلسة المغلقة أن تمنع وسائل الاعلام من نشر مناقشاتهما ، وكل مخالفة لاحكام هذه المادة ، يعاقب عليها بغرامة من ٤٠٠٠ دج الى ٤٠٠٠٠ دج ، وبالحبس من عشرة (١٠) ايام الى ثلاثة (٣) أشهر ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ١١٣ - يمنع استعمال أى جهاز تسجيل أو اذاعة صوتية أو آلة تصوير للتأخر أو السينما أو آلة تصوير عادية عقب افتتاح الجلسة القضائية ، ويعاقب على المخالفة بغرامة من ٣٠٠ دج الى ٦٠٠٠ دج ، الا اذا رخصت بذلك الجهة القضائية المختصة .

المادة ١١٤ - يمنع نشر فحوى مداولات المحاكم ومجالس القضاء .

وكل مخالفة لاحكام الفقرة السابقة ، يعاقب عليها بغرامة من ٤٠٠٠ دج الى ١٠٠٠٠ دج .

المادة ١١٥ - كل من يتولى الدفاع ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بجميع وسائل الاعلام عن الوقائع الموصوفة ، من جنائية ، أو اغتيال أو نهب ، أو حريق ، أو سرقة ، أو تدمير بمتفجر أو وضع متفجرات في الاماكن العمومية ، أو جريمة حرب أو محاولة القيام بها ، أو مرتكبها،

وبغرامة من ٣٠٠٠ دج الى ١٠٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ١٢٠ - كل من اهان بالقول ، أو الاشارة ، أو التهديد ، الصحفي المحترف فى أثناء ممارسة لمهنته ، أو بمناسبة القيام بها ، يعاقب بالحبس من عشرة (١٠) أيام الى شهرين (٢) ، وبغرامة من ١٠٠٠ دج ٥٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ١٢١ - لا يشكل النقد البناء الرامى الى تحسين تنظيم المصالح العمومية وسيرها جريمة من جرائم القذف .

المادة ١٢٢ - مع مراعاة أحكام المادة ٣ أعلاه يعاقب على الاهانة المتعمدة الموصوفة التى ترتكب بواسطة الوسائل المنصوص عليها فى المادة ٤ أعلاه ، حيال رؤساء الدول وأعضاء الحكومات الاجنبية بالحبس من شهر الى سنة ، وبغرامة من ٣٠٠٠ دج الى ٣٠٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ١٢٣ - كل اهانة ترتكب بواسطة الوسائل المنصوص عليها فى المادة ٤ أعلاه ، حيال رؤساء البعثات وأعضاء البعثات الدبلوماسية الاخرى المتعمدة لدى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يعاقب عليها بالحبس من عشرة (١٠) أيام الى سنة ، وبغرامة من ٣٠٠ دج الى ١٠٠٠ دج ، أو باحدى العقوبتين فقط .

المادة ١٢٤ - يعاقب على القذف والشتيم اللذين يرتكبان بواسطة الوسائل المنصوص عليها فى المادة ٤ أعلاه فى حق المواطنين ، طبقا للمادتين ٢٩٨ و ٢٩٩ من قانون العقوبات .

المادة ١٢٥ - لا يعد النقد الهادف والموضوعى الصادر بدافع من الحرص على تحسين وترقية الفن الذى لا يقدح فى شرف وفى اعتبار الشخص صاحب العمل الفنى من قبيل جرائم القذف .

المادة ١٢٦ - حرية اثبات دليل واقعة القذف معترف بها الا اذا كانت الواقعة المنسوبة تشكل مخالفة معفى عنها أو منقضية ، أو ملغاة ، بحكم اعادة الاعتبار أو المراجعة .

المادة ١٢٧ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون .

غير أن نص الفقرة أعلاه يطبق تدريجيا مع صدور النصوص التطبيقية المستمدة من هذا القانون .

المادة ١٢٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى ١٢ ربيع الثانى عام ١٤٠٢ الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ .

مرسوم رقم ٦٧ - ٢٨ مؤرخ في ٢٨ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ يتضمن تحديد المعايير العادية للجهاز التلفزيوني

بالجزائر (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الانباء .

- وبمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والرامي الى تحديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٠٣ المؤرخ في ١٣ ربيع الثاني عام ١٣٨٥ الموافق ١١ غشت سنة ١٩٦٥ والمتعلق بتنظيم وزارة الانباء .

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في ١ سبتمبر سنة ١٩٣٩ والمتعلق بتنظيم الاذاعة .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٢٨٤ المؤرخ في ١ غشت سنة ١٩٦٢ والمتعلق بتنظيم الاذاعة الجزائرية ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : ان احداث او توسيع المنشآت الاساسات التقنية لنشر برامج التلفزيون في الاراضي الجزائرية يجب ان يوضع تصميمها وتنجز حسب الطريقة المدعوة (الستاندار الدولي من نوع ٦٢٥ خطا C.C.I.R - عيار «ب» .

المادة ٢ - يجب ان يشتمل كل جهاز استقبال مستورد او مصنوع في الجزائر على طريقة الاستقبال طبقا للمعايير المحددة في المادة الاولى اعلاه .

المادة ٣ - يكلف وزير الانباء بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ .

وحرر بالجزائر في ٢٨ شوال عام ١٣٨٦ الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ .

امر رقم ٦٧ - ٢٣٤ - مؤرخ في ٦ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن تنظيم الاذاعة والتلفزيون الجزائرية (١) ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير الأنباء ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥. والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٦٦ ولا سيما مادته ٥ مكرر ٢ و ٥ مكرر ٣ .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم ٦٣ - ٢٨٤ المؤرخ في ١ غشت سنة ١٩٦٣ والمتضمن تنظيم الاذاعة والتلفزيون الجزائرية ، وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٦٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه شروط دفع مكافآت المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن كفاءات تطبيق الامر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية على المؤسسات والهيئات العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٧ - ٢٠٨ المؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٧ الموافق ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الانباء .

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء .

يامر بما يلى :

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول

التسمية والصاية

المادة الاولى - ان الاذاعة والتلفزيون الجزائرية هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعى وتجارى ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى .

وتكون تحت وصاية وزير الانباء . ويرمز الى الاذاعة والتلفزيون الجزائرية

بالأحرف التالية : ا.ت.ج ويحدد مقرها بمدينة الجزائر .

الفصل الثانى

الهدف

المادة ٢ - تقوم الاذاعة والتلفزيون الجزائرية بالخدمة العامة المتعلقة بالنشر الاذاعى والتلفزيونى ، ولها الامتياز فى قيامها بهذه الخدمة ، فى جميع التراب الوطنى وتوكل هى وحدها ل :

(أ) استغلال شبكة التجهيزات الخاصة بالاذاعة والتلفزيون وتنظيمها وصيانتها وتعملها عند الاقتضاء ،

(ب) وضع برامجها ، ونشرها وتسويقها ، والاشتراك فى وضعها ونشرها مع الهيئات الوطنية أو الاجنبية ،

(ج) إبرام جميع الاتفاقات مع الادارات المعنية قصد القيام بنشر البرامج الاذاعية والتلفزيونية فى التراب الوطنى .

(د) إبرام كل عقد يتعلق بشهر اذاعى أو تلفزي ، وسيصدر فيما بعد مرسوم يحدد كفاءات تطبيق هذه الفقرة .

(هـ) المشاركة مع جميع الادارات أو المنظمات المهنية أو الوطنية والدولية فى تحديد مقاسس اجهزة الاذاعة والتلفزيون ، وفى التوزيع بين الاقطار لترددات الاذاعة .

(و) القيام بوسائلها الخاصة بتوزيع البرامج على العموم ولهذا الغرض تستعين عند الحاجة بكل ادارة أو هيئة أخرى .

الباب الثانى

التنظيم الادارى

المدير العام

المادة ٣ - يتولى ادارة الاذاعة والتلفزيون الجزائرية مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء .

يساعد المدير العام فى مهمة التسيير :

- كاتب عام ،

- مدير للاذاعة ، القسمان ١ و ٢ ،

- مدير للاذاعة ، القسمان ٣ و ٤ ،

- مدير من التلفزيون ،

- مدير للمصالح التقنية .

المادة ٤ - يمارس المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية السلطة السلمية على جميع الموظفين ، فهو يعين وينهى مهام الاعوان

الموضوعين تحت سلطته ، في نطاق القانون الأساسي أو العقود التي تسرى عليهم باستثناء الكاتب العام والمديرين الذين يعينون بقرار من وزير الأنباء .

المادة ٥ - يوزع المدير العام الأعمال ، ويسهر على حسن سير مختلف مديريات المؤسسة ، وهو مسئول أمام وزير الأنباء .

المادة ٦ - يعد المدير العام البيانات التقديرية للايرادات والنفقات ويعرضها قبل ١٥ نوفمبر من كل عام على الوزير الوصي ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليها .

وإذا لم تحصل المصادقة على البيان التقديرى للايرادات والنفقات في تاريخ أول السنة المالية فيجوز للمدير العام ان يقوم بتقديم النفقات الممنوحة للسنة السابقة ، وبتنفيذ التعهدات التي تصبح ضرورية بسبب انشاءات جديدة وذلك بناء على تعليمات وزير الأنباء .

ويقوم المدير العام بصفته الأمر بالصرف بوضع اسناد المداخل واجراء التعهدات ، والأمر بصرف النفقات في حدود الاعتمادات المفتوحة بصورة قانونية ، ويبرم جميع الصفقات والاتفاقات ماعدا التي تشترط لبرامها المصادقة المسبقة للسلطة الوصية وفي هذه الحالة الأخيرة يعدها المدير من أجل المصادقة عليها .

المادة ٧ - يتدخل المدير العام لحساب الاذاعة والتلفزيون الجزائرية في جميع أعمال الحياة المدنية ، ويمثل المؤسسة أمام جميع الجهات القضائية ، وله ان يفوض امضاه الى أحد أو عدة مساعديه المباشرين ، وبعد في نهاية السنة المالية تقريراً عاماً حول نشاط المؤسسة يعرضه على السلطة الوصية مصحوباً برأى مجلس الإدارة .

المادة ٨ - يجوز للمدير العام بعد ترخيص من وزير الأنباء ان يفتح مراكز جهوية فوق التراب الوطنى .

المادة ٩ - يتولى الكاتب العام التنسيق بين مختلف المديريات .

المادة ١٠ - سيحدد النظام الداخلى للمؤسسة فيما بعد بموجب قرار من وزير الأنباء بناء على اقتراح من المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

الباب الثالث

مجلس الإدارة

الفصل الاول

تشكيله

المادة ١١ - يكون للاذاعة والتلفزيون الجزائرية مجلس ادارة .

المادة ١٢ - ان مجلس ادارة الاذاعة والتلفزيون الجزائرية الذى ترأسه شخصية تعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الأنباء يتكون كما يلي :

- ممثل عن رئاسة مجلس الوزراء ،

- ممثل عن وزير الداخلية ،

- ممثل عن وزير المالية والتخطيط ،

- ممثل عن وزير التربية الوطنية ،

- ممثل عن وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

- ممثل عن وزير الشبيبة والرياضة .

- مدير الادارة العامة بوزارة الأنباء ،

- مدير الأنباء بوزارة الأنباء ،

- مدير الثقافة الشعبية والتسليات بوزارة الأنباء ،

- مدير وكالة الأنباء الجزائرية ،

- ممثل عن موظفى الاذاعة والتلفزيون الجزائرية ،

- شخصية يختارها وزير الأنباء نظراً لاختصاصها ، وللفائدة التي يمكن ان تؤديها للبرامج المذاعة من الاذاعة والتلفزيون .

يعين ممثلو مختلف الوزراء بأسمائهم لمدة ثلاث سنوات .

المادة ١٣ - يجوز للسلطة الوصية بالاضافة الى ذلك وفي كل حين ان تكلف بعثة للتحقيق حول حسن سير الاذاعة والتلفزيون الجزائرية وحسن تطبيق التوجيهات الصادرة لها .

تتمتع هذه البعثة لتنفيذ مهمتها بأوسع السلطة المتعلقة بالدخول الى المحلات والاطلاع على الوثائق الادارية والمالية والخاصة بالحاسبة .

المادة ١٤ - يحضر المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية والمراقب المالى جلسات مجلس الادارة بصوت استشارى .

المادة ١٥ - لايجوز ان يكون لاعضاء مجلس الادارة أية منفعة مباشرة أو غير مباشرة فى مؤسسة ترتبط بالاذاعة والتلفزيون الجزائرية بموجب عقد ولا فى شركة تتعاقد احدى فروعها مع الاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

المادة ١٦ - يتولى كتابة مجلس الادارة المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

الفصل الثاني

تسميته

المادة ١٧ - يجتمع مجلس الادارة في دورة عادية مرتين على الأقل في السنة بدعوة من رئيسه ويجتمع أيضا في دورة غير عادية بطلب من السلطة الوصية ، وثلاثين من أعضائه .

المادة ١٨ - يتم تحضير جدول أعمال كسل اجتماع من قبل رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية ، وترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال قبل ثمانية أيام من تاريخ الاجتماع في حالة الاستعجال .

المادة ١٩ - لا تعتبر مداوالات المجلس صحيحة الا بحضور نصف أعضائه على الأقل ، واذا لم يتم هذا النصاب فيعقد اجتماع جديد بعد خمسة أيام وتعتبر اذ ذاك مداوالات المجلس صحيحة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين .

تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للمصوتين ، ويكون صوت الرئيس مرجحا عند تساوي الاصوات .

يلزم أعضاء مجلس الادارة بالمحافظة على السر المهني .

المادة ٢٠ - تثبت مداوالات مجلس الادارة في محاضر تقيّد في سجل خاص ، ويوقع عليها الرئيس والكاتب ، وتذكر في هذه المحاضر أسماء الاعضاء الحاضرين .

المادة ٢١ - ترسل من قبل كاتب مجلس الادارة نسخة من محضر كل جلسة الى السلطة الوصية خلال الأسبوع الذي يلي تاريخ الاجتماع .

المادة ٢٢ - تحدد مدة عضوية الاعضاء المعيّنين في مجلس الادارة بسنتين ، ويمكن تجديدها ، ولا يتقاضى عنها أي أجر .

الفصل الثالث

اختصاصاته

المادة ٢٣ - يتداول مجلس الادارة في جميع المشاكل المتعلقة بنشاط الاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

المادة ٢٤ - يشترط - مع ذلك - مصادقة السلطة الوصية لتنفيذ مداوالات مجلس الادارة المتعلقة بالنقط التالية :

١ - البيانات التقديرية ليرادات ونفقات الاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

٢ - التنظيم الداخلي والمالي للاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

٣ - البرنامج العام للاشغال والاستثمارات .

٤ - عقد القروض .

٥ - الامتلاكات وبيع أو ايجار العقارات واحداث مكاتب جديدة أو وكالات .

٦ - الجدول السنوي للبرامج السمعية والبصرية .

يحاط مجلس الادارة علما اثناء الدورات بتنفيذ هذه العمليات .

المادة ٢٥ - يجب أن تحصل مصادقة السلطة الوصية خلال ثلاثين يوما الا اذا رأت خلاف ذلك .

الباب الرابع

التنظيم المالي

الفصل الاول

الموارد والنفقات والعون المحاسب

المادة ٢٦ - تشتمل موارد الاذاعة والتلفزيون الجزائرية على ما يلي :

١ - الرسوم المفروضة على استعمال أجهزة الاذاعة والتلفزيون .

٢ - الايرادات انتاجية عن الاشهار ، ويسع الأفلام والتسجيلات ، وكل انتاج يتعلق بصورة مباشرة بالنشاط الذي رخص للمؤسسة بمزاويلته بما في ذلك ايرادات الحفلات العمومية التي تنظمها .

٣ - دفع أجور الخدمات المقدمة تحت أي شكل كان ،

٤ - حاصل القروض المرخص بها ، والاستاد التجارية والمساهمات المرخص بها ،

٥ - حاصل عقود الاشهار ،

٦ - اعانات الدولة والهبات والوصايا ،

٧ - حاصل الغرامات والمصالحات والتعويضات المدنية ،

٨ - الايرادات والحواصل المختلفة .

سيحدد فيما بعد بموجب نص مشترك من وزير الأنباء ووزير المالية والتخطيط معدل الاناوات الخاصة باستعمال أجهزة الراديو والتلفزيون ويحدد كفاءات تحصيلها .

المادة ٢٧ - تشتمل المصروفات على ما يلي :

١ - مصاريف التسيير ،

٢ - مصاريف التجهيز .

المادة ٢٨ - ان الميزانية وحساب الاستغلال ، وحساب الخسائر والارباح ، وتخصيص الارباح والتسوية المالية والقروض تعرض كلها على وزير الانباء ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليها .

المادة ٢٩ - يمسك محاسبة الاذاعة والتلفزيون الجزائرية حسب التنظيم النافذ العون المحاسب المعين بقرار من وزير المالية والتخطيط وذلك تحت سلطة المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

الفصل الثاني

المراقب المالي

المادة ٣٠ - يعين لدى الاذاعة والتلفزيون الجزائرية مراقب مالي من طرف وزير المالية والتخطيط .

تشمل مهمة المراقب المالي جميع اجزاء الميزانية غير أن تأشيرة الوثائق التي تتضمن الالتزامات بنفقات الموظفين لا تمارس الا على ما يتعلق منها بالموظفين الذين يسرى عليهم القانون الاساسي والذين حددت طريقة توظيفهم ودفع اجورهم بالشكل الاداري .

اما النفقات المتعلقة بالموظفين المناوبين او الذين يتسلمون مكافآت مقابل ما يقدمونه من انتاج ، فهي معفاة من التأشيرة المسبقة للمراقب المالي .

سيحدد قرار مشترك من وزارة المالية والتخطيط ووزير الانباء كيفيات ممارسة التأشيرة المسبقة .

المادة ٣١ - يمكن احداث استغلالات مباشرة للايرادات والنفقات بعد مصادقة الوزير الوصي ووزير المالية والتخطيط .

الباب الخامس

احكام مختلفة

المادة ٣٢ - يمنع على العموم اجراء الاعمال التالية بدون اذن صريح من المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية :

- ١ - العرض على العموم ونشر تسجيلات البرامج المذاعة في الاذاعة والتلفزيون الجزائرية،
- ٢ - نقل كل أو جزء من برنامج مذاع بواسطة الاذاعة والتلفزيون الجزائرية بمقابل أو بدون مقابل .

المادة ٣٣ - تلقى جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر ولا سيما احكام المرسوم رقم ٦٣ - ٢٨٤ المؤرخ في ١ غشت سنة ١٩٦٣ والمتضمن تنظيم الاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

المادة ٣٤ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

قرار في ١٩٦٧/١٢/٤

يتعلق بالتنظيم الداخلي للاذاعة والتلفزيون
الجزائرية (١)

(يراجع : وزارات واشخاص معنوية عامة
ومجالس)

امر رقم ٦٧ - ٢٥١ مؤرخ في ١٩٦٧/١١/١٦
يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة الشعب
للصحافة (٢) .

يراجع : تجارة « شركات »

امر رقم ٦٧ - ٢٥٢ مؤرخ في ١٩٦٧/١١/١٦
يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة المجاهد
للصحافة (٢) .

يراجع : تجارة « شركات »

امر رقم ٧٦ - ٢٥٣ مؤرخ في ١٩٦٧/١١/١٦
يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة
« النصر للصحافة » (٤) .

يراجع : تجارة « شركات »

امر رقم ٦٧ - ٢٥٤ مؤرخ في ١٩٦٧/١١/١٦
يتضمن احداث الشركة الوطنية المسماة الجمهورية
للصحافة (٥) .

يراجع : تجارة « شركات »

قرار وزاري مشترك

مؤرخ في ٢٣ محرم عام ١٣٩٩

الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٧٨ يتضمن انشاء لجنة
لدراسة الاذاعات المدرسية والتربوية (١)

ان وزير الاعلام والثقافة :

ووزير التربية

- بمقتضى الامر رقم ٦٧-٢٢٤ المؤرخ في ٦
شعبان عام ١٣٨٧ الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧
والمتمم تنظيم الاذاعة والتلفزيون الجزائرية

- بمقتضى الامر رقم ٦٩-٢٧ المؤرخ ٥ ربيع
الاول عام ١٣٨٩ الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٦٩
المتضمن احداث المعهد الوطني لمحو الامية .

وبمقتضى المرسوم ٦٤ - ٢٦٩ المؤرخ في ٢٢
ربيع الثاني عام ١٣٨٤ الموافق ٣١ غشت ١٩٦٤
المتضمن احداث المركز الوطني للتعليم المصم .

يقروان ما يلي :

احكام عامة

المادة الاولى - تنشأ لدى وزارة الاعلام
والثقافة لجنة لدراسة الاذاعات المدرسية
والتربوية

المادة ٢ - تهدف لجنة دراسة الاذاعات
المدرسية والتربوية التي تندرج اشغالها في
ميدان رفع المستوى المدرسي والتربوي للمواطنين
الى ما يلي :

(ا) السهر على الاضطلاع بمسئولية ملائمة
لتناول تحضير الحصص المدرسية والتربوية
المعدة للبت في الاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

(ب) المساهمة عن طريق التوجيهات المناسبة
مع تطبيق الاهداف والتقنيات السمعية البصرية
المخصصة لدعم نشاط التعليم التكميلي والنوعي
في اطار الترقية الذهنية للمواطنين .

(ج) المساهمة في تحسين نوعية الحصص
المنتجة وفي الجهود المتعلقة بمطابقة هذه الحصص
لاحتياجات المواطنين الحقيقية .

التشكيل والسير

المادة ٣ - تشكل لجنة دراسة الاذاعات

المدرسية والتربوية التي يترأسها وزير الاعلام
والثقافة من :

- مدير التكوين المهني والعلاقات المهنية
بوزارة الاعلام والثقافة .

- مدير صناعة السينما والاذاعة والتلفزيون
بوزارة الاعلام والثقافة .

- مدير التكوين بوزارة التربية .
- مدير البحث التربوي بوزارة التربية .
- المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية
- مدير المركز الوطني للتعليم المصم .
- مدير المركز الوطني لمحو الامية .

المادة ٤ - تجتمع لجنة دراسة الاذاعات
المدرسية والتربوية في جلسة عادية مرتين في
السنة ، وكلما اقتضى الامر ذلك بناء على طلب
رئيسها .

المادة ٥ - تكلف لجنة تقنية ، خلال
فترة الدورات ، بتطبيق التوجيهات العامة المحددة
من قبل لجنة دراسة الاذاعات المدرسية والتربوية
وتتناول مهمة اللجنة (التقنية المذكورة ما يلي :
- دراسة برامج انتاج المحصص التي تكتسب
طابعا مدرسيا وتربويا .

- ابداء الآراء والتوصيات حول برنامج
الحصص الاذاعية المستوردة تبعا للمتطلبات
التقنية والتربوية .

- مراقبة نوعية المحصص قبل برمجتها .
- تأمين متابعة الاذاعة .
- القيام بالتقديرات الضرورية قصد اختبار
الآثار الناتجة عن الاذاعات المدرسية والتربوية .

المادة ٦ - تشكل اللجنة التقنية التي يترأسها
المدير العام للاذاعة والتلفزيون او مثله من :

- مدير التلفزيون .
- رئيس قسم الاذاعات والتربوية والثقافة .
- ممثلين (٢) عن المركز الوطني للتعليم المصم
- ممثل عن المركز الوطني لمحو الامية .

ويجوز لرئيس اللجنة التقنية ان يستعين بأى
شخص نظرا لكفاءته للمشاركة في أشغال
اللجنة المذكورة .

المادة ٧ - تجتمع اللجنة التقنية مرة واحدة في الشهر ، في جلسة عادية ، وكلما اقتضت الضرورة ذلك بناء على استدعاء رئيسها .

المادة ٨ - يتولى كتابة اللجنة التقنية ممثل عن الاذاعة والتلفزيون الجزائرية .

المادة ٩ - تسجل مداورات اللجنة التقنية في محضر .

المادة ١٠ - يكلف الامين العام لوزارة الاعلام والثقافة والامين العام لوزارة التربية ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٣ محرم عام ١٤١٩ الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩ .

أمر رقم ٦٧ - ١٠٤ مؤرخ في ٢٩ ربيع الأول عام ١٣٨٧ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٦٧ يتضمن إعادة تنظيم الوكالة الوطنية البرقية - وكالة الأنباء الجزائرية - (و١٠ ج) (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء

- بناء على تقرير وزير الأنباء ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ١٨٢ المؤرخ في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ والمتضمن تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٢٢٠ المؤرخ في ٨ رمضان عام ١٣٨٥ الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن قانون المالية لعام ١٩٦٦ ولا سيما مادته ٥ مكرر ٢ و ٥ مكرر ٣ ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٢٨٦ المؤرخ في أول غشت سنة ١٩٦٣ والمتعلق بتنظيم الوكالة الوطنية البرقية (و١٠ ج) ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين العموميين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٣٤ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمحدد لكيفيات تطبيق المادة ٢٨ من الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يامر بما يلى :

مادة ١ - يصادق على التنظيم الجديد للوكالة الوطنية للصحافة - وكالة الأنباء الجزائرية - (و١٠ ج) طبقا للقانون الاساسى الملحق بهذا الأمر .

مادة ٢ - تلغى جميع النصوص المخالفة لهذا الأمر .

مادة ٣ - ينشر هذا الأمر والقانون الاساسى الملحق به فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٩ ربيع الأول عام ١٣٨٧ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٦٧ .

القانون الاساسى للكالة الوطنية للصحافة (وكالة الانباء الجزائرية)

الباب الاول التسمية - والشخصية

مادة ١ - تعتبر وكالة الانباء الجزائرية والمسماة وطنيا ودوليا بأحرفها الاولى و١٠ ج مؤسسة عمومية ذات طابع صناعى وتجارى ، وتتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالى ، وتكون تحت وصاية وزير الانباء .

الهدف

مادة ٢ - تؤهل وكالة الانباء الجزائرية (و١٠ ج) الوكالة الوطنية البرقية للصحافة للقيام بالمهام التالية :

١ - التقاط وجمع كل نبا فى الجزائر أو فى الخارج ، ووضع كل تعليق أو دراسة أو وثيقة كتابية تتعلق بالانباء .

٢ - لها الامتياز دون غيرها بوضع هذه الانباء أو عناصر الانباء تحت تصرف مستغليها سواء فى الجزائر أو فى الخارج وذلك بمقابل مالى .

مادة ٣ - ان وكالة الانباء الجزائرية حتى تتمكن من تحقيق هدفها تؤهل من طرف وزير الانباء لتقوم بالمهام التالية :

(أ) تنظيم شبكة مكاتب أو فروع فى أى مكان تراه لازما لذلك ، مع الاخذ بعين الاعتبار لوسائلها المالية الخاصة بها .

(ب) تبرم مع كل ادارة عمومية معنية أو كل هيئة وطنية أو أجنبية الاتفاقات اللازمة للقيام بنشراتها بواسطة الاجهزة الكاتبة أو الاجهزة الكاتبة الآلية والاجهزة الكاتبة بالراديو ، فى المناطق التى تمارس فيها نشاطها .

(ج) تقوم بالاجراءات التى يفرضها التشريع فى البلدان التى تمارس فيها الوكالة مهمتها .

(د) تبرم اتفاقات التبادل أو كل اتفاق لازم مع المنظمات الاجنبية المائلة لها فى حدود اختصاصاتها المبينة أعلاه .

الباب الثاني

التنظيم الاداري

الفصل الاول

المدير العام

المادة ٤ - يسير وكالة الانباء الجزائرية (و.أ.ج) مدير عام يساعده مجلس استشاري، تحدد كيفية تشكيله واختصاصاته كما هو مبين أدناه .

المادة ٥ - يعين المدير العام بمرسوم بناء على اقتراح وزير الانباء ، وتنتهى مهامه بنفس الاوضاع .

المادة ٦ - يعد الحسابات التقديرية لنفقات المؤسسة ومداخيلها .

المادة ٧ - يضع النظامين الداخلي والمالي ، ثم يعرض النظام الداخلي على الوزير الوصي بعد استطلاع رأى المجلس الاستشاري ، أما النظام المالي فيعرض على الوزير الوصي ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليه .

المادة ٨ - يمارس السلطة السبلية على مجموع مستخدمي الوكالة ، فيوزع العمل ، ويحرص على حسن تسير مختلف مصالح المؤسسة .

وهو مسؤول أمام وزير الانباء .

المادة ٩ - يعين الاعوان الموضوعين تحت سلطته ، ويعاقبهم في نطاق القانون الاساسي أو العقود التي تسرى عليهم باستثناء المديرين والمحريين الرؤساء .

المادة ١٠ - يمثل المدير العام المؤسسة في جميع الاعمال المدنية ، ويتدخل لفائدة الوكالة (و.أ.ج) في جميع النزاعات التي تهمها أمام جميع الهيئات المدنية أو القضائية أو الادارية .

المادة ١١ - يبرم المدير العام في نطاق التشريع النافذ الصفقات ، وعقود الايجار ، والاتفاقات من أى نوع كانت .

المادة ١٢ - يجوز للمدير العام أن يفوض جزءا من سلطاته الى واحد أو عدة من مساعديه المباشرين وذلك على مسؤوليته وبعد ترخيص من السلطة الوصية .

المادة ١٣ - يساعد المدير العام في ممارسته لمهامه مدير مكلف بالانباء ، وثلاثة محريين

رؤساء ، ومدير المصالح التقنية ومدير المصالح الادارية .

المادة ١٤ - يعين المديرون ، والمحريون الرؤساء بقرار من وزير الانباء بناء على اقتراح من المدير العام ، ويوضعون تحت السلطة المباشرة للمدير العام .

المادة ١٥ - يتولى المدير المكلف بالانباء - عند تعيين المدير العام أو حصول مانع له - ادارة المؤسسة وذلك بصفة مؤقتة وعلى مسؤوليته .

المادة ١٦ - تطبق على مستخدمي المؤسسة القوانين الخصوصية باستثناء الموظفين والاعوان الملحقين بالمؤسسة والخاضعين للقانون الاساسي العام للتوظيف العمومية .

وتحدد القوانين الاساسية الخاصة قواعد الاجور وكيفيات التوظيف المطابقة للشروط الخاصة باستغلال المؤسسة .

الفصل الثاني

المجلس الاستشاري

القسم الاول

اختصاصاته وتشكيله

المادة ١٧ - يحدث لدى وكالة الانباء الجزائرية (و.أ.ج) مجلس استشاري .

يبدى هذا المجلس رايه في جميع المسائل المتعلقة بالوكالة البرقية للصحافة (و.أ.ج) سواء من حيث تنظيمها أو تسيرها الاداري والتقني ، وبصفة عامة في جميع الاهداف المحددة في المادة ٢ أعلاه .

المادة ١٨ - يرأس المجلس الاستشاري شخصية تعين بقرار من وزير الانباء .

ويتكون - بالاضافة الى الرئيس - من :

- المدير العام لوكالة الانباء الجزائرية (و.أ.ج) ،

- مدير الادارة العامة لوزارة الانباء ،

- مدير التوجيه بوزارة الانباء ،

- المدير العام للاذاعة والتلفزيون الجزائرية ،

- مدير مكتب الاحداث المصورة الجزائرية ،

- ممثل عن وزارة المالية والتخطيط ،

- ممثل عن وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .

- ممثل عن الصحافة ،

- المراقب المالي للمؤسسة ،

- ممثل مستخدمى للمؤسسة .

القسم الثانى

التسيير

المادة ١٩ - يجوز لرئيس المجلس الاستشارى أن يدعو - أثناء المداولة خلال الجلسة بقرار منه أو بناء على طلب أحد أعضاء المجلس - كل شخص كفته لابداء رأيه فى جميع المواضيع المسجلة ببنود الاعمال .

المادة ٢٠ - تحدد مدة العضوية فى المجلس الاستشارى بسنتين ، ويمكن تجديدها ولا يتقاضى عن هذه الوظيفة أى أجر .

المادة ٢١ - يحظر على أعضاء المجلس الاستشارى أن تكون لهم أية منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فى مؤسسة مرتبطة بالوكالة بواسطة عقد ، أو فى شركة تكون المؤسسة المتعاقدة فرعا لها .

المادة ٢٢ - يجتمع المجلس الاستشارى فى جلسة عادية مرة كل ثلاثة أشهر ، بدعوة من رئيسه ، ويجوز له أن يجتمع فى جلسة استثنائية بدعوة من الرئيس أو بطلب من السلطة الوصية ، أو بطلب من ثلثى أعضائه .

المادة ٢٣ - يضع الرئيس - باتفاق مع المدير العام - جدول أعمال الدورات ويحدد تاريخها .

وترسل الدعوات التى تتضمن جدول الاعمال قبل ثمانية أيام الا فى حالة الاستعجال .

المادة ٢٤ - لا تكون مداولات المجلس الاستشارى صحيحة الا بحضور نصف أعضائه .

واذا لم يتوفر النصاب فيدعى الى اجتماع جديد قبل ثمانية أيام ، ولا يشترط حينذاك أى نصاب .

المادة ٢٥ - تتم الموافقة على الآراء المعلقة للمجلس الاستشارى بأغلبية أصوات الحاضرين ، ويكون صوت الرئيس مرجحا عند تساوى الاصوات .

المادة ٢٦ - يتولى مهام كتابة المجلس الاستشارى المدير العام للمؤسسة .

المادة ٢٧ - تسجل فى سجل خاص مداولات المجلس الاستشارى التى يوقع عليها رئيس الجلسة والمدير العام للمؤسسة ، ويجب أن يذكر فى هذه المحاضر الاعضاء الحاضرون .

المادة ٢٨ - يرسل المدير العام للمؤسسة الى السلطة الوصية نسخة مطابقة للاصل ومصادقا عليها من محضر كل جلسة وذلك خلال الاسبوع الذى يلى الاجتماع .

المادة ٢٩ - يلزم أعضاء المجلس الاستشارى بالمحافظة على السر المهني .

الباب الثالث

التنظيم المالى

الفصل الاول

الموارد والنفقات

المادة ٣٠ - تبتدى السنة المالية فى اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر .

المادة ٣١ - تتكون موارد الوكالة (و.ا.ج) من :

١ - بيع وثائق الانباء لمختلف الوكالات -
٢ - أجور الخدمات المؤداة فى نطاق اختصاصاتها ،

٣ - مساعدات الدولة ، والهبات والوصايا ،
٤ - ملحقات الموارد تقبضها الوكالة بصفة عامة أثناء ممارستها لنشاطاتها ،

المادة ٣٢ - تشمل نفقات وكالة الانباء الجزائرية خصة على ما يلى :

١ - نفقات التسيير ،
٢ - نفقات التجهيز .

الفصل الثانى

الحساب التقديرى والتسديد المالى

المادة ٣٣ - يضع المدير العام لوكالة الانباء الجزائرية (و.ا.ج) الحساب التقديرى ، ويقدمه الى المجلس الاستشارى الذى يدرسه فى أجل أقصاه الخامس عشر من أكتوبر من السنة السابقة للسنة التى وضع من أجلها هذا الحساب . ثم يعرض بعد ذلك على الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليه .

المادة ٣٤ - ينفذ الحساب التقديرى كل سنة .

يضع العون الحاسب حساب التسيير ، وعليه أن يثبت مطابقة المبلغ الذى سيحصل ، والحوالات الصادرة ، لحسابات دفاتره .

يعرض حساب التسيير على الوزير الوصى .

الفصل الثالث

المحاسبة والمراقبة

المادة ٣٨ - يتولى مهام محاسبة وكالة الانباء الجزائرية (و.أ.ج) عون محاسب يعين بقرار من وزير المالية والتخطيط ويكون تحت سلطة المدير العام .

يقوم بهذه المهام ضمن الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم ١٥ - ٢٥٩ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية عام ١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ والمحددة بموجبه التزامات ومسؤوليات المحاسبين .

المادة ٣٩ - تجرى محاسبة المؤسسة بالشكل التجارى طبقا للمخطط العام للمحاسبة ، وحسب الكيفيات المنصوص عليها في النظام المالى للمؤسسة .

المادة ٤٠ - ترسل الميزانية وحساب الاستغلال العام ، وحساب الارباح والخسائر وعمليات الجرد بعد وقفها الى الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط مصحوبة بتقرير من المدير العام وتقرير المراقب ، وذلك خلال الثلاثة اشهر التى تلى السنة المالية التى تتعلق بها .

المادة ٤١ - يعين مراقب مالى من طرف وزير المالية والتخطيط لدى المؤسسة ، وتخضع وكالة الانباء الجزائرية لجميع المراجعات والتحققات المالية التى يراها مفيدة الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط .

وعلى وزير المالية والتخطيط قبل اول يوليو الذى يلى ختم السنة المالية . ويجب أن يكون مصحوبا بتقرير المدير العام المتضمن جميع الايضاحات والتفسيرات المفيدة والخاصة بالتسيير المالى ، وبجميع الوثائق الملحقه المنصوص عليها فى القواعد العامة للمحاسبة ، وبملاحظات المراقب المالى .

المادة ٣٥ - ان المدير العام لوكالة الانباء الجزائرية هو الامر بصرف الحساب التقديرى وهو يتولى تحديد الأوامر بقبض الإيرادات للمؤسسة ويتولى التمسك بالنفقات والامر .

المادة ٣٦ - لا يقبل تجاوز النفقات المقررة الا بعد المصادقة على حساب تقديرى استدراكى .

بصرفها فى حدود تقديرات الميزانية .

يوضح هذا الحساب التقديرى الاستدراكى فى نفس الاوضاع التى يعد فيها الحساب التقديرى الاول، ثم يرسل الى الوزير الوصى ووزير المالية والتخطيط للمصادقة عليه ، وذلك قبل نهاية الستة الأشهر الأولى من السنة التى يتعلق بها .

المادة ٣٧ - يرسل المدير العام نسخة من الحساب التقديرى الى المراقب المالى للمؤسسة بعد المصادقة عليه ضمن الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٣ اعلام .

**جسول بالمراسم التي تتضمن احداث ممثلات
للكالة الوطنية البرقية ، وكالة الانباء الجزائرية
(و ١٠ ج) في النول المختلفة**

- مرسوم رقم ٧٥ - ٩٩ مؤرخ في ٦ شعبان
عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٧٥ يتضمن
احداث ممثلة للوكالة الوطنية البرقية - وكالة
الانباء الجزائرية (و ١٠ ج) بجمهورية مصر
العربية .

(الجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٩/٨/١٩٧٥)

- مرسوم رقم ٧٥ - ١٠٠ مؤرخ في ٦ شعبان
عام ١٣٩٥ الموافق ١٤ غشت سنة ١٩٧٥ يتضمن
احداث ممثلة للوكالة الوطنية البرقية - وكالة
الانباء الجزائرية (و ١٠ ج) بالسينغال .

(الجريدة الرسمية العدد ٦٩ في ٢٩/٨/١٩٧٥)

- مرسوم رقم ٧٧ - ٧١ مؤرخ في ٣٠ ربيع
الثاني عام ١٣٩٧ الموافق ١٩ ابريل سنة ١٩٧٧
يتضمن احداث ممثلة للوكالة الوطنية البرقية -
وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج) بفرنسا .

(الجريدة الرسمية العدد ٣٤ في ٢٧/٤/١٩٧٧)

- مرسوم رقم ٧٩ - ١٧ مؤرخ في ٢٦ صفر
عام ١٣٩٩ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ يتضمن
احداث وتنظيم ممثلة الوكالة الوطنية البرقية -
وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج) بجمهورية
لبنان .

(الجريدة الرسمية العدد ٦ في ٦/٢/١٩٧٩)

- مرسوم رقم ٧٩ - ١١٩ مؤرخ في ١٢
شعبان عام ١٣٩٩ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٧٩
يتضمن احداث ممثلة الوكالة الوطنية البرقية -
وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج) وتنظيمها
بالجمهورية التونسية .

(الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٠/٧/١٩٧٩)

- مرسوم رقم ٨٢ - ١٤٩ مؤرخ في ٢٣
جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة
١٩٨٢ يتضمن احداث ممثلة الوكالة الوطنية

البرقية - وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج)
وتنظيمها بالكويت .

(الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ٢٠/٤/١٩٨٢)

- مرسوم رقم ٨٢ - ١٥٠ مؤرخ في ٢٣
جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة
١٩٨٢ يتضمن احداث ممثلة الوكالة الوطنية
البرقية - وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج)
وتنظيمها باثيوبيا .

(الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ٢٠/٤/١٩٨٢)

- مرسوم رقم ٨٢ - ١٥١ مؤرخ في ٢٣
جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة
١٩٨٢ يتضمن احداث ممثلة الوكالة الوطنية
البرقية - وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج)
وتنظيمها بيوغوسلافيا .

(الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ٢٠/٤/١٩٨٢)

- مرسوم رقم ٨٢ - ١٥٢ مؤرخ في ٢٣
جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة
١٩٨٢ يتضمن احداث ممثلة الوكالة الوطنية
البرقية - وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج)
وتنظيمها باسبانيا .

(الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ٢٠/٤/١٩٨٢)

- مرسوم رقم ٨٢ - ١٥٣ مؤرخ في ٢٣
جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة
١٩٨٢ يتضمن احداث ممثلة الوكالة الوطنية
البرقية - وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج)
وتنظيمها بالاتحاد السوفياتي .

(الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ٢٠/٤/١٩٨٢)

- مرسوم رقم ٨٢ - ١٥٤ مؤرخ في ٢٣
جمادى الثانية عام ١٤٠٢ الموافق ١٧ ابريل سنة
١٩٨٢ يتضمن احداث ممثلة الوكالة الوطنية
البرقية - وكالة الانباء الجزائرية (و ١٠ ج)
وتنظيمها بالولايات المتحدة الامريكية .

(الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ٢٠/٤/١٩٨٢)

جَمْهُورِيَّةٌ چَيْبُوتِي

المملكة العربية السعودية

إعلان

طباعة ودور نشر :

– نظام المطابع والطبوعات الموافق عليه بالارادة الملكية السنية برقم ٦/٢/١٢ في ١٣٥٨/٢/٢١ هـ .

مؤسسات صحفية :

– نظام المؤسسات الصحفية الاهلية الموافق عليه بالرسوم الصادر في ١٣٨٣/٨/٢٤ هـ .

نظام المطابع والمطبوعات

صدرت الإرادة الملكية السنية بالموافقة عليه

برقم ٦/٢/١٢ وتاريخ ١٣٥٨/٢/٢١ هـ

وبلغ لوزارة المالية بالأمر السامي

رقم ٤٥١٠ وتاريخ ١٣٥٩/٣/٢٩ هـ

ملحوظة :

ان جميع فئات الرسوم المحددة في هذا النظام بالقرش السعودي على أساس وحدة النقد السابقة يجب تحصيلها بموجب وحدة النقد الصادر بشأنها المرسوم الملكي رقم ٦ تاريخ ١٣٧٩/٧/١ الذي يقضى باعتبار وحدة الريال السعودي عشرين قرشا واعتبار القرش خمس هلالات وبموجبه فان القرش الواحد المسجل بهذا النظام بموجب الوحدة السابقة يمثل قرشين بموجب الوحدة القائمة الآن ولبيان حرر ،

نظام المطابع والمطبوعات

الفصل الاول

- المدلولات -

١ - يسمى هذا النظام بنظام المطابع والمطبوعات .

٢ - يكون للألفاظ المستعملة في هذا النظام المدلولات الآتية : -

(أ) المطبعة - هي كل آلة تطبع نسخا مكتوبة سواء كانت آلية أو من الهلام أو خلافة .

(ب) المطبوعات - هي كل ما يطبع أو يرسم باليد أو بالتصوير الشمسي أو غير ذلك من وسائل التعبير الرمزي أو الصريح .

(ج) الطابع - هو صاحب المطبعة أو من يحل محله بالأجرة أو العارية .

(د) النشرة - هي ما يطبع وينشر في مواضيع خاصة من حين الى آخر وفي مواعيد مختلفة .

(هـ) الناشر - هو الذى يتولى أى مطبوع كان اما بالذات أو بالواسطة .

(و) نشر المطبوعات وتوزيعها - هو بيعها أو عرضها للبيع أو الصاقها على الجدار أو عرضها فى أماكن العرض المعروفة لدى الجمهور بأى

وجه من الوجوه التى تجعل المطبوع فى متناول الأشخاص .

(ز) الصحيفة - كل مطبوع يصدر فى مواعيد دورية سواء كانت هذه المواعيد يومية أو أسبوعية أو شهرية أو سنوية .

(ح) المدير المسئول - هو الشخص الذى يتعهد بأن يكون مسئولا عن الأعمال الادارية أمام الجهات المختصة وعن أعمال المطابع والصحف والنشرات التى تطبع فى مطبعته أو مطبعة غيره على عهده وعن التزامات صاحب الامتياز فيما لو أحله محله .

(ط) رئيس التحرير - هو الشخص الذى يتولى التحرير ويشرف عليه ويتعهد أن يكون مسئولا أمام الجهات المختصة عن شئون الصحيفة أو المجلة أو الرسالة من الوجهة التحريرية .

(ي) صاحب الامتياز - هو الشخص الذى أعطى له حق اصدار الصحيفة أو النشرة على مقتضى التعهدات الالزامية التى يكون مسئولا عنها تجاه النظام .

الفصل الثانى

- احكام عمومية -

٣ - يجب على كل صاحب مطبعة يريد استغلالها أن يتقدم بطلب الترخيص له الى مقام رئاسة مجلس الوكلاء وأن يكون طلبه مشتملا ما يأتى :

(أ) اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ومقر المطبعة المراد استغلالها واسم المالك لها وأسماء الشركاء ان كان له شركاء ومحل اقامتهم .

(ب) تقديم كفالة اعتبارية حسب ما جاء فى المادة (٤٧) من هذا النظام .

٤ - لا يجوز لأصحاب المطابع مزاولة الطبع الا بعد الحصول على الرخصة .

٥ - اذا أرادت شركة نشر صحيفة أو مجلة أو نشرة أو رسالة أو أى مطبوع كان يجب عليها تقديم طلب بذلك الى مقام رئاسة الوكلاء مشتملا على أسماء الشركاء أو على أسماء المسئولين عن الشركة على أن تكون هذه الشركة خاضعة لجميع الأحكام التى ينطوى عليها هذا النظام .

٦ - يجب على صاحب أو أصحاب المطبعة حين الانتقال من محل الى آخر ابلاغ قلم المطبوعات بذلك .

٧ - في حين انتقال ملكية المطبعة من شخص الى آخر سواء كان بالبيع أو الشراء أو بالارث أو خلافه يجب على المالك الجديد ابلاغ قلم المطبوعات بذلك .

٨ - على الطابع أو من يحل محله في المطبعة ان كان المستغل لها مستأجرا ان يذكر في أول وآخر صفحة من أى مطبوع يقوم بطبعه اسم المطبعة أو المستغل لها واسم المؤلف والناشر وتاريخ الطبع .

٩ - قبل الاقدام على جعل المطبوع في متناول الجمهور يجب أن يقدم الطابع خمس نسخ الى قلم المطبوعات في وزارة الخارجية في العاصمة ، أما في الملحقات فتقدم الى أكبر مأمور اداري ليقدّم نسختين منها الى قلم المطبوعات في العاصمة وعلى الدوائر المذكورة أن تعطى ايصالا بهذا الابداع .

١٠ - على أصحاب المطابع الموجودة حاليا والذين لم يحصلوا على الرخصة النظامية أن يقوموا بتقديم البيان المطلوب واستحصل الرخصة خلال مدة لا تجاوز شهرين من النظام .

١١ - تستثنى من أحكام المادة التاسعة المطبوعات الخاصة بالأعمال الحكومية والتجارية الشخصية .

١٢ - لا يجوز لأحد بيع أو توزيع أو نشر الكتب التي لم يشملها الاذن بالترخيص من الجهة المختصة سواء طبعت في الداخل أو في الخارج

١٣ - لا يجوز طبع المصاحف الشريفة وكتب الأحاديث النبوية والعقائد الا بترخيص من الجهة المختصة .

١٤ - تشكل في العاصمة لجنة خاصة بتدقيق المطبوعات الواردة من الخارج والمطبوعات في الداخل قبل نشرها وتوزيعها وعرضها للبيع على اختلاف انواعها مؤلفة من :

عضو من ديوان النيابة

عضو من رئاسة القضاة

عضو من قلم المطبوعات

عضو من مديرية المعارف العامة

وأما في الملحقات فتؤلف اللجان من

عضو من قبل الحاكم الاداري :

عضو من المحكمة الشرعية :

عضو من المعارف

١٥ - لهذه اللجان حق تدقيق المطبوعات الخارجية أو الداخلية والتصريح بتداولها في المملكة ومنع ما يخالف الدين الاسلامي الحنيف والآداب وسياسه الدولة .

١٦ - يجوز منع عدد من المطبوعات التي تصدر في الخارج وتقضى المصلحة بعد انتشارها من الدخول والتبادل في المملكة بقرار من مجلس الوكلاء :

١٧ - لا يجوز مصادرة أو منع أى مطبوع من المطبوعات من النشر والتوزيع والبيع سواء طبع في الداخل أو في الخارج الا بقرار من لجنة تدقيق المطبوعات مصدق عليه من الجهات المختصة .

١٨ - مرجع لجان تدقيق المطبوعات في الملحقات مدير المطبوعات في العاصمة وتجتمع اللجنة المركزية في العاصمة بمكتب المدير وتعد جلساتها تحت رئاسته ويقوم سكرتير المطبوعات بشئونها الكتابية .

١٩ - المطبوعات الممنوع دخولها هي :

(أ) المخالفة لمبادئ الدين الاسلامي الحنيف :

(ب) المنافية للآداب والأخلاق .

(ج) المعارضة لسياسة الدولة ونظامها المعترف به .

الفصل الثالث

(أحكام خاصة بالصحف)

٢٠ - يجب أن تكون الأهداف التي ترمى اليها الصحافة بمختلف أنواعها الدعوة الى الفضيلة والتشبيث بمبادئ الحنيفية السمحاء وإرشاد الجمهور الى ما فيه الخير والنفع العام .

٢١ - لايجوز لأحد أن يصدر صحيفة أو مجلة أو نشرة دورية أو مؤقتة الا بترخيص من الحكومة

٢٢ - على كل من أراد الاذن باصدار صحيفة أو مجلة أو رسالة أن يقدم طلبا بذلك الى مقام مجلس الوكلاء موقعا عليه منه ومن مدير الصحيفة المسئول لمتضمن ما يأتي :

(أ) اسم الصحيفة أو المجلة أو الرسالة واللغة التي تنشر بها ومواقيت اصدارها وعنوانها

(ب) مواضيعها وأبحاثها .

(ج) مكان نشرها .

(د) اسم الطالب ولقبه وعمره وجنسيته ومحل اقامته .

٢٣ - يشترط في صاحب الامتياز والمدير ورئيس التحرير المسئول توفر ما يأتي :

(أ) أن لا يقل سنه عن ثمانى عشرة سنة :

(ب) أن يكون مهذباً ومثقفاً .

(ج) أن يكون مشهوداً له بحسن السمعة والأخلاق .

(د) أن لا يكون محجوزاً عليه أو محروماً من الحقوق المدنية .

(هـ) أن لا يكون محكوماً عليه بحد شرعى .

٢٤ - المدير ورئيس التحرير مسئولان بالصفة الآتية :

(أ) رئيس التحرير هو المسئول عن كل محتويات الصحيفة أو المجلة أو الرسالة التى يتولى الاشراف عليها .

(ب) مدير الجريدة هو المسئول عن أعمال الجريدة من حيث طبعها واخراجها فى أوقاتها وما الى ذلك مما نص عليه هذا النظام .

(ج) اذا قام صاحب الامتياز أو مدير الجريدة بأعمال رئيس التحرير أو صاحب الامتياز فتلقى عليه المسئوليات المترتبة على رئيس التحرير وكذلك الحال اذا قام رئيس التحرير بأعمال المدير أو صاحب الامتياز فتلقى عليه مسئوليات العمل الذى قام به .

٢٥ - يجب وضع اسم صاحب امتياز الصحيفة أو الرسالة واسم رئيس التحرير المسئول واسم المطبعة بشكل ظاهر فى الصحيفة الأولى .

٢٦ - فى حالة تخلى المدير المسئول عن عمله يجب على صاحب الامتياز اشعار قلم المطبوعات بذلك وتقديم مدير آخر عوضاً عنه خلال نصف شهر على أن يعتبر صاحب الامتياز مسئولاً عن جميع أعمال المدير خلال المدة المذكورة وكذلك الحال فيما اذا تخلى رئيس التحرير .

٢٧ - على صاحب الامتياز اشعار قلم المطبوعات عن كل تغيير أو تعديل يطرأ على الصحيفة أو المجلة أو الرسالة مما نصت عليه المادة (٢٢) وفقراتها .

٢٨ - لا يجوز استعمال اسم صحيفة أو مجلة أو رسالة سبق صدورها الا بعد مضي خمسة عشر عاماً من احتجائها أو انقضاء عام على اخذ الرخصة بدون اصدارها

٢٩ - على المدير المسئول ورئيس التحرير أن

ينشر بغير مقابل فى الموضع المخصص للاخبار الهامة كل ما يرسل اليهما من البلاغات الرسمية والنشرات المتعلقة بالمصلحة العامة أو تصحيح ما سبق نشره خطأ على أن يكون ذلك فى أول عدد يصدر من الصحيفة بعد وصول ذلك اليهما .

٣٠ - كل صحيفة عزت الى أى هيئة أو شخص تصريحات غير صحيحة أو نشرت خبراً مكذوباً يتعلق بأى انسان كان يجب عليها تصحيح ذلك ونشره بغير مقابل بمجرد طلب صاحب الشأن فى أول صحيفة تصدر بعد استلامها التصحيح وفى نفس المحل الذى سبق أن نشرت فيه ذلك الخبر .

٣١ - لا يجوز للصحف نشر المكاتبات الخاصة التى تدور بين الأشخاص الا اذا جاز نشرها المتراسلون .

٣٢ - لا يجوز للصحف نشر مقالات تدعو الى التخريف أو الالحاد .

٣٣ - لا يجوز للصحف نشر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقات قبل اعلانها رسمياً من قبل الجهات المختصة .

الفصل الرابع

- النقد -

٣٤ - لا يجوز بأية حال توجيه اللوم الى الحكومة أو رجال الدولة أو الى أى هيئة من الهيئات الرسمية بسبب الأعمال التى تقوم بها أثناء تأديت الواجبات الرسمية .

٣٥ - لا يجوز نشر القدح والذم فى حق الملوك ورؤساء الجمهوريات للدول المتعاهدة مع الدولة العربية السعودية .

٣٦ - لا يجوز نشر القدح فى حق رؤساء واعضاء البعثات السياسية والمفوضين السياسيين والقنصلين المقيمين ببلاد حكومة جلالة الملك .

٣٧ - لا يجوز أن يعزى الى هيئة مهما كانت ما يحط من قدرها ويزرى بشرفها وكرامتها .

٣٨ - لا يجوز التعرض للشخصيات على اختلاف طبقاتها بالقدح والذم نشرًا أو نظمًا أو تصويرًا .

٣٩ - فى حالة ارتكاب احدى المخالفات التى نصت عليها أحكام هذا النظام يعتبر كاتب المقال فاعلاً أصلياً للمخالفة .

٤٠ - المخالفات التى ترتكب بواسطة الصحافة

أو المطبوعات يقوم قلم المطبوعات بالفتات نظير الجهات المختصة عنها مما هو ضمن اختصاصه ويجرى التحقيق فيها لدى القسم العدلي بإدارة الشرطة وتقوم المحكمة في العاصمة المؤلفة من رئيس المحكمة المستعجلة الأولى والثانية وعضو مجلس الشورى بتطبيق نصوص هذا النظام على مرتكبي المخالفات أما في الملحقات فيكون التطبيق من قبل هيئة مؤلفة من رئيس المحكمة المستعجلة ومندوب من المحكمة الشرعية وعضو من مجلس الإدارة ولا تنفذ قرارات التطبيق إلا بعد تصديقها من المقام العالي .

٤١ - على أصحاب الصحف والمجلات والرسائل الموجودة الآن ومديريها ورؤسائها التحرير أن يقوموا بالتعهدات والشروط المنصوص عليها في هذا النظام في مدة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ تصديق هذا النظام ونشره في الجرائد الرسمية

الفصل الخامس

٤٢ - على كل ممتن بتجارة الكتب بأنواعها والصحف والمجلات أو النشرات والصور سواء كان محل خاص بتجارته أو متخذاً بيته لذلك أو كان بائعاً متجولاً أن يتقدم إلى إدارة المطبوعات بعريضة يطلب فيها تسجيل اسمه للحصول على رخصة .

الفصل السادس

- الرسوم -

٤٣ - يستوفي قلم المطبوعات الرسوم الآتي بيانها لمرة واحدة فقط .

(أ) أربعمئة قرش سعودي مقابل رسم الرخصة لفتح مطبعة .

(ب) أربعمئة قرش سعودي مقابل الرخصة لإصدار صحيفة أو مجلة .

(ج) اثنان وعشرون قرشاً سعودياً مقابل رسم الرخصة لطبع كتاب أو رسالة .

(د) إذا انتقلت المطبعة من شخص إلى آخر بطريق الملكية أو الإجرة يجب على الأخير تجديد الرخصة ودفع الرسم المقرر عليها لمرة واحدة كذلك .

٤٤ - إعادة طبع الكتب والرسائل مرات متعددة يجب فيها تجديد الرخصة واستيفاء عين الرسم المقرر إذا زيد في الأصل شيء أما إذا لم يزد فيكتفى باستيفاء نصف الرسم فقط .

٤٥ - يقوم قلم المطبوعات بتحصيل هذه الرسوم ويسلمها بدوره إلى وزارة المالية مقابل المستندات اللازمة .

الفصل السابع

- الكفالات -

٤٦ - على صاحب المطبعة تقديم شخص يكفله كفالة اعتبارية أمام وزارة المالية في العاصمة وأمناء المالية في الملحقات بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش سعودي .

٤٧ - على مدير الصحيفة أو المجلة المسئول تقديم كفالة اعتبارية بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش سعودي .

الفصل الثامن

- الجزاءات -

٤٨ - كل من يخالف أحكام المواد ٤٣ و ٤٥ و ٦ و ٧ و ٨ من هذا النظام يجازى بغرامة نقدية مقدارها من مائة إلى خمسمائة قرش سعودي مع قفل المطبعة في حالة مخالفة المادة (٣) .

٤٩ - كل من يخالف المادتين ١٢ و ١٣ من طابع وناشر يعاقب بما يلي :

(أ) في حالة عدم أخذ الرخصة يكون الجزاء من مائة قرش إلى ستمائة قرش .

(ب) في حالة الخطأ الكبير الذي يقع في نفس المطبوع يكون الجزاء بالمصادرة وبغرامة مالية من مائة قرش إلى ستمائة قرش .

٥٠ - كل صحيفة أو مجلة أو رسالة تطبع قبل استيفاء الشروط المدرجة في المواد ٢١ - ١٢ من هذا النظام تعطل فوراً وتصادر أعدادها ويعاقب صاحبها بغرامة نقدية مقدارها من خمسمائة إلى ألف قرش سعودي ويضاعف الجزاء عند تكرار المخالفة .

٥١ - كل من يرتكب التزوير في البيانات التي يتقدم بها بطلب الرخصة يعاقب بالحبس من أسبوع إلى شهر أو بغرامة نقدية مقدارها من خمسمائة إلى ألف قرش سعودي .

٥٢ - كل من يخالف المادة (٣٢) يعاقب مرتكب المخالفة بالحبس من أسبوع إلى شهر أو بغرامة نقدية مقدارها من خمسمائة إلى ألف قرش سعودي .

٥٣ - كل من خالف المادة (٣٣) يعاقب بغرامة

٦٢٥٩/٢/٥ وتاريخ ٧١/١/١٦ والمبلغ الى وزارة الخارجية من المقام السامي برقم ٥٨٥ في ٧١/٢/٨ ألحقت المواد التالية بنظام المطابع والمطبوعات .

١ - كل سعودي أو حامل ورقة إقامة من القاطنين بالمملكة العربية السعودية طبع كتاباً بدون رخصة في داخل البلاد العربية السعودية وكان الكتاب لا يتعارض وسياسة الدولة ويتفق والآداب الإسلامية فإنه يطبق في حقه الجزاء المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (٤٩) .

٢ - كل سعودي أو حامل ورقة إقامة من القاطنين بالمملكة العربية السعودية طبع كتاباً بدون رخصة في داخل البلاد العربية السعودية وكان في الكتاب ما يتعارض مع سياسة الدولة أو مخالفة العقيدة الصحيحة يجازى بمصادرة الكتاب وبغرامة مالية لا تزيد عن ألف ريال مع معاقبة أصحاب المطبعة بما نص عليه النظام .

٣ - كل سعودي أو حامل ورقة إقامة من القاطنين بالمملكة العربية السعودية طبع كتاباً في داخل البلاد خالف فيه شروط الترخيص التي استحصل عليها من لجنة مراقبة المطبوعات وكان في ذلك ما يتعارض مع سياسة الدولة أو يخالف العقيدة الصحيحة فإنه يجازى بما يأتي :

(أ) مصادرة الكتاب .

(ب) وبغرامة مالية لا تزيد عن ثلاثة آلاف ريال أو بما يستغرقها مدة من السجن .

(ج) مع مجازات أصحاب المطبعة التي قام بطبع الكتاب فيها بغرامة مالية لا تزيد عن خمسة آلاف ريال علاوة على ما نص عليه نظام المطابع والمطبوعات .

(د) كل سعودي أو حامل ورقة إقامة من القاطنين في المملكة العربية السعودية طبع كتاباً في خارج البلاد العربية السعودية خالف فيه شروط الترخيص التي استحصل عليها من لجنة مراقبة المطبوعات وكان في ذلك ما يتعارض مع سياسة الدولة أو يتخالف مع العقيدة الصحيحة يجازى بالجزاء المنصوص عليه في الفقرتين المدرجتين في المادة الثالثة أعلاه ويصب عليه نفس الجزاء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة الخاصة بأصحاب المطبعة لأنه لا سبيل على أصحاب المطابع في الخارج .

(هـ) تجرى محاكمة المخالفين من هذا النوع أمام المحكمة التي نصت عليهم المادة ٤٠ من نظام المطابع والمطبوعات ويناط بهذه المحكمة صلاحية

نقدية مقدارها ألف قرش سعودي وللسلطات الإدارية أن تأمر بضبط هذه المطبوعات واتلافها عند الاقتضاء .

٥٤ - كل صحيفة تقدم على نشرها أدخل بالأمن العام يصادر ذلك العدد وتعطل الصحيفة إلى أجل غير مسمى ويعاقب المدير أو رئيس التحرير أو كلاهما معاً حسب ما تستوجبه نتيجة المحاكمة بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو بغرامة نقدية مقدارها من ألف إلى ثلاثة آلاف قرش سعودي .

٥٥ - كل صحيفة تقدم على إفشاء أسرار الدولة الخطيرة التي تضر بمصالحها يعاقب المدير المسئول أو رئيس التحرير أو كلاهما حسب ما تستوجبه المحاكمة وناقلاً السر أن عرف بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات وتصادر أعداد الصحيفة وتتعمل عن الصدور .

٥٦ - كل من خالف المادة (٢٦) يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة .

٥٧ - كل من خالف المادة (٣٧) ونشر بالذات أو بالواسطة قدحاً في حق رؤساء أو أعضاء البعثات السياسية أو المفوضين السياسيين أو القنصلين المقيمين ببلاد حكومة جلالة الملك يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر .

٥٨ - كل من خالف المادة (٣٨) يجازى بالحبس من أسبوع إلى شهر وبغرامة نقدية مقدارها من مائة قرش إلى خمسمائة قرش .

٥٩ - كل من خالف المادة (٣٩) يجازى مرتكب المخالفة بالحبس من يوم إلى أسبوع أو بغرامة نقدية مقدارها من خمسة وعشرين قرشاً إلى مائة وخمسين قرشاً .

٦٠ - في حالة ارتكاب إحدى المخالفات التي نصت عليها أحكام هذا النظام يعتبر كاتب المقال ناعلاً أصلياً للمخالفة ويعاقب بالحبس أو بالغرامة، ويعتبر رئيس التحرير أو من يحل محله بمقتضى هذا النظام شريكاً له ويطبق عليه نصف الجزاء .

٦١ - يلغى هذا النظام كل ما يتعارض معه من نظم أساسية فيما يتعلق بالمطابع والمطبوعات

٦٢ - يسرى مفعول هذا النظام من تاريخ تصديقه ونشره .

« ملحق بنظام المطابع والمطبوعات »

بموجب قرار مجلس الشورى رقم ٢٢١ وتاريخ ٧١/١/٨ الموافق عليه بالارادة الملكية رقم

تحديد المقادير الجزائية الى الحد الأقصى كل واستحقاقه .

(و) تلحق هذه المواد الخمس في حالة اقترانها بالتصديق السامي بنظام المطابع والمطبوعات وتعمم للجهات المختصة المكلفة بتطبيقه .

المملكة العربية السعودية

نظام

المؤسسات الصحفية الأهلية

الرقم ٦٢ التاريخ ١٣٨٣/٨/٢٤ هـ

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩ و ٢٠) من نظام مجلس الوزراء .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٨٢ وتاريخ ١٣٨٣/٦/٢٣ القاضي باستبدال امتياز الصحف الموجودة في المملكة حالياً ومنحه لعدة شركات أو مؤسسات أهلية خاصة .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٠٠ وتاريخ ١٣٨٣/٨/٢٠ هـ .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

أولاً - الموافقة على نظام المؤسسات الصحفية الأهلية بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانياً - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الاعلام تنفيذ هذا المرسوم .

قرار رقم ٤٨٢ وتاريخ ١٣٨٣/٦/٢٣

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على الخطاب المرفوع لمقام رئيس مجلس الوزراء من معالي وزير الاعلام بتاريخ ١٣٨٣/٤/١٦ والمشفوع به التقرير المتخذ من اللجنة المشكلة بناء على رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء من معالي الأستاذ أحمد زكي يمانى ومعالي الشيخ ابراهيم السويل ومعالي وزير الاعلام . وذلك لدراسة مشروع مؤسسة عامة للصحف فى بلادنا من أجل النهوض بها وتجنبها مواطن الانحراف والزلل .

وبعد اطلاعه على التقرير المشار اليه والمرفق بهذا .

يقرر ما يأتى :

استبدال امتياز الصحف الموجودة فى المملكة حالياً وذلك باعطاء الامتياز لعدة شركات أو مؤسسات أهلية خاصة تملك امتياز الصحف الصادرة فى المملكة . وللدولة حق الاعتراض على اسم أى واحد من الشركاء أصحاب الامتياز على أن يتحدد العدد بالعدد الذى تراه الدولة . ويقوم على تحرير الجريدة محررون متفرغون تعينهم الشركة صاحبة الامتياز بعد موافقة وزارة الاعلام .

ويستثنى من ذلك المجلات الشهرية الأدبية والاقتصادية والعلمية .

ولما ذكر حرر .

فيصل

رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ٦٠٠ وتاريخ ١٣٨٣/٨/٢٠

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على خطاب وزير الاعلام المرفوع لرئاسة مجلس الوزراء برقم ١/٢٤٧ فى ١٣٨٣/٨/٢ يشير فيه الى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٨٢ فى ١٣٨٣/٦/٢٣ القاضى باستبدال امتياز الصحف الموجودة فى المملكة حالياً ومنحه لعدة شركات أو مؤسسات أهلية خاصة ، ويرفع مشروعا يتضمن المبادئ العامة التى سيتم بموجبها تكوين المؤسسات .

وبعد دراسة مواد المشروع المذكورة .

يقرر ما يأتى :

١ - الموافقة على مشروع النظام بالصيغة المرافقة لهذا .

٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكى بذلك صورته مرافقة لهذا . ولما ذكر حرر .

نظام المؤسسات الصحفية الأهلية

(الباب الأول)

تكوين المؤسسة

مادة ١ - تنشأ بموجب أحكام هذا النظام مؤسسات صحفية تسمى (المؤسسات الأهلية للصحافة) وتحمل كل مؤسسة اسما مميزا لها .
مادة ٢ - المؤسسة الأهلية للصحافة هي مشروع تقيمه مجموعة من المواطنين السعوديين تمنحها الدولة امتياز اصدار صحيفة أو أكثر وفقا لأحكام هذا النظام .

مادة ٣ - تتكون المؤسسة بقرار من رئيس مجلس الوزراء يوافق فيه على انشاء المؤسسة ومنحها امتياز اصدار صحيفة أو أكثر بناء على طلب يتقدم به عدد من المواطنين عن طريق وزارة الاعلام ويتحدد عدد أعضاء المؤسسة وفقا لكل حالة على انفراد على أن لا يقل عدد أعضاء أى مؤسسة عن خمسة عشر عضوا ولوزارة الاعلام الحق فى الاعتراض على اسم أى واحد من المتقدمين بطلب انشاء المؤسسة .

مادة ٤ - يجب أن لا يقل رأس مال المؤسسة فى بداية قيامها عن مائة ألف ريال .

مادة ٥ - تكون للمؤسسة شخصية معنوية فتكتسب الحقوق وتلتزم بالواجبات وتكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائها وتتحدد مسؤولية أعضاء المؤسسة عن التزاماتها فى الحصص التى دفعوها .

ويجوز للمؤسسة أن تحقق أرباحا معقولة توزع على أعضائها بشكل لا يتعارض مع الغاية من وجودها وهى اعداد الدخل اللازم لتطوير الصحف التى تحت المؤسسة امتياز اصدارها .

مادة ٦ - يكون المركز الرئيسى للمؤسسة فى المدينة التى تحرر وتطبع فيه الصحف التى منحت المؤسسة امتياز اصدارها فإذا كان لدى المؤسسة صحيفتان تصدران فى مكانين مختلفين يتم تحديد مقر المؤسسة بالاتفاق مع وزارة الاعلام ولا يجوز تغيير ذلك المقر الا بعد اشعار وزارة الاعلام مقدما والحصول منها على إذن بذلك .

مادة ٧ - لا يترتب على نقل امتياز الصحف الصادرة حالياً في المملكة الى المؤسسات تغيير أسماء تلك الصحف .

مادة ٨ - ينتهي وجود المؤسسة وتفقد بالتالي امتياز اصدار الصحف الذي منح لها لوحد من الأسباب التالية : -

(أ) اذا تقدم ثلثا أعضاء المؤسسة بطلب مكتوب لانهاء منحهم امتياز اصدار الصحف الذي منح لهم .

(ب) اذا عجزت المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية وصدر حكم باعسارها أو افلاسها .

(ج) اذا رأت وزارة الاعلام أن مصلحة البلاد تقضى بحل المؤسسة وسحب امتياز الصحف الممنوح اليها ويتم ذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

(الباب الثاني)

أعضاء المؤسسة

مادة ٩ - يجب أن تتوفر في عضو المؤسسة الشروط التالية : -

(أ) أن يكون سعودي الجنسية .

(ب) أن لا تقل سنه عن ٢٥ عاماً .

(ج) أن يكون حسن السيرة والسلوك وأن لا يكون قد وقع عليه حد شرعي أو صدر ضده قرار اداري تأديبي .

(د) أن يكون له دخل ثابت من عمل حكومي أو عمل حر .

مادة ١٠ - الواجب الرئيسي على كل عضو في المؤسسة هو الاشتراك مع بقية الأعضاء في توجيه تحرير الجريدة طبقاً للمصلحة العامة وله الحق في ممارسة هذا الواجب بكل الوسائل المشروعة .

مادة ١١ - لا يجوز لأي عضو في المؤسسة أن يستفيد من عضويته للتأثير على رئيس التحرير أو المحررين تأثيراً يستهدف من ورائه تحقيق كسب أدبي أو مادي .

مادة ١٢ - أعضاء المؤسسة هم أصحاب الامتياز الذي منح اليهم وهم متساوون فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات في ممارستهم لشؤون العضوية الا ما نص عليه خلافاً لذلك في هذا النظام .

مادة ١٣ - لا يجوز لعضو المؤسسة التدخل في عمل رئيس التحرير أو المحررين أو موظفي ادارة المؤسسة الآخرين .

مادة ١٤ - لا يجوز لعضو المؤسسة الصحفية أن ينقل حقوق عضويته الى الغير بأي نوع من أنواع التصرف الا بعد موافقة وزارة الاعلام كما أن العضوية لا تنقل الى ورثة العضو بالوفاة لأن اكتساب عضوية المؤسسة أمر يخضع لاعتبارات خاصة بشخصية العضو نفسه .

مادة ١٥ - المؤسسة غير مسؤولة عن المخالفات الصحفية المتعلقة بالتحرير التي قد ترتكبها الصحيفة الا اذا ثبت اشتراكه مع رئيس التحرير في ارتكاب تلك المخالفة .

(الباب الثالث)

الادارة والتحرير

مادة ١٦ - يرشح أعضاء المؤسسة من بينهم ثلاثة أعضاء توافق عليهم وزارة الاعلام ليقوم أحدهم بعمل مدير عام المؤسسة على أن يتم اختياره بعد ذلك بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة من جميع أعضاء المؤسسة .

مادة ١٧ - يدخل في اختصاصات مدير المؤسسة ما يلي : -

(أ) ابلاغ قرارات المؤسسة وتوجيهاتها الخاصة بسياسة الصحيفة الى رئيس التحرير والمحررين وإلى أعضاء اللجنة المشرفة على شؤون التحرير .

(ب) الاشراف على التنظيم الإداري للمؤسسة .

(ج) الدعوة الى عقد اجتماعات استثنائية لأعضاء المؤسسة .

(د) تمثيل المؤسسة ادارياً ومالياً لدى مختلف الجهات .

مادة ١٨ - تنهى مهمة مدير المؤسسة لوحد من الأسباب الآتية : -

(أ) في حالة خروجه الاختياري من المؤسسة .

(ب) في حالة طلب اعفائه من أعباء مدير عام المؤسسة .

(ج) اذا تقدم نصف الأعضاء بكتاب لوزارة الاعلام يطلبون فيه عدم بقاءه في عمله كمدير للمؤسسة .

(د) اذا رأت وزارة الاعلام أن في استمراره لادارة المؤسسة اضراراً بالمصلحة العامة .

مادة ١٩ - يختار أعضاء المؤسسة بأغلبية ثلثي الأعضاء نائباً للمدير ليمارس صلاحياته أثناء غيابه أو مرضه وتنتهي مهمته لنفس الأسباب التي تنتهي بها مهمة مدير عام المؤسسة .

مادة ٢٠ - في حالة غياب أحد الأعضاء عليه أن ينوب عنه كتابيا أى عضو آخر ويعطيه تفويضا بالادلاء عنه برأيه فى موضوع أو مواضيع معينة يحددها كتابه ولا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد .

مادة ٢١ - قرارات المؤسسة المتعلقة بتوجيه تحرير الصحيفة تصدر بأغلبية ثلثي جميع الأعضاء ، أما القرارات الأخرى فتصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين الا ما ورد عليه النص خلافا لذلك .

مادة ٢٢ - على المؤسسة أن تضع لنفسها لائحة داخلية فى حدود الأحكام الواردة فى هذا النظام تصدق قبل العمل بها من وزارة الاعلام .

مادة ٢٣ - يجوز للمؤسسة أن تخصص مكافأة شهرية لمدير المؤسسة على أن يتم تحديد تلك المكافأة بموافقة ثلثي جميع الأعضاء .

مادة ٢٤ - يختار أعضاء المؤسسة من بينهم رئيس تحرير لكل صحيفة منحت المؤسسة امتياز اصدارها بنفس الطريقة التى يتم فيها اختيار مدير عام المؤسسة .

مادة ٢٥ - يعتبر رئيس التحرير مسؤولا أمام وزارة الاعلام مسؤولية مباشرة عن جميع المخالفات الصحفية التى قد ترتكبها الصحيفة التى يرأس ادارة تحريرها خلافا للتعليمات المبلغة اليه من مدير عام المؤسسة وفقا لمقتضى المادة ١٧ .

مادة ٢٦ - يختار رئيس التحرير بعد موافقة مدير عام المؤسسة نائبا له من هيئة التحرير ويتولى رئاسة تحرير الصحيفة فى حالة غياب رئيس التحرير أو مرضه على أن تخطر وزارة الاعلام بهذا الاختيار المؤقت .

مادة ٢٧ - تدفع المؤسسة لرئيس التحرير وللمحررين مكافأة شهرية تتناسب مع مسؤوليات عملهم .

مادة ٢٨ - تنتهى رئاسة العضو لتحرير الصحيفة لأحد الأسباب الآتية : -

(أ) إذا تقدم بطلب اعفائه من مهمة رئيس التحرير .

(ب) إذا صدر قرار بأغلبية ثلثي أعضاء المؤسسة بانهاء مهمته كرئيس للتحرير .

(ج) إذا تبين لوزارة الاعلام أنه غير قادر على القيام بمسؤوليات عمله بصورة تؤمن المصلحة العامة .

(د) فى حالة انتهاء عضويته للمؤسسة .

مادة ٢٩ - يختار أعضاء المؤسسة من بينهم خمسة أعضاء يسمون بلجنة الاشراف على شؤون التحرير وتكون مهمتهم مراقبة سير تحرير الصحف التى منحت المؤسسة امتياز اصدارها ومدى التزام رئيس التحرير والمحررين بتعليمات المؤسسة فى هذا الشأن .

مادة ٣٠ - على لجنة الاشراف على شؤون التحرير أن تقدم لمدير عام المؤسسة وللأعضاء تقارير دورية عن سير الجريدة فى مجال التحرير والتوجيه .

مادة ٣١ - يتعين على المؤسسة من أجل تطوير الصحيفة أو الصحف التى منحت امتياز اصدارها أن تعد لها من جهاز التحرير كحد أدنى ما يلى :

اولا - بالنسبة للصحيفة اليومية

- ١ - رئيس تحرير متفرغ
- ٢ - أربعة محررين متفرغين
- ٣ - مترجمان للغات أجنبية
- ٤ - مصور فوتوغرافى
- ٥ - ثلاثة مراسلين أكفاء مقيمين فى ثلاث عواصم كبرى .

ثانيا - بالنسبة للمجلة الأسبوعية :

- ١ - رئيس تحرير متفرغ
- ٢ - محرران متفرغان
- ٣ - مصور فوتوغرافى

ولوزارة الاعلام الحق فى أن تتأكد من التزام المؤسسة بمقتضى أحكام هذه المادة بما فى ذلك اطلاع الوزارة على العقود المبرمة بين المؤسسة وهيئة التحرير المشار اليها فى هذه المادة .

مادة ٣٢ - لا يعتبر انعقاد اجتماعات المؤسسة نظاميا الا اذا حضرها ثلثا مجموع الأعضاء .

مادة ٣٣ - تظل الأحكام المنظمة للصحافة المعمول بها حاليا سارية المفعول فيما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام .

مادة ٣٤ - يعمل بهذا النظام اعتبارا من نشره .

جمهورية السودان الديمقراطية

إعـلـام

اعـلـانـات :

— قانون تنظيم الاعلانات رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ .

مؤسـسـات صحفية ودور طباعة ونشر :

— القرار الجمهوري رقم ٨ بتنظيم المؤسسات الصحفية .

مطبوعات وصحف ونشرات :

— قانون الصحافة والمطبوعات رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ .

— أمر بموجب قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٦ (تشرية نمرة ٩ لسنة ١٩٧٦)

— أمر بموجب قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٦ (تشرية نمرة ١٠ لسنة ١٩٧٦)

— أمر بموجب قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٦ (تشرية نمرة ١٢ لسنة ١٩٧٦)

وكالات انباء :

— قانون وكالة السودان للانباء رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ .

قانون تنظيم الاعلانات لسنة ١٩٧١

(قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١) (١)

عملا بأحكام الامر الجمهورى رقم ١ ، اصدر
مجلس الوزراء القانون الآتى نصه :-

الفصل الاول

احكام اولية

اسم القانون وبه العمل به

وقع عليه فى ١٩٧١/١/٢١ .

١ - يسمى هذا القانون «قانون تنظيم
الاعلانات لسنة ١٩٧١» ويعمل به من تاريخ
توقيع مجلس قيادة الثورة عليه .

تعريف

٢ - فى هذا القانون وما لم يقتض سياق الكلام
معنى آخر تكون للكلمات الآتية المعانى الواردة
امام كل منها على التوالى :-

« اعلان » يقصد به كل ما يعرض او يثبت
او ينشر على الجمهور بغرض الاعلان او الدعاية او
التعرف او الترويج لصناعة او سلعة او خدمة او
استثمار او ما يشبه ذلك .

« سلطة مختصة » يقصد بها مجلس الحكومة
المحلية او وزير النقل والمواصلات او وزير
الارشاد القومى او وزير الدفاع او ضابط الصحة
كل فى مجال اختصاصه .

تطبيق

٣ - تطبق احكام هذا القانون على جميع
الاعلانات باستثناء :-

(أ) الاعلان للأغراض الخيرية او التوعوية
العامة .

(ب) الاعلان داخل المباني الخاصة غير المرئى
من الخارج .

(ج) الاعلان الذى يخدم المصلحة العامة على ان
تصدر السلطة المختصة امرا مكتوبا بالسماح
به .

(د) اعلان المؤسسات الدينية والثقافية
والصحية .

(هـ) الاعلان فوق عقار بغرض بيعه او اجاره .

(و) الاعلان عن محل العمل الذى يوضع على
واجهته على الا يتجاوز حدوده بأكثر من متر واحد
والا يقل ارتفاع حافته السفلى عن مترين من
سطح أرضية المحل .

(ز) الاعلان داخل صالات العرض للمحال
التجارية والصناعية .

(ح) اعلان المؤسسات الصناعية او التجارية
على وسائل نقلها عن اسمها او طبيعة أعمالها .

(ط) العلامات التجارية التى تلتصق على العلب
او الاوعية او الصناديق او الاقلقه الخاصة بها .

(ى) اعلان دور السينما فى واجهاتها الخارجية
او ضمن برامجها عن الافلام التى تعرضها .

الفصل الثانى

الاعلانات المكتوبة

منح الاعلان دون ترخيص

٤ - (أ) لا يجوز الاعلان الا بعد الحصول على
ترخيص مكتوب من السلطة المختصة وبعد دفع
الرسم المقرر .

(ب) يصدر الترخيص على الاورنيك حرف (ب)
الوارد فى الجدول الملحق بهذا القانون ويكون
باسم المرخص له شخصيا ولمدة ثلاث سنوات على
الاكثر ويجوز للسلطة المختصة تجديده لمدة
او مدد مماثلة أخرى وتدون به المواصفات الواردة
فى طلب الترخيص والتى وافقت عليها السلطة
المرخصة .

شروط الترخيص بالاعلان

٥ - ١ - عند منح الترخيص بالاعلان تراعى
السلطة المختصة الشروط الآتية :-

(أ) الا يكون الاعلان منافيا للنظام او الآداب
العامة .

(ب) المحافظة على سلامة الجمهور وحركة السير
فى الطرقات والسكك الحديدية والمسوانىء
والطارات .

(ج) عدم استغلال ثقة المستهلك او جهله او
عدم خبرته فى الاعلانات التجارية .

(د) الا تزيد لوحات الاعلان الموضوعة فى
الطرق العامة عن ٢ متر x ٤ متر والا يقل ارتفاعها

(١) ملحق التشريع للفايزية المصد ١٩٧٨ فى ١٩٧١/١/١٥

الفصل الثالث

الاعلانات الصوتية

- ١٠ - (أ) لا يجوز الاعلان عن طريق مكبر صوت في مكان عام الا بعد الحصول على ترخيص من السلطة المختصة وبعد دفع الرسم المقرر .
- (ب) تحدد السلطة المختصة في الترخيص مدته وطريق السير والمواعيد التي يجوز الاعلان فيها .

مواعيد الاعلان الصوتي

- ١١ - يحظر الاعلان الصوتي عن طريق مكبر الصوت بين الساعة الواحدة والخامسة مساء وكذلك بين العاشرة مساء والسادسة صباحا .

الفصل الرابع

وكالات الاعلان

اعمال الاعلان

- ١٢ - لا يجوز لاي شخص ممارسة اعمال الاعلان عن طريق الوكالة في أي جزء من السودان الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة وبعد دفع الرسم المقرر .

الغاء

- ١٣ - يستمر العمل بالتراخيص التجارية الممنوحة قبل العمل بهذا القانون لمدة لا تزيد على شهر من تاريخ نشره في الغازية وتصبح لاغية بعد هذا التاريخ .

الشروط التي يجب توافرها في طلب الترخيص

- ١٤ - يجب توافر الشروط الآتية في طالب الترخيص بمباشرة اعمال الاعلان عن طريق الوكالة :

(أ) أن يكون سودانيا ، حسن السير والسلوك والا يكون قد ارتكب جريمة مخلة بالشرف أو الامانة .

(ب) أن يعد مكتبا ثابتا ليمارس فيه أعمال الوكالة .

(ج) أن تدفع الوكالة الى السلطة المختصة تأميناً قدره ١٥٠ جنيها ، مائة وخمسون جنيها ، يرد اليها عند توقفها النهائي عن مباشرة أعمالها .

عن مترين من الارض الا اذا استثنيت السلطة المرخصة من هذا الشرط .

٢ - يجب على المرخص له المحافظة على نظافة لوحات الاعلان .

٣ - اذا اخل المرخص له بأي شرط من شروط الترخيص فيجوز للسلطة المختصة ان تلغي الترخيص فورا وتامر بازالة الاعلان او ان تطلب الى المرخص له تصحيح الوضع في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اصدار امر اليه بذلك .

اماكن يحظر الاعلان فيها

٦ - يحظر الاعلان في الاماكن الآتية :

(أ) المباني الاثرية المعتمدة من مصلحة الآثار بهذه الصفة وملحقاتها والتماثيل والاسوار المحيطة بها .

(ب) الجوامع والكنائس والاسوار المحيطة بها .

(ج) المباني العامة وتشمل مباني الحكومة المركزية والمجالس المحلية والمؤسسات العامة الا باذن خاص من المسئولين عن تلك المباني .

تقديم طلب الترخيص

٧ - يقدم طلب الترخيص الى السلطة المختصة على الاورنيك حرف (أ) الوارد في الجدول الملحق بهذا القانون .

الاستئناف عند رفض الطلب

٨ - في حالة رفض طلب الترخيص يجوز للطالب أن يرفع استئنافا منه لوزير الحكومة المحلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالرفض ويكون قرار الوزير نهائيا .

الغاء الترخيص

٩ - يلغى الترخيص في الحالات الآتية :

(أ) عند وفاة المرخص له .

(ب) عند حل الهيئة اذا كان المرخص له هيئة أو شركة أو شراكة .

(ج) اذا انتهت مدة الترخيص ولم يجدد .

(د) اذا أصدر أمر بازالة الاعلان بموجب المادة

٥ (٣) من هذا القانون .

الاعلان في الخارج

١٥ - تختص وكالات الاعلان دون غيرها بتنظيم الاعلانات عن الصناعات أو السلع أو الخدمات السودانية خارج البلاد .

الفصل الخامس

توضيح

الاعلان في الصحف والتلفزيون والراديو وفي الخطوط الحديدية والجوية والبحرية .

لاغراض هذا الفصل تشمل كلمة صحيفة الصحف اليومية والمجلات المهنية والفنية المتخصصة ، وقوائم الاسعار التجارية وغيرها من النشرات .

رسم الاعلان الصحفي

١٦ - تحدد كل صحيفة رسوما عن الاعلان فيها وتتقدم بها لوزارة الارشاد القومي لاعتمادها . ولا يجوز لها اجراء أى تعديل على تلك الرسوم الا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من تلك الوزارة .

التزام الصحيفة بالرسوم المقررة .

١٧ - تلتزم كل صحيفة باتباع الرسوم المحددة للاعلان فيها معاملاتها مع كل المعلنين ويجوز لها تخفيض تلك الرسوم بالنسبة الى الجهات الحكومية وشبه الحكومية والمجالس المحلية والمؤسسات المستقلة والجمعيات التعاونية ووكالات الاعلان .

الاعلان في التلفزيون والراديو :

١٨ - تنظيم طريقة الاعلان في التلفزيون والراديو وشروطه بموجب لائحة يصدرها وزير الارشاد القومي وتشمل الرسوم المقررة للاعلان والجهة المسئولة عن الترخيص به .

الاعلان في الخطوط الحديدية والبحرية :

١٩ - تنظيم طريقة الاعلان في اراضي السكك الحديدية وفي المطارات وفي القاطرات والمركبات والبواخر النيلية وفي الطائرات وشروطه بموجب لائحة يصدرها وزير النقل والمواصلات وتشمل الرسوم المقررة للاعلان والجهة المسئولة عن الترخيص به في كل حالة .

الفصل السادس

مجلس الاعلان

انشاء مجلس الاعلان :

٢٠ - ١ - ينشئ وزير الحكومة المحلية مجلسا يسمى « مجلس الاعلان » ويشكل من اعضاء الآتي بيانهم : -

(أ) ثلاثة اعضاء يمثلون المجالس البلدية بالعاصمة الثلاثة يعينهم وزير الحكومة المحلية .

(ب) عضوان يمثلان وكالات الاعلان يعينهما وزير الارشاد القومي .

(ج) عضوان يمثلان الصحف ، يعينهما رئيس لجنة الصحافة .

(د) عضو يمثل الراديو والتلفزيون ، يعينه وزير الاعلام والثقافة .

(هـ) عضوان يعينهما وزير الحكومة المحلية من بين المختصين في الاعلان .

٢ - يعين وزير الحكومة المحلية رئيسا للمجلس من بين اعضاءه .

اجتماعات مجلس الاعلام :

٢١ - (أ) يجتمع المجلس أربع مرات في السنة على الأقل اجتماعات مجلس الاعلام بدعوة من رئيسه .

(ب) يكون ستة اعضاء النصاب القانوني لاجتماعات المجلس وتتخذ القرارات بأغلبية الاعضاء الحاضرين . وفي حالة تعادل الاصوات يكون لرئيس المجلس صوت مرجح .

(ج) يجتمع المجلس ويمارس اعماله في مباني احد المجالس البلدية بالعاصمة الثلاثة .

اختصاصات مجلس الاعلان :

٢٢ - يختص مجلس الاعلان بالنظر في المسائل الآتية : -

(أ) العمل على تطوير مهنة الاعلان من كل نواحيها الفنية والاقتصادية .

(ب) حماية الجماهير من اخطار الاعلانات الخادعة .

(ج) الفصل في اوجه النزاع التي تنشأ بين المعلنين ووكالات الاعلان والمسئولين عن وسائل الاعلان ، بواسطة لجان تعمل على التوفيق بين الاطراف المتنازعة دون الاخلال بحق تلك الاطراف في اللجوء الى القضاء .

(د) التقدم لوزير الحكومات المحلية بتوصيات عن فئات الرسوم الخاصة بالتراخيص التي يقررها بالاتفاق مع مجالس الحكومات المحلية .

عقوبات :

٢٢ - يعتبر مرتكباً جريمة كل شخص : -

(أ) يعرض أو ينشر اعلاناً بدون ترخيص أو

(ب) يرفض تنفيذ أمر ازالة الاعلان الذي تصدره السلطة المختصة بموجب المادة ٥ (٣) أو .

(ج) يخالف الشروط والمواصفات المدونة في الترخيص أو .

(د) يخالف أى حكم آخر من أحكام هذا القانون ويعاقب بالسجن لمدة أقصاها ثلاثة أشهر أو الغرامة أو العقوبتين معا .

قرار جمهوري رقم ٨

بتنظيم المؤسسات الصحفية (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥ من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٣ أصدر القرار الآتي نصه :-

١ - تعتبر الصحف مملوكة للشعب يديرها باسمه ونياابة عنه الاتحاد الاشتراكي السوداني .

انشاء واهداف المؤسسات الصحفية

٢ - ١ - ينشئ الاتحاد الاشتراكي طبقا للقرارات التي يصدرها رئيسه مؤسسات صحفية هدفها تثقيف الشعب وتنويره وخدمة اهدافه .

٢ - يكون من اغراض المؤسسات الصحفية :-

(١) ا - ت وسائر المطبوعات باللغة العربية واللغات الأخرى .

(ب) ترقية العمل الصحفي .

(ج) تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر .

(د) بث الوعي والثقافة الوطنية .

٣ - تستعين المؤسسات الصحفية في تحقيق اغراضها بما يأتي :-

(١) تأسيس المطابع واستيرادها وما تحتاج له من الآلات والادوات والعمل على حفظها وصيانتها .

(ب) استيراد ما تحتاج له الصحف من أدوات ومواد لازمة لصدورها .

(ج) امتلاك حقوق التأليف والترجمة والنشر .

(د) عقد اتفاقيات مع أية هيئات أو صحف أجنبية .

الشخصية الاعتبارية للمؤسسات الصحفية

٤ - تتمتع المؤسسات الصحفية بالشخصية الاعتبارية وذلك - ربما - مساس بحق الاتحاد الاشتراكي السوداني في ملكيتها وتوجيهها وفق قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٧٣ .

مجلس ادارة المؤسسة

٥ - ١ - يدير كل مؤسسة صحفية مجلس ادارة يعين رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني رئيسه واعضائه .

٢ - يتكون مجلس ادارة المؤسسة الصحفية من :-

(ا) رئيس مجلس الادارة ويكون غير متفرغ .

(ب) رؤساء تحرير الصحف التي تصدرها المؤسسة .

(ج) مدير الادارة .

(د) مدير المطبعة .

(هـ) ممثل للصحفيين العاملين بالمؤسسة ينتخبه الصحفيون .

(و) ممثل للعاملين بالمؤسسة ينتخبه العمال .

٣ - لا يتقاضى اعضاء مجلس الادارة أية مكافأة نظير عملهم في مجلس الادارة ولكن يجوز لهم طلب تسديد النفقات التي تكبدوها مقابل ادائهم لواجباتهم .

مهام مجلس الادارة

٦ - يتولى مجلس الادارة المهام الآتية :-

(ا) الاشراف على اصدار الصحف وحسن ادائها لواجباتها لتنظيم تنفيذها لسياسات الاتحاد الاشتراكي السوداني .

(ب) ادارة مالية الصحف .

(ج) ادارة الصحف والقيام بكل واجبات الادارة من تخطيط وتدريب وضبط وتدريب .

(هـ) رفع مستوى العمل الصحفي وكفاءة العاملين .

(هـ) حسن استخدام الورق والمطابع بما يزيد ربح المؤسسة .

رؤساء تحرير الصحف

٧ - يعين رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني رؤساء تحرير الصحف ويحدد مكاناتهم وامتيازاتهم .

شروط العمل في المؤسسة الصحفية

٨ - تكون شروط العمل في المؤسسات الصحفية وفقا للاسس التي توضع للعاملين في المؤسسات

الحسابات والمراجعة

١ - تحفظ المؤسسات الصحفية حساباتها وفق قواعد حسابات حكومة جمهورية السودان الديمقراطية وتخضع لمراجعة ديوان المراجع العام وفق القوانين والنظم المعمول بها .

صدر تحت توقيمي بقصر الشعب في اليوم السادس من ربيع الثاني عام ١٣٩٣ هـ الموافق العاشر من مايو ١٩٧٣ .

العامّة للدولة على أنه يجوز لمجلس الإدارة في أية مؤسسة أن يقترح شروط عمل خاصة لأية فئة عاملة داخل المؤسسة وذلك بعد تصديق رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني على ذلك .

تنظيم الجلسات والقرارات

٩ - يصدر مجلس إدارة المؤسسة لائحة لتنظيم جلساته وإصدار قراراته وتصبح سارية المفعول أثر تصديق رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني عليها .

قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٣

(قانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

وباسم الشعب

رئيس الجمهورية

عملا بأحكام المادة ٢٢٥ من دستور جمهورية السودان الديمقراطية أصدر القانون الآتي نصه :-

اسم القانون وبدء العمل به

وقع عليه في ١٠/٥/١٩٧٣

١ - يسمى هذا القانون « قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٣ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

الفاء

٢ - يلغى قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٠ .

تعريف

٣ - في هذا القانون وما لم يقتض السياق معنى آخر تكون للكلمات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها :-

«الوزير» : يقصد به وزير الثقافة والاعلام .

«صحيفة» : يقصد بها أية ورقة تشتمل على اخبار أو تقارير عامة عن أي حوادث، أو ملاحظات أو تعليقات عليها تطبع بغرض التداول وتنشر دوريات في أجزاء متعددة أو اعداد في فترات متقطعة وتشمل المجلات الثقافية أو الادبية أو العلمية أو الفنية أو الرياضية أو غيرها من المجلات .

«مطبوعات» : يقصد بها فيما عدا الصحف كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التعريف التي نقلت بالطرق الكيميائية أو الميكانيكية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول .

«التداول» : يقصد به بيع الصحف أو المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها أو أي عمل آخر يجعلها بوجه من «نوجوه» في متناول عدد من الاشخاص .

«طابع» : يقصد به مالك المطبعة أو من يستغلها فعلا بطريق الإيجار أو بأي طريق آخر

وتشمل كل من سمح بظهور اسمه بتلك الصفة في أي مطبوع .

«ناشر» : يقصد به الشخص المرخص لنشر أية صحيفة وتشمل كل من سمح بظهور اسمه بتلك الصفة في أية صحيفة .

«مطبعة» : يقصد بها الماكينات والآلات المستعملة لأغراض الطباعة وتشمل جميع الوسائل والمواد الاخرى التي تستعمل لنفس الغرض .

توجيه الصحف والاشراف عليها

٤ - (أ) يكون الوزير مسئولاً عن الاشراف اليومي المباشر على الصحف بما يضمن التجانس في الخط الاعلامي العام والالتزام بالخط السياسية للاتحاد الاشتراكي السوداني وبما يوفر أداة لتثقيف الشعب وتنويره وخدمة أهدافه وأعطائه منبرا للنقد البناء والتوجيه والتقويم ووسيلة لطرح آرائه وقضاياها لتكون السلطة أبداً موصولة بالشعب ومدركة لتطلعاته وعاملة على تحقيقها .

(ب) يجوز للوزير أن يستعين في اداء مهمته بجهاز أو أجهزة استشارية يحدد تكوينها وصلاحياتها بأوامر يصدرها من حين الى آخر .

ملكية الصحف

٥ - في ماعدا الحالات التي يحكمها نص آخر في هذا القانون أو يرد بشأنها نص صريح في أي قانون آخر تكون الصحف مملوكة للشعب يديرها باسمه ونيابة عنه الاتحاد الاشتراكي السوداني ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيمها وأدارتها .

مجلس الصحافة والمطبوعات

٦ - (أ) ينشأ مجلس يسمى مجلس الصحافة والمطبوعات ويشار اليه فيما يلي بالمجلس ويمارس السلطات المخولة له بمقتضى هذا القانون .

(ب) تحدد عضوية المجلس ورئاسته بقرار جمهوري .

(ج) يضع المجلس لائحة لتنظيم اجراءاته وأعماله .

سلطات المجلس

٧ - بالإضافة الى السلطات الاخرى المنصوص عليها في القانون يمارس المجلس السلطات الآتية :-

(أ) تنفيذ السياسة العامة للاعلام الصحفي وفق ما تحدده السلطة السياسية وتنسيق العمل بين أجهزته المختلفة .

(ب) تنظيم العمل الاعلامي بما يضمن ويصون حرية التعبير ويوظف أجهزة الصحافة والاعلام لخدمة أهداف الشعب ويمكنه من القيام بواجب الرقابة الشعبية على الجهاز التنفيذي ومستويات الاداء العام .

(ج) الاشراف على تدريب الصحفيين بغرض تأهيلهم ورفع مستوى أدائهم المهني وتمكينهم من أداء رسالتهم على الوجه الأكمل .

(د) تعيين لجنة لقيد الصحفيين ووضع لائحة تنظم أعمالها وتحدد الشروط الواجب توافرها في الصحفي .

(هـ) ابداء المشورة للوزير حول منح الرخص للصحف والمطابع والرقابة على الصحف والمطبوعات .

(و) تكوين لجان استشارية من ذوي الخبرة لدعم مكاتب رؤساء تحرير الصحف والمجلات متى كان ذلك مناسباً .

(ز) مباشرة أية مهام أخرى يوكلها الوزير اليه .

رخص الصحف والمطابع

٨ - لا يجوز لأي شخص أو هيئة نشر أية صحيفة أو مجلة أو مطبوع أو امتلاك أو حيازة أو استغلال أية مطبعة دون الحصول على الرخصة اللازمة . ومع ذلك يكون للاتحاد الاشتراكي السوداني أن ينشر ما يرى نشره من صحف ومجلات وأن يملك ويحوز ويستغل أية مطبعة على أن يخطر المجلس بذلك .

احكام تتعلق برخص الصحف

٩ - (١) يجوز للوزير بعد التشاور مع المجلس منح رخص لنشر الصحف في الحالات التالية :-

(أ) للمنظمات والجمعيات والهيئات المتخصصة العاملة في الحقل الاجتماعي أو الثقافي أو الفني على أن تكون المنظمة أو الجمعية أو الهيئة سودانية ومنظمة في أعمالها وأن يقصد من نشر الصحيفة خدمة أغراضها المشروعة وفي حدود قوانين ولوائح تنظيم العمل الوطني .

(ب) للمؤسسات العامة والشركات السودانية المسجلة إذا كان الهدف من إصدار الصحيفة الاعلام التجاري .

(ج) للأفراد والهيئات لإصدار صحف أدبية

أو عملية متخصصة تغطي مجال تخصصها وفي حدود قوانين ولوائح تنظيم العمل الوطني .

٢ - تبين الرخصة اسم الصحيفة ومالكها وطابعها وناسرها ورئيس تحريرها وأية بيانات مقرررة تتعلق بهم ومصدر تمويل الصحيفة والشروط التي منحت بموجبها الرخصة .

٣ - على كل ناشر أن يودع لدى وزارة الاعلام والثقافة قبل استلام الرخصة تأميناً قدره ٥٠ جنيهها ترد اليه اذا طلب الغاء الرخصة .

٤ - في حالة حدوث تغيير يتعلق بمالك الصحيفة أو طابعها أو رئيس تحريرها أو مصدر تمويلها يجب ابلاغ الوزير بالتغيير كتابة خلال ثمانية أيام من تاريخ حدوثه كما يجب أن يصحب ذلك الابلاغ تقديم الرخصة للتأشير عليها بذلك التغيير .

٥ - يجوز للوزير بالتشاور مع المجلس أن يلغى في أي وقت أو يعلق رخصة أية صحيفة متى اقتنع بأنها أخلت بأي شرط من الشروط التي منحت بموجبها الرخصة . أن استمرار صدور الصحيفة يتعارض مع الأمن والنظام العام ولصاحب الصحيفة الحق في الاستئناف لدى قاضي المديرية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغه بالقرار .

احكام تتعلق برخص المطابع

١٠ - (أ) يجوز للوزير أن يطلب من أي شخص يتقدم للحصول على رخصة لمطبعة أن يودع تأميناً لا يتجاوز خمسمائة جنيهه وللمحكمة أن تصدر هذا المبلغ عند الاخلال بأي شرط من الشروط التي منحت بموجبها الرخصة .

(ب) يجوز للوزير وبناء على توصية من المجلس أن يلغى أو يوقف في أي وقت رخصة أية مطبعة متى اقتنع بوجود مخالفة لشروط الرخصة على أن يكون للمطابع حق استئناف قرار الوزير لدى قاضي المديرية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغه بالقرار .

(ج) على كل طابع صحيفة أن يطبع عليها بطريقة واضحة وفي الصفحة الأولى أو الأخيرة اسمه واسم الناشر وكذا مكان الطبع وتاريخه .

احكام تتعلق بنشر وتوزيع وبيع الصحف

١١ - على كل شخص ينشر أية صحيفة أو يوزعها أو يبيعها أو يساعد في ذلك أن يتأكد من أنها توضح البيانات المطلوب توضيحها بموجب هذا القانون .

احكام تتعلق بالطبوعات

نشر وتوزيع وبيع الطبوعات

١٢ - فيما عدا الطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية لا يجوز لأى شخص أن ينشر أى مطبوع أو يقوم بتوزيعه أو يبعه أو يساعد فى ذلك ما لم يبين المطبوع فى أول صفحة منه بطريقة واضحة اسم الطابع واسم الناشر ومكان وتاريخ الطبع .

إيداع نسخ من الطبوعات

١٣ - فيما عدا الطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية يجب على كل طابع بالسودان أن يودع لدى كل من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي السودانى ووزارة الثقافة والأعلام وسكرتارية المجلس ومكتبة جامعة الخرطوم ثلاثة نسخ من أى مطبوع يقوم بطبعه .

منع استيراد وتداول الصحف والطبوع

١٤ - لوزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس أن يأمر بمنع أو وقف تداول أية صحيفة أو مطبوع ومصادره متى اقتنع أن فى تداوله خطراً على النظام العام أو الأمن أو الأخلاق أو التعرض بالسلطة أو النظام الجمهورى الاشتراكي ومؤسساته السياسية والتنفيذية والإدارية على أن يكون لصاحب الصحيفة أو المطبوع حق استئناف قرار الوزير لدى قاضى المديرية خلال ثلاثين يوم من تاريخ إبلاغه القرار .

سلطة المحكمة في وقف الرخصة ومنع التداول

١٥ - (أ) إذا اتهم مالك الصحيفة أو طابعها أو ناشرها أو محررها بطبع أو نشر أو تحرير أية مادة بشكل طبعها أو نشرها أو تحريرها جريمة يجوز للمحكمة متى اقتنعت بأن استمرار صدور الصحيفة حين نظر القضية ربما يؤدي الى ارتكاب جريمة أخرى تماثل طبيعتها التهمة الموجهة للمتهم أو يحتمل أن تسبب اختلالاً بالأمن أن تأمر بوقف رخصة تلك الصحيفة الى أن تنظر القضية ويفصل فيها .

(ب) يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تداول أية نسخ من أية صحيفة متى اقتنعت بأن تداول تلك النسخ يترتب عليه المساس بسير العدالة فى قضية مرفوعة أمام المحاكم .

احكام عامة

منع استيراد الصحف والطبوعات ومصادرتها

١٦ - (أ) يجوز لوزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس أن يصدر أمراً بمنع استيراد أية صحيفة أو مطبوع متى اقتنع بوجود سبب مقبول لذلك .

(ب) يكون لموظفى الجمارك وموظفى البريد والبرق ورجال الأمن وأى أشخاص آخرين يفوض لهم وزير الداخلية ذلك حق حجز أى مطبوع أو صحيفة منع استيرادها أو تداولها وإذا وجد شك مقبول بأن استيرادها أو تداولها ممنوع بموجب هذا القانون أو أى قانون آخر .

(ج) يرسل كل مطبوع أو صحيفة يتم حجزها الى الوزير .

(د) إذا تبين للوزير أن الصحيفة أو المطبوع ليس مما منع استيراده أو تداوله أمر بإعادته الى صاحبه .

عقوبة حيازة أو استغلال مطبعة دون رخصة

١٧ - (أ) أى شخص يمتلك أو يحوز مطبعة أو يستغلها دون الحصول على رخصة يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بالعقوبتين معا .

(ب) بالإضافة الى العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة (أ) يجوز للمحكمة متى اقتنعت بوجود ما يبرر ذلك أن تأمر بمصادرة التأمين إذا وجد وبوقف المطبعة أو الاستيلاء عليها لفترة محددة أو بمصادرتها .

مخالفة المادة ١١

١٨ - أى شخص يخالف أحكام المادة ١١ من هذا القانون يعاقب عند الإدانة للمرة الأولى بالسجن مدة لا تتجاوز شهر أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً أو بالعقوبتين معا وعند الإدانة اللاحقة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرامة مائة جنيه أو بالعقوبتين معا .

مخالفة المادة ١٢

١٩ - أى شخص يخالف أحكام المادة ١٢ من هذا القانون يعاقب عند الإدانة للمرة الأولى بالسجن مدة لا تتجاوز شهر أو بغرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين جنيهاً أو بالعقوبتين معا وعند

المحكمة المختصة

٢١ - تختص بمحاكمة الأشخاص الذين يخالفون هذا القانون محكمة قاضى جنایات من الدرجة الأولى أو أية محكمة أعلى .

اصدار اللوائح

٢٢ - يجوز للوزير أن يصدر من وقت لآخر لوائح وأوامر بفرض تنفيذ أحكام هذا القانون .

ختم ونشر وتنفيذ القانون

٢٣ - يختم هذا القانون بخاتم الدولة وينشر في الجريدة الرسمية لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية ويتم تنفيذه كقانون للدولة .

صدر تحت توقيعى بقصر الشعب فى اليوم السادس من ربيع الثانى ١٣٩٣ هـ الموافق العاشر من مايو ١٩٧٣ .

الإدانة اللاحقة بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه أو بالعقوبتين معا .

عقوبة استيراد الصحف والمطبوعات المحظورة استيرادها

٢٠ - (أ) من يستورد أية صحيفة أو مطبوع حظر استيراده يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بالعقوبتين معا .

(ب) بالإضافة الى أى عقوبة قد توقع بموجب البند (أ) من هذه المادة تصادر كل صحيفة أو مطبوع يستورد بعد صدور أمر يمنع استيراده .

امر (بموجب قانون الصحافة والمطبوعات) لسنة ١٩٧٦ (١)

(تشريع نمرة ٩ لسنة ١٩٧٦)

عملا بالسلطات المخولة له بموجب المادتين ١٤ و ١٦ (١) من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٣ وبعد التشاور مع رئيس مجلس الصحافة والمطبوعات اصدر وزير الداخلية الامر الآتى نصه : -

اسم الامر وبه العمل به

وقع عليه فى ٧/٢/٧٦

١ - يسمى هذا الامر « امر (بموجب قانون الصحافة والمطبوعات) لسنة ١٩٧٦ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

حظر استيراد او بيع او تداول او توزيع كتاب

التطورات الحديثة فى الترمودايناميك

٢ - يحظر بموجب هذا الامر استيراد او بيع او تداول او توزيع كتاب « التطورات الحديثة فى الترمودايناميك » للكاتب الاسرائيلى بنامين جولرو طباعة وتوزيع دار النشر البريطانية .

امر (بموجب قانون الصحافة والمطبوعات) لسنة ١٩٧٦

(تشريع نمرة ١٠ لسنة ١٩٧٦) (٣)

عملا بالسلطات المخولة له بموجب المادتين ١٤ و ١٦ (١) من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٣ وبعد التشاور مع رئيس مجلس الصحافة والمطبوعات اصدر وزير الداخلية الامر الآتى نصه : -

اسم الامر وبه العمل به

وقع عليه فى ١٢/١/١٩٧٦

١ - يسمى هذا الامر « امر بموجب قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٦ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

حظر استيراد او بيع او تداول او توزيع

جريدة الديلى اكسبريس البريطانية

٢ - يحظر بموجب هذا الامر استيراد او بيع او تداول او توزيع جريدة « الديلى اكسبريس » البريطانية ، .

امر (بموجب قانون الصحافة والمطبوعات) لسنة ١٩٧٦

(تشريع نمرة ١٢ لسنة ١٩٧٦) (٣)

عملا بالسلطات المخولة له بموجب المادتين ١٤ و ١٦ (١) من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٧٣ وبعد التشاور مع رئيس مجلس الصحافة والمطبوعات اصدر وزير الداخلية الامر الآتى نصه : -

اسم الامر وبه العمل به

وقع عليه فى ٢٩/٢/١٩٧٦

١ - يسمى هذا الامر « امر (بموجب قانون الصحافة والمطبوعات) لسنة ١٩٧٦ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

حظر استيراد او بيع او تداول او توزيع

كتاب « الجرح المقاتل »

٢ - يحظر بموجب هذا الامر استيراد او بيع او تداول او توزيع كتاب « الجرح المقاتل » من تأليف اتحاد الشباب السودانى واتحاد الطلاب السودانين بتشكوسلفاكيا .

قانون وكالة السودان للانباء لسنة ١٩٧٣

(قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣) (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

وباسم الشعب

رئيس الجمهورية

عملا باحكام المادة ٢٢٥ من الدستور اصدر
القانون الآتي نصه : -

اسم القانون وبه العمل به

١ - يسمى هذا القانون « قانون وكالة السودان للانباء لسنة ١٩٧٣ » ويعمل به من تاريخ يحدده وزير الثقافة والاعلام بمقتضى اعلان ينشر في الجريدة الرسمية . (٢)

تفسير

٢ - فيما يتعلق بهذا القانون ومالم يقتض السياق معنى آخر : -

« الوكالة » يقصد بها وكالة السودان للانباء المنشأة بموجب هذا القانون .

« الوزير » يقصد به وزير الثقافة والاعلام .

انشاء الوكالة

٣ - تنشأ وكالة تسمى « وكالة السودان للانباء » وتخضع لاشراف الوزير .

مقر الوكالة

٤ - يكون مقر الوكالة الرئيسى بالخرطوم ويجوز لها بموافقة الوزير انشاء مكاتب فرعية فى اى مكان داخل او خارج السودان .

اغراض الوكالة

٥ - ١ - تقوم الوكالة تحت اشراف الوزير بكل الاعمال الآتية بصفة مباشرة أو غير مباشرة وكاصيل او كوكيل او من الباطن او بالمشاركة المحلية أو الخارجية للحكومة أو - القطاعات الاخرى التابعة لها أو تخضع لاشرافها .

واغراض المؤسسة هي : -

(١) تجميع الاخبار من داخل السودان وخارجه ونشرها على جهات الاختصاص فى الدولة وعلى

الجمهور داخل السودان وخارجه كما تقوم بتغطية كل الاخبار العالمية والعمل على نشرها فى السودان .

(ب) الحصول على الاخبار العالمية من الوكالات والاذاعات والمراسلين ونشرها وتوزيعها داخل السودان .

(ج) نشر وتوزيع الاخبار المشار اليها فى الفقرة (ا) يتم مقابل مبلغ معلوم من المال او عن طريق التبادل مع وكالات أخرى ان كانت محلية أو اقليمية أو عالمية ويمكن للوكالة ان تقوم بتوزيعها مجانا فى بعض الحالات التى ترى فيها ذلك .

(د) القيام بكل الاعمال والمهام الاعلامية الاخبارية أو بأى اعمال أخرى متصلة أو متعلقة بها مما يساعد بطريق مباشر أو غير مباشر فى تحقيق الغرض من انشاء الوكالة كجهاز اعلام رسمى .

٢ - تقوم الوكالة بأداء مهمتها فى جمع الاخبار ونشرها وتوزيعها دون المساس بالاهداف العليا للحكومة أو بقيم وتقاليد البلاد وسياستها المرسومة .

مالية الوكالة

٦ - تتكون مالية الوكالة من الاعانة السنوية التى تقدمها لها الحكومة ومن الدخل من مطبوعاتها وخدماتها الداخلية والخارجية وحصيللة توزيع نشراتها على القطاعين العام والخاص ومن قيمة الاعلانات التى تقوم بتخصيص اى من نشراتها لنشرها ومن أية هبات توهب لها أو أوقاف توقف عليها .

المدير العام ونائبه

٧ - ١ - يكون للوكالة مدير عام ونائب للمدير العام يعينهما رئيس الجمهورية بالتشاور مع الوزير .

٢ - يتولى المدير العام أو من ينوب عنه الاعباء الآتية وفقا للتنظيم الذى يضعه ويوافق عليه الوزير : -

(٢) تنفيذ السياسة العامة للوكالة التى يضعها الوزير .

(١) ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٥٦ فى ١٩٧٣/١٢/١٥ .

(٢) تم العمل بهذا القانون من اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٣ . تشريع نمرة ٦٩ لسنة ١٩٧٣ .

ملحق التشريع للفايزية العدد ١١٥٦ فى ١٩٧٣/١٢/١٥ .

(ب) رفع مشروع الميزانية والحساب الختامي للوزير لاقراءه واجراء أى تعديلات بين فصول الميزانية وبنودها .

(ج) التوقيع على الاتفاقيات التى تعقدتها الوكالة مع وكالات الانباء والصحف فى داخل السودان وخارجه والموافقة على القروض التى تقترضها بعد موافقة الوزير .

(د) تمثيل الوكالة تجاه الغير وامام الدوائر الرسمية .

(هـ) ادارة الشئون التنفيذية للوكالة وتطوير العمل فيها وتدعيم اجهزاتها .

(و) تعيين المحررين والموظفين والعمال والمتعاونين والمترجمين دون القطاع الادارى المهني ورفع توصيات للوزير بتعيين من هم فى القطاع الادارى - المهني وما فوق .

(ز) رفع التوصية للوزير فى ترقية واستقالة والاستغناء عن خدمات وجزاءات العاملين فى القطاع الادارى المهني وما فوق .

(ح) النظر فى توصيات اللجان المختصة للتعيين والترقية وجزاءات العاملين .

(ط) التوقيع على المكاتبات التى تصدر من الوكالة والاشراف الفنى والادارى على جميع محررى وموظفى وعمال الوكالة .

(ي) اصدار اوامر الصرف من ميزانية الوكالة وله ان يفوض غيره من موظفيها فى ذلك .

(ك) منح الحوافز التشجيعية للعاملين الذين يقومون باداء اعمال ممتازة او يظهرون مستوى عاليا من الكفاءة او يقومون بمبادرات ناجحة تؤدى الى تطوير العمل بالوكالة .

(ل) تقديم تقارير نصف سنوية الى الوزير عن اعمال الوكالة وحالتها المالية .

التوجيهات العامة وابلاغ القرارات

٨ - (١) يجوز للوزير كلما رأى ضروريا او مناسبا لتحقيق مصلحة عامة ان يصدر للمدير العام او من ينوب عنه او من يساعده توجيهات ذات صبغة عامة تتعلق بعمل الوكالة ، وعلى ادارة الوكالة مراعاة تلك التوجيهات .

(ب) على المدير العام او من ينوب عنه ان يبلغ الوزير بالقرارات الهامة التى تصدرها ادارة

الوكالة وخاصة فيما يتعلق بالميزانية السنوية والقرارات الخاصة بالسياسة العامة التى تتبعها الوكالة فى اعمالها التى تنوى الدخول فيها او التى تسير فى تنفيذها .

المالية والحسابات والميزانية والمراجعة

٩ - (١) تودع ادارة الوكالة اموالها فى حسابات جارية وبموافقة الوزير فى حسابات ايداع على ان يكون التعامل فى الحسابات وفقا للطريقة تقررها الادارة وعلى حسب القوانين المالية السارية .

(ب) تنظم الوكالة حسابات صحيحة ومستوفاه للايرادات والمصروفات .

(ج) تبدأ السنة المالية فى اول يوليو من كل عام وتنتهى فى اخر يونية من العام التالى .

(د) تعد ميزانية الوكالة حسب الموازنات التجارية ويرفع المدير العام للوزير خلال شهر من نهاية كل سنة مالية نسخة من التقديرات السنوية للميزانية للسنة المالية القادمة للموافقة عليها توطئة لعرضها على الجهة الحكومية المختصة .

(هـ) يقوم المراجع بمراجعة حسابات الوكالة.

العاملون بالوكالة

١٠ - (١) يعين المدير العام او من ينوب عنه جميع العاملين بالوكالة باستثناء نائبه ونائب رئيس التحرير والعاملين من القطاع المهني الادارى وما فوق وتحدد شروط خدمة العاملين وفقا للشروط والاوزاع التى يضعها الوزير بموجب الاسس الجارية بشأن خدمة العاملين فى الحقل الصحفى وذلك بالتشاور مع وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى .

(ب) يكرس المدير العام ونائبه وجميع العاملين بالوكالة جميع وقتهم لخدمة الوكالة ولا يجوز لاي منهم اثناء خدمته بالوكالة العمل بالتجارة او بأجر او بغير اجر مع اى جهة اخرى الا بموافقة الوزير ولكن يجوز له القيام بنشاط فى المجالات الاعلامية ذات الصبغة الرسمية وبموافقة الوزير .

(ج) يجب على المدير العام ونائبه وجميع العاملين بالوكالة مراعاة السرية التامة فى كل الامور المتعلقة بالوكالة .

الجمهورية العربية السورية

إعطاء

أجهزة لاسلكي واستقبال اذاعي :

- قانون رقم ١٤١ تاريخ ١٥/٥/١٩٦٠ تزويد المحركات الحرارية بأجهزة منع الطفيليات الكهربائية الضارة بالاذاعة والتلفزيون .

اذاعة مرئية واذاعة مسموعة :

- قانون رقم ١٧٩ تاريخ ٢٩/٥/١٩٥٤ إلغاء المرسوم التشريعي رقم ١٧٠ تاريخ ١٥/٣/١٩٥٢ وإعادة تأليف مجلس الاذاعة .
- قانون رقم ٢٣٣ تاريخ ١٧/٧/١٩٦٠ أجهزة استقبال الاذاعة التلفزيونية .
- مرسوم تشريعي رقم ٦١ تاريخ ٩/٧/١٩٦٢ إلغاء المادتين الاولى والسابعة من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ والاستعاضة عنهما بمواد جديدة .
- قرار رقم ١١٧ / هـ (اعتبار قرية الزارة من القرى التي لم يصلها البث التلفزيوني منذ بدء الارسال في محافظة حمص) .

ارشاد واستعلامات :

- قرار رقم ٤١ تاريخ ٢٥/٦/١٩٦٨ قواعد اهداء وتوزيع واعادة الكتب والصور والخرائط الاعلامية .

اعلانات :

- قرار (رئيس مجلس الوزراء) رقم ١٨ (تشكيل اللجنة العليا للاعلان) .
- قرار رقم ٣٤ تاريخ ١٥/٥/١٩٦٨ تنظيم مكاتب الاعلان .
- قرار رقم ٥٠ تاريخ ٧/٨/١٩٦٨ اعفاء اعلانات نقابات العمال من الاجور .
- قرار رقم ٥١ تاريخ ٧/٨/١٩٦٨ اعفاء النازحين من اجور الاعلان المتعلق بعقاراتهم .

- قرار رقم ٥٤ تاريخ ١٩٦٨/٨/٢٠ تعرفه الاعلان في مجلة (حصاد الطلبة) .
- قرار رقم ٧١ تاريخ ١٩٦٨/١٠/١٦ تحديد أجور الاعمال التي تقوم بها المؤسسة العربية للاعلان .
- قرار رقم ٥٣ (اعفاء اعلانات اتحادات الصناعات عن جوائز المسابقات الفنية من الاجور) .
- قرار رقم ٧١ (تحديد تعرفه الاعلانات)
- قرار رقم ٩٥ تاريخ ١٩٦٨/٨/٦ تحديد تعرفه اجور الاعلانات في الاعداد الخاصة التي تصدرها الصحف .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٦ تاريخ ١٩٧٨/٩/٢٦ جواز الاستعاضة عن نسخة الجريدة المذاع على صفحاتها الاعلان بالفاتورة المرسلة من قبل المؤسسة العربية للاعلان قبل النشر .

مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر :

- مرسوم تشريعي رقم ١٠٥ تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٣ الحاق مطبعة جريدة مؤسسة الوحدة المنحلة بالمطبعة والجريدة الرسمية .
- مرسوم تشريعي رقم ٢٧٣ تاريخ ١٩٦٩/١١/٩ احداث دار البحث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع .
- مرسوم تشريعي رقم ٣٤ تاريخ ١٩٧٥/٧/٣١ باحداث المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات .
- مرسوم تشريعي رقم ٩ تاريخ ١٩٧٨/٢/١٤ قانون مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر .
- قرار رقم ٢/ع (النظام الاساسي للمؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات)
- قرار رقم ٣/ج تاريخ ١٩٧٨/٢/١٤ تحديد تعويضات وأجور المقالات أو الترجمة أو التحقيقات الصحفية أو الاخبار المقدمة من الكتاب أو الصحفيين والمنشورة في الصحف .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قانون رقم ١٦٩ تاريخ ١٩٥٤/٥/١٢ الفاء المرسوم التشريعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٩٥٣/١٠/٨ واعادة العمل بقانون المطبوعات رقم ٥٣ تاريخ ١٩٤٩/١٠/٨ مع تعديلاته .

- مرسوم تشريعي رقم ٥٣ تاريخ ١٩٤٩/١٠/٨ (قانون المطبوعات العام) .
- مرسوم تشريعي رقم ٨٤ تاريخ ١٩٥٢/٩/٦ العائلات التي يمكن معها إلغاء رخص المطبوعات الدورية .
- مرسوم تشريعي رقم ٧٥ تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٥ السماح للمديرية العامة للشرطة والامن اصدار مجلة باسم الشرطة والامن العام .
- مرسوم تشريعي رقم ٤ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٢ إلغاء امتياز الصحف والمطبوعات الدورية وختم وغلق أماكن طبعتها .
- مرسوم تشريعي رقم ٤٩ تاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ اضافة نص الى نهاية المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٢ .
- مرسوم تشريعي رقم ١٩ تاريخ ١٩٦٩/١/١٨ السماح لوزارة التربية باصدار مجلة تربوية ثقافية قومية باسم (مجلة المعلم العربي) .
- مرسوم رقم ١٦٨ تاريخ ١٩٥٢/٧/٣٠ نظام مجلة الاذاعة السورية .
- مرسوم رقم ١٤٨٥ تاريخ ١٩٥٤/٧/٣١ تنظيم منح البطاقات الى محرري الصحف .
- مرسوم رقم ١٤٦٨ تاريخ ١٩٦٦/٩/١٧ اصدار مجلة باسم الحوليات العربية السورية .
- مرسوم تشريعي رقم ٤٨ تاريخ ١٩٨٠/٩/٢٥ التعويض الصحفي للصحفيين .
- قرار رقم ١٦١/ش ع تاريخ ١٩٥٢/٧/١٥ تحديد نظام مجلة العمل والشؤون الاجتماعية .
- قرار رقم ٤٠١ تاريخ ١٩٦١/٨/١٦ نظام مجلة ومطبعة وزارة الثقافة والارشاد القومي .
- قرار رقم ١٣٠٥ تاريخ ١٩٦٥/٨/٨ اصدار مجلة باسم (العمران) .
- قرار رقم ٧٢ تاريخ ١٩٦٧/١/٣٠ اصدار مجلة باسم المجتمع العربي الاشتراكي .
- قرار رقم ٥٢٦ تاريخ ١٩٦٨/٦/٢٠ تنظيم اصدار مجلة القانون .
- قرار رقم ١٦٠/و تاريخ ١٩٦٩/٣/١٥ اصدار مجلة (اسامه) للاطفال .
- قرار رقم ١٧٤/ت تاريخ ١٩٦٩/١٠/١٩ (اصدار مجلة الثورة الزراعية) .
- قرار رقم ٣١٥٦ (اصدار مجلة العمران سلسلة من الدراسات العلمية) .
- قرار رقم ٦٠/و (النظام الداخلي لصحيفة «تشرين») .
- قرار رقم ٧٢/و (اعتماد تعويضات الاستكتاب في جريدة تشرين) .
- قرار رقم ١٥/ج (بدل الاشتراك السنوي بالملحق الثقافي الصادر عن مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق) .

- قرار رقم ٧٢/و تاريخ ١٥/٢/١٩٧٧. اصدار مجلة المسرح العربي .
- قرار رقم ٣٣ ت تاريخ ٢٥/٥/١٩٧٧ اصدار مطبوعات ارشادية للانتاج الزراعي .
- قرار رقم ٢٥ / س تاريخ ١٤/١٠/١٩٧٨ باصدار مجلة الحياة السينمائية .
- قرار وزير العدل رقم ٢٦٠ تاريخ ١٩/٢/١٩٨٠ تحديد بدل الاشتراك في مجلة القانون .
- قرار وزير العدل رقم ٤٨١ تاريخ ١٩/٤/١٩٨٠ تحديد سعر اجزاء مجموعة التشريع السوري .
- قرار وزير الاعلام رقم ١٠٦ تاريخ ٤/١٢/١٩٨٠ النظام الداخلي لصحيفة سيرياتايمز .
- قرار وزير الاعلام رقم ١٠٨ تاريخ ٤/١٢/١٩٨٠ اصدار صحيفة باللغة الانكليزية باسم سيرياتايمز .
- قرار وزير المالية رقم ٣٩/و تاريخ ١/١/١٩٨١ تحديد اسعار المطبوعات الرسمية التي تباع من قبل وزارة المالية الى مختلف الوزارات والادارات والمؤسسات العامة والخاصة .
- قرار وزير التربية ٧٧٩ تاريخ ٤/٣/١٩٨١ النظام الداخلي لمجلة المعلم العربي .
- قرار وزيرة الثقافة رقم ١٨٨/أ تاريخ ٥/٧/١٩٨١ منح اصحاب المقالات التي تنشر في مجلة الحوليات الاثرية اجور التأليف والترجمة وتدقيق البروفات الاجنبية المطبوعة .
- قرار رقم ٤٥٧ تاريخ ١٨/٢/١٩٨٢ موازنة مجلة المعلم العربي .
- قرار وزير التربية رقم ٤٦٣ مؤرخ في ٢٠/٢/١٩٨٢ بدل الاشتراك لمجلة المعلم العربي .
- قرار رقم ٢٨/م أ تاريخ ١٥/٨/١٩٨٢ النظام الداخلي والمالي لمجلة الرقابة .

وكالات انباء :

- مرسوم تشريعي رقم ١٠ تاريخ ١٤/٢/١٩٧٨ قانون الوكالة العربية السورية للانباء
- قرار وزير الاعلام رقم ٧٥/٢ ك تاريخ ٢٠/٥/١٩٧٨ باعتماد نظام جلسات ومداولات

مجلس ادارة الوكالة العربية السورية للانباء .

— قرار وزير الاعلام رقم ٢/٩٦ ك تاريخ ١٩٧٨/٦/٨ باعتماد النظام الداخلى للوكالة
العربية السورية للانباء .

— قرار وزير الاعلام رقم ١/١ ك تاريخ ١٩٧٨/٦/١٠ بنظام محصل ومكاتب الوكالة
العربية السورية للانباء .

قانون رقم ١٤١ (١)

تاريخ ١٥/٥/١٩٦٠

تزويد المحركات الحرارية بأجهزة منع الطفيليات
الكهربائية الضارة بالاذاعة والتلفزيون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الموقت

وعلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن
السيارات وقواعد المرور .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة
٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة

قرر القانون الآتي

مادة ١ - يجب على أصحاب المصانع والورش
والحلات التجارية القائمة على صنع أو اصلاح
أو بيع أو تشغيل المحركات الحرارية ذات
الاشغال الكهربائي وكذلك أصحاب الاماكن التي
تستخدم فيها تلك المحركات ، ان يقوموا بتزويد
هذه المحركات بأجهزة معتمدة مانعة للطفيليات
الكهربائية خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا
القانون .

مادة ٢ - على حائزي المحركات المشار اليها في
المادة الاولى والسيارات التي تستعمل هذه
المحركات ان يقوموا خلال ثلاثة اشهر من تاريخ
العمل بهذا القانون بتزويدها بالاجهزة المعتمدة
المانعة للطفيليات الكهربائية .

مادة ٣ - يجب ان تتوفر في الاجهزة المانعة
للطفيليات الكهربائية الخواص المانعة والتي
تعتمدها اللجنة المختصة في نطاق الذبذبات
الآتية :

٤١ / ٦٨ - ٨٧٥ - ١٠٠ - ١٧٦ - ٢١٦
ميفاسيكل .

على الا تتعدى قيمة الاشعاع الناتج عن
المحركات المشار اليها في المادة الاولى
٣٠ ميكروفولت في المتر الواحد وذلك طبقا
للقواعد والايضاح الفنية التي يصدر بها قرار من
الوزير المختص بشؤون الاذاعة والتلفزيون .

مادة ٤ - تشكل لجنة فنية بقرار من الوزير
المختص بشؤون الاذاعة والتلفزيون تختص
باعتماد الاجهزة اللازمة المضادة للطفيليات
الكهربائية ويختار اعضاؤها من الوزارات
والهيئات التي تتصل اعمالها بذلك وتمثل فيها
الجهات المشتغلة بشؤون الصناعة والتجارة .

مادة ٥ - تحدد المعامل الفنية التي تتولى قياس
الاشعاع الصادر من المحركات والسيارات التي
تنطبق عليها المادة الاولى بالاتفاق بين الوزير
المختص لشؤون الاذاعة ووزير المواصلات
ووزير التربية والتعليم . كما تتفق هيئة الاذاعة
مع الجهة التي تمنح تراخيص تلك السيارات
على مواعيد اجراء هذه الاختبارات على السيارات
واعتماد اجهزة منع الطفيليات الكهربائية .

مادة ٦ - يسرى هذا القانون على المحركات
الحرارية ذات الاشغال الكهربائي عدا محركات
الطائرات .

مادة ٧ - كل من يخالف احكام المادتين الثانية
والثالثة من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن
عشرة جنيهات او مائة ليرة ولا تزيد على مائة جنيه
او الف ليرة فضلا عن جواز مصادرة الجهاز
موضوع المخالفة .

مادة ٨ - على الوزير المختص بشؤون الاذاعة
اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا
القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ويعمل به في اقليمى الجمهورية .

قانون رقم ١٧٩ (١)

تاريخ ١٩٥٤/٥/٢٩

الغاء المرسوم التشريعي رقم ١٧٠

تاريخ ١٩٥٢/٣/١٥

واعادة تأليف مجلس الاذاعة

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية
القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٧٠
تاريخ ١٩٥٢/٣/١٥ ويستعاض عنه بالنص
الآتي :

يتألف مجلس الاذاعة من :

رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب
عنه
رئيساً

مندوب عن وزارة الخارجية لا تقل
مرتبه عن الأولى
عضواً

مندوب عن وزارة الدفاع الوطني
لا تقل مرتبه عن الأولى
عضواً

مندوب عن وزارة المعارف لا تقل
مرتبه عن الأولى
عضواً

المدير العام للبريد والبرق والهاتف
عضواً

المدير العام للدعاية والأنباء
عضواً

المدير العام للاذاعة السورية
عضواً

مدير برامج الاذاعة
عضواً

احد اساتذة الشريعة الاختصاصيين

يختاره رئيس مجلس الوزراء
عضواً

ثلاثة أعضاء يسميهم رئيس مجلس
الوزراء بمرسوم

رئيس ديوان الاذاعة
سكرتيراً

مادة ٢ - يعاد العمل بأحكام المادة ١٤ من
قانون الاذاعة رقم ٦٨ تاريخ ١٩٥١/١/١٧ .

مادة ٣ - تصرف تعويضات مجلس الاذاعة في
حدود الاعتمادات الاجمالية الشهرية للمحوظة في
مادة الرواتب ومتمماتها وتوايها في موازنة
المديرية العامة للاذاعة السورية .

مادة ٤ - تلغى كافة الاحكام المخالفة لهذا
القانون .

مادة ٥ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام
هذا القانون .

قانون رقم ٢٣٣

تاريخ ١٩٦٠/٧/١٧

أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن تنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى القانون رقم ٣٤١ الصادر في
١٩٥٦/١٢/٣٠ في شأن حماية الاموال العامة في
الاقليم السوري .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

مادة ١ (٣) - (١) يفرض رسم سنوي على كل
جهاز معد لاستقبال الاذاعة التليفزيونية قدره
خمسون ليرة سورية ويستحق هذا الرسم خلال
ثلاثة أشهر ابتداء من مطلع كل سنة ميلادية .

(ب) يضاعف الرسم اذا اعد الجهاز لمشاهدة
الجمهور بالأجر او المجان .

(ج) يخضع الجهاز للرسم السنوي كاملاً اذا
تمت حيازته في النصف الاول من السنة ويخضع
لنصف الرسم السنوي اذا تمت حيازته في

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ في ١٩٥٤/٦/١٠ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٦٠ في ١٩٦٠/٧/١٨ .

(٣) مستبدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٦١ تاريخ ١٩٦٢/٧/٩ المنشور فيما يلي . الجريدة الرسمية - العدد

٣٤ في ١٩٦٢/٧/١٩ .

النصف الثاني من السنة ويستحق الرسم في هاتين الحالتين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حيازة الجهاز .

مادة ٢ - يجوز بقرار من الوزير المختص بشؤون الاذاعة اعفاء الاجهزة التي تستعملها الجهات الحكومية من اداء هذا الرسم اذا كانت طبيعة العمل فيها تتطلب استعمال هذه الاجهزة .

مادة ٣ - يؤدي اصحاب المحال المرخص لهم في بيع الاجهزة الرسم المشار اليه في المادة الاولى عن جهاز واحد في السنة ويعفون منه بالنسبة الى بقية الاجهزة المعدة للبيع .

مادة ٤ (١) - (ا) يجب على كل من يحوز جهازا تلفزيونيا غير مسجل أن يقدم خلال عشرة أيام من تاريخ حيازته بيانا عاما للاذاعة والتلفزيون وفق النموذج المعد لهذا الغرض ، تفرض على المخالف غرامة قدرها خمسون ليرة سورية ويستوفى الرسم منه اعتبارا من اول عام حيازته للجهاز .

(ب) على كل من انتقلت اليه حيازة جهاز مسجل لدى الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون ان يقدم خلال عشرة أيام من تاريخ حيازته له بيانا الى الهيئة العامة المذكورة .

فرض على المخالف غرامة قدرها خمس وعشرون ليرة سورية ويخضع الجهاز في هذه الحالة للرسم اعتبارا من اول السنة الميلادية التي تلي سنة حيازته للجهاز .

(ج) اذا انتقلت حيازة جهاز تلفزيوني الى الغير فعلى من كان الجهاز في حوزته أن يقدم بيانا الى الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون خلال شهر من تاريخ انتقال الجهاز .

يستمر تكليف من كان الجهاز في حوزته بالرسم حتى نهاية السنة التي تم فيها تقديم البيان .

فرض غرامة على المخالف قدرها خمس وعشرون ليرة سورية .

ان الاشخاص الذين انتقلت اليهم ، اعتبارا من ١٩٦١/٩/٢٨ وحتى صدور هذا المرسوم

التشريعي ، حيازة جهاز تلفزيوني مسجل لدى الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون ولم يتقدموا بالبيانات الواجب عليهم تقديمها الى الهيئة العامة المذكورة يمنحون مهلة ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي ويسددون الرسوم دون الغرامات ولا ترد الغرامات المدفوعة (٢) .

مادة ٥ - لا يجوز الاتجار في الاجهزة المشار اليها في المادة الاولى أو ممارسة مهنة اصلاحها الا بمقتضى ترخيص من هيئة الاذاعة . ويحصل عند منح هذا الترخيص رسم قدره عشرة جنيهات في الاقليم المصري او مائة ليرة في الاقليم السوري .

ولا يجوز التنازل عن هذا الترخيص الى الغير الا باذن خاص من مدير هيئة الاذاعة المختصة وعندئذ يستحق الرسم المشار اليه في الفقرة الاولى ويحصل من التنازل اليه .

يجوز لمدير هيئة الاذاعة المختصة سحب هذا الترخيص بقرار مسبب .

مادة ٦ - يجب على المرخص لهم في بيع الاجهزة او اصلاحها امساك دفتر خاص مرقم تسجل فيه الاجهزة التي تدخل الى محالهم مع بيان مصدرها وانواعها وارقام هيكلها وتاريخ ورودها ، وتاريخ خروجها وسائر البيانات المشار اليها في المادة ٤ .

مادة ٧ (٣) - اذا لم يؤد الرسم خلال المواعيد المحددة في المادة الاولى يفرض صاحب الجهاز بنصف الرسم المقرر ويصادر الجهاز اذا مضى شهر على موعد الاستحقاق وذلك تأمينا لاستيفاء الرسم والغرامة ، ويعاد الجهاز لصاحبه اذا سدد الرسم والغرامة المشار اليهما خلال سنة من تاريخ المصادرة .

ويباع الجهاز بالمزاد العلني تسديدا للرسم والغرامة بعد مضي المدة المذكورة .

مادة ٨ - تكون جباية الغرامات المقررة بموجب هذا القانون بالنسبة للاقليم السوري بمعرفة وزارة الخزانة وتحصل مع الرسوم المستحقة وفقا لقانون جباية الاموال العامة رقم ٣٤١ المشار اليه .

(١) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٦١ تاريخ ١٩٦٢/٧/٩ المشار اليه .

(٢) مضافة بالمرسوم رقم ٢٣ في ١٩٦٤/٢/٢٦ .

(٣) مستبدلة بالمرسوم رقم ٦١ تاريخ ١٩٦٢/٧/٩ المشار اليه .

مادة ٩ (١) -

مادة ١٠ (٢) -

مادة ١١ - يعاقب كل من يزاول احدى مهنتي بيع الاجهزة أو اصلاحها دون ترخيص بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها في الاقليم المصرى وخمسمائة ليرة في الاقليم السورى .

مادة ١٢ - يعاقب كل من يمتنع عن امساك الدفتر المنصوص عنه في المادة (٦) أو اذا سجل فيه معلومات غير صحيحة أو اثبت بيانات ناقصة لا يمكن معها معرفة مصير الجهاز بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها في الاقليم المصرى وخمسمائة ليرة في الاقليم السورى .

مادة ١٣ - تضاف الى جدول واردات الموازنة في الاقليم الشمالى مادة اضافية تحت عنوان « ايرادات الاجهزة التليفزيونية الآخذة » .

مادة ١٣/مكرر (٣) - استثناء من أحكام هذا القانون تخضع للرسم الاجهزة التليفزيونية المسجلة في دمشق اعتبارا من عام ١٩٦١ ، اما

بقية المناطق فتخضع الاجهزة المسجلة فيها للرسم اعتبارا من اول نصف السنة التالى لتاريخ وصول الارسال التليفزيونى لكل منها .

يحدد تاريخ وصول الارسال بقرار يصدر من وزير الاعلام على ان يبلغ لوزارة المالية .

ان الرسوم المترتبة وفقا لاحكام هذه المادة يجب ان تؤدى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار المشار اليه .

وتفرض على المتخلف عن التسديد في المهلة المذكورة العقوبات المحددة في المادة السابعة .

يسرى حكم الفقرة السابقة على المناطق التى وصلها الارسال التليفزيونى قبل صدور هذا القانون .

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وللوزير المختص بشؤون الاذاعة ووزير الخزانة التنفيذى فى كل من الاقليمين كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مرسوم رقم ٦١

تاريخ ١٩٦٢/٧/٩

إلغاء المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ والاستعاضة عنهما بمواد جديدة (١)

إن رئيس الجمهورية :

بناءً على المرسوم التشريعي رقم ١ تاريخ ١٩٦٢/٤/٣٠ .

وعلى القرار الصادر من مجلس الوزراء المنعقد برئاسته رقم ٥٨ تاريخ ١٩٦٢/٧/٢ .

نشر المرسوم التشريعي الآتي :

مادة ١ (٢) - تلغى المادتان الأولى والسابعة من القانون رقم ٢٣٣ المؤرخ في ١٩٦٠/٧/١٧ ويستعاض عنهما بما يلي :

مادة ٢ (٣) - تعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ وتصبح كما يلي :

مادة ٣ - تلغى المادتان التاسعة والعاشر من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٤ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ٤٨ المؤرخ في ١٩٦١/١٠/٢٣

مادة ٥ (٤) - تضاف المادة (١٣ مكرر) على القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ بالنص الآتي : ..

مادة ٦ - تطبق أحكام المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ وفق التعديل الطارئ عليها بموجب هذا المرسوم التشريعي اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٣٣ المشار إليه ولا ترد الغرامات المستوفاة خلافاً لها ، أما الغرامات المدفوعة عن رسوم عام ١٩٦٢ فترد لأصحابها .

مادة ٧ - لا ترد الرسوم المدفوعة خلافاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٨ - تضع وزارة المالية ووزارة الإعلام كل فيما يخصها التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٩ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية .

(١) الجريدة الرسمية - المجلد ٣٤ في ١٩٦٢/٧/١٩ .

(٤،٣،٢) أدرج النص الجديد في موضعه من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ .

قرار رقم ١١٧/هـ (١)

وزير الاعلام :

- بناء على القانون رقم ٦٨ تاريخ ١٧ - ١ - ١٩٥١ وتعديلاته .
- وعلى القرار الجمهوري رقم ٧١٧ تاريخ ٥ - ٥ - ١٩٥٩ وتعديلاته .
- وعلى المرسوم التشريعي رقم ٦١ تاريخ ٩ - ٧ - ١٩٦٢ .
- وعلى اقتراح المديرية العامة لهيئة الإذاعة والتليفزيون .

يقروها يلي :

- مادة ١ - تعتبر قرية الزارة التابعة لمنطقة بلكلخ (محافظة حمص) من القرى التي لم يصلها البث التليفزيوني منذ بدء الإرسال في محافظة حمص .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
- دمشق في ٢٠ - ٣ - ١٩٧٧ .

قرار وزير الثقافة والسياحة

والارشاد القومي

رقم ٤١ (١)

تاريخ ١٩٦٨/٦/٢٥

قواعد اهداء وتوزيع واعارة الكتب

والصور والخرائط الاعلامية

١ - تهدي الكتب والصور واللوحات والخرائط وسوى ذلك من المواد الاعلامية الى الهيئات والمؤسسات ذات الصلة السياحية أو الثقافية وشركات النقل والى جمعيات الطلبة والشبيبة والاتحادات العمالية والرياضية والى ادارات الصحف ودور النشر والمعاهد والبعثات الدبلوماسية والوفود والى الهيئات والافراد المهتمين بشؤون السياحة أو الثقافة .

ويتم الاهداء وفقا لجداول تنظمها مديرية الدعاية فى المؤسسة العامة للسياحة ويوافق عليها المدير العام .

٢ - تصار الافلام والاشربة السياحية والمجسمات وغيرها من مواد الدعاية الى الجهات التى يرى المدير العام للمؤسسة فى اعارتها لها مصلحة أو فائدة دعائية للقطر العربى السورى وتتم هذه الاعارة بناء على طلب خطى من الجهة المستعيرة وموافقة المدير العام .

٣ - توزع النشرات السياحية والصور والملصقات الجدارية على الجهات المذكورة فى المادتين السابقتين وفق جداول تضعها مديرية الدعاية لهذه الغاية كما تزود المديرية المذكورة فروع المؤسسة فى المحافظات ومكاتب السياحة الداخلية والخارجية باعداد منها لتقوم بتوزيعها على طالبها .

قرار رقم ١٨ (١)

رئيس مجلس الوزراء :

بناء على احكام المرسوم التشريعي ١٤٧ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته .

وعلى مقتضيات المصلحة العامة :

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تؤلف لجنة وزارية باسم اللجنة العليا للاعلان من السادة :

وزير الاعلام
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
وزير السياحة
وزير الصناعة
رئيسا
عضوا
عضوا
عضوا

مادة ٢ - تقوم اللجنة المشكلة بموجب المادة الاولى السابقة بوضع السياسة الاعلانية للقطر بهدف تطويره اقتصاديا وسياحيا واجتماعيا ومتابعة هذه السياسة .

٣ - (أ) للجنة المذكورة ان تتخذ ما تراه من قرارات واجراءات في حدود الاعتمادات والقوانين والانظمة النافذة .

(ب) تكون القرارات والاجراءات المتخذة من قبل اللجنة بهذا الشأن ملزمة لجميع الجهات العامة ذات العلاقة ، وعلى هذه الجهات عند الاقتضاء - استصدار الصكوك اللازمة لتنفيذ ذلك .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به فور صدوره .

دمشق في ١٩٧٤/١/٢٦ .

قرار رقم ٣٤ (٢)

تاريخ ١٩٦٨/٥/١٥

تنظيم مكاتب الاعلان

وزير الاعلام ، رئيس مجلس ادارة المؤسسة العربية للاعلان

بناء على احكام المرسوم التشريعي ٢٢٥ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٣١ .

وعلى المرسوم رقم ١١٦٣ تاريخ ١٩٦٦/٨/٩ .
وعلى المرسوم رقم ١٠٥ تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٧
القاضي بتحويل السيد وزير الاعلام صلاحيات مجلس الادارة .

وعلى اقتراح المدير العام للمؤسسة .
وعلى مقتضيات المصلحة .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تنظيم مكاتب الاعلان في الجمهورية العربية السورية حسب الشروط العامة الآتية :

١ - تعريف مكتب الاعلان :

هو كل مكتب وسيط يتعامل او يتعامل مهنة الاعلان والمرخص بالعمل داخل اراضي الجمهورية العربية السورية والمعتمد اصولا من قبل المؤسسة ويعمل تحت رقابتها واشرافها .

٢ - مهمة مكتب الاعلان :

الاتصال بالجهات المعلنة لتأمين اعلاناتها واعدادها للتنفيذ في وسائل الاعلان عن طريق المؤسسة العربية للاعلان ووفق انظمتها ، ويمكن للمكتب تقديم الدراسات والبحوث والاحصاء وممارسة أعمال التصميم والديكور والحط وسائر الاعمال الفنية المتعلقة بالاعلان .

٣ - الشروط الواجب توافرها في المكتب :

(أ) وجود مكتب مناسب للعمل في أحد الاحياء الرئيسية تتوفر له عناصر الخبرة الكافية ويحتوى على الوسائل والادوات الفنية اللازمة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦ في ١٩٧٤/٢/١٣ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ في ١٩٦٨/٦/٢٠ .

(ب) عنوان وسجل تجارى •

(ج) هاتف ولوحة باسم المكتب فى مكان ظاهر •

(د) تعهد خطى بالتقيد بتعليمات وانظمة المؤسسة الخاصة بالاعلان •

٤ - الشروط الواجب توفرها فى صاحب المكتب :

(أ) أن يحمل شهادة الدراسة الثانوية على الأقل أو ما يعادلها • ومطلما على الشؤون الاعلانية وأن يبرر وثيقة صادرة عن جهة معترف بها من قبل المؤسسة تثبت ممارسته لهذه المهنة مدة لا تقل عن السنتين بصورة متصلة •

(ب) أن تكون لديه الخبرة والتعمرين الكافيان للقيام بعمله كوسيط اعلاني أو أن يكون قد درس موضوع الاعلان فى أحد المعاهد المعترف بها •

(ج) أن يكون مليئا بما يفى بالالتزامات المالية التى تترتب عليه من البرامج الاعلانية ملاءة موثقة بكفالة مصرفية •

(د) أن لا يمتن مهنة أخرى لا تمت بصلة الى العمل الاعلاني •

(هـ) أن لا يكون ممثلا أو وكيلة لأحدى الجهات المعلنة أو عاملا فى احدى وسائل الاعلان المختلفة •

(و) أن يكون سوريا منذ خمس سنوات على الأقل ويستثنى من هذا الشرط الفيلسطينيون المقيمون فى الجمهورية العربية السورية منذ خمس سنوات على الأقل •

(ز) أن لا يكون محكوما بجناية أو جرم شائن •

(ح) أن لا يقل عمره عن ٢١ سنة •

٥ - الشروط العامة :

(أ) يمنح المكتب ترخيصا بقرار من مجلس ادارة المؤسسة العربية للاعلان بمزاولة العمل باسم صاحبه أو باسم مدير الشركة المسؤول

إذا كان أصحاب المكتب عبارة عن شركة تضامنية •

(ب) يلغى ترخيص المكتب حكما دون حاجة لاعلام مسبق لصاحب العلاقة إذا ثبت للمؤسسة عدم مزاولته المهنة لمدة عام واحد من تاريخ الترخيص أو عام واحد من التوقف عن العمل للمكاتب المرخصة •

(ج) لمجلس الادارة حق الغاء تراخيص مكاتب الاعلان المخالفة لاحكام هذا القرار والتعليمات الناطمة لشؤون الاعلان أو توقيف هذه المكاتب لفترة مؤقتة لا تتجاوز ستة أشهر •

(د) للمؤسسة ملاحقة المكتب المخالف قانونيا فى الحالات التى تستوجب ذلك •

٦ - أحكام انتقالية :

(أ) تلغى جميع التراخيص الممنوحة لمكاتب الاعلان التى لم تمارس العمل الاعلاني لمدة تزيد عن عام واحد والمبينة بالكشف المرفق ويحق لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم للمؤسسة ضمن مهلة لا تتجاوز شهرين من تاريخ نشر هذا القرار وعلى مجلس الادارة أن يبت فى الاعتراضات خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الاعتراض •

(ب) يتوجب على مكاتب الاعلان القائمة حاليا والتى لم تشملها الفقرة (أ) من البند السادس توفيق أوضاعها مع أحكام هذا القرار حتى غاية عام ١٩٦٨ ويعفى أصحاب هذه المكاتب من شرط الشهادة العلمية •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه •

قرار رقم ٥٠ (١)

تاريخ ١٩٦٨/٨/٧

اعفاء اعلانات نقابات العمال من الاجور

الموافقة على اعفاء اعلانات نقابات العمال فى القطر العربى السوري من الاجور والمتعلقة بأجراء الانتخابات العمالية •

قرار رقم ٥١ (١)

تاريخ ١٩٦٨/٨/٧

اعفاء النازحين من أجور الاعلان المتعلق بعقاراتهم

الموافقة على اعفاء النازحين عن محافظة القنيطرة من أجور الاعلان في الصحف والمتعلقة بالعقارات التي يملكونها في تلك المحافظة والمحافظة الأخرى .

قرار رقم ٥٤ (٢)

تاريخ ١٩٦٨/٨/٢٠

تعرفة الاعلان في مجلة (حصاد الطلبة)

تحدد تعرفة أجور الاعلان في مجلة حصاد الطلبة التي تصدر عن المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة سورية كما يلي :

نوع الاصدار	النشرة	عدد الصفحات	حجم الصفحة	التوزيع
نصف شهري	حصاد الطلبة	٥٢	٢٨ = ٢٠	١٠٠٠٠
الصفحات الداخلية				
سم عمودي ق.س	سطر ق.س	كامل ل.س	نصف ل.س	ربع ل.س
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١٥٠	١٠٠
الغلاف الخارجي				
أبيض/أسود ل.س	أبيض/أسود ل.س	أبيض/أسود ل.س	أبيض/أسود ل.س	أبيض/أسود ل.س
ملون ٤٠٠	٢٥٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الاعلانات الاجتماعية	الاعلانات الاجتماعية	الاعلانات الاجتماعية	الاعلانات الاجتماعية	الاعلانات الاجتماعية
حتى ٣٠ كلمة ل.س	كل كلمة زائدة ق.س	كل كلمة زائدة ق.س	كل كلمة زائدة ق.س	كل كلمة زائدة ق.س
١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠

قرار رقم ٧١ (٣)

تاريخ ١٩٦٨/١٠/١٦

تحديد أجور الأعمال التي تقوم بها المؤسسة العربية للاعلان

١ - تحديد الأجور بالنسبة للأعمال التي تكلف أو تقوم بها المؤسسة العربية للاعلان كالتالي :

الترجمة :

العناوين وما في حكمها ٥ ل.س .

النصوص الاعلانية ١٠ ل.س .

الترجمة الأخرى قيمة التكاليف + ٢٥٪ خدمات .

الخط :

كتابة العناوين وما في حكمها ٥ ل.س .

كتابة الخط لتصميم اعلان كامل ١٠ ل.س .

كتابة الخط لأعمال فنية أخرى التكاليف + ٢٥٪ خدمات .

الكليشة :

حفر السم مربع ٧ ق.س .

٢ - يعمل بهذه التعرفة اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار وفي كافة الأحوال التي طبقت عليها سابقاً .

قرار رقم ٥٣ (١)

اعفاء اعلانات اتحاد الصناعات عن جوائز المسابقات الفنية من الأجور

وزير الاعلام رئيس مجلس ادارة المؤسسة العربية للاعلان

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٢٢٥ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٣١ وعلى احكام المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٧

وعلى احكام المرسوم رقم ١١٦٣ تاريخ ١٩٦٦/٨/٩ وعلى قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٦٣ تاريخ ١٩٦٨/٩/٢٨

وعلى كتاب اتحاد الصناعات الهندسية والكيميائية رقم ج/١٥٠/٤٤٠٦ المؤرخ في ١٩٦٩/٧/١٢

وعلى اقتراح المدير العام للمؤسسة العربية للاعلان

وعلى مقتضيات المصلحة

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تعفى من اجور النشر في الصحف والاذاعة والتليفزيون اعلانات اتحادات الصناعات عن جوائز المسابقات الفنية بقصد الاعلام عن التقدم الصناعي الذي تحقق في القطر العربي السوري او بقصد الاعلان لتعريف الجماهير عن بعض منشآت الاتحادات ومنتجاتها وذلك للصفة التي تتمتع بها هذه الاعلانات من حيث تمتين الروابط بين الابداع الفني وتقديم الصناعة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم .

دمشق في ١٩٦٩/٨/١٤

قرار رقم ٧١ (٢)

تحديد تعرفة الاعلانات

وزير الاعلام ، رئيس مجلس ادارة المؤسسة العربية للاعلان

استناداً لاحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٢٥ لعام ١٩٦٣

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ لعام ١٩٦٦ القاضي بممارسة وزير الاعلام صلاحيات واختصاصات مجلس الادارة

وعلى المرسوم ١١٦٣ لعام ١٩٦٦

وعلى المرسوم ١١٦١ لعام ١٩٦٦

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ١٩٦٩

وعلى قرار مجلس الادارة رقم ٨٨ لعام ١٩٦٧

وعلى اقتراح المدير العام

وعلى مقتضيات المصلحة

يقرر ما يلي :

الفصل الأول

التعريف والشمول :

مادة ١ - يقصد بالاعلانات المشمولة باحكام هذا القرار كل ما يعرض على الجمهور في الطرقات والأماكن العامة بغية الاعلان أو الدعاية أو التعريف أو الترويج أو التنشيط لصناعة أو سلعة أو خدمة أو استثمار أو ما في حكم ذلك .

مادة ٢ - تشمل احكام هذا القرار الاعلانات المبينة أدناه .

(أ) الاعلانات بكافة أنواعها في مدن دمشق - حمص - حماة - حلب - اللاذقية .

(ب) الاعلانات المحلية التي مصدرها مدن دمشق - حمص - حماة - حلب - اللاذقية والمعدة للتنفيذ في أي مكان من أراضي الجمهورية العربية السورية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٢ في ١٩٦٩/٩/١٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٧ في ١٩٦٩/١٢/٣١ .

(ج) الاعلانات الاجنبية القائمة أو التي ستنفذ في جميع أراضي الجمهورية العربية السورية .

مادة ٣ - يستثنى من تطبيق احكام هذا القرار :

(أ) اللوحة الرئيسية (الآرمة) انى تضعها المحلات والمتاجر والملاهي والمقاهي ودور السينما والفنادق وما في حكم ذلك بقصد التعريف بالاسم والمهنة والمواد التي تتعامل بها ، على ان توضع هذه اللوحة بشكل موازى أو قائم شريطة ان لا يتجاوز بروزها مع حاملها على الشارع العام مترا واحدا الا باذن من المؤسسة والا أصبحت اعلانا .

مادة ٤ - يطبق بشأن الاعلانات في المناطق غير المشمولة باحكام هذا القرار القوانين والأنظمة التي كانت تطبق بشأنها قبل صدور المرسوم التشريعي رقم ١٧ تاريخ ١٨/١/١٩٦٩ وتسدد رسومها المالية والبلدية الى دوائر المالية والبلدية مباشرة .

مادة ٥ - تشمل تعرفه الاعلانات المبيئة في هذا القرار الرسوم البلدية والمالية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ١٩٦٩ ضمنا .

مادة ٦ - تسدد تعرفه الاعلانات المشمولة بهذا القرار الى المؤسسة العربية للاعلان - مديرية الشؤون المالية في دمشق - أو فروعها في المحافظات قبل منح الترخيص الى الجهة المعلنة . ويجوز منح الترخيص ومن ثم المطالبة بالتعرفة اذا كانت الجهة المعلنة احدى ادارات الدولة أو شركات القطاع العام أو الشركات الأجنبية التي تتعامل مباشرة مع المؤسسة على ان لا يؤدي ذلك الى عرقلة في العمل محاسبيا .

الفصل الثاني

الاعلانات الثابتة :

مادة ٧ - تسمى اعلانات ثابتة الاعلانات المقامة أو المنقذة في أماكن محددة ويتمتع صاحبها بحق الاعلان بها ما دام متقيدا بالشروط والتعليمات الصادرة عن المؤسسة .

مادة ٨ - يتوجب على كل من يرغب باقامة اعلان ، اعلام المؤسسة بذلك قبل وضع الاعلان مبيئا مكان اقامته والمساحة التي يشغلها ومادته الاعلانية واسم الجهة المستفيدة وذلك بكتاب خطي أو وفق النموذج الموضوع لهذه الغاية من قبل المؤسسة والا اعتبر اعلانه مخالفا وتطبق بحقه الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٣٠ من هذا القرار .

مادة ٩ - تحدد تعرفه الاعلانات الثابتة وفق ما هو مبين ادناه وتستحق التعرفة عن كل سنة ويعتبر بدء السنة اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل عام ، واذا اقيم الاعلان في الربع الأخير من العام فيمنح تخفيضا قدره ٦٠٪ ستون بالمائة من أصل التعرفة .

التعرفة

(أ) الاعلانات غير المنارة :

تعرفة المتر المربع ل.س	الشروط
٢٥	للاعلان ذى الوجه الواحد والمقام ضمن مدينتى دمشق وحلب
٣٥	للاعلان ذى الوجهين والمقام ضمن مدينتى دمشق وحلب
١٠	للاعلان ذى الوجه الواحد والمقام ضمن مدن - حمص - حماة - اللاذقية
١٤	للاعلان ذى الوجهين والمقام ضمن مدن حمص - حماة - اللاذقية
١٨	للاعلان المقام على الطرق الموصلة بين مراكز المحافظات أو بينها وبين مراكز الاصطيفاف الرئيسية
٨	للاعلان المقام ضمن مراكز المناطق والنواحي والقرى والطرق الموصلة بينها

(ب) الاعلانات المنارة حتى منتصف الليل
بصورة فنية :

تعرفة المتر المربع ل.س	الشروط
١٥	للاعلان المقام ضمن مدينتي دمشق وحلب
٨	للاعلان ذي الوجه الواحد والمقام ضمن مدن حمص - حماة - اللاذقية
١٢	للاعلان ذي الوجهين والمقام ضمن مدن - حمص - حماة - اللاذقية
١٠	للاعلان المقام على الطرق الموصلة بين مراكز المحافظات أو بينها وبين مراكز الاضطياف الرئيسية

٥ للاعلان المقام ضمن مراكز المناطق والنواحي والقرى

(ج) الاعلانات المثبتة على أعمدة الكهرباء أو الوسائل التي تعود ملكيتها للقطاع العام سواء كانت منارة أو غير منارة :

تعرفة المتر المربع ل.س	الشروط
------------------------------	--------

٣٠ للاعلان المقام ضمن مدينتي دمشق - حلب
١٥ للاعلان المقام ضمن مدن - حمص - حماة - اللاذقية

(د) اسهم واشارات الدلالة سواء كانت منارة أو غير منارة :

تعرفة الاعلان الواحد ل.س	الشروط	تعرفة كل اعلان اضافي
--------------------------------	--------	-------------------------

١٥ اذا كان موضوعا على عامود الكهرباء أو الوسائل التي تعود ملكيتها للقطاع العام في مدينتي دمشق وحلب
١٠ اذا كان موضوعا على عامود الكهرباء

أو الوسائل التي تعود ملكيتها للقطاع العام في مدن حمص - حماة - اللاذقية

١٠ اذا كان موضوعا على وسائل لا تعود ملكيتها للقطاع العام في مدينتي دمشق - حلب

٨ اذا كان موضوعا على وسائل لا تعود ملكيتها للقطاع العام في مدن حمص - حماة - اللاذقية

(هـ) الاعلانات التي تقام في الشوارع الرئيسية والفرعية في المدن :

تعرفة المتر المربع ل.س	الشروط
------------------------------	--------

١٢٥ للاعلان ذي الوجه الواحد والمقام على الأرصفة في الشوارع الرئيسية والساحات العامة

١٥٠ للاعلان ذي الوجهين والمقام على الأرصفة في الشوارع الرئيسية والساحات العامة

٧٥ للاعلان ذي الوجه الواحد والمقام على الأرصفة في الشوارع الفرعية

١٠٠ للاعلان ذي الوجهين والمقام على الأرصفة في الشوارع الفرعية

(و) الاعلانات المكتوبة أو المرسومة أو الملصقة على وسائل النقل الخاصة :

تعرفة كل ربع متر اضافي ل.س	الشروط	الاعلان الواحد ل.س
----------------------------------	--------	-----------------------

١٠ للاعلان المكتوب أو المرسوم والذي لا تزيد مساحته عن ربع متر مربع
٥ للملصقة على ان لا تتجاوز مساحتها ١٠٠٠ سم^٢

(ز) الاعلانات الموضوعة ضمن واجهات المحلات :

تعرفه	الاعلان الواحد	الشروط
ل.س	عن كل نصف متر مربع	

ويجوز للمعلن ان يطلب مساحة كامل الواجهة اذا كانت الاعلانات المعروضة ضمنها تخص صنفا واحدا وتسدد التعرفة في هذه الحالة على أساس كامل المساحة .

مادة ١٠ - تعتبر بحكم الاعلانات الثابتة :

(أ) الاعلانات التي تعرض ضمن مداخل دور السينما والملاهي والمقاهي اذا كانت مادتها الاعلانية لاتخص نشاطات هذه المحلات .

(ب) الاطارات المعدة لعرض الصور وغير المشمولة باحكام نظام اشغال الطرقات المنصوص عنها في أنظمة البلدية .

مادة ١١ - تعتبر الاعلانات المقامة على الطريق الرئيسية التي تخترق كلا من مدن حمص - حماة - اللاذقية والتي تربطها بباقي المحافظات بمثابة الاعلانات الموضوعة على الطرق الموصلة بين مراكز المحافظات وتطبق عليها التعرفة الخاصة بها وتستثنى من ذلك الاعلانات المحلية في كل من هذه المدن .

مادة ١٢ - الاعلان الذي سددت تعرفته ونقله صاحبه الى مكان آخر أو استبدله بغيره لاتستوفي عنه تعرفه أخرى الا اذا تغيرت مساحته أو مضمون مادته الاعلانية ، وذلك شريطة اعلام المؤسسة مسبقا بنقل الاعلان أو تبديله .

مادة ١٣ - تسدد التعرفة عن الاعلانات الثابتة استنادا الى اقرار من المعلن أو من ينوب عنه حسب النموذج المعد لهذه الغاية ووفق ما يلي :

(أ) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من بدء العام اذا كان الاعلان قائما عند حلوله . وتزداد التعرفة ٥٪ خمسة بالمائة عن كل شهر يتأخر فيه صاحب

الاعلان عن التسديد وحتى نهاية شهر حزيران و ١٠٪ عشرة بالمائة عن كل شهر يليه .

(ب) قبل الحصول على الترخيص بالنسبة للاعلانات الجديدة .

مادة ١٤ - اذا ثبت عدم صحة الاقرار بالمساحة المقدم من قبل صاحب الاعلان أو من ينوب عنه تزداد التعرفة على المساحة الزائدة بنسبة ٢٠٪ عشرون بالمائة .

مادة ١٥ - تجمع معا المساحة الزائدة عن المتر المربع أو مضاربيه في كلا الوجهين للاعلانات الثابتة والعائدة لنفس الاعلان ، اذا كانت الزيادة في حدود ٢٥٪ خمسة وعشرون بالمئة ويسدد عنها ما يترتب على كامل المساحة وفقا لتعرفة الاعلان الواحد .

مادة ١٦ - تهمل كسور المتر المربع في حساب قياس الاعلانات الثابتة ضمن الشرطين التاليين :

(أ) ان يكون الاعلان محتويا على فراغات خارج النص الاساسي للاعلان تفوق مساحتها مساحة الكسور المهمة .

(ب) ان لاتتجاوز الكسور المهمة ٢٥٪ خمسة وعشرون بالمئة من المساحة الاجمالية للاعلان مهما كانت نسبة الفراغ .

مادة ١٧ - يعتبر أقصى أطراف الاعلان هي النقاط الأساسية التي يجرى القياس عليها .

مادة ١٨ - يتوجب على كل صاحب اعلان يرغب بازالة اعلانه اعلام المؤسسة خطيا قبل عشرة أيام على الأقل من بدء العام الجديد .

الفصل الثالث

الاعلانات غير الثابتة :

مادة ١٩ - تسمى اعلانات غير ثابتة - الاعلانات المتبدلة أو المتنقلة وتشمل اشغال اللوحات الاعلانية ، واللافتات القماشية والملصقات الورقية والاعلانات أمام المحلات وعلى وسائل النقل أو ضمنها والمنشورات والمطبوعات التي توزع باليد أو بواسطة البريد ، والاعلانات على علب الثقاب ، والاعلانات عن الافلام خارج

دور السينما والمقدمات العائدة للأفلام وما في حكم ذلك •

والا اعتبر اعلانه مخالفا وتطبق بحقه الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٣٠ من هذا القرار •

مادة ٢٠ - يتوجب على كل من يرغب باقامة أو توزيع اعلان تسديد التعرفة المترتبة عليه قبل الحصول على الترخيص الرسمي من المؤسسة

مادة ٢١ - تحدد تعرفة الاعلانات غير الثابتة وفق ما هو مبين أدناه ولا تشمل التعرفة النفقات المترتبة على تصميم الاعلان أو تنفيذه أو تثبيته في مكانه •

التعرفة

(أ) اشغال اللوحات :

اسم المدينة	تعرفة المتر المربع ل.س	المساحة	المدة بالأيام	تعرفة كل متر اضافي
دمشق	١٤	للامتار الثلاثة الاول	٧	٢
حلب	١٠	" " "	٧	١٥
حمص - حماة - اللاذقية	٨	" " "	٧	١
المدن والمناطق الاخرى	٦	" " "	٧	١

ويضاف ٢٠٪ على التعرفة اذا كانت اللوحات منارة على حساب المؤسسة •

(ب) اللافتات القماشية والاعلانات أمام المحلات •

اسم المدينة	تعرفة المتر المربع ل.س	المساحة	المدة بالأيام	تعرفة كل متر اضافي
دمشق	١٤	للامتار الثلاثة الاول	١٠	٢
حلب	١٠	" " "	١٠	١٥
حمص - حماة - اللاذقية	٨	" " "	١٠	١
المدن والمناطق الاخرى	٦	" " "	١٠	١

(ج) الاعلانات المتنقلة الموضوعة على وسائل النقل •

(د) الاعلانات المتنقلة الموضوعة داخل وسائل النقل العامة •

الوسيلة	تعرفة المتر المربع ل.س	تعرفة كل متر اضافي ل.س	المدة بالأيام	تعرفة كل يوم اضافي
عامة	٢١	٧	٧	١
خاصة	١٤	٣٥	٧	٧

تعرفة	الاعلان الواحد	المساحة	المدة
٢	حتى ١٠٠٠ سم	٢	٧ أيام

ويسدد الى اصحاب وسائل النقل العامة (٥٠٪) خمسين بالمئة من التعرفة المستوفاة المبينة في

الفقرتين (ج - د) وذلك لقاء استخدام وسائلهم .

(هـ) الاعلانات ضمن واجهات المحلات .

تعرفة الاعلان الواحد لـ	مساحة	مدة اقامته	تعرفة المساحة الزائدة
١	عن كل اعلان	٦٠ يوما	تضاعف
	لا تتجاوز مساحته		التعرفة حسب نسبة الزيادة في المساحة والمدة

غير قابل للتجديد أكثر من مرتين .

(و) الاعلانات خارج وداخل دور السينما والملاهي .

نوع الاعلان	المادة الاعلانية	التعرفة اليومية لكل اعلان قـ س	التعرفة الشهرية لـ س
على واجهات الدور والملاهي بما فيها اطارات عرشي الصور داخل دور السينما والملاهي مقدمات الافلام	برنامج للدور والمسلاهي ونشاطاتها برنامج ودعاية للغير	٥٠	٨٠
		١٥	٤٥

(ز) الملصقات الورقية .

تعرفة الملصقة الواحدة قـ س	العدد	المدة
١٠٠	من (١) الى (٢٠)	١٥ يوما
٦٠	من (٢١) فما فوق	١٥ يوما

بما فيها اجور التثبيت والفك وتقع على عاتق المؤسسة .

(ح) المنشورات والمطبوعات الدعائية .

نوع الاعلان	العدد	التعرفة لـ س
المنشورات الدعائية المعدة للتوزيع باليد أو بالبريد	١٠٠٠	١٠
الاعلان على علب الثقاب	١٠٠٠	١٠

ويعتبر الحد الادنى الالف نسخة وتزداد التعرفة نسبيا وعلى أساس المئة .

مادة ٢٢ - تعتبر الاعلانات التي ترسم أو تلصق على الواح الخشب وتثبت على جدران ومدخل دور السينما من الاعلانات أمام المحلات .

الفصل الرابع

الاعفاء والتخفيض :

مادة ٢٣ - تعفى الاعلانات الصادرة عن الجهات المبينة أدناه وذات الطابع القومي والانساني والاجتماعي والخيروي والرياضي والثقافي والفني من التعرف شريطة أن لا يعود على هذه الجهات أي مردود مالي منها .

أما اذا كانت الغاية من الاعلان الدعاية لعمل استثماري فيمنح عندئذ تخفيضا قدره ٥٠٪ من أصل التعرف .

وفي الحالين يشترط على هذه الجهات الحصول على الترخيص الرسمي من المؤسسة قبل اقامة أو توزيع أي اعلان .

(أ) وزارات الدولة ومؤسساتها .

(ب) الجمعيات الخيرية .

(ج) المنظمات الشعبية .

(د) الجمعيات التعاونية .

(هـ) النوادي الرياضية .

(و) المنظمات النقابية .

(ز) النوادي والجمعيات الفنية .

(ح) النقابات المهنية .

مادة ٢٤ - تعفى الاعلانات المبينة أدناه من التعرفة :

(أ) اللوحات الفرعية التي داخل الأبنية أو على مداخلها شريطة عدم بروزها على الشارع العام بقصد التعريف بشاغلي هذه الأبنية أو الارشاد اليهم .

(ب) الاعلانات التي تعرض داخل المحلات وغير المعروضة على أنظار المارة .

(ج) الاعلانات داخل دور السينما والملاهي وخاصة بنشاطاتها .

(د) الكتابة على واجهات المحلات (الزجاج) إذا اقتضت على الاسم والمهنة والموجودات الخاصة بهذه المحلات .

(هـ) البطاقات واللوحات التي توضع في واجهات المحلات بقصد التعريف بمعرضات هذه الواجهات .

(و) التقاويم بجميع أنواعها .

(ز) الهدايا المعدة للتوزيع .

مادة ٢٥ - تمنح شركات القطاع العام تخفيضا قدره ٢٥٪ خمسة وعشرون بالمئة .

مادة ٢٦ - تمنح اعلانات المنتجات والخدمات المحلية والموضوعة على الطرق الموصلة بين مراكز المحافظات أو بينها وبين مراكز الاصطيفات الرئيسية تخفيضا قدره ٢٥٪ خمسة وعشرون بالمئة .

مادة ٢٧ - تخفض تعرفة اشغال اللوحات المبينة في الفقرة أ من المادة ٢١ من هذا القرار بنسبة ١٠٪ عشرة بالمئة اذا شغلت نفس الاعلان لمدة ٩٠ يوما وتزاد الى ٢٠٪ عشرون بالمئة اذا كانت المدة ١٨٠ يوما والى ٣٠٪ ثلاثين بالمئة اذا كانت المدة عاما كاملا .

مادة ٢٨ - تمنح دور السينما من الدرجة الثانية تخفيضا قدره ٥٠٪ خمسون بالمئة بالنسبة لاعلاناتها (خارج دور السينما وأمام محلاتها ومقدمات الافلام) ويعتبر تصنيف المؤسسة عن هذه الدور والمبين في الجدول المرفق بهذا القرار أساسا في منح التخفيض .

مادة ٢٩ - تمنح المدارس الخاصة تخفيضا قدره ٤٠٪ أربعون بالمئة .

الفصل الخامس

المخالفات :

مادة ٣٠ - تضاف نسبة ٥٠٪ من التعرفة المترتبة على الاعلان اذا اقيم بشكل مخالف لاحكام هذا القرار أو القرارات التنظيمية الاخرى ويجوز الغاء المخالفة اذا كانت للمرة الاولى .

وإذا تكررت المخالفة يزال الاعلان من قِبَل المؤسسة وعلى نفقة صاحبه وتلاحق الجهة المعلنة المخالفة بالتعرفة مع نسبة الاضافة واجوز ازالة الاعلان .

مادة ٣١ - تحدد تعرفة ازالة الاعلانات المخالفة بقرار يصدر عن المدير العام وتحمل المؤسسة نفقات ازالة الاعلانات المخالفة في حال تعذر معرفة أو مطالبة الجهة المعلنة وذلك ريثما يصبح بالإمكان مطالبتها .

الفصل السادس

احكام عامة :

مادة ٣٢ - يمنع لصق الملصقات الورقية على الجدران ولا يسمح بوضع الاعلانات الا في الاماكن التي تحددها المؤسسة .

مادة ٣٣ - يتقيد المعلنون بالنماذج الموحدة التي تضعها المؤسسة لتنظيم المعاملات وتقديم المعلومات المطلوبة وفقا لتعليمات المؤسسة .

مادة ٣٤ - لايقبل أى برنامج اعلاني الا اذا كان مرفقا بالشبوتيات التالية :

(أ) بمعاملة العقد أو الاتفاقية أو طلب النشر الاصيلي للتأشير عليها من قبل المدير العام للمؤسسة أو من ينييه .

(ب) بنسخة طبق الاصل عن العقد أو الاتفاقية مصدق عليها من مكتب الاعلان وتحمل توقيع المعلن لتحفظ لدى المؤسسة .

(ج) بكشف يتضمن النفقات اللازمة لاقامة الاعلان .

(د) يتعهد بالنسبة للاعلان الخارجى بادخال مخصصات الاعلان بالعملة الأجنبية وحسب أنظمة مصرف سورية المركزى .

مادة ٣٥ - تشمل عبارة (نفقات الاعلان) الواردة فى المادة السابقة بما يلى :

(أ) النفقات الاولى والاساسية التى تتطلبها عملية انشاء الاعلان وتنفيذه .

(ب) وجود المكان المخصص لاقامة الاعلان .

(ج) التعريفات التى تتقاضاها المؤسسة حسب الانظمة المرعية .

(د) خدمات مكاتب الاعلان وتحدد بواقع ٢٥٪ من اجمالى النفقات المبينة فى البندين ١ - ب .

(هـ) النفقات الاخرى الضرورية التى توافق عليها المؤسسة .

مادة ٣٦ - للمؤسسة الحق باعادة النظر فى تقدير النفقات المبينة فى المادة السابقة .

مادة ٣٧ - تطبق تعرفه الاعلانات المعمول بها فى حمص وحماة واللاذقية على الاعلانات الأجنبية والاعلانات المحلية التى مصدرها دمشق - حمص - حماة - حلب - اللاذقية والمقامة فى غير المدن الآتية الذكر .

مادة ٣٨ - تحدد عمولة مكاتب الاعلان المحلية بواقع ٧ سبعة بالمائة من التعرفة عن الاعلانات غير الثابتة ولا تستحق هذه المكاتب هذه العمولة على الاعلانات الثابتة .

مادة ٣٩ - تتقاضى المؤسسة عمولة عن اعلانات الطرقات والاماكن العامة التى تنفذها خارج البلاد بواقع ١٥٪ من تكاليفها أو وفق ما تنص عليه أنظمة العمل فى البلد المنفذ فيه الاعلان على ان لا تقل هذه النسبة عن ١٥٪ بالمائة .

مادة ٤٠ - تتقاضى مكاتب الاعلان نصف العمولة المقررة للمؤسسة بحال اعتمادها بتنفيذ بعض الاعلانات خارج البلاد نيابة عنها .

مادة ٤١ - يجوز السماح لمكاتب الاعلان بالاتفاق مع المعلنين على صيانة اعلاناتهم شريطة

ان تقدم هذه الاتفاقيات الى المؤسسة للمصادقة عليها .

مادة ٤٢ - تعتبر اجزاء الوحدة القياسية كالوحدة بالنسبة لحساب التعرفة وذلك فيما لا يتعارض واحكام المادتين ١٥ - ١٦ من هذا القرار .

مادة ٤٣ - تحتسب فى قياس الاعلانات مساحة اللوحة بما فيها الاطار .

مادة ٤٤ - تحدد بقرار من المدير العام الشروط العامة والخاصة الواجب توفرها فى تنفيذ الاعلان .

مادة ٤٥ - تصدر المديرية العامة المؤسسة التعليمات المنفذة لهذا القرار .

مادة ٤٦ - تشكل لجنة من مدير الاعلان - مدير الشؤون المالية - رئيس قسم اعلانات الطرقات - رئيس قسم الاعلانات العامة ، مهمتها النظر فى الاعتراضات الواردة من الجهات المعلقة ويجوز لهذه اللجنة الاعفاء من الغرامات والمخالفات فيما اذا توضحت لها اسباب موجبة ومقنعة وتكون قرارات هذه اللجنة خاضعة لتصديق المدير العام .

مادة ٤٧ - كل مالم يرد ذكره فى هذا القرار يتفق عليه بصورة خاصة مع المؤسسة فيما لا يتعارض مع احكامه .

مادة ٤٨ - تعتبر الملاحق المرفقة بهذا القرار جزءا منه .

مادة ٤٩ - يعتبر مجلس ادارة المؤسسة للاعلان المرجع فى تفسير احكام هذا القرار فيما لا يتعارض واختصاصات الجهات الرسمية الاخرى .

مادة ٥٠ - يلقى كل ما هو مخالف لاحكام هذا القرار .

مادة ٥١ - ينشر هذا القرار ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٠/١/١ ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق فى ١٧/١١/١٩٦٩

جدول تصنيف دور السينما

اسم المدينة	الفئة	اسم الدار
دمشق	المتازة	الزهراء - السفراء
الاولى	الامير - الاهرام	دمشق -
دنيا - الفردوس - العباسية		
الكندى		
الثانية	الحيام - الشرق - أوغاريت	
تعتبر كل دار سينما لم يرد ذكرها من الفئة		
الثالثة .		
حلب	المتازة	أوغاريت
الاولى	الحمراء - الشرق - حلب	
الثانية	الاهرام - الأوبرا - فؤاد - العباسية	
تعتبر كل دار سينما لم يرد ذكرها من الفئة		
الثالثة .		
حمص	المتازة	الزهراء
الاولى	حمص	
الثانية	الامير - الأوبرا - القاهرة	
تعتبر كل دار سينما لم يرد ذكرها من الفئة		
الثالثة .		
اللاذقية	الاولى	أوغاريت
الثانية	الامير - الاهرام - دنيا - اللاذقية .	
تعتبر كل دار سينما لم يرد ذكرها من الفئة		
الثالثة .		
حماء	الثانية	الامير - الشرق
تعتبر كل دار سينما لم يرد ذكرها من الفئة		
الثالثة .		

قرار رقم ٩٥ (١)

تاريخ ١٩٦٨/٨/٦

تحديد تعرفه أجور الاعلانات في الاعداد الخاصة التي تصدرها الصحف

المدير العام للمؤسسة العربية للاعلان

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٢٢٥ تاريخ ١٩٦٣/١٠/٣١

وعلى المرسوم رقم ١١٦٢ تاريخ ١٩٦٦/٨/٩

وعلى قرار مجلس الادارة رقم ٧٨ تاريخ ١٩٦٧/١٠/١٢ ورقم ٢١ تاريخ ١٩٦٦/٦/١٨ وعلى مقتضيات المصلحة .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تحدد تعرفه نشر الاعلانات في الاعداد الخاصة التي تصدرها الصحف والمجلات بمناسبة افتتاح معرض دمشق الدولي الخامس عشر وفق التعرفة المبينة في الملحقين رقم ١ و٢.

مادة ٢ - ترسل الاعلانات الصادرة عن الوزارات وادارات الدولة ومؤسساتها وشركات القطاع العام والمعدة للنشر في هذه الاعداد الخاصة الى المؤسسة العربية للاعلان التي تقوم بارسالها للصحف .

مادة ٣ - تراعى الشروط التالية بمواصفات الاعداد الخاصة التي تصدر بهذه المناسبة :

(ا) تتضمن مقالات وتحقيقات ذات صفة اعلامية واقتصادية وسياحية ، حتى تؤدي هذه الاصدارات الغايات الاعلامية والاعلانية على حد سواء ، وعلى ان لا تقل نسبة هذه المقالات والتحقيقات عن ثلث حجم الاصدار .

(ب) يجب ان لا يقل حجم الاصدار عن ٣٢ صفحة .

(ج) يراعى في اصدار هذه الاعداد المستوى الفني المناسب من حيث الاخراج والطباعة وان يكون الغلاف ملونا .

- (د) تصدر الاعداد الخاصة قبل اسبوع من اختتام المعرض .
- (هـ) يجب ان لا تقل كمية الاعداد المطبوعة عن نصف توزيع الصحيفة في اصداراتها العادية .
- (و) كل ما تراه الصحيفة محققا لنجاح العدد وادائه دوره الاعلامي ووظيفته الاعلانية للادوات والمؤسسات والشركات التي ساهمت بنشر اعلانات فيه .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم تنفيذه .

ملحق رقم (١)

تعرفة الاعداد الخاصة التي ستصدرها الصحف والمجلات السورية

الرقم المتسلسل	اسم الصحيفة الحجم	القياس	السعر ل.س
١ البعت (جريدة يومية تصدر بدمشق)			
	الحجم		
١٢٠٠	الغلاف الخارجي	٣٠ × ٤٤ سم	
١٠٠٠	باطن الغلاف		
٧٥٠	صفحة داخلية ملونة		
٤٠٠	نصف صفحة داخلية ملونة		
٢٥٠	ربع صفحة داخلية ملونة		
٦٠٠	صفحة داخلية عادية		
٣٥٠	نصف صفحة داخلية عادية		
٢٠٠	ربع صفحة داخلية عادية		
١٠٠	اطار كبير	يشترط في اعلانات الاطارات أن تكون حجوم الاعلانات ذات السعر الواحد بحجم واحد .	
٥٠	اطار وسط		
٢٥	اطار صغير		
٢ الثورة (جريدة يومية تصدر بدمشق)			
	صفحة الغلاف الخارجي	٣٠ × ٤٤ سم	
١٢٠٠	صفحة باطن الغلاف		
٧٥٠	صفحة داخلية ملونة		
٤٠٠	نصف صفحة داخلية ملونة		
٢٥٠	ربع صفحة داخلية ملونة		
٦٠٠	صفحة داخلية عادية		
٣٥٠	نصف صفحة داخلية عادية		
٢٠٠	ربع صفحة داخلية عادية		
١٠٠	اطار كبير	يشترط في اعلانات الاطارات أن تكون حجوم الاعلانات ذات السعر الواحد بحجم واحد .	
٥٠	اطار وسط		
٢٥	اطار صغير		

الرقم المتسلسل	اسم الصحيفة الحجم	القياس	السعر ل.س
٣ الفداء (جريدة يومية تصدر بحماه)			
	صفحة داخلية عادية	٢٦×٤٠ سم	٥٠٠
	نصف صفحة داخلية عادية		٢٠٠
	ربع صفحة داخلية عادية		١٥٠
	اطار كبير	يشترط في اعلانات الاطارات ان	١٠٠
	اطار وسط	تكون حجوم الاعلانات ذات السعر	٥٠
	اطار صغير	الواحد بحجم واحد .	٢٥
	اطار وسط		١٥
٤ المروبة (جريدة يومية تصدر بحمص)			
	الغلاف الخارجى ملون	٣٠×٤٤ سم	٧٠٠
	صفحة داخلية ملونة		٥٠٠
	نصف صفحة داخلية عادية		٣٠٠
	ربع صفحة داخلية عادية		٢٠٠
	اطار كبير	يشترط في اعلانات الاطارات ان	١٠٠
	اطار وسط	تكون حجوم الاعلانات ذات السعر	٥٠
	اطار صغير	الواحد بحجم واحد .	٢٥
	اطار عادى		١٠
يضاف ٢٥٪ على اجور الاعلان الملون فى الصفحات الداخلية			
٥ الطليعة (مجلة اسبوعية تصدر بدمشق)			
	الغلاف الخارجى ملون	٢٤×٢٢ سم	١٢٠٠
	باطن الغلاف		١٠٠٠
	صفحة داخلية ملونة		٧٥٠
	نصف صفحة داخلية ملونة		٤٠٠
	ربع صفحة داخلية ملونة		٢٥٠
	صفحة داخلية عادية		٦٠٠
	نصف صفحة داخلية عادية		٣٥٠
	ربع صفحة داخلية عادية		٢٠٠
	اطار كبير	يشترط في اعلانات الاطارات ان	١٠٠
	اطار وسط	تكون حجوم الاعلانات ذات السعر	٥٠
	اطار وسط	الواحد بحجم واحد .	٢٥
٦ نضال الفلاحين (مجلة اسبوعية تصدر بدمشق)			
	الغلاف الخارجى	٢٨×٤٢ سم	١٠٠٠
	باطن الغلاف		٨٠٠
	صفحة داخلية عادية		٧٠٠
	نصف صفحة داخلية عادية		٣٥٠
	ربع صفحة داخلية عادية		٢٥٠

الرقم المتسلسل	اسم الصحيفة الحجم	القياس	السعر ل.س
	اطار كبير	(١٠٠
	اطار وسط	(٥٠
	اطار صغير	(٢٥
يضاف ١٠٪ على اجور الاعلان الملون في الصفحات الداخلية			
٧ كفاح العمال الاشتراكي (مجلة اسبوعية تصدر بدمشق)			
١.٠٠٠	الفلاف الخارجى	٢٨x٤٢ سم	
٨٠٠	باطن الفلاف		
٦٠٠	صفحة داخلية عادية		
٣٥٠	نصف صفحة داخلية عادية		
٢٠٠	ربع صفحة داخلية عادية		
١٠٠	اطار كبير	(١٠٠
٥٠	اطار وسط	(٥٠
٢٥	اطار صغير	(٢٥
يضاف ١٠٪ على اجور الاعلان الملون في الصفحات الداخلية			
٨ الاسبوع الرياضى (مجلة اسبوعية تصدر بدمشق)			
٤٠٠	الفلاف الخارجى ابيض واسود	٢٨ x ٤٢ سم	
٥٢٠	الفلاف الخارجى ملون		
٥٠٠	صفحتان داخليتان متقابلتان		
٣٠٠	صفحة داخلية عادية		
٢٠٠	نصف صفحة داخلية عادية		
١٥٠	ربع صفحة داخلية عادية		
١٠٠	اطار كبير	(١٠٠
٥٠	اطار وسط	(٥٠
٢٥	اطار صغير	(٢٥
يضاف ١٠٪ على اجور الاعلان الملون في الصفحات الداخلية			
٩ الرياضة (مجلة اسبوعية تصدر بدمشق)			
٤٠٠	صفحة داخلية عادية	٣٠x٤٤	
٢٥٠	نصف صفحة داخلية عادية		
١٥٠	ربع صفحة داخلية عادية		
٥٠	اطار كبير	(٥٠
٢٥	اطار صغير	(٢٥
يضاف ١٠٪ على اجور الاعلان الملون في الصفحات الداخلية			

الرقم المتسلسل	اسم الصحيفة الحجم	القياس	السعر ل.س
١٠. الثقافة (مجلة أسبوعية تصدر بدمشق)			
٥٠٠.	الغلاف الخارجي ملون	٢٢×٣٠ سم	
٤٠٠.	باطن الغلاف		
٣٠٠.	صفحة داخلية عادية		
٢٠٠.	نصف صفحة داخلية عادية		
١٠٠.	ربع صفحة		
٥٠.	إطار وسط		(يشترط في اعلانات الاطارات أن
٢٥.	إطار صغير		(تكون حجوم الاعلانات ذات السعر
			(الواحد بحجم واحد .
١١. حمص (مجلة أسبوعية تصدر بدمشق)			
٥٠٠.	صفحة عادية	٣٠ × ٤٥ سم	
٣٠٠.	نصف صفحة عادية		
٢٠٠.	ربع صفحة عادية		
١٢. الاقتصاد (مجلة نصف شهرية تصدر بدمشق)			
٨٠٠.	الغلاف الخارجي ملون	٢٠×٢٥ سم	
٦٥٠.	باطن الغلاف		
٥٥٠.	صفحة داخلية ملونة		
٣٠٠.	نصف صفحة داخلية ملونة		
١٧٥.	ربع صفحة داخلية ملونة		
٤٠٠.	صفحة داخلية عادية		
٢٥٠.	نصف صفحة داخلية عادية	٢ × ٥	
١٥٠.	ربع صفحة داخلية عادية		
٧٥.	إطار		
٧٥.	إطار	١ × ١٠	
١٣. الشرطة (مجلة شهرية تصدر بدمشق)			
٨٠٠.	الغلاف الخارجي ملون	٢٥×٣٤ سم	
٦٠٠.	باطن الغلاف		
٤٠٠.	صفحة داخلية عادية		
٢٥٠.	نصف صفحة داخلية عادية		
١٥٠.	ربع صفحة داخلية عادية		
١٠٠.	إطار كبير		(يشترط في اعلانات الاطارات أن
٥٠.	إطار وسط		(تكون حجوم الاعلانات ذات السعر
٢٥.	إطار صغير		(الواحد بحجم واحد .
يضاف ١٠٪ على اجور الاعلان الملون في الصفحات الداخلية			

الرقم المتسلسل	اسم الصحيفة الحجم	القياس	السعر ل.س
١٤ الثورة الزراعية (مجلة شهرية تصدر بدمشق)			
٦٠٠	الفلاف الخارجى ملون	٢٨ × ٢١ سم	
٤٥٠	باطن الفلاف		
٣٥٠	صفحة داخلية عادية		
١٢٠٠	نصف صفحة داخلية عادية		
١٥٠	ربع صفحة داخلية عادية		
٥٠	اطار	٢ × ٥	
٢٥	اطار	١ × ٥	
يضاف ١٠٪ على اجور الاعلان الملون فى الصفحات الداخلية			

ملحق رقم (٢)
الصحف غير السورية

الرقم المتسلسل	اسم الصحيفة الحجم	القياس	السعر ل.س
١. الى الامام (مجلة اسبوعية تصدر فى بيروت)			
١٢٠٠	الفلاف الخارجى	٤٤ × ٣٠ سم	
١٢٠٠	باطن الفلاف		
٧٥٠	صفحة داخلية ملونة		
٤٠٠	نصف صفحة داخلية ملونة		
٢٥٠	ربع صفحة داخلية ملونة		
٦٠٠	صفحة داخلية عادية		
٣٥٠	نصف صفحة داخلية عادية		
١٢٠٠	ربع صفحة داخلية عادية		
١٠٠	اطار كبير	يشترط فى اعلانات الاطارات أن	
٥٠	اطار وسط	تكون حجوم الاعلانات ذات السعر	
٢٥	اطار صغير	الواحد بحجم واحد .	
٢ مجلة دراسات عربية (مجلة اسبوعية تصدر فى بيروت)			
٧٠٠	الفلاف الخارجى	٤٥ × ٣٠	
٦٠٠	الفلاف الداخلى		
٥٠٠	صفحة داخلية عادية		
٣٠٠	نصف صفحة داخلية عادية		
١٢٠٠	ربع صفحة داخلية عادية		
١٠٠	اطار كبير	يشترط فى اعلانات الاطارات أن	
٧٥	اطار وسط	تكون حجوم الاعلانات ذات السعر الواحد	
٥٠	اطار صغير	بحجم واحد	
يضاف ١٠٪ على اجور الاعلان الملون بالصفحات الداخلية			

قرار رقم ٣٢٦(١)

رئيس مجلس الوزراء :

بناء على أحكام الفقرة د من المادة ١٣ من
المرسوم رقم ١٨١١ تاريخ ٢٦ - ٨ - ١٩٦٩ .
وبناء على قرار المجلس الأعلى للرقابة المالية
رقم ٢ تاريخ ١٧ - ١ - ١٩٧٨ .

وعلى اقتراح وزير المالية :

يقرر ما يلي :

المادة ١ - يجوز الاستعاضة عن نسخة الجريدة
المنذرة على صفحاتها الإعلان بالفاتورة المرسلة من
قبل المؤسسة العربية للإعلان قبل النشر وذلك
من أجل صرف أجور نشر الإعلانات إلى المؤسسة
العربية للإعلان .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .
دمشق في ٢٦ - ٩ - ١٩٧٨ .

مرسوم تشريعي رقم ١٠٥ (١)

تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٣

الحاق مطبعة جريدة مؤسسة الوحدة المنحلة
بالمطبعة والجريدة الرسمية

إن رئيس الجمهورية

بناء على المرسوم التشريعي رقم ١ تاريخ
١٩٦٢/٤/٢٠

وعلى قرار مجلس الوزراء المنعقد برئاسة
بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٢ رقم ١٠٥

نشر المرسوم التشريعي الآتي :

مادة ١ - تلحق مطبعة جريدة مؤسسة
الوحدة المنحلة بالمطبعة والجريدة الرسمية .

مادة ٢ (٢) - تشرف مديرية المطبعة والجريدة
الرسمية على مطبعة جريدة الوحدة المشار اليها
دون التقييد بنظام المحاسبة العامة وأنظمة
المطبعة والجريدة الرسمية .

مادة ٣ - تخول مديرية المطبعة والجريدة
الرسمية حق استثمار مطبعة جريدة الوحدة
للمطبوعات الخاصة .

مادة ٤ - تمنح مديرية المطبعة والجريدة
الرسمية سلفة مقدارها ستمائة ألف ليرة سورية
من الاموال الجاهزة للخزينة لتسيير اعمال مطبعة
جريدة الوحدة .

مادة ٥ - تمسك مديرية المطبعة والجريدة
الرسمية حسابا خاصا لمطبعة جريدة الوحدة
الملحقة بها تقييد فيه ايراداتها ومصروفاتها .

مادة ٦ - تسدد السلفة المنصوص عليها في
المادة الرابعة من وفر الحساب المشار اليه في المادة
السابقة وعند سداد كامل التزامات المؤسسة
يجري قيد الوفر المذكور سنويا ايرادا للموازنة .

مادة ٧ - يصدر وزير المالية القرارات
والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم التشريعي

مادة ٨ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في
الجريدة الرسمية .

مرسوم تشريعي رقم ٢٧٣ (٣)

تاريخ ١٩٦٩/١١/٩

احداث دار البعث للصحافة والطباعة
والنشر والتوزيع

رئيس الدولة

بناء على أحكام الدستور

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٣ تاريخ ١٩٦٩/١١/٩

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تحدث في دمشق دار خاصة للصحافة
والطباعة والنشر والتوزيع تسمى (دار البعث
للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع) وتمتع
بالشخصية الاعتبارية وتخضع لجميع الاحكام
المتعلقة بالمؤسسات الخاصة وفق القوانين المرعية
بما لا يتعارض واحكام هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٢ - تسجل ملكية الدار باسم القيادة
القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي
تصدر نظامها الاساسي والداخلي وتقرر ميزانيتها
وتخضعها لاشرفها ومراقبتها .

مادة ٣ - يكون مركز الدار في دمشق ويحق
للقيادة القومية لحزب البعث الاشتراكي بقرار
منها ان تنقل هذا المركز الى أي مكان آخر ترثيه .
كما يحق لهذه الدار تأسيس فروع او مكاتب لها
في مختلف محافظات القطر العربي السوري .

مادة ٤ - تنقل الى الدار ملكية مطابع جريدة
البعث وسائر ممتلكاتها الاخرى وكذلك جميع
التزاماتها المالية والقانونية .

مادة ٥ - تعتبر أموال المؤسسة من الاموال
العامة في معرض تطبيق القوانين الجزائية لاسيما
قانون العقوبات الاقتصادية .

مادة ٦ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في
الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٣٨٩/٨/٢٩ و ١٩٦٩/١١/٩

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤١ تاريخ ١٩٦٢/٨/٣٠

(٢) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١١٧ تاريخ ١٩٦٢/٩/٣ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٦٩/١٢/٣ .

مرسوم تشريعي رقم ٣٤ (١)

تاريخ ١٩٧٥/٧/٣١

أحداث المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : (أ) تحدث مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات) تربط بوزارة الاعلام ويعبر عنها في هذا المرسوم التشريعي بالمؤسسة .

(ب) مركز المؤسسة مدينة دمشق ولها انشاء فروع أو مراكز أو مكاتب داخل القطر وخارجه .

المادة الثانية : تهدف المؤسسة عن طريق الكتب والمطبوعات الدورية وغير الدورية الى تقديم الخدمات الثقافية والاعلامية ونشر المعرفة العلمية والأدبية والفنية وإطلاع القارئ في الداخل والخارج بصورة مستمرة وبأيسر السبل وأقل التكاليف الممكنة على الحقائق بما يخدم أهداف الأمة العربية وقضاياها في مختلف المجالات .

المادة الثالثة : للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها القيام بما يلي :

(أ) توزيع الكتب والمطبوعات الدورية وغير الدورية في جميع محافظات القطر وإيصالها الى أوسع قطاعات المواطنين بالسرعة المطلوبة .

(ب) توزيع مطبوعات القطر في الخارج في جميع المجالات .

(ج) استيراد الكتب والمطبوعات الدورية وغير الدورية من الخارج وتوزيعها في القطر أو خارجه لتأمين الخدمات الثقافية والاعلامية التي تحقق أهداف المؤسسة .

(د) استئجار وتملك العقارات ووسائل وكافة التجهيزات الفنية وإقامة المنشآت وافتتاح الفروع وإنشاء مراكز للتوزيع المباشر والبيع والتعاقد مع الأشخاص والمؤسسات وشركات ومكاتب التوزيع داخل القطر وخارجه .

المادة الرابعة - يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة ومدير عام .

المادة الخامسة : (أ) يتألف مجلس إدارة المؤسسة على الشكل التالي :

رئيسا	وزير الاعلام
معاون وزير الاعلام	عضوا ونائبا للرئيس
المدير العام للمؤسسة	عضوا ومقررا
مندوب عن وزارة الثقافة والارشاد القومي	عضوا
مندوب عن اتحاد الكتاب العرب	عضوا
مندوب عن اتحاد الصحفيين	عضوا
مندوب عن دار البعث	عضوا
مندوب عن الادارة السياسية في الجيش	عضوا
خبير يسميه وزير الاعلام	عضوا

(ب) يسمى أعضاء مجلس الإدارة بقرار من وزير الاعلام على أن يكون مندوبو الجهات المذكورة من المعينين بشؤون النشر والتوزيع ومرتبة مدير على الأقل أو ما يماثلها .

(ج) ينقضي أعضاء مجلس الإدارة تمويضا مقطوعا عن كل جلسة يحضرونها يحدده مجلس الإدارة على أن لا يتجاوز خمسين ليرة سورية عن كل جلسة ومبلغ مائتي ليرة سورية شهريا .

المادة السادسة : يرسم مجلس الإدارة التي تسير على عليها المؤسسة وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها ضمن حدود القوانين والانظمة النافذة ويمارس بصورة خاصة ما يلي :

(أ) الصلاحيات المنوطة به بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ١٩٧٤

(ب) وضع قواعد وأسس توزيع المطبوعات والمبادلة عندها واهدائها .

(ج) وضع أسس وقواعد استخدام الخبراء والفنيين وتحديد واجباتهم ورواتبهم وتعويضاتهم ومكافآتهم .

(د) وضع أسس وقواعد التعامل مع الاشخاص والمؤسسات والهيئات والشركات التي تزاول أعمالاً مماثلة داخل القطر وخارجه وتحديد حقوق والتزامات هذا التعامل مع جواز المساهمة في رأس مال الجهات المذكورة وإدارتها واستثمارها .

(هـ) تحديد الملاك العددي اللازم للمؤسسة من مختلف فئات العاملين لديها .

(و) وضع التعريفات والاجور والبدلات والعمولات التي تدفعها المؤسسة أو تتقاضاها لقاء ممارسة مهامها .

المادة السابعة - تعتبر قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالاستناد للمادة السابقة نافذة بعد اعتمادها من قبل وزير الاعلام .

المادة الثامنة - يحدد رأسمال المؤسسة بمبلغ عشرة ملايين ليرة سورية تخصص لها من موازنة الدولة .

المادة التاسعة - يتكون رأس مال المؤسسة من:

(أ) الاموال التي ترصد لها في موازنة الدولة

(ب) قيمة الموجودات الثابتة العائدة للمؤسسة وفروعها ومراكزها وأقساط استهلاكها .

(ج) شهرة المؤسسة واستثماراتها .

المادة العاشرة - (أ) مع مراعاة حكم الفقرة (ج) من المادة السادسة من هذا المرسوم التشريعي يطبق على العاملين في المؤسسة نظام استخدام خاص يصدر بمرسوم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي ويتضمن بصورة خاصة أصول تعيين العاملين من مختلف الفئات وتدرج اجورهم وتعويضاتهم وترفيعاتهم وحوافز العمل والانتاج وغير ذلك من القواعد الخاصة التي تتفق مع طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة .

(ب) تستثنى المؤسسة من أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٦٧ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته .

المادة الحادية عشرة - تعطى المؤسسة الافضلية في التعامل عند تخليص ونقل ما تستورده او تصدره من كتب ومطبوعات دورية وغير دورية تجاه جميع دوائر الدولة ذات العلاقة بما في ذلك وسائط النقل الجوي بسبب ما تتطلبه عملية ايصال هذا المواد الاعلامية والثقافية للقارىء من سرعة .

المادة الثانية عشرة - (أ) تعفى جميع المطبوعات التي تستوردها المؤسسة او تصدرها بالذات أو لحسابها من جميع الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبلدية وغيرها بما فيها رسم الاحصاء وبدل الخدمات كما تعفى من شرط الاستيراد من بلد المنشأ ومن تقديم المعاملات الجمركية والوثائق ويكتفى فيها بتقديم لوائح تعتمد ادارة الجمارك والجهات الرسمية الأخرى .

(ب) تعفى مستوردات المؤسسة من الاجهزة الفنية ووسائط النقل المخصصة لاغراض التوزيع حصراً من جميع الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبلدية ورسم الاحصاء وغير ذلك من الرسوم .

(ج) تعفى المؤسسة من رسوم الطوابع على اختلاف أنواعها في جميع الطلبات والعقود والوثائق والسندات والايصالات التي تنظمها لدى تعاملها مع الغير .

المادة الثالثة عشرة - ١ - تحتفظ المؤسسة بجزء من مواردها بالعملات الاجنبية في حساب خاص لدى المصارف التي تعتمدها في تعاملها داخل البلاد وخارجها لاستخدامه في الاغراض الخاصة بالمطبوعات ويحدد مجلس ادارة المؤسسة أسس وقواعد وسقف العملات المذكورة بالاتفاق مع الجهات المصرفية المختصة .

٢ - ينفذ هذا الحساب من العملات الاجنبية المخصصة للمؤسسة وفق خطة القطع السنوية للدولة .

٣ - تقوم المصارف في القطر بتقديم أقصى التسهيلات اللازمة للمؤسسة تحقيقاً لاغراضها .

المادة الرابعة عشرة - الى أن تخصص الاعتمادات اللازمة للمؤسسة في الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧٦ تسلف وزارة المالية من أموال الخزينة الجاهزة المؤسسة مبلغ مليوني ليرة سورية تسدد من وفور سائر أبواب وبنود الموازنة العامة لعام ١٩٧٥ .

المادة الخامسة عشر - (أ) يحصر بالمؤسسة توزيع المطبوعات الدورية وغير الدورية التي تصدرها أو توزعها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة أو أية جهة حكومية أخرى والمنظمات الشعبية والمهنية وتستثنى من ذلك المطبوعات التي يكون توزيعها محدودا ولاغراض غير تجارية ويحدد مجلس ادارة المؤسسة حالات الاستثناء من هذا الحصر كليا أو جزئيا .

(ب) تضع المؤسسة وتنفذ خطة سنوية للتوزيع بحيث تشمل جميع المطبوعات الصادرة أو الموزعة في القطر في مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

المادة السادسة عشرة - (أ) يجوز بقرار من وزير الاعلام بعد موافقة الادارة المختصة ندب العاملين في قطاع توزيع المطبوعات لدى الجهات المذكورة في الفقرة (أ) من المادة السابقة الى

المؤسسة ويتقاضون في هذه الحالة اجورهم وتعويضاتهم من موازنة المؤسسة ويحتفظون بحقوقهم وفق أحكام القوانين والأنظمة المطبقة عليهم الى أن تسوى أوضاعهم وفق نظام استخدام المؤسسة على ألا تؤدي هذه التسوية الى اعطائهم حقوقا تقل عن أوضاعهم التي وصلوا اليها .

(ب) الى أن تصدر الانظمة الخاصة بهذه المؤسسة يجوز بقرار من وزير الاعلام ندب بعض العاملين في وزارة الاعلام والمؤسسات المرتبطة بها للعمل في المؤسسة .

(ج) يتم ندب العاملين المشار اليهم في الفقرتين السابقتين من موظفي المرتبة الاولى والممتازة ومن هم في حكمهم من حيث الراتب وفق الاحكام القانونية النافذة .

المادة السابعة عشرة - تطبق على المؤسسة في كل ما لم يرد فيه نص خاص في هذا المرسوم التشريعي أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ١٩٧٤ .

المادة الثامنة عشرة - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٣٩٥/٧/٢٣ و ١٩٧٥/٧/٣١

مرسوم تشريعي رقم ٩

تاريخ ١٩٧٨/٢/١٤

قانون مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة

والنشر (١)

رئيس الجمهورية ،

بناء على أحكام الدستور ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - (أ) تسمى مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي باسم مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر وترتبط بوزارة الاعلام .

(ب) مركز المؤسسة مدينة دمشق ولها انشاء فروع ومكاتب داخل القطر وخارجه .

مادة ٢ - تهدف المؤسسة الى نشر الوعي السياسي وتنمية الشعور الوطني وتعميق الفكر القومي الاشتراكي والعمل على احياء التراث العربي في مجالات الأدب والفن والعلوم وابرار الدور النضالي التقدمي للقطر العربي السوري والامة العربية وخدمة اهدافها في الوحدة والحريّة والاشتراكية ومساندة قوى التحرر العالمية في مواجهة الامبريالية والصهيونية .

مادة ٣ - ١ - للمؤسسة في سبيل تحقيق اهدافها القيام بما يلي :

(أ) اصدار الصحف والمجلات والمطبوعات الدورية وغير الدورية .

(ب) تشغيل واستثمار المطابع التي تملكها .

(ج) اقامة المنشآت وشراء العقارات ووسائل النقل والتجهيزات الطباعة الفنية وجميع اللوازم الاخرى واستئجارها .

(د) انشاء الفروع والمكاتب وتعيين المراسلين داخل القطر وخارجه .

(هـ) بيع وشراء الصحف والمجلات والمطبوعات واهدائها والمبادلة عليها والتعاقد مع الاشخاص والمؤسسات والشركات لهذا الغرض .

(و) ايفاد العاملين في المؤسسة بمهام رسمية وبعثات علمية ودورات تدريبية واطلاعية .

(ز) وبصورة عامة ، القيام بجميع الاعمال واتخاذ الاجراءات التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة .

٢ - يجوز للمؤسسة ، وفقاً لنظام يضعه مجلس الادارة استثمار مطابعها تجارياً .

مادة ٤ - يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة ومدير عام .

مادة ٥ - (أ) يتألف مجلس ادارة المؤسسة على - الشكل التالي :

رئيسا	وزير الاعلام
عضوا ونائبا للرئيس	معاون وزير الاعلام
عضوا مقررا	المدير العام للمؤسسة
	المدير العام للمؤسسة
	العربية السورية لتوزيع
عضوا	المطبوعات .
	المدير العام للوكالة العربية
عضوا	السورية للانباء .
	ممثل عن اتحاد الكتاب
عضوا	العرب
عضوا	ممثل عن اتحاد الصحفيين
	خبران اعلاميان يسميهما
عضوين	وزير الاعلام .

(ب) يصدر بتسمية اعضاء مجلس الادارة قرار من وزير الاعلام على ان يكون ممثلو الجهات المذكورة من المعنيين بشؤون الصحافة والنشر وبرتبة مدير على الاقل أو ما يماثلها .

مادة ٦ - يرسم مجلس الادارة السياسة التي تسير عليها المؤسسة وله ان يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق اهدافها ضمن حدود القوانين والانظمة النافذة ويمارس بخاصة ما يلي :

(أ) الصلاحيات المنوطة به بموجب احكام المرسوم التشريعي رقم - ١٨ - لعام ١٩٧٤ .

(ب) اصدار ونشر مطبوعات المؤسسة ووضع أسس وقواعد المبادلة عليها واهدائها .

(ج) وضع أسس وقواعد استخدام الخبراء

والفنيين وتحديد واجباتهم وديواتهم وتعويضاتهم ومكافآتهم .

(د) وضع أسس وقواعد التعامل مع الاشخاص والمؤسسات والهيئات والشركات التي تزاول أعمالا مماثلة داخل القطر وخارجه وتحديد الحقوق والالتزامات الناجمة عن هذا التعامل مع جواز المساهمة في رأسمال الجهات المذكورة وإدارتها واستثمارها .

(هـ) تحديد الملاك العددي اللازم للمؤسسة من مختلف فئات العاملين .

(و) وضع التعريفات والاجور والبدلات والعمولات التي تدفعها المؤسسة أو تتقاضاها لقاء ممارسة مهامها .

مادة ٧ - تعتبر قرارات مجلس الإدارة نافذة بعد اعتمادها من قبل وزير الاعلام .

مادة ٨ - بالإضافة الى الصلاحيات التي يتمتع بها المدير العام للمؤسسة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ١٩٧٤ والقوانين والانظمة النافذة يعتبر هو المرجع المسؤول مباشرة عن ادارة المؤسسة وشؤون العاملين فيها مهما كانت رتبهم وتصدر عنه قرارات الايفاد بمهام رسمية مؤقتة للصحفيين والمصورين وعمال الإرسال والاستقبال من العاملين في المؤسسة سواء داخل القطر أو خارجه وتنفذ بإشرافه ومراقبته جميع الشؤون التي لم تنص الانظمة على انهاء من اختصاص مجلس الادارة أو الوزير .

مادة ٩ - يحدد رأسمال المؤسسة بمبلغ خمسة وعشرين مليون ليرة سورية .

مادة ١٠ - يغطي رأسمال المؤسسة كما يلي :

١ - صافي قيمة الموجودات الثابتة بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

٢ - الأموال التي تخصصها الدولة لها في الموازنة العامة .

٣ - حصة لا تتجاوز (٢٥ ٪) سنوياً من الأرباح الصافية .

مادة ١١ - تستثنى المؤسسة من أحكام المرسوم التشريعي ١٦٧ - تاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ وتعديلاته .

مادة ١٢ - (أ) تعفى مستوردات المؤسسة من الأجهزة الطباعة والفنية ومتمماتها وقطعها التبديلية المخصصة حصراً لأغراض المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبلدية ورسم الاحصاء وغير ذلك من الرسوم ومن شرط الاستيراد من بلد المنشأ - عند الاقتضاء -

(ب) تعفى المؤسسة من رسوم الطابع على اختلاف أنواعها في جميع الطلبات والعقود والوثائق والسندات والايصالات التي تنظمها لدى تعاملها مع الغير .

مادة ١٣ - تؤدي التعويضات والمكافآت الناجمة عن أعمال الكتابة والترجمة في مطبوعات المؤسسة الى مستحقها كاملة دون اقتطاع الضرائب والرسوم والتكاليف أيا كان نوعها . تتحمل المؤسسة الضرائب والرسوم والتكاليف المشار اليها في الفقرة السابقة وتقوم بتوريدها للخزينة ضمن حدود المبالغ المؤداة لأصحاب الاستحقاق وذلك في كل ثلاثة أشهر .

مادة ١٤ - لا يجوز بعد نفاذ هذا المرسوم التشريعي التعيين الاستثنائي وفق أحكام المادة الثامنة من المرسوم رقم ٦١٧ - تاريخ ١٩٧٣/٧/٣ وتعديلاته في جميع الجهات التي تطبق أحكامه .

مادة ١٥ - تطبق على المؤسسة في كل ما لم يرد عليه نص خاص في هذا المرسوم التشريعي أو في القوانين والانظمة الخاصة بها أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ١٩٧٤ .

مادة ١٦ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٣٩٨/٣/٧ و ١٩٧٨/٢/١٤ .

رئيس الجمهورية

قرار رقم ٢/ع (١)

وزير الاعلام

بناء على المرسوم التشريعي رقم ٣٤ تاريخ ٩٧٥/٧/٣١ بإحداث المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات .

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٨ تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ المتضمن قانون المؤسسات والشركات العامة ولا سيما المادة التاسعة منه .
وعلى موافقة مجلس ادارة المؤسسة في جلسته الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يحدد جهاز المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات واختصاصات مختلف الادارات المتفرعة عنها وفق النظام المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم دمشق في ١٩٧٦/٢/٨

النظام الاساسي

للمؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

الفصل الاول

التعارف

مادة ١ - يقصد بالتعابير والكلمات التالية اينما وردت في هذا النظام ما هو موضح بجانب كل منها :

- المؤسسة : المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات .

- المجلس : مجلس ادارة المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات .

- الوزير : وزير الاعلام ، رئيس مجلس ادارة المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات .

- المدير العام : المدير العام للمؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات .

الفصل الثاني

في مهام المؤسسة وادارتها

مادة ٢ - (أ) تمارس المؤسسة المهام والاعمال الموكولة اليها بموجب احكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤ تاريخ ١٩٧٥/٧/٣١ القاضي بإحداثها .

(ب) تدار المؤسسة من قبل المجلس والمدير العام ويمارس كل منهما الصلاحيات المنوطة به بموجب القوانين والانظمة النافذة ولا سيما ما حدد منها في المرسوم التشريعي رقم ١٨ تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥

(ج) يضع المجلس في أول جلسة له نظاما لاجتماعاته ومداولاته واصول تدوينها وتبليغها .

الفصل الثالث

جهاز المؤسسة

اولا - الادارة المركزية

مادة ٣ - يتألف جهاز المؤسسة في الادارة المركزية من المديرية التالية :

١ - مديرية الشؤون العامة

٢ - مديرية التوزيع والنقل

٣ - مديرية الشؤون الادارية والقانونية

٤ - مديرية الشؤون المالية

مديرية الشؤون العامة

مادة ٤ - تتولى مديرية الشؤون العامة المهمات التالية :

١ - جمع أوسع المعلومات اللازمة عن فعالية الأشخاص والهيئات التي تمارس أعمال النشر والتوزيع داخل وخارج القطر ، وتصنيفها بشكل صحيح وعمل يسهل على المؤسسة تعاملها معهم .

٢ - تهيئة وتنظيم ارشيف يتضمن بصورة خاصة اسماء الصحف والمجلات والمعلومات ودور النشر والتوزيع وعناوينها وحجم طباعتها وتوزيعها وعدد نسخها داخل وخارج اراضي القطر بهدف المساعدة على التحكم في التوزيع وتطويره .

مديرية النقل والتوزيع

مادة ٧ - تتولى مديرية التوزيع والنقل المهام التالية :

١ - نقل وتوزيع المطبوعات بين المؤسسة والمناطق أو بين المؤسسات والجهات المماثلة خارج القطر .

٢ - الاشراف على الفروع والمراكز والمكاتب والاكتشاك فيما يخص التوزيع والنقل .

٣ - دراسة الاساليب المتبعة حاليا في التوزيع والعمل على تغطية كافة انحاء القطر واوسع مساحة جغرافية خارجية .

٤ - دراسة وضع الخطط السنوية والربعية والشهرية للتوزيع .

٥ - تحديد احتياجات المؤسسة من المراكز والمكاتب والاكتشاك ووضع نظام عملها .

٦ - وضع اصول التعامل مع الموزعين والباعة والمشاركين حيثما كان ذلك ضروريا .

٧ - تنظيم كشوف التوزيع والبيع والاشتراك والمرتجعات .

٨ - دراسة الكثافة السكانية وشبكة المواصلات الحالية في البلاد والسعي لتحقيق تنسيق كامل مع مختلف الجهات الحكومية والمنظمات الشعبية والافراد والهيئات لتأمين نقل المطبوعات باسرع السبل واكثرها كفاية .

٩ - العمل على تأمين حاجة المؤسسة من وسائل النقل والقوى البشرية اللازمة للنقل والتوزيع .

١٠ - اصدار التعليمات المتعلقة بعمليات النقل والتوزيع والتحميل والتفريغ والتخزين .

١١ - تزويد وسائل النقل بالمحروقات ووضع التعليمات اللازمة بذلك .

١٢ - الاشراف على صيانة الآليات ووسائل النقل وحسن استخدامها .

١٣ - تنظيم ونقل وتخزين المرتجعات بين الفروع والمؤسسة واعادة طرحها في الاسواق كلما أمكن ذلك .

٣ - تنمية علاقات النشر والتوزيع وتوسيعها على اساس الاستعلامات الموجودة لديها أو عن طريق المراسلة والاتصال الشخصي واقتراح الاشتراك في الندوات والمؤتمرات بما يحقق اهداف المؤسسة ويزيد فعاليتها .

٤ - تقديم الدراسات وتنظيم التقارير الدورية وغير الدورية عن اوضاع المؤسسة ، ولا سيما السبل التي تؤدي الى تحسين وتسهيل توزيع المطبوعات والتحقق من انتشارها .

٥ - اعداد الخطط السنوية ومتابعة تنفيذها واعداد خطط تدريب وتأهيل العاملين في المؤسسة .

٦ - القيام بالاحصاءات والتحليل الاحصائي لكل ما يتعلق بالمؤسسة وما يدخل في اهتمامها .

٧ - تنظيم الامور المتعلقة باستقبال ممثلي مؤسسات التوزيع والناشرين ووضع برامج المباحثات وتهيئة مشاريع الاتفاقات المقترحة عقدها معهم بالتعاون مع المديريات الاخرى المختصة في المؤسسة .

٨ - التعريف بالمطبوعات التي توزعها المؤسسة ونشاطها واعداد النشرات والاعلانات اللازمة لذلك .

٩ - الاهتمام بكل ما له علاقة بالسياسة العامة لتوزيع المطبوعات وما يكفل تقديم المؤسسة وتنمية اعمالها .

مادة ٥ - يمارس مدير الشؤون العامة بالاضافة لعمله وظيفة معاون المدير العام ويتولى ما يلي :

١ - جميع مهام وصلاحيات المدير العام في حال غيابه على وجه قانوني .

٢ - المهام والصلاحيات التي يفوضه بها المدير العام بمقتضى القوانين والانظمة النافذة .

مادة ٦ - تتألف مديرية الشؤون العامة :

١ - دائرة الشؤون العامة

٢ - دائرة الاحصاء والتخطيط والتأهيل

٣ - شعبة العلاقات العامة

مديرية الشؤون الادارية والقانونية

مادة ٩ - تتولى مديرية الشؤون الادارية والقانونية المهام التالية :

١ - تنسيق الأعمال الادارية بين مختلف مديريات المؤسسة وفروعها ومراكزها ومكاتبها وكل ما يتعلق بوقائع خدمة العاملين في المؤسسة ومسك الاضابير الخاصة بهم .

٣ - تنظيم مراسلات المؤسسة ومحفوظاتها ومسك السجلات اللازمة لذلك .

٤ - ابلاغ المديريات التعليمات والامور والقرارات الصادرة عن المؤسسة وتنظيم ارشفتها .

٥ - تأمين اعمال النسخ والسحب والتصغير وتنظيم اعمال استلام وتسليم المراسلات والبرقيات التي ترد للمؤسسة أو تصدر عنها .

٦ - الاشراف على مقاسم الهاتف واعمال التنظيف والحراسة والاستعلامات وكل الخدمات الاخرى .

٧ - دراسة ومتابعة جميع الشؤون القانونية والقضائية الخاصة بالمؤسسة وابداء الرأي في الامور المعروضة عليها .

٨ - حفظ محاضر جلسات مجلس الادارة .

٩ - جميع الاعمال التي يكلفها بها المدير العام .

مادة ١٠ - تتألف مديرية الشؤون الادارية والقانونية من :

١ - الدائرة القانونية

٢ - دائرة الذاتية وشؤون العاملين

٣ - الديوان

٤ - أمانة السر

مديرية الشؤون المالية

مادة ١١ - تتولى مديرية الشؤون المالية ما يلي :

١ - وضع الخطط الاستثمارية والتكاليف والريعية والموازنة التقديرية للمؤسسة .

٢ - وضع الموازنة الختامية السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية وحساب الارباح والخسائر .

١٤ - الاشراف على عمليات بيع المرتجعات التي لايعاد طرحها في الاسواق بالاشتراك مع المديريات المختصة في المؤسسة .

١٥ - ادارة مستودعات المرتجعات ووضع اصول تنظيمها واستخدامها .

١٦ - متابعة عمليات النقل والتوزيع والمرتجعات بين المؤسسة والمناطق وبالعكس وتذليل العقبات التي تحول دون اتمامها بالسرعة والكفاية المطلوبتين .

١٧ - تدقيق المطبوعات الصادرة والواردة والمرتجعة ووضع الكشوف اللازمة لذلك .

١٨ - تتولى مديرية التوزيع والنقل بشكل عام مسؤولية حركة التوزيع والنقل بجميع مراحلها وتتمتع في سبيل تحقيق مهامها على الوجه الاكمل بالصلاحيات اللازمة لذلك .

مادة ٨ - تألف مديرية التوزيع والنقل من :

١ - دائرة التوزيع الداخلي وتتفرع الى :

(أ) قسم توزيع المطبوعات الدورية

(ب) قسم توزيع المطبوعات غير الدورية

٢ - دائرة التوزيع الخارجي وتتفرع الى :

(أ) قسم توزيع المطبوعات الدورية

(ب) قسم توزيع المطبوعات غير الدورية

٣ - دائرة المرتجعات وتتفرع الى :

(أ) قسم المرتجعات الدورية

(ب) قسم المرتجعات غير الدورية

(ج) مستودع المطبوعات

٤ - دائرة النقل وتتفرع الى :

(أ) قسم النقل

(ب) قسم المحروقات

(ج) قسم الصيانة

٥ - دائرة المتابعة والتدقيق وتتفرع الى :

(أ) قسم المتابعة

(ب) قسم التدقيق

٣ - تنظيم العقود المتعلقة بالمؤسسة ومبيعاتها ومشترياتها وأعمال التوزيع والنقل وكل ما يتعلق بهذا الشأن .

٤ - وضع برامج التمويل وحركة الأموال وتنظيم العلاقات المالية بين المؤسسة وفروعها ومراكزها وكذلك مع المصارف المعتمدة .

٥ - الإشراف على عمليات الجرد السنوي لجميع المواد والسلع واللوازم والطبوعات في المؤسسة .

٦ - مسك حسابات حركة الإدخالات والإخراجات وتوزيع الطبوعات في جميع الفروع .

٧ - تنظيم السجلات والقيود المالية لجميع حسابات المؤسسة وفقا لأحكام الأنظمة المالية والمحاسبية النافذة .

٨ - ملاحقة تحصيل الذمم والديون وتسديد الالتزامات ضمن المواعيد والآجال المحددة لها .

٩ - تنظيم أعمال المراجعة والتدقيق المتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية .

١٠ - تأمين المشتريات وأعمال البيع المتعلقة بالمؤسسة .

١١ - تنظيم استحقاقات العاملين واجورهم وتعويضاتهم ومكافآتهم ومسك استثمارات وسجلات التأمينات الاجتماعية والصحية وسواها .

١٢ - العمل على تطوير وتسهيل الأساليب المالية والمحاسبية لأعمال المؤسسة ، وبصورة عامة القيام بجميع الأعمال المالية والمحاسبية التي حددتها الأنظمة النافذة .

المادة ١٢ - تتألف مديرية الشؤون المالية من :

١ - دائرة الموازنة والصرف

٢ - دائرة العقود

٣ - دائرة التدقيق والمتابعة

٤ - دائرة الحسابات

٥ - دائرة اللوازم والمستودعات

٦ - دائرة محاسبة التكاليف

ثانيا - الجهاز التنفيذي

مادة ١٣ - يتألف الجهاز التنفيذي للمؤسسة كما يلي :

١ - فرع دمشق ويشمل محافظتي دمشق ومدينتها ويكون مقره دمشق .

٢ - فرع المنطقة الشمالية ويشمل محافظتي حلب وادلب ويكون مقره مدينة حلب

٣ - فرع المنطقة الوسطى ويشمل محافظتي حمص وحماة ويكون مقره مدينة حمص .

٤ - فرع المنطقة الغربية ويشمل محافظتي اللاذقية وطرطوس ويكون مقره مدينة اللاذقية .

٥ - فرع المنطقة الشرقية ويشمل محافظات دير الزور والرقه والحسكة ويكون مقره مدينة دير الزور .

٦ - فرع المنطقة الجنوبية ويشمل محافظات درعا والسويداء والقنيطرة ويكون مقره مدينة درعا .

٧ - المراكز التي تتبع المناطق المذكورة والتي يحدتها الوزير بقرار منه وبناء على اقتراح المدير العام وموافقة المجلس .

٨ - المكاتب في خارج القطر ويحددها الوزير بقرار منه بناء على اقتراح المدير العام وموافقة المجلس .

الفرع

مادة ١٤ - يتولى فرع المنطقة الاعمال التالية :

١ - القيام بعمليات نقل وتوزيع الطبوعات في منطقة عمله بالسرعة الممكنة والكفاية اللازمين لتحقيق الهدف الاساسي للمؤسسة .

٢ - اقتراح انشاء المراكز والمكاتب والاكشاك وتحديد كيفية استثمارها والإشراف عليها .

٣ - دراسة الكثافة السكانية وشبكة المواصلات في المنطقة دراسة وافية بهدف استخدام افضل السبل لتحقيق أهداف المؤسسة ولاسيما تغطية مناطق القطر كافة بالتوزيع .

٤ - التنسيق بين المراكز والمكاتب والاكشاك والموزعين الفرديين .

٥ - التنسيق والتشاور مع ادارات المناطق الاخرى التابعة للمؤسسة بهدف تأمين الخدمات المتبادلة لتحقيق الوفرة وزيادة الربحية .

٦ - القيام بجميع الاعمال المالية والادارية والفنية التي تتطلبها اعمال التوزيع والنقل والاستراك والبيع المباشر واستثمار المكاتب والاكتشاك ، وتنظيم المرتجعات ونفقات المحروقات والصيانة واجور المقرات ونفقاتها واجور العاملين على اختلاف عملهم وتحصيل الذمم ومسك الدفاتر المحاسبية وغير ذلك .

٧ - وضع خطة التوزيع والنقل السنوية والربعية والشهرية .

٨ - القيام بالاحصاءات اللازمة عن حركة النقل والتوزيع والاحصاءات التي تتطلبها الادارة .

٩ - اعداد الكشوف المتعلقة بالنقل والتوزيع والمرتجعات والقيام باعمال المتابعة والتدقيق للتأكد من صحة اعمال المطابقة .

١٠ - يتولى فرع المنطقة مسؤولية تمثيل المؤسسة وتنفيذ حركة النقل والتوزيع والمحاسبة والادارة والتخطيط والاحصاء والمتابعة في منطقة عمله في سبيل تحقيق اهداف المؤسسة على الوجه الصحيح ويتمتع بالصلاحيات الضرورية لذلك .

مادة ١٥ - يتألف فرع المنطقة من :

(ا) دائرة التوزيع والنقل وتتفرع الى الشعب التالية :

١ - التوزيع

٢ - النقل

٣ - المرتجعات

٤ - المتابعة والتدقيق

(ب) الدائرة المالية وتتفرع الى الشعب التالية :

١ - الايرادات والنفقات

٢ - التدقيق

٣ - اللوازم والمستودعات

(ج) شعبة الديوان والذاتية

المركز

مادة ١٦ - يتبع المركز المنطقة ويقوم بالمهام

ذاتها التي تقوم بها وبخاصة تأمين اعمال النقل والتوزيع وضبط المرتجعات وتأمين الكشوف والقيام بالاحصاءات ومسك الحسابات وتنظيم الايرادات ، والنفقات ، وملاحقة تحصيل الديون وتنسيق اعمال النقل مع المراكز والمكاتب والاكتشاك وتأمين المحروقات وغير ذلك من الاعمال التي تخدم المؤسسة .

مادة ١٧ - يتألف المركز من الشعبتين التاليتين :

١ - التوزيع والنقل

٢ - المحاسبة والمتابعة والتدقيق

المادة ١٨ - يتولى المدير العام اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القرار وتحديد مهام الدوائر والاقسام والشعب والمراكز والمكاتب والمكاتب والاكتشاك ضمن الصلاحيات الواردة فيه

قرار رقم ٣/ج (١)

ان وزير الاعلام .

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٤٨ تاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ وتعديلاته .

وعلى احكام المرسوم ٦١٧ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته .

وعلى احكام المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ١٩٧٦ المتضمن استثناء المؤسسة من احكام المرسوم ١٦٧ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته .

وعلى اقتراح السيد المدير العام للمؤسسة .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تحدد تعويضات واجور المقالات الموضوعية او المترجمة او التحقيقات الصحفية او الاخبار الصحفية المقدمة من قبل الكتاب او الصحفيين والمنشورة بالصحف الصادرة من فروع المؤسسة في محافظات حلب وحمص وحماء ب ٢٥ ل.س كحد أدنى و ٧٥ ل.س كحد اقصى وذلك استنادا للتعليمات التنظيمية الصادرة عن السيد المدير العام للمؤسسة والمتضمنة اصول تحديد الاجور ودفعها وتصفياتها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٤/٢/١٩٧٨ .

قانون رقم ١٦٩ (١)

تاريخ ١٢/٥/١٩٥٤

إلغاء المرسوم التشريعي رقم ١٣٤ تاريخ ٨/١٠/١٩٥٣

وإعادة العمل بقانون المطبوعات رقم ٥٣

تاريخ ٨/١٠/١٩٤٩ مع تعديلاته

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٣٤ تاريخ ٨/١٠/١٩٥٣ .

مادة ٢ - يعاد العمل بالقانون رقم ٥٣ تاريخ ٨/١٠/١٩٤٩ وتعديليه الصادرين بالمرسومين التشريعيين رقم ٥ تاريخ ٣١/١٢/١٩٤٩ و ١٠٦ تاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ مع مراعاة التعديلات والاضافات الآتية :

مادة ٣ - تلغى المادتان الأولى والسابعة من المرسوم التشريعي رقم ١٠٦ تاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ ويعاد العمل بالنص السابق لهما .

مادة ٤ - كل مطبوعة دورية ترتكب فيها إحدى الجرائم الوارد ذكرها في المواد ٣٩ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٧٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥٣ تاريخ ٨/١٠/١٩٤٩ يعاقب المسؤولون عنها بتوقيفها من أسبوع إلى الستة أشهر علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة .

مادة ٥ - كل مطبوعة دورية تدعو إلى تغيير دستور الدولة بطرق غير دستورية أو إلى تأييد الحكم غير الدستوري أو إلى المعصيان ضد السلطات القائمة بموجب أحكام الدستور ، يعاقب المسؤولون عنها بإلغاء رخصتها علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة .

مادة ٦ - تعدل المادة ٧٧ من المرسوم التشريعي رقم ٥٣ الصادر في تاريخ ٨/١٠/٤٩ على الشكل التالي :

للمحكمة أن تقرر بناء على طلب النيابة العامة وفي أول جلسة تعقدها توقيف أية مطبوعة دورية

عن الصدور إذا ارتكبت فيها إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون حتى نهاية المحاكمة وصدور الحكم القطعي .

وإذا كان الجرم من نوع الجنسية فلقاضي التحقيق أن يقرر أيضا التوقيف المذكور حتى نهاية المحاكمة وصدور الحكم القطعي .

ولا يجوز المطالبة بأي تعريض عن مدة التعطيل مهما كانت نتيجة المحاكمة .

مادة ٧ - لرئيس مجلس الوزراء أن يمتنع بموافقة مجلس الوزراء عن إعطاء رخصة لمطبوعة دورية أو عن قبول أي شخص صاحبها أو مديرا مسؤولا لها أو رئيسا لتحريرها إذا ثبت له تأييدهم أو تأييد أحد منهم للأوضاع غير الدستورية .

مادة ٨ - على كافة أصحاب المطبوعات الدورية أن يتقدموا بطلب ترخيص جديد في مهلة خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ويطبق في إعطاء الرخص الجديدة النصوص الواردة في قانون المطبوعات والمادة السابعة من هذا القانون .

مادة ٩ - ١ - يحق لمن رفض مجلس الوزراء منحه الترخيص المذكور أن يراجع في ميعاد شهر من تاريخ تبليغه قرار الرفض محكمة البداية في المنطقة المراد إصدار المطبوعة الدورية فيها .

٢ - يقبل القرار الصادر بهذا الشأن بجميع طرق الاستئناف والتمييز في المواعيد المنصوص عليها في قانون أصل المحاكمات المدنية .

٣ - يحق لكل مواطن أن يعترض لدى محكمة بداية المنطقة على قرار الترخيص ضمن مدة شهر من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية .

٤ - أن القرار الصادر بناء على هذه المراجعة يقبل الاستئناف والتمييز من الطرفين المتداعيين ضمن المواعيد المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية .

مادة ١٠ - تلغى كافة الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه .

مرسوم تشريعي رقم ٥٣ (١) (٢) (٣)

تاريخ ١٩٤٩/١٠/٨

ان مجلس الوزراء

بناء على السلطات التي يمارسها

وبناء على المرسوم رقم ٦١ في ١٩٤٩/٨/٣٠
وبناء على اقتراح وزير الزراعة وقرار مجلس
الوزراء رقم ١٣١ المؤرخ في ١٩٤٩/١٠/٨

يرسم مايلي :

١ - ينفذ اعتباراً من تاريخ نشر هذا المرسوم
التشريعي قانون المطبوعات العام المرفق به مع
مراعاة احكام المواد التالية :

٢ - تمهل المطبوعات الدورية الصادرة بتاريخ
نفاذ هذا القانون مدة شهرين لتسوية أوضاعها
وفق احكامه وتعتبر ملغاة حكماً كل مطبوعة منها
لم تنفذ احكامه خلال المهلة المذكورة .

٣ - تلغى احكام جميع القوانين والمراسيم
التشريعية والقرارات المخالفة لاحكام قانون
المطبوعات العام . على ان تظل سارية المفعول
حتى نهاية مهلة الشهرين المشار اليها في المادة
السابقة احكام القانون رقم ٣٤١ المؤرخ في
١٤ شباط ١٩٤٦

٤ - تنظم شؤون نقابة الصحافة ويحدد
نظام البطاقة الصحافية والفوائد والامتيازات
التي يتمتع بها حاملوها بمرسوم تنظيمي يتخذ
خلال المهلة نفسها في مجلس الوزراء .

مادة ٥ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ
لمن يلزم لتنفيذه .

قانون المطبوعات العام

احكام عامة

مادة ١ - ان المطابع والمكتبات والمطبوعات

على اختلاف أنواعها حرة ولا تقيّد حريتها الا في
نطاق هذا القانون .

مادة ٢ - تشمل الكلمات التالية المعاني
الواردة في هذه المادة :

(أ) المطبعة :

هي كل آلة أو جهاز أعد لنقل الألفاظ والصور
والشارات على ورق أو قماش أو غير ذلك من
المواد ولا يدخل في هذا التعريف الجهاز المبد
للتصوير الشمسي والآلات الكاتبة العادية -
المستعملة في الدوائر والمحلات التجارية
والمؤسسات والجهاز الذي يستعمل من أجل
أغراض تجارية بحتة أو لحفظ النسخ عن الوثائق
كالمكابس المستعملة في بيوت التجارة .

(ب) المطبوعة :

هي كل شيء مطبوع وكل رسم أو خريطة
منشورة .

(ج) المطبوعة الدورية :

هي كل مطبوعة تصدر باسم معين وبأجزاء
متتابعة تحتوي على أخبار وحوادث وصور
ومقالات وملاحظات .

(د) النشر :

هو عرض المطبوعات على الجمهور وبيعها
وتوزيعها .

(هـ) المكتبة :

هي كل مؤسسة تستثمر تجارة الكتب
والمؤلفات والمطبوعات الدورية أو تعرضها على
الجمهور لغاية تجارية .

مادة ٣ - السلطة الادارية بمقتضى هذا
القانون هي المدير العام للدعاية والانباء في
العاصمة والمحافظ في المحافظات التي ليس فيها
فرع للمديرية العامة للدعاية والانباء .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٥٣ لى ١٩٤٩/١٠/١٣ .

(٢) أعيد العمل بهذا المرسوم التشريعي بموجب القانون رقم ١٦٩ تاريخ ١٩٥٤/٥/١٢ السابق نشره .

(٣) نص المرسوم التشريعي رقم ١٦ تاريخ ١٩٦٢/٦/٥ في مادته ١ على أن " يلغى القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة

١٩٦٠ ويعاد العمل بالاحكام الواردة في قانون المطبوعات العام الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٣ تاريخ ١٩٤٩/١٠/٨

وتعدلاته " .

مادة ٤ - المسؤولون كفاعلين أصليين في العقوبات التي تفرض على المخالفات الواقعة بمقتضى هذا القانون هم المدير المسؤول ورئيس التحرير والمؤلف .

أما صاحب المطبوعة فردا كان أم شركة فانه يعتبر مسؤولا بالمال عن نفقات المحاكمة والرسوم وبدل العطل والضرر الذي يحكم به لمصلحة الأفراد .

وإذا ثبت اشتراكه التعملي في إدارة المطبوعة وتحريرها فانه يعتبر كالمدير المسؤول .

ان كلا من أصحاب المطابع والمكاتب ودور النشر مسؤول بالمال عن بدل العطل والضرر الذي يحكم به من جراء المخالفات القانونية التي يرتكبها الأشخاص الذين في خدمتهم .

الباب الأول

في المطابع والمكتبات

مادة ٥ - على من يرغب في انشاء مطبعة ان يقدم في بادىء الأمر بيانا للسلطة الادارية ، ويقتضى ان يكون لكل مطبعة مدير مسؤول يتحمل مسؤولية المخالفات الناشئة عن أعمال المدير المذكور وفي حال عدم وجود هذا المدير تقع المسؤولية على عاتق صاحب المطبعة .

مادة ٦ - يتضمن البيان المنصوص عنه في المادة الخامسة :

١ - اسم صاحب المطبعة وكنيته ومحل اقامته وتابعيته .

٢ - اسم المدير المسؤول وكنيته ومحل اقامته وتابعيته .

٣ - اسم المطبعة ومحلها .

كل تبديل في مضامين هذا البيان يصرح به في مدة خمسة أيام من وقوعه تحت طائلة العقوبة المنصوص عنها في الفصل الأول من الباب الرابع من هذا القانون . ان التصريح الكاذب أو المنقوص يعتبر مماثلا لعدم التصريح . وعند تبديل صاحب المطبعة أو المدير المسؤول يظلل مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى تقديم التصريح المنصوص عنه في هذه المادة .

مادة ٧ - تطبق احكام هذا القانون على كل من قام بطبع مطبوعة ما دون ان يكون صاحب مطبعة أو ممارسا مهنة الطباعة .

مادة ٨ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول ان يرفع الى السلطة الادارية نماذج من كل الحروف المستعملة وان يقوم بهذا الواجب عند كل تبديل للحروف خلال مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوما .

مادة ٩ - ينظم صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلا تدون فيه كل مرة وبسلسلة التاريخ عناوين المؤلفات أو المطبوعات المعدة للنشر وأسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها ويعرض هذا السجل على السلطة الادارية أو العدلية عند كل طلب .

مادة ١٠ - يودع صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول السلطة الادارية نسختين من كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية يوم نشرها ، احدهما تحفظ في المديرية العامة للدعاية والانباء والثانية في المكتبة الوطنية ويذكر في صك الايداع عنوان المطبوعة واسم أو أسماء أصحابها و مترجميها وعدد النسخ المطبوعة .

وإذا كان للمطبوعة صبغة سياسية ترسل نسخة ثالثة للتيابة العامة المحلية .

مادة ١١ - يذكر في كل مطبوعة اسم مؤلفها أو اسمه المستعار وعنوان الناشر واسم المطبعة وتاريخ الطبع ورقم السجل المتسلسل المذكور في المادة التاسعة .

يطبق هذا التدبير على كل أنواع المطبوعات والنشرات الصادرة بطريق الليتوغرافيا (الطبع على الحجر) والتبوغرافيا (الطبع العادي) والمخطوطات والطبع البارز والوشم والتصوير والحفر والرسم والقطع الموسيقية المعدة للتداول بالوسائل المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون .

مادة ١٢ - على كل وراق أو ناشر ، في مدة شهر يلى تأسيس محله ، ان يرفع الى السلطات الادارية بيانا يتضمن اسم صاحب المحل ودرجة ثقافته ومحل اقامته وجنسيته واسم المكتبة ومحلها .

وتطبق احكام هذه المادة على غرف القراءة .
مادة ١٣ - على كل وراق أو متعهد يستورد المطبوعات الدورية الأجنبية ان يودع نسختين من كل مطبوعة الى المديرية العامة للدعاية والانباء قبل توزيعها في السوق .

مادة ١٤ (١) - لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أو وزير الاعلام ان يمنع دخول أو تداول المطبوعات الخارجية اذا تبين انها تمس السيادة الوطنية أو تخل بالامن أو تتنافى مع الآداب العامة .

الباب الثاني

في الصحف اللورية

الفصل الأول - شروط النشر

مادة ١٥ - لايجوز اصدار مطبوعة دورية دون الحصول على رخصة وفقا للاحكام الواردة في هذا القانون .

المادة ١٦ (٢) - تعطى الرخصة بمرسوم يصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء الى الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية .

لمجلس الوزراء حق رفض منح الرخصة لمن تتوفر فيهم الشروط القانونية لأسباب يعود تقديرها اليه .

لايشترط أن يكون قرار مجلس الوزراء برفض منح الرخصة مسببا ، وهو مبرم لايقبل العطن أمام أى مرجع قضائي أو اداري ، وانما يجوز اعادة طلب الرخصة بعد انقضاء مدة لا تقل عن سنة على قرار الرفض .

يوقع طلب الرخصة صاحب النشرة ومديرها المسؤول ، ويجب ان يتضمن هذا الطلب :

١ - اسم المطبوعة ونوعها (مجلة أو جريدة النخ) ومنهجها (سياسية ، علمية ، أدبية ، رياضية ، فنية النخ) ومواعيد صدورها (يومية ، أسبوعية ، نصف شهرية ، شهرية النخ ٠٠)

٢ - اسم مديرها المسؤول وكنيته وجنسيته ومحل اقامته وسنه وشهادته العلمية .

٣ - اسم رئيس التحرير وكنيته وجنسيته ومحل اقامته وسنه وشهادته العلمية .

٤ - اسم صاحب النشرة أو الشركاء فيها أو أصحاب رأس المال وكنيتهم ومهنتهم ومحل اقامتهم وجنسياتهم وسنهم وشهاداتهم ومقدار المبلغ المساهم به أو المساعدة المالية الممنوحة .

واذا كانت النشرة تصدر باسم شركة مغفلة وجب أن يتضمن عنوان الشركة ومبلغ رأس المال وأسماء أعضاء مجلس الادارة وكنيتهم ومحل اقامتهم ومهنتهم وجنسياتهم ومقدار الحصص التي اكتتبوا بها من رأس المال وتربط بالطلب صورة عن نظام الشركة .

٥ - المطبعة التي تطبع بها النشرة .

٦ - محل نشرها ومركز الادارة والتحرير .

٧ - اللغة أو اللغات التي ستحرر بها .

وعلاوة على الشروط الواردة اعلاه يجب على كل طالب رخصة لاصدار جريدة يومية سياسية اخبارية ان يتقيد بالأمور التالية تحت طائلة رفض الطلب أو إلغاء الرخصة .

(أ) اصدار الجريدة ست مرات في الاسبوع بست صفحات على الأقل من القياس المعروف ب ٥٧ × ٨٢ وحد أدنى من النسخ المطبوعة قدره ألف وخمسمائة في دمشق ، وباربع صفحات على الأقل من القياس نفسه وحد أدنى من النسخ المطبوعة قدره ألف في حلب وثمانماية في بقية المحافظات .

(ب) تعيين ثلاثة محررين على الأقل يساعدون رئيس التحرير ومخبر خاص بالجريدة في دمشق ، ومحررين ومخبر خاص في المحافظات الأخرى ، على ان يذكر أسماء هؤلاء جميعا في طلب الرخصة .

(ج) اشتراك الجريدة بوكالتين اخباريتين عالميتين على الأقل في دمشق وبوكالة واحد على الأقل في حلب .

أما للمطبوعات الاسبوعية السياسية فيجب

الا يقل حجمها عن حجم عدد من الصحف اليومية الاخبارية ، والشهرية ومنها يجب الا يقل حجمها عن حجم أربعة اعداد من الصحف المذكورة .

عند كل تبديل في مضامين هذا الطلب غير متعلق باحكام المادة ٢٤ من هذا القانون ، يجب ان يصرح بهذا التبديل في برهة خمسة ايام من وقوعه ، والا يفرم المخالف بجزاء نقدي يتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ ليرة سورية .

لايجوز نقل الرخصة من بلد الى آخر ولا طبع النشرة في غير محل الصدور ، الا باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المدير العام للدعاية والانباء .

يجوز بيع الرخصة اذا انطبقت على المشتري الشروط المنصوص عنها في المادة ١٨ من هذا القانون كما يجوز نقل الرخصة الى ورثة صاحبها الشرعيين أو الى واحد منهم يمثلهم جميعا اذا استوفيت لديهم او لديه الشروط المذكورة .

(أ) (١) اذا توفرت في أحد الورثة الشروط المطلوبة في المادة ١٨ من هذا القانون يرجع على سواء حتى في حالة الخلاف بين الورثة .

(ب) (١) اذا توفرت الشروط المطلوبة في أكثر من واحد من الورثة يرجع الأكبر سنا .

(ج) (١) اذا لم تتوفر الشروط المطلوبة في أحد من الورثة عندئذ يعين الوكيل من قبل الورثة أو وصيهم وفي حال الخلاف يصار الى تعيين من تتوفر فيه الشروط المطلوبة من قبل القاضي الشرعي .

مادة ١٧ (٢) - يكون نشر المطبوعات الدورية المرخصة خاضعا لتأدية ضمان يودع خزانة الدولة

أو لكفالة مصرفية بمبلغ قدره ألفا ليرة سورية ويجوز قبول الكفالة التجارية بنفس المبلغ عن المطبوعات اليومية والسياسية ومثتان وخمسون ليرة سورية من المطبوعات الدورية الأخرى .

اذا توقفت النشرة باختيار صاحبها نهائيا يعاد اليه الضمان في مدة شهر من تاريخ تقديمه طلبا خطيا يرفع للسلطة الادارية يضمنه اعلامها بوقف النشرة عن الصدور .

مادة ١٨ - يجب على صاحب النشرة الدورية ان يكون حائزا للشروط التالية :

١ - ان يكون سوريا منذ خمس سنوات على الأقل .

٢ - ان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية .

٣ - ان يكون متقنا للغة التي يصدر بها المطبوعة الدورية .

٤ - الا تكون سنه دون ال ٢٥ عاما .

٥ - ان يكون حائزا شهادة التعليم العالي أو مالكا لرخصة نشرة دورية صادرة حين نشر هذا القانون (٣) .

٦ - ان لا يكون بأي صورة كانت في خدمة دولة اجنبية .

٧ - ان لا يكون قد حكم عليه بالحبس (لأسباب غير سياسية) مدة تزيد على ستة شهور أو حكم عليه من أجل جرم شائن أو طرد من الوظيفة بقرار من مجلس تأديب أو بحكم من القضاء أو كان قبل ذلك صاحباً لرخصة نشرة صدر حكم بالغائها .

٨ - ان يجمع بين مهنة الصحافة السياسية

(١) الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ إضافة بالقانون رقم ٦٤ تاريخ ١٤/٤/١٩٥٥ الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ١٩٥٥/٤/٢٨ .

(٢) ممدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٥ تاريخ ١٢/٣/١٩٤٩ وبالمرسوم التشريعي رقم ١٠٦ تاريخ ١٩٥٠/٣/١٣ .

(٣) ممدلة بالقانون رقم ١٦ تاريخ ١٥/٦/١٩٦٢ المشار اليه .

وأية مهنة أخرى أو وظيفة عامة • الا أنه يحق لعضو المجلس النيابي ان يكون صاحب نشرة سياسية دون ان يكون مديرها المسؤول •

٩ - ان يكون مقيما في سوريا •

مادة ١٩ - على صاحب المطبوعة الدورية ان ينظم الدفاتر الثلاثة المنصوص عنها في قانون التجارة وتخضع هذه الدفاتر للتفتيش المالي والاداري من قبل السلطات المختصة بأمر خطي من رئيس مجلس الوزراء بحضور صاحب المطبوعة الدورية أو مديرها المسؤول اللذين عليهما ان يقدموا جميع الايضاحات الخطية التي تطلب منها عن مضمون هذه الدفاتر •

مادة ٢٠ - يجب ان يكون مدير المطبوعة الدورية مستوفيا الشروط التالية :

١ - ان يكون حائزا على الشروط الواردة في الفقرات الأولى والثانية والرابعة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة من المادة ١٨ السابقة •

٢ (١) - ان يكون حائز شهادة الدراسة الثانوية أو حاملا بطاقة صحافية صادرة عن المديرية العامة للدعاية والأنباء بالاستناد الى كتاب مصدق من نقابة الصحافة يثبت ممارسة الصحافي لمهنته منذ أكثر من ست سنوات وذلك وذلك وفقا لاحكام الفصل الثالث من قانون المطبوعات العام •

٣ - ان لا يجمع بين مهنته وبين احدى الوظائف العامة أو عضوية المجلس النيابي •

٤ - الا يكون مديرا مسؤولا لأكثر من صحيفة واحدة •

مادة ٢١ (٢) -

مادة ٢٢ - يجب ان تتوفر في رئيس تحرير المطبوعة الدورية الشروط التالية :

١ - ان يكون حائزا على الشروط الواردة في الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة من المادة ١٨ السابقة •

٢ (٣) - ان يكون رئيس التحرير حائز شهادة التعليم العالي أو رئيس تحرير لمطبوعة دورية صادرة حين نشر هذا القانون ، أو حاملا بطاقة صحافية صادرة عن المديرية العامة للدعاية والأنباء بالاستناد الى كتاب مصدق من نقابة الصحافة يثبت ممارسة الصحافي لمهنته منذ أكثر من عشر سنوات وفقا لاحكام الفصل الثالث من قانون المطبوعات العام •

٣ - الا يكون رئيس تحرير لأكثر من مطبوعة دورية واحدة •

مادة ٢٣ (٤) -

مادة ٢٤ - قبل اجراء أى تبديل في شخص مدير المطبوعة الدورية أو صاحبها أو رئيس تحريرها يقدم بذلك تصريح للسلطة الادارية ويعتبر مفعول هذا التبديل بصورة مؤقتة منذ اليوم الذي يقدم فيه التصريح ويكتسب الصفة القانونية عند موافقة هذه السلطة على ذلك •

مادة ٢٥ - على مدير المطبوعة الدورية ان يرسل نسخة من كل عدد الى النيابة العامة وثلاث نسخ الى السلطة الادارية وذلك يوم صدور المطبوعة •

مادة ٢٦ - على صاحب المطبوعة الدورية اذا أوقف صدورها بصورة مؤقتة أو نهائية ان يعلم بذلك السلطة الادارية فورا • واذا كان وقف المطبوعة مؤقتا وجب أن يكون ذلك لعذر مشروع تقبل به السلطة المختصة وان تذكر مدة هذا الوقف على ان لا يمنع ذلك من تطبيق احكام المادة التالية :

مادة ٢٧ (٥) - تعتبر الرخصة ملغاة بكتاب

- (١) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٦ تاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ •
- (٢) ملغاة بالمرسوم التشريعي رقم ٥ تاريخ ٣١/١٢/١٩٤٩ •
- (٣) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٦ تاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ •
- (٤) ملغاة بالمرسوم التشريعي رقم ٥ تاريخ ٣١/١٢/١٩٤٩ •
- (٥) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦ تاريخ ٥/٦/١٩٦٢ •

صادر عن رئيس مجلس الوزراء بقاء على اقتراح وزير الاعلام في الحالات التالية :

(أ) اذا لم تصدر المطبوعة الدورية بصورة مستمرة مدة ثلاثة أشهر بعد منح الرخصة .

(ب) اذا لم تصدر المطبوعة خلال ثلاثة أشهر متوالية ثلثي الاعداد الاعتيادية التي تصدرها المطبوعات المماثلة .

(ج) اذا قضى على المطبوعة بخمسة احكام جزائية خلال سنة واحدة .

(د) اذا ثبتت على أحد المسؤولين فيها احدى الجريمتين المنصوص عنهما في المادة ٦٨ من هذا القانون .

مادة ٢٨ - يجوز منح ممثلي الهيئات الاعتبارية كالجمعيات والأندية والغرف ، رخصا باصدار مطبوعات دورية على ان يكون منهاجها ذا صلة وثيقة بنظام هذه المؤسسات والأغراض التي تأسست من أجلها ضمن الاحكام الواردة في هذا القانون .

مادة ٢٩ (١) - تعطى الاحزاب السياسية المرخصة قانونا ، بناء على طلبها ، رخصة باصدار مطبوعة دورية تنطق باسم الحزب ، ويكون الحزب صاحب الرخصة بوصفه هيئة اعتبارية ، كما يكون للمطبوعة مدير مسؤول ورئيس تحرير خاضعان للشروط الواردة في هذا القانون . اذا حل الحزب اعتبرت الرخصة ملغاة حكما .

مادة ٣٠ (٢) - لاتخضع المطبوعات الصادرة عن دوائر الدولة أو البلديات لاحكام هذا القانون .

لرئيس مجلس الوزراء ان يمتنع بموافقة مجلس الوزراء عن اعطاء رخصة لمطبوعة دورية او عن قبول أي شخص صاحباً أو مديراً مسؤولاً لها أو رئيساً لتحريرها اذا ثبت له تأييدهم أو تأييد أحد منهم للأوضاع غير الدستورية .

١ - يحق لمن رفض مجلس الوزراء منحه الترخيص المذكور ان يراجع في ميعاد شهر من تاريخ تبليغه قرار الرفض محكمة البداية في المنطقة المراد اصدار المطبوعة الدورية فيها .

٢ - يقبل القرار الصادر بهذا الشأن جميع طرق الاستئناف والتمييز في المواعيد المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية .

٣ - يحق لكل مواطن ان يعترض لدى محكمة بداية المنطقة على قرار الترخيص ضمن مدة شهر من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية .

٤ - ان القرار الصادر بناءً على هذه المراجعة يقبل الاستئناف والتمييز من الطرفين المتداعين ضمن المواعيد المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية .

الفصل الثاني - حماية حق المؤلف

مادة ٣١ - تتمتع المطبوعات الدورية ووكالات الأنباء تحت قيود الاتفاقات الخاصة التي تربطها بالمؤلفين بحق مطلق في كل مايتعلق بالمؤلفات الأدبية والفنية المحمية بمقتضى الاتفاقات الدولية النافذة في سوريا وتتمتع أيضا بحق مؤقت في كل ما يتعلق بالمعلومات الصحفية الحاصلة بفضل جهود خاصة .

مادة ٣٢ - يقصد بكلمة « مؤلفات أدبية أو فنية » كل ما تنتجته المواهب البشرية خطيا أو شفها أو صوتيا أو صناعيا أو بالحركة كما جاء في المادة ٧٠٨ من قانون العقوبات وما يليها :

ويقصد (بالمعلومات الصحفية) الاخبار التي تمثل قيمتها في أسبقيتها بقطع النظر عن شكل التعبير عنها ، والمعلومات الحاصلة بجهود خاصة والمنقولة من محل الى محل آخر مهما كانت طريقة النقل والمقالات المختصة بموضوع ما (ريبورتاج) والاخبار الصادرة عن مخبر خاص أو التي حفظ حق ملكيتها بصورة خاصة ، وبأنواع عام كل المعلومات التي يلتقطها مستخدمون مختصون منسوبون الى هيئة تحرير مطبوعة دورية أو وكالة أخبار . وكل خبر يحمل توقيعاً يعتبر داخلا في هذه الفئة .

مادة ٣٣ - لايجوز في أي حال خلال خمس وعشرين سنة بعد وفاة المؤلف إعادة طبع مؤلف أدبي أو فني أو ترجمته أو نقله دون تفويض من صاحبه أو شاريه أو أرباب الحق فيه أما المقالات

(١) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٦ تاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ .

(٢) الفقرات بعد الأولى مضافة بالقانون رقم ١٦٩ تاريخ ١٢/٥/١٩٥٤ .

الفصل الثالث - نظام الصحفيين

المحترفين وحقوقهم

مادة ٣٧ - الصحفي المحترف هو كل من يكون عمله الرئيسي ممارسته المهنة بانتظام في مطبوعة دورية تصدر في سوريا أو في وكالة للاخبار ويتقاضى عن ذلك اجرا يشكل ابرز مورد مهني لمعيشته .

والمراسلون والرسامون والمصورون الذين يشتغلون في الأراضي السورية في نشرة دورية صادرة في سوريا أو في مطبوعة دورية رخص لها في البلاد أو في وكالة للاخبار سورية أو اجنبية يعتبرون صحفيين محترفين اذا ما تقاضوا راتبا معيناً وانطبقت عليهم الشروط الملحوظة في الفقرة السابقة من هذه المادة .

لا تعتبر ممارسة الصحفي للمهنة الا اذا كان على البطاقة الصحفية المشار اليها في المادة ٣٨ التالية وكان عمره ثمانى عشرة سنة على الأقل . ولا عبوة للبطاقات الممنوحة قبل البدء بتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣٨ - تمنح للصحفيين المحترفين بناء على طلبهم وضمن شروط تحدد في نظام خاص بطاقة صحفية يمنحها المدير العام للدعاية والانباء ، وتعتبر هذه البطاقة التي ذكر فيها اسم المطبوعة أو الوكالة التي يشتغل فيها الصحفي ، للسنة التي أعطيت في أثنائها فقط، وتجدد في مطلع كل سنة بناء على وثيقة صادرة من صاحب المطبوعة أو الوكالة يشهد بأن الصحفي لا يزال في خدمته وأنه يمارس المهنة بانتظام ، وللسلطة الادارية التحقق من صحة هذه الشهادة في أي حين .

الفصل الرابع - فيما يحظر نشره

مادة ٣٩ - يحظر على جميع المطبوعات ان تنشر :

- ١ - أوراق الاتهام ووسائل التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها في جلسة علنية .
- ٢ - وقائع دعوى الاهانة والقذف والذم .

السياسية والعلمية والأدبية التي لم تحظر اعادة نشرها وترجمتها ونقلها بإشارة خاصة فيجوز اعادة طبعها أو ترجمتها شريطة ذكر مصدرها وصاحبها .

ان هذا المنع لايشمل النقل الجزئي (الاقتباس) شرط ان لايتجاوز ثلث النص الكامل اما اذا كان النص كبيرا فيجب ان لايتجاوز النقل الجزئي المائة سطر في أية حال .

مادة ٣٤ - لايجوز لأية مطبوعة دورية أو لشركة اخبار ما ان تعيد بأية صورة كانت كتابة أو شفها نشر أو نقل المعلومات الصحفية الملحوظة في المادة ٣٣ اذا لم تكن قد حصلت على هذه المعلومات بنفسها وبوسائلها الخاصة ، وتدوم هذه الحماية مادامت هذه المعلومات محتفظة بقيمتها التجارية أى بعد ثمان وأربعين ساعة على الأقل من اذاعتها للمرة الأولى في مطبوعة دورية صادرة ضمن أراضي الدولة أو بعد توزيع مطبوعة دورية اجنبية في هذه البلاد تتضمن المعلومات المذكورة . اما اذا أصبح الخبر شائعا في محل ما بعد وصوله بأربع وعشرين ساعة فيحق عندئذ للمطبوعات الدورية في هذا المحل اعادة نشره أو نقله الى محلات أخرى .

مادة ٣٥ - يجوز لصاحب الخبر بعد اثبات حقه ان يقيم الدعوى بطلب التعويض على المطبوعة الدورية أو على وكالة الاخبار التي تسيء الاستعمال وتعيد نشر الخبر الذي حصل عليه ضمن الشروط التي نصت عليها المادة ٣٢ وتقدر المحكمة المختصة مبلغ التعويض .

وللمدعى عليه ان يدفع التهمة الموجهة اليه بالوثائق (وثائق البريد أو البرق أو الهاتف أو الفادات) المثبتة أنه نقل الخبر بصورة قانونية أو ان المهلة الملحوظة في المادة السابقة قد انقضت .

مادة ٣٦ - لايجوز استعمال اسم مطبوعة دورية أو توقيع تستعمله شركة اخبار الا بعد مضي عشر سنوات على احتجاب المطبوعة أو وقف أعمال الشركة .

٣ - وقائع المحاكمات السرية وسبائير المحاكمات التي تتعلق بالطلاق أو الهجر أو بدعوى النسب وجميع وقائع الدعوى التي تحظر المحكمة أو دوائر التحقيق نشرها ، وتقارير الأطباء الشرعيين حول الجرائم الاخلاقية .

٤ - مذكرات مجلس النواب السرية .

٥ - المقالات والاعخبار التي تتعلق بأمن الجيش وسلامته وبحركاته وعدده وتسليحه وتجهيزه ومعسكراته ، باستثناء التي تصدر عن وزارة الدفاع الوطني أو التي تسمح هذه الوزارة بنشرها .

٦ - الكتب والرسائل والمقالات والرسوم والاعخبار التي تمس الحياة الخاصة بطن .

الفصل الخامس - في التصحيح والرد

مادة ٤٠ - على المطبوعات الدورية ان تنشر مجانا كل تصحيح أو رد ترسله اليها الوزارات أو الادارات العامة أو المؤسسات الرسمية بشأن مقال أو خبر نشرته يتعلق بالأعمال التي تقوم بها وذلك في أول عدد يصدر بعد استلامها الرد أو التصحيح على الا ينشر هذا الرد في أية مطبوعة دورية أخرى قبلها .

إذا نشرت المطبوعة تعليقا على هذا الرد أو التصحيح فللوزارة أو الادارة العامة أو المؤسسة الرسمية صاحبة العلاقة ان ترسل ردا أو تصحيحا ثانيا وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤١ - على المطبوعة الدورية ان تسدرج مجانا الردود والتصحيحات التي ترددها من الأشخاص أو المؤسسات الواردة أسماؤهم أو المقصودين تلميحا في المقالات أو الاعخبار التي تنشرها على الا يتأخر نشر الرد أكثر من أول عدد يصدر بعد اليوم الثاني من استلامها الرسالة التي تتضمنه ، ويرسل طلب النشر في كتاب مضمون .

في الفترة التي تقع بين فتح باب الترشيح للانتخابات وانتهاء هذه الانتخابات ينشر الرد حتما في العدد الأول الذي يعقب وصوله الى المطبوعة على ان يصلها قبل ست ساعات على الأقل من الساعة المعتادة لصدورها في السوق .

إذا توفي الشخص المذكور في المقال أو الخبر المردود عليه أو المصحح ينتقل حق الرد أو التصحيح الى ورثته على ان يمارس هذا الحق مرة واحدة اما مجموع الورثة واما واحد منهم . وللورثة الحق أيضا ان يردوا على كل مقال أو خبر ينشر عن مورثهم بعد وفاته .

مادة ٤٢ - ينشر الرد أو التصحيح دون أي تعليق أو حذف وفي نفس المحل وبنفس الحروف التي نشر بها المقال أو الخبر المردود عليه ، وكل اضافة أو تعليق يعطى حقا برد أو تصحيح جديد ضمن الشروط نفسها ، وكذلك الأمر في حال حذف شيء من الرد أو التصحيح لا يكون له مبرر بمقتضى احكام المادة التالية :

يحق لصاحب الرد أو التصحيح ان يطلب الى قاضي الامور المستعجلة في المنطقة التي يقيم فيها أو التي تصدر فيها المطبوعة الأمر بنشر الرد أو التصحيح المرفوض درجة بكامله أو جزء منه . ينظر القاضي في هذا الطلب في غرفة المذاكرة ويصدر قراره دون تحميل الطالب أي نفقة . ويدرج القرار مع الرد أو التصحيح في أول عدد يصدر من المطبوعة الدورية بعد تبليغها .

مادة ٤٣ - يجوز رفض نشر الرد أو بعضه في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا كان الرد محررا بلغة غير اللغة المستعملة في المقال المردود عليه .
٢ - إذا كان المقال المردود عليه قد سبق تصحيحه بصورة لائقة مباشرة من قبل المطبوعة الدورية .

٣ - إذا كان درج الرد أو بعضه مسببا لعقوبة ما على المطبوعة الدورية .

٤ - إذا وصل الرد أو التصحيح الى المطبوعة بعد مضي ستة أشهر على صدور المقال الذي استوجب الرد أو التصحيح .

٥ - إذا كان الرد أو بعضه مخالفا للقوانين أو منافيا للأخلاق أو متضمنا ذما أو قدحا بحق المطبوعة أو الافراد .

٦ - إذا كان الرد متجاوزا في حجمه نصف حجم المقال المعارض عليه ، الا اذا دفع صاحب الرد أجر المثل عن القدر الزائد عن النصف .

٧ - اذا لم يكن الرد مذيلا بتوقيع مقروء .

مادة ٤٤ - اذا ثبت بعد درج الرد ان التصحيح كاذب وان الخبر المصحح حقيقى جاز للمطبوعه الدورية مطالبة صاحب الرد باجرة نشر رده حسب التعرفة العادية للمطبوعة على ان لا يمنع ذلك المطالبة بالتعويض اذا حكم به . وينشر الحكم الصادر بهذا الصدد من قبل المحكمة المختصة فى المطبوعة الدورية على نفقة المحكوم عليه بمقتضى التعرفة ذاتها وفى نفس المحل الذى ادرج فيه التصحيح .

مادة ٤٥ - تطبق احكام هذا الفصل مع التعديلات المذكورة فيما يلى على الاعلانات التى تلصق على الجدران وعلى كل مطبوعة متداولة غير النشرة الدورية .

يرسل التصحيح أو الرد على الاعلان الى الطابع ويقتضى ان لا يتجاوز الرد نصف حجم الاعلان ويعلق من قبل الطابع وعلى نفقته فى اليوم التالى لاستلامه على أبعد حد والى جانب كل نسخة الاعلان المعترض عليه .

أما فيما يتعلق بالمطبوعات التى ليست اعلانات أو نشرات دورية فان الرد أو التصحيح بشأنها يرسل الى صاحب المطبوعة أو الى الناشر فى حال غيابه ويطبع الرد من قبله أو على نفقته باعداد مساوية لاعداد المطبوعة المعترض عليها . وتوضع المطبوعة المتضمنة الرد أو التصحيح تحت تصرف صاحب الرد أو التصحيح الذى يؤمن نشرها على نفقة ناشر المطبوعة المعترض عليها .

الباب الثالث - فى استثمار المطبوعات

الفصل الأول - فى تعليق المطبوعات

مادة ٤٦ - يعين رئيس البلدية فى البلديات أو المختار فى المحلات التى لا بلدية لها المواقع المخصصة لتعليق القوانين والقرارات والأنظمة وكل الاوراق الرسمية وتعين مواقع خاصة فى زمن الانتخابات لاصاق بيانات المرشحين طبقا لقانون الانتخابات العامة .

مادة ٤٧ - يحظر تعليق المطبوعات :

١ - على المباني ذات الصفة التاريخية المصنفة من قبل السلطات المختصة .

٢ - على المحلات المخصصة للاعلانات الرسمية .

٣ - على جدران الممتلكات التى يحظر مالكوها التعليق عليها .

٤ - على الابنية الرسمية والمعابد وفى داخلها .

٥ - فى داخل المواقع المخصصة فى مدة الانتخابات لنشرات المرشحين .

مادة ٤٨ - يحظر على الأفراد تعليق نشرات ملونة تمثل ألوان العلم الوطنى أو الشعار السورى :

مادة ٤٩ - على من يلصق اعلانا ان يتثبت من وجود اسم كاتبه أو طابعه ، والا عد مسؤولا ، وكل من يلصق اعلانا وهو عالم بمخالفته احكام هذا القانون تجرى بحقه الاجراءات كشرىك فى المخالفة .

الفصل الثانى - فى حمل المطبوعات وتوزيعها

مادة ٥٠ - لايجوز لاحد ان يمتن حمل المطبوعات الدورية أو الاعلانات أو سائر المطبوعات وبيعها وتوزيعها قبل ان يقدم بيانا الى السلطة الادارية يتضمن اسمه ولقبه ومسكنه وجنسيته ، وعليه ان يقدم شهادة حسن اخلاق من مختار محله أو قريته وخلاصة عن سجله القضائى .

مادة ٥١ - على كل من يمتن حمل المطبوعات وبيعها وتوزيعها ان يكون قد اكمل الثامنة عشرة من سنه . على أنه يمكن للأولاد الذين لم يبلغوا هذه السن ان يبارسوا هذه المهنة شريطة ان يجازوا بصورة خاصة من وليهم وفى هذه الحال يعتبر من أعطى الاجازة مسؤولا مدنيا عن الجنح التى يرتكبها القاصر فى اجراء مهنته .

يعطى مجسنا كل حامل أو بائع أو موزع للمطبوعات مستوف للشروط المبينة فى هذه المادة ايصالا بانبيان الذى قدمه خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ تقديمه يبرزه عند الطلب .

مادة ٥٢ - لا يجوز لحامل المطبوعات أو البائع أو الموزع بأن يمارس مهنته الا في الطرق والأماكن العامة المباحة للاهلين خلا أماكن العبادة .

ولا يحق لحامل المطبوعات أو بائعها أو موزعها ان يعلن غير اسم المطبوعة وثمنها دون الاشارة الى مضمونها .

الفصل الثالث - في الاشتراكات والاعانات الرسمية

مادة ٥٣ (١) - لا يعد الاشتراك في المطبوعات الدورية والاكتتاب بمشترى المطبوعات والاشتراك بالكتيبات أو دور طبع الكتب فعليا الا اذا جرى بطلب خطي خاص من المشترك أو المكتتب . ولا يلزم أحد باعادة الاعداد أو المطبوعات التي ترسل اليه دون هذا الطلب .

كل من نشر أسماء اشخاص رفضوا تادية بدل اشتراك أو اكتتاب غير مطلوب يعاقب بغرامة تتراوح بين ٢٠٠ و ١٠٠٠ ليرة سورية وفي حال تكرار النشر تضاعف العقوبة .

يعاقب الموظفون الذين يحملون الاهلين على الاشتراك أو الاكتتاب بالمطبوعات على اختلاف انواعها بنفوذ وظيفتهم بغرامة تساوى ضعف مجموع الاشتراكات أو الاكتتابات المفروضة بهذا الشكل ، بالاضافة الى العقوبات المسلكية الشديدة التي يجب ان يستهدف لها هؤلاء الموظفون .

لا يحق للوزارات والادارات الرسمية والمؤسسات العامة التابعة لاشراف الحكومة ان تدفع أية اعانات أو نفقات خاصة الى رجال الصحافة .

الباب الرابع - في جرائم المطبوعات

واصول المحاكمة

الفصل الأول - في الجرائم وعقوباتها

مادة ٥٤ - ان المخالفات المرتكبة فيما يتعلق باحكام الباب الأول من هذا القانون تعاقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر وبالغرامة حتى خمسمائة ليرة

سورية أو باحدى هاتين العقوبتين ، وللمحاكم في حال تكرار مخالفات من شأنها الاخلال بالأمن أو سيادة البلاد وسلامتها ان تحكم باغلاق الدار أو المكتبة بصورة نهائية أو مؤقتة .

يعاقب من يعيد طبع مطبوعات ممنوعة يعقوب الفاعل الأصلي .

مادة ٥٥ - يعاقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر وبالغرامة حتى (٥٠٠) ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من صاحب المطبوعة الدورية ومديرها ورئيس تحريرها وطابعها اذا صدرت قبل اعطاء الرخصة أو الموافقة على التصريح بالتبديل المشار اليه في المادة ١٦ من هذا القانون وتصادر المطبوعة فوراً بأمر من السلطة الادارية .

تطبق العقوبات الملحوظة في الفقرة السابقة من هذه المادة عندما تصدر المطبوعة وتكون موقوفة بموجب احكام هذا القانون أو اختيار صاحبها بسبب استرداد الضمان .

تفرض على المسؤولين وفق هذا القانون في كل مطبوعة دورية غرامة حداها الاقصى مائتا ليرة سورية اذا اغفلت ذكر أحد الأمور الآتية :

١ - اسم صاحب المطبوعة أو اسم الشركة اذا كانت هي صاحبة النشرة ومركز ادارة هذه الشركة .

٢ - اسم المدير ورئيس التحرير .

٣ - عنوان مركز التحرير أو ادارة النشر .

٤ - اسم وعنوان الطابع .

٥ - تاريخ صدور المطبوعة .

٦ - سعر كل نسخة في رأس العدد المعد للبيع ومواقيت صدور المطبوعة ومنهجها .

اذا ادرجت احدى المطبوعات الدورية غير السياسية مقالا سياسيا يعاقب المسؤولون فيها بغرامة حداها الاقصى خمسمائة ليرة سورية .

مادة ٥٦ - يعاقب صاحب المطبوعة الدورية

الذي يخفي الدفاتر الثلاثة الملحوظة في المادة ١٩ من هذا القانون أو يمتنع عن تنظيمها بالحبس حتى ثلاث سنوات وبالغرامة حتى ألف ليرة .

كل تحريف أو تزوير أو تلاعب في هذه الدفاتر تطبق عليه عقوبة التزوير في الأوراق الخاصة المنصوص عليها في المادة ٤٦٠ من قانون العقوبات .

مادة ٥٧ - يعاقب على كل مخالفة لاحكام المادة ٢٥ من هذا القانون بالغرامة حددا الاقصى مائة ليرة سورية .

مادة ٥٨ - تطبق احكام المواد ٧١٢ وما بعدها من قانون العقوبات على المخالفات للاحكام الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني في هذا القانون المتعلقة بحماية حق المؤلف .

مادة ٥٩ - ان المخالفات المتعلقة بنشر الرد أو التصحيح تعرض المطبوعة لغرامة نقدية حددا الاقصى (١٥٠٠) ليرة سورية ، ولا تحول هذه الغرامة دون المطالبة بالتعويض وتطبيق العقوبات التي قد يستلزمها المقال أو الخبر المردود عليه أو المصحح .

مادة ٦٠ - يعاقب على كل مخالفة لاحكام المادة ٣٩ من هذا القانون لم تشملها المادة ٤١٠ من قانون العقوبات بالحبس حتى ثلاثة أشهر وبالغرامة النقدية حتى ٥٠٠ ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦١ - من نزع اعلانا رسميا أو اتلفه ولو جزئيا أو حرفه بأية صورة أو غطاه بشكل لايمكن من قراءته يعاقب وفقا لاحكام المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات .

مادة ٦٢ - يعاقب على كل مخالفة لاحكام الفصلين الأول والثاني من الباب الثالث من هذا القانون بغرامة حددا الاقصى مائة ليرة سورية وبحبس لا يتجاوز الخمسة عشر يوما أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٣ - ان جرائم الافتراء والذم والقذف والتحقيق المرتكبة بواسطة المطبوعات تعاقب وفقا لاحكام الواردة في قانون العقوبات .

لا يؤذن باقامة البيئة على صحة الذم الا اذا

كان موجها الى مهمة المطعون فيه أو صنعتته أو وظيفته فيما اذا كان من الهيئات الآتية :

- ١ - مجلس النواب ومجلس الوزراء .
- ٢ - المجالس العدلية والمحاكم .
- ٣ - الجيش والقوى المسلحة .
- ٤ - الادارات العامة .
- ٥ - الهيئات المنظمة .
- ٦ - الموظفين العمامين .

٧ - المواطنين المكلفين بخدمة أو مصلحة عامة مؤقتة .

- ٨ - المرشحين للنيابة مدة الانتخابات .
- ٩ - الشهود من أجل افاداتهم .

١٠ - المديرين والاعضاء في ادارات المشاريع التجارية والمالية والصناعية التي تدعو علنا للاكتتاب والتوفير .

مادة ٦٤ - يعاقب التعرض للأداب والأخلاق العامة عن طريق المطبوعات كما يعاقب موزعو النشرات والرسوم والصور والافلام والاشارات وغير ذلك من الاشياء المخلة بالأداب والأخلاق العامة بموجب احكام قانون العقوبات مع مصادرة هذه الاشياء الجرمية واتلافها .

مادة ٦٥ - يعاقب نقل الاخبار غير الصحيحة أو نشرها ونشر الاوراق المختلفة أو المزورة المنسوبة كذبا الى الغير بالحبس حتى سنة وبالغرامة حتى ١٠٠٠ ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين اذا كان النشر أو النقل قد تم عن سوء نية أو سبب اقلقا للراحة العامة أو تمكيرا للصلاات الدولية أو نال من هيبة الدولة أو كرامتها أو الحق ضررا باقتصاديات البلاد أو مس بانتظام أو بمعنويات الجيش والقوى المسلحة .

يحكم بالعقوبة نفسها على كل من ينشر اكثر من مرة ، حول موضوع واحد ، اخبارا أو مقالات متناقضة من شأنها الحاق الاذى أو جلب المنفعة لشخص طبيعي أو هيئة اعتبارية لقاء حصوله على مال أو كسب غير مشروع .

مادة ٦٦ - كل من حرض على ارتكاب جرم بواسطة المطبوعات الموزعة أو المبيعة أو المعدة للبيع أو المعروضة في المحلات والمجمعات العامة أو بواسطة الاعلانات المعلقة في الطرقات وانتج هذا التحريض مباشرة شروعا في ارتكاب جرم يحاكم ويجازى كشريك فيه .

كل من امتدح جرائم القتل والسلب والنهب والاحراق المرتكبة بشكل يحرك الميول الاجرامية أو يدفع الى ارتكاب هذه الجرائم ثانياً يعاقب بالغرامة حتى ١٠٠٠ ليرة سورية وبالسجن حتى سنة واحدة أو باحدى هاتين العقوبتين .

كل تحريض باحدى الوسائل المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة يكون موجها الى افراد القوات السورية المسلحة بغية تحويلهم عن القيام بواجباتهم العسكرية أو عن اطاعة رؤسائهم المفروضة في القوانين والانظمة العسكرية يعاقب فاعله بالسجن حتى ثلاث سنوات وبالعقوبة حتى ٢٠٠٠ ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٧ - كل من هدد شخصا بواسطة المطبوعات والاعلانات أو بأية صورة من الصور بفضح أمره وانشائه أو الاخبار عنه وكان من شأنه ان ينال من قدر هذا الشخص وشرفه أو من قدر أحد من اقربائه وشرفه لكي يحمله على جلب منفعة له أو لغيره غير مشروعة وكل من حاول ذلك يعاقب بموجب المادة ٦٣٦ من قانون العقوبات .

مادة ٦٨ - كل من اتصل بدولة أجنبية وتقاضى منها أو من ممثليها أو عملائها أموالا لقاء الدعاية لها أو لمشاريعها عن طريق المطبوعات يحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات .

كل من قبض بصورة مباشرة أو غير مباشرة أموالا من شركات أو مؤسسات أجنبية تقوم أو تنوى القيام بنشاط من أي نوع في سوريا بغية الدعاية لها أو لمشاريعها عن طريق المطبوعات يعاقب بالسجن حتى سنة وبغرامة تساوي ضعف المبالغ المقبوضة ، الا اذا اثبت الصحفي الذي قبضها انها كانت أجور لاعلانات عادية نشرها في

صحيفته بالاسعار الوسط التي يفرضها العرف الصحفي أو القانون . ولا عبء بهذه الحجة الا اذا كانت الاعلانات المشار اليها قد سلمت بواسطة المديرية العامة للدعاية والانباء .

مادة ٦٩ (١) - ان الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات والتي لم ينص عليها في هذا القانون تعاقب وفقا للاحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات ، وكل مخالفة لاحكام المواد التي لم تفرض بشأنها عقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى مائة ليرة سورية .

كل مطبوعة دورية ترتكب فيها احدى الجرائم الواردة ذكرها في المواد ٣٩ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٧٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥٣ تاريخ ١٩٤٩/١٠/٨ يعاقب المسؤولون عنها بتوقيفها من اسبوع الى الستة اشهر علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة .

كل مطبوعة دورية تدعو الى تغيير دستور الدولة بطرق غير دستورية أو الى تأكيد الحكم غير الدستوري أو الى العصيان ضد السلطات القائمة بموجب احكام الدستور ، يعاقب المسؤولون عنها بالغاء رخصتها علاوة على العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة .

الفصل الثاني - اصول الاحكام

مادة ٧٠ (٢) - تنظر محكمة بداية الجراء بالدرجة الاولى في جميع جرائم المطبوعات وجميع الأفعال الجرمية المنصوص عليها في قانون العقوبات التي ترتكب بواسطة المطبوعات على اختلاف أنواعها باستثناء الجنايات التي تبقى خاضعة للاصول المتبعة لدى محكمة الجنايات .

وفي حال نظر محكمة بداية الجراء في جرائم المطبوعات والأفعال الجرمية المنصوص عنها في الفقرة السابقة تكون قراراتها خاضعة للاستئناف خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تفهيم الحكم الوجيه أو تبليغ الحكم الغيابي وتكون قرارات محكمة الاستئناف بالصورة القطعية على أن تصدر

(١) الفقرات بعد الاولى مضافة بالقانون رقم ١٦٩ تاريخ ١٩٥٤/٥/١٢ .

(٢) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٦ تاريخ ١٩٥٠/٣/١٣ .

محكمة الاستئناف قرارها خلال مدة اسبوع من تاريخ وضع يدها على الدعوى .

مادة ٧١ (١) - تقام الدعوى العامة من قبل النيابة العامة أو تحرك من قبل المضرور وفقا لقانون اصول المحاكمات الجزائية وتحال الى المحكمة فوراً ويجرى التبليغ بمذكرة جلب تصدرها النيابة فور اقامة الدعوى المؤرخة باليوم والساعة على أن يحضر المدعى عليه ضمن مهلة لا تتجاوز ثلاثة أيام من طلب النيابة مع حساب المهلة المعتبرة لمسافة الطريق اذا كان المدعى عليه قاطنا خارج منطقة المحكمة .

مادة ٧٢ - يتضمن التبليغ وصف المخالفة التي كانت سببا لاقامة الدعوى وذكر النص القانوني المستند اليه كما تربط به المطبوعة المقامة بشأنها الدعوى أو صورة عنها وإذا اغفل شيء من هذا تكون الاجراءات باطلة .

مادة ٧٣ (٢) - يجوز للمحكمة اذا رأت لزوما لفتح تحقيق في موضوع الدعوى ان تكلف أحد اعضائها القيام به على أن ينتهى حكما في مدة ثلاثة أيام على الأكثر .

مادة ٧٤ (٣) - يجوز للمحكمة منح المدعى عليه تأجيلا لا يتجاوز ثلاثة أيام لهيئة دفاعه وتعيين وكيله وعلى المحكمة فور انقضاء هذه المهلة ان تباشر رؤية الدعوى حتى انتهائها دون توقف على أن يعطى القرار النهائي في مدة ٤٨ ساعة .

مادة ٧٥ (٤) - في الاحوال المستعجلة يجرى التحقيق اثناء المحاكمة على أن يعطى المدعى اذا طلب مهلة خمسة أيام اعتبارا من حضوره لتهئية دفاعه وبعد انتهاء المهلة يباشر بالمحاكمة وتجري بدون توقف وفقا لاحكام المادة السابقة .

مادة ٧٦ - يجب حتما ان يقوم بالدفاع في الدعاوى المقامة من أجل المخالفات المذكورة في هذا القانون محام يوكله المدعى عليه وان لم يفعل

يعين الرئيس عند ورود الاضبارة الى المحكمة محاميا يقوم بالدفاع عنه .

لا يجوز للمدعى عليه ان يوكل عنه اكثر من محامين .

مادة ٧٧ (٥) - للمحكمة ان تقرر بناء على طلب النيابة العامة وفي أول جلسة تعقدتها توقيف أية مطبوعة دورية عن الصدور اذا ارتكبت فيها احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون حتى نهاية المحاكمة وصدور الحكم القطعي .

واذا كان الجرم من نوع الجناية فلقاضى التحقيق ان يقرر أيضا التوقيف المذكور حتى نهاية المحاكمة وصدور الحكم القطعي .

ولا يجوز المطالبة بأى تعويض عن مدة التعطيل مهما كانت نتيجة المحاكمة .

مادة ٧٨ - علاوة على الاحكام التي تصدرها المحاكم المختصة في جرائم المطبوعات تصدر هذه المحاكم قرارا بتوقيف المطبوعة الدورية عن الصدور لمدة لا تتجاوز الشهرين وذلك في الحالات التالية :

١ - اذا عرضت النشرة بشخص رئيس الجمهورية أو مست كرامته أو نشرت عنه ما يتنافى مع صفته الدستورية .

٢ - اذا عرضت النشرة باشخاص رؤساء الدول الاجنبية أو ممثلهم أو نشرت ما من شأنه تعكير العلاقات الخارجية .

٣ - اذا خالفت احكام المادة ٣٩ من هذا القانون .

واذا تكررت المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة جاز ابلاغ التعطيل الى ضعفه .

مادة ٧٩ - ان الحق العام والحق الشخصى في الدعاوى الناشئة عن جرائم المطبوعات يسقطان بالتقادم بانقضاء ستة اشهر كاملة من تاريخ وقوعها .

(١) ٤ (٢) ، (٣) ، (٤) معدلة بالرسوم التشريعى رقم ١٠٦ تاريخ ١٣/٢/١٩٥٠ .

(٥) مسدلة بالقانون رقم ١٦٩ تاريخ ١٢/٥/١٩٥٤ السابق نشره .

إذا كان المدعى مقيماً خارج أراضي الجمهورية السورية لا يعتبر التقادم للاشهر الستة الا من تاريخ انقضاء المهلة الملحوظة للامكنة البعيدة ذهاباً وإياباً في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مدة الاعتراض على أحكام النيابة الصادرة عن محكمة البداية أو محكمة الاستئناف ثلاثة أيام اعتباراً من تاريخ التبليغ (١) .

تسرى في الاستئناف المهل المنصوص عنها في المحاكمة الابتدائية (٢) .

الفصل الثالث - نشر الاحكام

مادة ٨٠ - يجوز للمحكمة ان تأمر بنشر الحكم الذي أصدرته بحق احدى المطبوعات الدورية في المطبوعة نفسها .

ينشر الحكم مجاناً وبكامله في العدد الاول الذي يصدر بعد تبليغه وفي نفس المكان والصفحة اللذين نشرت فيهما المقالة المسببة للمخالفة وبنفس الاحرف وان لم تفعل قضي على صاحبها بغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ ليرة سورية وبحبس من شهر الى ستة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين وفي حالة التكرار يحكم بالسجن حتماً .

وللمحكمة ان تأمر بناء على الطلب بنشر الحكم في ثلاث مطبوعات دورية أخرى على الاكثر تعيينها المحكمة بالاتفاق مع المدعى وعلى نفقة صاحب المطبوعة المحكوم عليه وباجرة تدفع بنسبة تعريفية الاعلانات العادية .

ان الاحكام التي تنشر وفقاً لهذه المادة تبلغ الى المحكمة ضمن مهلة يومين من تاريخ نشرها وذلك بايداع عدد من المطبوعة الى قلم المحكمة والافتراض عليها غرامة حداها الاقصى ٥٠٠ ليرة سورية .

مادة ٨١ (٣) - في جميع الجرائم التي يجيز فيها قانون المطبوعات الحكم بتوقيف المطبوعة الدورية أو إلغاء رخصتها جاز لوزير الاعلام أن يقرر الأمر بتوقيفها مدة لا تتجاوز عشرة أيام مع الطلب بتحريك دعوى الحق العام من قبل النيابة

العامّة ضد المسؤولين عنها ، وللسلطات القضائية أن تقرر أما استمرار التوقيف الى نهاية المحاكمة أو الغائه .

مرسوم رقم ٨٤ (٤)

تاريخ ١٩٥٢/٩/٦

الحالات التي يمكن معها الغاء وخص المطبوعات الدورية ان رئيس الدولة

بناء على الامر العسكري رقم ٢ المؤرخ في ٩٥١/١٢/٣ وعلى المرسوم التشريعي رقم ٢٥٧ تاريخ ٩٥٢/٦/٨ المتضمنين تنظيم السلطات العامة .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٥ وتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٨ .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يحق لرئيس الدولة بناء على قرار مجلس الوزراء أن يلغى رخصة كل مطبوعة دورية وذلك في الحالات الآتية :

(أ) اذا عرضت النشرة بشخص رئيس الدولة بما يمس كرامته .

(ب) اذا نشرت ما من شأنه ان يؤدي الى الاساءة لعلاقات الدولة الخارجية .

(ج) اذا نشرت ما من شأنه ان يمس أمن الجيش أو يهدد سلامته أو يعطى معلومات يمكن أن يفيد منها العدو .

(د) اذا نشرت ما من شأنه ان يمس الأمن الداخلي ويهدد سلامة البلاد .

مادة ٢ - لا يمنع الغاء رخصة الصحيفة لأحد الأسباب الواردة في هذا المرسوم التشريعي من تطبيق أحكام قانون المطبوعات العام وقانون العقوبات بحق صاحب المطبوعة الدورية والمسؤولين فيها .

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه .

(٢٤١) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٦ تاريخ ١٩٥٠/٣/١٣ .

(٣) مضافة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦ تاريخ ١٩٦٢/٦/٥ .

(٤) الجريدة الرسمية - العدد ٥٥ في ١٩٥٢/٩/١٨ .

مرسوم تشريعي رقم ٧٥ (١)

السماح للمديرية العامة للشرطة والأمن بإصدار مجلة باسم الشرطة والأمن العام

ان رئيس الدولة

بناء على الامر العسكري رقم ٢ المؤرخ ٣/١٢/١٩٥١ .

وبناء على المرسوم التشريعي رقم ٢٥٧ تاريخ ١٩٥٢/٦/٨ المتضمن تنظيم السلطات العامة .

وبناء على اقتراح وزارة الداخلية وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٥ تاريخ ٢٣/٣/١٩٥٣ .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يسمح للمديرية العامة للشرطة والأمن ، بإصدار مجلة بدمشق باسم (الشرطة والأمن العام) تبحث في كل المواضيع المتعلقة بالنشاط والثقافة العامة .

مادة ٢ - المدير العام للشرطة والأمن هو المسئول عن هذه المجلة وهو الذي يحدد بقرار منه عدد الوظائف اللازمة لتحريرها وإدارة شئونها ومسك حساباتها وتأمين مخابراتها ويسمى لها الموظفون سواء من بين القائمين بالعمل إضافة الى وظائفهم ، أو الأفراد الاختصاصيين ، ويحدد لهم تعويضاتهم أو أجورهم ، وله أن يؤلف اللجان التي يرى ضرورة لها لمساعدته بهذا العمل .

مادة ٣ - يحدد نظام المجلة بقرار يصدر عن المدير العام للشركة والأمن ، ويجب أن يحدد هذا النظام موازنة المجلة ونفقاتها ، وأصول مسك حساباتها وكيفية تحريرها وتوزيعها وإدارة شئونها وطبعها وغير ذلك مما يتطلبه حسن إصدارها ، كما يحدد الأجور والتعويضات ونفقات السفر التي تعطى لموظفي المجلة والكتاب والأعضاء .

مادة ٤ - يتولى صندوق الشئون الاجتماعية لموظفي الشرطة والأمن تمويل المجلة برأس مال كاف يحدد من قبل المدير العام للشرطة والأمن ، كما يتولى عندما تمكنه امكانياته ، تأسيس مطبعة باسم (الشئون الاجتماعية لمديرية الشرطة والأمن العام) وكل زيادة بين نفقات المجلة وإيراداتها تدفع الى صندوق الشئون الاجتماعية عقب اغلاق الحساب في غاية كل سنة .

مادة ٥ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذه اعتبارا من ١ كانون الأول ١٩٥٢ .

مرسوم تشريعي رقم ٤ (٢)

تاريخ ١٣/٣/١٩٦٣

الغاء امتياز الصحف والمطبوعات الدورية

وختم وغلق أماكن طبعها

ان المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الأمر العسكري رقم (١) تاريخ ٨/٣/١٩٦٣ المتضمن تخويل المجلس الوطني لقيادة الثورة السلطتين التشريعية والتنفيذية .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يلغى امتياز الصحف والمطبوعات الدورية الآتية ، وتختتم وتغلق أماكن طبعها ولا تسمح أية دعوى بالتعويض عن هذا الالغاء :

في دمشق :

الرأي العام	لاحمد عسة
الايام	لنصوح بابيل
النصر	لوديع الصيداوي
صوت العرب	لعبد القادر قواص
الاخبار	لبسيم مراد
المنار	لبشير العوف
العلم	لعزة حصريّة
دمشق	لنصوح الدوجي
الطلبة العربية	لعنسان ملوحي
الصرخة	لبكري المرادي
الشام	لاحمد علوش

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٨ في ١٦/٤/١٩٥٣ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٣ في ٢٦/٣/١٩٦٣ .

في حمص :

الفجر
البلد
لاحمد نوري السواح
لحسن الشامي

في حماة :

الحريّة
لبديع سالمه

في حلب :

الشباب
التربية
برق الشمال
لمحمد طلّس
لعبد السلام الكامل
لأنطون حاتم

مادة ٢ - تصدر لصالح الخزينة المطابع وآلات الطباعة والمطبوعات العائدة لأصحاب الصحف المشار اليهم في المادة السابعة ، ويجرى بيعها أو توزيعها بين الوزارات والادارات والمصالح العامة بقرار من مجلس الوزراء .

كما يجوز بقرار من وزير الاعلام تكليف الحارس القضائي باستثمار كل أو بعض حتى المطابع وآلات الطباعة والمطبوعات المبحوث عنها في هذه المادة (١) .

مادة ٣ - توضع تحت الحراسة القضائية الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لأصحاب الصحف والمطبوعات المذكورة أو لأزواجهم وأولادهم ما لم تكن ملكيتهم لها قبل تاريخ الثامن والعشرين من ايلول لعام ١٩٦١ .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعمل به من تاريخ ١٩٦٣/٣/١٢ .

مرسوم تشريعي رقم ٤٩ (٢)

تاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧

اضافة نص الى نهاية المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٩٦٦/٣/١٣
رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الامر العسكري رقم ١ تاريخ ١٩٦٣/٣/٨
١٩٦٣ .

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ١٩٦٣/٣/٢٣ وقرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٤٩ تاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يضاف الى نهاية المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٣ النص التالي (٣) :

مادة ٢ - يمنح الحارس القضائي المعين تنفيذا لاحكام المرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٣ حق التعاقد مع الغير من أجل القيام بأعمال الاستثمار والتصفية والجرد وكافة الاعمال الادارية والقضائية والمالية المتعلقة بآلات الطباعة وكذلك الاموال المنقولة وغير المنقولة المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم ٤ المذكور .

مادة ٣ - يحدد بقرار من وزير الاعلام التعويض الشهري للحارس القضائي المعين تنفيذا للمرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٣ ويصرف من حاصلات التصفية أو وفر الاستثمار .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٣ .

مرسوم تشريعي رقم ١٩ (٤)

تاريخ ١٩٦٩/١/١٨

السماح لوزارة التربية باصدار مجلة تربوية ثقافية قومية باسم (مجلة المعلم العربي) رئيس الدولة .

بناء على احكام قرار القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ٢ تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٥ .

(١) مضافة بالمرسوم التشريعي رقم ٤٩ تاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ المنشور فيما يلي ١٠ الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ١٩٦٣/٥/٣٠ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ١٩٦٣/٥/٣٠ .

(٣) أضيف هذا النص في موضعه من المرسوم التشريعي ، رقم ٤ تاريخ ١٩٦٣/٣/١٣ السابق نشره .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٦ في ١٩٦٩/٢/٦ .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩ تاريخ
١٦/١/١٩٦٩ •

يرسم ما يلي :

المادة ١ - يرخص لوزارة التربية بإصدار مجلة تربوية ثقافية قومية باسم (مجلة المعلم العربي) وفق الاحكام الواردة في هذا المرسوم التشريعي •

المادة ٢ - تتمتع هذه المجلة بالشخصية الاعتبارية وتمثل في علاقاتها مع الغير من قبل وزير التربية أو من يفوضه بذلك •

المادة ٣ - أمر التصفية والصرف بالنسبة لنفقات هذه المجلة هو وزير التربية أو من يفوضه بذلك •

المادة ٤ - يكون للمجلة موازنة داخلية تصدر بقرار من وزير التربية بالاتفاق مع وزارة المالية وتمول من الموارد التالية :

(أ) الاعانة المالية السنوية التي ترصد في ميزانية وزارة التربية •

(ب) الإيرادات المالية الناتجة عن الاشتراك في المجلة وبيع أعدادها والاعلان فيها •

(ج) الهدايا والهبات المختلفة الواردة الى المجلة والتي يوافق على قبولها وزير التربية بما لا يتعارض مع الانظمة المرعية في الدولة •

(د) الوفر المدور من السنين السابقة •

المادة ٥ - يفتح لاموال المجلة (الإيرادات والنفقات) حساب خاص في المصرف المركزي مستقل عن حسابات الادارة العامة وتنقل الاعانة المالية للمجلة المرصودة في ميزانية وزارة التربية الى هذا الحساب بقرار من وزير التربية •

المادة ٦ - يؤول وفر موازنة المجلة الزائد عن حاجة غايتها التوسعية الى الخزينة العامة •

المادة ٧ - تخضع حسابات المجلة لمراقبة التفتيش المالي ولمراقبة الجهاز المركزي للرقابة المالية •

المادة ٨ - توضع تعليمات وزارية من قبل وزارة التربية - بالاتفاق مع وزارة المالية لبيان كيفية ادارة اموال المجلة دون التقيد بنظام المحاسبة العامة ، وتتضمن هذه التعليمات أيضا كيفية التصرف باعداد المجلة بيعا واهداء •

المادة ٩ - يصدر النظام الداخلي للمجلة بقرار من وزير التربية •

المادة ١٠ - يتم طبع اعداد المجلة في المطبعة الرسمية للدولة وعند تعذر ذلك يفوض وزير التربية بطبعها في المطابع الخاصة بقرار من وزير المالية عن العام المالي بكامله ويجدد هذا الترخيص في مطلع كل عام مالي في ضوء امكانيات المطبعة الرسمية •

المادة ١١ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه •

مرسوم رقم ١٦٨ (١)

تاريخ ٣٠/٧/١٩٥٢

نظام مجلة الاذاعة السورية

ان رئيس الدولة

بناء على الامر العسكري رقم ٢ تاريخ ١٢/٣/١٩٥١ وعلى المرسوم التشريعي رقم ٢٥٧ تاريخ ١٩٥٢/٦/٨ المتضمنين تنظيم السلطات العامة •

وبناء على الفقرتين د ، ب من المادتين ١٠ و ١٦ من القانون رقم ٦٨ تاريخ ١٧/١/١٩٥١ المتضمن النظام الاساسي للاذاعة السورية •

وبناء على اقتراح مجلس الاذاعة بجلسته المنعقدة في ٢/٦/١٩٥٢ وموافقة رئيس مجلس الوزراء •

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧ تاريخ
١٩٥٢/٧/٢٨ •

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تصدر في المديرية العامة للإذاعة
السورية نشرة دورية مصورة تحت اسم « الإذاعة
السورية » •

مادة ٢ - غاية المجلة :

(أ) نشر برامج الإذاعة السورية وتعميمها •
(ب) نشر الثقافة العلمية والأدبية والموسيقية
والفنية لتوجيه أفراد الشعب وتعليمه وامتاعه
ورفع المستوى الفني والأدبي •

مادة ٣ - لتحقيق هذه الغاية تعنى المجلة
بمعالجة الموضوعات التالية :

(أ) نشر البرامج اليومية لمحطة دار الإذاعة
السورية ، وغيرها إذا اقتضى الأمر •
(ب) الموضوعات الأدبية التوجيهية •
(ج) الموضوعات الفنية التوجيهية •
(د) بعض ما يذاع على الأثير من أحاديث
وبرامج خاصة وشعر ومقطوعات غنائية •
(هـ) نقد ما يذاع على الأثير نقداً مجرباً يهدف
إلى التوجيه والوصول إلى الكمال •

(و) تراجم الشخصيات الفكرية والفنية
وغیرها ، مع ما تحتاجه من الصور •

مادة ٤ - تتألف مواد كل عدد من :

(أ) البرامج اليومية للإذاعة السورية ، وغيرها
إذا اقتضى الأمر •
(ب) الموضوعات والقصص والمسرحيات •
(ج) بعض ما أذيع على الأثير حسب تقدير
رئيس التحرير •

(د) المقالات والقصص الموضوعية أو المترجمة
التي ترد إلى المحطة مما يستحق النشر •

(هـ) كل ما تطلب نشره المديرية العامة للإذاعة
السورية من بيانات وغيرها •

(و) الإعلانات المأجورة •

مادة ٥ - لا تنشر المجلة من الموضوعات ما كان
متصلاً بـ :

(أ) السياسة الداخلية أو الخارجية إلا ما يأتي
من المديرية العامة للإذاعة أو عن طريقها •

(ب) الدعاية الشخصية •

(ج) النقد المغرض مهما يكن لونه •

(د) ما يخالف خطة المجلة المقررة •

مادة ٦ - سياسة المجلة مستوحاة من سياسة
التي يقرر نهجها مجلس الإذاعة والمدير العام
للإذاعة السورية •

مادة ٧ - تصدر المجلة نصف شهرية باللغة
العربية ، ويجوز أن تكون لها ملاحق باللغات
الأجنبية •

يحدد حجم المجلة وشكلها وعدد نسخها بقرار
من المدير العام للإذاعة السورية بناء على اقتراح
لجنة الإشراف على المجلة •

مادة ٨ - المدير العام للإذاعة السورية هو
المدير المسؤول عن المجلة ، يعاونه في إصدارها
رئيس تحرير ومحرران ومعاون محاسب وموزع
وآذن •

مادة ٩ - للمدير العام للإذاعة السورية تكليف
من يشاء من موظفي الإذاعة بموجب أمر إداري
للقيام بالأعمال التي يقتضيها إصدار المجلة •

مادة ١٠ - معاون المحاسب (الخاص بالمجلة)
مسؤول مباشرة عن أعمال المجلة ومكلف بضبط
حساباتها وتأمين جباية وارداتها وحفظ معاملاتها،
كما أنه مكلف بتأمين توزيع الأعداد على الأسواق
والى المشتركين •

مادة ١١ - تتألف هيئة الإشراف على المجلة
من :

(أ) المدير العام للإذاعة السورية رئيساً •

مادة ١٩ - تصفى في الشهر الاول من كل سنة اعداد المجلة ، وتباع الاعداد المرتجعة بالمزايدة العلنية وفقا للاصول المتبعة في الدولة .

مادة ٢٠ - تنزل الاعداد المرتجعة بموجب المادتين السابقتين من القيود .

مادة ٢١ - تحدد كيفية دفع الاشتراك وقيمة المبيع في الاسواق وتنظم الوصولات والقيود بتعليمات تصدر عن المدير العام للاذاعة السورية ، بموجب أمر اداري بناء على اقتراح لجنة الاشراف على المجلة .

مرسوم رقم ١٤٨٥ (٣)

تاريخ ١٩٥٤/٧/٣١

تنظيم منح البطاقات الى محرري الصحف

ان رئيس الجمهورية .

بناء على قانون المطبوعات العام وتعديلاته .
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء وقسار
مجلس الوزراء رقم ٤٧٥ تاريخ ١٩٥٤/٧/٢٦ .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يمنح المدير العام للدعاية والانباء بناء على موافقة رئيس مجلس الوزراء كل محرر صحافي محترف بطاقة تثبت صفته الصحافية ، وفقا للمادة ٣٨ من قانون المطبوعات العام ويقسم المحررون الى الفئات الآتية :

(أ) مدير مسؤول ، رئيس تحرير .

(ب) محرر

(ج) محرر مساعد .

(د) محرر متمرن .

(هـ) مراسل صحف أو وكالات اخبارية غير سورية .

(و) مراسل مطبوعات سورية ، أو قائم على مكتب مراسلة .

(ز) مخبر .

(ب) مدير البرامج .

(ج) رئيس التحرير .

مادة ١٢ - تجتمع هيئة الاشراف على المجلة مرتين في الشهر على الاقل .

مادة ١٣ - يحدد بدل الاشتراك السنوي وثمان نسخة بناء على اقتراح لجنة الاشراف وينفذ بقرار من المدير العام للاذاعة السورية .

مادة ١٤ - تتألف واردات المجلة من :

(أ) الاشتراكات والمبيعات الفردية في الاسواق لتجارية .

(ب) (١) - تحسب أجور الاعلانات الرسمية حسب تعرفه المديرية العامة للدعاية والانباء ما الاعلانات التجارية فتحدد أجورها بقرار من مدير العام للاذاعة السورية بناء على اقتراح لجنة لاشراف على مجلة الاذاعة السورية .

مادة ١٥ - تدفع سلفاً أجور الاعلانات غير لرسومية لقاء ايصالات تنظم حسب الاصول .

مادة ١٦ - تتألف نفقات المجلة من :

(أ) اثمان الرسوم والصور .

(ب) ثمن الورق وأجور الطباعة والحفر والتجليد البريد .

(ج) الجوائز المالية للمسابقات وتصرف بقرار من المدير العام للاذاعة السورية .

(د) (٢) أجور المقالات وتصرف بأفراد أرى من المدير العام للاذاعة السورية بناء على اقتراح لجنة الاشراف على مجلة الاذاعة السورية .

مادة ١٧ - تخضع النفقات والواردات للقوانين الانظمة المالية .

مادة ١٨ - يخصص عدد من نسخ المجلة يوزع جانا بناء على قرار يصدر من المدير العام للاذاعة نساء على اقتراح لجنة الاشراف ، يحدد فيسه لمستفيدين من هذا التوزيع .

مرسوم رقم ١٤٦٨ (١)

تاريخ ١٧/٩/١٩٦٦

اصدار مجلة باسم الحوليات العربية السورية رئيس الدولة

بناء على أحكام قرار القيادة القطرية المؤقتة
لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ٢ تاريخ
١٩٦٦/٢/٢٥ .

وعلى المرسوم التشريعي ٨٨ المؤرخ في ٣٠/٦/١٩٤٧ المتضمن ملاك مديرية الآثار العامة
وخاصة الفقرة « ط » من المادة الثانية .

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٤ تاريخ
١٩٦٦/٩/١٥ .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تصدر المديرية العامة للآثار والمتاحف
مجلة علمية أثرية تاريخية نصف سنوية تبحث
في آثار وتاريخ الوطن العربي . تصدرها المديرية
العامة للآثار والمتاحف ويطلق عليها اسم « الحوليات
العربية السورية » وفي اللغات الأجنبية .

مادة ٢ - الغاية من اصدار هذه المجلة دراسة
آثار وتاريخ القطر العربي السوري والوطن
العربي ونشر أخبار المكتشفات الأثرية وإيضاح
الأعمال الفنية التي تقوم بها أيضا المديرية العامة
للآثار والمتاحف ومساهمتها في الفعالية العلمية
والعالمية وتعميم الثقافة الأثرية في الوطن العربي .

مادة ٣ - تنشر المجلة أبحاثها باللغة العربية
ويجوز للعلماء العرب والأجانب نشر مقالاتهم
باللغات الفرنسية والانكليزية والألمانية على شرط
أن تحوى اعداد المجلة التي تنشر هذه الدراسات
خلاصات كافية عنها باللغة العربية .

مادة ٤ - باب الكتابة مفتوح لعلماء الآثار
والمؤرخين العرب والأجانب المختصين بالدراسات
الأثرية والتاريخية خاصة ، على شرط أن تكون
الأبحاث المقسمة للنشر متفقة وأهداف المجلة
المذكورة في المادة ٢ من هذا المرسوم .

مادة ٥ - للمجلة لجنة تحرير تتألف من المدير
العالم للآثار والمتاحف ومن أربعة أعضاء يعينون

مادة ٢ - يذكر في البطاقة اسم الصحفي
المحترف من الفئات المذكورة في المادة (١)
والمؤسسة أو المؤسسات المنتسب إليها ، ومدة
خدمته فيها بموجب وثائق وعقود تثبت احترافه
وعدم انقطاعه عن العمل الصحفي وفقا للمادة ٣٧
من قانون المطبوعات العام . وإذا كان محررا
متمرنا فيجب ألا تقل مدة التمرين عن سنتين
يقضيهما في العمل الصحفي بلا انقطاع .

مادة ٣ - يستفيد الصحفيون المحترفون من
الفئة (ب) من تسجيل مدة خدماتهم الصحافية
غير المنقطعة خلال السنوات العشر الأخيرة ليتولوا
مهام رئيس التحرير والمدير المسؤول في المطبوعات
الدورية الصادرة في سوريا ، وفقا للمادتين
٢٠ و ٢٢ من قانون المطبوعات العام .

مادة ٤ - يجوز منح مندوبي الصف ومراسليها
المتجولين داخل الأراضي السورية أو خارجها
بطاقات مؤقتة باسم (بطاقة مندوب) لا تتجاوز
مدتها ثلاثة أشهر قابلة للتجديد ، ولا تكسبهم
هذه البطاقة أى حقوق احترام . وتمنع السلطات
المسؤولة في الأراضي السورية كل من لا يحمل
هذه البطاقة من ممارسة عمل المندوب والمراسل .

مادة ٥ - يحق للمديرية العامة للدعاية
والانباء ان تسحب البطاقة الصحافية من حاملها
بمجرد صدور حكم يسقط من الحقوق المدنية أو
السياسية أو تزيد مدته عن ستة أشهر ، أو
بسبب ارتكابه جرم شائن ، أو اذا قام بأى عمل
يخل بشرف المهنة .

مادة ٦ - لا تعتبر صفة الصحفي اذا لم يكن
مسجلا في المديرية العامة للدعاية والانباء ،
وحاملا البطاقة ، ولا عبرة للبطاقات الممنوحة
قبل صدور هذا المرسوم .

مادة ٧ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم
لتنفيذ أحكامه .

بموجب قرار يتخذه وزير الثقافة والسياحة والإرشاد القومي . وهذه اللجنة تقرر نشر الأبحاث وإعادتها إلى أصحابها .

مادة ٦ - للمديرية العامة للآثار والمتاحف أن تهدي مجلتها إلى المؤسسات الثقافية في الوطن العربي أو خارجه وإلى الجهات التي تقتضى المصلحة القومية والعلمية إهداءها ويمكن المبادلة بها المجلات والمطبوعات العلمية والأدبية في أنحاء العالم .

مادة ٧ - تحدد قيمة الاشتراك في المجلة بقرار من المديرية العامة للآثار والمتاحف .

مادة ٨ - يحدد قطع المجلة بـ ٢٨,٥ + ٢٢ سم .

مادة ٩ - يمسك محاسب المديرية العامة للآثار والمتاحف حسابات المجلة ويسلم ما يقبضه من بدلات الاشتراك إلى خزينة الدولة حيث يقيد في مادة واردات المديرية العامة للآثار والمتاحف .

مادة ١٠ - يمنع أصحاب المقالات والملاحظات التي تنشر في هذه المجلة مكافأة مالية قدرها ١٢ ليرة سورية عن الصحيفة الواحدة على ألا تقل عن

٥٠ سطر « عمودين » بما فيها الهوامش . و٦٠ ل.س عن نصف الصحيفة على ألا تقل على ٢٥ سطر بما فيها الهوامش .

ويحق للجنة المجلة أن تزيد هذا المبلغ إلى كبار العلماء إذا كانت أبحاثهم ذات أهمية علمية كبيرة .

مادة ١١ - لا تدفع أجور عن تقارير ومئات الحفر الأجنبية الملزمة بتقديمها بموجب الفقرة (أ) من المادة ٤٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢٢٢ الصادرة في ١٠/٢٦/١٩٦٣ والمتضمن قانون الآثار .

مادة ١٢ - تؤخذ نفقات المجلة من الباب الثالث من البند ٢٢ من موازنة المديرية العامة للآثار والمتاحف .

مادة ١٣ - تلغى كافة الأحكام المخالفة لهذا المرسوم .

مادة ١٤ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

مرسوم تشريعي رقم ٤٨

تاريخ ١٩٨٠/٩/٢٥

التعويض الصحفي للصحفيين (١)

رئيس الجمهورية ،

بناء على أحكام الدستور ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يخصص لكل من الصحفيين المسجلين في جدول العاملين لدى اتحاد الصحفيين في الجمهورية العربية السورية وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٨ لعام ١٩٧٤ تعويض شهري يسمى (التعويض الصحفي) مقداره ٥٥٪ من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع ويتخذ الراتب أو الأجر الشهري المقطوع النافذ بالمرسوم التشريعي رقم ٤٤ لعام ١٩٧٤ أساساً في حساب هذا التعويض .

مادة ٢ - يصرف هذا التعويض للصحفيين

المستحقين من موازنة الوزارات والمؤسسات والادارات والمنظمات والهيئات المعيّنين لديها ، ويعتبر جزءاً متماً للراتب ولا يدخل في حساب المعاش التقاعدي أو حساب التعويضات الأخرى كافة أو ما في حكمها مهما كانت صفة أو تسمية هذه التعويضات .

مادة ٣ - تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي من وفور مختلف أقسام وفروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٠ .

مادة ٤ - يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٥ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعتبر نافذاً اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره .

دمشق في ١٦ - ١١ - ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠-٩-٢٥ م .

قرار رقم ١٦١/شرح (١)

تاريخ ١٥/٧/١٩٥٢

تحديد نظام مجلة العمل والشؤون الاجتماعية

ان وزير الاقتصاد الوطنى .

بناء على الامر العسكري رقم ٢ تاريخ ٣/١٢/٩٥١

وبناء على المرسوم التشريعى رقم ٢٥٧ تاريخ ٨/٦/٩٥٢

وبناء على المادة العاشرة من المرسوم التشريعى رقم ١٧ تاريخ ٢٣/١٢/٩٥١

وبناء على اقتراح مدير العمل والشؤون الاجتماعية .

يقرر ما يلى :

مادة ١ - يحدد نظام مجلة العمل والشؤون الاجتماعية التى تصدرها مديرية العمل والشؤون الاجتماعية فى هذه الوزارة بالاحكام الواردة فى المواد التالية :

مادة ٢ - تصدر المجلة المشار اليها مرة كل شهرين بحوالى مئة وثلاثين صحيفة وتتضمن ثلاثة اقسام .

مادة ٣ - تنشر فى القسم الاول الابحاث النظرية المتعلقة بالعمل والشؤون الاجتماعية وتشتمل بصورة خاصة على :

١ - معالجة القضايا العمالية والاجتماعية بشكل توجيها .

(ب) الدارسات التى تعدها مديرية العمل والشؤون الاجتماعية حول الشؤون العمالية واجتماعية .

(ج) المقالات العلمية وترجمة الابحاث الاجتماعية عن اللغات الاجنبية التى ترى المديونية فائدة من نشرها .

(د) ابحاث صحية عامة .

مادة ٤ - ينشر فى القسم الثانى

(أ) القوانين المتعلقة بالعمل والشؤون الاجتماعية مع لوائح اسبابها الموجبة .

(ب) المراسيم التنظيمية الصادرة تطبيقا للقوانين الآتفة الذكر .

(ج) القرارات الوزارية ذات الصلة التنظيمية او الادارية .

(د) الاجتهادات الصادرة عن الوزارة فى القضايا العمالية والشؤون الاجتماعية .

(هـ) القرارات الصادرة عن المجلس التحكيى الاعلى .

(و) اجتهادات المحاكم فى القضايا العمالية .

(ز) الاتفاقات الدولية المتعلقة بالعمل والشؤون الاجتماعية .

(ح) البلاغات والتعليمات الخاصة بالعمل والشؤون الاجتماعية الصادرة عن الوزارة او المديرية .

مادة ٥ - ينشر فى القسم الثالث :

(أ) احصاءات عمالية واجتماعية واقتصادية (ب) اجوبة على استشارات قانونية .

وغير ذلك من الامور التى ترى ضرورة لنشرها لجنة الاشراف على المجلة المنصوص عنها فى المادة التالية .

مادة ٦ - (أ) يشرف على اصدار المجلة لجنة تعمل تحت اشراف مديرية العمل والشؤون الاجتماعية وتتألف كما يلى :

١ - رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية .

٢ - رئيس دائرة الدارسات الاجتماعية .

٣ - احد رؤساء الدوائر فى مديرية العمل يرشحه مدير العمل والشؤون الاجتماعية .

٤ - رئيس شعبة فى دائرة الدارسات الاجتماعية ويقوم بامانة سر اللجنة .

(ب) تسهر هذه اللجنة على توجيه المجلة واعداد

موادها وتنسيقها وتبويبها وتصحيحها واصدارها
في اوقاتها المحددة وتعمل على نشرها بصورة
خاصة بين العمال وارباب العمل .

مادة ٧ - يحق لهذه اللجنة ايضا اصدار
نشرات اخرى دورية او غير دورية عندما تقضى
المصلحة بذلك .

مادة ٨ - تحدد لجنة الاشراف كمية النسخ
الواجب طبعها من كل عدد وتصدر تعليمات عن :
(أ) مواعيد صدور المجلة .
(ب) كيفية الاشتراك فيها .
(ج) اجراء المخابرات بشأنها .
(د) نشر المقالات فيها .

(هـ) توزيعها وغير ذلك من الامور التي تؤمن
لها السير المنتظم .

مادة ٩ - تحدد بقرار لاحق يصدر كل سنة
الامور التالية :

(أ) اسماء وتعويضات اعضاء اللجنة وامين
سرها .
(ب) اسم اذن المديرية المكلف بأعمال توزيع
المجلة والتعويض المقرر له .
(ج) بدل الاشتراك السنوى لمختلف الهيئات
والاشخاص .

مادة ١٠ - تدفع الاشتراكات للخزينة المركزية
في العاصمة ولصناديق المال في المحافظات بموجب
ارساليات دفع تنظمها مديرية العمل والشؤون
الاجتماعية في دمشق والدوائر المرتبطة بها في
المحافظات .

مادة ١١ - تحدد اجرة المقالات الخاصة التي
تنشر في المجلة بخمس ليرات سورية عن كل
صحيفة على ألا تزيد المقالة الواحدة عن عشر
صفحات .

مادة ١٢ - تتولى المطبعة الرسمية طبع المجلة ،
ويحق للجنة الاشراف أن تعهد بطبعها لمطبعة
خاصة تتفق معها هذه الوزارة بموجب مناقصة

اصولية اذا تأخرت المطبعة الرسمية عن انجاز
الطبع في اوقاته المحددة .

مادة ١٣ - تعلن لجنة الاشراف عن المجلة في
الصحف والمجلات الاخرى وتسلك الوسائل المؤدية
لتعريفها في الاوساط ذات العلاقة بها لنشرها على
نطاق واسع ولتأمين بيعها بواسطة المكتبات
العامة .

مادة ١٤ - تجرى مبادلة المجلة مع الصحف
والمجلات السورية التي ترغب ادارتها في ذلك ،
كما تجرى مبادلتها مع المجلات العمالية والاجتماعية
في البلاد العربية والاجنبية .

مادة ١٥ - تعين بقرار لاحق كمية الاعداد
الواجب توزيعها مجانا . وتعد لجنة الاشراف لهذا
الغرض قائمة سنوية بالدوائر والمؤسسات الدولية
والهيئات والاشخاص الذين ترى ضرورة لتقديم
المجلة اليهم مجانا .

مادة ١٦ - ينشر باللغة الافرنسية او الانكليزية
بعض اعداد المجلة أو بعض ابحاثها التي ترى لجنة
الاشراف ضرورة لنشرها بلغة اجنبية .

مادة ١٧ - تلغى الاحكام الواردة في القرار
رقم ٢٩/شأ تاريخ ١٩٤٩/٣/٣ والقرارات الاخرى
المخالفة لهذا القرار .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار ويبلغ لمن يلزم
لتنفيذ احكامه .

قرار رقم ٤٠١ (١)

تاريخ ١٦/٨/٩٦١

نظام مجلة ومطبعة وزارة الثقافة
والارشاد القومي

وزير الثقافة والارشاد القومي

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم
١٨٦ لسنة ٩٥٨ في شأن التفويض بالاختصاصات
في الاقليم السوري .

وعلى القانون رقم ١٩٧ لسنة ٩٥٨ في شأن
تنظيم وزارة الثقافة والارشاد القومي في الاقليم
السوري والحقاق بعض الادارات بها وتعديله
بالقانون رقم ٥١ لسنة ٩٦٠

وعلى قانون العمل الموحد الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

وعلى قرار وزير الثقافة والارشاد القومي التنظيمي رقم ٨٧/و لسنة ١٩٦١ بتنظيم دوائر وزارة الثقافة والارشاد القومي .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرار :

مادة ١ - تصدر وزارة الثقافة والارشاد القومي مجلة ثقافية فنية مصورة شهرية اسمها «المعرفة» اهدافها نشر البحوث والمقالات الثقافية والفنية والقومية وتقديم الزاد القيم من الثقافة العربية والعالمية بما يتفق واهداف الوزارة .

مادة ٢ - تتولى مطبعة الوزارة طبع المجلة وغيرها من الكتب والنشرات والدوريات والرسوم الزنكوغرافية والمخطوطات العائدة للوزارة او للدوائر والافراد ضمن حدود امكانياتها وبعد موافقة الوزير او من يفوضه عنه بذلك .

مادة ٣ - يتولى ادارة المطبعة وادارة شؤون المجلة مدير مرتبط بمديرية الشؤون الادارية والقانونية في وزارة الثقافة والارشاد القومي ويسمى بقرار وزاري يساعده امين سر للمجلة ومشرف فني على المطبعة وعدد من المحررين والاداريين والعمال .

مادة ٤ - يشرف على اصدار المجلة - فنيا - من حيث التحرير والاخراج لجنة تسمى (لجنة الاشراف الفنية) وتتألف من خمسة اعضاء يكون فيها مدير الشؤون الثقافية رئيسا والمدير المسؤول عن ادارة المطبعة والمجلة ومدير النشاط الثقافي عضوين طبيعيين ويسمى العضوان الاخران بقرار وزاري من موظفي الوزارة او خارجها .

كما يشرف على اعمال المطبعة والمجلة معا - اداريا وماليا - لجنة تسمى (لجنة الاشراف الاداري) وتتألف من اربعة اعضاء يكون فيها مدير الشؤون الادارية والقانونية رئيسا والمدير المسؤول عن ادارة المطبعة والمجلة ورئيس دائرة المحاسبة عضوين طبيعيين ويسمى العضو الرابع بقرار وزاري من موظفي الوزارة او خارجها .

مادة ٥ - تتولى لجنة الاشراف الفني على المجلة الامور التالية :

١ - رسم الخطة الفنية لسير العمل في المجلة بما يكفل تحقيق الاغراض التي اصدرت من اجلها .

٢ - الاطلاع على المقالات والاخبار التي ترد الى المجلة واقرار ما يمكن نشره او اغفاله منها والنظر في مقترحات المدير المسؤول .

٣ - تحدد حجم المجلة وموادها وعدد صفحاتها وتسسخها ومواعيد صدورها .

٤ - تحديد من ترسل المجلة اليهم في داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها من دوائر ومؤسسات وجمعيات وافراد عن طريق الاهداء او المبادلة .

٥ - تحديد المكافآت المالية لاصحاب المقالات التي تنشر في المجلة على ان لا تزيد المكافأة لكل مقال عن ٥٠ ل.س الا بموافقة الوزير او من يفوض عنه بذلك .

٦ - تقديم تقرير سنوي الى الوزارة (قبل شهرين من نهاية السنة المالية عن سير العمل - فنيا - في المجلة يتضمن : الوضع القائم والبرامج المقترحة لتحسين العمل وتطويره) .

مادة ٦ - تتولى لجنة الاشراف الاداري الامور التالية :

١ - رسم الخطة الاساسية لسير العمل الاداري في المطبعة والمجلة بما يكفل تحقيق الاغراض التي وجدنا من اجلها .

٢ - دراسة حسابات المطبعة والمجلة ووضع برنامج سنوي مالي (على شكل ميزانية داخلية) تحدد فيه ايرادات المطبعة والمجلة ونفقاتهما ، خلال السنة المالية المقبلة .

ويصدر هذا البرنامج بقرار من وزير الثقافة والارشاد القومي بالاتفاق مع وزارة الخزانة .

٣ - الموافقة على تعيين عمال بالمياومة او المشاهرة عند الاقتضاء للعمل في المطبعة أو المجلة .

٤ - اعتماد وكلاء للمجلة في المحافظات وفي الخارج لجباية الاشتراكات وتولى شؤون المجلة في مناطقهم .

٥ - تحديد سعر بيع النسخة الواحدة من المجلة والموافقة على عمولة المتعهدين وبدلات الاشتراك السنوية .

٦ - وضع نظام لتوزيع المجلة واقتراح الصحف والمجلات والدوريات التي يجري تبادل المجلة معها .

٧ - تحديد اسعار الطبع والتجليد وغيرها من اعمال المطبعة بالنسبة للدوائر والمؤسسات والجمعيات والاشخاص الاعتباريين او الطبيعيين .

٨ - تقديم تقرير سنوي الى الوزارة (قبل شهرين من نهاية السنة المالية ، عن سير العمل في المطبعة او المجلة من الناحيتين الادارية والمالية ، يتضمن الوضع القائم والبرامج المقترحة لتحسين العمل وتطويره) .

٩ - تعقد لجنة الاشراف الاداري النفقة فيما يزيد على خمسمائة ليرة سورية .

مادة ٧ - تجتمع كل من اللجنتين بدعوة من رئيسهما مرة في الاسبوع في خارج اوقات الدوام الرسمي ويجوز ان تدعى الى اجتماعات طارئة عندما تقضى بذلك ضرورات العمل ولا يكون الاجتماع قانونيا الا اذا حضرته اكثرية الاعضاء .

مادة ٨ - يمنح كل من رئيسي واعضاء لجنتي الاشراف الفني والاداري تعويضا مقطوعا عن كل جلسة قدره عشرون ليرة سورية على ان لا يتجاوز التعويض الشهري لكل منهم مئة ليرة سورية مهما بلغ عدد الجلسات .

مادة ٩ - يختار وزير الثقافة والارشاد القومي بقرار منه عن طريق التعيين او النذب او التكليف بناء على اقتراح لجنة الاشراف الاداري : امين سر للمجلة ومحررين ومشرفا فنيا للمطبعة ومأمور لوازم وامين مستودع وكاتب للديوان واذنين .

مادة ١٠ - اختصاصات المدير : يتولى مدير المطبعة والمجلة ما يلي :

١ - الاشراف العملي (الاداري والفني) على حسن السير العمل في المطبعة والمجلة ، ولا سيما شؤون التحرير والطباعة والنشر وتنفيذ مقررات لجنتي الاشراف الفني والاداري ووضع التعليمات التفصيلية لكيفية تنفيذها .

٢ - الاشراف على جميع الاعمال الادارية وتنظيم شؤون التوزيع والاتصال بالمشتريين والمتعهدين ، كما يقترح التعاقد مع المستخدمين والعمال .

٣ - مراقبة دوام الموظفين والمستخدمين والعمال وانتظام العمل .

٤ - تعيين العمال لمدة لا تتجاوز ستة اشهر بعد موافقة لجنة الاشراف الاداري وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من هذا القرار ويعين العمال بقرار من الوزير لمدة لا تتجاوز الستة اشهر .

٥ - يكون آمرا للصرف لجميع النفقات كما يكون عاقدا للنفقة في حدود خمسمائة ليرة سورية .

٦ - تقديم المشاريع للمستقبل على شكل تقارير شهرية ، يجلها بتقرير نهائي قبل نهاية السنة المالية ، ويرسل من هذه التقارير بثلاث نسخ الاولى الى الامانة العامة والثانية الى مديرية الشؤون الادارية والقانونية والثالثة الى مديرية الشؤون الثقافية .

٧ - يشرف على السجلات والمعاملات والمحفوظات (الارشيف) والمكتبة والمعاملات الديوانية .

مادة ١١ - امين سر المجلة :

١ - يتولى امين سر المجلة (سكرتيرها) جمع المقالات والبحوث والانباء العلمية والادبية والفنية وعرضها على لجنة الاشراف الفني عن طريق مدير المجلة وتبويب المقالات والبحوث ووضع المواد المقرر نشرها في حقولها الخاصة من المجلة .

٢ - اختيار ما يمكن نشره من الموضوعات والانباء الواردة في المجلات والنشرات العربية والاجنبية التي ترد الى المجلة وعرضه على رئيس لجنة الاشراف الفني .

٣ - ضبط جلسات لجنتي الاشراف الاداري والفني وتدوين مقرراتهما في سجل خاص .

٤ - مساعدة المدير في كل ما يتعلق باصدار المجلة وتوزيعها اداريا وفنيا ، وتنفيذ ما يطلبه المدير ضمن حدود صلاحياته بشأن المجلة ومسك

سجلات المجلة وحفظ وثائقها بمعونة بقية الموظفين الاداريين .

مادة ١٢ - المشرف الفني على المطبعة .

١ - يتولى المشرف الفني على المطبعة مساعدة المدير في كل ما يتعلق بشؤون المطبعة الفنية والادارية ويشرف على مسك سجلاتها وحفظ وثائقها بمعونة بقية الموظفين الاداريين .

٢ - يراقب جميع الشؤون الفنية المتعلقة بالادارة وادوات المطبعة وعمالها ويتولى توزيع الأعمال بينهم ويشرف على تنفيذ هذه الأعمال .

٣ - يراقب جميع الشؤون الفنية المتعلقة بالادارة والادوات ويقدم الاقتراحات المتعلقة باصلاحها وصيانتها الى المدير .

مادة ١٣ - يخضع العاملون في المطبعة والمجلة من غير موظفي الوزارة لاحكام قانون العمل الموحد الصادر بالقانون رقم ٩١ المشار اليه وتعديلاته .

الاحكام المالية

مادة ١٤ - تنظم محاسبة المطبعة والمجلة بشكل موحد على ان ينظم الى جانب هذا الحساب الموحد حسابات فرعية لكل من المطبعة والمجلة على حدة ، ويكون هذا التنظيم المالى وكذلك مسك القيود وفقا لقواعد المحاسبة العامة ويستثنى من ذلك ما يلي :

١ - يجرى التصرف فيما تخصصه الوزارة من معونة سنويا لكل من المطبعة والمجلة عن طريق منح محاسبهما سلفة دائمية من هذه المخصصات ويحدد مقدار السلفة بقرا من وزير الثقافة والارشاد القومى .

٢ - تنفق المطبعة والمجلة من الاعتمادات الملحوظة لهما في البرنامج السنوى ومن وارداتهما ومن السلفة الممنوحة لهذا الغرض مما خصصته الوزارة لها من معونة .

٣ - تقطع حسابات المطبعة والمجلة فى نهاية السنة المالية ويحال الرصيد الى الخزنة العامة .

٤ - يجرى تفتيش المعاملات المالية التى يقوم بها محاسب المطبعة والمجلة المسؤول من قبل مفتش خاص تعينه وزارة الخزنة من بين موظفيها .

ويجرى التفتيش على هذه المعاملات فى فترات متقطعة ، وتخضع جميع هذه المعاملات للمراقبة القضائية امام ديوان المحاسبات .

مادة ١٥ - محاسب الوزارة المسؤول هو محاسب المطبعة والمجلة معا وأمر الدفع فيهما وهو مسؤول امام ديوان المحاسبات . ويكلف موظف واحد او اكثر من موظفي دائرة المحاسبة فى الوزارة - بالاضافة الى عملهم - بمساعدة المحاسب فى تنظيم الحسابات لكل من المطبعة والمجلة والاشراف على جباية الواردات وحفظ المعاملات المتعلقة بذلك ومسك دفاتر محاسبة اصولية فرعية وعامة للنقود والمواد ، تحت اشرافه ووفق توجيهاته . ويتقاضى الموظف او الموظفون المكلفون بمساعدة المحاسب تعويضا شهريا مقطوعا قدره خمس وعشرون ليرة سورية لكل منهم .

الموارد

مادة ١٦ - تتألف موارد المطبعة والمجلة من :

١ - المعونة السنوية التى تخصصها الوزارة لهما .

٢ - اجور الطباعة والتجليد وغيرها من اعمال المطبعة .

٣ - الاشتراكات والمبيعات فى الاسواق التجارية .

٤ - بدلات الاعلان .

٥ - الاعانات والهبات التى يوافق على قبولها وزير الثقافة والارشاد القومى .

النفقات

مادة ١٧ - تتكون نفقات المطبعة والمجلة من النفقات العامة والنفقات الخاصة .

(أ) النفقات العامة وهى تشمل :

اولا - اللوازم كالمفروشات واللوازم الثابتة والقرطاسية للادارة والآلات الكاتبة والناسخة واللوازم النقدية .

ثانيا - اصلاحات المفروشات واللوازم وصيانتها .

ثالثا - وسائل النقل مع لوازمها واصلاحها .

رابعا - بدلات الايجار .

خامسا - نفقات البريد والهاتف .

سادسا - نفقات الانارة والماء .

سابعا - الاجهزة الثابتة للتدفئة والانارة والماء والتهوية .

ثامنا - نفقات نثرية .

(ب) النفقات الخاصة وتشمل :

١ - شراء الورق والخبر والاحرف واسلاك الحرز وكل المواد التي يتطلبها العمل في المطبعة او المجلة .

٢ - شراء آلات الطباعة والتجليد وتوابعها وقطع الغيار اللازمة .

٣ - نفقات صنع الكليشيهات والصور والتجليد .

٤ - نفقات المصححين والمخرجين والخطاطين والفنيين وتعويضات اللجان .

٥ - نفقات الاشتراك في المطبوعات الاجنبية والعربية والوكالات .

٦ - شراء الكتب الثقافية والفنية والعلمية والموسوعات وكل المطبوعات اللازمة للمجلة والمطبعة .

٧ - نفقات التحرير (مكافآت ، جوائز ، اجور المحررين والمترجمين والمراسلين ، تعويضات الانتقال وسفر الموفدين بمهمة تتعلق بالتحرير الى انحاء الاقليمين او الى الخارج) .

٨ - نفقات التوزيع (ثمن الورق والغلافات المتعلقة بتوزيع المجلة مع نفقات البريد والنقل ، عمولة المتعهدين والمعتمدين ، اجور الجباة ونفقات انتقالهم الخ) .

٩ - مرتبات واجور وتعويضات المستخدمين والعمال .

مادة ١٨ - يفتح في المصرف المركزي حساب جار باسم وزارة الثقافة والارشاد القومي (المطبعة والمجلة) تودع فيه : اموال المطبعة والمجلة عندما يزيد موجود الصنوبر على الفى ليرة سورية ،

وتسحب منه المبالغ المراد صرفها بموجب شيك موقع عليه من المدير او رئيس لجنة الاشراف الادارية مع المحاسب المسؤول .

مادة ١٩ - تجرى المبيعات والمناقصات بمعرفة لجنة تؤلف من قبل وزير الثقافة والارشاد القومي تحت رئاسة المحاسب المسؤول للمطبعة والمجلة .

مادة ٢٠ - يجرى القبض بموجب ايصالات رسمية تقطع من دفتر كل ورقة فيه على نسختين متتاليتين وتدفع النفقات والاجور والتعويضات والمكافآت بموجب سندات صرف ومذكرات تحمل توقيع المحاسب المسؤول والمدير او رئيس لجنة الاشراف الادارية .

مادة ٢١ - تحفظ لدى المحاسب النسخ الثانية لاوراق دفاتر الايصالات واسناد النفقات والاجور والتعويضات والمكافآت ، في ملفات خاصة وهي خاصة للتدقيق والتفتيش الماليين .

دفاتر المحاسبة

مادة ٢٢ - تتألف دفاتر محاسبة المطبعة والمجلة من :

١ - الدفاتر الاجمالية .

٢ - الدفاتر المساعدة .

مادة ٢٣ - (أ) تتألف الدفاتر الاجمالية من :

١ - اليومية .

٢ - المستودع .

(ب) تتألف الدفاتر المساعد من :

١ - يومية الصندوق وتخصص لتسجيل العمليات النقدية التي تجرى بواسطة الصندوق .

٢ - يومية المصرف ويخصص لتسجيل عمليات الصرف والقبض التي تجرى بواسطة المصرف .

٣ - الاستاذ المساعد لاجور الطباعة .

٤ - الاستاذ المساعد للمطبوعات وانواعها .

٥ - الاستاذ المساعد للاشتراكات وهو مؤلف من اوراق سائبة تحتوي كل صفحة منها على قسمين يسجل في كل قسم اسم أحد المشتركين مع ذكر تاريخ الاشتراك ومدته .

مادة ١٤ - تجرى عملية جرد الموجودات والجرد الحسابي في نهاية كل سنة من قبل لجنة تؤلف لهذا الغرض بقرار من وزير الثقافة والارشاد القومي وتنظم اللجنة في النتيجة تقريراً ترفع نسخة منه الى كل من وزيرى الثقافة والارشاد القومي والخزانة .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

٦ - الاستاذ المساعد للتوزيع وتسجل فيه حسابات المنعدين والموزعين وما يتفرع عنها .

٧ - الاستاذ المساعد لحسابات الذمم .

٨ - دفاتر نفقات الموازنة .

٩ - دفتر جرد .

١٠ - ويمكن فتح دفاتر مساعدة اخرى اذا اقتضت الحاجة .

قرار رقم ١٣٠٥ (١)

تاريخ ١٩٦٥/٨/٨

اصدار مجلة باسم (العمران)

ان وزير الشؤون البلدية والقروية :

بناء على القرار الجمهوري رقم ١٢٤ لعام ١٩٥٨ .

وعلى اقتراح الامين العام .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تصدر وزارة الشؤون البلدية والقروية مجلة باسم (العمران) غايتها اعطاء صورة عن النهضة العمرانية والاقتصادية والثقافية والسياحية في الجمهورية العربية السورية يتراوح عدد صفحاتها بين ٨٠ - ١٠٠ صفحة قياس (٢٠ × ٣٠ سم) ويحدد عدد النسخ التي تطبع منها مبدئياً بالفى نسخة .

مادة ٢ - تتألف لجنة الاشراف على المجلة من السادة :

السيد المهندس منير ونوس الامين العام المساعد للشؤون الفنية في الوزارة .
السيد محمد نصر الرئيس مدير الادارة العامة للوزارة .

السيد المهندس نبيل الخاني مدير ادارة التخطيط في الوزارة .

السيد عبد الفتاح الصفدي مدير الادارة العامة للبلديات في الوزارة .

السيد منذر قولى أمين سر في امانة العاصمة .
وتكون مهمة هذه اللجنة الاشراف على شؤون المجلة من النواحي الفنية والمطبعة والمالية ، واعطاء التوجيهات اللازمة لذلك وتقدير المداقات المالية التي تدفع للكتاب والصحفيين وتجتمع هذه اللجنة برئاسة الامين العام للوزارة كلما اقتضى الامر ذلك .

مادة ٣ - أمر الصرف :

يعتبر الامين العام للوزارة آمراً للصرف في كل ما يتعلق بالاتفاق على شؤون المجلة .

مادة ٤ - يكلف السيد عادل معلوم رئيس المكتب الصحفي في الوزارة برئاسة تحرير المجلة .

مادة ٥ - يكلف السيد سعيد نشواتي بالاشراف على سير طباعتها باستمرار .

مادة ٦ - يكلف السيد محمد علي ذو الفقار بحكي بأعمال محاسبة المجلة ويقوم بعملية التمويل تحت اشراف أمر الصرف ومدير الادارة العامة للوزارة وذلك من حساب المجلة .

مادة ٧ - تطبق على المدفوعات من أموال المجلة :

(أ) حسميات ضريبتى الدخل والتمتع .

(ب) الصاق الطوابع القانونية على الفواتير والعقود .

مادة ٨ - تصدر عن مجلة العمران صباح كل سبت نشرة اعلان اسبوعية خاصة باللغتين العربية والفرنسية تتضمن اعلانات الدولة الرسمية وتوزع على الملحقين التجاريين لدى السفارات الاجنبية والمتعهدين والشركات والدوائر الرسمية ويتولى الاشراف على هذه النشرة السيد سيد نشواتي :

مادة ٩ - تحدد اشتراكات المجلة كما يلي :

(أ) الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة والبلديات والشركات ٥٠ ل.س سنوياً .

(ب) موظفي الوزارة والبلديات والمؤسسات التابعة للوزارة ٧ ل.س سنوياً .

(ج) ثمن العدد الواحد ٧٥ ق.س .

(د) يضاف على الاشتراكات اجور البريد داخل وخارج الجمهورية العربية السورية .

مادة ١٠ - تطبق في اجور الاعلانات التي تنشرها المجلة التعرفة الرسمية المعمول بها في المؤسسة العربية للاعلان .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

قرار رقم ٧٢ (١)

تاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

اصدار مجلة باسم المجتمع العربي الاشتراكي

ان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على القرار الجمهوري رقم ٢٧٥ تاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨ وتعديلاته .

وعلى القرار رقم ٤٨٥ تاريخ ١٩٦٥/٧/١٣ .

وعلى القرار رقم ٩٨٤ تاريخ ١٩٦٦/١١/٢١ .

وعلى اقتراح الأمين العام .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مجلة شهرية باسم « المجتمع العربي الاشتراكي » .

مادة ٢ - تكون هذه المجلة وثائقية تتضمن مقالات وتقارير وأبحاث واجتهادات وقرارات وانظمة حول كل ما يتعلق بنشاطات الوزارة والقطاعات المشرفة عليها .

مادة ٣ - يحدد بدل الاشتراك السنوي في مجلة المجتمع العربي الاشتراكي ب :
ليرة سورية

١٥ عن الاشتراك السنوي

١٠ عن الاشتراك السنوي للطلاب والعمال والفلاحين .

٢٠ عن الاشتراك السنوي للدوائر الرسمية والمؤسسات والادارات والشركات والمنشآت العامة والخاصة .

٢٠ أو ما يعادلها للمشاركين خارج البلاد السورية .

كما يحدد ثمن العدد الواحد ب ١٠٠ ق.س للطلاب والعمال والفلاحين وب ١٥٠ ق.س للعموم .

مادة ٤ (٢) - ترسل اشتراكات مجلة المجتمع العربي الاشتراكي الى محاسب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحوالة بريدية أو شيك مودق على ان لا يتصرف بها قبل وضع نظام مالي للمجلة (بالاتفاق مع وزارة المالية) وفي حالة عدم وضع هذا النظام تؤول الى مديرية الخزينة وارادات مخففة للنفقات .

مادة ٥ - توجه جميع المراسلات باسم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل « مجلة المجتمع العربي الاشتراكي » (دمشق) .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٩ في ١٩٦٧/٣/٩ .

(٢) مصادرة بالقرار رقم ٣٩٥ تاريخ ١٩٦٧/٥/١٣ الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ في ١٩٦٧/٧/٢٠ .

قرار رقم ٥٢٦ (١)

تاريخ ١٩٦٨/٦/٢٠

تنظيم اصدار مجلة القانون

ان وزير العدل

بناء على احكام المادتين ٨ و ٥٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٩٨ تاريخ ١٩٦١/١١/١٥ وعلى مقتضيات المصلحة العامة

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تصدر عن وزارة العدل مجلة باسم « مجلة القانون » .

مادة ٢ - سنة المجلة عشرة اعداد ونهرس ويمكن زيادة هذا العدد من لجنة الاشراف عند الاقتضاء .

مادة ٣ - صفحات العدد الواحد مائة وخمسون صفحة ومجموع نسخ العدد الواحد ١٥٠٠ وللجنة الاشراف زيادة عدد الصفات والنسخ او انقاصها حسبما تقتضيه الظروف .

مادة ٤ - بدل الاشتراك السنوي ١٠ ليرات سورية تدفع في صندوق الخزينة لقاء اتصال مالي يقيد في سجل خاص .

مادة ٥ - (أ) توزع نسخ الاعداد تباعا على المشتركين الذين يسددون بدل الاشتراك في كل عام .

(ب) يعتبر السادة القضاة في وزارة العدل والاعضاء الفنيين في ادارة قضايا الحكومة مشتركين حكما وتوزع نسخ الاعداد عليهم وعلى الراغبين في الاشتراك من بين المساعدين القضائيين ويحسم بدل الاشتراك من راتبهم بعد نهاية شهر حزيران من كل عام .

مادة ٦ - (أ) سعر العدد الواحد الذي يباع افراديا ليرتين .

(ب) يحدد سعر الاعداد الخاصة والفهرس بقرار من وزير العدل .

مادة ٧ - يخصص اشتراك مجاني لكاتب وزير

العدل ، الامانة العامة ، ادارة التفتيش القضائي ، ادارة التشريع ، محكمة النقض ، محاكم الاستئناف ، النائب العام ، المحامين العاملين في المحافظات ، ثلاثة اشتراكات لمكتبة وزارة العدل .

مادة ٨ - لوزير العدل اقرار الاعداء والمبادلة ويحفظ مقابل المبادلة في مكتبة وزارة العدل .

مادة ٩ - تقسم المجلة الى الاقسام التالية :

١ - قسم الابحاث الحقوقية .

٢ - قسم الاجتهادات الصادرة عن محكمة النقض .

٣ - قسم الاجتهادات الصادرة عن باقي المحاكم العربية السورية .

٤ - قسم الاجتهادات الصادرة عن محاكم البلاد العربية والاجنبية .

٥ - قسم الاجتهادات الصادرة عن مجلس الدولة .

٦ - قسم البلاغات الوزارية .

٧ - قسم النصوص التشريعية والتنظيمية .

تنشر الابحاث الحقوقية بموافقة وزير العدل .

مادة ١٠ - تطبع مجموعات القواعد القانونية والاحكام التي يعدها كل من ادارة التشريع والمكتب الفني بمحكمة النقض في اعداد من مجلة القانون .

مادة ١١ - تشرف على مجلة القانون لجنة من الامين العام ومدير ادارة التشريع وقاضى المكتب الفني بمحكمة النقض او من ينوب عنهم .

مادة ١٢ - يقوم مدير المكتب الاداري بامانة سر هذه اللجنة ويحدد تعويضه الشهري بقرار من وزير العدل .

مادة ١٣ - يكلف أمين مستودع وزارة العدل بحفظ اعداد المجلة وبيعها وفتح سجل خاص لها تسجل فيه الاشتراكات والمبيعات وعدد النسخ المطبوعة والباقية ويجرى في نهاية كل عام بيان الاعداد المباعة والمهداة والمبادل عليها والباقية ، وتحفظ الباقية في المستودع المذكور وذلك لقاء تعويض شهري يحدد بقرار من وزير العدل .

مادة ١٤ - لوزير العدل بناء على طلب لجنة الاشراف تسمية قاضيين على الاكثر لمؤازرتها باعداد مجلة القانون وبالمهام التي توكلها اليه هذه اللجنة والتي تتعلق بهذا العمل ويحدد التعويض الشهري لكل منهما بقرار من وزير العدل .

مادة ١٥ - يكلف أحد مستخدمي مستودع الوزارة بمؤازرة لجنة الاشراف بالمهام التي توكلها اليه هذه اللجنة وذلك بقرار من وزير العدل يحدد فيه تعويضه الشهري .

مادة ١٦ - تخصص مكافأة لا تتجاوز الخمسون ليرة سورية على الاكثر لكل صاحب مقال ينشر في مجلة تصرف بقرار من وزير العدل بناء على كتاب من لجنة الاشراف ولا يجوز نشر اكثر من مقالين في العدد الواحد .

مادة ١٧ - تصرف نفقات اصدار المجلة والتعويضات والمكافآت من الاعتمادات المرصدة في الميزانية تحت عنوان « نفقات مجلة القانون » .

مادة ١٨ - يلغى القرار رقم ٤٤٦ تاريخ ١٩٥١/٦/١٨ وجميع الاحكام المختلفة الاخرى .

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ .

قرار رقم ١٦٠ و/١٩٦٠

تاريخ ١٩٦٩/٣/١٥

اصدار مجلة « اسامة » للاطفال

ان وزير الثقافة والسياحة والارشاد القومي

بناء على القرار بقانون رقم ١٩٧ تاريخ ٢٣/١١/١٩٥٨ وتعديلاته .

وعلى القرار التنظيمي رقم ٥٢ و/١٩٦٨ تاريخ ٢/١٩٦٨ .

وعلى القرار التنظيمي رقم ٥٤٤ و/١٩٦١ تاريخ ٥/١١/١٩٦١ المتضمن نظام المجلة والمطبوعة وعلى موافقة وزارة المالية رقم ٢٢٣٥ - ٢/٢١ تاريخ ١٩٦٩/٢/١٠ .

وعلى اقتراح الامين العام .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تصدر وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي مجلة للاطفال نصف شهرية اسمها « اسامة » كملحق لمجلة المعرفة اهدافها تنمية وعي الطفل العربي على قيم امته ، وتزويده بالثقافة الصحية وتقديم التسلية المفيدة وتتولى مديرية المطبوعات والنشر في الوزارة الاشراف على اصدار هذه المجلة .

مادة ٢ - تمارس لجنة الادارة والتحرير المؤلفة بموجب المادة الرابعة من القرار رقم ٥٤٤ و/١٩٦١ تاريخ ١١/٥/١٩٦١ بالنسبة لمجلة « اسامة » المهام المكلفة بها بموجب القرار المذكور من الوجهة الادارية فقط وفيما لايتعارض مع احكام هذا القرار . كما تطبق عليها بشأن جلساتها وتعويضاتها الاحكام الواردة في القرار رقم ٥٤٤ و/١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٣ - (أ) تؤلف لجنة تسمى « لجنة تحرير المجلة » من :

- مدير المطبوعات والنشر رئيسا

- رئيس التحرير المجلة عضوا

- ستة من المهتمين بشؤون الثقافة والفن والتربية يسمون بقرار من الوزير اعضاء

- امين سر المجلة (سكرتير تحرير) عضوا ومقررا

(ب) تتولى (لجنة تحرير المجلة) المهام التالية :

١ - رسم الخطط التنفيذية لنشاط المجلة وعملها في نطاق الاهداف المحددة لها .

٢ - اقتراح الموضوعات والابواب والرسوم والصور التي تتضمنها المجلة .

٣ - تحديد حجم المجلة وعدد صفحاتها ومواعيد صدورها .

٤ - دراسة ما يرد الى المجلة من مواد واقرار ما يصلح للنشر منها .

٥ - تحديد المكافآت المالية لاصحاب المقالات والرسوم والصور وسواها مما ينشر في المجلة ضمن الحدود المبينة في المادة ٨ من هذا القرار .

مادة ٤ - تجتمع (لجنة تحرير المجلة) بدعوة من رئيسها مرة في الاسبوع على الاقل ، ويجوز ان تدعى الى اجتماعات طارئة عندما تقضى بذلك ضرورات العمل ولا يكون الاجتماع قانونيا الا اذا حضرته اكثرية الاعضاء وتتخذ القرارات باكثرية خمسة اعضاء مهما بلغ عدد الحضور .

مادة ٥ - يمنح كل من رئيس واعضاء (لجنة تحرير المجلة) عن كل جلسة تعقد خارج الدوام الرسمي تعويضا مقطوعا قدره ١٥ ليرة سورية على الا يتجاوز التعويض الشهري لكل منهم مائة ليرة سورية مهما بلغ عدد الجلسات .

مادة ٦ - يتولى رئيس التحرير المهام التالية :

١ - الاشراف على العمل (الاداري والفني) على حسن سير العمل في المجلة ، ولا سيما شؤون التحرير والطباعة والنشر وصدور المجلة في مواعيدها وتنفيذ المقررات الصادرة عن لجنة الادارة والتحرير وعن لجنة تحرير المجلة .

٢ - الاشراف على تنظيم شؤون توزيع المجلة والاتصال بالمستركين والمتعهدين وفق توجيهات مدير المطبوعات والنشر .

٣ - اعداد تقرير نصف سنوي عن وضع المجلة من جميع الوجوه وتقديمه الى مدير المطبوعات والنشر ليصار الى دراسته في لجنة الادارة والتحرير .

مادة ٧ - يقوم سكرتير تحرير المجلة بمساعدة رئيس التحرير في العمل اليومي وضبط جلسات كل من (لجنة الادارة والتحرير) و (لجنة تحرير المجلة) وتدوين مقرراتهما في سجل خاص بالاضافة الى تنفيذ ما يطلبه رئيس التحرير ضمن حدود صلاحياته بشأن المجلة ومسك سجلاتها وحفظ وثائقها وغير ذلك من المهام الاخرى .

مادة ٨ - (ا) تحدد مكافآت المواد الثقافية والفنية التي تنشر في المجلة على الشكل التالي :

نوع المواد الحد الاعلى لـ س

القصة الكاملة او المقالة ٧٠

القصة المسلسلة المصورة (سيناريو) من اربع صفحات ١٠٠

المسرحية غير المسلسلة ١٠٠

المسرحية المسلسلة (لكل صفحة) ٣٠

القصيدة الشعرية ٧٠

وتخفيض المكافاة بنسبة ٤٠٪ اذا كانت المواد المذكورة اعلاه مترجمة او مقتبسة

الصورة او الصور الملونة (للصفحة الواحدة) ١٠٠

الصورة او الصور غير الملونة (للصفحة الواحدة) ٦٠

اخراج المجلة (لكل عدد) ١٥٠

(ب) يجوز للجنة تحرير المجلة في حال تقديم الانتاج الثقافي او الفني الرفيع اقتراح تجاوز الحد الاعلى المنو به في الفقرة السابقة ويصبح الاقتراح نافذا بعد تصديق الوزير عليه .

(ج) يجوز للجنة تحرير المجلة في مطلع كل سنة اقتراح تعديل الحدود العليا المبينة في الفقرة (ا) من هذه المادة .

مادة ٩ - يكون مدير المطبوعات والنشر رئيس لجنة تحرير المجلة أمرا للصرف عاقدا للنفقة فيما يخص نفقات مجلة اسامة وذلك في حدود التفويض الذي يمنح له .

مادة ١٠ - يعهد الى محاسب ادارة المجلة والطبعة بالاضافة الى وظيفته القيام بأعمال محاسبة مجلة (اسامة) وفق الاسس والاحكام المالية المعمول بها في محاسبة المجلة والطبعة بموجب القرار رقم ٥٤٤/و تاريخ ١١/٥/١٩٦١ .

مادة ١١ - تحدث في الميزانية الداخلية للمجلة والطبعة فقرة خاصة باسم مجلة اسامة (نفقات وواردات) .

مادة ١٢ - تمسك حسابات مستقلة خاصة بمجلة (اسامة) وفق الاصول المتبعة في مجلة (المعرفة) .

مادة ١٣ - يجوز منح محاسب المجلة والمطبعة تعويضا لقاء الاعمال الاضافية المكلف بها اضافة الى عمله الاصلى وخارج اوقات الدوام الرسمى يحدد بقرار من وزير الثقافة والسياحة والارشاد القومى .

مادة ١٤ - تمارس لجنة بايعات مجلة المعرفة نفس مهامها بالنسبة لـ اسامة .

مادة ١٥ - الى أن تخلص الاعتمادات اللازمة لمجلة (اسامة) فى الميزانية الداخلية للمجلة والمطبعة لعام ١٩٦٩ ، يتم الانفاق على المجلة المذكورة من الاعتمادات الاثنى عشرية للميزانية الداخلية للمطبعة والمجلة ، يصار الى تنزيل النفقات المشار اليها من الفقرة الخاصة بنفقات مجلة (اسامة) عند صدور القرار الوزارى باصدار الميزانية الداخلية للمجلة والمطبعة بحيث يؤخذ مجموع النفقات المشار اليها باسم واردات غير ملحوظة لحساب المطبعة والمجلة .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره .

قرار رقم ١٧٤/ت (١)

بموجب القرار رقم ١٧٤/ت تاريخ ١٩/١٠/١٩٦٩

مادة ١ - تصدر وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى مجلة دورية زراعية تدعى مجلة (الثورة الزراعية) هدفها نشر الابحاث والبيانات والاحصاءات المتعلقة بالقطاع الزراعى فى القطر العربى الى رى والوطن العربى والعالم . وكذلك اخبار العالم فى هذا القطاع والعمل على نشر الثقافة الزراعية بينهم وتحديد دورهم فى المجتمع الشورى الجديد ومدى الامكانيات المتوفرة لديهم وكيفية الاستفادة من هذه الامكانيات وتشجيع روح التعاون بينهم .

مادة ٢ - يشكل مجلس ادارة المجلة برئاسة وزير الزراعة والاصلاح الزراعى وعضوية كل

من السادة :

- معاون الوزير .

- مدير مكتب الوزير .

- مدير التعاون .

- مدير الشؤون الزراعية .

- مدير التعليم والارشاد الزراعى .

- رئيس تحرير مجلة الثورة الزراعية .

- مدير مجلة الثورة الزراعية .

- رئيس تحرير نضال الفلاحين .

- مندوب من مكتب الفلاحين القطرى .

(ا) يشكل المجلس المشار اليه بقرار من وزير الزراعة والاصلاح الزراعى .

(ب) يجتمع المجلس المذكور مرة كل ثلاثة اشهر بدعوة من رئيسه .

مادة ٣ - تحدد مهام المجلس بمناقشة واقرار الدراسات المقدمة من هيئة تحرير المجلة بعد عرضها على لجنة المجلة والمتعلقة بالمواضيع التالية :

(ا) السياسة العامة للمجلة من حيث الاتجاه والموضوعات .

(ب) خطط وبرامج المجلة .

(ج) التقارير الدورية والسنوية .

(د) موازنة المجلة .

مادة ٤ - (ا) تؤلف لجنة المجلة برئاسة معاون الوزير المختص او من ينوبه وعضوية كل من السادة :

- مدير التعليم والارشاد الزراعى .

- مدير المكتبة والمتحف الزراعى .

- رئيس تحرير مجلة الثورة الزراعية .

- رئيس تحرير نضال الفلاحين .

- مدير مجلة الثورة الزراعية .

(ب) تشكل هذه اللجنة بقرار من وزير الزراعة والاصلاح الزراعي .

(ج) تجتمع لجنة المجلة بدعوة من رئيسها مرة بعد صدور كل عدد للمجلة ويجوز أن تدعى لاجتماعات طارئة كلما قضت الضرورة ذلك .

مادة ٥ - تقوم لجنة المجلة بالاعمال التالية :

(أ) اقتراح السياسة العامة للمجلة من حيث الاتجاه والموضوعات ورسم الخطة التي تكفل نجاح أهدافها وانتشارها في اوساط كافة العاملين في القطاع الزراعي من فنيين وفلاحين وكذلك في اوساط الشعب الاخرى .

(ب) تحديد المجلات والنشرات اللازم اقتناؤها بطريقة الشراء أو التبادل .

(ج) توجيه رئيس التحرير حول المواضيع التي تناولها الكتاب بحيث تكون البحوث والمعلومات التي تنشرها المجلة الزراعية موجهة توجيهها مفيدا من شأنه تناول جميع الامور المتعلقة بالقطاع الزراعي بما في ذلك اتباع أحدث الطرق في الزراعة ونشر روح التعاون بين الفلاحين .

(د) تحديد المكافآت المالية للمساهمين في التحرير ولاصحاب الدراسات والمقالات التي تنشر في المجلة بناء على اقتراح من السيد رئيس تحرير المجلة ومديرها وبشكل يتراوح بين ٢٥ و ٦٥ ل.س علما بأن المقالات والابحاث تكون ملكا للمجلة بحيث يجوز نشرها في أية مطبوعة اخرى بعد ذكر مصدرها .

(هـ) تحديد حجم المجلة وعدد صفحاتها ومواعيد صدورها وتحديد من ترسل اليهم عن طريق المبادلة أو الاهداء في داخل البلاد أو خارجها .

(و) مناقشة التقرير السنوي ، خلال الشهر الاول من كل عام ، والمقدم من هيئة تحرير المجلة والمتضمن سير العمل الفني والاداري والمالي في المجلة والذي يبين المقترحات اللازمة لتحسين نوعية المجلة وتطويرها وزيادة توزيعها وتخفيف نفقاتها .

(ز) تحديد سعر بيع النسخة الواحدة من

المجلة وتحديد الاشتراك والموافقة على عمولات المتعهدين .

(ح) اقرار خیر الوسائل لتوزيع المجلة وضمان زيادة انتشارها في الاوساط ذات العلاقة .

(ط) اعتماد وكلاء للمجلة في الخارج لتسولي شؤونها وجباية الاشتراكات .

مادة ٦ - (أ) اختصاصات المدير :

يقوم مدير المجلة بالاعمال التالية :

١ - الاشراف الاداري والمالي على شؤون المجلة واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

٢ - الاشراف على السجلات والمحفوظات المتعلقة بالمجلة .

٣ - التقدم الى لجنة المجلة بالاقتراحات المتعلقة بالامور الادارية والمالية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة .

(ب) اختصاصات رئيس التحرير :

يقوم رئيس التحرير بكافة شؤون التحرير ضمن توجيهات لجنة الادارة وخاصة ما يلي :

١ - جمع المقالات والبحوث والانباء والنصوص والاحصائيات والاطلاع عليها والتأكد من انسجامها مع أهداف المجلة وغاياتها ومن صلاحيتها للنشر وقرار نشرها في المجلة .

٢ - الاتصال بالمحررين والكتاب والمترجمين وسواهم لتأمين المواد اللازمة للنشر في المجلة في الوقت المناسب .

٣ - تبويب المقالات والبحوث ووضع المواد والصور المقرر نشرها في المجلة وتنظيم فهرس المجلة .

٤ - التقدم الى لجنة المجلة بالاقتراحات المتعلقة بالامور الفنية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة .

(ج) اختصاصات المسؤول الفني :

يتولى المسؤول الفني كافة الامور الفنية في المجلة من اخراج وطباعة وتصحيح وحفر كليشات وتجليد وغير ذلك من الامور الفنية .

مادة ٧ - تمسك محاسبة المجلة وفق النظام المالي والحسابي لمجلة الاصلاح الزراعي (سابقا)

الصادر بموجب القرار رقم ٢٩٨/ت تاريخ

١٩٦٥/٥/٩

مادة ٨ - يسمى الاشخاص الذين سيعملون

في المجلة بأوامر ادارية تصدر عن الوزير .

مادة ٩ - يوقف مفعول جميع القرارات والاوامر

الادارية المخالفة لاحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم

لتنفيذه ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

قرار رقم ٣١٥٦ (١)

اصدار مجلة العمران

سلسلة من الدراسات العلمية

ان وزير الشؤون البلدية والقروية

بناء على القرار الجمهوري رقم ١٢٤ لعام ١٩٥٨

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠٥ تاريخ

١٩٦٥/٨/٨ القاضي باصدار مجلة العمران .

وعلى اقتراح الامين العام .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تصدر مجلة العمران بالاضافة الى

الاعداد الدورية والوثائقية سلسلة من الدراسات

العلمية بشكل كتيبات تتضمن دراسة المواضيع

التي تدخل في اختصاص وزارة الشؤون البلدية

والقروية والمتعلقة بالشؤون الفنية او شؤون

الادارة العامة او الادارة المحلية او الشؤون المالية

ويتألف كل كتيب من دراسة واحدة بموضوع

واحد .

مادة ٢ - تؤلف لجنة على الشكل التالي :

- الامين العام رئيسا

- المدير العام لمؤسسة مياه الفيحة عضوا

- مدير الادارة العامة في الوزارة عضوا

- مدير الشؤون الفنية في

امانة العاصمة عضوا

- مدير الادارة العامة للتخطيط عضوا

- رئيس تحرير مجلة العمران مقررا

وتقوم بالمهام التالية :

(ا) وضع خطة للابحاث او التراجم التي يمكن

قبولها .

(ب) دراسة النصوص المقدمة والبت في صلاحها

للاصدار .

(ج) تقدير مكافآت المؤلفين والمقررين وغيرهم
من الذين يقدمون جهودا في هذا المجال .

ويتم النظر في الفقرة ب وفي الفقرة ج
المذكورتين اعلاه بناء على توصية من مقرر متخصص
في المادة التي يعالجها البحث يعين من قبل اللجنة
لهذه الغاية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم
لتنفيذه .

دمشق في ١٩/١٠/١٩٦٩ .

قرار رقم ٦٠ و (٢)

وزير الاعلام

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٦٨
تاريخ ١٩٧٥/١٠/٢ .

وعلى قرار مجلس الادارة بجلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٧٦/٣/٦ .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يعتمد النظام الداخلي لصحيفة
(تشرين) التي تصدرها مؤسسة تشرين للصحافة
والنشر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم
لتنفيذه .

مشق في ١٩٧٦/٤/٣ .

ملحق رقم ١

نظام الداخلي لجريدة (تشرين)

الصادر عن المؤسسة

اهداف الجريدة وصورها

المادة ١ - تتولى جريدة (تشرين) اليومية
الصادرة عن المؤسسة المهام التالية :

١ - العمل على تحقيق اهداف مؤسسة
(تشرين) للصحافة والنشر كما نصت عليها

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٦ في ١٩٦٩/١٢/٢٤

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٩ في ١٩٧٦/٥/١٢

أحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٨ تاريخ ١٩٧٥/١٠/٢ .

٢ - الاسهام في تطوير العمل الصحفي في القطر العربي السوري من حيث الشكل والمضمون ورفع مستوى الصحافة اعلاميا وفنيا .

٣ - خدمة القساريء العربي في القطر العربي السوري وخارجه وتوسيع نطاق الخدمات الاعلامية بحيث تصل الى اوسع قطاعات الجمهور .

المادة ٢ - (أ) تصدر الجريدة ب (١٢ صفحة) على الأقل صباح كل يوم ، ولها أن تصدر الملاحق والأعداد الخاصة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

(ب) يضع مجلس الادارة قواعد اصدار الملاحق والأعداد الخاصة وكذلك تحديد أيام عطل الجريدة .

ادارة الجريدة

المادة ٣ - (أ) يتولى المدير العام للمؤسسة رئاسة تحرير الجريدة .

(ب) رئيس التحرير هو المسؤول عن الجريدة واعداد مادة التحرير وصدورها بانتظام ، يعاونه في ذلك مدير التحرير ورؤساء الأقسام .

المادة ٤ - (أ) يتولى مدير التحرير مساعدة رئيس التحرير في الاشراف على مختلف أقسام ادارة التحرير والتنسيق فيما بينها ويكون مسؤولا أمامه عن سير العمل فيها ، ولرئيس التحرير أن يفوضه ببعض صلاحياته .

(ب) ينوب مدير التحرير عن رئيس التحرير في حال غيابه على وجه قانوني .

هيئة التحرير

المادة ٥ - (أ) تساعد رئيس التحرير هيئة استشارية تسمى هيئة التحرير وتتألف على النحو التالي :

رئيس التحرير	رئيسا
مدير التحرير	نائبا للرئيس
رؤساء الأقسام	أعضاء
(ب) مهمة هذه الهيئة مناقشة الموضوعات	

اليومية التي تواجه الجريدة بما يكفل تطويرها بصورة مستمرة وحسن سير وانتظام العمل فيها .

(ج) تجتمع الهيئة مرة واحدة في الاسبوع على الأقل وكلما دعت الضرورة الى ذلك بدعوة من رئيس التحرير ولها أن تستعين في أداء مهمتها بمن تراه من العاملين في الجريدة أو المؤسسة .

المادة ٦ - تتألف ادارة التحرير من الأقسام التالية :

- ١ - القسم الفني .
- ٢ - قسم الأخبار والتعليقات .
- ٣ - قسم الدراسات والآراء .
- ٤ - قسم التحقيقات .
- ٥ - قسم الثقافة والمنوعات .
- ٦ - قسم المنظمات والهيئات الشعبية .
- ٧ - قسم التصوير الفوتوغرافي .

ويتبعها القسمان التاليان :

- ١ - قسم التصحيح .
- ٢ - قسم الأرشفة .

القسم الفني

المادة ٧ - يتولى القسم الفني المهام والاختصاصات التالية :

- ١ - وضع التصميم الفني للجريدة وفق توزيع مادة التحرير على الصفحات .
- ٢ - اخراج الجريدة وفق ترتيب مواد صفحاتها واهمية موضوعات مادة التحرير في كل صفحة .
- ٣ - توجيه الخطاطين بما ينسجم مع اعداد الجريدة فنيا ومع اخراجها .
- ٤ - توجيه تنفيذ مادة التحرير في المطابع بحسب مقتضيات الاخراج .
- ٥ - التعاون مع رسامي الكاريكاتور والمصورين الفوتوغرافيين من الناحية الفنية فيما يتعلق بالاخراج .
- ٦ - الاشراف على تنفيذ الجريدة من حيث طباعتها بما يحقق تنفيذ الاخراج وفق التصميم الموضوع ونظافة الطباعة .

٧ - تطوير الاخراج ضمن اطار خطة التحرير وتوفير مستوى فنى للجريدة متقدم باستمرار .

٨ - وبصورة عامة يتولى القسم الفنى جميع مهام اخراج الجريدة وتجهيزها للطباعة بالتعاون والتنسيق مع الأقسام الأخرى .

قسم الأخبار

المادة ٨ - يتولى قسم الأخبار المهام والاختصاصات التالية :

١ - متابعة الأخبار مع جميع مصادرها الداخلية والخارجية مباشرة أو بالواسطة عن طريق المندوبين والمراسلين ووكالات الأنباء والاذاعات والنشرات ومختلف وسائل الأخبار الأخرى .

٢ - فرز الأخبار وصياغتها بما ينسجم مع سياسة الجريدة وتوزيع هذه الأخبار وفق ترتيب أبواب الجريدة وصفحاتها وبالتعاون والتنسيق مع الأقسام الأخرى .

٣ - التعليق على الأخبار ضمن اطار سياسة الجريدة ووفق تعليمات رئاسة التحرير .

٤ - توزيع العمل فى القسم بما يتفق وطبيعة الأخبار ومصادرها بحيث يغطى القسم هذه المصادر كافة وعلى أوسع نطاق ممكن .

٥ - تقديم الخدمات للقارئ فى مختلف مجالات الحياة اليومية والعناية بالأخبار التى تخدمه .

٦ - الاهتمام بمصادر الأخبار والتأكد من صحتها ونزاهتها وتوثيق صلة الجريدة بهذه المصادر .

٧ - تكليف المصورين الفوتوغرافيين بالمهام الصحفية بالتنسيق مع قسم التصوير .

٨ - ويتولى قسم الأخبار بصورة عامة تغطية قطاع الأخبار فى الجريدة على أوسع نطاق ممكن وبكل ما يتطلبه العمل الصحفى من دقة ونزاهة وسرعة .

٩ - يتألف قسم الأخبار من الشعب التالية :

١ - الوكالات والاستماع والفرز

٢ - الشؤون الداخلية والخدمات اليومية

٣ - الشؤون العربية

٤ - الشؤون الدولية .

قسم الدراسات والآراء

المادة ٩ - يتولى قسم الدراسات والآراء المهام والاختصاصات التالية :

١ - اعداد مختلف أنواع الدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والفكرية والفنية وغيرها التى يتطلبها تحرير الجريدة والتى تواكب التطورات المحلية والعربية والدولية .

٢ - الاستعانة بالمختصين فى الدراسات الواردة فى الفقرة السابقة من العرب والأجانب واستطلاع آرائهم واستكثابهم فى الموضوعات التى تهم الجريدة .

٣ - تشكيل لجان من العاملين فى المؤسسة والجريدة أو من خارجها تختص باعداد بحوث فى فروع معينة من الدراسات .

٤ - التعاون مع مديرية البحوث والدراسات والتوثيق فى المؤسسة فى كل ما يحد خطة تحرير الجريدة .

٥ - اقتراح شراء المراجع والكتب والمجلات والاشتراك فى تلقى الخدمات الصحفية التى تقدمها وكالات الأنباء المحلية والعربية والدولية وغيرها من المؤسسات التى تخدم العمل الصحفى .

٦ - اقتراح المكافآت لكتاب البحوث والدراسات والآراء المنشورة فى الجريدة من غير العاملين فيها .

٧ - مراجعة الصحف والمجلات الأجنبية وغيرها من المصادر باللغات الأجنبية وترجمة المقالات والدراسات التى تخدم خطة تحرير الجريدة .

٨ - يتألف قسم الدراسات والآراء من :

١ - شعبة الدراسات والآراء .

٢ - شعبة الترجمة .

مادة ١١ - يتولى قسم التحقيقات المهام والاختصاصات التالية :

١ - تتبع مشاريع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القطر ضمن خطة سنوية وربعية وشهرية . وتغطيتها بصورة مباشرة ، أو بصورة

(ج) شعبة الطوارئ والتحقيقات المستعجلة .

قسم الثقافة والمنوعات

مادة ١٢ - يتولى قسم الثقافة والمنوعات المهام والاختصاصات التالية :

١ - تغطية الأخبار اليومية غير السياسية ومختلف النشاطات الادبية والاجتماعية والفنية والرياضية والعلمية وغيرها والتعليق عليها عند الاقتضاء بما يخدم أهداف الجريدة في تقديم الخدمات الثقافية والإعلامية للقارئ .

٢ - أعداد التحقيقات ذات الصيغة الاخبارية حول النشاطات المشار اليها في الفقرة السابقة وكذلك التحقيقات المصورة ذات الطابع التثقيفي والترفيهي .

٣ - استكتاب النقاد المختصين في قضايا الادب والفن والرياضة والسينما والاذاعة والتليفزيون وغيرهم من المعلقين والكتاب والادباء والشعراء ، على نحو يكفل للقسم تغطية أوسع قطاعات النشاط الثقافي والاجتماعي والفني .

٤ - متابعة الصحف والمجلات العربية والاجنبية ذات الاهتمامات الماثلة لعمل القسم والاستفادة من الخدمات الصحفية المصورة وغير المصورة التي تقدمها وكالات الانباء بما يخدم مهام القسم .

٥ - اقتراح اقامة الندوات واجراء المسابقات ومنح الجوائز في اطار القسم بما يشجع المواهب الادبية والفنية .

٦ - الدعاية السياحية للقطر بمختلف أشكالها وابرار جوانب تقدمه عمرانيا واقتصاديا وثقافيا وفنيا .

٧ - يتألف قسم الثقافة والمنوعات مما يلي :

١ - شعبة الثقافة والفنون .

٢ - شعبة المنوعات والرياضة .

٨ - وبصورة عامة يختص قسم الثقافة والمنوعات بتقديم الخدمات الثقافية والادبية والفنية والاجتماعية والترفيهية للقارئ بمختلف الوسائل والأساليب التي تثير اهتمامه وتسهم في توعيته وتطوير ثقافته وتنمية ذوقه الجمالي .

غير مباشرة ، وذلك بجميع الوسائل والأساليب الصحفية المتاحة على نحو يقدمها للقارئ بكل أبعادها ، وبأوسع تفاصيلها وظروفها وملابساتها ، وبكل ما يتطلبه العمل الصحفي المسؤول ، من روح خلاقة وفن مبدع ، يدفع الى كشف الثغرات بهدف التغلب عليها ، وتحقيق الأهداف التي وضعت الخطط من أجلها بأسرع وقت ممكن ، وبأقل التكاليف .

٢ - الاهتمام بالمشاكل التي يعاني منها المواطنون بشكل مستمر أو عارض ، وذلك من خلال إبراز هذه المشاكل ، بروح المسؤولية الواعية التي تعمل على التغلب عليها وتقديم الحلول المناسبة لها ، وتكوين رأى عام ضاغط يساهم في تجاوز الروتين والاهمال وعدم الشعور بالمسؤولية .

٣ - الاهتمام بالأحداث الطارئة التي تهم الرأي العام ، والاسراع الى تغطيتها صحفيا بهدف كشف اسباب وقوعها وكيفية تلافي تكرار ذلك ، مع التأكيد على دور التقدم الاجتماعي والاقتصادي والوعي الجماهيري في تجنب حدوث الطوارئ والكوارث المفاجئة .

٤ - توثيق صلة القسم بمصادر الاخبار ، وبالجهات التي يمكن أن تسهل مهمة المندوبين والموفدين والمراسلين الذين يتسولون اجراء التحقيقات لصالح الجريدة .

٥ - التعاون مع مختلف أقسام الجريدة في خدمة كل ما من شأنه خدمة التحرير .

٦ - اقتراح المكافآت التشجيعية لأصحاب التحقيقات ذات السبق الصحفي ، أو التي تحقق خدمة عامة بارزة للمجتمع والدولة ، وتخدم أهداف الحرية والمؤسسة .

٧ - تكاليف المصورين الفوتوغرافيين بالمهام الصحفية لخدمة التحقيقات بالتنسيق مع قسم التصوير .

٨ - يتألف قسم التحقيقات من الشعب التالية :

(أ) شعبة تحقيقات التنمية .

(ب) شعبة المشاكل المستمرة .

قسم المنظمات والهيئات الشعبية

مادة ١٣ - يتولى قسم المنظمات والهيئات الشعبية المهام والاختصاصات التالية :

١ - متابعة نشاط المنظمات والهيئات الشعبية في القطر العربي السوري على نحو يسهم بتعزيز دورها في الكفاح السياسي والاجتماعي وفي تنمية قوى الانتاج وتنشئة الاجيال الجديدة ، ويخدم سياسة القطر وبرامجه الاجتماعية والاقتصادية والتربوية في مختلف الميادين .

٢ - اقامة الصلات مع هذه المنظمات والهيئات الشعبية واجراء تحقيقات عن نشاطاتها وابرار فعاليتها المختلفة في جميع المجالات .

٣ - نشر كل ما من شأنه رفع مستوى وعي هذه المنظمات والهيئات والشعبية لدورها في الصل العام وفي تعينتها لقوى الجماهير بمختلف فعاليتها وتقديم نماذج عن دورها في البلدان الاخرى ولاسيما التقدمية والاشتراكية .

٤ - الاهتمام بخاصة بقضايا واهتمامات الطلائع والشبيبة والطلبة وسائر الهيئات الاخرى بما يقدم بناء الاجيال الجديدة وتربيتها وتوعيتها على واجباتها الوطنية والقومية .

٥ - افساح المجال للمنظمات والهيئات الشعبية لنشر كل ما يهمها على صفحات الجريدة وتشجيع نشاطاتها الاجتماعية والادبية والفنية والرياضية وغيرها .

٦ - يتألف قسم المنظمات والهيئات الشعبية بما يلي :

١ - شعبة الطلائع والشبيبة والطلبة .

٢ - شعبة المنظمات والهيئات .

قسم الارشيف والمعلومات

مادة ١٤ - يتولى قسم الارشيف والمعلومات والمهام والاختصاصات التالية :

١ - خدمة التحرير بأقسامه كافة عن طريق تزويدها بالمعلومات والصور اللازمة في مختلف الموضوعات التي تعالجها سواء آكانت اخبارا أم

بحوثا ودراسات وتحقيقات أم غيرها مما يدخل في اختصاص كل قسم .

٢ - تنظيم الارشيف بأسلوب علمي وعلى نحو شامل بصورة يصبح معها القسم غنيا بمختلف أنواع المعلومات والصور وقادرا على تقديمها بالسهولة والسرعة المطلوبتين .

٣ - متابعة مصادر المعلومات وتغذية الارشيف عن طريقها باستمرار سواء بالحصول عليها مباشرة أم عن طريق الوكالات المتخصصة .

٤ - التعاون مع دائرة الارشيف ودائرة المكتبة والمراجع في مديرية البحوث والدراسات والتوثيق في المديرية العامة حول كل ما من شأنه دعم الارشيف والمراجع والتوثيق .

٥ - انشاء ارشيف صور فوتوغرافية للأشخاص والاماكن وسواها مستوف لمتطلبات التحرير بالتعاون مع قسم التصوير الفوتوغرافي والوكالات المتخصصة .

٦ - جمع مصادر ووثائق الاحداث القومية والتاريخية وسائر المناسبات الاخرى .

قسم التصوير الفوتوغرافي

مادة ١٥ - يتولى قسم التصوير الفوتوغرافي المهام والاختصاصات التالية :

١ - تقديم الصور الفوتوغرافية اللازمة لأقسام الجريدة المختلفة ولا سيما قسم الاخبار وقسم الدراسات والتحقيقات .

٢ - توفير كافة الادوات والتجهيزات اللازمة لقيام القسم بأداء مهمته على الوجه المطلوب كالكاميرات والغرفة المظلمة والمواد الكيماوية وغيرها .

٣ - تنظيم ارشيف للأفلام المصورة والصور على نحو يتيح الرجوع اليها والاستفادة منها بسهولة وسرعة .

٤ - التعاون مع قسم الارشيف والمعلومات ومع كافة الاقسام الاخرى المختصة في المؤسسة من أجل توفير ارشيف مصور متكامل .

٥ - اقتراح اقامة معارض للتصوير الفوتوغرافي والاشترك في المعارض في الداخل والخارج

والتعاون مع كافة الجهات المعنية بالتصوير الفوتوغرافي .

٦ - العمل على رفع مستوى التصوير الصحفي وتوفير اطرار جديدة من المصورين الصحفيين .

قسم التصحيح

مادة ١٦ - يتول قسم المراجعة والتصحيح الاختصاصات التالية :

١ - مراجعة مواد التحرير بعد تنضيدتها وتصحيحها طبق الاصل والتأكد من سلامتها لغويا ونحويا ومن صحة المضمون عند الاقتضاء .

٢ - انجاز المراجعة والتصحيح بالسرعة التي تتطلبها الطباعة ووفقا لتوجيهات القسم الفني والاقسام المعنية .

٣ - الاحتفاظ بالاصول الكاملة لمواد التحرير وبروفات التصحيح وعدم اتلافها الا بعد موافقة رئاسة التحرير .

٤ - رفع تقرير يومي الى رئاسة التحرير عن سير عمليات المراجعة والتصحيح وعلاقتها بالتحرير وبالطباعة مع تقديم الملاحظات والمقترحات عند الاقتضاء .

احكام عامة

مادة ١٧ - للمدير العام تكليف رئيس قسم بمهام رئاسة قسم آخر اضافة لعمله كما يحق له تكليف رئيس شعبة برئاسة شعبة أخرى أو رئاسة القسم الذي يعمل فيه اضافة الى عمله .

مادة ١٨ - يصدر المدير العام التعليمات اللازمة لتوزيع المهام والاختصاصات التي يتطلبها تنفيذ هذا القرار بين مختلف الاقسام والشعب .

قرار رقم ٧٢ / و (١)

وزير الاعلام .

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٦٨ تاريخ ١٩٧٥/١٠/٢

وعلى قرار مجلس الادارة بجلسته الثامنة تاريخ ١٩٧٦/٤/٨

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تعتمد تعويضات الاستكتاب في جريدة تشرين المرفقة بهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٩٧٦/٤/٢٦ .

قرار تعويضات الاستكتاب

في جريدة تشرين

الذي اقره مجلس الادارة بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨

المادة ١ - يسمح باستكتاب العرب السوريين والعرب من غير السوريين والاجانب والعاملين في جريدة تشرين وذلك وفق احكام هذا القرار وبما يحقق اهداف الجريدة المحددة في نظامها الداخلي .

المادة ٢ - لا يجوز أن يؤدي الاستكتاب الى الاخلال بمهام التحرير الملقاة على عاتق اقسام الجريدة والعاملين فيها من المحررين أو الانتقاص من حجم العمل المطلوب منهم .

المادة ٣ - تقسم مادة الاستكتاب في صحيفة تشرين الى ما يلي :

١ - الزاوية .

٢ - المقال .

٣ - الدراسة .

٤ - الريبورتاج .

٥ - المسلسل .

٦ - الترجمة .

٧ - الكاريكاتور والرسم .

المادة ٤ - تعرف مواد الاستكتاب الواردة في المادة السابقة على النحو الآتي :

- الزاوية : هي المادة المكتوبة التي لا تقل عن ثلاثمائة كلمة بصورة تقريبية .

- المقال : هي المادة المكتوبة التي لا تقل عن ألف كلمة بصورة تقريبية .

- الدراسة : هي المادة المكتوبة التي لا تقل عن ألفي كلمة بصورة تقريبية .

الريبورتاج : هو المادة الاخبارية المكتوبة بصيغة تحقيق صحفي .

المسلسل : هو المادة التي تنشر دوريا في أعداد متلاحقة .

الترجمة : هي المادة المكتوبة المنقولة عن لغة أجنبية سواء أكانت مقالا أم تحقيقا أم مسلسلا .

الكاريكاتور والرسم : هي المادة المرسومة المخصصة للجريدة بشكل قطعة مستقلة أو بصورة رسم أو عدة رسوم مكملية لمادة صحفية .

المادة ٥ - تحدد فئات المستكتبين على النحو التالي :

الفئة (أ) الصحفيون والكتاب العرب السوريون ومن في حكمهم .

الفئة (ب) الصحفيون والكتاب العرب .

الفئة (ج) الصحفيون والكتاب الاجانب .

المادة ٦ - تحدد تعويضات الاستكتاب من الفئة - أ - من المادة - ٥ - على النحو التالي .

الحد الأدنى	الحد الأعلى	
ل . س . ل . س		
١٢٥	٧٥	الزاوية
٢٠٠	١٢٥	المقال
٢٥٠	١٧٥	الدراسة
٢٥٠	١٥٠	الريبورتاج المحلي
٣٥٠	٢٠٠	الريبورتاج الخارجي

المادة ٧ - تحدد تعويضات المستكتبين من الفئات الأخرى على النحو التالي :

الفئة (ب) : زيادة بنسبة ٥٠٪ عن تعويضات المستكتبين من الراتب .

الفئة (ج) : زيادة بنسبة ١٠٠٪ عن تعويضات المستكتبين من الراتب .

المادة ٨ - (أ) يجوز استكتاب العاملين في جريدة تشرين إذا كانت مادة الاستكتاب من غير مادة عملهم أو من غير طبيعة وظيفتهم في الجريدة .

(ب) يصدر المدير العام تعليمات بتحديد حجم العمل المطلوب من المحررين في الأقسام المختلفة .

المادة ٩ - تعد المسادة المستكتبة مسلسلا إذا تجاوزت (٣) حلقات متتالية في موضوع واحد ولم تزيد عن - ٦ - حلقات وتخضع في هذه الحالة للحد الأدنى المقرر لها في المادة - ٦ - أما إذا تجاوزت الـ ٦ حلقات فتحدد تعويضاتها وفق عقد خاص على أن لا يؤدي هذا العقد الى تجاوز الحد الأدنى للتعرفة .

المادة ١٠ - يحدد تعويض الترجمة على أساس الكلمة ويتراوح هذا التعويض ما بين ٥ و ١٠ قرشا سوريا للكلمة الواحدة .

المادة ١١ - يراعى في تحديد تعويض الكلمة المترجمة الاعتبارات التالية :

(أ) طبيعة المادة المترجمة وكميتها .

(ب) خبرة المترجم .

(ج) صحة الترجمة وجودتها .

(د) سرعة الانجاز .

ويعود للمدير العام أو من يكلفه بذلك تقييم هذه الاعتبارات .

المادة ١٢ - يحدد تعويض الانتاج الشعري على أساس القطعة ويراعى في تحديد هذا التعويض الاعتبارات التالية :

(أ) القيمة الفنية .

(ب) مكانة الشاعر .

(ج) عدد الكلمات أو الابيات .

(د) المضمون .

ويعود للمدير العام تقييم هذه الاعتبارات وتحديد التعويض .

المادة ١٣ - تطبق على الانتاج الادبي من فئات الزاوية والمقال والدراسة والريبورتاج ، أحكام المادة (٦) من هذا القرار أما خلاف ذلك من الانتاج فيعود تقدير تعويضه للمدير العام .

المادة ١٤ - يحدد تعويض الرسم المصاى أو الكاريكاتورى على أساس القطعة ويصنف هذا التعويض على النحو التالي :

- الفئة (أ) : ٢٥ - ٥٠ ل.س
- الفئة (ب) : ٥٠ - ١٠٠ ل.س
- وفى حال تجاوز العدد المطلوب ١٠ قطع يحدد التعويض بموجب عقد خاص على أن لا يؤدي هذا العقد الى تجاوز الحد الأدنى للتعرفة .
- المادة ١٥ -** يجوز للمدير العام لأسباب استثنائية يقدرها التعاقد للاستكتاب دون التقيد بالحدود والقواعد المنصوص عليها فى هذه التعرفة على أن تقترن بموافقة رئيس مجلس الإدارة .
- المادة ١٦ -** يعمل بهذه التعرفة اعتباراً من بدء نفاذ موازنة عام ١٩٧٦ .

قرار رقم ١٥ / ج (١)

- ان وزير الاعلام ورئيس مجلس ادارة مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع .**
- بناء على احكام المرسوم التشريعى رقم ٤٨ تاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ وتعديلاته .
- وعلى احكام النظام المالى للمؤسسة .
- وعلى اقتراح المدير العام للمؤسسة .

يقرر ما يلى :

- مادة ١ -** يحدد بدل الاشتراك السنوى بالملحق الثقافى الصادر عن مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق كما يلى :
- ليرة سورية
- الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة والهيئات والسفارات ٥٠
- الافراد ٢٥
- مادة ٢ -** تضاف الى بدل الاشتراك المذكور فى المادة الاولى من هذا القرار نفقات وأجور النقل بالبريد خارج القطر .
- مادة ٣ -** ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
- دمشق فى ١٩٧٦/٥/٢٤ .

قرار رقم ٧٢/و (٢)

- ان وزيرة الثقافة والارشاد القومى**
- بناء على احكام القرار بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته
- وعلى القرار التنظيمى رقم ٥٤٤ / و تاريخ ١٩٦١/١١/٥ المتضمن نظام المطبعة والمجلة
- وعلى موافقة وزارة المالية رقم ١/٢١/٢٦٦٠ تاريخ ١٩٧٧/١/٣١ .

تقرر ما يلى :

- ١ - تصدر وزارة الثقافة والارشاد القومى مجلة فصلية كملحق لمجلة المعرفة باسم المسرح العربى وتهدف الى رفع مستوى الفن المسرحى العربى وترسيخ دعائم الفنون المسرحية ونشر الثقافة المسرحية بين المواطنين .
- ٢ - تسرى على مجلة المسرح العربى جميع الاحكام الخاصة بمجلة المعرفة والواردة فى القرار رقم ٥٤٤ / و تاريخ ١٩٦١/١١/٥ المعدل بالقرار رقم ٦٦٧ / و تاريخ ١٩٧١/١١/٢٢ .
- ٣ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .
- دمشق فى ١٩٧٧/٢/١٥ .

قرار رقم ٣٣/ت (٣)

- ان وزير الزراعة والاصلاح الزراعى**
- بناء على احكام المرسوم التشريعى رقم ١٦٣ لعام ١٩٦٧ وعلى احكام المرسوم رقم ٢٥٩٠ تاريخ ١٩٦٨/١١/١٤ ولاسيما احكام المادة ٤٥ منه .
- وعلى القرار رقم ٣٢ / ت تاريخ ١٩٧٢/٤/٦ المتضمن تحديد اختصاصات ومهام مديريات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى
- وعلى محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٦
- وعلى كتاب مديرية الشؤون الزراعية رقم ٢٧٠٢ / ص ش / ٩ تاريخ ١٩٧٦/١١/٢٨ المقترن بموافقة السيد الوزير المؤرخ فى ١٢/٥/١٩٧٦

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ فى ١٩٧٦/٦/١ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١٩٧٧/٣/٩ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ١٩٧٧/٥/٢٥ .

وعلى مقتضيات المصلحة العامة

يقرو ما يلي :

مادة ١ - تتولى مديرية الشؤون الزراعية في سبيل نقل الخبرات وادخال الاساليب الحديثة في الانتاج الزراعى اصدار المطبوعات الارشادية التالية :

(ا) الملصقات :

وهي مطبوعات معلقة تهدف الى تحقيق غرض ارشادى معين عن طريق الصورة والكلمة المكتوبة .

(ب) المطبوعات :

وهي مطبوعات متداولة تطوى عدة طويات تهدف الى تحقيق غرض ارشادى يتم عن طريق الصور والكلمة المكتوبة .

(ج) النشرات :

وهي مطبوعات متداولة على شكل كتيبات تشرح عن طريق الكلمة المكتوبة والصورة الايضاحية مواضع زراعية معينة .

(د) الدليل :

مجموعة معلومات مرتبة بنظام خاص الغاية منها نقل المعلومات الفنية الى الفلاح والعاملين في المجالات الزراعية لادخال الخبرات والاساليب الحديثة .

(هـ) مجلة الارشاد الزراعى :

عبارة عن مجلة تصدر شهريا أو ربعيا تهدف الى تحقيق غرض ارشادى عن طريق الصورة والكلمة المكتوبة .

(و) الدليل المصور :

مجموعة صور مرتبة مع شرح لهذه الصور تهدف الى تحقيق غرض ارشادى عن طريق الصورة والكلمة .

(ز) المطبوعات الاخرى التى تهدف الى تحقيق غرض ارشادى .

مادة ٢ - للوزارة أن تكلف من تسره من الاختصاصيين من داخل وخارج الوزارة لتقديم المادة العلمية للمطبوعات الارشادية وكذلك تكلف

من تراه لتدقيق هذه المادة من الناحية اللغوية المبسطة .

مادة ٣ - يقوم العنصر المكلف بوضع المادة العلمية الارشادية بارسالها عن طريق مديريته الى مديرية الشؤون الزراعية - قسم الارشاد الذى يتولى بدوره متابعة وانجاز كافة الامور المتعلقة باصدارها واتمام طبعها وتوزيعها على أن يضاف اسم واضع المادة العلمية على غلاف النشرة وتصدر باسم مديرية الشؤون الزراعية والارشاد الزراعى .

مادة ٤ - توزع جميع المطبوعات فى المادة الاولى من هذا القرار على الفلاحين والعاملين فى القطاع الزراعى والهيئات والمؤسسات الرسمية والدولية ذات العلاقة من داخل وخارج القطر وبصورة مجانية .

مادة ٥ - يحدد مقدار التعويض الذى يستحقه المكلف ضمن الحدود التالية بالنسبة لكل نوع من المطبوعات .

اسم المطبوعة والتعويض المحدد :

المطبوعات - ٣٠ ل . س للمطبوعة الواحدة .

النشرة الارشادية المعدلة - ١٠٠ - ١٥٠ ل . س .

النشرة الارشادية - ١٥٠ - ٢٥٠ ل . س .

تدقيق الصيغة اللغوية للنشرة الواحدة على مستوى الفنيين والفلاحين - ١٥ ل . س .

اللوحة المصورة - ١٠ - ١٥ ل . س .

تأليف كل صفحة من صفحات الدليل - ٥ ل . س .

التدقيق العلمى واللغوى عن كل صفحة من صفحات الدليل على أن لا يتجاوز عدد صفحات الدليل ٤٠٠ صفحة ٣ ل . س .

أجرة المقال فى المجلة - ٢٠ - ٦٠ ل . س .

تعويض عضو هيئة الاشراف على المجلة - ٦٠ ل . س لكل عدد .

تعويض عضو هيئة اشراف المطبوعة ٢٥ ل . س لكل مطبوعة واحدة .

مادة ٦ - تشكل لجنة على الشكل التالي :

معاون الوزير للشؤون الزراعية	رئيسا
مدير الشؤون الزراعية	عضوا
رئيس	لرئيس
محاسب الادارة	عضوا
رئيس قسم الارشاد	عضوا
رئيس دائرة الارشاد	عضوا ومقررا

مهمة اللجنة تقدير مقدار التعويض الذي سيتمنح للمكلف بوضع المادة العلمية ومدققها ضمن الحدود المبينة في المادة الخامسة من هذا القرار وتجتمع اللجنة بدعوى من رئيسها على أن تراعى عند اقرار التعويض ما يلي :

مدى تغطية المادة العلمية الواردة في المطبوعة
(تأليف ترجمة - نقل - وضع - اعداد - بحث)

مادة ٧ - يحق للجنة تقدير أي مادة علمية أو أي موضوع زراعي أو أية لوحات أو ما شابه ذلك لم يدخل في المادة الخامسة من هذا القرار .

مادة ٨ - تلغى الاحكام المخالفة لهذا القرار ولاسيما القرار رقم ٨٤٩/و تاريخ ١٩٧٥/٥/٢٤ .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٩٧٧/٢/٢٤ .

قرار رقم ٢٥/س بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٤ باصدار مجلة الحياة السينمائية (١)

ان وزير الثقافة والارشاد القومي

بناء على المرسوم التشريعي ٢٥٨ لعام ٦٣ وتعديلاته ، وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ١٩٧٤ ، وعلى المرسوم رقم ٢٦٤ لعام ١٩٧٥ ولاسيما المادة ٢ منه ، وعلى اقتراح المدير العام للمؤسسة العامة للسينما ،

تقررها يلي :

مادة ١ - تصدر المؤسسة العامة للسينما مجلة فصلية باسم

الحياة السينمائية ، اهدافها نشر الثقافة السينمائية وتشجيعها بما يتفق واهداف المؤسسة .

مادة ٢ - (أ) يسمى المدير العام للمؤسسة مديرا مسؤولا للمجلة ويرأس هيئة تحريرها المؤلفة من رئيس تحرير وامين تحرير وعضوين اثنين من المختصين في شؤون الثقافة والفن ويشكل هؤلاء جميعا هيئة تحرير المجلة ، ويتم تسميتهم بقرار من وزير الثقافة والارشاد القومي .

(ب) يتقاضى أعضاء هيئة تحرير المجلة غير المتفرغين للعمل فيها مكافآت تحدد بقرار من وزير الثقافة والارشاد القومي عقب صدور كل عدد من المجلة ضمن الحدود القانونية المرحية .

مادة ٣ - تحدد مهمة هيئة التحرير بما يلي :
(أ) توجيه تحرير المجلة بما يكفل تحقيق انتشارها ونجاح اهدافها ووضع الخطط المناسبة لذلك والارشاف على تنفيذها .
(ب) الموافقة على الكتاب الذين يدعون الى المساهمة في تحرير ابواب المجلة المختلفة وعلى الموضوعات المراد معالجتها .
(ج) تحديد حجم المجلة وعدد صفحاتها ومواعيد صدورها .
(د) (٢) تحديد المكافآت المالية لاصحاب المقالات التي تنشر في المجلة وتستأنس الهيئة في حساب المكافآت المالية بعدد صفحات المقال ، ومكانة الكاتب ونوع الموضوع المعالج ، على ان تقرر المكافأة التي تزيد عن ٥٠٠ ليرة سورية بموافقة الوزير .

مادة ٤ - تجتمع هيئة التحرير بدعوة من رئيسها مرتين كل شهر ويجوز دعوتها الى اجتماعات طارئة عندما تقتضي بذلك ضرورة العمل ويكون اجتماع الهيئة قانونيا اذا حضره ثلاثة اعضاء من بينهم المدير المسؤول أو رئيس التحرير وتتخذ القرارات باكثرية الاعضاء الحاضرين .

مادة ٥ - (أ) يتولى امين تحرير المجلة جمع المقالات والبحوث والانباء العلمية والادبية والفنية التي تهتم المجلة وعرضها على رئيس التحرير لاقرار نشرها . كما يتولى تبويب المقالات والبحوث ووضع المواد المقرر نشرها في حقولها الخاصة في المجلة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ في ٢٦ / ٨ / ١٩٨١

(٢) عدلت بالقرار رقم ١٥ / س - الجريدة الرسمية العدد ٣٣ لسنة ١٩٨١

(ب) اقتراح ما يمكن نشره من الموضوعات والانتباء الواردة في المجالات والنشرات العربية والاجنبية التي ترد الى المجلة وعرضه على رئيس التحرير.

(ج) ضبط جلسات هيئة التحرير وتدوين مقرراتها في سجل خاص.

(د) مساعدة رئيس التحرير في كل ما يتعلق باصدار المجلة وتوزيعها اداريا وفنيا وتنفيذ ما يطلبه ضمن حدود صلاحياته بشأن المجلة ومسك سجلات المجلة وحفظ وثائقها.

مادة ٦ - توضع لاعمال المجلة ميزانية داخلية تحدد فيها الايرادات والنفقات خلال السنة المالية.

مادة ٧ - تتولى مطبعة وزارة الثقافة والارشاد القومي طبع المجلة وجعلها جاهزة للتوزيع ، وتقوم المؤسسة العامة للسينما بتقديم المواد التي تتطلبها طباعة المجلة.

مادة ٨ - تتولى مديرية الشؤون المالية في المؤسسة العامة للسينما تنظيم قيود المجلة الحسابية ومسك الدفاتر اللازمة لها والقيام بصرف النفقات وقبض الواردات ومعالجة جميع الشؤون المالية المتعلقة بالمجلة وفق الاصول الحسابية المتبعة في المؤسسة.

مادة ٩ - ينظم المدير العام للمؤسسة قائمة باسماء الجهات التي يرى اهداء المجلة اليها وتصبح هذه القائمة نافذة بعد تصديقها من وزير الثقافة والارشاد القومي.

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه.
دمشق في ١٤/١٠/١٩٧٨.

قرار رقم ٣٦٠

بدل الاشتراك في مجلة القانون (١)

ان وزير العدل ،

بناء على احكام قانون السلطة القضائية رقم ٩٨ تاريخ ١٥-١١-١٩٦١ وتعديلاته .

وعلى القرار رقم ٥٢٦ المؤرخ في ٢٠-٦-١٩٦٨ .

وعلى القرار رقم ١٩٠ المؤرخ في ١٣-٣-١٩٧٩ .

وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يحدد بدل الاشتراك السنوي في

مجلة القانون اعتبارا من عام ٩٨٠ بالشكل التالي :

٣٤ ل.س داخل القطر .

٤٥ ل.س خارج القطر .

٥ ل.س ثمن العدد الواحد الذي يباع بشكل افرادى مع الملحق الخاص به .

١٠ ل.س ثمن الفهرس السنوي الذي يباع بشكل افرادى .

٥٠ ق.س ثمن العدد الواحد الذي يباع بشكل افرادى بعد مضي عشر سنوات على تاريخ صدوره .

٥ ل.س ثمن الملحق الخاص بالجزء الثامن لعام ١٩٧٩ والمتضمن قانون الاجارات وتعديلاته .

ويصار الى تحديد ثمن الملاحق التي تطبع منها كمية اضافية بقرارات لاحقة .

مادة ٢ - يدفع بدل الاشتراك بالشكل التالي :

(أ) في دمشق الى أمين مستودع وزارة العدل حصرا لقاء ايصال مالي ذو أرومة يسجل فيه رقم الاشتراك ويرقع من أمين المستودع بعد الصاق الطابع القانوني .

(ب) في باقي المحافظات يدفع في صندوق الخزينة لقاء ايصال مالي يرسل الى أمين مستودع وزارة العدل أو يرسل مباشرة اليه بموجب حوالة بريدية أو مصرفية .

(ج) بالنسبة للقضاة وللأعضاء الفنيين في ادارة قضايا الدولة يحسم من رواتبهم مباشرة .

مادة ٣ - يتم توزيع مجلة القانون على المشتركين بالشكل التالي اعتبارا من عام ١٩٨٠ :

(أ) في دمشق يسام الموزع قائمة بأسماء المشتركين مع العدد اللازم من الجزء المطلوب توزيعه وتبقى هذه القائمة لدى الموزع حتى صدور الجزء التالي وعندما تعاد الى مستودع الوزارة مع الاعداد التي لم يتم توزيعها على المشتركين خلال هذه الفترة ، تحفظ هذه الاعداد في المستودع في سجل خاص ويتم تسليمها اليهم من قبل المستودع مباشرة في حال مطالبتهم بها بعد هذه المدة .

(ب) في باقى المحافظات ترسل قوائم المشتركين الى المحامي العام الذى يكلف أحد الموظفين بتوزيعها وإعادة القوائم والاعداد الباقية الى مستودع وزارة العدل وفقا لما سبق بيانه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق فى ٣-٤-١٤٠٠ و ١٩-٢-١٩٨٠ .

قرار رقم ٤٨١

سعر اجزاء مجموعة التشريع السوري (١)

ان وزير العدل ،

بناء على احكام قانون السلطة القضائية رقم ٩٨ تاريخ ١٥-١١-١٩٦١ المعدل .

وعلى القرار رقم ٦١٩ الصادر بتاريخ ٢٦-٨-١٩٦٨ بشأن اختصاص ادارة التشريع فى جمع القوانين واصدار مجموعة التشريع .

وعلى اقتراح معاون وزير العدل .

يقرر ما يلى :

مادة ١ - يحدد سعر اجزاء مجموعة التشريع السوري اعتبارا من ١-٤-١٩٨٠ على الشكل التالى :

اولا - الاجزاء من ١-١٣ وجزء الملاحق الصادر عام ١٩٥٩ وجزء الملاحق الصادر عام ١٩٦٩ بمبلغ ١٠ ليرات سورية لكل جزء او ملحق وبمبلغ ٨ ليرات سورية للقضاة فى وزارة العدل والمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة والقضاة العسكريين ومحافظى الدولة .

ثانيا - الاجزاء ١٤ و ١٥ و ١٦ بمبلغ ٢٤ ليرة سورية لكل جزء وبمبلغ ١٨ ليرة سورية للقضاة ومن فى حكمهم الوارد ذكرهم فى المادة الاولى من هذا القرار .

ثالثا - الاجزاء المادية من ١٧ - ٢٠ بمبلغ ٧٥ ليرة سورية لكل جزء وبمبلغ ٥٠ ليرة سورية للقضاة .

رابعا - يضاف مبلغ ١٠ ليرات سورية الى السعر بالنسبة لعدد الممتاز .

خامسا - لا يجوز شراء جزء واحد من المجموعة دون شراء الاجزاء الاخرى الصادرة الا اذا كان ذلك اتماما لاجزاء سابقة لدى المشتري او بموافقة او بموافقة الوزارة لاسباب تقدرها .

سادسا - تدفع القيمة الى صناديق المسال وتقيد ايرادا للخزينة .

سابعا - ليس للقاضى ان يشتري أكثر من نسخة واحدة بالسعر المخفض .

مادة ٢ - يلغى كل نص مخالف لاحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق فى ٤-٦-١٤٠٠ و ١٩-٤-١٩٨٠ م

قرار رقم ١٠٦ (٢)

النظام الداخلى لصحيفة سيرياتايمز

وزير الاعلام ورئيس مجلس ادارة مؤسسة تشرين للصحافة والنشر

بناء على احكام المرسوم التشريعى رقم ٦٨ لعام ١٩٧٥ .

وعلى قرار مجلس الادارة بجلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٦-١١-١٩٨٠ .

يقرر ما يلى :

١ - يعتمد النظام الداخلى لصحيفة سيرياتايمز التى تصدرها مؤسسة تشرين للصحافة والنشر باللغة الانكليزية .

٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق فى ٢٧-١-١٤٠١ الموافق ٤-١٢-١٩٨٠

النظام الداخلى لجريدة سيرياتايمز

الصادر عن مؤسسة تشرين للصحافة والنشر اهداف الجريدة وصورها

مادة ١ - تعمل جريدة سيرياتايمز الصادرة باللغة الانكليزية عن المؤسسة على :

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٩ فى ١٨/٥/١٩٨٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٨ فى ١٧/١٢/١٩٨٠ .

(أ) التوجه الى قراء اللغة الانكليزية داخل القطر وخارجه بهدف التعبير عن أهداف المؤسسة كما وردت في المرسوم التشريعي رقم ٦٨ لعام ١٩٧٥ وبخاصة تلك التي تتعلق بالقضايا القومية وبسياسات القطر العربي السوري ووجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري فيه .

(ب) تقديم خدمة اعلامية عن نضال الشعب العربي وشعوب العالم ، ضد الامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري ، وعن حياة وثقافة وحضارة الامة العربية والشعب العربي السوري .

مادة ٢ - تصدر الجريدة ب ٨ صفحات صباح كل يوم بالحجم المتوسط ٢٩ x ٤٣ سم ولادة ٥ أيام في الاسبوع الواحد .

مادة ٣ - يتولى المدير العام للمؤسسة رئاسة هيئة تحرير الجريدة ويشرف على شؤونها وحسن سيرها وتطويرها .

مادة ٤ - هيئة التحرير :

(أ) تتألف هيئة تحرير الجريدة من :
المدير العام
رئيس التحرير
مدير تحرير تشرين
رئيس تحرير مساعد
رؤساء اقسام التحرير وشعبه
رئيسا
نائباً للرئيس
عضوا
عضوا
اعضاء

من يرى المدير العام دعوته للاجتماع من العاملين والخبراء .

(ب) مهمة هيئة التحرير مناقشة الموضوعات التي تواجه الجريدة بما يكفل تطويرها بصورة مستمرة وحسن سير العمل وانتظامه .

(ج) تجتمع الهيئة بدعوة من المدير العام بصورة دورية مرة واحدة في الاسبوع على الاقل وكلما دعت الضرورة لذلك .

مادة ٥ - رئيس التحرير :

يعتبر رئيس التحرير مسؤولاً بشكل مباشر امام المدير العام للمؤسسة عن تحرير الجريدة وعن حسن سيرها وصدورها بانتظام وبمستوى

لائق بما يحقق الاهداف المحددة في المادة ١ من هذا النظام وله في سبيل ذلك ان يتمتع بمرونة كافية في سبيل أداء مهمته وعلى الاخص ما يلي :

١ - يرأس لجنة تحرير الجريدة التي تجتمع بصورة يومية .

٢ - ادارة جهاز الجريدة والاشراف على مختلف اقسامها وشعبها .

٣ - الطلب الى اقسام جريدة تشرين العربية ذات العلاقة التصوير والمطابع باقسامها المختلفة أداء الخدمات التي يتطلبها إصدار الجريدة وفي حال الحاجة الى خدمات أقسام أخرى يتم طلب ذلك عن طريق المدير العام .

٤ - اقتراح التكاليف بالاعمال الاضافية وتعويضات الاستكتاب والمكافآت التشجيعية لجهاز الجريدة .

٥ - اقتراح حجوم عمل جهاز الجريدة .

٦ - منح الاجازات الادارية السنوية واقتراح العقوبات على اختلافها ورقابة دوام العاملين لديه .

٧ - اقتراح مشروع الموازنة السنوية للجريدة بالتعاون مع المديريات المختصة في المؤسسة وتقديمها الى المدير العام .

٨ - ما يفوضه به المدير العام من صلاحيات اخرى وفق أنظمة المؤسسة .

مادة ٦ - رئيس التحرير المساعد :

١ - يساعد رئيس التحرير في الاشراف على اقسام الجريدة والتنسيق فيما بينها وبخاصة تلك التي تتعلق بالجريدة وانتظام صدورها .

٢ - مراجعة المواد المعدة للنشر للتأكد من سلامة لغتها وصحة مضمونها .

٣ - ينوب عن رئيس التحرير في حال غيابه على وجه قانوني .

٤ - ما يفوضه رئيس التحرير به ببعض صلاحياته بموافقة المدير العام .

٥ - ما يكلفه به رئيس التحرير من أعمال أخرى .

مادة ٧ - لجنة التحرير :

(أ) تتألف لجنة التحرير من :

رئيس التحرير
رئيس التحرير المساعد
رؤساء اقسام التحرير وشعبة
رئيسا
نائباً للرئيس
أعضاء

(ب) مهمة اللجنة :

تقويم العدد السابق وتخطيط العدد اللاحق
وتوزيع المهام بما يكفل صدور العدد على الوجه
الافضل وفي وقته المحدد .

(ج) تجتمع اللجنة يوميا بدعوة من رئيس
التحرير الذي يقوم بدوره بإبلاغ المدير العام
بنتائج الاجتماع اذا دعت الضرورة .

مادة ٨ - يتألف جهاز التحرير من الاقسام
والشعب التالية :

(أ) قسم الاخبار وتتبعه الشعب التالية :

- المحلية .
- العربية والدولية .
- الاستماع .

(ب) قسم الدراسات والتحقيقات .

(ج) قسم الثقافة والمنوعات .

(د) قسم الترجمة .

(هـ) شعبة التصحيح .

(و) شعبة الارشيف .

(ز) شعبة الاخراج .

مادة ٩ - يتألف قسم الادارة والمالية من
الشعب التالية :

- شعبة الديوان .

- شعبة الآلة الكاتبة .

- الشعبة المالية .

- شعبة التوزيع والاعلان .

- قسم الاخبار -

مادة ١٠ - يتألف قسم الاخبار من الشعب
التالية :

(أ) شعبة اخبار المحلية .

(ب) شعبة الاخبار العربية والدولية .

(ج) شعبة الاستماع .

ويتولى قسم الاخبار المهام والاختصاصات
التالية :

١ - متابعة الاخبار من جميع مصادرها
الداخلية والخارجية .

٢ - فرز الاخبار وصياغتها بما ينسجم مع
سيادة الجريدة وتوزيع هذه الاخبار وفق ترتيب
أبواب الجريدة وصفحاتها .

٣ - التعليق على الاخبار ضمن اطار سياسة
المؤسسة ووفق تعليمات رئاسة التحرير .

٤ - تكليف المصورين الفوتوغرافيين بالمهام
الصحفية بالتنسيق مع قسم التصوير .

٥ - وبصورة عام يتولى هذا القسم تغطية
قطاع الاخبار في الجريدة على اوسع نطاق
ممكن .

- قسم الدراسات والتحقيقات -

مادة ١١ - يتولى قسم الدراسات والتحقيقات
الاختصاصات التالية :

١ - اعداد مختلف الدراسات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية
وغيرها التي يتطلبها تحرير الجريدة والتي
تواكب التطورات المحلية والعربية والدولية
وتعكس سياسة القطر وتطوره في مختلف
الميادين .

٢ - الاستعانة بالمختصين في الدراسات الواردة
في الفقرة السابقة من العرب والاجانب واستطلاع
ارائهم واستكتابهم في الموضوعات التي تهم
الجريدة .

٣ - التعاون مع مديرية البحوث والدراسات
والتوثيق في المؤسسة في كل ما يخدم خطة
تحرير الجريدة .

٤ - اقتراح شراء المراجع والكتب والمجلات
والاشتراك في تلقي الخدمات الصحفية التي
تقدمها وكالات الانباء المحلية والعربية والدولية
وغيرها من المؤسسات التي تخدم العمل
الصحفي .

٥ - اقتراح المكافآت لكتاب البحوث والدراسات

- شعبة الارشيف والمعلومات -

مادة ١٤ - تتولى شعبة الارشيف والمعلومات الاختصاصات التالية :

- ١ - خدمة التحرير بأقسامه عن طريق تزويده بالمعلومات والصور اللازمة في مختلف الموضوعات التي يعالجها .
- ٢ - تنظيم الارشيف بأسلوب علمي وعلى نحو شامل بصورة تصبح معه الشعبة غنية بمختلف أنواع المعلومات والصور وقادرة على تقديمها بالسهولة والسرعة المطلوبتين .
- ٣ - انشاء ارشيف صور فتوغرافية للموضوعات والاشخاص والاماكن بما يلبي متطلبات التحرير .
- ٤ - اقتناء الكتب والنشرات والمراجع التي تخدم عمل التحرير .

- شعبة التصحيح -

مادة ١٥ - تتولى شعبة التصحيح الاختصاصات التالية :

- ١ - مراجعة مواد التحرير بعد تنضيدها ومطابقتها مع الاصل والتأكد من سلامتها لغويا .
- ٢ - الاحتفاظ بالاصول الكاملة لمواد التحرير وبروفات التصحيح وعدم اتلافها الا بعد موافقة رئيس التحرير .

- شعبة الاخراج -

مادة ١٦ - تتولى شعبة الاخراج جميع مهام اخراج الجريدة وتجهيزها للطباعة وفق تعليمات رئاسة التحرير وبخاصة ما يلي :

- ١ - وضع التصميم الفني للجريدة وفق توزيع مادة التحرير على الصفحات .
- ٢ - اخراج الجريدة وفق ترتيب مواد صفحاتها وأهمية موضوعات مادة التحرير في كل صفحة .
- ٣ - تنفيذ مادة التحرير في المطابع حسب مقتضيات الاخراج .
- ٤ - التعاون مع رسامي الكاريكاتور والمصورين والفتوغرافيين من الناحية الفنية فيما يتعلق بالاخراج .
- ٥ - الاشراف على تنفيذ الجريدة من حيث

والآراء المنشورة في الجريدة من غير العاملين فيها .

٦ - مراجعة الصحف والمجلات الاجنبية وغيرها من المصادر باللغات الاجنبية وترجمة المقالات والدراسات التي تخدم خطة تحرير الجريدة .

- ٧ - تتبع مشاريع خطط التنمية والاقتصادية والاجتماعية في القطر وتغطيتها .
- ٨ - اقتراح المكافآت التشجيعية لاصحاب التحقيقات المميزة .

- قسم الثقافة والمنوعات -

مادة ١٢ - يتولى قسم الثقافة والمنوعات الاختصاصات التالية :

- ١ - تغطية الاخبار اليومية غير السياسية ومختلف النشاطات الادبية والاجتماعية والفنية والرياضية والعلمية وغيرها والتعليق عليها عند الاقتضاء بما يخدم أهداف الجريدة في تقديم الخدمات الثقافية والاعلامية للقارئ .
- ٢ - اعداد التحقيقات ذات الصبغة الاخبارية حول النشاطات المشار اليها في الفقرة السابقة وكذلك التحقيقات المصورة ذات الطابع التثقيفي .
- ٣ - استكتاب النقاد المختصين في قضايا الادب والفن والرياضة والسينما والاذاعة والتلفزيون وغيرهم من الكتاب والادباء على نحو يكفل للقسم تغطية النشاط الثقافي والاجتماعي والفني في القطر .
- ٤ - الدعاية السياحية للقطر لمختلف اشكالها وابراز جوانب تقدمه عمرانيا واقتصاديا وثقافيا وفنيا .
- ٥ - وبصورة عامة يختص قسم الثقافة والمنوعات بتقديم خدمات الفن والرياضة والادب والثقافة والخدمات اليومية بمختلف الوسائل والاساليب التي تثير اهتمامه وتسهم في اعطاء فكرة واضحة عن تطورنا الثقافي والادبي والفني .

- قسم الترجمة -

مادة ١٣ - يتولى هذا القسم ترجمة كل ما يتطلبه العمل في الجريدة الانكليزية من مهام بما ينسجم وخطة التحرير .

طباعتها بما يحقق تنفيذ الاخراج وفق تصميم الموضوع ونظافة الطباعة .

- قسم الادارة والمالية والتوزيع -

مادة ١٧ - يتألف قسم الادارة المالية من الشعب التالية :

- شعبة الديوان والمراسلات -

- شعبة الآلة الكاتبة .

- الشعبة المالية .

- شعبة التوزيع والاعلان .

ويتولى القسم المذكور الاختصاصات التالية :

١ - تنظيم أعمال استلام وتسليم المراسلات الخاصة بالجريدة وحفظها ومسك السجلات اللازمة لذلك .

٢ - تأمين أعمال النسخ والسحب .

٣ - اظهار التكلفة الحقيقية للجريدة .

٤ - تصفية الاستحقاقات المالية الناجمة عن الاستكتابات الداخلية والخارجية .

٥ - العمل على زيادة توزيع الجريدة وتحسين سبل توزيعها بالتنسيق مع المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات والعمل على زيادة عدد الاشتراكات الداخلية والخارجية .

٦ - ادارة مسائل الاعلان في الجريدة .

- احكام عامة -

مادة ١٨ - يصدر المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

مادة ١٩ - يعتمد الملاك العددي المرفق بهذا النظام .

وزير الاعلام

الملاك العددي لجريدة سوريا تاييمز

المرفق بالنظام الداخلي

العدد	الوظيفة	القسم أو الشعبة :
١	رئيس تحرير	- ادارة التحرير
١	رئيس تحرير مساعد	
١	رئيس قسم	- قسم الاخبار
٤	محرر	شعبة الاخبار المحلية
٣	محرر	شعبة اخبار العربية والدولية
٢	محرر	شعبة الاستماع
١	رئيس قسم	- قسم الدراسات والتحقيقات
٢	محرر	
١	رئيس قسم	- قسم الثقافة والمنوعات
٢	محرر	
٣	محرر	- قسم الترجمة
٣	مراجع	- شعبة التصحيح
١	محرر	- شعبة الارشيف
١	منشئ	
١	مخرج	- شعبة الاخراج
١	مخرج مساعد	
١	محاسب	- قسم الادارة والمالية والتوزيع
٢	منشئ	
٢	آلة كاتبة	
٥	عامل فني	- قسم التنضيد
٣٧	المجموع :	

قرار رقم ١٠٨ (١)

اصدار صحيفة باللغة الانكليزية باسم سوريا تايمز

وزير الاعلام رئيس مجلس ادارة مؤسسة تشرين للصحافة والنشر .

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٦٨ لعام ١٩٧٥ .

وعلى قرارات مجلس الادارة بجلسته الثانية والعشرين والثالثة والعشرين المنعقدتين بتاريخ ١٨-١١-١٩٨٠ و ٢٦-١١-١٩٨٠ على التوالي .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تصدر مؤسسة تشرين للصحافة والنشر صحيفة اجنبية باللغة الانكليزية وفقا للاسس التالية :

- اسم الصحيفة : سوريا تايمز .

- عدد صفحاتها : ثمانى صفحات بقياس ٢٩ × ٤٣ سم .

- عدد اصداراتها : خمسة اصدارات فى الاسبوع الواحد وتحتجب عن الصدور يومى الجمعة والسبت من كل اسبوع .

- اسعارها : ١٠٠ قرش سورى لبنانى لمبيع النسخة الواحدة للقارىء .

٢٠٠ ليرة سورية للاشتراك السنوى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق فى ٢٧-١-١٤٠١ الموافق ٤-١٢-١٩٨٠

وزير الاعلام

قرار رقم ٣٩ و (٢)

ان وزير المالية :

بناء على المرسوم رقم ٣ تاريخ ٢٦-٢-١٤٠٠ و ١٤-١-١٩٨٠ .

وبناء على الامر الادارى رقم ٢٠٤٦٢-٨/٠٨ تاريخ ٩-٩-١٩٨٠ المتضمن تشكيل لجنة لاعادة النظر فى تفرمه أسعار المطبوعات الرسمية .

وعلى ضبط اللجنة المؤرخ فى ٢٧-١٢-١٩٨٠ .
وبناء على اقتراح معاون الوزير .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تحدد أسعار المطبوعات الرسمية التى تباع من قبل وزارة المالية الى مختلف الوزارات والادارات والمؤسسات العامة والخاصة تمشيا مع ارتفاع أسعار الورق وأجور الطباعة والتجليد اعتبارا من ١-١-١٩٨١ ووفقا لما يلي :

السعر ل.س	اسم المادة والنموذج
٣٥٠٠	دفتر صادرة صغير .
٣٥٠٠	دفتر واردة صغيرة .
٢٥٠٠	دفتر ذمة .
٤٥٠٠	دفتر شطب رواتب الموظفين .
٣٠٠٠	دفتر دوام الموظفين .
٤٠٠٠	دفتر المقاولات .
٣٥٠٠	دفتر كفالات الموظفين .
٤٠٠٠	دفتر الرسوم القضائية .
٤٠٠٠	دفتر قيد وصولات السائرة .
٣٠٠٠	دفتر اللوائح التفهيمية .
٤٥٠٠	دفتر شركات التأمين .
٣٠٠٠	دفتر سجل رواتب المستخدمين .
٢٠٠٠	جلد اذن سفر .
١٥٠٠	جلد مذكرة تصفية .
٤٠٠٠	جلد شهادة استرداد رسوم المواد المشتعلة .
٤٠٠٠	دفتر يومية الصندوق .
٤٠٠٠	دفتر يومية الواردات ن ٦ .
٤٠٠٠	دفتر يومية النفقات ن ٧ .
٤٠٠٠	دفتر سجل تصنيف السيارات .
٤٥٠٠	دفتر اجمالى المقبوضات ن ٩ .
٤٥٠٠	دفتر مفردات وارادات الموازنة ن ١٠ .
٤٠٠٠	دفتر مفردات نفقات الموازنة ن ١٢ .
٤٠٠٠	دفتر يومية أوامر الصرف ن ١١ .
٤٥٠٠	دفتر الامانات الاساسى ن ١٤ .
٤٠٠٠	دفتر النظم الشخصية المختلفة .
٣٥٠٠	دفتر امانات معاون ن ١٤/ب .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٨ فى ١٧/١٢/١٩٨٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤ فى ٢٨ كانون الثانى سنة ١٩٨١ .

السعر ل.س	اسم المادة والنموذج	السعر ل.س	اسم المادة والنموذج
٣٥٠٠	دفتر المحجوزات ن ١٥	١٠٠٠	جلد وصل مؤقت
٤٥٠٠	دفتر السلف الاساسى ن ١٦/١	٧٠٠	جلد أمر بقبض النقود
٣٥٠٠	دفتر سلف المعاون ن ١٦/ب	١٥٠٠	جلد مذكرات وسائط النقل
٣٥٠٠	دفتر حركة النقود ن ١٧	٧٠٠	جلد مذكرات تسليم البنزين
٥٠٠٠	دفتر قيد الاعتمادات ن ١	١٠٠	نسخة جدول رواتب الموظفين
٢٠٠٠	جلد طلب للاوراق ذات القيمة	٥٠	نسخة جدول مدة الخدمة
٢٠٠٠	جلد طلب مراسلات ذات القيمة	١٥	نسخة بيان عائلي
٢٠٠٠	جلد وصل مراسلات ذات القيمة	٢٠٠٠	جلد أمر صرف حكيم
١٠٠٠	جلد وصل مؤقت	١٥	نسخة أمر دفع
٧٠٠	جلد أمر بقبض النقود	١٥	نسخة أمر قبض
١٥٠٠	جلد مذكرات وسائط النقل	٥٠	جدول رسم الطابع
٧٠٠	جلد مذكرات تسليم البنزين	١٥	جدول قائمة مفردات النفقات
١٠٠	نسخة جدول رواتب الموظفين	٥٠	جدول قائمة رسالية أوامر الصرف
٥٠	نسخة جدول مدة الخدمة		ن ١٣
١٥	نسخة بيان عائلي	١٠٠	جدول بطاقات عمل سيارات
٢٠٠٠	جلد اذن سفر	٢٠٠٠	جدول الحسابات الشهرية
١٥٠٠	جلد مذكرة تصفية	٤٥٠٠	دفتر سجل خلاصة الرسائل
٤٠٠٠	جلد شهادة استرداد رسوم المواد المستعلة	١٥	قائمة يومية أوامر الصرف صغيرة
٤٠٠٠	دفتر يومية الصندوق	٢٥	قائمة يومية أوامر صرف كبيرة
٤٠٠٠	دفتر يومية الواردات ن ٦	٣٥٠٠	دفتر سجل القرارات
٤٠٠٠	دفتر يومية النفقات ن ٧	٣٥٠	دفتر اجمالي المحافظة ٢٣/مكرر
٤٠٠٠	دفتر سجل تصنيف السيارات	٥٠	جدول رواتب الموظفين والمستخدمين
٤٥٠٠	دفتر اجمالي المقبوضات ن ٩	٥٠٠٠	دفتر خلاصة السجل العقاري
٤٥٠٠	دفتر مفردات واردات الموازنة ن ١٠	٢٠٠٠	دفتر شطب الجباية
٤٠٠٠	دفتر مفردات نفقات الموازنة ن ١٢	٤٥٠٠	دفتر السجل العقاري العام
٤٠٠٠	دفتر يومية أوامر الصرف ن ١١	٣٠٠٠	دفتر السجل لبضائيات الخروج المجانية
٤٥٠٠	دفتر الامانات الاساسى ن ١٤	٤٠٠٠	دفتر أساس كتاب المفردات
٤٠٠٠	دفتر الذم الشخصية المختلفة	٤٠٠٠	دفتر سجل الحاصلات الزراعية
٣٥٠٠	دفتر امانات المعاون ن ١٤/ب	٤٥٠٠	دفتر مراقبة التحويل
٣٥٠٠	دفتر المحجوزات ن ١٥	٥٥٠٠	دفتر تحقيقات وتحصيلات ن ٢٢
٤٥٠٠	دفتر السلف الاساسى ن ١٦/١	٥٥٠٠	دفتر سجل معاملات الخزينة
٣٥٠٠	دفتر سلف المعاون ن ١٦/ب	٤٠٠٠	دفتر سجل حساب جارى المسكرات
٣٥٠٠	دفتر حركة النقود ن ١٧	٣٠٠٠	دفتر الاجازات الادارية ٢٠٠/طبق
٥٠٠٠	دفتر قيد الاعتمادات ن ١	٢٠٠٠	دفتر الاجازات الادارية ١٠٠/طبق
٢٠٠٠	جلد طلب للاوراق ذات القيمة	١٥٠٠	دفتر الاجازات الادارية ٥٠/طبق
٢٠٠٠	جلد طلب مراسلات ذات القيمة	٣٥٠٠	دفتر الذم الشخصية
٢٠٠٠	جلد وصل مراسلات ذات القيمة	٤٠٠٠	دفتر ادخال واخراج الطوابع

بجوانب الحضارة العربية ، وإبراز القيم العربية
والمثل في شتى مناحي الحياة ، وتوجيهها لبناء
جيل الوحدة والعربية والاشتراكية .

(ج) رعد الفكر العربي بنتاج الفكر الانساني
والتفاعل معه للاسهام في تيار الحضارة والتقدم .

(د) اطلاع المعلم العربي على ما يستجد في
ميدان التربية والعلم والثقافة ليكون قادرا على
اداء رسالته التربوية بما يتلاءم وروح الحضارة
الحديثة والبيئة القومية .

(هـ) تقديم صورة عن واقع التعليم في القطر
العربي السوري واساليب تطويره والحلول
الناجعة .

(و) الاتصال بالمؤسسات التربوية والاطلاع
على أوضاعها التربوية والثقافية والصحية
والاجتماعية وتقديم الدراسات اللازمة بشأنها .

(ز) تقديم البحوث والدراسات التربوية التي
تتصل بالمناهج الدراسية ، وطرائق التربية
والتعليم ، وتقديم دروس نموذجية في مختلف
المواد لتحسين اداء المعلم ، وزيادة كفايته
المسلكية .

(ح) فسح المجال أمام المربين والمثقفين لابتداء
آرائهم في تطوير التربية والتعليم .

(ط) عرض المنجزات التي تحققتها وزارة
التربية ، ووجه النشاط فيها .

مادة ١ - تقوم على إصدار هذه المجلة :

(أ) هيئة الاشراف والتوجيه .

(ب) ادارة المجلة .

مادة ٢ - هيئة الاشراف والتوجيه :

(أ) يتألف من :

- معاون وزير التربية المختص رئيسا

- عدد من العاملين المختصين في

وزارة التربية

- مدير المجلة

- أمين التحرير

السعر ل.س	اسم المادة والنموذج
٤٠٠٠	دفتر واردة كبيرة .
٤٠٠٠	دفتر صادرة كبيرة .
١٥٠٠	جلد طلب تمويل مواد ن ١ .
١٠٠٠	جلد طلب شراء ن ٢ .
١٠٠٠	جلد مذكرة استلام ن ٣ .
٢٠٠٠	جلد محضر تركيب وتنسيق ن ٤
١٥٠٠	دفتر محضر استهلاك زيوت ن ٥
١٠٠٠	دفتر مذكرة ادخال ن ٦ .
١٥٠٠	دفتر مذكرة استلام مؤقت ن ٨ .
١٥٠٠	دفتر مذكرة استلام تسليم ن ٩ .
٣٥٠٠	دفتر سجل المواد المصادرة ن ١٠
١٠٠٠	جلد طلب تسليم مواد ن ١١ .
٥٠ ق.س	بطاقة المهدة الشخصية ن ١٢ .
١٥٠٠	جلد فاتورة بيع ن ١٣ .
٣٥٠٠	دفتر يومية الادخالات ن ١٤ .
٥٠ ق.س	بطاقة ن ١٥ .
٣٥٠٠	دفتر يومية الاخراجات ن ١٦ .
١٠٠٠	جلد جدول حركة المواد ن ١٧ .
٢٥٠٠	جلد جدول جرد ن ١٨ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٥-٣-١٤٠١ و ١٠-١-١٩٨١ .

قرار رقم ٧٧٩ (١)

بموجب القرار رقم ٧٧٩ تاريخ ٤-٣-١٩٨١ .

١ - ينهى العمل بالنظام الداخلي لمجلة المعلم
العربي الصادر بالقرار رقم ٣٨٧ تاريخ
٢٦-٢-١٩٦٤ وتعديلاته ويصل بالنظام الداخلي
الموافق .

النظام الداخلي لمجلة المعلم العربي

تصدر وزارة التربية مجلة باسم - مجلة المعلم
العربي - وهي مجلة تربوية ثقافية قومية يرأسها
وزير التربية ، وتهدف الى تحقيق ما يلي :

(أ) نشر الوعي التربوي والثقافي والادبي
والعلمي . داخل القطر العربي السوري
وخارجه .

(ب) نشر الوعي القومي وتنميته ، والعناية

- يساعد مدير المجلة في الاطلاع على الموضوعات الواردة اليها ويقدم رأيه فيها .
- يقوم بتبويب المقالات الجاهزة للطباعة ويضع المواد المقرر نشرها في حقولها الخاصة بها .
- يشرف على تنفيذ طباعة المجلة وعلى تصحيح التجارب الطباعية وتدقيقها .
- يوزع العمل على أعضاء قسم التحرير بالتشاور مع المدير ويشرف على التنفيذ ويكون مسؤولاً عن أعمال هذا القسم .
- يشرف على أعمال المخرج والخطاط والمصور .
- يساعد مدير المجلة في الأعمال التي يكلفه بها وينوب عنه في حال غيابه .
- ٢ - مهام المحررين .
 - التدقيق اللغوي للمقالات المعدة للنشر .
 - تصحيح التجارب الطباعية (البروفات) لتكون جاهزة للطباعة .
 - الكتابة أو الترجمة في الابواب المقررة للمجلة على ألا يقل ما يقدمه كل محرر عن مقال واحد لكل عدد .
 - يقوم أعضاء قسم التحرير بجولات ميدانية في المجالات التربوية المختلفة بناء على تكليف رسمي .
 - ينفذ أعضاء قسم التحرير ما يكلفون به من أعمال أخرى تساعد في اعداد المجلة واخراجها وانجازها .
- ٣ - مهام المخرج :
 - يقوم المخرج باخراج المجلة من حيث الفلاف والخطوط والتبويب والرسوم والرواسم وتحديد الالوان ونوع الحروف وابرار الالزام منها (التبنيط) وكل ما يتعلق بالأعمال اللازمة للاخراج . . . الخ .
 - يتابع تنفيذ كل ما يتعلق بعمله في المطبعة أو خارجها حتى يتم انجاز المجلة .
 - يتابع العمل على تطوير اخراج المجلة بالشكل اللائق .
 - يقوم بما يكلف به من أعمال أخرى .

- (ب) تجتمع الهيئة بدعوة من رئيسها شهريا وكلما دعت الحاجة لذلك .
- تعتبر الاجتماعات قانونية بحضور الاكثرية المطلقة وتتخذ القرارات فيها بأكثرية الحاضرين .
- (ج) تضطلع هيئة الاشراف والتوجيه بما يلي :
 - تعد مسؤولية عن تنفيذ أهداف المجلة وفق الخطط السنوية والمرحلية التي تضعها وتختار الاساليب المناسبة للتنفيذ وتقوم المردود السنوي للمجلة .
 - تسهم في تقويم المقالات والموضوعات .
 - تعد مسؤولية عن كل ما ينشر في المجلة من مواد .
 - يحق لرئيس هيئة الاشراف والتوجيه البت في نشر بعض الموضوعات التي لها صفة الاستعجال والتي يعرضها عليه مدير المجلة .
- مادة ٣ - ادارة المجلة وتتألف من :
 - (أ) مدير المجلة .
 - (ب) قسم التحرير .
 - (ج) المحاسب .
 - (د) الديوان .
 - (آ) مدير المجلة :
- يشرف اداريا وفنيا على شؤون المجلة وجهازها .
- يشرف على انفاذ مقررات هيئة الاشراف والتوجيه .
 - يشرف على تبويب المجلة واخراجها .
 - يحيل الموضوعات الى المختصين لتقويمها ويسهم في تقويم بعضها .
 - يتصل برجال الفكر والتربية والادب من داخل القطر وخارجه لاستكثابهم في الموضوعات التي تخدم أهداف المجلة .
 - يقوم بأعمال أمين التحرير في حال غيابه .
- (ب) قسم التحرير :
 - يتألف من :
 - أمين التحرير .
 - محررين متفرغين مختصين .
 - مخرج المجلة .
 - ١ - مهام أمين التحرير .
 - يجمع المقالات ويعرضها على مدير المجلة .

(ج) مهام المحاسب :

- يقوم المحاسب اضافة الى الاعمال الواردة في الفقرة (هـ) من المادة ٣٣ من ملاك وزارة المالية بالمهام التالية :
- اعداد مشروع موازنة المجلة وفقا للتعليمات الوزارية الخاصة بإدارة أموال مجلة المعلم العربي .

- تصفية نفقات مجلة المعلم العربي .
- مسك حسابات وسجلات أموال مجلة المعلم العربي .
- مسك اضبارة المشتركين في المجلة .
- تأشير مشاريع قرارات التعويضات والمكافآت .

- قبض المكافآت والتعويضات وتسليمها لأصحاب الاستحقاق .

- ممارسة جميع الاعمال المالية الاخرى المتعلقة بالمجلة بصورة عامة .

(د) الديوان ويتألف من :

- رئيس الديوان .
- أمين المستودع .
- قسم التوزيع .
- ضارب آلة كتابة .

١ - رئيس الديوان :

- يتولى سجلات المجلة ويحفظ وثائقها ويوزع بريدها ويعد الكتب الصادرة عنها ويعد الاجابة عن الرسائل الواردة اليها .

- يحول طلبات الاشتراك في المجلة ، وطلبات قطع الاشتراك الى محاسب المجلة .

- يوزع لقسم التوزيع بارسال المجلة الى المشتركين أو يقطعها عنهم وفق اللوائح المعدة لذلك .

- يكون صلة الرصد بين المجلة والمحاسبة وأعضاء هيئة الاشراف والتوجيه والكتاب والمطبعة والجهات الاخرى في كل ما يتعلق بالامور الادارية والمالية .

- يعد مشاريع القرارات والبلاغات اللازمة

- المتعلقة بتنظيم أعمال المجلة وسيرها ومراقبة تنفيذها .

- يشرف على أعمال أمين المستودع وقسم التوزيع وفقا للأنظمة والقرارات واللوائح النافذة .

- يعمل على توفير لوازم إدارة المجلة ويشرف على موجوداتها .

- يضبط جلسات هيئة الاشراف والتوجيه وجلسات إدارة المجلة ويدون مقرراتها ويتابع تنفيذها .

- يقوم بكل ما يتعلق بطبيعة عمله وما يكلف به من أعمال ادارية وفنية تساعد في اعداد المجلة واصدارها .

٢ - أمين المستودع :

- يحافظ على مستودع المجلة وموجوداته وينفذ التعليمات المنصوص عليها في المادة ٨ من التعليمات الوزارية رقم ٧/٢٧٣٥ ش تاريخ ٢٨-١٢-١٩٦٩ والخاصة بإدارة أموال المجلة كما ينفذ جميع التعليمات الطارئة والمعدلة .

- يتولى ايداع النسخ الزائدة في المستودع حسب الاصول .

- يتابع تأمين مستلزمات المجلة من الورق والكرتون وغير ذلك والتي يمكن تأمينها من قبل لجنة المبايعة المنصوص عليها بالمادة ١٢ من التعليمات المذكورة بالفقرة ١ السابقة .

- يسهم في عملية الجرد السنوي وفقا لنصوص المادة ٩ من التعليمات الوزارية الانفة الذكر .

- يفتح ما يلزم من سجلات ومذكرات لتثبيت موجودات المستودع حسب الاصول المتبعة في نظام المستودعات للدولة .

- يقوم بكل ما يكلف به من أعمال اخرى لصالح المجلة .

٣ - قسم التوزيع ويقوم :

- باستلام المجلة من المطبعة .
- بتهيئة المجلة بشكل طرود بريدية .
- بتسليم الطرود البريدية .

- بتوزيع المجلة على المشتركين داخل القطر وخارجه .

- بكل ما يكلف به من أعمال أخرى لصالح المجلة .

مادة ٤ - في كل ما يتعلق بالأمور المالية الخاصة بالمجلة يرجع الى التعليمات الوزارية الخاصة بإدارة أموالها .

قرار رقم ١٨٨/أ (١)

وزير الثقافة ،

بناء على المرسوم رقم ٢١٧٦ تاريخ ٢٥-٩-١٩٨٠ المتضمن ملاك المديرية العامة للآثار والمتاحف وخاصة المادة ٥٨ منه .

وبناء على القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تنظيم وزارة الثقافة .

وبناء على اقتراح المدير العام للآثار والمتاحف .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يمنح اصحاب المقالات العربية والاجنبية التي تنشر في مجلة الحوليات الاثرية العربية السورية أجور التأليف والترجمة وتدقيق البروفات الاجنبية المطبوعة وتصحيح الاخطاء وفق ما يلي :

(أ) بما لا يزيد عن ٢٠ عشرين قرشا لكل كلمة مؤلفة بالعربية .

(ب) بما لا يزيد عن ١٥ خمسة عشر قرشا لكل كلمة مترجمة الى العربية .

(ج) بما لا يزيد عن ٣٠ ثلاثين قرشا لكل كلمة مترجمة الى احدى اللغات الاجنبية .

(د) بما لا يزيد عن ٥ خمسة قروش لكل كلمة لمن يكلف بالمراجعة الدقيقة المسؤولة .

(هـ) بما لا يزيد عن ٣ ثلاثة قروش لكل كلمة لمن يكلف بتدقيق البروفات الاجنبية المطبوعة وتصحيح الاخطاء .

مادة ٢ - يحدد الحد الاقصى لتعويض التألف والترجمة للمقالة الواحدة بـ ١٥٠٠ ألف وخمسمائة ليرة سورية ، كما يحدد الحد الاقصى لتعويض المراجعة والتدقيق والتصحيح بمبلغ ٥٠٠ خمسمائة ليرة سورية .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ١٧٨/أ تاريخ ٢٧-١٠-١٩٨٠ .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٤ رمضان ١٤٠١ و ٥-٧-١٩٨١ .

قرار ٤٥٧ تاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٨٢

موازنة مجلة المعلم العربي (١).

وزير التربية

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ١٩ تاريخ ١٨ - ١ - ١٩٦٩ ولاسيما المادة الثامنة منه وعلى موافقة وزارة المالية برقم ٣٨٥٩ / ١١ / ٣١ تاريخ ١٨ - ٢ - ١٩٨٢ م

إصدار التعليمات التالية :

مادة ١ - تتكون واردات موازنة مجلة المعلم العربي من الموارد التالية :

(أ) الإيرادات المالية الناتجة عن الاشتراك في المجلة او بيع اعدادها والاعلان فيها .

(ب) الاعانة المالية السنوية التي ترصد في موازنة وزارة التربية .

(ج) الهدايا والهبات المختلفة الواردة الى المجلة والتي يوافق على قبولها وزير التربية .

(د) الوفر المدور من السنين السابقة . بما لا يتعارض مع الانظمة المرعية في الدولة .

مادة ٢ - وزير التربية (او من يفوضه بصلاحياته) هو آمر التصفية والصرف بنفقات المجلة .

مادة ٣ - يحرك الحساب الخاص المصرفي بتوقيع :

(أ) امر الصرف (او من يفوضه بصلاحياته) .

(ب) محاسب المجلة .

مادة ٤ - تنظم مذكرات التصفية والصرف وفق النظام المحاسبي للهيئات العامة ذات الطابع الاداري .

مادة ٥ - يحدد الحد الأقصى للمبالغ الموجودة بصندوق المحاسب بـ ٣٠٠٠ ل.س .

مادة ٦ - تبدأ السنة المالية لحسابات المجلة اعتباراً من اول كانون الثاني وتنتهي في غاية كانون الاول .

مادة ٧ - تخضع الامور المالية والاوراق الثبوتية الموجودة لدى محاسب المجلة الى التدقيق اللاحق للجهاز المركزي للرقابة المالية ، ويتم حفظ الوثائق حسب الاصول المالية .

مادة ٨ - يعد موازنة المجلة محاسب المجلة بناء على اقتراح هيئة الاشراف والتوجيه ، وتصدر هذه الموازنة بقرار من وزير التربية بالاتفاق مع وزارة المالية .

مادة ٩ - يخصص للمجلة مستودع او اكثر ، وتنطبق عليه

نظام المستودعات للهيئات العامة ذات الطابع الاداري الصادر بقرار وزارة المالية رقم ١١٨١ / وتاريخ ٤ - ٩ - ١٩٦٩

مادة ١٠ - تجرى في نهاية كل عام عملية جرد لموجودات المستودعات حسب الانظمة المقررة لذلك من قبل لجنة برئاسة محاسب المجلة او من يكلفه بذلك من الموظفين ، ويحدد تعويضها بقرار وزاري بما لا يزيد عن ربع الراتب لكل من اعضائها لمدة شهر .

مادة ١١ - تمسك حسابات ومسجلات اموال مجلة المعلم العربي من قبل محاسب المجلة ويمكن تكليف احد الموظفين لمساعدته عند الحاجة .

مادة ١٢ - يحدد تعويض شهري لمحاسب المجلة قدره ١٥٠ ل.س لقاء الاشراف على حسابات المجلة و يصرف من موازنة المجلة .

مادة ١٣ - تشكل لجنة الشراء المباشر بقرار من آمر الصرف (او من يفوضه بصلاحياته) على الا يقل عدد اعضاء اللجنة على ثلاثة من بينهم محاسب المجلة او من يسميه من العاملين تحت اشرافه ، ويمكن منح اعضاء اللجنة تعويضا شهريا لقاء جهدهم الاضافي .

مادة ١٤ - يحدد بدل الاشتراك في المجلة او سعر العدد الواحد بقرار من وزير التربية بناء على اقتراح من هيئة الاشراف والتوجيه .

مادة ١٥ - يمكن بيع اعداد المجلة داخل القطر وخارجه ، وفق الانظمة النافذة .

مادة ١٦ - يجوز لادارة المجلة او هيئة الاشراف والتوجيه ان تهدي اعداد المجلة بالمجان الى وزارات الدولة ومؤسساتها والمصالح الحكومية والبلدية كافة والمراكز الثقافية والمؤسسات العلمية والثقافية والمكتبات الوطنية والاجنبية ، ورجال العلم على ان يتم هذا الاهداء بمحدود نسبة لا تتعدى ١٠ % من عدد النسخ المطبوعة .

مادة ١٧ - تحدد تعويضات الكتاب والمكلفين بتقويم المقالات والفنيين (الخطاطين الرسامين المصورين والمخرجين الفنيين ..) بقرار من وزير التربية بناء على اقتراح من هيئة الاشراف والتوجيه على الا يتجاوز التعويض ٥٠٠ ليرة سورية لكل منهم .

مادة ١٨ - تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها من تاريخ صدورها .

٢٤ - ٤ - ١٤٠٢ هـ و ١٨ - ٢ - ١٩٨٢ م

قرار رقم ٤٦٣ تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

بدل الاشتراك السنوي لمجلة المعلم العربي (١)
وزير التربية :

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٩
تاريخ ١٩٦٩/١/١٨ المتضمن الترخيص لوزارة
التربية بأصدار مجلة المعلم العربي .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٤٣/٧٧٩ تاريخ
١٩٨١/٣/٤ المتضمن النظام الداخلي لمجلة المعلم
العربي .

وعلى القرار رقم ٤٤٣/٤٥٧ تاريخ
١٤٠٢/٤/٢٤ هـ الموافق ١٩٨٢/٢/١٨ م .

بشأن ادارة اموال المجلة وخاصة المادة ١٤
منها وعلى اقتراح هيئة الاشراف والتوجيه لهذه
المجلة .

وعلى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم
٣١١١/٣٨٥٩ تاريخ ١٩٨٢/٢/١٨ م

يقرر ما يلي :

المادة الاولى - يحدد بدل الاشتراك السنوي
لمجلة المعلم العربي اعتبارا من عام ١٩٨٢ على
النحو التالي :

(١) داخل القطر :

- ١٠٠ ل.س بالنسبة الى وزارات الدولة
والمؤسسات الحكومية والمنظمات الشعبية
والنقابية .

- ٢٥ ل.س بالنسبة الى المدارس الثانوية

والاعدادية الرسمية والخاصة والمعاهد التابعة
لوزارة التربية .

- ٢٠ ل.س بالنسبة الى المدارس الابتدائية
الرسمية والخاصة .

- ١٥ ل.س بالنسبة الى المعلمين والافراد .

- ١٠ ل.س بالنسبة الى طلاب وطالبات دور
المعلمين والمعلمات ومعاهد أعداد المدرسين ومعاهد
التربية الرياضية والمعاهد المتوسطة .

(ب) خارج القطر :

- ٥٠ ل.س أو ما يعادلها ويضاف اليها
أجور البريد (البري - الجوي) حسب رغبة
المشارك .

مادة ٢ - يحدد ثمن النسخة الواحدة في
الاسواق الداخلية (٥٠٠) ق.س .

مادة ٣ - تدفع بدلات الاشتراك في كل من
دور المعلمين والمعلمات ومعاهد أعداد المدرسين
ومعاهد التربية الرياضية والمعاهد المتوسطة الى
معمد الرواتب فيها الذي يقوم بعد ذلك بتحويلها
الى حساب المجلة الجارى لدى مصرف سورية
المركزي رقم ٢٣/٣٤٨١ على أن يشعر محاسب
المجلة بهذا التحويل بعد اتمامه .

مادة ٤ - تلتفى كافة القرارات والتعليمات
الصادرة المخالفة لاحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه اعتبارا من
أول عام ١٩٨٢ .

دمشق في ١٤٠٢/٤/٢٦ هـ و ١٩٨٢/٢/٢٠ م

قرار برقم ٢٨/م ١ تاريخ ١٥/٨/١٩٨٢

النظام الداخلي والمالي لمجلة الرقابة

وتتيسر المجلس الاعلى ، رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش :
بناء على احكام :

المادة / ٦٤ / من قانون « الهيئة » ، ذى الرقم / ٢٤ / الصادر بتاريخ ٨/٧/١٩٨١ م وقد اجازت اصدار نشرة دورية تعالج موضوعات تتعلق بنشاطات « الهيئة » ومهامها .

والبند / ١ / من الفقرة / ب / من المادة / ١ / من القانون / ٢٤ / ، وقد عقد المجلس الاعلى اختصاص اقرار اساليب العمل فى أجهزة « الهيئة » .

وبعد الاطلاع على :

محضر مناقشة « المجلس » فى جلسة ١٩٨٢/٤/٦ ، مشروع النظام الداخلى والمالى لمجلة « الرقابة » - التى تمثل النشرة الدورية - .

وقرار « المجلس » المؤرخ ١٩٨٢/٤/٦ ذى الرقم ١٢/م ١ ، والمتضمن اعتماد « المشروع » معديلا بمقتضى المناقشة الجارية ، وتخويل « رئيس الهيئة » اعادة صياغته بمقتضى التعديلات المقررة والمناقشات الجارية .

يقرر ما يلى :

١ - يقر « النظام الداخلى والمالى لمجلة الرقابة » المرافق .

٢ - ينشر هذا القرار و « النظام » المرافق فى « الجريدة الرسمية » .
دمشق فى ١٥/٨/١٩٨٣ .

النظام الداخلى والمالى لمجلة الرقابة

الفصل الاول - احكام عامة

المادة ١ - (أ) تصدر « الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش » ، بوساطة « مديرية الدراسات » ، نشرة دورية تحت اسم « مجلة الرقابة » .

(ب) تهدف « مجلة الرقابة » الى :

١ - تزويد العاملين فى « الهيئة » بالنصوص والاجتهادات والآراء ، وبالدراسات والابحاث المتعلقة بالرقابة ومجالات عملهم .

٢ - واطلاع العاملين فى الجهات التابعة لرقابة « الهيئة » على ما يعنيههم من النصوص والابحاث فى شؤون « الرقابة » ، وعلى بعض الاجتهادات والآراء فيما يتعلق بوظائفهم وأعمالهم .

٣ - توثيق الصلة بين العاملين فى « الهيئة » والجهات المشمولة برقابتها عن طريق الدراسة والبحث والكتابة .

٤ - تمكين « الهيئة » من اقامة علاقة مؤثرة هادفة برجال العلم والقانون والاقتصاد والاجتماع فى القطر ، وفى سائر أنحاء الوطن العربى .

(ج) تعنى « مجلة الرقابة » بنشر ما هو آت بياناً من الموضوعات ، بنصوصها الكاملة أو الموجزة ، أو بمقالات معبر عنها ، ومع معالجتها والتعليق عليها ونقدها ، من وجهة نظر عامة ، أو من وجهة نظر « الهيئة » ، اذا اقتضى الامر :

١ - الدراسات ، والابحاث ، والمقالات ، والترجمات ، فى شتى المجالات التى تهتم « الهيئة » والعاملين فيها .

٢ - المؤتمرات ، والندوات ، والمناظرات ، وحلقات الدرس ، التى تعقد فى القطر وخارجه ، فى الموضوعات المتمثلة بمهمة « الهيئة » ونشاطها .

٣ - المؤتمرات والندوات ، والمناظرات ، وحلقات الدرس التى تعقد فى داخل « الهيئة » .

٤ - النصوص التشريعية والتنظيمية (قوانين ، مراسيم تشريعية ، مراسيم ، قرارات) فى الموضوعات الداخلة فى مجال عمل « الهيئة » واختصاصها والبلاغات ، والتعليمات ، وما هو فى حكمها .

٥ - اجتهادات القضاة ، وآراء « مجلس الدولة » وفتاواه ، وقرارات « المجلس الاعلى للرقابة المالية » ، فى غير الامور الشخصية .

المادة ٦ - تتولى « لجنة ادارة المجلة » المهمات الآتية :

١ - المهمات الفنية :

(أ) رسم منهج « المجلة » العام ، وخطة تحريرها الفنية .

(ب) وضع لائحة بأسماء الكتاب الذين يساهمون في تحرير « المجلة » ، باستمرار أو في المناسبات .

(ج) تسمية : المؤلفات ، والمنشورات ، والمجلات ، والصحف ، التي ينبغي أن تزود بها « رئاسة تحرير المجلة » .

(د) توجيه « رئيس التحرير » الى الموضوعات التي تهم « المجلة » .

(هـ) تحديد حجم « المجلة » ، وعدد صفحاتها ، ومواعيد صدورها ، وتعيين من ترسل اليهم أعدادها . على سبيل الاهداء ، بما في ذلك الجهات العامة والحزبية والشعبية .

(و) تأليف هيئة تحرير « المجلة » .

٢ - المهمات الادارية والمالية .

(أ) رسم خطة سير العمل الاداري في « المجلة » . و اقرار نماذج المطبوعات والمجلات اللازمة لتسيير أعمال « المجلة » .

(ب) تحديد ملاك العاملين في « المجلة » في حدود ملاك « الهيئة » ومن ضمنه .

(ج) اقرار بدل الاشتراك السنوي ، وسعر المبيع ، وعمولات التوزيع .

(د) اقرار مكافآت الكتاب والمحربين .

(هـ) اقرار كمية النسخ الواجب طباعتها من كل عدد .

(و) اقرار مشروع الموازنة السنوية ، من خلال موازنة « الهيئة » وضمن اعتماداتها .

(ز) اقرار الخطة المالية .

المادة ٧ - تجتمع « ادارة المجلة » بدعوة من رئيسها ، مرة في الشهر على الاقل وتجوز دعوتها الى اجتماعات طارئة لضرورات العمل . وينعقد الاجتماع ، على وجه قانوني ، بحضور اكثرية

٦ - قرارات « المجلس الاعلى للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش » وتعليمات « رئاسة الهيئة » وتعاميمها ، ذات الطابع التنظيمي والتوجيهي .

٧ - مذكرات « رئاسة الهيئة » في الموضوعات العامة . وفي حدود ما يسوغ نشره .

٨ - احصاءات .

٩ - اخبار عن نشاطات « الهيئة » ذات الصلة العامة . وتنف من الملح والطرائف .

المادة ٢ - يسمى « المجلس » أحد العاملين بالتفتيش لدى « مديرية الدراسات » مديرا للمجلة .

المادة ٣ - تقسم « المجلة » الى الاقسام التالية :

١ - الابحاث ، والدراسات ، والترجمة .

٢ - المؤتمرات ، والندوات ، والمناظرات ، وحلقات الدرس .

٣ - النصوص ، والبلاغات ، والتعليمات .

٤ - اجتهادات القضاء وآراء « مجلس الدولة » .

٥ - قرارات « المجلس الاعلى للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش » و « المجلس الاعلى للرقابة المالية » ، وتعاميم « رئاسة الهيئة » وتعليماتها ومذكراتها .

٦ - الاحصاء .

٧ - الاخبار ، والملح ، والطرائف .

الفصل الثاني

لجنة ادارة « المجلة » ومهامها

المادة ٤ - (أ) تؤلف لجنة لادارة « المجلة » ، برئاسة « رئيس الهيئة » من :

- مدير « المجلة » .

- رئيس التحرير .

- اربعة من العاملين بالتفتيش .

(ب) يتفرغ مدير « المجلة » ورئيس تحريرها لأعمالها .

المادة ٥ - يسمى « رئيس الهيئة » بقرار منه : رئيس التحرير ، وأعضاء « لجنة الادارة » من العاملين بالتفتيش بناء على توصية « المجلس الاعلى » . كما يسمى أميناً للسر من بين العاملين في « الهيئة » .

الاعضاء ، وتتخذ القرارات بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين .

المادة ٨ - تتولى « هيئة التحرير » الاختصاصات الآتية :

- (أ) الاشراف على تحرير « المجلة » ،
- (ب) اقرار استكتاب الكتاب ، وتقدير مكافآتهم ، واقتراح مقاديرها على « لجنة الادارة » ،
- (ج) الاطلاع على الموضوعات ، واجازة نشرها .

الفصل الثالث

الجهاز العامل في « المجلة » ومهامه

المادة ٩ - (أ) يعمل ، في ادارة « المجلة » : المدير ، ورئيس التحرير ، وموظف يسميه « رئيس الهيئة » .

(ب) يتولى « المدير » الاختصاصات التالية :
١ - الاشراف على سير العمل في « المجلة » ، اداريا وماليا . وتحديد أعمال العاملين فيها ، واقتراح : مكافأة المجسدين منهم ، ومعاقبة المقصرين .

٢ - تنفيذ قرارات « لجنة ادارة المجلة » ، واتخاذ السبل الادارية لتنفيذها .

٣ - اعداد مشروع خطة « المجلة » المالية .

٤ - تقديم الاقتراحات الى « لجنة ادارة المجلة » ، فيما يتناول الامور الادارية والمالية .

(ج) مع مراعاة اختصاصات « هيئة تحرير المجلة » ، يتولى « رئيس التحرير » ما يلي :

١ - تنفيذ توجيهات « لجنة ادارة المجلة » في شؤون التحرير والموضوعات التي تنشرها « المجلة » .

٢ - جمع : المقالات ، والابحاث ، والدراسات ، والنصوص ، والاجتهادات والآراء . وعرضها على « رئيس لجنة الادارة » - رئيس الهيئة ، للاطلاع على ملاحظاته ، ومن ثم .. عرضها على « هيئة التحرير » التصرف في نشرها .

٣ - العمل على : اعداد الاحصاءات التي تخدم أغراض « المجلة » وجمعها واعداد ما يتعلق بقرارات مجلس « الهيئة » والرقابة المالية ، وتعاميم « رئاسة الهيئة » وتعليماتها ومذكراتها للنشر .

٤ - الاتصال بالكتاب وللمترجمين ، في الوقت المناسب ، لتأمين الموضوعات للنشر .

٥ - تبويب أقسام « المجلة » وموضوعاتها ، وتنظيم الفهرس الخاص بكل عدد ، والفهارس السنوية .

٦ - تقديم الاقتراحات الى « لجنة ادارة المجلة » فيما يتناول الامور الفنية .

(د) يتولى الموظف المتفرغ متابعة الامور الفنية التنفيذية في « المجلة » ، من : طباعة وتصحيح ، وتغليف ، وحفر « كليشيات » وتوزيع .. الخ .

المادة ١٠ - تمد « المجموعات » والفروع ، والاقسام ، والمديريات ، في الهيئة « المجلة » بالدراسات الاختصاصية والابحاث والمقاولات والاحصاءات المفيد نشرها . اضافة الى .. الموضوعات التي تنشر عن المؤتمرات ، والندوات ، والمناظرات ، وحلقات الدرس . المنعقدة في « الهيئة » او بمشاركة منها .

المادة ١١ - يوضح ، بقرار من « رئيس الهيئة » ، عدد من العاملين في « الهيئة » في خدمة « المجلة » بناء على اقتراح مديرها .

المادة ١٢ - يحدث للمجلة ديوان خاص بها ، وتمسك لها سجلات ووثائق لخدمة اعمالها ومراسلاتها والتصنيف والخطط .

الفصل الرابع - الشؤون المالية والمحاسبية

المادة ١٣ - الى أن يصدر التشريع الخاص بتنظيم « المجلة » ، ومنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة تؤدي النفقات اللازمة لاصدارها من الاعتمادات المتوفرة في موازنة « الهيئة » .

المادة ١٤ - تحدد تعويضات العاملين في « المجلة » ، ومكافآتهم ، بقرار من « رئيس لجنة الادارة » ، رئيس الهيئة ، بناء على اقتراح « مدير المجلة » ، في الحدود القانونية .

المادة ١٥ - تعد « لجنة الادارة » تقريراً سنوياً عن سير العمل في « المجلة » ويعرض على « المجلس الاعلى » .

مرسوم تشريعي رقم ١٠

تاريخ ١٩٧٨/٢/١٤

قانون الوكالة العربية السورية للانباء (١)

رئيس الجمهورية ،

بناء على أحكام الدستور .

يرسم ما يلي :

مادة ١ - (أ) يعاد تنظيم الوكالة العربية السورية للانباء وفق احكام هذا المرسوم التشريعي .

(ب) تعتبر الوكالة العربية السورية للانباء هيئة عامة ذات طابع اداري وتمارس جميع الحقوق والصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات العامة بمقتضى القوانين والانظمة النافذة ويعبر عنها في هذا المرسوم التشريعي باسم الوكالة .

(ج) ترتبط الوكالة بوزارة الاعلام ويكون مركزها مدينة دمشق ولها انشاء فروع ومكاتب واعتماد مراسلين داخل القطر وخارجه .

مادة ٢ - تهدف الوكالة عن طريق نشر وتوزيع الاخبار والتعليمات والتحقيقات والانباء المصورة الى تقديم الخدمات الاعلامية ونشر الانباء في الداخل والخارج بصورة مستمرة وبأسر السبل بما يخدم أهداف الامة وقضاياها بمختلف المجالات .

مادة ٣ - للوكالة في سبيل تحقيق اهدافها القيام بما يلي :

١ - نشر وتوزيع الاخبار والتعليمات والتحقيقات والدراسات والانباء المصورة والصور الفوتوغرافية عن جميع أوجه نشاط القطر العربي السوري والاقطار العربية والدول الاجنبية .

٢ - استخدام وسائل الاعلام والنشر والمواصلات السلكية واللاسلكية بما يخدم أهداف الوكالة .

٣ - متابعة الانباء من جميع مصادرها في داخل القطر وخارجه عن طريق المراسلين ووكالات الانباء والاذاعات والنشرات ومختلف وسائل الانباء الاخرى .

٤ - انشاء الفروع والمكاتب وتعيين المراسلين داخل القطر وخارجه .

٥ - شراء واستئجار العقارات ووسائل النقل والتجهيزات الفنية وجميع اللوازم الاخرى التي تتطلبها اعمال الوكالة .

٦ - الاشتراك والتعاقد مع وكالات الانباء والصحف والمجلات وشراء الكتب وغيرها مما تستدعيه اعمال الوكالة .

٧ - وبصورة عامة القيام بجميع الاعمال والتصرفات التي من شأنها تحقيق أهداف الوكالة .

مادة ٤ - تعتبر أموال الوكالة أموالاً عامة وتطبق بشأنها القوانين والاحكام المتعلقة بالاموال العامة .

مادة ٥ - (أ) يتألف مجلس ادارة الوكالة على الشكل التالي :

وزير الاعلام	رئيسا
معاون وزير الاعلام	عضوا ونائبا للرئيس
المدير العام للوكالة	عضوا ومقررا
مدير ادارة الاعلام في وزارة الخارجية	عضوا
ممثل عن اتحاد الصحفيين	عضوا
رئيس فرع الاعلام في الادارة السياسية للجيش والقوات المسلحة	عضوا
خبير اعلامي يسببه وزير الاعلام	عضوا

(ب) يسمى أعضاء مجلس الادارة بقرار من وزير الاعلام على ان يكون ممثلو الجهات المذكورة من المعنيين في شؤون الاعلام وبرتبة مدير على الاقل أو ما يماثلها .

(ج) يجتمع مجلس الادارة مرة واحدة على الاقل كل شهر .

مادة ٦ - يرسم مجلس الادارة السياسة التي تسير عليها الوكالة وله ان يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الاهداف التي احدثت من

أجلها ضمن حدود القوانين والانظمة النافذة ويمارس بخاصة ما يلي :

(أ) قواعد نشر وتوزيع الاخبار والتعليقات والتحقيقات المصورة وغيرها مما تقتضيه أعمال الوكالة واحداث الفروع والمكاتب وتعيين المراسلين .

(ب) وضع أسس وقواعد التعامل والتبادل والاهداء مع وكالات الانباء والمؤسسات والهيئات داخل القطر وخارجه وتحديد حقوق والتزامات هذا التعامل مع جواز المساهمة أو الاشتراك في رأس مال الجهات المذكورة وادارتها واستثمارها .

(ج) وضع التعريفات والاجور والبدلات والعمولات التي تدفعها الوكالة أو ما تتقاضاها لقاء ممارسة مهامها .

(د) اقتراح تعديل الملاك العددي اللازم للوكالة من مختلف فئات العاملين ويصدر ذلك بمرسوم وفق الانظمة النافذة .

(هـ) دراسة التقارير التي يقدمها المدير العام عن نشاط الوكالة وعن حالة الاعتمادات المالية فيها .

(و) وضع أسس وقواعد استخدام الخبراء والفنيين وتحديد واجباتهم ورواتبهم وتعويضاتهم ومكافآتهم .

(ز) تحديد الهيكل الاداري للوكالة واختصاصات مختلف الادارات المتفرعة عنها .

(ح) تشكيل لجنة أو لجان يعهد اليها ببعض اختصاصاته لمدة محددة ومؤقتة شريطة أن تحدد هذه الاختصاصات بصورة حصرية وكذلك الاستعانة عند الاقتضاء بمن يراه من الخبراء والاختصاصيين .

مادة ٧ - تعتبر قرارات مجلس الادارة الصادرة بالاستناد الى المادة السابقة نافذة بعد اعتمادها من قبل وزير الاعلام .

مادة ٨ - (أ) يعين المدير العام للوكالة العربية السورية للانباء بمرسوم يحدد فيه راتبه وتعويضاته .

(ب) يتولى المدير العام للوكالة الصلاحيات التالية :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٢ - ادارة الوكالة وتطوير أساليب العمل فيها وتدعيم أجهزتها وممارسة الصلاحيات المنوطة به بمقتضى القوانين والانظمة النافذة .

٣ - تفويض المديرين في الوكالة ببعض اختصاصاته .

٤ - ممارسة صلاحيات التعيين والترفيه والنقل والندب ضمن أحكام القوانين والانظمة النافذة .

٥ - اصدار قرارات الايفاد بمهام رسمية مؤقتة للصحفيين والمصورين وعمال الإرسال والاستقبال من العاملين في الوكالة سواء داخل القطر أو خارجه .

٦ - وبصورة عامة ممارسة جميع الاختصاصات والصلاحيات المعطاة له بموجب القوانين والانظمة النافذة .

مادة ٩ - (أ) تعفى مستوردات الوكالة من الاجهزة الطباعة والفنية ومتماتها وقطعها التبديلية المخصصة حصراً لإغراض الوكالة من جميع الضرائب والرسوم المالية والجمركية والبندية ورسم الاحصاء وغير ذلك من الرسوم ومن شرط الاستيراد من بلد المنشأ عند الاقتضاء .

(ب) تعفى الوكالة من رسوم الطوابع على اختلاف أنواعها في جميع الطلبات والعقود والوثائق والسندات والايصالات التي تنظمها لدى تعاملها مع الغير .

مادة ١٠ - تطبق على موفدى الوكالة للعمل بمكاتبها خارج القطر الاحكام التي يعامل بها موظفو وزارة الخارجية في البعثات الدبلوماسية والقنصلية فيما يتعلق بالاجازات والمخصصات المحددة لهم بمقتضى احكام المرسوم التشريعي رقم ٥٠ تاريخ ٢٥-٨-١٩٦٤ وتعديلاته باستثناء بدل التمثيل أو الانابة ويضع مجلس الادارة التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الاحكام بما يتفق وطبيعة المهام التي تمارسها المكاتب المذكورة في الخارج .

مادة ١١ - (أ) مع مراعاة حكم الفقرة (و) من المادة السادسة من هذا المرسوم التشريعي يطبق على العاملين في الوكالة نظام موظفي

٥	رئيس تحرير مساعد	ومستخدمي مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر
٤	رئيس دائرة	والتوزيع الصادر بالمرسوم رقم ٦١٧ تاريخ
٢٥	رئيس قسم	١٩٦٣-٧-٣ وتعديلاته .
٣٥	محرر رئيسي	(ب) يحدد الملاك العددي للوكالة وفق الجدول
١٠	محرر مساعد	الموافق بهذا المرسوم التشريعي وتعديل الوظائف
١١	مراسل رئيسي	فيه بقرار من وزير الاعلام وفق حاجة العمل بحيث
١١	مندوب رئيسي	لا يؤدي التعديل الى زيادة في الوظائف المحددة .
٣	محاسب رئيسي	مادة ١٢ - تستثنى الوكالة من احكام المرسوم
١٥	مصور رئيسي	التشريعي رقم ١٦٧ تاريخ ١٩٦٣-٩-٢١
١٠	منشئ رئيسي	وتعديلاته .
-	مرسل اخبار	مادة ١٣ - ١ - تسوى اوضاع العاملين في
٥	ضارب آلة كاتبة رئيسي	الوكالة العربية السورية للانباء القسامين على
٣٠	عامل فني أول	رأس عملهم بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي
٣٥	عامل فني ثاني	وفق النظام المطبق عليهم بمقتضى المادة (١١) من
٢	عامل فني ثالث	هذا المرسوم التشريعي وتتم التسوية خلال ستة
٢	أمين مستودع	اشهر من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي
٦	سائق	وفق القواعد التي يحددها مجلس الادارة بقرار
٣	مأمور هاتف	منه دون التقييد بشرط المسابقة وذلك شريطة
٢٥	آذن	أن لا تؤدي هذه التسوية الى اعطائهم رواتب تزيد
٢	عامل نسخ	على الرواتب التي يتقاضونها قبل التسوية الا أنه
-	عامل استعلامات	يجوز في حال عدم وجود تعادل بين الراتب
٥	حارس	الجديد والراتب السابق اعطاء صاحب العلاقة
٢٤٩		الراتب الاقرب مباشرة الى راتبه نحو الاعلى .

قرار رقم ٧٥/٢/ك(٢)

وزير الاعلام :

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ١٠
تاريخ ١٩٧٨-٢-١٤ لا سيما المادة السابعة
منه .

يقرر ما يلي :

مادة ١ - تعتمد مقررات مجلس ادارة الوكالة
العربية السورية للانباء في جلسته رقم ١٠
تاريخ ١٩٧٨-٤-٢٩ المبينة ادناه والموافق عليها
بالاجماع من قبل المجلس .

١ - نظام جلسات ومداولات مجلس الادارة :
المادة الاولى - (أ) يجتمع المجلس مرة واحدة

٢ - يحتفظ العاملون الذين تسوى اوضاعهم
وفق هذه المادة بقدمهم المكتسب المؤهل للترقية .

مادة ١٤ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠
تاريخ ١٩٦٥-٦-٢٤ .

مادة ١٥ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في
الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٣٩٨-٣-٧ و ١٩٧٨-٢-١٤ .

الجدول رقم (١) (١)

الملاك العددي للموظفين المشاهرين

-	مدير عام
١	مدير عام مساعد
٣	مدير
١	رئيس تحرير

(١) معدلة بالقرار رقم ٢/٨٦ ك تاريخ ١٩٧٨/٥/٢٨ الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٩٧٨/٩/٢٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ١٩٧٨/٧/١٩ .

على الاقل في الشهر ويحدد في أول جلسته له
الموعد الدوري لاجتماعاته وتوجه الدعوة من قبل
الرئيس أو نائبة في حال غياب الرئيس .

(ب) تعتبر اجتماعات المجلس قانونية بحضور
رئيسه أو نائبه وثلاثة من اعضاءه على الاقل .

(ج) تتخذ القرارات بأكثرية الحاضرين في
حال تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي منه
الرئيس .

المادة الثانية - للمجلس ان يدعو من يشاء
من موظفي الوكالة أو غيرهم الذين يرى فائدة في
حضورهم ويكون رأيهم استشاريا .

المادة الثالثة - يتولى المدير العام بصفته مقررا
مسؤولية الاعمال الآتية :

١ - تهيئة الدعوات لحضور الجلسات وتخصيص
جدول الاعمال لكل جلسة وتوزيعه مع كل دعوة
بفترة كافية لا تقل عن ثلاثة أيام .

٢ - تهيئة الاوراق والوثائق اللازمة للمذاكرة
في القضايا المعروضة في جدول الاعمال .

٣ - تنظيم محاضر الجلسات وعرضها للتوقيع
وحفظها مع الوثائق العائدة لها وتبليغ هذه
المحاضر الى اعضاء مجلس الادارة فور توقيعها
من قبل الاعضاء ويقتصر في تدوين المحاضر على
القرارات المتخذة في الجلسة اذا طلب العضو
الذي يعارض رأى الاكثرية تدوين رأيه .

٤ - ابلاغ القرارات المتخذة أو مقتطفات عنها
حسب الحال الى الجهات المعنية .

٥ - اعطاء جلسات المجلس ارقاما متسلسلة
بحسب تاريخ انعقاد وتصنيف القرارات المتخذة
فيها بحسب تسلسل تواريخها وموضوعاتها .

٦ - للمدير العام ان يكلف مدير الشؤون
الادارية والمالية ببعض الاعمال الواردة في
القرارات السابقة من المادة ٣ وفي هذه الحال
يدعى لحضور جلسات المجلس بصفة
استشارية .

المادة الرابعة - يعتبر كل عضو في المجلس
مسؤولا عن القرارات التي يتخذها مجلس الادارة

اذا صدرت باجماع الآراء أما القرارات التي تتخذ
بالأكثرية فلا يسأل عنها العضو المخالف اذا كان
اعتراضه واردا في مخضر الجلسة .

٢ - أسس وقواعد استخدام الخبراء .

مادة أولى - (أ) للوكالة الحق استخدام
الخبراء والفنيين في مجالات التحرير والترجمة
والشؤون الفنية والتصوير الصحفي .

(ب) لا يجوز ان يتجاوز عدد الخبراء والفنيين
المشار اليهم في الفقرة السابقة الذين تستخدمهم
الوكالة عن عشرة بالمائة من مجموع وظائف ملاكهم
العددي .

(ج) يتم التعاقد مع الخبراء والفنيين من
سوريين وعرب واجانب من قبل المدير العام
وذلك لمدة لا تتجاوز سنة واحدة .

مادة ثانية - يراعى في التعاقد مع الخبراء
والفنيين ما يلي :

١ - ان يكون سبب التعاقد ضرورة ملحة غير
دائمة لا يلبيها التعيين العادي أو العناصر القائمة
بالعمل في الوكالة .

٢ - ان يتقدم التعاقد بالوثائق المثبتة لشروط
التوظيف العامة أو بعضها بحسب جنسيته
وتحدد هذه الوثائق من قبل المدير العام .

٣ - ان لا يكون التعاقد من العاملين في الدولة
وليسنت له أية علاقة بأى شكل من اشكال
الاستخدام .

٤ - ان يتوفر الاعتماد اللازم في موازنة
الوكالة .

مادة ثالثة - تحدد رواتب المتعاقدين
وتعويضاتهم كما يلي :

(أ) من حملة الشهادات :

١ - يعطى المتعاقد الراتب أو الاجر المحدد
لشهادته وفق احكام نظام الوكالة أو التشريعات
الخاصة لبعض الشهادات التي يعين بموجبها
موظفو الدولة ويشترط ان تكون الشهادة ذات
علاقة في الاختصاص أو العمل الفني المرشح
له وان تعادل من قبل لجنة تعادل الشهادات
حسب الاصول المقررة بهذا الشأن .

٢ - يمنح التعاقد فضلا عن الراتب أو الاجر المذكور في الفقرة السابقة علاوة واحدة ٤٪ عن كل سنة خدمة أو ممارسة في العمل أو المهنة تلت نواله الشهادة المتخذة أساسا في التعيين وتجبر بالنتيجة كسور الليرة السورية الى الليرة .

٣ - يجوز مراعاة الخبرة التي اكتسبها المتعاقد اضافة مبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ ل.س الى الراتب أو الاجر الذي حدد له وفق الفقرتين السابقتين وتتم هذه الاضافة بناء على اقتراح لجنة يؤلفها المدير العام بقرار منه .

٤ - تؤلف اللجنة المذكورة في الفقرة السابقة برئاسة المدير العام وعضوية أحد أعضاء مجلس الادارة يختاره المجلس وخبير في الاختصاص أو العمل الفني المطلوب من العاملين في الوكالة أو من خارجها .

٥ - تدقق اللجنة في احوال المرشح والوثائق الحائز عليها والاعمال التي قام بها أو الوظائف التي تولاها وتقتراح مقدار الاضافة المشار اليها في الفقرة السابقة كلها أو جزءا منها حسب تقديرها ، ولها ان تثبت من مقدرة المرشح بالاختبار نظريا وعمليا .

٦ - في كل الاحوال التي يتجاوز فيها راتب أو أجر المرشح ١٥٠٠ ل.س يعرض امره على مجلس الادارة مع بيان مفصل بوضعه ورأى اللجنة بشأنه .

(ب) من غير حملة الشهادات :

١ - يتقاضى المتعاقد راتبا أو اجرا شهريا يعادل الحد الأدنى لاجور المستخدمين والعاملين في الدولة من غير حملة الشهادات .

٢ - يمنح التعاقد فضلا عن الراتب أو الاجر المذكور في الفقرة السابقة علاوة واحدة ٤٪ عن كل سنة خدمة أو ممارسة في العمل أو المهنة وتجبر بالنتيجة كسور الليرة السورية الى الليرة .

٣ - يجوز مراعاة للخبرة التي اكتسبها

المتعاقد اضافة مبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ ل.س الى الراتب أو الاجر الذي حدد له وفق الفقرتين السابقتين وتتم هذه الاضافة بناء على اقتراح لجنة يؤلفها المدير العام بقرار منه وفق نص الفقرة الرابعة من هذه المادة .

٤ - تدقق اللجنة في احوال المرشح والوثائق الحائز عليها والاعمال التي قام بها أو الوظائف التي تولاها وتقتراح مقدار الاضافة المشار اليها في الفقرة السابقة كلها أو جزءا منها حسب تقديرها ولها ان تثبت من مقدرة المرشح بالاختبار نظريا وعمليا .

٥ - في كل الاحوال التي يتجاوز فيها راتب أو أجر المرشح ١٠٠٠ ل.س يعرض امره على مجلس الادارة مع بيان مفصل بوضعه ورأى اللجنة بشأنه .

مادة رابعة - تضع الوكالة نموذج عقد موحد لجميع المتعاقدين يتضمن بصورة خاصة :

(أ) الالتزام بالواجبات والمحظورات المنصوص عليها في نظام العاملين الخاص بالوكالة .

(ب) الالتزام بالدوام أو حجم العمل أو المهنة المطلوبة وكيفية التثبيت من صحة الانجاز .

(ج) مدة العقد وحالات انتهاء العمل به .

(د) الشروط والواجبات الخاصة بالتعاقد .

(هـ) الاجر وطريقة ادائه وحالات زيادته .

(و) التعويضات وشروط ادائها .

مادة خامسة - يجوز لمجلس الادارة بناء على اقتراح المدير العام التعاقد مع الخبراء والفنيين لاداء مهمة معينة ولقاء تعويض مقطوع دون التقيد بالشروط الواردة في هذا القرار على ان ينفذ العمل بقرار من وزير الاعلام وان لا تتجاوز مدة ستة اشهر غير قابلة للتجديد شريطة توفر الاعتمادات في موازنة الوكالة .

مادة ثمانية - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠-٥-١٩٧٨ .

وزير الاعلام

قرار رقم ١٦/٢٢ (١)

وزير الاعلام :

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ١٤-٢-١٩٧٨ لا سيما المادة السابعة منه .

يقرر ما يلي :

مادة أولى - يعتمد قرار مجلس ادارة الوكالة العربية السورية للانباء المتخذ في جلسته الثالثة التي عقدت بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٨ والتالى نصه :

النظام الداخلى للوكالة العربية السورية للانباء.

مادة ١ - يقصد بالتعايير الواردة فيما يلى واينما ذكرت فى هذا النظام ما هو مبين بجانب كل منها .

(ا) الوكالة : الوكالة العربية السورية للانباء .

(ب) المجلس : مجلس ادارة الوكالة العربية السورية للانباء .

(ج) المدير : المدير العام للوكالة العربية السورية للانباء .

(د) الهيئة : هيئة تحرير الوكالة العربية السورية للانباء .

مادة ٢ - يطبق هذا النظام على جميع العاملين لدى الوكالة العربية السورية للانباء .

مادة ٣ - تدبر الوكالة من قبل المجلس والمدير العام ويجازس كل منهما الصلاحيات المنوطة به بموجب القوانين والانظمة النافذة ولا سيما المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ١٤/٢/١٩٧٨

مادة ٤ - (ا) يحل المدير العام المساعد محل المدير العام فى حال غيابه على وجه قانونى ويصدر التكليف اصولا .

(ب) للمدير العام تفويض المدير العام المساعد ببعض اختصاصات وصلاحياته .

مادة ٥ - تتكون الوكالة العربية السورية للانباء من :

- ١ - مديرية التحرير .
- ٢ - مديرية الشؤون الادارية .
- ٣ - مديرية الخدمات الفنية .
- ٤ - دائرة العلاقات العامة والتخطيط .

مادة ٦ - هيئة التحرير :

هى هيئة استشارية يرأسها المدير العام (ا) تضم هذه الهيئة المدير العام المساعد مدير التحرير ورئيس التحرير ورؤساء التحرير المساعدين .

(ب) مهمة هذه الهيئة .

١ - مناقشة الموضوعات التى تهم شؤون التحرير بما يكفل تطوير العمل وحسن اداء المطلوب .

٢ - تجتمع هذه الهيئة اسبوعيا وكلما دعت الحاجة الى الاجتماع ولها أن تدعو من تراه مناسبا من العاملين فى الوكالة لحضور اجتماعاتها ومساعدتها فى تنفيذ مهامها .

مادة ٧ - مديرية التحرير :

يدير هذه المديرية المدير العام المساعد ويساعده فى تنفيذ مهامها رئيس التحرير ورؤساء التحرير المساعدون ورؤساء الاقسام كل فيما يخصه وتتولى الاعمال التالية :

١ - نشر وتوزيع الاخبار والصور والتعليقات والتحقيقات والافلام التلفزيونية وتقديم الخدمات الاعلامية ونشر الانباء داخل القطر وخارجه بصورة مستمرة وبأيسر السبل بما يخدم تطور القطر وتقدمه وأهداف الامة العربية وقضاياها بمختلف المجالات .

٢ - نشر وتوزيع الاخبار والتعليقات والتحقيقات والدراسات والانباء المصورة والافلام التلفزيونية عن جميع أوجه نشاط القطر العربى السورى .

٣ - استخدام وسائل الاعلام والنشر

والمواصلات السلوكية واللاسلكية بما يحقق
أهداف الوكالة .

٤ - متابعة الانباء من جميع مصادرها داخل
القطر وخارجه ، عن طريق المراسلين ووكالات
الانباء والاذاعات والنشرات ومختلف وسائل
الاعلام الاخرى .

٥ - إصدار وبث النشرات والدراسات
والتقارير باللغة العربية واللغات الاجنبية بما
يحقق أهداف الوكالة .

٦ - وبصورة عامة مسؤولية تحرير وصياغة
وترجمة الاخبار والتعليقات والتحقيقات
والمطبوعات الدورية وغير الدورية ونشرها وتزويد
وسائل الاعلام والجهات الاخرى داخل القطر
وخارجه بها وفق السياسة العامة للقطر وكل
ما يتعلق بالاعمال الصحفية تحقيقا للاهداف التي
احدثت من أجلها الوكالة .

مادة ٨ - ينوب عن المدير العام المساعد في
حال غيابه رئيس التحرير ويقوم بجميع اعماله
سواء كان غياب المدير العام المساعد غيابا
عاديا - يوميا - أو بمهمة رسمية خارج القطر
ويقوم بالاعمال التالية :

١ - يساعد مدير التحرير في الاشراف على
عمل المديرية وفق قرار تنظيمي يصدره المدير
العام ويتابع العمل على إصدار وبث النشرات
والدراسات والتقارير باللغة العربية واللغات
الاجنبية بما يحقق أهداف الوكالة .

٢ - تسجيل اقتراحات الهيئة ومتابعة تنفيذها
مع المديرية والاقسام المختصة في الوكالة .

٣ - القيام بجميع الاعمال التي يكلفه بها
المدير العام لصالح عمل الوكالة .

مادة ٩ - تتألف مديرية التحرير من :

- ١ - قسم الدراسات والبحوث .
- ٢ - قسم الاخبار الداخلية .
- ٣ - قسم الاخبار الخارجية .
- ٤ - قسم اخبار الوكالات .
- ٥ - قسم المكاتب والمراسلين خارج القطر .
- ٦ - قسم الارشيف والمراجع .

٧ - قسم الاستماع السياسي .

٨ - قسم التصوير .

مادة ١٠ - قسم الدراسات والبحوث :

(أ) يرأس هذا القسم رئيس تحرير مساعد
يعاونه عدد من المحررين في الشؤون السياسية
والاقتصادية والعسكرية والثقافية والفكرية
والعلمية والفنية وغيرها .

(ب) مهمة هذا القسم : اعداد التعليقات
والتحقيقات والدراسات والبحوث والمطبوعات
الدورية وغير الدورية التي تقتضى طبيعة عمل
الوكالة اعدادها .

(ج) تقدم رئاسة القسم الى هيئة التحرير
خطة عمل شهرية وسنوية اضافة الى المهمات
الموكولة اليها .

مادة ١١ - قسم الاخبار الداخلية :

(أ) يرأس هذا القسم رئيس تحرير مساعد
يعاونه رؤساء القسم المناوبون كل في فترته وعدد
من المحررين المختصين والمندوبين ومراسلي
المحافظات .

(ب) مهمة هذا القسم : تغطية وتسويق الاخبار
والنشاطات اليومية للقطر في المجالات الرسمية
والحزبية والشمعية وغيرها .

مادة ١٢ - قسم الاخبار الخارجية :

(أ) يرأس هذا القسم رئيس تحرير مساعد
يعاونه رؤساء القسم المناوبون كل في فترته
وعدد من المحررين المختصين والمراسلين .

(ب) مهمة هذا القسم : تلقي واعداد الاخبار
والتعليقات من مراسلي الوكالة داخل الوطن
وخارجه .

(ج) إصدار النشرات اليومية باللغة العربية
واللغات الأجنبية بما يحقق أهداف الوكالة .

مادة ١٣ - قسم اخبار الوكالات العربية
والاجنبية :

(أ) يرأس هذا القسم رئيس تحرير مساعد
يعاونه رؤساء القسم المناوبون كل في فترته
وعدد من المحررين المختصين .

(ب) مهمة هذا القسم : تلقي وترجمة وتحرير الاخبار التي ترد من الوكالات العربية والاجنبية ومصادر الانباء الاخرى واعدادها للارسال العام للوكالة .

مادة ١٤ - قسم الارشيف والمراجع :

(أ) يرأس هذا القسم رئيس قسم يساعده عدد من العناصر المختصة .

(ب) مهمة هذا القسم : تكوين الارشيف الصحفى للوكالة بحيث يخدم جميع أقسامها .

(ج) تكوين مكتبة مختصة تخدم أغراض الوكالة الاعلامية والثقافية .

(د) يعمل هذا القسم على تبادل المعلومات الارشيفية مع أقسام الارشيف داخل القطر وخارجة بما يحقق أهداف الوكالة .

(هـ) أرشفة الصور والافلام مهما كان مصدرها بحيث تحقق سهولة تناول المادة عند طلبها والمحافظة عليها من النواحي الفنية والعمل على تكوين مكتبة فلمية بمختلف الوسائل الممكنة .

مادة ١٥ - قسم الاستماع السياسى :

(أ) يرأس هذا القسم رئيس قسم ويعاونه عدد من المحررين المختصين .

(ب) مهمة هذا القسم : استماع الاخبار وتحريرها وتسجيل التعليقات والبرامج التي تبثها الاذاعات العربية والاجنبية .

مادة ١٦ - قسم التصوير :

(أ) يرأس هذا القسم رئيس قسم ويعاونه عدد من المصورين الفوتغرافيين والتلفزيونيين والفنيين المختصين .

(ب) مهمة هذا القسم : تصوير جميع المناسبات والاحداث اليومية التي تقتضيها طبيعة عمل الوكالة .

(ج) القيام بالتصوير التسجيلى للمشاريع والاعمال التي يشهدها القطر وخاصة فى المجالات التنموية وكل مامن شأنه أن يعكس مشاهد التقدم الحضارى فى القطر .

(د) ينسق هذا القسم العمل مع أقسام التحرير بحيث يضمن شرح الصور والتعليق

عليها وتوضيح مناسباتها قبل ارسالها الى الجهات المعنية .

مادة ١٧ - مديرية الشؤون الادارية :

تتولى مديرية الشؤون الادارية ما يلى :

١ - اتخاذ الاجراءات النازمة لشؤون التعيين والترفيغ والمكافآت والعقوبات والاجازات وانهاء الخدمة واعداد مشاريع المراسيم والقرارات والمراسلات وكل ما يتعلق بوقائع العاملين فى الوكالة .

٢ - وضع الجداول النازمة لدوام العاملين فى الوكالة ومتابعة تنفيذ هذه الجداول .

٣ - الاشراف على اعداد العقود وقانونيتها ودراستها وتنسيقها وتصنيفها وحفظها .

٤ - تنظيم مراسلات الوكالة ومحفوظاتها ومسك السجلات اللازمة لذلك .

٥ - تأمين أعمال النسخ والسحب وتنظيم أعمال استلام وتسليم المراسلات والبرقيات التي ترد الى الوكالة .

٦ - ابلاغ المديرىات والدوائر والفسروع المكاتب التعليمات الاوامر والقرارات الصادرة عن الوكالة .

٧ - دراسة متابعة القضايا القانونية الخاصة بالوكالة وابداء الراى فى الامور المعروضة عليها .

٨ - تسجيل وحفظ محاضر جلسات مجلس الادارة ومتابعة تنفيذها .

٩ - تطبيق النظام المالى والمحاسبى وفق الانظمة النافذة .

١٠ - تطبيق أنظمة التخزين والمستودعات وتأمين لوازم الوكالة .

١١ - اعداد مشروع موازنة الوكالة على ضوء مقترحات مديريات ودوائر وأقسام الوكالة .

١٢ - الاشراف على مقاسم الهاتف والمستخدمين وأعمال التنظيف والحراسة والمرآب وجميع الخدمات الاخرى .

١٣ - وبصورة عامة المساهمة فى تحقيق أهداف الوكالة عن طريق تأدية حقوق العاملين والغير فى المواعيد المحددة وتأمين كافة مستلزمات الوكالة

من الاصول والمواد الاولية وغيرها بأفضل السبل .

مادة ١٨ - تتألف مديرية الشؤون الادارية من :

- ١ - الدائرة الادارية وشؤون العاملين .
- ٢ - دائرة المحاسبة .
- ٣ - قسم شؤون المراسلين .
- ٤ - الديوان .
- ٥ - أمانة السر .

مادة ١٩ - تتألف الدائرة الادارية من :

- ١ - قسم العاملين .
- ٢ - القسم القانوني .

مادة ٢٠ - تتألف دائرة المحاسبة من :

- ١ - قسم النفقات الادارية والمشاريع الاستثمارية .
- ٢ - قسم الحسابات خارج الموازنة .
- ٣ - قسم اللوازم والمستودعات ووسائل النقل .

مادة ٢١ - يتبع الديوان :

- ١ - قسم النسخ والتوزيع .
- ٢ - قسم الهاتف والحراسة والمستخدمين .

مادة ٢٢ - مديرية الخدمات الفنية :

تتولى مديرية الخدمات الفنية ما يلي :

- ١ - كل مامن شأنه تأمين عملية الاستقبال والارسال والتقاط وارسال الصور بالراديو وتأمين تشغيل محطة ارسال الوكالة وكذلك صيانة الاجهزة الموجودة لدى مشتركي الوكالة وباستمرار .

- ٢ - الاشراف على موجودات الوكالة من المعدات والآلات والاجهزة داخل القطر وخارجه ، وتقديم المقترحات لتطويرها وجعلها قادرة على العمل باستمرار وتلبية حاجات العمل الصحفي وتطوره .

- ٣ - صيانة المعدات والاجهزة والآلات الخاصة بأعمال الوكالة وتأمين حاجيات العمل باستمرار .
- ٤ - رفع التقارير الدورية عن هذه المعدات والاجهزة وعن تأديتها لعملها وحاجاتها مع قطع

الفيار والاصلاحات والمواد الاولية من ورق وأشرطة وحبر وزيت وافلام لاجهزة الصور بالراديو كل ما تحتاجه لحسن سير عملها .

- ٥ - الاشراف على محطة ارسال الوكالة وتقديم المقترحات اللازمة بصدد تطويرها والحفاظ على تشغيلها بأفضل السبل وأحسن المردود .

- ٦ - تأمين ارسال الاخبار التي تعدها مختلف أقسام التحرير وفق التوقيت الزمني المحدد على المواد الجاهزة للارسال .

- ٧ - تأمين حماية المعدات والاجهزة من الاخطار كالحريق وغيره واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

- ٨ - تقديم المقترحات للمدير العام بصدد تطوير اجهزة الوكالة وفق احدث مراحل التطور التقني في مجال عمل وكالات الانباء .

- ٩ - الاعمال الفنية الاخرى التي يكلفها بها المدير العام .

مادة ٢٣ - تتألف مديرية الخدمات الفنية من :

- ١ - قسم الارسال .
- ٢ - قسم المحطة .
- ٣ - قسم الصيانة .
- ٤ - قسم الكهرباء والميكانيك .
- ٥ - قسم الاستقبال اللاسلكي والخدمات المصورة .
- ٦ - قسم اللوازم الفنية .

مادة ٢٤ - دائرة العلاقات العامة والتخطيط :

تتولى دائرة العلاقات العامة والتخطيط ما يلي :

- ١ - وضع مشروعات الخطط الآتية والمستقبلية لتطوير العمل في الوكالة ومتابعة تنفيذها .
- ٢ - اقتراح فتح فروع أو مكاتب للوكالة داخل القطر وخارجه .

- ٣ - اقتراح عقد أو الغاء الاتفاقيات مع الوكالات العربية والاجنبية وتجديد هذه الاتفاقيات وتنظيم العلاقات بين الوكالة والوكالات الاخرى ومتابعة تنفيذها .

٤ - وضع الخطط لعقد اللقاءات وتنظيم الدورات بين الوكالة والوكالات الاخرى .

٥ - الاشراف على تنظيم برامج ضيوف الوكالة ورعايتهم .

٦ - اقتراح خطة التدريب والتأهيل والاياد ومتابعة تنفيذها .

مادة ٢٥ - تتألف دائرة العلاقات العامة والتخطيط من :

١ - قسم العلاقات .

٢ - قسم التخطيط والتأهيل .

مادة ٢٦ - تقدم المديرية والدوائر في الوكالة تقارير دورية كل ثلاثة أشهر الى المدير العام عن سير العمل فيها والاقتراحات اللازمة لتطوير عملها .

مادة ٢٧ - يعدل هذا النظام كلياً أو جزئياً في ضوء التطبيق العملي بناء على اقتراح المدير العام أو أحد أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٩٧٨/٦/٨ .

قرار رقم ١/ك

نظام عمل مكاتب الوكالة (١)

وزير الاعلام رئيس مجلس ادارة الوكالة العربية السورية

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ١٩٧٨/٢/١٤ .

وعلى احكام المرسوم التنظيمي رقم ٦١٧ لعام ١٩٦٣ وتعديلاته .

وعلى محضر اجتماع مجلس الادارة في جلسته رقم ٥ تاريخ ١٩٧٩/٦/٩ وموافقة المجلس .

يقرر ما يلي :

مادة اولى - يطبق نظام عمل مكاتب الوكالة العربية السورية للانباء في الخارج وفق الآتي في مهام المكتب .

مادة ١ - (١) نشر وتوزيع الانباء والتعليقات والتحقيقات والانباء المصورة القوتوغرافية والافلام الاخبارية التلفزيونية التي تبين جميع أوجه النشاط في الجمهورية العربية السورية والاقطار العربية والاجنبية بما يخدم سياسة القطر .

(ب) اصدار النشرات باللغة المناسبة في منطقة العمل بغرض اطلاع الرأي العام على الصورة الصحيحة للانباء وعلى اتجاهات الرأي العام في الجمهورية العربية السورية والاقطار العربية والاجنبية بما يخدم سياسة القطر .

(ج) الحصول على الانباء من مصادرها المختلفة في منطقة العمل واعداد تحقيقات عن اتجاهات الرأي العام وتصوير الاحداث والاهتمام بما تنشره وسائل الاعلام المختلفة .

(د) وبشكل عام كل ما من شأنه ان يحقق اهداف الوكالة .

في وسائل التنفيذ :

مادة ٢ - للمكتب في سبيل تحقيق المهام الوارد في المادة السابقة ان يقوم بما يلي :

(أ) احداث أرشيف ومكتبة مراجع عن منطقة عمله يتضمن على وجه الخاص موضوعات عن مختلف أوجه النشاط فيها ، وعن الشخصيات والقوى السياسية والاقتصادية وعن اتجاهات الرأي العام وصورها وكتبا بما يخدم تحقيق خدمة اعلامية رفيعة .

(ب) الحصول على بعض المراجع الاساسية عن القطر والقضايا العربية الرئيسية وخاصة القضية الفلسطينية .

(ج) التعرف على العاملين في قطاع الصحافة والاعلام وبذل الجهود لخلق علاقات صداقة مع الشخصيات والقوى الفاعلة في منطقة العمل واقتراح تنظيم دعوة بعضهم لزيارة القطر بعد تقديم الدراسات التبريرية اللازمة والهدف المرجو من الزيارة .

(د) تقوية العلاقات بالجالية العربية وبخاصة بالطلبة العرب والسوريين في منطقة العمل .

(هـ) التنسيق مع مراسلي وكالات الانباء الشقيقة والصديقة والاستفادة من خبراتهم

مادة ٤ - (أ) يطبق على الوفد للعمل في مكاتب الوكالة خارج اراضي الجمهورية العربية السورية احكام المادة ١٠ من المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ١٤-٢-١٩٧٨ ويتم الايفاد بقرار من مجلس الادارة بناء على اقتراح المدير العام ويشترط بمدير المكتب ما يلي :

١ - ان يكون محرر في الوكالة منذ اكثر من ثلاث سنوات او عضوا في اتحاد الصحفيين منذ اكثر من خمس سنوات .

٢ - ان تكون خبرته بالعلاقات العامة جيدة .

٣ - ان يتقن لغة اجنبية رئيسية او لغة البلد الموفد اليه .

٤ - ان يحمل اجازة جامعية او شهادة الدراسة الثانوية مع خدمة عشر سنوات متواصلة في العمل الصحفي .

(ب) يخضع المرشح للايفاد لاختبار من قبل لجنة برئاسة المدير العام ويشترك في عضويتها ممثل عن مجلس الادارة .

(ج) يخضع الوفد لدورة تدريبية تقيمها الوكالة لمدة شهرين على الاقل تتضمن الاعمال الادارية والمالية والمهنية واعمال الصيانة وغير ذلك مما يتطلبه نجاح المهمة الموكلة اليه .

(د) مدة الخدمة في المكاتب عامان قابلة للتمديد ، ولا يجوز نقل الموفدين للعمل في المكاتب خارج القطر قبل انقضاء المدة المذكورة .

(هـ) للمدير العام ايقاف مفعول الفقرة السابقة في الاحوال التالية :

١ - ثبوت عدم قدرة الوفد ، وقصوره الشديد عن اداء مهام عمله .

٢ - ثبوت ارتكاب الوفد عملا يخل بالشرف والسمعة .

(و) يطلع المدير العام مجلس الادارة على سير عمل المكاتب ونشاطاتها بشكل دوري كل ثلاثة اشهر .

(ز) يجوز للمدير العام بعد موافقة السيد

وعلاقاتهم في منطقة العمل في ضوء الاتفاقات الاعلامية والثقافية التي يوقعها القطر مع البلد المعنى .

(و) التنسيق مع البعثة الدبلوماسية العربية السورية في منطقة العمل وابلاغ رئيسها نسخة عن التقرير الشهري الذي يعده مدير المكتب او مراسل الوكالة .

(ز) العمل على تنفيذ كل ما من شأنه تحقيق اهداف الوكالة .

مادة ٣ - مدير المكتب هو المسؤول عن كافة شؤونه وعن العاملين فيه ، تجاه المدير العام للوكالة كما انه مطالب على وجه الخصوص بما يلي :

(أ) تأمين التغطية الاخبارية عن منطقة العمل بما في ذلك اعداد التحقيقات والتحليلات المدعمة بالصور والافلام كلما كان ذلك ضروريا .

(ب) تأمين اصدار نشرة صحفية باللغة المناسبة لمنطقة عمله .

(ج) ارسال تقرير شهري دوري وتقارير اضافية اذا دعت الحاجة بحيث تغطي ملاحظاته حول سير عمل المكتب واقتراحاته لتطويره وزيادة الخدمة الاعلامية في منطقة عمله وتقوية روابط الصداقات الصحفية وسواها بين القطر ومنطقة العمل .

(د) الاشراف على صيانة الاجهزة في المكتب بحيث يستطيع ان يؤدي عمله على الوجه الاكمل وبما يعطى صورة لائقة عن الوكالة في الخارج .

(هـ) استخدام عمال محليين باجور شهرية او اسبوعية لمدة لا تتجاوز السنة المالية قابلة للتمديد ضمن الاعتمادات المرسدة للمكتب وبعد اخذ الموافقة المسبقة من السيد المدير العام للوكالة مع مراعاة القواعد التي تسيّر عليها وزارة الخارجية في هذا الشأن .

(و) تأمين المشتريات اللازمة للمكتب وفق الاسس المتبعة في وزارة الخارجية وللمدير المكتب في سبيل تحقيق ذلك الحصول على سلفة لا تتجاوز قيمتها الثلاثة آلاف ليرة سورية وفق الاصول المرعية .

رئيس مجلس الادارة استدعاء المراسل أو مدير المكتب بمهمة الى القطر في الحالات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن اسبوع ويعرض الامر على مجلس الادارة في اول اجتماع له يعقب الاستدعاء .

مادة ٥ - (أ) يطبق نظام المحاسبة العامة رقم ١٨١١ لعام ١٩٦٩ والانظمة النافذة في الدولة على مكاتب الوكالة في الخارج .

(ب) توضع تحت تصرف المكتب سلفة مؤقتة في مصرف تعتمده الوكالة في منطقة عمل المكتب .

(ج) يتم تسديد السلف المالية الموضوعة تحت تصرف المكتب بموجب فواتير اصولية موقعة من قبل لجنة شراء تشكل بقرار من المدير العام وفق الانظمة والقوانين النافذة في الدولة ، وفي

حال عدم وجودها تصدق فواتير الشراء من قبل البعثة الدبلوماسية أو القنصلية وفق انظمتها .

مادة ٦ - في حال وجود مراسل للوكالة دون احداث مكتب ينطبق على المراسل ما ينطبق على مدير المكتب من مسؤوليات وواجبات وشروط تعيين .

مادة ٧ - عملا باحكام المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ١٤-٢-١٩٧٨ تطبق على الموفدين للعمل في مكاتب الوكالة خارج القطر احكام المرسوم التشريعي رقم ٥٠ لعام ١٩٦٤ باستثناء بدل التمثيل والانابة .

مادة ثمانية - ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٥-٧-١٣٩٩ هـ و ١٠-٦-١٩٧٩ م

جُمْهُورِيَّةُ الصُّومَالِ الدِّيمِقْرَاطِيَّةِ

الجمهورية العراقية

الموال

إذاعة قومية وإذاعة مسموعة :

- قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ شركة بابل للإنتاج السينمائي والتلفزيون .

مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر :

- قانون شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ .
- قانون تعديل قانون شركة دار الجمهورية (الجماهير) للنشر والطباعة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٣ .
- قانون المطابع رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٩ .
- قانون مكاتب الدعاية والنشر والاعلان رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ .
- قانون دار الحرية للطباعة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧١ .
- قانون دار الجماهير للصحافة رقم ٩٨ لسنة ١٩٧١ .
- قانون دار التضامن للطباعة والنشر الكردية رقم ١١١ لسنة ١٩٧٢ .
- قانون الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٢ .
- قانون دار الثورة للصحافة والنشر رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٤ .
- قانون دار آفاق عربية للصحافة والنشر رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ .
- قانون دار الثقافة والنشر الكردية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٣٤ لسنة ١٩٧٩ باستثناء الطباعة الحديثة من أحكام قانون المطابع رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٩ . (يراجع : صناعة)
- نظام ادارة شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ .
- نظام دار الحرية للطباعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ .
- نظام دار الجماهير للصحافة رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ .
- نظام المكتبات العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤ .
- تعليمات رقم (٢) صادرة بموجب قانون مكاتب الدعاية والاعلان رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ .

مطبوعات ومصحف ونشرات :

- قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ .
- تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٧١ خاصة بإجازة المكتبات الاهلية التجارية وباعة المطبوعات المتجولين .

وكالات انباء :

- قانون وكالة الانباء العراقية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ .
 - نظام وكالة الانباء العراقية رقم ٨ لسنة ١٩٧٠ .
-

قرار رقم ٢٠٧ (١)

باسم الشعب
مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (آ) من المادة الثانية
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة
بتاريخ ٧ - ٢ - ١٩٨٠ .

اصدار القانون الآتي :

رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٠

قانون

شركة بابل للانتاج السينمائي والتلفزيوني

المادة الاولى - تؤسس بموجب هذا القانون
شركة مساهمة باسم (شركة بابل للانتاج السينمائي
والتلفزيوني) ، والتي تدعى فيما بعد (بالشركة) ،
لاغراض هذا القانون ، وتكون ذات شخصية
معنوية واستقلال مالي واداري ، لممارسة وتحقيق
الاهداف التي اسست من اجلها .

المادة الثانية - يكون مركز الشركة في بغداد
ويحق لها فتح فروع ووكالات ومكاتب داخل
العراق وخارجه .

المادة الثالثة - تهدف الشركة الى انتاج
الافلام السينمائية والتلفزيونية ، وكذلك الافلام
العلمية والوثائقية وغيرها ، وأنشاء السينمات
ودور العرض وما شابه ذلك واستثمارها
للاغراض التجارية وممارسة كافة النشاطات التي
تهدف الى تحقيق أغراض الشركة .

المادة الرابعة - تسمى الشركة لتحقيق
اغراضها بالوسائل التالية :

أولا - تملك وتملك الاموال المنقولة
والعقارات ، والتصرف بها بيعا أو رهنا أو ايجارا ،
وأجراء كافة التصرفات القانونية الاخرى بشأنها .

ثانيا - استيراد المكائن والمعدات والآلات
والعدد والادوات والافلام ، وكافة ما تحتاجه
الشركة لتحقيق أغراضها .

ثالثا - تشييد الاستوديوهات وتهيئة
متطلبات العمل السينمائي والتلفزيوني لها
وتزويدها بما تحتاجه من مكائن وعدد وادوات ،
أو شراء الاستوديوهات المنشأة أو استئجارها ،
حسب ما تقتضيه طبيعة العمل ، وذلك داخل
العراق وخارجه .

رابعا - انشاء أو شراء أو استئجار دور
السينما والعرض وغيرها وأدارتها والاشراف
عليها واستغلالها عن طريق تزويدها بالاعلام
التي تنتجها ، أو التي تقوم باستيرادها أو شرائها
أو مقايضتها ، وبما يحقق أغراضها ومصلحتها
داخل العراق وخارجه .

خامسا - تملك الحقوق الفكرية والفنية
والعلمية ، واستثمار ماتمملك من هذه الحقوق
اعارة أو مبادلة أو بيعا أو ايجارا داخل العراق
وخارجه .

سادسا - التعامل ببيع وتصدير نتاجاتها
والمواد المتعلقة بها والاعلان عنها وتوزيعها وإعادة
تصديرها ومقايضتها مع الشركات والمنشآت
الاهلية والحكومية والاجنبية داخل العراق
وخارجه ، وللشركة استعمال جميع الطرق
والوسائل الفنية والخبرات المتوفرة لديها ، بغية
تحقيق هذه الاغراض .

سابعا - تأسيس أو الاشتراك في تأسيس
شركات تابعة أو مخولة من قبلها ، ولهـا أن
تشتري أسهم هذه الشركات وسندات استقراضها

ثامنا - الاشتراك مع أية مؤسسة أو شركة
اخرى تماثلها في الاهداف والاختصاصات داخل
العراق وخارجه والاكتتاب باسمها وسـندات
استقراضها أو الدخول معها في اتفاقيات أو تمهيدات
للانتاج أو تبادل الخبرات والخدمات ، وكذلك
الاشتراك مع أى شخص حقيقى أو معنوى لتعاطى
أى عمل يحقق اهدافها .

تاسعا - تشكيل الفرق الفنية داخل العراق
وخارجه ، والاتفاق مع الفنانين العرب والاجانب
عن طريق التعاقد معهم أو إعطائهم حصة من أرباح
النتائج التي يشتركون فيها .

عاشرا - التعاقد والدخول في جميع عقود

المعاوضة وغيرها لعقد الصفقات التجارية ذات العلاقة باغراضها ، كأصيل أو وكيل بالعمولة أو وكيل تجارى أو ممثل تجارى .

أحد عشر - الاقتراض والاقتراض والحصول على أية مبالغ نقدية من البنوك والمؤسسات المالية عن طريق رهن أموالها المنقولة وعقاراتها أو بدونه

اثنا عشر - التعامل واستعمال جميع الأوراق التجارية والمالية ، وإيداعها مع موجوداتها غير الثابتة لدى البنوك ، ولها حق السحب والقبول والتظهير والرهن والتنفيذ لاية سندات اذنية أو كمبيالات أو وصولات مخازن أو صكوك ، وغير ذلك من الامور المالية .

ثلاثة عشر - انتداب الفنانين والفنيين والموظفين العاملين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي ، للعمل في الشركة لفترة من الزمن قابلة للتجديد ، وبموافقة دوائره والتعاقد أو تعيين الاشخاص العراقيين والعرب والاجانب .

أربعة عشر - مزاولة كافة النشاطات الاخرى التي تحقق الاهداف المنصوص عليها في هذا القانون ، والنظام الاساسي للشركة .

المادة الخامسة - الهيئة العامة للشركة - والتي تدعى فيما بعد (بالهيئة) لاغراض هذا القانون ، هي السلطة العليا في الشركة ، ويحدد النظام الاساسي مواعيد اجتماعاتها والطريقة التي تجتمع فيها وصلاحياتها والكيفية التي تصدر فيها قراراتها .

المادة السادسة - يدير الشركة (مجلس ادارة) يحدد النظام الاساسي للشركة عدد أعضائه وطريقة اختيارهم وواجباتهم .

المادة السابعة - تكون مسؤولية الشركة محدودة برأسمالها .

المادة الثامنة - أولا - رأس مال الشركة الاسمي (- / ٢٠٠٠٠٠٠٠٠) (ستة ملايين ومائتا ألف دينار عراقي) ، ويمكن زيادته ، بموافقة الهيئة العامة .

ثانيا - يقسم رأس المال الى (٢٠٠٠٠٠٠٠) (ستة ملايين ومائتى ألف سهم) ، قيمة السهم الواحد منه (- / ١) دينار .

ثالثا - المبلغ الواجب دفعه عند الاكتتاب (٢٠ ٪) من قيمة السهم الواحد ، ولجنس الادارة فيما بعد طلب دفع الاقساط الاخرى في مواعيد يحددها ، وفقا لما هو وارد في النظام الاساسي .

المادة التاسعة - أولا - يساهم القطاع الاشتراكي بنسبة تعادل (٦٠ ٪) من رأسمال الشركة الاسمي ، ويساهم القطاع الخاص من افراد ومؤسسات وشركات عراقية وعربية بالباقي .

ثانيا - لوزارة الثقافة والاعلام دفع حصص من توظيفهم من الافراد المساهمين في الشركة (كلا أو جزاء) ، على أن تسدد لها قيمة مادفعته من أرباح هذه الاسهم ، وفقا للضمانات والشروط التي تعدها لهذا الغرض .

المادة العاشرة - أولا - تعتبر الاسهم قابلة للتداول ، ويحق لاي مساهم بيع أسهمه ، بشرط اشعار الشركة باسم المشتري وعدد الاسهم المباعة وفي كل الاحوال يجب أن لا تقل نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي عما هو مذكور في المادة (التاسعة) من هذا القانون .

ثانيا - السهم الواحد لا يقبل التجزئة .

المادة الحادية عشرة - أولا - يودع المؤسسون التالية اسماؤهم ، بعد صدور هذا القانون وخلال مدة لا تتجاوز (الشهر الواحد) المبالغ الواجبة الدفع الوارد ذكرها في الفقرة (ثالثا) من المادة (الثامنة) من هذا القانون عن الاسهم التي اكتتبوا بها والمدرجة أزاء كل اسم منهم لدى مصرف الرافدين في بغداد ، بحساب يفتح لهذا الغرض باسم الشركة :

(أ) المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون - دائرة شبه رسمية - بغداد (١ / ٠٠٠ / ٠٠٠) مليون دينار عراقي .

(ب) المؤسسة العامة للسينما والمسرح - دائرة شبه رسمية - بغداد (١ / ٠٠٠ / ٠٠٠) مليون دينار عراقي .

(ج) مصرف الرافدين - دائرة شبه رسمية - بغداد (٨٠٠ / ٠٠٠) ثمنائة ألف دينار عراقي .

(د) المؤسسة العامة للتأمين - دائرة شبه رسمية - بغداد (٥٠٠/٠٠٠) خمسمائة ألف دينار عراقي .

(هـ) المؤسسة العامة للسياسة - دائرة شبه رسمية - بغداد (٣٠٠/٠٠٠) ثلثمائة ألف دينار عراقي .

(و) نقابة الفنانين - منظمة مهنية - (١٢٠/٠٠٠) مائة وعشرون ألف دينار عراقي .

ثانيا - يصادق وزير الثقافة والاعلام على النظام الاساسي للشركة ، وعلى كل تعديل يجرى عليه تقره الهيئة العامة .

ثالثا - يكون نظام الشركة الذي وقعه المؤسسون ، ملزما لهم وللشركة وأعضائها ، ويكون كل عضو وورثته ومن ينوب عنه فانونا بحكم من قد تعهد بمراعاة جميع ما ورد فيه .

المادة الثانية عشرة - أولا - لاتخضع الشركة لاحكام قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ المعدل .

ثانيا - يكون للشركة نظام مالي وحسابي خاص ، يضعه مجلس الادارة .

ثالثا - تعين الهيئة العامة ، مدققا أو أكثر ، لتدقيق حسابات الشركة في كل سنة ، وتحدد اجورهم .

المادة الثالثة عشرة - يطبق نظام الخدمة

في الشركة العامة للمقاولات الانشائية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٩ على منتسبي الشركة ، لحين وضع قواعد خدمة خاصة بهم من قبل مجلس الادارة .

المادة الرابعة عشرة - تستثنى الشركة من احكام قانون تمثيل العمال في مجالس ادارة المشاريع الصناعية والمؤسسات والمصالح الحكومية والشركات رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ .

المادة الخامسة عشرة - أولا - تعفى الشركة من الرسوم والضرائب كافة ، لمدة (خمس سنوات) من تاريخ تأسيسها .

ثانيا - تستثنى الشركة والفنانون العاملون لديها ، من احكام قانون ضريبة الدخل رقم (٩٥) لسنة ١٩٥٩ المعدل .

المادة السادسة عشرة - تكون محكمة بداءة بغداد ، هي المحكمة المختصة بفض النزاعات المتعلقة بتفسير نصوص النظام الاساسي ، أو أي نزاع آخر .

المادة السابعة عشرة - لوزير الثقافة والاعلام اصدار التعليمات اللازمة ، لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة - لا يعمل بالنصوص التي تتعارض واحكام هذا القانون .

المادة التاسعة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون

رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٣

شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة (١)

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

استنادا الى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه وزير الارشاد واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى (٢) - تحول شركة الرابطة للطبع والنشر (شركة مساهمة) الى شركة حكومية برأس مال تملكه وزارة الارشاد على ان يتم دفع قيمة الاسهم خلال عشر سنوات وبأقساط سنوية متساوية .

المادة الثانية - تسمى هذه الشركة - شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة - مركزها بغداد ولها حق فتح الفروع والوكالات والمكاتب داخل العراق وخارجه (٢) .

المادة الثالثة - تعوض وزارة الارشاد حملة الاسهم عن حقوقهم بالقيمة الاسمية للاسهم التي يمتلكونها وقدرها عشرة دنائير للسهم الواحد .

المادة الرابعة - للشركة شخصية معنوية لها حق التملك والتصرف بالاموال المنقولة والعقار وسائر الحقوق التي تتمتع بها الشركات التجارية ضمن حدود هذا القانون .

المادة الخامسة - تنتقل جميع حقوق والتزامات شركة الرابطة للطبع والنشر (شركة مساهمة) وموجوداتها الى هذه الشركة .

المادة السادسة (٤) - تكون اغراض شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة طبع ونشر الكتب والرسائل وسائر المطبوعات على اختلاف اصنافها وتشجيع حركة التأليف والترجمة وكل ما من شأنه ان يساعد على نشر الثقافة العامة وذلك بالوسائل التالية او بغيرها مما تراه مناسبا لتحقيق اغراضها :-

أولاً - ان تؤسس المطابع وتستورد ما تحتاج اليه من الآلات والأدوات والمواد وأن تباشر بتشغيل هذه المطابع بالذات او بالواسطة وتستخدم ما تحتاج اليه من الاختصاصيين وأن تحصل على هذه المطابع والآلات والأدوات والمواد بطريق الإيجار أو بأية طريقة أخرى وتشغلها مستقلا أو بالواسطة أو بالاتفاق مع أي شخص أو أية هيئة أو شركة أخرى .

ثانياً - ان تؤسس المكاتب للمطالعة وبيع الكتب وسائر المنشورات على اختلاف أنواعها وتتعاطى استيراد أو بيع وشراء كافة اصناف القرطاسية والورق وأدوات الكتابة وما يتصل بها من المواد والأدوات والآلات على اختلاف أنواعها وأن تستورد كل ما تحتاج اليه وتراه ضروريا لذلك وأن تقوم بإدارة هذه المكاتب والأعمال بالذات أو بالواسطة أو بالاتفاق مع أي شخص أو هيئة أو شركة أخرى .

ثالثاً - ان تؤسس مكاتب للتأليف والترجمة وان تمتلك حقوق التأليف والترجمة بكل ما تقوم بتأليفه أو ترجمته من الكتب والرسائل وسائر المنشورات أو ما تحوز على حقوق طبعه ونشره بأي وجه من الوجوه .

رابعاً - ان تصدر الصحف والمجلات وكافة المنشورات الدورية التي ترى من المناسب إصدارها وان تباشر إدارتها بالذات أو بالواسطة أو بالاتفاق مع شخص أو هيئة أو شركة أخرى وكل ذلك وفق القوانين المرعية .

خامساً - ان تمتلك وتكتسب حق التصرف بكل ما ترى له لزوما من العقار لتنفيذ اغراضها المقدمة في أي جهة من العراق وتسجل ذلك بأسمها بالدوائر الرسمية المختصة ولها أن تستثمرها مباشرة أو بالواسطة أو بأي طريقة أخرى .

سادساً - ان تجري جميع المعاملات وتعقد جميع العقود وتقوم بكافة التصرفات التي تراها الشركة لازمة أو مناسبة لتنفيذ اغراضها وذلك بالشروط التي ترتهاها مع السلطات الحكومية أو المؤسسات الأهلية أو الافراد لأجل القيام

(١) الوقائع العراقية عدد ٨٢٣ في ١٩٦٣/٦/٢٩ . وكانت هذه الشركة تحمل اسم شركة دار الجماهير للنشر والطباعة فأصبح اسمها شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة وذلك بمقتضى القانون رقم (١٦٤) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٨٩٩ في ١٩٦٤/١/٧ والذي نصت المادة الثالثة منه على أن تحذف جملة (دار الجماهير) أينما وردت في القوانين والأنظمة ويحل محلها جملة (دار الجمهورية) .

(٢) معدلة بالقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٨٦٠ في ١٩٦٣/٩/٢١ وقد نص هذا القانون على أن ينفذ من تاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ .

(٣) و (٤) معدلة بالقانون رقم (١٦٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

بكافة الاعمال التي تقوم بها وان تحصل على امتيازات تنحصر بها في الامور المتقدمة .

سابعاً - ان تشترك مع اية شركة اخرى او تشتري موجوداتها او تتولى اعمالها .

ثامناً - للشركة ان تؤسس معملاً او اكثر لانتاج او طبع علب الكارتون واكياس الورق او اية صناعة اخرى من صناعة الورق والكارتون تتعلق بالطباعة .

تاسعاً - للشركة ان تنفذ الاغراض المذكورة آنفاً كلاً او جزءاً حسبما تراه موافقاً .

المادة السابعة - رأس مال الشركة ١٥.٠٠٠ ر. دينار ويجوز بقرار من وزير الارشاد وموافقة مجلس الوزراء زيادة رأس مال الشركة او انقاصه .

المادة الثامنة - يدير الشركة مجلس ادارة له استقلال في شؤونه الادارية والمالية طبقاً لاحكام القانون والصلاحيات المنصوص عليها في نظام الشركة الاساسي الذي يصادق عليه مجلس الوزراء وينبغي ان يتضمن النظام القواعد والطرق التي تدار الشركة بموجبها وكيفية تأليف مجلس الادارة وعدد أعضائه ومدة بقائهم في وظائفهم ومخصصاتهم والصلاحيات الممنوحة للمجلس وللمدير الشركة . وكذلك ملاك موظفي الشركة وامور انضباطهم .

المادة التاسعة - تخضع هذه الشركة في ممارستها اعمالها الى القوانين والانظمة والقواعد المتعلقة بالتجارة التي تخضع لها المؤسسات التجارية الاهلية ولا تخضع لقانون الشركات التجارية .

المادة العاشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية عشرة - على وزير الارشاد تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر صفر لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٦٣ .

(١) الوقائع العراقية عدد ٨٩٩ في ١٩٦٤/١/٧ .

(٢) الوقائع العراقية عدد ١٨١٣ في ١٩٦٩/١٢/١٥ .

رقم (١٦٤) لسنة ١٩٦٣

قانون

تعديل قانون شركة دار الجماهير للنشر والطباعة

رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٣ (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى البيان رقم (١) الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة وبناء على ماعرضه وزير الارشاد وأقره مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الاولى - تلغى المادة الثانية من القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٣ ويحل محلها ما يلي :-

المادة الثانية - تسمى هذه الشركة - شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة - مركزها ببغداد ولها حق فتح الفروع والوكالات والمكاتب داخل العراق وخارجه .

المادة الثانية - تحذف جملة (دار الجماهير) أينما وردت في القوانين والانظمة ويحل محلها جملة (دار الجمهورية) .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير الارشاد تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر شعبان لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر كانون الاول لسنة ١٩٦٣ .

رئيس الجمهورية

رقم (١٨٩) لسنة ١٩٦٩

قانون

المطابع (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة الخمسين من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير

الثقافة والاعلام ووافق عليه مجلس الوزراء وأقره مجلس قيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى (١) - يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها :-

- ١ - الوزير - وزير الثقافة والاعلام .
- ٢ - الوزارة - وزارة الثقافة والاعلام .
- ٣ - المطبعة - كل جهاز معد لطبع المطبوعات كالكتب والمجلات والصحف والنشرات وغيرها .
- ٤ - الاجازة - الرخصة التي يمنحها الوزير لمالك المطبعة ولصانعي الاختام وفق احكام هذا القانون .

المادة الثانية - ١ - لا يجوز تأسيس او تشغيل مطبعة الا باجازة ويعتبر تشغيل اكثر من مطبعة واحدة في محل واحد من جهة واحدة مطبعة واحدة لغرض الاجازة .

٢ - تكون مدة الاجازة سنة واحدة وتجدد سنويا في اليوم الاول من السنة المالية بعد استيفاء رسم التجديد .

المادة الثالثة - يشترط لمنح الاجازة .

- ١ - تقديم طلب يتضمن :
(أ) اسم مالك المطبعة ومحل اقامته .
(ب) اسماء الشركاء ان وجدوا ومحل اقامتهم .
(ج) اسم المطبعة وعنوانها ومحل تشغيلها .
(د) اللغات التي تطبع فيها .
- ٢ - ان يكون مالك المطبعة عراقيا مكملا الحادية والعشرين من العمر .

٣ - غير محكوم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف .

٤ - ان تتوافر في محل المطبعة الشروط الصحية والعمرانية .

المادة الرابعة - ١ - يستوفى رسم تأسيس المطبعة ومنح الاجازة كما يلي :-

- (أ) ثلاثون دينارا عن المطبعة من الدرجة الاولى .
- (ب) عشرون دينارا عن المطبعة من الدرجة الثانية .
- (ج) عشرة دنائير عن المطبعة من الدرجة الثالثة .

٢ - تكون رسوم التجديد كما يلي :-
(أ) خمسة عشر دينارا بالنسبة للمطبعة من الدرجة الاولى .

(ب) عشرة دنائير بالنسبة للمطبعة من الدرجة الثانية .
(ج) خمسة دنائير بالنسبة للمطبعة من الدرجة الثالثة .

المادة الخامسة - تصنف درجات المطابع بقرار من الوزارة حسب النسب التالية :-

١ - اذا كانت قيمتها اثني عشر الف دينار فأكثر مع وجود جهاز لاينوتايب تكون من الدرجة الاولى .

٢ - اذا كانت قيمتها اكثر من ستة آلاف دينار واقل من اثني عشر الف دينار تكون من الدرجة الثانية .

٣ - اذا كانت قيمتها ستة آلاف دينار فأقل تكون من الدرجة الثالثة .

المادة السادسة - اذا اراد مالك المطبعة تغيير اسمها او محلها او اللغات التي تطبع فيها فيجب الحصول على موافقة الوزارة مقدما .

المادة السابعة - اذا باع مالك المطبعة مطبعته او جزء منها او تنازل عنها الى الغير فيجب ان يتوافر في المشتري او المتنازل اليه الشرطان الثاني والثالث الواردان في المادة الثالثة وان يتقدم بطلب الى الوزارة مع نسخة من عقد البيع او التنازل خلال ثلاثين يوما من تاريخ العقد لغرض تسجيل الاجازة باسمه .

المادة الثامنة - في حالة قيام مالك المطبعة بشراء مطبعة ثالثة او احد اجزائها عليه ان يخبر الوزارة بذلك قبل نقلها الى محل مطبعته الاصلية .

المادة التاسعة - لا يجوز لمالك المطبعة ان يؤجر مطبعته الى الغير الا بعد الحصول على موافقة الوزارة لغرض التأكد من توفر الشرطين الثاني والثالث من المادة الثالثة من القانون .

المادة العاشرة - ١ - اذا توفي مالك المطبعة فيجب على الوارث ان يقدم طلبا الى الوزارة خلال ستة اشهر من تاريخ الوفاة مرفقا فيه الوثائق المطلوبة مع القسائم الشرعى لغرض تسجيل الاجازة باسمه .

٢ - اذا فقد مالك المطبعة الاهلية القانونية للتصرف او فقد احد الشروط الواجب توافرها فيه ، او انحلت الشركة المالكة للمطبعة لاي سبب كان فليوقف حكم الاجازة الى ان يصدر الوزير موافقته لمن تتوافر فيه الشروط القانونية .

المادة الحادية عشرة - على مالك المطبعة :

١ - تقديم نسخة واحدة من كل مطبوع غير دورى الى كل من :-

- (١) وزارة الثقافة والاعلام .
- (ب) وزارة التربية والتعليم .
- (ج) رئاسة الادعاء العام .
- (د) مديرية الآثار العامة .

(هـ) جامعة بغداد والبصرة والموصل والسليمانية .

٢ - مسك سجل بالمطبوعات التى تطبع فى مطبعته ويكون خاضعا للرقابة والتفتيش وأن يقدم للوزارة بيانا مفصلا بجميع المطبوعات كل ستة اشهر .

المادة الثانية عشرة - عند فرض الرقابة على

المطبوعات لا يجوز لمالك المطبعة أو المستأجر أن يطبع أو يعيد طبع أى مطبوع الا بعد موافقة الوزارة .

المادة الثالثة عشرة (١) - لا يجوز طبع ما يلى

الا باذن من الجهات المبينة ادناه وموافقة الوزارة .

١ - المصحف الشريف أو أى جزء منه من رئاسة ديوان الأوقاف .

٢ - القوانين والأنظمة من وزارة العدل .

٣ - المعاهدات والاتفاقيات الدولية من وزارة الخارجية .

٤ - خرائط العراق على اختلاف أنواعها من وزارة الدفاع .

٥ - الكتب المدرسية وملخصاتها ووسائل الايضاح التعليمية والخرائط التعليمية من وزارة التربية والتعليم .

٦ - طبع وصلوات التبرعات من وزارة الداخلية .

المادة الرابعة عشرة - على مالك المطبعة أن

يبرز اسم المطبعة فى محل ظاهر من المطبوع ، وأن يذكر فى آخر صفحة منه تاريخ انتهاء الطبع (باليوم والشهر والسنة) .

المادة الخامسة عشرة - تخضع المطابع

لرقابة الوزارة وللموظف المختص حق دخول أى مطبعة فى أوقات العمل لغرض الرقابة والتفتيش .

المادة السادسة عشرة (٢) - تعتبر الاجازات

ملغية فى حالة عدم تجديدها شهرين من تاريخ انتهائها .

المادة السابعة عشرة - للوزير ايقاف العمل فى أية مطبعة لمدة ثلاثين يوما وبقرار مسبب يجوز الاعتراض عليه لدى مجلس الوزراء خلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ به ويكون قرار المجلس قطعيا .

المادة الثامنة عشرة - تستثنى من احكام

هذا القانون المطابع التى تمتلكها الدوائر الرسمية وشبه الرسمية عدا ما يتعلق بالمواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة .

المادة التاسعة عشرة - ١ - لا يجوز بيع أو

شراء آلات الطباعة والرونيو ومكائن الدفلوب وجميع آلات الاستنساخ الأخرى الا بموافقة دوائر الأمن وفقا لتعليمات تصدرها بذلك .

٢ - لا يجوز مزاوله مهنة صنع الاختتام (الزنكغراف) الا باجازة من الوزارة بعد موافقة دوائر الأمن وعلى صانعى الاختتام الممارسين حاليا تقديم طلب بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون لغرض منحهم الاجازة (٢) .

٣ - تكون مدة الاجازة سنة واحدة قابلة للتجديد فى اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة بعد تقديم طلب بذلك (٤) .

٤ - على المجازين بصنع الاختام مسك سجل يتضمن نوعية الختم المصنوع وهوية الشخص أو الجهة التى صنع لحسابها والغرض من صنعه وتثبيت نموذج من طبعه فى السجل . وعليهم تقديم بيان بما تضمنه السجل الى الوزارة ومديرية الأمن العامة كل ثلاثة اشهر (٥) .

٥ - يستوفى مبلغ عشرة دنانير عند منح اجازة صنع الاختام وخمسة دنانير فى حالة التجديد (٦) .

المادة العشرون - ١ - يعاقب المخالف لاحكام

المادة الثانية والمادة التاسعة عشر بغرامة لا تتجاوز مائتى دينار ولا تقل عن خمسين دينارا وبغلق المطبعة أو المحل المعد لصنع الاختام (٧) .

٢ - يعاقب المخالف لاحكام المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة بغرامة لا تتجاوز مائة دينار ولا تقل عن عشرين دينارا ومصادرة المطبوع بالنسبة للمادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة (٨) .

(١) معدلة بالقانون رقم (١٧٠) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم (١٧٠) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

(٣) (٦٤٥٤٤) مضافة بالقانون رقم (١٧٠) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

(٧) ، (٨) معدلة بالقانون رقم (١٧٠) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

٢ - يعاقب المخالف لاحكام المادتين العاشرة والرابعة عشرة بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا ولا تقل عن عشرة دنانير .

المادة الحادية والعشرون - للوزير اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة الثانية والعشرون - يلغى قانون المطابع رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ .

المادة الثالثة والعشرون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة والعشرون - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٣٨٩ المصادف لليوم التاسع من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٦٩ .

رئيس الجمهورية

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الاعلام .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٣ .

رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١

قانون

مكاتب الدعاية والنشر والاعلان(١)

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية لاغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاءها :

١ - الوزير - وزير الاعلام .

٢ - الوزارة - وزارة الاعلام .

٣ - المكتب - مكتب الدعاية والنشر والاعلام والمؤسسات الصحفية والفنية التي تمارس اعمال الدعاية او النشر او الاعلان .

٤ - الاعلان - جميع وسائل الدعاية والنشر في الصحف او التلفزيون او السينما او النيون والبلاستيك والملصقات الجدارية وكذلك الادلة باختلاف انواعها .

المادة الثانية - يؤسس المكتب من خمسة اشخاص على الاقل بأجازة من الوزارة بعد استحصال موافقة دوائر الامن عند المنح والتجديد .

المادة الثالثة - يشترط لمنح الاجازة للمكتب تقديم طلب بذلك الى الوزارة موقع عليه من قبل مؤسسه على ان يكونوا :

- ١ - عراقيين لا تقل اعمارهم عن ١٨ سنة .
- ٢ - غير محكوم عليهم بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف .
- ٣ - من ذوي السمعة والسيرة الحسنة .
- ٤ - قد ارفقوا بالطلب كفالة مصرفية بالف دينار .

المادة الرابعة - ١ - مدة اجازة المكتب سنة واحدة تبدأ في اليوم الاول من السنة الميلادية التي منحت له خلالها ، وتجدد خلال الشهر الاول من كل سنة ميلادية .

٢ - يستوفى عن منح الاجازة رسم قدره (٥٠/-) خمسون دينارا ويستوفى عن تجديدها رسم قدره (٢٥/-) خمسة وعشرون دينارا .

٣ - يتم قيد مبالغ رسوم الاجازات وتجديدها ايرادا الى الخزينة العامة .

٤ - تعتبر الاجازة ملغاة عند عدم تجديدها خلال المدة المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة الخامسة - ١ - تحصر اعمال الاعلان خارج العراق بجميع انواعه بالوزارة ويتم التصرف بها وفقا لتعليماتها ، وتمتنع المكاتب عن القيام بهذه الاعمال بصورة مباشرة .

٢ - تلتزم الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع العام بنشر اعلاناتها عن طريق الوزارة بالنسبة لجميع وسائل الاعلان داخل العراق وخارجه .

٣ - يحصر اصدار الكراريس ذات الصفة الاعلامية العامة بالوزارة .

المادة السادسة - ١ - للمكتب اصدار الادلة ولا يجوز ذلك للأفراد .

٢ - على المكتب عند اصدار ادلة تحتوي على اعلانات تخص الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع العام ان يحصل على تلك الاعلانات عن طريق الوزارة .

٣ - لا يجوز للمكتب نشر الاعلانات التي تحمل طابعا سياسيا .

المادة السابعة - يخضع المكتب للرقابة والتفتيش من قبل الوزارة .

المادة الثامنة - تلتزم المكاتب بما يلي :-

١ - تقديم بيان للوزارة بأسماء وهويات العاملين في المكتب مع الاخبار عن كل تغيير يحدث بالنسبة لهم ، وللأعضاء المؤسسين .

٢ - مسك سجلات بالاعلانات التي تقوم بتنفيذها وتكون سجلاتها خاضعة للرقابة والتفتيش .

٣ - تنظيم سجلاتها بشكل منسق وتدوين أسماء جميع الأشخاص أو الشركات أو الجهات المعلنه وعناوينها فيها مع تثبيت محتويات الاعلان وحجمه ووسيلة نشره وبيان سعره ومقدار عمولة المكتب منه .

٤ - تقديم بيان مفصل الى الوزارة بجميع الاعلانات المنفذة من قبلها كل ثلاثة اشهر .

المادة التاسعة - على مؤسسي المكتب استحصال موافقة الوزارة اذا رغبوا في تغيير اسمه او نقل مقره وعليهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ نقل مقره او غلقه اشعار الوزارة بذلك .

المادة العاشرة - اذا حل المكتب لاي سبب كان تعتبر الاجازة ملغاة .

المادة الحادية عشرة - اذا توفي احد مؤسسي المكتب او فقد واحدا او اكثر من شروط التأسيس او قطع صلته بالمكتب فيوقف حكم الاجازة بالنسبة لباقي المؤسسين ريثما تتم موافقة الوزارة على حلول مؤسس آخر محله واستكمال المؤسسين العدد المقرر في هذا القانون .

المادة الثانية عشرة - للوزير سحب الاجازة اذا اقتضت ذلك المصلحة العامة او متطلبات الأمن وله اعادة منحها بعد تقديم طلب بذلك اذا زالت الاسباب التي اقتضت سحبها .

المادة الثالثة عشرة - يقدم اصحاب المكاتب العاملة قبل نفاذ هذا القانون طلبات للحصول على اجازة لمكاتبهم خلال شهرين من تاريخ نفاذه وبخلافه لا يحق لهم الاستمرار بمزاولة اعمال مكاتبهم .

المادة الرابعة عشرة - ١ - يعاقب المخالف لاحكام المادة الثانية بخلق المكتب وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثمائة دينار .
٢ - يعاقب المخالف لاحكام المواد الخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على مائة وخمسين دينارا .

المادة الخامسة عشرة - يجوز اصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - للوزير اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تطبيق احكام هذا القانون .

المادة السابعة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر محرم لسنة ١٣٩١ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر آذار لسنة ١٩٧١ .

رئيس مجلس قيادة الثورة

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (ا) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الاعلام .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/٦/١٩٧١ .

اصدار القانون الاتي :

رقم (٩٧) لسنة ١٩٧١

قانون

دار الحرية للطباعة (١)(٢)

المادة الاولى - يقصد بالتعبير التالية المعاني المبينة ازاءها لاغراض هذا القانون :

١ - الوزير - وزير الاعلام .

٢ - الوزارة - وزارة الاعلام .

٣ - السدار - دار الحرية للطباعة .

٤ - المجلس - مجلس ادارة دار الحرية للطباعة .

٥ - المدير العام - مدير عام دار الحرية للطباعة ورئيس مجلس الادارة

المادة الثانية - تؤسس دار باسم دار الحرية للطباعة مركزها ببغداد ذات نفع عام ترتبط بالوزارة وتكون لها شخصية معنوية ولها حق التملك والتصرف بالاموال المنقولة والعقار وسائل الحقوق الاخرى ولها ان تفتح فروعها ووكالات داخل العراق وخارجه .

(١) الوقائع العراقية عدد ٢٠١٥ في ١٩٧١/٦/٢٢ .

(٢) صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٨ ونصت المادة الاولى منه على مايل (محل عبارة وزير الثقافة والفنون) محل

عبارة (وزير الاعلام) وعبارة (وزارة الثقافة) محل عبارة (وزارة الاعلام) اينما وردت في قانون دار الحرية للطباعة

رقم ٩٧ لسنة ١٩٧١ الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٧ في ١٩٧٨/١٠/١٦ .

المادة الثالثة - تعنى الدار بما يلى :

- ١ - طبع مختلف المطبوعات باللغة العربية واللفات الأخرى .
- ٢ - تشجيع حركة التأليف والترجمة عن طريق الطبع .
- ٣ - رفع مستوى الطباعة بمختلف أنواعها وبشتى الوسائل وتنظيم شؤون الطباعة في العراق .

المادة الرابعة - يدير السدار مجلس إدارة يتكون من أعضاء يعينون بقرار من الوزير .

- ١ - المدير العام - رئيسا .
- ٢ - ممثل وزارة الاعلام بدرجة لا تقل عن درجة مدير - عضوا .
- ٣ - ممثل وزارة المالية بدرجة لا تقل عن درجة مدير يرشحه وزير المالية - عضوا .
- ٤ - ممثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدرجة لا تقل عن درجة مدير يرشحه وزير العمل والشؤون الاجتماعية - عضوا .
- ٥ - ممثل دار الجماهير - عضوا .
- ٦ - ممثل نقابة الصحفيين ترشحه نقابة الصحفيين - عضوا .
- ٧ - ممثل نقابة عمال ومستخدمى المطابع ترشحه نقابته - عضوا .
- ٨ - ثلاثة أعضاء أو اقل من ذلك من الخبراء في شؤون الطباعة - أعضاء .

المادة الخامسة - يجتمع المجلس برئاسة المدير العام أو من يقوم مقامه مرتين في الشهر على الأقل وللرئيس دعوته كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون النصاب كاملا بحضور اكثرية الاعضاء ويصدر قراراته بالاتفاق أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

المادة السادسة - تخضع قرارات المجلس لمصادقة الوزير فإذا لم يعترض عليها خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيلها في الوزارة تعتبر مصدقة . وفي حالة الاعتراض يعيد المجلس النظر بها ويصدر قراراته ويرفعها الى الوزير الذى يكون قراره بشأنها نهائيا .

المادة السابعة - للمجلس الصلاحيات

التالية :

- ١ - شراء وبيع المطابع وأدواتها ومواد الزنكغراف والاختام والورق والقرطاسية وكل ما يتعلق بأمور الطباعة وله أن يحصل على المطابع والآلات والأدوات بطريق الإيجار أو بآية طريقة أخرى وتشغيلها مباشرة أو بالاتفاق مع الأشخاص أو الهيئات أو الشركات .
- ٢ - الصرف بما لا يزيد عن خمسة آلاف دينار لأغراض الدار .
- ٣ - تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وقبول استقالاتهم وانهاء خدماتهم والنظر في ترفيعهم واجازاتهم وأمور انضباطهم .
- ٤ - تحديد الصلاحيات الادارية والمالية للموظفين .
- ٥ - الموافقة على استخدام غير العراقيين من الخبراء والمستشارين وفق عقود خاصة بموجب القوانين المرعية .
- ٦ - اقرار مشروعات الميزانية والحساب الختامى .
- ٧ - شطب مبالغ المواد المستهلكة احدى (٢٠) دينارا .
- ٨ - تحديد ملاك موظفى ومستخدمى وعمال الدار وأقسامها وشعبها بنظام خاص .
- ٩ - عقد القروض مع المؤسسات والدوائر الحكومية لتحقيق أغراضها .
- ١٠ - تخويل بعض صلاحياته لرئيس المجلس .

المادة الثامنة - يمنح كل من رئيس وأعضاء المجلس مخصصات مجلس إدارة لا تتجاوز (١٢٠) دينارا سنويا .

المادة التاسعة - ١ - رأس مال الدار ثلاثة ملايين دينار عراقي ، ويجوز بقرار من المجلس وموافقة مجلس قيادة الثورة زيادته أو انقاصه .

٢ - رأس مال السدار الاحتياطي - هو مجموع ما يقرر المجلس استقطاعه من الأرباح التى ستحقق بعد تسديد رأس المال المقرر وأن

لا يتجاوز الاحتياطي (٥٠ ٪) خمسون من المائة من رأس المال المقرر .

المادة العاشرة - تتكون موارد الدار من :
١ - ٥٠ ٪ خمسون من المائة من منحة وزارة المالية السنوية المخصصة للمؤسسة العامة للصحافة والطباعة اللغاة .

- ٢ - الإيرادات الاعتيادية .
- ٣ - أرباح وعوائد استثمار أموالها .
- ٤ - القروض .
- ٥ - الهبات والتبرعات .

المادة الحادية عشرة - يحق للدار المتاجرة بالمواد المتعلقة باغراضها .

المادة الثانية عشرة - ١ - يعد المجلس ميزانية سنوية تبدأ في اليوم الأول من نيسان وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من آذار من السنة التي تليها ويجري تصديقها من قبل وزارة المالية .

٢ - اذا تأخر تصديق الميزانية في اليوم الأول من كانون الأول فيعمل بنسبة ١٢/١ لكل شهر من تخمينات السنة السابقة لحين تصديق الميزانية .

١ - يعين المجلس مراقب حسابات لتدقيق الحسابات السنوية للدار خلال فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية المعنية ويحدد المجلس أجوره . وتعتبر الحسابات مصدقة بعد مصادقة الوزير .

٤ - تخضع حسابات الدار لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي .

المادة الثالثة عشرة - ينتقل موظفو ومستخدمو وعمال المطابع والزنكغراف الذين كانوا يعملون في المؤسسة العامة للصحافة والطباعة اللغاة الى الدار اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا القانون .

المادة الرابعة عشرة - ١ - يخضع منتسبو الدار من أعضاء نقابة الصحفيين الى قانون تقاعد الصحفيين رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته عدا من كان خاضعاً لقانون تقاعد آخر .

٢ - يخضع منتسبو الدار من غير أعضاء نقابة الصحفيين الى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من ١٩٦٧/١٢/٣ عدا من كان خاضعاً لقانون تقاعد آخر .

المادة الخامسة عشرة - تخضع الدار لأحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦١ المعدل .

المادة السادسة عشرة - تعتبر الخدمات التالية خدمة فعلية لأغراض تحديد الراتب والعلاوة والترفيه والتقاعد :

١ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في المؤسسة العامة للصحافة والطباعة اللغاة منذ انشائها .

٢ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في الصحف الأهلية .

٣ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في دار الجمهوريات قبل تأميمها على أن لا تزيد على عشر سنوات .

٤ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في دار الثورة العربية منذ انشائها على أن لا تزيد على عشر سنوات .

٥ - يجري احتساب الممارسة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ أعلاه بعد تنزيل مدة تأخير الترفيع من مدة الممارسة ووفقاً للقواعد العامة لاحتساب الممارسة .

المادة السابعة عشرة - يلغى قانون المؤسسة العامة للصحافة والطباعة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٩ وتنقل جميع الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب قانون المؤسسة العامة للصحافة والطباعة اللغاة الى الدار .

المادة الثامنة عشرة - تلحق بالدار كل من مديرية مطبعة الحكومة والقرطاسية ومطابع المؤسسة العامة للصحافة والطباعة اللغاة وملحقاتها من أجهزة لاينوتايب وزنكغراف ومكائن طباعة وإثاث وسيارات وغيرها .

المادة التاسعة عشرة - يجوز إصدار الانظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة العشرون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية والعشرون - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٩١ المصادف لليوم الرابع عشر من شهر حزيران لسنة ١٩٧١ .
رئيس مجلس قيادة الثورة

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استناداً إلى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الاعلام ، قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧

اصدار القانون الآتي :

رقم (٩٨) لسنة ١٩٧١

قانون

دار الجماهير للصحافة (١) و(٢)

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني

- ١ - المبنى ازماءها لاغراض هذا القانون .
- ١ - الوزير - وزير الاعلام .
- ٢ - الوزارة - وزارة الاعلام .
- ٣ - السدار - دار الجماهير . للصحافة .
- ٤ - المجلس - مجلس ادارة دار الجماهير للصحافة .
- ٥ - الرئيس - رئيس مجلس ادارة دار الجماهير . للصحافة .
- ٦ - نائب الرئيس ونائب رئيس مجلس ادارة الجماهير للصحافة ، ويخول اختصاصات الرئيس عند غيابه .

المادة الثانية - تؤسس دار باسم دار الجماهير مركزها ببغداد وتعتبر مؤسسة ذات نفع عام مرتبطة بالوزارة ولها شخصية معنوية يمثلها الرئيس ولها حق التملك والتصرف بالأموال المنقولة والعقار وسائر الحقوق الأخرى وممارسة جميع التصرفات القانونية التي لا تتعارض مع الاغراض التي انشئت من أجلها .

المادة الثالثة - تعنى الدار باصدار الصحف والمجلات والكتب والنشرات باللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى وتشجيع حركة التأليف والترجمة من وإلى تلك اللغات وكل ما من شأنه أن يساعد على نشر الثقافة العامة وذلك بالوسائل التالية :

- ١ - تؤسس المطابع وتستورد ما تحتاج اليه من الآلات والمواد وتباشر تشغيل هذه المطابع بالذات أو بالواسطة ولها أن تستعين بمن تحتاج اليه من الاختصاصيين أو أن تحصل على هذه المطابع والآلات والأدوات بطريق الإيجار أو بالاتفاق مع أي شخص أو هيئة أو شركة أخرى .

- ٢ - تعين مراسلين لها داخل العراق وخارجه .

- ٣ - امتلاك حقوق التأليف والترجمة لكل ما تقوم بتأليفه وترجمته من كتب ومقالات وبحوث ولها أن تستعين بالجهات الأخرى لتنفيذ ذلك .

- ٤ - للدار أن تشترك مع أية دار أو مؤسسة أو شركة أخرى تماثلها في الأغراض أو تتولى أعمالها بموجب عقد خاص .

- ٥ - للمجلس أن يوفد أحد أعضائه أو المحررين والمصورين لأغراض صحفية داخل العراق وخارجه على أن تستحصل موافقة الوزير أو من يخوله إذا كان الإيفاد إلى خارج العراق .

المادة الرابعة - ١ - رأس مال الدار مليون دينار عراقي ويجوز بقرار من المجلس وموافقة مجلس قيادة الثورة انقاصه أو زيادته .

- ٢ - رأس مال الدار الاحتياطي هو مجموع ما يقرر المجلس استقطاعه من الأرباح التي ستحقق بعد تسديد رأس المال المقرر وأن لا يتجاوز الاحتياطي (٥٠ ٪) خمسون من المائة من رأس المال المقرر .

المادة الخامسة - للدار أن تقترض بضمان الحكومة أو بدونه من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ومن المصارف والبنك المركزي العراقي بعد موافقة الوزير .

(١) الوقائع العراقية عدد ٢٠١٥ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٢ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٨ - الوقائع العراقية العدد ٢٦٥٣ في ١٥/٥/١٩٧٨ .

المادة السادسة - تمويل الدار من الإيرادات التالية :

١ - ٥٠ ٪ خفصون من المائة من منحة وزارة المالية السنوية المخصصة للمؤسسة العامة للصحافة والطباعة المملوكة .

٢ - إيرادات مطبوعاتها وأجور خدماتها .

٣ - القروض .

٤ - الهبات والتبرعات والمنح .

٥ - أرباح وعوائد استثماراتها .

المادة السابعة - ١ - يعد المجلس ميزانية سنوية تبدأ في اليوم الأول من نيسان وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة التي تليها ويجري تصديقها من قبل وزارة المالية .

٢ - إذا تأخر تصديق الميزانية من موعدها المحدد فيعمل بنسبة ١٢/١ لكل شهر من تخمينات السنة السابقة لحين تصديق الميزانية .

٣ - يعين المجلس مراقب حسابات لتدقيق الحسابات السنوية خلال فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويحدد أجوره وتعتبر الحسابات مصدقة بمصادقة الوزير .

٤ - تخضع حسابات الدار لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي .

المادة الثامنة - تخضع الدار لأحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ المعدل .

المادة التاسعة (١) - يدير الدار مجلس إدارة يتكون من أعضاء يعينون بقرار من الوزير .

١ - رئيس الدار ويكون رئيسا للمجلس .

٢ - نائب رئيس الدار .

٣ - رؤساء تحرير الصحف والمجلات التي تصدرها الدار - أعضاء .

٤ - ممثل عن الوزارة بدرجة مدير على الأقل - عضوا .

٥ - ممثل عن نقابة الصحفيين ترشحه نقابة الصحفيين - عضوا .

٦ - ممثل عن دار الحرية للطباعة بدرجة مدير على الأقل - عضوا .

٧ - ثلاثة أعضاء أو أقل من ذلك من الخبراء في شؤون الصحافة - أعضاء .

المادة العاشرة - ١ - يجتمع المجلس برئاسة الرئيس أو من يقوم مقامه مرتين في الشهر على الأقل وللرئيس دعوة المجلس لاجتماع غير اعتيادي كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون النصاب كاملا بحضور اكثرية الاعضاء ويصدر قراراته بالاتفاق أو بالأكثرية وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

٢ - يختار المجلس أحد أعضائه أو أحد العاملين في الدار للقيام بمهمة سكرتارية المجلس ويقوم السكرتير بضبط محاضر الجلسات وغير ذلك مما يكلفه به مجلس الإدارة أو رئيسه لتمشية أمور المجلس .

٣ - يمنح كل عضو من أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس مخصصات مجلس إدارة لا تتجاوز (١٢٠) دينارا سنويا .

المادة الحادية عشرة - ١ - تخضع قرارات المجلس في الأمور التالية لمصادقة الوزير فإذا لم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيلها في الوزارة اعتبرت مصدقة :

(أ) إصدار الصحف والمجلات أو إيقاف إصدارها .

(ب) تعيين رؤساء تحرير الصحف والمجلات واعفاؤهم .

(ج) الصرف لأكثر من خمسة آلاف دينار .

(د) (١) محذوف .

٢ - في حالة اعتراض الوزير على بعض القرارات الواردة في الفقرة (١) يعيد المجلس النظر بها ويرفعها الى الوزير ويكون عندئذ قرار الوزير بشأنها نهائيا .

المادة الثانية عشرة - صلاحيات مجلس الإدارة :

١ - الاشراف على سياسة الصحف والمجلات والمطبوعات التي تصدرها الدار .

(١) ممدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٨ السابق الإشارة اليه .

(٢) حذف هذا البند بموجب البيان الصادر من رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والنشور بالوقائع المراقبة مدد ٢٠٢٤

٢ - تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال في الدار وقبول استقالاتهم وانتهاء خدماتهم والنظر في ترفيعاتهم واجازاتهم وامور انضباطهم .

٣ - تحديد الصلاحيات الادارية والمالية للموظفين .

٤ - الموافقة على استخدام غير العراقيين من الخبراء والمستشارين والمراسلين وفق عقود خاصة وبموجب القوانين المرعية .

٥ - اقرار مشروع الميزانية والحساب الختامي .

٦ - شطب مبالغ المواد المستهلكة احد (٢٠) ديناراً .

٧ - تحديد ملاك موظفي ومستخدمى وعمال الدار واقسامها وشعبها بنظام خاص .

٨ - عقد القروض .

٩ - تخويل بعض من صلاحياته للرئيس .

المادة الثالثة عشر (١) -

١ - تسرى احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل على منتسبى الدار من أعضاء نقابة الصحفيين المشمولين بقانون تقاعد الصحفيين رقم (٨١) لسنة ١٩٧٣ ، والواردة وظائفهم فى جدول الموظفين رقم (٢) الملحق بنظام دار الجماهير للصحافة رقم (٣١) لسنة ١٩٧١ ، وتسرى كذلك على منتسبى الدار من غير أعضاء نقابة الصحفيين ، عدا من كان منهم مشمولاً بقانون تقاعد آخر .

٢ - تكون قرارات هيئة صندوق تقاعد الصحفيين بتشبيت الخدمة والممارسات وضم المدد وادافتها ، وفق جداول الممارسة الصادرة من نقابة الصحفيين المصادق عليها وعلى المستمسكات المؤيدة لها من قبل النقابة ، ووزارة الاعلام معتمدة وسارية المفعول لأغراض هذا القانون ، وكذلك الاوامر الادارية الخاصة باحتساب هذه المسندد لأغراض التقاعد الصادرة عن الدار .

٣ - يجرى تسديد التوقيعات التقاعدية ،

طبقاً لاحكام قانون التقاعد المدني ، بالنسبة للمشمولين بأحكامه .

٤ - تحتسب التوقيعات التقاعدية لمنتسبى الدار من أعضاء نقابة الصحفيين المشمولين بقانون تقاعد الصحفيين رقم (٨١) لسنة ١٩٧٣ والواردة وظائفهم فى جدول الموظفين رقم (٢) الملحق بنظام دار الجماهير للصحافة رقم (٣١) لسنة ١٩٧١ من الذين لم تحتسب لهم التوقيعات التقاعدية عن مدد ممارستهم السابقة ، وفق قانون تقاعد الصحفيين ، أو قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ . أيهما أفضل لهم ، وتستندج بالنسبة لكل منهم وفق نسب التوقيعات التقاعدية الواردة بالمادة الخامسة من قانون التقاعد المدني .

المادة الرابعة عشرة - ١ - يختار المجلس من يراه مؤهلاً للعمل فى الدار من منتسبى المؤسسة العامة للصحافة والطباعة الملفة وتحتسب له الخدمة التى اداها فى المؤسسة المذكورة خدمة فعلية لأغراض تحديد الراتب والعلاوة والترفيح والتقاعد حسب قانون التقاعد الذى يخضع له .

٢ - تعتبر الخدمة التى اداها الموظف أو المستخدم فى الصحف الأهلية خدمة فعلية لغرض تحديد الراتب والعلاوة والترفيح والتقاعد .

٣ - تعتبر الخدمة التى اداها الموظف أو المستخدم فى دار الجمهورية قبل تأميمها خدمة فعلية لغرض تحديد الراتب والعلاوة والترفيح والتقاعد على أن لا تزيد على عشر سنوات .

٤ - تعتبر الخدمة التى اداها الموظف أو المستخدم فى دار الثورة العربية منذ انشائها خدمة فعلية لغرض تحديد الراتب والعلاوة والترفيح والتقاعد على أن لا تزيد على عشر سنوات .

٥ - للدار أن تستعير الموظفين والمستخدمين من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وذلك حسب القواعد العامة للاعارة المنصوص عليها فى قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

(١) معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٨ وقد نصت المادة اثنانية منه على مايل :

المادة الثانية - تعتبر الاشتراكات التى استوفيت من منتسبى الدار ، وفقاً لاحكام قانون تقاعد الصحفيين قبل نفاذ

هذا القانون ، جزءاً من التوقيعات التقاعدية التى تتحقق عليهم ، نتيجة شمولهم بقانون التقاعد المدني .

الوقائع العراقية العدد ٢٦٠٥٨ فى ١٩٧٨/٦/٥ .

٦ - يجرى احتساب الممارسة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ أعلاه بعد تنزيل مدة تأخير الترفيع من مدة الممارسة ووفقاً للقواعد العامة لاحتساب الممارسة .

٧ - لمجلس الإدارة أن يقرر الراتب الذي يمنح للمعارضة خدماته للدار على أن لا يتجاوز درجة واحدة عما يستحقه من راتب بموجب قانون الخدمة المدنية أو أي قانون يخضع له المعار قبل اعارة خدماته اذا كان من أصحاب المؤهلات العالية في حقول الفكر والثقافة والصحافة والترجمة والمؤهلات الخاصة التي تحتاجها الدار .

المادة الخامسة عشرة - يجوز إصدار الأنظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٩١ المصادف لليوم الخامس عشر من شهر حزيران لسنة ١٩٧١ .
باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استناداً الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .
وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح وزارة الاعلام .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٢ .

إصدار القانون الآتي :

رقم (١١١) لسنة ١٩٧٢

قانون

دار التضامن للطباعة والنشر الكردية (١)

المادة الأولى - يقصد بالتعبير التالية المعاني المبينة ازاءها لأغراض هذا القانون :

١ - الوزير - وزير الاعلام .

٢ - الوزارة - وزارة الاعلام .
٣ - الدار - دار التضامن للطباعة والنشر الكردية .

٤ - المجلس - مجلس إدارة دار التضامن للطباعة والنشر الكردية .

٥ - المدير العام - مدير عام دار التضامن للطباعة والنشر الكردية ويعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير ويكون رئيساً لمجلس الإدارة .

المادة الثانية - تؤسس دار باسم دار التضامن للطباعة والنشر الكردية مركزها ببغداد ذات نفع عام ترتبط بالوزارة وتكون لها شخصية معنوية ولها حق التملك والتصرف بالأموال المنقولة والعقار وسائر الحقوق الأخرى وممارسة جميع التصرفات القانونية التي لا تتعارض مع الأغراض التي أنشئت من أجلها .

المادة الثالثة - تعنى الدار بما يلي :

١ - طبع وتوزيع الصحف والمجلات والكتب والنشرات باللغة الكردية .
٢ - رفع مستوى الطباعة الكردية بشتى الوسائل وتنظيم شؤونها .
المادة الرابعة - يدير الدار مجلس إدارة يتكون من أعضاء يعينون بقرار من الوزير :

١ - المدير العام - رئيساً .
٢ - ممثل وزارة الاعلام بدرجة لا تقل عن درجة مدير - عضواً .
٣ - ممثل وزارة المالية بدرجة لا تقل عن درجة مدير ترشحه وزارة المالية - عضواً .
٤ - ممثل دار الحرية للطباعة - عضواً .
٥ - ممثل نقابة الصحفيين ترشحه النقابة - عضواً .

٦ - ممثل نقابة عمال ومستخدمى المطابع ترشحه النقابة - عضواً .

٧ - رؤساء تحرير الصحف والمجلات التي تصدرها الدار - أعضاء .

المادة الخامسة - ١ - يجتمع المجلس برئاسة المدير العام أو من يقوم مقامه مرتين في الشهر على الأقل ويحق للرئيس دعوته كلما دعت الحاجة

الى ذلك ويكون النصاب كاملا بحضور اكثرية الاعضاء ويصدر قراراته بالاتفاق او باكثرية اصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

٢ - يختار المجلس احد اعضائه او احد العاملين في الدار للقيام بمهمة سكرتارية المجلس ويقوم السكرتير بضبط محاضر الجلسات وغير ذلك مما يكلفه به مجلس الإدارة او رئيسه من امور المجلس .

المادة السادسة - تخضع قرارات المجلس لمصادقة الوزير فاذا لم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيلها في الوزارة تعتبر مصدقة . وفي حالة الاعتراض يعيد المجلس النظر بها ويصدر قراراته ويرفعها الى الوزير الذي يكون قراره بشأنها نهائيا .

المادة السابعة - للمجلس الصلاحيات

التالية :

١ - اصدار الصحف والمجلات باللغة الكردية او ايقاف صدورهما ، وفقا لاحكام قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - تعيين رؤساء تحرير الصحف والمجلات واعفاؤهم .

٣ - تعيين مراسلين لها داخل العراق .

٤ - الاشراف على الصحف والمجلات والمطبوعات التي تصدرها الدار .

٥ - شراء وبيع مكائن الطباعة وقطع الفيار وكل ما يتعلق بامور الطباعة الضرورية لتسهيل العمل في الدار وله ان يحصل على المطابع والآلات والادوات بطرق الايجار او بأية طريقة اخرى وتشغيلها او بالاتفاق مع الاشخاص او الهيئات او الشركات .

٦ - الصرف بما لا يزيد عن خمسة آلاف دينار لاغراض الدار .

٧ - تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وقبول استقالتهم وانهاء خدماتهم والنظر في ترفيعهم واجازاتهم وامور انضباطهم .

٨ - تحديد الصلاحيات الادارية والمالية للموظفين .

٩ - اقرار مشروع الميزانية والحساب الختامي .

١٠ - شطب مبالغ المواد المستهلكة لحد (٢٠) دينارا .

١١ - تحديد ملاك موظفي ومستخدمى وعمال الدار واقسامها وشعبها بنظام خاص .

١٢ - عقد القروض مع المؤسسات والدوائر الحكومية لتحقيق الاغراض المبينة في هذا القانون .

١٣ - تخويل بعض صلاحياته لرئيس المجلس .

المادة الثامنة - يمنح كل من رئيس واعضاء المجلس مخصصات مجلس ادارة لا تتجاوز (١٢٠) دينارا سنويا .

المادة التاسعة - ١ - رأس مال الدار (١٥٠) ألف دينار عراقي . ويجوز باقتراح من المجلس وموافقة وزارة المالية زيادته او انقاصه عندما تقتضى المصلحة ذلك .

٢ - رأس مال الدار الاحتياطي - هو مجموع ما يقرر المجلس استقطاعه من الارباح التي ستحقق بعد تسديد رأس المال المقرر وأن لا يتجاوز الاحتياطي (٥٠٪) خمسون من المائة من رأس المال المقرر .

المادة العاشرة - تتكون موارد الدار من : (١) المنحة التي تخصصها وزارة المالية . على ان يتم احتساب المبالغ التي يتم تخصيصها عن هذه المنحة على حساب رأس المال المقرر للدار .

(ب) ايراداتها الاعتيادية .

(ج) ارباح وعوائد استثماراتها .

(د) القروض .

المادة الحادية عشرة - لايحق للدار المتاجرة بالمواد المتعلقة باغراضها . الا بموافقة الوزير .

المادة الثانية عشرة - ١ - يعد المجلس ميزانية سنوية تبدأ في اليوم الاول من نيسان وتنتهى في اليوم الحادى والثلاثين من آذار من السنة التى تليها . وترفع الى وزارة المالية

للتصديق عليها بعد مصادقة الوزارة .

٢ - اذا تأخر تصديق الميزانية عن موعدها المحدد في الفقرة (١) من هذه المادة فيكون الصرف بنسبة ١٢/١ لكل شهر من تخمينات السنة السابقة لحين تصديق الميزانية .

٣ - يعين المجلس مراقب حسابات لتدقيق الحسابات السنوية للدار خلال فترة لا تتجاوز أربعة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية المعينة ويحدد المجلس اجوره . وتعتبر الحسابات

مصادقة بعد مصادقة الوزير .

٤ - تخضع حسابات الدار لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي .

المادة الثالثة عشرة - تخضع الدار لأحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦١ المعدل .

المادة الرابعة عشرة - تعتبر الخدمات التالية خدمة فعلية لأغراض تحديد الراتب والملاوة والترفيه والتقاعد :

١ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في دار الحرية للطباعة ودار الجماهير للصحافة .

٢ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في أية جهة رسمية أو شبه رسمية وفق أحكام القوانين والأنظمة التي تنظم تلك الخدمة .

٣ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في المطابع والصحف الأهلية والشركات على أن يثبت ذلك باستشهاد من نقابة عمال ومستخدمى المطابع أو نقابة الصحفيين أو النقابة ذات العلاقة وبتأييد من الوزارة على أن لا تتجاوز هذه الخدمة عشر سنوات .

٤ - الخدمة التي أداها الموظف أو المستخدم في دار الجمهورية قبل تأميمها ودار الثورة العربية منذ انشائها على أن لا تزيد على عشر سنوات .

٥ - يجرى احتساب الممارسة في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ أعلاه بعد تنزيل مدة تأخير الترفيع من مدة الممارسة وفقا للقواعد العامة لاحتساب الممارسة .

المادة الخامسة عشرة - ١ - للدار أن تستعير الموظفين والمستخدمين من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وذلك حسب القواعد العامة للاعارة المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

٢ - لمجلس الإدارة أن يقرر الراتب الذي يمنح للموظف أو المستخدم المعار على أن لا يتجاوز درجة واحدة عما يستحقه من راتب بموجب قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته أو أى قانون يخضع له المعار قبل اعارة خدماته إذا كان من أصحاب المؤهلات العالية التي تحتاجها الدار في حقول الفكر

والثقافة والصحافة والترجمة .

المادة السادسة عشرة - ١ - يخضع منتسبو الدار من أعضاء نقابة الصحفيين إلى قانون تقاعد الصحفيين رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته إذا كان خاضعا للقانون تقاعد آخر .

٢ - يخضع منتسبو الدار من غير أعضاء نقابة الصحفيين إلى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ إذا كان خاضعا لقانون تقاعد آخر .

المادة السابعة عشرة - تلحق مجلة البيان التي تصدرها الوزارة وجريدة هاوكرى التي تصدرها دار الجماهير للصحافة بالدار اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة - يجوز إصدار الأنظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة التاسعة عشرة - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ويتولى الوزراء تنفيذ أحكامه .

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا إلى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح وزير الاعلام .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٩ .

إصدار القانون الآتى :

رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٢

قانون

الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان (١)

المادة الأولى - يقصد بالتعابير التالية لأغراض هذا القانون المعانى المبينة أزاءها :

١ - الوزير - وزير الاعلام .

٢ - الوزارة - وزارة الاعلام .

٣ - الدار - الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان .

٤ - المجلس - مجلس إدارة الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان .

٥ - المدير العام - المدير العام للدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان .

جلسة تقيب عنها على أن يبلغ بذلك رسمياً وتكلف الوزارة المعنية بترشيح أو اختيار بديله .
٤ - يستمر المجلس بمزاولة أعماله بعد انتهاء مدته لحين تأليف مجلس جديد .

المادة التاسعة - ١ - يعين المدير العام باقتراح من الوزير وبمرسوم جمهوري .
٢ - يشترط في المدير العام أن يكون من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوى الخبرة في الشؤون الاعلامية والثقافية .

٣ - يدير المدير العام شؤون الدار ويكون ممثلاً لها وفقاً للصلاحيات الممنوحة له من المجلس وله تخويل المديرين في الدار بعض صلاحياته .

المادة العاشرة - ١ - رأسمال الدار مائة وخمسون ألف دينار (١٥٠.٠٠٠) دينار ويجوز باقتراح من المجلس وبقرار من مجلس قيادة الثورة انقاصه أو زيادته بحسب الاحوال (١) .
٢ - يحدد رأسمال الدار الاحتياطي بما لا يتجاوز (٥٠ ٪) من رأس المال المقرر .

المادة الحادية عشرة - ٢ - تتكون مالية الدار مما يأتي :

- ١ - أرباح وعوائد النشر والتوزيع والاعلان
- ٢ - منحة الدول
- ٣ - الهبات والتبرعات .
- ٤ - الإيرادات الأخرى .

المادة الثانية عشرة - ١ - يعد المجلس ميزانية سنوية تبدأ في اليوم الأول من نيسان وتنتهى في اليوم الحادى والثلاثين من شهر آذار من السنة التى تليها ويجرى تصديقها من قبل وزارة المالية .

٢ - إذا تأخر تصديق الميزانية عن موعدها المحدد فيعمل بنسبة (١) الى (١٢) لكل شهر من ميزانية السنة السابقة لحين تصديق الميزانية .

٣ - يعين المجلس مراقب حسابات لتدقيق الحسابات السنوية خلال فترة لا تتجاوز أربعة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويحدد المجلس أجوره .

٤ - ترسل الحسابات الختامية الى وزارة

المالية للتدقيق وتعتبر مصدقة بموافقة وزير المالية عليها .

المادة الثالثة عشرة - تخضع حسابات الدار لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالى .

المادة الرابعة عشرة - تخضع الدار لاحكام قانون ارباح المؤسسات شبه الرسمية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦١ المعدل .

المادة الخامسة عشرة - تعتبر ديون الدار من الديون الممتازة .

المادة السادسة عشرة - للمجلس أن يستعين بأصحاب الخبرة النادرة في قضايا معينة لتيسير أعمال الدار ويمنحهم مكافآت مناسبة عن كل عمل يقومون به .

المادة السابعة عشرة - ١ - يخضع منتسبو الدار الى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل .

٢ - يخضع منتسبو الدار من أعضاء نقابة الصحفيين الى قانون تقاعد الصحفيين رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل .

٣ - يخضع منتسبو الدار من العمال والاجراء الى احكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ .

المادة الثامنة عشرة - ١ - للدار ان تستعير الموظفين والمستخدمين من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وذلك حسب القواعد العامة للاعارة المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٢ - لمجلس الادارة ان يقرر الراتب الذى يمنح للمعاراة خدماته للدار على ان لا يتجاوز درجة واحدة عما يستحقه من راتب بموجب قانون الخدمة المدنية أو أى قانون يخضع له المعار قبل اعارة خدماته فيما اذا كان من اصحاب المؤهلات العالية التى تحتاجها الدار .
المادة التاسعة عشرة - ١ - يلحق بالدار مكتب التوزيع والنشر ومكتب الدعاية والنشر والاعلان التابعان للوزارة .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨١ الوقائع العراقية : العدد ٢٨٥٥ في

٢ - تنتقل الى الدار موجودات المكتبين المنصوص عليهما في الفقرة (١) من هذه المادة كما تنتقل الى ميزانيتها الاعتمادات المالية المخصصة لهما في ميزانية الوزارة .

- يعتبر موظفو ومستخدمو وعمال المكتبين المنصوص عليهما في الفقرة (١) من هذه المادة معينين في الدار بذات وظائفهم وأعمالهم وبدرجاتهم ورواتبهم أو أجورهم ويحتفظون بالحقوق والمزايا التي سبق أن حصلوا عليها وفقا لاحكام القوانين والانظمة المرعية .

المادة العشرون - يجوز اصدار الانظمة والتنظيمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة الواحد والعشرون - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذه .

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الوقت وبناء على ما عرضه رئيس الجمهورية . قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٤ .

اصدار القانون الآتي :-

رقم (١٦٦) لسنة ١٩٧٤

قانون

دار الثورة للصحافة والنشر (١)

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها :-

الدار - دار الثورة للصحافة والنشر .
المجلس - مجلس ادارة الدار .
الرئيس - رئيس المجلس .
نائب الرئيس - نائب رئيس المجلس .
رئيس التحرير - رئيس تحرير صحيفة الثورة .
واى مطبوع يصدر عن الدار .
النائب الاول - النائب الاول لرئيس التحرير .

المدير العام - مدير عام الدار .

المادة الثانية - الدار مؤسسة ذات نفع عام، لها شخصية معنوية تتمتع باستقلال ادارى ومالى، ولها حق التملك والتصرف بالاموال المنقولة والعقار وسائر الحقوق التي تتمتع بها المؤسسات ذات النفع العام ، وممارسة جميع التصرفات القانونية التي لا تتعارض مع الاهداف التي انشأت من اجلها .

المادة الثالثة - (١) تعمل الدار على :-

١ - اصدار الصحف والمجلات والكتب وسائر المطبوعات على اختلاف أنواعها باللغة العربية وبمختلف اللغات داخل القطر وخارجه .

٢ - تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر وكل ما من شأنه أن يساعد على نشر الثقافة العامة ، ويعمق الوعي السياسى والثقافى والاقتصادى والاجتماعى .

٣ - تأسيس مركز للابحاث والمشاركة في المراكز المماثلة داخل القطر وخارجه .

(ب) تنفذ الدار اهدافها بكافة الوسائل التي تراها مناسبة ، وخاصة عن طريق :-

١ - تأسيس المطابع واستيراد الآلات والمعدات
٢ - تأسيس مكاتب للنشر والتوزيع وادارتها مباشرة او بالواسطة ، وتعيين المراسلين والمندوبين والوكلاء عنها داخل العراق وخارجه .

٣ - امتلاك حقوق التأليف والترجمة بكل ما تقوم بتأليفه او ترجمته من الكتب وسائر المنشورات او ما تحوز على حقوق طبعه ونشره باى وجه من الوجوه ، واصدار الصحف والمجلات وكافة المنشورات نيابة عن أى شخص او هيئة او شركة وادارتها مباشرة او بالواسطة .

٤ - امتلاك واكتساب حقوق التصرف بالعقار لتنفيذ اغراضها المتقدمة في أى جهة داخل العراق وخارجه ، وتسجيل ذلك باسم الدار في الدوائر الرسمية المختصة واستثمارها مباشرة او بالواسطة او بأية طريقة أخرى .

٥ - اجراء جميع المعاملات وابرام العقود والقيام بكافة التصرفات التي تراها لازمة او

مناسبة لتنفيذ اغراضها ، وذلك بالشروط التي ترتأها مع السلطات الحكومية أو المؤسسات الأهلية أو الأفراد ، والحصول على امتيازاته تنحصر بها في القضايا المذكورة .

٦ - الاشتراك مع اية دار أو مؤسسة أو شركة أخرى تماثلها في الاغراض أو شراء موجوداتها أو تولي أعمالها .

(ج) تنفيذ الدار الاغراض المذكورة آنفا كلاً أو جزءاً حسب ما تراه مناسباً .

المادة الرابعة - (١) رأس مال الدار (٢٠٠٠٠٠٠) مليوناً دينار . ويجوز بقرار من المجلس ، وموافقة مجلس قيادة الثورة انقاصه أو زيادته .

(ب) رأس مال الدار الاحتياطي هو مجموع ما يقرر المجلس استقطاعه من الأرباح التي ستتحقق ، على أن يبدأ بعد تسديد رأس المال المقرر ، وعلى أن لا يتجاوزه .

المادة الخامسة - تتكون مالية الدار من :-

١ - موجودات دار الثورة للنشر والطباعة حتى تاريخ صدور هذا القانون .

٢ - ريع أموالها وأثمان مطبوعاتها وأجور خدماتها .

٣ - المنح والاعانات .

المادة السادسة - للدار أن تقترض بضمان الحكومة أو بدونه من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ، ومن البنك المركزي والمصارف .

المادة السابعة - (١) للدار ميزانية خاصة يعدها الرئيس ويقرها المجلس .

(ب) يجري القبض والصرف وفق التعليمات التي يصدرها المجلس .

(ج) يعين المجلس مراقباً للحسابات بأجور يحددها ، لتدقيق حسابات الدار وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس .

(د) تخضع جميع الاجراءات والتصرفات المالية في الدار للتفتيش المالي ولتدقيق ديوان الرقابة المالية بطلب من مجلس قيادة الثورة أو

المجلس .

المادة الثامنة - (١) تبدأ السنة المالية للدار في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة ، وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون الأول من نفس السنة .

(ب) يعد الحساب الختامي للدار في آخر السنة المالية ويقدم إلى المجلس مشفوعاً بتقرير من الرئيس مع تقرير مراقب الحسابات خلال فترة لا تتجاوز الأربعة أشهر من انتهاء السنة التي تعود إليها تلك الميزانية .

المادة التاسعة - لا تخضع الدار لاحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٨ .

المادة العاشرة (١) (١) المجلس هو السلطة العليا في الدار المهيم على شؤونها ويتولى ادارتها ، وتكون قراراته نهائية .

(ب) يتشكل المجلس من :-

١ - رئيس المجلس ونائبه .

٢ - ستة أعضاء أصليين وستة أعضاء احتياط .

(ج) يتولى المدير العام وظيفة المقرر ، ويقوم بالتشاور مع الرئيس بأعداد جدول الأعمال وضبط محاضر جلسات المجلس ومتابعة تنفيذ مقرراته وإي عمل يكلفه به المجلس أو رئيسه .

المادة الحادية عشرة - (١) يعين الرئيس ونائبه والأعضاء الأصليين والاحتياط بقرار من مجلس قيادة الثورة .

(ب) يتقاضى كل من رئيس وأعضاء المجلس مخصصات سنوية مقدارها (١٨٠) ديناراً ، ويتقاضى الاحتياط المخصصات المقررة للأعضاء الأصليين في حالة حضورهم بدل الأعضاء الأصليين ، أو ممارستهم لواجباتهم .

المادة الثانية عشرة - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

١ - وضع السياسة العامة للدار وإقرار المخطط والبرامج العامة لها ، والإشراف على

ما تصدره من صحف ومجلات ومطبوعات ومنشورات وما تقسم به من فعاليات ونشاطات .

٢ - اقرار مشروعى الميزانية والحساب الختامى واجراء المناقلة بين فصول الميزانية وموادها .

٣ - المصادقة على ملاك موظفى وعمال الدار .

٤ - وضع قواعد خدمة لمنتسبى الدار ، تتضمن شروط التعيين والترقية والترفع والرواتب والحوافز والمكافآت والمخصصات والعقوبات واسس التدريب والتطوير وتعيين الأجانب أو التعاقد معهم ، وكل ما يتعلق بشؤون الخدمة فى الدار ، وتعتبر نافذة فور نشرها فى الجريدة الرسمية .

٥ - منح منتسبى الدار مخصصات الاعمال الاضافية ومخصصات خاصة لا تتجاوز نسبتها (١٠٠٪) من الراتب الاسمى عدا المخصصات المهنية التى يستحقها المنتسبون بموجب احكام القوانين والانظمة الاخرى ، استثناء من قانون مخصصات موظفى الدولة .

٦ - وضع نظام داخلى للدار يتضمن تشكيلاتها وواجبات كل منها وعلاقاتها مع بعضها .

٧ - شراء أو بيع أو رهن الاموال المنقولة وغير المنقولة .

٨ - المصادقة على كافة العقود والاتفاقات التى تعقدها الدار مع الغير داخل العراق أو خارجه .

٩ - المصادقة على القروض التى تعقدها الدار .

١٠ - الصلح أو التنازل عن اى حق أو دين أو ترك الدعوى والاتفاق على احالة أية مسألة على التحكيم .

المادة الثالثة عشرة - للمجلس أن يخول جزاء من صلاحياته لرئيسه .

المادة الرابعة عشرة - (١) يعتبر النصاب فى اجتماعات المجلس مكتملا ، اذا حضرها

غالبية الاعضاء ، على ان يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .

(ب) يتولى الرئيس ادارة جلسات المجلس ودعوة اعضائه الى الاجتماع . وفى حالة غيابه يتولى نائبه دعوة الاعضاء ورئاسة الجلسة .

(ج) تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند تساويها يرجح الجانب الذى صوت بجانبه رئيس الجلسة .

(د) اذا غاب احد الاعضاء الاصليين يدعى العضو الاحتياط المعين بدلا من العضو الاصيل ليحل محله . ويكتسب العضو الاحتياط كافة الحقوق ، وتقع عليه كافة الواجبات التى للعضو الغائب طيلة فترة غيابه .

المادة الخامسة عشرة - (١) يتولى الرئيس المهمات التالية :-

١ - ترؤس اجتماعات المجلس .

٢ - تمثيل الدار لدى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية وأية جهة أخرى .

٣ - ادارة اعمال الدار فى ضوء خطط وتوجيهات المجلس .

٤ - تنفيذ قرارات المجلس .

٥ - الامر بالصرف بحدود المبالغ التى يحددها المجلس وفى ضوء ما هو معتمد فى الميزانية .

٦ - اعداد مشاريع الميزانية والملاك والحساب الختامى وتقديمها الى المجلس لافرارها .

٧ - تعيين وترفع وترقية ونقل واعارة وقبول استقالة ومعاقبة منتسبى الدار وفقا للقوانين النافذة ، وممارسة كافة الصلاحيات الادارية مع مراعاة قواعد الخدمة التى يضعها المجلس والمشار اليها فى الفقرة (٤) من المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

٨ - اصدار التعليمات الادارية اللازمة لضمان حسن سير العمل فى الدار .

٩ - اية مهام او صلاحيات اخرى ينيطها به المجلس .

(ب) للرئيس ان يخول نائبه او المدير العام او اى من منتسبى الدار ، بعض مهامه او صلاحياته .

المادة السادسة عشرة - (١) يحدد راتب كل من الرئيس ونائبه بقرار مجلس قيادة الثورة .

(ب) يتم تعيين رئيس تحرير جريدة الثورة الصادرة عن الدار ويحدد راتبه بقرار من مجلس قيادة الثورة .

(ج) يعين كل من النائب الاول والمدير العام بمرسوم جمهوري ، بناء على اقتراح من رئيس المجلس ويتولى المهام التي يحددها المجلس او رئيسه ويحدد راتبهما بموجب قواعد الخدمة المعمول بها في الدار .

المادة السابعة عشرة - (١) يجوز استعارة خدمات اشخاص من دوائر ومؤسسات اخرى للعمل في الدار بالراتب الذي يستحقه الشخص المعار بموجب احكام قواعد الخدمة المعمول بها في الدار .

(ب) يجوز اعادة خدمات منتسبى الدار الى دوائر او مؤسسات اخرى بموافقتهم الخطية وبقرار من المجلس وفقا للاسس المقررة بقواعد الخدمة المعمول بها في الدار .

المادة الثامنة عشرة - (١) يجوز نقل العاملين في دوائر ومؤسسات اخرى الى الدار وتحدد رواتبهم وفقا لاحكام قواعد الخدمة المعمول بها في الدار .

(ب) يجوز نقل العاملين في الدار الى المؤسسات والدوائر الاخرى .

المادة التاسعة عشرة - (١) تُلغى دار الثورة للنشر والطباعة للمشكلة بموجب القانون رقم (١٤٥) لسنة ١٩٦٩ ، وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها الى الدار .

(ب) يستمر العاملون في دار الثورة للنشر والطباعة قبل صدور هذا القانون بالعمل في الدار مع ضمان جميع حقوقهم المكتسبة ، وتسرى عليهم القوانين والانظمة والقرارات المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون ، وتعتبر خدمتهم الحالية متصلة مع خدمتهم السابقة الى حين وضع قواعد الخدمة المشار اليها في الفقرة (٤) من المادة الثانية عشر من هذا القانون .

المادة العشرون - (١) يخضع موظفو الدار الى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ .

(ب) استثناء من احكام الفقرة (١) من هذه المادة يستمر سريان قانون تقاعد الصحفيين رقم (٨١) لسنة ١٩٧٣ على الموظفين المشمولين باحكامه ، كما يخضع الموظفون من أعضاء نقابة الصحفيين الذين يتم تعيينهم بعد صدور هذا القانون لاحكام قانون تقاعد الصحفيين رقم (٨١) لسنة ١٩٧٣ .

(ج) يخضع العمال في الدار الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ .

المادة الحادية والعشرون - (١) يستمر العمل بجميع القرارات والتعليمات الصادرة قبل نفاذ هذا القانون ريثما يصدر ما يحل محلها .
(ب) يستمر العمل بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٤٥٣) في ١٩٦٩/٩/٣٠ ريثما يتم تشكيل المجلس .

المادة الثانية والعشرون - للمجلس اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثالثة والعشرون - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩-١٢-١٩٧٥ .

اصدار القانون الاتي :

رقم (١٩٧) لسنة ١٩٧٥

قانون

دار آفاق عربية للصحافة والنشر (١)، (٢)

المادة الاولى - يراد بالتمابير التالية المعاني

المبينة ازاءها :

الدار - دار آفاق عربية للصحافة والنشر .

المجلس - مجلس ادارة الدار .

الرئيس - رئيس مجلس ادارة الدار .

المادة الثانية - (١) - تنشأ بموجب هذا

القانون منشأة ذات نفع عام باسم (دار آفاق

عربية للصحافة والنشر) ، ترتبط بوزارة

الاعلام ، ولها شخصية معنوية واستقلال مالي

واداري ، وتتمتع بالأهلية الكاملة لتحقيق

اغراضها المنصوص عليها في هذا القانون .

(ب) رأس المال الاسمي للدار (٢٥٠٠٠٠/-)

مائتان وخمسون ألف دينار .

المادة الثالثة - تعمل الدار على اصدار مجلة

باسم (آفاق عربية) تعنى بنشر وتعميق الثقافة

العربية التقدمية ، بما ينسجم والمرحلة الثورية

التي يمر بها القطر والوطن العربي ، ولها اصدار

مطبوعات دورية او غير دورية لتحقيق ذلك .

المادة الرابعة - تسمى الدار لتحقيق اهدافها

بكافة الوسائل الفنية والعلمية والعملية ، ولها

بوجه خاص ما يلي :

(١) تأسيس المطابع وتشغيلها لاغراضها

الخاصة او استئجارها او التعاقد مع الغير لهذا

الغرض .

(ب) الاتفاق مع الافراد او التعاقد معهم

لاغراض الكتابة والنشر وغيرها من الاغراض التي

تتطلبها طبيعة عمل الدار .

(ج) الاشتراك مع اي جهة اخرى تماثلها

في الاهداف والاختصاصات والتعاقد معها

لتحقيق اهداف الدار .

(د) امتلاك حقوق التأليف والترجمة لكل ما تقوم به او شراؤها من الغير للتصرف بها ضمن اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة الخامسة - (١) يخطط ويدير

نشاطات الدار مجلس ادارة ، ويتألف من :

١ - رئيس تحرير مجلة آفاق عربية -

رئيسا للمجلس .

٢ - أربعة أعضاء أصليين ، وعضوين

احتياط من ذوي الخبرة والاختصاص من

منتسبي الدار او من خارجها .

(ب) يعين الرئيس ، ويحدد راتبه بقرار

من مجلس قيادة الثورة .

(ج) يعين أعضاء المجلس الاصليون

والاحتياط بقرار من مجلس قيادة الثورة لمدة

ثلاث سنوات ، بناء على اقتراح الرئيس .

(د) يختار الرئيس أحد الأعضاء ليكون

نائباً له .

(هـ) يعين الرئيس مقرراً للمجلس من بين

منتسبي الدار .

المادة السادسة - يمارس المجلس كافة

الصلاحيات والمهام اللازمة لادارة شؤون الدار ،

وعلى وجه الخصوص ما يلي :

(١) اقتراح وضع الخطة العامة وسياسة

عمل الدار .

(ب) وضع الميزانية السنوية التخمينية

والملاكات ، ورفعها للوزير للمصادقة عليها ،

وارسال الميزانية الى وزارة المالية لتشريعها ضمن

قانون الميزانية .

(ج) الصرف على مواد الميزانية في حدود

الاعتمادات المقررة .

(د) المصادقة على العقود التي تبرمها

الدار مع الغير داخل القطر وخارجه .

(هـ) تعيين وترقية ومعاقبة ونقل او اعارة

خدمات منتسبي الدار كافة مع مراعاة الاحكام

القانونية بهذا الخصوص .

(و) اقرار الهيكل التنظيمي للدار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٠٥ ق ١٢/٢٢ ١٩٧٥ .

(٢) صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٨ ونصت المادة الأولى منه على مايلي (تعمل عبارة وزير الثقافة والفنون

و (وزارة الثقافة والفنون) محل عبارتي (وزير الاعلام) و (وزارة الاعلام) اينما وردتا في قانون دار آفاق عربية

رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٨ في ٢٣/١٠/١٩٧٨ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه

(ز) اصدار التعليمات لضمان حسن سير العمل في الدار .

(ح) تخويل الرئيس وأيا من منتسبي الدار جزءا من صلاحياته .

المادة السابعة - (١) يجتمع المجلس مرة كل شهر في الأقل وله ، عند الضرورة ، عقد اجتماعات أخرى بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غياب الرئيس .

(ب) يترأس نائب الرئيس جلسات المجلس في خالة غياب الرئيس .

(ج) يعتبر النصاب مكتملا بحضور أغلبية أعضاء المجلس ، على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .

(د) يعتبر عضو المجلس مستقيلا إذا تغيب ثلاثة اجتماعات متتالية دون أن يكون له عذر يقتنع به المجلس .

(هـ) يدون المقرر محاضر الجلسات ، ويمد جدول الأعمال بتوجيه من الرئيس أو نائبه ، ويبلغ الأعضاء به .

(و) تصدر قرارات المجلس بأغلبية عدد الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات ، فيرجع الجانب الذي فيه الرئيس أو نائبه عند غياب الرئيس .

(ز) تكون قرارات المجلس نافذة بعد مصادقة وزير الاعلام عليها .

المادة الثامنة - (١) يعتبر رئيس المجلس رئيسا للدار والمشراف على كافة شؤونها ، وباسمه تصدر القرارات والأوامر ، وهو الذي يمثل الدار أمام دوائر الدولة ، ومنشآت القطاع العام ، والأشخاص الطبيعيين والعنويين وله ائابة أو توكيل غيره في هذا الخصوص .

(ب) يعين المجلس صلاحيات الرئيس الذي له أن يخول بعض صلاحياته الى نائبه وغيره من منتسبي الدار .

المادة التاسعة - تمويل الدار من المصادر التالية :

(أ) المنح التي تقلمها الحكومة سنويا .

(ب) العوائد الناجمة عن بيع نتاجاتها أو تقديم خدماتها المختلفة .

(ج) الأرباح الناجمة عن المساهمة مع الغير .

(د) أي موارد أخرى .

المادة العاشرة - (١) إذا تأخر تصديق ميزانية الدار عن مواعده المقرر ، فيعمل بنسبة (١٢/١) لكل شهر من مجموع تخصيصات السنة السابقة ، والى حين تصديق الميزانية .

(ب) تعد الحسابات الختامية للدار خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية التي تتعلق بها .

(ج) للمجلس أن يعين مراقبا للحسابات بأجور يحددها لتدقيق حسابات الدار سنويا ، وتقديم تقرير عنها .

(د) تخضع الدار لرقابة ديوان الرقابة المالية .

المادة الحادية عشرة - (١) يطبق على منتسبي الدار قواعد الخدمة المعمول بها في دار الثورة للصحافة والنشر .

(ب) يجوز نقل أو استعارة خدمات أشخاص من دوائر ومؤسسات أخرى ، ويطبق بحقهم نظام الخدمة المعمول به في الدار .

المادة الثانية عشرة - (١) يخضع منتسبو الدار من أعضاء نقابة الصحفيين ، الى قانون تقاعد الصحفيين رقم (٨١) لسنة ١٩٧٣ ، عدا من كان خاضعا لقانون آخر .

(ب) يخضع موظفو ومستخدمو الدار غير المسؤولين بأحكام الفقرة (١) أعلاه ، الى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته .

(ج) يخضع عمال الدار ، الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته .

المادة الثالثة عشرة - (١) لا تخضع الدار
لاحكام قانون تنظيم ارباح المؤسسات شسبه
الرسمية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .
(ب) للدار استيراد الاجهزة والمعدات
والمواد التي تتطلبها طبيعة اعمالها بصورة
مباشرة .

المادة الرابعة عشرة - يشكل المجلس خلال
فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا
القانون ، والى حين تشكيله ، يتولى الرئيس
صلاحياته ومهامه .

المادة الخامسة عشرة - ينشر هذا القانون
في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة
الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٦ .

اصدار القانون الآتي :

رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ (١)

قانون

دار الثقافة والنشر الكردية (٢)

المادة الاولى - (١) تنشأ مؤسسة عامة
للثقافة والنشر الكردية ، ترتبط بوزارة الاعلام
تسمى « دار الثقافة والنشر الكردية » ، ويشار
اليها بـ « الدار » ، اينما وردت في هذا
القانون .

(ب) للدار شخصية معنوية واستقلال
مالي وإداري .

المادة الثانية - يكون مركز الدار في مدينة
بغداد ، ويجوز أن تنشأ فروعها في داخل
القطر .

المادة الثالثة - تتكون الدار من :

(١) الهيئة التوجيهية - ويشار اليها
بالهيئة ، اينما وردت في هذا القانون .

(ب) مجلس المديرين - ويشار اليه
بالمجلس ، اينما ورد في هذا القانون .

المادة الرابعة (٢) تهدف الدار ، ضمن الخطة
والثقافية لوزارة الاعلام ، الى تحقيق ما يلي :
(١) تنمية حركة التأليف والترجمة والنشر
باللغة الكردية .

(ب) احياء التراث الثقافي الكردي العراقي
والعمل على نشره .

المادة الخامسة - تسمى الدار الى تحقيق
اهدافها بالوسائل التالية :

(١) اصدار الصحف والمجلات والكتب
وسائر المطبوعات باللغة الكردية .

(ب) اصدار المنشورات والقيام بالنشاطات
الثقافية ، بالاشتراك مع اى دار او مؤسسة في
داخل القطر تماثلها في الاغراض .

(ج) ترجمة المطبوعات والمعلومات المختلفة
الواردة اليها من الوزارة ، الى اللغة الكردية
وبالعكس .

(د) امتلاك حقوق التأليف والترجمة
والنشر للمطبوعات التي تصدرها .

(هـ) اقامة المهرجانات والندوات والحلقات
الدراسية والمعارض لابرار السمات الأساسية
للثقافة الكردية المراقبة .

(و) رعاية المؤلفين العراقيين باللغة
الكردية ، وتشجيع نتاجاتهم الثقافية بهدف
تطويرها ، وفق الخطة التي تضعها الهيئة في
هذا المجال .

(ز) تأسيس مكاتب للنشر وادارتها
مباشرة أو بالواسطة ، وتعيين المراسلين لها
والمندوبين والوكلاء عنها داخل القطر .

(ح) تأسيس المطابع واستيراد الاجهزة
والمعدات .

المادة السادسة - تعمل الدار من المصادر
التالية :

(٢) صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٨ في ٢٧/١١/١٩٧٨. ونصت المادة الاولى منه على أن تحمل عبارة (وزارة الثقافة

والفنون) محل عبارة (وزارة الاعلام) وعبارة (وزير الثقافة والفنون) محل عبارة (وزير الاعلام) اينما وردت في قانون

دار الثقافة والنشر الكردية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ - الوقائع العراقية العدد ٢٦٨٧ في ١١/١٢/١٩٧٨ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٢٢ في ٤/٥/١٩٧٦ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه

(١) إيراداتها الاعتيادية وعوائد استثماراتها وأجور الخدمات التي تقدمها للجهات الأخرى .

(ب) النحة التي تقدمها لها الحكومة سنويا .

(ج) المنح والاعانات والهبات التي توافق الهيئة التوجيهية على قبولها .

(د) القروض التي تعقدها الدار بموافقة وزارة المالية وضمانها .

المادة السابعة - (١) للدار ميزانية خاصة ترفعها الهيئة الى الوزارة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية للمصادقة عليها .

(ب) تبدأ السنة المالية في الأول من كانون الثاني ، وتنتهي في ٣١ / من كانون الأول من ذات السنة .

(ج) اذا تأخر تصديق الميزانية عن مواعده المحدد ، فيعمل بنسبة (١٢ / ١) شهريا من مجموع تخصيصات السنة السابقة ، والى حين تصديق الميزانية .

(د) تعد الحسابات الختامية للدار خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية التي تتعلق بها .

(هـ) لمجلس المديرين أن يعين مراقبا للحسابات بأجور يحددها لتدقيق حسابات الدار سنويا ، وتقديم تقرير عنها .

(و) تخضع حسابات الدار لرقابة ديوان الرقابة المالية .

المادة الثامنة - (١) الهيئة التوجيهية هي السلطة العليا في الدار ، وتتألف من ثمانية أعضاء يعينهم الوزير ، على الوجه التالي :

١ - مدير عام الدار .

٢ - اثنين من منتسبي الدار ، يكون أحدهما مقرا .

٣ - ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص في المجالات التي تعنى بها الدار ، يتم اختيارهم من غير منتسبيها .

٤ - ممثل عن عمال الدار ترشحه النقابة المختصة .

٥ - ممثل عن نقابة الصحفيين ترشحه النقابة .

(ب) يعين الوزير رئيس الهيئة ونائبه من بين أعضائها ، على أن يكون أحدهما المدير العام .

المادة التاسعة - تمارس الهيئة الصلاحيات التالية :

(أ) اقرار السياسة العامة للدار ، بما ينسجم والاهداف المنصوص عليها في هذا القانون .

(ب) المصادقة على خطة العمل التي يقترحها المجلس .

(ج) تحديد الصحف والمجلات التي تصدر عن الدار وإيقافها .

(د) المصادقة على الميزانية السنوية والحسابات الختامية .

(هـ) المصادقة على ملاكات موظفي ومستخدمى وعمال الدار .

(و) وضع قواعد الأجور والمكافآت للمؤلفين والكتاب عما يقدمون من انتاجات للدار .

(ز) اقرار المكافآت التي تمنح لغير منتسبي الدار عما يقدمون من خدمات لها في مجال اختصاصاتها .

(ح) المصادقة على الصرف على مواد الميزانية بما يزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار لكل مرة .

(ط) اقرار العقود التي تبرمها الدار مع الجهات الأخرى .

(ي) اقرار القواعد الخاصة بتنظيم شؤون خدمة العاملين في الدار .

(ك) الموافقة على تعيين وترقية الموظفين الذين تبلغ رواتبهم (٧٠ / -) سبعين دينارا فأكثر .

(ل) الموافقة على إيفاد العاملين في الدار الى خارج القطر ، وفق القواعد العامة للإيفاد المعمول بها .

(م) اقرار الهيكل التنظيمي للدار .

(ن) اصدار التوجيهات التي يتطلبها حسن سير العمل في الدار .

(س) تخويل بعض صلاحياتها للمجلس أو للمدير العام .

المادة العاشرة - (١) تجتمع الهيئة دوريا مرة كل شهرين على الأقل ، ولها عند الضرورة أن تعقد اجتماعات أخرى بطلب من الرئيس أو نائبه .

(ب) يعتبر النصاب مكتملا بحضور اغلبية الأعضاء ، على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .

(ج) يعتبر عضو الهيئة مستقila ، اذا تغيب ثلاثة اجتماعات متتالية بدون عذر مشروع ، وبقرار من الوزير .

(د) يمسك المقرر محاضر الجلسات ، وبعد جدول الأعمال بتوجيه من الرئيس أو نائبه ، ويبلغ الأعضاء به . .

(هـ) تصدر قرارات الهيئة بأغلبية عدد الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات ، فصول الرئيس مرجح .

(و) ١ - ترفع قرارات الهيئة للوزير للمصادقة عليها ، وله أن يعترض عليها خلال فترة لا تتجاوز (١٥) يوما من تاريخ وصولها ديوان الوزارة ، وفي حالة عدم اعتراضه خلال المدة المذكورة ، تعتبر القرارات نهائية .

٢ - عند اعتراض الوزير خلال المدة المحددة في الفقرة (١) أعلاه ، تعاد القرارات الى الهيئة لمناقشتها مجددا ، ثم ترفع الى الوزير ثانية ، ويعتبر قراره عندئذ نهائيا .

المادة الحادية عشرة - للوزير أن يمنح أعضاء الهيئة مخصصات ، يحددها لقاء قيامهم بمهام خاصة تتعلق بشؤون الدار ، استثناء من قانون مخصصات موظفي الدولة .

المادة الثانية عشرة - (٢) المجلس هو الاداة التنفيذية في الدار ، ويتشكل من :

- ١ - المدير العام - رئيسا .
- ٢ - خمسة أعضاء يختارهم الوزير من بين مدراء الاقسام في الدار ، ورؤساء تحرير الصحف والمجلات التي تصدرها الدار .

(ب) يكون للمجلس مقرا يختاره المدير العام من بين منتسبي الدار .

المادة الثالثة عشرة - (١) يجتمع المجلس مرتين في الشهر على الأقل ، وله عند الضرورة أن يعقد اجتماعات أخرى بدعوة من الرئيس .

(ب) يتبع بصدد عقد الجلسات ، وصدور القرارات نفس القواعد المقررة بالنسبة للهيئة .

(ج) ترفع قرارات المجلس للوزير للمصادقة عليها ، ويبلغ بها أعضاء الهيئة .

(د) للوزير أن يعترض على قرارات المجلس خلال مدة (١٥) يوما من تاريخ وصولها الى ديوان الوزارة ، وعند اعتراضه عليها ، تحال الى الهيئة لابتداء الرأي فيها واعادتها الى الوزير الذي يكون قراره فيها عندئذ نهائيا .

المادة الرابعة عشرة - يمارس المجلس الصلاحيات التالية :

(١) اعداد الخطط العامة القريبة والبعيدة المدى ، ورفعها الى الهيئة للمصادقة عليها .

(ب) وضع الخطط التفصيلية لضمان تنفيذ الخطط العامة .

(ج) اصدار التوجيهات اللازمة لاجهزة الدار ، في ضوء سياسة العمل الخاصة بها ، لضمان تنفيذ اهدافها وواجباتها .

(د) اقتراح مشروعات الميزانية السنوية والحساب الختامي وقواعد الخدمة والملاك والهيكل التنظيمي للدار .

(هـ) المصادقة على الصرف على مواد الميزانية ، بما لا يزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

(و) تعيين وترقية العاملين في الدار ممن تقل رواتبهم عن (- / ٧٠) سبعين دينارا .

(ز) الموافقة على ايفاد العاملين في الدار للقيام بمهام داخل القطر .

(ح) تخويل بعض صلاحياته للمدير العام .

المادة الخامسة عشرة - (١) المدير العام هو الرئيس التنفيذي الاعلى لاقسام وشعب الدار كافة ، ويتم تعيينه ويحدد راتبه بمرسوم جمهوري .

(ب) تحدد الهيئة صلاحيات وواجبات المدير العام .

(ج) للمدير العام أن يخول بعض صلاحياته لرؤساء تحرير الصحف والمجلات التي تصدرها الدار ولرؤساء الأجهزة الإدارية التابعة لها .

المادة السادسة عشرة - يعين رؤساء تحرير الصحف والمجلات التي تصدرها الدار بقرار من الوزير ، وتحدد رواتبهم بموجب قواعد الخدمة المعمول بها في الدار .

المادة السابعة عشرة - يمنح منتسبو الدار مخصصات عن الأعمال الإضافية والخاصة ، وفقا للتعليمات التي تقرها الهيئة ، على أن لا تتجاوز (٥٠ ٪) من الراتب الاسمي أو الأجور الشهرية ، استثناء من قانون مخصصات موظفي الدولة ، مع عدم المساس بالمخصصات المهنية ، والمخصصات الأخرى المقررة للمنتسبين بموجب القوانين .

المادة الثامنة عشرة - (١) يجوز استعارة ونقل خدمات أشخاص من دوائر ومؤسسات أخرى للعمل في الدار بالرواتب التي يستحقونها بموجب أحكام قواعد الخدمة المعمول بها في الدار .

(ب) يجوز اعارة خدمات منتسبي الدار ، الى دوائر ومؤسسات أخرى بموافقتهم وبقرار من الهيئة أو الجهة التي تخولها .

المادة التاسعة عشرة - (١) يخضع موظفو ومستخدمو الدار الى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ .

(ب) استثناء من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، يستمر سريان قانون تقاعد الصحفيين رقم (٨١) لسنة ١٩٧٣ على الموظفين

الشمولين بأحكامه . كما يخضع له منتسبو الدار من أعضاء نقابة الصحفيين الذين يتم تعيينهم بعد صدور هذا القانون .

(ج) يخضع العمال في الدار الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١ المعدل .

المادة العشرون - (١) يلغى قانون دار التضامن للطباعة والنشر الكردية رقم (١١١) لسنة ١٩٧٢ ، وتنقل حقوقها والتزاماتها الى الدار .

(ب) يلغى قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٨٤) الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٧٠ المتعلق بتأسيس مديرية الثقافة الكردية العامة .

(ج) ينقل منتسبو دار التضامن للطباعة والنشر الكردية ، ومديرية الثقافة الكردية العامة الى الدار . وتسرى عليهم قواعد الخدمة المعمول بها في دار التضامن للطباعة والنشر الكردية الملفة ، الى حين وضع قواعد الخدمة المشار اليها في الفقرة (١) من المادة (التاسعة) من هذا القانون ، وتضاف خدمتهم السابقة الى خدمتهم الحالية في الدار .

المادة الحادية والعشرون - تصدر الهيئة التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة الثانية والعشرون - (١) يستمر العمل بجميع الأنظمة والتعليمات الصادرة قبل نفاذ هذا القانون حتى صدور ما يحل محلها .

(ب) يتولى الوزير صلاحيات الهيئة والمجلس ، الى حين تشكيلها .

المادة الثالثة والعشرون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣

نظام

ادارة شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى المادة الثامنة من قانون شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٣ ، وبناء على ما عرضه وزير الارشاد واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة .

امر بوضع النظام الآتي :

المادة الأولى - يتألف مجلس ادارة شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة من سبعة أعضاء - ينتخب الرئيس من بينهم - وأربعة أعضاء احتياط ويتم تعيينهم بقرار من وزير الارشاد من الموظفين أو غيرهم وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويمنح كل منهم مخصصات سنوية لا تتجاوز (٢٥٠) ديناراً وللوزير تنحيته خلال هذه المدة .

المادة الثانية - ١ - يعقد المجلس جلساته مرة واحدة في الشهر على الأقل في مركز ادارة الشركة أو في محل آخر يعينه الوزير ويحصل النصاب بحضور الرئيس وخمسة أعضاء وتتخذ القرارات بالاكثارية وفي حالة تساوى الاصوات ترجع الجهة التي صوت معها الرئيس .

٢ - تدون محاضر الجلسات في سجل خاص يوقع عليه الأعضاء الحاضرون .

٣ - يجوز لمجلس الادارة أن يعين من أعضائه منتدباً للقيام بأى عمل يكون لمجلس الادارة صلاحية القيام به وتحدد صلاحيات العضو المنتدب واختصاصاته ومكافآته في قرار التعيين .

٤ - ينحى عضو مجلس الادارة في الحالات التالية :-

(١) اذا حكم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف .

(ب) اذا أقيل أو تغيّب عن حضور أربع جلسات متوالية بدون عذر مشروع .

(ج) اذا فقد شرطاً من شروط الأهلية القانونية .

المادة الثالثة - يقوم مجلس الإدارة بادارة

شؤون الشركة وتكون قراراته نافذة الا في الأمور التالية حيث يجب استحصال موافقة وزير الارشاد لتنفيذها :-

١ - تعيين المدير المفوض وتعيينه وتعيينه في أمور الصرف وتعيين الموظفين والمستخدمين وأمر انضباطهم .

٢ - المصادقة على ميزانية الشركة السنوية وملاك موظفيها .

٣ - شراء أو بيع أو رهن العقارات .

٤ - المصادقة على الاتفاقيات مع دور النشر ووكالات الأنباء العربية والاجنبية أو المصادقة على التحويل بعقدها مقدماً .

٥ - الصلح عن أى حق أو دين أو ترك الدعوى والاتفاق على احالة أى امر للتحكيم .

المادة الرابعة - اذا غاب أحد الأعضاء الأصليين يدعو رئيس المجلس العضو الاحتياط المعين بدلاً عن العضو الأصلي ليحل محله ويكتسب العضو الاحتياط كافة الحقوق وتقع عليه كافة الواجبات التى للعضو الغائب مدة غيابه بما فيها تناول مخصصات العضو الغائب .

المادة الخامسة - يمثل الشركة المدير المفوض قبل الغير وله أن يوكل غيره أمام الجهات الرسمية وشبه الرسمية ويقوم بصورة خاصة بالأعمال التالية :-

١ - التوقيع على المخابرات التى تصدر عن الشركة .

٢ - احالة المعاملات على المجلس .

٣ - تنفيذ مقررات المجلس .

المادة السادسة - ١ - لوزير الارشاد أن يتفق مع محاسبين قانونيين لتدقيق حسابات الشركة وتعيين الأجور التى تمنح لهم من قبله .

٢ - تسدد حسابات الشركة في آخر السنة المالية وتقدم الى وزير الارشاد مشفوعة بتقرير من مجلس ادارتها وبتصديق المحاسبين القانونيين خلال فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من انتهاء السنة التى تعود اليه .

٣ - للمحاسبين القانونيين الاطلاع على السجلات ومراقبة الموجودات والتأكد من صحة المعاملات ومطابقتها للنظام ويقدمون تقاريرهم

(١) الوقائع العراقية العدد ٨٢٣ في ١٩٦٣/١/٢٩ . وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم (١٦٤) لسنة ١٩٦٣ (الوقائع العراقية العدد ٨٩٩ في ١٩٦٤/١/٧) على أن تحذف جملة (دار الجماهير) أينما وردت في القوانين والأنظمة ويحل محلها (جملة دار الجمهورية) .

السنوية الى وزير الارشاد يضمنونها ما يروونه من المخالفات في معاملات الشركة .

٤ - على وزير الارشاد أن يبين رأيه في حسابات الشركة خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا من تقديمها اليه فان لم يعترض عليها خلال المدة تعتبر قطعية ولا يجوز اعادة النظر فيها الا بتصحيح اخطاء بينة .

٥ - تبدأ السنة المالية في اليوم الاول من شهر نيسان وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار عدا السنة الاولى من تشكيل الشركة فانها تبدأ من يوم تشكيل الشركة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر آذار .

المادة السابعة - يتكون رأس المال الاحتياطي مما تجمع منه سابقا وما يقرره مجلس الادارة من بعض الأرباح المقبلة أو جميعها .

المادة الثامنة - لمجلس الادارة حق توظيف واستثمار رأس المال الاحتياطي بمصادقة وزير الارشاد وله حق أن يضيفه الى رأس المال .

المادة التاسعة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة - على وزير الارشاد تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر صفر لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الرابع والعشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٦٣ .

رقم (٣٠) لسنة ١٩٧١

نظام

دار الحرية للطباعة (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة (٥٦) من الدستور الوقت والمادة التاسعة عشرة من قانون الحرية للطباعة رقم (٩٧) لسنة ١٩٧١ وبناء على ما عرضه وزير الاعلام .

صدر النظام الآتي :-

المادة الأولى - بقصد بالتعابير التالية المبينة ازاءها لأغراض هذا النظام .

١ - الوزير - وزير الاعلام .

٢ - الوزارة - وزارة الاعلام .

٣ - الدار - دار الحرية للطباعة .

٤ - المجلس - مجلس ادارة دار الحرية للطباعة .

٥ - المدير العام - مدير عام دار الحرية للطباعة ورئيس مجلس الادارة .

٦ - الملاك - مجموع الوظائف والدرجات المعينة لها والمصادق عليها .

٧ - الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمية داخلية في ملاك الدار الخاص بالموظفين .

٨ - المستخدم - كل شخص تستخدمه الدار في خدمة داخلية في ملاك الدار الدائم الخاص بالمستخدمين .

المادة الثانية - تتكون الدار من الشكليات التالية وترتبط بالمدير العام مباشرة .

١ - قسم الانتاج :

أولا - يتولى رئاسته موظف بدرجة مدير من ذوى الاختصاص من خريجي المعاهد أو الكليات الهندسية أو ذوى الخبرة والممارسة في أمور المطابع الذين لا تقل خدمتهم في العمل عن خمس عشرة سنة ويعاونه عدد من الموظفين وتناط بهذا القسم الأعمال والاختصاصات التالية :

(أ) وضع الخطط والدراسات اللازمة لتطوير عمل الدار ورفع مستواها .

(ب) اصدار التعليمات والتوجيهات لمختلف الاقسام التابعة له والتنسيق بين نشاطاتهم وتوزيع الأعمال بين منتسبي القسم بصورة مرضية .

(ج) تقديم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بشأن زيادة وتحسين الانتاج للمستوى المطلوب .

(د) الاشراف على تشغيل المطابع والمكائن والأجهزة الأخرى وصيانتها وإدامتها .

(هـ) الاشراف على سير العمل والانتاج في الشعب التابعة لها .

ثانياً - يتألف القسم من الشعب التالية :

(أ) الشعبة الفنية .

(ب) شعبة الزنكغراف .

(جـ) شعبة التنضيد بنوعيه اليدوي والآلي (لاينو) .

(د) شعبة الطبع .

(هـ) شعبة الربط .

(و) شعبة الترتيب (المداورة) .

(ز) شعبة التجليد والتصحيح .

(ح) شعبة التصوير

(ط) شعبة المونتاج .

(ي) شعبة تحضير الألواح الأوفست .

(ك) شعبة الاختتام

٢ - قسم الادارة والذاتية - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية أو من ذوي الخبرة والممارسة يعاونه عدد من الموظفين ويكون مسؤولاً عن شؤون الادارة والذاتية لموظفي ومستخدمى الدار وتنظيم السجلات اللازمة واعداد الملاكات كما يكون مسئولاً عن الشعب التالية :

(أ) شعبة الادارة .

(ب) شعبة الذاتية .

(جـ) شعبة الملفات .

(د) شعبة الأوراق .

(هـ) شعبة الطباعة .

٣ - قسم الحسابات - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية أو من

ذوى الخبرة والممارسة الذين لا تقل خدمتهم في العمل بالامور الحسابية عن عشر سنوات يعاونه محاسب وعدد من الموظفين ويكون مسؤولاً عن الأمور المالية والحسابية والتدقيق والمبيعات والاستيرادات والمشتريات المحلية وحسابات المخزن واعداد ميزانية الدار وتنظيم السجلات والقيود لحفظ اموال الدار وصيانتها وترتبط به الشعب التالية :

(أ) شعبة التدقيق .

(ب) شعبة الاحصاء .

(جـ) شعبة الاستيراد .

(د) شعبة الجباية .

٤ - قسم المخازن - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية أو من ذوي الخبرة والممارسة الذين لا تقل خدمتهم عن عشر سنوات يعاونه عدد من الموظفين ويكون مسؤولاً عن :

(أ) استلام البضائع الواردة وتوضيبيها وخزنها وحفظها وتنظيم البطاقات والسجلات المخزنية اللازمة لها .

(ب) اعداد الجرد السنوى وغيره كلما اقتضت الحاجة لذلك .

(جـ) اعداد التقارير الشهرية عن موجودات المخزن وسير العمل فيه مع التوصيات اللازمة بشأن البضائع البطيئة الحركة والسريعة الحركة .

(د) دراسة حالة السوق وتقديم التوصيات والاقتراحات واعداد الدراسات اللازمة بشأن حركة الاسواق المحلية واعداد الدراسات اللازمة لتغطية الاستهلاك المحلى للمواد المحصور استيرادها بالدار .

(هـ) تعقيب كافة قضايا الاستيراد مع المجهزين الاجانب وحثهم على شحن طلبات الدار بالسرعة الممكنة وتنسيق مع شعبة الاستيرادات .

(و) الاشراف على اخراج كافة البضائع الواردة من الخارج من حوزة الكمارك والعمل على استلامها بالسرعة الممكنة دون الحاق الضرر بها من جراء التأخير .

(ز) أعداد جداول تسعير المواد المستودرة
بالاشتراك مع قسم الحسابات .

(ح) بيع البضائع للمستهلكين مباشرة بدون
تفضيل شخص أو هيئة أخرى .

(ط) اعداد وتثبيت الطلبات المراد استيرادها
ووضعها بصورة ملأمة لاحتياجات الاستهلاك
المحلي من دون أحداث مشاكل .

٥ - مكتب السكرتارية - يتولى ادارة اعمال
المكتب موظف يقوم بأعمال السكرتارية للمدير
العام والمجلس الادارة والقلم السرى ويكون
مسؤولا تجاه المدير العام مباشرة عن اجتماعات
المجلس وتسجيل محاضر الجلسات وحفظها
وتوزيعها وتصديقها وجميع ما يتعلق بشؤون
المجلس .

المادة الثالثة - ١ - تكون درجات الموظفين
وعلاواتهم السنوية على الوجه المبين في الجدول
رقم (١) الملحق بهذا النظام .

٢ - تقرر الرواتب التي تخصص للموظائف
في الدار على الوجه المبين في الجدول رقم (٢)
الملحق بهذا النظام .

٣ - تكون عناوين ورواتب وعلاوات
المستخدمين على الوجه المبين في الجدول رقم (٣)
الملحق بهذا النظام .

٤ - يمنح الموظفون مخصصات غلاء المعيشة
المقررة بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤
لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٥ - يمنح المستخدمون مخصصات غلاء
المعيشة المقررة بموجب مرسوم مخصصات غلاء
المعيشة رقم (٣) لسنة ١٩٥٤ المعدل .

٦ - للمجلس بعد مصادقة الوزير ان يضيف
عناوين وظائف أخرى الى الجدولين (٢ و ٣)
الملحقين بهذا النظام وفقا لما تقتضيه مصلحة
العمل .

المادة الرابعة - (١) تثبت الرواتب الاسمية
للموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة عند
نفاذ نظام دار الحرية للطباعة رقم (٣٠) لسنة
١٩٧١ كما هو مبين في الفقرات ادناه ويكون
الراتب الجديد هو الاساس لكل ما يتعلق باحكام
هذا النظام .

١ - اذا كان الموظف الفني أو المستخدم الفني
الوارد ذكره في هذا النظام حائزا على شهادة
فيعين بموجب شهادته وتحتسب له سنوات
الممارسة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية

والمطابع الاهلية التي تلت تاريخ حصوله على
الشهادة خدمة في الدار لغرض تحديد الراتب
بشرط ابراز شهادة ممارسة معترف بها رسميا
باستشهاد من النقابة المختصة وبتأييد من الوزارة
على ان تكون للممارسة علاقة بالوظيفة وطرح مدة
تأخير الترفيع .

٢ - اذا لم يكن الموظف حائزا على شهادة
فيعين مستخدما فنيا بنفس راتبه قبل نفاذ نظام
دار الحرية للطباعة رقم (٣٠) لسنة ١٩٧١ .

٣ - اذا لم يكن المستخدم الفني حائزا على
شهادة فيعين بالحد الأدنى لراتب عنوان الوظيفة
في الجدول رقم (٣ - أولا) الملحق بهذا النظام
وتحتسب له سنوات الممارسة في الدوائر
الرسمية وشبه الرسمية والمطابع الاهلية التي لها
علاقة بالوظيفة خدمة في الدار لغرض تحديد
الراتب بشرط ابراز شهادة ممارسة معترف بها
رسميا باستشهاد من النقابة العامة لعمال
البريد والبرق والمطابع والاعلام وبتأييد من
الوزارة على ان تطرح مدة تأخير الترفيع .

٤ - يعين المستخدم غير الفني براتبه قبل
نفاذ نظام دار الحرية للطباعة رقم (٣٠) لسنة
١٩٧١ بشرط ان لا يزيد على الحد الاعلى لراتب
وظيفته الوارد بنظام تعيين وترفع المستخدمين
رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .

المادة الخامسة - تتضمن مقاييس الرواتب
المبينة في الجدولين (١ و ٣) الملحقين بهذا النظام
علاوة تلقائية بين حدى راتب كل درجة أو عنوان
ويمنح الموظف أو المستخدم هذه العلاوة عند
اكماله سنة براتب يقل عن الحد الاعلى لعنوان
وظيفته بما لا يتجاوز الحد المذكور .

المادة السادسة (٢) - عند تنفيذ هذا
النظام تحول الرواتب الاسمية المثبتة بموجب
المادة الرابعة أو راتب من تشمله احكام هذا
النظام لتطابق الرواتب المبينة في الجدولين
(١ و ٣) الملحقين بهذا النظام . واذا وقع
راتب الموظف أو المستخدم بين حدى راتبى
درجتين فيعدل راتبه الى الحد الأدنى من
الدرجة العليا التالية لدرجته ولا يعتبر ذلك
ترفعاً .

المادة السابعة - يجوز بموافقة المجلس ، ان
يشغل الموظف بنفس راتبه وظيفه أعلى من وظيفته
بدرجة واحدة اذا ثبت كفاءته .

المادة الثامنة - ١ - لا يعين لأول مرة في

وظائف الدار الا من كان :

(أ) عراقى الجنسية أو متجنسا مضى على تجنسه مدة لا تقل عن الخمس سنوات .

(ب) قداكمل الثمانية عشرة من عمره .

(ج) سألما من الامراض المعدية والعايات الجسمية والعقلية التى تمنعه عن القيام بواجبات وظيفته .

(د) حسن السلوك والسمعة وغير محكوم عليه بجناية (غير سياسية) أو جنحة مخلة بالشرف ما لم يرد اليه اعتباره .

(هـ) مكمل للخدمة العسكرية أو الاحتياط أو معفوا منها ، ويجوز للمجلس استثناء بعض الاشخاص من حكم هذه الفقرة وبموافقة الجهات المختصة .

(و) قد اجتاز بنجاح الاختبارات التى تجريها الدار عند التعيين .

(ز) حائزا على شهادة معترف بها رسميا أو ممارسة مؤيدة من جهات ذات علاقة معترف بها رسميا .

٢ - يستثنى المستخدمون (عدا الفنيين) عند تعيينهم لأول مرة من احكام (ز) من الفقرة «١» من هذه المادة .

٣ - اذا وقع راتب الموظف أو المستخدم فى الدار عند نفاذ هذا النظام بأكثر من الحدود الواردة فيه فيعتبر راتبه شخصيا . (١)

المادة التاسعة - ١ - لا يجوز تعيين أو إعادة تعيين الموظف أو المستخدم الا عند وجود وظيفة شاغرة فى الملاك وفى حدود الصلاحيات المقررة .

٢ - للمدير العام عند اقتضاء الضرورة ولتتمشية الاعمال تعيين اجراء كالحمالين فى اجور يومية على أن لا تزيد على الدينارين .

المادة العاشرة - يعين الموظف لأول مرة فى الدرجات والرواتب التالية حسب مستواه العلمى أو ممارسته .

١ - خريج الدراسة الابتدائية فى الدرجة التاسعة (١٢) دينارا شهريا .

٢ - خريج الدراسة المتوسطة أو المدارس الأخرى التى بمستواها فى الدرجة الثامنة براتب (١٥) دينارا شهريا .

٣ - خريج الدراسة الثانوية أو المدارس الأخرى بمستواها فى الدرجة السابعة براتب (١٨) دينارا شهريا .

٤ - حامل الشهادة الاولى للجامعات أو الكليات أو ما يعادلها فى الدرجة السادسة براتب (٢٨) دينارا شهريا .

٥ - حامل شهادة (ايم . أى) أو ما يعادلها والتى دراستها خمس سنوات على الأقل بعد الدراسة الثانوية فى الدرجة الخامسة براتب (٣٦) دينارا شهريا .

٦ - حامل الشهادة الجامعية التى دراستها ست سنوات أو أكثر بعد الثانوية وكذلك شهادة الدكتوراه التى حصل عليها الطالب بمدة لا تزيد على الستين بعد الشهادة الاولى للجامعات ، وفق احكام قانون الخدمة المدنية .

٧ - حامل شهادة الدكتوراه التى لا يمكن الحصول عليها بأقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الاولى الجامعية وفق احكام قانون الخدمة المدنية .

المادة الحادية عشرة (٢) - ١ - للمجلس بناء على اقتراح المدير العام احتساب الممارسة فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمطابع الاهلية لغرض تحديد الراتب عند تعيين الموظفين الفنيين أو المستخدمين الفنيين بعد ابراز شهادة ممارسة معترف بها رسميا باستشهاد من النقابة المختصة وبتأييد من الوزارة كما يلى :

(أ) اذا كان حائزا على شهادة فيعين موظفا فنيا أو مستخدما فنيا بموجب شهادته وتحتسب له سنوات الممارسة التى لها علاقة بالوظيفة التى تلى تاريخ حصوله على الشهادة بشرط ان لا تزيد على العشر سنوات خدمة فى الدار لغرض تحديد الراتب على أن تطرح مدة تأخير الترفيع .

(ب) اذا لم يكن حائزا على شهادة فيعين مستخدما فنيا بالحد الأدنى للعنوان الوارد فى الجدول رقم (٣ - أولا) الملحق بهذا النظام وتحتسب له سنوات الممارسة التى لها علاقة بالوظيفة بشرط ان لا تزيد على عشر سنوات خدمة فى الدار لغرض تحديد الراتب على ان تطرح مدة تأخير الترفيع .

٢ - للمجلس ان يقرر رواتب اعلى مما هو مبين فى المادة العاشرة والفقرة (١) من المادة الحادية عشرة لتعيين اشخاص لهم كفاءات أو مؤهلات خاصة لا يتيسر الحصول على امثالهم بالرواتب المقررة بموجب هذا النظام على ان لا يزيد ذلك على درجة واحدة مما يستحقه بموجب

هذا النظام وأن يكون ذلك مقيدا بحالات الضرورة
الماسة .

المادة الثانية عشرة - ١ - يجوز للمجلس
بتوصية من المدير العام ترفيع الموظف الى الدرجة
التي تلي درجته اذا توافرت الشروط التالية : -
(أ) وجود درجة في الملاك تساعد على
ترفيعه .

(ب) ثبوت مقدرته على اشغال الدرجة
وتقدمه على غيره من الموظفين المستحقين للترفيع
بتوصية من رئيسه المباشر وبموافقة المدير العام .
(ج) اكمال المدة القانونية على النحو المبين
في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام .

٢ - يجرى اختيار المرشحين للترفيع الى درجة
أعلى على أساس الكفاءة والجدارة ومدة الخدمة .

المادة الثالثة عشرة - للمجلس تعديل راتب
الموظف عند وجود الشاغر اذا كان قد حصل
أثناء خدمته على شهادة لها علاقة بوظيفته تؤهله
للوصول الى راتب أعلى من راتبه ولا يعتبر هذا
التعديل ترفيعا .

المادة الرابعة عشرة - تدور لحساب الموظف
أو المستخدم الاجازات الاعتيادية والمرضية بموجب
القوانين والانظمة السارية قبل تنفيذ هذا
النظام .

المادة الخامسة عشرة - للمجلس بتوصية
من المدير العام ، منح منتسبي الدار الذين يقدمون
خدمات ممتازة مكافأة مالية مناسبة .

المادة السادسة عشرة - للمدير العام صرف
المبالغ في حدود الصلاحيات التي يخولها له
المجلس .

المادة السابعة عشر - ١ - للمدير العام منح
موظفي ومستخدمى الدار مخصصات خدمات خاصة
واجور اعمال اضافية لقاء الاعمال التي ينجزونها
بعد اوقات الدوام الرسمي وفقا لقانون مخصصات
موظفى الدولة .

٢ - يجرى تطبيق نظام مخصصات لايفاد
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته عند ايفاد احد
منتسبي الدار .

المادة الثامنة عشرة - للمجلس ، باقتراح من
المدير العام ، منح مخصصات وكالة للقيام بأعباء
وظيفة شاغرة بنسبة لا تتجاوز ٢٠ ٪ من راتب
الحد الأدنى للوظيفة الشاغرة .

المادة التاسعة عشرة - يجوز انتداب أو ايفاد
أحد اعضاء المجلس بأية مهمة معينة فى حدود
مقتضيات العمل فى الدار باقتراح من المدير العام
وبموافقة لمجلس .

المادة العشرون - لا يجوز لاي موظف أو
مستخدم فى الدار أن يمارس عملا خارج الدار
بعد اوقات الدوام الرسمي الا بموافقة
المجلس .

المادة الحادية والعشرون - (١) يطبق قانون
انضباط موظفى الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦
المعدل على موظفى الدار ونظام تعيين وترفيع
المستخدمين رقم « ٢٢ » لسنة ١٩٥٨ المعدل فيما
يتعلق بالعقوبات ، على مستخدميها .

المادة الثانية والعشرون - تسرى أحكام هذا
النظام على جميع الموظفين والمستخدمين الذين
يتقاضون رواتبهم من الدار عدا الذين يستخدمون
بموجب عقود خاصة .

المادة الثالثة والعشرون - (٢) تطبق أحكام
قانون الخدمة المدنية المعدل وتعليماته وقانون
الملاك ونظام مخصصات الايفاد وتعديلاته ونظام
تعيين وترفيع المستخدمين رقم « ٢٢ » لسنة
١٩٥٨ فى الحالات التى لم ترد فى هذا النظام .

المادة الرابعة والعشرون - للوزير : بناء على
اقتراح المدير العام وموافقة المجلس ، اصـ
التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة الخامسة والعشرون - ينفذ هذا النظام
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة السادسة والعشرون - على وزير
الاعلام تنفيذ هذا النظام .

كتب فى بغداد فى اليوم الثانى والعشرين من
شهر ربيع الثانى لسنة ١٣٩١ هـ المصادف لليوم
الخامس عشر من شهر حزيران لسنة ١٩٧١ م .

جدول رقم (١)

١ - الموظفون الفنيون

<u>الدرجة</u>	<u>الراتب/دينار</u>	<u>العلاوة/دينار</u>	<u>مدة الترفيع</u>
الاولى	١٥٠ - ٢٠٠	١٠	-
الثانية	١٠٠ - ١٤٠	٨	٥ سنوات
الثالثة	٧٠ - ٩٠	٥	٤ سنوات
الرابعة	٥٠ - ٦٦	٤	= ٤
الخامسة	٣٦ - ٤٥	٣	= ٣
السادسة	٢٨ - ٣٤	٢	= ٣
السابعة	٢٠ - ٢٦	٢	= ٣
الثامنة	١٥ - ١٨	٢	= ٢
التاسعة	١٢ - ١٤	٢	= ٢

٢ - يطبق جدول الدرجات والرواتب ومدد الترفيع والعلاوات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالنسبة للموظفين غير الفنيين .

جدول رقم (٢)الموظفون الفنيونالدرجةالوظيفة

درجة خامسة

١ - المدير العام

٢٨ - ٩٠

٢ - مترجم

٥٠ - ١٢٠

٣ - رسام فنى

٥٠ - ١٢٠

٤ - مصمم فنى

٢٨ - ٦٦

٥ - معاون رسام فنى

٢٨ - ٦٦

٦ - معاون مصمم فنى

٢٨ - ٦٥

٧ - مراقب فنى

١٨ - ٣٤

٨ - معاون مراقب فنى

٢٨ - ١٢٠

٩ - مهندس

الموظفون غير الفنيين

١٢٠ - ٧٠	١ - مدير
٩٠ - ٥٠	٢ - رئيس ملاحظين
٩٠ - ٥٠	٣ - محاسب
٦٥ - ٣٦	٤ - ملاحظ
٦٥ - ٢٨	٥ - معاون محاسب
٤٥ - ٢٨	٦ - معاون ملاحظ
٣٤ - ١٥	٧ - كاتب
٣٤ - ١٢	٨ - كاتب طباعة بلفة واحدة
٤٥ - ١٥	٩ - كاتب طباعة بلفتين
٦٦ - ٢٨	١٠ - مدقق
٤٥ - ١٨	١١ - مأمور مخزن
٤٥ - ١٨	١٢ - أمين صندوق
٣٤ - ١٢	١٣ - محصل

الجدول رقم (٣)

المستخدمون الفنيون

حدود الراتب	من	العنوان
الى		
١٠٠ دينار	٧٣ دينار	١ - طباع درجة أولى
= ٧٠	= ٣٦	٢ - طباع درجة ثانية
= ٣٥	= ١٠	٣ - طباع درجة ثالثة
= ١٠٠	= ٧٣	٤ - منضد درجة أولى
= ٧٠	= ٣٦	٥ - منضد درجة ثانية
= ٣٥	= ١٠	٦ - معاون منضد
= ٧٣	= ٣٦	٧ - مرتش درجة ثانية
= ٣٥	= ١٠	٩ - معاون مرتش
= ١٠٠	= ٧٣	١٠ - مقطع درجة أولى
= ٧٠	= ٣٦	١١ - مقطع درجة ثانية
= ٣٥	= ١٠	١٢ - معاون مقطع
= ١٠٠	= ٧٣	١٣ - مرتب درجة أولى
= ٧٠	= ٣٦	١٤ - مرتب درجة ثانية
= ٣٥	= ١٠	١٥ - معاون مرتب
= ١٠٠	= ٧٣	١٦ - مصور درجة أولى
= ٧٠	= ٣٦	١٧ - مصور درجة ثانية
= ٣٥	= ١٠	١٨ - معاون مصور

موسوعة التشريعات العربية - العراق

اعلام - نظام

١٩ - حفار درجة اولي	٧٣ =	١٠٠ =
٢٠ - حفار درجة ثانية	٣٦ =	٧٠ =
٢١ - معاون حفار	١٠ =	٢٥ =
٢٢ - ميكانيكي درجة اولي	٧٣ =	١٠٠ =
٢٣ - ميكانيكي درجة ثانية	٣٦ =	٧٠ =
٢٤ - معاون ميكانيكي	١٠ =	٢٥ =
٢٥ - مداور درجة اولي	٧٣ =	١٠٠ =
٢٦ - مداور درجة ثانية	٣٦ =	٧٠ =
٢٧ - معاون مداور	١٠ =	٢٥ =
٢٨ - مجلد درجة اولي	٧٣ =	١٠٠ =
٢٩ - مجلد درجة ثانية	٣٦ =	٧٠ =
٣٠ - معاون مجلد	١٠ =	٢٥ =
٣١ - مصحف درجة اولي	٧٣ =	١٠٠ =
٣٢ - مصحف درجة ثانية	٣٦ =	٧٠ =
٣٣ - معاون مصحف	١٠ =	٢٥ =

المستخدمون غير الفنيين

المن	حدود الراتب	المن	المن	المن
١١ دينار	٢٠ دينار	١١ دينار	٢٠ دينار	٢٠ دينار
١٢ =	٢٤ =	١٢ =	٢٤ =	٢٤ =
٧ =	١٦ =	٧ =	١٦ =	١٦ =
١١ =	١٦ =	١١ =	١٦ =	١٦ =
١٥ =	٢٥ =	١٥ =	٢٥ =	٢٥ =
١٢ =	٢٤ =	١٢ =	٢٤ =	٢٤ =
١٠ =	٢٤ =	١٠ =	٢٤ =	٢٤ =
٦ =	١٤ =	٦ =	١٤ =	١٤ =
٦ =	١٢ =	٦ =	١٢ =	١٢ =
٦ =	١٢ =	٦ =	١٢ =	١٢ =

الطلوات السنوية للمستخدمين الفنيين

مقدار الراتب	مقدار الطلوة السنوية
٧٠ - ١٠٠	٣/- دينار
٥٠ - ٦٦	٢/- دينار
٥٠ - ٤٩	١/- دينار

الزيادات السنوية للمستخدمين غير الفنيين

مقدار الراتب	مقدار الزيادة السنوية
٥ - ٦	٥٠٠ فلس
٦ - ٨	٧٥٠ فلسا
٨ - فما فوق	١ دينار

الجدول رقم (٣) (١)

أولا - المستخدمون الفنيون :

العنوان	حدود الراتب
١ - طباع ألوان	٢٠ - ٩٠ دينار
٢ - طباع حروف	١٦ - ٨٠ دينار
٣ - سابك سطور	٢٠ - ٩٠ دينار
٤ - مرتب جريدة (مداور)	٢٠ - ٩٠ دينار
٥ - مرتب أفلام (مونتيير)	١٤ - ٨٠ دينار
٦ - مرتب حروف	١٤ - ٨٠ دينار
٧ - مرتش ألوان	٢٠ - ٩٠ دينار
٨ - مرتش عادي	١٤ - ٨٠ دينار
٩ - مصور ألوان	٢٥ - ٩٠ دينار
١٠ - مصور عادي	١٥ - ٨٠ دينار
١١ - مساعد فني	١٠ - ٣٠ دينار
١٢ - حفار معادن (زنك)	٢٠ - ٨٠ دينار
١٣ - آلي (ميكانيك)	١٦ - ٩٠ دينار
١٤ - مجلد	١٢ - ٥٥ دينار
١٥ - صحاف	١٢ - ٥٥ دينار
١٦ - كهربائي مكائن	١٥ - ٨٠ دينار
١٧ - ناسخ ألواح (كوبي)	٢٠ - ٨٠ دينار
١٨ - صاهر رصاص	١٣ - ٤٥ دينار

ثانيا - تكون عناوين وحدود رواتب المستخدمين غير الفنيين وزياداتهم السنوية حسب نظام تعيين وترقيع المستخدمين رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .

ثالثا - العلاوات السنوية للمستخدمين الفنيين :

مقدار الراتب	مقدار العلاوة السنوية
٥٥ - ١٠٠ دينار	٣ ثلاثة دنانير
٢٥ - ٥٥ دينار	٢ ديناران
١٠ - ٢٥ دينار	١٥٠٠ دينار ونصف

رابعا - مقياس العلاوات السنوية للمستخدمين الفنيين لغرض احتساب الممارسة :

مقدار الراتب	مقدار العلاوة السنوية
٥٥ - ١٠٠ دينار	٣ ثلاثة دنانير
٢٥ - ٥٥ دينار	٢ ديناران
١٠ - ٢٥ دينار	١ دينار واحد

رقم (٣١) لسنة ١٩٧١

نظام

دار الجماهير للصحافة (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة (٥٦) من الدستور الموقت والمادة الخامسة عشرة من قانون دار الجماهير للصحافة رقم (٩٨) لسنة ١٩٧١ وبناء على ما عرضه وزير الاعلام .

صدر النظام الآتي :-

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني

المبينة ازاءها لأغراض هذا النظام :

- ١ - الوزير - وزير الاعلام
- ٢ - الوزارة - وزارة الاعلام
- ٣ - الدار - دار الجماهير للصحافة
- ٤ - المجلس - مجلس ادارة دار الجماهير للصحافة
- ٥ - الرئيس - رئيس مجلس ادارة دار الجماهير للصحافة
- ٦ - الملاك - مجموع الوظائف والدرجات المعينة لها والمصادق عليها .
- ٧ - الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمية داخلية في ملاك الدار الخاص بالموظفين .
- ٨ - المستخدم - كل شخص تستخدمه الدار في خدمة داخلية في ملاك الدار الدائم الخاص بالمستخدمين .

المادة الثانية - ١ - تشكل في الدار هيئة

تحرير عليا ترتبط بالرئيس مباشرة ويتولى هو أو من يخوله رئاستها وتضم رؤساء ونواب رؤساء تحرير الصحف والمجلات التي تصدرها الدار .

٢ - تناط بهيئة التحرير العليا الاعمال والاختصاصات التالية :

(١) وضع الخطط والدراسات اللازمة لتطوير عمل الدار ورفع مستواها .

(ب) اصدار التعليمات والتوجيهات لمختلف الأقسام التابعة للدار والتنسيق بين نشاطاتهم .
(ج) تقديم الاقتراحات المتعلقة باصدار الصحف والمجلات والنشرات الدورية أو إيقافها .
(د) ترشيح مراسلي الدار في داخل القطر وخارجه .

٣ - يجوز تشكيل قسم للاخبار الداخلية والخارجية لكل صحيفة أو مجلة يرأسه موظف من ذوي الخبرة والممارسة في العمل الصحفي يعاونه عدد من الموظفين ويتألف القسم من الشعب التالية :

- (١) شعبة التحرير
- (ب) شعبة المخبين المحليين
- (ج) شعبة التصوير
- (د) شعبة التحقيقات الصحفية
- (ها) شعبة الترجمة
- (وا) شعبة الانصات
- (ز) شعبة التصحيح

المادة الثالثة - تتكون الدار من الأقسام التالية ترتبط بالرئيس مباشرة :

١ - قسم المعلومات والبحوث - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية أو من ذوي الخبرة والممارسة في العمل الصحفي، يعاونه عدد من الموظفين وتكون مهمة القسم تهيئة حفظ المعلومات الضرورية للشؤون الداخلية والخارجية وتصنيفها واستثمارها عن طريق اصدار البحوث والنشرات الدورية وغير الدورية ويتألف القسم من الشعب التالية :

- (١) شعبة الارشيف
- (ب) شعبة البحوث
- (ج) شعبة المكتبة

٢ - القسم الفني - يرأسه موظف بدرجة مدير من ذوي الاختصاص من خريجي الكليات أو المعاهد الهندسية أو من ذوي الخبرة والممارسة وتكون مهمة القسم تشغيل مطابع الدار والأجهزة الأخرى وصيانتها وإدامتها ، ويتألف القسم من الشعب التالية :

(١) شعبة الطبع بكافة ملحقاتها .

(ب) شعبة اللاتينو .

(ج) شعبة الزنكغراف .

(د) شعبة الصيانة .

(هـ) شعبة المطبوعات التجارية .

(و) شعبة أجهزة الالتقاط .

(ز) شعبة الأوفست بكافة ملحقاتها .

٢ - مكتب السكرتارية - يتولى ادارة اعمال

المكتب موظف يقوم بأعمال السكرتارية للرئيس والمجلس الادارة والقلم السرى ، ويكون مسؤولاً تجاه الرئيس مباشرة عن اجتماعات المجلس وتسجيل محاضر الجلسات وحفظها وتوزيعها وتصديقها وجميع ما يتعلق بشؤون المجلس .

٤ - قسم الادارة والذاتية - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية او من ذوى الخبرة والممارسة يعاونه عدد من الموظفين ويكون مسؤولاً عن شؤون الادارة والذاتية لموظفى ومستخدمى الدار وتنظيم السجلات اللازمة واعداد الملاكات كما يكون مسؤولاً عن الشعب التالية :

(١) شعبة الادارة

(ب) شعبة الذاتية

(ج) شعبة الطابعة

(د) شعبة الاوراق

(هـ) شعبة الملفات

٥ - قسم الحسابات - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية او من ذوى الخبرة والممارسة الذى لا تقل خدمته في العمل بالامور الحسابية عن عشر سنوات يعاونه محاسب وعدد من الموظفين ويكون مسؤولاً عن الامور المالية والحسابية والتدقيق واعداد ميزانية الدار وتنظيم السجلات والقيود لحفظ اموال الدار وصيانتها وترتبط به الشعب التالية :

(١) شعبة التدقيق

(ب) شعبة المخازن

(ج) شعبة الاعلانات

(د) شعبة الاشتراكات والتوزيع

(هـ) شعبة الجباية

المادة الرابعة - ١ - تكون درجات الموظفين وعلاواتهم السنوية على الوجه المبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام .

٢ - تقرر الرواتب التى تخصص للموظائف فى الدار على الوجه المبين فى الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام .

٣ - تكون عناوين ورواتب وعلاوات المستخدمين على الوجه المبين فى الجدول رقم (٣) الملحق بهذا النظام .

٤ - يمنح الموظفون مخصصات غلاء المعيشة المقررة بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٥ - يمنح المستخدمون مخصصات غلاء المعيشة المقررة بموجب مرسوم مخصصات غلاء المعيشة رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

٦ - للمجلس ، بعد مصادقة الوزير ، أن يضيف عناوين وظائف أخرى للجدولين (٢) و (٣) الملحقين بهذا النظام وفقاً لما تقتضيه مصلحة العمل .

المادة الخامسة - تثبت الرواتب الاسمية للموظفين والمستخدمين الموجودين فى الخدمة عند نفاذ هذا النظام على أساس الرواتب التى يستحقونها فيما لو تم تعيينهم فى الدار من جديد حسب احكام المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة ويكون الراتب هو الأساس لكل ما يتعلق بأحكام هذا النظام .

المادة السادسة - تتضمن مقاييس الرواتب المبينة فى الجدولين (١) و (٢) الملحقين بهذا النظام علاوة تلقائية بين حدى راتب كل درجة أو عنوان ويمنح الموظف أو المستخدم هذه العلاوة عند اكماله سنة براتب يقل عن الحد الأعلى لعنوان وظيفته بما لا يتجاوز الحد المذكور

المادة السابعة - عند تنفيذ هذا النظام تحول الرواتب الاسمية المثبتة بموجب المادة الخامسة أو راتب من تشمله أحكام هذا النظام لتطابق الرواتب فى الجدولين (١) و (٢) الملحقين بهذا النظام .

المادة الثامنة - يجوز بموافقة المجلس ان يشغل الموظف بنفس راتبه وظيفه أعلى من وظيفته بدرجة واحدة اذا ثبتت كفاءته .

المادة التاسعة - ١ - لا يعين لأول مرة فى وظائف الدار الا من كان :

(١) عراقى الجنسية او متجنسا مضى على تجنسه مدة لا تقل عن الخمس سنوات .
(ب) قد اكمل الثامنة عشرة من عمره .
(ج) سالما من الامراض المعدية والمخات الجسمية والعقلية التى تمنعه من القيام بواجبات وظيفته .

(د) حسن السلوك والسمعة وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف ما لم يرد اليه اعتباره .
(هـ) مكمل للخدمة العسكرية او الاحتياط او معفى منها . ويجوز للمجلس استثناء بعض الاشخاص من حكم هذه الفقرة بموافقة الجهات المختصة .

(و) قد اجتاز بنجاح الاختبارات التى تجربها الدار عند التعيين .
(ز) حائزا على شهادة معترف بها رسميا او ممارسة مؤيدة من جهات ذات علاقة معترف بها رسميا .

٢ - يستثنى المستخدمون عند تعيينهم لأول مرة من احكام (ز) من الفقرة (١) من هذه المادة .
٣ - اذا رفع راتب المستخدم فى الدار عند نفاذ هذا النظام بأكثر من الحدود الواردة فيه فيعتبر راتبه شخصيا .

المادة العاشرة - ١ - لا يجوز تعيين او اعادة تعيين الموظف او المستخدم الا عند وجود وظيفة شاغرة فى الملاك وفى حدود الصلاحيات المقررة .
٢ - للرئيس بناء على اقتراح (هيئة التحرير العليا) عند اقتضاء الضرورة ولتمشية الاعمال تعيين اجراء كالحمالين بأجور يومية او بأجور شهرية مقطوعة للادباء والشعراء والمحربين على ان لا تزيد على الدينارين بالنسبة للاجور اليومية و ٧٥ دينارا بالنسبة للاجور الشهرية .

٣ - يقرر المجلس بناء على اقتراح هيئة التحرير العليا النسب لمنح العمولات الخاصة لمكاتب الاعلانات الاهلية .

٤ - يقرر المجلس بناء على اقتراح من (هيئة التحرير العليا) عمولة لافراد لقاء جلب الاعلانات الاهلية فقط .

المادة الحادية عشرة - يعين الموظف لأول مرة فى الدرجات والرواتب التالية حسب مستواه العلمى او ممارسته :

١ - خريج الدراسة الابتدائية فى الدرجة التاسعة براتب ١٢ دينارا شهريا .

٢ - خريج الدراسة المتوسطة او المدارس الاخرى التى بمستواها فى الدرجة الثامنة براتب ١٥ دينارا شهريا .

٣ - خريج الدراسة الثانوية او المدارس الاخرى التى بمستواها فى الدرجة السابعة براتب ١٨ دينارا شهريا .

٤ - حامل الشهادة الاولى للجامعات او الكليات او ما يعادلها فى الدرجة السادسة براتب ٢٨ دينارا شهريا .

٥ - حامل شهادة (ايم - اى) او ما يعادلها والتى دراستها خمس سنوات على الاقل بعد الدراسة الثانوية فى الدرجة الخامسة براتب ٣٦ دينارا شهريا .

٦ - حامل الشهادة الجامعية التى دراستها ست سنوات او اكثر بعد الثانوية وكذلك شهادة الدكتوراه التى حصل عليها الطالب فى مدة لا تزيد على السنتين بعد الشهادة الاولى للجامعات وفق احكام قانون الخدمة المدنية .

٧ - حامل شهادة الدكتوراه التى لا يمكن الحصول عليها بأقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الاولى الجامعية وفق احكام قانون الخدمة المدنية .

المادة الثانية عشرة - ١ - للمجلس بناء على اقتراح الرئيس تعيين الموظف براتب يزيد عن الحد الأدنى الذى يستحقه بموجب شهادته المدرسية اذا كانت له خدمات فى دوائر رسمية او شبه رسمية او مؤسسات اهلية لها علاقة بوظيفته فيما يخص الاعمال الصحفية او الترجمة او الحسابات او الوظائف الفنية بشرط ابراز شهادات ممارسة معترف بها .

٢ - يعين الممارس بالشكل التالى :

(١) اذا كان حائزا على شهادة فيعين بموجب شهادته وتحتسب له سنوات ممارسته للاموال الصحفية او الترجمة او الحسابات او الوظائف الاخرى التى تلت تاريخ حصوله على الشهادة كخدمة فى الدار لفرض تحديد الراتب .

(ب) اذا لم يكن حائزا على شهادة فيعين بالحد الأدنى من الدرجة التاسعة الواردة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام وتحتسب له سنوات الممارسة كخدمة فى الدار لفرض تحديد الراتب .

المادة الثالثة عشرة - ١ - يجوز للمجلس بتوصية من الرئيس ترفيع الموظف الى الدرجة التى تلى درجته اذا توافرت الشروط التالية :

(١) وجود درجة في الملاك تساعد على ترفيعه .

(ب) ثبوت مقدرته على اشغال الدرجة وتقدمه على غيره من الموظفين المستحقين للترفيع بتوصية من رئيسه المباشر وبموافقة الرئيس .

(ج) اكمال المدة القانونية على النحو المبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام .

٢ - يجري اختبار المرشحين للترفيع الى درجة اعلى على اساس الكفاءة والجدارة ومدة الخدمة .

المادة الرابعة عشرة - للمجلس تعديل راتب الموظف عند وجود الشاغر اذا كان قد حصل اثناء خدمته على شهادة دراسية لها علاقة بوظيفته تؤهله للوصول الى راتب اعلى من راتبه ولا يعتبر مثل هذا التعديل ترفيعا .

المادة الخامسة عشرة - تدور لحساب الموظف او المستخدم الاجازات الاعتيادية والمرضية بموجب القوانين والانظمة السارية قبل تنفيذ هذا النظام .

المادة السادسة عشرة - للمجلس بتوصية من الرئيس (وباقتراح هيئة التحرير العليا) منح منتسبي الدار الذين يقدمون خدمات ممتازة لها مكافأة مناسبة .

المادة السابعة عشرة - ١ - للرئيس صرف المبالغ في حدود الصلاحيات التي يخولها له المجلس .

٢ - يجوز للرئيس تخويل رؤساء تحرير الصحف والمجلات جزء من صلاحياته لغرض تمشية اعمالهم في الصحف والمجلات .

المادة الثامنة عشرة - تصرف مخصصات السفر والايفاد للرئيس ورؤساء تحرير الصحف والمجلات على اساس النفقات المصروفة من قبلهم فعلا للسفر والاقامة على أن تصرف قائمة السفر والايفاد بمصادقة المجلس .

المادة التاسعة عشرة - ١ - يجري تطبيق نظام مخصصات الايفاد رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل عند ايفاد أحد موظفي الدار خارج العراق او داخله .

٢ - للرئيس منح الموفدين من منتسبي الدار من موظفين ومستخدمين سسلفة ايفاد مناسبة تؤمن لهم نفقات السفر والاقامة والتنقل والاتصالات .

٣ - للمجلس منح مخصصات نقل مقطوعة لمراسلي الدار في خارج العراق حسب الحاجة وظروف التنقل السائدة في الاقطار التي يعملون فيها .

المادة العشرون - للرئيس منح موظفي ومستخدمى الدار مخصصات خدمات خاصة وأجور أعمال اضافية لقاء الأعمال التي ينجزونها بعد اوقات الدوام الرسمي وفقا لقانون مخصصات موظفي الدولة .

المادة الحادية والعشرون - للمجلس باقتراح من الرئيس منح مخصصات وكالة للقيام بأعباء وظيفة شاغرة بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من راتب الحد الأدنى من الوظيفة الشاغرة .

المادة الثانية والعشرون - يجري تطبيق قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ على منتسبي الدار .

المادة الثالثة والعشرون - تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم من الدار عدا الذين يستخدمون بموجب عقود خاصة .

المادة الرابعة والعشرون - للرئيس ايفاد أحد منتسبي الدار خارج العراق وداخله لغرض اعداد التحقيقات الصحفية ولتنظية الاحداث وما وراءها على أن يكون الايفاد حسب القواعد المقررة في نظام مخصصات الايفاد .

المادة الخامسة والعشرون - لا يجوز لاي موظف او مستخدم في الدار أن يمارس عملا خارج الدار بعد اوقات الدوام الرسمي الا بموافقة المجلس .

المادة السادسة والعشرون - تطبق احكام قانون الخدمة المدنية وتعليماتها وقانون الملاك في الحالات التي لم ترد في هذا النظام .

المادة السابعة والعشرون - للوزير ، بناء على اقتراح المجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة الثامنة والعشرون - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة والعشرون - على وزير الاعلام تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٩١ . المصادف لليوم الخامس عشر من شهر حزيران لسنة ١٩٧١ .

جدول رقم (١)

١ - الموظفون الفنيون			
الدرجة	الراتب/دينار	الملاوة/دينار	مدة الترفيع
الاولى	٢٠٠-١٥٠	١٠	-
الثانية	١٤٠-١٠٠	٨	٥ سنوات
الثالثة	٩٠-٧٠	٥	٤ سنوات
الرابعة	٦٦-٥٠	٤	"
الخامسة	٤٥-٣٦	٣	"
السادسة	٣٤-٢٨	٢	"
السابعة	٢٩-٢٠	٢	"
الثامنة	١٨-١٥	٢	"
التاسعة	١٤-١٢	٢	"

٢ - يطبق جدول الدرجات والرواتب ومدة الترفيع والملاوات المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالنسبة للموظفين غير الفنيين .

**جدول رقم (٢)
الموظفون الفنيون**

الوظيفة	الدرجة
١ - رئيس مجلس الإدارة	درجة خاصة
٢ - رئيس التحرير	درجة خاصة
٣ - نائب رئيس التحرير	٩٠ - ١٥٠
٤ - سكرتير التحرير	٩٠ - ١٤٠
٥ - رئيس محررين	٥٠ - ١٢٥
٦ - مترجم اول	٥٠ - ١٢٠
٧ - مترجم	٢٨ - ٩٠
٨ - محرر	٣٦ - ٩٠
٩ - مخبر محلي	٢٨ - ٦٦
١٠ - رسام فني	٥٠ - ١٢٠
١١ - مصمم فني	٥٠ - ١٢٠
١٢ - معاون رسام فني	٢٨ - ٦٦
١٣ - معاون مصمم فني	٢٨ - ٦٦
١٤ - أمين مكتبة او ارشيف	٢٨ - ٩٠
١٥ - مصور فوتوغرافي	٢٨ - ٦٦
١٦ - مساعد مصور	١٢ - ٣٤
١٧ - منصت	١٨ - ٦٦
١٨ - مصحح	٢٨ - ٦٥
١٩ - مراقب فني	٢٨ - ٦٥
٢٠ - معاون مراقب فني	١٨ - ٣٤
٢١ - مهندس	٢٨ - ١٢٠

الموظفون غير الفنيين

٣٤-١٢	٨ - كاتب طباعة بلفة واحدة	١٢-٧٠	١ - مسدير
٤٥-١٥	٩ - كاتب طباعة بلفتين	٩٠-٥٠	٢ - رئيس ملاحظين
٦٦-٢٨	١٠ - مدقق	٩٠-٥٠	٣ - محاسب
٤٥-١٨	١١ - مأمور مخزن	٦٥-٣٦	٤ - ملاحظ
٤٥-١٨	١٢ - أمين صندوق	٦٥-٢٨	٥ - معاون محاسب
٣٤-١٢	١٣ - محصل	٤٥-٢٨	٦ - معاون ملاحظ
		٣٤-١٥	٧ - كاتب

جدول رقم (٣)
المستخدمون الفنيون

العنوان		حسب جدول الالزاسب	
		مسن	السى
١ - طباع درجة أولى	٧٣ دينار	١٠٠ دينار	
٢ - طباع درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٣ - معاون طباع	= ١٠	= ٣٥	
٤ - منضد درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
٥ - منضد درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٦ - معاون منضد	= ١٠	= ٣٥	
٧ - مرتش درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
٨ - مرتش درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٩ - معاون مرتش	= ١٠	= ٣٥	
١٠ - مقطع درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
١١ - مقطع درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
١٢ - معاون مقطع	= ١٠	= ٣٥	
١٣ - مرتب درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
١٤ - مرتب درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
١٥ - معاون مرتب	= ١٠	= ٣٥	
١٦ - مصور درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
١٧ - مصور درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
١٨ - معاون مصور	= ١٠	= ٣٥	
١٩ - حفار درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
٢٠ - حفار درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٢١ - معاون حفار	= ١٠	= ٣٥	
٢٢ - ميكانيكى درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
٢٣ - ميكانيكى درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٢٤ - معاون ميكانيكى	= ١٠	= ٣٥	
٢٥ - مداور درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
٢٦ - مداور درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٢٧ - معاون مداور	= ١٠	= ٣٥	
٢٨ - مجلد درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
٢٩ - مجلد درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٣٠ - معاون مجلد	= ١٠	= ٣٥	
٣١ - مصحف درجة أولى	= ٧٣	= ١٠٠	
٣٢ - مصحف درجة ثانية	= ٣٦	= ٧٠	
٣٣ - معاون مصحف	= ١٠	= ٣٥	

المستخدمون غير الفنيين

٣٤ - سائق	١١ دينار	٢٠ دينار
٣٥ - مأمور بدالة	١٢ =	٣٤ =
٣٦ - موزع	٧ =	١٦ =
٣٧ - رزام	١١ =	١٦ =
٣٨ - كهربائي	١٥ =	٣٥ =
٣٩ - مضمّد	١٢ =	٣٤ =
٤٠ - نجّار	١٠ =	٢٤ =
٤١ - فراش	٦ =	١٤ =
٤٢ - حارس	٦ =	١٢ =
٤٣ - منطف (كناس)	٦ =	١٢ =

الملاوات السنوية للمستخدمين الفنيين

مقدار الراتب	مقدار الملاوة السنوية
٧٠ - ١٠٠	٣ / - دينار
٥٠ - ٦٦	٢ / - =
١٠ - ٤٩	١ / - =

الزيادة السنوية للمستخدمين غير الفنيين

مقدار الراتب	مقدار الزيادة السنوية
٥ - ٦	٥٠٠ فلس
٦ - ٨	٧٥٠ فلسا
٨ - فما فوق	١ دينار

استنادا الى أحكام الفقرة (٢) من المادة السابعة والخمسين من الدستور الموقت ، والمادة الرابعة من قانون السلطة التنفيذية رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل ، وبناء على ماعرضه وزير الاعلام .

صدر النظام الآتي :

المادة الأولى - يقصد بالتعابير التالية لأغراض هذا النظام المعانى المبينة ازاءها : -

الوزارة - وزارة الاعلام .

٢ - الوزير - وزير الاعلام .

٣ - اللجنة العليا - اللجنة العليا للمكتبات المؤلفة في ديوان وزارة الاعلام .

٤ - اللجنة المحلية - اللجنة العليا للمكتبات المؤلفة في مركز المحافظة .

٥ - المكتبات - المكتبات العامة التابعة للادارات المحلية في المحافظات .

المادة الثانية - تكون الوزارة مسؤولة عن الاشراف الثقافى والاعلامى والفنى على المكتبات وضمان تقدمها وتطورها وفق ما يأتى : -

١ - التنظيم الفنى ، التصنيف ، الفهرسة ، شؤون المطالعة ، الاستعارة ، تصميم السجلات والاستمارات واللوازم والاثاث المكتبية ، تنظيم الجرد المكتبى .

٢ - اقامة الدورات المكتبية لرفع كفاءة العاملين في حقل المكتبات .

٣ - تقديم المشورة الفتية فيما يتعلق بتصاميم ابنية المكتبات .

٤ - التفتيش الفنى على المكتبات .

٥ - تجهيز المكتبات بالمطبوعات التى تصدرها الوزارة .

٦ - اقامة معارض الكتب .

المادة الثالثة - تكون وزارة الداخلية - الادارة المحلية - مسؤولة عن الأمور التالية : -
١ - تهيئة وتشييد ابنية المكتبات وتجهيزها بالاثاث واللوازم .

٢ - تجهيز المكتبات بالمواد الثقافية .

٣ - الشؤون الادارية والمالية ، بما فى ذلك رواتب العاملين فى المكتبات ، ونفقات النشاط المكتبى .

٤ - النفقات التى تتطلبها الدورات المكتبية .

المادة الرابعة - ١ - تشكل اللجنة العليا من قبل الوزير على النحو الآتى : -

(أ) وكيل الوزارة او من ينوب عنه - رئيسا .

(ب) مدير الثقافة العام فى ديوان الوزارة .
(ج) ممثل عن وزارة الداخلية بدرجة مدير عام .

(د) ممثل عن وزارة التربية بدرجة مدير عام .

(هـ) ممثل عن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بدرجة مدير عام .

(و) ممثل عن جامعة بغداد من المتخصصين بعلم المكتبات .

(ز) ممثل عن الجامعة المستنصرية من المتخصصين بعلم المكتبات .

(ح) ممثل عن المكتبة الوطنية في بغداد .

٢ - يكون مدير المكتبات في ديوان الوزارة أو أحد موظفيها ممن لهم المام بشؤون المكتبات مقررًا للجنة .

٣ - تجتمع اللجنة العليا كل ثلاثة أشهر على الأقل ، ويجوز دعوتها من قبل رئيسها عند الحاجة .

المادة الخامسة - تقوم اللجنة العليا بوضع الخطط لتطوير الخدمات المكتبية وتوسيعها بكل الوسائل الممكنة ، والنظر في الاقتراحات والتقارير ، واتخاذ القرارات الخاصة بذلك ، على أن تقترن بمصادقة الوزير .

المادة السادسة - ١ - يؤلف رئيس مجلس المحافظة اللجنة المحلية على الوجه التالي :

(أ) المحافظ أو من ينوب عنه - رئيسا .

(ب) مدير التربية .

(ج) مدير دور الثقافة الجماهيرية ان وجد .

(د) ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس مجلس المحافظة يمثلون النشاطات الاجتماعية والثقافية والادارية في المحافظة .

(هـ) المسؤول عن شؤون المكتبات أو أمين اللجنة .

٢ - تجتمع اللجنة المحلية مرة واحدة في كل شهر على الأقل ، ويجوز دعوتها من قبل رئيسها عند الحاجة .

المادة السابعة - تقوم اللجنة المحلية بالنظر في القضايا المكتبية التالية ، ورفع التوصيات اللازمة بشأنها الى المحافظ المصادقة عليها وإبلاغ ذلك الى وزارتي الاعلام والداخلية .

١ - وضع الخطة السنوية للخدمات المكتبية وتوسيعها في المحافظة .

٢ - تخصيص الاعتمادات اللازمة ووضع الملاكات للمكتبات .

٣ - انتقاء وشراء الكتب والمشاركة بالمجلات الجرائد والمواد الثقافية الأخرى .

٤ - تجهيز المكتبات بالاثاث واللوازم المكتبية .

٥ - فتح المكتبات وتوسيعها وإنشاء غرف المطالعة .

٦ - مساعدة المكتبات المدرسية والاهلية العامة .

٧ - مبادلة الكتب مع المكتبات الأخرى داخل العراق وخارجه .

٨ - النظر في التقارير التي يقدمها مفتشيو المكتبات وأمناء مكتبات المحافظات .

٩ - تقديم تقرير شهري الى وزارتي الاعلام والداخلية يتضمن نشاطات المكتبات .

١٠ - القضايا الأخرى التي يحيلها رئيس مجلس المحافظة .

١١ - تنفيذ مقررات اللجنة العليا ومتابعتها .

المادة الثامنة - ١ - تسمى المكتبة في مركز المحافظة (المكتبة العامة المركزية) ، وتعتبر المكتبات الأخرى في المحافظة فروعاً لها ويضمونها المكتبات المتجولة .

٢ - اذا تعددت المكتبات في مركز المحافظة فللمحافظ تسمية احداها (المكتبة العامة المركزية) .

المادة التاسعة - يتولى ادارة المكتبة موظف بدرجة أمين مكتبة ، على أن يكون حاصلاً على شهادة بعلم المكتبات ، أو اجتاز دورة تدريبية لدى جهة معترف بها ، وله خدمة لا تقل عن ثلاث سنوات ، أو له خدمة في العمل المكتبي لا تقل عن ثلاث سنوات . ويكون مسئولاً عن الناحيتين الادارية والفنية في المكتبة .

المادة العاشرة - تحدد أوقات الدوام في المكتبات بقرار من اللجنة المحلية في المحافظة .

المادة العادية عشرة - للمكتبات قبول الهدايا وتبادل المطبوعات مع المكتبات الرسمية والاهلية العامة ، على أن تشعر اللجنة المحلية بذلك .

المادة الثانية عشرة - ١ - لا يجوز فتح مكتبة أهلية عامة بعد تنفيذ هذا النظام ، الا بأجازة من الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢ - على المكتبات الأهلية العامة المؤسسة من قبل تنفيذ هذا النظام اشعار الوزارة بما يؤيد استمرارها على تقديم الخدمات خلال شهرين من تاريخ تنفيذ هذا النظام مع بيان عنوانها الكامل وتاريخ تأسيسها واسم المسؤول عن ادارتها وعدد كتبها .

المادة الثالثة عشرة - للوزارة أن تقوم بما يلي :

١ - تقديم المساعدات المادية والفنية للمكتبات الأهلية العامة لتحقيق اهدافها في مجال الخدمات المكتبية .

٢ - قبول عدد من العاملين في المكتبات الأهلية العامة في الدورات المكتبية التي تقيمها .

المادة الرابعة عشرة - للوزارة اقامة المؤتمرات والحلقات الدراسية داخل العراق بالتعاون مع الادارات المحلية ، في المحافظات ، ولها أن تشارك في المؤتمرات خارج العراق ، على أن تتحمل وزارة الداخلية جميع النفقات اللازمة ،

وبضمنها نفقات السفر والايفاد للمشاركين من منتسبي المكتبات .

المادة الخامسة عشرة - للوزارة ايفاد مدير المكتبات أو اخذ المفتشين في ديوانها للقيام بجولات تفتيشية للاطلاع على سير العمل في المكتبات ، وتقديم التقارير والتوصيات بذلك .

المادة السادسة عشرة - للوزارة اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ هذا النظام .

المادة السابعة عشرة - يلغى نظام المكتبات رقم (٩) لسنة ١٩٦١ .

المادة الثامنة عشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة عشرة - على وزيرى الاعلام والداخلية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الحادى والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٩٤ المصادف لليوم السابع من تشرين الاول سنة ١٩٧٤ .

تعليمات رقم (٢)

الصادرة بموجب قانون مكاتب النعاية والاعلان

رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ (١)

١ - تنفيذاً للفقرة (٤) من المادة الثالثة من القانون . يشترك المؤسسون الخمسة بتقديم الكفالة المصرفية .

٢ - تعتبر اجازة المكتب اجازة عمل ولا علاقة للرسوم التي تستوفى عنها بالرسوم التي تفرضها القوانين الاخرى .

٣ - تنفيذاً للفقرة (١) من المادة الخامسة :

(ا) لمكتب الاعلان الاتفاق مع المعلنين في خارج العراق بمقود خاصة وتزود الوزارة بصورة من كل عقد .

(ب) لا يحق لمكاتب الاعلان التعامل مع وكلاء المعلنين الخارجيين في العراق ويحق لها التعامل مع فروعهم .

(ج) يتم تحويل اجسور اعلانات المعلنين الخارجيين عن طريق البنك المركزي العراقي ويزود البنك بشكل ثابت بنسخة من البيان الوارد ذكره بالفقرة (٤) من المادة الثامنة .

(د) لا يحق للمكاتب تنفيذ اي اعلان خارج العراق لصالح اي معلن عراقي .

(هـ) تستوفى في الوزارة نسبة قدرها ١٠٪ من اجور الاعلانات الخارجية المنفذة في العراق .

٤ - تنفيذاً للفقرة (١) من المادة السادسة تصدر الادلة بأسماء المكاتب وليس بأسماء الاشخاص ويجرى على اعلانات المعلنين الخارجيين من الادلة ما هو مبين في الفقرة الثالثة من هذه التعليمات .

٥ - تنفيذاً للفقرة (٤) من المادة الثامنة تكون مواعيد تقديم البيانات كل ثلاثة اشهر في المواعيد التالية : (١) ايلول - و (١) كانون الاول و (١) آذار من كل سنة اعتباراً من ايلول ١٩٧١

٣ - تنفيذاً للمادة الحادية عشرة من القانون على مؤسس المكتب اخبار الوزارة عند وفاة احد المؤسسين او فقده شرطاً من شروط التأسيس او قطع صلته بالمكتب خلال اسبوع واحد .

رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨

قانون

المطبوعات (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة الخمسين من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير الثقافة والاعلام ووافق عليه مجلس الوزراء وقرره مجلس قيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية

المعاش المبينة ازاءها :

١ - الوزير - وزير الثقافة والاعلام .

٢ - الوزارة - وزارة الثقافة والاعلام .

٣ - المطبوع الدوري - كل مطبوع يصدر باستمرار في اعداد متسلسلة وفي اوقات معينة .

٤ - المطبوع الدوري غير السياسي - كل مطبوع ديني او ادبي او ثقافي او اجتماعي او مهني وما الى ذلك .

٥ - المطبوع غير الدوري - كل مطبوع يصدر مرة واحدة او في اجزاء معلومة كالكتب والتصاویر والنشرات وغيرها سواء كانت مطبوعة او مخطوطة باليد او مكتوبة باية وسيلة اخرى باكثر من نسخة واحدة وفرض النشر .

المادة الثانية - يجب أن يكون لكل مطبوع دوري مالك ورئيس تحرير مسئول .

المادة الثالثة - ١ - يشترط في مالك المطبوع الدوري السياسي أن يكون :

١ - عراقياً بالولادة ومكملاً الخامسة والعشرين من العمر .

٢ - غير محكوم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف .

(١) الوقائع العراقية عدد ١٩٦٨ في ١٧/٥/١٩٧١ .

(٢) الوقائع العراقية عدد ١٦٧٧ في ٥/١/١٩٦٩ .

٣ - مقيماً في مكان صدور المطبوع .

٤ - غير موظف أو مستخدم في دائرة رسمية أو شبه رسمية .

٥ - مزوداً بشهادة جدارة من نقابة الصحفيين العراقيين مصدقة من قبل الوزارة تؤيد كونه من ذوى المؤهلات الصحفية ويستثنى من ذلك حاملو الشهادات الجامعية المتخصصة في شئون الاعلام والصحافة والمعترف بها .

٦ - حائزاً على شهادة الدراسة الاعدادية على الأقل أو ما يعادلها .

(ب) يشترط في رئيس تحرير المطبوع الدورى السياسى بالاضافة الى الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة ان يكون حائزاً على شهادة عالية .

(ج) اذا كان مالك المطبوع الدورى السياسى شركة فيجب ان يكون مؤسسة في العراق وعلى مقدم الطلب ان يرفق بطلبه صورة مصدقة من شهادة تسجيل الشركة ونظامها الداخلى - ان وجد - مع ذكر اسم مديرها واعضاء مجلس ادارتها ومحل اقامتهم وجنسياتهم واعمارهم ومراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيما يتعلق برئيس تحرير المطبوع الخاص بالشركة .

(د) اذا كان مالك المطبوع الدورى السياسى جمعية فيجب ان تكون مؤسسة في العراق ، وعليها تقديم صورة مصدقة من اجازتها واسماء الهيئة الادارية ومحل اقامتهم وجنسياتهم مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة بالنسبة لرئيس التحرير .

(هـ) لا يجوز ان يكون رئيس التحرير مسئولاً لأكثر من مطبوع دورى سياسى واحد في وقت واحد .

(و) يجوز ان يكون مالك المطبوع الدورى السياسى رئيس تحرير له اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة وكان صاحب شهادة جامعية معترف بها في شئون الاعلام والصحافة .

المادة الرابعة - ١ - يقدم طلب الاجازة الى الوزارة متضمناً البيانات الآتية :

١ - اسم صاحب الطلب وشهرته وعمره ومحل اقامته وجنسيته ومهنته .

٢ - اسم رئيس التحرير وشهرته وعمره ومحل اقامته وجنسيته ومهنته وموافقته التحريرية على ان يكون رئيس تحرير للمطبوع الدورى المطلوب اجازته .

٣ - اسم المطبوع الدورى واللغة التى يصدر بها ويجب ان لا يكون الاسم قد اطلق على مطبوع دورى مجاز .

٤ - محل صدوره ويجب ان يكون في محل طبعه الا اذا وافق الوزير على خلاف ذلك .

٥ - عنوان مكتب ادارته ويجب ان يكون في محل صدوره .

٦ - مواعيد صدوره .

(ب) يرفق مع الطلب جميع الوثائق الرسمية المثبتة لتوافر الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة الثالثة .

المادة الخامسة - ١ - يشترط في مالك المطبوع الدورى غير السياسى نفس الشروط الواردة في الفقرة (ا) من المادة الثالثة عند الشرطين (٤ و ٦) .

(ب) يشترط في رئيس التحرير المسئول للمطبوع الدورى غير السياسى ان تتوافر فيه الشروط (١ و ٢ و ٣ و ٥) المذكورة في الفقرة (ا) من المادة الثالثة من هذا القانون اضافة الى كونه حائزاً على شهادة عالية أو مجازاً من معهد دينى معترف به اذا كان المطبوع الدورى دينياً أو أدبياً . ويستثنى من شرط حيازة شهادة عالية رؤساء تحرير المطبوعات التى تصدرها النقابات والمنظمات المهنية والشعبية (١) .

(ج) يجوز ان يكون مالك المطبوع الدورى غير السياسى رئيس تحرير له اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة وكان صاحب شهادة جامعية معترف بها في شئون الاعلام والصحافة .

المادة السادسة (١) - يجوز للتقانات والمنظمات المهنية والشعبية والنوادي والمؤسسات التعاونية والسياحية والتجارية اصدار مطبوعات دورية غير سياسية بشرط ان تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة السابعة - (١) للوزير منح اجازة المطبوع او رفض الطلب خلال شهر واحد من تاريخ تسجيله اذا وجد اسبابا تتطلبها مقتضيات المصلحة العامة او تنظيم الصحافة . فاذا انتهت المدة ولم يبت الوزير في الطلب فيعتبر المطبوع مجازا .

(ب) يستثنى من حكم الفقرة (ا) من هذه المادة المطبوع الدوري السياسي اليومي او الذي يصدر اكثر من مرة واحدة في الاسبوع ويمنح امتياز هذا المطبوع باقتراح من الوزير وقرار من مجلس الوزراء بصادق عليه مجلس قيادة الثورة .

(ج) يحق لمن رفض طلبه وفق الفقرة (ا) من هذه المادة الاعتراض على قرار الوزير لدى مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلفه ويكون قرار المجلس نهائيا .

المادة الثامنة - يجوز لغير العراقي اصدار المطبوعات الدورية في العراق وفق احكام هذا القانون وبموافقة وزارة الخارجية وبشرط المقابلة بالمثل وتأييد ممثل دولته السياسي او القنصلي توافر الشروط المطلوبة في قانون بلده فيه .

المادة التاسعة - لا يجوز لغير العراقي ان يطبع او يستورد مطبوعا دوريا معدا للتوزيع داخل العراق اذا كان فيه :

- ١ - ما يعتبر تدخلا في شؤون العراق الداخلية .
- ٢ - ما يمس سياسة العراق الخارجية او يتعارض معها .

المادة العاشرة (٢) - اذا خالف غير العراقي الاحكام الواردة في المادة الثانية جاز للوزير بعد التداول مع وزير الخارجية الغاء اجازة مطبوعة الدوري .

المادة الحادية عشرة - (١) لا يجوز لمراسلي الصحف او المجلات او وكالات الانباء غير العراقية ممارسة عملهم في العراق الا باذن من الوزارة .

(ب) ينذر المراسل المذكور في الفقرة (ا) من هذه المادة اذا تبين ان الاخبار التي ينشرها عن العراق تنطوي على مبالغة او اختلاق او تضليل او تشويه في الاخبار . واذا استمر في ذلك يسحب الاذن الممنوح له .

(ج) اذا كان مراسل الصحيفة او المجلة او وكالة الانباء غير العراقية عراقيا فيجب ان يكون من حملة الشهادات الجامعية المعترف بها في شؤون الاعلام والصحافة او جاملا شهادة الجدارة من نقابة الصحفيين مؤيدة من الوزارة .

المادة الثانية عشرة - لا يجوز تغيير رئيس التحرير او اسم المطبوع الدوري او محل صدوره او نوعه او مواعيد صدوره الا بموافقة الوزير وبموجب احكام هذا القانون .

المادة الثالثة عشرة - ١ - يجوز اصدار ملحق للمطبوع الدوري بموافقة من الوزير على ان يطلق عليه اسم المطبوع الاصل ويذكر في الصفحة الاولى منه انه ملحق له .

(ب) يذكر في المطبوع الدوري وفي مكان بارز اسمه وعنوان مكتب ادارته واسم مالكة ورئيس تحريره والمطبعة التي طبع فيها ورقم العدد وتاريخه .

(ج) على مالك المطبوع ارسال (٢٠) نسخة من كل عدد الى الوزارة ونسختين الى الادعاء العام مجانا .

المادة الرابعة عشرة - (١) على مالك المطبوع الدوري ايقافه عن الصدور فورا اذا فقد هو او رئيس التحرير احد الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك اذا استقال رئيس التحرير ويجوز اعادة اصدار المطبوع الدوري اذا استكمل شروطه القانونية .

(ب) اذا ترك مالك المطبوع الدوري العراق مؤقتا وكان لديه رئيس تحرير جاز استمرار المطبوع في الصدور . اما اذا كان هو نفسه رئيس

(١) معدلة بالقانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٧٠ المنشور بالوقائع العراقية عدد ١٩٢٣ في ١٩٧٠/١١/٤ .

(٢) معدلة بالقانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٧١ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٢٠٢٥ في ١٩٧١/٧/٢٦ .

التحرير فيجب إيقاف المطبوع عن الصدور الى حين عودته أو تعيين رئيس تحرير له حسب أحكام هذا القانون .

(ج) على صاحب المطبوع تزويد الوزارة بأسماء وهويات جميع العاملين في مطبوعه مع عناوينهم وطبيعة عملهم واجورهم وكل تغيير قد يطرا على اوصافهم .

(د) يشترط فيمن يشمله حكم الفقرة (ج) من هذه المادة ان يكون حاصلًا على شهادة الجدارة من نقابة الصحفيين ويستثنى من هذا الشرط اصحاب الشهادات الجامعية المتخصصة في شئون الاعلام والصحافة وكذلك العمال والاداريون .

(هـ) على صاحب المطبوع الدوري ان ينظم سجلات حسابات قانونية مصدقة من الكاتب العدل محتوية على كافة موارد المطبوع ومصرفاته وجاهزة للتدقيق في اى وقت .

المادة الخامسة عشرة - (١) على مالك المطبوع الدوري ان ينشر مجانًا الرد الوارد اليه ممن قذف في مطبوعه او شهر به واذا كان القذف او التشهير يتعلق بمتوفى فلاقر بانه حتى الدرجة الرابعة مثل هذا الحق .

(ب) على مالك المطبوع الدوري ان ينشر مجانًا الردود التي ترسلها الحكومة على ما ينشر في مطبوعه .

(ج) تنشر الردود المذكورة اعلاه في ذات المكان وفي اول عدد يصدر بعد وصولها واذا تعذر ذلك ففي العدد الذي يليه بشرط الا يشغل الرد حيزًا اكثر من ضعف حيز القذف او التشهير .

المادة السادسة عشرة - لا يجوز ان ينشر في المطبوع الدوري :

١ - ما يعتبر مسا برئيس الجمهورية او اعضاء مجلس قيادة الثورة او رئيس الوزراء او من يقوم مقامهم .

٢ - ما يسيء الى علاقة العراق بالدول العربية والصديقة .

٣ - ما يسيء الى الثورة ومفاهيمها والجمهورية ومؤسساتها وما يروج للافكار الاستعمارية والانفصالية والرجعية والاقليمية والصهيونية والعنصرية وما يحرض على الاخلال بأمن الدولة الداخلى والخارجى .

٤ - ما يحرض على ارتكاب الجرائم او عدم اطاعة القوانين او الاستهانة بهيبة الدولة .

٥ - ما يشير بالبغضاء او الحزازات او بث التفرقة بين افراد الشعب او قومياته او طوائفه الدينية المختلفة او يصدع وحدته الداخلية .

٦ - ما يشكل طعنًا بالادبان المعترف بها في الجمهورية العراقية .

٧ - ما يعتبر انتهاكًا لحرمة الآداب والقيم الخلقية العامة .

٨ - ما من شأنه التأثير على الحكام بصدد الدعاوى التي ينظرون فيها .

٩ - رأى العضو المخالف في محكمة مؤلفة من هيئة .

١٠ - ما من شأنه التأثير على الادعاء العام او المحامين او المحققين او الشهود او الراى العام في قضية معروضة على القضاء .

١١ - التعرض للغير بما يعتبر تشهيرًا او قذفًا في اشخاصهم لذاتها .

١٢ - الاخبار التي من شأنها اسقاط العملة الوطنية أو سندات القرض الحكومى او اضعاف الثقة بها في الداخل والخارج .

المادة السابعة عشرة - لا يجوز ان ينشر في المطبوع الا باذن من الجهة الرسمية المختصة :

١ - اى بيان او قول منسوب الى رئيس الجمهورية او اعضاء مجلس قيادة الثورة او رئيس الوزراء او من يقوم مقامه .

٢ - محاضر الجلسات السرية للمحاكم او لمجلس قيادة الثورة او مجلس الوزراء او المراسلات السرية الرسمية .

٣ - مداولات مجلس الوزراء او قراراته او القرارات الرسمية الاخرى .

٤ - الاتفاقيات والمعاهدات التي يعقدها الحكومة العراقية وكذلك القوانين والانظمة والتعليمات قبل نشرها في الجريدة الرسمية .

٥ - سير التحقيق في الجرائم .

٦ - اوامر حركات القوات المسلحة والشرطة او اية قوة وطنية اخرى او ما يتعلق بتشكيلاتها او تنظيماتها او اسلحتها او تعبئتها .

٧ - القرارات المتعلقة بالتسعيرة او الاستيراد او التعريف الجمركية او تبادل العملات .

المادة الثامنة عشرة - على مستوردي المطبوعات الصادرة خارج العراق القيام بما يلي :

١ - تقديم نسختين منها الى الوزارة قبل بيعها او توزيعها داخل العراق للحصول على اذن بذلك .

٢ - وضع اسعار المطبوعات المذكورة على اقلتها الخارجية بصورة واضحة وبالعملة العراقية .

المادة التاسعة عشرة - يمنع توزيع المطبوعات الواردة من الخارج في العراق اذا احتوت على الامور التالية :

١ - ما يتعارض مع سياسة الجمهورية العراقية .

٢ - الترويج للاتجاهات الاستعمارية بشكليها القديم والجديد وتشويه الحركات التحررية في العالم .

٣ - ترويج الحركات العنصرية كالصهيونية وما يشابهها .

٤ - تشويه سمعة القوات المسلحة او افشاء اسرارها او حركاتها .

٥ - اثارة البغضاء او الحزازات او بث التفرقة بين افراد المجتمع او قومياته او طوائفه الدينية .

٦ - ما يناق الآداب والقيم الخلقة العامة .

٧ - التحامل على الدول العربية والصديقة بسوء نية .

٨ - المواد الاخرى المنوع نشرها بموجب احكام هذا القانون .

المادة العشرون - ١ - اذا وجد المطبوع خاليا من الامور المنوعة المذكورة في المادة التاسعة عشرة تعاد احدي النسختين الى مستوردها مشروحا عليها بما يفيد الاذن بتوزيعها

ب - اذا وجد المطبوع محتويا على احد الامور المنوعة المذكورة في المادة التاسعة عشرة يمنع توزيعه في العراق وتصادر جميع النسخ الواردة منه بقرار من الوزير يعمم على الجهات المختصة وله ان ينشر بيانا بذلك في الجريدة الرسمية وفي الصحف المحلية .

ج - اذا لم يكن هناك ضرر في اعادة المطبوع المنوع الى الخارج فللوزير بناء على طلب تحريري من المستورد ان يسمح بذلك ويجوز في هذه الحالة الاحتفاظ بعدد مناسب من النسخ في الوزارة .

د - اذا تقرر منع المطبوع ومصادرة النسخ الواردة منه فلا يحق لمستورده ان يطالب بتعويض عن ذلك .

هـ - على الوزارات ان تودع ما لا تحتاجه من المطبوعات المنوعة والمصادرة الى الشركة العامة لصناعة الورق للاستفادة منها في اغراضها (١) .

المادة الحادية والعشرون - لا يجوز نشر اصل او ترجمة المطبوعات المنوعة كلا او جزءا في المطبوعات الصادرة في العراق الا اذا كان القصد من النشر هو الرد عليها او تنقيدها او كان سباق البحث العلمي يتطلب ذلك .

المادة الثانية والعشرون - ١ - للوزير ان ينذر رئيس التحرير اذا نشر في المطبوع الدوري ما يخالف احكام هذا القانون وعلى رئيس التحرير اذا نشر في المطبوع الدوري ما يخالف احكام هذا القانون وعلى رئيس التحرير نشر نص الانذار في اول عدد يصدر بعد تبليغه به .

ب - لا يمنع الانذار اتخاذ التعقيبات القانونية عن الجرائم المعينة في هذا القانون بسبب ما انذر من اجله .

المادة الثالثة والعشرون - للوزير تعطيل

المطبوع الدوري مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما اذا نشر فيه ما يخالف احكام المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة من هذا القانون .

المادة الرابعة والعشرون - يجب ان يذكر

في المطبوع غير الدوري اسم المؤلف والمترجم والناشر وتاريخ الطبع (الشهر والسنة) والمطبعة التي طبع فيها .

المادة الخامسة والعشرون - لا تشمل

احكام هذا القانون المطبوعات التي تصدرها الدوائر الرسمية او شبه الرسمية .

المادة السادسة والعشرون - تعتبر المخابرات

الرسمية مبلغة بتسليمها الى مالك المطبوع الدوري او رئيس تحريره او بالصاقها على باب الحل المتخذ لادارته . اما المطبوع غير الدوري فيبلغ مؤلفه او مترجمه او ناشره بالمخابرات المذكورة بالطرق المتبعة للتبليغ في المحاكم .

المادة السابعة والعشرون - ١ - تلغى اجازة

المطبوع الدوري في الحالات الآتية :

١ - اذا طلب المالك الغاءها .

٢ - اذا كان المالك شخصية معنوية وزالت عنه هذه الشخصية .

٣ - اذا خرج المطبوع الدوري غير السياسي عن حدود اجازته رغم الانذار .

٤ - اذا نشر في المطبوع الدوري ما يشكل خطرا على الثورة او امن الدولة الداخلي او الخارجي .

٥ - اذا تاخر صاحب المطبوع الدوري عن اصداره بعد اجازته او بعد صدوره بدون عذر مشروع تقره الوزارة مدة :

(١) - ثلاثين يوما للمطبوع اليومي او الذي يصدر اكثر من مرة في الاسبوع .

(ب) ستين يوما للمطبوع الاسبوعي .

(ج) تسعين يوما للمطبوع نصف الشهري .

(د) مائة وعشرين يوما للمطبوع الشهري .

(هـ) ستة اشهر للمطبوع الفصلي .

(و) سنتين للمطبوع السنوي .

٦ - اذا اتخذ المطبوع الدوري وسيلة للابتزاز او الاستغلال غير المشروع :

(١) يكون الغاء اجازة المطبوع الدوري السياسي اليومي او الذي يصدر اكثر من مرة واحدة في الاسبوع باقتراح من الوزير وقرار من مجلس الوزراء يصادق عليه مجلس قيادة الثورة اما الغاء المطبوعات الدورية الاخرى بقرار من الوزير .

(ب) لصاحب المطبوع الدوري حق الاعتراض على قرار الوزير لدى مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه به ويكون قرار المجلس نهائيا .

المادة الثامنة والعشرون - (١) - يعاقب

بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما او بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا او بكلا العقوبتين كل من خالف احكام هذا القانون .

(ب) اذا كان الفعل معاقبا عليه بعقوبة اشد في اي قانون آخر فتطبق احكام القانون المذكور .

المادة التاسعة والعشرون - (١) مالك المطبوع

الدوري ورئيس تحريره وكاتب المقال مسؤولون عن الجرائم المعينة في هذا القانون وملزمون بالتكافل بدفع التعويض الذي تحكم به المحكمة .

(ب) مؤلف المطبوع غير الدوري او مترجمه وناشره مسئولون عن الجرائم المعينة في هذا القانون وملزمون بالتكافل بدفع التعويض الذي تحكم به المحكمة .

المادة الثلاثون - (١) لا تجوز اقامة الدعوى بخصوص الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ولا المطالبة بالتعويض بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ النشر .

(ب) لا تسمع الدعوى امام المحاكم بخصوص الاجراءات والعقوبات الادارية المتخذة وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة الحادية والثلاثون - يقيم المدعى العام

الدعوى العامة الناشئة عن مخالفة احكام هذا

القانون يطلب من الوزير وموافقة وزير العدل ،
أما الدعاوى الخاصة فيقيمها المتضرر حسب
القوانين المرعية .

المادة الثانية والثلاثون - (١) يلغى قانون
المطبوعات رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ وتلغى كافة
إجازات المطبوعات الدورية الممنوحة بموجبه .
(ب) يلغى كافة إجازات المطبوعات الدورية
الممنوحة بموجب قانون المؤسسة العامة للصحافة
رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٧ باستثناء صحف المؤسسة
العامة للصحافة .

(ج) تلغى كافة الإجازات الممنوحة لمراسلي
الصحف أو المجلات أو وكالات الأنباء غير العراقية
قبل صدور هذا القانون وتمنح الإجازات الجديدة
وفق احكام هذا القانون .

المادة الثالثة والثلاثون - الوزير أن يصدر
الانظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا
القانون .

المادة الرابعة والثلاثون - يتفد هذا القانون
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة والثلاثون - على الوزراء
تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر شوال
لسنة ١٣٨٨ هـ المصادف لليوم السادس
والعشرين من شهر كانون الاول لسنة ١٩٦٨ م

تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧١

خاصة بإجازة المكتبات الاهلية التجارية وباعة
المطبوعات المتجولين (١)

استنادا الى احكام المادة الحادية عشرة من
نظام وزارة الثقافة والاعلام رقم (٢٢) لسنة
١٩٦٨ واحكام المادة الثالثة والثلاثين من قانون
المطبوعات رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨ .

اصدرنا التعليمات التالية :

المادة الاولى - (١) لا يجوز فتح مكتبة اهلية
تجارية لبيع المطبوعات وتوزيعها الا بإجازة من
وزارة الاعلام .

(ب) لا يجوز لبائع المطبوعات المتجول أن
يزاول بيع المطبوعات الا بهوية من وزارة الاعلام .

المادة الثانية - (١) على طالب الإجازة أن
يتقدم بطلب تحريري الى وزارة الاعلام مصحوبا
بما يلي :

١ - خمس صور شمسية .

٢ - طابع مالية بمبلغ (٣٠٠) فلس وطابع
دفاع وطني من فئة (٢٠) فلسا .

(ب) على طالب هوية بائع مطبوعات متجول
أن يتقدم بطلب تحريري الى وزارة الاعلام
مصحوبا بما يلي :

١ - استشهاد يؤيد ارتباطه بمكتبة مجازة
في المدينة التي يعمل فيها .

٢ - خمس صور شمسية .

٣ - طابع مالي من فئة (٥٠) فلسا وطابع
دفاع وطني من فئة (٢٠) فلسا .

المادة الثالثة - يشترط في طالب الإجازة
ما يلي :

(ا) أن يكون عراقيا او عربيا مقيما في العراق

(ب) ان لا يقل عمره عن (١٨) سنة .

(ج) ان لا يكون محكوما بجناية غير سياسية
او جنحة مخلة بالشرف .

(د) ان يحسن القراءة .

المادة الرابعة - تستحصل موافقة الدوائر
ذات العلاقة والاختصاص عند منح الإجازة والهوية
لاول مرة .

المادة الخامسة - يزود صاحب المكتبة المجازة
بهوية تجدد بعد خمس سنوات من تاريخ
صدورها .

المادة السادسة - يزود بائع المطبوعات
المتجول بهوية بعد توفر الشروط الواردة في المادة
الثالثة وتجدد بعد مضي (خمس) سنوات من
تاريخ صدورها .

المادة السابعة - يجوز منح الموظف او
المستخدم إجازة فتح مكتبة اهلية تجارية بعد

توفر الشروط الواردة في هذه التعليمات وموافقة دائرته .

المادة الثامنة - يقوم صاحب المكتبة المجازة بإبلاغ وزارة الاعلام عن رغبته في بيع مكتبته او غلقها او نقلها الى محل آخر او عند فتحه فروعاً لها . وإبلاغ الوزارة في حالة ترك البائع المتجول المرتبط بمكتبته ، العمل وذلك خلال شهر واحد من تاريخ البيع او الغلق او الانتقال او ترك العمل بالنسبة لبائع المطبوعات المتجول .

المادة التاسعة - تغلق المكتبات غير المجازة **المادة العاشرة -** لوزير الاعلام الغاء الاجازة بعد مضي شهرين من تاريخ نفاذ هذه التعليمات : والهوية او سحبها بقرار مسبب، وله ان يعيدها اذا ما زالت الاسباب التي ادت الى سحبها . **المادة الحادية عشرة -** يعاقب المخالف لهذه التعليمات وفق احكام قانون المطبوعات رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٨ والقوانين والأنظمة المرعية الاخرى .

المادة الثانية عشرة - تلتفى التعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧٠ حول منح اجازات المكتبات الاهلية التجارية وتعديلاتها وببقى الاجازات الممنوحة بموجبها سارية المفعول . **المادة الثالثة عشرة -** تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩

قانون

وكالة الانباء العراقية (١)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير الارشاد ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الاتي :

المادة الاولى - يراد بالتعابير التالية المعاني الواردة ازاءها :

الوزير : وزير الارشاد .

الوزارة : وزارة الارشاد .

الوكالة : وكالة الانباء العراقية .

المدير العام : مدير وكالة الانباء العراقية العام .

المجلس : مجلس ادارة الوكالة .

المادة الثانية - تؤسس مصلحة باسم (وكالة الانباء العراقية) مركزها بغداد ولها ان تفتح مكاتب في داخل العراق وخارجه بقرار من مجلس ادارة مستقل في الشؤون المالية والادارية وفقاً **المادة الثالثة -** يدير الوكالة مجلس ادارة مستقل في الشؤون المالية والادارية وفقاً لنصوص هذا القانون .

المادة الرابعة (٢) - يتألف مجلس الادارة برئاسة المدير العام وعضوية كل من الموظفين الذين يحتلون الوظائف التالية بحكم مناصبهم اصالة او وكالة :

١ - وكيل وزارة الثقافة والاعلام .

٢ - مدير الاذاعة والتلفزيون العام .

٣ - مدير العلاقات العام بوزارة الخارجية .

٤ - المدير العام لمصلحة البريد والبرق والهاتف .

٥ - ممثل عن مكتب العلاقات العامة في مجلس قيادة الثورة .

٦ - مدير الاستخبارات العسكرية .

٧ - رئيس تحرير احدى الصحف الحكومية يعينه الوزير .

٨ - اثنين من موظفي الوكالة لا تقل درجتهم عن مدير يعينهما الوزير بترشيح من المدير العام

٩ - ممثلان اثنان عن عمال الوكالة يجري اختيارهما وفقاً لاحكام قانون تمثيل العمال في مجالس ادارة المشاريع الصناعية والمؤسسات والمصالح الحكومية والشركات رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ .

(ب) (٢) - يكون مدير الصحافة في الوزارة ومدير الصحف الاجنبية بوزارة الخارجية عضواً احتياطاً .

(ج) - عند غياب العضو الاصيل يحل محله العضو الاحتياط .

(١) الوقائع العراقية عدد ٢٤٠ في ١٠/١٠/١٩٥٩ .

(٢) عدلت بالقانون رقم (١٩٦٤) لسنة ١٩٥٩ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٢٥٧ في ١٠/١١/١٩٥٩ ثم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ المنشور بالوقائع العراقية عدد ١٨٣١ في ٢٠/١/١٩٧٠ ثم بالقانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧٢

المنشور بالوقائع العراقية عدد ٢١٧٨ في ٣٠/٨/١٩٧٢ .

(٣) معدلة بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه.

(د) ينتخب المجلس في أول اجتماع يعقده نائباً للرئيس .

(هـ) يتولى المجلس وضع الخطط والوسائل المؤدية الى تنفيذ الاغراض المحددة في هذا القانون .

(و) تعرض قرارات المجلس على الوزير وله حق الاعتراض على اي قرار يراه مخالفاً للمصلحة العامة على ان يبلغ المجلس باعتراضه خلال عشرة ايام من تاريخ تسجيل القرار في الوزارة .

(ز) يقرر مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المكافاة السنوية لاعضاء المجلس .

(ح) تدون قرارات المجلس في سجل خاص يوقعه الاعضاء الحاضرون وترسل نسخة منه الى الوزير .

المادة الخامسة - يعين المدير العام وراتبه ومخصصاته ومدة خدمته بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير .

المادة السادسة - تقوم الوكالة بالاعمال التالية :

أ - استقاء وتوزيع الانباء بصورة عامة داخل العراق وخارجه بجميع الوسائل الممكنة .

ب - عرض انجازات العراق في الداخل والخارج .

ج - تزويد المعلومات والتقارير التي تطلب منها .

د - اصدار النشرات والمطبوعات وتوزيعها

المادة السابعة - المدير العام مسؤول امام الوزير ويتولى الاعمال التالية :

أ - تنفيذ قرارات المجلس .

ب - تنظيم العمل في المديرية والمكاتب والشعب التابعة للوكالة داخل العراق وخارجه .

ج - الاتصال بكافة الدوائر الرسمية وغير الرسمية والهيئات والمؤسسات حسبما تقتضى اعمال الوكالة .

د - تقديم التقارير الشهرية والسنوية الى الوزير بالاضافة الى التقارير الاعتيادية حسبما

تقتضى الحاجة .

المادة الثامنة - للوكالة شخصية معنوية وهي مؤسسة ذات نفع عام لغرض الاستملاك .

المادة التاسعة - لوزير المالية ان يقرض او يضمن الوكالة مبلغاً لا يزيد على خمسمائة الف دينار تسحب على دفعات .

المادة العاشرة (١) - للوزير بناء على اقتراح من المدير العام ايفاد منتسبي الوكالة من موظفين ومستخدمين واجراء بمهام صحفية واعتبار ايفادهم ايفاداً سياسياً .

ب - يمنح الموفدون بموجب الفقرة السابقة مخصصات وفق المقياس المحدد بنظام الوكالة .

ج - للمدير العام منح الموفدين بمهام صحفية سلفة ايفاد مناسبة تؤمن لهم نفقات السفر والاقامة والتنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية

د - يطبق في غير الحالات المذكورة في هذه المادة نظام مخصصات ايفاد رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٦ المعدل او مايحل محله .

المادة الحادية عشرة - ١ - تتكون مالية الوكالة من :

١ - منحة الحكومة .

٢ - الاشتراكات المختلفة في مطبوعاتها ونشراتها .

٣ - وارد مبيع مطبوعاتها ونشراتها .

ب - تنظم الوكالة ميزانيتها التخمينية السنوية في بداية كل سنة مالية ويصادق الوزير عليها .

ج - يكون حسابات الوكالة خاضعة لتدقيق مراقب الحسابات العام .

د - يعهد الوزير الى محاسب او مدقق قانوني في تدقيق حسابات الوكالة وتقديم تقرير عنها .

المادة الثانية عشرة - يخضع موظفو الوكالة الى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية .

المادة الثالثة عشرة (٢) - يجوز اصدار أنظمة وتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

(١) اضيفت بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه ومدل تسلسل المواد التالية لها بموجب ذلك .

(٢) معدلة بالقانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٤ المنشور بالوقائع العراقية عدد ١٧٦ في ١٩٦٤/٧/٢٠ .

المادة الرابعة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الثامن والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٥٩ .

رقم (٨) لسنة ١٩٧٠

نظام

وكالة الانباء العراقية (١)

باسم الشعب
رئاسة

استنادا الى احكام الفقرة (ج) من المادة الخمسين المعدلة من الدستور الوقت والى المادة الثالثة عشرة من قانون وكالة الانباء العراقية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل وبناء على ما عرضه وزير الثقافة والاعلام واقره مجلس قيادة الثورة

صدر النظام الآتي :

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها :

الوزير - وزير الثقافة والاعلام .

الوكالة - وكالة الانباء العراقية .

المجلس - مجلس ادارة وكالة الانباء العراقية
المدير العام - مدير الوكالة العام ورئيس مجلس ادارتها .

رئيس الدائرة - المدير العام او اى موظف آخر يخول سلطة رئيس الدائرة بقرار من الوزير
الهيئة - هيئة التحرير .

الرئيس المباشر - المدير العام او مدير القسم او رئيس الشعبة التى ينتمى اليها الموظف والمستخدم والعامل مباشرة .

الملاك - مجموع الوظائف والدرجات المعينة لها والمصادق عليها .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمية داخلية في ملاك الوكالة الدائم الخاص بالموظفين .

المستخدم - كل شخص تستخدمه الوكالة في خدمة داخلية في ملاك الوكالة ضمن الملاك الدائم الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء راتب سنوى او شهري او اسبوعى او اجرة يومية .

المادة الثانية - تتكون الوكالة من التشكيلات التالية وترتبط بالمدير العام مباشرة :

(١) هيئة التحرير :

(١) يتولى رئاستها المدير العام او من يحوله وتتألف من :

١ - معاونى المدير العام .

٢ - مدير قسم الاخبار الداخلية .

٣ - مدير قسم الاخبار الخارجية .

٤ - مدير القسم الفنى .

٥ - مدير قسم المكاتب .

٢ - تناط بالهيئة الاعمال والاختصاصات التالية :

(١) وضع الخطط والدراسات اللازمة لتطوير عمل الوكالة ورفع مستواها حسب متطلبات الاحداث الداخلية والخارجية .

(ب) اصدار التعليمات والتوجيهات لمختلف الاقسام والشعب التابعة للوكالة ولمدراء المكاتب والمراسلين في خارج العراق والتنسيق بين نشاطاتهم ومبادراتهم .

(ج) تقديم الاقتراحات المتعلقة باصدار النشرات او ايقافها واقتراح بدلات الاشتراك فيها وترشيح مراسلى الوكالة واقتراح فتح المكاتب فى الداخل والخارج وتوسيعها وتقليصها وما يتطلبه نشاطها من مختلف الامكانيات .

(ب) مكتب السكرتارية - يتولى اعمال المكتب موظف يقوم باعمال السكرتارية للمدير العام وللمجلس الادارة وهيئة التحرير ويكون مسئولا تجاه المدير العام مباشرة عن اجتماعات المجلس والهيئة وتسجيل محاضر الجلسات وحفظها وتوزيعها وتصديقها وجميع ما يتعلق بشئون المجلس والهيئة .

(ج) قسم المكاتب - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية او من ذوى الخبرة والممارسة الصحفية يعاونه عدد من الموظفين ويكون مسئولاً عن شئون مكاتب الوكالة فى الخارج وبث النشرات اليومية خارج العراق وتنسيق اعمال المكاتب ومتابعة اعمالها .

(د) قسم الادارة والذاتية - يرأسه موظف بدرجة مدير يعاونه عدد من الموظفين ويكون مسئولاً عن شئون الذاتية لوظفى ومستخدمى الوكالة وتنظيم السجلات اللازمة واعداد الملاكات كما يكون مسئولاً عن شئون الادارة والمراسلات والطبع والاوراق والقلم السرى وترتبط به كافة الشعب التى لها علاقة باعمال الادارة والذاتية.

(هـ) قسم الحسابات - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية يعاونه محاسب وعدد من الموظفين يكون مسئولاً عن الامور المالية والحسابية والتدقيق واعداد ميزانية الوكالة وتنظيم السجلات والقيود لحفظ اموال الوكالة وصيانتها وترتبط به الشعب التالية :

- ١ - شعبة التدقيق .
- ٢ - شعبة المخازن .

(و) قسم الاخبار الداخلية - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية او من ذوى الخبرة والممارسة فى العمل الصحفى يعاونه عدد من الموظفين ويتألف القسم من الشعب التالية :

- ١ - شعبة التحرير .
- ٢ - شعبة المندوبين .
- ٣ - شعبة التصوير .
- ٤ - شعبة التحقيقات الصحفية .

(ز) قسم الاخبار الخارجية - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية او من ذوى الخبرة والممارسة فى العمل الصحفى يعاونه عدد من الموظفين ويتألف القسم من الشعب التالية :

- ١ - شعبة التحرير .
- ٢ - شعبة الانصات .

(ح) قسم المعلومات والبحوث - يرأسه موظف بدرجة مدير من حملة الشهادات العالية او من ذوى الخبرة والممارسة فى العمل الصحفى يعاونه عدد من الموظفين وتكون مهمة القسم تهيئة وحفظ المعلومات الضرورية للشئون الداخلية والخارجية وتصنيفها واستثمارها عن طريق اصدار البحوث والنشرات الدورية وغير الدورية ويتألف من الشعب التالية :

- ١ - شعبة الارشيف الخارجى .
- ٢ - شعبة الارشيف الداخلى .
- ٣ - شعبة البحوث .
- ٤ - شعبة المكتبة .

(ط) القسم الفنى - يرأسه موظف بدرجة مدير من ذوى الاختصاص من خريجي الكليات او المعاهد الهندسية يعاونه عدد من الموظفين وتكون مهمة القسم تشغيل اجهزة الاستقبال والارسال والاجهزة الاخرى وصيانتها وادارتها ويتألف من الشعب التالية :

- ١ - شعبة الالتقاط .
- ٢ - شعبة الارسال .
- ٣ - شعبة الصيانة .
- ٤ - شعبة الاخبار الضوئية .

المادة الثالثة - للمدير العام ان يقرر باقتراح من الهيئة وموافقة المجلس توسيع العمل او تقليصه فى شتى اقسام الوكالة ومكاتبها .

المادة الرابعة - (١) تكون درجات الموظفين وعلاواتهم السنوية على الوجه المبين فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام .

(ب) تقرر الرواتب التى تخصص للوظائف المبينة فى هذا النظام فى الجدول رقم (٢) الملحق به (ج) تكون عناوين ورواتب وعلاوات المستخدمين على النحو المبين فى الجدول رقم (٣) الملحق بهذا النظام .

(د) يمنح الموظفون مخصصات غلاء المعيشة المقررة بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

(هـ) يمنح المستخدمون مخصصات غلاء المعيشة المقررة بموجب مرسوم مخصصات غلاء المعيشة رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

(و) للمجلس بعد مصادقة الوزير أن يضيف عناوين وظائف الى الجدولين رقم ٢ و ٣ الملحقين بهذا النظام وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل بعد موافقة وزارة المالية .

(ز) تثبت الرواتب الاسمية للموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة عند نفاذ هذا النظام على أساس الرواتب التي يستحقونها فيما لو تم تعيينهم في الوكالة من جديد ، حسب أحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة من هذا النظام ويكون هذا الراتب هو الأساس لكل ما يتعلق بأحكام هذا النظام .

المادة الخامسة - تتضمن مقاييس الرواتب المبينة في الجدولين ١ و ٣ الملحقين بهذا النظام علاوة تلقائية بين حدى راتب كل درجة أو عنوان ويمنح الموظف أو المستخدم هذه العلاوة عند اكماله سنة براتب يقل عن الحد الاعلى لعنوان وظيفته بما لا يتجاوز الحد المذكور .

المادة السادسة - عند تنفيذ هذا النظام تحول الرواتب الاسمية المثبتة بموجب الفقرة (ز) من المادة الرابعة أو راتب من تشمله أحكام هذا النظام لتطابق الرواتب المبينة في الجدولين ١ و ٣ الملحقين بهذا النظام . واذا وقع راتب الموظف الذى تشمله أحكام المادة المذكورة بين حدى راتبين فيعدل راتبه الى الحد الادنى من الدرجة العليا التالية لدرجته ويعتبر هذا التعديل ترفيعا .

المادة السابعة - يجوز بموافقة المجلس أن يشغل الموظف بنفس راتبه وظيفة أعلى من وظيفته بدرجة واحدة اذا ثبتت كفاءته .

المادة الثامنة - (١) لا يعين لأول مرة في وظائف الوكالة الا من كان : -

١ - عراقي الجنسية أو متجنسا مضى على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات .

٢ - قد أكمل الثامنة عشرة من عمره .
٣ - سالما من الامراض المعدية والعاهات الجسمية والعقلية التي تمنعه من القيام بواجبات الوظيفة .

٤ - حسن السلوك والسمعة وغير محكوم عليه بجناية (عدا الجنايات السياسية) أو جنحة تمس الشرف كالسرقة أو التزوير أو الاختلاس أو الاحتيال ما لم يرد اعتباره .

٥ - مكمل الخدمة العسكرية أو الاحتياط أو معفى منها . ويجوز للمجلس استثناء بعض الاشخاص من حكم هذه الفقرة وبموافقة الجهات المختصة .

٦ - قد اجتاز بنجاح الاختبارات التي ترى الوكالة اجراءها .

٧ - حائزا على شهادة معترف بها أو ممارسة مؤيدة من جهات ذات علاقة معترف بها رسميا .
(ب) يستثنى المستخدمون عند تعيينهم لأول مرة من أحكام الفقرتين (٦ و ٧) من هذه المادة .
(ج) اذا كان راتب المستخدم بموجب النظام الملفى أكثر مما يستحقه بموجب هذا النظام فيعتبر راتبه شخصيا (١) .

المادة التاسعة (١) - لايجوز تعيين أو إعادة تعيين الموظف أو المستخدم الا عند وجود وظيفة شاغرة في الملاك وفى حدود الصلاحيات المقررة .
(ب) للمدير العام عند اقتضاء الضرورة لتمشية أعمال الوكالة تعيين عمال بأجور يومية أو شهرية مقطوعة على أن لا تزيد على دينارين يوميا بالنسبة للأجور اليومية وخمسة وسبعين دينارا بالنسبة للأجور الشهرية المقطوعة .

المادة العاشرة - يعين الموظف لأول مرة في الدرجات والرواتب التالية حسب مستواه العلمى أو ممارسته .

(أ) خريج الدراسة الابتدائية فى الدرجة السابعة براتب -/١٢ دينارا شهريا .

(ب) خريج الدراسة المتوسطة أو المدارس الاخرى التى بمستواها فى الدرجة السابعة براتب

(١) معدلة بالنظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠ المنشور بالوقائع العراقية عدد ١٨٩٥ فى ١٩٧٠/٧/٢ الذى نص على ان يعمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٧٠/٢/٢٥ .

١٥/- ديناراً شهرياً .

(ج) خريج الدراسة الثانوية أو المدارس الأخرى التي بمستواها في الدرجة السابعة براتب ١٨/- ديناراً شهرياً .

(د) حامل الشهادة الأولية للجامعات أو الكليات أو ما يعادلها في الدرجة الخامسة براتب ٢٨/- ديناراً شهرياً .
(هـ) حامل شهادة « أم . أي » أو ما يعادلها والتي دراستها خمس سنوات على الأقل بعد الدراسة الثانوية في الدرجة الرابعة براتب ٣٦/- ديناراً شهرياً .

(و) حامل الشهادة الجامعية التي دراستها ست سنوات أو أكثر بعد الثانوية وكذلك شهادة الدكتوراه التي حصل عليها الطالب في مدة لا تزيد على السنتين بعد الشهادة الأولية للجامعات في الدرجة الرابعة براتب ٤٤/- ديناراً شهرياً .

(ز) حامل شهادة الدكتوراه التي لا يمكن الحصول عليها بأقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الأولية الجامعية في الدرجة الثالثة براتب ٥٠/- ديناراً شهرياً .

المادة الحادية عشرة - (١) للمجلس بناء على اقتراح من المدير العام تعيين الموظف براتب يزيد على الحد الأدنى الذي يستحقه بموجب شهادته المدرسية إذا كانت له خدمات في دوائر رسمية أو شبه رسمية أو مؤسسات أهلية لها علاقة بوظيفته فيما يخص الأعمال الصحفية أو الترجمة أو الوظائف الفنية الأخرى بشرط إبراز شهادات ممارسة معترف بها .

(ب) يعين الممارس بالشكل التالي :

١ - إذا كان حائزاً على شهادة فيعين بموجب شهادته وتحتسب له سنوات ممارسته للأعمال الصحفية أو الترجمة أو الوظائف الفنية الأخرى التي تلت تاريخ حصوله على الشهادة كخدمة في الوكالة لغرض تحديد الراتب والدرجة .

٢ - إذا لم يكن حائزاً على شهادة فيعين مستخدماً بالحد الأدنى من راتب الوظيفة

الاستخدامية الواردة في الجدول رقم « ٣ » الملحق بالنظام وتحتسب له سنوات الممارسة كخدمة في الوكالة لغرض تحديد الراتب .

المادة الثانية عشرة - أ - يجري تعيين مستخدمى الوكالة الأجانب في الاقطار الخارجية بعقود خاصة على أن تؤخذ بنظر الاعتبار القوانين والأنظمة المرعية في ذلك البلد مع مراعاة القواعد التي تسير عليها وزارة الخارجية بالنسبة لهذا النوع من المستخدمين .

(ب) يجري نقل موظفى الوكالة العراقيين الى الاقطار الخارجية بنفس رواتبهم مع منحهم نفس المخصصات التي تمنحها وزارة الخارجية لموظفى الخدمة الخارجية .

المادة الثالثة عشرة - أ - يجوز ترفيع الموظف الى الدرجة التي تلي درجته بعد موافقة الجهة المخولة حسب الصلاحيات المقررة اذا توافرت الشروط التالية :

١ - وجود درجة في الملاك تساعد على ترفيعه .
٢ - ثبوت مقدرته على اشغال الدرجة وتقدمه على غيره من الموظفين المستحقين للترقية بتوصية من رئيسه المباشر وموافقة المدير العام .

٣ - اكمال المدة القانونية على النحو المبين في الجدول رقم « ١ » الملحق بهذا النظام .

(ب) يجري اختيار المرشحين للترقية الى درجة أعلى على أساس الكفاءة والجدارة ومدة الخدمة .

المادة الرابعة عشرة - أ - للمجلس تعديل راتب الموظف عند وجود الشاغر اذا كان قد حصل أثناء خدمته على شهادة دراسية لها علاقة بوظيفته تؤهله للوصول الى راتب أعلى من راتبه ولا يعتبر هذا التعديل ترفيعاً .

(ب) للمجلس أن يمنح الموظف قدماً لا يتجاوز ستة أشهر اذا حصل على شهادة اختصاصية من معهد علمي أو فني معترف به لها علاقة بعمله .

المادة الخامسة عشرة - تدور لحساب الموظف أو المستخدم الاجازات الاعتيادية والمرضية بموجب القوانين والأنظمة والقواعد السارية قبل تنفيذه

هذا النظام » ويشمل ذلك الموظفين والمستخدمين الذين يستقيلون من دوائهم ويعينون في هذه الوكالة .

المادة السادسة عشرة - للمجلس بتوصية من المدير العام منح منتسبي الوكالة الذين يقدمون خدمات ممتازة لها مكافأة مالية مناسبة . ويجوز منحها لغير منتسبي الوكالة اذا قدموا مثل هذه الخدمات .

المادة السابعة عشرة - للمدير العام صرف البالغ في حدود الصلاحيات التي يخوله المجلس اياها .

المادة الثامنة عشرة - يجوز انتداب او ايفاد أحد أعضاء المجلس بأية مهمة معينة في حدود مقتضيات العمل في الوكالة باقتراح من المدير العام وموافقة المجلس .

المادة التاسعة عشرة - تصرف مخصصات السفر والايفاد للمدير العام ومعاونيه على أساس النفقات المصروفة من قبلهم فعلا للسفر والاقامة على أن تصدق قائمة سفر وايفاد المدير العام من قبل المجلس .

المادة العشرون - ٢ - للوزير باقتراح من المدير العام ايفاد منتسبي الوكالة من موظفين ومستخدمين واجراء الى خارج العراق بمهام صحفية واعتبار ايفادهم ايفادا سياسيا .

(ب) يمنح الموفدون بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة مخصصات ايفاد عن كل ليلة يقضيها الموفد للقيام بالمهام الصحفية اضافة الى اجور السكن في الفنادق وفق المقياس الاتي :

محل الايفاد العنصر الممتاز العنصر الاول العنصر الثاني

١٠٠ دينار ٥٠ الى أقل من

نحو ١٠٠ دينار ٥٠ دينار

٦	٧	٩
٥	٦	٧
٤	٥	٦

(ج) للمدير العام منح الموفدين من منتسبي الوكالة سلفة ايفاد مناسبة تؤمن لهم نفقات السفر والاقامة والتنقل والاتصالات السكنية واللاسكنية .

(د) تطبق نصوص نظام مخصصات الايفاد رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل أو ما يحل محله في الحالات التي لم تذكر في هذه المادة .

(هـ) للمجلس منح مخصصات نقل مقطوعة لمراسلي الوكالة في خارج العراق حسب الحاجة وظروف التنقل السائدة في الاقطار التي يعملون فيها .

المادة الحادية والعشرون - للمدير العام منح موظفي ومستخدمى الوكالة مخصصات خدمات خاصة وأجور أعمال اضافية لقاء الاعمال التي

المادة الثانية والعشرون - للمجلس باقتراح - ينجزونها بعد أوقات الدوام الرسمي وفقا للقانون . من المدير العام منح مخصصات وكالة للقيام بأعباء وظيفة شاغرة بنسبة لا تتجاوز ٢٠ ٪ من راتب الحد الأدنى للوظيفة الشاغرة .

المادة الثالثة والعشرون - لا يجوز لاي موظف أو مستخدم في الوكالة أن يمارس أى عمل خارج الوكالة وبعد أوقات الدوام الرسمي بقصد الكسب المادى الا بموافقة المجلس .

المادة الرابعة والعشرون - ٢ - تؤلف لجنة انضباط من ثلاثة أعضاء من موظفي الوكالة ممن لا تقل درجتهم عن درجة مدير للنظر في فرض العقوبات التأديبية وفق قانون انضباط موظفي الدولة المعدل .

أما العقوبات الانضباطية فتكون من صلاحية المدير العام يمارسها وفقا للقانون .

(ب) لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من أجل ذنب واحد .

(ج) للموظف المعاقب بعقوبة تأديبية حقيق الاعتراض على العقوبة لدى المجلس خلال خمسة عشر يوما من اريخ تبليغه بها ويكون قراره قطعيا .

المادة الخامسة والعشرون - تسرى أحكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم من الوكالة عدا الاجانب الذين يستخدمون فيها بموجب عقود خاصة .

(١) جدول رقم (١)

الدرجة الراتب/دينار العلاوة/دينار مدة الترفيع

الاولى (١) ٢٥٠ - ٢٧٠	٥	٥ سنوات
الاولى (ب) ٢١٠ - ٢٤٠	٥	٥ سنوات
الثانية ١٦٣ - ١٩٣	٥	٤ سنوات
الثالثة ١٢٨ - ١٥٧	٤	٤ سنوات
الرابعة ١٠٥ - ١٢٣	٣	٤ سنوات
الخامسة ٩٠ - ١٠٥	٢	٣ سنوات
السادسة ٨١ - ٨٧	٢	٣ سنوات
السابعة ٧١ - ٧٧	٢	٣ سنوات
الثامنة ٦٢ - ٦٩	٢	٣ سنوات

جدول رقم (٢)

الموظفون

الدرجة	الوظيفة
درجة خاصة	المدير العام
٧٠ - ١٤٠	معاون المدير العام
٧٠ - ١٤٠	مدير
٥٠ - ١٢٥	رئيس محررين
٥٠ - ٩٠	رئيس ملاحظين
٣٦ - ٩٠	محاسب
٥٠ - ١٢٥	مترجم أول
٢٨ - ٩٠	مترجم
٣٦ - ٩٠	محرر
٢٨ - ٦٦	مندوب
٣٦ - ٦٦	ملاحظ
٥٠ - ١٢٠	مهندس
٢٨ - ٦٦	معاون مهندس
٢٨ - ٦٦	معاون محاسب
٢٨ - ٤٥	معاون ملاحظ
٢٨ - ٩٠	أمين مكتبة
٢٨ - ٩٠	مصور سينمائي
٢٨ - ٦٦	مصور فوتوغرافي
١٢ - ٣٤	مساعد مصور
١٥ - ٣٤	كاتب
١٢ - ٣٤	كاتب طابعة (واحدة)
١٨ - ٤٥	كاتب طابعة (بلغتين)

المادة السادسة والعشرون - لا يجوز تعيين

مراسلين للوكالة في خارج العراق الا من بين منتسبيها الذين قضوا سنتين في الخدمة على الاقل .

المادة السابعة والعشرون - تعتبر خدمة

فعلية لأغراض هذا النظام :

(أ) الخدمة التي أداها أو يؤديها الموظف أو

المستخدم في الوكالة طبقاً لأحكام هذا النظام .

(ب) الخدمة التي أداها أو يؤديها الموظف أو

المستخدم في أية جهة رسمية أو شبه رسمية

وفق أحكام القوانين والانظمة التي تنظم تلك

الخدمة .

المادة الثامنة والعشرون - تطبق أحكام قانون

الخدمة المدنية وتعليماته وقانون الملاك وقانون

انضباط موظفي الدولة في الحالات التي لم ينص

عليها هذا النظام .

المادة التاسعة والعشرون - للمجلس بناء على

اقتراح من المدير العام اصدار التعليمات اللازمة

لتسهيل تنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة الثلاثون - يلغى نظام وكالة الانباء

العراقية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ .

المادة الحادية والثلاثون - ينفذ هذا النظام

من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية والثلاثون - على وزير الثقافة

والاعلام تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر ذي

الحجة لسنة ١٣٨٩ المصادف اليوم الرابع عشر من

شهر شباط لسنة ١٩٧٠ .

رئيس مجلس قيادة الثورة

رئيس الجمهورية

(١) معدل بالنظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨١ ونصت المادة الثانية منه على ما يلي :

المادة الثانية : اولا تثبت رواتب الموظفين الموجودين في الخدمة عند نفاذ نظام التعديل الثاني لنظام وكالة الانباء

المرفقة ضمن حدود الدرجات الواردة فيه .

ثانيا - يحتفظ الموظف الذي لم يرفع الى راتب الحد الاعلى للدرجة الاولى قبل نفاذ نظام التعديل الثاني لنظام وكالة الانباء

العراقية بما لا يزيد على خمس سنوات من مدة خدمته في تلك الدرجة لغرض العلاوة والترفيع . ويعمل راتبه على هذا

الاساس .

ثالثا - لا يرفع الموظف الذي نال راتب الحد الاعلى للدرجة الاولى قبل نفاذ نظام التعديل الثاني لنظام وكالة الانباء

العراقية ، الى رتب الحد الادنى للدرجة الاولى (م) الا بعد قضائه خدمة لا تقل عن اربع سنوات بعد نيابة ذلك الراتب .

الوقائع العراقية عدد ٢٨٥٨ تاريخ ١٦/١١/١٩٨١ .

(تابع) جدول رقم (٢)
الموظفون

الوظيفة	الدرجة
منصبت	١٨ - ٦٦
مدقق	٢٨ - ٦٦
مصلح	١٥ - ٤٥
مراقب فني	٢٨ - ٦٦
مأمور مخزن	١٨ - ٤٥
أمين صندوق	١٨ - ٤٦
معاون مراقب فني	١٨ - ٣٤
مأمور ابراق	١٨ - ٦٦

جدول رقم (٣)

المستخدمون

الوظيفة	الراتب/دينار	رئيس سواق	(يرفع دينار واحد سنوياً ولحد ٢٥ ديناراً)
مصور	١٨-٦٦		
مساعد مصور	١٢ - ٣٤	مأمور بدالة	١٢ - ٣٤
مصلح طابعات	١٢ - ٣٤	موزع	٧ - ١٦
مأمور أوفسيت	١٨ - ٦٦	دزام	١١ - ١٦
فني	١٥ - ٦٦	فراش	٦ - ١٤
مأمور استنساخ	١٢ - ٣٤	كناس	٦ - ١٢
كهربائي	١٥ - ٣٨	حارس	٦ - ١٢
عامل روينيو	١٢ - ٣٤		
سائق سيارة	١١ - ٢٠		

العلاوات للمستخدمين

٧٥٠ فلساً سنوياً

١/٠٠٠ دينار واحد سنوياً

٨ - ١٢

١٢ فما فوق

سلطنة عُمان

عُمان

إهداء

مطبوعات وصحف ونشرات :

— قانون المطبوعات رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ .

— مرسوم سلطاني رقم ٤٩ / ٨٠ بإنشاء دار جريدة عمان .

ويعتبر مسؤولا عما يرد في المطبوعات التي يتولى نشرها اذا لم يعرف مؤلفها .

(ج) الوزارة : تشير الى وزارة الاعلام والثقافة .

الباب الثاني

الفصل الاول

الصحيفة

المادة ٢ - لا يمكن اصدار أى صحيفة سياسية أم غير سياسية ، قبل الحصول على رخصة بذلك من وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٣ - يجب ان يقدم طلب الرخصة باصدار صحيفة الى مديرية المطبوعات والنشر مشفوعا بجميع المستندات اللازمة ، وعلى المديرية المذكورة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب لديها ، ابلاغ طالب الرخصة اذا كان قبل طلبه أم رفض .

المادة ٤ - يشترط في طالب الرخصة ان يكون عمانيا واثم الواحدة والعشرين من العمر ومقيما في عمان بصورة فعلية ومتمتعا بجميع حقوقه المدنية والسياسية ولديه الدراية والخبرة اللازمين ، وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة شائنة وان لا يكون بخدمة دولة اجنبية .

أما اذا كان طالب الرخصة شخصا معنويا فيشترط ان تتوافر شروط الفقرة السابقة في الاشخاص المفوضين بالتوقيع عنه ، الا فيما يتعلق بالجنسية بحيث يجب ان تراعى أحكام قانون الاعمال التجارية والتوظيفات المالية الاجنبية ولاسيما المادة الثالثة منه ، كما يشترط ان يتضمن الطلب بيان جميع الاشخاص المفوضين بالتوقيع وجنسياتهم ومحل اقامتهم وعناوينهم ونوع الشركة وان يرفق بالطلب نسخة عن نظام الشركة أو عقد تأسيسها .

المادة ٥ - يجب ان يشمل طلب الرخصة على تبيان ما يلي :

١ - اسم طالب الرخصة اذا كان شخصا طبيعيا وجنسيته ومكان وتاريخ ولادته ومحل اقامته أو اسم المفوضين بالتوقيع اذا كان طالب الرخصة شخصا معنويا وجنسياتهم ومكان وتاريخ ولادتهم ومحل اقامتهم .

قانون المطبوعات

رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ (١)

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،

رغبة منا في تنظيم مهنة الصحافة وحركة الطبع والنشر في السلطنة وبناء على ما عرضه علينا وزير الاعلام والثقافة ونظرا للمصلحة العامة .

اصدرنا القانون الآتي :

الباب الاول

تعريفات

المادة ١ - ما لم يقض النص خلاف ذلك يقصد في هذا القانون بالتسميات التالية المعاني المبينة فيما يلي :

(أ) المطبوعات : هي كل الكتابات أو الرسوم ، أو غير ذلك من وسائل التعبير المطبوعة على الورق أو غيره اذا كانت قابلة للتداول عن طريق بيعها أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها في نوافذ المحلات أو عن طريق أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الاشخاص .

(ب) الصحيفة : هي كل مطبوعة تصدر بصورة دورية تحت اسم معين ويمكن أن تكون سياسية أو غير سياسية .

(ج) الصحافة : هي مهنة تحرير أو اصدار المطبوعات الصحفية .

(د) الصحفي : هو كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق له ، ويشمل العمل الصحفي الكتابة في الصحف ومدها بالاخبار أو التحقيقات وسائر المواد الصحفية بما في ذلك الصور والرسوم وغيرها .

(هـ) المطبعة : هي كل جهاز معد لانتاج المطبوعات على الورق أو القماش أو غير ذلك من المواد . ولا يدخل في هذا التعريف الاجهزة المعدة للتصوير الشمسي والآلات الكتابية المادية (تايبرايتر) وآلات تصوير الوثائق (فوتوستات) .

(و) دار النشر : هي المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات واخراجها والاتجار بها .

(ز) الناشر : يكون شخصا طبيعيا أو معنويا

٢ - اسم الصحيفة .

٣ - نوعها ، سياسية أو غير سياسية .

٤ - مواعيد اصدارها ، يومية ، اسبوعية أو شهرية . الخ .

٥ - شكلها ، جريدة أو مجلة .

٦ - المكان المقرر لصدورها وتحريرها وطبعتها .

٧ - اللغة التي ستصدر بها .

٨ - اسم رئيس التحرير فيها وجنسيته ومكان وتاريخ ولادته ومحل اقامته وعنوانه .

٩ - اسم المطبعة التي سوف تطبع فيها وعنوانها واسم المدير المسؤول عن هذه المطبعة .

المادة ٦ - على طالب الرخصة أن يقدم ضمانا نقديا أو مصرفية تحدد قيمتها الوزارة وذلك بقصد تغطية الغرامات أو التعويضات المختلفة التي يمكن أن يحكم بها على رئيس التحرير المسؤول أو صاحب الصحيفة أو الناشر أو الطابع، عملا بأحكام القانون وترد الضمانة النقدية أو المصرفية في حال رفض منح الرخصة .

المادة ٧ - لا يجوز اجراء أي تعديل في الصحيفة أو في الشروط الواجب توافرها فيها أو في أي شرط من شروط الرخصة الا بعد موافقة مديرية المطبوعات والنشر اما اذا كان التبديل واقعا بغير ارادة صاحب الرخصة فيجب التصريح عنه خلال اسبوعين من وقوعه الى المديرية المذكورة . اذا تبين ان التبديل يجعل من الصحيفة غير مستوفية شروطها القانونية أو الفنية وجب على مديرية المطبوعات والنشر ، مع الاحتفاظ بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا القانون ، ان تسحب الرخصة دون أي تعويض . وللمتضرر، خلال ثلاثين يوما من ابلاغه سحب الرخصة ان يعرض الامر على لجنة المطبوعات التي تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن ينفذ فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٨ - تسترد الرخصة من صاحبها بدون أي تعويض اذا تحققت إحدى الحالات التالية :

١ - اذا لم تصدر الصحيفة المرخص باصدارها خلال تسعين يوما من تاريخ اعطاء الرخصة أو من

تاريخ انتقالها الى الغير أو من تاريخ اعادة منحها بعد سحبها .

٢ - اذا توقفت الصحيفة عن الصدور مدة مائة وثمانين يوما متتالية بدون عذر مشروع . يقرر استرداد الرخصة وزير الاعلام والثقافة ، وللمتضرر خلال ثلاثين يوما من ابلاغه قرار الاسترداد ان يعرض الامر على لجنة المطبوعات التي تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن ينفذ فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٩ - لوزير الاعلام والثقافة ان يلغى رخصة أي صحيفة أو ان يعطل صدور أي صحيفة طوال المدة التي يراها مناسبة اذا دعت المصلحة العامة ذلك ولا يترتب من جراء ذلك أي تعويض لأي كان .

ولوزير الاعلام والثقافة ان يصادر اعداد أي صحيفة اذا دعت المصلحة العامة ذلك بدون ان يترتب من جراء ذلك أي تعويض لأي كان .

المادة ١٠ - يجب ان يكون لكل صحيفة رئيس تحرير يشرف عليها وعلى محتوياتها ويكون مسؤولا عما ينشر فيها تجاه الدولة وتجاه الغير .

يمكن لصاحب رخصة باصدار صحيفة ان يكون رئيس تحرير صحيفته أو أي صحيفة أخرى .

المادة ١١ - يشترط في رئيس التحرير :

١ - ان يكون شخصا طبيعيا تنطبق عليه الشروط التي يجب ان تتوفر في الصحفي كما حددتها المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون .

٢ - ان يمارس عمله بصورة فعلية في الصحيفة التي هو مسؤول عنها .

٣ - ان يقيم اقامة دائمة وفعلية في مكان صدور الصحيفة .

٤ - ان لا يكون متمتعا بأي حصانة وفقا للقانون الدولي .

٥ - ان لا يكون رئيس تحرير أي صحيفة أخرى .

اذا انقطع رئيس التحرير عن الاشراف على الصحيفة دون مبرر شرعي ، أو اذا أصبحت وضعيته مخالفة لاحكام هذا القانون ، يتوجب على صاحب الرخصة ان يستبدله أو ان يصحح

وضمته خلال مدة ثلاثين يوما من الانقطاع عن العمل أو من وقوع المخالفة .

المادة ١٢ - على رئيس التحرير أن يرسل الى كل من وزارتي الداخلية والاعلام والثقافة خمس نسخ من كل عدد من الصحيفة التي هو مسؤول عنها ، وذلك في أول ساعة من صدور العدد .

المادة ١٣ - يجب أن يذكر بأول أو آخر صفحة من كل صحيفة ، وبشكل ظاهر اسم رئيس التحرير واسم صاحب الرخصة واسم المطبعة التي تطبع فيها ومكان وتاريخ صدور الصحيفة وبدل الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة .

المادة ١٤ - تكون بحكم الصحيفة وتطبق عليها أحكام هذا الفصل من القانون .

١ - الوكالة الصحفية الاخبارية التي تزود مؤسسات النشر بالاخبار والصور والرسوم وسائر المواد الصحفية .

٢ - الوكالة الصحفية النقلية المعدة لنقل قصاصات المطبوعات الصحفية وتوزيعها على طالبيها .

الفصل الثاني

الصحفي

المادة ١٥ - يشترط في الصحفي العماني :

١ - أن يكون أتم الحادية والعشرين من العمر .
٢ - أن يكون ضليعا بالقراءة والكتابة باللغة العربية أو باللغة التي يمارس فيها مهنته .

٣ - أن يكون متمتعا بجميع حقوقه السياسية وغير محكوم عليه بجناية أو بجنحة شائنة .

٤ - أن يكون من ذوي الأخلاق والسيرة الحسنة .

٥ - أن لا يكون مستخدما لدى أى دولة أجنبية .

٦ - أن يكون حاصلا على شهادة صادرة من معهد صحافي تعترف به سلطنة عمان أو أن يكون مارس بصورة فعلية المهنة الصحفية لدى صحيفة عمانية طوال سنة كاملة ومتواصلة على الأقل .

٧ - أن يكون حائزا على بطاقة صحفية تصدرها مديرية المطبوعات والنشر .

المادة ١٦ - يشترط في الصحفي غير العماني

الذي يرشح نفسه للحصول على بطاقة صحفية لممارسة مهنته في عمان :

١ - أن يكون أتم الحادية والعشرين من العمر .
٢ - أن يكون متمتعا بجميع حقوقه السياسية وغير محكوم عليه بجناية أو بجنحة شائنة .
٣ - أن يكون من ذوي الأخلاق والسيرة الحسنة .

٤ - أن لا يكون مستخدما لدى أى دولة أجنبية .

٥ - أن يكون حاصلا على شهادة صادرة من معهد صحافي تعترف به سلطنة عمان .

٦ - أن يكون حاملا بطاقة صحفية نافذة أصدرتها الدولة التي ينتمي اليها .

٧ - أن يكون حائزا على رخصة عمل قانونية من السلطات المختصة .

المادة ١٧ - يخضع مراسل الصحف غير العمانية الى أحكام المادة (١٥) من هذا القانون ، اذا كان عمانيا ، والى أحكام المادة (١٦) منه اذا كان أجنبيا .

الفصل الثالث

المطبعة

المادة ١٨ - على كل من ينوى امتلاك أو استثمار مطبعة أن يحصل على ترخيص من وزارة الاعلام والثقافة (مديرية المطبوعات والنشر) لهذه الغاية ، ولا يمكنه المباشرة بالعمل في المطبعة قبل الحصول على هذا الترخيص .

المادة ١٩ - لمديرية المطبوعات والنشر ان تقبل أو ترفض طلب الترخيص بموجب قرار تتخذه في خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من اكتمال الطلب لديها اذا لم يرد أى جواب من مديرية المطبوعات والنشر خلال هذه المدة يعتبر السكوت رفضا ضمنيا ، وفي هذه الحالة كما في حالة الرفض الصريح يحق للمتضرر ، خلال ثلاثين يوما من القرار الصريح أو الضمني أن يعرض الامر على لجنة المطبوعات المنصوص عنها في المادة (٥٠) من هذا القانون وتتخذ اللجنة قرارا نهائيا بهذا الشأن ينفذ فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٢٠ - يجب ان يتضمن طلب الترخيص :
- اسم صاحب المطبعة وجنسيته ومحل اقامته .

- اسم المدير المسؤول وجنسيته ومحل اقامته .

- اسم المطبعة ومقرها ونوع الآلات والاحرف المنوى استعمالها .

- اى ترخيص يجب الحصول عليه من اى جهة حكومية مسؤولة .

المادة ٢١ - لا يجوز اجراء اى تبديل فى المطبعة او فى الشروط الواجب توافرها فيها او فى اى شرط من شروط الترخيص الا بموافقة مديرية المطبوعات والنشر . اما اذا كان التبديل واقعا بغير ارادة صاحب الترخيص فيجب التصريح عنه الى مديرية المطبوعات والنشر خلال اسبوعين من وقوعه .

اذا تبين ان التبديل يجعل من المطبعة غير مستوفية شروطها القانونية او الفنية وجب على مديرية المطبوعات والنشر ، مع الاحتفاظ بتطبيق العقوبات المنصوص عليها فى المادة (٤١) من هذا القانون ان تسحب الترخيص دون اى تعويض ، وللمتضرر خلال ثلاثين يوما من ابلاغه سحب الترخيص ان يعرض الامر على لجنة المطبوعات التى تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن ينفذ فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٢٢ - على كل مطبعة ان يكون لها مدير مسؤول يتولى شؤونها ويتحمل النتائج التى قد تنشأ عن اى مخالفة ترتكب فيها . يمكن لصاحب المطبعة ان يكون بالوقت ذاته مديرا مسؤولا عنها ، ويشترط فى هذا المدير ان يكون اتم الواحدة والعشرين من العمر ، وان يكون غير محكوم عليه بجناية او بجنحة شائنة .

المادة ٢٣ - على مدير المطبعة المسؤول ان يخطر مديرية المطبوعات والنشر كتابة باسم كل صحيفة تطبع بمطبعة وان يكون لديه سجل مؤثر من المديرية تدون فيه بالتسلسل عناوين المطبوعات الموددة للنشر واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعات عنها وتاريخ طبعتها ، ويجب ان يحتفظ بهذا السجل فى المطبعة ويجب ان يعرض على السلطات المختصة كلما طلبت ذلك .

المادة ٢٤ - يجب على كل من ينسوى طباع اى مطبعة غير المطبوعات الصحفية ، ويشمل ذلك الجهات الحكومية والبعثات والهيئات الاجنبية داخل السلطنة ان يقدم الى مديرية المطبوعات والنشر نسختين عنها ، ولا يمكن المباشرة بطبعها الا اذا اعيدت له احدى النسختين تحمل عبارة تفيد الموافقة على الطبع .

المادة ٢٥ - على مدير المطبعة المسؤول ان يرسل الى مديرية المطبوعات والنشر خمس نسخ من كل مطبعة غير المطبوعات الصحفية قبل توزيعها على المكتبات او الجمهور ، ويتوجب عليه ذلك حتى فى حال تكرار الطبع .

المادة ٢٦ - يجب ان يذكر بأول او آخر صفحة من كل مطبعة وبشكل ظاهر تاريخ الطبع واسم الطابع وعنوانه ، واسم الناشر وعنوانه اذا كان غير الطابع .

المادة ٢٧ - يحظر طباع اى مطبعة اذا كانت تحوى على ما يخالف احكام المادة (٣٦) من هذا القانون .

المادة ٢٨ - يعود لوزير الاعلام والثقافة ان يمنع من التداول وان يصادر اى مطبعة يعتبر انها تخالف احكام المادة السابقة وذلك مع الاحتفاظ بتطبيق الغرامات والعقوبات المفروضة قانونا .

المادة ٢٩ - تكون بحكم المطبعة دور النشر وتطبق عليها احكام هذا الفصل من هذا القانون .

الباب الثالث

الفصل الاول

الترخيص ببيع المطبوعات

المادة ٣٠ - على كل من اراد ان يبيع صحفا او كتباً او مجلات او صوراً او رسوماً او غيرها من المطبوعات ان يحصل مسبقاً على ترخيص ببيع مطبوعات من مديرية المطبوعات والنشر .

يجب ان يتضمن طلب الترخيص اسم طالب الترخيص وكميته وعمره ومهنته وجنسيته ومحل اقامته وعنوان المحل الذى يرغب ان يزاول فيه بيع المطبوعات والاسم التجارى الذى يمكن ان يستعمله ، كما يجب ان يرفق بالطلب المستندات المؤيدة له .

لمديرية المطبوعات والنشر ان تقبل أو ترفض طلب الترخيص بموجب اخطار رسمي تصدره في خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من اكتمال الطلب لديها .

إذا لم يرد أى جواب من مديرية المطبوعات والنشر خلال هذه المدة يعتبر السكوت رضا ضمنية ، وفي هذه الحالة كما في حالة الرفض الصريح يحق للمتضرر ، خلال ثلاثين يوما من القرار الصريح أو الضمني أن يعرض الامر على لجنة المطبوعات التى تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٣١ - لا يجوز اجراء أى تعديل في شروط الترخيص الا بعد موافقة مديرية المطبوعات والنشر ، اما اذا كان التعديل واقعا بغير ارادة صاحب الترخيص فيجب التصريح عنه كتابة الى مديرية المطبوعات والنشر خلال اسبوعين من وقوعه .

إذا تبين ان التعديل يجعل من الترخيص غير مستوفى شروطه القانونية أو الفنية وجب على مديرية المطبوعات والنشر ، مع الاحتفاظ بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤١) من هذا القانون ، أن تسحب الترخيص دون أى تعويض . وللمتضرر خلال ثلاثين يوما من ابلاغه سحب الترخيص ، ان يعرض الامر على لجنة المطبوعات التى تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن ينفلذ فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٣٢ - يمكن ان تباع الصحف والمجلات بواسطة موزعين وباعة متجولين ولكن ليس لهؤلاء ان ينادوا باخبار كاذبة ، أو غير واردة في المطبوعة أو بأشياء تتنافى مع الأخلاق والآداب العامة ، أو تمس بالشعور القومى .

الفصل الثانى

المطبوعات الواردة من الخارج

المادة ٣٣ - لا يجوز استيراد المطبوعات من الخارج قبل الحصول على موافقة من مديرية المطبوعات والنشر .

المادة ٣٤ - يمنع منعاً باتاً دخول أى مطبوعات الى السلطنة اذا كان من شأنها تعكير صفو الامن أو المساس بالشعور القومى أو اذا كانت منافية

للاخلاق والآداب العامة ، أو اذا كانت تحوى على ما يخالف احكام المادة (٢٦) من هذا القانون .

المادة ٣٥ - يعود لوزير الاعلام والثقافة ، ان دعت المصلحة العامة ذلك ، ان يصادر أى مطبوعة وردت من الخارج الى السلطنة أو أن يمنع دخول أى مطبوعة الى السلطنة طوال المدة التى يحددها بقراره بدون ان يترتب من جراء ذلك أى تعويض لأى كان .

الفصل الثالث

في ما يحظر نقله وطبعه ونشره وتوزيعه

المادة ٣٦ - يحظر كتابة أو نقل ، كما يحظر طبع أو نشر أو توزيع :

١ - الاخبار والصور الخاصة بجلالة السلطان الا اذا كانت مجازة من الاعلام الرسمى .

٢ - كل ما من شأنه التصدى لشخص جلالة السلطان أو التحريض على نظام الحكم فى البلاد أو الاساءة اليه أو الاضرار بالمصالح العليا للدولة أو الدعوة الى اعتناق أو ترويج مبادئ هدامة .

٣ - كل ما من شأنه ذم أو قدح أو تحقير بحق رئيس دولة أجنبية صديقة أو تعكير صفو العلاقات بين السلطنة والبلاد الصديقة .

٤ - وقائع التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالأحوال الشخصية وغيرها التى تحظر المحكمة نشرها .

٥ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والانباء التى تتم بطابع السرية .

٦ - كل ما من شأنه تعريض سلامة الدولة أو أمنها الداخلى أو الخارجى للخطر وكل الاخبار العسكرية ، ماعدا التى تصرح بنشرها السلطات المختصة .

٧ - كل ما من شأنه التأثير فى قيمة العملة الوطنية أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادى فى السلطنة .

٨ - كل ما من شأنه المساس بالأخلاق والآداب العامة أو السخرية أو التحقير بأحدى الديانات السماوية أو أحدى مذاهبها .

٩ - كل خبر أو مقال أو صورة أو نيبأ أو مستند يكون وزير الاعلام والثقافة أبلغ رئيس

٢ - اذا كان الرد أو التصحيح أو التكذيب موقفاً بامضاء مستعار أو غير صحيح .

٣ - اذا كان مكتوباً بلفظة غير اللفظة التي استعملت في المقال أو الخبر المعترض عليه .

٤ - اذا كان مخالفاً للقانون أو متضمناً عبارات يعرض نشرها للمسؤولية أو عبارات منافية للأداب أو للصحيفة أو للأشخاص .

٥ - اذا ورد بعد انقضاء تسعين يوماً من نشر المقال أو الخبر المعترض عليه . تراقب لجنة المطبوعات ما اذا كان العذر الذي يتذرع به رئيس التحرير لرفض نشر الرد أو التصحيح أو التكذيب حرياً بالقبول .

وفي مطلق الاحوال يمود للجنة المذكورة ان تأمر بنشره لو ارتأت ذلك ، وان تفرض العقوبات المنصوص عليها قانوناً وان تحكم ببسمل العطل والضرر عند الاقتضاء .

الباب الرابع

الفصل الاول

في جرائم المطبوعات والعقوبات

المادة ٤١ - كل من استثمر مطبعة أو داراً للنشر أو باع مطبوعات بدون ترخيص قانوني أو بشكل يخالف القانون أو الترخيص الممنوح له ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة ريال عماني وبتوقيف استشار المطبعة أو دار النشر أو المكتبة حتى الحصول على ترخيص قانوني . وإذا استمر أو استؤنف العمل في المطبعة أو دار النشر أو اذا استمر أو استؤنف بيع المطبوعات قبل تصحيح الوضع يعاقب المسؤول عن ذلك بالسجن من عشرة ايام الى ستة أشهر .

المادة ٤٢ - اذا امتنع المدير المسؤول عن المطبعة أو دار النشر عن مسك السجل المنصوص عليه في المادة (٢٣) من هذا القانون أو اذا تغاضى عن مسك السجل المذكور وفقاً للاصول ، يعاقب بالغرامة من ٢٥ الى ٢٠٠ ريال عماني وفي حال التكرار تضاعف العقوبة .

المادة ٤٣ - اذا امتنع أو تأخر المدير المسؤول عن المطبعة أو دار النشر أو رئيس تحرير الصحيفة عن ارسال نسخ المطبوعات وفقاً لما هو منصوص

تحرير الصحيفة أو صاحب المطبعة عدم نشره .
المادة ٣٧ - لا يجوز للصحف غير السياسية أن تنشر أبحاثاً أو أخباراً أو رسوماً أو صوراً أو تعليقات ذات صيغة سياسية ان كان ذلك بصورة مباشرة أو تلميحاً .

الفصل الرابع

في الرد والتصحيح

المادة ٣٨ - اذا نشرت إحدى الصحف مقالات أو أنباء كاذبة أو مفلوطة تتعلق بمصلحة عامة ، فلوزير الاعلام والثقافة ان يطلب الى رئيس تحريرها نشر تصحيح أو تكذيب يرسله اليه وعلى هذا الاخير ، تحت طائلة العقوبة ، ان ينشر التصحيح أو التكذيب مجاناً في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالأحرف ذاتها . يفرض أيضاً هذا الموجب على كل صحيفة غير عمانية توزع في عمان ، فاذا لم تدفع للأمر منعت من الدخول الى الاراضي العمانية بقرار من وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٣٩ - كل خبر أو مقال تنشره إحدى الصحف ويراد فيه المس بشخص معين ولو تلميحاً يعطى هذا الشخص حق الرد على النحو المبين في المادة السابقة مع الاحتفاظ بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذا القانون . اذا تجاوز الرد قياس المقال أو الخبر الذي سببه ، حق لرئيس تحرير الصحيفة ان يتوقف عن نشره الى ان يدفع صاحبه أجر النشر عن العبارات الزائدة .

ويستفيد من أحكام هذه المادة الموظفون العاملون أو الأشخاص المعنويون بما فيهم الوزارات والهيئات الرسمية وغير الرسمية ، الذين ترد أسماءهم أو تعيينهم الصحيفة وتذكر عنهم وقائع أو تنشر على لسانهم أموراً تمسهم سواء أكانت خاصة بأعمالهم أو متعلقة بتصرفاتهم الشخصية .

المادة ٤٠ - يحق لرئيس تحرير الصحيفة ان يرفض نشر الرد أو التصحيح أو التكذيب في الاحوال التالية :

١ - اذا كانت الصحيفة قد صححت الخبر أو المقال بصورة لائقة .

عليه في المادتين ١٢ و ٢٥ من هذا القانون ، يعاقب بالغرامة من ٢٥ الى ٢٠٠ ريال عماني وفي حال التكرار تضاعف العقوبة .

المادة ٤٤ - اذا سمح المدير المسؤول عن المطبعة او دار النشر بطبع أى مطبوعة غير مرخص بطبعتها خلافا لما تنص عليه المادة (٢٤) من هذا القانون يعاقب بالسجن من عشرة ايام الى ستة اشهر وبالغرامة من ٢٥ الى ٢٠٠ ريال عماني أو باحدى هاتين العقوبتين ، علاوة على مصادرة المطبوعة بالاضافة الى ذلك يمكن ان يسحب الترخيص باستثمار المطبعة أو دار النشر نهائيا أو لفترة معينة .

المادة ٤٥ - في حال طبع أو نشر أو توزيع أى مطبوعة ممنوعة أو أى مطبوعة تحوى على ما يخالف احكام المادة (٣٦) من هذا القانون يعاقب المؤلف أو ناقل الخبر أو المادة الصحفية والمدير المسؤول عن المطبعة أو عن دار النشر ورئيس تحرير الصحيفة أو أى من المذكورين بالسجن من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٢٥ الى ٥٠٠ ريال عماني أو باحدى هاتين العقوبتين ، علاوة على مصادرة المطبوعة . بالاضافة الى ذلك يمكن ان يسحب الترخيص باستثمار المطبعة أو دار نشر كما يمكن ان تسحب الرخصة باصدار الصحيفة ، نهائيا أو لفترة معينة .

المادة ٤٦ - كل من أصدر صحيفة أو استثمر وكالة صحفية حكمها حكم الصحيفة بدون رخصة قانونية أو بشكل يخالف القانون أو الرخصة الممنوحة له ، يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٢٥ الى ٥٠٠ ريال عماني أو باحدى هاتين العقوبتين علاوة على مصادرة المطبوعة .

المادة ٤٧ - كل من استورد أو وزع في الاراضي العمانية مطبوعة تصدر في الخارج غير موافق على دخولها أو منع دخولها وتداولها أو صودرت اعدادها يعاقب بالسجن من عشرة ايام الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من ٢٥ الى ٥٠٠ ريال عماني أو باحدى هاتين العقوبتين علاوة على مصادرة المطبوعة .

المادة ٤٨ - اذا نشرت في احدى المطبوعات اخبار كاذبة أو اتهامات مشينة أو نعوت

تحقيرية تتعلق بالافراد أو أى شئ ينال من كرامة الافراد أو ينطوى على تهديدهم فلا تتم الملاحقة الا بناء على شكوى المتضرر ، ويعاقب الفاعل بالسجن من عشرة ايام الى ستة اشهر وبغرامة من ٢٥ الى ٥٠٠ ريال عماني أو باحدى هاتين العقوبتين ويمكن ان يحكم للمتضرر ببطل عطله وضرره .

تطبق العقوبات ذاتها التى تطبق بحق الفاعل على مدير المطبعة حيث تم طبع المطبوعة وعلى رئيس التحرير اذا حصل الفعل المعاقب عليه بواسطة صحيفة .

المادة ٤٩ - اذا رفض رئيس تحرير الصحيفة تنفيذ قرار لجنة المطبوعات القاضى بنشر التكذيب أو التصحيح أو الرد المنصوص عليها في المادتين (٢٨) و (٣٩) من هذا القانون يعاقب بالسجن من عشرة ايام الى ستة اشهر أو بغرامة من ٢٥ الى ٥٠٠ ريال عماني أو باحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الثانى في لجنة المطبوعات

المادة ٥٠ - تشكل لجنة بقرار من وزير الاعلام والثقافة تسمى « لجنة المطبوعات » وتتألف من خمسة أعضاء ثلاثة منهم من الاعلام والآخرين من خارجه على ان يكون احدهما رجل قانون والثانى ممثلا لوزارة الداخلية ، وتختص هذه اللجنة بالامور التالية :

١ - تطبيق احكام هذا القانون ضمن الصلاحيات المخولة لها صراحة بموجبه ، والنظر فيما ينشأ من تصرفات وأقوال من العاملين بالصحافة متى تشكل أخلافا أو مساساً بشرف وكرامة المهنة .

٢ - النظر والبت وفرض العقوبات والحكم ببطل العطل والضرر فى جميع دعاوى المطبوعات الناشئة عن جرائم المطبوعات والمتكوّنة بين الحق العام والافراد أو بين الافراد فيما بينهم بما يتمشى مع احكام هذا القانون وقانون الجزاء .

المادة ٥١ - تطبق « لجنة المطبوعات » الاجراءات والاصول التى يتم تحديدها بقرار من وزير الاعلام والثقافة .

الباب الخامس

احكام ختامية

المادة ٥٢ - لا تسرى احكام هذا القانون على المطابع التي تملكها الدولة ولا على المطبوعات التي تصدرها فيما خلا ما هو منصوص عليه في المادة (٢٤) من هذا القانون .

المادة ٥٣ - تعتبر قائمة على وجه صحيح ، حتى ولو كانت وضيعتها لا تنطبق على احكام هذا القانون ، المطابع ودور النشر والمكتبات والصحف والوكالات التي حكمها حكم الصحف المستثمرة بشكل فعلي قبل تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، شرط ان يتقدم اصحابها الى وزارة الاعلام والثقافة وخلال مدة تسعين يوما تسرى اعتبارا من نفاذ هذا القانون ، بطلب تثبيت وضيعتهم مشفوعا بالمستندات والبيانات المؤيدة له ، وشرط ان توافق مديرية المطبوعات والنشر على تثبيت هذه الوضعية .

يمكن للمتضرر من قرار مديرية المطبوعات والنشر ان يستأنفه لدى لجنة المطبوعات خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه القرار المذكور ،

وتتخذ اللجنة قرارا نهائيا بهذا الشأن ينفذ فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٥٤ - يتوجب على جميع الصحفيين العاملين في عمان قبل تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ان يتقدموا الى مديرية المطبوعات والنشر ، وخلال مدة تسعين يوما تسرى اعتبارا من نفاذ هذا القانون ، بطلب تثبيت وضيعتهم مشفوعا بالمستندات والبيانات المؤيدة له .

يمكن للمتضرر من قرار مديرية المطبوعات والنشر ان يستأنفه لدى لجنة المطبوعات خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه القرار المذكور وتتخذ اللجنة قرارا نهائيا بهذا الشأن ينفذ فيما لو اقترن بتصديق وزير الاعلام والثقافة .

المادة ٥٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى كل المعنيين تنفيذ ما جاء فيه من احكام كل فيما يخصه .

حرر في : ١٦ جمادى الثاني ١٣٩٥ .

الموافق : ٢٦ يونيو ١٩٧٥ .

مرسوم سلطاني
رقم ٨٠/٤٩
بإنشاء دار جريدة عمان (١)

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم
٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري
للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٩/٢٨ باجراء
تعديلات في تشكيل مجلس الوزراء .

وعلى المرسوم رقم ٨٠/٨ باصدار قانون
الخدمة المدنية .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هوآت

مادة أولى - تنشأ بمقتضى احكام هذا المرسوم
والنظام الاساسي المرافق دار للصحافة والنشر
باسم « دار جريدة عمان » وتتبع وزارة الاعلام
وشئون الشباب .

مادة ثانية - تتمتع الـدار المذكورة
بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الاداري والمالي .

مادة ثالثة - تتخذ الدار من مدينة مسقط
مركزا رئيسيا ويجوز لها أن تنشئ فروعاً في أرجاء
السلطنة المختلفة أو في الخارج .

مادة رابعة - ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٤ رجب سنة ١٤٠٠
الموافق ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠

النظام الاساسي لدار جريدة عمان

الباب الأول
« أغراض الدار »

مادة ١ - تهدف الدار الى نشر الخبر عن
طريق الكلمة والقيام بعملية الاعلام المكتوبة محليا
وعالميا ونشر وتوزيع الثقافة الادبية والاجتماعية

والسياسية والرياضية عن طريق جريدة عمان أو
الكتب أو المجلات أو النشرات التي تصدرها أو
يصدرها غيرها والمرخص لها فيها من وزارة الاعلام
وشئون الشباب .

مادة ٢ - تمارس الدار نشاطها بنفسها ولا
يجوز أن تعهد به أو بجزء منه الى جهة أخرى .
مادة ٣ - يكون انشاء الدار بمقتضى مرسوم
سلطاني .

الباب لثاني
« ادارة الدار »

مادة ٤ - يتولى ادارة دار جريدة عمان
مجلس ادارة يرأسه وزير الاعلام وشئون الشباب
ويشكل على النحو الآتي :

وزير الاعلام وشئون الشباب رئيسا
مدير عام السدار عضوا
مدير عام الاعلام بوزارة
الاعلام وشئون الشباب عضوا

مندوب عن المديرية العامة
للمالية يختاره وكيل شئون المالية عضوا

ويجوز للوزير أن يحدد للاعضاء مكافاة
حضور جلسات المجلس بالتنسيق مع الجهات
المالية المختصة .

مادة ٥ - لا يصح انعقاد المجلس إلا بحضور
جميع أعضائه الاصليين برئاسة الوزير وتصدر
قراراته بالاغلبية المطلقة وفي حالة تساوى
الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويجوز
للمجلس استدعاء خبير أو أكثر لحضور جلساته
والاشتراك فى مداولاته دون أن يكون له صوت
معدود فى قراراته .

مادة ٦ - مجلس الادارة هو السلطة المختصة
برسم السياسة التى تسير عليها الدار لتحقيق
الهدف الذى انشئت من أجله وفي حدود مرسوم
انشائها وهذا النظام الاساسي . وله فى سبيل ذلك
الصلاحيات التالية :

(أ) وضع الهيكل التنظيمي للدار وتعديله
كلما اقتضى الامر ذلك .

(ب) اصدار القرارات واللوائح الداخلية والفنية للدار .

(ج) اصدار القرارات المتعلقة بالشئون المالية للدار بالتنسيق مع السلطات المالية في الدولة .

(د) الموافقة على مشروع الموازنة المالية للدار واحالتها الى المديرية العامة للمالية لقرارها .

(هـ) وضع الخطط وتحديد الاهداف التي يتعين تحقيقها وتقييم الاداء .

(و) النظر في التقارير الدورية التي تقدم له عن سير العمل والمركز المالي للدار .

(ز) النظر في كل ما يرى رئيس المجلس عرضه عليه في الامور المتعلقة بنشاط الدار .

مادة ٧ - يجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد اليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد الى رئيس مجلس الادارة أو أحد مديري الدار ببعض اختصاصاته ، كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد مديري الدار في القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ - يجوز لمجلس الادارة أن يستعين بخبير أو مستشار أو أكثر يصدر بتعيينهم ومعاملتهم وتحديد مكافأتهم قرار من رئيس المجلس بناء على موافقة المجلس .

مادة ٩ - يكون للدار مدير عام يصدر بتعيينه وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس مجلس الادارة ويمثل المدير العام الدار أمام القضاء وفي صلاتها بالغير في حدود الصلاحيات المقررة له بمقتضى هذا النظام أو القرارات التي يصدرها مجلس الادارة في هذا الشأن .

الباب الثالث

« النظام المالي للدار »

مادة ١٠ - تتكون موارد الدار من العناصر التالية :

(أ) ما تخصصه الدولة لها من اعتمادات .

(ب) ما يؤول للدار من صافي أرباحها .

(ج) حصيلة الاعلانات .

(د) أية حصة أخرى لنشاطها أو لعمال أو الخدمات التي تؤديها الدار لحساب الغير .

مادة ١١ - يكون للدار موازنة تقديرية على نمط الموازنات التجارية وعلى الدار أن تمسك حسابات وسجلات نظامية على نمط الشركات التجارية .

مادة ١٢ - تقوم الدار بفتح حساب لها في أحد البنوك المرخصة والعاملة في السلطنة تودع فيه إيراداتها وتصرف منه مصروفاتها .

مادة ١٣ - تعفى الدار من دفع أية ضرائب أو رسوم للدولة على مشترواتها أو على ما تصدره سواء داخل السلطنة أو خارجها .

الباب الرابع

« احكام انتقالية »

مادة ١٤ - تؤول للدار جميع الموجودات والآلات الكتابية وغيرها مما كان مخصصا لجريدة عمان وتصبح ملكا للدار . وعلى الدار أن تمسك سجلات كاملة لهذه الموجودات .

مادة ١٥ - ينقل للدار جميع الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون بجريدة عمان ومطابعها ومخازنها ، ويسرى عليهم قانون الخدمة المدنية ولوائحه والعقود المبرمة معهم لحين صدور القواعد الجديدة التي تعدها الدار في شأنها بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية والتي لا يجوز أن تقل حقوق هؤلاء الموظفين فيها عما هو مقرر لهم بمقتضى قانون الخدمة المدنية .

فلسطين

فلسطين

دولة قطر

قطر

المحتوى

أجهزة لاسلكي واستقبال اذاعي :

— قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم استخدام الاجهزة والترددات اللاسلكية

مطبوعات وصحف ونشرات :

— قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المطبوعات والنشر

— قرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم اصدار وتوزيع المطبوعات

والنشرات من قبل البعثات والهيئات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة قطر

— قرار وزير الاعلام رقم ٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الباعة المتجولين للمطبوعات

الصحفية . (يراجع : تجارة برية — باعة متجولون)

— قرار وزاري رقم ٦ لسنة ١٩٨١ بتحويل بعض موظفي ادارة المطبوعات والنشر

صفة مأموري الضبط القضائي .

وكالات انباء :

— مرسوم رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء وكالة الانباء القطرية .

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠
بشأن تنظيم استخدام الأجهزة والترددات
اللاسلكية (١)

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر،

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت
المعدل ، وبخاصة على المواد ٢٣ ، ٣٤ ، ٥١ منه ،

وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ بشأن
تنظيم اشتغال الأجانب بالتجارة أو الصناعة في
قطر ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٤ بتنظيم
أعمال الاستيراد والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد
صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات
والأجهزة الحكومية الأخرى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧١ بنظام
المحاكم المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ باصدار
قانون عقوبات قطر ،

وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧١ باصدار
قانون الاجراءات الجزائية ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة
١٩٧٣ بإنشاء ادارة المواصلات السلكية واللاسلكية
وتنظيم اختصاصاتها ،

وعلى اقتراح وزير المواصلات والنقل ،
وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس
الوزراء ،

وبعد أخذ رأى مجلس الشورى ،

قررنا القانون الآتي :

الباب الأول

تعاريف

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون ،
ومالم يقتض السياق معنى آخر ، يقصد بالكلمات
والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

الوزير : وزير المواصلات والنقل .

الوزارة : وزارة المواصلات والنقل والادارات
التابعة لها التي يخولها الوزير كل أو بعض
صلاحيات الوزارة المنصوص عليها في هذا
القانون .

الأجهزة اللاسلكية : كل جهاز لاسلكي
للارسال أو الاستقبال أيًا كانت قوته ، عدا أجهزة
استقبال الاذاعة الصوتية أو المرئية ، أعد لكي
يستعمل أصلاً ، أو يمكن استعماله في بث أو نقل
أو التقاط الصوت أو الصورة أو الكتابة أو
الاشارات أو الرموز أو غيرها ، بواسطة الموجات
أو الترددات الكهرومغناطيسية .

القواعد الدولية : ١ - أية قواعد أو تعليمات
أو أوامر أو أنظمة أو توصيات أو إرشادات
أو أحكام أو تحديدات أو اصطلاحات أو تعاريف ،
أو أية أمور فنية أخرى تنص عليها اتفاقيات الاتحاد
الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد
العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، التي
تصدق عليها دولة قطر وما يتبعها من ملاحق
وقرارات وتوصيات .

٢ - أية قواعد أخرى خاصة بالاتصالات
اللاسلكية يقرها مجلس الوزراء بناء على اقتراح
وزير المواصلات والنقل .

الهواة : كل من يحوز أي جهاز لاسلكي
للارسال أو الاستقبال بقصد اشباع رغبته في
الاتصال اللاسلكي ، أو في صناعة الأجهزة
اللاسلكية أو فكها أو تركيبها وما يتعلق بها ،
دون استهداف الربح المادي أو الاستغلال التجاري
أو اجراء اتصالات محظورة بموجب القواعد
الدولية ، أو أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر ،
أو أية قواعد تنظيمية تصدر مستقبلاً .

الاستعمال الخاص : استخدام الجهاز
اللاسلكي في انجاز الأعمال الخاصة بأي شخص
طبيعي أو معنوي .

الترددات : الموجات الكهرومغناطيسية
التي تستخدم في الاتصالات اللاسلكية .

الباب الثاني

حيازة واستخدام الأجهزة والترددات اللاسلكية

مادة ٢ - لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى ، حيازة أو تركيب أو استعمال أو تشغيل أى جهاز أو محطة لاسلكية للاستعمال الخاص ، الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة ، وطبقا للشروط التى تحدد فيه ، والقواعد الدولية المكملة لها .

ويحظر منح الترخيص بالاستعمال الخاص فى حالة وجود شبكة اتصالات عامة . كما يسقط هذا الترخيص من تلقاء نفسه ويعتبر ملغيا بحكم القانون ، اذا توافرت فى المنطقة التى يعمل بها بعد صدوره ، شبكة اتصالات عامة .

مادة ٣ - لا يجوز حيازة أو تركيب أو استعمال أو تشغيل الأجهزة أو المحطات اللاسلكية لممارسة الهوايات اللاسلكية ، أو اجراء التجارب الفنية ، أو الاختبارات العلمية ، أو التعليم . كما لا يجوز انشاء أو استخدام المحطات اللاسلكية على ظهر السفن أو الطائرات المسجلة بدولة قطر ، الا بترخيص خاص من الوزارة ، وطبقا للشروط التى تحدد فيها والقواعد الدولية المكملة لها .

مادة ٤ - لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى استخدام أية ترددات لاسلكية غير التى يتم تخصيصها له وتسجيلها باسمه فى السجلات التى تعد لهذا الغرض بالوزارة . ويصدر بها ترخيص خاص تحدد فيه أوصافها وطرق استخدامها ، طبقا للشروط التى تحدد فى هذا الترخيص والقواعد الدولية المكملة لها .

ولا يجوز استخدام أى تردد مسجل ، بطريقة مخالفة للطريقة التى سجل بها ، الا بعد الحصول على إذن كتابى بذلك من الوزارة .

مادة ٥ - تقدم طلبات الترخيص بالأجهزة وحيز الترددات اللاسلكية ، المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، من هذا القانون ، على النماذج التى تعدها الوزارة لهذا الغرض وتوزعها دون مقابل .

وللوزارة اصدار الترخيص أو رفض اصداره دون ابداء الاسباب .

وفى جميع الأحوال لا يجوز اصدار الترخيص الا بعد أخذ موافقة وزارتي الدفاع والداخلية .

مادة ٦ - تصدر التراخيص المشار اليها فى المواد السابقة لمدة سنة قابلة للتجديد . ويجوز للوزارة اصدار التجديد أو رفضه دون ابداء الاسباب .

وتبدأ مدة السنة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام ، على أن تشمل السنة الأولى المدة من تاريخ صدور الترخيص حتى ٣١ ديسمبر من السنة التالية . وتقدم طلبات التجديد قبل نهاية شهر أكتوبر من كل عام .

مادة ٧ - لا يجوز أن يعهد الى أحد بتشغيل جهاز لاسلكي أو محطة لاسلكية الا اذا كان حاصلا على شهادة عامل لاسلكي من الوزارة .

وتصدر هذه الشهادة بعد تأدية الامتحان الذى تعين شروطه وقواعده بقرار من الوزير .

مادة ٨ - لا يجوز للمرخص لهم استخدام أى جهاز أو تردد لاسلكي فى غير الغرض المعين فى الترخيص ويحظر عليهم استخدام تلك الأجهزة والترددات فى الأغراض الآتية :

١ - التقاط مراسلات غير المرخص لهم بالتقاطها . وفى حالة التقاطها مصادفة ، فلا يجوز لهم اثباتها أو توصيلها للغير أو استعمالها فى أى غرض .

٢ - ارسال أو محاولة ارسال اشارات خطر كاذبة أو مؤدية الى الخطأ .

٣ - ارسال أو محاولة ارسال اشارات أو رسائل أو صور أو رموز أو غيرها ، مخالفة للنظام العام أو الآداب أو النظام الاجتماعى أو الأمن العام .

٤ - ارسال أية برامج أو مواد اذاعية ، أو محاولة ذلك .

٥ - ارسال أو استقبال أية مراسلات تقرر الوزارة حظرها مستقبلا .

مادة ٩ - لا يجوز للمرخص لهم نقل ملكية الأجهزة أو المحطات أو الترددات اللاسلكية المرخص لهم بها أو رهنها أو تأجيرها أو التصرف فيها

بأى وجه أو الاعلان عن ذلك ، قبل الحصول على اذن كتابى من الوزارة .

ويترتب على مخالفة هذا الحكم اعتبارا لترخيص لاغيا بقوة القانون بمجرد صدور التصرف أو الاعلان ، دون حاجة صدور حكم قضائى أو قرار ادارى يقضى بذلك .

ويجوز للوزارة مصادرة الجهاز أو المحطة موضوع المخالفة اداريا .

مادة ١٠ - للوزارة الغاء الترخيص فى أى وقت متى ثبت لديها اخلال المرخص له بأى شرط من شروطه أو القواعد العولية المكملة لها أو الأحكام المقررة فى هذا القانون .

كما يجوز لها كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك ، الغاء الترخيص أو ايقافه أو اخضاعه لشروط خاصة ، أو الاستيلاء على الأجهزة أو المحطات المرخص بها مؤقتا وتسليمها لاية جهة من الجهات الحكومية لاستخدامها ، أو حظر استعمالها فى مناطق معينة .

مادة ١١ - اذا ترتب على تشغيل جهاز لاسلكى تعطيل تشغيل جهاز آخر أو التشويش عليه جاز للوزارة بناء على طلب صاحب الشأن وبعد التحقيق من صحة شكواه ، الزام صاحب الجهاز المسبب للتعطيل أو التشويش باجراء تعديلات فيه خلال الميعاد الذى تحدده له فاذا امتنع أو تأخر عن تنفيذها ، جاز للوزارة أن تقوم باجرائها على نفقته .

مادة ١٢ - على كل قادم الى البلاد من المواطنين والاجانب وبحوزته جهاز لاسلكى ، اخطار سلطات الحدود أو الجمارك حال وصوله بحيازته له . وعليه أن يودعه لديها مقابل ائصال لحين مغادرته البلاد أو حصوله على ترخيص من الوزارة باستعماله

الباب الثالث

صناعة الأجهزة اللاسلكية والاتجار فيها واصلاحها

مادة ١٣ - مع مراعاة ما يقرره القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ ، والقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٤ ، المشار اليهما والقوانين المعدلة لهما ، من قيود واجراءات ، لايجوز للتجار أو الصناع استيراد

أو تصدير أو صنع أو تركيب أو اصلاح أجهزة لاسلكية الا بترخيص من الوزارة ، وطبقا للشروط التى تحدد فيه والقواعد الدولية المكملة لها .

ولا يجوز لسلطات الجمارك الافراج عن أى جهاز لاسلكى ، الا بعد الاطلاع على الترخيص والتحقق من مطابقة الجهاز للمواصفات المبينة فيه .

مادة ١٤ - تقدم طلبات الترخيص المشار اليها فى المادة السابقة ، على النماذج التى تعدها الوزارة لهذا الغرض . وللوزارة اصدار الترخيص أو رفضه دون ابداء الأسباب .

مادة ١٥ - على كل من يزاول الاتجار فى الأجهزة اللاسلكية أو صنعها أو اصلاحها ، اخطار الوزارة بخطابات موصى عليها بكل ما يكون فى حيازته من تلك الأجهزة وقت العمل بهذا القانون وما يرد اليه منها بعد ذلك أولا بأول .

ويجب أن يتم هذا الاخطار خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون أو تاريخ الحيازة حسب الأحوال .

كما يجب عليه امساك سجلات خاصة مرقمة الصفحات تقيد بها أسماء تلك الأجهزة وأنواعها وقواتها وكمياتها ومصدرها وتاريخ الحيازة ، والاحتفاظ بتلك السجلات لمدة ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء استعمالها . ويتعين تقديم هذه السجلات للوزارة قبل بدء القيد فيها للتأشير بافتتاحها وختم صفحاتها . كما يجب تقديمها بعد انتهاء القيد فيها مباشرة لاقلها بحضور أصحابها أو من ينوب عنهم دون حجزها ويتم الختم والتأشير بدون رسوم .

وتحرر الاخطارات والسجلات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين ، باللغة العربية طبقا للنماذج التى تعدها الوزارة لهذا الغرض ، بخط واضح ودون كشط أو شطب أو تحشير ، ويجرى توزيعها دون مقابل بناء على طلب أصحاب الشأن

مادة ١٦ - يحظر على كل من يزاول الاتجار فى الأجهزة اللاسلكية أو صنعها أو اصلاحها ، بيع تلك الأجهزة أو نقل حيازتها أو ملكيتها ، أو تركيبها ، أو اصلاحها ، لأى شخص طبيعى أو

معنوى غير مرخص له فى حيازتها أو استعمالها
أو تشغيلها .

ويجب عليه امساك سجلات خاصة بذلك
طبقا للنماذج التى تعدها الوزارة لهذا الغرض .
كما يجب أن يقيد فى هذه السجلات اسم الجهاز
ونوعه وقوته ومصدره وتاريخ التصرف فيه أو
تركيبه أو اصلاحه واسم المشتري أو الحائز أو
طالب الاصلاح وعنوانه .

ويسرى على تحرير هذه السجلات وتوزيعها
وختمها والتأشير عليها ، بفتحها واغلاقها
والاحتفاظ بها ، الأحكام المشار اليها فى المادة
السابقة .

الباب الرابع الرسوم

مادة ١٧ - يفرض على منح التراخيص
المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتحديد ما يخضع
منها للتجديد ، رسم سنوى بالفئات التالية :
درهم ريال

١٠٠ - مائة ريال عن كل ترخيص باستعمال
جهاز أو تردد لا سلكى للهواة أو
التجارب الفنية أو الاختبارات
العلمية أو التعليم ، وعند كل تجديد
٥٠٠ - خمسمائة ريال عن كل ترخيص
باستخدام جهاز أو تردد لا سلكى
للاستعمال الخاص محليا ، وعند
كل تجديد .

١٠٠٠ - ألف ريال عن كل ترخيص
باستخدام جهاز أو تردد لا سلكى
للاستعمال الخاص دوليا ، وعند
كل تجديد .

٣٠٠ - ثلاثمائة ريال عن كل ترخيص
بصناعة الأجهزة اللاسلكية أو
الاتجار فيها أو اصلاحها .

وللوزارة أن تقوم بتصنيف الأجهزة
والمحطات اللاسلكية فى درجات تبعا لأنواعها
وأغراض استعمالها وقواتها ومواصفاتها الفنية ،
ولها أن تقترح الرسوم التى تفرض على كل درجة

منها . ويصدر بهذا التصنيف وبمقدار الرسوم
المستحقة قرار من مجلس الوزراء .

مادة ١٨ - يعفى من الرسوم المنصوص عليها
فى المادة السابقة الجهات الآتية :

- ١ - أجهزة ومحطات الاذاعة والتليفزيون .
- ٢ - الهيئات والبعثات الدبلوماسية المعتمدة
لدى دولة قطر ، بشرط المعاملة بالمثل .
- ٣ - أية جهات أخرى يصدر بها قرار من
مجلس الوزراء .

الباب الخامس الرقابة والعقوبات

مادة ١٩ - تتولى الوزارة الاشراف والرقابة
على الاتصالات اللاسلكية ، ولها فى سبيل ذلك
ممارسة الصلاحيات التالية :

١ - مراقبة الأجهزة والمحطات والترددات
اللاسلكية المرخص بها ، للتحقق من سلامة
استخدامها أو تشغيلها طبقا للشروط والأحكام
المقررة فى هذا القانون والقواعد الدولية .

٢ - مراقبة المراسلات اللاسلكية ، والتحرى
عن الأجهزة والمحطات والترددات الخفية غير
المرخص بها .

٣ - مراقبة السجلات المنصوص عليها فى
المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون ، والتفتيش
عليها وجرد ما يكون لدى التاجر أو الصانع من
أجهزة . ويجوز للوزارة إلغاء الترخيص الصادر
له اداريا ، متى ثبت لديها تلاعبه فى السجلات
المذكورة أو اهماله فى استعمالها .

مادة ٢٠ - يكون لموظفى ادارة المواصلات
السلكية واللاسلكية الذين يندبهم وزير المواصلات
والنقل لأداء المهام المنصوص عليها فى المادة
السابقة ، صفة مامورى الضبط القضائى فى
اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا
القانون واللوائح والقرارات المنفذة له .

ويكون لهم ولسائر رجال الشرطة ، فى كل
وقت ، الحق فى دخول المصانع والمحال والمخازن

والطائرات الهابطة فوق أراضى قطرية والسفن الراسية والبحارية داخل المياه الإقليمية ، وغيرها من الأماكن والوسائل التى توجد بها أجهزة لاسلكية للتحقق من تنفيذ تلك الأحكام .

كما يكون لهم الحق فى طلب وفحص الدفاتر التجارية والرخص والسجلات والمستندات والفواتير والأوراق المتعلقة بحيازة أو استيراد أو صناعة أو اصلاح الأجهزة اللاسلكية .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه فى التخزين فيه ، وضبط الأجهزة والمحطات التى توجد بحالة مخالفة للقانون . وتستثنى من ذلك الأجهزة والمحطات التى تكون موجودة أو مركبة على ظهر السفن أو الطائرات الأجنبية .

مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، أو جزاءات إدارية أو تعويضات ينص عليها هذا القانون أو أى قانون آخر أو تقضى بها القواعد العامة ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف ريال أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أى حكم من أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، أو أى شرط من شروط الترخيص الصادر له أو القواعد الدولية المكملة لهذه الشروط .

ويجوز للمحكمة فضلا عن ذلك أن تحكم بالعقوبات التكميلية التالية :

(أ) مصادرة الجهاز أو المحطة محل المخالفة
(ب) إلغاء الترخيص .

(ج) سحب شهادة عامل اللاسلكى مدة لا تجاوز ستة أشهر .

(د) إغلاق المصنع أو المحل أو المخزن مدة لا تجاوز ستة أشهر ، ويحدد الحكم ميعاد بدء تنفيذ الغلق .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة الأصلية فى حديها الأدنى والأقصى ، ويكون السحب بالعقوبات التكميلية وجوبيا مع مضاعفة مدة الغلق أو سحب شهادة عامل اللاسلكى .

مادة ٢٢ - يكون صاحب المحل أو المخزن أو المصنع أو الجهاز اللاسلكى أو المحطة اللاسلكية

مسئولا مع انقائهم على ادارته أو تشغيله ، عن كل مايقع من مخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع الجريمة إقتصرت العقوبة بالنسبة له على الغرامة وحدها .

الباب السادس أحكام انتقالية وعامة

مادة ٢٣ - مع مراعاة أحكام المادة (١٥) من هذا القانون يجب على من يحوز وقت العمل به أية أجهزة أو محطات لاسلكية ، أن يقدم خلال ستين يوما من نفاذه طلبا للترخيص له بحيازتها أو استعمالها أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها طبقا للأحكام المنصوص عليها فيه .

مادة ٢٤ - يجوز للمرخص لهم بحيازة أجهزة لاسلكية أو استعمالها أو تشغيلها أو الاتجار فيها أو صنعها أو اصلاحها ، طلب تعديل تراخيصهم وللوزارة الموافقة على هذا التعديل أو رفضه دون ابداء الأسباب .

وتستوفى عن الرخص المعدلة ، ذات الرسوم المقررة للرخص الجديدة .

مادة ٢٥ - جميع التراخيص التى تعتمد بموجب أحكام هذا القانون شخصية ، ولا يجوز التنازل عنها للغير أو التصرف فيها بأى وجه من الوجوه بمقابل أو بغير مقابل .

ويسقط الترخيص تلقائيا بحكم القانون بمجرد التصرف فيه أو التنازل عنه ، دون حاجة الى صدور حكم قضائى أو قرار إدارى يقضى بذلك

مادة ٢٦ - لا تتحمل الحكومة أية مسؤولية عن الأجهزة أو المحطات أو الترددات اللاسلكية التى ترخص بها ، وتكون حيازتها وتركيبها واستخدامها وتشغيلها وصيانتها تحت مسؤولية المرخص لهم بها وعليهم وحدهم تقع تبعة تشغيلها وما يلحق الغير من أضرار بسببها .

مادة ٢٧ - لا تخضع لأحكام هذا القانون ، الأجهزة أو المحطات اللاسلكية التى تستوردها لحسابها أو تستعملها القوات المسلحة أو قوات

الشرطة أو أية جهة حكومية أخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

لهذا الغرض ويجرى توزيعها دون مقابل بناء طلب أصحاب الشأن .

ومع ذلك تلتزم الجهات المذكورة بتسجيل بيانات وترددات تلك الأجهزة أو المحطات وفقا لأحكام هذا القانون ، ويتم هذا التسجيل بدون رسوم .

مادة ٢٩ - تسرى القواعد الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية على ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

مادة ٢٨ - يجب على أصحاب رخص المحطات التجارية والساحلية ، قيد حسابات الاشارات الصادرة من المحطة والواردة اليها ، فى سجلات خاصة يوضح بها رقم الاشارة وتاريخها واسم محطة التصدير بالكامل ، ومحطة الاستقبال النهائية وغيرها من البيانات التى تطلبها الوزارة من وقت لآخر ، وذلك طبقا للنماذج التى تعدها

مادة ٣٠ - ينظم بمرسوم ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام تحقيقا لأغراضه ، وتصدر بذات الاداة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ٣١ - على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . صدر فى قصر الدوحة بتاريخ : ١٤٠٠/٩/٢١ هـ الموافق : ١٩٨٠/٨/٢ م

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن المطبوعات والنشر (١)

نحن حمد بن خليفة آل ثاني نائب امير دولة قطر

بعد الاطلاع على النظام الاساسى المؤقت
المعدل ، وبخاصة على المواد ١٣ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٥١ منه ،

وعلى الامر الاميرى رقم (٢) لسنة ١٩٧٩
بتعيين نائب لامير دولة قطر ،

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد
صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات
والأجهزة الحكومية الاخرى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٢ بإنشاء
وزارة الشؤون البلدية ووزارة الاعلام .

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بتحديد
اختصاصات وزارة الاعلام .

وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦١ بتنظيم
شركات المساهمة ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٢ بإنشاء
نظام السجل التجارى المعدل بالقانون رقم (٢)
لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ بشأن
تنظيم اشتغال الأجانب بالتجارة أو الصناعة فى
قطر ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٦
بتنظيم رقابة المطبوعات والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩
بشأن تنظيم الصحافة المعدل بالقانون رقم (١٤)
لسنة ١٩٧٠ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٩
بشأن الباعة المتجولين ،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧١ بنظام
المحاكم العدلية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ باصدار
قانون عقوبات قطر ،

وعلى القانون (١٦) لسنة ١٩٧١ باصدار
قانون المواد المدنية والتجارية ،

وعلى اقتراح وزير الاعلام .

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس
الوزراء ،

وبعد أخذ رأى مجلس الشورى ،

اصدرنا القانون الآتى :

الفصل الاول تعريف عامة

مادة ١ - يكون للكلمات والعبارات الآتية
المعاني الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض
السياق معنى آخر :

المطبوعات : الكتابات والرسوم والاسطوانات
واشرطة التسجيل والصور الشمسية وغير ذلك
من وسائل التعبير اذا كانت قابلة للتداول .

المطبوعة الصحفية : كل جريدة أو مجلة أو
مطبوع يصدر بذات الاسم بصفة دورية فى مواعيد
منتظمة أو غير منتظمة .

صاحب المطبوعة الصحفية : الشخص الطبيعي
أو المعنوي الذى يتولى اصدار المطبوعة الصحفية .

الصحافة : مهنة اصدار المطبوعات الصحفية

الصحفى : كل من اتخذ الصحافة مهنة أو
مورد للرزق ويشمل عمله الكتابة فى المطبوعات
الصحفية أو مدها بالأخبار والتحقيقات وسائر
المواد الصحفية مثل الصور والرسوم وغيرها .

المطبعة : كل جهاز معد لانتاج المطبوعات على
الورق أو القماش أو غير ذلك من المواد . ولا يشمل
هذا التعريف الآلات الكاتبة أو أجهزة التصوير
الشمسى أو آلات تصوير الوثائق .

الناشر : الشخص الطبيعي أو المعنوي الذى
يتولى نشر أى مطبوع .

دار النشر : كل مؤسسة تتولى اعداد
المطبوعات واخراجها بقصد الاتجار فيها .

دار التوزيع : كل مؤسسة تتولى توزيع المطبوعات أو بيعها بواسطة المكتبات أو الباعة .

المكتبة : كل مؤسسة تتولى بيع وتوزيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين .

شركة عمادية : كل شركة غير شركة المساهمة .

ادارة المطبوعات والنشر : ادارة المطبوعات والنشر بوزارة الاعلام .

الفصل الثاني المطبوعات الصحفية

مادة ٢ - يشترط في اصدار مطبوعة صحفية في قطر الحصول على ترخيص كتابي باصدارها من وزير الاعلام .

مادة ٣ - يجب أن يشتمل طلب الترخيص باصدار مطبوعة صحفية على البيانات الآتية مؤيدة بالمستندات اللازمة :

(أ) اسم صاحب المطبوعة الصحفية ولقبه وجنسيته ومحل اقامته .

(ب) اسم رئيس التحرير المسئول أو المحررين المسئولين والناشر أن وجد ، مع بيان جنسياتهم ومحل اقامتهم .

(ج) اسم المطبوعة الصحفية وعنوان ادارتها والمطبعة التي تطبع بها .

ولا يجوز أن يكون اسم المطبوعة الصحفية مشابها أو مقاربا لاسم مطبوعة صحفية أخرى سبقتها في الصدور .

(د) اللغة التي تصدر بها المطبوعة الصحفية ومواعيد اصدارها .

(هـ) بيان ما إذا كانت المطبوعة الصحفية سياسية أو غير سياسية .

ويوقع على طلب الترخيص من صاحب المطبوعة الصحفية ومن رئيس التحرير أو المحررين المسئولين ومن الناشر أن وجد .

ويقدم الطلب الى ادارة المطبوعات والنشر مقابل ائصال .

مادة ٤ - كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها طلب الترخيص باصدار مطبوعة صحفية يجب ابلاغه ادارة المطبوعات والنشر قبل حدوثه بشمانية أيام على الأقل ، الا اذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب ابلاغه خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ٥ - يودع صاحب المطبوعة الصحفية مع طلب الترخيص تأمينا قدره ثلاثة آلاف ريال عن كل مطبوعة صحفية تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع ، وألفا ريال في الأحوال الأخرى ، وذلك ضمانا لاستيفاء الغرامات والمصاريف التي قد يحكم بها على صاحب المطبوعة الصحفية أو رئيس تحريرها .

ويجوز الاستعاضة عن هذا التأمين المالي بضمان مصرفي .

مادة ٦ - يجب على صاحب المطبوعة الصحفية اكمال التأمين أو الضمان المصرفي كلما نقص بسبب استيفاء الغرامات والمصاريف المشار اليها في المادة السابقة .

فاذا لم يتم بذلك تلقائيا تعين عليه اكمال التأمين أو الضمان خلال ثمانية أيام من تاريخ تسلمه أخطار ادارة المطبوعات والنشر بوجوب السداد .

مادة ٧ - لايجوز لأي مطبوعة صحفية خارج قطر أن تنقل مكان صدورها الى دولة قطر سواء كان هذا النقل بطبعة مستقلة أو ملحقة ، أو بأي شكل آخر ، دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من وزير الاعلام ، وفقا لما تقضى به المواد السابقة .

مادة ٨ - لايجوز مباشرة العمل في المطبوعة الصحفية قبل الحصول على الترخيص الخاص بها .

مادة ٩ - يشترط في صاحب المطبوعة الصحفية ما يأتي :

(أ) أن يكون قطريا .

(ب) أن لا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة وان يكون كامل الأهلية .

(ج) أن لا يكون قد سبق الحكم عليه

بعقوبة جنائية ، أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(د) أن يكون حسن السيرة طيب السمعة

مادة ١٠ - يشترط للاشتغال بمهنة الصحافة الحصول على ترخيص كتابى بذلك من إدارة المطبوعات والنشر .

مادة ١١ - يجب أن تتوافر فى الصحفي جميع الشروط الواردة فى المادة التاسعة ، كذلك يجب أن يتوافر فيه ما يأتى :

(أ) أن يكون ملما الماما كاملا باللغة العربية أو باللغة التى تصدر بها المطبوعة الصحفية اذا كانت تصدر بلغة أجنبية .

(ب) أن لا يكون مرتبطا بالعمل مع أى دولة أجنبية .

مادة ١٢ - يجوز أن يكون الصحفي غير قطرى ، وفى هذه الحالة يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواردة فى المادتين (٩) و (١١) باستثناء شرط الجنسية .

كذلك يجب أن يتوافر فيه ما يأتى :

(أ) أن يكون حاصلا على شهادة من أحد المعاهد أو الكليات المعترف بها ومارس العمل فى المؤسسات الصحفية المعروفة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، أو أن يكون مقيدا باحدى نقابات الصحافة أو المحررين ، أو أن يكون حاملا بطاقة صحفية صادرة عن احدى الجهات الرسمية فى الدولة التى ينتمى إليها .

(ب) أن لا يمارس عملا غير العمل الصحفى فى البلاد .

مادة ١٣ - يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها ، أو عدد من رؤساء التحرير المسئولين ، يشرف كل واحد منهم اشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

مادة ١٤ - يجب أن تتوافر فى رئيس التحرير جميع الشروط الواردة فى المادتين (٩) و (١١) . كذلك يجب أن يتوافر فيه ما يأتى :

(أ) أن يكون على قدر من الثقافة والخبرة تمكنه من ممارسة المهنة .

(ب) أن يقيم بصفة دائمة فى دولة قطر .

ويجوز استثناء أن يكون رئيس التحرير من أبناء أحد البلاد العربية ، وفى هذه الحالة يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية ، بالإضافة الى ما تقدم من شروط :

(أ) أن يكون حاصلا على شهادة من أحد المعاهد أو الكليات المعترف بها ، ومارس العمل فى المؤسسات الصحفية المعروفة مدة لا تقل عن عشر سنوات .

(ب) أن يكون مقيدا باحدى نقابات الصحافة أو المحررين ، أو أن يكون حاملا بطاقة صحفية صادرة عن احدى الجهات الرسمية فى الدولة التى ينتمى إليها .

(ج) أن لا يمارس عملا غير العمل الصحفى فى البلاد .

ويصدر باستثناء رئيس التحرير من شرط الجنسية القطرية قرار من وزير الاعلام يوضح فيه اسم رئيس التحرير وجنسيته ومدة عمله التى يجب أن لا تزيد على سنتين الا اذا جددت لمدة أو مدد أخرى مماثلة بقرار جديد .

مادة ١٥ - يجب بيان أسماء صاحب المطبوعة الصحفية ورئيس تحريرها وناسرها ان وجد واسم المطبعة التى تطبع فيها اذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها ، وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وكذلك تاريخ صدورها وقيمة الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة .

مادة ١٦ - على رئيس التحرير أن ينشر مجانا البلاغات الرسمية والبيانات المتعلقة بالمصلحة العامة التى ترسل اليه من إدارة المطبوعات والنشر ، فى أول عدد يصدر من المطبوعة الصحفية بعد تسلم تلك البلاغات والبيانات .

مادة ١٧ - اذا نشرت أى مطبوعة صحفية تصدر فى قطر أنباء أو مقالات تتضمن معلومات كاذبة أو مغاوبة تمس المصلحة العامة ، فللمدير إدارة المطبوعات والنشر أن يطالب الى رئيس التحرير

المستول نشر التصحيح أو التكذيب الذي يرسله إليه . وعلى المطبوعة الصحفية نشره مجانا في العدد الصادر مباشرة بعد ورود التكذيب أو التصحيح اليها وفي نفس المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر وبنفس الأحرف .

وينطبق هذا الحكم على كل مطبوعة عربية أو أجنبية توزع في دولة قطر .

فاذا لم تستجب المطبوعة الصحفية للطلب، جاز حظر دخولها أو توزيعها في دولة قطر بقرار من وزير الاعلام .

مادة ١٨ - اذا نشرت مطبوعة صحفية مقالا أو خبرا تضمن تعريضا أو تشهيرا أو اساءة الى شخص معين فلهذا الشخص حق الرد على النحو المبين في المادة السابقة . واذا تجاوز الرد حجم المقال أو الخبر ، فلرئيس التحرير حق المطالبة بأجر النشر عن المساحة الزائدة وفقا لتعريفات الاعلانات المعتمدة من المطبوعة الصحفية .

مادة ١٩ - اذا توفي صاحب حق الرد ، فلورثته الشرعيين أو أحدهم الرد مرة واحدة ، كما يحق لهم الرد على أى مقال ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته وفقا للاحكام المشار اليها في المادتين السابقتين .

واذا كان التعريض أو التشهير أو الاساءة موجها الى أحد الموظفين العموميين أو أحد الأشخاص المعنوية كالوزارات والهيئات الرسمية وغير الرسمية . كان لكل منهم حق الرد وفقا للاحكام السابقة .

مادة ٢٠ - يجوز لرئيس التحرير المستول عدم نشر الرد في الحالات الآتية :

(أ) اذا كانت المطبوعة قد قامت بنفسها بتصحيح المقال أو الخبر بالأسلوب المناسب .

(ب) اذا كان الرد أو التصحيح يحمل اسما مستعارا أو توقيعا غير صحيح .

(ج) اذا كان الرد مكتوبا بلغة غير لغة المطبوعة الصحفية .

(د) اذا كان الرد مخالفا للقانون أو يتضمن بيانات يعرض نشرها للمسئولية أو عبارات أو

الفاظا منافية للاداب أو مضررة بالمطبوعة الصحفية أو بأشخاص آخرين .

(هـ) اذا ورد الرد للمطبوعة الصحفية بعد مرور ستين يوما من نشر المادة المراد تصحيحها .

مادة ٢١ - اذا رفضت المطبوعة الصحفية نشر الرد لسبب غير أسباب الرفض الواردة في المادة السابقة أو متذرة بدون وجه حق بأحد هذه الأسباب ، فلوزير الاعلام أن يصدر قرارا بوجوب النشر . وفي هذه الحالة تلتزم المطبوعة بالنشر . ولا يجوز الطعن في هذا القرار أمام أية جهة قضائية .

مادة ٢٢ - لا يجوز لأية مطبوعة صحفية تصدر في قطر نشر أى اعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية قبل موافقة وزير الاعلام . ويستثنى من ذلك الاعلانات التجارية التي تنشر وفقا لتعريفات الاعلانات المعتمدة من المطبوعة الصحفية

مادة ٢٣ - على كل مطبوعة صحفية أن تودع مجانا بادارة المطبوعات والنشر مقابل إيصال ست نسخ من كل عدد أو ملحق عدد بمجرد صدوره .

مادة ٢٤ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل المطبوعة الصحفية لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو إلغاء ترخيصها اذا ثبت أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو تبين أنها تخدم مصالح دولة أجنبية ، أو تحصل من أى دولة أو جهة أجنبية على معونة مساعدة أو فائدة بأى صورة كانت دون اذن من وزير الاعلام .

مادة ٢٥ - يجوز في الأحوال الاستثنائية ، التي تتطلب فيها المصلحة العامة اتخاذ تدابير عاجلة ، وقف اصدار المطبوعة الصحفية بقرار من وزير الاعلام لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

مادة ٢٦ - لصاحب المطبوعة الصحفية الحق في التظلم من قرار الوقف أو التعطيل أو إلغاء الترخيص الى مجلس الوزراء خلال شهر من صدور القرار . ويكون قرار مجلس الوزراء الذي يصدر في هذا الشأن نهائيا ، ولا يجوز الطعن فيه .

مادة ٢٧ - يجوز إلغاء ترخيص المطبوعة الصحفية بقرار من وزير الاعلام في الأحوال الآتية :

(أ) إذا طلب صاحب المطبوعة الصحفية إلغائها .

(ب) إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة أشهر من تاريخ الترخيص لها بالصدور .

(ج) إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية بانتظام خلال ستة أشهر وذلك في حالة ما إذا كانت من المطبوعات التي تصدر بصفة دورية في مواعيد منتظمة ، أو إذا توقفت عن الصدور مدة ستة أشهر متوالية ، وذلك في حالة ما إذا كانت من المطبوعات التي تصدر بصفة دورية في مواعيد غير منتظمة .

(د) إذا حدث تغيير في المطبوعة الصحفية ترتب عليه عدم توافر أحد الشروط التي نص عليها القانون .

(هـ) إذا لم يكمل صاحبها ما نقص من التأمين أو الضمان وفقا لحكم المادة السادسة .

(و) إذا توفي صاحبها ، ولم يتيسر لورثته إصدارها بانتظام خلال سنة من تاريخ وفاته .

مادة ٢٨ - يجوز لصاحب المطبوعة الصحفية التنازل عنها لغيره من المواطنين القطريين بشرط موافقة وزير الاعلام كتابة على ذلك . وتنطبق على المالك الجديد أحكام هذا القانون .

مادة ٢٩ - تطبق الأحكام الواردة في هذا القانون على وكالات الأنباء التي تزود مؤسسات النشر بالأخبار والصور والرسوم وسائر المواد الصحفية .

ولا يجوز للصحفيين الذين يعملون كمراسلين لوكالات الأنباء أو المطبوعات الصحفية أو الاذاعات أو محطات التلفزيون العربية أو الأجنبية ممارسة نشاطهم في دولة قطر قبل الحصول على ترخيص كتابي بذلك من إدارة المطبوعات والنشر .

الفصل الثالث

المطابع والمطبوعات والناشر

مادة ٣٠ - يشترط لامتلاك أو استثمار أو إدارة مطبعة الحصول على ترخيص كتابي بذلك من إدارة المطبوعات والنشر .

ويجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات التالية :

(أ) اسم صاحب المطبعة وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته .

(ب) نوع المطبعة والآلات المستعملة فيها ومقرها واسمها إن وجد .

(ج) اسم مديرها المسئول وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته .

(د) رقم القيد في السجل التجاري .

مادة ٣١ - كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها طلب الترخيص المشار اليه في المادة السابقة يجب إبلاغه إدارة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام من تاريخ حدوثه .

ولإدارة المطبوعات والنشر إلغاء الترخيص إذا ترتب على التغيير عدم توافر أحد الشروط التي نص عليها القانون .

مادة ٣٢ - لا يجوز مباشرة العمل في المطبعة قبل الحصول على الترخيص المشار اليه في المادة (٣٠) .

مادة ٣٣ - يشترط في كل من صاحب المطبعة ومديرها الإداري المسئول أن يكون قاطنا أتم الحادية والعشرين من عمره على الأقل ، وأن يكون كامل الأهلية ، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

مادة ٣٤ - لا يجوز البدء في طبع أية مطبوعة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من إدارة المطبوعات والنشر . ويقدم طلب الترخيص إلى الإدارة مشفوعا بنسخة من المطبوعة المراد طبعها مكتوبة بالآلة الكاتبة أو بخط اليد .

مادة ٣٥ - كل مطبوعة تصدر عن المطبعة يجب أن يذكر في مكان بارز منها اسم الطابع وعنوانه وتاريخ الطبع .

مادة ٣٦ - عند إصدار مطبوعة مؤلفة أو مترجمة ، على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يودع مجانا بإدارة المطبوعات والنشر مقابل إيصال نسختين من المطبوعة .

مادة ٣٧ - لا تسرى أحكام المواد (٣٤) و(٣٥) و (٣٦) على المطبوعات ذات الصبغة التجارية أو الخاصة .

مادة ٣٨ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يحتفظ بسجل خاص يبين بالتسلسل عناوين المطبوعات المنشورة والمعدة للنشر وأسماء أصحابها ، وعدد النسخ المطبوعة منها وتاريخ طبعتها ، ويحتفظ بهذا السجل في المطبعة والسلطات المختصة الاطلاع عليه عند الاقتضاء .

مادة ٣٩ - يشترط لانشاء دار للنشر الحصول على ترخيص كتابي بذلك من ادارة المطبوعات والنشر ويجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات التالية :

(أ) اسم طالب الترخيص وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل اقامته .

(ب) اسم الدار ومقرها .

(ج) اسم مديرها المسئول وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل اقامته .

(د) اسم المطبعة التي تطبع فيها مطبوعات هذه الدار واسم صاحب المطبعة ومديرها المسئول ومحل اقامته .

مادة ٤٠ - كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها طلب الترخيص المشار اليه في المادة السابقة يجب ابلاغه ادارة المطبوعات والنشر خلال ثمانية ايام من تاريخ حدوثه .

ولادارة المطبوعات والنشر إلغاء الترخيص اذا ترتب على التغيير عدم توافر أحد الشروط التي نص عليها القانون .

مادة ٤١ - اذا كانت دار النشر شركة عادية وجب أن يوقع مديرها المفوض بطلب الحصول على الترخيص ، واذا كانت شركة مساهمة يوقع الطلب رئيس مجلس ادارتها أو نائبه أو العضو المنتدب للادارة . وفي هذه الحالة يجب أن يرفق بالطلب بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامتهم كل منهم ، كما ترفق بالطلب نسخة من نظام الشركة وسجلها التجاري

مادة ٤٢ - لا يجوز مباشرة العمل بدار النشر

قبل الحصول على الترخيص المشار اليه في المادة (٣٩) .

مادة ٤٣ - يشترط في كل من صاحب دار النشر ومديرها الاداري المسئول أن يكون قطريا أتم الحادية والعشرين من عمره على الأقل ، وأن يكون كامل الأهلية ، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة ٤٤ - لا يجوز لصاحب دار النشر أو مديرها المسئول أن يكون مرتبطا بالعمل مع أي دولة أجنبية ، كما لا يجوز للشخص الواحد أن يكون مديرا أو مسئولا عن أكثر من دار نشر واحدة

مادة ٤٥ - يجب أن يذكر اسم وعنوان الناشر في الصفحة الأولى أو الأخيرة من أي مطبوعة تصدر عن دار النشر .

الفصل الرابع المسائل المحظورة نشرها

مادة ٤٦ - لا يجوز التعرض لشخص أمير دولة قطر بالنقد ، كما لا يجوز أن ينسب اليه قول الا باذن مكتوب من مدير مكتبه .

مادة ٤٧ - لا يجوز نشر ما يلي :

(أ) كل ما من شأنه التعريض على قلب نظام الحكم في البلاد أو الاساءة اليه أو الاضرار بالمصالح العليا للدولة .

(ب) كل ما من شأنه تعريض سلامة الدولة أو أمنها الداخلي أو الخارجي للخطر ، وكذلك الدعوة والترويج لاعتناق المبادئ الهدامة .

(ج) أنباء القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها ، وبوجه عام كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية ، الا اذا تم الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة .

(د) أنباء الاتصالات السرية الرسمية ، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية حتى يتم ابرامها الا باذن خاص من ادارة المطبوعات والنشر .

الفصل الخامس توزيع وتداول المطبوعات

مادة ٤٨ - يشترط لمزاولة مهنة استيراد أو تصدير أو توزيع المطبوعات في قطر الحصول على ترخيص كتابي من إدارة المطبوعات والنشر .
ويجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات الآتية :

(أ) اسم طالب الترخيص وعمره ومكان ميلاده وجنسيته ومحل إقامته .

(ب) الاسم التجاري الذي يريد أن يستعمله
(ج) أسماء وعناوين المكتبات ومحلات توزيع المطبوعات التي يزاول فيها نشاطه ، سواء كانت محلا رئيسيا ، أو مركزا عاما ، أو وكالة ، أو فرعا .

مادة ٤٩ - كل تغيير يطرا على البيانات التي تضمنها طلب الترخيص المشار اليه في المادة السابقة يجب إبلاغه إدارة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام من تاريخ حدوثه .

ولإدارة المطبوعات والنشر إلغاء الترخيص إذا ترتب على التغيير عدم توافر أحد الشروط التي نص عليها القانون .

مادة ٥٠ - إذا كان طالب الترخيص ببيع وتوزيع المطبوعات شركة عادية يوقع الطلب مديرها المفوض وإذا كانت شركة مساهمة يوقعه رئيس مجلس إدارتها أو نائبه أو العضو المنتدب للإدارة ، وفي هذه الحالة يجب أن يرفق بالطلب بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وجنسياتهم ومحل إقامة كل منهم ، كما ترفق بالطلب نسخة من نظام الشركة وسجلها التجاري .

مادة ٥١ - يودع صاحب كل دار أو شركة أو مكتب لتوزيع المطبوعات مع طلب الترخيص تأمينا قدره ثلاثة آلاف ريال، وذلك ضمانا لاستيفاء الغرامات والمصاريف التي قد يحكم بها عليه في حالة مخالفته أي حكم من أحكام هذا القانون .

ويجوز الاستعاضة عن هذا التأمين المالي بضمان مصرفي .

(هـ) كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تمكير صفو العلاقات بين الدولة وبين البلاد العربية والصديقة .

(و) كل رأى يتضمن سخيرية أو تحقيرا لاحدى الديانات السماوية أو أحد مذاهبها ، أو يساعد على إثارة التفرقات الطائفية أو العنصرية أو الدينية .

(ز) كل ما من شأنه الاضرار بالعملية الوطنية أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي في الدولة .

(ح) كل ما ينافي الأخلاق أو يتضمن خدشا للآداب العامة ، أو يمس كرامة الأشخاص أو حرياتهم الشخصية .

(ط) كل ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع .

(ي) وقائع التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالقضايا والأحوال الشخصية ما لم تصرح المحكمة المختصة بالنشر .

(ك) كل ما من شأنه إلحاق الضرر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري أو بقصد التشهير به أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من مباشرة عمله .

(ل) أخبار إفلاس التجار أو المحال التجارية أو المصارف ، أو الصيارف ، إلا بإذن خاص من المحكمة المختصة .

(م) الطعن في أعمال الموظف العام المتضمن قدفا في حقه ، إلا إذا ثبت أن الكاتب كان حسن النية واعتقد بصحة الوقائع التي استند بها إلى الموظف العام ، وكان اعتقاده هذا قائما على أسباب معقولة بعد التثبت والتحري ، واتجه إلى مجرد حماية المصلحة العامة ، واقتصر فيما صدر منه على القدر اللازم لحماية هذه المصلحة .

(ن) كل خبر أو مقال أو نبأ أو وثيقة يكون وزير الاعلام قد أبلغ رئيس تحرير المطبوعة الصحفية أو صاحب المطبوعة عدم نشرها .

مادة ٥٢ - يجب على صاحب دار التوزيع أو مديرها المسئول اكمال التأمين أو الضمان المصرفي كلما نقص بسبب استيفاء الفرامات أو المصاريف المشار اليها في المادة السابقة .

فاذا لم يقيم بذلك تلقائيا صاحب دار التوزيع أو مديرها المسئول ، تعين عليه اكمال التأمين أو الضمان خلال ثمانية أيام من تاريخ تسلمه أخطار ادارة المطبوعات والنشر بوجوب السداد .

ولادارة المطبوعات والنشر الغاء ترخيص دار التوزيع اذا لم يكمل صاحبها أو مديرها المسئول ما نقص من التأمين أو الضمان .

مادة ٥٣ - لايجوز فتح أو ادارة أو استغلال دار أو مكتب أو مكتبة أو محل بيع أو توزيع أية مطبوعات من أى نوع سواء كانت محلية أو خارجية قبل الحصول على الترخيص المشار اليه في المادة (٤٨) .

مادة ٥٤ - مع مراعاة أحكام المرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٩ بشأن الباعة المتجولين ، يجوز لادارة المطبوعات والنشر السماح ببيع المطبوعة الصحفية سواء كانت محلية أو خارجية بواسطة موزعين وباعة متجولين .

ويصدر لكل بائع متجول يسمح له ببيع المطبوعات الصحفية ترخيص من ادارة المطبوعات والنشر ، وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها وزير الاعلام بقرار منه .

مادة ٥٥ - يحظر على البائعين المتجولين الترويج لبيع المطبوعات الصحفية عن طريق المناداة بأنباء كاذبة ، أو غير واردة في المطبوعة ، أو بما يخدش الأخلاق ، أو يتنافى مع الآداب العامة ، أو يمس الشعور القومى أو الدينى .

مادة ٥٦ - لا يجوز استيراد أو تداول المصاحف الشريفة ، أو أجزاء منها سواء أكانت على هيئة مطبوعات أم مسجلات صوتية قبل الحصول على ترخيص خاص بالاستيراد من ادارة المطبوعات والنشر

ويشترط أن تكون نسخ المصاحف والأجزاء المستوردة للتداول معتمدة من احدى الجهات المختصة في البلاد العربية أو الإسلامية التى تستورد منها ، وأن تقر هذا الاعتماد الجهة

المسئولة عن الشؤون الدينية في دولة قطر .

مادة ٥٧ - على كل دار لتوزيع وتداول المطبوعات أن تودع مجانا بإدارة المطبوعات والنشر مقابل إيصال نسختين من المطبوعات التى تستوردها .

مادة ٥٨ - يجوز لمدير ادارة المطبوعات والنشر ، بعد موافقة وزير الاعلام ، أن يحذف من أية مطبوعة محلية أو مستوردة أية فقرة أو مقال أو بحث أو تعليق أو أجزاء منها متى كانت تشتمل على ما هو محظور نشره طبقا لأحكام الفصل الرابع من هذا القانون . ويتم الحذف أما بقطع الجزء المحظور نشره أو طمسه بالحبر أو بأى طريقة مناسبة أخرى . فاذا تعذر الحذف ، جاز لمدير ادارة المطبوعات والنشر ، بعد موافقة وزير الاعلام ، أن يصدر قرارا بمنع تداول المطبوعة ولايجوز الطعن فى هذا القرار أمام أية جهة قضائية .

مادة ٥٩ - يحظر بيع أو توزيع المطبوعات التى تم طبعها فى قطر أو التى تم استيرادها ، قبل موافقة ادارة المطبوعات والنشر كتابة على تداولها .

ويعد من قبيل التوزيع لصق المطبوعات على الجدران أو انقاؤها فى الطرقات أو عرضها فى واجهات المحلات العامة أو فى أماكن ظاهرة بداخل المحلات

مادة ٦٠ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسئول أن يودع مجانا نظير إيصال فى دار الكتب القطرية أربع نسخ من المطبوعات التى تم طبعها فى قطر ووافقت ادارة المطبوعات والنشر على تداولها .

مادة ٦١ - يجب على كل مكتبة أو دار أو مؤسسة أو محل لتوزيع المطبوعات أو عرضها للبيع أن تزود ادارة المطبوعات والنشر بقائمة ، مرة كل أربعة أشهر ، تتضمن أسماء المطبوعات التى فى حيازتها ، وأنواع الموضوعات المشتملة عليها .

الفصل السادس

لجان الرقابة على المصنفات الفنية

مادة ٦٢ - تنشأ لجنة أو لجان للرقابة على

الفصل السابع العقوبات

المصنفات الفنية تتبع إدارة المطبوعات والنشر،
وتشكل على النحو التالي :

(أ) رئيس يتم اختياره من بين كبار موظفي
إدارة المطبوعات والنشر .

(ب) أربعة أعضاء من ذوى الراى يختارهم
وزير الاعلام .

(ج) ممثل لكل من وزارات التربية والتعليم
والداخلية ، والعمل والشئون الاجتماعية ، ويختار
كل منهم الوزير المختص .

ويصدر بتشكيل اللجان قرار من وزير
الاعلام . ويحدد القرار اختصاصاتها ، ونظام
عملها ، ونطاق رقابتها ، ويتولى
أعمال السكرتارية أحد موظفى إدارة المطبوعات
والنشر .

مادة ٦٣ - لايجوز ، فى عرض عام ، عرض
أى مصنف فنى قبل الحصول على تصريح بذلك
من لجنة الرقابة المختصة . ويحرر التصريح من
نسختين . ترفق احدهما بالمصنف الفنى المصرح
بعرضه ، وتحفظ الأخرى لدى اللجنة .

وإذا رأت اللجنة حذف مشهد أو فقرة من
المصنف الفنى أو منعه من التداول، عرضت الأمر
على مدير إدارة المطبوعات والنشر ، ليتخذ مايراه
لازما وفقا للمادة (٥٨) من هذا القانون .

مادة ٦٤ - يجوز لإدارة المطبوعات والنشر
إصدار توجيهات للجهة أو الجهات التى تقوم
باستيراد وتوزيع المصنفات الفنية فى دولة قطر
بقصد انتقاء المصنفات ذات المستوى الجيد فنيا
 واجتماعيا ودينيا وخلقيا وثقافيا ، وذلك حفاظا
على التقاليد والآداب العامة المرعية فى دولة قطر
وللاسهم فى رفع المستوى الثقافى العام .

مادة ٦٥ - يجوز للجنة الرقابة المختصة ،
ولمن تندبه من بين أعضائها القيام بزيارات مفاجئة
لدور العرض السينمائية والمسرحية فى مختلف
أنحاء دولة قطر ، للتأكد من مطابقة الأفلام
والإعلانات المعروضة والمسرحيات لتصريح لجنة
الرقابة .

مادة ٦٦ - كل مخالفة لأحكام المواد (٢) ،
(٤) ، (٧) ، (٨) ، (١٠) ، (١٣) ، (٢٢) ،
(٢٩) ، فقرة ثانية ، تكون عقوبتها الحبس لمدة
لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف
ريال ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٧ - كل مخالفة لأحكام المواد (٩) ،
(١١) ، (١٢) ، (١٤) ، تكون عقوبتها الحبس لمدة
لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألفى ريال
أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز
شهرًا وبغرامة لا تتجاوز ألف ريال ، أو بإحدى
هاتين العقوبتين رئيس التحرير أو المحررون
المستولون إذا امتنعت المطبوعة الصحفية عن تنفيذ
قرار وزير الاعلام بوجوب نشر الرد الوارد فى
المادة (٢١) .

وإذا تعذر النشر بعد صدور الحكم النهائى
بالعقوبة المشار إليها فى الفقرة السابقة ، جاز
لصاحب الشأن أن ينشر رده فى مطبوعة صحفية
أخرى . ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٦٩ - كل مخالفة لأحكام المادتين (١٦) ،
(١٧) ، تكون عقوبتها الغرامة التى لا تتجاوز ألف
ريال .

مادة ٧٠ - كل مخالفة لأحكام المواد (٦) ،
(١٥) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٣) ، تكون عقوبتها
الغرامة التى لا تتجاوز ثلاثمائة ريال .

مادة ٧١ - فى حالة مخالفة أحكام المواد
(٢) ، (٤) ، (٧) ، (٨) ، (١٣) ، (١٤) ،
(١٥) ، يجوز ضبط أعداد المطبوعة الصحفية
إداريا .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة
بمصادرة هذه الأعداد .

مادة ٧٢ - فى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة
أى من أحكام المواد (٢) ، (٧) ، (٨) ، يجوز للقاضى
أن يحكم بإغلاق دار المطبوعة الصحفية .

مادة ٧٣ - فى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة

أى من أحكام المادتين (١٣) ، (١٤) ، يجوز للقاضى أن يحكم بتعطيل المطبوعة الصحفية لمدة أقصاها خمسة عشر يوما إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع ، أو شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا ، أو سنة فى الأحوال الأخرى .

مادة ٧٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف ريال باحدى هاتين العقوبتين ، رئيس التحرير أو المحررون المسئولون وصاحب المطبوعة الصحفية والطابع والناشر عند وجوده ، إذا ما استمروا فى إصدار المطبوعة الصحفية باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار أو الحكم بوقف إصدارها أو بتعطيلها أو بإلغاء ترخيصها أو بإغلاقها

مادة ٧٥ - كل مخالفة لأحكام المواد (٣٠) ، (٣١) ، (٣٢) ، (٣٤) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٤٢) ، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألفى ريال أو احدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧٦ - كل مخالفة لأحكام المواد (٣٣) ، (٤٣) ، (٤٤) ، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وغرامة لا تتجاوز ألف ريال ، أو احدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧٧ - كل مخالفة لأحكام المواد (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٨) ، (٤٥) ، تكون عقوبتها الغرامة التى لا تتجاوز ثلاثمائة ريال .

مادة ٧٨ - فى حالة مخالفة أى من أحكام المواد (٣٠) ، (٣٢) ، (٣٥) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٤٢) ، (٤٥) ، يجوز ضبط المطبوعات اداريا .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات .

مادة ٧٩ - فى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أى من أحكام المواد (٣٠) ، (٣٢) ، (٣٤) ، (٣٩) ، (٤٢) ، يجوز للقاضى أن يحكم بإغلاق المطبعة أو دار النشر .

مادة ٨٠ - يعاقب بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات كل من يخالف أيا من أحكام الفقرات أ ، ب ، و ، م ، من المادة (٤٧) .

مادة ٨١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف ريال ، أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيا من أحكام المادة (٤٦) والفقرات ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط ، من المادة (٤٧) .

مادة ٨٢ - كل مخالفة لأحكام الفقرات ي ، ك ، ل ، ن ، من المادة (٤٧) تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وغرامة لا تتجاوز ألف ريال، أو احدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٣ - فى حالة مخالفة أى من أحكام المادتين (٤٦) ، (٤٧) ، يجوز ضبط المطبوعات اداريا ، وكذلك ضبط ما يستعمل فى الطباعة من أصول وقوالب .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات واعداد الأصول والقوالب

مادة ٨٤ - فى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أى من أحكام المادتين (٤٦) ، (٤٧) ، يجوز للقاضى أن يحكم بإغلاق دار المطبوعة الصحفية أو المطبعة أو دار النشر أو دار التوزيع ، على حسب الأحوال

مادة ٨٥ - يضاعف الحد الأقصى للعقوبة الواردة فى المادتين (٨١) ، (٨٢) ، فى حالة العود

مادة ٨٦ - كل مخالفة لأحكام المواد (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٣) ، (٥٦) ، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألفى ريال أو احدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٧ - كل مخالفة لأحكام المواد (٥٢) ، (٥٤) ، (٥٥) ، (٥٧) ، (٦٠) ، (٦١) ، تكون عقوبتها الغرامة التى لا تتجاوز ثلاثمائة ريال .

مادة ٨٨ - فى حالة مخالفة أى من أحكام المواد (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٣) ، (٥٤) ، (٥٦) ، (٥٩) ، يجوز ضبط المطبوعات اداريا ، وكذلك ضبط ما يستعمل فى الطباعة من أصول وقوالب اذا كانت المطبوعات تم طبعها فى قطر .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبات بمصادرة هذه المطبوعات واعداد الاصول والقوالب

مادة ٨٩ - فى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة

أى من أحكام المواد (٤٨) ، (٥٢) ، (٥٦) ، (٥٩) ، يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق دار التوزيع .

مادة ٩٠ - كل مخالفة لأحكام المادة (٦٣) ، تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألفى ريال ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩١ - فى حالة مخالفة أى من أحكام المادة (٦٣) ، يجوز ضبط المصنف الفنى إداريا .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المصنف الفنى .

مادة ٩٢ - فى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أى من أحكام المادة (٦٣) ، يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق دار العرض السينمائى أو المسرحى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

الفصل الثامن أحكام عامة

مادة ٩٣ - تختص المحكمة الجزائية الكبرى بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى الفصل السابع وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف

وتسقط الدعوى العامة عن هذه الجرائم اذا انقضى على تاريخ النشر أو التوزيع فى قطر ثلاثة أشهر .

وتسقط دعوى التعويض اذا لم يرفعها من لحقه ضرر خلال المدة المشسار اليها فى الفقرة السابقة ما لم تكن هناك ظروف قهرية حالت دون رفعها .

مادة ٩٤ - لوزير الاعلام أن ينذر رئيس التحرير اذا نشر فى المطبوعة الصحفية ما يخالف أحكام هذا القانون . ولا يمنع ذلك من المحاكمة الجنائية .

مادة ٩٥ - تنشر فى الجريدة الرسمية الانذارات وقرارات وأحكام وقف إصدار المطبوعات الصحفية وتعطيلها والغاء ترخيصها وإغلاقها .

مادة ٩٦ - لا تسرى أحكام هذا القانون على المطابع التى تملكها الدولة أو المطبوعات الصحفية وسائر المطبوعات التى تصدرها الوزارات المختلفة

وإداراتها والمؤسسات والهيئات التابعة لها ولا تسرى أيضا على المطبوعات الصحفية المدرسية والكتب والمطبوعات والنشرات التى تصدرها أو تستوردها الحكومة لأغراض المدارس والمعاهد والكليات .

مادة ٩٧ - يجب على الأشخاص الذين يمارسون المهن المبينة فى هذا القانون عند صدوره مراعاة أحكامه ، وتصحيح أوضاعهم وفقا لها ، والحصول على التراخيص اللازمة لهم ، وذلك كله خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

ويجوز بقرار من وزير الاعلام منح مهلة إضافية لا تتجاوز ستة أشهر أخرى لأصحاب هذه المهن الذين يحتاجون الى هذه المهلة .

مادة ٩٨ - ينظم بمرسوم ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام تحقيقا لأغراضه . ويصدر وزير الاعلام اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة .

مادة ٩٩ - يكون لموظفى إدارة المطبوعات والنشر المخولين بقرار يصدره وزير الاعلام صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا القانون واثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة له وللوائح وقراراته التنفيذية .

مادة ١٠٠ - فى حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو لوائح وقراراته التنفيذية، يحرر موظف إدارة المطبوعات والنشر المشار اليه فى المادة السابقة مذكرة تتضمن البيانات الواجب ذكرها عند تحرير المحاضر ، وفقا للنموذج الذى يقرره وزير الاعلام وتسلم صورة من هذا النموذج الى مركز الشرطة المختص ، لاتخاذ اللازم بشأنها طبقا للقانون .

مادة ١٠١ - يلغى المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ بتنظيم رقابة المطبوعات والقوانين المعدلة له ، والمرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم الصحافة المعدل بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٠ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠٢ - على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر فى قصر الدوحة بتاريخ ١٦/١١/١٣٩٩ هـ الموافق : ١٠/٧/١٩٧٩ م

قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم إصدار وتوزيع المطبوعات والنشرات من قبل البعثات والهيئات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة قطر (١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل وبخاصة على المواد ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٤ منه ،

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٦ ، بتنظيم وزارة الخارجية ، والقانون المعدل له ،

وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن المطبوعات والنشر ، وبخاصة المادة (٥٩) منه ،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨١ بتنظيم وزارة الاعلام ،

وبناء على اقتراح وزير الاعلام ،

قرر ما يلي :

مادة ١ - لا يجوز للبعثات والهيئات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة قطر ، إصدار أو توزيع أية مطبوعات أو نشرات الا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من ادارة المطبوعات والنشر بوزارة الاعلام ، بناء على توصية وزارة الخارجية ، وعلى أساس المعاملة بالمثل .

مادة ٢ - للحصول على الموافقة المشار اليها في المادة السابقة ، يتعين تقديم طلب كتابي لوزارة الخارجية مرفق به عشرينسخ من كل مطبوع أو نشرة . وتودع وزارة الخارجية خمس نسخ ادارة المطبوعات والنشر من الطلب المذكور مشفوعة بتوصياتها بشأن اجابته أو رفضه .

وفي جميع الأحوال يحظر على الجهة الطالبة إصدار أو توزيع أى مطبوع أو نشرة قبل ابلاغها كتابة موافقة ادارة المطبوعات والنشر عن طريق وزارة الخارجية ،

مادة ٣ - يشترط للموافقة على إصدار أى مطبوع أو نشرة توافر مايلي :

١ - اقتصار محتوى المطبوع أو النشرة على الموضوعات ذات الصبغة الحضارية والاقتصادية والثقافية والعلمية والانشائية المتعلقة بالدولة التي تتبعها البعثة أو الهيئة الدبلوماسية أو القنصلية ، وتصريحات المسئولين فيها والبيانات الرسمية الصادرة عنها .

٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، أو التعرض لنظام الحكم فيها ، أو المساس بسلامتها وأمنها ، أو الاخلال بالنظام العام فيها .

٣ - احترام عادات البلاد وتقاليدها والآداب العامة المرعية فيها .

٤ - عدم استخدام المطبوع أو النشرة أداة للتهجم السياسي أو العقائدي أو الاجتماعي على أية دولة عربية أو صديقة لأى سبب من الأسباب

٥ - خلو خطب وتصريحات المسئولين في بلد البعثة أو الهيئة أو البيانات الرسمية الصادرة عنها ، والمراد نشرها أو توزيعها مما يتعارض مع ما نص عليه في البنود الثلاثة السابقة .

مادة ٤ - تفي البعثات والهيئات الدبلوماسية والقنصلية من الرقابة على الأشرطة السينمائية وألواح الفانوس السحري وغيرها من المصنفات الفنية اذا كانت مخصصة للعرض في مقارها الرسمية وعلى أعضائها من الدبلوماسيين والإداريين دون سواهم ، وبشرط المعاملة بالمثل .

فإذا كان المصنف الفني مخصصا للعرض على غير أعضاء البعثة أو الهيئة ، أو في غير المقر الرسمي لها ، تعين الحصول على تصريح من لجنة الرقابة المختصة بإدارة المطبوعات والنشر وفقا لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، ومع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويقدم طلب الحصول على التصريح مرفقا به نسختان من المصنف المطلوب عرضه ، الى وزارة الخارجية لتتولى إحالته الى الجهة المختصة مشفوعا بتوصيتها بشأن اجابة الطلب أو رفضه .

مادة ٥ - في حالة مخالفة المادة الثالثة أو الرابعة من هذا القرار ، يجوز لإدارة المطبوعات والنشر - بعد استطلاع رأى وزارة الخارجية - وقف إصدار أو توزيع أى مطبوع أو نشرة ، أو إلغاء التصريح بعرض مصنف فنى .

مادة ٦ - على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر فى قصر الدوحة بتاريخ : ١٤٠٢/٩/٢٣ هـ
الموافق : ١٤/٧/١٩٨٢ م

**قرار وزاري رقم (٦) لسنة ١٩٨١ م
بتحويل بعض موظفي ادارة المطبوعات والنشر
صفة ماموري الضبط القضائي (١)**

وزير الاعلام :

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٣٤
من النظام الأساسي المؤقت المعدل ،

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد
صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات
والاجهزة الحكومية الأخرى ، والقوانين المعدلة له
وعلى قانون الاجراءات الجزائية الصادر
بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧١ ،

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بتحديد
اختصاصات وزارة الاعلام ،

وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن
المطبوعات والنشر وبخاصة على المادتين ٩٩ ، ١٠٠
منه ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة
١٩٧٤ بشأن الادارات والاقسام التابعة لوزارة
الاعلام ،

وبناء على اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا
القرار باجتماعه الصادر رقم (١٥) بتاريخ
١٩٨١/٤/١٥ ،

قرر ما يلي :

مادة ١ - (٢) يكون لموظفي ادارة المطبوعات
والنشر الآتي ذكرهم بعد ، كل في دائرة اختصاصه
صفة ماموري الضبط القضائي لاثبات ما يقع من
مخالفات لاحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٩

بشأن المطبوعات والنشر واللوائح والقرارات
المنفذة له والمنظمة لاحكامه ، وهم السادة :

١ - عبد الله محمد صادق

٢ - يوسف محمد درويش

٣ - محمد سامي حنيش

٤ - خالد حسن مفتاح

٥ - علي عبد الله غلوم

٦ - مبارك محمد علي

٧ - عبد العزيز علي أسد الأنصاري

٨ - عبد الرحمن يوسف مراد

٩ - أشقر محمد شقر

١٠ - محمد بطارق عباسي

١١ - عبد الكريم محمد هادي

مادة ٢ - يكون للموظفين المشار اليهم في
المادة السابقة ، حق دخول الأماكن المنصوص عليها
في القانون المشار اليه ، وفحص المطبوعات
والمصنفات الفنية والسجلات والدفاتر والأدوات
الموجودة بها ، للتحقق من تنفيذ احكامه وضبط
واثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لها واللوائح
والقرارات المنفذة أو المنظمة له .

وتحرر لاثبات المخالفات مذكرة ضبط وفقا
للمنودج المرافق لهذا القرار .

مادة ٣ - على جميع الجهات المختصة ، كل
فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بتاريخ : ١٤٠١/٥/٢٨ هـ

الموافق : ١٩٨١/٥/٢ م

مذكرة ضبط

انه في يوم
الموافق
بمعرفتي انا
الموظف بإدارة المطبوعات والنشر .
وبصفتي من مأموري الضبطية القضائية المنصوص عليهم في القرار الوزاري رقم (٦) لسنة ١٩٨١
اثبت الآتي :

بتاريخ
بمقر
شارع
قمت
فتبين لي أن : (اسم المخالف)
(سنة)
(صفته)
(جنسيته)
(محل اقامته)

ارتكب المخالفة (أو المخالفات) الآتية :

وبسؤال المخالف قرر

ولما كانت المخالفة (أو المخالفات) المذكورة معاقب عليها بالمواد :

من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن المطبوعات والنشر ، فقد حررت هذه المذكرة عملاً بأحكام
المسادين (٩٩) و (١٠٠) من القانون المذكور لايداعها مركز الشرطة المختص، لاتخاذ اللازم بشأنها
طبقاً للقانون .

التوقيع

٢ -

- أسماء الشهود ان وجدوا : ١ -

٤ -

٣ -

- المرفقات :

- صورة مرسلة الى

- صورة مرسلة الى

مرسوم رقم (٩٤) لسنة ١٩٧٥

بانشاء وكالة الانباء القطرية (١)

نحن خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

بعد الاطلاع على النظام الاساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المادتين ٢٣ ، ٢٤ منه . وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ، والقوانين المعدلة له وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات وزارة الاعلام .

وعلى الاتفاق الموقع في الدوحة بتاريخ ٥ مايو ١٩٧٥ بين وزارة الاعلام ووكالة انباء الشرق الأوسط .

وعلى اقتراح وزير الاعلام .

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تنشأ وكالة قطرية للانباء تسمى

«وكالة الانباء القطرية» وتلحق بوزارة الاعلام . ويكون رئيس تحرير الوكالة مسئولاً مباشرة أمام وزير الاعلام .

مادة ٢ - يصدر وزير الاعلام القرارات اللازمة لتنظيم الوكالة وممارستها اختصاصاتها وسير العمل بها .

مادة ٣ - اعتباراً من السنة المالية ١٣٩٦هـ ترصد المبالغ اللازمة لتشغيل وكالة الانباء القطرية في القسم الخاص بوزارة الاعلام في الميزانية العامة للدولة .

وتواجه المصروفات اللازمة للتشغيل في السنة المالية الحالية من الاحتياطي العام للدولة

مادة ٤ - على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الدوحة في : ١٤ - ٥ - ١٣٩٥ هـ

الموافق : ٢٥ - ٥ - ١٩٧٥ م

دولة الكويت

إعالم

أجهزة لاسلكية واستقبال اذاعي :

- مرسوم أميري رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم استعمال أجهزة المواصلات اللاسلكية .
- (يراجع بريد و برق وهاتف) .
- قرار وزارى رقم ٧٧/٢٦ بتفويض السيد رئيس المهندسين وكيل الوزارة المساعد للشئون الفنية فى ممارسة بعض الاختصاصات المتعلقة بتراخيص استعمال الاجهزة اللاسلكية .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون المطبوعات والنشر .
- مرسوم أميري رقم ١١ باحالة جميع القضايا الصحفية والصحفيين الى دائرة المطبوعات والنشر .
- قرار مجلس الوزراء فى ٢٢/٦/١٩٦٤ بشأن اشتراك وزارة الارشاد والانباء فى الصحف التى تصدر بالكويت .
- قرار وزارى رقم ٦٨/١٤ بشأن تنظيم توزيع واصدار المطبوعات من قبل البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية الموفدة الى دولة الكويت .
- قرار وزير الاعلام رقم ٧٦/٣٧ بشأن تنظيم اصدار وتوزيع النشرات والمطبوعات من قبل البعثات الدبلوماسية او الهيئات القنصلية المعتمدة لدى دولة الكويت .
- تعميم رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن مطبوعات الحكومة .

وكالات انباء :

- مرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء وكالة الانباء الكويتية .
- مرسوم باللائحة الداخلية لوكالة الانباء الكويتية
- مرسوم باستبدال جدول الدرجات والمرتبات والبدلات والعلاوات الشهرية لموظفى وكالة الانباء الكويتية ومستخدميها .
- مرسوم بتعديل جدول الدرجات والمرتبات والعلاوات الشهرية لموظفى وكالات الانباء الكويتية ومستخدميها .

مرسوم أميري رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم استعمال

أجهزة المواصلات اللاسلكية (١)

راجع : بريد وبرق وهاتف

قرار وزاري رقم (٧٧/٢٦)

بتفويض السيد / (رئيس المهندسين) وكيل
الوزارة المساعد للشؤون الفنية في ممارسة
بعض الاختصاصات المتعلقة بتراخيص استعمال
الأجهزة اللاسلكية (١)

وزير المواصلات :

بعد الاطلاع على المادة ١٣٠ من الدستور

والمرسوم الاميري رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن
تنظيم استعمال أجهزة المواصلات اللاسلكية
والقرارات الوزارية المنفذة له .

والمرسوم الاميري رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن

مقرر

مادة ١ - يفوض السيد (رئيس المهندسين)
وكيل الوزارة المساعد للشؤون الفنية في منح
تراخيص استعمال الاجهزة اللاسلكية ، والتصريح
بتجديدها أو التنازل عنها أو التغيير أو التعديل
فيها أو نقلها أو اعارتها أو التصرف فيها بأي
وجه .

مادة ٢ - ، على السيد / وكيل الوزارة تنفيذ
هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية .

قانون

رقم (٣) لسنة ١٩٦١

باصدار قانون المطبوعات والنشر (١)

نحن عبد الله السالم الصباح ، أمير الكويت .

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات والنشر الصادر في سنة ١٣٧٥ هجرية الموافقة لسنة ١٩٥٦ ميلادية .

وبناء على عرض رئيس دائرة المطبوعات والنشر ،

وبعد موافقة المجلس الاعلى ،

قررنا القانون الآتى :

مادة ١ - حرية الطباعة والكتابة والنشر مكفولة فى حدود هذا القانون .

(الباب الاول - اصدار المطبوعات)

مادة ٢ - على كل طابع أن يخطر كتابة دائرة المطبوعات والنشر بإنشاء مطبعته قبل أن يزاول أى عمل فيها . ويشتمل الاخطار على اسم الطابع ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ومقر المطبعة واسمها . والطابع هو المستقل فعلا للمطبعة .

مادة ٣ - اذا عطل الطابع مطبعته ، أو غير مقرها أو اسمها ، أو باعها ، أو نزل عنها لآى شخص أو هيئة ، وجب عليه أن يخطر كتابة دائرة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام .

مادة ٤ - يجب أن يذكر فى الصفحة الاولى أو الاخيرة من أى مطبوع اسم الطابع والناشر ان وجد ، وعنوان كل منهما ، وتاريخ الطبع . ويستثنى من ذلك المطبوع الحكومى والمطبوع ذات الصلة الخاصة أو الصلة التجارية .

والمطبوع هو كل كتابة أو رسم أو قطعة موسيقية أو صورة شمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل اذا أصبحت قابلة للتداول . ويقصد بالتداول بيع المطبوع أو عرضه للبيع أو الصاقه بالجدران أو أى عمل آخر يجعله فى متناول الناس .

والناشر هو الذى يتولى نشر أى مطبوع .

مادة ٥ - عند اصدار أى مطبوع ، يجب على الطابع ، مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٧ ، ايداع

نسختين منه فى دائرة المطبوعات والنشر ، ويعطى ايضالا عن هذا الايداع . ويستثنى من ذلك المطبوع الحكومى والمطبوع ذات الصلة الخاصة أو الصلة التجارية .

مادة ٦ - على الطابع ، قبل أن يتولى اصدار أى مطبوع دورى ، أن يقدم اخطارا مكتوبا بذلك الى دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ٧ - لا يجوز بيع المطبوعات أو توزيعها فى أى مكان الا بترخيص من دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ٨ (٢) - كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تجاوز مائتى دينار .

فاذا تضمن المطبوع ما يتعارض مع المصلحة الوطنية أو كان يخدم هيئة أو دولة أجنبية أو يمس النظام الاجتماعى أو السياسى فى الكويت كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وغرامة لا تجاوز مائتى دينار أو احدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون .

ويحكم بمصادرة المطبوع فى جميع الحالات .

(الباب الثانى - اصدار الجرائد)

مادة ٩ - يقصد بالجريدة أى صحيفة أو مجلة أو أى مطبوع آخر ، يصدر بصفة دورية ، فى مواعيد منتظمة أو غير منتظمة .

مادة ١٠ - يجب أن يكون للجريدة رئيس للتحريير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها أو عدة رؤساء للتحريير يشرف كل واحد منهم اشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

مادة ١١ - يشترط فى صاحب الجريدة ورئيس التحرير أن يكون كويتيا يقيم فى الكويت وألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن يكون كامل الاهلية ، حسن السيرة محمود السمعة ، لم يصدر ضده حكم مخل بالشرف ، وأن يكون على قدر كاف من الاستعداد لمزاولة مهنته .

مادة ١٢ - ويجوز ان يكون صاحب الجريدة أو مستغلها هو فى الوقت ذاته رئيس تحريرها ، وفى هذه الحالة ، يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواردة فى المادة السابقة .

(١) الكويت اليوم العدد ٣١٢ فى ١٩٦١/١/٢٩

(٢) الكويت اليوم - ملحق العدد ١١٠٢ فى ١٩٦٦/١٠/١١ .

مادة ١٣ - لا يجوز اصدار جريدة الا بعد الترخيص في اصدارها من رئيس دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ١٤ - يقدم طلب اصدار الجريدة الى دائرة المطبوعات والنشر ، مشتملا على البيانات الآتية :

١ - اسم صاحب الجريدة ولقبه وشهرته وسنه ومحل اقامته ومهنته وجنسيته .

٢ - اسم رئيس التحرير ولقبه وشهرته وسنه ومحل اقامته ومهنته وجنسيته ويرفق بالطلب كتاب يتضمن قبوله في أن يكون رئيسا للتحرير .

٣ - اسم الجريدة واللغة التي تصدر بها ومواعيد اصدارها . ولا يجوز أن يكون اسم الجريدة مشابها أو مقاربا لاسم جريدة أخرى سبقتها في الصدور .

٤ - عنوان ادارة الجريدة وعنوان مطبعتها .

٥ - بيان ما اذا كانت الجريدة سياسية أو غير سياسية .

٦ - في حالة ما اذا كانت الجريدة تستغلها شركة أو جمعية أو هيئة أو ناد يبين ذلك في الطلب ، ويذكر اسم ممثل هذه الهيئة ومحل اقامته وجنسيته . ويرفق الطلب بجميع المستندات المؤيدة له ، مصدقا عليها من دائرة رسمية .

مادة ١٥ - يبلغ الترخيص في اصدار الجريدة الى صاحبها باخطار رسمي ، خلال ثلاثين يوما من وقت تقديم الطلب . واذا لم يبلغ الترخيص خلال هذه المدة ، اعتبر الطلب مرفوضا .

مادة ١٦ - في حالة رفض الترخيص ، او اذا انقضى ثلاثون يوما من وقت تقديم الطلب دون رد ، يجوز لمقدم الطلب أن يتظلم الى رئيس دائرة المطبوعات والنشر خلال عشرة أيام من وقت تبليغه الرفض أو من انقضاء الثلاثين يوما .

ويبت الرئيس في التظلم خلال أسبوعين من وقت تقديمه .

مادة ١٧ - اذا رفض التظلم جاز لمقدم الطلب رفع استئناف الى المجلس الاعلى خلال عشرة أيام من وقت تبليغه الرفض . ويكون قرار المجلس الاعلى نهائيا لا يجوز الطعن فيه .

مادة ١٨ - عند الترخيص في اصدار الجريدة يودع صاحبها أحد المصارف باسم دائرة المطبوعات والنشر تأمينا مقداره :

١ - ألف روبية اذا كانت الجريدة تصدر مرة في الشهر على الاكثر .

٢ - ألفا روبية اذا كانت الجريدة تصدر مرتين في الشهر على الاكثر .

٣ - ثلاثة آلاف روبية اذا كانت الجريدة تصدر مرة في الاسبوع على الاكثر .

٤ - أربعة آلاف روبية اذا كانت الجريدة تصدر اكثر من مرة في الاسبوع .

ويجوز أن يستعاض عن التأمين المالي المذكور بضمان مصرفي .

واذا نقص التأمين بسبب وفاء الضمانات أو المصروفات التي قد يحكم بها على المستغل أو رئيس التحرير أو الطابع أو غيرهم ، وجب اكماله خلال خمسة أيام من تاريخ اشعار صاحب الجريدة بذلك .

مادة ١٩ - يجب أن يذكر اسم الجريدة وطابعها وناشرها ورئيس تحريرها في كل عدد يصدر منها . وترسل ثلاث نسخ لدائرة المطبوعات والنشر عقب صدور كل عدد .

مادة ٢٠ - يلغى ترخيص الجريدة اذا طلب مالكاها الغاء ، أو عجز عن دفع التأمين المالي أو عن تقديم الضمان المصرفي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغه الموافقة على الترخيص ، أو توقف عن اصدارها ستة شهور متوالية ، أو زالت شخصية الشركة أو الجمعية أو الهيئة أو النادي المستغل لها .

مادة ٢١ - اذا توفي صاحب الجريدة ولم يتيسر لورثته اصدارها بانتظام خلال سنة ، ألغى ترخيصها في نهاية السنة .

مادة ٢٢ - يجوز لصاحب الجريدة أو مستغلها أن ينزل عنها لغيره ، بشرط موافقة دائرة المطبوعات والنشر على النزول . ويخضع المالك الجديد للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

(الباب الثالث - المسائل المحظورة نشرها)

مادة ٢٣ - لا يجوز التعرض لشخص أمير الكويت بالنقد ، كما لا يجوز أن ينسب إليه قول الا بأذن خاص مكتوب من دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ٢٤ - يحظر نشر انباء الاتصالات السرية الرسمية ، ونشر الاتفاقات والمساهمات التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة

الرسمية ، الا باذن خاص من دائرة المطبوعات والنشر .

وكذلك يحظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول ، أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت وبين البلاد العربية أو البلاد الصديقة .

مادة ٢٥ - يحظر نشر أنباء من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية ، أو بلبلة الافكار عن الوضع الاقتصادي . وكذلك يحظر نشر أخبار افلاس التجار أو المحال التجارية أو المصارف أو الصيارفة الا باذن خاص من المحكمة المختصة .

مادة ٢٦ - يحظر نشر ما من شأنه أن يחדش الآداب العامة ، أو يمس كرامة الاشخاص ، أو حرياتهم الشخصية . وكذلك يحظر نشر ما يتضمن افشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري ، ونشر أي أمر يقصد به تهديده أو ارغامه على دفع مال أو تقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل .

مادة ٢٧ - يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم ، أو اثارة البغضاء ، أو بث روح الشقاق بين افراد المجتمع .

مادة ٢٨ - يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة لا تجاوز ستة شهور وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو باحدى هاتين العقوبتين اذا نشر في الجريدة ما حذرته المواد الخمس السابقة .

واذا عاد الى ما سبق أن عوقب من أجله ، جاز الحكم بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألفي روبية أو باحدى هاتين العقوبتين . وللمحكمة في هذه الحالة أن تقرر تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة ومصادرة العدد المنشور وضبط الاصول والقوالب واعدامها ولها أيضا أن تقضى بالغاء ترخيص الجريدة .

مادة ٢٩ - اذا نشر طعن في أعمال الموظف العام يتضمن قذفا ، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بعقوبة القذف المقررة في قانون الجزاء ، الا اذا أثبت الكاتب حسن نيته باعتقاده صحة الوقائع التي يسندها الى الموظف العام وبقيام اعتقاده هذا على أسباب معقولة بعهد التثبت والتحري ، وباتجاهه الى مجرد حماية المصلحة العامة ، وباقتصاره فيما صدر منه على القدر اللازم لحماية هذه المصلحة .

مادة ٣٠ - اذا نشر تحريض على قلب نظام الحكم في البلاد ، وكان التحريض متضمنا الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة ، أو نشرت دعوة الى اعتناق الشيوعية والانتقاص بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد ، أو نشرت آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا أو تصغيرا لدين أو لمذهب ديني ، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالعقوبة المقررة في قانون الجزاء للجريمة التي ارتكبت .

مادة ٣١ - يجوز للمحكمة ، في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، أن تقرر تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة ومصادرة العدد المنشور وضبط الاصول والقوالب واعدامها ، ولها أيضا أن تقضى بالغاء ترخيص الجريدة .

مادة ٣٢ - لدائرة المطبوعات والنشر ، بعد الحصول على اذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا ، أن توقف صدور الجريدة اذا نشرت ما يعتبر نشره جريمة وفقا للاحكام السابقة ، وذلك الى حين صدور حكم من القضاء في شأنها .

مادة ٣٣ - المحكمة المختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب هي دائرة الجنايات بالمحكمة الكلية ، وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف العليا .

ولا تقام الدعاوى عن هذه الجرائم اذا انقضى على تاريخ النشر ثلاثة أشهر . وتسقط دعوى التعويض اذا لم يرفعها المتضرر خلال المدة المذكورة ، مالم تكن هناك ظروف قهرية حالت دون رفعها .

مادة ٣٤ - لدائرة المطبوعات والنشر أن تنذر رئيس التحرير اذا نشر في الجريدة ما يخالف احكام هذا القانون . ولا يمنع هذا الانذار من محاكمة المسؤولين أمام المحكمة المختصة اذا اقتضى الامر ذلك .

مادة ٣٥ (١) - ١ - لا يجوز تعطيل أية جريدة أو الغاء ترخيصها الا بموجب حكم نهائي صادر من محكمة الجنايات ، ولا يجوز أن تزيد مدة تعطيل الجريدة عن سنة واحدة .

٢ - ويقدم مالك الجريدة ورئيس تحريرها الى المحكمة بقرار من النائب العام المختص بعد تحقيق تجريه النيابة العامة بناء على بلاغ يقدم اليها من وزير الاعلام .

٣ - ومع ذلك يجوز لرئيس دائرة الجنايات عند الضرورة أن يقرر بناء على طلب يقدم اليه من النيابة العامة - إيقاف صدور الجريدة مؤقتاً أثناء التحقيق أو أثناء المحاكمة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع .

مادة ٣٥ مكرر (١) - مع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر ، يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز سنتين أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا تبين أنها حصلت من أية دولة أو جهة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة كانت ولأى سبب وتحت أية حجة أو تسمية حصلت بها عليها بغير إذن من وزارة الاعلام .

كما يجوز عند الضرورة القصوى أن يوقف إصدار الجريدة بقرار من وزير الاعلام لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

ولا يجوز لأي جريدة نشر أي إعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية قبيل موافقة وزارة الاعلام .

ويجوز التظلم من قرار التعطيل أو الإلغاء أو الوقف إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين من ابلاغ مالك الجريدة بالقرار ويكون قراره في التظلم نهائياً .

مادة ٣٦ - إذا صدر، في حدود هذا القانون، حكم قضائي أو قرار إداري بتعطيل الجريدة أو بإلغاء ترخيصها ، واستمرت بالرغم من ذلك في الظهور باسمها أو باسم آخر ، عوقب رئيس التحرير ومستغل الجريدة والطابع والناشر بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف روبية أو باحدى هاتين العقوبتين .

(الباب الرابع - أحكام ختامية)

مادة ٣٧ - يجوز ، محافظة على النظام العام أو الآداب أو حرمة الأديان ، منع تداول مطبوعات

واردة من الخارج . ويكون هذا المنع بقرار يصدر من رئيس دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ٣٨ - تنشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول ، والاذنارات ، وقرارات التعطيل ، وإلغاء الترخيصات ، وأحكام القضاء في هذا الخصوص .

مادة ٣٩ - تعتبر الإذنارات والتعليقات الرسمية مبلغاً إلى رئيس التحرير أو مستغل الجريدة بمجرد تسليمها إليه أو الصاقها على باب المبنى المتخذ لإدارتها .

مادة ٤٠ - على رئيس التحرير أن ينشر بالمجان وبنفس الحروف وفي نفس المكان الذي نشر فيه القذف أو الإهانة في حق شخص ما ، الجواب الوارد إليه عن ذلك من الشخص نفسه أو ممن يقوم مقامه ، أو من أولاده وأحفاده وأقاربه إذا كان النشر يتعلق بمتوفى . وعليه أن ينشر الحكم الذي يصدر في شأن جريمة القذف في العدد التالي لصدور الحكم . ويجوز نشر الحكم في جريدة أخرى إذا تعذر نشره في الجريدة نفسها ، ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه .

وعلى رئيس التحرير أن ينشر في محليات الجريدة البلاغات الرسمية التي ترسل إليه من دائرة المطبوعات والنشر .

ويعاقب رئيس التحرير بغرامة لا تزيد على ألف روبية إذا خالف أحكام هذه المادة .

مادة ٤١ - لا يجوز لمحرري الجرائد ومراسليها ووكالات الأنباء ممارسة عملهم في الكويت قبل أن يحصلوا على ترخيص في ذلك من دائرة المطبوعات والنشر . ويعاقب من يخالف ذلك أو ينتحل لنفسه صفة صحفية بغرامة لا تزيد على خمسمائة روبية .

مادة ٤٢ - جميع الالتزامات التي نص عليها هذا القانون في شأن صاحب الجريدة أو مستغلها ورئيس تحريرها وطابعها وناشرها تسري في حق كل مسئول عن أي مطبوع سواء كان كتاباً أو رسالة أو رسوماً أو صوراً أو منشورات أو ملصقات أو غير ذلك من وسائل تداول المطبوع .

مادة ٤٣ - لا تسرى أحكام هذا القانون على الجرائد والمطبوعات التي تصدرها دوائر الحكومة الرسمية ، ولا على الجرائد المدرسية التي تصدرها المدارس والمعاهد العلمية والفنية .

مادة ٤٤ - يلغى قانون المطبوعات والنشر الصادر في سنة ١٣٧٥ هجرية ، الموافقة لسنة ١٩٥٦ ميلادية .

مادة ٤٥ - على رئيس دائرة المطبوعات والنشر تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من وقت نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في التاسع من شعبان ١٣٨٠

الموافق في السادس والعشرين من يناير
(كانون الثاني) ١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم أميري رقم (١١)

بإحالة جميع القضايا الصحفية والصحفيين

إلى دائرة المطبوعات والنشر (١)

نحن عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت
بمعون الله وحسن توفيقه .

بناء على رغبتنا في تنسيق الأعمال وتنظيم
سيرها .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس دائرة
المطبوعات والنشر .

رسمنا بما هو آت :

١ - تعتبر دائرة المطبوعات والنشر الدائرة

المختصة عن كل ما يتعلق بشئون الصحافة سواء
في الداخل أو في الخارج .

٢ - على كافة رؤساء الدوائر إحالة جميع
القضايا الصحفية والصحفيين إلى رئيس دائرة
المطبوعات والنشر لاتخاذ ما يراه مناسبا بعد أخذ
موافقتنا .

٣ - على رئيس دائرة المطبوعات والنشر تنفيذ
ما ذكر أعلاه .

٤ - يسرى مفعول هذا المرسوم من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى الجميع اعتماد ذلك والله ولي التوفيق .

صدر بقصر السيف في ١٢ مايو ١٩٥٩ م .

الموافق ٥ ذي القعدة ١٣٧٨ هـ .

مجلس الوزراء

الامانة العامة

حضرة صاحب السعادة وزير الارشاد والانباء الموقر

بعد تقديم وافر الاحترام ،

يسر الامانة العامة لمجلس الوزراء أن تبلغ سعادتكم بأن المجلس بجلسته (٦٤/٣٥) المنعقدة بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٤ م . قد قرر الموافقة على ما يأتي (١) .

أولا - يصرح لوزارة الارشاد والانباء بالاشتراك في الصحف التي تصدر بالكويت والتي تتوافر فيها الشروط الآتية :

(أ) الصحف اليومية التي تصدر بانتظام ، ولا يقل عدد صفحاتها عن أربع صفحات من الحجم الكبير العادي .

(ب) الصحف الاسبوعية التي تصدر بانتظام ولا يقل عدد صفحاتها عن (١٦) صفحة من الحجم المتوسط أو الحجم الصغير .

(ج) الصحف الشهرية التي تصدر بانتظام ولا يقل عدد صفحاتها عن (١٦) صفحة من الحجم المتوسط .

ثانيا - يكون الاشتراك في الصحف المنتظمة الصدور مرة كل شهرين بالنسبة الى الصحف اليومية ، وكل ثلاثة أشهر بالنسبة الى الصحف الاسبوعية ، وكل ستة أشهر بالنسبة الى الصحف الشهرية .

ثالثا - تكون قيمة الاشتراك في الصحف التي يغلب عليها الطابع الاعلاني نصف قيمة الاشتراك في الصحف العادية - ولوزارة الارشاد السلطة الكاملة في تحديد طابع الصحيفة .

رابعا - يجوز لوزارة الارشاد أن تشترك في الصحف التي تصدر باللغة الاجنبية في الكويت والتي تتوافر فيها الشروط المذكورة في البند الاول على ألا يتجاوز قيمة الاشتراك نصف قيمة الاشتراك المقرر لمثيلاتها من الصحف التي تصدر باللغة العربية .

مع مراعاة القيود الواردة في البندين الثالث والرابع .

خامسا - يكون الاشتراك في الصحف المنوه عنها في هذا القرار في حدود القنات الآتية : -

١ - ١٢ ألف دينار سنويا بالنسبة الى الصحف اليومية .

٢ - ٦ آلاف دينار سنويا بالنسبة الى الصحف الاسبوعية .

٣ - ٣ آلاف دينار سنويا بالنسبة الى الصحف الشهرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المخلص

الامين العام لمجلس الوزراء

قرار وزاري رقم ٦٨/١٤

بشان تنظيم توزيع واصدار المطبوعات من قبل البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية الموفدة الى دولة الكويت (٢)

وزير الارشاد والانباء

بعد الاطلاع على المواد (٧) و (١٣) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦١ باصدار قانون المطبوعات والنشر ،

قرو

مادة أولى - لا يجوز للبعثات الدبلوماسية او الهيئات القنصلية الموفدة الى دولة الكويت اصدار النشرات والمطبوعات الدورية الا بعد الحصول على ترخيص في اصدارها من وزارة الارشاد والانباء عن طريق وزارة الخارجية وعلى اساس المعاملة بالمثل .

مادة ثانية - لا يجوز للبعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية الموفدة الى دولة الكويت توزيع المطبوعات في أي مكان الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الارشاد والانباء عن طريق وزارة الخارجية وعلى اساس المعاملة بالمثل .

مادة ثالثة - لا يجوز أن تتضمن المطبوعات التي تصدر أو توزع وفقا للمادتين السابقتين ما يأتي : -

(أ) ما يعتبر تدخلا في شئون البلاد الداخلية أو تعارضا مع نظام الحكم القائم فيها ، أو ما يمس سلامها وأمنها .

(ب) ما يمس سياسة الكويت الخارجية أو

(١) الكويت اليوم . العدد ٨٤٣ في ١٩٦٤/٦/٢٨ .

(٢) الكويت اليوم . العدد ٧٠٨ في ١٩٦٨/١٢/٢٩ .

يتعارض معها .

أساس المعاملة بالمثل .

(ج) ما يتعارض مع وجهة النظر والمصلحة العربية .

مادة وابعة - عند إصدار أو توزيع المطبوعات وفقا للمادتين (١) و (٢) من هذا القرار يجب

إيداع ثلاث نسخ من كل مطبوع في وزارة الارشاد والانباء ومثل هذا العدد في وزارة الخارجية .

مادة خامسة - تعفى البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية من الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى وغيرهما من المصنفات الفنية اذا كانت لاغراضها الخاصة وتعرض في مقراتها الرسمية لمنتسبيها فقط على

اما اذا كانت مخصصة للعرض على غيرمنتسبي البعثة الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية أو في غير المقر الرسمي للبعثة أو للهيئة فتخضع للرقابة من قبل الجهات المختصة بوزارة الارشاد والانباء لاجازة العرض .

مادة سادسة - لوزارة الارشاد والانباء بناء على موافقة وزارة الخارجية سحب ترخيص اصدار المطبوعات أو توزيعها اذا تضمنت ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة سابعة - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار وزير الاعلام رقم ٧٦/٣٧

بشأن تنظيم اصدار وتوزيع النشرات والمطبوعات
من قبل البعثات الدبلوماسية او الهيئات القنصلية
المعتمدة لدى دولة الكويت (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الاعلام

بعد الاطلاع على المواد (٧) و (١٣) من القانون
(٣) لسنة (١٩٦١) باصدار قانون المطبوعات
والنشر وعلى القرار الوزاري رقم (٦٨/١٤) تاريخ
١٩٦٨/١٢/٢٩ بشأن تنظيم توزيع واصدار
المطبوعات من قبل البعثات الدبلوماسية والهيئات
القنصلية .

قرر

مادة ١ - لا يجوز للبعثات الدبلوماسية او
للهيئات القنصلية المعتمدة لدى دولة الكويت اصدار
او توزيع النشرات والمطبوعات الا بعد الحصول على
ترخيص بذلك من وزارة الاعلام بناء على موافقة
وزارة الخارجية وعلى اساس المعاملة بالمثل .

مادة ٢ - على البعثات الدبلوماسية او الهيئات
القنصلية الحاصلة على ترخيص بموجب المادة
الاولى من هذا القرار الا تقوم بتوزيع أية نشرات
او مطبوعات الا بعد ايداع خمس نسخ من كل عدد
من هذه النشرات او المطبوعات في وزارة الخارجية
وخمس نسخ في وزارة الاعلام والحصول على
موافقة كتابية مسبقة بالتوزيع لكل عدد من وزارة
الاعلام عن طريق وزارة الخارجية .

مادة ٣ - عند اصدار او توزيع النشرات او
المطبوعات وفقا للمادتين السابقتين من هذا القرار
ينبغي مراعاة ما يلي : -

(أ) اقتصار محتوى النشرة او المطبوع على
الموضوعات التي تهدف الى التعريف بالاحوال
الاقتصادية او الثقافية او الانشائية لبلد البعثة
او الهيئة وتصريحات المسؤولين فيها والبيانات
الرسمية الصادرة عنها .

(ب) عدم التدخل في شئون البلاد الداخلية
او التعرض لنظام الحكم القائم فيها او المساس

بسلامة البلاد وأمنها .

(ج) عدم التعرض او المساس بسياسة دولة
الكويت الخارجية ووجهة النظر والمصلحة العربية
الطلياً .

(د) عدم استخدام النشرة او المطبوع اداة
للتهجم السياسي او العقائدي على أية دولة عربية
او صديقة مهما كانت المبررات .

(هـ) خلو خطب وتصريحات المسؤولين في بلد
البعثة او الهيئة او البيانات الرسمية الصادرة
عنها ، والمراء نشرها وتوزيعها مما نصت عليه
البنود (ب - ج - د) من هذه المادة .

مادة ٤ - تعفى البعثات الدبلوماسية والهيئات
القنصلية من الرقابة على الاشرطة السينمائية
ولوحات الفانوس السحرى وغيرها من المصنفات
الفنية اذا كان الغرض منها العرض في مقارها
الرسمية ولتنسبها فقط على اساس المعاملة
بالمثل .

اما اذا كانت مخصصة للعرض على غير منتسبي
البعثة او الهيئة او في غير المقر الرسمي للبعثة
او الهيئة فتخضع للرقابة من قبل الجهات المختصة
بوزارة الاعلام لاجازة عرضها .

مادة ٥ - لوزارة الاعلام بعد موافقة وزارة
الخارجية سحب ترخيص اصدار المطبوعات او
توزيعها اذا تضمنت النشرات او المطبوعات ما
يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٦ - يلغى القرار الوزاري رقم (٦٨/١٤)
بشأن تنظيم توزيع واصدار المطبوعات من قبل
البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية الموقوفة
الى دولة الكويت كما تلغى جميع التراخيص التي
صدرت في ظله ، وعلى البعثات الدبلوماسية
والهيئات القنصلية ان تحصل على ترخيص جديد
لاصدار او توزيع أية نشرات او مطبوعات وفقاً
لاحكام هذا القرار .

مادة ٧ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

تعميم رقم ٥٧/٣٢

مطبوعات الدوائر الحكومية (١)

لما كانت دائرة المطبوعات والنشر هي الدائرة المختصة بتزويد جميع دوائر الحكومة بما يلزمها من مطبوعات وكانت قد اعتمدت في ميزانية تلك الدائرة مبالغ كافية لتمكينها من تزويد جميع الدوائر الحكومية بالمطبوعات اللازمة لها وأصبحت مطابع الحكومة في حالة تمكنها من تلبية جميع طلبات الطبع بما يتيسر لها من امكانيات .

تعلن ادارة المالية أنه لا يجوز لدوائر الحكومة أن تطبع أية مطبوعات في المطابع الأهلية سواء محليا أو في الخارج وأنه يجب تقديم جميع

طلبات الطبع الى دائرة المطبوعات والنشر وللدائرة المذكورة حرية التصرف في طبع المطلوب منها سواء بمطابع الحكومة أو بالمطابع الأهلية .
محليا أو خارجيا ان وجدت ضرورة لذلك .

ويجب على جميع دوائر الحكومة أن تضمن مشروعات ميزانياتها التقديرية المقدمة الى ادارة المالية تقديراتها للمطبوعات المطلوبة لها وستقوم ادارة المالية برفع هذه المبالغ من الميزانيات التقديرية للدوائر واعتماد ما يلزم لمقابلة هذه الطلبات في ميزانية دائرة المطبوعات والنشر .

كويت في ١٩٥٧/١٢/٢١

مدير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء وكالة
الانباء الكويتية (١)

نحن صباح السالم الصباح
أمير الكويت

بعد الاطلاع على الامر الامري الصادر بتاريخ ٤
من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس
سنة ١٩٧٦ م .

وعلى المواد ٣٧ و ٦٥ و ١٣٣ و ١٤٨ و ١٤٦
من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ في شأن
المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٠ بقواعد اعداد
الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب
الختامي ،

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن
الوظائف العامة المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمل
في القطاع الحكومي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان
المحاسبة .

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن
المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة
١٩٧٠ ،

وبناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الاعلام .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

اصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه ،

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية
اعتبارية باسم (وكالة الانباء الكويتية) ويشرف
عليها وزير الاعلام .

مادة ٢ - مركز الوكالة مدينة الكويت ولها ان
تنشئ فروعاً أو مكاتب أو تعتمد مراسلين لها
داخل دولة الكويت وخارجها .

مادة ٣ - الغرض من انشاء (الوكالة) تجميع
الاخبار والمواد الاخبارية من أجل عرض الحقائق ،
وتوزيع هذه المواد على مؤسسات الاخبار

والافراد لتزويدها بأكبر قدر ممكن من الخدمات
الاخبارية الكاملة غير المتحيزة .

مادة ٤ - تقوم الوكالة في سبيل تحقيق
اغراضها بكافة الاعمال التي تستلزمها طبيعة
عملها ومنها :

(أ) استقاء وجمع الأنباء في الكويت والخارج
ووضع التعليقات وكتابة المقالات واعداد
الدراسات والأبحاث والبيانات والتصريحات
وكل ما يتعلق بالانباء السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والمالية والتجارية الداخلية
والخارجية .

(ب) توزيع ونشر الأنباء في الكويت وخارجها
الى الصحف والمجلات ومحطات الاذاعة والتلفزيون
وسائر وسائل الاعلام والهيئات العامة والخاصة
والأفراد وفق الأسس التي يقرها مجلس الادارة .

(ج) اية أمور أخرى يقرها مجلس الادارة .

مادة ٥ - للوكالة ان تتعاقد وتجسرى جميع
التصرفات والاعمال التي من شأنها تحقيق الغرض
الذي أنشئت من أجله .

مادة ٦ - يتولى ادارة (الوكالة) مجلس ادارة
يشكل على الوجه الآتي :

المدير العام للوكالة رئيساً

اربعة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة
والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء لمدة ثلاث
سنوات - بناءً على ترشيح وزير الاعلام - قابلة
للتجديد ويعين من بينهم نائباً للرئيس ويحدد
مكافاتهم .

مادة ٧ - مجلس ادارة الوكالة هو السلطة
القائمة على شئونها وتصريف امورها ورسم
السياسة العامة التي تدير عليها وله ان يتخذ
ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي
قامت الوكالة من أجله وله على الاخص :

١ - اصدار القرارات المتعلقة بالشئون المالية
والادارية والفنية .

٢ - اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين
بالوكالة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد
مرتباتهم ومكافاتهم ومعاملاتهم وفقاً للوائح التي
تعد في هذا الشأن .

٣ - اعتماد مشروع الميزانية السنوية للوكالة والاشراف على تنفيذها واعتماد الحساب الختامي .

٤ - النظر في كل ما يرى وزير الاعلام او رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الوكالة .

٥ - النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل في الوكالة ومركزها المالي واعتمادها .

ويجوز لمجلس الادارة ان يشكل من بين اعضائه لجانا يعهد اليها ببعض اختصاصاته كما يجوز ان يعهد الى المدير العام للوكالة ببعض اختصاصاته ، وللمجلس ان يفوض احد اعضائه او احد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه ويجب دعوة المجلس للاجتماع مرة كل شهر على الاقل . وتكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور اغلبية الاعضاء على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه وتصدر القرارات باغلبية آراء الاعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويبلغ رئيس المجلس قرارات المجلس الى وزير الاعلام خلال اسبوع من تاريخ صدورها وللوزير الاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها اليه والا كان القرار نافذا .

مادة ٩ - يكون للوكالة مدير عام يعين بمرسوم بناء على عرض وزير الاعلام .

ويمثل المدير العام الوكالة في علاقاتها بالغير وامام القضاء . ويتولى تصريف شئونها المالية والادارية ، ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الادارة ويقوم باعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .

مادة ١٠ - يكون للوكالة لائحة داخلية تصدر بمرسوم بناء على اقتراح مجلس ادارتها وعرض وزير الاعلام تتضمن بصفة خاصة ما يأتي :

(أ) اختصاصات المدير العام للوكالة .

(ب) القواعد التي تتبع في ادارة اعمال الوكالة ونظامها بما في ذلك القواعد المالية والادارية المحاسبية .

(ج) قواعد تعيين موظفي الوكالة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وما يمنحون من : ميزات عينية أو نقدية وتأديبهم .

(د) قواعد واجراءات مناقصات الوكالة ومزايداتهما بما لا يتعارض مع أحكام قانون المناقصات العامة .

مادة ١١ - تسري أحكام قانون الوظائف العامة المدنية وقانون العمل في القطاع الحكومي على موظفي الوكالة ومستخدميها وعمالها فيما لم تتضمنه لائحته الداخلية من أحكام .

ولا تطبق على الوكالة احكام الرقابة المسبقة المقررة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة .

مادة ١٢ - تكون للوكالة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة .

مادة ١٣ - تتكون موارد الوكالة مما يأتي :

(أ) ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات .
(ب) من أية حصيللة أخرى نتيجة لنشاطها او نظير الخدمات التي تؤديها .

ويؤول صافي ارباحها الى الخزنة العامة للدولة .

مادة ١٤ - يقوم بمراجعة حسابات الوكالة مراقب مالي أو أكثر يصدر بتعيينه وتحديد مكافآته قرار من مجلس ادارتها ، وذلك دون اخلاص برقابة ديوان المحاسبة .

مادة ١٥ - تعفى الوكالة من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية بكافة انواعها سواء كانت مقررة لمصلحة خزينة الدولة أم البلدية أم اية هيئة أو مؤسسة عامة .

ويكون لديون الوكالة ما لديون الحكومة من امتياز على اموال مدينتها ويتم تحصيله بنفس الطرق المقررة لتحصيل اموال الدولة .

مادة ١٦ - على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . (١)

صدر بقصر السيف في ١٣ شوال ١٣٩٦ هـ
الموافق ٦ أكتوبر ١٩٧٦ م

مرسوم باللائحة الداخلية لوكالة الأنباء الكويتية (١)

بعد الاطلاع على المادة ٧٣ من الدستور ،

وعلى قانون قواعد اعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي الصادر بالمرسوم الاميري رقم (١) لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ .

وعلى قانون الوظائف العامة المدنية الصادر بالمرسوم الاميري رقم (٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء وكالة الأنباء الكويتية .

وبناء على عرض وزير الاعلام .

وبعد موافقة مجلس الوزراء

وسمنا بالآتي

الباب الاول ادارة الوكالة

مادة ١ - يعد رئيس مجلس الادارة جدول اعمال مجلس الادارة ويوزع على الاعضاء قبل الاجتماع بأربعة وعشرين ساعة على الاقل ولكل عضو الحق في اضافة أية مواضيع على جدول الاعمال لبحثها واقرارها أو تأجيلها لجلسة قادمة .

مادة ٢ - تدون محاضر جلسات مجلس الادارة من قبل سكرتير المجلس ويكون لهذه الجلسات سجلات خاصة ويقوم رئيس مجلس الادارة بالتوقيع على محاضرها بعد اقرارها من المجلس .

مادة ٣ - مدير عام الوكالة هو المسئول عن جميع الشئون الادارية والمالية والفنية ويقوم على وجه الخصوص بما يأتي :

(ا) تمثيل الوكالة في علاقاتها بالقيصر وأمام القضاء .

(ب) تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

(ج) اعداد مشروع الميزانية التقديرية والحساب الختامي والتقرير السنوي تمهيدا لعرضها على مجلس الادارة .

(د) اصدار القرارات الخاصة بتنفيذ اللوائح والتعليمات اللازمة لتسيير العمل في الوكالة من حيث الرقابة وأسلوب العمل ومسئوليات الموظفين وواجباتهم .

(هـ) ما يفوضه في مجلس الادارة من اختصاصات .

مادة ٤ - يعد المدير العام للوكالة تقريراً سنوياً عن أوجه نشاط الوكالة ويفسده لمجلس الادارة لمناقشته واتخاذ القرارات المناسبة ويقدم التقرير لوزير الاعلام بعد اعتماده من المجلس .

مادة ٥ - مع مراعاة أحكام قرار وزير المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١ بشأن لائحة المدهوظات يكون للمدير العام سلطة اعتماد التعاميم والاجراءات التي تكفل استمرار الرقابة الفعالة على صرف واستعمال وتداول وحفظ السجلات والدفاتر والمطبوعات التي تستعملها الوكالة .

مادة ٦ - يعين نائب المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح مجلس الادارة .

وتحدد اختصاصاته بقرار من مجلس الادارة كما يجوز للمدير العام أن يفوضه في بعض اختصاصاته .

الباب الثاني القواعد المالية والادارية

مادة ٧ - يراعى عند تقدير احتياجات الوكالة من المصروفات المتوقعة لسنة المالية التالية مقارنة هذه المصروفات لكل بند أو نوع أو باب من اعتمادات السنة المالية الجارية بالإضافة الى مراعاة الامور الآتية :

(ا) المصروفات الفعلية خلال السنوات المالية السابقة .

يجرى اتباعها لاجراء التعاقد بموجب قرار من مجلس الادارة بناء على اقتراح المدير العام .

مادة ١٣ - يعتمد مجلس الادارة الحساب الختامي للوكالة ويحيله الى السلطة المختصة خلال مدة أقصاها شهران من تاريخ انتهاء السنة المالية وذلك لفحصه واقراره .

الباب الثالث نظام الموظفين والمستخدمين

الفصل الاول - الموظفون

مادة ١٤ - تنقسم وظائف الوكالة الى وظائف فنية ووظائف ادارية وذلك وفقا للدرجات المبينة في الجدول الملحق بهذا المرسوم (١) .

ويحدد مجلس الادارة الاعمال التي تعتبر وظائفها فنية وتلك التي تعتبر وظائفها ادارية .

مادة ١٥ - يشترط فيمن يعين في أى وظيفة الوكالة أن تثبت لياقته الصحية .

مادة ١٦ - المؤهلات العلمية التي يشترط الحصول عليها للتعين في الوظائف هي :

١ - شهادة جامعية أو شهادة عالية تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة اذا كان التعيين في وظيفة من الدرجة الرابعة وما فوقها .

٢ - شهادة متوسطة على الاقل اذا كان التعيين فيما دون ذلك من الدرجات على أنه يجوز أن يعين في أدنى الدرجات المبينة في الجدول الملحق بهذا المرسوم من يكون قد أمضى ثلاث سنوات على الاقل في عمل تتفق طبيعته وطبيعة الوظيفة المرشح لها بشرط تقديم ما يثبت من مستندات يوافق عليها المدير العام .

مادة ١٧ - استثناء من احكام المادة السادسة عشرة يجوز التعمين في أعلى من الدرجة الرابعة بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية أو العالية وفي أعلى من الدرجة الثامنة بالنسبة لحملة الشهادات المتوسطة . كما يجوز التعمين بأكثر من أول مربوط الدرجة وذلك كله وفقا لقواعد حساب مدد الخدمة السابقة وقواعد معادلة

(ب) المصروفات الفعلية خلال الفترة من بداية السنة المالية الجارية حتى تاريخ اعداد مشروع الميزانية .

(ج) الاتفاقيات والمعقود الجديدة والمتوقعة مع أية تعديلات قد تطرأ على الاتفاقيات والمعقود القائمة .

(د) تطوير وتحسين أساليب العمل والتوسع المقترح ومدى تأثير ذلك على زيادة المصروفات المتوقعة .

مادة ٨ - يراعى عند تقدير الإيرادات المتوقعة للوكالة خلال السنة المالية التالية أن يجرى البدء بتقدير الإيرادات المتوقعة تحصيلها بواسطة الوكالة ويتم بعد ذلك تقدير الاعتمادات التي يطالب تخصيصها من الدولة لاجراء الموازنة بين المصروفات والإيرادات .

مادة ٩ - يعرض المدير العام مشروع الميزانية على مجلس الادارة لناقشته واعتماده ثم يرفع المشروع الى وزارة المالية في الموعد المحدد لاعتماده واحالته الى السلطة المختصة في الدولة لفحصه واقراره .

مادة ١٠ - يعد المدير العام للوكالة تقارير داخلية دورية توضح النتائج والانجازات الفعلية ومقارنة ذلك بالتقديرات والتوقعات مع تفسير أسباب الفروقات ، وتقدم لمجلس الادارة الذي يصدر القرارات والتوجيهات اللازمة لمعالجة هذه الفروقات أولا بأول .

مادة ١١ - تمسك الوكالة مجموعة من الدفاتر والسجلات الحسابية والاحصائية والمخزنية التي تتفق مع طبيعة عملها كمؤسسة ذات ميزانية مستقلة .

مادة ١٢ - دون اخلاص بقانون المناقصات العامة يكون للمدير العام صلاحية ابرام العقود على أن تؤخذ موافقة مسبقة من مجلس الادارة على العقود التي تزيد مدتها على سنة أو تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار .

ويتم اعداد النماذج واصدار التعليمات التي

(١) انظر الجدول الملحق بالمرسوم الصادر في ١٩٨٠/٦/١ المعمول به اعتبار من أول مايو سنة ١٩٨٠

والمنشور فيما بعد .

الشهادات الدراسية المنصوص عليها في قانون الوظائف العامة المدنية .

مادة ١٨ - يصدر بالتعيين قرار من مجلس الإدارة بناء على ترشيح المدير العام ويمنح المعين أول مربوط الدرجة المعين عايقا طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم .

مادة ١٩ - استثناء من احكام المواد السابقة يجوز التعيين في درجة أعلى أو بما يجاوز مربوط الدرجة اذا كان المعين لديه خبرات أو قدرات خاصة تفيد الوكالة في عملها .

مادة ٢٠ - يجوز تعيين غير الكويتيين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة بطريق التعاقد وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة على أن يحدد المجلس مرتباتهم وفقا لخبراتهم وقدراتهم الخاصة وينوب عن الوكالة في توقيع العقد مديرها العام .

مادة ٢١ - تنشأ في الوكالة لجنة تسمى (لجنة شئون الموظفين) يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ونظام سير العمل فيها قرار من مجلس الإدارة .

مادة ٢٢ - يقدم عن كل موظف من الدرجة الثانية وما دونها تقرير كفاية وفقصا للنموذج والاجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة وتقدر كفاية الموظف بتقدير ممتاز أو جيد أو ضعيف .

مادة ٢٣ - يشترط لترقية الموظف أن يكون قد أمضى المدد اللازمة للبقاء في درجته طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم .

وتكون الترقية بالاختيار للكفاية مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

واستثناء من هذه القواعد يجوز ترقية الموظف استثناء بقرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح المدير العام .

مادة ٢٤ - يصدر بالترقية قرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين .

مادة ٢٥ - يمنح الموظف علاوة دورية طبقا للنظام وبالفئات المقررة بالجدول المرفق بهذا

المرسوم وتستحق العلاوة الدورية من أول الشهر التالي لحضي سنة من تاريخ التعيين أو تاريخ منح العلاوة الدورية السابقة .

ويكون منح العلاوة الدورية بقرار من المدير العام .

مادة ٢٦ - يجوز بقرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح المدير العام منح الموظف علاوة استثنائية من فئة العلاوة الدورية المستحقة له ولا يجوز أن يمنح الموظف أكثر من علاوة استثنائية واحدة في درجة واحدة .

مادة ٢٧ - يمنح موظفو الوكالة البدلات والملاوات المبينة في الجدول المرفق بهذا المرسوم، ومع ذلك فإنه يجوز لمجلس الإدارة منح الموظفين العاملين في مكاتب الوكالة خارج الكويت بدلات خاصة في الحالات التي يرى فيها ضرورة لذلك وبمراعاة مستوى المعيشة في الدولة التي يعملون فيها .

مادة ٢٨ - تصدر بقرار من مجلس الإدارة قواعد وأحكام استرداد النفقات التي يتكبدها موظفو الوكالة في سبيل تادية أعمال ووظائفهم وكذلك بدل السفر ومصروفات الانتقال للذين يوفدون في مهام رسمية خارج الكويت .

مادة ٢٩ - تحدد بقرار من مجلس الإدارة شروط وأحكام تعويض الموظفين عن الجهد والاعمال الإضافية أو الخدمات الممتازة التي يؤديها والضمانات والمزايا لمن يندب منهم للعمل في ظروف من شأنها أن تعرض حياته أو حريته للخطر .

مادة ٣٠ - تحدد ساعات العمل الرسمية في الوكالة بقرار من المدير العام .

مادة ٣١ - العقوبات التي يجوز توقيعها على الموظف هي :

١ - الخصم من المرتب لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما في المرة الواحدة وعلى شهرين خلال اثني عشر شهرا .

٢ - الوقف عن العمل بغير مرتب لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

٣ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو الحرمان منها .

٤ - الفصل

ويكون للمدير العام سلطة توقيع هذه العقوبات عدا عقوبة الفصل فيكون توقيعها بقرار من مجلس الإدارة .

مادة ٣٢ - يجوز مد خدمة الموظف بعد بلوغ السن المقررة لانتهاء الخدمة بقرار من مجلس الإدارة ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

الفصل الثاني - المستخدمون

مادة ٣٣ - يعتبر مستخدماً في الوكالة كل من يعين على إحدى درجات المستخدمين في الجدول الملحق بهذا المرسوم .

مادة ٣٤ - يكون التعيين بقرار من المدير العام .

مادة ٣٥ - يصدر بالترقية قرار من المدير العام .

ولا يجوز ترقية مستخدم من درجة إلى أخرى قبل انقضاء المدة المقررة للترقية في الجدول الملحق بهذا المرسوم .

مادة ٣٦ - يمنح المستخدم علاوة دورية طبقاً للنظام والفئات المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا المرسوم .

ويكون منح العلاوات الدورية بقرار من المدير العام .

مادة ٣٧ - يجوز بقرار من المدير العام منح المستخدم علاوة استثنائية من فئة العلاوة الدورية المستحقة له ولا يجوز أن يمنح المستخدم أكثر من علاوة استثنائية واحدة في درجة واحدة .

مادة ٣٨ - يمنح المستخدمون البدلات والعلاوات المبينة في الجدول الملحق بهذا المرسوم، ويجوز لمجلس الإدارة تقرير بدلات أخرى حسب ما تتطلبه مقتضيات العمل .

مادة ٣٩ - العقوبات التي توقع على المستخدمين هي :

١ - الخصم من المرتب لمدة لا تزيد على خمسة

عشر يوماً في المرة الواحدة وعلى شهرين خلال اثني عشر شهراً .

٢ - الوقف عن العمل بغير مرتب مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

٣ - الحرمان من العلاوة أو تأجيلها لمدة لا تزيد على ستة شهور .

٤ - الفصل .

ويكون للمدير العام سلطة توقيع العقوبات المشار إليها .

مادة ٤٠ - على وزير الاعلام تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر السيف في : ١ جماد الآخرة ١٣٩٨ هـ الموافق ٨ مايو ١٩٧٨ م

مرسوم باستبدال جدول الدرجات والمرتبات والبدلات والعلاوات الشهرية لموظفي وكالة الأنباء الكويتية ومستخدميها (١)

بعد الاطلاع على المادتين ٧٢ و ٧٣ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء وكالة الأنباء الكويتية ،

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٩ بفتح اعتماد اضافي لمقابلة زيادة الرواتب والمعاشات المترتبة على قانون الخدمة المدنية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٧٨ باللائحة الداخلية لوكالة الأنباء الكويتية ،

وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية الصادر بجلسته المنعقدة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٠ ،

وبناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاعلام ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وسمنا بالآتي

مادة اولى - يستتبدل بجدول الدرجات

والمرتبات والبدلات والعلاوات الشهرية الملحق
بمرسوم اللائحة الداخلية لوكالة الأنباء الكويتية
المشار إليه ، الجدول المرافق لهذا المرسوم .

مادة ثانية - يكون نقل الموظفين والمستخدمين
الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا المرسوم
من درجاتهم الحالية الى الدرجات الجديدة وفقاً
للقواعد الآتية :

(أ) ينقل الموظف أو المستخدم الى الدرجة
التي تقابل درجته الحالية في الجدول الملحق بهذا
المرسوم ويمنح أول مربوط الدرجة المنقول اليها .

(ب) اذا كان الموظف أو المستخدم قد حصل
على علاوة أو أكثر من علاوات الدرجة الحالية ،
يمنح هذه العلاوات بالفئات الجديدة بالإضافة الى
أول مربوط .

مادة ثالثة - تصرف الفروق المترتبة على
تطبيق هذا المرسوم اعتباراً من ٢٥ فبراير سنة
١٩٧٩ أو من تاريخ التعيين أيهما أقرب ، ويكون
حسابها على أساس الفرق بين مجموع ما يستحق
للموظف أو المستخدم من مرتب أساسي وعلاوات
وبدلات اضافية عن شهر ابريل سنة ١٩٨٠ وبين
مجموع ما يستحق له عن شهر مايو من هذه السنة

مادة رابعة - على نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الاعلام تنفيذ هذا المرسوم ، وينشر في
الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول ماير
سنة ١٩٨٠ .

صدر بقصر السيف في : ٢٥ رجب ١٤٠٠ هـ

الموافق : ٩ يونيو ١٩٨٠ م

جدول الرواتب
وكالة الانشاء الكويتية

الدرجة	المرتبة الشهرى	اخر	المرتبة الشهرية	عدد	المدة	الدرجة	المساروة	النسبة	النسبة	بدل	بدل
	المرتبة الشهرى	اخر	المرتبة الشهرية	عدد	المدة	الدرجة	المساروة	النسبة	النسبة	بدل	بدل
الدرجة	المرتبة الشهرى	اخر	المرتبة الشهرية	عدد	المدة	الدرجة	المساروة	النسبة	النسبة	بدل	بدل
موظفون	٧١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
مدير عام	٧١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
نائب مدير عام	٧١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الاولى	٥١٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الاولى	٤٦٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الثانية	٤١٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الثالثة	٣٦٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الرابعة	٣١٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الخامسة	٢٤٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
السادسة	٢٠٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
السابعة	١٧٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الثامنة	١٥٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
مستخدمون											
الاولى	١٨٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الثانية	١٤٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الثالثة	١١٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

لا يجوز الجمع بين بدل طبيعة العمل وبدل التسجيل
 - بمامل موظفو ومستخدمو الوكالة بشأن المساروة الاجتماعية عن الاولاد مساملة موظفي الجهات الحكومية
 - تصرف المساروة الاجتماعية وفقا للقرارد المسول بها في شأن موظفي الجهات الحكومية

**مرسوم بتعديل جدول الدرجات والمرتبات
والعلاوات الشهرية لموظفي وكالة الأنباء الكويتية
ومستخدميها (١)**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٠ لسنة
١٩٧٦ بإنشاء وكالة الأنباء الكويتية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة
١٩٧٨ بالألحقة الداخلية لوكالة الأنباء الكويتية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٩ يونيو سنة
١٩٨٠ باستبدال جدول الدرجات والمرتبات
والبدلات والعلاوات الشهرية لموظفي وكالة الأنباء
الكويتية ومستخدميها ،

وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية الصادر
بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٥/١٩٨١ بالموافقة
على منح الكويتيين العاملين بالوكالة زيادة في
العلاوة الاجتماعية ،

وبناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الاعلام بالوكالة ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وسمنا بالآتي

مادة أولى - تعدل العلاوة الاجتماعية الواردة
في الجدول المرافق للمرسوم المؤرخ ٩ يونيو سنة
١٩٨٠ المشار اليه وفقا لما هو منصوص عليه في
الجدول المرافق لهذا المرسوم .

مادة ثانية - على نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الاعلام بالوكالة تنفيذ هذا المرسوم ، وينشر
في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول
مارس سنة ١٩٨١ .

صدر بقصر السيف في : ٢٣ ذو الحجة
١٤٠١ هـ الموافق : ٢١ أكتوبر ١٩٨١ م

**جدول العلاوة الاجتماعية
وكالة الأنباء الكويتية**

الدرجة :
كويتي
أعزبه
غير كويتي
متزوج
متزوج

موظفون :

مدير عام ١٩٠

نائب مدير عام ١٩٠

الاولى متازة ٣٥ ١١٥ ٦٥

الاولى ٣٥ ١١٠ ٦٠

الثانية ٣٥ ١١٠ ٦٠

الثالثة ٣٥ ١٠٥ ٥٥

الرابعة ٣٥ ١٠٥ ٥٥

الخامسة ٣٥ ١٠٠ ٥٠

السادسة ٣٥ ١٠٠ ٥٠

السابعة ٣٥ ٩٥ ٤٥

الثامنة ٣٥ ٩٥ ٤٥

مستخدمون :

الاولى ٣٥ ١٠٥ ٥٥

الثانية ٣٥ ١٠٠ ٥٠

الثالثة ٣٥ ٩٥ ٤٥

الجمهورية اللبنانية

إعلام

إذاعة مرئية وإذاعة مسموعة :

- قانون رقم ٧٢/٩ . تخصيص مبلغ تسعة عشر مليون ليرة لبنانية لمشروع تقوية الإذاعة اللبنانية .
- مرسوم اشتراعى رقم ١٠٠ اجازة انشاء شركة مفعلة مختلطة تحمل تسمية تلفزيون لبنان .
- مرسوم رقم ٢٢٢٨ اعطاء بدل نفقات اقامة للمتدربين الاذاعيين الاجانب .
- مرسوم رقم ١١٥٣٣ تأليف لجنة للإشراف على برامج التلفزيون .
- مرسوم رقم ١٠٩٥ تصديق النظام الاساسي لتلفزيون لبنان .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قانون المطبوعات بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤
- قانون رقم ٦٥/٤٢ منع طبع ونشر خرائط ومصورات الاراضي اللبنانية قبل الحصول على ترخيص مسبق .
- قانون رقم ٦٨/٣٤ منح عفو عام عن جرائم المطبوعات .
- قانون رقم ٧١/٢ حصر حق النظر بجرائم المطبوعات الصحفية كافة بالمحاكم المنصوص عليها في المادة ٦٧ من قانون المطبوعات (القانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤) .
- مرسوم رقم ٤٢١٣ وضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٣١٣٢ تاريخ ١٩ نيسان ١٩٧٢ الاجازة لوزارة الاعلام اصدار منشورات وكتب وبيعها بواسطة المكتبات بأسعار رمزية والمساهمة المادية في اصدار مؤلفات اعلامية عن لبنان ، بشروط .
- قانون رقم ٧٤/٢٦ تعديل القانون المتعلق بجرائم المطبوعات الصحفية .
- قانون رقم ٧٥/١٥ التعويض على قدامى محررى الصحافة اللبنانيين .
- مرسوم اشتراعى رقم ٧٢ انشاء المجلس النقابى للصحافة (يراجع : نقابات وغرف واتحادات وروابط)

-
- مرسوم اشتراعى رقم ٤٧ تحديد عدد المطبوعات الدورية السياسية .
 - مرسوم اشتراعى رقم ٥٥ حظر طبع واصداز وشير بعض المطبوعات قبل الحصول على ترخيص مسبق .
 - مرسوم رقم ٧٧١٩ افادة المحررين المسجلين في الجدول الصحفى من حسم . ٥ بالمائة من رسوم الهاتف . (يراجع : بريد وبرق وهاتف)
 - مرسوم رقم ١٠٣٩٤ تنظيم مهنة مراسلى الصحافة الاجبية في لبنان . (يراجع : مهن حرة)
 - مرسوم رقم ١١٠٢٠ اجداث مركز لتدريب الصحفيين وتطوير وسائل الاعلام في معهد الصحافة في الجامعة اللبنانية . (يراجع : تعليم)
 - مرسوم اشتراعى رقم ١ فرض رقابة على المطبوعات .
 - مرسوم اشتراعى رقم ١٠٤ تعديل بعض احكام قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ .
-

قانون رقم ٧٢/٩

تخصيص مبلغ تسعة عشر مليون ليرة لبنانية
لمشروع تقوية الاذاعة اللبنانية

أقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي

نصه :

المادة الاولى - يخصص مبلغ تسعة عشر مليون ليرة لبنانية لمشروع تقوية الاذاعة اللبنانية ، يشمل نفقات الدراسات والاستثمارات والانشاءات والتجهيزات اللازمة لاقامة محطات ارسال على الوجات المتوسطة والقصيرة والقصيرة جدا .

المادة الثانية - ١ - اجيز للحكومة ان تعقد صفقات المشروع المبين في المادة الاولى ، والعائدة للموازنة العامة ضمن حدود المبلغ الاجمالي المبين في المادة المذكورة قبل رصد الاعتمادات

اللازمة لها ، وترصد اعتمادات الدفع سنوياً في الجزء الثالث منها على الوجه التالي :

- ١٩٧٢ : ٦ ملايين ليرة .
- ١٩٧٣ : ٣ ملايين ليرة .
- ١٩٧٤ : ٣ ملايين ليرة .
- ١٩٧٥ : ٣ ملايين ليرة .
- ١٩٧٦ : ٤ ملايين ليرة .

المجموع العام ١٩ مليون ليرة .

٢ - اجيز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ان تعدل عند الاقتضاء ، جدول اعتمادات الدفع الواردة اعلاه ، الى ما بعد سنة ١٩٧٦ .

المادة الثالثة - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

بعداً في ١٣ نيسان سنة ١٩٧٢

مرسوم اشتراعى رقم ١٠٠

إجازة إنشاء شركة مغلقة مختلطة تحمل
تسمية « تلفزيون لبنان » (١)

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على القانون رقم ٧٦/٢ تاريخ
١٩٧٦/١٢/٣٠ (منح الحكومة حق اصدار
مراسيم اشتراعية) ،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة ،

بناء على اقتراح وزير الاعلام ووزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ
١٩٧٧/٦/١٣ ،

يرسم ما يأتى

المادة الاولى - اجيز للحكومة بمرسوم يتخذ
فى مجلس الوزراء انشاء شركة مغلقة مختلطة
تحمل تسمية « تلفزيون لبنان » موضوعها اقامة
وادارة واستثمار محطات البث التلفزيونى السلكية
واللاسلكية والقيام بجميع الاعمال الصناعية
والتجارية المتعلقة بالتلفزيون .

المادة ٢ - يحدد رأسمال الشركة بمرسوم
انشائها على ان لا تقل مساهمة الدولة عن ٥٠ ٪
وتكون جميع اسهم الشركة اسمية .

المادة ٣ - مع مراعاة احكام هذا المرسوم
الاشتراعى واحكام مرسوم انشاء الشركة ، تطبق
على مجلس ادارة الشركة احكام قانون التجارة .

يجب الا يقل تمثيل الدولة فى مجلس الادارة
عن النصف وتطبق قاعدات التمثيل النسبى
للمساهمة فى رأس المال .

المادة ٤ - يمكن ان تعطى الشركة الحق بان
تدون فى حساب استثمارها مبلغا يعادل ٤ ٪ من
رأسمالها كعبء قابل التنزيل بمعنى المادة ٧ من
المرسوم الاشتراعى رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢

المادة ٥ - تحدد بمرسوم انشاء الشركة
جميع الاحكام المتعلقة باهدافها وصلاحياتها
وادارتها ومراقبتها وطرق تمويلها وعلاقاتها مع
الغير ادارات ومؤسسات وهيئات وافرادا وكيفية
تأسيسها ومخطط عملها والاعفاءات والامتيازات
التي تتمتع بها وسائر الاحكام الاخرى المتعلقة
بسير عملها .

المادة ٦ - تحدد دقائق تطبيق احكام هذا
المرسوم الاشتراعى بمراسيم تتخذ فى مجلس
الوزراء .

المادة السابعة - يعمل بهذا المرسوم
الاشتراعى فور نشره فى الجريدة الرسمية .

بعيدا فى ٣٠ حزيران ١٩٧٧

مرسوم رقم ٢٢٢٨

اعطاء بدل نفقات اقامة للمتدربين

الاذاعيين الاجانب (١)

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على موازنة وزارة الارشاد والانباء والسياحة لعام ١٩٦٥ .

بناء على اقتراح وزير الارشاد والانباء والسياحة ووزير الخارجية والمتدربين .

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٦٥ .

يرسم ما يأتي

المادة الاولى - يعطى المتدربون الاذاعيون الاجانب الذين توفدهم حكوماتهم للتدرب في الاذاعة اللبنانية ، بدل نفقات اقامة من الاعتماد المرصد لهذه الغاية في موازنة وزارة الارشاد والانباء والسياحة .

المادة الثانية - تحدد مدة تدريب المتدربين الاذاعيين الاجانب وقيمة بدل كامل نفقات اقامتهم ، بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة .

المادة الثالثة - يدفع بدل نفقات الاقامة الى المتدربين الاذاعيين الاجانب ، اقساطا شهرية بناء على افادة من مدير الاذاعة اللبنانية تثبت حسن مواظبتهم على التدريب الاذاعي .

المادة الرابعة - يقطع بدل نفقات الاقامة عن المتدربين الاذاعيين الاجانب ، في حال عودتهم الى بلادهم قبل انتهاء مدة التدريب المقررة .

المادة الخامسة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

عاليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٦٥

مرسوم رقم ١١٥٢٢

تأليف لجنة الاشراف على برامج التلفزيون (٢)

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني .

بناء على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٧٢٧٦ بتاريخ ١٩٦١/٨/٧ .

ولما كان مدير عام وزارة الانباء مسؤولا عن تطبيق السياسة الانبائية والتوجيهية مع الجهات والمؤسسات المختصة لا سيما شركتي التلفزيون في لبنان .

ولما كان ذلك يقتضى عقد اجتماعات دورية لتنسيق التعاون بين وزارة الانباء وشركتي التلفزيون .

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ .

بناء على اقتراح وزير الانباء .

بناء على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٦٢٢ تاريخ ١٩٦٨/٨/٢٢ .

بناء على قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٣ .

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى - تؤلف لجنة قوامها :
مدير عام وزارة الانباء رئيسا

مدير عام شركة التلفزيون
اللبنانية او من يمثله عضوا

مدير عام شركة تلفزيون لبنان
والشرق او من يمثله عضوا
مهمتها الاشراف على برامج التلفزيون في لبنان وتأمين انطباقها على القوانين والانظمة المرعية وتوجيهها بما يتلاءم مع المصلحة العامة .

المادة الثانية - تجتمع اللجنة مرة في الاسبوع على الاقل ضمن اوقات الدوام الرسمي .

المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

سن الفيل في ١٩ كانون الاول ١٩٦٨

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٠ في ١٩٦٥/٦/٢٩ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠٤ في ١٩٦٨/٨/٢٢ .

مرسوم رقم ١٠٩٥

تصديق النظام الاساسي « لتلفزيون لبنان » (١)

أن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٠ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ (اجازة انشاء شركة مغلقة مختلطة تحمل تسمية تلفزيون لبنان) .

بناء على المرسوم رقم ٧٧٠ تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣٠ (انشاء تلفزيون لبنان شركة مغلقة مختلطة) .

بناء على اقتراح وزيرى الاعلام والمالية

يرسم ما يأتى

المادة الاولى - صدق النظام الاساسي المرفق لتلفزيون لبنان ، شركة مغلقة مختلطة ، واعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا المرسوم .

المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور نشره فى الجريدة الرسمية .

بعيدا فى ٢٢ اذار ١٩٧٨

تلفزيون لبنان

(شركة مغلقة لبنانية منشأة بموجب

قانون خاص)

النظام الاساسي

الباب الاول

انشاء الشركة - نظامها القانوني - تسميتها -

موضوعها - مدتها - مركزها الرئيسي

المادة الاولى - انشاء الشركة :

انشئت بين الدولة اللبنانية وشركة التلفزيون اللبنانية ش.م.ل و « شركة تلفزيون لبنان والمشرق ش.م.ل » ومن قد يكتتب من المساهمين الآخرين عملا باحكام المادة الثامنة من هذا النظام ، ومن ينضم اليهم فيما بعد من

المساهمين ، شركة مغلقة لبنانية ، تدعى فيما بعد « الشركة » .

المادة الثانية - النظام القانوني

تخضع الشركة لاحكام القوانين المرعية الاجراء ، ولا سيما لقانون انشائها المنشور بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٠٠ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ وللمرسوم رقم ٧٧٠ تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣٠ وللمندرجات هذا النظام .

المادة الثالثة - تسمية الشركة :

تحمل الشركة تسمية :

تلفزيون لبنان

شركة مغلقة لبنانية منشأة بموجب قانون خاص

المادة الرابعة - موضوع الشركة :

موضوع الشركة هو اقامة وادارة واستثمار محطات البث التلفزيوني السلكية واللاسلكية والقيام بجميع الاعمال الصناعية والتجارية المتعلقة بالتلفزيون .

ويمكن للشركة ، مع مراعاة الشروط القانونية ، أن تقوم بجميع العمليات المتصلة بموضوعها وان تشترك ، بأى شكل كان ، مع أى شخص طبيعي أو معنوي للقيام بأى عمل متصل بموضوعها .

المادة الخامسة - مدة الشركة :

حددت مدة الشركة بخمس وعشرين سنة تبتدىء من تاريخ تأسيسها النهائي ، ما عدا حالتى الحل المسبق أو التمديد .

المادة السادسة - مركز الشركة الرئيسي :

يكون مركز الشركة فى بيروت .

ويمكن لمجلس الادارة كلما وجد ذلك مناسبا أن يقرر فتح فروع أو وكالات أو مكاتب فى لبنان والخارج .

الباب الثاني

رأسمال الشركة

الاكتتاب به زيادته وتخفيضه

المادة السابعة - مقدار الرأسمال :

حدد رأسمال الشركة بثلاثين مليون ليرة لبنانية موزعة على ثلاثمائة ألف سهم اسمي قيمة كل سهم مئة ليرة لبنانية وهذه الاسهم موزعة على ثلاث فئات :

- فئة (أ) وهي مكونة من مائة وخمسين ألف سهم .

- فئة (ب) وهي مكونة من خمسة وسبعين ألف سهم .

- فئة (ج) وهي مكونة من خمسة وسبعين ألف سهم .

المادة الثامنة - الاكتتاب بالراسمال :

١ - يتم الاكتتاب بالراسمال على الوجه الآتي :

١ - اكتتبت الدولة بالمائة وخمسين ألف سهم من فئة (أ) .

٢ - تكتتب « شركة التلفزيون اللبنانية ش.م.ل. » بخمسة وسبعين ألف سهم وهي الاسهم من فئة (ب) .

٣ - تكتتب « شركة تلفزيون لبنان والمشرق ش.م.ل. » بخمسة وسبعين ألف سهم وهي الاسهم من فئة (ج) .

٤ - يحق لكل من « شركة التلفزيون اللبنانية ش.م.ل. » و « شركة تلفزيون لبنان والمشرق ش.م.ل. » أن تعطى حق الاكتتاب بـ ١٢٠٠ سهم لاشخاص ثالثين تخفض من اكتتابهما

المادة التاسعة - تحرير الراسمال :

يحرر الراسمال بكامله عند التأسيس نقداً أو عينا .

يجب أن تودع المبالغ التي تمثل الاكتتابات النقدية لدى مصرف مقبول .

يجب أن يتم التحقق من صحة تخمين المقدمات العينية وفقاً لأحكام قانون التجارة .

المادة العاشرة - زيادة رأس المال وتخفيضه:

يمكن زيادة رأس المال مرة أو أكثر بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين يتخذ

بناء على اقتراح مجلس الادارة ، وتتم هذه الزيادة باصدار اسهم جديدة مع علاوة اصدار أو بدونها وذلك عن طريق دعوة جديدة للاكتتاب أو عن طريق اضافة تؤخذ من الارباح المدورة أو من الارباح المحولة الى الاموال الاحتياطية المتوافرة لهذا الغرض وبوجه عام بكافة الطرق المسموح بها قانوناً وفقاً لما تقرره الجمعية العمومية وما تضعه من شروط. على ان لا تقل مساهمة الدولة في تلك الزيادة عن خمسين بالمائة من قيمتها .

وتكون باطلة كل زيادة في رأس المال بقرار قبل دفع رأس المال المكتتب بكامله سابقاً .

وفي حال زيادة رأس المال عن طريق اصدار اسهم جديدة يكون لحملة الاسهم التي تم دفع قيمتها حق الافضلية في الاكتتاب في الاسهم الجديدة بنسبة ما يملكون ، الا اذا قررت الجمعية العمومية خلاف ذلك .

مع مراعاة أحكام المادة ٢٠٨ من قانون التجارة يجوز تخفيض رأس المال مرة أو أكثر بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة ويتم ذلك باستبدال سندات الاسهم بسندات جديدة ذات قيمة مساوية أو مختلفة بنفس العدد أو بعدد أقل، مع تقرير حق البيع أو الشراء الاجباري اذا لزم الامر حتى يمكن اجراء الاستبدال ومع اجراء تسوية نقدية اذا اقتضى الامر .

المادة العاشرة عشرة - عدم تحرير قيمة الاسهم :

تستحق لصالح الشركة حكماً فائدة قدرها ٩ ٪ سنوياً على كل مبلغ من قيمة الاسهم تأخر دفعه وذلك ابتداء من تاريخ الاستحقاق ودونما حاجة الى اذار سابق .

المادة الثانية عشرة - التفرغ عن سندات الاسهم المؤقتة :

لا يجوز التفرغ عن سندات الاسهم المؤقتة التي لا تحمل تأشيراً يدفع المبالغ المستحقة ، كما لا يحق تقديم هذه السندات لحضور الجمعيات العمومية ولا تدفع لهذه الاسهم ارباح وتعلق بصفة عامة جميع الحقوق المترتبة لها حتى تسوية وضعها

خمس عشرة يوما من تاريخ تبليغه الكتاب ، ان يرسل نسخا عنه لبقية المساهمين بالبريد المضمون .

اذا رغب مساهم أو أكثر من حملة الاسهم من فئة (ب) أو (ج) شراء الاسهم المعروضة للبيع كليا أو جزئيا عليه ان يعرب عن نيته لرئيس مجلس الادارة بكتاب مضمون مع اشعار بالوصول يرسله خلال شهر من تبليغه كتاب رئيس مجلس الادارة ، يعرب فيه عن نيته بتملك الاسهم وعن موافقته على ثمن المبيع أو عدم موافقته عليه .

اذا بلغت طلبات شراء الاسهم المعروضة المطروح أو تجاوزته وزعت الاسهم المعروضة للبيع بين المساهمين الراغبين بالشراء كل بنسبة ما يملكه من اسهم .

اذا اعترض احد الراغبين بالشراء على ثمن المبيع تم البيع بالثمن الحسابي للسهم .

اذا لم يعرب أي مساهم عن نيته بتملك الاسهم المعروضة للبيع أو بقيت اسهم لم يعرب احد عن نيته بشرائها عرضت كامل الاسهم أو الاسهم الزائدة على المساهمين من فئة (آ) الذين لهم حق الافضلية بالتملك خلال مهلة شهر من تاريخ تباعدهم فتيحة العروض السابقة ويتم الشراء اذا رغبوا ، بالثمن المعروض أو بالثمن الحسابي اذا اعترضوا على الثمن المعروض .

وفي مطلق الاحوال يتم تداول الاسهم ، بموجب عقد موقع من المتنازل والمتنازل له ، ويسجل هذا العقد في سجل المساهمين الخاص . ولا تعترف الشركة الا بعمليات التداول المسجلة لديها .

والاسهم التي تمثل مقدمات عينية لا يجوز ان يتم التفرغ عنها الا بعد مضي سنين على تأسيس الشركة .

المادة الخامسة عشرة - حقوق والتزامات المساهمين :

يخول كل سهم لصاحبه حقا في الموجودات الصافية للشركة وفي انصبة الارباح الناجمة عن نشاطها . وللمساهمين حق المشاركة في ادارة الشركة ورقابتها عن طريق التصويت في الجمعيات العمومية .

في حال عدم تسديد المبالغ المستحقة فسي مواعيدها يحق لمجلس الادارة ان يقوم ببيع الاسهم وذلك بعد اذار بوجوب التسديد خلال خمسة عشر يوما على الاقل وتجرى مقاصة بين الناتج الصافي للبيع ومستحقات الشركة على هذه الاسهم ويبقى الفرق بين القيمتين دينا على المساهم أو حقا له حسب الاحوال .

يعطى المشترك شهادات جديدة بالاسهم تحل محل القديمة المعتبرة في هذه الحالة ملقاة حكما .

المادة الثالثة عشرة - شكل الاسهم النهائية :

تكون السندات النهائية للاسهم التي تم دفع قيمتها سندات اسمية فقط ، وتستخرج السندات من سجل ذى ارومة وتكون مرقمة وحاملة لخاتم الشركة وموقعا عليها من رئيس مجلس الادارة واحد الاعضاء الذي ينتدبه مجلس الادارة لهذه الغاية .

يمكن ان يمثل السند الواحد سهما واحدا أو خمسة اسهم أو عشرة اسهم أو مائة سهم أو خمسمائة سهم أو ألف سهم .

المادة الرابعة عشرة - في التداول بالاسهم وحق الافضلية :

لا يحق للدولة ان تفرغ الا عن الاسهم التي تفوق نصف الرأسمال .

التفرغ عن الاسهم حر بين مساهمين من نفس الفئة .

التفرغ عن الاسهم من فئة (ب) أو (ج) لمساهمين من الفئة الاخرى يخضع لحق افضلية بالتملك لصالح المساهمين من نفس الفئة ومن الفئة الاخرى ثم لصالح المساهمين من الفئة (آ) ما لم يتم التفرغ عن اسهم ضمان لشخص انتخب عضوا في مجلس الادارة .

يجب على المساهم من فئة (ب) أو (ج) الذي يود التفرغ عن اسهمه لمساهمين من الفئة الاخرى أو للغير ان يرسل كتابا مضمونا لرئيس مجلس الادارة يبين فيه اسم ومهنة ومحل اقامة وجنسية الشخص المنوي التفرغ له وعدد الاسهم وثمان المبيع .

يجب على رئيس مجلس الادارة ، خلال

ولا يلتزم المساهمون الا في حدود القيمة الاسمية لكل سهم ولا يمكن مطالبتهم بأية مبالغ أخرى .

أن مجرد الاكتتاب بالسهم أو تملكها يعنى الموافقة على النظام الاساسى للشركة وعلى قرارات جمعياتها العمومية وعلى كل تعديل يطرأ فيما بعد وفقا لاحكام النظام الاساسى .

الباب الثالث

اصدار سندات الدين

المادة السادسة عشرة - اصدار سندات

الدين :

يمكن للجمعية العمومية العادية ان تقرر اصدار سندات دين وفقا لاحكام المواد ١٢٢ حتى ١٤٣ من قانون التجارة .

الباب الرابع

مجلس الادارة

المادة السابعة عشرة - تأليف المجلس :

يقوم بادارة الشركة مجلس مؤلف من اثني عشر عضوا .

تنتخب جمعية المساهمين العمومية ستة منهم ولا تشترك في هذا التصويت الدولة ولا تحسب اسهمها من ضمن النصاب ، ويكون ثلاثة منهم من حملة الاسهم من فئة (ب) وثلاثة من حملة الاسهم من فئة (ج) .

يمكن ان يكون الاعضاء المنتخبون اشخاصا طبيعيين أو معنويين ويمثل في هذه الحالة الشخص المعنوى شخص طبيعى يعين خصيصا لذلك بموجب تفويض خطى .

خلال الاسبوع الذى يلى انتخاب الاعضاء من قبل الجمعية العمومية يعين الاعضاء الستة الباقون بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى المال والاعلام .

يمكن انتقاء هؤلاء الاعضاء سواء من موظفى الدولة أو من خارجهم ويمارسون مهامهم بصفتهن الشخصية .

يمكن تجديد ولاية جميع الاعضاء على التوالى ،

اذا زادت مساهمة الدولة بزيادة نسبية عدد الاعضاء الذين يمثلونها على أن يبقى كامل عدد أعضاء مجلس الادارة اثني عشر .

المادة الثامنة عشرة - اسهم الضمان :

يجب أن يملك كل عضو من أعضاء مجلس الادارة ، خلاف ممثلى الدولة ، مايتى سهما على الاقل طوال فترة عضويته . وتكون هذه الاسهم غير قابلة للتفرغ وتختتم بخاتم يبين ذلك وتحفظ بالشركة ضمانا لمسؤولية الاعضاء عن اعمال الادارة ولا تعاد له فى حال انتهاء عضويته الا بعد انعقاد الجمعية العمومية العادية السنوية ومصادقتها على الحسابات واعطائها براءة الذمة .

المادة التاسعة عشرة - التمانع :

لا يجوز الجمع بين رئاسة أو عضوية مجلس الادارة والوزارة ، أو رئاسة أو عضوية مجلس ادارة مؤسسة عامة ، وبالنسبة لممثلى الدولة لا يجوز الجمع ايضا بين رئاسة أو عضوية مجلس الادارة وعضوية المجلس النيابى .

المادة العشرون - مدة ولاية رئيس واعضاء مجلس الادارة :

تكون مدة ولاية كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة ثلاث سنوات .

وفهم بالسنة الواحدة الفترة الواقعة بين جمعيتين عموميتين سنويتين على ان تعتبر السنة الاولى مبتدئة بتاريخ التأسيس النهائى للشركة ومنتهية بتاريخ انعقاد اول جمعية عمومية عادية سنوية .

المادة الحادية والعشرون - شغور مقعد أحد الاعضاء :

اذا شغر مقعد أحد الاعضاء فى المجلس لاي سبب كان يصار الى تعيين أو انتخاب عضو جديد وفقا لاحكام المادة ١٧ من هذا النظام وذلك ضمن مهلة شهرين من تاريخ شغور المقعد .

المادة الثانية والعشرون - الدعوة الى الاجتماع :

يجتمع مجلس الادارة في مركز الشركة أو في مكان آخر يحدده مجلس الادارة بناء على دعوة من رئيسه كلما تطلبت اعمال الشركة ذلك وعلى الاقل مرة واحدة كل شهر .

واذا تخلف رئيس مجلس الادارة عن دعوة المجلس شهريا يقوم بذلك مفوض الحكومة .

وكذلك يجتمع المجلس اذا طلب ذلك نصف الاعضاء على الاقل .

توجه دعوات الاجتماع مقرونة بجدول الاعمال وبما قد يلزم من وثائق تتعلق بالامور الواردة في هذا الجدول قبل تاريخ الاجتماع باسبوع على الاقل باستثناء حالة العجلة الطارئة والملحة التي يعود للرئيس تقديرها . ويجرى التبليغ خطيا في محل الاقامة المختار من قبل كل عضو .

المادة الثالثة والعشرون - النصاب والتصويت :

لا تكون اجتماعات المجلس صحيحة الا اذا حضر الاجتماع غالبية الاعضاء أو كانوا ممثلين فيه شرط ان يكون بين الحاضرين عضو على الاقل من الذين يمثلون الدولة على أنه يجب ان يحضر أو يمثل في كل اجتماع تبحث فيه البرامج والميزانية التقديرية تسعة اعضاء على الاقل .

ولكل عضو ان يوكل احد زملائه بتمثيله والتصويت عنه بشرط أن لا يمثل العضو الا عضو واحد .

تتخذ القرارات بغالبية اصوات الاعضاء الحاضرين أو الممثلين الا فيما خص البرامج والميزانية التقديرية فانها تتخذ بأكثرية تسعة اصوات .

صوت الرئيس غير مرجح .

يمسك سجل خاص تدون فيه مناقشات مجلس الادارة ومحاضر الجلسات ويوقع على المحضر الرئيس والاعضاء الحاضرون وأمين السر .

المادة الرابعة والعشرون - صلاحيات مجلس الادارة :

يتمتع مجلس الادارة باوسع الصلاحيات

لادارة الشركة والقيام بجميع العمليات المتعلقة بنشاطه ما عدا المحفوظة منها صراحة بموجب هذا النظام أو القانون لرئيس مجلس الادارة ولجمعية المساهمين العادية وغير العادية ، ويشمل ذلك بصورة خاصة :

- مناقشة جميع العمليات التي تهم الشركة

- ابداء الرأي بشأن تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة وفقا لاحكام المادة ٣٠ من هذا النظام .

- اختيار ممثلي الشركة لدى الغير وممثليها لدى القضاء واقامة الدعاوى بوصفها مدعية أو مدعى عليها أو التدخل في الدعاوى بأية صفة كانت وذلك باستثناء الدعاوى الرامية الى تحصيل ديون الشركة أو الى اتخاذ تدابير احتياطية اذ ان هذه الدعاوى تدخل ضمن صلاحية رئيس مجلس الادارة .

- اختيار المستخدمين المخولين بالتوقيع عن الشركة .

- إبرام العقود والصفقات والمقاولات .

- القيام بالاستثمارات .

- الترخيص بالمساهمة في تأسيس الشركات أو الانتماء اليها .

- الاقتراض من الاسواق المحلية والخارجية ضمن نطاق الميزانية التقديرية .

- تحديد ملاك المستخدمين ،

- وضع وتعديل النظام الداخلي ونظام المستخدمين طبقا للتفاصيل التي يحددها النظام الداخلي ومع مراعاة احكام هذا النظام الاساسي .

- وضع الميزانية التقديرية في بداية كل سنة .

- اجراء الجردة السنوية ووضع الميزانية وحساب الارباح والخسائر وعرض هذه الوثائق على جمعيات المساهمين .

- وضع تقرير عن سير اعمال الشركة خلال السنة المالية السابقة واذا اقتضى الامر تقرير خاص وفقا لاحكام المادة ١٥٨ من قانون التجارة .

— دعوة جمعيات المساهمين وتحديد جدول اعمالها .

— اقتراح تخصيص الارباح وما يسوزع منها .

— عرض المقترحات الخاصة بتغيير رأس مال الشركة أو بتعديل النظام الاساسى على الجمعيات العمومية غير العادية .

— ولمجلس الادارة ان يفوض بعض صلاحياته الى رئيسه على ان يسجل قراره بهذا الموضوع فى السجل التجارى .

المادة الخامسة والعشرون - اللجان المتخصصة :

١ - يجوز لمجلس الادارة وفقاً لما ينص عليه النظام الداخلى انشاء لجان متخصصة تكلف بدراسة العمليات التى يحددها لها مجلس الادارة وتعرض عليه نتائج هذه الدراسات ليبت بها .

٢ - تنشأ لجنة استشارية للبرامج تؤلف من رئيس مجلس الادارة أو من ينتدبه ومن عضوين آخرين يعينان من قبل الرئيس بناء على اقتراح اعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون الاسهم من الفئتين (ب) و (ج) .

مهمة هذه اللجنة درس البرامج والبرمجة والانتاج .

وتحال اقتراحات اللجنة على مجلس الادارة لاتخاذ القرارات التى يراها مناسبة .

المادة السادسة والعشرون - مخصصات الاعضاء :

تحدد الجمعية العمومية للمساهمين مخصصات اعضاء مجلس الادارة ، اما رواتب وتعويضات ومخصصات رئيس مجلس الادارة - المدير العام عن مهامه الخارجة عن نطاق حضور جلسات مجلس الادارة فيحددها مجلس الادارة .

المادة السابعة والعشرون - تعاقد الشركة مع اعضاء مجلس الادارة :

يخضع لترخيص الجمعية العمومية المسبق كل اتفاق بين الشركة واحد اعضاء مجلس الادارة

سواء كان هذا الاتفاق جارياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت ستار شخص ثالث .

وتستثنى من احكام هذا النص العقـود العادية التى يكون موضوعها عمليات بين الشركة وزبائنها .

ويخضع كذلك لترخيص الجمعية العمومية المسبق كل اتفاق يعقد بين الشركة ومؤسسة أخرى ولا يكون موضوعه عمليات عادية بين الشركة وزبائنها اذا كان احد اعضاء مجلس الادارة مالكا لهذه المؤسسة أو شريكاً متضامناً فيها أو مديراً لها أو عضواً فى مجلس ادارتها ويترتب على العضو الذى تتوفر فيه هذه الحالات ان يعلم بذلك مجلس الادارة .

يجب ان يقدم كل من مجلس الادارة ومفوضى المراقبة تقريراً خاصاً للجمعية العمومية عن الاتفاق المشار اليه اعلاه ، فتتخذ الجمعية العمومية قراراً على ضوء هذه التقارير .

يجب تجديد الترخيص كل سنة اذا كان يتعلق بعقود ذات موجبات متتالية .

المادة الثامنة والعشرون - المحظورات على اعضاء مجلس الادارة :

يحظر على اعضاء مجلس الادارة الحصول بآية طريقة كانت على قروض أو كفالات من الشركة

المادة التاسعة والعشرون - المحظورات على اسرة اعضاء مجلس الادارة :

تطبق احكام المادتين ٢٧ و ٢٨ على افراد اسرة اعضاء مجلس الادارة أى ، الزوج والزوجة أو الزوجات والاصول والفروع والاخوة والاخوات، اذا كانوا على عاتق عضو مجلس الادارة .

الباب الخامس رئيس مجلس الادارة

المادة الثلاثون - تعيين رئيس مجلس الادارة - المدير العام :

يعين رئيس مجلس الادارة - المدير العام بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى المال والاعلام بعد استطلاع رأى مجلس الادارة . ويمكن استبداله بالطريقة ذاتها .

يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة شخصا طبيعيا يتمتع بالجنسية اللبنانية وعضوا في المجلس .

يرأس جلسة المجلس التي تخصص لاقتراح تعيين الرئيس اكبر الاعضاء سنا .

المادة الحادية والثلاثون - غياب الرئيس - المدير العام :

عندما يكون الرئيس - المدير العام في حالة يتعذر عليه القيام مؤقتا بوظائفه فيمكنه أن ينتدب للقيام بمهامه ، احد اعضاء مجلس الإدارة على أن الانتداب يجب ان يكون دوما لمدة محدودة وأن يسجل في السجل التجاري .

المادة الثانية والثلاثون - تعذر قيام الرئيس - المدير العام بوظيفته :

إذا وجد الرئيس - المدير العام في حالة لا يستطيع فيها نهائيا القيام بوظائفه فيجوز تعيين سواه وفقا لاحكام المادة ٣٠ اعلاه ولمدة الباقية من ولايته فقط .

المادة الثالثة والثلاثون - صلاحيات رئيس مجلس الإدارة :

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات مجلس الإدارة ، كما يرأس الجمعيات العمومية للمساهمين ويتولى تمثيل الشركة لدى الغير وتسيير الاعمال العادية وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

ويدخل ضمن مفهوم الاعمال العادية الاعمال المعددة للذكر لا للحصر فيما يلي :

- تمثيل الشركة لدى الغير ولدى الجهات القضائية مع مراعاة احكام المادة ٢٤ من هذا النظام .

- التوقيع عن الشركة .

- دفع المبالغ المستحقة على الشركة وقبض المبالغ المستحقة لها واعطاء البراءات عنها .

- ايداع وسحب وتحويل الاموال .

- اعداد مشاريع الانظمة الداخلية وعرضها على مجلس الإدارة لاقرارها .

- وبصورة عامة القيام بجميع الاعمال العادية المتعلقة بموضوع الشركة والتي لا تتم تحفظ صراحة للجمعية العمومية وللمجلس الإدارة بموجب القانون أو في هذا النظام وذلك ضمن حدود الميزانية التقديرية وقرارات مجلس الإدارة

- يقسم رئيس مجلس الإدارة الى المجلس في نهاية كل شهر ميزان مقارنة بين المصاريف الفعلية وتلك التي لحظت في الميزانية التقديرية .

المادة الرابعة والثلاثون - الاشراف على جهاز العمل :

يشرف الرئيس على جهاز العاملين بالشركة ويوزع عليهم صلاحياتهم في نطاق النظام الذي يقره مجلس الإدارة .

المادة الخامسة والثلاثون - تعيين المستخدمين وغيرهم :

يعين الرئيس المستخدمين والخبراء والمستشارين أو يتعاقد معهم ويحدد رواتبهم ومخصصاتهم وذلك بعد استطلاع رأى مجلس الإدارة وضمن حدود الميزانية التقديرية .

الباب السادس

مفوض الحكومة ومفوض المراقبة

المادة السادسة والثلاثون - مفوض الحكومة يعين مفوض الحكومة لدى الشركة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية .

يحضر مفوض الحكومة اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعيات العمومية ويشارك في مداولاتها دون ان يكون له الحق بالتصويت .

ويقوم مفوض الحكومة بالسهر على صيانة مصالح الدولة المالية وعلى سلامة القرارات والتصرفات الصادرة عن اجهزة الشركة من الناحيتين الحسابية والقانونية . ويحيط مجلس الإدارة علما عند الحاجة بوجهة نظر الحكومة بشأن الموضوعات المطروحة على البحث .

وترسل لمفوض الحكومة دعوات اجتماع مجلس الإدارة والوثائق المقررة بها ومقرراته .

لا يتقاضى مفوض الحكومة أية تعويضات أو تعويضات عن الشركة .

المادة السابعة والثلاثون - مفوض المراقبة :

تعين الجمعية التأسيسية ثم الجمعيات العمومية العادية مفوضاً أو عدة مفوضين للمراقبة لمدة سنة وتحدد تعويضاتهم ويمكن تجديدهم تعيينهم .

وينضم اليهم مفوض مراقبة تعيينه محكمة بداية بيروت .

المادة الثامنة والثلاثون - اختصاصات

وواجبات مفوض المراقبة :

يقوم المفوضون بمراقبة دائمة لسير اعمال الشركة ويحق لهم الاطلاع على جميع السجلات والبيانات والصكوك والوثائق والاوراق الحسابية وعلى اعضاء مجلس الادارة ان يقدموا لهم جميع المعلومات المطلوبة وان يضعوا تحت تصرفهم لائحة الجرد والميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر قبل خمسين يوماً على الاقل من انعقاد الجمعية العمومية العادية السنوية .

ويتحتم على هؤلاء المفوضين ان يقدموا للجمعية العمومية العادية السنوية ضمن المدة القانونية تقريراً عن حالة الشركة وموازنتها وعن الحسابات المقدمة من اعضاء مجلس الادارة وعن الاقتراحات المختصة بتوزيع انصبة الارباح وذلك تحت طائلة بطلان قرار الجمعية بتصديق الحسابات .

ويعلم مفوضو المراقبة فوراً رئيس مجلس ادارة الشركة بالمخالفات التي تثبت لهم ويطلبون تصحيح الاوضاع ويتوجب على مفوضي المراقبة ان يدعوا الجمعية العمومية في كل مرة يتخلف مجلس الادارة عن دعوتها في الحسابات المعينة في القانون أو في هذا النظام أو اذا طلب ذلك فريق من المساهمين يمثلون خمس رأس المال ويكون مفوضو المراقبة مسؤولين بصفتهم الشخصية وبالتضامن فيما بينهم حتى لدى الغير عن كل افعال أو اخلال بواجباتهم .

الباب السابع

جمعيات المساهمين العمومية

المادة التاسعة والثلاثون - اختصاصات

الجمعية العمومية التأسيسية :

تتعقد الجمعية التأسيسية بدعوة من المؤسسين فتتخذ فيما اذا كانت جميع الشروط اللازمة لتأسيس الشركة قد روعيت وفيما اذا كانت المعاملات القانونية المتعلقة بتأسيس الشركة قد اجريت .

وتنتخب اعضاء اول مجلس ادارة السذين يمثلون المساهمين خلاف الدولة من الفئتين (ب) و (ج) على ما هو وارد في المادة ١٧ وتتحقق من قبولهم مهامهم .

وتعين الجمعية التأسيسية مفوضي المراقبة الاولين وتتحقق من قبولهم المهمة وتتخذ جميع المقررات المختصة بتأسيس الشركة وتعلن عندئذ ان الشركة قد تأسست وفقاً للقانون .

المادة الاربعون - اختصاصات الجمعية العمومية العادية :

١ - تنظر الجمعية العمومية العادية في جميع المسائل التي تتجاوز حدود واختصاصات مجلس الادارة وتعطي هذا المجلس التفويضات اللازمة للقيام بالاعمال التي لم يكن مفوضاً بها ، وبصورة عامة تحدد شروط التفويض المعطى لمجلس الادارة .

تنتخب اعضاء مجلس الادارة المشايين للمساهمين خلاف الدولة من الفئتين (ب) و (ج) على ما هو وارد في المادة ١٧ وتعطي مجلس الادارة الترخيص وفقاً لاحكام قانون التجارة .

تبحث الجمعية العمومية العادية بتقرير مجلس الادارة وتقرير مفوض المراقبة عن حالة الشركة وحساباتها وميزانياتها وتناقش وتصادق على الحسابات أو ترفضها وتدقق في اعمال الادارة وتعطي الابرأ لاعضاء مجلس الادارة اذا لم تجد ما يمنع ذلك وتقرر الاستهلاكات وتعين انصبة الارباح التي يجب توزيعها وتعين مفوضي المراقبة وتحدد تعويضات اعضاء مجلس الادارة ومفوضي المراقبة وتقرر اصدار سندات الدين وتمارس كل صلاحية اولها ايها هذا النظام والقانون .

٢ - ان مداوات الجمعية العمومية العادية المتعلقة بتصديق موازنة الحسابات يجب ان يسبقها تقرير مفوض المراقبة ضمن المدة القانونية تحت طائلة بطلانها .

٣ - يجب على الجمعيات العمومية العادية ان تنعقد مرة واحدة على الاقل في السنة ، بعد انتهاء السنة المالية ، ويمكن عقدها بصورة استثنائية عدة مرات في السنة عند الاقتضاء ، فالصفة العادية لا يقصد بها سوى تحديد اختصاص هذه الجمعية وتعيين النصاب اللازم لصحة اجتماعاتها .

المادة الحادية والاربعون - اختصاص الجمعية العمومية غير العادية :

تنظر الجمعية العمومية غير العادية في كل تعديل يراد ادخاله على نظام الشركة وفقا لاحكام قانون انشاء الشركة واحكام قانون التجارة التي لا تعارض معها ولا تصبح تعديلات النظام نافذة الا بحد الموافقة عليها بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزيرى المالية والاعلام .

المادة الثانية والاربعون - دعوة الجمعية العمومية .

١ - تنعقد الجمعية العمومية العادية وغير العادية بدعوة من مجلس الادارة وتنعقد الجمعية العمومية التأسيسية بدعوة من المؤسسين .

ولمفوضى المراقبة ان يقيموا انفسهم مقام اعضاء مجلس الادارة فى الاحوال المنصوص عليها فى القانون وفى هذا النظام .

٢ - ان دعوة المساهمين تكون اجبارية على مجلس الادارة وعلى مفوض المراقبة اذا طلب ذلك فريق من المساهمين يمثل خمس رأس المال على الاقل ، وفى هذه الحالة تعين فى جدول اعمال الجلسة المواضيع التى يطلب هذا الفريق النظر بها ويجب ان تتم الدعوة بمهلة شهرين من تاريخ تقديم الطلب .

٣ - تتضمن الدعوة تعيين يوم وساعة ومكان الاجتماع فى المحل الذى يكون فيه مركز الشركة .

ان الدعوة للجمعية العمومية يجب ان تحصل قبل موعد الاجتماع بمهلة عشرين يوما باعلان ينشر فى جريدتين محليتين وبواسطة كتاب مضمون يرسل الى جميع اصحاب الاسهم ، يمكن تخفيض المهلة الى ثمانية ايام للجمعيات المدعوة للمرة الثانية والثالثة ويجب ان تتضمن الدعوة بصورة واضحة ومختصرة الغاية من الاجتماع .

ان ايداع الكتب فى البريد كاف .

ويجوز ان تنعقد الجمعية التأسيسية او العادية او غير العادية بدون نشر الدعوة وبدون توجيه الدعوة بموجب كتاب وفقا للفقرة السابقة اذا كان جميع المساهمين الحاملين اسهم معادلة لكامل الراسمال حاضرين او ممثلين فى الجمعية .

المادة الثالثة والاربعون - نصاب الجمعية التأسيسية :

لا يكون اجتماع الجمعية التأسيسية قانونيا الا اذا كان عدد المساهمين الذين تتألف منهم يمثل ثلثى رأس مال الشركة على الاقل ، واذا لم يتم هذا النصاب تكرر الدعوة بالنشر فى الجريدة الرسمية وفى جريدتين يوميتين احدهما اقتصادية مرتين بين الواحدة والاخرى اسبوع ويذكر فى الدعوة جدول اعمال الجمعية السابقة ونتائج مناقشتها ، ويكون اجتماع الجمعية التأسيسية قانونيا اذا كان عدد المساهمين الذين تتألف منهم الجمعية التأسيسية ممثلا نصف رأس المال على الاقل ، واذا لم يكتمل هذا النصاب فتكرر الدعوة لمعد جمعية ثالثة يجب ان يتمثل فيها ثلث رأس المال على الاقل .

وتتخذ قرارات الجمعية التأسيسية بغالبية ثلثى اصوات المساهمين الحاضرين والممثلين .

المادة الرابعة والاربعين - نصاب الجمعية العمومية العادية :

يجب أن يكون عدد المساهمين الذين تتألف منهم الجمعية العمومية العادية ممثلا نصف رأس المال على الاقل واذا لم يتم هذا النصاب تكرر الدعوة الى عقد جمعية ثانية ويكون الاجتماع عندئذ قانونيا ايا كانت النسبة التى مثل رأس مال الشركة شرط ان تنحصر المناقشات فى المواضيع المعينة فى جدول اعمال الجلسة الاولى .

تتخذ قرارات الجمعية العمومية العادية بغالبية ستين بالمائة من اصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين .

المادة الخامسة والاربعون - نصاب الجمعية العمومية غير العادية :

يجب ان تتألف الجمعية العمومية غير

العادية من مساهمين يمثلون ثمانين بالمائة من رأس المال في الاجتماع الاول وثلاثيه في الثاني ونصفه في الثالث ، وتتخذ القرارات في كل حال بغالبية ثمانين بالمائة من اصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين .

المادة السادسة والاربعون - تاليف الجمعيات العمومية :

١ - لكل مساهم مهما يكن عدد الاسهم التي يملكها الحق بالاشتراك في الجمعيات العمومية على اختلافها .

ويحق لكل مساهم الاشتراك في التصويت ويكون لكل مساهم عدد من الاصوات يساوي عدد الاسهم التي يملكها أو يمثلها ، ولا يحق لاصحاب الاسهم التي لم تسدد عنها الدفعات المستحقة ان يمارسوا حقوقهم المذكورة في هذه المادة .

٢ - يجوز للمساهمين الذين لا يستطيعون حضور الجمعيات ان يوكلوا عنهم من يمثلهم بشرط ان يكون هؤلاء الممثلون هم انفسهم من المساهمين باستثناء ممثلي الاشخاص المعنويين وممثلي فاقدى الاهلية .

اما ممثلو الدولة في مجلس الادارة فانهم يمثلونها في الجمعيات العمومية على اختلاف أنواعها واذا تخلف أى منهم عن الحضور تعتبر الاسهم المعهود اليه بتمثيلها ممثلة حكما بممثلي الدولة الحاضرين بالتساوي فيما بينهم وكل فيما خص من يمثل .

المادة السابعة والاربعون - جلسات الجمعية العمومية :

تنعقد الجمعية العمومية في بيروت برئاسة رئيس مجلس الادارة وفي حال تعذره برئاسة عضو ينتدبه مجلس الادارة لهذه الغاية .

يتألف مكتب الجمعية من الرئيس ومدققين وأمين سر .

يقوم بوظيفة مدققين ثلاثة من المساهمين الحاضرين ، يمثلون اصالة ووكالة اكبر عدد من الاسهم واذا رفضوا فمن يأتي بعدهم الى ان تقبل الوظيفة .

وعين الرئيس امين السرائني يمكن اختياره من غير المساهمين .

عند انعقاد كل جمعية تنظم ورقة حضور تذكر فيها أسماء الحاضرين والممثلين وتوقع منهم كما يذكر فيها عدد الاسهم التي يملكها كل واحد منهم وعدد الاصوات المختصة بهذه الاسهم وتوضع هذه الورقة في مركز الشركة ويجوز ان يطلع عليها كل طالب يثبت انه مساهم .

المادة الثامنة والاربعون - جدول اعمال الجمعيات :

ينظم جدول اعمال الجمعية من قبل مجلس الادارة أو الشخص الذي يدعو الجمعية العمومية كمفوض المراقبة مثلا .

ولا يجوز للجمعية ان تناقش الا في المسائل المدرجة في جدول الاعمال ويقتضى ادراج ، في جدول الاعمال ، كل اقتراح صادر عن مساهمين يمثلون خمس رأس المال على الاقل اذا تقدموا به خطيا قبل الاجتماع بعشرة أيام .

المادة التاسعة والاربعون - التصويت :

١ - يجرى التصويت برفع اليد أو بأية طريقة علنية أخرى تقررها الجمعية العمومية واذا طلب احد المساهمين الاقتراع السري ، فان هذا الاقتراع يصبح اجباريا في جميع المسائل التي لها صفة شخصية كعزل اعضاء مجلس الادارة أو لقاء التبعة عليهم .

٢ - لا يجوز لاي مساهم ان يصوت باسمه الشخصي أو بالوكالة عندما يكون الموضوع تقرير منفعة خاصة يراد منحه اياها أو فصل خلاف قائم بينه وبين الشركة .

٣ - اذا وجد المساهمون الحاضرون ان معلوماتهم في المسائل المعروضة عليهم للمناقشة غير كافية فيؤجل الاجتماع ثمانية ايام بشرط ان يطلب ربع اعضاء الجمعية هذا التأجيل .

٤ - يلتزم كل من ممثلي الدولة باتخاذ موقف موحد في التصويت وعند عدم اتفاق كل فئة منهم على رأى يلتزمون برأى اكثرية كل فئة وعند تساوى الاصوات فيما بين اعضاء الفئة الواحدة يعتبر صوت الاكبر سنا من هذه الفئة مرجحا .

المادة الخمسون - محاضر جلسات الجمعية :

يجب على اعضاء مكتب الجمعية ان يضعوا محضر للجلسة تدون فيه خلاصة المناقشات والنص الكامل للقرارات المتخذة يوقع الرئيس واعضاء المكتب على هذا المحضر .
يصدق الرئيس أو عضوان من مجلس الادارة على خلاصات المحاضر المعدة لابرازها الى الغير .

الباب الثامن

الحسابات

المادة الحادية والخمسون - السنة المالية :
تبدأ السنة المالية في أول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل عام .

المادة الثانية والخمسون - الوثائق المالية
والتقرير السنوي :

يضع مجلس الادارة في نهاية الستة اشهر الاولى من كل سنة بياناً موجزاً بموجودات الشركة وديونها وكذلك يضع كل سنة جردة أموال الشركة والميزانية وحساب الارباح والخسائر ويبلغها الى مفوض الحكومة ومفوضي المراقبة قبل خمسين يوماً على الأقل من موعد الجمعية العمومية .

يحق لكل مساهم ان يطلع في مركز الشركة على قائمة الجرد والميزانية وحساب الارباح والخسائر وقائمة المساهمين وتقارير مجلس الادارة ومفوضي المراقبة وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد انعقاد الجمعية العمومية ويجوز لاصحاب العلاقة ان يأخذوا على نفقتهم نسخاً عن جميع هذه المستندات ما عدا الجرد .

ولا يجوز للشركة ان تستوفي مقابل تلك النسخ الا البدلات المحددة بالتعرفة المقررة من وزير الاقتصاد والتجارة .

المادة الثالثة والخمسون - الارباح وتوزيعها

تتكون الارباح الصافية من النتائج المالية لنشاط الشركة بعد حسم جميع المصاريف العمومية وجميع الاعباء المالية والاستهلاكات والاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر .

تخصص الارباح الصافية ، اذا اقتضى الامر ، لاستهلاك خسائر السنوات المالية السابقة ، والا ،

او اذا استهلكت كامل الخسائر السابقة ، فتوزع هذه الارباح أو ارصدها على الوجه التالي :

١ - ١٠ ٪ منها لتكوين الاحتياطي القانوني ، ويتوقف هذا الاقتطاع عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ثلث رأسمال الشركة .

٢ - المبالغ التي تقرر الجمعية العمومية ، بناء على اقتراح مجلس الادارة ، تخصيصها لتكوين احتياطي اضافي عام أو خاص تحدد الجمعية العمومية طبيعته والغرض منه وطرق استخدامه ، والتي تقرر ترحيلها للسنوات المالية اللاحقة .

٣ - المبالغ التي قد تقرر الجمعية العمومية تخصيصها لمجلس الادارة كاتساب نسبية على الا تتعدى ٥ ٪ من الارباح الصافية .

٤ - نصيب ارباح أولى يوازي ٤ ٪ (اربعة بالمائة) من قيمة الاسهم العائدة لغير الدولة ولا يدور هذا النصيب الا في من سنة الى سنة .

٥ - اربعة بالمائة كنصيب أولى يعود للاسهم التي تملكها الدولة .

٦ - ما تبقى من الارباح القابلة للتوزيع يعود الى المساهمين بنسبة ما يملك كل منهم من الاسهم .

٧ - يحق للجمعيات العمومية العادية السنوية التي ستبت بحسابات السنوات المالية الخمس عشر الاول ان تقرر دفع مبلغ يوازي ٤ ٪ (اربعة بالمائة) من كامل قيمة أسهم الشركة كعبء قابل للتوزيع وفقاً لاحكام المادة ٧ من قانون ضريبة الدخل .

المادة الرابعة والخمسون - دفع انصببة الارباح :

تدفع انصببة الارباح المقرر توزيعها في المواعيد والامكنة التي يحددها مجلس الادارة .

ان الانصببة التي لم يطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ وضعها في التوزيع يمر عليها الزمن ، فاذا كانت تعود لاحدى السنوات العشر الاولى اصبحت ملكاً للشركة ، اما اذا كانت تعود للسنة الحادية عشرة وما يليها فانها تعود مناصفة للشركة ولصندوق الخزينة .

الباب التاسع حل الشركة وتصفيتها

المادة الخامسة والخمسون - حل الشركة :

تحل الشركة عند انتهاء الاجل المحدد في هذا النظام . ويمكن ان تحل ايضا بمشيئة الشركاء المعبر عنها بجمعية عمومية غير عادية .

اذا منيت الشركة بخسائر وجب عليها إعادة تكوين رأسمالها أو تخفيضه ، اما اذا بلغت الخسائر ثلاثة ارباع الرأسمال وجب على مجلس الادارة ان يدعو الجمعية العمومية غير العادية لتقرير حل الشركة قبل انقضاء اجلها أو تخفيض الرأسمال ، أو اتخاذ أى تدبير آخر ملائم .

ويجب نشر أى قرار تتخذه الجمعية العمومية المشار اليها مهما يكن مضمونه .

المادة السادسة والخمسون - تعيين المصفين :

يقوم بتصفية الشركة مجلس الادارة فيكتسب اعضاؤه صفة المصفين العاممين بالاتحاد .

تنظم الجمعية العمومية أصول التصفية وتحدد صلاحيات واتعاب المصفين .

اذا توفى أو استقال المصفون أو احدثهم أو امتنع عليهم أو على احدثهم القيام بمهامه فان المساهم الاكثر عجلة أو بقية المصفين يدعون حسب الحالة الجمعية العمومية أو الدولة لتعيين عوضا عن المتخلفين .

المادة السابعة والخمسون - دور مفوضي المراقبة اثناء التصفية :

يستمر مفوضو المراقبة في وظائفهم طوال التصفية فيراقبون اعمالها .

يجب عليهم وضع تقرير حول الحسابات التي يقدمها المصفون يرفعونه للجمعية العمومية العادية فتفصل بأمر الحسابات المذكورة وفقساً للمادة ٢٢٥ من قانون التجارة .

المادة الثامنة والخمسون - توزيع الموجودات بعد ايفاء جميع موجبات الشركة يوزع صافي حاصل التصفية على المساهمين بالتساوي فيما بينهم .

الباب العاشر المنازعات

المادة التاسعة والخمسون - المحاكم الصالحة للنظر بالخلافات :

كل خلاف يمكن ان ينشأ بين الشركة والمساهمين أو المؤسسين أو اعضاء مجلس الادارة أو مفوضي المراقبة أو بين هؤلاء انفسهم أو البعض منهم حول قضايا الشركة يكون من اختصاص محاكم بيروت دون سواها .

يجب على كل فريق غير مقيم في بيروت ان يتخذ محلل اقامة مختار في بيروت ، بحال حصول أى نزاع ، وان لم يفعل اعتبرت كل دعوة وكل استحضار وكل تبليغ ، بما فيه تبليغ الحكم النهائي ، حاصلاً بصورة صحيحة بمجرد اجرائه في قلم المحكمة المختصة في بيروت .

المادة الستون - تنظيم حق الادعاء ضد مجلس الادارة :

لا تصح اقامة الدعاوى على مجلس الادارة أو على احد اعضائه الا ضمن الشروط المحددة في المواد ١٥٦ وما يليها من قانون التجارة .

لا يجوز اقامة الدعوى المتعلقة بمصلحة عامة للشركة ضد رئيس أو اعضاء مجلس الادارة الا باسم جماعة المساهمين وبناء على قرار من الجمعية العمومية .

على كل مساهم يريد اثارة منازعة من هذا النوع ان يبلغ الامر الى رئيس مجلس الادارة بموجب كتاب مضمون قبل خمسين يوماً على الاقل من موعد انعقاد الجمعية المقبلة ، فاذا رفضت الجمعية العمومية الاخذ برأى المساهم لم يعد بوسع سائر المساهمين التقدم بالدعوى لمصلحة الشركة .

اما اذا وافقت الجمعية العمومية على اقامة الدعوى فانها تعين وكلاء او عدة وكلاء للملاحقتها وتجري عندئذ التبليغات والملاحقات بواسطة الوكلاء ويمكن للمساهم الذى اثار الدعوى ان ينضم اليهم في الملاحقات .

اذا لم يدرج مجلس الادارة في جدول اعمال الجمعية العمومية طلب المساهم باقامة الدعوى

يحق لهذا الاخير ان يدعى باسمه الشخصي ، اما اذا التأمّت الجمعية العمومية دون أن يكتمل النصاب ووجه مجلس الادارة دعوة ثانية للمساهمين ، فيجب على المساهم صاحب الشأن ان ينتظر التأمّن الجمعية الثانية .

الباب العاشر عشر

تأسيس الشركة

المادة العاشرية والستون - مراحل التأسيس

النهائي :

لا تعد الشركة مؤسسة نهائيا الا بعد :

١ - أن تصدق الحكومة هذا النظام بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزيرى المالية والاعلام .

٢ - ان يسجل المؤسسون هذا النظام لدى الكاتب العدل .

٣ - وان يتم الاكتتاب بكامل الاسهم على النحو المبين فى المادة الثامنة من هذا النظام .

٤ - وان تحرر كامل قيمة كل سهم على الوجه المبين فى المادة التاسعة من هذا النظام .

٥ - وان تنتخب الجمعية العمومية التأسيسية اعضاء مجلس الادارة غير المثلثين الدولة وتحقق من قبولهم مهامهم وفقا للمادة ٣٩ من هذا النظام .

٦ - وان تعين مفوض المراقبة الاول وتتحقق من قبوله مهامه .

وفضلا عن الجمعية العمومية التأسيسية فيتوجب على اعضاء مجلس الادارة وعلى مفوض المراقبة الاول ان يتحققوا على مسؤوليتهم من ان الشركة اسست حسب الاصول .

الباب الثانى عشر

فى النشر والتسجيل

المادة الثانية والستون - معاملات النشر

والتسجيل :

يجب على مجلس ادارة الشركة ، خلال الشهر الذى يلى تأسيسها النهائى ، ان يعمد الى معاملات النشر الاصلية والايداع فى قلم محكمة تجارة بيروت والتسجيل فى السجل التجارى .

ويجب ان يسجل دوما وخلال المهل القانونية كل تعديل يطرأ على المعلومات الاولى ، وان يعمد الى جميع معاملات النشر والتسجيل المفروضة قانونا .

كما يجب ان ينشر هذا النظام وتعديلاته بشكل دائم فى مركز الشركة الرئيسى .

قانون المطبوعات**صادر بتاريخ ١٤ ايلول سنة ١٩٦٢ (١)****أقر مجلس النواب****وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه****الباب الاول****الفصل الاول - احكام عامة**

المادة الاولى - المطبعة والصحافة والمكتبة ودار النشر والتوزيع حرة ، ولا تقيد هذه الحرية الا في نطاق القوانين العامة واحكام هذا القانون .

المادة ٢ - يعنى بالمطبعة كل جهاز اعد لانتاج المطبوعات ، ولا يشمل هذا التعريف الجهاز المعد للتصوير الشمسي ، والآلات الكاتبة العادية المستعملة في الدوائر والمحلات التجارية والمؤسسات ، والجهاز الذي يستعمل من أجل اغراض تجارية بحتة أو لسحب النسخ عن الوثائق

المادة ٣ - يعنى بالمطبوعة وسيلة النشر المرتكزة على تدوين الكلمات والاشكال بالحروف والصور والرسوم ، ويجب ان يذكر في كل مطبوعة اسم المؤلف واسم المطبوعة والناشر ، وعنوانه وتاريخ الطبع .

المادة ٤ - يعنى بالمطبوعة الصحفية مختلف انواع المطبوعات الدورية .

المادة ٥ - يعنى بالمطبوعة الدورية :

(أ) المطبوعة أو النشرة التي تصدر بصورة مستمرة باسم معين وباجزاء متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور .

(ب) الوكالة الصحفية الاخبارية المعدة فقط لتزويد مؤسسات نشر بالاخبار والمقالات والصور والرسوم .

(ج) الوكالة الصحفية النقلية من نوع « ارغوس » المعدة لنقل قصاصات المطبوعات الصحفية وتوزيعها على طالبيها .

(د) النشرة الاختصاصية المعدة للتوزيع على مؤسسات الاختصاص .

المادة ٦ - يعنى بالمطبوعة الصحفية الموقوتة المطبوعة التي لا تصدر اكثر من مرة في الاسبوع بما في ذلك ملاحقها .

المادة ٧ - تقسم المطبوعة الصحفية الى فئتين سياسية وغير سياسية ، وتكون هذه الفئة الاخيرة موقوتة ، وتراعى عند تحويل مطبوعة صحفية موقوتة الى صحيفة سياسية ، احكام المرسوم الاشتراعي رقم ٧٤ تاريخ ١٢ نيسان سنة ١٩٥٣

المادة ٨ - يعنى بالمكتبة المؤسسة التي تتولى بيع المطبوعات والمؤلفات في مكان معين ، ويعنى بدار النشر المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات واخراجها والاتجار بها .

ويعنى بدار التوزيع المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات وبيعها بواسطة المكتبات والباعة

المادة ٩ - يعنى بالصحافة مهنة اصـدار المطبوعات الصحفية .

المادة ١٠ - يعنى بالصحفي كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق وفقاً لشروط المبينة بالمواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون . اما الذي ينتحل صفة الصحفي لاي سبب كان ، فيعاقب بموجب المادة ٣٩٢ من قانون العقوبات .

المادة ١١ - يشمل العمل الصحفي الكتابة في المطبوعات الصحفية واصلاح كتاباتها ومدها بالاخبار أو الترجمات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية بما فيها الصور والرسوم .

الفصل الثاني - المطبعة

المادة ١٢ - لا يجوز لاحد ان يملك أو يدير مطبعة دون ان يقدم لوزارة الارشاد والانبياء والسياحة تصريحاً بذلك ، وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها من « خمس وعشرين » الى خمسمائة ليرة لبنانية ، وبتوقيف المطبعة الى ان يقدم الترخيص . وفي حال الاستمرار بالعمل دون تصريح تكون العقوبة بالعقوبة بالعقوبة من عشرة ايام الى ستة اشهر .

المادة ١٣ - يجب ان يكون للمطبعة مدير

مسؤول عن المخالفات التي ترتكبها ويشترط ان يكون لبنانيا متعلبا اتم الواحدة والعشرين من عمره غير محكوم بأحدى الجرائم الشائنة .

المادة ١٤ - يجب ان يتضمن التصريح :

١ - اسم صاحب المطبعة وكنيته ومحل اقامته وجنسيته .

٢ - المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته .

٣ - اسم المطبعة ومحلها ونسوع الآلات المستعملة فيها .

المادة ١٥ - كل تبديل يجب ان يصرح به خلال شهر من وقوعه .

اذا توفي صاحب المطبعة ، توجب على ورثته ان يقدموا الى وزارة الارشاد والانباء والسياسة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة بيانا بالواقع واذا شاؤوا ان يثابروا على العمل يجب ان يصرحوا بذلك في البيان ، وكل بيان كاذب أو ناقص ، يعد ملفي ويعاقب صاحبه بالعقوبة المبينة في المادة ١٢ من هذا القانون .

المادة ١٦ - يجوز ان يكون صاحب المطبعة مديرا مسؤولا عنها، وفي هذه الحالة عليه ان يصرح بذلك في البيان الذي يقدمه .

المادة ١٧ - اذا تبدل صاحب المطبعة ، وجب على صاحبها الجديد ان يقدم بيانا بذلك ، على ان صاحبها ومديرها السابقين يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى تقديم البيان الجديد ما لم يعلننا خطيا لوزارة الارشاد والانباء والسياسة تخليهما عن المطبعة للغير .

المادة ١٨ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول ان يرفع الى وزارة الارشاد والانباء والسياسة نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وعليه ان يقوم بذلك كلما وقع تبديل في الحروف .

المادة ١٩ - يتخذ صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلا يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات والمطبوعات المعدة للنشر واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة عنها . وهذا السجل يجب ان يعرض على السلطة الادارية والقضائية عند كل طلب .

المادة ٢٠ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول ان يرسل الى وزارة الارشاد والانباء والسياسة اربع نسخ عن كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية حال نشرها تحفظ واحدة منها في وزارة الارشاد والانباء والسياسة ، وترسل النسختان الباقيتان الى المكتبة الوطنية واذا كان للمطبوعة صبغة سياسية فتُرسل نسخ خاصة للنسابة العامة الاستئنافية في المنطقة .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ١٠٠ (مئة) الى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية وفي حال التكرار تضاعف العقوبة .

يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالليثوغرافيا والتبوغرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر والوشم وعلى القطع الموسيقية .

المادة ٢١ - من يقدم على اعادة طبع المطبوعة المنوعة وطبع مطبوعة دورية غير مرخص بها أو حظر نشرها يعاقب بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر وبالغرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية أو بأحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة المطبوعة المنوعة .

الفصل الثالث - المطبوعة الصحفية

الشروط الواجب توافرها في الصحفي والمدير المسؤول

المادة ٢٢ - يجب ان تتوافر في الصحفي المعروف عنه في المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون الشروط التالية :

١ - ان يكون لبنانيا قد اكمل الحادية والعشرين من عمره .

٢ - ان يكون حائزا على الاقل شهادة البكالوريا اللبنانية (القسم الثاني) أو ما يعادلها وان يكون قد مارس ممارسة فعلية مستمرة العمل الصحفي مدة اربع سنوات تلي قبول طلبه بالانتماء الى الصحافة كمتدرج أو ان يكون حائزا شهادة ليسانس في الصحافة من معهد تابع للجامعة اللبنانية أو شهادة ليسانس في الصحافة مقبولة من هذه الجامعة .

ويعفى حامل شهادة الليسانس هذه من التدرج . اما حاملو الشهادات الاخرى من درجة ليسانس ، فيخضعون للتدرج مدة سنة واحدة .

٣ - ان يكون متمنعا بحقوقه المدنية والسياسية غير محكوم عليه باحدى الجرائم الشائنة .

٤ - ان يمارس المهنة ممارسة فعلية دون اية مهنة اخرى . وفقا للاصول التى يحددها النظام الداخلى .

المادة ٢٣ - يجب ان تتوافر فى المدير المسؤول الشروط التالية :

١ - ان يكون صحفيا لبنانيا تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها فى الصحفى وفقا للمادة السابقة وان يمارس عمله فعلا فى المطبوعة التى يكون مديرا لها .

٢ - ان يكون مقيما اقامة فعلية فى محل صدور المطبوعة ، واذا غاب عنه مدة ثلاثة اشهر متتالية توجب على صاحب المطبوعة اوممثلة تسمية مدير يحل محله . واذا كان التغيب قد وقع من جراء توارى المدير المسؤول بسبب ملاحقة قضائية ناشئة عن ممارسة مهنة فى مطبوعته ، اوقفت المطبوعة بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياسة بعد مرور شهر على تواريه حتى تسمية المدير المسؤول الجديد .

٣ - ان لا يكون من الاشخاص المتمتعين بالحصانة القضائية وفقا للقانون .

٤ - ان لا يكون مديرا مسؤولا لاكثر من مطبوعة واحدة .

٥ - ان يبرز شهادة من النقابة التى ينتمى اليها تثبت انه يتقن لغة المطبوعة التى عين لها مديرا مسؤولا ، واذا كانت المطبوعة تصدر بعدة لغات توجب على المدير المسؤول ان يتقن اللغة الاسياسية للمطبوعة وان يلم الماما كافيا بسائر لغاتها .

المادة ٢٤ - يحق لصاحب المطبوعة ان يكون مديرا مسؤولا لها او لسواها اذا كان صحفيا توافرت فيه الشروط المترتبة على المدير المسؤول .

كما يحق لغير الصحفى ان يكون مديرا مسؤولا لمطبوعة غير سياسية تدخل مواضيعها فى اختصاصه شرط ان يتقيد بالشروط الخاصة المحددة لحالته فى النظام الداخلى لاتحاد الصحافة اللبنانية ، ويشطب اسمه من جدول النقابة فى هذه الحالة .

المادة ٢٥ - لا تطبق شروط الكفاءات العلمية المفروضة فى هذا القانون على من سبق له ان كان مسجلا صحفيا فى الجدول النقابى للصحافة عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ .

المادة ٢٦ - كل صحفى لا يحمل شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثانى او ما يعادلها وكان ذا حق مكتسب بالصفة الصحفية ، مسجلا فى الجدول النقابى للصحافة بهذه الصفة ، يفقد هذا الحق بتنازله عنه اختياريا او بمرور سنتين كاملتين على انصرافه عن الصحافة الى مهنة اخرى . ولا يجوز اعادة اسمه الى الجدول النقابى للصحافة ما لم تتوافر فيه الشروط الجديدة المفروضة على الصحفيين فى هذا القانون .

الفصل الرابع - الترخيص بالمطبوعة الصحفية

المادة ٢٧ - يحظر اطلاقا اصدار اية مطبوعة صحفية قبل الحصول مسبقا على رخصة من وزير الارشاد والانباء والسياسة بعد استشارة نقابة الصحافة .

المادة ٢٨ - اذا تحقق وزير الارشاد والانباء والسياسة من ان طاب الرخصة مستوف جميع الشروط القانونية فعليه ان يمنح الرخصة فى خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب . واذا انقضت هذه المهلة عد السكوت رفضا ضمنيا اما الرفض الصريح ، فيجب ان يصدر بقرار معلل

يحق للمتضرر ان يطعن امام المحكمة الناطرة بالقضايا الادارية بقرار الرفض سواء كان هذا القرار صريحا او ضمنيا لعله تجاوز حدود السلطة ضمن المهلة القانونية .

ينشر قرار وزير الارشاد والانباء والسياسة فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢٩ - على وزير الارشاد والانباء والسياسة ان يسترد الرخصة باصدار مطبوعة صحفية بعد انذارها باسبوعين في احدى الحالات التالية :

اولا : اذا لم تصدر خلال ستة اشهر كاملة من تاريخ اعطاء الرخصة او من تاريخ التنازل عنها او عن بعضها للغير او من تاريخ اعادة حق اصدارها بموجب حكم قضائي او تدبير اداري .

ثانيا : اذا توقفت بعد صدورهما مدة ثلاثة اشهر متتالية الا انه يجوز لوزير الارشاد والانباء والسياسة ان يمدد هذه المهلة بقرار معلل يتخذه بعد استشارة نقابة الصحافة .

ثالثا : اذا تعدت منطوق رخصتها خلافاً للتعريف المعين في المواد ٥ و ٦ و ٧ من هذا القانون .

رابعا : اذا تبين ان صاحبها لم تعد تتوافر فيه الشروط المفروضة عليه بموجب المواد ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

لا يعطى صاحب المطبوعة المستردة رخصته بموجب هذه المادة رخصة جديدة قبل انقضاء سنة كاملة على استرداد الرخصة .

الفصل الخامس - الشروط الواجب اتمامها للحصول على الرخصة

المادة ٣٠ - يشترط في طالب الرخصة :

١ - ان يكون لبنانيا ، مقيما في لبنان او متخذاً لنفسه مكانا للإقامة فيه ، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة من الجنح الشائنة المعسدة في قانون الانتخاب ، والا يكون بخدمة دولة اجنبية .

المادة ٣١ - لا تمنح رخصة بمطبوعة صحفية سياسية الا :

(ا) للصحفي .
(ب) للشركات الصحفية بمختلف انواعها .

المادة ٣٢ - لا يجوز انتقال مطبوعة صحفية من مالك الى اخر الا اذا انطبقت عليه الشروط المحددة في المادة السابقة ولا يستثنى من هذا القيد الا الوريث .

المادة ٣٣ - يقيد منح الرخص بالشروط التالية :

(ا) الصحفي حر في اصدار المطبوعة الصحفية بوسائله ، ولا يقيد الا في ما يتعلق بالوكالة الاخبارية والوكالة النقابية والنشرة الاختصاصية وفقا للشروط المعينة في المادة التي تلي من هذا القانون .

(ب) يشترط في الشركات الصحفية الا يقل رأسمالها عن مبلغ خمسمائة الف ليرة لبنانية .

(ج) على صاحب المطبوعة ان يقدم ضمانا نقديا او مصرفية تضمن ما قد يترتب عليه من تعويضات مختلفة . تقدر وزارة الارشاد والانباء والسياسة قيمة هذه الضمانة بعد استشارة نقابة الصحافة .

المادة ٣٤ - يشترط في صاحب الوكالة الاخبارية المحلية ان تتوافر فيه الشروط المفروضة على صاحب الصحيفة وان يكون حاملا توكيلا لدى الكاتب العدل من عشر صحف يومية سياسية تصدر بصورة فعلية ودائمة بتكليفه جمع الاخبار لصحفيها لقاء اجور معينة .

تعين في النظام الداخلي لنقابة الصحافة الشروط الواجب توافرها في صاحب الوكالة النقلية وصاحب النشرة الاختصاصية .

على الوكالات الاخبارية المحلية القائمة حاليا ان تتقيد بجميع الشروط الواردة في هذا القانون والمتعلقة بهذه الوكالات في غضون ثلاثة اشهر من نشر هذا القانون والا عطلت فورا بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياسة .

تخضع الوكالات الاخبارية الاجنبية الصادرة في لبنان لنظام خاص يحدد بمراسيم لاحقة .

المادة ٣٥ - يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية مدير مسؤول يظل معتبرا مسؤولا حتى ابلاغ وزارة الارشاد والانباء والسياسة خطيا تنحيته أو تنحيه عنها ، وعلى هذه الوزارة ان تبلغ الامر صاحب المطبوعة فيوقفها فورا ريثما يتم تعيين مدير مسؤول جديد لها والا صودرت نسخها بامر من وزير الارشاد والانباء والسياسة .

المادة ٣٦ - على كل مطبوعة صحفية ان تقدم

ضمانة نقدية أو مصرفية تأمينا لدفع الغرامة التي يمكن ان تفرض على صاحب المطبوعة أو على المسؤولين المبينين في المادة ٦٢ من هذا القانون ولدفع نفقات المحاكمة والرسوم وبدل التعويض الذي قد يحكم به للمتضررين .

المادة ٣٧ - تحدد قيمة هذه الضمانة بخمسة الاف ليرة لبنانية لكل مطبوعة صحفية سياسية وثلاثة الاف ليرة لكل مطبوعة غير سياسية تخصص الضمانة بالافضلية لايفاء المبالغ المحكوم بها . وتستوفى هذه المبالغ وفقاً لنص الفقرة الثانية من هذه المادة ولنص المادتين ٦٥ و ٦٦ من هذا القانون .

لا يجوز تنفيذ حكم قضائي بغرامة مالية أو تعويضات مدنية للأشخاص قبل استنفاد قيمة الضمانة .

المادة ٣٨ - على كل من يرغب في اصدار مطبوعة صحفية ان يتقدم الى وزارة الارشاد والانباء والسياحة بتصريح موقع منه يحتوى على البيانات التالية :

١ - اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه .

٢ - محل اقامته وعنوانه .

٣ - اسم المطبوعة .

٤ - صفتها : سياسية ، او غير سياسية ادبية ، علمية الخ ...

٥ - مواعيد نشرها : يومية ، أو موقوتة ، اسبوعية ، شهرية ، الخ ...

٦ - مكان صدورها وتحريرها وطبعها .

٧ - اللغة أو اللغات التي تصدر بها .

٨ - اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ولقبه العلمي ومحل اقامته وعنوانه وتصريح منه بقبول المسؤولية .

٩ - اسم المطبعة التي تطبع المطبوعة وعنوانها

١٠ - اسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه .

١١ - ويرفق بالتصريح :

(أ) صورة مصدقة عن شهادات المدير المسؤول ونسخة عن سجله العدلي .

(ب) شهادة من نقابة الصحافة تثبت تدقيق مجلسها في وضع المدير المسؤول من الناحيتين المسلكية والحرفية .

(ج) الضمانة النقدية أو المصرفية المنصوص عليها في المادة ٣٦ من هذا القانون .

المادة ٣٩ - بالإضافة الى المستندات المطلوبة بموجب المادة السابقة يجب ان يتضمن التصريح المذكور وبصورة ثابتة واكيدة كيفية تمسك المطبوعة بالرخصة أو بالارث أو بالانتقال من الآخرين ، شراء أو هبة .

المادة ٤٠ - عندما تكون المطبوعة ملكاً لشركة أو جمعية تطبق الاحكام التالية :

يجب ان يوقع التصريح المطلوب مدير المؤسسة المفوض . ويجب ان يتضمن هذا التصريح ايضاً اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانهم ويربط بالتصريح نسخة عن نظام المؤسسة .

المادة ٤١ - على صاحب المطبوعة الصحفية ان يمسك الدفاتر الثلاثة المنصوص عنها في المادة ١٦ من قانون التجارة .

المادة ٤٢ - يجب على صاحب المصنوعة ان يقدم بياناً بكل تعديل أو تعديل في مضمون التصريح خلال شهر من وقوعه ، وكل مطبوعة يستمر اصدارها بدون اقيام بهذا الموجب تنذر رسمياً وتمنح مهلة اسبوعين لتنفيذ الموجب واذا لم تنفذه عطلت بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة الى ان تقدم البيان .

اذا كان التدبير يتعلق بالمدير المسؤول ، فيجب ان يوقع البيان صاحب المطبوعة ويرفقه بتصريح يتضمن قبول المدير المسؤول الجديد .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٢٠٠ (مائتي ليرة لبنانية) .

المادة ٤٣ - كل مطبوعة صحفية تصدر قبل الحصول على الرخصة وتقديم التصريح أو الضمانة النقدية أو المصرفية تعطل حالاً بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة وتصادر نسخها ويعاقب صاحبها بالغرامة من ١٠٠٠ (الف) الى ٥٠٠٠

(خمسة آلاف) ليرة وتمنع عنه الرخصة مدة سنة كما يمنع عن مديرها المسؤول تحمل مسؤولية اية مطبوعة اخرى خلال هذه المدة .

المادة ٤٤ - يخضع ضم نشرتين أو أكثر للشروط التي يقتضيها اصدار نشرة جديدة .

الفصل السادس - الشروط المفروضة على المطبوعة الصحفية عند صدورها وبعده

المادة ٤٥ - كل عدد من النشرة يجب ان يحمل في رأس الصفحة الاولى أو الاخيرة اسم مدير النشرة المسؤول واسم صاحبها ، ومكان صدورها وتاريخها ، وبدل الاشتراك فيها وسعر النسخة الواحدة منها ، واسم المطبعة التي تطبع فيها .

وإذا كان الامر يتعلق بشركة مساهمة أو شركة عادية فيجب بالإضافة الى هذا الموجب نشر اسماء اعضاء مجلس الادارة في أول عدد من كل شهر .

المادة ٤٦ - على مدير المطبوعة الصحفية ان يرسل من كل عدد فور صدوره نسخة للنسابة العامة الاستئنافية التي تصدر المطبوعة في منطقتها ونسختين الى كل من وزارة الارشاد والانباء والسياحة والمكتبة الوطنية ونقابة الصحافة .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها من ٥٠ (خمسين) الى ٢٥٠ (مئتين وخمسين) ليرة لبنانية .

الفصل السابع - اسم المطبوعة وانتقالها

المادة ٤٧ - لا يحق لصاحب مطبوعة صحفية ان يستعمل اسما لمطبوعة ينشرها سواء ولا ان يتخذ هذا الاسم مع تعديل أو ترجمة يؤدي الى الالتباس .

أما اذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقفها مدة سنتين أو اعطيت لها رخصة بالصدور ولم تصدر اصلاً والغيت الرخصة بسبب ذلك جاز لصاحب مطبوعة جديدة ان يستعمل اسمها .

كل مخالفة لاحكام الفقرة الاولى من هذه

المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ١٠٠٠ (الف) الى ٥٠٠٠ (خمسة الاف) ليرة لبنانية مع توقيف المطبوعة المخالفة بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة حتى تصحيح اوضاعها .

المادة ٤٨ - كل صاحب مطبوعة صحفية تنازل عنها للغير بكاملها أو بجزء منها بعوض أو بدون عوض ، عليه ان يقدم الى وزير الارشاد والانباء والسياحة اشعاراً بذلك في مهلة شهر من تاريخ عقد التنازل .

على المالك الجديد قبل ان يتابع اصدار المطبوعة ان يستحصل على قرار بذلك من وزارة الارشاد والانباء والسياحة واذا لم يتلق المالك الجديد جواباً خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم طلبه يحق له اصدار المطبوعة اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عنها في القانون . وفي حالة الرفض يجب ان يكون القرار معالاً .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٢٥٠ (مئتين وخمسين) ليرة لبنانية ، مع توقيف المطبوعة المخالفة بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة حتى تصحيح اوضاعها .

المادة ٤٩ - اذا توفي صاحب المطبوعة فعلى ورثته ان يقدموا الى وزارة الارشاد والانباء والسياحة علماً بذلك خلال ثلاثة اشهر من وفاته . واذا شاوروا متابعة اصدار المطبوعة فعليهم ان يتقيدوا باحكام هذا القانون ولا سيما المنصوص عنها في الفصل الاول من الباب الثالث . واذا تابعوا اصدار المطبوعة بدون ان يتقيدوا به—ذه الموجبات تصدر الاعداد فوراً ويتوقف مفعول الرخصة الى أن يصار الى اتمام الموجب ضمن المهلة القانونية .

الفصل الثامن - المطبوعات الاجنبية

المادة ٥٠ - يمنع بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياحة دخول اية مطبوعة اجنبية الى لبنان وتصادر نسخها اذا تبين ان المطبوعة من شأنها ان تعكر الامن أو ان تمس الشعور القومي أو تتنافى والاداب العامة أو تثير التفرقات الطائفية وكل من يطبع أو ينشر أو يوزع في الاراضي اللبنانية مطبوعة منع دخولها أو صودرت اعدادها

يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر وبالقرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ١٠٠٠ (الف) ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين .

وكل من يطبع أو ينشر أو يوزع نصا ممنوعا يعاقب بالقرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ١٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية وتطبق هذه الاحكام على الخلاصات المنشورة عن سوءنية اذا كان من شأنها ان تؤدي الى المحاذير التي من اجلها منع النص .

يحظر على أية صحيفة تصدر أو تطبع خارج لبنان ان تنقل صدورها اليه بطبعة مستقلة أو بطبعة ملحقة أو بأي شكل اخر ما لم تحصل على رخصة للصدور في لبنان وفقا لاحكام هذا القانون والمرسوم الاشتراعى ذى الرقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان سنة ١٩٥٣ .

تستثنى من احكام المرسوم الاشتراعى رقم ٧٤ الوكالات الاخبارية المعرف عنها بالنقرة (ب) من المادة الخامسة من هذا القانون اذا كانت ذات انتشار دولي أو اقليمي .

الفصل التاسع - فى الرد والتصحيح

المادة ٥١ - اذا نشرت احدى المطبوعات الصحفية مقالات أو انباء كاذبة أو مغلوطة تتعلق بمصلحة عامة فلوزير الارشاد والانباء والسياسة ان يطلب الى المدير المسؤول نشر تصحيح أو تكذيب يرسله اليه وعلى هذا الاخير تحت طائلة العقوبة ان ينشر التصحيح أو التكذيب مجانا فى العدد التالى وفى المكان الذى نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالحرف ذاتها . واذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح تطبق بحقها العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٦٤ من هذا القانون فضلا عن الملاحقة القضائية .

يفرض هذا الموجب ايضا على كل مطبوعة اجنبية توزع فى لبنان ، فاذا لم تدعن للامر منعت من الدخول الى الاراضى اللبنانية بقرار من وزير الارشاد والانباء والسياسة .

المادة ٥٢ - كل خبر أو مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية ويرد فيه اشارة الى شخص معين أو يقصد به ولو تلميحا شخص معين يعطى هذا الشخص حق الرد على الصورة المبينة فى المادة السابقة .

ان حق الرد هو حق مطلق وتجوز ممارسته من قبل واضعى الآثار الادبية والفنية والعلمية عند انتقاد آثارهم .

واذا تجاوز الرد قياس المقال أو الخبر الذى كان سببا له يحق لمدير المطبوعة ان يتوقف عن نشره الى ان يدفع له صاحبه اجسر النشرة عن العبارات الزائدة .

واذا توفى صاحب حق الرد انتقل الحق الى ورثته على ان يمارسه مجموعهم أو احدهم مرة واحدة ، وللورثة ايضا حق الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

يستفيد من احكام هذه المادة الاشخاص المعنويون .

المادة ٥٣ - يحق لمدير المطبوعة ان يرفض نشر الرد والتصحيح أو التكذيب فى الاحوال التالية :

١ - اذا كانت المطبوعة قد صححت المقال أو الخبر بصورة لا ثقة .

٢ - اذا كان الرد أو التصحيح أو التكذيب موقعا بامضاء مستعار أو غير واضح .

واذا كان مكتوبا بلغة غير التى استعملت فى المقال أو الخبر المعارض عليه .

٣ - اذا كان مخالفا للقانون أو تضمن عبارات يعرض نشرها للمسؤولية أو عبارات منافية للاداب أو مهينة للمطبوعة أو للأشخاص .

٤ - اذا ورد بعد انقضاء ثلاثة اشهر من نشر المقال أو الخبر المعارض عليه .

المادة ٥٤ - اذا رفضت ادارة المطبوعة الصحفية نشر الرد متذرة بالاسباب الواردة فى المادة السابقة فلصاحب الرد ان يطلب من قاضى الامور المستعجلة ان يتخذ قرارا بوجوب نشره ويبلغ الطلب الى الخصم الذى له ان يبدى ملاحظاته خطيا خلال ثلاثة ايام يصدر القاضى قراره بنذيل الاستدعاء خلال اسبوع ويكون غير قابل أى طريق من طرق المراجعة .

اذا حكم القاضى بوجوب النشر ينشر الرد أو القرار فى أول عدد يصدر وتتوجب الرسوم والمصارفات على صاحب المطبوعة والمدير المسؤول

المادة ٥٥ - اذا تمنعت المطبوعة عن انفاذ قرار القاضي يعاقب المدير المسؤول بالحبس من اسبوعين الى ستة اشهر وبالغرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ١٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثاني في جرائم المطبوعات

الفصل الاول - في ما يحظر نشره

المادة ٥٦ - يحظر على جميع المطبوعات ان تنشر :

١ - وقائع التحقيقات والمحاكمات السرية والمحاكمات التي تتعلق بالطلاق والهجر والبنوة الطبيعية . ووقائع ومناقشات جلسات اللجان البرلمانية ، ويجوز نشر مقرراتها وكذلك تقاريرها بعد ايداعها مكتب المجلس ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك .

٢ - وقائع تحقيقات ادارة التفتيش المركزي والتفتيش العدلي ما خلا القرارات والبلاغات الصادرة عنها .

٣ - الرسائل والاوراق والملفات اوشيتا من الملفات العائدة لاحدى الادارات العامة والموسومة بطابع عبارة « سرى » والتي من شأنها اذا نشرت ان تعرض سلامة الدولة وأمنها الداخلى والخارجى اذا تضرر من جراء النشر اشخاص أو هيئات ، فلها الحق بملاحقة الصحيفة امام القضاء .

٤ - وقائع دعاوى القذف والذم فى الحالات التى لا يجوز فيها الاثبات .

٥ - وقائع الدعاوى الحقوقية التى تحظر المحكمة نشرها .

٦ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور والانباء المنافية للأخلاق والآداب العامة .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس من اسبوع الى شهرين وبالغرامة من خمسمائة الى ألفى ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة .

للمدعى العام الاستثنافى توقيف المطبوعة حتى خمسة ايام وصادرة اعدادها .

المادة ٥٧ - يحظر الاعلان عن فتح اكتتابات للتعويض عما يقضى به من غرامة ورسوم وعطل وضرر على الحكومة عليهم بجناية أو جنحة وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس حتى شهرين وبالغرامة حتى ١٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٥٨ - لا يجوز للصحف غيرالسياسية ان تنشر ابحاثا أو اخبارا أو رسوما أو تعليقات غير ذات صبغة سياسية . تعتبر ايضا من الابحاث ذات الصبغة السياسية المنوع نشرها جميع الرسوم والاخبار والتعليقات المتعلقة بالاشخاص الرسميين وكل رسم أو مديح أو عجز بالاشخاص العاديين يرمى الى دعاية سياسية أو انتخابية بهؤلاء الاشخاص أو ضدهم .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة تعرض مرتكبها لغرامة تتراوح بين خمسمائة ليرة و الف ليرة لبنانية ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة وفى حالة التكرار يقضى بالاضافة الى الغرامة بتعطيل المطبوعة لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات ويمنع عن صاحبها خلال هذه المدة الحصول على امتياز جديد من نوع المطبوعة نفسها كما يمنع عن مديرها المسؤول تحمل مسؤولية أية مطبوعة أخرى غير سياسية .

المادة ٥٩ - كل من ينشر اسماء الاشخاص الذين يرفضون تأدية الاشتراك غير المثبت فى مطبوعة ما يعاقب بالغرامة حتى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية .

لا يعد الاشتراك نافذا الا اذا كان هنالك طلب مبين ولا يجبر أحد على إعادة المطبوعة التى ترسل اليه عفوا .

الفصل الثانى - فى الاخبار الكاذبة والقذف والذم

المادة ٦٠ - اذا نشرت احدى المطبوعات اخبارا كاذبة عن سوء نية يعاقب المسؤولون بالحبس من يسوم الى شهر وبالغرامة من ١٠٠ (مئة) الى ٢٠٠٠ (الف) ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين .

واذا نشرت عن سوء نية اخبارا كاذبة من شأنها تمكير السلام العام ، يعاقب المسؤولون بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من (الفين) الى ٥٠٠٠ (خمسة الاف) ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين .

اذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالافراد دون ان يكون من شأنه تمكير السلام العام تتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر وتصدر المحكمة العقوبة بالغرامة المالية من ٣٠٠ (ثلاثمائة) الى ٢٠٠٠ (الفى) ليرة لبنانية مع مراعاة احكام المادة ٥٨٢ و ٥٨٣ من قانون العقوبات .

بجميع الحالات المبينة فى هذه المادة لا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة . واذا وجهت المطبوعة اتهامات مشينة أو اطلقت نعوتا تحقيرية تطعن بالاخلاق أو الكرامة أو السمعة يعاقب المسؤولون وفقا لفقرة السابقة من هذه المادة وتتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر .

الفصل الثالث - فى التحريض على ارتكاب الجرائم وتعريض كيان لبنان والسيولة واثارة النعرات الطائفية

المادة ٦١ - كل من حرض على ارتكاب جرم أو دعا بالنشر والاعلان فى المطبوعة الدورية وغيرها يعاقب وفقا لاحكام المادة ٢١٨ من قانون العقوبات .

ويعتبر تحريضا كل كتابة يقصد منها تحبيذ الاجرام أو التشويق اليه .

المادة ٦٢ - اذا نشرت احدى المطبوعات ما من شأنه ان يعرض سلامة الدولة أو وحدتها أو سيادتها أو حدودها أو ما تضمن تحقيرا لاحدى الديانات المعترف بها فى البلاد أو ما كان من شأنه اثاره النعرات الطائفية أو العنصرية أو ما تضمن ذما أو قدحا أو تحقيرا بحق رئيس دولة اجنبية ، يحق للنائب العام الاستئناف ان يوقف بقرار المطبوعة لمدة تتجاوز الخمسة ايام وان يصادر اعدادها وعليه ان يحيل المطبوعة الى القضاء وللقضاء ان يقرر فى غرفة المذاكرة استمرار توقيف المطبوعة حتى نتيجة المحاكمة وللمحاكمة فى هذه الحال الحق بتوقيف المطبوعة مؤقتا على ان لا تتجاوز

مدة التوقيف السنة فى حال وقوع جرم النهم أو القدح أو التحقير بحق رئيس دولة اجنبية والخمس سنوات فى خلاف ذلك .

فى حال ارتكاب جرم ذم أو قدح أو تحقير بحق رئيس دولة اجنبية يعاقب المسؤولون بالحبس من اسبوع الى سنة ، وبالغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة . ولا يجوز ان تنقص العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة .

الفصل الرابع - التهويل

المادة ٦٣ - كل من هدد شخصا بواسطة المطبوعات والاعلانات أو أية صورة من الصور بفضح أمر أو افشائه أو الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص أو شرفه أو من كرامة اقاربه أو شرفهم لكى يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره وكل من حاول ذلك يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبالغرامة من ٥٠٠ (خمسمائة) الى ٢٥٠٠ (الفين وخمسمائة) ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يحكم من تعويض للمتضرر ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة .

تطبق ايضا العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة بالصحفيين الذين يحاولون التهويل مباشرة على نزلاء لبنان فى أى مكان وذلك عن طريق الاتصال بهم سعيًا وراء ابتزاز الاموال منهم . واذا كان المخالفون ممن منتحلي الصفة الصحفية ضوعفت عقوبتهم وحق لوزير الارشاد والانباء والسياحة ان يطالب من المراجع المختصة توقيفهم الفوري حتى نتيجة المحاكمة .

المادة ٦٤ - تطبق احكام قانون العقوبات فى تحديد عقوبات الافعال التى لم يرد عليها نص خاص فى هذا القانون . اما المخالفات التى يرد عليها النص ولم تحدد لها عقوبة فانه يعاقب عليها بالغرامة حتى مائة ليرة لبنانية .

الفصل الخامس - فى المسؤولين عن جرائم المطبوعات

المادة ٦٥ - ان العقوبات التى يقضى بها

بسبب الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الصحفية تقع على المدير المسؤول وكاتب المقال كفاعلين أصليين أو على أحدهما أما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولاً مدنياً بالتضامن معها عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

المادة ٦٦ - ان مسؤولية الجرائم المقتربة بواسطة المطبوعات غير المبيّنة في المادة السابقة تقع على المؤلف كفاعل أصلي وعلى الناشر كمتدخل وإذا لم يعرف الكاتب أو الناشر تقع المسؤولية على الطابع .

ان اصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر مسؤولون مدنياً عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات .

الفصل السادس - في اصول المحاكمات (١)

المادة ٦٧ - تنظر محكمة الاستئناف بالدرجة الاولى في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخضع احكامها للمراجعة امام محكمة التمييز بصفتها مرجعاً استئنافياً .

لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جرائم المطبوعات الا في حال التحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص عنها في المادتين ٦١ و ٦٢ من هذا القانون أو في حال التعرض لشخص رئيس الجمهورية .

المادة ٦٨ - اذا اقتضت الدعوى تحقيقاً قضائياً فعل قاضي التحقيق ان يقوم به وان يحيل القضية على المحكمة في مهلة لا تتجاوز ثلاثة ايام . وعلى قاضي الاحالة عند الاقتضاء ان يصدر قراره في مثل المهلة المذكورة .

المادة ٦٩ - على المحكمة عندما تحال القضية اليها رأساً أو بقرار من المحقق ان تبدأ المحاكمة

في مهلة ثلاثة ايام على الاكثر وان تصدر قرارها في مهلة اسبوع من تاريخ اختتام المحاكمة . تكون مهلة المراجعة اسبوعاً للتمييز وثلاثة ايام للاعتراض وعلى المحكمة ان تسودع وزارة الارشاد والانباء والسياسة خلاصة عن الاحكام المبرمة .

الفصل السابع - في نشر الاحكام

المادة ٧٠ - للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تقرر في الحكم ذاته نشره مجاناً وبكامله أو نشر خلاصة عنه في العدد الاول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبالحرف ذاتها ولها ايضاً ان تقضى في الوقت نفسه بنشر الحكم في ثلاث صحف على نفقة المحكوم عليه وبأجر الاعلانات العادية .

اذا خالف المحكوم عليه احكام هذه المادة يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالفرامة من ٢٥ (خمس وعشرين) الى ٢٠٠ (مئتي) ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثالث دور النشر وبيع المطبوعات

الفصل الاول - في دور النشر

المادة ٧١ - على كل من يرغب في انشاء دار للنشر ان يتقدم الى وزارة الارشاد والانباء والسياسة بتصريح موقع منه يحتوي على البيانات التالية :

- ١ - اسم طالب الرخصة وجنسيته ومكان ولادته وسنه .
- ٢ - محل اقامته وعنوانه .
- ٣ - اسم الدار ومكانها .
- ٤ - صفتها : مدرسية أو أدبية أو سياسية الخ . . .

(١) نص القانون رقم ١٩٧١/٢ على أن تكون جرائم المطبوعات بما فيها تلك المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون القضاء العسكري من اختصاص المحاكم المنصوص عليها في المادة ٦٧ من القانون الصادر في ١٤/٩/١٩٦٢ (قانون المطبوعات) تحال على هذه المحاكم بحالتها الحاضرة دعوى المطبوعات العالقة لدى المحاكم العسكرية . تلغى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا القانون أو غير المؤلفة مع احكامه ويعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية . الجريدة الرسمية - العدد ١٠ لسنة ١٩٧١

٥ - اسم المدير المسؤول وجنسيته ومكان ولادته وسنه ولقبه العلمى ومحل اقامته وعنوانه

٦ - اسم المطبعة التى تطبع فيها كتب هذه الدار واسم صاحبها .

٧ - اسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه وتصريح موقع منه بقبول المسؤولية .

إذا كانت دار النشر شركة عادية فيجب ان يوقع التصريح مديرها المفوض وإذا كانت هذه الشركة مغفلة فيجب ان يوقع التصريح ايضا رئيس مجلس ادارتها .

ويجب فى هذه الحالة ان يتضمن التصريح اسماء اعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم ومحل اقامة كل منهم وعنوانه ورأسمال تلك الشركة ، وتربط بالتصريح نسخة من نظام الشركة، ويرفق بالتصريح :

١ - صورة مصدقة عن شهادات المدير المسؤول ونسخة عن سجله العدلى .

٢ - شهادة من اتحاد الناشرين فى لبنان تثبت تدقيق مجلسه فى وضع المدير المسؤول من الناحيتين المسلكية والحرفية .

٣ - صورتان شمسيّتان لكل من صاحب الطلب والمدير المسؤول .

المادة ٧٢ - فى حالتى منح الرخصة أو رفضها تطبق المادة التاسعة والعشرون من هذا القانون .

المادة ٧٣ - يجب ان يكون المدير المسؤول لدار النشر حائزا الشروط المبينة فى المادة ٣٠ من هذا القانون ويشترط فيه ايضا :

ان يكون حائزا على الاقل القسم الثانى من البكالوريا اللبنانية أو ما يعادلها ولا يطبق هذا الشرط على من كان مديرا مسؤولا عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ .

ولا يحق للشخص الواحد ان يكون مديرا مسؤولا لاكثر من دار نشر واحدة .

الفصل الثانى - بيع المطبوعات

المادة ٧٤ - كل من اراد ان يبيع صحفا وكبا ومجلات وصورا ورسوما وغيرهما من

المطبوعات وجب عليه ان يستحصل على رخصة من وزارة الارشاد والأنباء والسياحة تعص له بناء على بيان يقدمه لها ويتضمن اسمه وكنيته ومهنته وعمره ومحل اقامته ويربط بهذا البيان تذكرة الهوية ونسخة عن السجل العدلى وصورتين شمسيّتين .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة ٥٠ (خمسين) الى ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية . وفى حال تكرار المخالفة يمنع مزاوله بيع المطبوعات بقرار من وزير الارشاد والأنباء والسياحة ريثما يستحصل صاحب العلاقة على الرخصة القانونية .

المادة ٧٥ - ليس للموزعين والباعة المتجولين ان ينادوا بخبر غير وارد بالمطبوعة أو بما يتنافى مع الاخلاق والاداب العامة أو يمس الشعور القومى أو الدينى أو الوحدة الوطنية .

المادة ٧٦ - كل مخالفة لاحكام المادة السابقة يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى ٢٥ (خمسة وعشرين) ليرة لبنانية . وفى حالة التكرار يحكم عليه بالحبس حتى عشرة ايام .

الباب الرابع اتحاد الصحافة اللبنانية

الفصل الاول - احكام عامة

المادة ٧٧ - ينتظم الصحفيون فى هئتين مستقلتين هما نقابة الصحافة اللبنانية ، ونقابة محررى الصحافة اللبنانية . ويتألف من هاتين النقابتين هيئة عليا تدعى « اتحاد الصحافىة اللبنانية » يرئسها نقيب الصحافة ، ويتولى امانة السر فيها نقيب المحررين .

المادة ٧٨ - مركز اتحاد الصحافة اللبنانية بيروت ونطاقه جميع الاراضى اللبنانية ويتمتع بالشخصية المعنوية .

الفصل الثانى - نقابة الصحافة اللبنانية

المادة ٧٩ - تتألف الجمعية العمومية لنقابة الصحافة اللبنانية من جميع مالكي المطبوعات الصحفية فى لبنان الذين تتوافر فيهم الشروط المفروضة على الصحفيين اللبنانيين وفقا للمادة ١٠ من هذا

القانون دون أن يكون للمطبوعة الواحدة عند التصويت أو التمثيل في أية هيئة أكثر من صوت واحد . أما المطبوعة التي يملكها غير صحفي فتتمثل أما بمديرها المسؤول أو برئيس تحريرها أو بمديرها التجاري إذا توافرت فيه الشروط المفروضة في المادة ١٠ من هذا القانون ويكون شأن الممثل شأن اصحاب الصحف . وإذا انتخب هذا الممثل لعضوية مجلس النقابة فلا تسقط عضويته بسحب صفة التمثيل عنه طيلة مدة ولاية المجلس .

المادة ٨٠ - تعقد الجمعية العمومية دورة عادية في السنة بفضول تشرين الثاني وتعقد دورة انتخابية عامة مرة كل ثلاث سنوات في غضون كانون الاول وتعقد جلسة استثنائية وجلسات انتخابية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٨١ - يقسم أعضاء الجمعية العمومية في جميع انواع جلساتها الى فئتين تشمل الفئة الاولى الاعضاء الممثلين لمطبوعات الصحفية السياسية وتشمل الفئة الثانية الاعضاء الممثلين للمطبوعات الصحفية غير السياسية والوكالات الاخبارية والنقلية والنشرات الاختصاصية .

المادة ٨٢ - لا يجوز ان تمثل المطبوعة الصحفية الواحدة في جلسات الجمعية العمومية اذا كانت لاكثر من مالك الا بصوت واحد كما لا يجوز لمن ملك اكثر من مطبوعة صحفية ان يمثل اكثر من مطبوعة واحدة . على ان تمثل كل من مطبوعاته ، اما بالمدير المسؤول أو برئيس التحرير أو بالمدير التجاري اذا توافرت فيه الشروط المفروضة في المادة ١٠ من هذا القانون .

المادة ٨٣ - يدخل في اختصاص الجمعية العمومية ما يلي :

١ - المصادقة على الموازنة السنوية التي يعرضها عليها مجلس النقابة .

٢ - تحديد بدل الاشتراك ورسم القبول المفروضين على الاعضاء .

٣ - مراجعة حسابات السنة المنقضية وتصديقها .

٤ - يبحث المسائل التي تهم النقابة والتي يعرضها عليها المجلس أو المسائل التي تبين في طلب انعقاد الجمعية العمومية بصورة استثنائية .

٥ - انتخاب مجلس النقابة واتمامه اذا انخفض عدد اعضائه وفقا لاصول تعين في النظام الداخلي للنقابة .

المادة ٨٤ - يؤلف مجلس نقابة الصحافة من اثني عشر كعضوا يوزعون على الشكل الآتي :

تسعة يمثلون المطبوعات الصحفية السياسية اليومية .

اثنان يمثلان المطبوعات الصحفية السياسية الموقوتة .

واحد يمثل المطبوعات الصحفية غير السياسية والوكالات الاخبارية والنقلية والنشرات الاختصاصية . تنتخب كل فئة ممثليها على حدة وفقا للتقسيم المبين في المادة ٨١ من هذا القانون

المادة ٨٥ - بعد انقضاء ثلاثة ايام على انتخاب المجلس ينتخب المجلس من بين اعضائه مكتباً للنقابة مؤلفاً من نقيب ونائب نقيب وامين سر وامين صندوق .

المادة ٨٦ - يرأس النقيب جميع جلسات النقابة في الجمعية العمومية والمجالس واللجان وتكون له الارجحية عند التعادل في اتخاذ المقررات ويخلفه بحال غيابه نائب النقيب ويؤمن أمين السر على محفوظات النقابة ويكون النقيب مسؤولاً بالتضامن مع امين الصندوق على اموال النقابة وممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٨٧ - تحدد بقية صلاحيات مكتب المجلس وواجباته في النظام الداخلي للنقابة ولا ينفذ هذا النظام ما لم يصادقه وزير الارشاد والانباء والسياحة .

المادة ٨٨ - يدخل في اختصاص مجلس النقابة

١ - النظر في جميع القضايا التي تهم اعضاء النقابة وتنفيذ قرارات جمعيتها العمومية .

٢ - وضع نظامها الداخلي وتعديله عند الاقتضاء على الا يصبح نافذا الا بعد اقترانه بموافقة وزير الارشاد والانباء والسياحة .

٣ - تعديل نظامها المالي عند الاقتضاء واخذ موافقة الجمعية العمومية عليه على الا يصبح نافذا الا بعد اقترانه بموافقة وزير الارشاد والانباء والسياحة .

٤ - إدارة اموال النقابة والاشراف على حساباتها وتحضير الموازنة لعرضها على الجمعية العمومية .

٥ - انتخاب أعضاء المجلس النيابي وفقا للمادة ١٠٠ من هذا القانون .

٦ - تسوية المنازعات والخلافات التي تقع بين الاعضاء على ان تكون ناشئة عن ممارسة المهنة ويكون تدخل المجلس بناء على طلب الطرفين المتنازعين أو طلب احدهما أو طلب احد اعضاء المجلس ذاته .

ولا يجوز لصحفي تحت طائلة الاحالة الى المجلس النيابي ان يقدم شكوى من زميل له باللجوء الى القضاء في شؤون تتصل بالمهنة الا بعد ابلاغ الامر الى المجلس لمحاولة التوفيق بينهما .

٧ - احالة الاعضاء المخالفين لمبادئ المهنة وقوانين النقابة وانظمتها أو مقرراتها والعادات المرعية فيها الى المجلس النيابي .

٨ - ملاحقة الاعضاء والاشخاص غير الصحفيين امام القضاء لدى مخالفتهم احكام هذا القانون فيما يتعلق بصيانة الصفة الصحفية وكرامة المهنة ولا سيما المواد ١٠ و ٥٨ و ٦١ منه .

٩ - النظر في جميع القضايا التي تهم المطبوعات الصحفية وابداء الرأي في طلبات منح الرخص بها والواردة اليها من وزارة الارشاد والانباء والسياحة عملا بالمادة ٢٧ من هذا القانون

١٠ - النظر في جميع القضايا المتعلقة بالمهنة ولا سيما تحديد حجم الصحف وسعرها ومواعيد صدورها وتعرفة الاعلان فيها بعد استشارة اصحاب العلاقة منعا للمزاحمة غير المشروعة .

١١ - تحديد أو تعديل الرسوم المترتبة لصندوق النقابة على المطبوعات الصحفية عند تعيينها أو تبديلها المديرين المسؤولين أو انتدابها لممثلين في الخارج وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية .

١٢ - ادخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء على الرسوم المترتبة لصندوق النقابة على المطبوعات الصحفية لدى انشائها أو انتقالها من مالك الى اخر

أو من لغة الى لغة أو من بلدة الى اخرى أو من ميعاد الى ميعاد وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية .

١٣ - ملاحقة الاعضاء والاشخاص غير الصحفيين امام القضاء والسلطات الادارية عند مخالفتهم احكام هذا القانون فيما يتعلق بالافتتاح على حقوق زملائهم عن طريق التلاعب بانسواع مطبوعاتهم الصحفية ولا سيما المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٢١ و ٢٧ و ٣٣ و ٣٥ و ٥٦ من هذا القانون .

الفصل الثالث - نقابة محرري الصحافة اللبنانية

المادة ٨٩ - تتألف الجمعية العمومية لنقابة محرري الصحافة اللبنانية من جميع الصحفيين العاملين في مطبوعات صحفية تصدر في لبنان دون أن يكونوا من الكيها وفقا للمادة ١٠ من هذا القانون على أن يكونوا مسجلين في الجدول النقابي للصحافة .

المادة ٩٠ - يجوز للاجنبي ان يمارس التحرير دون الانتساب للنقابة وله الحق بالبطاقة الصحفية كمحرر صحفي منحى عن الجدول ضمن الشروط التالية :

أولا : ان يكون مازونا بالاقامة في لبنان وبالعمل فيه .

ثانيا : ان تكون قاعدة المقابلة بالمثل مطبوعة بين بلدة ولبنان .

المادة ٩١ - تعقد الجمعية العمومية لنقابة المحررين دوراتها وجلساتها وتعين اختصاصاتها وفقا للمادتين ٨٠ و ٨٣ من هذا القانون .

المادة ٩٢ - يؤلف مجلس نقابة المحررين من اثني عشر عضوا وبعد انقضاء ثلاثة ايام على انتخابه تطبق عليه احكام المادتين ٨٦ و ٨٧ من هذا القانون .

المادة ٩٣ - تطبق البنود الأولى الثمانية من المادة ٨٨ من هذا القانون في تعيين اختصاصات مجلس النقابة المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية والتأديبية

المادة ٩٤ - يخضع مراسلوا الصحف الاجنبية لنظام خاص يحدد بمراسيم لاحقة .

الفصل الرابع - المجلس الاعلى للصحافة

المادة ٩٥ - ينبثق عن اتحاد الصحافة اللبنانية

الانتساب بحالة رفضه الا بعد مرور ثلاثة اشهر على ذلك الرفض ، ضمن مهلة ثلاثين يوما من تاريخ تبليغها . تستأنف قرارات اللجنة أمام محكمة استئناف بيروت .

٢ - منح البطاقات الصحفية والمأذونات بالانتداب الصحفي الى الخارج على أن تؤشر عليها وزارة الارشاد والأنباء والسياحة .

٣ - منح الشارات الصحفية على اختلافها .

الفصل السادس - المجلس التأديبي

المادة ٩٩ - تنشأ هيئة تابعة لاتحاد الصحافة اللبنانية تدعى « المجلس التأديبي » مهمتها النظر في قضايا الصحافة الناشئة عن مخالفات مسلكية تستوجب العقوبة .

المادة ١٠٠ - يتألف المجلس التأديبي من خمسة اعضاء برئاسة نقيب الصحافة وعضوية احد اعضاء مجلس نقابة الصحافة ونقيب المحررين واحد رجال القانون ينتخبه مجلس الاتحاد على ان يكون انتخابه بسنة اصوات على الاقل من اصل اعضاء هذا المجلس الثمانية .

يلتزم المجلس التأديبي بكامل اعضائه . يتخذ قراراته بالاكثرية وتطبق عليه الاصول المرعية في مجالس التأديب .

المادة ١٠١ - يحق للمدعى عليه ان يستعين بمحام واحد امام المجلس التأديبي ولا يصبح حكم المجلس قطعيا الا بعد انقضاء مدة الاعتراض عليه ومدة الاستئناف وفقا للمادة التي تلي من هذا القانون

المادة ١٠٢ - تعين في النظام الداخلي لاتحاد الصحافة الاصول الواجب اتباعها امام المجلس التأديبي والحالات التي يجوز فيها الاعتراض والاستئناف .

المادة ١٠٣ - ان مهلة الاعتراض على الاحكام الغيابية هي خمسة عشر يوما ومهلة الاستئناف ثلاثون يوما . وتسرى المهلة من تاريخ التبليغ وتطبق قواعد اصول المحاكمات المدنية بهذا الخصوص .

المادة ١٠٤ - يحال الصحفي أمام المجلس التأديبي :

هيئة تدعى « المجلس الاعلى للصحافة » ويتألف هذا المجلس من مكتبى نقابة الصحافة ونقابة المحررين وعضوين من كل نقابة ينتخبهما مجلسها لمدة سنة واحدة يجتمع مرة في الشهر على الاقل او عند طلب مجلس احدى النقابتين .

ويكون رئيس مصلحة الصحافة والقضايا القانونية في وزارة الارشاد والأنباء والسياحة مفوضا للحكومة لدى هذا المجلس وجميع اللجان والهيئات المنبثقة عنه .

ويكون رئيس دائرة الصحافة في المصلحة المذكورة مقررا للجنة المنصوص عنها في المادة ٩٧

تحدد بمرسوم لاحق صلاحية مهوض الحكومة لدى هذا المجلس .

المادة ٩٦ - يدخل في اختصاص المجلس الاعلى للصحافة :

١ - النظر في جميع القضايا التي تهتم الصحافة والصحفيين بصورة عامة ومشتركة باستثناء القضايا الخاصة بكل نقابة .

٢ - وضع النظام الداخلي لاتحاد الصحافة اللبنانية على الا يصبح هذا النظام نافذا الا بعد اقترانه بموافقة وزير الارشاد والأنباء والسياحة

٣ - العمل على انشاء صندوق لتقاعس الصحفيين واسعافهم على أن تساعد الدولة في تفيذته .

٤ - تعيين لجان مشتركة لتمثيل الصحفيين في المناسبات الكبرى .

الفصل الخامس - لجنة الجداول النقابية للصحافة

المادة ٩٧ - ينشأ عن اتحاد الصحافة اللبنانية هيئة تدعى « لجنة الجداول النقابية للصحافة » .

تتألف هذه اللجنة من مكتبى نقابتى الصحافة والمحررين برئاسة نقيب الصحافة .

المادة ٩٨ - يدخل في اختصاص لجنة الجداول :

١ - النظر في طلب الانتساب الى الجداول النقابية للصحافة ولا يجوز اعادة النظر في طلب

الفصل السابع - احكام موقته وختمية

١ - اذا اخل بشرف المهنة بموجب حكم صدر بحقه فى القضاء .

٢ - اذا تناول فى المطبوعات الصحفية على اتحاد الصحافة أو المجلس الاعلى أو رئيسه أو على نقابة صحفية أو مجلسها أو نقيبها أو على المجلس التاديبى أو أحد اعضائه أو على لجنة الجدول تشفيا من ملاحقته هو أو أى زميل له أمام المجلس التاديبى أو القضاء أو السلطات الادارية ذات العلاقة بالحكم الصادر .

٣ - اذا خالف الانظمة والقرارات الادارية أو المسلكية الصادرة عن المجلس الاعلى للصحافة أو احدى النقابتين .

ما خلا الحالات المنصوص عنها فى هذه المادة تحدد كل من نقابة الصحافة ونقابة المحررين فى نظامها الداخلى القضايا التأديبية التى يعود لها النظر فيها مستقلة .

المادة ١٠٥ - للمجلس ان يقضى بالعقوبات التالية :

١ - اللوم .

٢ - المنع من ممارسة المهنة لمدة لا تتجاوز سنتين .

٣ - الشطب من الجدول الصحفى بصورة نهائية .

المادة ١٠٦ - تؤلف لجنة برئاسة مدير عام وزارة الارشاد والانباء والسياحة وعضوية رجل قانون يختارهما وزير الارشاد والانباء والسياحة واربعة صحفيين يختارهم مناصفة كل من مجلس نقابتي الصحافة والمحررين من بين اعضاء كل نقابة من النقابتين ويعهد الى هذه اللجنة القيام بالاعمال التالية :

١ - اعداد مشروع قانون بتحديد الامتيازات التى يتمتع بها الصحفيون .

٢ - تحضير مشروع قانون باشاء صندوق تقاعد واسعاف للصحفيين .

المادة ١٠٧ - يبقى قائما حتى كانون الاول ١٩٦٢ كل من المجلسين الحاليين لنقابتي الصحافة والمحررين .

المادة ١٠٨ - يلغى هذا القانون جميع القوانين السابقة المتعلقة بالمطبوعات والنصوص التى تتعارض وتتناقض أو تختلف مع احكامه ما خلا الرسوم الاشتراعى رقم ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٥٣ الذى يبقى سارى المفعول .

المادة ١٠٩ - يعمل بهذا القانون فور نشره فى الجريدة الرسمية .

النوق فى ١٤ ايلول سنة ١٩٦٢ .

قانون رقم ٦٥/٤٢

منع طبع ونشر خرائط ومصورات الاراضي
اللبانية قبل الحصول على ترخيص مسبق (١)

أقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي
نصه :

المادة الأولى - يخضع طبع خرائط
ومصورات الاراضي اللبنانية ونشرها الى اذن
مسبق من قيادة الجيش .

المادة الثانية - ترفع الطلبات اللازمة
للحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة
الاولى من هذا القانون الى قيادة الجيش
- مديرية الشؤون الجغرافية والجيودازية -
وتحدد فيها بوضوح النقاط التالية :

- الهدف من وضع الخرائط أو
المصورات .

- المقياس المطلوب .

- المنطقة المراد وضع خرائط أو مصورات
لها .

- المستندات المنوى استعمالها .

- عدد النسخ والالوان .

- الاصطلاحات المنوى اتباعها والايضاحات
التي تتعلق بوضع الخريطة أو المصور .

المادة الثالثة - تعطى قيادة الجيش -
مديرية الشؤون الجغرافية والجيودازية -
الترخيص المطلوب اذا تعهد المستدعي
بما يلي :

(أ) عدم اظهار أى معلومات أو مواقع
عسكرية .

(ب) عدم وضع أى احداثيات أو علامة على
الخرائط أو المصورات ، من شأنها أن تساعد على
معرفة المواقع العسكرية بالضبط .

(ج) ان يقدم الى قيادة الجيش - مديرية
الشؤون الجغرافية والجيودازية - نسخه عن
الخريطة الموضوعة أو المصور الموضوع ، قبل
النشر .

(د) ان يزود قيادة الجيش - مديرية
الشؤون الجغرافية والجيودازية - بعشر نسخ
مجانا من المستند النهائي .

المادة الرابعة - تبت قيادة الجيش في الطلب
خلال مدة اقصاها شهر ن من تاريخ تقديمه .
وفي حال عدم البت ضمن المهلة المنصوص عليها،
يعتبر الطلب مرفوضا حكما .

المادة الخامسة - لا يجوز عرض أو بيع
الخرائط أو المصورات المنصوص عنها في هذا
القانون الا اذا كانت قيادة الجيش - مديرية
الشؤون الجغرافية والجيودازية - قد وافقت
على الترخيص المشار اليه أعلاه .

المادة السادسة - يعاقب بعقوبة الحبس
من شهر على الاقل حتى سنة على الاكثر من
يقدم على طبع أو نشر أو عرض أو بيع الخرائط
أو المصورات المنصوص عليها في هذا القانون
ما لم يكن مرخصا له وفقا للأحكام السابقة .

المادة السابعة - تضبط الخرائط
والمصورات المطبوعة أو المنشورة أو المعروضة
أو المباعة خلافا لأحكام هذا القانون ، فور
اجراء الملاحقات .

تعاد الخرائط والمصورات المضبوطة الى
صاحبها بقرار من النيابة العامة المختصة اذا
تبين من حكم المحكمة بهذا الصدد انها غير
مخالفة لأحكام هذا القانون .

المادة الثامنة - تنظر المحاكم العسكرية
في الجرائم المرتكبة خلافا لأحكام هذا القانون .

المادة التاسعة - لا تطبق أحكام هذا
القانون على :

(أ) اصدار جميع الخرائط ذات المقياس
١/٣٠٠٠٠٠ وما دون : أى

١/٤٠٠٠٠٠ - ١/٥٠٠٠٠٠ الخ ..

(ب) اصدار جميع المصورات العادية المبين
عليها فقط بعض الكتابات والاشارات والتي
ليس لها مقياس معين .

المادة العاشرة - يعمل بهذا القانون فور
نشره في الجريدة الرسمية .

عاليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٦٥

قانون رقم ٦٨/٣٤

منح عفو عام عن جرائم المطبوعات (١)

أقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

مادة وحيدة - يمنح عفو عام عن جرائم المطبوعات المرتكبة قبل ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٧ سواء أكانت من اختصاص المحاكم العدلية أم المحاكم العسكرية ، وعن الأحكام الصادرة بها قبل ذلك التاريخ والتي لم تنفذ بعد وتفصل المحاكم بالدعاوى العالقة لديها لجهة الحقوق الشخصية فقط .

ويعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

سن الفيل في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨ .

قانون رقم ٧١/٢ (٢)

حصر حق النظر بجرائم المطبوعات الصحفية كافة بالمحاكم المنصوص عليها في المادة ٦٧ من قانون المطبوعات (القانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤)

أقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه :

مادة وحيدة - تكون جرائم المطبوعات بما فيها تلك المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون القضاء العسكري من اختصاص المحاكم المنصوص عليها في المادة ٦٧ من القانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ .

تحال على هذه المحاكم بحالتها الحاضرة دعاوى المطبوعات العالقة لدى المحاكم العسكرية . تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون أو غير المؤلفة مع مضمونه . ويعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

بعيدا في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٧١ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠٥ في ١٢/٣٠ ١٩٦٨ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠ في ٢/٤ ١٩٧١ .

مرسوم رقم ٤٢١٣

وضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٣١٣٢ تاريخ ١٩ نيسان ١٩٧٢ الاجازة لوزارة الاعلام اصدار منشورات وكتب وبيعها بواسطة المكتبات بأسعار رمزية والمساهمة المادية في اصدار مؤلفات اعلامية عن لبنان ، بشروط (١)

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور ولا سيما المادة ٥٨ منه

وبما ان الحكومة احوالت على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٣١٣٢ تاريخ ١٩ نيسان ١٩٧٢ مشروع قانون معجل يرمى الى الاجازة لوزارة الاعلام اصدار منشورات وكتب وبيعها بواسطة المكتبات بأسعار رمزية والمساهمة المادية في اصدار مؤلفات اعلامية عن لبنان ، بشروط . وبما انه انقضى اكثر من اربعين يوما على طرح مشروع القانون المعجل المذكور على مجلس النواب دون أن يبت .

وبناء على اقتراح وزير الاعلام

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٢

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى - يوضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٣١٣٢ تاريخ ١٩ نيسان ١٩٧٢ التالي نصه :

« المادة الاولى - يخق لوزارة الاعلام اصدار منشورات وكتب وبيعها بواسطة المكتبات بأسعار رمزية على الا يتعدى هذا السعر الرسمي قيمة تكاليف الطباعة والتأليف الاجمالية مضاف اليها نسبة عشرين بالمائة عمولة للنشر والموزع والبائع .

ويحق لوزارة الاعلام المساهمة المادية في اصدار مؤلفات اعلامية عن لبنان شرط التزام الناشر بسعر المبيع الذي تحدده الوزارة لهذه المؤلفات مع مراعاة نسبة ثلاثين بالمائة كحد اقصى للربح عن التأليف والنشر تعود لواقع

الكتاب على ان تحسب هذه النسبة بعد حسم مساهمة وزارة الاعلام المادية».

« المادة الثانية - يعمل بهذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ، ويعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٢٤/٢٦

تعديل القانون المتعلق بجرائم المطبوعات الصحفية (٢)

أقر مجلس النواب ،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه :

المادة الاولى - الفى نص المادة ٦٧ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/٦٢ واستبدل بالنص التالي :

تنظر محكمة الاستئناف بالدرجة الاولى في جميع قضايا المطبوعات من جنائيات وجنح بما فيها تلك المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون القضاء العسكرى والمنصوص عليها في المادة ٥ من قانون حالة الطوارئ اذا ارتكبت بواسطة المطبوعات الصحفية .

لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جميع جرائم المطبوعات حتى في ظل اعلان حالة الطوارئ أو المنطقة العسكرية في جميع الاراضى اللبنانية أو في جزء منها .

خلاف لاحكام المادة ١٢٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يجوز لمحكمة المطبوعات اخلاء سبيل المتهمين بالجنائيات الصحفية .

المادة الثانية - تخضع احكام محكمة الاستئناف الناطرة بقضايا المطبوعات للمراجعة امام محكمة التمييز بصفتها مرجعا استئنافيا .

المادة الثالثة - عندما يعلن الرئيس ختام المحاكمة وتنتهى الاجراءات القانونية المقتضاة وينتقل القضاء الى غرفة المذاكرة ، لا يجوز لهم مبدئيا الانتفاض قبل صدور الحكم .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٩ / ١٩٧٢ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٧٨ في ٣٠ / ٩ / ١٩٧٤ .

المادة الرابعة - تنفيذ في الحال الاحكام التي تصدرها المحكمة بالصورة الوجيهة لجهة الحبس فقط .

ان استئناف الحكم لا يوقف التنفيذ ، على انه يجوز لمحكمة التمييز اخلاء سبيل المستدعي المحكوم عليه لقاء كفالة حتى اذا كان الجرم من نوع الجنائية .

المادة الخامسة - تحال على محاكم المطبوعات الصالحة بموجب هذا القانون جميع دعاوى المطبوعات الصحفية العالقة لدى المحاكم العسكرية .

المادة السادسة - يضاف على المادة ٦٢ من قانون المطبوعات الفقرة التالية :

يجوز للنيابة العامة الاستئنافية ان تلاحق تلقائيا الاشخاص الذين يرتكبون الجرائم المذكورة اعلاه .

المادة السابعة - تلغى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا القانون او غير المتفقة مع مضمونه .
المادة الثامنة - يعمل بهذا القانون فور نشره .

بيت الدين في ٢٥ ايلول سنة ١٩٧٤

قانون رقم ٧٥/١٥ (١)

التعويض على قدامى محرري الصحافة اللبنانيين
أقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

المادة الاولى - تدفع الدولة (وزارة الاعلام) بالتساوي لكل من الصحفيين المعروف عنهم في المادتين ١٠ و ١١ من قانون المطبوعات الصادر في ١٤ ايلول ١٩٦٢ ، والذين يستفيدون من احكام قانون ٦٥/٥٦ ولا تتوافر فيهم شروط

الانضمام الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعويضا لا يتجاوز خمسة عشر ألف ليرة لبنانية وذلك ضمن حدود الاعتماد المنصوص عليه في المادة الثالثة .

وفي حالة وفاة صاحب الحق قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية تدفع ثلاثة ارباع التعويض المذكور الى عائلة المتوفى وفقا لاحكام المادة ٢٤ من قانون ٦٥/٥٦ .

المادة الثانية - نتيجة لتنفيذ احكام المادة السابقة تعتبر ساقطة حكما جميع الحقوق والدعاوى العائدة للصحفيين المشار اليهم في المادتين الاولى والرابعة من هذا القانون وذلك سواء بوجه الصندوق المنشأ بالقانون ٦٥/٥٦ او الدولة او صاحب الجريدة التي عمل الصحفي فيها .

المادة الثالثة - يفتح في موازنة ١٩٧٥ وزارة الاعلام الباب الثاني عشر الفصل الاول البند ٧ مساهمات ومساعدات الفقرة ١ : نفقات ومساعدات اجتماعية اعتماد استثنائي قدره ستمائة ألف ليرة لبنانية يغطي بمبلغ مماثل من زيادات تقديرات رسوم الجمارك في الموازنة المذكورة قدرها ستمائة ألف ليرة لبنانية .

المادة الرابعة - يبقى مجلس ادارة صندوق تقاعد واسعاف الصحفيين كيانا قائما ، وفقا للمادة ٤ من قانون ٦٥/٦٥ تاريخ ٢ تشرين ١٩٦٥ بالاعضاء الباقين، يستثنى منهم ممثلو نقابة محرري الصحافة ، وتنتقل كامل حقوق المحررين فيه لاصحاب الصحف .

المادة الخامسة - تلغى جميع النصوص المخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة السادسة - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

بعيدا في ٥ نيسان سنة ١٩٧٥ .

مرسوم اشتراعى رقم ٧٢

انشاء المجلس النقابى للصحافة

(يراجع : نقابات وغرف واتحادات وروابط)

مرسوم اشتراعى رقم ٤٧

تحديد عدد المطبوعات الدورية السياسية

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على القانون الصادر بتاريخ ١٥ تشرين

الاول سنة ١٩٥٢ .

وبناء على المرسوم الاشتراعى رقم ٤ المؤرخ فى

٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٥٢ .

وبناء على اقتراح وزير الانباء

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

يرسم ما يأتى :

المادة الاولى - الى أن يصبح عدد المطبوعات الدورية السياسية فى جميع الاراضى اللبنانية خمساً وعشرين مطبوعة يومية سياسية وعشرين مطبوعة سياسية موقوتة يكون من مجموعها على الاقل خمس عشرة مطبوعة يومية عربية واثنتى عشرة موقوتة عربية ، لا يعطى ترخيص باسم جديد لمطبوعة دورية سياسية يومية او موقوتة الا لمن كان يملك صحيفتين من نوع الصحيفة المطلوب اصداها وتتوقف نهائياً عن الصدور لقاء الترخيص المطلوب .

وعندما يستقر عدد المطبوعات على الوجه المبين فى الفقرة السابقة لا يعطى الترخيص الا لمن كان يملك صحيفة واحدة تتوقف نهائياً عن الصدور .

يحظر على المطبوعة الواحدة أن تنشئ لها فرعاً أو فروعاً مستقلة عن الاصل .

المادة الثانية - يعمل بهذا المرسوم الاشتراعى فور نشره فى الجريدة الرسمية .

بيروت فى ١٣ نيسان سنة ١٩٥٣ .

مرسوم اشتراعى رقم ٥٥

حظر طبع واصدار ونشر بعض المطبوعات

قبل الحصول على ترخيص مسبق (١)

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على القانون رقم ٦٧/٤٥ الصادر بتاريخ

٥ حزيران ١٩٦٧ المتضمن اعطاء الحكومة حق التشريع ، بمراسيم تتخذ فى مجلس الوزراء ، فى القضايا المتعلقة بالسلامة العامة والامن الداخلى والامن العام .

بناء على قانون المطبوعات الصادر بتاريخ

١٤-٩-١٩٦٢ .

بناء على اقتراح وزيرى الانباء والداخلية

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨-٦-

١٩٦٧ .

يرسم ما يأتى :

المادة الاولى - تخضع لاحكام هذا المرسوم - الاشتراعى المناشير والبيانات والبلاغات وماشابهها التى لا تنشر فى المطبوعات الدورية ، ايا كان موضوعها أو الاساليب والوسائل واللفة المستعملة .

المادة الثانية - يحظر اطلاقاً ، وبأية طريقة كانت ، طبع واصدار ونشر أية مطبوعة من النوع المذكور فى المادة الاولى من هذا المرسوم الاشتراعى قبل الحصول على ترخيص مسبق .

المادة الثالثة - على كل من يرغب فى اصدار مطبوعة من النوع المذكور فى المادة الاولى من هذا المرسوم الاشتراعى أن يقدم الى المديرية العامة للأمن العام فى بيروت وإلى رئاسة دائرة الأمن العام فى المحافظة المختصة طلباً موقعاً منه يحتوى على المعلومات التالية :

١ - اسمه وجنسيته ، ومكان ولادته وتاريخها وعنوانه ومحل اقامته ومحل طبع المنشورات ومحل حفظها بعد الطبع ، واذا كان الطلب صادراً عن شخص معنوى تعطى تلك المعلومات عن المسؤولين لديه

٢ - ثلاث نسخ عن نص المطبوعة مع بيان الشكل والمقياس والعدد

٣ - محلات وتاريخ النشر

٤ - أسماء الاشخاص المولجين والمشاركين في التنفيذ .

المادة الرابعة - يعود لدوائر الامن العام المختصة أمر الترخيص بالطبع والنشر أو رفض الطلب .

- يعتبر مرفوضا حكما الطلب الذي لا يقرن بقرار ضمن مهلة أسبوع من تاريخ وروده الى دائرة الامن العام المختصة .

المادة الخامسة - يجب أن تصدر المطبوعة من النوع المذكور في المادة الاولى من هذا المرسوم الاشتراعي خلال مهلة اسبوع من تبليغ القرار بالترخيص ، وإذا انقضت هذه المهلة دون أن تصدر اعتبر قرار الترخيص ملغى حكما .

المادة السادسة - اذا صدرت مطبوعة من النوع المذكور في المادة الاولى من هذا المرسوم الاشتراعي بدون ترخيص أو اذا رافق صدورها تحويل أو تبديل في النص تصادر اعدادها بقرار من دوائر الامن العام المختصة ويعاقب المخالف بالغرامة من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ ليرة ، وبالحبس من أسبوع الى شهر وفي حال منح المخالف الاسباب المخففة ، لا يجوز أن تقل عقوبة الحبس والغرامة عن الحد الأدنى ، ولا يحول ذلك دون الملاحقة بجرائم أخرى في حال توافر عناصرها .

المادة السابعة - تطبق أحكام المادة السادسة من هذا المرسوم الاشتراعي على الفاعلين والمشاركين والمتدخلين سواء أكانوا من الاشخاص العاديين أو المسؤولين لدى شخص معنوي ، وفي الحالة الأخيرة يجوز أن يحل الشخص المعنوي وفقسا للأحكام النافذة .

المادة الثامنة - تطبق على المطبوعات المذكورة في هذا المرسوم الاشتراعي أحكام المادة ٢٠ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ ايلول سنة ١٩٦٢ ويتم ايداع النسخ دوائر الامن العام .

المادة التاسعة - ان تحديد العقوبات المنصوص عنها في المادة السادسة من هذا المرسوم الاشتراعي لا يحول دون تطبيق أحكام اجتماع الجرائم المعنوي لفرض عقوبة أشد .

المادة العاشرة - ينشر هذا المرسوم الاشتراعي ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية .

بيت الدين في ٥ آب سنة ١٩٦٧ .

مرسوم رقم ٧٧١٩

افادة المحررين المسجلين في الجداول الصحفي

من حسم ٥٠ بالمائة من رسوم الهاتف (١)

(يراجع بريد وبرق وهاتف)

مرسوم رقم ١٠٣٩٤

تنظيم مهنة مراسل الصحافة الاجنبية

في لبنان (٢)

(يراجع : مهن حرة)

مرسوم رقم ١١٠٢٠

احداث مركز لتدريب الصحفيين وتطوير

وسائل الاعلام في معهد الصحافة

في الجامعة اللبنانية (٣)

(يراجع : تعليم)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣ في ١٠/١/١٩٦٢ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٧ في ١٥/٧/١٩٦٨ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٨٤ في ١٧/١٠/١٩٦٨ .

مرسوم اشتراعى رقم ١ فرض رقابة على المطبوعات (١)

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على القانون رقم ٧٦/٢ تاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠ (منح الحكومة حق اصدار مراسيم اشتراعية) ،

بناء على المرسوم الاشتراعى رقم ٩ تاريخ ١٩٣٩/١١/٢١ (تعيين الموعد الذى تصبح فيه القوانين والمراسيم نافذة) ،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة ،

بناء على اقتراح وزير الداخلية ووزير الاعلام ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١/١ ،

يرسم ما يأتى

المادة الاولى - تخضع جميع المطبوعات لرقابة المديرية العامة للامن العام المسبقة التى يعود لها ان تلغى كلياً أو جزئياً ما هو معد للنشر، كما لها ان تمنع صدور النشرة المعروضة على الرقابة اذا رأت داعياً لذلك .

المادة الثانية - اذا صدرت احدى المطبوعات خلافاً للمادة الاولى اعلاه تصدر اعدادها بقرار من مدير عام الامن العام وتوقف المطبوعة عن الصدور بقرار منه ، يبقى قرار التوقيف سارى المفعول الى ان تفصل محكمة المطبوعات باسناد الدعوى .

يعاقب المسؤولون بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة آلاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهر . وللمحكمة أن تقرر ، توقيف المطبوعة عن الصدور لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر على ان تحسب من ضمنها مدة التوقيف تنفيذاً لقرار المدير العام للامن العام .

المادة الثالثة - اذا خالفت احدى المطبوعات المادة الاولى اعلاه مرة ثانية لا يجوز ان تقبل العقوبة عن الحبس لمدة شهرين وعلى المحكمة ان تحكم بالغاء الرخصة المعلقة للمطبوعة نهائياً .

المادة الرابعة - فى جميع الحالات المبينة اعلاه ، لا تقبل احكام محكمة المطبوعات أى طريق من طرق المراجعة العادية أو غير العادية وعلى المحكمة ان تفصل فى الدعوى فى جميع الحالات فى مهلة اقصاها اسبوعان من تاريخ احوالها اليها .

المادة الخامسة - لا تقبل قرارات مدير عام الامن العام المتخذة بالاستناد الى هذا القانون أى مراجعة تسلسلية أو ادارية أو قضائية ولا يحق لاصحاب الشأن المطالبة بأى تعويض من جرائها .

المادة السادسة - يعمل بهذا المرسوم الاشتراعى ، بعد تعليقه على باب مقر رئاسة الحكومة اعتباراً من يوم الاثنين الواقع فى ٣ كانون الثانى ١٩٧٧ .

بعيدا فى ١ كانون الثانى ١٩٧٧ .

مرسوم اشتراعى رقم ١٠٤
تعديل بعض احكام قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ (٢)

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على القانون رقم ٧٦/٢ تاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠ (منح الحكومة حق اصدار مراسيم اشتراعية) ،

بناء على قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٤ ،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة ،

بناء على اقتراح وزير الاعلام ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣ فى ١٠/٢/١٩٧٧

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٠ فى ٧/٧/١٩٧٧

يرسم ما يأتي :

الباب الاول - جرائم المطبوعات

الفصل الاول - الاخبار الخاطئة او الكاذبة

المادة الاولى - الغيت المواد من ٥١ الى ٧٠ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ واستعاض عنها بالاحكام التالية :

المادة ٢ - اذا نشرت احدى المطبوعات مقالات أو اخبار خاطئة أو كاذبة تلزم بقبول الرد ونشر التصحيح أو التكذيب وفقا لاحكام هذا المرسوم الاشتراعى .

المادة ٣ - مع مراعاة احكام المادة ٢٥ من هذا المرسوم الاشتراعى اذا نشرت احدى المطبوعات اخبارا كاذبة من شأنها تعكير السلام العام ، يعاقب المسؤولون بالحبس من ستة اشهر الى سنة ونصف وبالغرامة من خمسة الاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين .

ومن حكم عليه حكما مبرما بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة ثم ارتكب نفس الجرم أو جرما آخر يقع تحت طائلة الفقرة نفسها ، قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى ، مع تعطيل المطبوعة خمسة عشر يوما ، وبحالة التكرار للمرة الثانية تكون مدة التعطيل ثلاثة اشهر ، واما بحالة التكرار للمرة الثالثة فيحكم بالغاء ترخيص المطبوعة بصورة نهائية .

أما اذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالاشخاص الطبيعيين أو المعنويين دون ان يكون من شأنه تعكير السلام العام فتتوقف الملاحقة على شكوى المتضرر ويعاقب المسؤولون بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر وبالغرامة من ثلاثة الاف الى عشرة الاف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يحكم به من تعويض للمتضرر

وفي جميع الحالات المبينة في هذه المادة لا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة، وعلى المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية أن تأخذ بعين الاعتبار جميع الاضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت أو غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

الفصل الثاني - الرد والتصحيح

المادة ٤ - اذا نشرت احدى المطبوعات مقالات أو انباء خاطئة أو كاذبة تتعلق بمصلحة عامة فلوزير الاعلام ان يطلب الى المدير المسؤول نشر تصحيح أو تكذيب يرسله اليه وعلى هذا الاخير تحت طائلة العقوبة أن ينشر التصحيح أو التكذيب مجانا في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالحرف ذاتها . واذا رفضت المطبوعة نشر التصحيح تعاقب بغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة لبنانية ويحق لوزير الاعلام ان يصدر قرارا بتوقيف المطبوعة عن الصدور وعلى الوزير أن يرجع عن قراره ويسمح للمطبوعة باستئناف الصدور شرط ان تنشر في أول عدد تصدره بعد التوقيف التصحيح أو التكذيب المطلوب .

المادة ٥ - يفرض الموجب المعين في المادة السابقة على كل مطبوعة اجنبية توزع في لبنان ، فاذا لم تدفع للامر منعت من الدخول الى الاراضى اللبنانية بقرار من وزير الاعلام .

المادة ٦ - كل خبر أو مقال تنشره احدى المطبوعات الصحفية ويرد فيه اشارة الى شخص معين أو يقصد به ولو تلميحا شخص معين يعطى هذا الشخص حق الرد تحت طائلة ازالة الغرامة بالمطبوعة حتى الالف ليرة لبنانية فضلا عن الملاحقة القضائية .

المادة ٧ - اذا تجاوز الرد قياس المقال أو الخبر الذي كان سببا له يحق لمدير المطبوعة أن يتوقف عن نشره الى ان يدفع له صاحبها اجرة النشر عن العبارات الزائدة .

واذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق الى ورثته على ان يمارسه مجموعهم أو احدهم مرة واحدة وللورثة ايضا حق الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

المادة ٨ - يستفيد الاشخاص المعنويون من احكام المادتين ٦ و ٧ السابقتين .

المادة ٩ - يحق لمدير المطبوعة ان يرفض نشر الرد والتصحيح أو التكذيب في الاحوال التالية :

١ - إذا كانت المطبوعة قد صمحت مسبقا
المقال أو الخبر بصورة لائقة .

٢ - إذا كان الرد أو التصحيح أو التكذيب
موقعا بامضاء مستعار وغير واضح .

٣ - إذا كان مكتوبا بلغة غير اللغة التي
استعملت في المقال أو الخبر المعارض عليه .

٤ - إذا كان مخالفا للقانون أو تضمن
عبارات يعرض نشرها للمسؤولية أو عبارات
منافية للاداب أو مهينة للمطبوعة أو للأشخاص .

٥ - إذا ورد بعد انقضاء ثلاثين يوما من
نشر المقال أو الخبر المعارض عليه .

المادة ١٠ - إذا رفضت ادارة المطبوعة
الصحفية نشر الرد متذرة بالاسباب الواردة في
المادة السابقة فلصاحب الرد أن يطلب من قاضي
الامور المستعجلة ان يتخذ قرارا بوجوب نشره
ويبلغ الطلب الى الخصم الذي له ان يبدي
ملاحظاته خطيا خلال ثلاثة ايام .

يصدر القاضي قراره على الاستدعاء خلال
اسبوع ويكون غير قابل أي طريق من طرق
المراجعة . إذا حكم القاضي بوجوب النشر ينشر الرد
أو القرار في أول عدد يصدر وتترتب الرسوم
والنفقات على صاحب المطبوعة أو مصدرها وعلى
المدير المسؤول .

المادة ١١ - إذا تمتعت المطبوعة عن انفاذ
قرار القاضي يعاقب المدير المسؤول بالحبس من
شهر الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من الف الى خمسة
الاف ليرة لبنانية بالاضافة الى غرامة اكرامية عن
كل يوم تأخير في نشر التكذيب . وفي أي حال
لا يعفى نشر التكذيب من المسؤولية اذا توافرت
شروطها .

الفصل الثالث - في ما يحظر نشره

المادة ١٢ - يحظر على جميع المطبوعات
ان تنشر :

١ - وقائع التحقيقات الجنائية والجناحية
قبل تلاوتها في جلسة علنية والمحاکمات السرية

والمحاكمات التي تتعلق بالطلاق وفسخ الزواج
والهجرة والبنوة ووقائع جلسات مجلس الوزراء
ووقائع الجلسات السرية التي يعقدها المجلس
النيابي أو لجانه ويجوز نشر مقررات تلك اللجان
وكذلك تقاريرها بعد ايداعها مكتب المجلس ما لم
تقرر اللجنة خلاف ذلك .

٢ - وقائع تحقيقات ادارة التفتيش المركزي
والتفتيش العدلي ما خلا القرارات والبلاغات
الصادرة عن الادارة المذكورة .

٣ - الرسائل والاوراق والملفات أو شيئا
من الملفات العائدة لاحدى الإدارات العامة
والموسومة بطابع عبارة « سرى » وإذا تضرر من
جاء النشر اشخاص أو هيئات ، فلها الحق
بملاحقة المطبوعة أمام القضاء .

٤ - وقائع الدعاوى الحقوقية التي تحظر
المحكمة نشرها .

٥ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات
والصور والانباء المنافية للاخلاق والاداب
العامة .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب
مرتكبها بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة
وبالغرامة من خمسة الاف الى خمسة عشر
الف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين ،
ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للغرامة
وعلى المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية ان
تأخذ بعين الاعتبار الاضرار المادية والمعنوية
مباشرة كانت أو غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة
عن ارتكاب الجرم .

المادة ١٣ - لايجوز للمطبوعات غيـر
السياسية ان تنشر ابحاثا أو اخبارا أو رسوما
أو تعليقات ذات صبغة سياسية .

كل مخالفة لاحكام هذه المادة تعرض
مرتكبها لغرامة تتراوح بين خمسمائة و الف ليرة
لبنانية ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى
لـلغرامة وفي حال التكرار خلال سنة على محكمة
المطبوعات ان تقضى بالغاء الترخيص بصورة
نهائية كما يمنع على صاحب الترخيص الملغى
الحصول على رخصة اخرى خلال ٣ سنوات .

المادة ١٤ - كل من ينشر أسماء الأشخاص الذين يرفضون تأدية الاشتراك غيـسر المثبت في مطبوعة ما يعاقب بالغرامة حتى الف ليرة لبنانية . ولا يمد الاشتراك نافذا الا اذا كان هنالك طلب مبين ولا يجبر احد على اعادة المطبوعة التي ترسل اليه عفوا .

المادة ١٥ - يحظر الاعلان عن فتح اكتاب للتعويض عما يقضى به من غرامة ورسوم وعطل وضرر على المحكوم عليهم بجناية أو جنحة وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس حتى ستة اشهر وبالغرامة حتى عشرة الاف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الرابع - التهويل (الشانتاج)

المادة ١٦ - كل من هدد شخصا بواسطة المطبوعات والاعلانات أو ايه صورة من الصور بفضح امر أو افشائه أو الاخبار عنه وكان من شأن هذا الامر ان ينال من كرامة ذلك الشخص أو شرفه أو من كرامة اقاربه أو شرفهم لكي يحمله على جلب منفعة غير مشروعة له أو لغيره ، وكل من حاول ذلك يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبالغرامة من عشرة الاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يحكم به من تعويض للمتضرر ، ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحد الادنى للغرامة وعلى المحكمة في تحديد الحقوق الشخصية ان تأخذ بعين الاعتبار الاضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت أو غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

تطبق ايضا العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة على الصحفيين الذين يحاولون التهويل مباشرة على نزلاء لبنان . واذا كان المخالفون من منتحل الصفة الصحفية ضوعفت عقوبتهم وحق للمرجع القضائي المختص توقيفهم الفوري حتى نتيجة المحاكمة .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى احدى الفقرتين الاولى والثانية السابقتين من هذه المادة وارتكب نفس الجرم أو جرما آخر يقع تحت طائلة الفقرة ذاتها قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة ، تضاعف العقوبة

المنصوص عليها في الفقرة الاولى ، مع تعطيل المطبوعة لمدة خمسة عشر يوما وبحالة التكرار للمرة الثانية تكون مدة التعطيل ثلاثة اشهر ، واما بحالة التكرار للمرة الثالثة فيحكم بالنفاذ ترخيص المطبوعة بصورة نهائية .

الفصل الخامس - الذم والقدح والتحقير

المادة ١٧ - في كل ما لم يرد عليه نص في هذا القانون بشأن قضايا الذم والقدح والتحقير تطبق عليه احكام قانون العقوبات العام ، على ان تحدد مدة الاسقاط لقبول الشكاوى الناشئة عنها او عن اية قضية اخرى من جرائم المطبوعات بثلاثة اشهر من تاريخ نشر الخبر موضوع الشكاوى للمقيمين في داخل لبنان وستة اشهر للمقيمين في خارجه .

المادة ١٨ - اذا كان الجرم واقعا على الاشخاص الطبيعيين تقام دعوى القدح والذم بناء على شكوى الشخص الطبيعي المتضرر .

المادة ١٩ - اذا كان الجرم واقعا على الاشخاص المعنويين تقام دعوى القدح والذم بناء على شكوى الرئيس باسم الشخص المعنوي المتضرر .

المادة ٢٠ - يعاقب على الذم المقترف بواسطة المطبوعات بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة والغرامة من ثلاثة الاف الى خمسة الاف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة التكرار لا يمكن ان تقل أي من العقوبتين عن حدها الأدنى .

المادة ٢١ - يعاقب على القدح المقترف بواسطة المطبوعات بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالغرامة من الف الى ثلاثة الاف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة التكرار لا يمكن ان تقل أي منهما عن حدها الأدنى .

المادة ٢٢ - ان التحقير أو القدح أو الذم الذي يوجه الى موظف بسبب وظيفته أو صفته يعاقب عليها بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالغرامة من ثلاثة آلاف الى خمسة الاف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة

التكرار لا يمكن ان تقل اى من العقوبتين عن حدما الادنى .

اذا كان الموظف الذى وقع عليه التحقير او القذح او الذم ممن يمارسون السلطة العامة كانت العقوبة من ثلاثة اشهر الى سنة واذا كان قاضيا فى منصة القضاء من سنة الى سنتين ، وبالفرامة من خمسة الاف الى عشرة الاف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين وفى حالة التكرار لا يمكن ان تقل اى من العقوبتين عن حدما الادنى .

وفى جميع الحالات المنصوص عليها فى المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ على المحكمة فى تحديد الحقوق الشخصية ان تأخذ بعين الاعتبار الاضرار المادية والمعنوية مباشرة كانت او غير مباشرة شرط ان تكون ناتجة عن ارتكاب الجرم .

تقام دعوى التحقير بناء على شكوى المتضرر

الفصل السادس - المس بكرامة الرؤساء

المادة ٢٣ - اذا تعرضت احدى المطبوعات لشخص رئيس الدولة بما يعتبر مسا بكرامته او نشرت ما يتضمن ذما او قدحا او تحقيرا بحقه او بحق رئيس دولة اجنبية تحركت دعوى الحق العام بدون شكوى المتضرر .

ويحق للنائب العام الاستئنافى ان يوقف المطبوعة لمدة لا تقل عن ثلاثة ايام ولا تتجاوز عشرة ايام وان يصادر اعدادها ، وعليه ان يحيل المطبوعة الى القضاء الذى يعود له ان يقرر فى غرفة المذاكرة استمرار توقيفها حتى انتهاء المحاكمة وان يقضى بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالفرامة من عشرة الاف الى خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز فى اى حال ان تقل عقوبة الحبس عن شهر والفرامة عن حدما الادنى .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى هذه المادة ثم ارتكب نفس الجرم او جرما اخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة نفسها قبل مرور خمس سنوات على انقضاء العقوبة او مرور الزمن عليها ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية ، مع تعطيل المطبوعة شهريين ،

وبحالة التكرار للمرة الثانية تكرر مدة التعطيل ستة اشهر ، واما بحالة التكرار للمرة الثالثة فيحكم بالغاء ترخيص المطبوعة بصورة نهائية .

الفصل السابع - فى التحريض على ارتكاب الجرائم واثارة النعرات وتعريض سلامة الدولة

المادة ٢٤ - كل من حرض على ارتكاب جرم بالنشر والاعلان فى المطبوعة الصحفية وغيرها يعاقب وفقا لاحكام المادة ٢١٨ من قانون العقوبات ويعتبر تحريضا كل كتابة يقصد منها الدعوة للاجرام او التشويق اليه .

المادة ٢٥ - اذا نشرت احدى المطبوعات ما تضمن تحقيرا لاحدى الديانات المعترف بها فى البلاد او ما كان من شأنه اثارة النعرات الطائفية او العنصرية او تعكير السلام العام او التعريض بسلامة الدولة او سيادتها او وحدتها او حدودها او تعكير علاقات لبنان الخارجية بشكل يعرض سلامة الدولة الخارجية للمخاطر ، يحق للنائب العام الاستئنافى ان يوقف المطبوعة لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز الشهر وان يصادر اعدادها وعليه ان يحيل المطبوعة على القضاء . وللقضاء ان يقرر فى غرفة المذاكرة استمرار توقيف المطبوعة حتى نتيجة المحاكمة ، وللمحكمة فى هذه الحالة ان تحسم بتوقيف المطبوعة مؤقتا على ان لا تتجاوز مدة التوقيف سنة واحدة ، ولها ان تقضى ايضا بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالفرامة من عشرة الاف الى خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى هذه المادة وارتكب ذات الجرم او جرما اخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة نفسها قبل مرور سبع سنوات على انقضاء العقوبة او مرور الزمن عليها ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ، مع تعطيل المطبوعة لزوما لمدة ستة اشهر ، وبحالة التكرار للمرة الثانية يحكم بالغاء ترخيص المطبوعة بصورة نهائية .

الفصل الثامن

فى المسؤولية عن جرائم المطبوعات

المادة ٢٦ - ان العقوبات التى يقضى بها

بسبب الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الصحفية تقع على المدير المسؤول وكاتب المقال كفاعلين أصليين . وتطبق في هذا المجال أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالاشتراك أو التدخل الجرمي . أما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤولاً مدنياً بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

إن الحصانة التي يتمتع بها عضو المجلس النيابي أثناء مدة نيابته لا تعفى المدير المسؤول وصاحب المطبوعة من المسؤولية في حال نشر أقوال وتصاريح لعضو المجلس وتقع تحت طائلة قانون المطبوعات لجهة النشر .

المادة ٢٧ - إن مسؤولية الجرائم المقررة بواسطة المطبوعات غير المبينة في المادة السابقة تقع على المؤلف كفاعل أصلي وعلى الناشر كمتدخل وإذا لم يعرف الكاتب أو الناشر تقع المسؤولية على المسؤول عن المطبعة ويكون صاحبها مسؤولاً معه مدنياً .

تطبق على الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦ السابقة .

إن أصحاب المطابع ودور النشر والتوزيع مسؤولون مدنياً عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات .

يحظر على المطبوعة المعطلة أو الملفسة ترخيصها بقرار أو بحكم أن تصدر بأي شكل من الأشكال أما تحت اسم صحيفة أخرى وذلك باستعارة ترخيصها أو بما يشير الالتباس بأبراز اسمها مثلاً بطريقة أو بأخرى أو بما يـسـوحي للقارئ بأنه يطالع المطبوعة المعطلة إلى ما ذلك من أساليب يقصد بها تجاوز التعطيل وفي هذه الحال تصدر المطبوعة المخالفة فوراً بقرار من وزير الإعلام وتعطل المطبوعة المشتركة بالتواطؤ بنفس القرار لهلة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر .

الفصل التاسع - في أصول المحاكمات

المادة ٢٨ - تنظر محكمة الاستئناف بالدرجة

الأولى في جميع القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات وتخضع أحكامها للمراجعة أمام محكمة التمييز بصفتها مرجعاً استئنافياً .

لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جرائم المطبوعات إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٥ أعلاه من هذا المرسوم الاشتراعي .

المادة ٢٩ - إذا اقتضت الدعوى تحقيقاً قضائياً فعلي قاضي التحقيق أن يقوم به وإن يحيل القضية على المحكمة في مهلة لا تتجاوز خمسة أيام .

المادة ٣٠ - على المحكمة عندما تحال القضية عليها رأساً أو بقرار من المحقق أن تبدأ المحاكمة في مهلة خمسة أيام على الاكثرون تصدر قرارها في مهلة أقصاها شهر من تاريخ إحالة القضية عليها .

تكون مهلة المراجعة عشرة أيام للتمييز وخمسة أيام للاعتراض ، وعلى المحكمة أن تودع وزارة الإعلام خلاصة عن الأحكام المبرمة .

المادة ٣١ - يطبق قانون أصول المحاكمات الجزائية لدى محكمة المطبوعات في جميع نصوصه التي لا تتعارض مع هذا المرسوم الاشتراعي أو قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٢ .

الفصل العاشر - في نشر الأحكام

المادة ٣٢ - للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تقرر في الحكم ذاته نشره مجاناً وبكامله أو نشر خلاصة عنه في العدد الأول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبالأحرف ذاتها ، ولها أيضاً أن تقضى في الوقت نفسه بنشر الحكم في ثلاث صحف على نفقة المحكوم عليه وبأجر الإعلانات العادية . وإذا خالف المحكوم عليه أحكام هذه المادة يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبالغرامة من ألف إلى ثلاثة آلاف ليرة لبنانية أو بأحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الحادى عشر - احكام عامة ومختلفة

المادة ٣٣ - تطبق احكام قانون العقوبات فى تحديد عقوبات الافعال التى لم يرد عليها نص خاص فى هذا المرسوم الاشتراعى . اما المخالفات التى يرد عليها النص ولم تحدد لها عقوبة فانه يعاقب عليها بالغرامة حتى الف ليرة لبنانية .

المادة ٣٤ - تعتبر النصوص المتناقضة مع احكام هذا المرسوم الاشتراعى فى قانون العقوبات العام وسائر القوانين اللبنانية الاخرى ملغاة بنصوص هذا المرسوم الاشتراعى ، وتراعى لمصلحة الظنين بالنسبة للافعال المقترفة قبل صدوره نصوص هذا المرسوم الاشتراعى اذا كانت العقوبات التى تضمنتها مواده اخف وطأة من العقوبات التى فرضتها فى المواد التى تضاهيها نصوص قانون العقوبات العام وبقيّة القوانين اللبنانية .

المادة ٣٥ - عدل فى المادة العاشرة من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ما يلى :

اما الذى ينتحل صفة الصحفي لاي سبب كان فيعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة وبالغرامة من الف الى خمسة الاف ليرة . وفى جميع الحالات لا يمكن ان تقل العقوبة عن الحد الأدنى للحبس وللغرامة معا .

(والباقى دون تعديل)

المادة ٣٦ - عدل فى المادة ٣٧ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ما يلى :

تحدد قيمة هذه الضمانة بعشرين الف ليرة لبنانية لكل مطبوعة سياسية وعشرة الاف ليرة لكل مطبوعة غير سياسية .

(والباقى دون تعديل)

المادة ٣٧ - عدل فى المادة ٤٣ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ ما يلى :

ويعاقب صاحبها بالغرامة من عشرة الاف الى عشرين الف ليرة على ان لا تقل الغرامة عن حدها الأدنى .

(والباقى دون تعديل)

الباب الثانى - الرقابة على المطبوعات

المادة ٣٨ - تخضع الرقابة على المطبوعات ووسائل الاعلام لاحكام التالية :

المادة ٣٩ - فى حالات استثنائية كان تتعرض البلاد أو جزء منها لخطر ما ناتج عن حرب خارجية أو ثورة مسلحة أو اضطرابات أو اوضاع أو أعمال تهدد النظام أو الامن أو السلامة العامة ، أو عند وقوع أحداث تأخذ طابع الكارثة ، يمكن الحكومة بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاعلام اخضاع جميع المطبوعات ووسائل الاعلام للرقابة المسبقة ، على ان يحدد فى هذا المرسوم تنظيم هذه الرقابة وكيفيةها ويعين المرجع الذى يتولاها .

ترفع الرقابة بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاعلام ، وتطبق هذه الاصول ايضا على رفع الرقابة القائمة حاليا بموجب المرسوم الاشتراعى رقم ١ تاريخ ١/١/١٩٧٧ .

لا يكون مرسوم اخضاع الرقابة على المطبوعات ووسائل الاعلام أو رفعها قابلا لاي طريق من طرق المراجعة بما فيه دعوى الابطال أمام مجلس شورى الدولة .

المادة ٤٠ - اذا صدرت احسن المطبوعات خلافا لمرسوم اخضاع المطبوعات للرقابة المسبقة ، تصدر اعدادها بالصورة الادارية وتوقف عن الصدور ويبقى قرار التوقيف سارى المفعول الى ان تفصل محكمة المطبوعات فى اساس الدعوى .

المادة ٤١ - يعاقب المسؤول فاعلا او مت دخلا أو شريكا أو محررا بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة الاف الى خمسة عشر الف ليرة لبنانية ، ولا يجوز ان تقل العقوبة عن الحبس لمدة شهر ، وللمحكمة ان تقرر توقيف المطبوعة لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر على ان تحسب من ضمنها مدة التوقيف تنفيذا للقرار الادارى الذى سبق الدعوى .

ومن حكم عليه حكما مبرما استنادا الى المادة ٤٠ السابقة أو الى هذه المادة (٤١) وارتكب نفس الجرم أو جرما اخر يقع تحت طائلة

العقوبة ذاتها قبل مرور سنتين على انقضاء العقوبة الاولى ، تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مع تعطيل المطبوعة لمدة ستة اشهر ، وبحال التكرار للمرة الثانية يحكم بالغاء رخصة المطبوعة بصورة نهائية .

المادة ٤٢ - لا تقبل قرارات محكمة المطبوعات في موضوع الرقابة على المطبوعات أي طريق من طرق المراجعة العادية أو غير العادية وعلى المحكمة ان تفصل في الدعوى في مهلة اقصاها عشرون يوما من تاريخ احوالها عليها .

المادة ٤٣ - ان القرار الاداري القاضي بتوقيف المطبوعة أو بمصادرتها لا يخضع لأي طريق من طرق المراجعة بما فيه دعوى الابطال أو دعوى القضاء الشامل أمام مجلس شورى الدولة .

الباب الثالث - الرقابة على مداخل المطبوعات

المادة ٤٤ - مع مراعاة احكام المادة ٤١ من قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٢ التي توجب على صاحب المطبوعة ان يمسك الدفاتر الثلاثة المنصوص عنها في المادة ١٦ من قانون التجارة ، يفرض على صاحب المطبوعة ما يلي :

المادة ٤٥ - على صاحب كل مطبوعة ان يقدم كل ستة اشهر الى وزارة الاعلام حساب الاستثمار العائد لمطبوعته . لا يدخل في حساب الاستثمار الا المبالغ أو الموارد التي تنتج عن ممارسة الصحافة بمفهومها المهني والقانوني .

وعلى الوزارة ان تتأكد مما ورد في الحساب كما عليها ان تتأكد من موارد الاعلانات والمبيع وذلك بكافة طرق الاثبات بما في ذلك مراجعة سجلات شركات الاعلان ومراقبة الاصدار .

إذا اتضح ان ثمة عجزا ماليا وكان هذا العجز لا يتجاوز ثلاثة ارباع الاموال الخاصة بالمطبوعة حسب موازنتها الاخيرة ، فلوزير الاعلام ان يمنح المطبوعة مهلة ستة اشهر تقدم بنهايتها حساب استثمارها . فاذا تبين بعد هذه المهلة ان المداخل الصافية لم تغط نصف هذا العجز يحق لوزير الاعلام ان يطلب الى محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق صدور المطبوعة لمدة متروكة لتقديرها على ان لا تتعدى السنة .

أما إذا كان العجز يتجاوز ثلاثة ارباع الاموال الخاصة بالمطبوعة فيحق لوزير الاعلام ان يطلب الى محكمة المطبوعات اتخاذ القرار بتعليق صدور المطبوعة فوراً دون امهال ولمدة لا تتعدى السنة .

يقصد بعبارة العجز المالي ، العجز المالي المتراكم .

المادة ٤٦ - بعد انقضاء مهلة التعليق لا يجوز للمطبوعة ان تصدر مجدداً الا اذا اثبت صاحبها حصوله على الاموال اللازمة لتغطية العجز بكليته ، وعليه في هذه الحالة ان يثبت مصدر تلك الاموال وكيفية حصوله عليها ولوزير الاعلام ان يطلب مزيداً من الايضاحات والادلة وان يتخذ قراره بالسماح للمطبوعة بالعودة الى الصدور في ضوء ما يكون قدمه صاحبها من بيانات وادلة تتناول سلامة مصادر التمويل وصحته وعدم التزام المطبوعة بما يمكن ان يتعارض والمصلحة العامة .

المادة ٤٧ - كل مخالفة لاحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ السابقتين أو لاحدهما يعاقب المسؤول عنها بالحبس من ثلاثة الى ستة اشهر ، وبالغرامة من الف الى ثلاثة الاف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن المصادرة الفورية لاعداد المطبوعة من قبل النيابة العامة الاستئنافية بحال صدورهما بالرغم من قرار التعليق .

المادة ٤٨ - وبالإضافة الى ما تقدم من اذا تبين لوزير الاعلام ان مطبوعة ما نالت كسبا لم يتمكن صاحبها من اثبات حصوله عليه بطريقة مشروعة لوزير الاعلام في هذه الحالة ان يطلب الى محكمة المطبوعات اصدار القرار بوقف المطبوعة عن الصدور لمدة تتراوح بين ٣ اشهر وستة اشهر وعلى المحكمة ان تقضى على المخالفة بغرامة مقدارها ضعف المبلغ الذي حصل عليه . واذا تبين ان المنفعة حصلت بنية خدمة مصالح دولة أو هيئة اجنبية أو محلية بما يتعارض مع المصلحة العامة أو بما يمس النظام السياسي أو يثير النعرات الطائفية أو يحرض على الاضطرابات واعمال الشغب كانت العقوبة الحبس من ستة اشهر الى سنتين والغرامة من عشرة الاف الى مئة الف ليرة لبنانية . وللمحكمة ان تصدر قراراً بوقف المطبوعة

لاحكام هذا المرسوم الاشتراعى او غير المتفقة
مع مضمونه .

المادة ٥١ - يعمل بهذا المرسوم الاشتراعى
فور نشره فى الجريدة الرسمية .
بعدا فى ٣٠ حزيران ١٩٧٧ .

عن الصدور لمدة تتراوح بين ٦ اشهر وسنتين .
كما لها ان تقضى بالغاء الترخيص المعطى لها
بصورة نهائية .

المادة ٤٩ - تحدد دقائق تطبيق الرقابة على
مداخل المطبوعات بمرسوم يتخذ فى مجلس
الوزراء بناء على اقتراح وزير الاعلام .

المادة ٥٠ - تلغى جميع الاحكام المخالفة

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

إعالم

إذاعة مرتبة وإذاعة مسموعة

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٢ بلائحة مكافآت الانتاج المسموع والمرئي بإذاعة الجماهيرية .
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار لائحة تحديد مقابل الانتاج عن المصنفات الفنية والادبية واداء الخدمات .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن المطبوعات .
- قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المؤسسة العامة للصحافة .
- (يراجع : وزارات وأشخاص معنوية عامة ومجالس) .
- قانون رقم ٧٥ لسنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م بضم بعض الصحف للمؤسسة العامة للصحافة :
- قرار مجلس قيادة الثورة بإصدار صحيفة الثورة .
- قرار مجلس الوزراء بلائحة المكافآت عن الانتاج الادبي والفنى .
- قرار امين الداخلية رقم ٩٨/٨٢ هـ / ٧٨ م بتحديد رسوم التراخيص التى تمنح وفق احكام قانون المطبوعات .
- وكالات انباء :**

- مرسوم ملكى بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وكالة الانباء الليبية .
- قرار مجلس الوزراء بإصدار لائحة تنظيم العمل بوكالة الانباء الليبية .

قراوة اللجنة الشعبية العامة

رقم (٣٤٩) لسنة ١٩٨٢ م

بلائحة مكافآت الانتاج المسموع والمرئي

بإذاعة الجماهيرية (١)

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه ،

وعلى القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٧٩ م بإنشاء الهيئة العامة لاذاعة الثورة الشعبية واللوائح والقرارات المنفذة له ،

وعلى قرار مجلس الوزراء بلائحة المكافآت والبدل والمزايا الخاصة بالاذاعة الصادر بتاريخ ١١ رمضان ١٣٨٧ هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٧ م ،

فصول

مادة ١ - تعتمد لائحة مكافآت الانتاج المسموع والمرئي لاذاعة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وفقا لما هو مبين بالمواد التالية : -

مادة ٢ - تصرف مكافآت مالية مقابل الأعمال الفكرية والأدبية والفنية التي تقبلها الاذاعة وفقا لأحكام المواد التالية من المتعاونين معها من خارجها وذلك بالفئات المحددة بالجدول المرفقة .

ويسرى الحكم السابق على العاملين بالاذاعة بشرط أن تكون الأعمال الفكرية، أو الأدبية أو الفنية المقدمة منهم قد تم انتاجها في غير أوقات العمل الرسمية ، وأن تمثل جهدا اضافيا بجانب واجبات وظائفهم الأصلية .

مادة ٣ - تشكل بقرار من أمين الاذاعة أو من له اختصاصاته لجان لتقييم الأعمال المشار اليها من بين العاملين بالإدارات المختصة ومن غيرهم من أصحاب الخبرة والتخصص في مجال الانتاج الفكري أو الأدبي أو الفني ويتضمن قرار تشكيل

لجان التقييم تحديد مكافآت أعضائها ووضع ضوابط وشروط لمنح هذه المكافآت سواء بالنسبة للعاملين بالاذاعة أو من خارجها على أن تختص اللجان المذكورة بما يلي :

(أ) تقييم الانتاج الذي يقدم الى الاذاعة وتحديد درجته ومستواه وتصنيف المتقدمين به وتحديد فئات المكافآت المستحقة عنه .

(ب) تقييم وتحديد مكافآت الانتاج المقدم من خارج الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية سواء كان تقديم هذا الانتاج قد تم بصفة عرضية أو استقدم مقدموه خصيصا لذلك، وذلك دون التقيد بالفئات الواردة بهذه اللائحة وترفع للاعتماد .

مادة ٤ - يجوز لأمين الاذاعة أو من له اختصاصاته "أو" من يفوضه في ذلك إبرام عقود لتسجيل أو نقل الحفلات الخارجية عن طريق الاذاعتين المسموعة والمرئية أو شراء انتاج من الخارج أو تعاقد مع فرق من خارج الجماهيرية لتقديم حفلات لحساب الاذاعة في المناسبات المختلفة وتسجيلها للاذاعتين وذلك وفقا للأحكام والشروط المقررة في اللائحة المالية للاذاعة .

مادة ٥ - يكون للاذاعة الحق في اذاعة ما تنتجه بصفة دائمة بالشكل الذي يحقق أهدافها سواء داخل أو خارج الجماهيرية أو بواسطتها أو بطريق التبادل مع عدم الإخلال بحق صاحبه في التصرف فيه خارج الاذاعة بعد مضي سنة من تاريخ عرضه .

مادة ٦ - يجوز بقرار من أمين الاذاعة أو من له اختصاصاته منح مكافآت مالية لجميع من يكلفون بالعمل في الحفلات الموسيقية والمهرجانات والأعمال الأخرى التي تقيمها الاذاعة والتي لا تعتبر من قبيل الأعمال المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القرار .

مادة ٧ - تصرف مكافآت عن الوقت الفعل الذي يستغرقه البرنامج من مواد كلامية من حساب الوقت بما يستفاد منه لاذاعة مواد فنية أو أدبية خاصة بالاذاعة .

جدول

مكافآت الانتاج المسموع والمرئي باذاعة الجماهيرية

اولا - القرآن الكريم :

من ٥ الى ١٥ دقيقة

قارىء اول ٣٠

قارىء ثان ٢٠

قارىء ثالث ١٤

من ١٥ الى ٣٠ دقيقة

قارىء اول ٤٥

قارىء ثان ٣٠

قارىء ثالث ٢١

ملاحظة : ١ - فى حالة ترتيل أو تجويد
المصحف الكريم كاملا تحدد المكافاة عن طريق
لجنة مختصة يشكلها أمين الاذاعة .

٢ - تدفع نسبة اضافية قدرها (٥٠ ٪)
(خمسون بالمائة) من قيمة المكافاة المقررة فى
حالة التسجيل للاذاعة المرئية .

ثانيا - المتعاونون من غير المتفرغين
للتمثيل بالاذاعة :

مادة ٨ - تصرف للمذيعين بالاذاعة للذين
يكلفون باعداد وتقديم برامج أو بادرة ندوات
أخرى مكافآت تعادل ٥٠ ٪ من فئة المكافآت المقررة
للمتعاونين من خسارج الاذاعة وبشرط أن يتم
التسجيل خارج أوقات العمل الرسمية .

مادة ٩ - لا تدفع أية مكافآت عن أى انتاج
الا بعد اقراره والموافقة عليه .

مادة ١٠ - يجوز لأمين الاذاعة دون غيره ،
أن يقرر الاستعانة بمن يرى الاستعانة بهم من
غير العاملين بالاذاعة لتقديم بعض الخدمات ذات
الطابع الفنى وفى غير المجالات المالية أو الادارية
وذلك نظير مكافاة يحددها أمين الاذاعة .

مادة ١١ - يلغى قرار مجلس الوزراء
الصادر بتاريخ ١١ رمضان ١٣٨٧ هـ الموافق ١١
ديسمبر ١٩٦٧ م المشار اليه بلائحة المكافآت
والبدل والمزايا الخاصة بالاذاعة .

مادة ١٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ
صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .
اللجنة الشعبية العامة

صدر فى ٢٠ رمضان ١٣٩١ من وفاة الرسول
الموافق ١١ يوليو ١٩٨٢ م

مكافاة العمل فى الحلقة المفردة

التي لا تقل
عن ٣٠ دقيقة
أكثر من ١٠
دقائق الى أقل
من ٣٠ دقيقة
مكافاة العمل فى
كل حلقة من
حلقات مسلسل
مدة ١٥ دقيقة

دينار

دينار

دينار

١٠

١٥

٢٥

ممثل

٨

١٠

٢٠

ممثل أول

٦

٨

١٥

ممثل ثان

٤

٦

١٠

ممثل ثالث

ثالثا - اخراج المسامع التمثيلية المنفردة داخل البرامج التي مدتها من ٥ الى ١٥ دقيقة .

مخرج أول	١٥ دينار
مخرج ثان	٨ دينار
مساعد المخرج	
تمثيلية متكاملة	أقل من ١٥ دقيقة ١٢ دينار
تمثيلية متكاملة	من ١٥ الى أقل من ٣٠ دقيقة ١٥ دينار
تمثيلية متكاملة	من ٣٠ دقيقة فما فوق ١٨ دينار

ملاحظة : تدفع نسبة ٥٠٪ من قيمة المكافأة التي تعطى للمتعاونين من مخرجين ومساعدين وممثلين فنيين بالإذاعة في هذه الوظائف وكذلك لمن يعمل في الإذاعة من الممثلين بنظام المكافأة المقطوعة .

رابعا - العمل في المسامع والتمثيليات القصصية التي مدتها من ٥ الى ١٠ دقائق :

ممثل	١٢ دينار
ممثل أول	٨ دينار
ممثل ثان	٦ دينار
ممثل ثالث	٤ دينار

خامسا - تأليف النص الفنائي :

نوع النص الفنائي	درجة أولى دينار	درجة ثانية دينار	درجة ثالثة دينار
الأوبريت باللغة العربية الفصحى	٢٠٠	١٥٠	٨٠
الأوبريت باللهجة العامية	١٥٠	١١٠	٥٠
أوبريت الأطفال	٢٠٠	١٥٠	٨٠
القصيدة باللغة العربية الفصحى	١٥٠	١٢٠	٦٠
الأغنية باللهجة العامية	١٢٠	٩٠	٥٠
الموال والابتهال المفصول عن الأغنية	٧٥	٥٠	٣٠
الأغنية الفكاهية وأغانى الأطفال	١٣٠	١٠٠	٦٠

سادسا - التلحين :

اللحن	أولى دينار	ثانية دينار	ثالثة دينار	مقبول دينار
أوبريت باللغة العربية الفصحى	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠
أوبريت باللهجة العامية	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠
قصيدة باللغة العربية الفصحى	٢٠٠	١٨٠	١٠٠	٥٠
أغنية باللهجة العامية	١٥٠	١٢٠	٨٠	٤٠
أوبريت الأطفال	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠
الأغنية الفكاهية وأغانى الأطفال	١٦٠	١٣٠	٩٠	٥٠
الموال والابتهال المفصول	١٠٠	٨٠	٦٠	٤٠

سابعاً - تأليف كلمات مقدمة تمثيلية أو برنامج ثابت أو مسلسل :

مؤلف درجة أولى	مؤلف درجة ثانية	مؤلف درجة ثالثة
٥٠ ديناراً	٢٥ ديناراً	٢٥ ديناراً

ثامناً - تأليف القطع الموسيقية والتوزيع الهرموني :

نوع العمل أو الموسيقى	درجة أولى دينار	درجة ثانية دينار	درجة ثالثة دينار
قطعة موسيقية	٧٠	٦٠	٣٠
لحن مميز لتمثيلية أو مسلسل أو برنامج ثابت	٦٠	٤٥	٣٥
موسيقى تصويرية	٢١٠	دينارات للساعة الواحدة	
التوزيع الهرموني	١٠٠	٦٠	٦٠
العزف المنفرد والتقاسيم	٥٠ ديناراً لمدة	٣٥ ديناراً لمدة	لا تقل عن ١٠ دقائق
	لا تقل عن ١٥ دقيقة	لا تقل عن ١٥ دقيقة	
مشاركة في أركان غنائية	٨ دينارات لمدة	١٥ ديناراً لمدة	من ١٥ دقيقة الى ٣٠ دقيقة
	لا تزيد عن ربع ساعة		

تاسعاً - العازفون وأعضاء المجموعة الصوتية :

نوع العمل	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة
العازفون	١٠٠ دينار شهرياً	٨٠ دينار شهرياً	٦٠ دينار شهرياً
المجموعة الصوتية	٨٠ دينار شهرياً	٦٠ دينار شهرياً	٤٥ دينار شهرياً

عاشراً - أداء الأغنية المسموعة :

نوع العمل	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة
الأوبريت باللغة العربية واللهجة العامية	دينار	دينار	دينار
القصيدة باللغة العربية الفصحى	٤٠٠	٣٠٠	١٥٠
الأغنية باللهجة العامية	٢٠٠	١٨٠	١٠٠
الأغنية الفكاهية وأغانى الأطفال	١٥٠	١٢٠	٨٠
أوبريت الأطفال	١٦٠	١٣٠	٩٠
	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠

ملاحظة : عند المشاركة في الأداء تسوزع المكافأة فيما بين المؤدين بالتساوى .

حادي عشر - الأداء الجماعي :

نوع العمل	درجة أولى	درجة ثانية
مجموعة غنائية	٣٥ ديناراً للفرد الواحد	٢٥ ديناراً للفرد الواحد
الموال أو الابتهاال		
المفصول عن الأغنية		
أو القصيدة	٢٠ ديناراً	١٥ ديناراً

ملاحظة : يدفع للمؤدين في حالة الاستفادة من هذه الأعمال في الإذاعة المرئية نسبة (٥٠ ٪) خمسين بالمائة من قيمة المكافأة الأساسية المدفوعة .

ثاني عشر - تأليف النص التعميمي :

المكافأة	درجة أولى	المدة المذاعة للمادة	نوع التأليف
درجة ثانية	دينار	الكلامية فقط دقيقة	
٧٠	١٠٠	٤٥ فما فوق	تشيلية متكاملة
٥٠	٧٠	٣٠ من ١٥ الى أقل من ٣٠	تأليف تشيلية متكاملة
٦٠	٨٠	٤٥ من ٣٠ الى أقل من ٤٥	تأليف تشيلية متكاملة
٣٠	٤٠	٣٠ من ١٥ الى أقل من ٣٠	مسلسل ما فوق ٥ حلقات
٣٥	٤٥	٣٠ الى ما فوق ٣٠	مسلسل ما فوق ٥ حلقات
٢٥	٣٥	٣٠ الى أقل من ٣٠	اعداد تشيلية من فكرة وقصة
٣٠	٤٠	٣٠ فما فوق ٣٠	اعداد تشيلية من فكرة وقصة
١٥	٢٥	ما دون ١٥ دقيقة	تشيلية قصيرة أو مسجع
١٥	٢٥	من ١٥ الى أقل من ٣٠	قصة لفكرة تشيلية أو مسلسل
٢٥	٣٥	من ٣٠ فما فوق ٣٠	قصة لفكرة تشيلية أو مسلسل

ثالث عشر - المخرجون المتعاونون من غير مخرجي الاذاعة :

المكافأة عن كل حلقة من حلقات المسلسل	من ٥ الى أقل من ٣٠ د	مكافأة المدة من ٣٠ فما فوق	مكافأة المدة من ١٥ د الى أقل من ٣٠ د	درجة المخرج
٣٠ دينار	٢٠ دينار	٤٠ دينار	٣٠ دينار	أولى
٢٠ دينار	١٥ دينار	٣٠ دينار	٢٠ دينار	ثان
١٥ دينار	١٠ دینارات	٢٠ دينار	١٠ دینارات	ثالث

رابع عشر - النص التمثيلي المرئي :

درجة أول درجة ثانية درجة ثالثة			المدة	نوع التأليف
دينار	دينار	دينار	ساعة ساعة ساعة	تمثيلية متكاملة قصة وسيناريو وحوار تمثيلية متكاملة قصة وسيناريو وحوار تمثيلية متكاملة قصة وسيناريو وحوار
٦٠	٧٥	٩٠	ساعة	تأليف مسلسل متكامل قصة وسيناريو وحوار
١٢٠	١٥٠	١٨٠	ساعة	تأليف مسلسل متكامل قصة وسيناريو وحوار
٢٤٠	٣٠٠	٣٦٠	ساعة	تأليف مسلسل متكامل قصة وسيناريو وحوار
٦٠	٨٠	١٠٠	ساعة	تأليف مسلسل متكامل قصة وسيناريو وحوار
٩٠	١٢٠	١٥٠	ساعة	تأليف مسلسل متكامل قصة وسيناريو وحوار
١٢٥	١٨٠	٢٢٥	ساعة	تأليف مسلسل متكامل قصة وسيناريو وحوار

ملاحظة :

- ١ - بالنسبة لصاحب الفكرة أو مؤلف القصة التي أعدت عندها التمثيلية أو المسلسل تدفع له نفس القيمة التي تعطى للمسموعة .
- ٢ - يتقاضى مؤلف التمثيلية أو المسلسل نسبة (٤٠٪) (أربعين بالمائة) من الجمل المأخوذ من المبيعات السابقة في حالة عدم اعداد السيناريو والحوار .

خامس عشر - المخرجون غير المسجلين بالإذاعة :

المسجلات			التسجيلات	درجة المخرج
من ٢٠ إلى أقل من ٤٠ دقيقة	من ١٥ إلى أقل من ٣٠ دقيقة	من ٣٠ إلى ٤٥ دقيقة	من ١٥ إلى أقل من ٣٠ دقيقة	أولى ثانية ثالثة
٦٠ دينار	٤٠ دينار	٨٠ دينار	٥٠ دينار	
٤٥ دينار	٣٠ دينار	٦٠ دينار	٤٠ دينار	
٣٠ دينار	٢٠ دينار	٤٠ دينار	٢٥ دينار	

١ - تدفع للمخرج الإذاعي التابع للإذاعة نسبة (٥٠٪) (خمسین بالمائة) من قيمة المكافأة التي تعطى للمخرج المتساوون من خارج الإذاعة وذلك بالنسبة للأعمال والتسجيلات والمسجلات .

٢ - تدفع نسبة (٤٠٪) (أربعين بالمائة) للمخرج المساعد من غير العاملين بالإذاعة و ٢٠٪ (عشرين بالمائة) للمخرج المساعد الذي يعمل بالهيئة .

٣ - تدفع نسبة (٢٥٪) (خمس وعشرين بالمائة) لمساعد المخرج من غير العاملين بالإذاعة و ١٢٪/٢ لمساعد المخرج الذي يعمل بالإذاعة .

سادس عشر - المتلون الفير متفرغين بالإذاعة :

الاجر عن العمل في تمثيلية متكاملة			
درجة المتل	أقل من ١٥ دقيقة	من ١٥ الى أقل من ٣٠ دقيقة	من ٣٠ الى أقل من ٦٠ دقيقة
مثل	٥٠ دينار	٧٠ دينار	١٢٠ دينار
مثل أول	٤٠ دينار	٦٠ دينار	١٠٠ دينار
مثل ثان	٣٠ دينار	٤٠ دينار	٨٠ دينار
مثل ثالث	١٥ دينار	٣٠ دينار	٥٠ دينار

ملاحظة : تدفع للمتل المسامل بالإذاعة نسبة (٥٠٪) (خمسین بالمائة) من قيمة المكافأة التي تعطى للمتثل المتساوون مع الإذاعة .

سابع عشر - المسرحيات :

يتم شراء المسرحيات التي تصور في عرض خاص أو انتهاء العرض المسرحي على الجمهور وتدفع مكافأة مقطوعة لمدير الفرقة أو رئيسها أو من يقوم مقامه حسب الجدول التالي :

درجة العمل	مدة العرض على الشاشة	مدة العرض على الشاشة
	من ٦٠ الى أقل من ٩٠ د	من ٩٠ دقيقة فما فوق
أولى	٩٠٠ دينار	١٢٠٠ دينار
ثانية	٧٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار

ثامن عشر - الاذاعة المرئية :

النسبوات

مدير الندوة أو المشتركون فيها :

المدة دقيقة	الندوة الفكرية والعلمية دينار	الندوة السياسية دينار	الندوة الاجتماعية دينار
١٥	٢٥	٢٠	١٥
٣٠	٤٠	٣٠	٢٥
٦٠	٥٠	٤٠	٣٠

تاسع عشر - الاذاعة المسموعة :

مدير الندوة أو المشتركون فيها :

المدة دقيقة	الندوة الفكرية والعلمية دينار	الندوة السياسية دينار	الندوة الاجتماعية دينار
١٥	١٥	١٢	١٠
٣٠	٣٠	٢٥	٢٠
٦٠	٤٠	٣٠	٢٥

ملاحظة : ١ - عند تسجيل أى ندوة بالاذاعة المرئية يراعى ضرورة تسجيلها للاذاعة المسموعة فى نفس الوقت الذى تسجل فيه الندوة بالمرئية ولا يدفع لها مكافأة بالنسبة للمسموعة .

٢ - تراعى أحكام المادة (٧) من اللائحة .

عشرون - المقابلات :

الاذاعة المرئية لمن يجرى المقابلات أو المشتركين فيها :

٥ دقائق	١٠ دقائق	١٥ دقيقة
١٠ دينارات	٢٠ ديناراً	٣٠ ديناراً

الاذاعة المسموعة لمن يجرى المقابلات أو المشتركين فيها

٥ دقائق	١٠ دقائق	١٥ دقيقة
٥ دينارات	١٠ دينارات	١٥ ديناراً

حادي وعشرون - التعليق والتحليل السياسي :

١ - التعليق الذي لا تزيد مدته عن ١٥ دقيقة (٣٠ دينار) من ٢٥ دقيقة فما فوق ٤٥ دينار .

٢ - الأحاديث : من ١٠ الى ٣٠ ديناراً عن الحديث الواحد الذي تكون مدة اذاعته من ٥ دقائق الى ١٥ دقيقة .

عندما يسجل التعليق أو التحليل للإذاعة المسموعة تدفع عنه نصف القيمة فقط . وإذا سجل للاذاعتين تدفع لكافاة المقررة للمرئية فقط .

ثاني وعشرون - تأليف والقاء القطعة الزجلية أو القصيدة أو القصة القصيرة :

الأول	الثانية	الثالثة
٤٠ ديناراً	٣٠ ديناراً	٢٠ ديناراً

ملاحظة : ١ - عندما يتم الالتقاء من غير الكاتب تدفع نسبة ٧٥٪ للكاتب والباقي لمن يلقي المادة .

٢ - عند التسجيل يراعى ضرورة التسجيل للاذاعتين وتدفع عنه مكافاة واحدة فقط .

ثالث وعشرون - الابتهاالات المفردة المسموعة :

أولى	٥ دقائق	١٥ ديناراً
ثانية	٥ دقائق	١٠ ديناراً

يحاسب أعضاء الفرقة الجماعية (الجاميع) على أساس (٥٠٪) (خمسين بالمائة) من مكافاة الفرد المؤدى للابتهاال بالنسبة لكل منهم .

رابع وعشرون - « فرقة القصائد والمدائح النبوية والسلاميات والمآلوف »

يعامل رئيس الفرقة معاملة مؤدى الابتهاال ويعامل بقية أعضاء الفرقة من عازفين ومنشدين وأعضاء المجموعة الصوتية معاملة أعضاء الفرقة الجماعية (الجاميع) .

ملاحظة : في حالة التسجيل للإذاعة المرئية تدفع نسبة اضافية قدرها (٥٠٪) (خمسون بالمائة) من المكافاة المقررة للإذاعة المسموعة .

خامس وعشرون - التعليق الرياضي للاذاعتين (المرئية والمسموعة) :

معلق أول	٤٠ ديناراً
معلق ثان	٣٠ ديناراً

سادس وعشرون - برامج المنوعات :

المدة بالدقيقة	الاعداد	التقديم	الاشتراك
٦٠	١٢٠	٦٠	٤٠
٣٠	٧٠	٤٠	٢٥
١٥	٤٠	٢٥	٢٠

ملاحظة : بالنسبة لبرامج المنوعات بالإذاعة المسموعة تدفع نسبة (٥٠٪) من المكافاة المذكورة بالنسبة للمقدمين والمشاركين أما الاعداد فتدفع له ٧٥٪ .

سابع وعشرون - أركان ثقافية :

- من ١٠ دينارات الى ١٥ ديناراً عن كل حلقة لا تقل مدتها عن ١/٤ ساعة .
- ومن ١٨ الى ٣٠ ديناراً عن كل حلقة لا تقل مدتها عن ١/٤ ساعة .

ملاحظة : في حالة التسجيل للإذاعة المسموعة تدفع نصف قيمة المكافأة وإذا سجلت للإذاعتين تدفع المكافأة المقررة للمرئية فقط .

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (٣٥٠) لسنة ١٩٨٢ م

بإصدار لائحة تحديد مقابل الانتاج عن المصنفات الفنية والأدبية وأداء الخدمات (١)

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ م بشأن اللجان الشعبية ، واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاء ،

وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،

فروغ

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة المرفقة في شأن تحديد مقابل الانتاج عن المصنفات الفنية والأدبية وأداء الخدمات .

مادة ٢ - يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها ، ويلغى كل حكم يخالف لها ، وتنشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في ٢٠ رمضان ١٣٩١ من وفاة الرسول

الموافق ١١ يوليو ١٩٨٢ م

لائحة

مقابل الانتاج عن المصنفات الفنية والأدبية وأداء الخدمات

مادة ١ - تشمل هذه اللائحة ما يلي :

- (أ) المسرحية المؤلفة .
- (ب) المسرحية الممثلة .

(ج) المسرحية المترجمة .

(د) المسرحية الفنائية والاستعراضية .

(هـ) المسرحية الملبية .

(و) الاخراج المسرحي .

(ز) المساعدة في الاخراج المسرحي .

(ح) تصميم المناظر والملابس والاشراف على

التنفيذ .

(ط) التصميم والتدريب على الرقصات

الاستعراضية وتطوير الرقصات الشعبية .

(ي) العروض المسرحية .

(ك) عروض الفنون الشعبية .

(ل) خدمات أخرى في مجال المسرح

والفنون الشعبية .

مادة ٢ - تعريفات :

(أ) المسرحية المؤلفة ويقصد بها المسرحية ذات الفصول أو المشاهد التي تصور حدثاً وتجسد صراعاً وفق بناء فني متكامل يصلح للعرض الجماهيري .

(ب) المسرحية الممثلة : وهي تحويل شكل أدبي أو فني وتضمينه شكلاً آخر ، أي إعادة تنفيذ عمل طبقاً لمتطلبات وسيلة ادائية جديدة غير الوسيلة التي وجد بها العمل أصلاً وذلك من القصة الى المسرح أو من الرواية الى المسرح أو من المقالة الى المسرح أو من المسرح الى المسرح ، مع الاحتفاظ بروح النوع أو المادة الأصل .

(ج) المسرحية المترجمة : ويقصد بها نقل النص المسرحي من لغة الى أخرى كما هو أو بتصرف وفق ما يمكن أن تحققه الترجمة من توضيح وتوصيل وربط .

(د) المسرحية الاستعراضية والفنائية :

١ - الاستعراضية : ويقصد بها المسرح

- الشمائل الذي يرتكز على منطلقات عديدة قوامها
 القصة (الحدث) الموسيقى والغناء والحركة
 التعبيرية (الرقص والتمثيل) تتجانس جميعها
 مع باقى عناصر العرض .
- ٢ - الغنائية : وهى المسرحية ذات الموضوع
 المتكامل الذي يعتمد على شخصيات وعلى أسماء
 فى قالب غنائي أساسه شعر أو نثر .
- مادة ٣ - تحدد المكافآت التى تمنح مقابل
 الانتاج عن المصنفات الفنية والأدبية وأداء الخدمات
 وذلك طبقا للبنود التالية :

أولا - مكافأة التأليف والاعداد والترجمة والتلييب :

(أ) المسرحيات الدرامية :

فئة أولى	فئة ثانية	فئة ثالثة
١ - المسرحية المؤلفة	١٢٠٠ د.ل	١٠٠٠ د.ل
٢ - المسرحية المعدة	٧٥٠ د.ل	٥٠٠ د.ل
٣ - المسرحية المترجمة	٦٠٠ د.ل	٤٠٠ د.ل
٤ - المسرحية الملبية	٥٠٠ د.ل	٤٠٠ د.ل

(ب) المسرحية الاستعراضية والغنائية

فئة أولى	فئة ثانية	فئة ثالثة
٢٠٠٠ د.ل	١٥٠٠ د.ل	١٠٠٠ د.ل

ثانيا - مكافأة المخرج المسرحى

فئة أولى	فئة ثانية
٥٠٠ د.ل	٣٠٠ د.ل
٦٠٠ د.ل	٤٠٠ د.ل

ثالثا - مكافأة مساعد المخرج المسرحى :

فئة أولى	فئة ثانية
٢٥٠ د.ل	٢٠٠ د.ل
٣٠٠ د.ل	٢٥٠ د.ل

ويشترط أن يتولى الادارة المسرحية الى جانب مساعدته فى الاخراج .

رابعا - مكافأة تصميم المناظر والملابس والاشراف على التنفيذ :

المسرحية الدرامية	٢٥٠ د.ل	ملاحظات
المسرحية الاستعراضية والغنائية	٤٠٠ د.ل	يقصد بالاشراف الاعداد والتجهيز لحين العرض الاول

خامسا - مكافأة التصميم والتدريب على الرقصات الاستعراضية وبطويز الرقصات الشعبية :

الرقصات الاستعراضية	لمدة ١٠ دقائق	من ١٠ دقائق وما فوق
الرقصات الشعبية المصورة	١٠٠ د.ل	٢٠٠ د.ل
	٧٠ د.ل	١٥٠ د.ل

سادسا - مكافأة العروض المسرحية للممثلين من فوق المسرح الوطني :

العروض الواحد ٢٠ د.ل

وبشروط ألا يتجاوز عدد العروض (١٠) عشرة عروض مسرحية مكاملة في الشهر الواحد .

سابعا - مكافأة العروض الفنية للفرق الوطنية للفنون الشعبية :

العروض الواحد ١٠ د.ل

ويقصد بالعروض لليوم الواحد أن يكون عرضا متكاملًا وألا يتجاوز عدد العروض للفرقة الواحدة (١٥) خمسة عشر عرضا في الشهر الواحد .

بتنفيذها (٣) ثلاث مسرحيات خلال السنة الواحدة .

(ب) ألا يتقاضى المخرج في حالة قيامه بالتمثيل في عمل يقوم بتنفيذه أى مقابل وتقتصر مكافأته على الاخراج فقط .

مادة ٧ - يشترط فيمن يقوم بالتصميم والتدريب في مجال الفنون الشعبية أو الرقص الاستعراضى أحد الشروط التالية :

(أ) ! مؤهل علمي متخصص .

(ب) خبرة لا تقل عن (٥) خمس سنوات في مجال الفنون الشعبية .

(ج) الموهبة مع القدرة على الخلق والابداع في مجال التصميم والتدريب ويكون ذلك مرفقا بترشيح من فرقته وفق قناعتها بإمكانياته الفنية على أن يعتمد هذا الترشيح من قبل أمين المسرح والفنون الشعبية ويشترط في المصمم أن يعد تصميمات الرقصات مدونة بالطريقة العلمية مرفقة بنماذج معدة لذلك موقعة من قبل أمين الفرقة ومعتمدة من أمين المسرح والفنون الشعبية ويلزم بضرورة القيام بالاشراف والتدريب على كل رقصة قام بتصميمها الى حين اتقان الرقصه وتأهيلها للعرض الجماهيري .

مادة ٤ - يشترط في كل عمل فني في مجالات المسرح أو الفنون الشعبية أن ينطلق من فكرة ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من خلال النظرية العالمية الثالثة وأطروحات الكتاب الأخضر وأن يهدف الى تفسيره وتوصيله وترسيخه مع مراعاة جودة الانتاج من حيث غزارة المادة وسلامة التكوين وصدق التعبير ووضوح المعنى وسمو الهدف .

مادة ٥ - يشترط فيمن يعمل في مجال الاخراج المسرحي أحد الشروط التالية :

(أ) ! المؤهل العلمى فى مجال المسرح .

(ب) الخبرة التى لا تقل عن خمس سنوات مارس خلالها من يكلف بالاخراج المسرحى العمل المسرحى .

(ج) الموهبة مع القدرة على الخلق والابداع فى مجال الاخراج المسرحى ويكون ذلك مرفقا بترشيح من فرقته وفق قناعتها بإمكانياته الفنية على أن يعتمد هذا الترشيح من قبل أمين المسرح والفنون الشعبية .

مادة ٦ - يجب على من يقوم بالاخراج المسرحى أن يلتزم بما يلى :

(أ) ! ألا يتجاوز عدد المسرحيات التى يقوم

مادة ٨ - تشكل لجان تسمى لجان تقييم الانتاج تتولى تقييم الانتاج المقدم وفنته واقتراح قيمة المكافاة التى تمنح لمقدمه وفقا لما هو مبين فى هذه اللائحة ويصدر بمنح المكافاة قرار من أمين اللجنة الادارية للاعلام الثورى أو من يفوضه بذلك بناء على اقتراح أمين المسرح والفنون الشعبية باللجنة الادارية للاعلام الثورى .

ويجب على هذه اللجان عند تقييمها للانتاج مراعاة ما يلى :

(أ) جودة الانتاج من حيث التزامه بفكر الثورة وأطروحات الكتاب الأخضر ومن حيث غزارة المادة وسلامة التكوين وصدق التعبير ووضوح المعنى وسمو الهدف .

(ب) التأكد من أن الانتاج لم يسبق عرضه

من خلال المسرح أو الاذاعة الا فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة وجودة العمل الفنى .

على أن تحال توصيات اللجان المشار اليها خلال أجل لا يتجاوز أسبوعا الى أمين المسرح والفنون الشعبية لتعديلها أو اعتمادها .

مادة ٩ - يجوز لأمين المسرح والفنون الشعبية تكليف بعض الأشخاص ببعض الأعمال فى غير المجالات المحددة بهذه اللائحة متى دعت الضرورة لذلك وحسب حاجة العمل نظير مكافاة مقطوعة يحددها أمين المسرح والفنون الشعبية ويشترط لذلك أن يكون العمل ذا طابع فنى من غير الأعمال المالية والادارية أو وفق عقود مبرمة بين الطرفين .

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ م

بشأن المطبوعات (١)

باسم الشعب :

مجلس قيادة الثورة :

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م .

وعلى النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي .

وعلى قانون المطبوعات رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ م والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧١ م بتنظيم وزارة الاعلام .

وعلى توصيات المؤتمر الوطني العام الاول للاتحاد الاشتراكي العربي بشأن تنظيم الصحافة وبناء على ما عرضه وزير الاعلام وموافقة مجلس الوزراء .

اصدر القانون الآتي

مادة ١ - الصحافة والطباعة حرة لكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه وفي اذاعة الآراء والانباء بمختلف الوسائل وفقا للحق الدستوري المنظم بهذا القانون وفي اطار مبادئ المجتمع وقيمه وأهدافه .

مادة ٢ - لا يجوز فرض الرقابة على الصحف قبل نشرها . ويقصد بالرقابة في حكم هذه المادة الرقابة المتمثلة في شخص الرقيب الذي يتولى مهمة الرقابة نيابة على ادارة المطبوعات أو أية جهة رقابة أخرى على الصحف قبل صدورها .

مادة ٣ - ١ - المطبوعات : هي جميع الكتابات والرسوم والصور وغيرها مما هو مطبوع أو مرسوم أو مسموع اذا كانت معدة لغرض التداول .

والمطبوعات الدورية : هي التي تصدر بصفة مستمرة في مواعيد معروفة كالصحف اليومية وغير اليومية والمجلات والكتب الدورية .

والمطبوعات شبه الدورية : هي التي تصدر بصفة مستمرة لغرض عرضها على جهات معينة كمصادر للانباء أو المعلومات ولا تعرض مباشرة على الجمهور .

والمطبعة : هي كل آلة أو مجموعة آلات أو جهاز أعد لطبع الألفاظ أو الرسوم أو الصور بقصد التداول .

ويقصد بكلمة « التداول » بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها بالمحلات العامة أو أي عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول الجمهور .

والمكتبة هي المؤسسة التي تستهدف تجارة المطبوعات بمختلف صورها .

ويقصد بعبارة الوزير المختص وزير الاعلام أو من يقوم مقامه بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٤ - يكون لكل مطبوعة دورية أو شبه دورية :

١ - مالك لها ويمكن ان يكون المالك مؤسسة خاصة أو عامة أو شخصاً طبيعياً يسمى صاحبها .

٢ - اسم تعرف به .

٣ - مجال نوعي من النشاط الاعلامي تخصص فيه .

٤ - مجلس ادارة يتكون من رئيس وعضوين على الاقل ، يتولى ادارة المطبوعات وتحديد سياستها العامة .

٥ - رئيس تحرير مسئول يشرف اشرفاً فعلياً على كل محتويات المطبوعة ، أو عيّن من رؤساء التحرير المسؤولين يشرف كل واحد منهم اشرفاً فعلياً على قسم معين من أقسامها .

٦ - أمين التحرير ، وعدد كاف من المحررين والفنيين المتفرغين يتناسب مع حجم المطبوعة ويجوز أن يكون صاحب المطبوعة رئيساً لمجلس ادارتها أو عضواً به أو رئيساً للتحرير اذا توافرت لذلك الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٥ - (١) يشترط في صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية :

١ - أن يكون من مواطني الجمهورية العربية الليبية أو دولة اتحاد الجمهوريات العربية .

٢ - أن يكون مؤمناً بالثورة العربية ملتزماً بأهدافها وأهداف ومبادئ العمل في الاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - أن يكون قد أتم من العمر خمسا وعشرين سنة ميلادية .

٤ - أن يكون مقيما عادة في الجمهورية العربية الليبية .

٥ - أن يكون كامل الأهلية غير محروم من مباشرة حقوقه المدنية أو السياسية .

٦ - ألا يكون ذا وظيفة عامة أو منصب عام في الجمهورية العربية الليبية أو أية دولة أجنبية .

٧ - ألا يكون محكوما عليه في جنسية أو جنحة مخلة بالشرف أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الكسب الحرام رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ م أو في المواد ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ من قانون العقوبات وذلك ما لم يرد إليه اعتباره .

٨ - ألا يكون محكوما عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها بقرار مجلس قيادة الثورة بشأن حماية الثورة الصادر بتاريخ ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م أو محكوم عليه من محكمة الشعب وفقا لاحكام قرار مجلس قيادة الثورة بمحاكمة المسؤولين عن الفساد السياسي والاداري الصادر في ١٤ شعبان ١٣٨٩ هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ١٩٦٩ ، مالم يصدر باستثنائه قرار من مجلس قيادة الثورة أو ينقضي على اتمام تنفيذ الحكم أو سقوطه بمضي المدة « خمس سنوات ميلادية » .

٩ - ألا يكون متهما من قبل مكتب الادعاء العام ، وقت الترخيص له باصدار المطبوعة .

(ب) اذا كانت المطبوعة مملوكة لشخص معنوي وجب أن يكون مؤسسها في الجمهورية العربية الليبية وأن تتوافر في جميع أعضائه المؤسسين الشروط الواردة في الفقرة السابقة عدا البند « ٦ » منها .

مادة ٦ - (أ) يشترط في رئيس وأعضاء مجلس إدارة المطبوعة الدورية وشبه الدورية أن يكونوا حائزين لنفس الشروط التي يجب توافرها في الأعضاء المؤسسين كما حددتها الفقرة (ب) من المادة السابقة .

(ب) ويشترط في رئيس التحرير :
١ - أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بالنسبة لصاحب المطبوعة وأن يكون عضوا بالاتحاد الاشتراكي العربي .
٢ - أن يجيد اللغة التي تصدر بها المطبوعة ويعرف آدابها .

٣ - أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي أو ما يعادله أو له خبرة لا تقل عن خمس سنوات في العمل بالصحافة محليا أو في الخارج .

٤ - ألا يجمع بين العمل بالصحافة وأي عمل آخر .

(ج) ويشترط في المحرر نفس الشروط المتعلقة برئيس التحرير . على أنه يجوز بقرار من الوزير المختص اعفاء مواطني البلاد العربية من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية الليبية أو دولة اتحاد الجمهوريات العربية .

مادة ٧ - بالإضافة الى الشروط الواردة بالمواد المتقدمة والواجب توافرها في أصحاب المطبوعات الدورية وشبه الدورية ورؤساء وأعضاء مجالس إدارتها ورؤساء وأمناء التحرير والمحررين فيها فانه يتعين أن يكونوا جميعا مؤمنين برسالة الصحافة والمطبوعات والاعلام مراعين لأخلاقيات العمل فيها ، عاملين على تحقيق أهدافها في خدمة الجماهير ملتزمين بما يأتي :

(أ) تحري الموضوعية والصدق في العمل الاعلامي .

(ب) العمل على التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها وتصحيح ما يتبين الخطأ في نشره .

(ج) الحرص على أن يكون الحصول على المعلومات بالطرق المشروعة .

(د) عدم شغل الجماهير بما لاينفع او بما يشيع الابتذال أو يثير الغرائز أو يشهر بالافراد والعائلات في فضائح اخلاقية .

(هـ) عدم استغلال العمل الاعلامي للمنفعة الشخصية والارتزاق .

مادة ٨ - يكون تخصص المطبوعات الدورية في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو غيرها من مجالات النشاط الاعلامي التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ويراعى عند الترخيص باصدار المطبوعة الا يزيد عدد المطبوعات الدورية المرخص بها في كل مجال عن العدد الذي يضمن كفاءة وسلامة المطبوعات في هذا المجال ويكون تحديد العدد على النحو المتقدم وتنظيم أسس الافضلية عند اختيار من يمنحون التراخيص بقرار من الوزير المختص .

مادة ٩ - على من يرغب في اصدار مطبوعة دورية أو شبه دورية أن يقدم طلبا بذلك الى ادارة المطبوعات بوزارة الاعلام مشتملا البيانات الاتية :

١ - اسم الطالب وشهرته وسنه ومحل اقامته ومهنته وجنسيته واذا كان الطالب شخصا معنويا وجب أن يرفق بالطلب الشهادة الدالة على تسجيله وعقد تأسيسه ونظامه الاساسى واسماء ممثليه وأعضاء مجلس ادارته وسن كل منهم ومحل اقامته ومهنته وجنسيته .

٢ - اسم المطبوعة والملف الذى تصدر بهها .
٣ - عنوان المقر الذى تدار منه شئون المطبوعة والمكان الذى تطبع فيه .

٤ - قيمة رأس المال المخصص للمطبوعة .
٥ - نوع نشاط المطبوعة وبيان تخصصها .

٦ - مواعيد اصدار المطبوعة وعدد صفحاتها وكونها مصورة أو غير مصورة .

٧ - أسماء رئيس وأعضاء مجلس ادارة المطبوعة ورئيس التحرير والمحريين وأمين التحرير مع بيان اسم الشهرة لكل منهم وجنسيته ومؤهلاته وخبرته وسنه .

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات المثبتة لتوفر الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .
كما ترفق به فى حالة المطبوعة الدورية موافقة كتابية من كل من رئيس وأعضاء مجلس ادارة المطبوعة ورئيس أو رؤساء التحرير وأمين التحرير والمحريين بقبول العمل الذى يسند اليه بالمطبوعة .

مادة ١٠ - يصدر مدير ادارة المطبوعات قراره بالترخيص للطالب باصدار لمطبوعة أو رفض الترخيص وأسبابه ، وذلك بعد موافقة الوزير المختص .

فاذا مضت مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب دون اصدار قرار فى الموضوع اعتبر ذلك بمثابة قرار بالرفض .

وللطالب أن يتظلم الى مجلس الوزراء من قرار الرفض خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه به أو تاريخ انقضاء الثلاثين يوما المشار اليها فى الفقرة السابقة دون اصدار قرار ما .

مادة ١١ - يجب على صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية أن يحصل على موافقة مدير ادارة المطبوعات بوزارة الاعلام قبل اجراء أى تعديل فى مضمون الترخيص ، فاذا كان التعديل متعلقا بتغيير رئيس مجلس الادارة أو أحد أعضائه أو رئيس التحرير وجب أن يكون الطلب موقعا من صاحب المطبوعة والشخص الجديد ، وعلى مدير ادارة المطبوعات أخذ رأى الوزير المختص قبيل الموافقة على اجراء التعديل .

ويجوز بقرار من مدير ادارة المطبوعات بعد موافقة الوزير المختص وقف أية مطبوعة يستمر اصدارها لاكثر من مرة دون مراعاة أحكام هذه المادة وذلك الى حين اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فيها . وكل مخالفة لقرار تجيـز للوزير المختص اصدار قرار بالغاء الترخيص .

مادة ١٢ - يجوز أن يتم اندماج عدة مطبوعات دورية فى مطبوعة دورية واحدة جديدة تحل محل المطبوعات المندمجة ، كما يجوز ضم مطبوعة أو أكثر الى مطبوعة أخرى ويجب أن يقدم طلب الاندماج أو الانضمام من جميع اصحاب المطبوعات المندمجة أو المنضمة الى مدير ادارة المطبوعات ولا يصدر الترخيص بالموافقة على الاندماج أو الانضمام الا اذا توافرت فى الطلب الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وبعد موافقة الوزير المختص .

مادة ١٣ - فى حالة غياب المسئول عن التحرير فى المطبوعة مؤقتا يجب على صاحب المطبوعة تعيين من يحل محله مدة غيابه ممن تتوافر فيه الشروط من العاملين بالمطبوعة وعليه اخطار مدير ادارة المطبوعات بذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام من تاريخ انقطاع المسئول الاصلى عن التحرير .

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن « ٥٠ » خمسين دينارا ولا تزيد عن مائتى دينار .

مادة ١٤ - اذا فقد رئيس مجلس ادارة المطبوعة أو رئيس تحريرها أحد الشروط الواجب توافرها فيه وفقا لأحكام هذا القانون وانقطع انقطاعا نهائيا عن الاشراف على المطبوعة وجب ايقاف اصدار المطبوعة لحين تعيين بديل له مستوفى

للشروط خلال ستين يوما من تاريخ الانقطاع النهائي أو فقد الشرط وعلى صاحب المطبوعة أن يخطر ادارة المطبوعات بذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول خلال سبعة أيام من تاريخ الانقطاع النهائي أو الفقد ، وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على اربعمئة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين مع جواز الغاء الترخيص .

مادة ١٥ - تلغى الرخصة في الاحوال التالية :

١ - اذا كان صاحب المطبوعة شخصا اعتباريا وزالت شخصيته .

٢ - اذا تبين ان صاحب المطبوعة كان فاقدا لاحد الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون ، أو اذا فقد احد هذه الشروط بعد الترخيص له باصدار المطبوعة .

٣ - اذا فقد رئيس أو عضو مجلس ادارة المطبوعة أو رئيس التحرير أحد الشروط الواجب توافرها فيه ولم يقم صاحب المطبوعة بتعيين بديل له مستوفى للشروط خلال ستين يوما .

٤ - اذا مضت ثلاثة أشهر من تاريخ ابلاغ صاحب المطبوعة بالترخيص دون أن يصدر المطبوعة المرخص بها .

٥ - اذا انقطعت مطبوعة يومية عن الصدور سبعة أعداد متتابة أو أربعة عشر عددا خلال السنة دون عذر مقبول ، وكذلك اذا انقطعت مطبوعة غير يومية ثلاثة أعداد متتابة أو ستة أعداد خلال السنة دون عذر مقبول .

ويصدر بالالغاء قرار من الوزير المختص بناء على عرض مدير ادارة المطبوعات وينشر ذلك القرار في الجريدة الرسمية .

مادة ١٦ - اذا توفي صاحب المطبوعة فلورثته أن يتفقوا على تعيين من يمثلهم في اصدارها ممن تتوافر فيه شروط صاحب المطبوعة وفقا لهذا القانون ، فاذا لم يقوموا بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة مورثهم اعتبرت الرخصة ملغاة .

مادة ١٧ - لصاحب المطبوعة بعد موافقة مدير

ادارة المطبوعات أن يتنازل عن ملكيتها لغيره اذا توافرت فيه الشروط المطلوب توافرها في صاحب المطبوعة ويحل صاحب المطبوعة الجديد محل صاحبها الاول في جميع حقوقه وواجباته المتعلقة بهذه المطبوعة .

ويجب على مدير المطبوعات أخذ موافقة الوزير المختص قبل اصدار الموافقة على التنازل .

مادة ١٨ - اذا نشرت المطبوعة أية كتابات غير صحيحة تتعلق بمصلحة عامة للسلطات المختصة أن تطلب الى المطبوعة نشر أى توضيح أو تصحيح أو تكذيب يرسل اليها ويكون النشر مجانا في العدد اللاحق وفي مثل المكان وبذات الحروف التي نشرت بها المواد موضوع التوضيح أو التصحيح أو التكذيب .

وكل امتناع عن النشر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وبغرامة لا تقل عن ستمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

فاذا كانت الكتابات غير الصحيحة منشورة في مطبوعة اجنبية ولم تقم بنشر التصريح أو التكذيب حرمت من الدخول الى الجمهورية العربية الليبية بقرار من الوزير المختص .

ومع عدم الاخلال بأحكام قانون المطبوعات يعاقب كل من نشر في احدى المطبوعات كتابات كاذبة بسوء نية بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ستمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

مادة ١٩ - يكون لكل من ورد ذكره أو الاشارة اليه في أية كتابات باحدى المطبوعات الحق في الرد على النحو المبين في المادة السابقة :

واذا توفي صاحب حق الرد انتقل الحق الى ورثته على ان يمارسه الورثة أو من يمثلهم مرة واحدة ، وللورثة أيضا حق الرد على كل ما ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

مادة - ٢٠ - يجوز للمطبوعة أن ترفض نشر الرد أو التوضيح أو التكذيب في الأحوال الآتية :

١ - إذا سبق تصحيح ما نشر بصورة كافية في المطبوعة ذاتها .

٢ - إذا وقع الرد بامضاء غير مقروء وكتب بلغة أخرى غير التي نشرت بها الكتابات المعترض عليها .

٣ - مخالفة الرد للقانون أو تضمنه عبارات منافية للاداب أو للمطبوعة أو الاشخاص أو أية عبارات أخرى يعرض نشرها للمستولية .

٤ - ورود الرد بعد انقضاء شهرين من تاريخ النشر المعترض عليه .

٥ - إذا نشر الرد في أكثر من مطبوعة واحدة قبل وصوله الى المطبوعة .

مادة - ٢١ - إذا رفضت المطبوعة نشر الرد متذرة بالاسباب الواردة في المادة السابقة أو بأى سبب آخر فلصاحب الرد أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أن يتخذ قرارا بوجوب نشره ويبلغ الطلب حالا الى الخصم الذى له أن يبدى رأيه كتابة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه للطلب وعلى رئيس المحكمة أن يصدر قراره خلال ثلاثة أيام ويكون هذا القرار نهائيا وإذا قرر رئيس المحكمة وجوب النشر فينشر الرد والقرار فى أول عدد ويصدر بعد قرار رئيس المحكمة وتحمل المطبوعة النشرة الرسوم والمصاريف .

مادة - ٢٢ - إذا امتنعت المطبوعة عن نشر قرار رئيس المحكمة مدة والرد عوقب المسئول عن تحريرها بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن أربعمئة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

مادة - ٢٣ - يجب ان يطبع فى مكان محدد من كل مطبوعة اسم صاحبها والمسئول عن تحريرها ومكان الصدور والتاريخ والتمن وقيمة الاشتراك والمكان الذى تطبع فيه .

مادة - ٢٤ - لا يجوز استعمال اسم مطبوعة أخرى ولا استعمال أى اسم يؤدي الى الالتباس

مع غيرها الا اذا كانت المطبوعة الأخرى قد توقفت عن الصدور خمس سنوات متتالية أو لم يستعمل ترخيصها أصلا خلال ستة أشهر من تاريخ منحه وكل مخالفة لهذه المادة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن ستمائة دينار .

مادة - ٢٥ - يجب على مراسلى المطبوعات الدورية وشبه الدورية ومحرريها ومصوريها ان يحصلوا على بطاقات صحفية من وزارة الاعلام قبل مباشرة اعمالهم ويعاقب كل من يخالف حكم هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وبغرامة لا تقل عن مائتى دينار ولا تزيد عن أربعمئة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة - ٢٦ - يجب على مراسلى الصحف والاذاعات ووكالات الانباء الاجنبية المقيمين والذين يعملون فى الجمهورية العربية الليبية أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الاعلام ويشترط فى مراسلى الصحف ووكالات الانباء الأجنبية أن يكونوا من غير المشتغلين فى الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة فى الجمهورية العربية الليبية أو الهيئات والمؤسسات الأجنبية العاملة بها ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد .

يعاقب كل من يخالف حكم الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وبغرامة لا تقل عن مائتى دينار ولا تزيد عن أربعمئة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة - ٢٧ - لوزارة الاعلام بعد التشاور مع وزارة الوحدة والخارجية أن تطلب من الجهة المختصة أن تدرج فى قوائم الممنوعين كل صحفى أجنبى ينشر الاكاديب والافتراءات والدعائيات المفرضة بقصد الاضرار بالبلاد والاساءة الى سمعتها .

مادة - ٢٨ - يجب عرض كل مطبوعة اجنبية على ادارة المطبوعات وذلك قبل توزيعها ولمدير ادارة المطبوعات أو من يفوضه فى ذلك حق منع توزيع أى عدد من أية مطبوعات أجنبية اذا تبين أن ما نشر فيه يمس الوحدة الوطنية أو

القومية أو المعتقدات الدينية أو يتنافى مع مبادئ الثورة وأهدافها أو الآداب العامة أو يخل بالأمن العام أو أن ما نشر مفترى الى درجة تسبب بلبلة الرأي العام .

ويجوز للوزير المختص بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء أن يمنع لمدة معينة دخول أية مطبوعة أجنبية اذا تبين أن توزيعها يسيء الى البلاد بأى صورة من الصور .

ويجب على مؤسسة البريد وإدارة الجمارك إحالة ما يرد من مطبوعات فور وصولها الى إدارة المطبوعات وعلى هذه الإدارة أن تقوم باتخاذ ما يلزم بشأنها والسماح بوصولها الى أصحابها خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ إحالتها اليها ما لم يكن قد تقرر عدم توزيعها وكل من ينشر أو يوزع في الجمهورية العربية الليبية مطبوعة منع دخولها أو توزيعها وفقا لهذه المادة أو ينشر نصا أو تلخيصا لآى عدد من أعدادها أو للمادة التى حرمت المطبوعة من أجلها من الدخول أو التوزيع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز الألف وخمسمائة دينار ، وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

مادة ٢٩ - لا يجوز أن ينشر فى أية مطبوعة :

- ١ - مداولات وقرارات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الا بأذن من الجهات المختصة .
- ٢ - تحركات القوات المسلحة وما يتعلق بتنظيمها أو تعبئتها أو تشكيلها أو عددها أو تسليحها أو اشاراتها أو مواقعها أو تدريبها أو اسماء المنتسبين اليها مقرونة بمناصبهم ، الا بأذن من القائد العام للقوات المسلحة .
- ٣ - المحاكمة السرية ونصوص محاضرها .
- ٤ - الدعاوى التى تصدر المحاكم قراراتها بمنع نشرها .
- ٥ - التشكيك فى أهداف الثورة ومبادئها .
- ٦ - الدعوة الى حكم الطبقة أو الفرد .

٧ - تحقير الديانات والمذاهب الدينية المعترف بها .

٨ - انتهاك حرفة الآداب أو التشهير بسمعة الاشخاص .

٩ - صور للمعدومين الا بأذن من جهة الاختصاص .

١٠ - التعريف الجمركية أو قرارات لجان التموين المتعلقة بالتسعيرة أو اجور الاستيراد أو القرارات المتعلقة بالعملة وذلك قبل الاذن بنشرها .

١١ - الجانب لسلبي من أى موضوع أو قضية وتجاهل الجانب الايجابى بقصد تضليل للجماهير .

١٢ - ما يثير فتنة المذاهب أو الثار أو دعوة الجاهلية .

الاخبار التى من شأنها خفض قيمة العملة الوطنية أو سندات القروض الحكومية أو لاخلال بالثقة فى الداخل أو الخارج .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة لا تزيد عن ألف دينار وذلك مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها القانون العقوبات أو أى قانون آخر .

كما يجوز وقف اصدار المطبوعة بقرار من الوزير المختص وتتبع فى هذه الحالة الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (٣٣) من هذا القانون .

مادة ٣٠ - على صاحب كل مطبوعة دورية أو شبه دورية أن يعد ميزانية سنوية لنشاطها يبين فيها بدقة إيراداتها ومصروفاتها .

ويكون للمطبوعة مراجع أو أكثر للحسابات يتولى ما يلى :

- ١ - مراجعة حسابات المطبوعة .
- ٢ - مراقبة صحة اجراءات الصرف ويقدم ملاحظاته فى هذا الشأن الى مجلس ادارة المطبوعة .
- ٣ - تقديم تقرير سنوى الى مجلس ادارة المطبوعة عن نتيجة المراجعة وعن الحالة المالية للمطبوعة .

وعلى صاحب كل مطبوعة دورية أو شسبه دورية أن يعد سجلات منتظمة ومعتمدة من ادارة المطبوعات تتضمن بيانات دقيقة عن رأس مال المطبوعة ودخلها من الاعلانات والمبيعات والمساعدات وغيرها من الموارد الأخرى ، وعن مصروفاتها ، وتكون هذه السجلات خاضعة مع ميزانية المطبوعة لرقابة ادارة المطبوعات وديوان المحاسبة .

وفى حالة عدم اثبات مصادر موارد المطبوعة، أو أن خسائر المطبوعة لا تغطيها أموال صاحبها يجوز لمدير ادارة المطبوعات بعد موافقة الوزير المختص اصدار قرار بالغاء ترخيصها ولا يترتب على الغاء الترخيص الاعفاء من المساءلة الجنائية والمدنية المقررتين طبقا لاحكام قانون الكسب الحرام أو أى قانون آخر .

ويخضع أصحاب المطبوعات ورؤساء وأعضاء مجالس ادارتها ورؤساء التحرير والمحريين فيها لاحكام قانون الكسب الحرام رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ . وعلى كل منهم ان يقدم اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر متضمنا كافة البيانات التى حددها القانون المشار اليه وذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون أو خلال شهر من تاريخ مباشرة العمل بالمطبوعة ، أى التاريخين يعتبر تاليا ، كما أن على كل منهم طوال فترة ملكيته للمطبوعة أو عمله بها أن يقدم اقرارا بالذمة المالية كل ستة أشهر ، أو كلما طلب منه ذلك بناء على شكوى جديده . كما يقدم اقرارا أخيرا خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء ملكيته للمطبوعة أو عمله بها .

مادة ٣١ - ١ - يسأل الكاتب ورئيس التحرير كفاعلين أصليين عن الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الدورية .

٢ - ولا يسأل صاحب المطبوعة اذا كان شخصا طبيعيا أو ممثله القانوني اذا كان شخصا اعتباريا وكذا رئيس وأعضاء مجلس ادارته جنائيا عن الجرائم المذكورة ورئيس وأعضاء مجلس

ادارتها جنائيا الا اذا ثبت تدخلهم الفعلي فى الجريمة المرتكبة . غير أنهم يعتبرون مسئولين بالتضامن مع رئيس التحرير والكاتب عن الحقوق المدنية وما قد يحكم به من مصروفات .

٣ - وتكون المسئولية الجنائية بالنسبة للجرائم التى ترتكب بواسطة المطبوعات غير الدورية أو شسبه الدورية على الكاتب كفاعل أصلي وعلى الناشر كشريك فاذا لم يعرف الكاتب أو الناشر كانت المسئولية على الطابع . ويسأل أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر بالتضامن عن الحقوق المدنية وما قد يحكم به من مصروفات على مستخدميهم .

مادة ٣٢ - كل من ذم شخصا أو قدح فيه أو حقره بالاسم أو بالإشارة التى تدل عليه عن طريق إحدى المطبوعات يعاقب بمقتضى قانون العقوبات ويسأل الكاتب والمسئول عن تحريرها كفاعلين أصليين عن هذه الجريمة .

وتقديم الدليل على صحة ما نسب أو ذم به لا يعفى من العقوبة الا اذا كان موجها الى مجموع افراد المؤسسات التالية أو لآى فرد فيها .

١ - مجلس الوزراء أو أية مجالس تشريعية أو تنفيذية .

٢ - لجان ومؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربى .

٣ - المجالس القضائية والمحاكم .

٤ - القوات المسلحة والشرطة .

٥ - الادارات العامة والجمعيات ومجالس ادارتها .

٦ - الموظفين العمامين .

٧ - المكلفين بخدمة عامة .

٨ - المرشحين فى الانتخابات أثناء ترشيحهم .

٩ - الشهود فى موضوع شهاداتهم .

١٠ - أى فرد استطاع الاستفادة غير المشروعة من الدوائر الرسمية أو كان سببا فى حرمان غيره من الحقوق أو استغل ظرفا معيناً فى الدوائر الرسمية لمصلحة خاصة تضر بالمصلحة العامة .

ولا تقام دعاوى الذم أو القذف الا بناء على شكوى الطرف المتضرر .

مادة ٣٣ - اذا نشرت مطبوعة تحريضا موجها ضد سلامة الدولة أو مبادئها الاساسية أو تحريضا يرمى الى الدعوة لتعطيل النظم الاساسية أو قلب نظام الحكم أو الاخلال بالامن والنظام أو الاداب العامة أو المعتقدات الدينية السليمة ، تضبط المطبوعة بقرار من الوزير المختص الاعداد المنشور فيها الكتابات أو الرسوم أو الصور موضوع المخالفة ، وعلى الوزير المختص عرض الأمر على النيابة المختصة فورا ، واذا لم تقر النيابة اجراء الضبط يفرج عن الاعداد المضبوطة اما اذا اقرت الضبط فعليها أن تعرض الأمر خلال اسبوع على الأكثر على المحكمة المختصة وذلك لتأييد أمر الضبط أو الفائه ، وللمحكمة أن تقرر وقف المطبوعة الى حين الفصل في الدعوى ، وفي حالة الادانة يجوز الحكم بالفاء ترخيص المطبوعة أو وقفها للمدة التي يقررها الحكم ، وفي حالة عدم الادانة يحق لصاحب المطبوعة المطالبة بتعويض عادل عما لحقه من اضرار .

مادة ٣٤ - اذا أدين شخص في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون جاز للمحكمة أن تقرر وقف المطبوعة لمدة لا تزيد على ستة أشهر وفي جميع حالات الادانة التي تقرر فيها المحكمة وقف المطبوعة أو الفاء ترخيصها لا يجوز للمحكوم عليه أن يعمل في مطبوعة أخرى أو أن يحصل على ترخيص آخر قبل مضي الفترة التي يحددها الحكم .

مادة ٣٥ - تخضع الدعاوى المتعلقة بجرائم المطبوعات لقانون الاجراءات الجنائية وتخصص نيابة للصحافة تتولى التحقيق في هذه الجرائم ، على أن تكون مباشرتها التحقيق واقامة الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ من هذا القانون بناء على اذن من الوزير المختص وذلك بالاضافة الى اذن المتضرر في الحالات التي يتطلب فيها القانون هذا الاذن .

ويتم الفصل في جرائم المطبوعات على وجه السرعة .

مادة ٣٦ - كل من أراد أن يبيع أو يعرض للبيع في محل عام صحفا أو كتباً أو مجلات أو صوراً أو رسوماً أو غيرها من المطبوعات يجب ان يحصل على ترخيص من مدير ادارة المطبوعات بعد موافقة وكيل وزارة الاعلام بناء على طلب يقدمه يتضمن اسمه ولقبه ومهنته ومحل اقامته ويمنح الترخيص لمدة سنة ويجوز لصاحبه تجديده قبل انتهاء هذه المدة بشهر على الأقل . ويشترط في صاحب المحل العام لبيع المطبوعات أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة بالاضافة الى الشروط التي تنص عليها أية قوانين أخرى .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لاتجاوز مائة دينار فضلا عن مصادرة المطبوعات مع جواز اغلاق المحل .

مادة ٣٧ - كل من باع أو وزع مطبوعة منع توزيعها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على سبعمائة دينار وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة ينص عليها قانون آخر .

مادة ٣٨ - لا يجوز لأحد أن ينشئ أو يدير مطبعة دون أن يحصل على رخصة من مدير ادارة المطبوعات بوزارة الاعلام بعد موافقة وكيل وزارة الاعلام والجهات الرسمية الأخرى المختصة .

وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار مع الحكم باغلاق المطبعة الى حين الحصول على الرخصة وفي حالة مخالفة قرار الفلق تضاعف العقوبة في حديها الادنى والاقصى مع الحكم بغلق المطبعة بصفة نهائية .

مادة ٣٩ - يجب أن يكون لكل مطبعة مدير مسئول يشرف اشرافا فعليا عليها ويشترط فيه أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة ولديه مؤهل علمي في فن الطباعة أو خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في العمل بأحدى المطابع بالداخل أو الخارج هذا بالاضافة الى أية شروط أخرى ينص عليها أي قانون آخر .

ويجوز أن يكون صاحب المطبعة مديرا مسئولا لها اذا توافرت به الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤٠ - يجب ان يتضمن طلب الترخيص بالمطبعة .

١ - اسم مالك المطبعة ومديرها المسئول ولقب كل منهما وسنه ومحل اقامته وجنسيته .
٢ - اسم المطبعة ومحلها ونوع وعدد الآلات التي ستستعملها وبيان عن العاملين بها ونوع نشاطها .

ويجب أن يرفق بالطلب موافقة كتابية من المدير المسئول بقبول العمل المسند اليه والمستندات المثبتة لتوافر الشروط المطلوبة .

مادة ٤١ - لصاحب المطبعة بعد أخذ رأى مدير ادارة المطابع وموافقة وكيل وزارة الاعلام أن يتنازل عن ملكيتها لغيره اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة .

ويظل مالك المطبعة ومديرها الاصيليان مسئولين عن المخالفات التي ترتكب بالمطبعة الى حين صدور الترخيص باسم المالك الجديد .

ويحل المالك الجديد في حقوقه وواجباته محل المالك الاول في كل ما يتعلق بالمطبعة .

مادة ٤٢ - على صاحب المطبعة أن يعد سجلات منتظمة ومعتمدة من ادارة المطبوعات تتضمن بيانات كاملة عن :

١ - رأس مال المطبعة ودخلها ومصروفاتها .
٢ - المطبوعات التي تطبع في المطبعة حسب تواريخها واسماء الاشخاص أو الجهات التي طلبت الطبع وعدد النسخ المطبوعة .

وتكون هذه السجلات خاضعة لرقابة ادارة المطبوعات وديوان المحاسبة وفي حالة عدم امكان اثبات مصادر موارد المطبعة أو ثبوت توالى الخسائر عليها وعدم تغطية تلك الخسائر من أموال صاحبها الخاصة يجوز لمدير ادارة المطابع بناء على أمر مدير ادارة المطبوعات وبعد موافقة وزير الاعلام الغاء الترخيص ولا يترتب على الغاء

الترخيص الاعفاء من المساءلة الجنائية والمدنية المقررتين طبقا لاحكام قانون الكسب الحرام أو أى قانون آخر .

مادة ٤٣ - كل من يقوم باعادة طبع المطبوعة الممنوعة أو طبع أية مطبوعة حظر نشرها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ألفى دينار مع مصادرة المطبوعة وجواز الغاء ترخيص المطبعة .

مادة ٤٤ - يجب أن يذكر في كل مطبوعة غير دورية أو شبه دورية اسم الكاتب واسم المطبعة وعنوانها واسم الناشر وعنوانه وتاريخ الطبع ويعاقب من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تقل عن شهر أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار .

مادة ٤٥ - على كل من يطبع كتابا أو رسالة أن يقدم الى مدير ادارة المطبوعات ثلاث نسخ من الكتاب أو الرسالة ليتولى توزيعها على الجهات التي يحددها الوزير المختص .

مادة ٤٦ - يجب على كل ناشر أن يحصل قبل بدء عمله على ترخيص من مدير ادارة المطبوعات بعد موافقة وكيل وزارة الاعلام ويمنح الترخيص بناء على طلب يتضمن بيانا باسم الناشر وعنوانه وجنسيته ومقر دار النشر .

ولمدير ادارة المطبوعات بعد موافقة وزير الاعلام أن يضبط أى كتاب يتضمن تحريضا على أمر من الامور المنصوص عليها في المادة (٣٣) من هذا القانون وتتبع في هذه الحالة الاجراءات المنصوص عليها في تلك المادة .

ولا يجوز شراء مجموعات من المطبوعات بقصد الاضرار بها ومنع انتشارها ويعاقب على ذلك بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

مادة ٤٧ - يخضع اصحاب المطابع ومديروها لاحكام قانون الكسب الحرام رقم (٣) لسنة ١٩٧٠ م وعلى كل منهم أن يقدم اقرارات الذمة المالية على النحو المقرر بالنسبة لاصحاب المطبوعات الدورية وشبه الدورية في المادة (٣٠) من هذا لقانون .

مادة ٤٨ - تحدد رسوم التراخيص التي تمنح بموجب هذا القانون بلائحة تصدر من الوزير المختص على ألا يتجاوز الرسم في أي الحالات عشرين ديناراً .

مادة ٤٩ - لا تسرى أحكام هذا القانون على المطبوعات التي تصدرها الدولة وعلى المراكز والمكتبات التي تديرها وذلك باستثناء ما نص عليه صراحة في هذا القانون .

مادة ٥٠ - تسرى أحكام هذا القانون على المطبوعات والمطابع المرخص بها وقت العمل به ويجب على أصحاب هذه المطبوعات والمطابع أن يطلبوا إعادة الترخيص بها وفقاً لأحكامه ويكون تقديمهم هذه الطلبات إلى مدير إدارة المطبوعات أو مدير إدارة المطابع بوزارة الإعلام حسب الأحوال خلال ٤٥ خمسة وأربعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا اعتبرت التراخيص الحالية للمطبوعات والمطابع المذكورة ملغاة .

مادة ٥١ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون وعلى الوزير المختص تنفيذه وله إصدار اللوائح اللازمة لذلك ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٦ جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ

الموافق ١٧ يولية ١٩٧٢ م

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٢

بإنشاء المؤسسة العامة للصحافة (١)

(راجع : وزارات وأشخاص معنوية عامة ومجالس)

قانون رقم ٧٥ لسنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م

بضم بعض الصحف للمؤسسة العامة

للسحافة (٢)

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م ،

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن المطبوعات في ٦ جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ الموافق ١٧ يولية ١٩٧٢ م .

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المؤسسة العامة للصحافة ،

وبناء على ما عرضه وزير الاعلام والثقافة وموافقة مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي

مادة ١ - يؤول الى الدولة وتلحق بالمؤسسة العامة للصحافة ملكية الصحف الآتية :

(أ) البلاغ .

(ب) لجهاد .

(ج) الشورى .

(د) الرأي .

ويشمل ذلك جميع اموال وحقوق المنشآت الصحفية المذكورة ، أو المؤسسات التي تصدرها ، وعلى وجه الخصوص ، ما تملكه من دور ومطابع ، وآلات ومعدات ومهمات طباعة ، ووسائل نقل وغيرها من الموجودات والحقوق المتعلقة بنشاطها الصحفي .

مادة ٢ - تحل المؤسسة العامة للصحافة ، محل المنشآت أو المؤسسات الصحفية الواردة بالمادة السابقة في مالها من حقوق وما عليها من التزامات ، على ألا تكون مسئولة عن هذه الالتزامات بالنسبة لكل منشأة ، الا في حدود ما آل الى الدولة من اموالها وحقوقها ، عند تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - تؤدي الدولة الى اصحاب الشأن . تعويضاً عما آل اليها من اموال وحقوق طبقاً لحكم المادة ١ من هذا القانون .

وتتولى تحديد التعويض المشار اليه ، بالنسبة الى كل منشأة من المنشآت الواردة في تلك المادة لجنة تشكل برئاسة احد مستشاري

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٥٠ في ١٨/١٠/١٩٧٢ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٦ في ٢٢/١١/١٩٧٣ .

محاكم الاستئناف يرشحه المجلس الاعلى للهيئات القضائية وعضوية ممثل للمؤسسة العامة للصحافة يرشحه وزير الاعلام والثقافة وممثل لوزارة الخزانة يرشحه وزيرها ، وممثل لوزارة الصناعة يرشحه وزيرها .

مادة ٤ - يستنزل من قيمة التعويض الذى يستحق لاصحاب الشأن طبقا للمادة السابقة المبالغ اللازمة للوفاء بالضرائب والرسوم ، وآية مبالغ أخرى مستحقة للخزانة العامة والديون المتعلقة بموضوع النشاط الذى تباشره كل منشأة من المنشآت التى يشملها هذا القانون ، وذلك فى حدود قيمة التعويض ، ويجب على اصحاب الديون المشار اليها فى الفقرة السابقة تقديم بيان بديونهم مشفوعا بالمستندات المثبتة لها ، الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣) وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من صدور قرار تشكيلها .

مادة ٥ - على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١) ان تصدر قرارها بتقدير التعويض وتحديد ما يستنزل من ديون خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار تشكيلها . ويكون قرار اللجنة مسببا ونهائيا ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريقة من طرق الطعن ، ويخطر به اصحاب الشأن خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

مادة ٦ - تشكل بقرار من مجلس ادارة المؤسسة العامة للصحافة ، لجان مؤقتة تتولى مهمة استلام اموال وموجودات الشركات والمنشآت المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا القانون .

مادة ٧ - لمجلس ادارة المؤسسة العامة للصحافة ان يحتفظ باسماء الصحف التى آلت اليه ، أو يعدلها ، وان يضع النظام الخاص بادارة وتنظيم علاقاتها بالمؤسسة ، والتنسيق بين اوجه نشاطها كما له ان يدمج بعضها فى البعض الآخر .

مادة ٨ - يستمر موظفو وعمال منشآت الصحف المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا القانون فى اداء اعمالهم وفقا للنظم المعمول بها عند نفاذ هذا القانون ولا يجوز لأى منهم ان يترك عمله ، أو يمتنع عن اداءه الا اذا اعفى منه بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للصحافة أو من يفوضه فى ذلك ، ويحتفظ هؤلاء الموظفون والعمال بأوضاعهم الحالية وفقا لعقود الاستخدام المبرمة معهم ، وذلك حتى تسوى حالة كل منهم وفقا للوائح المعمول بها بالمؤسسة، دون اضرار بحقوقهم المكتسبة .

مادة ٩ - يلتزم المتعهدون الذين يقومون حاليا بطباعة أو توزيع الصحف المشار اليها فى المادة ١ ، وفقا للعقود المبرمة معهم ، ولا يجوز لأى منهم التوقف عن ذلك الا بقرار من مجلس ادارة المؤسسة العامة للصحافة .

مادة ١٠ - يعتبر باطلا بطلانا مطلقا كل عقد أو تصرف أو اجراء يتم على خلاف احكام هذا القانون ، ويحظر على المصارف والهيئات والافراد صرف مبالغ أو اداء أية مطالبات أو مستحقات على المنشآت أو المؤسسات التابعة لها المشار اليها فى هذا القانون ، الا بموافقة رأى مجلس ادارة المؤسسة العامة للصحافة .

مادة ١١ - يعاقب على مخالفة أى حكم من احكام هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ - على وزير الاعلام والثقافة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١٤ رمضان ١٣٩٣ هـ

الموافق ١٠ اكتوبر ١٩٧٣ م

قرار مجلس قيادة الثورة

باصدار صحيفة الثورة (١)

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

قرار

مادة ١ - تصدر صحيفة يومية ، تسمى « الثورة » وتشرف على اصدارها الادارة العامة للاعلام . ويصدر بتعيين رئيس تحرير هذه الصحيفة ومساعديه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٢ - تخصص الاعتمادات المالية التي كانت مدرجة بوزارة الثقافة والاعلام ، لاصدار الجرائد الحكومية « لتحويل نفقات اصدار لصحيفة المشار اليها في المادة السابقة وذلك في حدود المبالغ التي يقررها مجلس الوزراء .

مادة ٣ - تصدر بقرار من رئيس مجلس وزراء القواعد المنظمة لادارة الصحيفة المشار بها وسير العمل بها وتعيين وتحديد مرتبات مكافآت العاملين فيها ، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بشئونها الفنية والمالية والادارية . يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في ٣ شعبان ١٣٨٩ هـ

الموافق ١٥ اكتوبر ١٩٦٩ م

قرار مجلس الوزراء

لائحة المكافآت عن الانتاج الادبي والفنى (٢)

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على القانون المدنى ،

وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٣٦

لسنة ١٩٥٦ والوائح الصادرة بمقتضاه ،

وبناء على ما عرضه وزير الانباء والارشاد ،

قرار :

مادة ١ - ١ - تكون المكافآت التي تدفع عن الانتاج الادبي والفنى الذى ينشر فى الصحف والمجلات الحكومية بالفئات الآتية :

(ا) الافتتاحية والتعليق السياسى :

من جنيهن الى خمسة جنيها .

(ب) الحديث والمقالة والقصة القصيرة :

من ثلاثة جنيها الى عشرة جنيها .

للحديث او القصة القصيرة او المقالة التي

لا تقل عن ٧٥٠ كلمة .

(ج) القصيدة الشعرية :

من ثلاثة جنيها الى خمسة جنيها بحيث

لا تقل ابيات القصيدة عن عشرة ابيات .

(د) القطعة الزجلية :

(هـ) التحقيق والريبورتاج :

من خمسة جنيها الى عشرة جنيها .

(و) الاركان الصحفية :

من خمسة جنيها الى عشرة جنيها .

٢ - وينظم الحد الأقصى من المكافآت التي

يتقاضاها المنتج بقرار من وزير الانباء

والارشاد .

٣ - ولا يجوز دفع مكافأة عن انتاج سبق

نشره او اذاعته .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤١ فى ١٣/١١/١٩٦٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى ٢٢/١٢/١٩٦٤ .

مادة ٢ - تسرى بالنسبة الى موظفي مصلحة المطبوعات او غيرهم ممن يندبون للعمل بالمصلحة في غير اوقات العمل الرسمية للجهات التي يعملون بها احكام لائحة ساعات العمل الاضافية .

مادة ٣ - لوكيل وزارة الانباء والارشاد - بناء على اقتراح مدير المطبوعات - تشكيل لجان من المشتغلين بالصحافة او غيرهم لتقييم الانتاج الادبي والفني ولدراسة انجع الوسائل لتطوير الصحف والمجلات الحكومية بما يجعلها تساهم النهضة الصحفية في العالم او لبحث ما يرى عرضه عليها من موضوعات متعلقة بالنشاط الادبي والفني بصفة عامة . ويدفع لاعضاء هذه اللجان مكافآت تتراوح بين جنيهين وثلاثة جنيهات عن كل جلسة بحيث لا يزيد ما يدفع للعضو عن مكافاة خمس جلسات في الشهر .

مادة ٤ - يراعى فيما يتقرر نشره جودة الانتاج من حيث غزارة المادة وسلامة التركيب وحسن التعبير ووضوح المعنى وسمو الهدف . ولا تدفع مكافاة عن الانتاج الا بعد اقراره والموافقة عليه .

ويتولى رئيس التحرير المختص تقييم الانتاج واقتراح المكافاة المنصوص عليها في المادة الاولى ، ويتولى مدير عام المطبوعات اعتمادها .

مادة ٥ - لمدير عام المطبوعات تعيين مراسلين للصحف والمجلات التي تصدرها الوزارة في مختلف المحافظات لتزويد الصحيفة او المجلة بأنباء المحافظة ، وذلك بعد التشاور مع المحافظ المختص . وتحدد قيمة المكافاة التي تصرف لهؤلاء المراسلين بقرار من مدير عام المطبوعات بعد اخذ رأى رئيس التحرير المختص ، بحيث لا تجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر .

مادة ٦ - يتولى مدير عام الاذاعة اختصاصات مدير عام المطبوعات المنصوص عليها في هذه اللائحة وذلك بالنسبة الى مجلة الاذاعة او اية مجلة اخرى تصدرها الاذاعة .

مادة ٧ - لمصلحة المطبوعات وللصحيفة او المجلة التي تم فيها النشر الحق في استعمال الانتاج الادبي والفني بمجرد صرف المكافاة وذلك على الوجه الذي تستلزمه قواعد النشر دون التقيد بحد زمنية معينة .

مادة ٨ - تلقى لائحة علاوة التحرير او اية لائحة تقرر صرف علاوة عن التحرير كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذه اللائحة فيما يتعلق بالمكافآت التي تدفع عن الانتاج الادبي والفني الذي ينشر في الصحف والمجلات الحكومية .

مادة ٩ - يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها وتنشر في الجريدة الرسمية .

صدر بالبيضاء في ٤ ربيع الثاني ١٣٨٤ هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٦٤ م .

قرار رقم ٩٨/٨٢ هـ ٧٨/ م لائحة

بتحديد رسوم التراخيص التي تمنح
وفق أحكام قانون المطبوعات (١)

أمين الداخلية ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٦ لسنة
٧٢ م بشأن المطبوعات ،

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ٧٦ م ينقل
مصلحة المطبوعات الى امانة الداخلية ،

ولائحة تحديد رسوم التراخيص التي تمنح
وفق أحكام قانون المطبوعات المشار اليه الصادر
في ٣ رجب ٩٢ هـ الموافق ٢ أغسطس ٧٢ م،
وعلى اقتراح مدير مصلحة المطبوعات ،
وبناء على عرض وكيل امانة الداخلية ،

قـــرر

مادة ١ - تحدد رسوم التراخيص التي تمنح
وفق أحكام قانون المطبوعات على الوجه الآتي :-

١ - ٢٠ دينار عن رخص المطابع التي تحتوى
على خمس آلات فاكتر بما فى ذلك آلة اللينوتايب
او المونوتايب .

٢ - ١٦ دينار عن رخص المطابع التي تحتوى على
اربح آلات فاكل .

٣ - ١٦ دينار عن رخص المكتبات العامة فى
مدينتى طرابلس وبنغازى .

٤ - ٦ دینارات عن رخص المكتبات العامة فى
باقي انحاء الجماهيرية .

٥ - ١٢ دينار عن رخص مراسلى الصحف
ووكالات الأنباء الاجنبية .

٦ - ٤ دینارات عن رخص اكشاك بيع الكتب
والجرائد والمجلات .

٧ - ٢٠ دينار عن رخص بيع الاشرطة
والاسطوانات المسجلة تجارة بالجملة .

٨ - ٦ دینارات عن رخص رسم او بيع
اللوحات الفنية .

٩ - ٢٠ دينار عن رخص دور الخيالة .

١٠ - ١٠ دینارات عن رخص بيع الاشرطة
والاسطوانات المسجلة (تجارة القطاعى) .

مادة ٢ - يحصل عن تجديد التراخيص
المنصوص عليها فى المادة السابقة نصف الرسم
المستحق عن منحها .

مادة ٣ - يلغى كل نص يخالف احكام هذه
اللائحة .

مادة ٤ - يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورهما
وتنشر فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١٥ صفر ١٣٩٨ هـ

الموافق ٢٤ يناير ١٩٧٨ م

مرسوم ملكي

بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء

وكالة الأنباء الليبية (١) (٢)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية ،
بعد الاطلاع على المادة ٦٤ من الدستور ،
وعلى المادة ٥٤ من قانون المطبوعات رقم ١١
لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالمرسوم بقانون الصادر في
٢٢ من نوفمبر ١٩٦٢ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأنباء
والارشاد وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى
« وكالة الأنباء الليبية » تكون لها الشخصية
الاعتبارية وتلحق بوزارة الأنباء والارشاد ،
ويشار اليها في هذا القانون بكلمة الوكالة .

مادة ٢ - تتولى الوكالة توفير خدمات
الأنباء بطريقة صحيحة غير متحيزة ومساعدة
وسائل الاعلام الليبية ولها في سبيل ذلك :

(أ) تنظيم خدمة شاملة موثوق بها لجمع
الأخبار من مختلف أنحاء المملكة الليبية وتوزيعها
بمقابل على وسائل الاعلام الليبية وغيرها من
الهيئات العامة والخاصة والافراد .

(ب) الحصول بطريق الاشتراك أو المبادلة
أو بأي طريق آخر على أنباء خارجية وتوزيعها
وفقا لما جاء في الفقرة السابقة .

(ج) تزويد وكالات الأنباء الخارجية
بأنباء صحيحة عن ليبيا على أساس البيع أو
التبادل .

مادة ٣ - يتولى ادارة الوكالة وتصريف
شؤونها تحت اشراف وزير الأنباء والارشاد
مجلس ادارة ومدير عام .

مادة ٤ (١) - يشكل مجلس ادارة الوكالة
على النحو التالي :

١ - مدير عام الوكالة رئيسا
٢ - مدير عام الادارة العامة للارشاد
القومي عضوا ونائبا للرئيس

٣ - مدير ادارة الاذاعة المسموعة

٤ - مدير ادارة الاذاعة المرئية

٥ - مدير ادارة المطبوعات والنشر

٦ - ممثل من وزارة المواصلات يرشحه
وزيرها

٧ - ثلاثة أعضاء يرشحهم وزير التربية
والارشاد القومي من أصحاب الصحف الخاصة
والمهتمين بالشئون الاعلامية أعضاء
ويصدر بتشكيل المجلس قرار من مجلس
الوزراء ، ويحدد القرار مدة عمل المجلس على
الا تتجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، كما
يحدد القرار مكافآت الاعضاء .

ويجتمع المجلس بناء على دعوة رئيسه مرة
على الأقل في كل شهرين ولا يكون اجتماع
المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه بما
فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية أصوات
الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب
الذي منه الرئيس ، ويجوز للمجلس أن يدعو
لجلساته من يرى الاستعانة بهم على الا يكون
لهم صوت معدود في المداولات .

(١) الجريدة الرسمية - عدد خاص في ١٠/١٠/١٩٦٤ .

(٢) صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء وكالة الأنباء الليبية . وقد نص في مادته (١) على
انه (تستثنى وكالة الأنباء الليبية من احكام قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٩ محرم ١٣٩٠ هـ الموافق ١٧ مارس سنة
١٩٧٠ بضم أجهزة ومرافق الادارة العامة للاعلام الى وزارة التربية والارشاد القومي وتبقى مؤسسة عامة خاضعة لاحكام
القانون الصادر بإنشائها رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ ومع مراعاة الاحكام النصوص عليها في المواد التالية) كما نص في مادته (٣)
على انه (يستبدل بمبارتي (وزير الأنباء والارشاد) ، (وزارة الأنباء والارشاد) عبارتاً (وزير التربية والارشاد القومي) ،
(وزارة التربية والارشاد القومي) أينما وردنا في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ م المشار اليه واللوائح الصادرة بمقتضاه)
الجريدة الرسمية - العدد ٥٥ في ١٢/١/١٩٧٠ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

وتبلغ قرارات المجلس الى وزير التربية والارشاد القومي خلال سبعة ايام من تاريخ صدورها ولا تعتبر نافذة الا بعد اعتمادها من الوزير ، وعليه ان يرجع الى مجلس الوزراء فيما يلزم اعتماده من هذا المجلس ، فاذا لم يعتمد الوزير تلك القرارات او يعترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بها اعتبرت نافذة ، اما في حالة اعتراض الوزير على قرار من القرارات فعليه ان يعيده الى المجلس مشفوعا بملاحظاته عليه ، ولا يكون قرار المجلس بالتمسك بالقرار نافذا في هذه الحالة الا بأغلبية ثلاثة ارباع اعضاء المجلس .

مادة ٥ - يختص مجلس الادارة بما يلي :
(١) تحديد السياسة العامة للوكالة في نطاق السياسة العامة للدولة .

(ب) اقرار مشروع الميزانية واعتماد الحساب الختامي .

(ج) اقرار مشروعات اللوائح الخاصة بتنظيم العمل في الوكالة وخاصة لوائح شئون الموظفين وشئون الميزانية والحسابات دون التقيد بالقواعد والنظم المتبعة في الحكومة على ان تصدر هذه اللوائح بقرارات من مجلس الوزراء .

(د) النظر فيما يعرضه وزير الانباء والارشاد او مدير عام الوكالة من المسائل المتعلقة بنشاط الوكالة ونظام العمل فيها .

مادة ٦ (١) - يعين مدير عام الوكالة وتحدد درجته ومرتبته بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التربية والارشاد القومي ويختص المدير العام بما يلي :

(١) تحضير الموضوعات اللازم عرضها على مجلس الادارة ، وتنفيذ ما يعتمد من قرارات المجلس في شأنها .

(ب) ادارة الشئون التنفيذية للوكالة وتطوير نظام العمل فيها وتدعيم اجهزتها .
(ج) اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .

(د) تمثيل الوكالة امام القضاء وفي علاقاتها مع الغير .

(هـ) الاشراف على جميع موظفي الوكالة وعمالها .

(و) اصدار اوامر الصرف من ميزانية الوكالة وله ان يفوض غيره من موظفيها في ذلك .
(ز) تقديم تقارير نصف سنوية الى وزير التربية والارشاد القومي ومجلس الادارة عن اعمال الوكالة وحالتها المالية .

(ح) الاختصاصات الاخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح او التي يخولها اياه مجلس الادارة .

ويكون للمدير العام نائب يصدر بتعيينه قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التربية والارشاد القومي ، ويساعد المدير العام في ادارة شئون الوكالة ويتولى اختصاصاته عند غيابه .

مادة ٧ - تبدأ السنة المالية للوكالة في اول ابريل وتنتهي في آخر مارس من كل عام على ان تبدأ السنة المالية الاولى للوكالة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨ - يكون للوكالة ميزانية سنوية مستقلة تعد طبقا للقواعد المتبعة في المشروعات التجارية قبل بداية السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل ، ويعد الحساب الختامي للمؤسسة خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرافقه تقرير عن نشاط الوكالة ومركزها المالي فهي السنة المنتهية .

وتقدم الميزانية والحساب الختامي بعد موافقة مجلس الإدارة عليهما إلى وزير الأنباء والإرشاد لعرضهما على مجلس الوزراء لإقرارهما . وتعد الميزانية الأولى للوكالة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٩ - تتكون إيرادات الوكالة من :

(أ) المبالغ المخصصة للوكالة في ميزانية الدولة .

(ب) صافي أرباح الوكالة وفائض إيراداتها عن السنة السابقة .

(ج) الهبات والوصايا والأوقاف التي يقبلها مجلس الإدارة بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله الوكالة .

(د) الإيرادات الأخرى التي يقرر مجلس الإدارة ضمها إلى الإيرادات .

مادة ١٠ - تخضع الوكالة في إدارة أموالها ومسك حساباتها للقواعد المتبعة في المشروعات المالية والتجارية .

مادة ١١ - يتولى ديوان المحاسبة فحص ومراجعة حسابات الوكالة ، وعلى رئيس الديوان أن يقدم تقريراً سنوياً عن ذلك إلى وزير الأنباء والإرشاد ومجلس الإدارة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

مادة ١٢ - مع عدم الإخلال بمراجعة ديوان المحاسبة ، يعهد بمراجعة حسابات الوكالة إلى اثنين من مراجعي الحسابات يصدر بتعيينهما سنوياً قرار من وزير الأنباء والإرشاد بناء على اقتراح مجلس الإدارة على أن تحدد بالقرار قيمة المكافأة التي تصرف لهما .

ويجب ألا يكون المراجعان منتسبين لهيئة مراجعة واحدة ولا تمتد فترة تعيينهما كمراجعين لحسابات الوكالة أكثر من ثلاث سنوات متتالية .

وعلى المراجعين أن يقدموا تقريراً سنوياً بنتيجة مراجعتهم إلى وزير الأنباء والإرشاد ومجلس الإدارة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للوكالة .

مادة ١٣ - على المؤسسة أن تضع تحت تصرف المراجعين جميع الدفاتر والأوراق والبيانات اللازمة لتمكينهما من القيام بمطلهما وعلى المراجعين التحقق من أن مشروع الميزانية والبيانات الحسابية الأخرى قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل الحالة المالية للوكالة تمثيلاً صحيحاً .

وعلى مراجعي الحسابات أو أحدهما إخطار المدير كتابة بأي نقص أو خطأ أو مخالفة تستوجب الاعتراض عليها ، فإذا لم يقم المدير العام باستيفاء النقص أو تصحيح الخطأ أو إزالة سبب المخالفة حسب الأحوال وجب على المراجع أن يوضح ذلك في التقرير السنوي الذي يقدمه إلى الوزير ومجلس الإدارة ، وعلى المراجعين أو أحدهما في حالة وجود أخطاء جسيمة تعرض الوكالة لخسارة محققة دعوة مجلس الإدارة إلى الاجتماع لعرض الأمر عليه .

مادة ١٤ (أ) - تمفي الوكالة من جميع الضرائب والرسوم أيا كان نوعها وسواء أكانت عامة أو محلية .

مادة ١٥ - تسرى على موظفي المؤسسة وعمالها فيما لم يرد فيه نص هذا القانون أو للوائح الصادرة بمقتضاه أحكام الخدمة المدنية المطبقة على موظفي وعمال الحكومة ، ويكون لمجلس الإدارة في هذا الشأن اختصاصات لجنة الخدمة المدنية وللمدير العام اختصاصات مدير عام إدارة الخدمة المدنية .

مادة ١٦ - على وزير الأنباء والإرشاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في دار السلام العامة بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٣٨٤ هـ . الموافق ١ أكتوبر ١٩٦٤ م .

قرار مجلس الوزراء

بإصدار لائحة تنظيم العمل بوكالة

الأنباء الليبية (١)

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على المادة ٥ من المرسوم الملكي
بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ م بشأن وكالة
الأنباء الليبية .

وعلى اقتراح مجلس إدارة الوكالة ،
وبناء على ما عرضه وزير الأنباء والإرشاد،
قرر

مادة ١ - يعمل فيما يتعلق بوكالة الأنباء
الليبية بلائحة تنظيم العمل المرافقة لهذا القرار.

مادة ٢ - على وزير الأنباء والإرشاد تنفيذ
هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره .
صدر بطرابلس في ٢٤ شوال ١٣٨٤ هـ .
الموافق ٢٥ فبراير ١٩٦٥ م .

لائحة تنظيم العمل بوكالة الأنباء الليبية

مادة ١ - يرأس مدير عام الوكالة الجهاز
الإداري ويشرف على جميع موظفيها ويتولى
تنسيق الأعمال بين جميع أقسام الوكالة .
مادة ٢ - تضم وكالة الأنباء الليبية الأقسام
الآتية :

- ١ - قسم الإدارة والعلاقات العامة .
- ٢ - قسم التحرير والترجمة .
- ٣ - قسم الهندسة والصيانة والتدريب .
- ٤ - قسم الحسابات والمالية .
- ٥ - قسم المحفوظات والمكتبة .

مادة ٣ - يختص قسم الإدارة والعلاقات
العامة بما يلي :

- (أ) إدارة شئون موظفي الوكالة .
- (ب) تولى الشئون العامة والأعمال
الإدارية .

(ج) القيام بأعمال السكرتيرية بما في ذلك
اعداد التقارير والمكتبات والمحاضر .

(د) توثيق العلاقات بين الوكالة وعملائها
وبينها وبين الجهات المعاملة في الخارج .

(هـ) العمل على إيجاد الوعي الكامل بين
أفراد الجمهور للاستفادة من الوسائل التي
تساهم فيها الوكالة لضمان تحقيق أهدافها .

مادة ٤ - يختص قسم الحسابات والمالية
بما يلي :
(أ) امساك السجلات والأوراق والحسابات
الخاصة بالوكالة .

(ب) الاحتفاظ بالنقود السائلة وإدارة
شئون الخزينة وتولى المصروفات العمومية
والعلاقات المصرفية وجميع عمليات الدفع
والقبض .

(ج) اعداد مشروع ميزانية الوكالة
السنية والحساب الختامي .

(د) تسهيل أعمال رئيس ديوان المحاسبة
والمراجعين .

(هـ) اعداد التقارير الخاصة بحالة الوكالة
المالية وفقا لما ينص عليه القانون .

(و) تنفيذ عمليات الجرد المتعلقة بأموال
الوكالة المالية ومتعلقاتها والمحافظة عليها
وصيانتها .

(ز) تنفيذ عمليات الشراء والعقود المبرمة
مع الغير ممن لهم منفعة مشتركة مع الوكالة .

مادة ٥ - يختص قسم المحفوظات والمكتبة
بما يلي :

- (أ) حفظ الأوراق والملفات والنشرات
والكتب والصور والأفلام والتسجيلات وجميع
ما يتعلق بذلك .

(ب) تنظيم الارشيف والمكتبة تنظيميا يحقق صالح العمل .

(ج) تجهيز السجلات والدفاتر الخاصة بقيودات الوارد الى المحفوظات والمكتبة والصادر منها وضمان سهولة مراجعتها على الوجه الاكمل .

مادة ٦ - يختص قسم الهندسة والصيانة والتدريب :

(ا) الاشراف على الجهاز الفنى بالوكالة .
(ب) القيام بأعمال الصيانة الخاصة بالاجهزة الفنية للوكالة .

(ج) القيام بأعمال التدريب على استعمال الاجهزة وعلى كيفية استخدامها وصيانتها .
(د) التأكد من سير الاجهزة سيرا سليما بما يضمن سير العمل على الوجه المطلوب .
(هـ) تقديم التقارير الخاصة بسير الاجهزة وحالتها وصيانتها .

(و) اعداد الطلبات الخاصة باستبدال الاجهزة وأجزاء صيانتها وتجديدها عند الحاجة .

(ز) العمل على تنظيم الاشراف على الاجهزة بما يضمن وجود رقابة مستمرة طوال فترة العمل .

مادة ٧ - يختص قسم التحرير والترجمة بما يلي :

(ا) تنظيم جهاز التحرير على الوجه الذى يضمن النجاح المطلوب ليلا ونهارا .

(ب) اعداد النشرات الاخبارية للاذاعة والمشاركين الاخرين .

(ج) مراقبة فترات الارسال على المحطات وجمع الاخبار .

(د) قراءة جميع النشرات والاخبار الملتقطة من الوكالات الخارجية وجمعها من المندوبين والمحطات فى الداخل وتصنيفها وترجمة ما يتطلب منها ذلك واعداد النشرات لتوزيعها على الجهات المعنية .

(هـ) الاتصال بالمحررين والمراسلين فى اماكنهم لابلغهم التعليمات وتلقى ما لديهم من اخبار .

(و) العمل بالتوجيهات التى يصدرها المسؤولون فى الوكالة والعمل على تطبيق التعليمات تطبيقا يضمن سلامة سير العمل ويحقق نجاحه .

(ز) اعداد الاخبار اللازم اذاعتها على الوكالات فى الخارج والعمل على توزيعها عليها فى الوقت المناسب والتأكد من تحقيقها للغرض المقصود .

(ح) التأكد من سلامة توزيع الاخبار فى انداخل ووصولها الى المشتركين فى الوقت المناسب .

(ط) التأكد من سلامة جهاز المندوبين والمراسلين وبقائهم فى اماكنهم وتنسيق الأعمال بينهم وتغطية نشاطهم للاماكن التى يعملون بها .

(ي) العمل على تزويد جميع الدوائر والمؤسسات والمشاركين بالاخبار الهامة فى اقصى سرعة ممكنة .

(ك) تنظيم أعمال التدريب لمن تلحقهم الادارة العامة بالقسم للاستفادة من المحررين ذوى الخبرة فى أعمال التحرير والاعداد والترجمة .

جُمُهورية مَصْرُ العَرَبِيَّةِ

الإعلام

أجهزة لاسلكي واستقبال اذاعي :

- قانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٢ بشأن رخص الاجهزة اللاسلكية .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية وبإلغاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية .
- قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ بإلغاء الرسم المقرر على أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية .

اذاعة مرئية واذاعة مسموعة :

- القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن الاذاعة المرئية .
(يراجع : وزارات وأشخاص معنوية عامة ومجالس)
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٠ في شأن تزويد المحركات الحرارية بأجهزة منع الطفيليات الضارة بالاذاعة والتليفزيون .
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٩ .
- قرار وزير الاعلام رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم حق المواطنين في تصحيح الوقائع التي تم اذاعتها .

اعلان :

- قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات .
- مرسوم ١٩٤٢/١٢/٣٠ بحظر المناداة والاعلان بطرق يتسبب عنها اطلاق راحة الجمهور .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٠ .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١ بالترخيص لاذاعة

- الجمهورية العربية المتحدة بإذاعة الاعلانات التجارية بالراديو والتليفزيون .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٦٢ بخصوص أجور الاعلانات التجارية بالراديو التي تذاع من اذاعة الاسكندرية .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٧١٦ لسنة ١٩٦٢ بتفويض مجلس إدارة هيئة الاذاعة في تحديد اجور الاعلانات التجارية التي تذاع بالبرامج المختلفة بالراديو والتليفزيون .
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن اختصاص الهيئة العامة للاذاعة باعداد وتنفيذ الاعلانات التجارية الخاصة بها واختصاص الهيئة العامة للتليفزيون باعداد وتنفيذ الاعلانات التجارية الخاصة بها ونتاج الافلام التليفزيونية الخاصة بالتصدير .
- قرار وزير الصحة رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم المكاتب العلمية العاملة في شئون الدعاية للدوية والمستلزمات الطبية . (يراجع : تجارة برية - اعلانات تجارية)
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن اعفاء شركة مصر للطيران من حفظ نفقات النشر والاعلان والدعاية والاستقبال بشركات القطاع العام .
- قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات والغاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية القديمة .
- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥ بشروط الترخيص بالاعلان على بردورة الارصفة والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة .
- قرار محافظ القاهرة رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ في شأن حظر الترخيص في الاعلان عن الخمر والسجائر والدخان المعسل والتبغ .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ يختص بدعاوى الجنح التي تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر .
- مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات .
- القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة .

- القانون ١٤٠ لسنة ١٩٦٣ بإلحاق شركة دار المعارف للطباعة والنشر بمؤسسة الأهرام .

- القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ بإضافة شركة الاعلانات الشرقية وشركة الاعلانات المصرية وشركة التوزيع المصرية الى بيان دور الصحف والنشر وملحقاتها المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ وبإلحاق الشركات المذكورة بمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر .

- القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة .

- قرار وزير الداخلية الصادر في اول مارس سنة ١٩٢٥ بشأن بيع الجرائد والطواف بها في الشوارع والميادين العامة .

- قرار وزارى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن المطبوعات التى تطبع فى المطابع .

- قرار وزير العمل رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن اللائحة الداخلية لنظام اصـدار مجلة العمل .

- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة .

وكالات انباء :

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن تصفية شركة وكالة انباء الشرق الاوسط .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٢٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن وقف تصفية شركة وكالة انباء الشرق الأوسط .

قانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣

بشأن رخص الأجهزة اللاسلكية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعيين القيود التي يمكن بمقتضاها الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الاثرية في القطر المصري .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الارشاد القومي ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - على حائز الأجهزة اللاسلكية المعدة لاستقبال الاذاعة اللاسلكية سداد الرسوم المقررة على هذه الأجهزة بمكاتب مصلحة التلغرافات والتليفونات في النواحي المحددة لذلك . فإذا لم يسدد الرسم المقرر خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء الترخيص زيد بمقدار خمسين قرشا كل سنة لم يسدد رسمها وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٩ .

مادة ٢ - يؤدي حائز الجهاز مقدما رسما سنويا قدره ١٣٠ قرشا عن كل جهاز يحوزه أيا كان عدد صماماته ، ويؤدي هذا الرسم من تاريخ حيازة الجهاز أو انتهاء مدة الترخيص ، ولا يرد هذا الرسم في أية حال .

فإذا كان الجهاز موجودا في أحد المحال العامة أو أحد محال الملاهي أو أي محل ينتفع من تردد الجمهور يكون الرسم المقرر أربعة جنيهات مصرية .

ويأخذ مكبر الصوت مجرى جهاز الاستقبال من حيث الرسم إذا لم يكن موجودا في نفس المكان .

مادة ٣ - على المرخص له أن يخطر مصلحة

التلغرافات والتليفونات بكتاب موصى عليه بكل تغيير في محل استخدام الجهاز المرخص به أو كل تصرف يجريه فيه مع بيان اسم المنصرف اليه ومحل اقامته وعليه أن يرفق بالكتاب صورة من هذا التصرف موقعا عليها منهما .

مادة ٤ - يحظر استعمال الأجهزة المرخص بها بكيفية مقلقة للراحة .

مادة ٥ - لمجلس ادارة الاذاعة المصرية أن يقرر اعفاء الجهات والهيئات التي يرى لاعتبارات أدبية أو علمية أو مجاملات دولية - من أداء الرسم المنصوص عليه في المادة (٢) ، كما أن له أن يقرر صرف مكافآت من حصيلة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١) لمن يذل جهدا بارزا من المحصلين في تحصيل الرسوم .

مادة ٦ - يحظر بغير ترخيص من وزارة المواصلات تركيب جهاز لاسلكي معد لاستقبال الاشارات أو الصور أو الأصوات المنتشرة بطريق الاذاعة العامة (برود كاستنج) .

« مادة ٧ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة المواصلات صناعة أجهزة الاستقبال اللاسلكية أو الصمامات أو الاتجار فيها ، كما لا يجوز لصانعي الأجهزة المذكورة أو التجارين فيها التصرف في أي جهاز إلا إذا كان المنصرف اليه مرخصا بالاتجار في هذه الأجهزة أو أدى الرسم المنصوص عليه في المادة الثانية . ويجب أن يمسكوا سجلات منظمة يثبتون فيها ما لديهم من أجهزة وصمامات ارسال وتوع كل منها وما تم التصرف فيه ، مع بيان أرقام الايصالات المثبتة لأداء الرسم المشار اليه في الفقرة السابعة وتواريخها واسم المنصرف اليه ومحل اقامته .

وعليهم خلال عشرة أيام من أول كل شهر ارسال صورتين من هذه السجلات باسم مدير عام التلغرافات والتليفونات - وللموظفين المشار اليهم في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه حق الاطلاع على أصل هذا السجلات ومطابقتها على ما يحوزه هؤلاء التجار والصناع من أجهزة وصمامات ، .

مادة ٨ - إذا تبين لمصلحة تلغرافات والتليفونات أن جهازا لاسلكيا يؤثر في تشغيل جهاز آخر فلها أن تفرض على حائزه تنفيذ الاجراءات التي تراها كفيلة بمنع هذا التأثير خلال المدة التي تحددها له .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام المادة ٧ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات .

كما يجوز للمحكمة أن تحكم فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين بإحدى العقوبات الآتية :

(أ) مصادرة الجهاز موضوع الجريمة .

(ب) سحب الترخيص .

(ج) اغلاق محل صنع أو الاتجار في الأجهزة لمدة لا تزيد على ستة أشهر وفي حالة العود خلال السنة التالية لصدور الحكم النهائي في الجريمة الأولى يجب الحكم بمصادرة الجهاز أو بسحب الترخيص أو باغلاق المحل لمدة سنة .

مادة ١٠ - يكون لمفتشى مصلحة التلغرافات والتليفونات أو أى موظف آخر يعينه وزير

المواصلات أو وزير الارشاد القومي بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائي لاثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ - يعفى من العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون كل حائز لجهاز لم يسبق له أداء الرسم المستحق على حيازته أو تأخر فى أدائه اذا قام بسداده خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٢ - يلغى من المرسوم الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ المشار اليه من قبل الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ١٣ - على وزراء الارشاد القومى والعدل والمواصلات كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزيرى المواصلات والارشاد القومى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٧٣ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن أجهزة استقبال الاذاعة التلفزيونية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى القانون رقم ٣٤١ الصادر في ١٩٥٦/١٢/٣٠ في شأن حماية الأموال العامة في الاقليم السوري .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ (٢) -

مادة ٢ (٣)

مادة ٣ (٤) -

مادة ٤ (٥) -

مادة ٥ - لا يجوز الاتجار في الأجهزة المشار إليها في المادة الأولى أو ممارسة مهنة اصلاحها الا بمقتضى ترخيص من هيئة الاذاعة . ويحصل عند منح هذا الترخيص رسم قدره عشرة جنيهات في الاقليم المصري أو مائة ليرة في الاقليم السوري .

ولا يجوز التنازل عن هذا الترخيص الى الغير الا بأذن خاص من مدير هيئة الاذاعة المختص وعندئذ يستحق الرسم المشار اليه في الفقرة الأولى ويحصل من التنازل اليه .

ويجوز لمدير هيئة الاذاعة المختص سحب هذا الترخيص بقرار مسبب .

« مادة ٦ (٦) - يجب على المرخص لهم في بيع الأجهزة أو اصلاحها امساك دفتر خاص مرقم تعده

هيئة الاذاعة ، لتسجيل الأجهزة التي ترد اليهم مع بيان مصدرها وأنواعها وأرقام هياكلها وتاريخ ورودها وخروجها وسائر البيانات المشار اليها في المادة الرابعة . وعليهم كذلك تحرير كشف من أصل وصورة من واقع هذه الدفاتر مبن فيه جميع معاملاتهم ارساله بكتاب مسجل باسم مدير الهيئة في الأسبوع الأول من كل شهر . »

« ولا يجوز للأشخاص المشار اليهم في الفقرة الأولى معاينة أو اصلاح أى جهاز الا اذا كان الرسم المقرر عليه بهذا القانون مدفوعا وعليهم أن يشبتوا في سجل خاص البيانات الدالة على أداء الرسم المستحق على الجهاز وتاريخ أدائه . »

مادة ٧ (٧) -

مادة ٨ - تكون جباية الغرامات المقررة بموجب هذا القانون بالنسبة للاقليم السوري بمعرفة وزارة الخزانة وتحصل مع الرسوم المستحقة وفقا لقانون جباية الأموال العامة رقم ٣٤١ المشار اليه .

مادة ٩ (٨) -

مادة ١٠ (٩) -

مادة ١١ - يعاقب كل من يزاول إحدى مهنتي بيع الأجهزة أو اصلاحها دون ترخيص بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها في الاقليم المصري وخمسمائة ليرة في الاقليم السوري .

« مادة ١٢ (١٠) - يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها كل من امتنع عن امساك الدفتر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة أو سجل فيه معلومات غير صحيحة أو أثبت بيانات ناقصة لا يمكن معها معرفة مصير الجهاز وكذلك امتنع عن ارسال الكشوف المشار اليها في تلك الفقرة أو تأخر في ارساليها عن الميعاد المقرر . »

ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بمعاينة أو اصلاح أى جهاز بالمخالفة لأحكام الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ١٣ - تضاف الى جدول واردات الموازنة

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦٠ في ١٨/٧/١٩٦٠ .

(٢) ألغيت بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٤ - الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ١٨/٤/١٩٧٤ .
(٣، ٤، ٥). ألغيت بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٦) معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٠٠ في ٢٦/١٢/١٩٦٢ .

(٧) ألغيت بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤ الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ٥/٢/١٩٦٢ .

(٨، ٩). ألغيت بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(١٠) معدلة بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

في الاقليم الشمالى مادة اضافية تحت عنوان :
• ايرادات الأجهزة التليفزيونية الآخذة ، •

« مادة ١٣ مكررا (١) - استثناء من حكم المادة السابعة يعفى حائزو الأجهزة التليفزيونية مما لم يحصل من الغرامات المستحقة بسبب التأخير في أداء الرسم خلال الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، •

مادة ١٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وللوزير المختص بشئون الاذاعة ووزير الخزانة التنفيذى فى كل من الاقليمين كل فيما يخصه - اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •

صدر برىاسة الجمهورية فى ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٧ يولييه سنة ١٩٦٠) •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٨

بشان رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية ، وبالفاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور •

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية والقوانين المعدلة له •

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة •

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يفرض رسم على استهلاك التيار الكهربائى يقدر بمليمين عن كل وحدة كيلوات ساعة فى دائرة محافظتى القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة ومليم فى سائر أنحاء الجمهورية • ويلتزم المستهلك بهذا الرسم ، ويحصل مع ثمن التيار الكهربائى بمعرفة الجهات التى تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة شهور فى شهرى يناير ويوليو سنويا •

وتعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية التى

تستهلك فى القوى المحركة والتيار الكهربائى الذى تستهلكه المصانع فى الأعمال الصناعية وما تستهلكه الحكومة وسائر الجهات الداخلة فى ميزانية الخدمات ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة •

كما يعفى من الرسم كله أو بعضه ما تستهلكه بعثات التمثيل الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية وأعضاؤها بشرط المعاملة بالمثل •

مادة ٢ - يؤدى كل مالك سيارة بها جهاز استقبال رسما سنويا مقداره مائة وأربعون قرشا يدفع مع الضريبة الخاصة بالسيارة وتقوم ادارات المرور بتحصيل هذا الرسم لحساب هيئة الاذاعة عند تحصيل ضريبة هذه السيارات وتورده اليها تباعا •

ولوظفى ادارات المرور اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتأكد من أداء هذا الرسم أسوة بما هو متبع فى شأن تجديد رخص السيارات •

وتعفى من هذا الرسم السيارات المملوكة للحكومة وسائر الجهات الداخلة فى ميزانية الخدمات •

مادة ٣ - يحظر استعمال الأجهزة بكيفية مقلقة للراحة ويعاقب كل من يخالف ذلك بغرامة لاتجاوز عشرة جنيهات •

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه كما يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القانون ويتجاوز عن المطالبة بما لم يؤد من الرسوم والغرامات التى استحققت طبقا للمواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه كما يتجاوز عن المطالبة بما لم يؤد من الرسم الذى استحق طبقا للمادة (١) من القانون المذكور على ما استهلكته المصانع فى الأعمال الصناعية وعلى ما استهلكته الحكومة وسائر الجهات الداخلة فى ميزانية الخدمات ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة •

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برىاسة الجمهورية فى ٣٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨) •

(١) المادة ١٣ مكررا مضافة بالقانون ٤٧ سنة ١٩٦٢ المشار اليه •

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٠ فى ١٢/١٢/١٩٦٨ •

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤

بالغاء الرسم المقرر على أجهزة استقبال
الاذاعة التليفزيونية (١).

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد
اصدناه :

مادة ١ - يلغى الرسم السنوى المفروض على
أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية بمتقضى
المادة الاولى من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠
فى شأن أجهزة استقبال الاذاعة التليفزيونية وذلك
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ .

ويرد ما يكون قد حصل من الرسم المذكور عن
عام ١٩٧٤ وذلك طبقا للاجراءات ، وفى المواعيد
التي يصدر بها قرار من وزير الاعلام .

مادة ٢ - تزداد اعانة سد العجز الجارى المدرجة
بموازنة اتحاد الاذاعة والتليفزيون للسنة المالية
١٩٧٤ - (باب ٢ - الايرادات الجارية والتحويلات
الجارية) بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ (مليونين وسبعمائة

الف جنييه) مقابل خفض القيمة فى ايرادات
رسوم الاذاعة المرئية (باب ١ - الايرادات
السيادية) .

كما تزداد استخدامات موازنة الخزانة العامة
للسنة المالية ١٩٧٤ بقيمة الزيادة فى اعانة سد
العجز الجارى لاتحاد الاذاعة والتليفزيون المشار
اليها ، مقابل نقص اعانة الجهاز الادارى للدولة
نتيجة زيادة الموارد السيادية (جمارك - الباب
الاول المجموعة ٦ بند ١) بذات القيمة .

مادة ٣ - تلغى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٩
و ١٠ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار
اليه ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا
القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة
الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ
كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الاول
سنة ١٣٩٤ (١٤ أبريل سنة ١٩٧٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٠

في شأن تزويد المحركات الحرارية بأجهزة منع الطفيليات

الكهربائية الضارة بالاذاعة والتليفزيون (١)

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يجب على أصحاب المصانع والورش والمحلات التجارية القائمة على صنع أو إصلاح أو بيع أو تشغيل المحركات الحرارية ذات الاشغال الكهربائي وكذلك أصحاب الأماكن التي تستخدم فيها تلك المحركات ، أن يقوموا بتزويد هذه المحركات بأجهزة معتمدة مانعة للطفيليات الكهربائية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - على حائزي المحركات المشار إليها في المادة الأولى والسيارات التي تستعمل هذه المحركات أن يقوموا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بتزويدها بالأجهزة المعتمدة المانعة للطفيليات الكهربائية .

مادة ٣ - يجب أن تتوافر في الأجهزة المانعة للطفيليات الكهربائية الخواص المانعة والتي تعتمد عليها اللجنة المختصة في نطاق الذبذبات الآتية :

٨٧٥-٦٨/٤١ - ٢١٦-١٧٦-١٠٠ ميجا سيكل

على ألا تتعدى قيمة الاشعاع الناتج عن المحركات

المشار إليها في المادة الأولى ٣٠ ميكروفولت في المتر الواحد وذلك طبقاً للقواعد والأوضاع الفنية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون الاذاعة والتليفزيون .

مادة ٤ - تشكل لجنة فنية بقرار من الوزير المختص بشئون الاذاعة والتليفزيون تختص باعتماد الأجهزة اللازمة المضادة للطفيليات الكهربائية

ويختار أعضاؤها من الوزارات والهيئات التي تتصل أعمالها بذلك وتمثل فيها الجهات المشتغلة بشئون الصناعة والتجارة .

مادة ٥ - تحدد المعامل الفنية التي تتولى قياس الاشعاع الصادر من المحركات والسيارات التي تنطبق عليها المادة الأولى بالاتفاق بين الوزير المختص بشئون الاذاعة ووزير المواصلات ووزير التربية والتعليم . كما تتفق هيئة الاذاعة مع الجهة التي تمنح تراخيص تلك السيارات على مواعيد اجراء هذه الاختبارات على السيارات واعتماد أجهزة منع الطفيليات الكهربائية .

مادة ٦ - يسرى هذا القانون على المحركات الحرارية ذات الاشغال الكهربائي عدا محركات الطائرات .

مادة ٧ - كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات أو مائة ليرة ولا تزيد على مائة جنيه ، أو ألف ليرة فضلاً عن جواز مصادرة الجهاز موضوع المخالفة .

مادة ٨ - على الوزير المختص بشئون الاذاعة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمى الجمهورية . صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ (١٥ مايو سنة ١٩٦٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٩ (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ،

وعلى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المعدلة لها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايفاد العاملين المدنيين الى الخارج ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ بقواعد سفر العاملين ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ١١٧ في ٢٣/٥/١٩٦٠ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥١ في ٢٠/١٢/١٩٧٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بالتفويض فى الترخيص بالسفر ،

• وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام ،

قرور

المادة الاولى - يفوض رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون بالترخيص فى سفر العاملين بالاتحاد والشركات التابعة له فى مهام رسمية الى الخارج .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ المحرم سنة ١٤٠٠ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩)

قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ (١)

بتنظيم حق المواطنين فى تصحيح الوقائع التى تتم اذاعتها عن طريق الاذاعة أو التليفزيون ووزير الاعلام والثقافة .

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الاذاعة والتليفزيون ؛

وتمكينا وتنظيما لحق المواطنين فى تصحيح ما قد يذاع متعلقا بهم ؛

قرور

مادة ١ - على كل من قطاعى الاذاعة والتليفزيون

أن يقوموا بنسأ على طلب ذوى الشأن بتصحيح ما يذاع من وقائع بالاذاعة أو التليفزيون على أن يتم التصحيح خلال الثلاثة أيام التالية لاستلامه أو على الأكثر فى أول مرة يذاع فيها البرنامج الذى أذيعت من خلاله الوقائع المطلوب تصحيحها وتكون اذاعة التصحيح بغير مقابل بشرط ألا يجاوز مدة اذاعته ضعف مدة اذاعة الوقائع محل طلب التصحيح ، فإذا تجاوزت مدة التصحيح ذلك التزم صاحب الشأن بسداد قيمة القدر الزائد طبقا لتعريفة الاعلانات المقررة فى كل من القطاعين على حسب الأحوال .

مادة ٢ - لا يجوز الامتناع عن اذاعة التصحيح فى غير الأحوال الآتية :

(أ) اذا وصل التصحيح الى قطاعى الاذاعة أو التليفزيون بعد انقضاء أسبوع من تاريخ اذاعة الوقائع المطلوب تصحيحها .

(ب) اذا سبق لقطاع الاذاعة أو التليفزيون تصحيح الوقائع المطلوب تصحيحها .

(ج) اذا كان فى نشر التصحيح جريمة يعاقب عليها القانون أو كان من شأنه الاضرار بحقوق الغير أو يتعلق بوقائع تضمنتها بيانات رسمية .

(د) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التى تمت بها الاذاعة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر فى ١٠ صفر سنة ١٣٩٧ (٢٩ يناير سنة ١٩٧٧) .

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم الاعلانات (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ :

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى المرسوم الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٣٨ بلائحة الاعلانات المعدل بالمرسوم الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

وعلى القانون رقم ٤٣٠ سنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والاغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات واشرطة التسجيل الصوتى :

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

وبناء على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية :

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يقصد بالاعلان فى تطبيق احكام هذا القانون أية وسيلة أو تركيبة أو لوحة صنعت من الخشب أو المعدن أو الورق أو القماش أو البلاستيك أو الزجاج أو أية مادة أخرى . وتكون معدة للعرض أو النشر بقصد الاعلان بحيث تشاهد من الطريق أو بداخل أو خارج وسائل النقل العام .

مادة ٢ - لا يجوز مباشرة الاعلان الا بمعد الحصول على ترخيص فى ذلك من السلطة المختصة .

ويجب للترخيص فى مباشرة الاعلان عن الاشرطة السينمائية موافقة السلطة القائمة على تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

ويكون الترخيص شخصيا وناظدا للمدة المحددة فيه على ألا تجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسئولية على السلطة المختصة فى شأن ما رخص فى اجرائه .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والترخيص فيه ورسوم منحه وتجديده .

مادة ٣ - على المرخص له فى الاعلان ومالك العقار الذى يباشر عليه تنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارهما بذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤ - يعفى من الحصول على الترخيص :

(أ) التركيبات أو اللوحات أو الوسائل غير المضيئة كهربائيا والموضوعة على المحال العامة أو التجارية أو الصناعية أو الملاحى أو الأماكن المعدة لمزاولة إحدى المهن وذلك بقصد الاعلان عن العمل الذى يزاول فيها على ألا يزيد ما يوضع أو يباشر منها على اعلان واحد لكل واجهة مستقلة وبشرط ألا تجاوز حدود المحل ولا تبرز عن واجهة البناء المثبتة به بأكثر من ٢٠ سنتيمترا - مع مراعاة ألا يقل ارتفاع حافتها السفلى عن ثلاثة أمتار من سطح الطريق اذا زاد هذا البروز عن ٥ سنتيمترات .

ويجوز وضع لوحة أو لافتة أخرى حاملة للاسم على أحد جوانب المداخل العمومية للمبنى بشرط ألا تزيد أبعادها عن ٤٠ x ٣٠ سنتيمترا ولا يجاوز بروزها ٥ سنتيمترات .

(ب) الاعلانات الموضوعة داخل فترينات العرض لتعلن عن أنواع السلع أو المهن أو الصناعات متى كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة أو الصناعة التى تزاول فى المحل .

(ج) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة أو المصنع أو المحل التجارى متى كان الاعلان متعلقا بالاسم أو نوع العمل أو التجارة الذى يزاوله .

(د) الاعلانات المباشرة على الأجهزة والوسائل المرخص بها لتعلن عن نوع المواد أو السلع أو الفرض المخصصة من أجله كطلبات البنزين وموازين الأشخاص والثلاجات وغيرها .

(هـ) الاعلانات المباشرة على العلب أو الأغلفة أو ما فى حكمها التى تستعمل لأغراض تجارية أو صناعية أو صحية للاستهلاك الشخصى ولو وضعت على جوانب المحال التجارية أو المطاعم .

(و) اعلانات البيع أو الأيجار الخاصة بالعقارات ذاتها .

(ز) الاعلانات والبلاغات والنشرات وغيرها

الصادرة من السلطة العامة أو التي يقضى بها القانون .

(ج) الاعلانات التي تبشرها الهيئات الدينية والخيرية والصحية اذا كانت متعلقة بالأغراض المنشأة من أجلها هذه الهيئات .

(ط) الاعلانات الانتخابية .

(ي) الاعلانات والتركيبات التي تقام في المناسبات العامة كالأعياد الدينية أو القومية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية .

على أنه لا يجوز مباشرة الاعلانات المشار إليها في البنود الثلاثة الأخيرة إلا بعد موافقة السلطة المختصة طبقاً للشروط وفي المدة التي تحددها لذلك ويتعين ازالتها وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه خلال ثلاثة أيام من انتهاء المدة المحددة .

مادة ٥ - يحظر مباشرة الاعلان على :

(أ) المباني الأثرية ودور العبادة والأسوار المحيطة بها .

(ب) أملاك الدولة العامة .

(ج) المباني أو أجزاء المباني التي تكون مخصصة لخدمة عامة تبشرها الحكومة أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

(د) النصب والتماثيل المقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة وقواعدها والمتنزهات والأرصعة والأسوار المحيطة بها .

(هـ) المنشآت والأعمدة والأجهزة وغيرها من التركيبات المخصصة لخدمة عامة والمقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة .

ومع ذلك فللسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الاعلان على الأماكن المشار إليها في البندين (ب) و (هـ) طبقاً للشروط والأوضاع وبالرسوم التي يعينها الوزير المختص بقرار يصدره .

مادة ٦ - للسلطة المختصة أن ترفض الترخيص في الاعلان لأسباب تتعلق بمظهر المدينة أو تنسيقها أو بطابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور فيها أو بالأمن العام أو بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية .

مادة ٧ - يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بئديهم قرار وزاري صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له - ويكون لهم الحق في التفتيش على الاعلان والأجهزة الخاصة به .

مادة ٨ - كل من باشر اعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة جنيهات .

وفي حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر عدد المخالفات .

وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وبإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فاذا لم يقم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة التي تحدد لهذا الغرض جاز للسلطة المختصة اجراء هذه الأعمال على نفقته ولا يجوز مطالبتها بأي تعويض عن أى تلف يلحق الاعلان أو الأجهزة أو غيرها .

ولصاحب الشأن خلال شهر من تاريخ اخطاره بحصول الأزالة أن يسترد الاعلان ومشمولاته بعد أدائه قيمة نفقات الأزالة وضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فاذا انقضى هذا الميعاد جاز للسلطة المختصة بيع الاعلان ومشمولاته بالطريق الإداري وتحصيل المبالغ المستحقة لها .

وكل اعلان مخالف للمادة الخامسة أو من شأنه إعاقة حركة المرور أو تعريض سلامة المنتفعين بالطريق أو السكان أو تعريض الممتلكات للخطر أو تشويه جمال المدينة أو تنسيقها أو المساس بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية يجوز للسلطة المختصة ازالته فوراً بالطريق الإداري على نفقة المخالف وتحصل نفقات الأزالة بطريق الحجز الإداري .

مادة ٩ - يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات كل من أزال أو نزع أو مزق أو شوه اعلانا مرخصاً فيه .

مادة ١٠ - يستمر العمل بالرخص السابق صرفها قبل نفاذ هذا القانون إلى نهاية المدة المحددة فيها . ولا يجوز تجديدها إلا بعد استيفاء الشروط المبينة في هذا القانون والقرارات المنفذة له في ميعاد لا يجاوز ستة شهور من انتهاء مدتها .

وعلى أصحاب الاعلانات التي لم يسبق الترخيص فيها أن يقدموا خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون طلبات إلى الجهة المختصة للحصول على الترخيص المشار إليه في المادة الثانية .

مادة ١١ - لا يترتب على هذا القانون أى إخلال بتطبيق أحكام قوانين المباني والتنظيم وأشغال الطرق العامة والمحال الصناعية والتجارية .

مادة ١٢ - تسرى أحكام هذا القانون فى البلاد التى بها مجالس بلدية وفى الجهات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ويجوز للوزير المختص بقرار يصدره إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وفى هذه الحالة يتضمن القرار الشروط

والأوضاع التى يجب توافرها للترخيص فى الإعلان .

مادة ١٣ - يلغى المرسوم الصادر فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٨ المشار إليه .

مادة ١٤ - على وزراء الشئون البلدية والقروية والمواصلات والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون - ولوزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذة ، ويعمل به تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٠ رجب سنة ١٣٧٥ (٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦) .

٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ - مرسوم

يحظر المناذاة والاعلان بطرق يتسبب عنها اطلاق
راحة الجمهور .

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٩٥ من قانون
العقوبات .

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - تمنع في الطرق العامة أو في المحال
المفتوحة للجمهور الاعلان عن البضائع والمحال
التجارية أو العمامة أو غيرها بدق الطبول أو
الأجراس أو بالنفخ في الأبواق أو بأبواق تكبير

الصوت أو بأي طريقة أخرى يتسبب عنها اطلاق
راحة الجمهور .

مادة ٢ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة
السابقة بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة
لا تتجاوز مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

فاذا تكررت المخالفة في خلال سنة من تاريخ
الحكم في المخالفة الأولى يحكم القاضي بالحبس
لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة
قرش .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية ، والعدل تنفيذ
هذا المرسوم ، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٠ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٥٩ باذاعة الاعلانات التجارية ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص لاذاعة الجمهورية العربية المتحدة باذاعة الاعلانات التجارية بالراديو من القاهرة بين فترات برنامج « مع الشعب » ومن دمشق بين فترات « مع الجمهور » وذلك نظير أجر لا يقل عن خمسة جنيهاً ولا يزيد على ٢٥ خمسة وعشرين جنيهاً للدقيقة الواحدة بالاقليم الجنوبي وفي حدود مائة وخمسين ليرة سورية للدقيقة الواحدة بالاقليم الشمالي ؛

على أن يقتصر ذلك على المنتجات والاعلانات التي تقرها الهيئة وعلى أن يكون الترخيص لمدة سنة يعاد النظر بعدها في الموضوع .

وفي حالة اذاعة برامج اعلانية يتحمل المعلن التكاليف الفعلية لاعداد البرامج طبقاً لما يتم الاتفاق عليه .

مادة ٢ - يرخص لهيئة الاذاعة المذكورة باذاعة الاعلانات التجارية بالتليفزيون خلال الفترات التي تحددها الهيئة وذلك نظير أجر لا يقل عن عشرة جنيهاً ولا يزيد على ستين جنيهاً للدقيقة الواحدة بالاقليم الجنوبي وفي حدود ٤٥٠ ليرة للدقيقة الواحدة بالاقليم الشمالي .

على أن يقتصر ذلك على الاعلانات والمنتجات التي تقرها الهيئة وعلى أن يكون الترخيص لمدة سنة يعاد النظر بعدها في الموضوع .

وفي حالة اذاعة برامج اعلانية يتحمل المعلن التكاليف الفعلية لاعداد البرامج طبقاً لما يتم الاتفاق عليه .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٤ - على نائبوزير شئون رئاسة الجمهورية تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٧٩ (٢٦ مارس سنة ١٩٦٠) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١

بالترخيص لاذاعة الجمهورية العربية المتحدة باذاعة الاعلانات التجارية بالراديو والتليفزيون (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى موافقة مجلس ادارة هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يرخص لاذاعة الجمهورية العربية المتحدة في اذاعة الاعلانات التجارية بالراديو من القاهرة بين فترات برنامج « مع الشعب » ومن دمشق بين فترات « مع الجمهور » وذلك نظير أجر يقل عن خمسة جنيهاً ولا يزيد على خمسة وعشرين جنيهاً للدقيقة الواحدة في الاقليم الجنوبي وفي حدود مائة وخمسين ليرة سورية للدقيقة الواحدة في الاقليم الشمالي .

ويكون ذلك مقصوراً على المنتجات والاعلانات التي تقرها الهيئة . وفي حالة اذاعة برامج اعلانية يتحمل المعلن التكاليف الفعلية لاعداد البرامج طبقاً لما يتم الاتفاق عليه .

مادة ٢ - يرخص لهيئة الاذاعة المذكورة في اذاعة الاعلانات التجارية بالتليفزيون خلال الفترات التي تحددها الهيئة وذلك نظير أجر لا يقل عن عشرة جنيهاً ولا يزيد على ستين جنيهاً للدقيقة الواحدة في الاقليم الجنوبي وفي حدود ٤٥٠ ليرة للدقيقة الواحدة في الاقليم الشمالي .

ويكون ذلك مقصوراً على الاعلانات والمنتجات التي تقرها الهيئة . وفي حالة اذاعة برامج اعلانية يتحمل المعلن التكاليف الفعلية لاعداد البرامج طبقاً لما يتم الاتفاق عليه .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩٤ في ١٩٦٠/٤/٢٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣٩ في ١٩٦١/٦/٢٤ .

مادة ٢ مكررا (١) - يجوز بقرار من الوزير المختص التجاوز عن الحد الأدنى لأجور الاعلان المبينة بالمادتين (١) و (٢) اذا استدعت المصلحة ذلك .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢٦ مارس سنة ١٩٦١ .
صدر برياسة الجمهورية في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١١ يونيه سنة ١٩٦١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٦٢

بخصوص اجور الاعلانات التجارية بالراديو التي تذاغ من اذاعة الاسكندرية (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١ بالترخيص لاذاعة الجمهورية العربية المتحدة باذاعة الاعلانات التجارية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى موافقة مجلس ادارة هيئة الاذاعة بجلسته ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قرر :

مادة ١ - استثناء من القواعد المحددة بالقرار الجمهوري رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بشأن اجور الاعلانات التجارية بالراديو تكون الاجور الخاصة بما يذاغ من اذاعة اسكندرية المحلية في حدود مبلغ جنيهين للدقيقة الواحدة ، وعلى أن يكون ذلك مقصورا على المنتجات والاعلانات التي تقرها الهيئة ، وعلى أن يتحمل المعلن التكاليف الفعلية لاعداد البرامج طبقا لما يتم الاتفاق عليه في حالة اذاعة برامج اعلانية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٧١٦ لسنة ١٩٦٢

بتفويض مجلس ادارة هيئة الاذاعة في تحديد اجور الاعلانات التجارية التي تذاغ بالبرامج المختلفة بالراديو والتلفزيون (٣)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٥٩ باذاعة الاعلانات التجارية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦١ بالترخيص لاذاعة الجمهورية العربية المتحدة باذاعة الاعلانات بالراديو والتلفزيون .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن اجور الاعلانات التجارية باذاعة اسكندرية المحلية .

قرر :

مادة ١ - يفوض مجلس ادارة هيئة الاذاعة في تحديد اجور الاعلانات التجارية التي تذاغ بالبرامج المختلفة بالراديو والتلفزيون .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برياسة الجمهورية في ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢) .

كذلك قرر انشاء مجلس تنفيذي ، يكون الهيئة التنفيذية الادارية العليا لسلطة الدولة ، ليقوم على التنفيذ العملي .

وتأسيسا على هذا ، فلقد كان لابد من اضافة مواد جديدة الى دستور الحكم المؤقت الذي يجري العمل وفق نظامه في الجمهورية العربية المتحدة ، لاعطاء هذه التنظيمات المستمدة من مبادئ الميثاق ، الذي ارتضاه الشعب ، قوة الدستور ، وذلك حتى يتم وضع الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

(١) مضافة بالقرار الجمهوري رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣١/١/١٩٦٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في

١٩٦٢/٢/٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ١٥/٢/١٩٦٢ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢١١ في ١٥/٩/١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٧

بشأن اختصاص الهيئة العامة للإذاعة بأعداد وتنفيذ الاعلانات التجارية الخاصة بها واختصاص الهيئة العامة للتليفزيون بأعداد وتنفيذ الاعلانات التجارية الخاصة بها وإنتاج الأفلام التليفزيونية الخاصة بالتصدير (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الارشاد القومى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم اذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تليفزيون الجمهورية العربية المتحدة .

قرور :

مادة ١ - يلغى اختصاص المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية الخاص بأعداد وتنفيذ اذاعة الاعلانات التجارية بالإذاعة والتليفزيون وإنتاج الأفلام التليفزيونية الخاصة بالتصدير .

مادة ٢ - تختص الهيئة العامة لإذاعة الجمهورية العربية المتحدة بأعداد وتنفيذ الاعلانات التجارية الخاصة بها .

مادة ٣ - تختص الهيئة العامة للتليفزيون الجمهورية العربية المتحدة بأعداد وتنفيذ الاعلانات التجارية الخاصة بها وإنتاج الأفلام التليفزيونية الخاصة بالتصدير .

مادة ٤ - ينقل العاملون بوحدة إنتاج وتوزيع أفلام التليفزيون والاعلانات التجارية من المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية بدرجاتهم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٨ فى ١٦/١١/١٩٦٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ فى ٣٠/١٠/١٩٨٠ .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٩٩ فى ١٨/١٢/١٩٥٨ .

ومرتباتهم الى الهيئتين العامتين للإذاعة والتليفزيون وذلك حسب طبيعة وظائفهم .

كما ينتقل إنتاج ومعدات وآلات وأثاث هذه الوحدة من أفلام وكاميرات . الخ الى الهيئة العامة للتليفزيون .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٣٨٧ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧) .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٨٠

بشأن إعفاء شركة مصر للطيران من ضغط نفقات النشر والاعلان والدعاية والاستقبال بشركات القطاع العام (٢)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن ضغط نفقات النشر والاعلان والدعاية والاستقبال بشركات القطاع العام ،

وعلى توصية اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بجلستها المنعقدة فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٨٠ ،

قرور

المادة الاولى - تعفى شركة مصر للطيران من أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣٠ ذى القعدة ١٤٠٠ سنة (٩ أكتوبر سنة ١٩٨٠)

قرار رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات وإلغاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية القديمة (٣)

وزير الشئون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم الاعلانات :

وعلى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قـرـر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص في الاعلان الى الجهة المختصة مبينا به اسم الطالب وصناعته ومحل اقامته والمدة التي سيباشر فيها الاعلان وموقع العقار الذي سيباشر عليه واسم مالكة .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(أ) الرسومات الانشائية التفصيلية بمقاس رسم مناسب من صورتين عن الحوامل الخاصة بالاعلان والتركيبات والهيكل وغيرها والمواد المصنوعة منها وطرق تثبيتها والوانها متى كان الاعلان مركبا بأعلى أسطح العقارات أو أعمدة الانارة أو النفق .

واذا كان الاعلان مضيئا فيجب أن يرفق مع الطلب علاوة على الرسومات المشار اليها في الفقرة السابقة الرسومات التفصيلية للتركيبات والتوصيلات الكهربائية (١) .

(ب) الايصال الدال على رهيم النظر .

مادة ٢ - في حالة مباشرة الاعلان على لوحات أو حوامل أو وسائل متعددة لموضوع واحد أو لموضوعات مختلفة يجب الحصول على ترخيص عن كل لوحة أو حامل أو وسيلة ولو كان الطالب أو المتدفع بالاعلان شخصا واحدا .

مادة ٣ - يشترط في السياجات واللوحات والحوامل والوسائل الأخرى المعدة لمباشرة الاعلان أن تكون مطابقة للمواصفات الآتية :

(أ) السياجات واللوحات والحوامل والوسائل المعدة للاعلان والمقامة على الأرض :

١ - يجب ان تكون القوائم مثبتة بمتانة في الأرض وألا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الأرض عن متر واحد وفي حالة استعمال قوائم أو حوامل من الخشب أو الحديد يتعين طلاؤها بوجهين من البتومين الساخن .

٢ - يجب ألا يزيد ارتفاع أعلا جزء من السياجات أو اللوحات أو الحوامل المقامة حول الأرض الفضاء على ستة أمتار من منسوب سطح

الأرض المطل علىه وإذا لم يكن الغرض من اقامه السياج حجب الأرض الفضاء من جميع جهاتها وجب ترك جزء خال يكشف عما وراءه بارتفاع قدره نصف متر على الأقل بين الأرض وآخر جزء في السياج ويجوز في هذه الحالة تغطية هذا الفراغ بشبكة من الخشب على ألا يقل الجزء المفرغ منها عن نصف مساحته .

وإذا أقيمت اللوحات بعيدة عن حد الطريق بمسافة لا تقل عن ثمانية أمتار جاز أن يصل ارتفاع أعلا جزء فيها الى ثمانية أمتار .

(ب) اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط .

١ - يجب لتثبيت اللوحات أو الحوامل في الحوائط استعمال كانات من الحديد لا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الحوائط عن ١٠ سم ولا يجوز استعمال الحواير أو القطع الخشبية في هذا الغرض .

ويجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للأصول الفنية أو القواعد الهندسية ويشترط ألا يتعارض مع فتحات الأبواب والنوافذ ووسائل الانقاذ وأعمدة الصرف ومواسير المياه .

٢ - يجب ألا يجاوز بروز الاعلان بما في ذلك الحوامل والكوابيل واللوحات المباشر عليها خارج حد الطريق المسافات الآتية :

٥ سم من حد الطريق في حدود ارتفاع قدره ثلاثة أمتار مقيسا من سطح الطريق ثم ٥ في المائة من عرض الطريق في المسافة التي تعلو ذلك لغاية ارتفاع أربعة أمتار مقيسا من سطح الطريق وبشرط ألا تزيد البروز على ستين سنتيمترا ثم ١٠ في المائة من عرض الطريق فيما يعلو ذلك من ارتفاع .

وبشرط ألا يزيد البروز على متر ونصف ولا يجوز أن يزيد ارتفاع أعلى جزء في الاعلان على سطح سقف الدور العلوي المطل على الطريق أكثر من مترين .

وإذا كان الاعلان مثبتا على واجهات البواكي وجب ألا يزيد بروزه مع الحوامل والكوابيل الخاصة به من سطح الحائط على ربع عرض الرصيف الواقع خارج واجهات البواكي بشرط ألا يجاوز هذا البروز ٥٠ سم وألا يقل ارتفاع أدنى جزء فيه عن ثلاثة أمتار ويحظر مباشرة الاعلان على فتحات البواكي وكذلك الاعلان البارز على الجوانب الداخلية والجانبية لاكتاف البواكي .

(١) مضافة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٩٦٧/٧/٢٩ - الوقائع المصرية

(ج) الاعلانات الموضوعة فوق أسطح المباني :

١ - في حالة مباشرة الاعلانات على لوحات موضوعة فوق أسطح المباني يجب ألا يزيد ارتفاع أعلى جزء فيها بما في ذلك الحوامل على خمسة أمتار أما في حالة مباشرتها على تركيبات مفرغة بحيث لا يكون في مجموعها أو في جزء منها لوحة مصممة فيجب ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك الحوامل على عشرين مترا .

ويجب في الحالتين المتقدمتين أن تكون الحوامل ومشتملاتها رادة عن صامت واجهات البناء الواقعة على حد الطريق بما لا يقل عن متر واحد .

٢ - يجب أن تكون حوامل الاعلانات أو اللوحات والتركيبات وغيرها من مواد غير قابلة للاحتراق .

٣ - يجب أن يكون الاعلان وحامله في موضع لا يعرض المنتفعين بالعقار أو غيرهم لأي ضرر ولا يتعارض مع التركيبات الخاصة بالمرافق العامة أو وسائل الانقاذ أو يؤثر عليها .

٤ - يجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للأصول الفنية وبحيث يقاوم تأثير الرياح ولا يترتب عليه أي ضرر .

(د) الاعلانات المثبتة في أعمدة الانارة :

يجب في الاعلانات التي تبشر على أعمدة الانارة ألا يقل ارتفاع أدنى نقطة فيها على ٥ متر من سطح الرصيف وألا يزيد مسطحها على متر مربع وألا يتجاوز البروز حافة الرصيف .

(هـ) الاعلانات على النفق :

يجب في الاعلانات التي تبشر على النفق اذا لم تكن بالنقش ألا يجاوز ارتفاعها حافتي الحائط الممتدة بعرض الطريق السفلى وألا يزيد سمكها على عشرة سنتيمترات .

(و) (١) الاعلانات على شبكة الحقائق اعلا سيارات الأجرة

يجب في الاعلانات التي تبشر على شبكة الحقائق اعلا سيارات الأجرة أن تثبت تثبيتا جيدا بالشبكة . وأن تكون غير بارزة عن مسطح السسيارة العلوى المثبتة به الشبكة وألا يزيد ارتفاع الاعلان عن عشرين سنتيمترا من سقف السيارة ، وأن يكون من مادة غير قابلة للاحتراق .

ويلزم حفظ رخصه مباشرة الاعلان مع السائق وتقديمها عند أي طلب في أي وقت يجب اخطار قلم المرور عن السيارات الأجرة مباشرة عليها الاعلانات بدون ترخيص ليراعى ذلك في تجديد رخصة المرور السنوية .

(٢) الاعلانات المضئية كهربائيا

يجب أن تتوافر في الاعلانات المضئية كهربائيا فضلا عن الاشتراطات المتصوص عليها في هذه المادة ما يأتي :

١ - أن يكون موقع الاعلان المضئ في مكان مأمون بعيد عن متناول الأيدي وبطريقة تمنع انتشار الحريق .

٢ - أن تعمل حواجز من مادة غير قابلة للاحتراق حول الاعلانات التي تقام فوق أسطح المباني والاعلانات التي تبشر على السياجات واللوحات والحوامل المقامة على الأرض ويعمل بهذه الحواجز باب مزود بقفل متين لمنع دخول غير المختصين الى مكان الاعلان كما توضع عليه لافتة (خطر - ممنوع الدخول) .

٣ - أن تكون جميع الأجزاء المعدنية الداخلة في تركيب الاعلان بما فيها الحوامل والمحولات موصله توصيلا كهربائيا جيدا بالأرض .

٤ - أن تكون محولات التيار والأنابيب الضوئية وما يتصل بها من أجهزة في أماكن مأمونة وجيدة التهوية وفي مكان لا يدخله الا المختصين فقط .

٥ - أن تكون المفاتيح والمصهرات على لوحة أو لوحات من الرخام أو الارذواز .

٦ - أن تكون جميع التوصيلات الكهربائية داخل مواسير معزولة من الصلب السميكة الملحوم كما يجب توصيلها بالأرض .

٧ - أن تكون محولات التيار مغطاة بأغطية محكمة بحيث لا تتسرب اليها مياه الأمطار وأن تكون جيدة التهوية .

٨ - أن يزود مكان الاعلان المركب على أسطح المباني أو المباشر على اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط على واجهات المحال بعدد من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الذي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومه وذلك من الأنواع الآتية :

جهاز اطفاء حريق الكهربائي .

(١) مضافة بقرار وزير الشئون البلدية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٢/٢/١٩٦١ . الوقائع المصرية العدد ٢٠

في ١٣/٤/١٩٦١ .

(٢) مضافة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ٢٩/٧/١٩٦٧ الوقائع المصرية العدد ١٧٤

في ١١/٩/١٩٦٧ .

جهاز اطفاء مائى سعة ١٠ لتر .

مادة ٤ - لا يجوز مباشرة الاعلان بالكتابة أو النقش أو بالطلاء على الحوائط الا فى الأماكن التى توافق عليها السلطة المختصة وذلك فيما عدا الاعلانات المنصوص عليها فى البند (١) من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

كما لا يجوز مباشرة الاعلانات المضبوطة اذا كانت تسبب اخلالا أو لپسا مع الاشارات المرو ضوئية .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بالاضاءة المسقطه المتحركة والثابتة الا فى الأماكن وبالأوضاع التى توافق عليها السلطة المختصة .

مادة ٥ - يجب أن تصنع اللوحات والحوامل والوسائل المعدة لمباشرة الاعلانات من مواد ذات مقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة كالمعدن أو الخشب أو الزجاج أو غيره .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بطريق اللصق الا على لوحات مصنوعة من المواد المشار اليها على أنه بالنسبة للاعلانات التى لا تزيد مدة مباشرتها على ثلاثة شهور يجوز أن تكون مصنوعة من مواد ضعيفة المقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة .

مادة ٦ - فى حالة مباشرة الاعلان على لوحة أو حامل معد لهذا الغرض يجوز صرف ترخيص واحد عن كل لوحة أو حامل حتى ولو تغير الاعلان من وقت الى آخر .

مادة ٧ - يؤدى الطالب قبل الترخيص فى الاعلان أو تجديده الرسوم الآتية :

(أ) رسم نظرى قدره خمسون قرشا عن كل اعلان أو لوحة أو سياج أو عامود انارة أو وحدة من وحدات النقل المشترك سواء كانت قاطرة أو مقطورة أو شبكة الحقائق أعلا سيارات الأجرة ولا يرد هذا الرسم فى حالة رفض طلب الترخيص أو طلب تجديده .

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان حتى ولو كان متغيرا لايه مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا كان للاعلان أكثر من وجه واحد يؤدى الرسم عن كل وجه بحسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهات عن كل اعلان على أعمدة الانارة على ألا يتعدى فانوسا ذى وجهتين على عامود الانارة الواحد وذلك لايه مدة يباشر

فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحة الاعلان الذى يباشر على النفق لايه مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(هـ) رسم قدره جنيهان و ٥٠٠ مليم عن الاعلانات المباشرة من الداخل أو الخارج على كل وحدة من وحدات النقل سواء آكانت قاطرة أو مقطورة وذلك عن أية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

وتحدد مساحة الاعلان بالأبعاد الخارجية للوحات بما فى ذلك الزخارف والاطارات ان وجدت وإذا بوشر الاعلان بالنقش أو الكتابة أو الأحرف المجسمة غير المحدودة باطار فتكون مساحة الاعلان عبارة عن مساحة المستطيل الشامل للاعلان المباشر .

وفى جميع الحالات تعتبر كسور المتر مترا .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥

بشروط الترخيص بالاعلان على برودره الارصفة والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة (١)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات ولائحته التنفيذية ،

قرر :

مادة ١ - لا يجوز فى مدينة القاهرة وضع اعلانات بأرصفة الطرق وأجهادين والحواجز الحديدية المخصصة لسلامة عبور المشاة الا فى الجهات التى تحددها السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

وتحدد المواصفات الفنية عند تركيب ونزع الاعلانات بمعرفة السلطة المختصة بمحافظة القاهرة لتلافى أى تلف أو تكسير بالأرصفة أو الحواجز الحديدية .

مادة ٢ - يجب عرض نماذج الاعلانات على الجهات المختصة بمحافظة القاهرة قبل الترخيص بها .

مادة ٣ - يحصل مبلغ مساو لرسوم الترخيص المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بصفة تأمين لسلامة الأرصفة والجوازر الحديدية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ٩ صفر سنة ١٣٨٥ (٩ يونية سنة ١٩٦٥) .

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠
في شأن حظر الترخيص في الإعلان عن
الخمور والسجائر والدخان المعسل
والتبغ (٢)

محافظ القاهرة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون

نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن
تنظيم الاعلانات ، ولقتضى الصالح العام .

قرر :

مادة ١ - يحظر الترخيص في الاعلان عن
الخمور والسجائر والدخان المعسل والتبغ في
جميع انحاء محافظة القاهرة .

مادة ٢ - لايجوز تجديد التراخيص السابق
منحها في هذا الشأن وتعتبر هذه التراخيص
منتبهة بانتهاء مدتها وتزال الاعلانات عنها فور
انتهائها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع
المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠
(٢٩ ابريل سنة ١٩٨٠) .

١٦ يونية - ١٩١٠ - قانون رقم ٢٧

يختص بدعاوى الجنج التي (تقع) بواسطة
الصحف أو غيرها من طرق النشر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات ،

وبعد الاطلاع على القانون نمره ٤ سنة ١٩٠٥
القاضي بتشكيل محاكم الجنايات ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة
راى مجلس النظار ،

وبعد أخذ راى مجلس شورى القوانين ،

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو
غيرها من طرق النشر عدا الجنج المضرة بأفراد
الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها
غير قابل للاستئناف .

مادة ٢ - تقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق
المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من قانون تحقيق
الجنايات وتتبع فى المرافعات نصوص ذلك القانون
المقررة أمام المحاكم الابتدائية فى مواد الجنج .

مادة ٣ - على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا
ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .

٢٧ فبراير ١٩٣٦ - مرسوم بقانون

رقم ٢٠ بشأن المطبوعات

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٤

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة
راى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

١ - تعريف الاصطلاحات

مادة ١ - فى تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة
« مطبوعات » كل الكتابات أو الرسوم أو القطع
الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من
وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو
الكيميائية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة
للتداول .

ويقصد بكلمة « التداول » بيع المطبوعات أو
عرضها للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو
عرضها فى شبابيك المحلات أو أى عمل آخر
يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد من
الأشخاص .

ويقصد بكلمة « جريدة » كل مطبوع يصدر
باسم واحد بصفة دورية فى مواعيد منتظمة أو
غير منتظمة .

ويقصد بكلمة « الطابع » صاحب المطبعة .
ومع ذلك فاذا كان صاحب المطبعة قد أجرها
الى شخص آخر فأصبح ذلك الشخص هو المستغل
لها فعلا فكلمة الطابع تنصرف الى المستأجر .
ويقصد بكلمة « الناشر » الشخص الذى يتولى
نشر أى مطبوع .

٢ - فى الأحكام المتعلقة بالمطابع وبالمطبوعات
على وجه العموم .

مادة ٢ - يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة
أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو
المديرية التى تقع المطبعة فى دائرتها .

ويشتمل الاخطار على اسم ولقب وجنسية
ومحل اقامة الطابع ومقر المطبعة واسمها .

ويجب تقديم اخطار جديد فى خلال ثمانية أيام
عن كل تغيير فى البيانات المتقدمة .

مادة ٣ - يجب على كل طابع قبل أن يتولى
طبع جريدة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى
المحافظة أو المديرية .

مادة ٤ - يجب أن يذكر بأول صفحة من أى
مطبوع أو بأخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه
واسم الناشر وعنوانه ان كان غير الطابع وكذا
تاريخ الطبع .

مادة ٥ (١) - عند اصدار أى مطبوع يجب
ايداع عشر نسخ منه فى المحافظة أو المديرية التى
يقع الاصدار فى دائرتها .

ويعطى ايصال عن هذا الايداع .

مادة ٦ - لا تسرى أحكام المادتين الرابعة
والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاسية أو
التجارية .

مادة ٧ - لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع
مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى
آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة الا بعد
الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية .

مادة ٨ - لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطه بتداول مطبوعات في الطريق العام أو في أى محل عمومى آخر قبل أن يقيد اسمه في المحافظة أو المديرية .

والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى .

مادة ٩ - يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء .

مادة ١٠ - يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضا من التداول في مصر المطبوعات المثيرة للشهوات وكذلك المطبوعات التى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام .

٣ - فى الأحكام الخاصة بالجرائد

مادة ١١ - يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على كل محتوياتها أو جملة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم اشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

مادة ١٢ - يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسئولون حائزين للصفات الآتية :

أولا - أن يكونوا مصريين اذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية .

ثانيا - ألا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلاديه .

ثالثا - أن يكونوا كاملى الاهلية وحسنى السمه .

رابعا - ألا يكون قد حكم عليهم لجناية من الجنايات العادية أو لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تفالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو اغراء قصر على البغاء أو انتهاك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق أو تشرد لجنة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو لشروع فى ارتكاب جريمة مما ذكر متى كان الشروع متصوفا عليه فى القانون .

مادة ١٣ - يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة أو المديرية التى يتبعها محل الاصدار .

ويشتمل الاخطار على البيانات الآتية :

أولا - اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسئولين والناشر ان وجد .

ثانيا - اسم الجريدة واللغة التى تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها .

ثالثا - اذا كان للجريدة مطبعة خاصة والا فيبين اسم وعنوان المطبعة التى تطبع فيها الجريدة .

ويجب أن يوقع على الاخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين المسئولين ومن الناشر ان وجد .

ويعطى اتصال عن هذا الاخطار .

مادة ١٤ - كل تغيير يطرأ على البيانات التى تضمنها الاخطار يجب اعلانه للمحافظة أو المديرية كتابه قبل حدوثه بشمانية أيام على الأقل الا اذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب اعلانه فى ميعاد ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ١٥ - لضمان وفاء الغرامات والمصاريف التى قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسئولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقا لأحكام هذا القانون أو تطبيقا لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الاهلى يجب على الموقعين على الاخطار المنصوص عليه فى المادة ١١ أما أن يودعوا فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار تأمينا نقديا مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الاسبوع و ١٥٠ جنيه فى الاحوال الأخرى وأما أن يقدموا كفلا يرتضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٦ - اذا نقص التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب اكماله فى الخمسة الأيام التالية لانذار يعلن بالطرق الادارية الى صاحب الشأن .

واذا أصبح الكفيل غير مقتدر وجب أن يستبدل به بالكيفية المبينة أنفا كفيل آخر يرتضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٧ - يجوز اصدار الجريدة فى اليوم الحادى والثلاثين من تاريخ الاخطار الا اذا أعلن المحافظ أو المدير فى خلال هذه المدة مقدمى الاخطار كتابة بالطرق الادارية بمعارضته فى اصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشروط المبينة فى المواد السابقة .

مادة ١٨ - اذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ الاخطار أو اذا لم تصدر بانتظام في خلال ستة أشهر اعتبر الاخطار كأنه لم يكن ويكون اثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشار اليه في الحالة الثانية بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب الشأن .

مادة ١٩ - يجب بيان اسم صاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها اذا وجد واسم المطبعة التي تطبع فيها اذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي أول صفحة منها .

واذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذي يشرف عليه كل منهم .

مادة ٢٠ - بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن يسلم الى وزارة الداخلية ست نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير أو أحد المحررين المسئولين اذا كانت الجريدة تصدر في القاهرة والى المحافظة أو المديرية اذا كانت الجريدة تصدر في مدن أخرى .

ويعطى ايصال بهذا الايداع .

مادة ٢١ - يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢٢ - (١)

مادة ٢٣ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل في أول عدديصدر من الجريدة وفي الموضع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله اليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة بمسائل سبق نشرها في الجريدة المذكورة .

مادة ٢٤ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات في الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح في خلال الثلاثة الأيام التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر من الجريدة في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح من غير مقابل اذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور . فاذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق في مطالبة صاحب

الشأن قبل النشر بأجرة النشر عن المقدار الزائد على أساس تعريفه الاعلانات .

مادة ٢٥ - لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال الآتية :

(أ) اذا وصل التصحيح الى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذي اقتضاه .

(ب) اذا سبق للجريدة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

(ج) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التي كتب بها المقال .

(د) اذا كان في نشر التصحيح جريمة معاقب عليها .

٤ - في العقوبات

مادة ٢٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة من ٢٠ جنيها الى ٢٠٠ جنية أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

وتكون المعاقبة على دخول المطبوعات والجرائد أو تداولها أو نشرها خلافا لأحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ بنفس العقوبات السابقة .

وجوز أن يقضى أيضا الحكم الصادر بالعقوبة بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما اذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع أو لمدة شهر اذا كانت تصدر أسبوعيا أو لمدة سنة في الأحوال الأخرى .

مادة ٢٧ - يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة رئيس التحرير والمحررون المسئولون وصاحب الجريدة والطابع والناشر عند وجوده اذا ما استمروا على اظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها .

ويجب أن يقضى أيضا في هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعفى المدة المنصوص عليها في المادة المتقدمة وتضاف الى مدة التعطيل السابقة .

مادة ٢٨ - كل مخالفة لأحكام المادة ١٦ تكون عقوبتها الغرامة من ١٠ جنيها الى ١٠٠ جنية .

مادة ٢٩ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش

وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

وفي حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة أحكام المادة الثانية يجوز للقاضي أن يحكم باقفال المطبعة .

مادة ٣٠ - في حالة مخالفة أحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ تضبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة ادارية .

وفي حالة مخالفة أحكام المادة ١٠ يضبط ايضاً ما استعمل في الطباعة من قوالب وأصول (كليشيات) .

ويقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة أو أعداد الجريدة أو القوالب أو الأصول (الكليشيات) .

مادة ٣١ - في حالة مخالفة أحكام المواد ٤ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٩ يجوز سبط المطبوعات أو أعداد الجريدة بصفة ادارية .

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات أو أعداد الجريدة .

مادة ٣٢ - يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة المحرر الذى اتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤ أو ٢٥ أن تلزمه بنشر التصحيح بالصيغة التى طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها .

وفي حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالالزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر في العدد الأول أو الثانى الذى يلى صدور الحكم اذا كان هذا الحكم حضورياً أو الذى يلى اعلان هذا الحكم اذا كان غيابياً - مهما تكن أوجه الطعن في الحكم - فاذا ألغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الالفاء على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه .

ويجوز أيضاً أن يؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة بأنه اذا امتنع المحرر من تنفيذ الأمر الصادر بالنشر ينشر التصحيح على نفقة المحرر في ثلاث جرائد يعينها صاحب الشأن .

مادة ٣٣ - ينشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل والانذارات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣٤ - ينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الادارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر الى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أى شخص آخر ذى شأن .

٥ - في الأحكام الوقتية وفي النصوص الملغاة

مادة ٣٥ - يعطى الأشخاص الذين يمارسون المهن المبينة في الباب الثانى ميعاداً قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد ٢ و ٣ و ٧

مادة ٣٦ - يلغى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣٧ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم الصحافة (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ الصادر فى الاقليم الحصرى بشأن المطبوعات ،
وعلى المرسوم التشريعى رقم ٥٣ المؤرخ فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الصادر فى الاقليم السورى بتنفيذ قانون المطبوعات العام ،

وعلى القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الصحافة فى الاقليم السورى ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى .

ويقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد بصفة دورية ويستثنى من ذلك المجلات والنشرات التى تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات .
وعلى أصحاب الصحف التى تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - لا يجوز العمل فى الصحافة الا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا

القانون الحصول على هذا الترخيص خلال أربعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ (١) - تؤول الى الاتحاد القومي ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها وينقل اليه ما لاصحابها من حقوق وما عليهم من التزامات وذلك مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقا لاحكام هذا القانون :

- صحف دار الاهرام
- صحف دار اخبار اليوم
- صحف دار روز اليوسف
- صحف دار الهلال

ويعتبر من ملحقات الصحف بوجه خاص دور الصحف والآلات والأجهزة المعدة لطبعها أو توزيعها ومؤسسات الطباعة والاعلان والتوزيع المتصلة بها .

مادة ٤ - تتولى تقدير التعويض المستحق لاصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار من محكمة الاستئناف ومن عضوين يختار احدهما مالك الصحيفة ويختار الاتحاد القومي العضو الآخر ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء وبعد سماع اقوال ذوى الشأن ، وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة ٥ (٢) - يعرض أصحاب الصحف المشار اليها فى المادة ٢ بتعويض اجمالى قدره ١٥ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها اصحابها بمقدار هذه القيمة .

ويؤدى التعويض المشار اليه بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا وتكون هذه السندات قابلة للتداول فى البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل ، .

مادة ٦ - يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لادارة الصحف التى يملكها ، ويعين لكل مؤسسه مجلس ادارة يتولى مسئولية ادارة صحف المؤسسة .

مادة ٧ - يعين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومي مباشرة جميع التصرفات

القانونية .

مادة ٨ - لا يجوز للشخص أو الهيئة التى كانت تدير الصحيفة أن تباشر أى عمل فيها كما لا يجوز لاي موظف أن يقوم بأى عمل من الاعمال الداخلة فى اختصاص مجلس الادارة أو العضو المنتدب الا بتفويض منه .

مادة ٩ - يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون مديرا أو مشرفا أو مودعا لديه أو حائزا لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دائئا أو مدينا لها أن يقدم للعضو المنتدب بيانا بذلك مشفوعا بالمستندات فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ - يعتبر باطلا كل تصرف أو اجراء يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

مادة ١١ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ - يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ ذى القعدة ١٣٧٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٦٠) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٣

بالحاق شركة دار المعارف للطباعة والنشر

بمؤسسة الاهرام (٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى الامر رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٦٣ بفرض الحراسة على شركة دار المعارف للطباعة والنشر، وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ،

(١) يراجع أيضا القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ المنشور فيما يلى .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ الجريدة الرسمية العدد ٣٠١ (تابع) فى ٣١/١٢/١٩٦٣ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٢٢٥ فى ٣ أكتوبر ١٩٦٣

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف الى بيان دور الصحف والنشر المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه :-

« شركة دار المعارف للطباعة والنشر ،

مادة ٢ - تلحق الشركة المشار اليها فى

المادة السابقة بمؤسسة الأهرام .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة

الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برىاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى

الاولى سنة ١٣٨٣ (٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

بإضافة شركة الاعلانات الشرقية وشركة الاعلانات المصرية وشركة التوزيع المصرية الى بيان دور الصحف والنشر وملحقاتها المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ - بتنظيم الصحافة - وبالحاق الشركات المذكورة بمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ،

وعلى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف الى بيان دور الصحف والنشر وملحقاتها المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠

« شركة الاعلانات الشرقية وشركة الاعلانات المصرية وشركة التوزيع المتحدة » .

مادة ٢ - تلحق الشركات المشار اليها بمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ

كقانون من قوانينها .

صدر برىاسة الجمهورية فى ٧ شعبان سنة ١٣٨٧ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧) .

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن سلطة الصحافة (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

الباب الاول

سلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم

الفصل الاول

سلطة الصحافة

مادة ١ - الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الراى العام واسهاماً فى تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير وذلك فى اطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .

مادة ٢ - تستهدف حرية الصحافة تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والاسهام فى الترشييد للحلول الأفضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين .

مادة ٣ - الصحفيون مستقلون ولا سلطان عليهم فى اعمالهم لغير القانون .

الفصل الثانى - حقوق الصحفيين وواجباتهم

مادة ٤ - لايجوز أن يكون الراى الذى يصدر عن الصحفى أو المعلومات الصحفية التى ينشرها سبباً للمساسى بأمنه .

مادة ٥ - للصحفى الحق فى الحصول على الأنباء والمعلومات والاحصائيات من مصادرها وله حق نشرها ولايجوز اجباره على انشاء مصادر معلوماته وذلك كل فى حدود القانون .

مادة ٦ - يلتزم الصحفى فيما ينشره بالمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها فى الدستور .

مادة ٧ - يحظر على الصحفى قبول تبرعات أو اعانات أو مزايا خاصة من جهات اجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتعتبر أى زيادة فى أجر الاعلانات التى تنشرها هذه الجهات عن الأجر المقررة للاعلان بالجريدة اعانة غير مباشرة

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٧ فى ١١/١١/١٩٦٧ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكر (ب) فى ١٤ يوليو ١٩٨٠ .

كما يحظر على الصحف أن تتلقى أى إعانات حكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا طبقا للقواعد العامة التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة ويعاقب من يخالف الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتحكم المحكمة بالزام المخالف بإداء مبالغ يوازى ضعف التبرع أو الإعانة أو المزية التى حصلت عليها الصحيفة .

مادة ٨ - يحظر على الصحيفة تناول ماتتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة .

وتلتزم الصحف بنشر بيانات النيابة العامة وكذلك بنشر منطوق الأحكام أو القرارات التى تصدر فى القضايا التى تناولتها بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التى تقام عليها وذلك إذا صدر القرار بالحفظ أو صدر الحكم بالبراءة .

مادة ٩ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذى الشأن تصحيح ماورد ذكره من الوقائع - صح أو سبق نشره من التصريحات فى الصحيفة .

ويجب أن ينشر التصحيح خلال الثلاثة أيام التالية لاستلامه أو على الأكثر فى أول عدد يظهر من الصحيفة فى نفس المكان وب نفس الحروف التى نشر بها المقال المطلوب تصحيحه .

ويكون نشر التصحيح بدون مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور فإذا جاوزه كان للمحرر الحق فى مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجر المقدار الزائد على أساس تعريفات الاعلانات المقررة .

مادة ١٠ - يجوز الامتناع عن نشر التصحيح فى الأحوال الآتية :

(أ) إذا وصل التصحيح الى الصحيفة بعد مضي ستين يوما من تاريخ النشر الذى اقتضاه .
(ب) إذا سبق للصحيفة أن صححت بنفس

المعنى الوقائع أو التصريحات التى اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

(ج) إذا كان التصحيح محررا بلغة غير التى كتب بها الخبر أو المقال .

ويجب الامتناع عن نشر التصحيح فى الحالتين الآتيتين :

(١) إذا انطوى التصحيح على المساس بمصلحة الدولة العليا أو على مخالفة للمقومات الأساسية للمجتمع طبقا للباب الثانى من الدستور

(ب) إذا انطوى نشر التصحيح على جريمة يعاقب عليها القانون أو على مخالفة للنظام العام أو الآداب .

مادة ١١ - كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتلزم المحكمة الصحيفة بنشر التصحيح بالصيغة التى قدمها ذو الشأن أو بأية صيغة أخرى تعينها . وفى هذه الحالة يجب أن يحدث النشر خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم إذا كان حضوريا أو من تاريخ اعلانه إذا كان غيابيا وذلك بصرف النظر عن قابلية الحكم للطعن فيه .

فإذا ألغى الحكم بعد النشر جاز للمحرر أن ينشر منطوق حكم الالغاء على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه .

ويجوز أيضا أن يؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر أو الصحيفة عن تنفيذ الأمر الصادر بنشر التصحيح بأن يتم النشر على نفقة المحرر أو الصحيفة فى ثلاث جرائد يحددها ذو الشأن .

مادة ١٢ - لا تحرك الدعوى الجنائية طبقا للمادة السابقة إلا بعد أن يخطر ذو الشأن المجلس الأعلى للصحافة بخطابه موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه لنشر التصحيح . فإذا مضت خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الخطاب للمجلس الأعلى للصحافة دون اتمام النشر جواز تحريك الدعوى الجنائية .

الباب الثاني اصدار الصحف وملكيته الفصل الأول اصدار الصحف

مادة ١٣ - حرية اصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون .

مادة ١٤ - يجب على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم اخطاراً كتابياً الى المجلس الأعلى للصحافة موقفاً عليه من الممثل القانوني للصحيفة يشتمل على اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الصحيفة واسم الصحيفة واللغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التي تطبع فيها الصحيفة .

وفي حالة التغيير الذي يطرأ على البيانات التي تضمنها الاخطار بعد صدور الترخيص يجب اعلان المجلس الأعلى للصحافة كتابة بهذا التغيير قبل حدوثه بشمانية ايام على الأقل الا اذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع وفي هذه الحالة يجب اعلانه في ميعاد غايته ثمانية ايام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

ويعاقب الممثل القانوني للصحيفة عند مخالفة هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم بتعطيل الصحيفة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة .

مادة ١٥ - يصدر المجلس الأعلى للصحافة قراره في شأن الاخطار المقدم اليه لاصدار الصحيفة خلال مدة لا تجاوز أربعين يوماً من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار القرار في خلال المدة سالفة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الأعلى للصحافة على الاصدار .

وفي حالة صدور قرار برفض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه أمام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بالرفض .

مادة ١٦ - اذا لم تصدر الصحيفة خلال ثلاثة شهور تالية للترخيص أو اذا لم تصدر بانتظام خلال ستة أشهر ، اعتبر الترخيص كأن لم يكن ، ويكون اثبات عدم انتظام صدور الجريدة بقرار من المجلس الأعلى للصحافة ويعلن القرار الى صاحب الشأن .

مادة ١٧ - تعتبر الموافقة على اصدار صحيفة امتيازاً خاصاً لا تنتقل ملكيته بأية صورة من صور نقل الملكية .

وكل تصرف يتم بالمخالفة لحكم هذه المادة يعتبر باطلاً .

ويعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه فضلاً عن الحكم بالغاء ترخيص الصحيفة .

مادة ١٨ - يحظر اصدار الصحف أو الاشتراك في اصدارها أو ملكيتها بأية صورة من الصور للفئات الآتية :

- ١ - المنوعين عن مزاولة الحقوق السياسية
- ٢ - المنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها .
- ٣ - الذين ينادون بمبادئ تنطوي على انكار للشرائع السماوية .
- ٤ - المحكوم عليهم من محكمة القيم .

الفصل الثاني ملكية الصحف

مادة ١٩ - ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة طبقاً للقانون .

ويشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والتقابلات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعها في الحالتين اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنيه اذا كانت يومية ومائة ألف جنيه اذا كانت اسبوعية يودع بالكامل قبل

إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية • ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من كل أو بعض الشروط سائلة البيان •

ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته في رأسمال الشركة عن مبلغ خمسمائة جنيه • ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر •

مادة ٢٠ - يعد المجلس الأعلى للصحافة نموذجاً لعقد تأسيس الصحيفة التي تتخذ شكل شركة مساهمة أو تعاونية ونظامها الأساسي •

ويحدد عقد التأسيس أغراض الصحيفة وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المؤقت من بين المساهمين •

وتكون مدة هذا المجلس ستة أشهر على الأكثر من تاريخ استكمال إجراءات التأسيس يتم خلالها انتخاب مجلس الإدارة وفقاً للنظام الذي يحدده عقد التأسيس •

مادة ٢١ - يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافاً فعلياً على ما ينشر بها - وعدد من المحررين المسئولين يشرف كل منهم إشرافاً فعلياً على قسم معين من أقسامها •

ويشترط في رئيس التحرير والمحررين في الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقعدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين •

ويستثنى من الشروط المبينة بالفقرتين السابقتين رؤساء تحرير الصحف العلمية التي تصدرها هيئات علمية أو غيرها من الهيئات التي يحددها المجلس الأعلى للصحافة •

ويحكم في حالة مخالفة الفقرتين الأولى والثانية بتعطيل الصحيفة مدة لا تتجاوز ستة أشهر •

الباب الثالث الصحف القومية

الفصل الأول الملكية

مادة ٢٢ - يقصد بالصحف القومية في

تطبيق أحكام هذا القانون الصحف التي تصدر حالياً أو مستقبلاً عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يسهم فيها وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى •

وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى •

مادة ٢٣ - ينظم العلاقة بين المؤسسات الصحفية القومية وجميع العاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال عقد العمل الفردي •

ويجوز لصالح العمل تقلل العاملين في المؤسسات الصحفية القومية من مؤسسة إلى أخرى بقرار من المجلس الأعلى للصحافة بعد أخذ رأى المؤسسات المعنية ويكون النقل إلى وظيفة ذات طبيعة الوظيفة التي كان يشغلها المنقول وبنفس مرتباته •

مادة ٢٤ - ويخصص نصف صافي الأرباح في المؤسسة الصحفية القومية للعاملين بها والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات وغيرها من المشروعات •

ويصدر المجلس الأعلى للصحافة القرارات والقواعد المنظمة لإدارتها وأعداد موازناتها السنوية وكيفية توزيع الأرباح •

ويتولى الجهاز المركزي للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات المؤسسة الصحفية القومية للتحقق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية وعلى المؤسسة أن تلمن الجهاز من هذه المراجعة •

وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير بنتيجة فحصه وإخطار مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة والجمعية العمومية بهذه التقارير •

مادة ٢٥ - تكون لكل مؤسسة صحفية قومية الشخصية الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها ويمثلها رئيس مجلس الإدارة •

مادة ٢٦ - للمؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الأعلى للصحافة تأسيس شركات مباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع .

ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لتأسيس هذه الشركات .

مادة ٢٧ - تسرى في شأن العاملين بالمؤسسة الصحفية القومية أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع .

ويجوز للمؤسسة الصحفية القومية في مجال نشاطها مزاولة التصدير والاستيراد والقيام بأنشطة الوكالات التجارية وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

مادة ٢٨ - يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين في المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستين عاما :

ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين .

على أنه لا يجوز أن يبقى في منصب رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية أو عضويته أو في منصب رؤساء تحرير الصحف القومية أو عضوية مجالس التحرير بها من بلغت سنه ستين عاما .

الفصل الثاني الجمعية العمومية

مادة ٢٩ - تشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية من خمسة وثلاثين عضوا ويكون اختيارهم على الوجه الآتي :

١ - ١٥ عضوا يمثلون الصحفيين والاداريين والعمال بالمؤسسة الصحفية يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر ويشترط في العضوان تكون له خبرة في أعمال الصحافة مدة خمس سنوات على الأقل .

وتنتخب كل فئة من بينها خمسة أعضاء .

٢ - ٢٠ عضوا يختارهم مجلس الشورى

من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والاعلام : على أن تكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية .

وتجرى الانتخابات كما يتم الاختيار كل أربع سنوات .

ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لاجراء الانتخابات ، وشروط صحة انعقاد الجمعية العمومية ونظام اتخاذ القرارات .

مادة ٣٠ - تختص الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية بما يلي :

١ - اقرار الموازنة التقديرية والحساب الختامي .

٢ - تعيين واعتماد مراقبي الحسابات .

٣ - اقرار السياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة والنظر في المشروعات الجديدة أو تصفية مشروعات قائمة ، ويتم ذلك من خلال التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الادارة .

٤ - اقرار اللوائح الخاصة بالأجور أو غيرها التي يضعها مجلس الادارة بشرط الالتزام بقواعد الحد الأدنى للأجور التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

٥ - النظر فيما يعرضه عليه مجلس الادارة من أمور .

٦ - رفع الاقتراح بحل مجلس الادارة في حالة اخلاله بواجباته الى المجلس الأعلى للصحافة

ويجوز لثلث أعضاء الجمعية العمومية طلب ادراج موضوع للمناقشة عند انعقادها وكذلك يجوز لثلث أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس ادارة الصحيفة أن يطلب عقد جمعية عمومية غير عادية .

الفصل الثالث مجالس الادارة والتحرير

مادة ٣١ - يشكل مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية من خمسة عشر عضوا على الوجه الآتي :

١ - رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى .

٢ - مدة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر على أن يكون اثنان من الصحفيين واثنان عن الإداريين واثنان عن العمال، وتنتخب كل فئة ممثل .

٣ - ثمانية أعضاء يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة أعضاء على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية .

وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ويشترط لصحة انعقاد مجلس الإدارة حضور الأغلبية المطلقة لأعضائه .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى من بينه الرئيس .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة فى أكثر من مؤسسة صحفية .

مادة ٣٢ - يشكل فى كل صحيفة من الصحف القومية مجلس للتحريير من خمسة أعضاء على الأقل ويرأسه رئيس التحرير الذى يختاره مجلس الشورى ، ويختار مجلس الإدارة الأعضاء الأربعة الباقين ويكون من بينهم من يلى رئيس التحرير فى مسئولية العمل الصحفى .

وتكون مدة عضوية مجلس التحرير ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٣٣ - تنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون طريقة واجراءات اختيار رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير .

مادة ٣٤ - يضع مجلس التحرير السياسة العامة للتحريير ويتابع تنفيذها وذلك فى إطار السياسة العامة التى يضعها مجلس الإدارة للمؤسسة ويكون تنفيذ تلك السياسة من اختصاص رئيس التحرير ومعاونيه .

الباب الرابع المجلس الأعلى للصحافة الفصل الأول

تشكيل المجلس الأعلى للصحافة

مادة ٣٥ - المجلس الأعلى للصحافة هيئة

مستقلة قائمة بذاتها يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطتها فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وبما يؤكد فعاليتها فى ضمان حق المواطنين فى المعرفة والاتصال بالخبر الصحيح .

ويكون تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة وبنقابة الصحفيين على النحو المبين فى هذا القانون .

مادة ٣٦ - يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة على النحو التالى:

١ - رئيس مجلس الشورى وتكون له رئاسة المجلس الأعلى للصحافة .

٢ - رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية .

٣ - رؤساء تحرير الصحف القومية على أن تمثل كل مؤسسة فى حالة تعددهم ، بواحد من بينهم يختاره مجلس إدارة المؤسسة .

٤ - رؤساء تحرير الصحف الحزبية التى تصدر وفقا لقانون الأحزاب ، فان تعددت صحف الحزب الواحد يختار الحزب رئيس التحرير الذى يمثلها .

٥ - نقيب الصحفيين .

٦ - رئيس الهيئة العامة للاستعلامات .

٧ - رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط .

٨ - رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون .

٩ - رئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر .

١٠ - رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع أو أحد خبراء التوزيع الصحفى .

١١ - رئيس اتحاد الكتاب .

١٢ - عدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة يختارهم مجلس الشورى على

لا يزيد عددهم عن الأعضاء المذكورين في الفقرات السابقة .

١٣ - اثنان من المشتغلين بالقانون يختارهما مجلس الشورى .

مادة ٣٧ - مدة عضوية المجلس الأعلى للصحافة أربع سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٣٨ - تشكل هيئة مكتب لمجلس الأعلى للصحافة من الرئيس والوكيلين والأمين العام والأمين العام المساعد .

ويختار المجلس الأعلى هيئة مكتبه بالانتخاب السري وذلك فيما عدا رئيسه .

الفصل الثاني اختصاصاته

مادة ٣٩ - يضع المجلس الأعلى للصحافة اللوائح التي تبين نظام العمل فيه وتحدد لجان المجلس وتبين طريقة تشكيلها وكيفية سير العمل فيها .

مادة ٤٠ - رئيس المجلس هو الذي يمثل لدى الجهات القضائية والإدارية وغيرها من الجهات وفي مواجهة الغير ويشرف بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس وهو الذي يرأس اجتماعات هيئة المكتب .

ولرئيس المجلس أن يفوض أحد الوكيلين أو كليهما في بعض اختصاصاته وله أن ينيب أحد الوكيلين لرياسة بعض جلسات المجلس .

وإذا غاب الرئيس أوقام مانه لديه تولى أحد الوكيلين بالتناوب رئاسة المجلس .

ويقوم الأمين العام بتنفيذ قرارات المجلس واعداد جدول أعماله بالاتفاق مع رئيس المجلس .

مادة ٤١ - يجتمع المجلس اجتماعا عاديا مرة كل شهرين على الأقل ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بناء على طلب رئيسه أو ثلث أعضائه على الأقل .

كما يجتمع المجلس أيضا في الموعد الذي يحدده رئيسه بناء على طلب أمانة المجلس للنظر فيما يقدم اليها من إخطارات بإصدار الصحف وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها .

مادة ٤٢ - لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة لاجتماع غير عادي وفي هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية

مادة ٤٣ - للمجلس الأعلى للصحافة حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته ، وذلك في حدود القانون .

مادة ٤٤ - فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يتسولي المجلس الأعلى للصحافة الاختصاصات الآتية :

١ - ابداء الرأي في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الصحافة .

٢ - اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها بما يساير التقدم العلمي الحديث في مجالات الصحافة ، ومدها اقليميا الى أوسع رقعة ، وله في سبيل ذلك انشاء صندوق لدعم الصحف .

ويصدر المجلس اللائحة المنظمة للصندوق .

٣ - حماية العمل الصحفي وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم لواجباتهم . وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

٤ - اقرار ميثاق الشرف الصحفي والقواعد الكفيلة بضمان احترامه وتنفيذه .

٥ - ضمان حد أدنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية .

٦ - جميع الاختصاصات التي كانت مخولة في شأن الصحافة للاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته والوزير القائم على شئون الاعلام والمنصوص عليها في القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين .

٧ - الاذن للصحفي الذي يرغب في العمل بصحيفة أو كالة صحفية أو إحدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج أو مباشرة أي نشاط فيها سواء كان هذا العمل بصفة مستمرة أو منقطعة ، وذلك بعد حصوله على موافقة الجهة التي يعمل بها .

٨ - اتخاذ كل ما من شأنه توفير مستلزمات

إصدار الصحف وتزليل جميع المقبات التي تواجه دور الصحف .

٩ - تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد أسعار مساحات الاعلانات للحكومة والقطاع العام بما لا يخل بحق القارئ في المساحة التحريرية وفقا للعرف الدولي .

١٠ - التنسيق بين الصحف في المجالات الاقتصادية والإدارية المقررة في هذا القانون وقانون نقابة الصحفيين ، أو فيما يمس حرية الصحافة واستقلالها ، وفي الشكاوى المتضمنة مساسا بحقوق الأفراد أو كراماتهم ، واتخاذ القرار المناسب في ذلك كله .

مادة ٤٥ - المجلس الأعلى للصحافة مستقل بموازنته وتدرج رقما واحدا في موازنة الدولة .

وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية اعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبحثه وإقراره ، وطريقة اعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراجعتها وكيفية اعداد الحساب الختامي السنوي واعتماده ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

مادة ٤٦ - فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للصحافة في هذا القانون . ومع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية أو السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو قانون نقابة الصحفيين ، أو ميثاق الشرف الصحفي أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد الصحفيين والعضوين القانونيين - وتكون رئاسة اللجنة لأقدم العضوين القانونيين .

ويتعين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي بوقت مناسب ولهما أن ينيبا أحد أعضائهما لحضور التحقيق .

وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ في شأن نقابة الصحفيين .

ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية - ولرئيس تلك اللجنة وللصحفي الحق في الطعن في قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر .

مادة ٤٧ - على المجلس الأعلى للصحافة أن يرفع تقارير سنوية الى رئيس الجمهورية تتضمن أوضاع الصحافة وما تناولته من قضايا وأى مساس بحريتها وأوضاع المؤسسات الصحفية المالية والاقتصادية .

مادة ٤٨ - يصدر المجلس الأعلى للصحافة اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الباب الخامس احكام انتقالية

مادة ٤٩ - الصحف القائمة حاليا والتي تصدر عن أفراد تظل مملوكة ملكية خاصة لأصحابها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم .

مادة ٥٠ - تلغى تراخيص الصحف التي لم تصدر بصفة منتظمة خلال ثلاثة أشهر سابقة على صدور هذا القانون .

مادة ٥١ - يوقف صدور الصحف التي لم يرخص بإصدارها .

مادة ٥٢ - الصحفيون الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها أو يباشرون فيها أى نشاط بصفة مستمرة أو منقطعة عليهم أن يتقدموا بطلب للمجلس الأعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للاذن لهم بالعمل .

فإذا لم يتقدموا بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون .

مادة ٥٣ - يبقى رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية والقومية وأعضاؤها ورؤساء تحرير الصحف القومية وأعضاء مجالس تحريرها الحاليون في مناصبهم حتى يتم اختيار من يتولون هذه المناصب طبقا لهذا القانون .

مادة ٥٤ - يحل مجلس الشورى محل المجلس الأعلى للصحافة في اختصاصاته لحين صدور القرار الجمهوري بتشكيله .

مادة ٥٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رمضان سنة ١٤٠٠ (١٤ يولية سنة ١٩٨٠) .

أول مارس ١٩٢٥ - قرار

بشان بيع الجرائد والطواف بها في الشوارع والميادين العمومية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن بائعي الجرائد ،

قرر ما هو آت :

مادة ١ - لايجوز لأحد أن يوزع الجرائد وما أشبهها من النشرات الدورية أو الغير الدورية أو أن يطوف بها أو يبيعها أو يعرضها للبيع في الشوارع والميادين العمومية الا برخصة تعطى اليه من المحافظة أو المديرية ويلصق بها صورته الفوتغرافية .

وعلى متعهدي الجرائد (خلاف صاحب الجريدة أو مديرها) أن يحصلوا على رخصة لتوريد هذه الجرائد لتوزيعها والطواف بها وبيعها .

مادة ٢ - على كل شخص يرغب الحصول على الرخصة المبينة بالمادة الأولى أن يقدم طلبا بذلك الى المحافظه أو المديرية على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليما مرفقا به الأوراق الآتية :

(أ) شهادة تحقيق شخصية أو ما يقوم مقامها .

(ب) شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها وإذا تعذر تقديمها للمحافظ أو المدير تقدير السن .

مادة ٣ - لا تعطى الرخصة للأشخاص الآتي بيانهم :

(أ) لمن سبق الحكم عليه بالحبس في جرائم السرقة أو النصب أو خيانه الأمانة أو التزوير أو الشروع في هذه الجرائم وكذلك المحكوم عليهم في جنحة اخفاء الأشياء المسروقة الا اذا سقطت العقوبة بمضى المدة القانونية أو اذا مضت خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

(ب) لمن يقل عمره عن ١٨ سنة اذا كان متعهدا أو ١٢ سنة اذا كان بائعا .

مادة ٤ - على كل شخص مرخص له بمقتضى المادة الأولى ماعدا متعهدي توريد الجرائد أن يحمل على ذراعه الأيمن صفيحة منقوشا عليها رقم رخصته بالعربية والأجنبية وتصرف هذه الصفيحة من المحافظة أو المديرية مقابل دفع خمسة قروش صاغ وعليه تقديم الرخصة للبوليس كلما طلب منه ذلك .

مادة ٥ - اذا فقدت الصفيحة أو الرخصة فعلى صاحبها أن يخطر المحافظة أو المديرية بفقدانها وهي بعد التأكد من ذلك تصرف له صورة من الرخصة وصفيحة منقوشا عليها نمرة أخرى ولا يتجاوز ثمن الصفيحة في هذه الحالة ١٠ قروش صاغ .

مادة ٦ - يجب تجديد الرخصة في نهاية كل سنة .

ويجوز للمحافظ أو المدير رفض تجديد رخصته باعتبارها خاصة بالنظام العام . والرخص التي لا تجدد في خلال الثلاثة شهور من تاريخ انقضاء مدتها تعتبر ملغاة .

مادة ٧ - يجوز دائما للجهة التي صرفت الرخصة المتوه عنها بالمادة الأولى أن تسحبها ، وفي هذه الحالة ترد الصفيحة اليها .

مادة ٨ - الجرائد وما أشبهها من النشرات التي تصدر في القطر المصري بدون تصريح من وزارة الداخلية وكذلك الجرائد الأجنبية التي

يمنع دخولها في القطر المصري لا يجوز توزيعها أو الطواف بها أو بيعها أو عرضها للبيع .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع . وفي حالة العود يجوز للقاضي أن يحكم بالعقوبتين معا .

مادة ١٠ - يلغى القرار الصادر بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٤ الخاص ببائعي الجرائد والرخص التي صرفت طبقا للقرار المذكور يجب تجديدها في خلال الثلاثة شهور التي تلي صدور قرارنا هذا .

مادة ١١ - يسرى مفعول هذا القرار في الجهات التي تعين بقرار من المحافظ أو المدير .

قرار وزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ (١)

بشأن المطبوعات التي تطبع في المطابع

وزير الارشاد القومي

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ ،

قرر :

مادة ١ - على جميع أصحاب المطابع في الجمهورية المصرية ، أن يودعوا عشر نسخ من كل مطبوع مؤلف أو مترجم يصدر عن مطابعهم في مقر المحافظة أو المديرية التي تقع المطبعة في دائرتها نظير إيصال بالاستلام .

مادة ٢ - ترسل النسخ المودعة على هذا الوجه الى ادارة المطبوعات .

مادة ٣ - توزع النسخ على الوجه التالي :

- (أ) نسخة تحفظ لدى ادارة المطبوعات .
- (ب) نسختان لمكتب رئاسة الجمهورية .
- (ج) نسخة لكل من جامعة القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط .
- (د) نسخة لدار الكتب المصرية .
- (هـ) نسخة لدار الكتب التابعة لبلدية الاسكندرية .
- (و) نسختان للمكتبة العامة بوزارة الارشاد القومي .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار ، يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات .

مادة ٥ - على المديرين والمحافظين ومدير المطبوعات ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣

في شأن اللائحة الداخلية لنظام اصدار مجلة العمل (٢)

وزير العمل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وتنظيم وزارة العمل ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن تشكيل مجلس ادارة مجلة الوزارة .

وعلى ما عرضه رئيس مجلس ادارة المجلة المشار اليها ،

قرر :

مادة ١ - تعتمد اللائحة الداخلية لنظام اصدار مجلة العمل المرافقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا في ٢٣ من رمضان سنة ١٣٨٢ (١٧ فبراير سنة ١٩٦٣) .

اللائحة الداخلية

لنظام اصدار مجلة العمل

الباب الاول

اسم المجلة وغرضها

مادة ١ - تنشأ لوزارة العمل مجلة باسم « العمل » .

(١) الوقائع المصرية العدد ٩ في ١٩٥٧/١/٢٨ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٨ في ١٩٦٣/٢/٧ .

مادة ٢ - تهدف المجلة الى التوعية في كافة مجالات العمل وتوثيق العلاقات بين الجهاز الحكومي ممثلا في وزارة العمل وكافة المنظمات والهيئات التي يتصل نشاطها بشئون العمل والعمال عن طريق نشر المقالات والبحوث والأخبار التي تعطي صورة عامة عنها في الميدانين المحلى والدولى .

الباب الثانى

مجلس الادارة

مادة ٣ - تكتسب عضوية مجلس ادارة المجلة وتزول بقرار من وزير العمل .

مادة ٤ - يكون لرئيس مجلس الادارة سلطات رئيس المصلحة في التصرف في الاعتمادات المالية المخصصة للصرف منها على المجلة .

مادة ٥ - للمجلس أن يكلف الأعضاء بمباشرة بعض الاختصاصات التي يقتضيها صالح العمل .

مادة ٦ - في حالة غياب رئيس المجلس يتولى رئاسة المجلس اقدم الأعضاء من موظفى الوزارة وتكون له كافة سلطات الرئيس .

مادة ٧ - لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف الاعضاء .

مادة ٨ - تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة وعند التساوى في عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٩ - يعقد المجلس اجتماعات دورية بدعوة من رئيسه بحيث لا تقل هذه الاجتماعات عن مرة واحدة فى الشهر وترسل الدعوة مرافقا لها جدول الأعمال .

مادة ١٠ - تتولى ادارة الشئون العامة أعمال الأمانة العامة لمجلس الادارة فى كافة الشئون الفنية والادارية والمالية وعليها تنفيذ قرارات مجلس الادارة والقيام على الأخص بما يلى :

١ - تحرير الدعوة لاجتماع مجلس الادارة وتحرير محاضر هذه الاجتماعات .

٢ - تحرير جميع المراسلات الخاصة بالمجلة .

٣ - حفظ كافة الأوراق الخاصة بالمجلة .

٤ - اعداد اتفاقات الاشتراكات .

٥ - امساك السجلات اللازمة .

مادة ١١ - يتولى مجلس الادارة تحديد مكافآت التحرير والترجمة وكافة المكافآت الأخرى عن الأعمال التي تؤدي لصالح المجلة وذلك بناء على اقتراح رئيس التحرير .

ويتولى مجلس الادارة كذلك تحديد قيمة الاشتراك السنوى عن العدد الواحد مع بيان الهيئات والجهات التي توزع عليها المجلة بأنجان .

مادة ١٢ - تتولى ادارة الشئون العامة اعداد مشروع الميزانية الخاصة بالمجلة وعرضه على مجلس الادارة لاقراءه ، وعليها أن تقدم الى مجلس الادارة تقريراً سنوياً عن كافة شئون هذه المجلة .

الباب الثالث

التمويل والارادات

مادة ١٣ - يصرف على المجلة من الاعتمادات المقررة لهذا الغرض فى ميزانية الوزارة .

مادة ١٤ - يعتبر عائد الارادات من المبيعات والاشتراكات ايرادا عاما يدخل فى ميزانية الدولة .

مادة ١٥ - تحفظ ادارة الشئون العامة بسجلات تبين ايرادات ومصروفات المجلة وكافة الأعمال المخزنية .

الباب الرابع

رئيس التحرير واختصاصاته

مادة ١٦ - يعين مجلس الادارة رئيس التحرير كما يعين سكرتيراً للتحرير بناء على اقتراح رئيس التحرير .

مادة ١٧ - يتولى رئيس التحرير اعداد المجلة فى حدود القواعد التي يضعها مجلس الادارة لهذا الغرض تمهيدا لعرضها على المجلس .

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠
بشأن سلطة الصحافة
بالصيغة التي وافق عليها مجلس الشورى
بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٨١ (١)

الباب الأول **المبادئ الأساسية**

مادة ١ - مجلس الشورى هو المعبر عن
 السيادة الشعبية في مجال الصحافة في جمهورية
 مصر العربية .

مادة ٢ - المجلس الأعلى للصحافة هو
 المسئول عن شئون الصحافة في جمهورية مصر
 العربية ويباشر اختصاصاته ومسئوليته في
 هذا الشأن مستهدفا دعم حرية الصحافة واستقلالها
 وكفالة قيامها برسالتها في إطار المقومات
 الأساسية للمجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية
 والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي
 وفعالية الصحافة في كفالة حيق المواطنين في
 المعرفة المستنيرة بالخبر الصحيح ، والاسهام في
 تشكيل الرأي العام على أساس من الموضوعية
 والصدق ورعاية المصالح العليا للمجتمع وذلك على
 الوجه المبين بالدستور والقانون واحكام هذه
 اللائحة .

مادة ٣ - تكفل هذه اللائحة ممارسة حرية
 التعبير عن الرأي والفكر لكافة الصحفيين في كل
 ما يتعلق بشئون الصحافة أيا كانت اتجاهاتهم
 وانتماءاتهم السياسية أو الحزبية وذلك في نطاق
 الموضوعية والرأي البناء .

الباب الثاني **المجلس الأعلى للصحافة**

الفصل الأول **احكام عامة**

مادة ٤ - يضطلع المجلس الأعلى للصحافة
 باختصاصاته المحددة في الدستور والقانون
 ووفقا لأحكام هذه اللائحة وله في سبيل ذلك ان

يرسم السياسة التي تكفل الحفاظ على مبادئ
 ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة
 ١٩٧١ وتعميق معانيهما لدى الشعب وتحقيق
 أهدافهما عن طريق تقديم فكر واضح مستنير
 وخبر صحيح .

مادة ٥ - يعقد المجلس الأعلى للصحافة
 صلاته بمجلس الشورى .

ويعمل على تحقيق أوثق الصلات بينه وبين
 المؤسسات والمنشآت الصحفية وتقابة الصحفيين
 والنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة
 والنشر ، وغيرها من المنظمات الصحفية والثقافية
 والفكرية في البلاد .

مادة ٦ - يخطر- رئيس المجلس الأعلى
 للصحافة أعضاء المجلس بصدور القرار الجمهورى
 الخاص بتشكيل المجلس أو بأى تعديل يطرأ على
 هذا التشكيل ، وتتبع الاجراءات المنصوص عليها
 فى القانون لاختيار أو تعيين من يحل محل من
 خلا مكانه من أعضاء المجلس خلال خمسة عشر
 يوما من تاريخ خلو المكان .

مادة ٧ - يجتمع المجلس الأعلى للصحافة
 بمدينة القاهرة .

ويجوز بقرار من المجلس أو بناء على دعوة من
 رئيس الجمهورية أن يعقد جلساته فى مكان آخر

مادة ٨ - يرأس رئيس المجلس الأعلى
 للصحافة جلسات المجلس ، وله أن ينوب عنه فى
 ذلك أحد وكيلى المجلس الأعلى للصحافة ، وفى
 حالة غيابهم تكون رئاسة الجلسة لأكثر أعضاء
 المجلس الأعلى الحاضرين سنا ، وفى جميع الأحوال
 يكون لرئيس الجلسة ذات السلطات المقررة فى
 هذه اللائحة لرئيس المجلس فى ادارة الجلسة .

مادة ٩ - للمجلس الأعلى للصحافة عن طريق
 رئيسه وأجهزته المختصة طبقا للأحكام الواردة
 فى هذه اللائحة طلب أية بيانات من أية جهة
 رسمية مختصة تتعلق بأى أمر من الأمور الداخلة
 فى اختصاص المجلس .

وعلى هذه الجهات معاونة المجلس وأجهزته
 بالاستجابة لما يطلبه بما يمكنه من حسن مباشرته

الفصل الثاني

أجهزة المجلس

مادة ١٣ - أجهزة المجلس هي :

- ١ - رئيس المجلس .
- ٢ - هيئة مكتب المجلس .
- ٣ - الأمانة العامة .
- ٤ - اللجان النوعية والخاصة .

أولا : رئيس المجلس

مادة ١٤ - رئيس المجلس هو الذي يمثله ويتكلم باسمه ويحافظ على نظامه وكرامته وكرامة أعضائه ويشرف بوجه عام على حسن سير جميع أعمال المجلس .

ويراعى رئيس المجلس مطابقة أعماله لأحكام الدستور والقانون وهذه اللائحة .

وله أن يستعين في ذلك بهيئة مكتب المجلس أو بلجنة القيم أو بأحدى لجان المجلس الأخرى أو بمن يختاره من الأعضاء .

مادة ١٥ - لرئيس المجلس أن يدعو أية لجنة من لجانه للانعقاد لبحث موضوع مهم أو عاجل ، ويرأس رئيس المجلس جلسات اللجان التي يحضرها .

ومع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص تجرى المخابرات بين أية لجنة من لجان المجلس ومجلس الشورى أو مجلس الشعب أو السلطة التنفيذية أو غيرها من الجهات خارج المجلس عن طريق رئيس المجلس أو طبقا للنظام الذي يضعه في هذا الشأن .

مادة ١٦ - يختص رئيس المجلس بالنظر في الدعوات الموجهة للمجلس لزيارة المجالس العليا أو المنظمات المختصة بشئون الصحافة في الدول الأخرى ، أو المنشآت الصحفية أو الإعلامية بها وتصدر عنه الدعوات لهذه الجهات وذلك لتوثيق الصلات وتبادل الخبرات بين المجلس والمجالس والمنظمات الصحفية والإعلامية في العالم .

لاختصاصاته ويعرض رئيس المجلس أمر عدم التعاون على مجلس الشورى .

مادة ١٠ - يرفع رئيس المجلس الأعلى للصحافة إلى رئيس الجمهورية تقارير المجلس السنوية بعد إقراره لها مقرونة بملاحظات ومقترحات مجلس الشورى عن أوضاع الصحافة وأوضاع المؤسسات الصحفية القومية وغيرها من المنشآت الصحفية في جمهورية مصر العربية من النواحي المالية والاقتصادية والإعلامية ، على أن تشمل هذه التقارير على بيان بما تناولته الصحافة من قضايا وما عرضت له من آراء في الموضوعات العامة وما قد يكون قد وقع من إجراءات أو تصرفات ماسة بحريتها واستقلالها أو مخالفات في مباشرتها لنشاطها لأحكام الدستور أو القانون أو هذه اللائحة .

ويتضمن هذا التقرير البيانات المتعلقة بنشاط المجلس ولجانه المختلفة والآراء والمقترحات اللازمة لدعم استقلال الصحافة وحريتها وحسن أدائها لرسالتها في خدمة المجتمع .

كما يجوز لرئيس المجلس الأعلى للصحافة أن يرفع إلى رئيس الجمهورية تقارير عن موضوعات محددة ذات طبيعة عامة متعلقة بشئون الصحافة في أى وقت .

مادة ١١ - يجوز لرئيس المجلس الأعلى للصحافة كلما اقتضى ذلك الصالح العام أن يدعو بناء على قرار من هيئة مكتب المجلس رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية القومية أو بعض أعضاء مجلس إدارتها أو رئيس تحرير إحدى الصحف القومية أو أحد أعضاء مجالس تحرير المنشآت الصحفية الأخرى أو رئيس تحريرها أو المحرر المسئول فيها لحضور بعض جلسات المجلس الأعلى للصحافة أو اجتماعات لجانه المختصة وذلك لتقديم البيانات والإيضاحات اللازمة في الموضوع الذي تجرى مناقشته .

مادة ١٢ - يجوز أن يحضر الوزير المختص بشئون الإعلام والثقافة اجتماعات المجلس الأعلى للصحافة كما يجوز لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات حضور هذه الاجتماعات وذلك كله بناء على دعوة من رئيس المجلس الأعلى للصحافة .

ثانيا : مكتب المجلس

مادة ١٧ - ينتخب المجلس الأعلى للصحافة في الجلسة الأولى لانعقاده بعد تشكيله هيئة مكتبة بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات .

ويجوز دائما تجديد انتخاب هيئة المكتب مدة أو مددا أخرى .

وتقدم الترشيحات لشغل عضوية المكتب كتابة الى رئيس المجلس خلال المدة التي يحددها وقبل الاجتماع المذكور بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ويعلن رئيس المجلس في بداية الجلسة فوز المرشحين بالتزكية اذا لم يتقدم للترشيح خلال المدة المحددة سوى العدد المطلوب .

واذا زاد عدد المرشحين على العدد المطلوب تجرى الانتخابات بينهم بالتعاقب بطريق الاقتراع السري في جلسة علنية .

ويعلن رئيس المجلس نتيجة الانتخابات قبل انتهاء الجلسة ويخطر بها رئيس الجمهورية ومجلس الشورى ومجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء .

مادة ١٨ - تنتهى مدة هيئة مكتب المجلس بانتهاء مدة مجلس الشورى الذى تم انتخابها خلال قيامه أو بانقضاء أربع سنوات على صدور القرار الجمهورى بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة أى المدتين أقل .

مادة ١٩ - اذا خلا منصب رئيس المجلس تولى أقدم الوكيلين ثم أكبر الأعضاء سنا مهام الرئاسة بصفة مؤقتة ، وذلك الى حين أن ينتخب مجلس الشورى الرئيس الجديد للمجلس .

واذا خلا منصب عضو بهيئة المكتب انتخب من يحل محله حتى نهاية مدته .

مادة ٢٠ - يضع مكتب المجلس في بداية كل عام ميلادى خطة لنشاط المجلس ولجانه بما يكفل السير المنتظم لأعماله .

ويكون له على الأخص ما يلى :

١ - المعاونة في ممارسة نشاط المجلس

ولجانه ، ويعاونه في ذلك من يختارهم من أعضاء المجلس .

٢ - معاونة مختلف لجان المجلس ووضع القواعد المنظمة لإدارة أعمالها والتنسيق بين أوجه نشاطها طبقا لأحكام هذه اللائحة .

٣ - المعاونة في تنظيم الشئون الاعلامية والصحفية والفنية والقانونية والإدارية والمالية ، وذلك وفقا للقواعد التنظيمية العامة التى يضعها المجلس بمراعاة أحكام هذه اللائحة .

مادة ٢١ - لمكتب المجلس أن يكلف إحدى اللجان بدراسة موضوع معين وتقديم تقرير اليه بنتيجة دراستها وتوصياتها بشأنه وللمكتب أن يقرر عرض التقرير المذكور على المجلس .

مادة ٢٢ - يضع مكتب المجلس الأعلى للصحافة جدول أعمال جلساته وفقا لخطة العمل المقررة مراعىا أولوية ادراج الموضوعات المتعلقة بشئون الصحافة أو الصحف أو الصحفيين ذات الطبيعة العامة .

ويعد الأمين العام للمجلس بناء على توجيهات رئيسه مشروع جدول الأعمال .

ويعلن الرئيس جدول الأعمال ويخطر به أعضاء المجلس كتابة قبل موعد الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل وذلك فيما عدا حالات الضرورة .

مادة ٢٣ - يتولى مكتب المجلس شئون الوفود التى يرسلها للدول الأخرى ويراعى بقدر الامكان فى تشكيل هذه الوفود تمثيل مختلف القطاعات والفئات والاتجاهات الممثلة بالمجلس .

ويختار مكتب المجلس رؤساء هذه الوفود ما لم يكن بين أعضائها رئيس المجلس أو أحد الوكيلين للمجلس فتكون له الرئاسة .

مادة ٢٤ - يضع مكتب المجلس القواعد التنظيمية العامة المتعلقة بالمكافآت ومقابل حضور الجلسات والتسهيلات التى يقدمها المجلس لأعضائه لتمكينهم من أداء مسئولياتهم .

مادة ٢٥ - يدعو رئيس المجلس هيئة المكتب الى اجتماعات دورية كل شهر ويكون له أن يدعوها الى اجتماعات طارئة .

كما تدعى هيئة المكتب الى اجتماع طارىء اذا طلب ذلك كتابة من رئيس المجلس ثلاثة من أعضائها ويشترط لقبول هذا الطلب تحديد الموضوعات التي يقترح نظرها في الاجتماع الطارىء .

مادة ٢٦ - يجتمع المكتب في الموعد الذي يحدده رئيسه للنظر في الاخطارات التي تقدم بإصدار الصحف الجديدة وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تقديم هذه الاخطارات كتابة الى المجلس .

ثالثا : الامانة العامة للمجلس ونظام العاملين به

مادة ٢٧ - رئيس المجلس الأعلى للصحافة هو صاحب الاشراف العام على الامانة العامة للمجلس وعلى شئونه الادارية والمالية والقانونية والفنية .

وله أن يفوض بعض اختصاصاته الى الأمين العام أو الى أحد الوكيلين أو كليهما .

مادة ٢٨ - تشكل الامانة العامة للمجلس من الأمين العام والأمين العام المساعد ومن الأمانات والادارات والاقسام القانونية والفنية والادارية والمالية الداخلة في الهيكل التنظيمي للامانة العامة للمجلس الذي يصدر بتحديد قرار من مكتب المجلس ، وتعتبر وظائف هذا الهيكل في حكم الوظائف ذات التأثير في الرأي العام .

وتتولى الامانة العامة للمجلس أداء جميع الأعمال القانونية والفنية والادارية والمالية اللازمة لمعاونة المجلس وجميع أجهزته في مباشرة مسئولياتها وذلك طبقا لأحكام هذه اللائحة والقواعد التنظيمية العامة التي يصدر بها قرار من مكتب المجلس وللأوامر التي يصدرها رئيس المجلس .

مادة ٢٩ - يحضر الأمين العام لجلسات المجلس واجتماعات هيئة مكتبه ويشرف على جميع ادارات الامانة العامة للمجلس وأقسامها وعلى جميع العاملين فيها .

ويكون الأمين العام للمجلس مسئولا أمام رئيس المجلس عن حسن سير العمل بالأمانة العامة ومعاونة في أداء مسئولياته الأمين العام

المساعد ويحل محله عند غيابه ، وللأمين العام السلطات المقررة في القوانين واللوائح لوكيل الوزارة في الشئون المالية والادارية للمجلس ، ويجوز أن يفوض بعض اختصاصاته الى الأمين العام المساعد أو غيره من كبار العاملين بالأمانة العامة للمجلس .

مادة ٣٠ - يشترط فيمن ينتخب أمينا عاما أو أمينا مساعدا أن يتفرغ طول الوقت ، ويحدد المجلس الأعلى للصحافة مخصصات كل منهما .

مادة ٣١ - يشترط فيمن يشغل أية وظيفة من الوظائف الداخلة في الهيكل التنظيمي للامانة العامة للمجلس الأعلى للصحافة ، ألا يكون من المنوعين من شغل الوظائف ذات التأثير في الرأي العام ، طبقا لأحكام القوانين المنظمة لذلك .

مادة ٣٢ - يضع المجلس بناء على اقتراح مكتبه لائحة لتنظيم شئون العاملين بالامانة العامة للمجلس .

ويسرى على العاملين فيما لم يرد بشأنه نص في هذه اللائحة الأحكام المطبقة على العاملين بمجلس الشورى .

مادة ٣٣ - يصدر مكتب المجلس القرارات التنفيذية والقواعد التنظيمية العامة المتعلقة بلائحة العاملين بالمجلس مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة وتعتبر التفسيرات التي يقرها المجلس بناء على ما تعرضه هيئة مكتبه لأحكام هذه اللائحة بعد دراسة تقرير لجنة الشئون الصحفية مكمل ومتمة لأحكام لائحة العاملين بالمجلس .

مادة ٣٤ - يجري تعديل اللوائح الخاصة بالعاملين بالمجلس بناء على اقتراح رئيس المجلس أو هيئة المكتب ، أو لجنة الشئون المالية والادارية والاقتصادية بالمجلس ، ويقدم الاقتراح في صيغة مواد مرفقا به مذكرة إيضاحية ، ويحيل المجلس هذا الاقتراح الى لجنة مشتركة من لجنة شئون الصحافة والصحفيين ولجنة الشئون المالية والادارية والاقتصادية لدراسته وإعداد تقرير عنه للمجلس .

ويصدر قرار المجلس باقرار لائحة العاملين به وتعديلاتها بعد مناقشة تقرير اللجنة المختصة عنه بموافقة أغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٣٥ - يشرف الأمين العام على تحرير محاضر جلسات المجلس وهيئة المكتب ، ويعرر محاضر هذه الاجتماعات عند نظر مكتب المجلس أمرا من الأمور التي تعرض عليه بصفة سرية ويجوز للمجلس أن يأذن لغيره بتحرير هذه المحاضر ، وفي جميع الأحوال توقع هذه المحاضر من رئيس المجلس ومن الأمين العام وتحفظ في سجل خاص .

مادة ٣٦ - على الأمين العام للمجلس أن يقدم تقريرا شهريا الى رئيس المجلس عما تم انجازه بالنسبة للقرارات التي يتخذها المجلس .

رابعا : اللجان النوعية والخاصة

مادة ٣٧ - يشكل المجلس عددا من اللجان النوعية الدائمة بحسب مقتضيات الوفاء بسلطاته وواجباته المبينة في القانون وفي هذه اللائحة ، ويكون من بينها :

١ - لجنة شئون الصحافة والصحفيين .

٢ - لجنة الشئون المالية والادارية والاقتصادية .

٣ - لجنة القيم .

مادة ٣٨ - يحدد المجلس بقرار منه كيفية تشكيل هذه اللجان وكيفية تشكيل هيئات مكاتبها وسير العمل بها والاشراف على نشاطها كما يحدد اختصاصات كل منها والحد الأدنى والأقصى لعدد أعضائها .

مادة ٣٩ - يجوز للمجلس بناء على اقتراح مكتبه تشكيل لجنة أو لجان خاصة لمهمة أو لأغراض محددة ، وتنتهي هذه اللجان بانتهاء اعدادها لتقريرها وعرضه على المجلس والبت فيه ، كما يجوز بقرار من رئيس المجلس إحالة موضوعات معينة الى لجنة مشتركة من لجتين أو أكثر من لجان المجلس أو من هيئات مكاتبها لدراسة واعداد تقرير عنها يعرض على هيئة مكتب المجلس أو على المجلس .

وتسرى على هذه اللجان الخاصة والمشاركة الاحكام المقررة للجان النوعية مع مراعاة ما يتضمنه قرار رئيس المجلس بتشكيلها من أحكام خاصة .

مادة ٤٠ - تعرض تقارير هذه اللجان على المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه بشأنها .

مادة ٤١ - يجوز لاحدى اللجان الفرعية أن تشكل من بين أعضائها مجموعة عمل لدراسة موضوع معين يدخل في اختصاصها على أن تعرض نتائج دراستها على اللجنة .

مادة ٤٢ - فيما عدا رئيس المجلس والوكيلين لا يجوز الجمع بين عضوية أكثر من لجتين من اللجان النوعية الاساسية .

مادة ٤٣ - تتولى كل لجنة من اللجان النوعية في نطاق اختصاصها متابعة ما تتضمنه الصحف ووسائل الاعلام من مقالات أو آراء أو ابحاث أو توصيات متعلقة بشئون الصحافة الداخلة في اختصاص اللجنة ، وكذلك القرارات والتوصيات والمناقشات التي تجرى في هذا الشأن بمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية أو في غير ذلك من مجالس المنظمات والأشخاص الاعتبارية العامة أو الجمعيات العلمية والثقافية المهتمة بالرأى والفكر والصحافة وتعد اللجنة المختصة تقريرا لرئيس المجلس عن دراستها وما تراه بشأن تلك الأبحاث أو المقالات أو الآراء والمقترحات .

مادة ٤٤ - لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية القومية أن يطلبوا من رئيس المجلس استطلاع رأى اللجان النوعية المختصة في المسائل التي تتعلق بمشروعات الخطط الاستثمارية للمؤسسات المذكورة أو خطط التطوير لشئونها الاعلامية أو الفنية أو الادارية أو المالية أو الاقتصادية أو في شأن أى مشروع لائحة أو قرار تنظيمى يتعلق بذلك .

مادة ٤٥ - لرئيس المجلس أن يدعو اللجنة المختصة للاجتماع فى أى من الاحوال السابقة كلما رأى موجبا لذلك وتحيط اللجنة رئيس المجلس بتقرير عما تم فى اجتماعها الذى تخصصه لهذا الغرض .

مادة ٤٦ - لكل لجنة أن تطلب من رئيس المجلس الاجتماع بأحد من أعضاء الحكومة المختصين أو برئيس مجلس ادارة احدى المؤسسات الصحفية القومية أو بالرئيس المختص فى أية

وتبدأ السنة المالية للمجلس مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ٥٢ - يتولى مكتب المجلس قبل بدء السنة المالية للدولة بأربعة أشهر على الأقل اعداد مشروع المبلغ الاجمالى الذى يدرج كرقم واحد فى الموازنة العامة للدولة بعد دراسة جميع انواع مصروفات المجلس واعداد تقرير للمكتب بمعرفة اللجنة المالية للمجلس وبناء على ما تعرضه الأمانة العامة له ويعرض رئيس المجلس هذا الرقم الاجمالى على المجلس الأعلى للصحافة لاقتراره .

مادة ٥٣ - يبدأ مكتب المجلس الأعلى للصحافة فى تحضير مشروع موازنته التفصيلية فور اقرار الموازنة العامة للدولة وفى حدود الرقم الاجمالى المعتمد فى هذه الموازنة للمجلس وعلى أن يراعى فى هذا المشروع تحديد المبالغ اللازمة لكل نوع من انواع المصروفات وبصفة خاصة المبالغ اللازمة لدعم الصحف والمؤسسات الصحفية والصحفيين وصناديق الاعانات المختلفة التى يتولى المجلس الأعلى للصحافة ادارتها والاشراف عليها .

ويحيل رئيس المجلس مشروع موازنته التفصيلية الى اللجنة المالية والاقتصادية للمجلس لدراسته واعداد تقرير عنه خلال اسبوع ويعرض التقرير مشفوعا برأى هذه اللجنة على المجلس الأعلى للصحافة لاقتراره .

وتعتبر هذه الموازنة التفصيلية نافذة من تاريخ العمل بالموازنة العامة للدولة .

مادة ٥٤ - اذا لم تف المبالغ المدرجة فى الموازنة العامة لمواجهة مصروفات المجلس او اذا طرأ مصروف غير منظور عند وضع موازنة المجلس حدد مكتب المجلس بناء على ما يعرضه الأمين العام بياناً بالاعتماد للمبلغ الاضافى المطلوب . ويحيل رئيس المجلس هذا البيان الى اللجنة المالية للمجلس لتقديم تقرير عنه .

وتتبع فى شأن دراسة وقرار هذا الاعتماد الاضافى الاجراءات المتبعة فى اقرار مسوازنة المجلس .

مادة ٥٥ - يضع مكتب المجلس القواعد الخاصة بتنظيم حسابات المجلس ونظام الصرف والجرد وغير ذلك من الشئون المالية للمجلس كما

جهة عامة أخرى وذلك للاستماع الى ما يلزم من الايضاحات والمعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوعات التى تتولى بحثها أو الداخلة فى اختصاصها .

وتحيط اللجنة رئيس المجلس علماً بمايجرى فى اجتماعاتها المذكورة ، ويجوز لرئيس المجلس تكليف اللجنة فى أى وقت باعداد تقرير عما دار فيها لعرضه على المجلس .

مادة ٤٧ - يضع مكتب اللجنة جدول أعمالها بناء على اقتراح رئيسها وتنعقد اللجنة بدعوة منه ويراعى فى تحديد مواعيد انعقاد اللجان عدم تعارضها مع مواعيد انعقاد جلسات المجلس الا فى الأحوال العاجلة التى تحتم ذلك بعد موافقة رئيس المجلس .

مادة ٤٨ - فيما عدا ما يقرره المجلس الأعلى للصحافة تسرى بشأن صحة انعقاد اجتماعات اللجان وقراراتها القواعد المقررة بشأن اجتماعات المجلس وقراراته الواردة فى هذه اللائحة .

مادة ٤٩ - فيما عدا جلسات لجنة القيم واللجنة الفرعية للتحقيقات لكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلسات اللجان ولو لم يكن عضواً فيها وبشرط ألا يكون الموضوع متعلقاً بشخصه أو له فيه مصلحة شخصية خاصة وبموافقة رئيس اللجنة .

مادة ٥٠ - تحرر محاضر لجلسات اللجان تدون فيها أسماء الحاضرين لكل جلسة والغائبين عن الحضور وملخص للمناقشات ونصوص القرارات التى أصدرتها اللجنة ويوقع هذا المحضر من رئيس اللجنة وأمينها .

وتودع لدى رئيس المجلس والأمين العام نسخة من هذه المحاضر ويجوز بقرار من مكتب المجلس بناء على اقتراح رئيسه أن تطبع هذه المحاضر فى أى وقت وأن تنشر بالطريقة التى يحددها هذا القرار .

خامساً : الشئون المالية للمجلس

مادة ٥١ - المجلس الأعلى للصحافة مستقل بموازنته وتدرج رقماً واحداً فى الموازنة العامة للدولة .

يحدد الجهة التي تودع فيها مبالغ الاعتماد المخصص للمجلس .

وتسرى فيما لم يرد بشأنه نص في القواعد المشار إليها أو في هذه اللائحة الأحكام السارية في مجلس الشورى .

مادة ٥٦ - لا يجوز صرف أية مبالغ من أموال المجلس الا بموافقة من السلطة المختصة وبأذن موقع من الأمين العام أو ممن يفوضه في ذلك .

مادة ٥٧ - يتولى المجلس حساباته بنفسه ومع ذلك فلرئيس المجلس بناء على اقتراح مكتبه أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات نـسـب من يراه لوضع تقرير يقدم الى رئيس المجلس عن حسابات المجلس وطريقة تنفيذ موازنته أو عن أى شأن من الشئون المالية الأخرى للمجلس .

مادة ٥٨ - يضع مكتب المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية مشروع الحساب الختامى لها ثم يحيله رئيس المجلس الى اللجنة المالية لبحثه وتقديم تقرير عنه ويعرض هذا التقرير على المجلس لاقرار الحساب الختامى وذلك فى أول جلسة تالية .

مادة ٥٩ - تجرى الأمانة العامة للمجلس جردا سنويا لأثائه وأدواته وأمواله وتتولى اعداد تقرير عن هذا الجرد يعرض على لجنة الشئون المالية للمجلس وتعد هذه اللجنة ملاحظتها وتوصياتها للعرض على مكتب المجلس لتقرير ما يراه فى شأنها .

مادة ٦٠ - يتولى رئيس المجلس السلطات المخولة للوزير ، كما يكون له السلطات المقررة لرئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص بالشئون المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .

ويجوز لرئيس المجلس تفويض بعض اختصاصاته المالية والإدارية الى أحد الوكيلين أو الى الأمين العام .

ويختص مكتب المجلس بالمسائل التى يجب أن يصدر بها طبقا للقوانين واللوائح قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الوزراء ، وكذلك بالمسائل التى تقتضى موافقة الوزارة المختصة

بالشئون المالية ، أو الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والتنمية الإدارية أو ما يمثّلها .

الفصل الثالث جلسات المجلس وقراراته

مادة ٦١ - لا يكون انعقاد المجلس الأعلى للصحافة صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه .

وتصدر قرارات المجلس بموافقة الاغلبية المطلقة للحاضرين واذا تساوت الآراء فى موضوع معروض على المجلس رجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٦٢ - يعقد المجلس فى خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار تشكيله جلسة اجراءات برئاسة رئيس المجلس ويعاونه فى اجراءات الجلسة أكبر الأعضاء وأصغرهم سنا من غير المرشحين لعضوية هيئة المكتب .

وتخصص هذه الجلسة الافتتاحية لحلف اليمين ولانتخاب المرشحين .

مادة ٦٣ - يحلف أعضاء المجلس فى الجلسة الافتتاحية اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن ارعى مصالح الوطن وأن أؤدى واجبات عضويتي بالمجلس بالأمانة والصدق وأن أحافظ على حرية الصحافة واستقلالها فى مباشرتها لسلطتها ورسالتها فى اطار المقومات الأساسية للمجتمع طبقا للدستور والقانون وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للصحافة » .

ويبدأ بأداء اليمين أكبر الأعضاء وأصغرهم سنا اللذان يعاونان رئيس المجلس .

مادة ٦٤ - جلسات المجلس الأعلى للصحافة غير علنية ما لم يقرر المجلس بموافقة أغلبية أعضائه غير ذلك بناء على اقتراح رئيسه أو عشرة من أعضائه على الأقل ، ويصدر قرار المجلس بعلانية جلساته بعد مناقشة يشترك فيها اثنان من مؤيدى العلانية واثنان من معارضيه .

ويحضر ممثلو الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى وغيرهم ممن يرخص لهم بالحضور

طبقا للنظام الذى يضعه رئيس المجلس بقرار منه
جلسات المجلس العلنية .

مادة ٦٥ - يجوز للمجلس - بناء على اقتراح
رئيسه - السماح بحضور اجتماعاته لمن يراه من
غير أعضاء المجلس .

مادة ٦٦ - ينظم رئيس المجلس الاجراءات
الخاصة بمتابعة نشر واذاعة ما يجرى فى الجلسات
العلنية للمجلس ولجانه عن طريق وسائل الاعلام
المختلفة وذلك لضمان تيسير مهمة ممثلى هذه
الوسائل فى النشر أو الاذاعة لما يجرى من
مناقشات .

ويتولى رئيس المجلس أو من ينوبه فى ذلك
اعلان قرارات المجلس وابلاغها الى ممثلى الصحافة
ووسائل الاعلام المختلفة .

مادة ٦٧ - لا يجوز لأحد أن يتكلم فى
اجتماعات المجلس إلا بعد أن يطلب الكلمة ويأذن
له الرئيس بذلك .

ومع ذلك لا يجوز حرمان طالب الكلمة منها
إلا لسبب تقتضيه هذه اللائحة .

ولا يجوز الاذن بالكلام فى موضوع محال
للبحث على احدى لجان المجلس الا لاستتعمال
انتهاء اللجنة من وضع تقريرها أو لاستيضاح ما
انجزته اللجنة فى هذا الشأن .

مادة ٦٨ - لا تجوز المناقشة فى أى موضوع
غير وارد فى جدول الأعمال إلا بناء على طلب كتابى
مسبب يقدم لرئيس المجلس من عشرة من أعضائه
على الأقل قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة
وبعد موافقة المجلس على ذلك ويصدر المجلس قراره
فى هذا الشأن دون مناقشة .

مادة ٦٩ - إذا وافق المجلس على مناقشة
موضوع غير وارد فى جدول أعماله تجرى مناقشته
بعد الانتهاء من نظر جدول الأعمال إلا إذا وافق
المجلس بأغلبية أعضائه على مناقشته فوراً .

مادة ٧٠ - مع مراعاة ما ورد بشأنه نص
خاص عن الأولوية فى الكلام يراعى الرئيس فى
الاذن بالكلام ترتيب طلبات الكلام من أعضاء
المجلس وعلى الرئيس أن يراعى تناوب المؤيدين
والمعارضين للموضوعات المعروضة للمناقشة فى
الكلام .

مادة ٧١ - يحدد المجلس وقتا معينا لانتها
من مناقشة الموضوعات العامة ذات الطابع الهام
التي تحتم بحكم طبيعتها سرعة انجازها وبخاصة
القضايا الاعلامية المتعلقة بحرية الصحافة
واستقلالها ومشروعات الموازنات والحسابات
الختامية واللوائح وما يماثلها .

ويحدد المجلس فى هذه الحالات مدة
قصوى يلتزمها من يؤذن لهم من الأعضاء فى الكلام
وذلك بناء على اقتراح الرئيس أو رئيس اللجنة
المختصة أو بناء على طلب كتابى يقدم لرئيس
المجلس من عشرة من أعضائه على الأقل .

مادة ٧٢ - للرئيس أن يلفت نظر المتكلم
وتنبيهه فى أية لحظة الى مراعاة أحكام هذه
اللائحة والمحافظة على نظام الكلام فان لم يحتل
العضو فللرئيس أن يوجه اليه تحذيرا بعدم
الخروج على النظام .

وللرئيس أن يأمر بحذف أى كلام يصدر
مخالفا لأحكام هذه اللائحة من محضر الجلسة .
وفى حالة الاعتراض على ذلك من المتكلم
يعرض الرئيس الأمر على المجلس لاصدار قراره
فى هذا الشأن دون مناقشة .

مادة ٧٣ - يقترح الرئيس على المجلس
اقفال باب المناقشة إذا رأى أن الموضوع قد
استوفى بحثه أو بناء على طلب كتابى من خمسة
من الأعضاء على الأقل باقفال باب المناقشة فى
الموضوع ولا يؤذن بالكلام فى اقتراح اقفال باب
المناقشة إلا لواحد من المعارضين وواحد من
المؤيدين لذلك .

مادة ٧٤ - يؤخذ رأى على الموضوع
المعرض فور اعلان الرئيس قرار المجلس باقفال
باب المناقشة فيه .

مادة ٧٥ - يؤخذ رأى نداء بالاسم فى
الأحوال الآتية :

أولا - اشتراط صدور قرار المجلس فى
الموضوع المعروض بأغلبية خاصة .

ثانيا - طلب رئيس المجلس أو عشرة من
أعضائه أخذ رأى نداء بالاسم .

ثالثا - علم وضوح النتيجة فى حالة أخذ
الرأى بطريقة القيام والجلوس . ويتم ابداء الرأى

عند النداء على اسم المصو بقوله « موافق » أو « غير موافق » دون تعليق .

مادة ٧٦ - لا يجوز للمصو الامتناع عن ابداء رأى فى أى موضوع يطرح لأخذ الرأى عليه الا اذا عرض أسباب امتناعه على المجلس بعد أخذ الرأى فى الموضوع وقبل اعلان رئيس المجلس للنتيجة .

مادة ٧٧ - لا يعتبر الممتنعون عن ابداء الرأى من الموافقين على الموضوع أو من المعارضين له .

وإذا قل عدد من أدلوا بأصواتهم عن الأغلبية اللازمة لإصدار قرار المجلس فى الموضوع وجب تأجيل أخذ الرأى فيه الى جلسة أخرى ويجوز أن تحدد هذه الجلسة بعد نصف ساعة على الأقل من انعقاد الجلسة الأولى .

ويعتبر الموضوع المعروض مرفوضا إذا لم توافق عليه الأغلبية اللازمة فى الجلسة المؤجل إليها أخذ الرأى فيه .

مادة ٧٨ - يعلن الرئيس قرار المجلس طبقا لنتيجة الآراء ولا يجوز بعد اعلان هذا القرار التعليق عليه من أحد كما لا يجوز فى غير الجلسات العلنية للمجلس اقتضاء مسدوات المجلس من أى من الحاضرين لهذه الجلسات .

مادة ٧٩ - تحرر وتسجل محاضر جلسات المجلس وتعد أمانة المجلس طبقا للقواعد والاجراءات التى تصدر بقرار من رئيس المجلس بمراعاة احكام هذه اللائحة فى نهاية كل جلسة وخلال ثلاثة أيام من تاريخ انعقادها وقائع اجتماع هذه الجلسة ومشروع محضرها . وتدون بهذه المحاضر تفصيلا جميع اجراءات الجلسة وما عرض فيها من موضوعات وما دار بشأنها من مناقشات وما صدر من قرارات وأسماء الأعضاء الذين أبدوا الرأى فى كل اقتراح يؤخذ الرأى عليه نداء بالاسم ورأى كل منهم .

مادة ٨٠ - يصمدق المجلس على مشروع محاضر جلساته فى الجلسات التالية لانعقادها بعد اعتداد الأمانة العامة للمجلس لهذه المحاضر وتوزيعها على الأعضاء مع جدول أعمال الجلسة التى يعرض فيها التصديق عليها .

مادة ٨١ - لكل عضو من أعضاء المجلس

السذين حضروا الجلسة التى يعرض مشروع محضرها للتصديق أن يطلب كتابة من رئيس المجلس اجراء ما يراه من تصحيح فى هذا المشروع قبل موعد انعقاد الجلسة ويعرض الرئيس التصحيح المقترح على المجلس للنظر فى الموافقة عليه ويجوز للرئيس أن يأذن للمعضو طالب التصحيح بعرض وجهة نظره فى شأنه فإذا أقر المجلس التصحيح المطلوب يثبت فى مشروع محضر الجلسة ويصحح بمقتضاء مشروع محضر الجلسة المعروض للتصديق . ولا يقبل أى طلب بتصحيح المحاضر التى تم تصديق المجلس عليها وتوقع المحاضر التى صدق عليها المجلس من رئيسه والأمين العام وتحفظ هذه المحاضر مسلسلة بسجل خاص بالمجلس وتبلغ صورة منها الى هيئة مكتب مجلس الشورى للاطلاع عليها وحفظها بسجلات المجلس .

الباب الثالث حقوق الصحفيين وواجباتهم

مادة ٨٢ - لا يجوز تعريض الصحفي لأى ضغط من جانب أية سلطة كما لا يجوز إجباره على اقتضاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك فى نطاق تحقيق جنائى .

مادة ٨٣ - لا يجوز محاسبة الصحفي بسبب عمله الا فى نطاق اخلاصه بواجباته الوظيفية أو تقاليد المهنة على النحو المبين بالقانون وبهذه اللائحة وباحكام ميثاق الشرف الصحفي .

مادة ٨٤ - لا يجوز محاسبة الصحفي عن رأى يديه أو معلومات صحيحة ينشرها .

مادة ٨٥ - يعد مساسا بأمن الصحفي كل تعرض له بسبب مباشرته لعمله مادام فى نطاق الدستور والقانون واحكام هذه اللائحة .

مادة ٨٦ - يعد بصفة خاصة مساسا بأمن الصحفي ما يلى :

١ - حرمان الصحفي من الكتابة والنشر لما يحصل عليه من بيانات أو معلومات أو أخبار ولا يحرمه من تحقيقات أو تعليقات أو آراء بدون وجه حق أو عدم ذكر اسمه وفقا للتقاليد المرعية، وذلك دون اخلاص بما لرئيس التحرير من سلطة

في عدم نشر ما يرى عدم نشره من أخبار أو تعليقات أو آراء .

٢ - نقل الصحفي دون مبرر من المؤسسة الصحفية القومية أو من وظيفته أو من عمله بها أو بالمنشأة الصحفية التي ينتمى إليها إلى عمل أو وظيفة أدنى أو أقل من الناحية الأدبية أو المادية .

٣ - حرمان الصحفي من أية ميزة نقدية أو عينية بطريق مباشر أو غير مباشر إذا كان يحصل عليها طبقاً للقانون أو اللوائح المنظمة لشئون العاملين في الصحافة .

٤ - تهديد الصحفي أو ابتزازه بأية طريقة من الطرق في سبيل نشر أو كتابة ما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني أو لما يتعارض مع مبادئ النشر أو التحقيق أو لمصالح ومآرب شخصية لجهة أو لشخص أو أشخاص محددين .

٥ - اغواء الصحفي أو اغراؤه بعرض مزية أو خدمة أو مكاسب عينية أو نقدية له أو لغيره ممن يمتنون إليه بصلة القرابة أو المصاهرة حتى الدرجة الرابعة في مقابل استخدامه واستغلال قلمه لكتابة أو نشر ما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني .

مادة ٨٧ - لكل صحفي حق الشكوى والتظلم إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة من أي فعل أو تصرف أو قرار من شأنه تهديد أمنه الصحفي بالمخالفة لأحكام القانون أو هذه اللائحة، ويشترط لقبول هذه الشكوى أو التظلم أن يكون قد سبق للصحفي إبلاغ المؤسسة التي يعمل فيها بشكواه أو بتظلمه .

ويتبع المجلس الأعلى للصحافة واللجنة المختصة في فحص وتحقيق هذه الشكاوى والبلاغات الإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة ٨٨ - للصحفي الحق في حضور الجلسات والاجتماعات بمختلف مستوياتها ما دامت غير مغلقة .

مادة ٨٩ - للصحفي الحق في الاطلاع على كافة الوثائق غير المحظور نشرها ، وله أيضاً حق تلقي الإجابة عما يستفسر عنه من معلومات وأنباء

واحصائيات إذا كان ذلك كله يتصل بمسألة عامة .

مادة ٩٠ - حرية الصحفي أساسها الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع وتهيئة المناخ الحر لنموه فلا يجوز أن تتخذ أداة لتحريف هذه المقومات أو الإساءة إليها .

مادة ٩١ - يلتزم جميع العاملين بالنشاط الصحفي أن يراعوا في سلوكهم المهني مبادئ الشرف والأمانة وآداب مهنة الصحافة وتقاليدها .

مادة ٩٢ - يحظر على الصحف أو الصحفيين نشر أو إذاعة ما ينطوي على أي أمر من الأمور الآتية :

١ - الدعوة إلى مبادئ أو آراء تتضمن إنكاراً للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها .

٢ - النيل أو الدعوة إلى التحرر من القيم الدينية أو الولاء للوطن .

٣ - تحريض النشء والشباب على الانحراف الاجتماعي أو الخلقي .

٤ - الأخبار والبيانات أو الإحصائيات أو الإشاعات الكاذبة أو المفوضة أو الدعايات المثيرة بما يمس المصالح القومية للبلاد .

٥ - الأخبار أو البيانات أو الإحصائيات التي تمس الأسرار العسكرية العليا .

مادة ٩٣ - مع عدم الإخلال بحق الصحفي في التعليق وإبداء الرأي من وجهة النظر العامة يجب نشر البيانات والبلاغات الرسمية الصادرة عن السلطات العامة المختصة في أي شأن من الشئون العامة محل النشر أو التي تمنى الرأي العام كما يجب نشر البيانات الصادرة عن النيابة العامة ومنطوق الأحكام أو القرارات التي تصدرها السلطات القضائية المختصة في الأمور والقضايا التي تناولها النشر الصحفي أثناء التحقيق أو المحاكمة مع موجز كاف للأسباب التي تقام عليها وذلك إذا تقرر الحفظ أو البراءة .

كما يجب الالتزام بعدم إبراز نشر أخبار الجريمة وأسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم على نحو يمجّد الجريمة والمجرمين ولا يجوز نشر أسماء وصور المحكوم عليهم أو المتهمين الأحداث

تمكيننا لهم من التوبة والعودة الى احترام نظام المجتمع .

مادة ٩٤ - يخضع نشر الاعلانات وتحريرها لذات القواعد التي تسرى على المواد التحريرية المنشورة في الصحيفة وذلك دون اخلال بالطبيعة الذاتية والتجارية للمادة الاعلانية ويتحمل المحرر المسئول المسئولية عن كل ما ينشر في الصحيفة من مواد اعلامية او اعلانية او غيرها .

مادة ٩٥ - يجب الفصل بصورة كاملة وبارزة بين المواد التحريرية والاعلانية ويحظر نشر أى اعلان يتعارض بحسب الظاهر من مادته مع قيم المجتمع وأسس ومبادئه أو مع رسالة الصحافة وأهدافها أو يتطوى على نشر للخرافة والتضليل أو الاستدراج والاستهواء لاستغلال حاجات المواطنين وبصفة خاصة الاحداث والاناث منهم أو يكون مخالفا بأى وجه للنظام العام أو الآداب العامة .

مادة ٩٦ - يجب أن يتحقق المحرر المسئول عن نشر الاعلانات التي تقدمها جهة اجنبية أو من جهة خاصة أو من الافراد من اتفاق هذه الاعلانات مع السياسات القومية وعدم تعارضها مع المبادئ المقررة للنشر الصحفى طبقا للاحكام السابقة ولا يجوز أن تنطوى أجور هذه الاعلانات على اعانة مباشرة أو غير مباشرة من دولة أو جهة اجنبية أو من جهة خاصة أو من فرد كما لا يجوز للصحفى أن يحصل بطريق مباشر أو غير مباشر على أية مبالغ أو مزايا بأية صفة عن مراجعة تحرير أو نشر هذه الاعلانات .

مادة ٩٧ - يضع المجلس الاعلى للصحافة القواعد المنظمة لقبول الصحف للتبرعات والاعانات والمزايا الخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أية جهة كانت كما يحدد أسعار مساحات اعلانات الحكومة أو القطاع العام .

مادة ٩٨ - الصحفى مسئول مسئولية كاملة مع رئيس التحرير عن احترام القواعد المنظمة لمباشرة النشاط الصحفى وبصفة خاصة قواعد ميثاق الشرف الصحفى ومبادئ النشر الاساسية المبينة في المواد السابقة .

مادة ٩٩ - لا يجوز للصحفى دون اخلال بحكم المادة ٥٢ من قانون سلطة الصحافة فى أية

مؤسسة صحفية قومية أو فى منشأة صحفية مصرية العمل فى أية صحيفة أو وكالة صحفية أو وسيلة اعلامية غير مصرية داخل الجمهورية أو خارجها أو مباشرة أى نشاط بصفة مستمرة أو متقطعة فيها بمقابل أو بغير مقابل الا بعد الحصول على اذن بذلك من المجلس الاعلى للصحافة طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

مادة ١٠٠ - لا يجوز منح الاذن اذا كان يتعارض مع المصالح القومية للبلاد أو مع استقلال الصحافة وحريتها أو مع حسن سير العمل فى المؤسسات الصحفية أو بدون موافقة المؤسسة أو المنشأة الصحفية المصرية .

مادة ١٠١ - يقدم طلب الاذن من الصحفى كتابه الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية أو المسئول عن المنشأة الصحفية المصرية أو الى المجلس الاعلى للصحافة ، بحسب الاحوال، لابداء رأيه فيه ويبين فى الطلب الاسم واللقب والمؤسسة أو المنشأة الصحفية التى يعمل فيها ووظيفته بها ومرتباته التى يتقاضاها منها كما يحدد المنشأة الاعلامية الاجنبية التى يرغب الاذن له بالعمل فيها وطبيعة هذا العمل ومدته والمقابل والمزايا التى سوف يحصل عليها والمبررات التى يراها لصدور الاذن المذكور ويجب أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة له .

مادة ١٠٢ - يحيل رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية الطلب الى مجلس ادارة المؤسسة كما يحيل المسئول عن تحرير المنشأة الصحفية الأخرى الطلب الى من يتولى المسئولية عن ادارتها وذلك لابداء الراى فيه .

ويرفع الطلب مشفوعا برأى الجهة المشار اليها فى الفقرة السابقة الى رئيس المجلس الاعلى للصحافة لاتخاذ ما يلزم فيه .

مادة ١٠٣ - يحيل رئيس المجلس الاعلى للصحافة طلبات الاذن المشار اليها فى المادة السابقة كما يحيل الطلبات التى ترد اليه مباشرة ومرفقاتها الى لجنة شئون الصحف والصحفيين بالمجلس لدراستها واعداد تقرير عنها .

واذا رفضت اللجنة الاذن يجب أن يكون رفضها مسببا وان يعرض على مكتب المجلس فى أول

جلسة تالية وفي جميع الأحوال يعرض كل ما يتعلق
بالأذن على المجلس الأعلى للصحافة لاتخاذ قراره
النهائي بشأنه .

مادة ١٠٤ - يجب أن يصدر الأذن بالترخيص
بالعمل على النموذج المعد لذلك بقرار من رئيس
المجلس الأعلى للصحافة ويجب أن يتضمن هذا
الأذن تحديد الجهة والمدة ونوع العمل وقيمة المقابل
الذى يحصل عليه المأذون له وغير ذلك من البيانات
اللازمة لتحديد .

مادة ١٠٥ - يجب على من صدر له الأذن طبقاً
للاحكام السابقة طلب تجديده قبل انتهاء مدته
بثلاثين يوماً على الأقل وتتبع في نظر طلب التجديد
ذات الاجراءات الخاصة بالطلب المبتدأ .

مادة ١٠٦ - دون اخلال بالعقوبات الجنائية
المنصوص عليها في قانون سلطة الصحافة يحيل
رئيس المجلس الأعلى الصحفى الذى يخل باى واجب من
الواجبات المبينة في القانون أو في هذه اللائحة الى
التحقيق أمام اللجنة المختصة ، وتبلغ صورة من
قرار الاحالة الى نقابة الصحفيين .

مادة ١٠٧ - تشكل لجنة التحقيق المنصوص
عليها في المادة ٤٦ من القانون من العضوين
القانونيين بالمجلس الأعلى وصحفي من أعضاء المجلس
يختاره رئيسه عند الاحالة الى التحقيق وتكون
رئاستها لأكبر العضوين القانونيين سناً .

مادة ١٠٨ - على رئيس لجنة التحقيق أن
يخطر الصحفى كتابة بواقعة المخالفة وتحديد
موعد جلسة التحقيق .

مادة ١٠٩ - تجرى اللجنة التحقيق مع
العضو المحال اليها شخصياً ويجوز أن يحضر
معه بحسب اختياره محام أو من ينوبه مجلس
نقابة الصحفيين أو مجلس النقابة الفرعية .

مادة ١١٠ - اذا لم يحضر من يحقق معه
في الموعد المحدد للتحقيق دون عذر قاهر تجرى
اللجنة التحقيق في غيبته .

مادة ١١١ - يكون على اللجنة أن تنتهى من
تحقيقاتها في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من
تاريخ بدء التحقيق . فاذا انقضت المهلة دون
اتمام التحقيق وجب رفع الأمر الى المجلس الأعلى
للصحافة ليقرر في شأنه ما يراه .

مادة ١١٢ - توافى اللجنة رئيس المجلس
بالتحقيقات كاملة مشفوعة بمذكرة وافية تتضمن
رأيها في الواقعة موضوع التحقيق .

الباب الرابع

حق تصحيح ما ينشر واجراءات ممارسته

مادة ١١٣ - يقدم طلب التصحيح لما نشر
من معلومات أو أخبار أو آراء أو تصرفات غير
صحيفة في الصحيفة من صاحب الشأن أو من
ورثته حتى الدرجة الرابعة .

مادة ١١٤ - يكون طلب التصحيح كتابياً
ويوجه الى رئيس التحرير أو المحرر المسئول
بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بالتسليم
مقابل ايصال معتمد من المؤسسة أو المنشأة
الصحفية .

مادة ١١٥ - يجب لقبول طلب التصحيح
أن يكون مكتوباً بذات اللغة التى نشرت بها
المادة المطلوب تصحيحها والا تنطوى عبارات
التصحيح على ما يمس مصالح الدولة العليا أو
ما يخالف المقومات الأساسية للمجتمع طبقاً
للمستور أو على ما يعد جريمة من جرائم النشر
أو مخالفة للنظام العام أو الآداب أو على ما يخالف
ميثاق الشرف الصحفى .

مادة ١١٦ - يجوز عدم نشر التصحيح
على مسئولية المحرر المسئول اذا تبين له أنه سبق
للصحيفة تصحيح المادة المطلوب تصحيحها بما
يحقق المعنى الوارد في طلب التصحيح قبل
تقديم هذا الطلب .

ويجب في هذه الحالة اخطار طالب
التصحيح بقرار عدم نشر التصحيح وأسبابه
بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وذلك خلال
الثلاثة الأيام التالية لتقديمه بطلبه .

مادة ١١٧ - اذا لم يتم نشر التصحيح وفق
أحكام المادة التاسعة من قانون سلطة الصحافة
كان من حق ذى الشأن أن يتقدم بشكوى الى
رئيس المجلس الأعلى للصحافة لاتخاذ ما يراه
بشأنها .

مادة ١١٨ - لا يجوز تقاضى أى مقابل
لنشر التصحيح اذا كان لم يتجاوز ضعف مساحة
المادة المطلوب تصحيحها فاذا تجاوزت المساحة

التي ينشر فيها التصحيح هذا القدر كان للمستول عن التحرير طلب أجر نشر القدر الزائد محسوبا على أساس تعريفه الاعلانات المقررة قبل النشر فاذا لم يسدد طالب التصحيح هذه القيمة جاز للمحرر المستول اخطاره بالامتناع عن نشر التصحيح حتى يتم الوفاء بالمبالغ المستحقة وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويجب نشر التصحيح خلال الايام الثلاثة التالية للوفاء بهذه المبالغ او فى اول عدد تال يصدر من الصحيفة اى الميعادين اقرب .

الباب الخامس

الترخيص باصدار الصحف الجديدة وسقوط الترخيص

مادة ١١٩ - يقدم الاخطار باصدار اية صحيفة جديدة الى رئيس المجلس الاعلى للصحافة مصدقا على توقيع الممثل القانونى بها ، على أن يحرر هذا الاخطار على النموذج الذى يضعه المجلس الاعلى .

مادة ١٢٠ - تمسك امانة المجلس الاعلى سجلا يدون فيه تاريخ تلقى الاخطار وساعة وروده كما تدون فيه البيانات المنصوص عليها فى المادة (١٤) من القانون وما يطرأ عليها من تفسيرات وتاريخ الاخطار بحدوثها .

مادة ١٢١ - يعرض رئيس المجلس الاعلى للصحافة الاخطار خلال الثلاثة الايام التالية لوروده على مكتب المجلس لفحصه وابداء الراى بشأنه ويجوز لمكتب المجلس احواله الى لجنة شئون الصحف والصحفيين لابداء راىها فى مدى توافر الشروط القانونية فى هذا الاخطار وللجنة المختصة أن تطلب ماثرة من بيانات عن الاخطار ومقدميه وذوى الشأن فيه من اى جهة عامة مختصة وترفع اللجنة تقريرها براىها الى رئيس المجلس الاعلى خلال عشرين يوما على الأكثر من تاريخ احواله الطلب اليها .

مادة ١٢٢ - يعرض راى مكتب المجلس او راى اللجنة التى يحال الطلب اليها بحسب الاحوال على المجلس الاعلى لاصدار قراره بالترخيص او بالرفض ، وفى الحالتين يصدر القرار

بموافقة اغلبية اعضاء المجلس الحاضرين ، فاذا كان هذا القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا .

مادة ١٢٣ - يخطر رئيس المجلس الاعلى للصحافة ذوى الشأن بما يقرره المجلس والاسباب التى يبنى عليها قراره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثمان واربعين ساعة من صدور القرار وتلتزم الامانة العامة بتدوين القرار فى السجل المعد لذلك فى اليوم التالى لصدوره على الأكثر .

مادة ١٢٤ - لا تقبل الاخطارات عن اصدار الصحف غير المملوكة للحزب السياسية او الاشخاص الاعتبارية العامة كالنقابات والاتحادات فى اى من الاحوال الآتية :

١ - اذا كانت مملوكة لاشخاص خاصة ولم تتخذ شكل جمعية تعاونية او شركة مساهمة طبقا لعقد التأسيس والنظام النموذجى الذى يصدر عن المجلس الاعلى للصحافة بناء على مساعرضه مكتبه .

٢ - اذا لم تكن ملكية رأس مال الشركة او الجمعية مقصورة على المصريين وبمقتضى اسهم اسمية .

٣ - اذا كان رأس المال المدفوع والمودع بالكامل فى احد البنوك المصرية التى تحدد بقرار من مكتب المجلس الاعلى للصحافة يقل عن القيمة الآتية :

(ا) مائتين وخمسين ألف جنيه (اذ كانت الصحيفة يومية) .

(ب) مائة ألف جنيه (اذا كانت الصحيفة اسبوعية) .

(ج) خمسين ألف جنيه (اذا كانت الصحيفة شهرية او تصدر فى مدة دورية أطول) .

(د) اذا زادت ملكية اى مساهم مع افراد أسرته المكونة من زوجة وأولاده القصر على خمسمائة جنيه مصرى .

مادة ١٢٥ - يجوز للمجلس الاعلى للصحافة فى الاحوال التى يرى أنها تحقق دعم الصحافة المصرية وتنشيطها أو تدعيم حريتها واستقلالها وبناء على عرض مكتب المجلس أن يستثنى من

بعض أو كل الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٢٦ - لا تقبل الاخطارات عن اصدار الصحف التي تقدم على غير النموذج المعد لذلك أو التي لا تتضمن البيانات الجوهرية اللازمة قانونا للاخطار أو المستندات المثبتة لأى من هذه البيانات أو التي لا يقدم أصحابها البيانات أو المستندات الأخرى اللازمة للنظر والبت فى الاخطار خلال المدة التي تحدد لهم كتابة بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٢٧ - يصدر بعدم قبول الاخطار قرار من المجلس الأعلى للصحافة ، ويبلغ رئيس المجلس الأعلى للصحافة ذوى الشأن بعدم قبول الاخطار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويعتبر الاخطار غير المقبول كان لم يكن .

مادة ١٢٨ - تبدأ مدة الثلاثة الأشهر المشار إليها فى المادة ١٦ من قانون سلطة الصحافة من اليوم التالى لتلقى ذى الشأن اخطار الترخيص .

مادة ١٢٩ - يعتبر صدور الصحيفة غير منتظم فى حكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن سلطة الصحافة اذا تحقق بغير عذر مقبول أحد الأمرين الآتيين :

- ١ - عدم اصدار نصف العدد المفروض صدوره أصلا خلال مدة الستة الأشهر .
 - ٢ - أن تكون مدة الاحتجاب خلال مدة الستة الأشهر أصول من مدة توالى الصدور .
- ويقصد بالصدور طرح الصحيفة للتوزيع بالطريقة التي درجت عليها والقيام بإيداع النسخ المطلوبة الجهات التي حددتها القوانين بالإضافة الى ايداع نسخة المجلس الأعلى للصحافة .

مادة ١٣٠ - اذا انتهت الشخصية الاعتبارية صاحبة الصحيفة لأى سبب كان سقط الترخيص تلقائيا .

الباب السادس الصحف القومية

الفصل الاول احكام عامة

مادة ١٣١ - مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٢

من قانون سلطة الصحافة تنشأ المؤسسة الصحفية القومية بقرار من مجلس الشورى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للصحافة وينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

مادة ١٣٢ - يحدد القرار الصادر بإنشاء المؤسسة الصحفية القومية اسمها ومقرها الرئيسى والأغراض التي تنشأ من أجلها والصحف التي تصدر عنها ، ورأس المال المخصص لها كما يتضمن القرار اختيار رئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤقت لاتخاذ الاجراءات وتنفيذ الأعمال اللازمة لتأسيس المؤسسة الجديدة وصحتها .

ويجوز أن يكون مقر المؤسسة فى القاهرة أو فى إحدى عواصم المحافظات .

مادة ١٣٣ - يتولى المجلس الأعلى للصحافة وضع النظام الخاص بالمؤسسة الصحفية ولوائحها المؤقتة فى اطار ما يقرره مجلس الشورى فى قرار انشائها وبناء على ما يقترحه مجلس الادارة المؤقت للمؤسسة مع مراعاة الأحكام المقررة فى هذه اللائحة .

ويستمر العمل بالنظام واللوائح المؤقتة للمؤسسة الصحفية حتى تضع السلطات المختصة نظامها ولوائحها بعد استكمال اجراءات تأسيسها

مادة ١٣٤ - تتمتع المؤسسة الصحفية القومية بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، ولها مباشرة جميع التصرفات والأعمال اللازمة لتحقيق أغراضها فور نشر القرار الخاص بإنشائها .

مادة ١٣٥ - مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة يجوز أن تكون للمؤسسة الصحفية القومية صلة مع المؤسسات الصحفية القومية الأخرى وغيرها من المنشآت الصحفية والاعلامية ووكالات الأنباء التي تزاوّل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل البلاد أو خارجها كما يجوز لها أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو أن تشتريها أو تلحقها بها .

مادة ١٣٦ - يمثل المؤسسة الصحفية القومية رئيس مجلس ادارتها أمام القضاء وفى مواجهة الغير .

مادة ١٣٧ - يعتبر من ملحقات الصحف القومية بوجه خاص الدور التي تشغلها والآلات والأجهزة والمعدات المخصصة لطبعها أو توزيعها ومؤسسات ومنشآت الطباعة والإعلان والتوزيع القومية المتصلة بها ، وبصفة عامة كل المنشآت الملحقة أو المكملة أو المتممة لنشاطها .

مادة ١٣٨ - تبدأ السنة المالية للمؤسسات الصحفية القومية والشركات والمنشآت التابعة لها مع السنة المالية للمجلس الأعلى للصحافة وتنتهى بانتهائها .

مادة ١٣٩ - تعتبر كل من المؤسسات الصحفية القومية والصحف الصادرة عنها وجميع المنشآت المكملة والمتممة لنشاطها وحدة واحدة فى وضع مشروع موازاناتها وخططها وحساباتها الختامية وحساب الأرباح والخسائر مع مراعاة افراد قسم خاص لكل منها فى الأبواب المختلفة لهذه الموازنات والخطط والحسابات .

مادة ١٤٠ - يشترط لشغل أى منصب بالجمعيات العمومية أو بمجالس الادارة أو بمجالس التحرير للمؤسسات الصحفية القومية أو الصحف التى تصدرها أو مباشرة أية وظيفة أو عمل فى أى منها أو فى المنشآت التابعة أو المتممة أو المكملة لها أن يكون المرشح أو شاغل المنصب أو الوظيفة أو العمل ممن لا يوجد مانع قانونى من توليه لها باعتبارها من المناصب والوظائف والأعمال ذات التأثير فى توجيه الراى العام .

وعلى السلطة المختصة التحقق من عدم وجود المانع المذكور قبل اصدار القرار أو التصرف ويبطل كل قرار أو اجراء أو تصرف يصدر على خلاف أحكام الفقرة الأولى .

مادة ١٤١ - تعتبر المؤسسات الصحفية القومية فى حكم الاشخاص الاعتبارية العامة وذلك فيما يتعلق بأحوال المسؤولية الجنائية لرئيس وأعضاء جمعيتها العمومية وأعضاء مجالس اداراتها ورئيس وأعضاء مجالس تحرير الصحف القومية والشركات التابعة لتلك المؤسسات ، وكذلك بالنسبة لآى من العاملين فيها أو فى الشركات والمنشآت التابعة أو المتممة أو المكملة لنشاطها .

مادة ١٤٢ - يحدد مجلس الشورى مجالات

أنشطة الوكالات التجارية التى تنشئها مؤسسات الصحف القومية ويجب إبلاغه بالشركات والوكالات التجارية التى تنشئها هذه المؤسسات .

مادة ١٤٣ - إذا تبين من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات أن هناك مآخذ مالية على المؤسسة عرض الأمر على مجلس الشورى مقرونا برأى الجمعية العمومية للمؤسسة ورأى المجلس الأعلى للصحافة .

الفصل الثانى تشكيل الجمعيات العمومية ومجالس الادارة ومجالس التحرير

أولا - الأعضاء المنتخبون :

مادة ١٤٤ - تشكل لجنة عليا للإشراف على انتخابات أعضاء الجمعيات العمومية ومجالس الادارة للمؤسسات الصحفية القومية من رئيس مجلس الشورى ووكيل المجلس وعضوين قانونيين تختارهما اللجنة العامة لمجلس الشورى من بين أعضائه .

ويكون لهذه اللجنة على الأخص أن تقرر فتح باب الترشيح للانتخابات فى أية مؤسسة كما يكون لها سلطة البت فى كافة الطعون التى تقدم بشأن هذه الانتخابات .

مادة ١٤٥ - تشكل هيئة مكتب مجلس الشورى لجانا من بين أعضائه لاجراء الانتخابات داخل كل مؤسسة .

مادة ١٤٦ - تجرى الانتخابات على الوجه التالى :

- الاعلان عن فتح باب الترشيح .

- تلقى طلبات الترشيح فى خلال اليومين التالين لاعلان فتح باب الترشيح .

- فحص اللجنة الفرعية لتوافر الشروط الواجب توافرها فى المرشح وعلان أسماء المرشحين فى خلال اليومين التالين لإقفال باب الترشيح ، وللجنة حق استبعاد الأسماء التى لا تتوافر فيها جميع الشروط المقررة .

- تظل أسماء المقبول ترشيحهم معلنة

فى مكان ظاهر لمدة أسبوع تقبل خلاله الطعون التى يتقدم بها صاحب المصلحة .

- يعاد اعلان الأسماء بعد البت فى الطعون على أن يكون ذلك قبل اجراء الانتخابات بثلاثة ايام على الأقل .

- تجرى الانتخابات فى الموعد المقرر بدءا من الساعة التاسعة صباحا حتى الخامسة مساء ويكون الادلاء بالأصوات على النموذج المعد لذلك الذى يحمل ختم المجلس الأعلى للصحافة .

- تتولى اللجنة الفرعية المختصة اجراء الانتخابات ، كما تتولى فرز الأصوات واعدلان نتائج فرز الذين حصلوا على الأغلبية والنسبة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت ، ويمكن لهذه اللجنة الاستعانة فى هذا الشأن بالعاملين فى جهة غيرالجهة التى تجرى الانتخابات داخلها .

مادة ١٤٧ - تقدم الطعون المتعلقة بنتائج الانتخابات الى اللجنة العليا التى تتولى فحصها خلال أسبوع على الأكثر ، وتصدر قرارها بقبول الطعن أو برفضه ، ويكون قرارها فى الحالين انتهايا .

ثانيا - الأعضاء المختارون :

مادة ١٤٨ - ترشح اللجنة العامة لمجلس الشورى الأعضاء المختارين لعضوية المجلس الأعلى للصحافة فى قائمة واحدة كما ترشح جميع المرشحين بكافة المستويات والتسكيلات لكل مؤسسة صحفية على حدة فى قائمة واحدة أيضا وتعرض هذه الترشيحات فى قوائمها المستقلة على مجلس الشورى .

مادة ١٤٩ - يجرى مجلس الشورى ، دون مناقشة ، الاقتراع على كل قائمة على حدة فإذا فازت هذه القائمة بأغلبية أصوات الحاضرين اعتبرت مختارة نهائيا ، وإذا لم تفز بهذه الأغلبية أعادت اللجنة العامة لمجلس الشورى اعداد قائمة أخرى بجميع مرشحيها لعرضها على مجلس الشورى ويجرى مجلس الشورى عملية الاقتراع عليها بنفس الطريقة حتى تفوز بالأغلبية .

مادة ١٥٠ - يبلغ رئيس مجلس الشورى

نتائج اقتراع المجلس الى رئيس الجمهورية وتودع صورة من هذا الاقتراع بالمجلس الأعلى للصحافة

الفصل الثالث

اجتماعات الجمعيات العمومية ومجالس الادارة واختصاص كل منها

اولا - الجمعيات العمومية :

مادة ١٥١ - يرأس رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية جمعيتها العمومية :

مادة ١٥٢ - تتخذ الاجراءات اللازمة لانتخاب واختيار أعضاء الجمعية العمومية خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدة عضويتهم .

مادة ١٥٣ - يجوز لرئيس المجلس الأعلى للصحافة أن يحيل الى الجمعية العمومية مسألة معينة لآخذ الراى عليها .

مادة ١٥٤ - يحضر اجتماعات الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية أعضاء مجلس ادارتها وذلك فيما عدا العضو المطروح سحب الثقة منه ، كما يحضر اجتماعات الجمعية ممثل للمجلس الأعلى للصحافة يختاره رئيس المجلس ، ومندوب عن الجهاز المركزى للمحاسبات يختاره رئيس الجهاز والمحاسب والمستشار القانونى للمؤسسة ولا يكون لآى من هؤلاء صوت معدود فى مداولات الجمعية العمومية ، ويؤذن لهم فى الكلام كلما طلبوا ذلك فى امر يتعلق باختصاص مجلس ادارة المؤسسة أو المجلس الأعلى للصحافة أو الجهاز المركزى للمحاسبات بحسب الأحوال .

مادة ١٥٥ - تعقد الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية مرتين على الأقل كل سنة .

ويتم اجتماع الجمعية العمومية بمقر المؤسسة الصحفية بناء على دعوة كتابية من رئيس الجمعية متضمنة جدول الأعمال الذى يضعه مجلس الادارة .

مادة ١٥٦ - تنعقد الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية بحضور أغلبية أعضائها .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للحاضرين وعند التساوى بين الآراء يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وتبطل الاجتماعات التى تعقد وكذلك القرارات التى تصدر بالمخالفة لحكم أى من الفقرتين السابقتين .

مادة ١٥٧ - تحرر محاضر لاجتماعات الجمعية العمومية ، وتثبت هذه المحاضر فى سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها ، ويبلغ رئيس الجمعية قراراتها الى رئيس المجلس الأعلى للصحافة ، كما يوافيه بصورة من محاضر اجتماعاتها .

ثانيا - مجالس الادارة :

مادة ١٥٨ - مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها وادارة وتنفيذ الأعمال والأنشطة التى تتولاها وله أن يتخذ من القرارات ما يكون لازما لتحقيق أغراض المؤسسة وأهدافها وعلى الأخص ما يلى :

١ - وضع القواعد العامة المشتركة بين كافة مكونات المؤسسة .

٢ - مباشرة جميع التصرفات اللازمة لادارة أموال المؤسسة وتحديد أوجه استثمارها .

٣ - وضع مشروعات القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون الاعلامية والمالية والادارية والفنية للمؤسسة .

٤ - وضع اللوائح الخاصة بالعاملين فيها من صحفيين واداريين وعمال والقواعد الخاصة بتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم ومرتباتهم وعلاواتهم وحوافزهم ومكافاتهم وما يقدم لهم من خدمات عينية وبوجه عام كل ما يتصل بتنظيم شئونهم .

٥ - تدبير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات المؤسسة الاستثمارية ووضع السياسات اللازمة لاستثمار أموالها .

٦ - اعداد مشروع الموازنة التقديرية للمؤسسة ومشروع الحساب الختامى ومشروع حساب الأرباح والخسائر لها .

٧ - النظر فيما يرى رئيس مجلس الادارة عرضه من موضوعات على المجلس .

مادة ١٥٩ - يجتمع مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيس المجلس أو بناء على طلب مكتوب من ثلث أعضائه على الأقل الى الرئيس وتحدد فيه الموضوعات المطلوب عقد اجتماع المجلس من أجل نظرها ومناقشتها .

ولمكتب المجلس الأعلى للصحافة بناء على ما يعرضه رئيس المجلس أن يقرر دعوة مجلس الادارة لأية مؤسسة صحفية قومية للاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك لنظر موضوعات محددة تدخل فى اختصاص المجلس .

ولرئيس المجلس الأعلى للصحافة أن يدرج فى جدول أعمال مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية أية مسألة داخلية فى اختصاص المجلس .

مادة ١٦٠ - لا يصح اجتماع مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى فى الرأى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٦١ - لرئيس مجالس الادارة أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو بخبرتهم دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

وتسجل محاضر اجتماعات مجلس الادارة وتدرج فى سجل خاص ، يوقعه رئيس مجلس الادارة ومن يختاره المجلس من بين أعضائه للإشراف على أمانة المجلس .

مادة ١٦٢ - يبلغ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس الى رئيس المجلس الأعلى للصحافة ويعرض رئيس المجلس الأعلى للصحافة ما يلزم اعتماده من القرارات المذكورة على المجلس الأعلى للصحافة فى أول جلسة تالية لتاريخ ابلاغ رئيس المجلس بها .

مادة ١٦٣ - لرئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية دعوة مجلس ادارة أية شركة من الشركات التابعة للمؤسسة أو مجلس تحرير أية صحيفة من الصحف التابعة للمؤسسة للاجتماع

الفصل الخامس انتهاء العضوية

مادة ١٦٩ - تخلو مناصب رئاسة وعضوية الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية أو مجالس إدارتها أو مجالس تحرير الصحف القومية في أحد الأحوال الآتية :

أولا - انتهاء المدة المحددة للعضوية أو لشغل المنصب .

ثانيا - بلوغ السن القانونية للتقاعد .

ثالثا - فقد أحد الشروط اللازمة لشغل المنصب بناء على حكم أو قرار نهائي من السلطة المختصة بذلك .

رابعا - انتهاء الخدمة بقرار من مجلس الشورى بناء على ما يقترحه المجلس الأعلى للصحافة بالنسبة لمن يختارهم مجلس الشورى بقرار منه .

خامسا - الاستقالة .

سادسا - الوفاة .

مادة ١٧٠ - تنتهى مدة الأعضاء المختارين من مجلس الشورى في الجمعيات العمومية ومجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية بانتهاء مدة المجلس ولو قبل انتهاء مدة عضويتهم ومع ذلك يستمر هؤلاء الأعضاء في أداء واجباتهم ما لم يختار مجلس الشورى خلال الثلاثين يوما التالية لإعادة تشكيله غيرهم في عضوية هذه المجالس .

مادة ١٧١ - تقدم الاستقالة من رئاسة مجلس إدارة المؤسسة إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة .

وتقدم الاستقالة من عضوية الجمعية العمومية ومن عضوية مجلس الإدارة إلى رئيس هذا المجلس وتقدم الاستقالة من عضوية مجلس التحرير إلى رئيس مجلس التحرير .

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة ولرئيس التحرير عرض الاستقالة على الجمعية أو مجلس الإدارة أو مجلس التحرير لبدء رأيه ومناقشة مقدمها في أسباب تقديم الاستقالة .

كلما رأى ضرورة تدعو لذلك وله أن يدرج في جدول أعمال مجلس الإدارة أو مجلس التحرير أية مسألة تدخل في اختصاصه .

مادة ١٦٤ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية إعداد تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة وأعمالها وأعمال نشاط الوحدات والشركات التابعة لها وأن يرفق بهذا التقرير تقرير مراقب الحسابات أن وجد وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ويعرض على مجلس إدارة المؤسسة الصحفية كل ذلك لبدء ما يراه من ملاحظات على التقرير ويخطر رئيس المجلس الأعلى للصحافة بالتقارير المذكورة وبما ارتآه مجلس إدارة المؤسسة بشأنها .

الفصل الرابع

مجالس التحرير

مادة ١٦٥ - يتولى مجلس التحرير وضع خطة توزيع العمل الصحفي في الصحيفة على المحررين فيها وفقا لما يقتضيه صالحي العمل وبمراعاة كفاءة وتخصص كل منهم وخبرته وبناء على ما يعرضه رئيس التحرير على المجلس .

مادة ١٦٦ - يتحمل رئيس التحرير مسئولية الاشراف الفعلي والكامل على كل محتويات الصحيفة من مواد تحرير واعلانية .

مادة ١٦٧ - يعقد مجلس التحرير اجتماعا دوريا يوميا في الجرائد اليومية ، كما يعقد هذا المجلس اجتماعات اسبوعيا في المجلات والصحف الاسبوعية ، ويعقد اجتماعا شهريا في المجلات والصحف التي تصدر شهريا أو في الموعد الذي تصدر فيه الصحيفة وذلك طبقا لما يقرره مجلس التحرير بناء على ما يعرضه رئيس التحرير .

مادة ١٦٨ - يتولى مجلس تحرير الصحيفة القومية دراسة السياسة والمبادئ العامة لما ينشر في عدد الصحيفة وتحديد المسئوليات المختلفة المتعلقة بتنفيذ ذلك للمحررين ورؤساء الأقسام وسكرتارية تحرير الصحيفة والخطة المتعلقة باتمام هذا التنفيذ، ويتابع رئيس التحرير ومعاونوه تنفيذ قرارات مجلس التحرير .

وتعرض الاستقالات التي تقدم من رؤساء التحرير أو أعضاء مجلس التحرير والرأى بشأنها على مجلس إدارة المؤسسة الصحفية .

ويخطر رئيس المجلس الأعلى للصحافة بالاستقالات المقدمة من مناصب مجالس الإدارة أو التحرير والرأى الذي انتهى اليه أيهما بشأنها خلال الثلاثة الأيام التالية لتقديمها .

مادة ١٧٢ - لرئيس المجلس الأعلى للصحافة عرض الاستقالات المبلغة اليه طبقا للاحكام المبينة في المادة السابقة على مكتب المجلس الأعلى للصحافة أو على احدى لجان المجلس الأخرى لدراسة أسبابها واعداد تقرير بشأنها للعرض على المجلس .

وللجنة المحال اليها الاستقالة أن تستدعي مقدمها لمناقشته في ظروف وأسباب تقديمها كما يكون لها أن تطلب من مجلس إدارة المؤسسة الصحفية المختصة ما تحتاج اليه من بيانات تتعلق بالاستقالة .

ويبلغ رئيس المجلس الأعلى للصحافة مجلس الشورى بما ينتهي اليه المجلس الأعلى للصحافة من توصيات بشأن الاستقالات المذكورة لاتخاذ ما يراه فيها خلال الأيام الثمانية التالية لصدور قرار من المجلس بشأنها .

ولا تعتبر الاستقالة نهائية الا من تاريخ صدور القرار بقبولها من السلطة المختصة بذلك ويخلو المنصب من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ١٧٣ - تخلو مناصب رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ومجالس إداراتها وأعضاء هذه المجالس ورؤساء وأعضاء مجالس تحرير الصحف القومية ببلوغ سن الستين سنة ميلادية .

ولا يجوز مد فترة شاغلي هذه المناصب بعد بلوغهم هذه السن في أى منصب فيها .

ومع ذلك يجوز تعيينهم في أعمال أخرى بالمؤسسات الصحفية القومية أو اختيارهم في عضوية جمعياتها العمومية أو في أعمال التحرير بالصحف القومية لمدة سنة قابلة للتجديد حتى بلوغهم سن الخامسة والستين .

ويصدر قرار التعيين من المجلس الأعلى

للصحافة بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية المختصة بموافقة أغلبية أعضائه ويتضمن هذا القرار تحديد عمل من تقرر تعيينه والمدة والمكافآت والمرتبات التي يحصل عليها بشرط ألا تجاوز مجموع ما كان يتقاضاه قبل التقاعد .

مادة ١٧٤ - يجوز بقرار من مكتب المجلس الأعلى للصحافة ان يكلف شاغلي مناصب رؤساء وأعضاء الجمعيات العمومية ومجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ، ومجالس تحرير الصحف القومية بالاستمرار بصفة مؤقتة في أداء واجباتهم حتى يتم اختيار أو انتخاب من يحل محلهم في شغلها .

مادة ١٧٥ - يخطر رئيس مجلس الإدارة رئيس المجلس الأعلى للصحافة بخلو منصب أى من أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ١٧٦ - يتم الاخطار خلال الثلاثة الأيام التالية على الأكثر لخلو المنصب على النموذج الذي يعد لذلك ويعتمده رئيس المجلس الأعلى للصحافة اذا كان هذا الخلو بسبب غير الاستقالة أو انتهاء المدة .

واذا كان الخلو بسبب انتهاء المدة أو بلوغ سن التقاعد تعين الاخطار قبل الموعد المحدد لذلك بستين يوما على الأقل .

ويجب ان يتضمن الاخطار بخلو المناصب المذكورة سبب الخلو وتاريخه وغير ذلك من البيانات طبقا للاجراءات التي يحددها رئيس المجلس الأعلى للصحافة بقرار منه .

مادة ١٧٧ - يعرض رئيس المجلس الأعلى للصحافة بعد أخذ رأى هيئة مكتبه على مجلس الشورى الاخطارات الواردة اليه بشأن خلوموقع أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بأى من المؤسسات الصحفية القومية سواء كانوا من المنتخبين أو المختارين وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاصدار القرارات الخاصة باختيار أو تنظيم الانتخاب بالنسبة لمن يحل محلهم ويبلغ رئيس مجلس الشورى القرارات الصادرة من المجلس في هذا الشأن الى المجلس الأعلى للصحافة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية المعنية .

الفصل السادس العاملون بالمؤسسات الصحفية القومية

مادة ١٧٨ - مع مراعاة الأحكام المقررة في القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقابة الصحفيين وأحكام هذه اللائحة واللوائح المنظمة لشئون العاملين بالمؤسسات الصحفية والصحف القومية ، تسرى بشأن جميع العاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال أحكام قانون عقد العمل الفردى .

مادة ١٧٩ - يستمر العمل باللوائح والقرارات والقواعد التنظيمية العامة المعمول بها حاليا فى المؤسسات الصحفية القومية والصحف الصادرة عنها فيما لا يتعارض مع أحكام القانون أو هذه اللائحة وذلك حتى يتم وضع اللوائح والقرارات والقواعد التنظيمية المشار إليها فى المادة ٣٠ من القانون .

مادة ١٨٠ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية إخطار الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة بصورة معتمدة من جميع القرارات والمنشورات اللائحية والتنظيمية التى تصدر تنفيذاً للوائح السارية بالنسبة للمؤسسة الصحفية القومية وصحفها ومنشوراتها وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من صدورها .

وتحفظ هذه القرارات والمنشورات اللائحية والتنظيمية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للصحافة بعد عرض ملخصها على رئيسها .

مادة ١٨١ - لرئيس المجلس الأعلى للصحافة فى حالة المخالفة الظاهرة لآى من القرارات واللوائح والمنشورات التنظيمية للدستور أو لقانون أو لأحكام هذه اللائحة أن يعرضها بصفة مستعجلة على مكتب المجلس الأعلى للصحافة الذى يكون له أن يتخذ قراراً بالتوجيه للجهة التى أصدرتها بوقف تنفيذها بصفة مؤقتة لحين عرض أمرها على المجلس الأعلى للصحافة لابتداء رأيه أو توصياته بشأنها .

مادة ١٨٢ - تضع كل مؤسسة من المؤسسات الصحفية القومية اللوائح الخاصة بأجور جميع العاملين فيها من صحفيين وإداريين وعمال ، وكافة المزايا والحوافز المادية والعينية

التي يستحقونها ، كما تضع القواعد الخاصة بعلاواتهم وترقياتهم وتأديبهم وانتهاء خدمتهم وذلك بمراعاة أحكام هذه اللائحة والمبادئ والأحكام الآتية :

١ - الحد الأدنى للأجور لمختلف فئات العاملين والحد الأدنى للعلاوات والخدمات الاجتماعية والصحية التى تقدم لهم طبقاً للقانون ولما يصدر به قرار من المجلس الأعلى للصحافة .

٢ - التنسيق العام بين لوائح المؤسسات الصحفية القومية وصحفها المختلفة والعاملين فى أعمال ووظائف مماثلة فى كل منها عند تساوى الظروف الإعلامية والاقتصادية والمالية لها وذلك وفقاً للقواعد العامة التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة بقرار منه .

٣ - ربط الأجور والحوافز بالانتاج .

٤ - وضع نظام لإعداد تقارير دورية عن كفاءة وسلوك العاملين بالمؤسسة من غير شاغلي الوظائف العليا التى يحددها المجلس الأعلى للصحافة بقرار منه .

٥ - عدم تجاوز الميزات والبدلات المالية التى يحصل عليها العامل للقيمة المحددة للمرتب أو الأجر الأصلى إلا فى الحالات التى يقرها المجلس الأعلى للصحافة لظروف خاصة يقبضها صالح العمل .

٦ - مراعاة اللائحة النموذجية للعاملين فى المؤسسات أو الصحف القومية والمبادئ العامة التى تتضمنها والتى يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

ولا تعتبر هذه اللوائح نافذة إلا بعد إقرارها من الجمعية العمومية لكل مؤسسة صحفية بموافقة أغلبية أعضائها بناء على ما يعرضه مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ١٨٣ - يتولى مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية الإشراف والرئاسة العليا على جميع العاملين بالمؤسسة وبالصحف القومية الصادرة عنها وبجميع المنشآت الملحقة أو المتممة أو المكملة لها من صحفيين وإداريين وعمال ، كما يتولى إعداد مشروعات اللوائح الخاصة بهم بناء على ما يعرضه رئيس مجلس إدارة المؤسسة

مادة ١٨٤ - يتولى رئيس مجلس إدارة

المؤسسة تنفيذ سياسات المجلس وقراراته فى شئون العاملين ويعاونه فى ذلك رؤساء التحرير ورؤساء الإدارات والأقسام المختلفة التى يشكل منها الهيكل التنظيمى والوظائف والأعمال الصحفية والإعلانية والفنية والإدارية والمالية والقانونية والمهنية وغير ذلك من الأعمال والأنشطة التى تتولاها المؤسسة وصفحتها والمنشآت الأخرى الملحقة أو المتممة أو المكملة لها .

ويصدر بتحديد الهيكل التنظيمى لكل مؤسسة صحفية قومية قرار من الجمعية العمومية لها بناء على ما يقترحه مجلس إدارة المؤسسة ، طبقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة فى هذا الشأن .

مادة ١٨٥ - لرئيس مجلس إدارة المؤسسة

الصحفية أن يفوض بعض سلطاته بشأن العاملين الى رؤساء التحرير أو غيرهم من رؤساء الأقسام والإدارات المختلفة بالمؤسسة أو الصحف التابعة لها .

مادة ١٨٦ - يصدر قرار من المجلس الأعلى

للصحافة فى بداية كل سنة مالية ، بتحديد الحد الأدنى لاجور مختلف فئات العاملين من الصحفيين والإداريين والعمال بالمؤسسات الصحفية القومية ولا يجوز أن يقل هذا الحد الأدنى عن الحد الأدنى المقرر للعاملين الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى والذين يباشرون أعمالا مماثلة

ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة طبقا للحالة المالية لكل مؤسسة صحفية قومية أن تقرر حد أدنى من الأجور فيها مختلفا عن غيرها من المؤسسات الصحفية الأخرى .

ويصدر قرار من المجلس الأعلى خلال شهر على الأكثر من بداية السنة المالية بتحديد الحد الأدنى لقيمة العلاوات التى تمنح للعاملين بتلك المؤسسات فى ضوء موازناتها وظروف المالية لكل مؤسسة منها .

ولا تمنح حوافز الانتاج أو العلاوات الدورية لأى من العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية أو صحفها أو المنشآت التابعة لها الا لمن كان من بين القائمين بعملهم طبقا لمعدلات الانتاج التى يحددها مجلس إدارة المؤسسة ، وذلك ما لزم

يرجع عدم قيامه بذلك العمل الى سبب أجنبى لا يد للعامل فيه .

مادة ١٨٧ - يخصص النصف الباقى من

صافى أرباح المؤسسات الصحفية القومية للتوزيع على العاملين بالمؤسسة بعد استبعاد النصف المخصص لمشروعات التوسع والتجديد وغيرها من المشروعات التى يقرها المجلس الأعلى للصحافة بناء على ما تقترحه الجمعية العمومية للمؤسسة .

مادة ١٨٨ - يجوز أن يخصص بقرار من

المجلس الأعلى للصحافة سنويا نسبة لا تزيد على ١٠ ٪ من النصف المخصص للتوزيع على العاملين من صافى أرباح كل مؤسسة صحفية بموافقة الجمعية العمومية لها لتوفير خدمات اجتماعية أو ثقافية أو صحية للعاملين بالمؤسسة .

كما يجوز أن يخصص مالا يجاوز نسبة ٥ ٪ من قيمة باقى الأرباح المذكورة فى الفقرة السابقة يدرج فى حساب خاص يخصص للصرف على الأغراض الخاصة بمواجهة الكوارث والنكبات وغيرها من نفقات الخدمات الاجتماعية أو الثقافية للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية أو الصحف القومية ، على أن يتم هذا التخصيص بقرارات يصدرها المجلس الأعلى للصحافة بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية المعنية .

مادة ١٨٩ - يتولى مجلس التحرير - وفقا

لصالح العمل - اعداد مشروع قرار بتوزيع العمل على القائمين بالتحرير فى الصحيفة القومية بما يحقق السياسة العامة التى يرسمها لذلك وللمجلس متابعة تنفيذ العاملين لهذه السياسة .

ويختص رئيس التحرير بتنفيذها مع القائمين بالتحرير وله فى هذا الصدد كـل السلطات اللازمة .

ويتم نقل العاملين بين أقسام التحرير المختلفة بناء على ما يقترحه رئيس مجلس التحرير أو المجلس وبقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة ولا يجوز نقل أعضاء مجالس التحرير الا بموافقة هذه المجالس بأغلبية أعضائها .

مادة ١٩٠ - مع مراعاة أحكام المواد السابقة

يجوز لصالح العمل نقل أى عامل من إدارة ، أو

قسم أو منشأة أو من جهة إلى أخرى داخل
المؤسسة الصحفية القومية أو بين صحفها ووحداتها
المختلفة وذلك بقرار من رئيس مجلس إدارة
المؤسسة الصحفية أو من يفوضه في هذا الشأن
وطبقا للقواعد العامة التي تتضمنها اللوائح
الداخلية للمؤسسة .

مادة ١٩١ - يجوز - لصالح العمل - نقل
أي عامل من مؤسسة صحفية قومية إلى أخرى
وذلك بعد أخذ رأي المؤسسة الصحفية المنقول
منها العامل والمؤسسة الصحفية المنقول إليها
وذلك طبقا للاوضاع والاجراءات الآتية بياناها :

١ - أن يكون النقل بناء على طلب العامل
أو بقرار من المجلس الأعلى للصحافة أو بناء على
اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

٢ - أن يتم النقل إلى وظيفة من ذات طبيعة
الوظيفة المنقول منها العامل ، ولا ينطوى على
أي تنزيل أدبي أو مادي .

ويحظر نقل الصحفي إلى وظيفة إدارية أو
غير صحفية إلا بناء على طلبه وبعد موافقته
الكتابية على ذلك أو بناء على حكم أو قرار نهائي
صادر من السلطة المختصة .

مادة ١٩٢ - يعتبر قرار النقل إلى مؤسسة
صحفية أخرى نافذا من تاريخ صدوره من السلطة
المختصة ، ومع ذلك يجوز في أحوال الاستعجال
التي تحتتمها الضرورة والمصلحة العامة أن يصدر
قرار النقل من هيئة مكتب المجلس الأعلى
للصحافة أو من رئيس المجلس على أن يعرض
القرار الصادر من أيهما على المجلس خلال أسبوعين
من تاريخ صدوره .

فإذا لم يتم عرض القرار طبقا لأحكام
الفقرة السابقة على السلطة المختصة باقراره أو
لم تقره هذه السلطة اعتبر قرار النقل كأن
لم يكن .

مادة ١٩٣ - يحتفظ الصحفي أو الإداري
أو العامل المنقول بجميع مرتباته وميزاته المالية
والعينية في الوظيفة المنقول منها بصفة شخصية
ويعتبر من هذه المزايا كل ما يحصل عليه
العامل بالإضافة إلى أجره أو راتبه الأصلي من

مزايا عينية أو مالية بصفة دورية مستمرة ومنتظمة
في الوظيفة المنقول منها لمدة ستة أشهر على
الأقل سابقة على النقل طبقا للوائح النافذة
بالمؤسسة التي كان يعمل بها .

ويجوز بموافقة العامل أن يقرر له مجلس
إدارة المؤسسة المنقول إليها مقابلا تقديرا للمزايا
العينية التي كان يحصل عليها في المؤسسة
المنقول منها إذا لم تسمح لوائحها أو إمكاناتها
بتوفير هذه المزايا العينية للعامل المنقول .

مادة ١٩٤ - مع مراعاة ما ورد بشأنه نص
خاص يجوز للعامل المنقول التظلم من القرار
الصادر بنقله أو من آثار هذا القرار أو من أية
قرارات أخرى تصدر بالمخالفة لأحكام هذه اللائحة
أو اللوائح الداخلية للمؤسسة ، خلال الثلاثين
يوما التالية للعلم به ، وذلك بتظلم مكتوب يقدم
إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة ، وذلك طبقا
للاوضاع والاجراءات التي يصدر بها قرار من
رئيس المجلس .

ويجب إخطار المتظلم بالقرارات الصادرة
بشأن البت فيما قدمه وموجز الأسباب التي تقوم
عليها بكتاب موصى عاينه بعلم الوصول .

ويعتبر انقضاء ستين يوما دون إبلاغ
المتظلم بقرار البت في تظلمه بمثابة قرار بالرفض
مادة ١٩٥ - دون الإخلال بالسداد التي
تحددتها عقود عمل ثابتة التاريخ قبل أول أبريل
سنة ١٩٨٠ تعد كل مؤسسة صحفية كشفا
باسماء العاملين بها لكل من الصحفيين والإداريين
والعمال الذين تنتهي خدمتهم القانونية ببلوغهم
سن التقاعد خلال السنة المالية وقبل انتهاء خدمة
أي منهم بثلاثين يوما على الأقل .

وتعرض هذه الكشف على مجلس إدارة
المؤسسة الصحفية في جلسة خاصة للنظر فيمن
يتطلب صالح العمل بالمؤسسة أو صحفها أو
منشأتها التابعة لها مد خدمة أي منهم ، وذلك
بناء على ما يقترحه الرؤساء المختصون ، ووفقا
للتقارير والمعلومات والبيانات التي تتوفر لدى
مجلس الإدارة عن كفاءتهم وحسن أدائهم لعملهم
وسلوكلهم المهني .

مادة ١٩٦ - يخطر رئيس مجلس إدارة

المؤسسة الصحفية القومية رئيس المجلس الأعلى للصحافة بقرارات المجلس بشأن التوصية بمد خدمة أى من العاملين الذين يرى المجلس حاجة العمل اليهم ومبررات واسانيد مد خدمتهم .

ويصدر قرار المجلس بشأن مد الخدمة أو رفضه نهائيا .

وينظر رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية بأسماء من تقرر مد خدمتهم .

مادة ١٩٧ - يجوز للمجلس الأعلى للصحافة بناء على اقتراح هيئة مكتبه طلب مد خدمة من كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة أو رئيس مجلس تحرير ، أو عضوا بمجلس التحرير فى اية مؤسسة أو صحيفة وذلك للعمل فى غير هذه المناصب بالمؤسسة الصحفية التى كان يعمل بها أو فى غيرها .

ويعرض طلب المكتب على المجلس الاعلى للصحافة ويصدر قراره بالموافقة على مد الخدمة

باغلبية أعضائه ويحدد قرار المجلس المرتبات والمزايا التى تمنح لمن ووفق على مد خدمته خلال فترة المد .

مادة ١٩٨ - يجوز لمن لم يقترح مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية مد خدمته ، التظلم من ذلك كتابة لرئيس المجلس الاعلى للصحافة .

ويحيل الرئيس هذا التظلم الى لجنة شئون الصحف والصحفيين لاعداد تقرير عنه لهيئة مكتب المجلس فى اول اجتماع تال لها ولهيئة المكتب حفظ التظلم ويكون قرارها نهائيا ، ولها أن تقرر عرضه على المجلس الاعلى للصحافة للنظر فيه اذا رأت أحقية المتظلم فى تظلمه .

ويصدر قرار المجلس بالبت فى التظلم بصفة نهائية باغلبية أعضائه .

مادة ١٩٩ - تنشر هذه اللائحة فى الوقائع المصرية ، ويعمل بأحكامها من تاريخ نشرها .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن تصفية شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والارشاد القومى والسياحة والآثار ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الارشاد القومى ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ،

قرو :

مادة ١ - تصفى شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط .

وتعفى الشركة المصفاة من كافة الديون المستحقة عليها للحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركاتها عدادين مصلحة الضرائب ودين مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويسددان من الأموال المنقولة للشركة .

مادة ٢ - تنقل أصول الشركة المصفاة الثابتة والمنقولة وخصومها الى وكالة الصحافة العربية المتحدة .

مادة ٣ - ينقل العاملون بالشركة المصفاة الى وظائف من ذات فئة وظائفهم بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها بقرار من رئيس الوزراء بناء على عرض رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٦ (٨ مارس سنة ١٩٦٧) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٢٢ لسنة ١٩٦٧

بشأن وقف تصفية شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والارشاد القومى والسياحة والآثار ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الارشاد القومى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن تصفية شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط ،

قرو

مادة ١ - توقف اجراءات تصفية شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط وتستمر فى مباشرة نشاطها وتتبع وزير الارشاد القومى .

مادة ٢ - يستمر العمل بحكم الفقرة ٢ من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، وبالقرارات التى صدرت تنفيذا لحكم المادة الثالثة منه .

مادة ٣ - يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٣٨٧ (٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥١ فى ١٩٦٧/٣/٢٧

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨٢ فى ١٢ أكتوبر ١٩٦٧

المملكة المغربية

مغرب

إعلام

إعلانات :

- ظهير شريف صادر في ١٩٣٨/٤/٦ في جعل ضابط للإذاعة والنشر بواسطة الاعلانات المعلقة أو المكتوبة على صفائح أو بواسطة العلامات والاشارات وغيرها .

مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر :

- ظهير شريف رقم ٣٧٨ - ٥٨ - ١ في ١٩٥٨/١١/١٥ بشأن قانون الصحافة بالمغرب
- ظهير شريف رقم ٢٤٥ - ٥٩ - ١ في ١٩٥٩/٩/٢ بشأن تدابير تكميلية للظهير الشريف رقم ٣٧٨ - ٥٨ - ١ الصادر في ١٩٥٨/١١/١٥ بمثابة القانون للصحافة .
- مرسوم رقم ٤٧٦ - ٧٢ - ٢ في ١٩٧٢/٨/٢٣ باحداث مركز لتكوين الصحفيين .

مطبوعات وصحف ونشرات :

- مرسوم رقم ١٨٥٠ - ٥٧ - ٢ في ١٩٥٧/١٢/٣١ بشأن احداث ونشر المجلة الشهرية المدعوة القضاء والقانون .
- مرسوم رقم ٣٨١ - ٦٤ - ٢ في ١٩٦٥/٣/١٨ بتجديد الشروط المتعلقة بالتحقق من محاسبة النشرات وصحة الكمية الصادرة منها وكذا الاعلان عن نتائجها .
- مرسوم رقم ٥٢ - ٨٠ - ٢ في ١٩٨٠/١٠/١٦ يتعلق بنشرات الجريدة الرسمية .
- مرسوم رقم ٢٢٥ - ٨٠ - ٢ في ١٩٨٠/١٠/١٦ بتحديد تعريفة الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية واثمان بيع اعدادها .
- قرار لوزير الاعلام رقم ٧٧ - ١١٦١ في ١٩٧٧/١٠/٢٨ بتحديد تعاريف النشرات والاعلانات القانونية والقضائية والادارية .
- قرار للامين العام للحكومة رقم ٨٠ - ٣٧ في ١٩٨٠/١٠/١٦ يتعلق بتحديد الفترات الدورية لصدور نشرات الجريدة الرسمية .

وكالات انباء :

- ظهير شريف بمثابة قانون رقم ٢٥٣ - ٧٥٠ - ١ في ١٩٧٧/٩/١٩ يتعلق باحداث وكالة المغرب العربي للانباء .

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في جعل ضابط للإذاعة والنشر بواسطة
الإعلانات المعلقة أو المكتوبة على صفائح أو بواسطة
العلامات والإشارات وغيرها (١)

بيان الأسباب

أن الضابط الجارى بالمغرب منذ ١٩٢٦ على
الإذاعة والنشر بواسطة الإعلانات المعلقة أو المكتوبة
على صفائح أو بواسطة العلامات والإشارات وغيرها
قد طبق فيما بعد على ما يستلزمه حفظ المدن
القديمة والمناظر البهيجة والأبنية التاريخية وعلى
توسيع المدن الجديدة وانتشار السياحة .
وقد اتخذت بهذه الصفة عدة تدابير زيادة
على ماقرره الولاة المحليون بمقتضى سلطتهم
القانونية .

ويتبين أن الوقت حان لجمع وترتيب
النصوص التى تضبط بموجبها أمور الإذاعة
والنشر بالمغرب وتمتد دائرة تطبيقها وتعين بتدقيق
وأخيرا توطيد الوقاية التى يتحتم اجرائها على
المدن والمناظر الجميلة والأبنية التاريخية
لتحفظها من سوء استعمال النشر والإذاعة ومن
الأضرار التى تنتج عن ذلك .

يعلم من كتابنا هذا أسماء الله وأعز أمره
أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتى .

الفصل الأول - يجرى العمل بمقتضيات

ظهيرنا الشريف هذا (١) على الإعلانات المعلقة
على أنواع الصفائح وماشاكلها والإعلانات المكتوبة
والبادية على الأسنجة وغيرها وكذلك الإعلانات
المنقولة أى التى يتجول بها فى الأماكن العمومية
وبوجه عام جميع الإعلانات ايا كان نوعها
وماهيتها سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو
مألوفة من غير ذلك .

٢ - وضع العلامات والإشارات ايا كان
نوعها وماهيتها وكيفية تأليفها أو عرضها .

الباب الأول فى وضع الإعلانات
القسم الأول فى منع وضع الإعلانات

الفصل الثانى (٢) - أن الإعلانات المشار
إليها فى الفقرة الأولى من الفصل اعلاه لا يجوز
تعليقها فى الأماكن الآتى ذكرها .

١ - بالملك العمومى للدولة والمرافق التابعة
له ماعدا فى ما صدر من مراسيم تنص على أنظمة
خاصة .

٢ - بداخل المدن الاهلية وعلى أسوارها
وجدرانها المحيطة بها .

٣ - على الأبنية التاريخية والأماكن المقيمة
فى عدد الآثار القديمة أو المواقع الجميلة عملا
بالظهير الشريف المؤرخ فى ١٧ ربيع الأول عام
١٣٣٢ الموافق ١٣ يبرابر سنة ١٩١٤ .

٤ - على المعاهد الدينية من أى نوع كانت .

وزيادة على ما ذكر يمكن تعميم المنع المذكور
بقرارات يتخذها وزيرنا الصدر الأعظم على كل
أو بعض من المنطقة المحيطة بالمدن المؤسسة فيها
بلديات أو المحيطة بالمراكز العامة بالسكان
المحدودة دائرتها وفقا للظهير الشريف المؤرخ فى
٧ رمضان عام ١٣٤٨ الموافق ٢٧ يناير سنة
١٩٢١ .

غير أنه يمكن تطبيق الإعلانات الرسمية
فى الأماكن الآتية :

١ - بالاملاك العمومية المختصة بالدولة
وبتوابعها .

٢ - بداخل المدن الاهلية فى المحلات
المخصصة لذلك من طرف ولاية البلدية أو ولاية
المراقبة وعلى العقارات الخصوصية فى الأحوال
المنصوص عليها فى الضوابط .

٣ - فى المنطقة المحيطة بالمدن والمراكز
المشار إليها اعلاه .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣٤٢ فى ١٥/٧/١٩٢٨

(٢) مودلا بالمرسوم الملكى بمثابة قانون رقم ٦٨ - ٣٥٥ فى ١٩/١٢/١٩٦٨ الجريدة الرسمية العدد ٢٩٢٤ فى

١٩٦٩/١/٢٢ .

الثالث والرابع والخامس اعلاه على العلامات والاشارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل الاول .

غير انه يجرى فقط ضبط وضع الاعلانات والاشارات بالمدن الاهلية بالقرارات المتخذة عملا بالفصل الثاني عشر من الظهير الشريف المؤرخ في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٣٣٢ الموافق ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ الصادر في تهيئة المدن .

الباب الثالث في مقتضيات الوقتية

الفصل السابع - انه ابتداء من يوم فاتح يناير سنة ١٣٣٩ يجب رفع الاعلانات المنسوخ وضعها في الاماكن المشار اليها في الفصلين الثاني والثالث والا جرى تمزيقها وابادتها بامر الولاة الذين لهم حق النظر في ذلك وان اقتضى الحال تكون مصاريف قلعها على اربابها وذلك زيادة على تطبيق العقوبات المشار اليها في الباب الخامس .

الباب الرابع في مقتضيات المتعلقة بالاداءات

الفصل الثامن - ان الاعلانات المطبوعة او المكتوبة على الورق المطلق او غيره والاعلانات المصورة او اللامعة وكذلك جميع الاعلانات المجمعولة بأية طريقة كانت تبقى خاضعة حسب نوعها لقانون الاداءات المبين بالظواهر الشريفة المؤرخة في ٢٩ صفر عام ١٣٣٦ الموافق ١٥ دجنبر سنة ١٩١٧ وفي ١٥ جمادى الثانية عام ١٣٤٦ الموافق ١٠ دجنبر سنة ١٩٢٧ وفي ٢٨ محرم عام ١٣٥٠ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ وفي ٥ قعدة ١٣٥١ الموافق فاتح مارس سنة ١٩٣٣ المتعلقة باداء التمبر بالقرارات الوزارية المتخذة في شأن تنفيذها .

واما الاعلانات المكتوبة على انواع الصفائح بقصد الاشهار والاعلانات البادية على الانسجة والمعلقة بكيفية خصوصية وبوجه العموم جميع الاعلانات ايا كان نوعها ووصفها سواء كانت مطبوعة او مصورة او مجعولة بأية طريقة كانت اذا كانت معلقة بأي قسم كان من عقار خصوصي مبنى أم لا وذلك بخارج منطقة المدن أو الاماكن العامرة بالسكان ماعدا الاعلانات الرسمية فيجرى عليها اداء التمبر السنوي وهابيان مقداره .

اولا - خمسون فرنكا عن كل متر مربع لكل اعلان يقل قيامه عن ستة امتار مربعة .

الفصل الثالث - يمكن لوزيرنا السيد

الاعظم ان يتخذ قرارات يحدث بموجبها بداخل أو بخارج المدن والمراكز والعمارات دائرات يمنع فيها الاذاعة والنشر بواسطة الاعلانات المعلقة أو المكتوبة على صفائح والموضوعة بالقرب من بعض العقارات أو المعاهد الدينية أو المناظر الطبيعية أو الاشغال الفنية أو بالقرب من العيون أو شواطئ الأودية وكذلك في منطقة عرضها ٥٠٠ متر على الأكثر تمتد من جهتي وسط بعض الاقسام من السكة الحديدية أو بعض الطرقات أو الميريات

ويعين عند الاقتضاء في القرارات المذكورة الاجال اللازمة لازالة الاعلانات المكتوبة أو المعلقة على صفائح والتي سبق وضعها أو تأسيسها هناك

القسم الثاني في ضبط تعليق الاعلانات

الفصل الرابع - انه بداخل الدائرة البلدية

بالمدينة الجديدة والمنطقة المسكونة والمحيط بالمدينة وبشرط اعتبار مقتضيات الفقرة الاولى اعلاه لايجوز تعليق الاعلانات الا طبق الشروط التي تعين بقرار من الباشا أو القائد الذي يحق له أن يمنع تعليقها على الملك العمومي البلدي كله أو بعضه وعلى توابعه .

غير انه فيما يرجع للطرقات والساحات العمومية الجاري عليها النظام المنوط بالهندسة الفنية طبقا لمقتضيات الفصل الثاني من الظهير الشريف المؤرخ في ٢٥ شعبان عام ١٣٤٢ الموافق لفاتح ابريل سنة ١٩٢٤ المتعلق بالمراقبة الجارية على المطالب المقدمة في شأن الاذن بالبناء فانه يجرى على وضع الاعلانات فيها سواء المعلقة منها أو المكتوبة على صفائح أو على تعليقها في العقارات الكائنة بحاشية الشوارع أو الساحات المذكورة القواعد التي يسنها لهذا الغرض مدير الامور السياسية .

الفصل الخامس - انه عند الحاجة تطبق

مقتضيات الفصل السابق على المراكز العامرة بالسكان المعينة حدودها مع المنطقة المسكونة الحائطة بها وعلى غيرها من العمارات والمحلات المقيمة (في عدد الاثار القديمة أو المواقع الجميلة)

الباب الثاني في العلامات والاشارات

الفصل السادس - تطبيق مقتضيات الفصول

ثانيا - مائة فرنك عن كل متر مربع لكل إعلان يبلغ قياسه ستة أمتار مربعة ويقل عن عشرة أمتار مربعة .

ثالثا - مائتا فرنك عن كل متر مربع لكل إعلان يتراوح قياسه من عشرة أمتار الى عشرين مترا مربعة .

رابعا - اربعمائة فرنك عن كل متر مربع لكل إعلان يتجاوز قياسه عشرين مترا مربعا على انه يستخلص ضعف تلك الاداءات اذا تضمنت الصحيفة الواحدة اعلانين اثنين، مجموعين أو منفصلين وتضاعف ثلاث مرات اذا تضمنت ثلاثة اعلانات وتضاعف اربع مرات اذا احتوت على اربعة اعلانات أو أكثر .

وأما ما يتعلق بتصفية الاداء المذكور فيحسب كل جزء من متر كانه متر مربع تاما ويدفع الاداء على السنة كلها بدون كسر .

الفصل التاسع - ان الاعلانات المشار اليها بالفقرة الثانية من الفصل الثامن والموجودة يوم نشر هذا الظهير الشريف معلقة على حائط دار أو على سياج بخارج منطقة المدن أو الاماكن العامرة بالسكان لا يجرى عليها الاداء الجديد الا ابتداء من فاتح غشت سنة ١٩٣٩ وذلك اذا وقع التصريح قبل نشر هذا الظهير الشريف بكونها اعلانات مصورة ودفع في شأنها الاداء المقرر في الفصل التاسع من الظهير الشريف المؤرخ في فاتح ربيع الاول عام ١٣٣٦ الموافق ١٥ دجنبر سنة ١٩١٧ المتعلق باداء التمير وكذلك الظواهر الشريفة الصادرة بتغييره أو تميمه واذا انقضت قبل فاتح غشت سنة ١٩٣٩ اجال الاتفاقات السابقة لتاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا والمتعلقة بالاعلانات المبينة بهذا الفصل فيطبق حينئذ الاداء الجديد ابتداء من انقضاء اجل الاتفاق القديم على الاعلانات المقررة بقاءها بموجب الاتفاقات المجددة وعند انقضاء الاجال المبينة بهذا الفصل لتطبيق الاداءات المقررة بالفصل الثامن على الاعلانات المذكورة تفسخ قانونيا الاتفاقات المتعلقة بتلك الاعلانات والمتعقدة بين صانعيها وبين المكلفين بوضعها وتعليقها أو بين هؤلاء وبين ارباب الاملاك وذلك بدون دفع تعويض مالي عن الضرر والخسارة .

الفصل العاشر - يدفع عن كل إعلان غير مجعول عليه تمير وموضوع بخارج منطقة المدن أو الاماكن العامرة بالسكان اداء زائد مساو لقدر الاداء المترتب عليه كل سنة وذلك بدون أن يقل مقدار هذه الذعيرة عن خمسمائة فرنك - ويتحتم دفع الاداءات والذعائر المذكورة بوجه التضامن على ارباب الاعلانات وارباب العقارات الموضوعة والمعلقة فيها الاعلانات المشار اليها وتستخلص تلك الاداءات والذعائر بالطريقة المستعملة في استخلاص اداء التمير .

الفصل الحادي عشر - ان الاعوان المكلفين رسميا بتحرير التقارير المتعلقة بامور التمير يحق لهم ان يدخلوا الى الارض الموضوع او المعلق فيها الاعلان ليتحققوا هل ان التمير هو موضوع عليه بحسب القانون أم لا .

الفصل الثاني عشر - تصد قرارات من مدير المالية العام في تعيين كيفية تطبيق مقتضيات المتعلقة باداءات التمير .

الباب الخامس في العقوبات

الفصل الثالث عشر - ان المخالفات لمقتضيات الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع من ظهيرنا الشريف هذا والقرارات التي تتخذ لتنفيذه يعاقب مرتكبوها بذعيرة يتراوح مقدارها من خمسة وعشرين فرنكا الى الف فرنك ويعاقب بذعيرة مالية قدرها خمسمائة فرنك من يرتكب مخالفة لمقتضيات القرارات الصادرة من طرف مدير المالية ويكون للمحاكم الفرنسية وحدها حق النظر في ذلك .

الفصل الرابع عشر - ان صاحب المعمل وبوجه العموم كل من امر بوضع أو تعليق الاعلانات في المحل المنوع بالفصل الثاني يكون مسئولا على وجه التضامن مع من علق أو وضع الاعلانات باداء الذعائر المقررة في هذا الباب .

الفصل الخامس عشر - يلغى ظهيرنا الشريف المؤرخ في ١٩ جمادى الثانية عام ١٣٤٥ الموافق ٢٥ دجنبر سنة ١٩٢٦ المتعلق بجعل ضابط

للاشتهار بواسطة الاعلانات المعلقة أو المكتوبة على
صفائح وغيرها وكذلك الظهائر الشريفة الصادرة
بتفويضه أو تنميته والسلام .

وحرر بالرباط في ٥ صفر عام ١٣٥٧
الموافق ٦ ابريل سنة ١٩٣٨ قد سجل هذا الظهير

الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ ١١ ربيع
الثاني عامه الموافق ١٠ يولية سنته .

اطلع عليه واذن بنشره .

الرباط في ١١ ابريل سنة ١٩٣٨

ظهير شريف رقم ٣٧٨ ٥٨٠ ١٠ بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٣٧٨ (١٥ نونبر ١٩٥٨) بشأن قانون الصحافة بالمغرب (١) ، (٢) .

الحمد لله وحده

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره ، أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتى :

الباب الأول

فى الطباعة وترويج الكتب

الفصل ١ - ان الطباعة وترويج الكتب حران .
الفصل ٢ - يشار فى كل مطبوع يذاع بين العموم اسم صاحب المطبعة ومحل سكناه باستثناء المطبوعات المعروفة بمطبوعات المدن كبطائق الزيارة والاستدعاءات وما يشاكلها .

ويمنع توزيع المطبوعات التى لا تحمل البيان المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

وكل مخالفة لهذا الفصل يعاقب عنها بغرامة تتراوح بين ٥٠٠ و ٣٠٠٠ فرنك

ويمكن الحكم بسجن لمدة تتراوح بين شهر واحد وستة أشهر اذا كان صاحب المطبعة أو الموزع قد حكم عليه من أجل مخالفة من هذا النوع خلال الاثنى عشر شهرا السابقة .

الباب الثانى

فى الصحافة الدورية

القسم الأول - فى حق النشر والادارة والملكية والتصريح والايذاع

الفصل ٣ - يمكن نشر كل جريدة أو مطبوع دورى بحرية بعد القيام بالاجراءات المقررة فى الفصل الخامس من ظهيرنا الشريف هذا .

الفصل ٤ - يكون لكل جريدة أو مطبوع دورى مدير للنشر .

ويجب على مدير النشر أن يكون رشيدا وقاطنا بالمغرب ومتمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بأية عقوبة تجرده من حقوقه الوطنية .

الفصل ٥ - يجب أن يقدم قبل نشر كل جريدة أو مطبوع دورى الى المحكمة الابتدائية أو عند عدمها الى المحكمة الاقليمية بالمكان الذى توجد فيه ادارة الجريدة وتحريرها تصريح فى ثلاثة نظائر يتضمن البيانات الآتية :

١ - اسم الجريدة أو المطبوع الدورى وطريقة نشره ،

٢ - الحالة المدنية لمدير النشر والمحرورين الدائمين وكذا جنسيتهم ومحل سكناهم ،

٣ - الاشارة الى المطبعة المعهود اليها بالطباعة ،

٤ - رقم تسجيل المقالة بالدفتر التجارى ان اقتضى الحال ذلك ،

٥ - مبلغ رأس المال الموظف فى المقالة مع بيان أصله وجنسية أرباب السندات المثلة لرأس مال الشركة اذا كان الأمر يتعلق بشخصية معنوية ،

٦ - بيان اللغة أو اللغات التى ستستعمل فى النشر ،

وفيما يخص المقاولات المكونة على شكل شركات ،

٧ - تاريخ عقد تأسيس الشركة والمكان الذى وقع فيه الاشهار القانونى ،

٨ - الحالة المدنية لاعضاء المجلس الادارى والمساهمين أو حاملى الاسهم وبصفة عامة المسيرين واعضاء الشركة ومهنتهم وجنسيتهم ومحل سكناهم وكذا اسم الشركات التجارية أوالصناعية أو المالية التى يقومون فيها بصفتهن متصرفين أو مديرين أو وكلاء .

وكل تعديل على الشروط المنصوص عليها فى هذا الفصل يجب التصريح به فى الخمسة عشر يوما. الموالية له الى المحكمة التى تلقت التصريح الأول .

الفصل ٦ - تحرر التصريحات كتابة ويمضيها مدير النشر ويسلم عنها وصول .

الفصل ٧ - يعاقب صاحب النشر أو مديره أو عند عدمهما صاحب المطبعة بغرامة يتراوح قدرها

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٤٠٤ مكرر فى ٢٧ / ١١ / ١٩٥٨ .

(٢) الفصول ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ - عدلت بالظهير الصادر فى ١٣ / ١١ / ١٩٦٣ الجريدة الرسمية العدد ٢٦٦٥

فى ٢٢ / ١١ / ١٩٦٣ .

الفصول ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٧ . عدلت بالظهير الصادر

فى ١٠ / ٤ / ١٩٧٣ . الجريدة الرسمية العدد ٣١٥٤ فى ١١ / ٤ / ١٩٧٣

بين ١٠٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ فرنك في حالة مخالفة للمقتضيات المنصوص عليها في الفصول ٤ و ٥ و ٦ .

ولا يمكن استمرار نشر الجريدة أو المطبوع الدوري إلا بعد القيام بالإجراءات المنصوص عليها أعلاه ، والا فيتعرض نفس الأشخاص بالتضامن إلى غرامة قدرها ١٠٠.٠٠٠ فرنك في حالة نشر جديد قانوني وذلك عن كل عدد ينشر ابتداء من يوم الإعلان بالحكم إذا صدر حضوريا أو ابتداء من اليوم الثالث الموالي لتبليغ الحكم إذا صدر غيابيا، وهذا ولو كان هناك استئناف أو تعرض .

ويمكن للمحكوم عليه ولو غيابيا أن يطلب استئناف الحكم .

الفصل ٨ - عند نشر كل ورقة أو تسليم كل جريدة أو مطبوع دوري يعطى منهما نظيران لنيابة المحكمة الابتدائية أو عند عدمها لنيابة المحكمة الإقليمية بعد أن يوقع عليها مدير النشر .

ويقوم مدير النشر بإيداع نظيرين مماثلين بمصلحة الأنباء ، كما يقوم مديرو نشر الصحف أو المطبوعات الدورية الصادرة خارج الرباط بتوجيه نظيرين من كل ورقة من المطبوعات إلى مصلحة الأنباء في ظرف مضمون مؤدى عنه واجب البريد وبواسطة أول توجيه بريدي يوالى النشر .

ويعاقب مديرو النشر بغرامة قدرها ٦٠٠٠ فرنك عند عدم القيام بأي إيداع من الإيداعات المذكورة .

الفصل ٩ - يطبع اسم مدير النشر على رأس جميع النظائر وفي صفحاتها الأولى ، والا فيعاقب صاحب المطبعة بغرامة تتراوح بين ٢٠٠٠ و ١٢.٠٠٠ فرنك عن كل عدد يصدر مخالفا لهذا المقتضى .

الفصل ١٠ - يجب أن يعلن للعموم في كل نشرة دورية مهما كانت كيفية استغلالها عن أسماء وصفات الأشخاص الذين يتولون إدارتها .

الفصل ١١ - يراد بلفظة «نشرة» حسب منطوق ظهيرنا الشريف هذا جميع الصحف والمجلات والدفاتر والأوراق الإخبارية التي ليست لها صبغة علمية محضة ولا فنية ولا تقنية ولا مهنية والتي تصدر في فترات منتظمة ومرة واحدة في الشهر على الأقل .

الفصل ١٢ - إن جميع أرباب الصحف أو الشركاء أو المساهمين أو مقرضى الأموال أو المولين أو المساهمين الآخرين في الحياة المالية للنشرات

المطبوعة بالمغرب يجب أن يكونوا من ذوي الجنسية المغربية .

الفصل ١٣ - كل من ثبت عليه أنه أعار اسمه لصاحب نشرة أو لشريك فيها أو لمقرض لها كبقا كانت صورة هذه الإعارة ولا سيما باكتتابه سهما أو نصيبا في مقالة النشر يعاقب بسجن تتراوح مدته بين ثلاثة أشهر وستين ، وبغرامة يكون أقل مبلغها عشرة آلاف فرنك ويعادل أقصاه خمسين مرة مبلغ الاكتتاب أو الاقتناء أو القرض الخفي . وتطبق نفس العقوبات على من تنجز لفائدته عملية «استعارة الاسم» . وفي حالة ما إذا أنجزت شركة أو جمعية عملية «استعارة الاسم» فإن المسؤولية الجنائية المنصوص عليها في هذا الفصل تمتد إلى رئيس المجلس الإداري أو المتصرف أو الوكيل المسؤول .

الفصل ١٤ - يجب أن تكون الاسهم اسمية في حالة وجود شركة مساهمة ويجب أن يصادق على نقلها المجلس الإداري للشركة ، ولا يجوز أحداث أي حصة للمؤسس .

الفصل ١٥ - إذا كانت أغلبية رأس مال في مقالة تقوم بنشر جريدة يومية أو أسبوعية على ملك شخص واحد يتحتم عليه أن يكون مديرا للنشر ، وعلى العكس من ذلك فإن مدير النشر يكون حتما رئيس المجلس الإداري أو أحد الوكلاء أو رئيس الجمعية حسب نوع الشركة أو الجمعية التي تتولى النشر ، وفي هذه الحالة فإن المسؤولية المالية الملقاة على كاهل المجلس الإداري أو مجلس الوكالة تشمل جميع أعضاء المجلس الإداري أو جميع الوكلاء على نسبة حصة كل واحد من الأعضاء في هذه المقالة .

الفصل ١٦ - يمكن لمدير النشر أن يفوض كلا أو بعضا من مهامه إلى مدير مفوض ، ويجب أن يصادق على هذا التفويض حسب الحالة ، أما الملاكون الشركاء أو الشركاء الآخرون أو المجلس الإداري للشركة أو هيئة أخرى تقوم بإدارة الشركة .

وتبقى المسؤوليتان الجنائية منهما والمدنية الخاصة بمهمة الإدارة على عاتق المدير ولو فرض هذا الأخير كلا أو بعضا من مهامه إلى مدير مفوض

الفصل ١٧ - يجب على الكتاب الذين يستعملون اسما مستعارا أن يبينوا كتابة إلى مدير النشر أسماءهم الحقيقية وذلك قبل نشر مقالاتهم .

وفي حالة متابعة صاحب مقال غير ممض عليه أو أمضى عليه باسم مستعار يكون المدير غير

مقيد بالاحتفاظ بالسري المهني يطلب من وكيل الدولة المحالة عليه الشكوى حيث يجب على المدير أن يطلع على هوية صاحب المقال الحقيقية والا فانه يتابع عوضا عنه بصرف النظر عن المسؤوليات المقررة في الفصلين ٦٧ و ٦٨ بعده .

الفصل ١٨ - يجب أن يحتوي كل عدد من أى نشرة على ما يبرر العدد الصادر منها ويقوم دوريا بمراقبة الكمية الصادرة ممثل لمصلحة الانباء يفوض له الأمر فى ذلك .

الفصل ١٩ - يجب أن تحدد كل نشرة لمدة ستة أشهر تعريفة اعلاناتها المنفردة ، وعند الاقتضاء تعريفة اعلاناتها المزدوجة باحدى أو بعدة نشرات وأن تبلغ هذه التعريفة الى كل شخص يهمه الامر .

وللمعلن أن يتخذ التعريفة التى يقع اختياره عليها ، ويمنع استعمال تعريفة تخالف التعريفة المحددة لمدة ستة أشهر ، وكل مقال يحور قصد الاعلان يجب أن يتقدمه عبارة « اشهار » .

الفصل ٢٠ - ان كل صاحب جريدة أو مدير نشرة أو احد مساعديه يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة أموالا أو منافع من حكومة أجنبية باستثناء الأموال المعدة لاداء قيمة الاشهار طبقا للفصل التاسع عشر أعلاه يعاقب بحبس لمدة يتراوح بين سنة وخمس سنوات ، وبغرامة يتراوح قدرها بين ٢٠ - ١٠٠ ألف درهم وتصدر العقوبات المذكورتان على من يقوم بهذه العملية أو يشارك فيها أو يتواطأ على القيام بها .

الفصل ٢١ - ان كل صاحب جريدة أو نشرة دورية أو كل مدير أو أحد مساعديه يتسلم مبلغا ماليا أو منفعة أخرى أو يواعد بما ذكر قصد تقديم اشهار مالى فى صفة نبا يعاقب بسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وسنة واحدة ، وبغرامة تتراوح بين عشرة آلاف فرنك وثلاثمائة ألف فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب كمقترف رئيسى كل من تسلم المبلغ المالى أو المنفعة أو وعد بما ذكر وكذا من سلم المال أو المنفعة .

الفصل ٢٢ - تحدد بمرسوم بعد استشارة وكيل وزارة الاقتصاد الوطنى فى المالية :

١ - شروط المراقبة الدائمة التى تجرى على حسابات كل نشرة وكذا شروط تسليم حساب

الاستغلال الذى يجب أن يقدم الى مصلحة الانباء كل ستة أشهر وعن كل نشرة ؛

٢ - شروط التثبت من صحة الكمية الصادرة من النشرات والاعلان عن نتائجها ، ينشر سنويا على أعمدة النشرة كل من حساب استغلالها وموازنة حساباتها .

الفصل ٢٣ - يعاقب عن المخالفات المنصوص عليها فى الفصول ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ بغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠٠ فرنك ، وبسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وستة-أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

وتترتب عن المخالفات لمجموع مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا عقوبات مهنية زيادة على العقوبات المقررة عن كل حالة من الاحوال .

وتحدد هذه العقوبات المهنية بمرسوم يصدر فيما بعد .

وريشما ينشر هذا المرسوم يمكن للمحكمة التأديبية بطلب من المدعى العام أن تصدر الامر بإيقاف النشرات المخالفة بصفة نهائية أو مؤقتة وذلك بمثابة عقوبة رئيسية أو إضافية .

الفصل ٢٤ - ان نقل الملكية وتحويل السندات لحملتها الى سندات اسمية المنجزة تطبيقا لمقتضيات الفصلين ١٢ و ١٤ أعلاه يجب أن يتما فعليا فى ستة اشهر على الاكثر من تاريخ نشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية .

القسم الثانى - فى الاستدراكات وحق الجواب

الفصل ٢٥ - يتعين على مدير النشر أن ينشر مجانا فى طليعة العدد المقبل من الجريدة أو النشرة بنفس الحروف والاستدراكات الموجهة من أحد رجال السلطة العمومية بشأن أعمال تتعلق بوظيفته تكون الجريدة أو النشرة الدورية قد تحدثت عنها بكيفية غير صحيحة .

وفى حالة المخالفة لذلك يعاقب مدير النشر بحبس لمدة تتراوح بين شهرين وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ درهم .

الفصل ٢٦ - يتعين على مدير النشر أن يدرج ردود كل شخص ذكر اسمه أو أشير اليه فى الجريدة أو النشرة الدورية خلال الثلاثة أيام الموالية لتلقيها أو فى أقرب عدد ان لم يصدر أى عدد قبل انصرام الثلاثة أيام والا فيعاقب بغرامة تتراوح بين ١٠٠٠٠ فرنك و ٢٠٠٠٠٠

فرنك ، وبسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وستة اشهر أو باحدى هاتين العقوبتين فقط بصرف النظر عن العقوبات الاخرى والتعويضات التى يمكن أن تترتب عن المقال .

ويجب أن يقع ادراج هذه الردود فى نفس المكان وبنفس الحروف التى نشر بها المقال المشير للرد .

ويكون هذا الادراج مجانا ان كانت الردود لا يتعدى طولها ضعف طول المقال المذكور ، واما اذا تجاوزته فيجب أداء قيمة النشر عن الزيادة فقط على أن يحسب بسعر الاعلانات القضائية .

القسم الثالث - فى الجرائد أو النشرات الاجنبية

الفصل ٢٧ - تعتبر أجنبية فى منطوق ظهيرنا الشريف هذا كل جريدة أو نشرة دورية كيفما كانت لغتها تحدث أو تصدر كلا أو بعضا بواسطة أموال أجنبية و يديرها أجنبى .

الفصل ٢٨ - كل جريدة أو نشرة دورية أجنبية مطبوعة بالمغرب تخضع للمقتضيات العامة لظهيرنا الشريف هذا وللمقتضيات الخاصة الآتية :

لا يجوز أن تحدث أو تنشر أية جريدة أو نشرة دورية الا اذا أصدر بشأنها سابق اذن بموجب مرسوم على أثر طلب كتابى يوجه الى مصلحة الانباء ضمن الكيفيات المقررة فى الفصل الخامس أعلاه .

ويعاقب عن كل مخالفة لمقتضيات المقطع السابق بحبس لمدة تتراوح بين ثلاثة اشهر وستين وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ درهم وتصدر العقوبتان المذكورتان على صاحب الجريدة ومديرها والساھر على طبعتها الذين يتحملون عند الاقتضاء أداء الغرامة على وجه التضامن .

ويقع القيام بالحجز الادارى للاعداد الصادره بدون اذن - وفى حالة الحكم بعقوبة ينص فى الحكم على مصادرة الاعداد واتلافها .

الفصل ٢٩ - يمكن أن يمنع وزير الانباء بموجب مقرر أن تدخل الى المغرب وتروج فيه الجرائد أو النشرات الدورية أو غير الدورية المطبوعة خارج المغرب .

ويمكن أن يمنع كذلك بمقرر للوزير الأول نشر الجرائد أو النشرات الدورية أو غير الدورية الاجنبية المطبوعة فى المغرب .

واذا وقع عن قصد عرض الجرائد أو النشرات

الدورية الممنوعة للبيع أو توزيعها أو اعادة طبعتها عوقب عن ذلك بحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ درهم .

وتطبق نفس العقوبتين على كل من أصدر تحت عنوان جديد جريدة أو نشرة ممنوعة .

ويباشر الحجز الادارى لاعداد الجرائد والنشرات الممنوعة وكذا الاعداد المنقولة عنها والجرائد والنشرات التى يستأنف بعد منعها نشرها تحت عناوين جديدة وفى حالة الحكم بعقوبة ينص فى الحكم على مصادرة الاعداد واتلافها .

الفصل ٣٠ - يمنع فيما يخص المنشائر والنشرات والورقيات الواردة من الخارج أو المستمدة رواجها من الأجانب ومن شأنها أن تضر بالمصالح الوطنية توزيعها وعرضها للبيع وعرضها على أنظار العموم ومسكها قصد التوزيع والبيع أو العرض لاجل الدعاية .

ويعاقب عن كل مخالفة للمنع المقرر فى المقطع السابق بحبس لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ درهم

الفصل ٣١ - تتوفر الصحف والنشرات الاجنبية المطبوعة فى المغرب والموجودة يوم نشر ظهيرنا الشريف هذا على أجل ستة أشهر يبتدىء من نفس التاريخ لتطبيق المقتضيات المتعلقة بها .

الباب الثالث

فى الصاق الاعلانات والنشرات والتجول بها وبيعها فى الطريق العمومية .

القسم الأول - فى الصاق الاعلانات

الفصل ٣٢ - ان السلطة الادارية المحلية (الباشا أو القائد) تعين بموجب قرار فى كل بلدية أو مركز أو جماعة قروية الاماكن المعدة دون غيرها لاصاق الاعلانات بشأن القوانين وغيرها من أعمال السلطة العمومية .

ويمنع الصاق الاعلانات الخصوصية بهذه الاماكن ، ولا يلصق مطبوعا على الورق الابيض بالخصوص سوى المنشائر الصادرة عن السلطة والمتعلقة بأعمالها .

ويمكن أن تحدد فى قرارات تصدرها نفس

الباب الرابع

في الجرائم أو الجنح المرتكبة عن طريق الصحافة
أو غيرها من وسائل النشر

القسم الاول - التحريض على ارتكاب الجرائم
والجنح *

الفصل ٣٨ - يعاقب بصفة شريك في ارتكاب عمل يعتبر جريمة أو جنحة كل من حرض مباشرة شخصا أو عدة اشخاص على ارتكابه اذا كان لهذا التحريض مفعول فيما بعد وذلك اما بواسطة الخطب أو الصراخ أو التهديدات المفوه بها في الاماكن أو الاجتماعات العمومية ، واما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المباعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الاماكن أو الاجتماعات العمومية ، واما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم *

ويطبق هذا المقتضى كذلك اذا لم ينجم عن التحريض سوى محاولة ارتكاب جريمة *

الفصل ٣٩ - يعاقب بسجن تتراوح مدته بين سنة واحدة وخمس سنوات وبغرامة تتراوح بين ١٠٠.٠٠٠ فرنك و ١.٠٠٠.٠٠٠ فرنك كل من يحرض مباشرة باحدى الوسائل المبينة في الفصل السابق اما على السرقة أو القتل أو النهب أو الحريق واما على التخريب بالمواد المتفجرة أو على الجرائم أو الجنح التي تمس بالسلامة الخارجية للدولة وذلك اذا لم يكن للتحريض المذكور مفعول *

ويعاقب بنفس العقوبات من يحرض مباشرة وبنفس الوسائل على ارتكاب احدى الجرائم التي تمس بالسلامة الداخلية للدولة *

وتطبق نفس العقوبات على من يستعمل احدى الوسائل المبينة في الفصل الثامن والثلاثين للاشادة بجرائم القتل أو النهب أو الحريق أو السرقة أو جريمة التخريب بالمواد المتفجرة *

الفصل ٤٠ - يعاقب بسجن تتراوح مدته بين سنتين وخمس سنوات وبغرامة تتراوح بين ١٠٠.٠٠٠ و ١.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات كل تحريض يوجه باحدى الوسائل المنصوص عليها في الفصل الثامن والثلاثين ، ويقصد به حث الجنود البرية أو البحرية أو الجوية وكذا أعوان القوة العمومية على الاخلال بواجباتهم والخروج عن الطاعة الواجبة عليهم نحو رؤسائهم في كل من يأمرهم به لتنفيذ القوانين والضوابط *

السلطات الاماكن التي يمنع فيها كل الصاق للاعلانات الخصوصية أو كل اشهار أو إعلان تجارى بصرف النظر عن مقتضيات الظهير الشريف بشأن المآثر التاريخية *

الفصل ٣٣ - يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين ٢.٠٠٠ فرنك و ٢٤.٠٠٠ فرنك كل من ينتزع الاعلانات المعلقة بأمر من الادارة أو يمزقها أو يغطيها أو يفسدها بأية طريقة كانت قصد تحريفها أو جعلها غير مقروءة *

واذا صدرت مخالفة من هذا القبيل عن موظف أو أحد أعوان السلطة العمومية فيعاقب عنها بغرامة يتراوح قدرها بين ٢.٠٠٠ فرنك و ٢٠.٠٠٠ فرنك ، وبسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وشهر واحد أو باحدى هاتين العقوبتين فقط *

الفصل الثاني - في التجول بالنشرات وبيعها في الطريق العمومية

الفصل ٣٤ - يجب على كل من يريد أن يتعاطى في الطريق العمومية أو غيرها من الاماكن العمومية أو الخصوصية مهنة بائع متجول للكتب والنشرات والكراسات والجرائد والرسوم والشعارات والمنقوشات والصور الحجرية والشمسية أو مناد بها أو موزع لها أو القيام بهذا العمل ولو بصفة عرضية ان يطلب الاذن في ذلك من السلطة المحلية التابع لها محل سكناه *

الفصل ٣٥ - يعاقب عن المخالفات لمقتضيات الفصل ٣٤ بحبس لمدة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠٠ و ٥.٠٠٠ درهم *

الفصل ٣٦ - لا يسوغ الاعلان عن الجرائد وبصفة عامة عن جميع النشرات أو المطبوعات الموزعة أو المباعة في الطريق العمومية الا بأسمائها والا فان المنادى أو الموزع أو البائع يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين ١.٠٠٠ و ١٢.٠٠٠ فرنك وبسجن تتراوح مدته بين يوم واحد وخمسة أيام في حالة تكرار المخالفة *

الفصل ٣٧ - ينابح وفق المقتضيات الآتية فيما بعد كل من الباعة المتجولين والموزعين للكتب والنشرات والدفاتر والجرائد والرسوم والمنقوشات والصور الحجرية والشمسية التي تكتسى صبغة جنحية *

القسم الثاني - في الجنج المرتكبة ضد الشؤون العامة

الفصل ٤١ - يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات و ٢٠ سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ درهم كل مس بكرامة جلالتنا الشريفة وكرامة أصحاب السمو الملكي الامراء والاميرات وذلك باحدى الوسائل المنصوص عليها في الفصل الثامن والثلاثين .

الفصل ٤٢ - يعاقب بحبس لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات ، وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يقوم باية وسيلة من الوسائل بنشر أو اذاعة أو نقل للانباء زائفة أو مستندات مختلفة أو مدلسة أو كاذبة منسوبة للغير اذا اخل ذلك بالنظام العمومي أو كان من شأنه الاخلال به .

ويعاقب عن نفس الاعمال بحبس لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ درهم اذا كان من شأن النشر أو الاذاعة أو النقل التأثير على نظام أو معنوية الجيوش .

الفصل ٤٣ - يعاقب بسجن لمدة شهر واحد وبغرامة يتراوح قدرها بين ٣٠٠٠٠٠ فرنك و ١٠٠٠٠٠٠ فرنك كل من حرض أو حاول التحريض بأعمال مزيفة أو فيها وشاية تذاع عن قصد على العموم أو بطرق أو وسائل مدلسة كيفما كان نوعها وذلك لحمل الناس على سحب الاموال من الصناديق العمومية أو المؤسسات التي يفرض عليها القانون أن تبأشر دفعواتها بالصناديق العمومية .

القسم الثالث - في الجنج الماسة بالاشخاص .

الفصل ٤٤ - يعد قذفا كل ادعاء أو عزو عمل يمس بشرف أو حرمة الاشخاص أو الهيئة التي يعزى اليها هذا العمل ، ويعاقب عن نشر هذا الادعاء أو العزو سواء كان النشر بطريقة مباشرة أو بطريق النقل حتى ولو أفرغ ذلك في صيغة الشك والارتياب أو كان يشار في النشر الى شخص أو هيئة لم تعين بكيفية صريحة ولكن يمكن ادراكه من خلال عبارات الخطب أو الصراخ أو التهديدات أو المكتوبات أو المطبوعات أو الملصقات أو الاعلانات المطعون فيها .

ويعتبر سبا كل تعبير مهين للكرامة أو عبارة احتقار أو شتم لا يشتمل على أى اتهام معين .

الفصل ٤٥ - يعاقب بسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠٠٠ فرنك و ١٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل قذف يرتكب باحدى الوسائل المبينة في الفصل الثامن والثلاثين في حق المجالس القضائية والمحاكم والجيوش البرية والبحرية والجوية والهيئات المؤسسة والادارات العمومية بالمغرب .

الفصل ٤٦ - تطبق نفس العقوبات على مرتكبي القذف بنفس الوسائل المذكورة في حق وزير أو عدة وزراء من أجل مهامهم أو صفاتهم أو نحو موظف أو أحد رجال أو أعوان السلطة العمومية أو كل شخص مكلف بمصلحة أو مهمة عمومية موقته كانت أم مستمرة أو مساعد قضائي أو شاهد من جراء تأدية شهادته .

أما مرتكبو القذف الموجه الى الشخصيات المذكورة فيما يهم حياتهم الخاصة فتطبق عليهم العقوبات المبينة في الفصل السابع والأربعون الموالي .

الفصل ٤٧ - يعاقب بحبس لمدة تتراوح بين شهر وسنة واحدة وبغرامة تتراوح قدرها بين ٥٠٠ و ٢٠٠٠٠ درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط عن القذف الموجه للأفراد باحدى الوسائل المبينة في الفصل الثامن والثلاثين .

الفصل ٤٨ - ويعاقب بسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وثلاثة أشهر وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠٠٠٠ فرنك وخمسة ملايين من الفرنكات أو باحدى هاتين العقوبتين فقط عن السب الموجه بنفس الوسائل الى الهيئات والاشخاص المعينين في الفصلين ٤٥ و ٤٦ .

ويعاقب بسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وشهرين وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠٠٠٠ فرنك وخمسة ملايين من الفرنكات أو باحدى هاتين العقوبتين فقط عن السب الموجه بنفس الطريقة الى الافراد بدون أن يتقدمه استفزاز .

وإذا لم يكن السب علانيا فيعاقب مرتكبه بغرامة يتراوح قدرها بين ٢٠٠٠ فرنك و ٢٤٠٠٠ فرنك .

الفصل ٤٩ - يمكن اثبات صحة ما تضمنه القذف بالطرق العادية فيما اذا كان يتعلق بالمهام

فقط وكان معرضا الى الهيئات المؤسسة والجيش البرية والبحرية والجوية والادارات العمومية والاشخاص المشار اليهم في الفصل ٤٦ .

كما يمكن اثبات صحة ما يتضمنه القذف والسب الموجهان الى مديري ومتصرفي كل مقالة صناعية أو تجارية أو مالية تعتمد علانيا على أموال التوفير والقرض .

ويتعين ان يتوفر المسؤولون عن النشر قبل القيام به على الحجج التي تثبت صحة الوقائع التي يتحدثون عنها . (١)

ويجوز دائما اثبات صحة ما يتضمنه القذف باستثناء ما يلي :

(أ) اذا كان القذف يتعلق بحياة الفرد الشخصية ،

(ب) اذا كان القذف يرجع الى اعمال مضى عليها أكثر من عشر سنوات ،

(ج) اذا كان القذف يرجع الى جريمة شملها العفو أو سقطت بالتقادم أو أدت الى عقوبة أمحت برد الاعتبار أو المراجعة .

ويحتفظ بحق تقديم البراهين المضادة في الحالات المنصوص عليها في المقتضين ١ ، ٢ من هذا الفصل ، واذا ما أثبت البرهان صحة ما يعزى من القذف فان المتهم يعفى من الشكوى المقدمة في شأنه .

وفيما عدا ذلك من الظروف واذا كانت الشكوى موجهة ضد شخص ليست له صفة خاصة وكان الامر المعزى موضوع متابعة وقع الشروع في اجرائها بطلب من النائب العام أو موضوع شكاية قدمها انتهم فتؤجل أثناء التحقيق الذي يجب اجراؤه متابعة وصدور الحكم في جنحة القذف .

الفصل ٥٠ - ان كل نشر لقذف رمى به شخص من الاشخاص وثبت هذا القذف بحكم يعتبر نشرًا صادرا عن سوء نية اللهم الا اذا أدلى مقترفه بما يخالف ذلك .

الفصل ٥١ - كل من يوجه عن طريق ادارة البريد والتلغراف مراسلة مكشوفة محتوية على قذف يوجه اما الى الافراد واما الى الهيئات أو الاشخاص المعينين في الفصول ٤١ و ٤٥ و ٥٢ و ٥٣ يعاقب بسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وستة أشهر وبغرامة تتراوح بين ١٠٠٠٠ فرنك و ٥٠٠٠٠ فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

واذا ما احتوت المراسلة على سب فيعاقب على هذا الارسال بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أيام وشهرين اثنين ، وبغرامة يتراوح قدرها بين ٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

القسم الرابع - في التجنح المرتكبة ضد رؤساء الدول والممثلين الدبلوماسيين الأجانب .

الفصل ٥٢ - يعاقب بسجن تتراوح مدته بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠٠ فرنك وعشرة ملايين من الفرنكات أو باحدى هاتين العقوبتين فقط على المس بصفة علانية بكرامة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الشؤون الخارجية للبلدان الاجنبية .

الفصل ٥٣ - يعاقب بسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وسنة واحدة وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٠٠٠٠ فرنك وعشرة ملايين من الفرنكات أو باحدى هاتين العقوبتين فقط على المس بصفة علانية بكرامة الممثلين الدبلوماسيين أو القنصلين الاجانب المعتمدين أو مندوبين بصفة رسمية لدى جاللتنا .

القسم الخامس - في النشرات الممنوعة والحصانات الخاصة بالدفاع .

الفصل ٥٤ - يمنع نشر وثائق الاتهام وغيرها من الوثائق المتعلقة بانسطرة الجنائية أو الجنحية قبل تلاوتها في جلسة عمومية ، والا فيعاقب على نشر ذلك بغرامة تتراوح بين ٣٠٠٠٠ فرنك و ١٢٠٠٠٠ فرنك .

وتطبق نفس العقوبات في حالة ثبوت المخالفة على ما ينشر بجميع الوسائل من صور شمسية ومنقوشات ورسوم وصور الاشخاص تكون الغاية منها التشخيص الكلي أو الجزئي لظروف جريمة أو جنحة قتل أو اغتيال أو قتل ابن لأبيه أو أمه أو قتل أب لابنه أو أم لابنها أو تسميم أو تهديدات أو ضرب وجرح أو مس بالأخلاق أو اعتقالات غير قانونية أو حجز استبدادي .

غير انه لا تكون هناك جنحة اذا وقع النشر بطلب كتابي من القاضي المكلف بالتحقيق ويبقى هذا الطلب مضافا الى ملف التحقيق .

الفصل ٥٥ - يمنع نشر بيان ما يدور حول قضايا القذف أو السب وكذا عن المرافعات المتعلقة

(١) عدل هذا المقطع بالظهير الصادر في ٢ يناير ١٩٧٤ الجريدة الرسمية العدد ٣١٩٤ في ١٦/١/١٩٧٤ .

بدعاوى اثبات الابوة والطلاق وفصل الزوجين ،
ولا يطبق هذا المنع على الاحكام حيث يسوغ
نشرها دائما .

ويجوز للمجالس القضائية والمحاكم أن تمنع
نشر بيان عن كل قضية من القضايا المدنية كما
يمنع نشر بيان عن المداولات الداخلية أما لهيئات
الحكم واما للمجالس القضائية والمحاكم .

ويعاقب عن كل مخالفة لهذه المقتضيات بغرامة
يتراوح قدرها بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فرنك وثلاثة
ملايين من الفرنكات .

الفصل ٥٦ - يمنع فتح الاكتتابات أو الاعلان
عنها علانيا قصد تعويض الغرامات والصوائير
والتعويضات الصادرة في شأنها أحكام قضائية
في الميدان الجنائي أو الجنحي ويعاقب على ذلك
بسجن تتراوح مدته بين ستة أيام وستة أشهر،
وبغرامة تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فرنك وعشرة
ملايين من الفرنكات أو باحدى هاتين العقوبتين
فقط .

الفصل ٥٧ - لا يقام أية دعوى بالقذف أو
الشتيم أو السب ولا عن نشر بيان صحيح صادر
عن حسن نية حول المرافعات القضائية ولا عن
الخطب الملقاة أو المكتوبات المدلى بها لدى المحاكم،
غير أن القضاة المحالة عليهم القضية والمخول اليهم
البيت في جواهرها يمكنهم أن يأمرؤا بحذف
الخطب المتناولة للشتيم أو السب أو القذف وأن
يحكموا على من يجب عليه الحكم بأداء تعويضات .

ويمكن أيضا للقضاة أن يصدرؤا في نفس
الحالات أوامر للمحامين أو أن يوقفؤهم من وظائفهم
أن دعا الامر الى ذلك .

ولا يجوز أن تتعدى مدة هذا التوقيف شهرا
وثلاثة أشهر فيما اذا تكررت المخالفة خلال
السنة .

غير أن ما تضمنه القذف وكان خارجا عن
صميم القضية يمكن ان يفتح مجالا اما لاقامة دعوى
عمومية واما لاقامة دعوى مدنية من لدن الفريقين
اذا ما احتفظت لهم المحاكم بحقوق اقامة هذه
الدعاوى ، واما لاقامة دعوى مدنية من طرف الغير
ففي جميع الاحوال .

الفصل ٥٨ - اذا كانت هناك عقوبة فيمكن
للمحكم أن يصدر في الاحوال المقررة في الفصول
٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٥٢ و ٥٣ بمصادرة المكتوبات
أو المطبوعات أو المعلقات أو الملصقات المحجوزة
في جميع الاحوال بحجز أو حذف أو اتلاف جميع

النظائر التي قد تكون معدة للبيع أو للتوزيع
أو للعرض على أنظار العموم .

غير أن الحذف أو الاتلاف يمكن أن لا يطبق الا على
البعض من النظائر المحجوزة .

القسم السادس - في انتهاك حرمة الاداب العامة

الفصل ٥٩ - يعاقب بسجن تتراوح مدته بين
شهر واحد وستين اثنيتين وبغرامة تتراوح بين
١٢٠٠٠ و ٦٠٠٠٠ فرنك كل من :

صنع أو مسك قصد الاتجار أو التوزيع أو
التعليق أو العرض ،

أورد أو استورد أصدر أو سعى في الاصدار
أو نقل أو سعى في النقل عمدا لنفس الغرض ،

قدم لانظار العموم بالالصاق أو العرض أو
العرض على الشاشة ،

قدم ولو مجانا وغير علني وبأى وجه من
الوجوه مباشرة أو بطريقة ملتوية ،

وزع أو سلم قصد التوزيع كيفما كانت
الوسيلة وذلك ما يأتي :

جميع المطبوعات أو المكتوبات أو الرسوم أو
الاعلانات أو المنقوشات أو اللوحات الزيتية أو
الصور الشمسية أو الافلام أو الكليشيات ، أو
الصور الخلية أو قوالبها أو الشعارات أو جميع
التصاوير وكل الاشياء المنافية للاداب والاخلاق .

الفصل ٦٠ - تطبق نفس العقوبات على كل
من يسمع الناس علانيا أغنيات أو صيحات أو
خطبا تتنافى والاخلاق الحسنة .

وكل من يلفت الانظار الى ما يتيح الفساد أو
كل من يقوم بنشر اعلان أو مراسلة من هذا
القبيل كيفما كانت عباراتها .

الفصل ٦١ - اذا اما ارتكبت الجناح المنصوص
عليها في الفصلين ٥٩ و ٦٠ أعلاه عن طريق
الصحافة فان المديرين أو الناشرين تطبق عليهم
من جراء النشر وحده وبصفتهم متهمين رئيسيين
العقوبات المبينة أعلاه .

وان لم يكن هناك مدير أو ناشر فالتسبب
صاحب العمل وان لم يكن هناك متسبب فان
أصحاب المطبعة والموزعين والمعلنين يتابعون
بصفتهم متهمين رئيسيين .

واذا ما لم يتابع المتسبب بصفة متهم رئيسي
فيتابع بصفة شريك .

الفصل ٦٢ - ترفع العقوبات الى ضعفها اذا اقترفت الجنبعة نحو قاصر .

الفصل ٦٣ - يسوغ صدور الحكم بالعقوبات المذكورة أعلاه ولو كانت مختلف الاعمال التي تتكون منها عناصر المخالفات قد ارتكبت في اقطار مختلفة .

الفصل ٦٤ - يمكن لضباط الشرطة القضائية قبل أية متابعة أن يحجزوا المكتوبات والمطبوعات (باستثناء الكتب) والرسوم والمنقوشات التي يكون نظير أو نظائر منها قد عرضت على انظار العموم والتي قد يكون فيها نظرا لصبغتها المناهضة للاخلاق الحسنة خطر عاجل على الاخلاق العمومية ، كما يمكنهم أن يحجزوا أو ينتزعوا أو يفتوا الاعلانات التي هي من هذا النوع .

وتأمر المحكمة بحجز واتلاف الاشياء التي استعملت في ارتكاب جنبعة ، غير أنه يمكن أن تأمر بدفع هذه الاشياء الى مجموعات أو مستودع الدولة اذا ما دعت صبغتها الفنية الى الاحتفاظ بها .

ويجوز لضباط الشرطة القضائية أن يحجزوا في الحدود وقبل كل متابعة المكتوبات المطبوعة والرسوم والاعلانات والمنقوشات واللوحات الزيتية والصور الشمسية والأفلام أو « الكليشيات » وأشرطة التسجيل أو الاسطوانات والشعارات أو غيرها من الاشياء أو الصور المشار اليها في الفصل التاسع والخمسين أعلاه والمجلوبة الى المغرب .

القسم السابع - في النشرات التنافية مع الاخلاق والآداب العامة .

الفصل ٦٥ - يعاقب بصرف النظر عن تطبيق مقتضيات المنصوص عليها أعلاه بسجن تتراوح مدته بين شهر واحد وسنة واحدة وبغرامة تتراوح بين ٥٠.٠٠٠ فرنك و ٥٠٠.٠٠٠ فرنك كل من :

١ - اقترح وقدم وباع للقاصرين في السادسة عشرة من سنهم النشرات أيا كان نوعها سواء كانت معدة خصيصا للشباب أم لا التي فيها خطر على الشباب اما لصبغتها الاباحية أو لاخلالها بالمروءة واما للمكانة التي يتخذها الاجرام فيها ،

٢ - عرض هذه النشرات في الطرق العمومية خارج المتاجر أو داخلها أو القيام من أجلها بشعار في نفس الاماكن .

الفصل ٦٦ - ان كل نشرة تنافية مع الاخلاق والآداب أو مضرة بالشباب يجوز منع عرضها في الطرق العمومية وجميع الاماكن المفتوحة في وجه العموم وكذا اذاعتها بأي وجه من الوجوه في الطريق العمومية بأمر من رئيس الوزارة أو السلطة التي يفوضها لهذا الغرض وكذا السلطات الادارية المحلية (الباشا أو القائد) وذلك في نطاق دائرة نفوذهم بصرف النظر عن المتابعات القضائية التي قد يمكن القيام بها عملا بظهيرنا الشريف هذا .

ويجوز لنفس السلطات علاوة على ذلك أن تمنع ضمن نفس الحدود المشاهد التي تتنافى والاخلاق الحسنة أو المضرة بالشباب سواء كان ذلك في الطرق العمومية أم في جميع الاماكن المفتوحة في وجه العموم .

ويعاقب على المخالفات المقررات المتخذة تطبيقا للمقطعات السابقة بغرامة تتراوح بين ٢٠.٠٠٠ فرنك و ١٢٠.٠٠٠ فرنك بصرف النظر عما يقتضيه الحال من عقوبات أشد .

ويصدر الحكم دائما بمصادرة النشرات المحجوزة .

الباب الخامس

في المتابعات والزجر .

القسم الاول - في الاشخاص المسؤولين عن الجرائم أو الجنب المرتكبة عن طريق الصحافة .

الفصل ٦٧ - يعاقب الاشخاص الآتي ذكرهم بصفته متهمين رئيسيين بالعقوبات الصادرة زجرا للجرائم والجنب المرتكبة عن طريق الصحافة وذلك حسب الترتيب التالي :

١ - مديرو النشر أو أصحاب الطبع كيفما كانت مهنتهم أو صفتهم ،

٢ - أصحاب المقالات المتسببون ان لم يكن هناك مديرون أو أصحاب طبع ،

٣ - أرباب المطبعات ان يكن هناك أصحاب مقالات ،

٤ - البائعون والموزعون والمكلفون بالاصاق ان لم يكن هناك أرباب مطابع .

الفصل ٦٨ - اذا ما ألصقت التهمة بمديري النشر أو أصحاب الطبع فان أصحاب المقالات المتسببين يتابعون بصفته شركاء .

وبنفس الصفة وفي جميع الاحوال تجوز متابعة الشركاء طبق ما هو منصوص عليه في التشريع الجنائي الجاري به العمل ، ولا يطبق هذا المقتضى على أرباب المطابع من جراء أعمال الطباعة .

غير أن أصحاب المطابع يمكن أن يتابعوا بصفتههم شركاء إذا أصدرت المحاكم حكمها بعدم المسؤولية الجنائية في حق مدير النشر ، وفي هذه الحالة تقام المتابعات داخل الثلاثة أشهر الموالية للجنة أو على الأكثر خلال الثلاثة أشهر الموالية لتاريخ اثبات عدم المسؤولية من طرف القضاء في حق المدير .

الفصل ٦٩ - ان أرباب الجرائد والمكتوبات الدورية مسؤولون عن العقوبات المالية الصادرة لفائدة الخير على الاشخاص المبينين في الفصلين ٦٧ و ٦٨ أعلاه .

القسم الثاني - في الاختصاص والإجراءات .

الفصل ٧٠ - يسند النظر في المخالفات لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا الى المحاكم الاقليمية التي يجب أن يتم تأليفها للنظر في الجريمة المنصوص عليها في الفصل ٤١ كما هو الشأن في القضايا الجنائية .

على أن السب غير العلني يكون من اختصاص محاكم السدد .

الفصل ٧١ - تقع المتابعات وفق مقتضيات المسطرة الجارية بها العمل لدى المحكمة المختصة باستثناء التغيرات الآتية :

١ - في حالة القذف الموجه الى الافراد المنصوص عليهم في الفصل السابع والاربعين من ظهيرنا الشريف هذا ، وفي حالة السب المقرر في المقطع الثاني من الفصل الثامن والاربعين فإن المتابعة لا يقع اجرائها الا بشكوى من الشخص الموجه اليه القذف أو السب .

٢ - في حالة السب أو القذف الموجه الى المجالس القضائية والمحاكم وغيرها من الهيئات المبينة في الفصل الخامس والاربعين ، فإن المتابعة لا تقع الا بعد مداولة تجريها المجالس والمحاكم والهيئات المذكورة في جلسة عامة والمطالبة بالمتابعات وان لم يكن للهيئة جلسة عامة فتجرى المتابعة بشكوى من رئيس الهيئة .

٣ - في حالة السب أو القذف الموجه الى اعضاء حكومتنا فإن المتابعة تقع بشكوى من

المعنيين بالامر أو بشكوى من وزير الداخلية يوجهها الى وزير العدل ،

٤ - في حالة القذف الموجه الى عضو مستشار وشاهد فإن المتابعة لا تقع الا بشكوى العضو أو الشاهد ،

٥ - في حالة المس بالكرامة أو السب المقرر في الفصلين ٥٢ و ٥٣ من ظهيرنا الشريف هذا فإن المتابعة تقع اما بطلب ممن توجهت اليه الاهانة أو الشتم واما تلقائيا على طلبه الموجه الى رئيس الوزارة أو وزير الشؤون الخارجية .

الفصل ٧٢ - يتضمن طلب الحضور الواجب تسليمه قبل تاريخ الجلسة بخمسة ايام على الاقل التهمة الموجهة وتحديد صفتها ، ويشير الى نص الظهير الواجب تطبيقه على المتابعة والا فيترتب على ذلك كله بطلان المتابعة .

الفصل ٧٣ - اذا أراد المتهم أن يكون مقبولا لاثبات صحة الوقائع التي من أجلها وجه القذف وفق مقتضيات الفصل ٤٩ أعلاه يجب عليه خلال الثماني والاربعين ساعة الموالية لتوصيله بالاستدعاء للحضور أن يعلن ما يأتي الى النائب العام لدى المحكمة أو الى المشتكى بالمكان الذي يعينه للمخابرة معه اذا كان المتهم قد أقيمت عليه الدعوى بطلب من النائب العام أو من المشتكى ما يأتي بيانه .

١ - بسط الوقائع المبينة والموصوفة في طلب الحضور والتي يريد اثبات حقيقتها ؛
٢ - نسخة من المستندات ؛

٣ - أسماء ومهن ومنزل الشهود المراد الاعتماد عليهم في اقامة الحجة .

ويتضمن هذا الاعلان تعيين الموطن المختار لدى المحكمة والافيترتب عن ذلك سقوط الحق في اقامة الحجة .

الفصل ٧٤ - ان مقتضيات المتعلقة بالظروف المخففة تطبق في جميع الاحوال المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف هذا باستثناء الحالة المبينة في الفصل اعلاه .

الفصل ٧٥ - ان الدعوى المدنية الناتجة عن جنحة القذف المقرر في ظهيرنا الشريف هذا لا يمكن فصل متابعتها عن متابعة الدعوى العمومية الا في حالة وفاة مرتكب الامر المدعى فيه أو في حالة عفو .

واذا صدرت عقوبة عملا بالفصول ٣٨ و ٣٩ و ٤٠

وكذا بالفصل ٤٢ من ظهيرنا الشريف هذا فان الجريدة أو النشرة الدورية يمكن أن توقف بموجب نفس المقرر القضائي نفسه لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ولا يمتد مفعول التوقيف الى عقود الشغل المبرمة من طرف صاحب الاستغلال الذي يبقى متحملا لجميع الالتزامات المتعاقد عليها أو الالتزامات القانونية الناجمة عن العقود .

الفصل ٧٦ - كل جريدة أو نشرة دورية صدر على شخصية مدير نشرها أو صاحب المقال المدعى فيه حكم بالغرامة وبأداء التعويضات المدنية يجب أن تضع على وجه الضمان في طرف الخمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ الحكم مبلغ التعويضات المدنية والغرامات بصرف النظر عن الاستئناف أو التعرض أو الالتجاء الى النقض والابرام .

وان لم يودع الضمان في الاجل المذكور يوقف النشر بطلب من النيابة العمومية دون الالتجاء من جديد الى المحكمة وعند الحاجة بواسطة القوة العمومية .

القسم الثالث - في الزجر الاحتياطي .

الفصل ٧٧ - يجوز لوزير الداخلية أن يأمر بالجزء الإداري لكل عدد من جريدة أو نشرة دورية يكون من شأنه الاخلال بالامن العمومي .

واذا كان نشر احدي الجرائد أو النشرات الدورية قد مس بأسس الاوضاع السياسية أو الدينية بالملكية جاز لرئيس الداخلية الامر بوقفها بصرف النظر عن العقوبات الجنائية الاخرى المقررة في النصوص المعمول بها .

ويمكن في الاحوال المنصوص عليها في المقطعين سابقين أن تمنع الجريدة أو النشرة الدورية بقرار للوزير الاول .

وعاقب عن المخالفات للمقررات المتخذة تنفيذا لهذا الفصل بحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٢٠٠ و ٥٠٠٠٠ درهم .

الفصل ٧٨ - ان الدعوى العمومية الناتجة عن الجنح والمخالفات المقررة في ظهيرنا الشريف هذا يسقط الحق في اقامتها برسم التقادم بعد مضي اجل سنة كاملة يبتدىء من يوم الاقتراف أو من يوم آخر وثيقة من الوثائق المتابعة ان كانت هناك متابعة .

الفصل ٧٩ - تطبق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا في جميع أنحاء مملكتنا .

الفصل ٨٠ - تلغى في مجموع أنحاء مملكتنا جميع المقتضيات التشريعية أو النظامية المتعلقة بنفس الموضوع والسلام .

وحرر بالرباط في ٣ جمادى الاولى ١٣٧٨ الموافق ١٥ نونبر ١٩٥٨ .

وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه .

ظهير شريف رقم ٢٤٥ - ٥٩ - ١ بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٧٩ (٢ شتنبر ١٩٥٩) بشأن تدابير تكميلية للظهير الشريف رقم ٣٧٨ - ٥٨ - ١ الصادر في ٣ جمادى الاولى ١٣٧٨ > ١٥ نونبر ١٩٥٨ ، بمثابة القانون للصحافة . (١)

الحمد لله وحده .

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأمره ، أننا اصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الاول - ان نشر أو اذاعة أو نقل كل ادعاء أو عزو بأية وسيلة كانت ولو افرغ ذلك في صحيفة الشك والارتياح يقصد منه شخص أو هيئة يعلن عن اسمها بصفة صريحة أو تمكن معرفة هويتها بوسائل التعبير المستعملة والمتعلقة بأعمال تجرى عليها عقوبات جنائية ، يمنع قبل أن تعترف المحاكم بحالة اجرام مرتكبي هذه الأعمال اذا كان هذا النشر أو الاذاعة أو النقل قد انجز لغايات سياسية ومن أجل اثاره رد فعل من طرف الراي العام .

الفصل الثاني - يعاقب عن جميع المخالفات للفصل السابق بالسجن لمدة تتراوح بين ستة شهور وستين اثنيتين وبذعيرة يتراوح قدرها بين مليون فرنك وعشرة ملايين من الفرنكات أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل الثالث - تقع المتابعات المتعلقة بظهيرنا الشريف هذا اما بشكوى يقدمها الشخص المعنى بالامر واما بشكوى يرفعها وزير الداخلية الى وزير العدل اذا كانت الوقائع المنشورة أو المذاعة أو المنقولة قد اخلت بالامن العمومي أو من شأنها أن تخل به والسلام .

وحرر بالرباط في ٢٨ صفر ١٣٧٩ الموافق ٢ شتنبر ١٩٥٩ .

وسجل برئاسة الوزارة بتاريخه .

مرسوم رقم ٤٧٦ - ٧٢ - ٢ بتاريخ ١٣ رجب ١٣٩٢ (٢٣ غشت ١٩٧٢) بإحداث مركز لتكوين الصحفيين (١)

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم ٦٦ - ١١٦٦ الصادر في ٢٢ شوال ١٣٨٦ (٢ يبرابر ١٩٦٧) بمثابة النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة الانباء ،

وبناء على المرسوم رقم ٥٠٩ - ٧٢ - ٢ الصادر في ٢٥ شعبان ١٣٩١ (١٦ أكتوبر ١٩٧١) بشأن النظام الاساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية ،

وبعد دراسة المشروع في مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يونية ١٩٧٢ .

يرسم ما يلي :

الباب الاول الاختصاصات والتنظيم

الفصل ١ - يحدث بوزارة الانباء مركز لتكوين الصحفيين يكون مقره بالرباط .

الفصل ٢ - يعهد الى المركز بمهمة تكوين واستكمال خبرة واعادة تكوين اطارات الصحفيين المدعوين للعمل في الادارات العمومية والقطاع الخاص .

ويترك اختيار الفرع للمرشح . وتجيب ممارسة هذا الاختيار عند القبول في المؤسسة .

ويتولى المركز علاوة على ذلك تهيئة المرشحين للمباريات التي تنظمها في هذا الميدان وزارة الانباء وادارة الاذاعة والتلفزة المغربية وينظم لهذه الغاية تمارين تحضيرية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر .

ويجوز له ان ينظم كذلك اطوره لاستكمال الخبرة ونسوات إعلامية لفائدة قدامى طلبة المركز والصحفيين المهنيين .

الفصل ٣ - لا يسمح باختيار الفرع الخاص

بالحياة الادارية الا للمرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية لولوج أسلاك الصحفيين المنصوص عليها في الانظمة الاساسية لموظفي وزارة الانباء ، وموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية .

الفصل ٤ - يسير المركز مدير يختار من بين المرشحين الحاملين شهادة للدروس العليا على الاقل . ويعين المدير بقرار يصدره الوزير الاول باقتراح من وزير الانباء ، ويؤازره مجلس داخلي .

الفصل ٥ - يتولى مستدير المركز التسيير الاداري والتربوي للمؤسسة . ويراقب فروع التعليم النظرية والتطبيقية . ويكون مسؤولا عن المحافظة على النظام .

الفصل ٦ - يرأس المجلس الداخلي وزير الانباء أو ممثله .

ويتألف علاوة على ذلك ممن يأتي :

مدير الاذاعة والتلفزة المغربية أو ممثله ،
مدير المركز ،

مثل للوزارة المكلفة بالتعليم العالي ،
أربعة أساتذة يعينهم زملاؤهم في بداية كل سنة دراسية ،

مثل لطلبة كل طور من طوري التكوين يعينه رفقاؤه في بداية كل سنة دراسية .

ويجوز للمجلس الداخلي أن يضيف اليه بطلب من رئيسه اعضاء آخرين يختارون نظرا لكفاءتهم .

الفصل ٧ - يدعى المجلس الداخلي لابداء رايه في المسائل المتعلقة بالتنظيم المدرسي ووضع البرامج وفي جميع المشاكل الراجعة للمدرسة التي يعرضها عليه رئيسه ويحدد اختصاصات لجان الامتحانات والمباريات .

ويجتمع في شكل هيئة تاديبية كلما دعت الظروف الى ذلك .

ويكلف بتطبيق النظام الداخلي .

الفصل ٨ - يحدد النظام الداخلي للمركز بقرار لوزير الانباء تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية .

ويحدد هذا النظام على الخصوص شروط القبول في كل طور من الطورين المقصودين وكيفيات تسليم الشهادات وكذا القواعد المتعلقة بالتأديب

الفصل ٩ - تتألف هيئة التعليم في المركز من :

رجال للتعليم العالي ،

أساتذة بالسلك الثاني من التعليم الثانوي،

مكلفين بالدروس يعينهم كل سنة وزير الانباء ويختارون من بين الشخصيات المعروفة بجليل أعمالها وكفاءتها في الميدان الصحفي .

الفصل ١٠ - تقدم وزارة الانباء الى المركز الموظفين الإداريين وأعوان الخدمة .

الباب الثاني

القبول وتنظيم الدروس

الفصل ١١ - نظام المركز نظام خارجي .

الفصل ١٢ - يتم القبول في المركز على اثر مباراة .

ويقبل للمشاركة في اختبارات المباراة المرشحون الحاملون بكالوريا التعليم أو شهادة معترفا بمعادلتها لها .

ويجب أن يتوفر المرشحون بالإضافة الى ذلك على الشروط العامة للقبول المبينة في النظام الداخلي .

الفصل ١٣ - ينظم المركز طورين للقيام على التوالي بتكوين المحررين ورؤساء الأركان بجميع فروع التخصص في الصحافة المكتوبة والناطقية والسمعية البصرية .

ويحدد في قرار وزير الانباء الصادر بتنظيم مباراة الدخول الى المركز عدد التلاميذ الواجب قبولهم سنويا في كل طور من الطورين المذكورين

ويختتم امتحان نهاية الدروس بتسليم شهادة الطور المطابق .

الفصل ١٤ - تستغرق مدة الدروس بالطور الاول سنة واحدة .

ويمكن تعيين المرشحين الحاملين شهادة الطور الاول مباشرة في درجة محرر بوزارة الانباء أو الاذاعة والتلفزة المغربية .

الفصل ١٥ - تستغرق مدة الدروس بالطور الثاني ثلاث سنوات .

ويمكن تعيين المرشحين الحاملين شهادة الطور الثاني في درجة رئيس وكن بالاذاعة والتلفزة المغربية طبق الشروط المنصوص عليها في المقطع الاول من الفصل السادس من المرسوم رقم ٥٠٩ - ٧١ - ٢ المشار اليه أعلاه المؤرخ في ٢٥ شعبان ١٣٩١ (١٦ أكتوبر ١٩٧١) .

الفصل ١٦ - ان المرشحين غير الناجحين في امتحانات نهاية الدروس الذين قضوا مدة طور التكوين بكاملها تسلم اليهم بطلب منهم شهادة باثبات مدة الدروس المتابعة .

الفصل ١٧ - يمكن ان يقبل في المركز طلبة اجانب ترشحهم حكوماتهم وتقبلهم الحكومة المغربية .

ويجب أن تتوفر في هؤلاء الطلبة نفس الشروط المطلوبة من الطلبة المغربية بخصوص الشهادات ، غير أنه يمكن اعفاؤهم من مباراة الدخول الى المركز .

وتفرض عليهم نفس الالتزامات ونفس التأديب ويشاركون في نفس الامتحانات .

وتسلم الى المرشحين الناجحين في امتحان نهاية الدروس شهادة الطور المطابق اذا كانوا قد نجحوا في مباراة الدخول الى المركز وفي حالة العكس تسلم لهم الشهادة بوصفهم اجانب .

الفصل ١٨ - يحدد برنامج الدروس وتنظيم طوري التكوين والكيفيات المتعلقة بولوج مختلف الاقسام بقرار يصدره وزير الانباء ويؤشر عليه الوزير المكلف بالتعليم العالي .

الفصل ١٩ - يعهد الى وزير الانباء بتنفيذ هذا المرسوم الذي يعمل به ابتداء من فاتح أكتوبر ١٩٦٩ .

وحرر بالرباط في ١٣ رجب ١٣٩٢ (٢٣ غشت ١٩٧٢) .

الحمد لله وحده

مرسوم رقم ١٨٥٠ - ٥٧ - ٢ (١)

في شأن احداث ونشر المجلة الشهرية المدعوة
« القضاء والقانون »

ان رئيس الوزارة

بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ بفاتح جمادى
الثانية عام ١٣٣٢ الموافق ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤
المتعلق بتنظيم الصحافة وكذا الظواهر الخيرة أو
المتعلقة له .

وبمقتضى الظهير الشريف المؤرخ بسادس ربيع
الاول عام ١٣٦٤ الموافق ١٩ يبرابر سنة ١٩٤٥
المتعم للظهير الشريف الصادر في فاتح جمادى
الثانية عام ١٣٣٢ الموافق ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤

وبمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في ٢٤ جمادى
الاول عام ١٣٧٥ الموافق السادس يناير ١٩٥٦
بشأن السلطات المخولة لرئيس الوزارة

وبناء على الطلب الذي قدمه السيد عبود موسى
باسم وزارة العدل عنوانه بوزارة العدل بالرباط
ملتصا به الاذن في نشر مجلة شهرية تطبع باللغة
العربية عنوانها « القضاء والقانون » ويتولى ادارة
نشرها

يرسم ما يأتي :

فصل فريد - يؤذن في احداث ونشر المجلة
الشهرية المدعوة القضاء والقانون التي تصدر باللغة
العربية ويجرى احداثها ونشرها وفق الشروط
المحددة في الظهيرين المشار اليهما أعلاه والمؤرخ
اولهما بفاتح جمادى الثانية عام ١٣٣٢ الموافق ٢٧
ابريل سنة ١٩١٤ وثانيهما يوم سادس ربيع الاول
عام ١٣٦٤ الموافق ١٩ يبرابر سنة ١٩٤٥ وكذا
طبقا للالتزامات المتعهد بها مدير النشر عبود موسى
في طلبه المؤرخ في ١٩ نونبر سنة ١٩٥٧ والسلام

وحرر بالرباط في ٩ جمادى الثانية عام ١٣٧٧
الموافق ٣١ دجنبر سنة ١٩٥٧

مرسوم رقم ٣٨١ - ٦٤ - ٢ بتاريخ ١٥ ذي القعدة
١٣٨٤ (١٨ مارس ١٩٦٥) بتحديد الشروط
المتعلقة بالتحقق من محاسبة النشرات وصحة الكمية
الصادرة منها وكذا الاعلان عن نتائجها (٢)

الحمد لله وحده

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم ٣٧٨ - ٥٨ - ١
الصادر في ٣ جمادى الاولى ١٣٧٨ (١٥ نونبر
١٩٥٨) بشأن قانون الصحافة بالمغرب ولا سيما
الفصل ٢٢ منه ،

وبعد استشارة وكيل الوزارة في المالية ،

يرسم ما يأتي :

الفصل ١ - كل مقالة كيفما كان نوعها
تنشر جريدة أو مطبوعا دوريا تجرى عليه مقتضيات
قانون الصحافة تلزم بمسك محاسبة مزدوجة
مطابقة للقوانين والاعراف التجارية .

وتشتمل هذه المحاسبة على مسك دفتر يومي
وسجل كبير وتساعد على وضع حساب استغلال
لكل ستة أشهر وموازنة لنهاية السنة المالية .

كما تشتمل على حساب متباين لكل نوع من
المداخل يكون مدعما بمستندات كفيلة . باثبات
كل حساب من الحسابات المتعلقة بها .

الفصل ٢ - تمسك المقالة التي تنشر عدة
جرائد أو مطبوعات دورية تجرى عليها مقتضيات
قانون الصحافة بالمغرب محاسبة خصوصية
للتحملات والمنتجات الخاصة بكل نشرة وتخصم
منها حصة مصاريفها العامة المحددة على نسبة
منتوج كل واحدة منها في الرقم الاجمالي للرواج .

الفصل ٣ - كل مقالة كيفما كان نوعها تطبع
جريدة أو نشرة دورية تجرى عليها مقتضيات
قانون الصحافة أو تمسك بأى وجه من الوجوه
ورقا معدا لطبع جريدة أو نشرة دورية تلزم بأن
تمسك يوميا محاسبة أصلية لهذا الورق تتضمن
ما يلي :

مصدر وتاريخ كمية الواردات ،

تاريخ وساعة وكمية الورق المستعمل في
الصنع ،

تاريخ وساعة الانتهاء من الصنع وبيان الاوراق
المطبوعة وكميتها ، فيما يخص مدة للعمل ،

(١) - الجريدة الرسمية العدد ٢٣٦٠ في ١٧/١/١٩٥٨ .

(٢) - الجريدة الرسمية العدد ٢٧٧٣ في ٢٢ دجنبر ١٩٦٥ .

تاريخ ووجهة وكمية الصادرات وبصفة عامة المذخر المحتمل من الورق غير المستعمل والكمية الصادرة من كل جريدة أو مطبوع دوري فيما يخص كل نوع من الورق وكل مخزن أو مكان للإيداع أو كل استعمال .

وإذا كانت أنواع الورق المستعملة في مكان واحد لطبع جرائد أو مطبوعات دورية تستعمل كذلك لطبع نشرات لا يجرى عليها قانون الصحافة بالمغرب فإن الواجبات المتعلقة بمسك المحاسبة الأصلية تمتد إلى طبع جميع النشرات المطبوعة على هذه الأنواع من الورق ، وتتضمن المحاسبة بكيفية متباينة الكميات المستعملة في طبع الجرائد والمطبوعات الدورية الجارية عليها مقتضيات هذا القانون والكميات الأخرى .

الفصل ٤ - يجب الاحتفاظ طيلة عشر سنوات بالمحاسبيتين المشار إليهما في الفصلين ١ و ٣ ملاء .

الفصل ٥ - يجب أن تنطبق السنتان الحسابيتان للمحاسبيتين المشار إليهما في الفصلين ١ و ٢ أعلاه على السنة المدنية للتقويم الميلادي .

الفصل ٦ - أن موظفي الوزارة المكلفة بالانباء المكلفين لهذا الغرض يؤهلون للاطلاع في كل ساعة من ساعات العمل بالمكاتب والمخازن أو طيلة فترات الشغل في المعامل على المحاسبات المنصوص على مسكها أعلاه والمستندات المثبتة لها .

ويمكن أن يرافقهم تحت مسؤوليتهم موظفون من وزارة المالية ينتمون للاسلاك العليا أو لسلك المفتشية العامة للمالية أو خبراء محاسبون مأذون لهم .

الفصل ٧ - يجعل حساب الاستغلال النصف سنوي المنصوص على تقديمه في الفصل ٢٢ من قانون الصحافة إلى مصلحة الانباء ومن اشارة موظفي وزارة الانباء خلال الشهر الموالي لانتهاه الستة أشهر المعنية بالأمر قصد التحقق منه في عين المكان ، ويوجه هذا الحساب إلى المصلحة المختصة بعد انصرام الاجل المذكور .

الفصل ٨ - يضع الموظفون المكلفون بالتحقق من صحة الحسابات محاضر أو تقارير عن معيّناتهم في هذا الصدد ، وتعرض المحاضر والتقارير على امضاء المسؤول عن المقالة الذي يجوز له أن يضمن ايضاحاته وملاحظات في وثيقة ملحقة .

ويشار إلى الامتناع من الامضاء في المحضر أو التقرير .

وتوجه المحاضر والتقارير المتمة عند الاقتضاء بالوثائق الملحقة إلى وزير الانباء الذي يبت عند الحاجة في أمرها .

الفصل ٩ - إذا تبين من التحقيقات المنجزة عدم صحة الكمية الصادرة لنشرة ما والمبينة على كل عدد منها طبقاً للفصل ١٨ من قانون الصحافة بالمغرب وجب على المقالة المسؤولة نشر بلاغ يثبت الأرقام الصحيحة في عدد واحد أو ثلاثة أعداد من هذه النشرة تبعاً لما يقرره الوزير المكلف بالانباء وبصرف النظر عن العقوبات المنصوص عليها في الفصل ٢٣ من القانون .

ويستند البلاغ صراحة إلى التحقق من الكمية الصادرة بإيعاز من الوزير المكلف بالانباء .

وينشر هذا البلاغ طبق الشروط والمواعيد التي يحددها الوزير المكلف بالانباء .

الفصل ١٠ - أن حسابات الاستغلال والموازنة المنصوص على نشرها في الفصل ٢٢ من قانون الصحافة توضع طبقاً لمقتضيات هذا المرسوم ، وتتضمن على الخصوص مختلف أنواع المداخل المتحصلة من النشرات .

الفصل ١١ - يعهد بتنفيذ هذا المرسوم إلى الوزير المكلف بالانباء ووزير الشؤون الاقتصادية والمالية كل واحد منهما فيما يخصه .

حرر بالرباط في ١٨ مارس ١٩٦٥

مرسوم رقم ٥٢ - ٨٠ - ٢ بتاريخ ٦ ذي الحجة
١٤٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٨٠) يتعلق بنشرات
- الحريّة الرسميّة (١)

ان الوزیر الاول ،

بناء على القرار الصادر في ٢١ من ذي القعدة
١٣٣٠ (٢ شتنبر ١٩١٢) بأحداث الجريدة
الرسمية .

وبناء على الظهير الشريف الصادر في ٨
جمادى الاولى ١٣٦٠ (٤ يونية ١٩٤١) بشأن
نشر بعض المقررات في الجريدة الرسمية ،

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري
المجتمع بتاريخ ٢١ من ذي القعدة ١٤٠٠ (فاتح
أكتوبر ١٩٨٠) .

یوم ما یلی :

الفصل الاول - تشتمل الجريدة الرسمية
على ثلاث نشرات تصدر باللغة العربية :

— نشرة عامة تدرج فيها القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاتفاقيات الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجارية بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية ،

- نشره مداولات مجلس النواب ،

– نشرة الاعلانات القانونية والقضائية
والادارية ،

وتشتمل بالإضافة الى ذلك على نشرة تتضمن الترجمة الرسمية للقوانين والنصوص التنظيمية وكذلك نصوص الاتفاقيات الدولية الموضوعة بلغة أجنبية عندما تقضى هذه الاتفاقيات بأن النصوص المذكورة يعتمد عليها وحدها أو عليها وعلى النص العربي مما .

الفصل الثاني - يهده الى الامين الصام
للحكومة بتحديد الفترات الدورية لصـ
النشرات المنصوص عليها في الفصل الاول أعلاه
ويسند اليه تنفيذ هذا المرسوم .

الفصل الثالث - ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية .

وحرر بالرباط في ٦ ذي الحجة ١٤٠٠
(١٦ أكتوبر ١٩٨٠).

مرسوم رقم ٢٢٥ - ٨٠ - ٢ بتاريخ ٦ ذى الحجة
١٤٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٨٠) بتحديد تعريف
الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية وألمان
بيع أعدادها (٢)

ان التوزيع الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم ٢٦٠-٧٢-١ الصادر فى ٩ شعبان ١٣٩٢ (١٨ شتنبر ١٩٧٢) والمعتبر قانونا تنظيميا للمالية وخصوصا الفصل السابع عشر منه ،

وبناء على المرسوم رقم ٥٢ - ٨٠ - ٢ الصادر
في ٦ ذي الحجة ١٤٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٨٠)
بشأن نشرات الجريدة الرسمية ،

وباقترح من وزير المالية والامين العام
للحكومة ،

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري
المجتمع في ٢١ من ذي القعدة ١٤٠٠ (فاتح
أكتوبر ١٩٨٠) ،

یوم ماہیل :

الفصل الاول - تحدد حسبما يلي تعريفه الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية وأثمان بيع اعدادها :

١ - الاشتراك

(أ) في المغرب :

بيان النشرات	المدة سنة أشهر	سنة
النشرة العامة	٤٠ درهما	٧٠ درهما
نشرة مداوالات مجلس النواب	٦٠ درهما	
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	٤٠ درهما	٧٠ درهما
نشرة الترجمة الرسمية	٣٥ درهما	٦٠ درهما

(ب) في الخارج :

تضاف الى المبالغ المنصوص عليها في
التعريفات أعلاه مصاريف الارسال ، حسبما هي
محددة في النظام البريدي الجاري به العمل .

٢ - ثمن الاعداد

النشرة العامة درهما
نشرة مداوالات مجلس النواب ٦ دراهم
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية
والادارية درهما
نشرة الترجمة الرسمية ٣ دراهم
وتباع اعداد السنوات الماضية بالاثمان
المبينة أعلاه بزيادة ٥٠ ٪ وتضاف كذلك الى اثمان
البيع مصاريف الارسال ان كانت .

الفصل الثاني - ينسخ المرسوم رقم
٩٦ - ٧٥ - ٢ الصادر في ١٨ من ربيع الاول
١٣٩٥ (فاتح ابريل ١٩٧٥) بتحديد تعريفات
الاشتراك في نشرات الجريدة الرسمية واثمان
بيع اعدادها .

بحر ان التعريفات المحددة في المرسوم
المذكور رقم ٩٦ - ٧٥ - ٢ يبقى العمل جاريا
بها فيما يخص الاشتراكات المنجزة قبل تاريخ
نفاذ هذا المرسوم الى أن تنتهي مدتها .

الفصل الثالث - يسند الى وزير المالية
والى الامين العام للحكومة ، كل منهما فيما يخصه
تنفيذ هذا المرسوم الذي يصل به ابتداء من فاتح
يناير ١٩٨١ .

وحرر بالرباط في ٦ ذي الحجة ١٤٠٠
(١٦ اكتوبر ١٩٨٠) .

قرار لوزير الاعلام رقم ٧٧ - ١١٦١ بتاريخ ١٤
ذي القعدة ١٣٩٧ (٢٨ اكتوبر ١٩٧٧) بتحديد تعاريف
النشرات والاعلانات القانونية والقضائية
والادارية (١)

ان وزير الاعلام ،

بناء على المرسوم رقم ٥٨٠ - ٧١ - ٢
الصادر في ٥ ذي القعدة ١٣٩١ (٢٣ دجنبر
١٩٧١) بتطبيق القانون رقم ٧١ - ٠٠٨ الصادر
في ٢٤ شعبان ١٣٩١ (١٢ اكتوبر ١٩٧١) بشأن
تنظيم الائمان ومراقبتها شروط اسلاك المنتجات
والبضائع وبيعها ولاسيما الفصل ٢ منه ،

وبناء على قرار الوزير الاول رقم ٧١ - ٣٣٤ - ٣
الصادر في يبرابر ١٩٧٢ بتحديد لائحة المنتجات
والخدمات الممكن تنظيم ائمانها ، حسيما وقع تغييره
وتتميمه ولاسيما بالقرار رقم ٧٧ - ٢٢٣ - ٣
المؤرخ في ٩ جمادى الاولى ١٣٩٧ (٢٨ ابريل
١٩٧٧) .

وبناء على قرار كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم ٧٢ - ١٧١ - ٣ الصادر في ١٣ يونية ١٩٧٢ المرتبة بموجبه في اللوائح (أ) و (ب) و (ج) البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم ائتمانها ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما قرار الوزير الأول رقم ٧٧ - ٢٢٤ - ٣ المؤرخ في ٩ جمادى الأولى ١٣٩٧ و ٢٨ أبريل ١٩٧٧ ،

وبناء على المرسوم رقم ٣٤٢ - ٧٧ - ٢ الصادر في ٩ جمادى الأولى ١٣٩٧ و ٢٨ أبريل ١٩٧٧ بالتفويض في ساطة الوزير المكلف بالاعلام ،

وبعد استشارة اللجنة المركزية للائتمان ،

يقدر ما يلي :

الفصل الأول - ان تعاريف النشرات والاعلانات القانونية والقضائية والادارية المقررة للاشهار وتصحيح الرسوم المسطرية أو العقود تحدد كما يلي ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية :

١ - الجرائد اليومية : ٢٤٥ درهم عن كل سطر من ستة وعشرين حرفا وعلامة و فرق من حجم ١٤ فيما يخص النشرات بحروف عربية ، وعن كل سطر من أربعة وثلاثين حرفا وعلامة و فرق من حجم ٦ فيما يخص النشرات بحروف لاتينية ،

٢ - النشرات الاخرى : درهمان (٢) عن كل سطر من ستة وعشرين حرفا وعلامة و فرق من حجم ١٤ فيما يخص النشرات بحروف عربية أو عن كل سطر من سبعة وعشرين حرفا وعلامة و فرق من حجم ٨ فيما يخص النشرات بحروف لاتينية مع العلم أن السطور تؤلف باثبات عشرة (سيسيرو)

ويقصد من « النشرات الاخرى » لتطبيق هذا الفصل النشرات التي لا تصدر يوميا والجرائد اليومية التي لا يمكن طبعا بحجم ٦ بحروف لاتينية)

الفصل الثاني - يلغى القرار المشترك لوزير

الاعلام ووزير المالية رقم ٦٦ - ٣٩٩ الصادر في ٢٤ صفر ١٣٨٦ (١٤ يونية ١٩٦٦) بتحديد تعاريف النشرات والاعلانات القانونية والقضائية والادارية .

وحرر بالرباط في ١٤ ذي القعدة ١٣٩٧ (٢٨ أكتوبر ١٩٧٧) .

قرار للامين العام للحكومة رقم ٨٠ - ٣٧ بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٨٠) يتعلق بتحديد الفترات الدورية لصدورنشرات الجريدة الرسمية (١)

ان الامين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم رقم ٥٢ - ٨٠ - ٢ بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٨٠) المتعلق بنشرات الجريدة الرسمية ولاسيما الفصل الثاني منه ،

يقدر ما يلي :

الفصل الأول - تحدد كما يلي الفترات الدورية لصدور نشرات الجريدة الرسمية المنصوص عليها في الفصل الاول من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم ٥٢ - ٨٠ - ٢ بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٨٠) :

- النشرة العامة : كل يوم أربعاء ،

- نشرة مداولات مجلس النواب : مرة في الشهر ،

- نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية : كل يوم أربعاء ،

- نشرة الترجمة الرسمية للنصوص : يومي الاربعاء الاول والثالث من كل شهر .

الفصل الثاني - يعمل بهذا القرار ابتداء من فاتح يناير ١٩٨١ .

وحرر بالرباط في ٦ ذي الحجة ١٤٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٨٠) .

ظهير شريف بمثابة قانون رقم ٣٣٥ - ٧٥ - ١
بتاريخ ٥ شوال ١٣٩٧ (١٩ شتنبر ١٩٧٧)
يتعلق باحداث وكالة المغرب العربي للانباء (١)

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله

(الحسن بن محمد بن يوسف
ابن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله
وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل ١٠٢ منه

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الجزء الأول

الاسم والهدف

الفصل ١ - تحدث تحت اسم «وكالة المغرب
العربي للانباء» مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية
المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية
السلطة الحكومية المكلفة بالاعلام .

الفصل ٢ - تهدف وكالة المغرب العربي
للانباء الى ما يلي :

- البحث في المغرب أو الخارج على عناصر
الخبر التام والموضوعي ،

- وضع الاخبار رهن إشارة المستفيدين في
المغرب أو الخارج مقابل أداء ،

- القيام لحساب السلطات العمومية
الدستورية بنشر كل خبر ترى هذه السلطات
فائدة في ابلاغه الى العموم ،

- المساهمة بالمغرب والخارج في نشر وجهات
نظر المملكة المغربية وأهداف سياستها ومراميها ،

- اكتراء واصلاح كل تجهيز لالتقاط وارسال
الاخبار يعتبر ضروريا لنشاط الوكالة والعمل
على اقامته وضمان المحافظة عليه .

الجزء الثاني

التنظيم الاداري

الفصل ٣ - يسير الوكالة مجلس اداري
ولجنة للتسيير ويدبر شؤونها مدير .

الفصل ٤ - يتألف المجلس الاداري للوكالة
من الاعضاء الآتي ذكرهم :

- السلطة الحكومية المكلفة بالاعلام بصفة
رئيس ،

- ممثل للديوان الملكي ،

- ممثل للوزير الاول ،

- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون
الخارجية ،

- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية ،

- ممثل لوزير الداخلية ،

- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالامانة
العامة للحكومة ،

- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالبريد
والبرق والتليفون ،

- ممثل للموظفين الصحفيين بالوكالة
المرسين أو النواب .

- ممثل للموظفين غير الصحفيين بالوكالة
المرسين أو النواب .

ويمكن أن يستدعي الرئيس لاجل الاستشارة
كل شخص من ذوي الاهلية .

ويجتمع المجلس الاداري باستدعاء من رئيسه

ويجب أن يضم المجلس كي تكون مداواته
صحيحة ستة أعضاء على الاقل . وتتخذ القرارات
بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين وفي حالة
تعادل الاصوات يرجع الجانب المنتمى اليه الرئيس

ويجتمع المجلس كلما دعت حاجات الوكالة
الى ذلك ومرتين في السنة على الاقل احدهما قبل
٣٠ يونيو لحصر حسابات السنة المالية المنصرمة
والاخرى قبل ٣٠ نونبر لدراسة وحصر ميزانية
الوكالة والبرامج التقديرية لعمليات السنة المالية
المالية ،

الفصل ٥ - يتوفر المجلس الادارى على جميع السلطات الضرورية لحسن سير الوكالة .

ويتداول لهذا الغرض فى جميع المسائل التى تهم الوكالة ويقوم على الخصوص بما يلى :

(ا) حصر برنامج عمليات الوكالة التقنية والمالية والتجارية ،

(ب) حصر ميزانية الوكالة ،

(ج) حصر الحسابات وتخصيص النتائج ،

(د) تعيين موظفى التسيير ورؤساء المصالح الخارجية فى المغرب والخارج ،

(هـ) المصادقة على مشاريع الصفقات التى يفوق مبلغها ٢٠٠.٠٠٠ درهم ،

(و) البت فى جميع الاشتراآت والبيع والمعاوضات والاقتناآت والتفويطات الخاصة بالمنقولات او العقارات اذا كان مبلغ العملية يفوق ٢٠٠.٠٠٠ درهم ،

(ز) اقتراح تعاريف الخدمات المؤداة من طرف الوكالة لصالح المستفيدين ،

(ح) المصادقة على النظام الداخلى واعتماد النظام الاساسى لموظفى الوكالة وعرضه للمصادقة عليه طبقا للتشريع المعمول به .

الفصل ٦ - تكلف لجنة دائمة للتسيير خلال الفترات الفاصلة بين اجتمعات المجلس الادارى بتتبع تنفيذ مقررات هذا المجلس وتسوية المسائل المفوض اليها فيها من طرف المجلس المذكور .

الفصل ٧ - تتألف لجنة التسيير من الاعضاء الآتى ذكرهم :

ممثل للسلطة الحكومية المكلفة باعلام بصفة رئيس ،

ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية فى حظيرة المجلس الادارى ،

ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالبريد والبرق والتليفون فى حظيرة المجلس الادارى ،

ممثل الموظفين الصحفيين بالوكالة فى حظيرة المجلس الادارى .

ويمكن للجنة التى تجتمع باستدعاء من رئيسها العامل من تلقاء نفسه أو بطلب من مدير الوكالة أن تضيف اليها لاجل الاستشارة بناء على مقرر من رئيسها كل شخص من ذوى الاهلية .

الفصل ٨ - يدبر شؤون الوكالة مدير يعين طبقا للتشريع المعمول به .

ويقوم المدير بتنفيذ مقررات المجلس الادارى ولجنة التسيير ويسير الوكالة طبقا لتعليمات المجلس ولجنة التسيير كما يقوم أو يأذن فى القيام بجميع الاعمال أو العمليات المتعلقة بهدف الوكالة ويمثلها ازاء الدولة وكل ادارة عمومية أو خصوصية وازاء الغير وينجز جميع الاعمال التحفظية .

ويمثل الوكالة أمام المحاكم ويؤهل لاقامة الدعاوى والدفاع باسمها باذن من المجلس الادارى

ويعين الموظفين باستثناء الموظفين الذين يختص المجلس الادارى بتعيينهم وينفذ ميزانية الوكالة التى يكون هو الأمر بدفعها .

ويعمل لهذا الغرض على امساك محاسبة النفقات الملتزم بدفعها ويصفى ويثبت نفقات ومداخيل الوكالة ، ويسلم للمعون المحاسب الاوامر بالاداء وسندات المداخيل المطابقة .

ويمكن أن يفوض المدير تحت مسؤوليته فى جزء من سلطاته واختصاصاته الى موظفى التسيير .

ويحضر بصفة استشارية اجتماعات المجلس الادارى ولجنة التسيير .

الفصل ٩ - تنقل الى وكالة المغرب العربى للانباء جميع ممتلكات وحقوق والتزامات الدولة الناتجة عن الاتفاقية المبرمة بالرباط يوم ١٩ جمادى الاولى ١٣٩٥ (٣١ مايو ١٩٧٥) بين الدولة واصحاب الاسهم فى شركة المساهمة المدعوة شركة المغرب العربى للانباء ،

الجزء الثالث

التنظيم المالى

الفصل ١٠ - تشتمل موارد الوكالة على ما يلى :

١ - المتحصل من الاداءات عن الخدمات المؤداة لصالح المستعملين ،

وتباشر عمليات مداخيلها وادائها طبقاً للقوانين والاعراف التجارية .

وتجرى عليها مقتضيات الظهير الشريف رقم ٢٧١ - ٥٩ - ١ الصادر في ١٧ شوال ١٣٧٩ (١٤ أبريل ١٩٦٠) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا على الشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية .

الفصل ١٢ - ينشر في الجريدة الرسمية ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون :
وحرر بالرباط في ٥ شوال ١٣٩٧ (١٩ شتنبر ١٩٧٧) .

٢ - اعانات الدولة وجميع الاشخاص العموميين الآخرين ،

٣ - التسبيقات الواجب ارجاعها المتصلة من الخزينة أو من مؤسسات عمومية أو خصوصية

٤ - المتحصل من الاقتراضات التي تصدرها الوكالة ،

٥ - المتحصل من بيع منقولات وعقارات الوكالة ،

٦ - الهبات والوصايا والمحصلات المختلفة .

الفصل ١١ - تمسك الوكالة حساباتها

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الجمهورية العربية اليمنية

إعلام

إذاعة مرئية وإذاعة مسموعة :

- قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بالجمهورية العربية اليمنية .
- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن رسوم خدمات تلفزيونية ورسوم حيازة عمل أجهزة الاستقبال وأجهزة الفيديو .
- قرار رئيس مجلس القيادة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء أجهزة التلفزيون من الرسوم الجمركية فيما عدا ضريبتى الدفاع والاحصاء (يراجع : ضرائب ورسوم)

إعلانات :

- قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم الاعلانات .
- ### مطبوعات وصحف ونشرات :

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن حظر استيراد وتداول المطبوعات المخلة بالأداب .
- قرار جمهورى بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المطبوعات .
- قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن المصروفات الادارية المستحقة عن التراخيص بفتح المحلات وتداول المطبوعات .

مؤسسات صحفية ودور طباعة ونشر :

- قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء مؤسسة سبأ العامة للصحافة والانباء بالجمهورية العربية اليمنية .

وكالات انباء :

- قرار جمهورى رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن وكالة الانباء اليمنية .

قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ م بإنشاء المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون بالجمهورية العربية اليمنية (١)

رئيس مجلس القيادة •

بعد الاطلاع على الدستور الدائم •

وعلى بيان مجلس القيادة رقم (١) لسنة ١٩٧٤ م •

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ م بتنظيم الاوضاع الدستورية للمرحلة الانتقالية الجديدة •

وعلى قرار مجلس القيادة رقم (١٦) لسنة ١٩٧٦ م الخاص بتنظيم وزارة الاعلام والثقافة •

وبناء على ما عرضه وزير الاعلام والثقافة •

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

قرر

الفصل الاول المهام والاعراض

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون » تتولى شئون الاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية اليمنية • وتكون لها الشخصية الاعتبارية وميزانية مستقلة وتتبع وزير الاعلام والثقافة : ويكون مركزها العاصمة صنعاء وتعتبر من المؤسسات ذات النشاط الاعلامي والاقتصادي •

مادة ٢ - تهدف المؤسسة الى تحقيق الاعراض الآتية :

١ - الأداء الكفء للخدمة الاذاعية والتلفزيونية وضمان توجيهها لخدمة الشعب والمصلحة الوطنية والقومية والتطوير •

٢ - تطوير مفاهيم الاعلام الاذاعي بنوعيه وارساء القواعد والقيم الخلقية والروحانية التي تحكم المواد المذاعة •

٣ - ايجاد المناخ الملائم لنمو الممتلكات الخلاقة وازهار المواهب الجديدة وتشجيع التعبير الحر الامين •

٤ - الاسهام في التعبير عن مطالب الجماهير ومشكلاتها اليومية •

٥ - المحافظة على التراث القومي ونشره •

٦ - النهوض بالمستوى الفني والمهني والثقافي للقائمين بالخدمات الاذاعية •

٧ - دعم اجهزة الاذاعة والتلفزيون وفقاً لاساليب التطبيق العلمي الحديث •

٨ - تطوير البث التلفزيوني والعمل على تعميمه في جميع انحاء الجمهورية •

٩ - العمل على زيادة ساعات الارسلال الاذاعي وتقديم برامج اضافية بلغة أو لغات اجنبية •

١٠ - السعي الى تسويق البرامج والالغاني والافلام التلفزيونية اليمنية لاذاعتها في البلاد العربية •

مادة ٣ - تختص المؤسسة باجراء جميع التصرفات اللازمة لادارة اعمالها وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون وتتمتع بكافة السلطات العامة التي تمكنها من ذلك •

مادة ٤ - تخضع المؤسسة في انظمتها وشئون الموظفين فيها وادارة اموالها وحساباتها للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه التنفيذية والقرارات التي تصدر من مجلس الادارة وفقاً لهذا القانون •

الفصل الثاني نظام الادارة

مادة ٥ - يكون للمؤسسة مجلس ادارة يشكل على النحو التالي :

١ - وزير الاعلام والثقافة رئيساً

٢ - وزير المالية عضواً

- ٣ - وكيل وزارة الاعلام والثقافة
لشئون الاعلام
عضوا
- ٤ - وكيل الجهاز المركزى
للتخطيط
عضوا
- ٥ - وكيل وزارة التربية والتعليم
عضوا
- ٦ - مدير عام المؤسسة
عضوا
- ٧ - واحد من كبار المفكرين السذيين
يشاركون مشاركة فعالة فى النشاط الفكرى
والثقافى والدينى : يصدر باختياره قرار من وزير
الاعلام والثقافة لمدة سنتين .
- مادة ٦ - يختص مجلس الادارة بما يلى :
 - ١ - وضع السياسة العامة للاعلام الاذاعى
والتلفزيونى وفق توجيهات القيادة السياسية
العليا التى يبلغها اليه وزير الاعلام والثقافة .
 - ٢ - وضع دستور للعمل الاعلامى فى الاذاعة
والتلفزيون وميثاق اخلاقى لآداب الرسالة
الاذاعية .
 - ٣ - الموافقة على الخطط المتعلقة بتنفيذ
السياسة العامة للاعلام الاذاعى والتلفزيونى مع
مراعاة التنسيق بين اجهزة المؤسسة ورقابتها فى
ادائها لمهمتها .
 - ٤ - وضع التنظيمات الداخلية للمؤسسة
بما يكفل تقديم الخدمات الاذاعية والتلفزيونية
بأعلى قدر من الكفاءة والاقتصاد .
 - ٥ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية
والحسابات الختامية .
 - ٦ - وضع قواعد الاستعانة بالخبرات
الاجنبية فى مجال الاذاعة والتلفزيون .
 - ٧ - الموافقة على عقد القروض وقبول
الاعانات والهبات والمنح التى لا تتعارض مع
الاعراض التى تقوم عليها المؤسسة .
 - ٨ - وضع السياسة العامة لانتاج المسود
الاذاعية والتلفزيونية وأسس الاستعانة بالبرامج
الاجنبية .
 - ٩ - وضع معايير موضوعية لتقويم ما يؤدى
من خدمات ومتابعتها بصورة منتظمة ومستمرة
- ١٠ - اقتراح فرض الضرائب والرسوم على
اجهزة الاستقبال الاذاعى والتلفزيونى أو حيازتها
وتعديل هذه الضرائب والرسوم وقواعد الاعفاء
منها .
- ١١ - الموافقة على قواعد بيع الانتاج الفنى
الاذاعى والتلفزيونى وتأجيريه فى الداخل
والخارج والاعلانات بالاذاعة والتلفزيون .
- ١٢ - ابداء الرأى فى التشريعات المتعلقة
بالاذاعة والتلفزيون .
- ١٣ - الموافقة على خطط تدريب الموظفين
الفنيين والاداريين بالمؤسسة .
- ١٤ - البت فى عقود الشراء والمقاولات التى
تدخل فى اختصاصه وفقا للوائح المالية
المعمول بها .
- ١٥ - اقتراح الاشتراك فى المنظمات
والاتحادات والمؤتمرات الدولية والاقليمية التى
تهتم بشئون الاذاعة والتلفزيون أو الانسحاب
منها .
- ١٦ - تحديد النسب فى البرامج بين
الاذاعات الثقفية والاذاعات الترفيهية وغيرها
من البرامج .
- ١٧ - وضع لائحة بأجور ومكافآت المتحدثين
والفنانين وكافة فئات المتعاملين مع الاذاعة
والتلفزيون .
- ١٨ - تشكيل اللجان التى يرى تأليفها
للاستعانة بها فى دراسة المسائل وتحسين
اختصاصات وصلاحيات هذه اللجان .
- ١٩ - اقتراح انشاء الاستديوهات للاذاعة
والتلفزيون وكافة المشروعات الجديدة فى هذا
المجال أو انشاء محطات الاذاعة المحلية .
- ٢٠ - وضع اللوائح اللازمة لتنظيم الاعمال
الفنية والادارية والمالية وعلى الاخص :
 - ١ - لائحة مالية بالنظام المالى والمحاسبى
للمؤسسة .
 - ٢ - لائحة للمشتريات المحلية والخارجية
 - ٣ - لائحة للمخازن

٤ - لائحة لتنظيم تعيين الموظفين بالمؤسسة وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم والبدلات التي تمنح لهم وغير ذلك من الشئون المتعلقة بتنظيم علاقتهم بالمؤسسة .

مادة ٧ - يعقد مجلس الإدارة اجتماعا دوريا كل شهرين على الأقل ، وتجوز دعوته للاجتماع بصفة استثنائية في غير موعد الاجتماع الدوري وذلك بناء على طلب وزير الاعلام والثقافة أو نصف أعضائه .

مادة ٨ - عند غياب وزير الاعلام والثقافة يرأس الاجتماع أقدم الأعضاء الحاضرين حسب الترتيب الموضح في المادة (٥) ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف أعضائه ولرئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بأرائهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات وعند اتخاذ القرار .

مادة ٩ - يتولى رئيس مجلس الإدارة - أو من يقوم مقامه طبقا للمادة السابقة - توجيه الدعوة الى اجتماعات المجلس وترسل الدعوة الى الأعضاء للاجتماع مشفوعة بجدول الأعمال قبل التاريخ المعين للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ١٠ - تصدر قرارات المجلس وتوصياته بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ، وتكون قرارات المجلس نافذة من تاريخ صدورها ان كان الاجتماع برئاسة وزير الاعلام والثقافة والا تعين على مدير عام المؤسسة عرضها على الوزير لاعتمادها ، فان لم يعتمدها ولم يبد اعتراضا عليها خلال اسبوعين من تاريخ العرض اعتبرت نافذة ، أما اذا اعترض عليها فيعيد عرضها على المجلس لاعادة النظر فيها في جلسة يرأسها وزير الاعلام والثقافة .

مادة ١١ - يتولى وزير الاعلام والثقافة رفع قرارات المجلس التي تتطلب تصديق سلطات أعلى الى السلطة المختصة .

مادة ١٢ - لوزير الاعلام والثقافة في حالات الضرورة العاجلة إصدار ما يراه مناسبا من قرارات مما يختص بإصدارها مجلس الإدارة ،

على أن تعرض هذه القرارات على المجلس لابتداء الرأي فيها خلال أسبوعين من تاريخ صدورها .

مادة ١٣ - لمجلس الإدارة أن يعهد ببعض اختصاصاته الى لجنة أو لجان يؤلفها من بين أعضائه ، كما له أن يفوض مدير عام المؤسسة في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٤ - يلحق بمجلس الإدارة مكتب فنى لدراسة الموضوعات المعروضة عليه واعداد مذكرات بها مشفوعة بنتيجة الدراسة ويتولى تسجيل محاضر الاجتماعات وحفظها واعداد جدول الأعمال وتوزيعه على الأعضاء ، ويصدر بتشكيل المكتب قرار من وزير الاعلام والثقافة بعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة ١٥ - يكون للمؤسسة مدير عام يصدر بتعيينه وتحديد مكافآته قرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الاعلام والثقافة :

مادة ١٦ - يتولى مدير عام المؤسسة الاشراف على سير العمل بها وتوجيهها تحت اشراف رئيس مجلس الإدارة ويختص بما يلي :

١ - تنفيذ السياسة العامة والقرارات التي يصدرها مجلس إدارة المؤسسة .

٢ - رسم خطط العمل في ادارات المؤسسة من الناحيتين الفنية والادارية وتنسيقها ومراقبة تنفيذها .

٣ - توجيه المديرين العاملين المساعدين كل فيما يخصه وضمان قيامهم بواجبهم بكفاءة وفاعلية .

٤ - اتخاذ الاجراءات المؤدية الى رفع مستوى العمل وتحسينه وتأمين تنفيذه في جميع مراحله .

٥ - تدليل العقبات والمشكلات التي تواجه سير العمل .

٦ - متابعة التطورات العلمية والاتجاهات الحديثة في مجالات الإذاعة والتلفزيون .

٧ - تنسيق برامج التدريب لموظفي الإذاعة والتلفزيون .

٨ - اقتراح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

٩ - إصدار الأمر بالمصروفات والتصديق على وثائق الصرف والمستندات المالية وفقا للوائح المالية للمعمل بها في المؤسسة .

١٠ - اعداد مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية وعرضها على مجلس الادارة .

١١ - رئاسة لجنة تقدير كفاية الموظفين .

١٢ - اعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التي يراها ضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة وعرضها على مجلس الادارة .

١٣ - مباشرة السلطات الاخرى التي تخولها له القوانين واللوائح والنظم السارية في المؤسسة او يفوضه فيها مجلس الادارة .

مادة ١٧ - يمثل المدير العام للمؤسسة في صلاتها بالهيئات والاشخاص الاخرى كما يمثلها امام القضاء .

مادة ١٨ - يقدم المدير للمؤسسة تقريراً دورياً عن سير العمل بها كل ثلاثة أشهر الى مجلس الادارة .

مادة ١٩ - يكون لمدير عام المؤسسة مساعد مسئول عن شئون الاذاعة وآخر مسئول عن شئون التلفزيون وثالث مسئول عن الشئون الهندسية ، ويجوز لمجلس الادارة اقتراح تعيين مساعدين آخرين يحدد اختصاصهم بقرار من المجلس ويحل كل منهم في مكانه محل المدير العام للمؤسسة عند غيابه ، ويصدر بتعيين المديرين العاملين المساعدين قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الاعلام والثقافة .

مادة ٢٠ - يتولى المدير العام المساعد لشئون الاذاعة ادارة الاذاعة وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح التنفيذ والقرارات التي يصدرها مجلس الادارة وتوجيهات المدير العام للمؤسسة وله على وجه الخصوص :

١ - الاشراف على تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الادارة في مجال الاذاعة .

٢ - رسم خطط العمل في الاذاعة بموافقة المدير العام والاشراف على تنفيذها .

٣ - توجيه المديرين ورؤساء الاقسام بالاذاعة لضمان قيامهم بواجباتهم بكفاية وفاعلية

٤ - اقتراح الهيكل التنظيمي للاذاعة وتشكيل اللجان التي يراها ضرورية لسير العمل ورفع مستواه .

٥ - إصدار الأمر بالمصروفات والتصديق على وثائق الصرف والمستندات المالية الخاصة بالاذاعة وفقاً للوائح المعمول بها في المؤسسة .

٦ - اعداد مشروع الميزانية السنوية للاذاعة وعرضها على المدير العام .

٧ - اقتراح مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات التي يراها ضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة في مجال الاذاعة .

٨ - اقتراح خطط التدريب للعاملين في الاذاعة .

٩ - تقديم تقارير دورية عن سير العمل بالاذاعة كل شهر الى المدير العام .

مادة ٢١ - يتولى المدير العام المساعد لشئون التلفزيون ادارة التلفزيون وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح التنفيذ وقرارات مجلس الادارة وتوجيهات المدير العام، وله على وجه الخصوص :

١ - الاشراف على تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الادارة في مجال التلفزيون .

٢ - رسم خطط العمل في التلفزيون بموافقة المدير العام والاشراف على تنفيذها .

٣ - توجيه المديرين ورؤساء الاقسام بالتلفزيون لضمان قيامهم بواجباتهم بكفاءة وفاعلية .

٤ - اقتراح الهيكل التنظيمي للتلفزيون وتشكيل اللجان التي يراها ضرورية لسير العمل ورفع مستواه .

٥ - إصدار الأمر بالمصروفات والتصديق على وثائق الصرف والمستندات المالية الخاصة بالتلفزيون وفقاً للوائح المعمول بها في المؤسسة .

٦ - اعداد مشروع الميزانية السنوية للتلفزيون وعرضها على المدير العام .

٧ - اقتراح مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات التي يراها ضرورية لتحقيق اهداف المؤسسة في مجال التلفزيون .

٨ - اقتراح خطط التدريب للعاملين في التلفزيون .

٩ - تقديم تقارير دورية عن سير العمل بالتلفزيون كل شهر الى المدير العام .

مادة ٢٢ - يتولى المدير العام المساعد للشئون الهندسية ادارة الهندسة الاذاعية والتلفزيونية وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح التنفيذية وقرارات مجلس الادارة وتوجيهات المدير العام وله على الاخص :

١ - اعداد وتنفيذ خطط تشغيل وصيانة استديوهات الاذاعة والتلفزيون ومحطات الارسال وكافة المعدات الفنية التي تستخدمها المؤسسة .

٢ - اقتراح انشاء محطات الارسال والشبكات والاستديوهات طبقا لاحتياجات العمل والاشراف على تنفيذها بما يكفل وصول الاذاعة والتلفزيون الى كافة أنحاء الجمهورية والجهات الاخرى التي تتطلب السياسة العامة وصول الاذاعة اليمنية اليها .

٣ - العمل على توفير قطع الغيار اللازمة لكافة اجهزة الاذاعة والتلفزيون لضمان سير العمل بانتظام .

٤ - متابعة التطورات الفنية الحديثة في مجالات الهندسة الاذاعية والتلفزيونية واجراء البحوث والدراسات والتجارب على الوسائل والاجهزة والمعدات المستخدمة لتطويرها بما يحقق رفع مستوى الخدمات الاذاعية والتلفزيونية

٥ - اقتراح انشاء المباني والمرافق الاخرى التي يتطلبها سير العمل وصيانتها .

٦ - توجيه المديرين ورؤساء الاقسام بالهندسة لضمان قيامهم بواجباتهم بكفاية وفاعلية .

٧ - اقتراح الهيكل التنظيمي للهندسة وتشكيل اللجان التي يراها ضرورية لحسن سير العمل ورفع مستواه .

٨ - اصدار الامر بالمصروفات والتصديق على وثائق الصرف والمستندات المالية .

٩ - اعداد مشروع الميزانية السنوية الخاصة بالهندسة وعرضها على المدير العام .

١٠ - اعداد خطط تدريب العاملين في مجال الهندسة واقتراح ايفادهم للتدريب في الخارج .

١١ - تقديم تقارير دورية شهرية عن سير العمل بالهندسة .

الفصل الثالث النظام المالي

مادة ٢٣ - يكون للمؤسسة ميزانية خاصة بها شاملة ايراداتها ومصروفاتها ، وتكون هذه الميزانية ملحقه بميزانية الدولة وتعد المؤسسة في بداية السنة المالية ميزانية تقديرية للمصروفات والايرادات المتوقعة وتعد حسابا ختاميا في نهاية السنة .

مادة ٢٤ - السنة المالية للمؤسسة هي السنة المالية للدولة . وتبدأ السنة المالية من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى نهاية السنة المالية الجارية .

مادة ٢٥ - تتكون موارد المؤسسة من :

١ - الضرائب والرسوم المفروضة أو التي تفرض على اجهزة الاستقبال الاذاعي والتلفزيوني

٢ - الموارد الناتجة عن نشاط المؤسسة وما تؤديه من خدمات .

٣ - الاعتمادات التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

٤ - الاعانات والهبات والقروض التي يوافق عليها مجلس الادارة .

٥ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الادارة ولا تتعارض مع اغراض المؤسسة .

المادة ٢٦ - عدم الاخلال بأوجه الرقابة المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، يجوز لمجلس الادارة أن يعين مراقبا أو أكثر

لحسابات من الاشخاص الطبيعيين المتمتعين
بجنسية الجمهورية العربية اليمنية ، ويحدد
المجلس مكافآته ، وتكون له حقوق مراقب
الحسابات فى الشركات المساهمة وعليه واجباته
ومسئوليآته ، وعلى مراقب الحسابات ان يقدم
لمجلس الادارة خلال شهرين على الاكثر من نهاية
السنة المالية للمؤسسة تقريراً بنتيجة مراجعته .

مادة ٢٧ - يحدد رأس مال المؤسسة بقرار
من مجلس الوزراء .

مادة ٢٨ - تعفى من الضرائب والرسوم
والعوائد كافة الاجهزة والادوات والمعدات
والاشياء الاخرى التى تكون لازمة لقيام المؤسسة
بنشاطاتها المختلفة .

الفصل الرابع احكام عامة وانتقالية

مادة ٢٩ - تؤول الى المؤسسة جميع الممتلكات
والموجودات الخاصة بالاذاعة والتلفزيون وما لها
من حقوق وما عليها من التزامات .

مادة ٣٠ - تؤول الى المؤسسة الاعتمادات
المخصصة فى ميزانية وزارة الاعلام والثقافة
للاذاعة والتلفزيون ، ويحدد مجلس الوزراء بناء
على عرض وزير الاعلام والثقافة نصيب المؤسسة
فى الاعتمادات العامة بميزانية الوزارة عن السنة
المالية الحالية .

مادة ٣١ - ينقل الى المؤسسة جميع
العاملين بالادارة العامة للتلفزيون والادارة العامة
للاذاعة بوزارة الاعلام والثقافة بأوضاعهم
ومرتباتهم والبدلات المقررة لهم وكافة المزايا
المادية والعينية الاخرى التى يتمتعون بها عند
صدور هذا القانون .

ولو وزير الاعلام والثقافة فى خلال ستة
اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ان ينقل الى
المؤسسة العاملين الآخرين فى وزارة الاعلام
والثقافة الذين يتصل عملهم بنشاط المؤسسة
وذلك بقرار منه دون التقيد بالقواعد الخاصة
بالنقل فى قانون موظفى الدولة .

مادة ٣٢ - تظل النظم والقواعد المطبقة حالياً
فى وزارة الاعلام والثقافة سارية بصفة مؤقتة
فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون الى ان تصدر
لوائح المؤسسة طبقاً لهذا القانون .

والى ان يتم ذلك يكون لمدير عام المؤسسة
السلطات والاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة
حسب القوانين واللوائح المعمول بها .

مادة ٣٣ - تلغى جميع الاحكام المخالفة
لهذا القانون .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره ولوزير
الاعلام والثقافة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه

صدر بمجلس القيادة

بتاريخ ١٣٩٦/٢/٨ هـ

الموافق ١٩٧٦/٢/٨ م

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٠ م
بشان رسوم خدمات تليفزيونية ورسوم حيازة على
اجهزة الاستقبال واجهزة الفيديو (١)

باسم الشعب ..

رئيس الجمهورية ..

بعد الاطلاع على الدستور الدائم ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ
١٩٧٨/٢/٦ م بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي
المعدل بالاعلان الدستوري الصادر بتاريخ
١٩٧٨/٤/١٧ م ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ
١٩٧٨/٤/٢٢ م بالعمل بقرار مجلس الشعب
التأسيسي بتحديد شكل رئاسة الدولة
واختصاصاتها ومدتها .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ
١٩٧٩/٥/٨ م بتعديل بعض احكام الاعلانات
الدستورية السابقة الخاصة بمجلس الشعب
وتوسيع اختصاصاته .

وعلى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم
(١٥) لسنة ١٩٧٦ م بشأن إنشاء المؤسسة العامة
للإذاعة والتلفزيون ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أقر مجلس الشعب التأسيسي القانون الآتي
نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - تفرض المؤسسة العامة للإذاعة
والتلفزيون رسوم خدمات تلفزيونية على أجهزة
استقبال الإرسال التلفزيوني كما يلي :

(١) عشرة ريالات شهريا على كل منزل أو
أى محل خاص يوجد به جهاز واحد أو أكثر .

(ب) عشرة ريالات شهريا على كل جهاز فى
المحلات التى تقوم باستثمار استخدامها كالفنادق
والمحلات المشابهة لها .

مادة ٢ - تفرض رسوم حيازة للمؤسسة
المذكورة على أجهزة التلفزيون وأجهزة الفيديو مرة
واحدة عند الشراء على النحو التالى :

(١) مائة ريال على الجهاز التلفزيونى
الملون .

(ب) خمسين ريال على الجهاز التلفزيونى
العادى (أسود ، أبيض) .

(ج) مائتين ريال على جهاز الفيديو .

مادة ٣ - تضاف رسوم الحيازة على الثمن
المستحق للتاجر المورد ، وتدفع للمؤسسة
المذكورة عن طريق التاجر المذكور ، ولا يجوز
للتاجر المشار اليه استيراد هذه الأجهزة إلا بعد
الترخيص له من هذه المؤسسة .

مادة ٤ - عملا بالفقرة (٣) من المادة (٢٥)
الخاصة بموارد المؤسسة من القرار بالقانون
رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ م بإنشاء المؤسسة العامة
للإذاعة والتلفزيون على الدولة دعم ميزانية
المؤسسة المذكورة بالاعتمادات اللازمة حتى تتمكن
المؤسسة من تغطية مصروفاتها من إيراداتها .

مادة ٥ - تصدر اللائحة التنفيذية لتحصيل
الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون بقرار من
وزير الاعلام والثقافة بناء على عرض مجلس إدارة
المؤسسة المذكورة بعد التنسيق مع المؤسسة
العامة للكهرباء ومصلحة الجمارك فى تحصيل
ما يمكن تحصيله من هذه الرسوم عن طريقهما

مادة ٦ - يلغى كلما قد صدر من قرارات
فى هذه الرسوم ويعمل بهذا القانون من تاريخ
صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر بالقصر الجمهورى - بصنعاء .

بتاريخ ١٣ - جماد الثانى / ١٤٠٠ هـ

الموافق ٢٨ / أبريل / ١٩٨٠ م .

قرار وزير الاعلام والثقافة رقم (٢٩) لسنة ١٩٨١م بشأن تنظيم الإعلانات (١)

وزير الاعلام والثقافة .

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ في شأن حظر استيراد وتداول المطبوعات المخلة بالآداب .

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨ في شأن المطبوعات .

وعلى قرار مجلس القيادة رقم (١٦) لسنة ١٩٧٦ بتنظيم وزارة الاعلام والثقافة .

وبناء على عرض وكيل الوزارة .

قـرـر

مادة ١ - لايجوز بغير ترخيص من وزارة الاعلام والثقافة فتح مكاتب أو وكالات أو ممارسة أعمال الدعاية والاعلان بأى وجه من الوجوه .

مادة ٢ - لايجوز نشر أو اذاعة أو توزيع أو لصق أية اعلانات الابدع عرض ماتحويه من صورة أو كتابة أيا كان شكلها أو طريقتها على الجهة المختصة بوزارة الاعلام والثقافة واجازتها .

ويستثنى من ذلك الاعلانات التى تنادى فى الاذاعة أو التليفزيون أو تنشر فى الصحف أو المجلات التى تصدر عن وزارة الاعلام والثقافة أو مؤسسة سبأ العامة للصحافة والانباء وتكون مسئولية اجازة هذه الاعلانات على الجهات المذكورة

مادة ٣ - على كل من يرغب فى فتح مكاتب أو وكالات أو العمل فى مجال الاعلانات والدعاية أن يتقدم بطلب الى وكيل وزارة الاعلام والثقافة المختص على النموذج المعد لهذا الغرض للحصول على الترخيص اللازم .

مادة ٤ - يشترط لمنح الترخيص أن يتوفر فى طالبه ذات الشروط المطلوبة للقيد فى السجل التجارى ما لم يكن مقيدا فعلا فى هذا السجل وعلى المرخص له اكمال اجراءات القيد فى السجل التجارى خلال شهرين من تاريخ صدور الترخيص والا يعتبر الترخيص كأن لم يكن .

مادة ٥ - الترخيص بفتح مكتب أو وكالة أو للعمل فى مجال الدعاية والاعلان يجرى تجديده سنويا ولايجوز التنازل عنه ولايورث .

مادة ٦ - يشترط لاجازة نص الاعلان وصورته أن يكون غير مناف للاداب العامة والأخلاق وغير خارج على النظام العام للدولة أو القوانين المعمول بها ، كما يجب مراعاة التعليمات التى تصدر عن أية جهة حكومية أو ذات اختصاص عام تتعلق بقبول اعلانات محدودة . وعلى أى الأحوال لايجوز اجازة نص الاعلان أو صورته فى مجال الادوية والعقاقير الطبية الا اذا كان مصرحا بتداولها من الجهة المختصة بوزارة الصحة أو غيرها مع وجوب موافقة الوزارة المذكورة أو الجهة ذات الاختصاص على الاعلان نصا وصورة .

مادة ٧ - تستحق مصروفات ادارية عن الترخيص بفتح مكاتب أو وكالات أو العمل فى مجال الدعاية والاعلان واجازة نصوص الاعلانات كالاتى :

٣٠٠٠ ثلاثة آلاف ريال عن الترخيص بفتح المكاتب أو وكالات أو العمل فى مجال الدعاية والاعلان وتخفيض هذه المصروفات الى النصف عند تجديد الترخيص سنويا .

٥ خمسة ريالات كل دقيقة عرض بالنسبة للاعلانات المسجلة على اشربة سينمائية أو فيديو

عشرة ريالات عن كل مائة نسخة من الاعلانات المكتوبة فى صورة منشور بحجم الورقة الفولسكاب أو فى الصحف غير المذكورة فى المادة (٢) من هذا القرار .

١٠٠ مائة ريال عن الاعلانات عن البضائع أو المنتجات والحفلات الفنية وما شابهها بواسطة مكبرات الصوت .

٥٠٠ ريال عن الاعلانات على التقاويم ذات الحجم الكبير وهو الذى تبسّخ مساحته ٣٠ سم - ٤٠ أو أكثر .

٢٠٠ ريال عن الاعلان على التقاويم الصغيرة وهى التى تقل عن المساحة السابقة .

١٠٠ ريال عن الاعلانات على لوحات اعلانات ثابتة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر بشرط أن تكون اللوحة بحجم لا يزيد عن ١٥٠ سم مربع وإذا تعددت اللوحات يحصل عن عددها .

٢٠٠ ريال عن الاعلانات على لوحات اعلانات ثابتة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر اذا كانت اللوحة تزيد مساحتها عن ١٥٠ سم مربع .

مادة ٨ - يضاف ٥٠٪ من المصروفات الادارية المشار اليها في المادة السابقة في حالة الاعلان عن منتجات اجنبية فيما عدا مصروفات الترخيص بفتح المكاتب أو الوكالات فلا يجوز التصريح للعمل فيها لغير اليمنيين .

مادة ٩ - تضع الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية والادارة العامة للشئون المالية والادارية قواعد ونظام تحصيل المصروفات الادارية المشار اليها في هذا القرار .

مادة ١٠ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بوزارة الاعلام والثقافة .

بتاريخ ٢٥/جمادى الاول / ١٤٠١ هـ

الموافق ٣ / فبراير / ١٩٨١

قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية

بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ م

في شأن حظر استيراد وتداول المطبوعات

المخلة بالآداب

باسم الأمة ..

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وبناء على موافقة مجلس الرئاسة

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - كل من استورد أو صنع أو ج بنفسه أو بواسطة غيره صوراً أو مطبوعات أو محفوظات أو اعلانات أو اشارات رمزية أو غير ذلك من اشياء اذا كانت منافية للآداب أو الحياء يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ريال ولا تجاوز مائتي ريال أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ - كل من حاز شيئاً من الاشياء المبينة بالمادة الاولى بقصد الاتجار أو التاجير أو التوزيع أو النشر أو بفرض عرضها على أنظار الجمهور علانية أو في الخفاء بمقابل أو بعير مقابل . وكذلك كل من نقل عمداً شيئاً منها و أعلن عنها بأى وسيلة من وسائل الاعلان أو ارشد من أماكن بيعها أو عرضها أو حرض الجمهور على مشاهدتها أو اقتنائها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن عشرة ايام ولا تجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ريالاً ولا تجاوز مائة ريال أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - في جميع الأحوال تصادر الاشياء محل الجريمة وتعدم .

مادة ٤ - تضاعف العقوبات المبينة بالمادتين الاولى والثانية الحد الأدنى والاقصى بالنسبة لكل من عاد بعد سبق الحكم عليه في جريمة من الجرائم المبينة بهما إلى ارتكاب احدى هذه الجرائم خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الاولى .

مادة ٥ - كل موظف عام ساعد أو سهل عمداً بأى وسيلة من الوسائل على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة الاولى فضلاً عن محاكمته تأديبياً .

مادة ٦ - يجب على كل من يوجد لديه بأى صفة كانت وقت العمل بأحكام هذا القانون شيء من الاشياء المبينة بالمادة الاولى أن يقدمها الى اقرب مركز للشرطة خلال مدة لا تجاوز اسبوعاً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون وذلك لاعدامها والا عوقب بالعقوبات المبينة بالمادة الثانية .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بالقصر الجمهورى بصنعاء في ٩ محرم سنة ١٣٨٣ هـ

موافق اول يونية سنة ١٩٦٣ م

قرار جمهورى بالقانون رقم (٢٤) لسنة

١٩٦٨ م في شأن المطبوعات

رئيس المجلس الجمهورى .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القرار الجمهورى رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ م في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاعلام .

وبناء على عرض وزير الاعلام .

وبعد موافقة مجلس الوزراء والمجلس الجمهورى .

قرر :

مادة ١ - في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بكلمة « مطبوعات » كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التعبير متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول ويقصد بكلمة « التداول » بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران

او عرضها في المحلات او اى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الأشخاص ويقصد بكلمة « صحيفة » كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية . ويقصد بكلمة « الطابع » صاحب المطبعة ومع ذلك فاذا كان صاحب المطبعة قد اجرها الى شخص آخر فاضبح ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا فان كلمة الطابع تنصرف الى المستأجر . ويقصد بكلمة « الناشر » الشخص الذى يتولى نشر اى مطبوع .

الفصل الاول

في الاحكام المتعلقة بالطابع والطبوعات على وجه العموم

مادة ٢ - حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون .

مادة ٣ - لا يجوز انشاء مطبعة الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الاعلام ويجب على الطابع قبل ذلك ان يقدم طلب الترخيص الى الوزارة مشتملا على البيانات الآتية :

١ - اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة الطابع .

٢ - مقر المطبعة واسمها .

٣ - البيانات الاخرى التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الاعلام .

مادة ٤ - تتولى وزارة الاعلام البت في طلب الترخيص في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه اليها وفقا للاوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الاعلام ويعتبر فوات هذا الميعاد دون ان تخطر الوزارة طالب الترخيص بقبول طلبه بمثابة « رفض » لهذا الطلب .

ويجب على ذوى الشأن اخطار وزارة الاعلام بكل تغيير يطرأ على البيانات التى تضمنها طلب الترخيص وذلك قبل حدوثه بشمانية ايام على الاقل واذا كان هذا التغيير قد طرأ على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب اخطار الوزارة به في موعد اقصاه ثمانية ايام على الاكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ٥ - يجب على الطابع قبل ان يتولى طبع اى صحيفة ان يقدم اخطارا كتابيا بذلك الى وزارة الاعلام وفقا للاوضاع التى صدر بتحديددها قرار من الوزير المذكور .

مادة ٦ - يجب ان يذكر في اول صفحة من اى مطبوع او باخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه ان كان غير الطابع وتاريخ الطبع .

مادة ٧ - يجب عند اصدار اى مطبوع ايداع عشر نسخ منه في كل من وزارة الاعلام والمحافظات التى يقع الاصدار في دائرتها وخمس نسخ للمكتبة العامة بصنعاء ويعطى ايصال عن هذا الايداع .

ويطبق هذا الحكم سواء كان المطبوع قد طبع داخل الجمهورية العربية اليمنية ام خارجها .

مادة ٨ - لا تسرى احكام المادتين ٤ ، ٥ على المطبوعات ذات الصفة الخاصة او التجارية

مادة ٩ - لا يجوز لاحد ان يتولى بيع او توزيع مطبوعات في الطريق العام او في اى محل آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة او مؤقتة الا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الاعلام وينظم وزير الاعلام بقرار منه شروط منح هذه الرخصة والاجراءات الاخرى المتعلقة بها .

مادة ١٠ - لا يجوز لاحد ان يمارس مهنة ترتبط بتداول مطبوعات في الطريق العام او في اى محل عمومي آخر قبل ان يرخص له في ذلك من وزارة الاعلام .

مادة ١١ - للمحافظة على النظام العام والدين والآداب العامة تمنع المطبوعات الصادرة في خارج الجمهورية او داخلها من الدخول الى الجمهورية والتداول فيها الا بترخيص خاص من وزارة الاعلام .

الفصل الثانى

الاحكام الخاصة بالصحف

مادة ١٢ - يجب ان يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف اشراقا فعليا على كل محتوياتها او جملة محررين مسئولين كل منهم اشراقا فعليا على قسم معين من اقسامها .

مادة ١٣ - يجب أن يكون رؤساء التحرير والمحرون مستوفين للشروط الآتية :
(أ) أن يكونوا يمنيين .

(ب) أن يكونوا كاملي الأهلية وحسنى السمعة والسلوك والاتجاه .

(ج) أن لا تقل سنهم عن خمسة وعشرين سنة ميلادية .

(د) أن لا تكون قد صدرت ضدهم أحكام مخلة بالشرف .

(هـ) أن يكونوا على قدر كبير من الثقافة والمعرفة والتجربة .

وتقوم وزارة الاعلام باعتماد رؤساء تحرير الصحف والمحرون المسؤولين فيها .

مادة ١٤ - لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من وزير الاعلام وعلى كل من يريد اصدار صحيفة ان يقدم طلبا بالترخيص في اصدارها مشتملا على البيانات الآتية :

(أ) اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الجريدة والمحرر او المحررين المسؤولين والناشر ان وجد وفي حالة تغيير المحرر او المحررين يجب على صاحب الجريدة ان يبلغ وزارة الاعلام مع ذكر الاسباب التي استند اليها في التغيير .

(ب) اسم الصحيفة واللفة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها .

(ج) اسم وعنوان المطبعة التي تطبع بها الصحيفة ويوقع على طلب الترخيص من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير او المحررين المسؤولين ومن الناشر ان وجد ويعطى ايصال عن هذا الطلب .

مادة ١٥ - تتولى وزارة الاعلام البت في طلب الترخيص باصدار الصحيفة في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه اليها وفقا للاوضاع التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الاعلام واذا فات هذا الميعاد دون ان تخطر وزارة الاعلام طالب الترخيص كتابة بالطرق الادارية بموافقتها في اصدار الصحيفة فانه يعتبر بمثابة رفض لهذا الطلب .

مادة ١٦ - يجب على ذوى الشأن اخطار وزارة الاعلام بكل تغيير يطرا على البيانات التي تضمنها طلب الترخيص باصدار الصحيفة وذلك

قبل حدوثه بشمانية ايام على الأقل الا اذا كان هذا التغيير قد طرا على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب اخطار الوزارة به في موعد اقصاه ثمانية ايام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ١٧ - اذا لم تصدر الصحيفة خلال الثلاثة شهور التالية لصدور الترخيص الخاص بها او اذا لم تصدر الصحيفة بانتظام « خلال مدة الترخيص » اعتبر الترخيص كأن لم يكن .

مادة ١٨ - يجب تبين اسم صاحب الصحيفة ورئيس التحرير وكذلك اسم ناشرها اذا وجد واسم صاحب المطبعة التي تطبع فيها اذا لم يكن لها مطبعة خاصة وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي اول صفحة منها . واذا لم يكن للصحيفة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة ذاتها مع تعيين القسم الذي يشرف عليه كل منهم .

مادة ١٩ - يجب قبل ان يتداول اول عدد من الصحيفة او ملحق لعدد ان تسلم الى وزارة الاعلام ستا نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس التحرير او احد المحررين المسؤولين ويعطى ايصال بهذا الايداع كما تسلم خمس نسخ للمكتبة العامة .

مادة ٢٠ - يجب على رئيس التحرير او المحررين ان يدرج من غير مقابل البلاغات والبيانات المتعلقة بالمصلحة العامة التي تطلب الوزارات والمصالح نشرها في الصحيفة .

مادة ٢١ - يجب على رئيس التحرير او المحررين المسؤولين ان يدرج بناء على طلب تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع او ما سبق نشره من التصريحات بالصحيفة في اول عدد يصدر من الصحيفة في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه .

ويكون نشر التصحيح من غير مقابل اذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور فاذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر عن المقدار الزائد .

مادة ٢٢ - لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الاحوال الآتية :

(أ) اذا وصل التصحيح الى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذى اقتضاه .

(ب) اذا سبق للصحيفة ان صححت بنفس المعنى الوقائع او التصريحات التى اشتمل عليها المقال المطلوب .

(ج) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التى كتب بها المقال .

(د) اذا كان فى نشر التصحيح جريمة يعاقب عليها القانون .

مادة ٢٣ - تقوم الصحف التى تصدر فى الجمهورية العربية اليمنية بنشر الوعى بين المواطنين والتعريف بأهداف الثورة والجمهورية وكل ما من شأنه ابراز اهداف الثورة وفضح اهداف اعداء الثورة .

مادة ٢٤ - يحظر أن تخوض الصحف فى المسائل الآتية :

(١) اثارة النعرات التى كان يعتمد عليها الحكم البائد فى بقائه .

(ب) كل ما هو مخالف للمبادئ التى ينص عليها الدستور والقانون .

مادة ٢٥ - يجوز لوزارة الاعلام ان تامر بتعطيل الصحيفة اذا خاضت فى احدى المسائل المنصوص عليها فى المادة السابقة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر فاذا عادت الصحيفة بعد تعطيلها الى الخوض فى تلك المسائل اعتبر الترخيص الصادر فى شأنها كأن لم يكن .

مادة ٢٦ - لضمان وفاء الفرامات والمصاريف التى قد تفرض على رئيس التحرير او المحررين المسئولين او صاحب الجريدة او الناشر او الطابع يجب على الموقعين طلب الترخيص باصدار الصحيفة ان يدفعوا خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم الطلب تأمينا تقديما مقداره خمسمائة ريال عن كل صحيفة تصدر ثلاث مرات واكثر فى الاسبوع ومئتان وخمسون ريالاً فى الاحوال الأخرى .

مادة ٢٧ - اذا نقص التأمين بسبب ما اخذ منه بمقتضى احكام المادة السابقة وجب اكماله خلال خمسة الايام التالية لخطر صاحب الشأن بذلك بكتاب مسجل .

الفصل الثالث

العقوبات

مادة ٢٨ - كل مخالفة لاحكام المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن ستين ريالاً ولا تتجاوز ستمائة ريال او احدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٩ - يعاقب على دخول المطبوعات والصحف او تداولها او نشرها خلافا لاحكام المادة (١) بذات العقوبات المنصوص عليها بالمادة السابقة .

ويجب ان يقضى القرار الصادر بالعقوبة بمصادرة المطبوعات المذكورة واعداد الصحيفة والقوالب والأصول « الاكليسيات » .

مادة ٣٠ - يجوز ان يقضى القرار بالعقوبة وفقا لاحكام المادتين السابقتين بتعطيل الصحيفة لمدة خمسة عشر يوما اذا كانت تصدر ثلاث ثلاث مرات او اكثر فى الاسبوع او لمدة شهر اذا كانت تصدر اسبوعيا او لمدة سنة فى الاحوال الأخرى .

مادة ٣١ - فى حالة مخالفة احكام المواد ٦ ، ٩ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٨ يجوز ضبط المطبوعات او اعداد الصحيفة بصفة ادارية كما يجوز ان يقضى القرار الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات او اعداد الصحيفة .

مادة ٣٢ - يعاقب بذات العقوبات المنصوص عليها بالمادة (٢٨) رئيس التحرير او المحررون المسئولون وصاحب الجريدة والطابع والناشر اذا استمروا فى اظهار الصحيفة باسمها او باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها .

ويجوز ان يقضى ايضا فى هذه الحالة بتعطيل الصحيفة لمدة تعادل ضعف المدة المنصوص عليها بالمادة (٣٠) وتضاف الى مدة التعطيل السابقة .

مادة ٣٣ - كل مخالفة أخرى لاحكام المادتين ٢٦ ، ٢٧ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسين ريالاً ولا تجاوز خمسمائة ريال .

مادة ٣٤ - كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز اسبوعاً وغرامة لا تزيد عن عشرة ريالاً او باحدى العقوبتين .

وفي حالة فرض العقوبة لمخالفة احكام المادة الثانية يجوز أن يحكم باغلاق الصحيفة .

مادة ٣٥ - في حالة مخالفة احكام المادة (١١) تضبط المطبوعات واعداد الصحيفة بصفة ادارية

وكذلك ما استعمل في الطباعة من قوالب وأصول .

مادة ٣٦ - على المطابع والصحف القائمة عند العمل بهذا القانون أن تتخذ الاجراءات المؤدية لاتفاق اوضاعها مع احكامه خلال المهلة التي يحددها وزير الاعلام بقرار منه .

مادة ٣٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الاعلام اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه وعلى وزارة الداخلية المعاونة في تنفيذ هذا القانون .

صدر بالقصر الجمهوري بصنعاء بتاريخ ٢٨/٨/١٣٨٨ هـ الموافق ١٨/١١/١٩٦٨ م

قرار وزير الاعلام والثقافة رقم (٨٧) لسنة ١٩٨٠ م بشأن المصروفات الادارية المستحقة عن التراخيص بفتح المحلات وتداول المطبوعات (١)

وزير الاعلام

بعد الاطلاع على القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٨ م بشأن اشراف وزارة الاعلام على دور السينما ،

وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨ م في شأن المطبوعات ،

وعلى قرار مجلس القيادة رقم (١٦) لسنة ١٩٧٦ م بتنظيم وزارة الاعلام والثقافة ،

وعلى القرار رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٧ م بشأن تنظيم الرقابة على الافلام السينمائية ،

وعلى القرار رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ م بشأن تنظيم اداء وتسجيل وتداول الاغاني ،

وعلى القرار رقم (١٢٤) لسنة ١٩٧٨ م في شأن تنظيم العمل في استيراد وتداول اشربة الفيديو كاست والقرار رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٠ م بشأن الرسوم المستحقة لمزاولة اعمال اشربة الفيديو ،

وبناء على وكيل الوزارة .

قـرـر

مادة ١ - تحدد المصروفات الادارية المستحقة لصالح الوزارة عن اصدار التراخيص المنصوص عليها في القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨ م في شأن المطبوعات كالتالي :

(أ) في مجال الاشراف على دور السينما :

١٠٠٠٠ ر عشرة آلاف ريال عن الترخيص لفتح دار سينما .

٥٠٠٠ ر خمسة آلاف ريال عن الترخيص السنوي باستيراد افلام سينمائية .

٥٠ خمسون ريالاً عن كل كيلو جرام من

وزن الشريط السينمائي للرقابة للترخيص بالعرض .

(ب) في مجال اجهزة الفيديو كاسيت .

٥٠٠٠ ر خمسة آلاف ريال من الاذن السنوي باستيراد اشربة فيديو كاسيت .

٦٠٠٠ ر ستة آلاف ريال عن الترخيص بفتح محل لتصوير وتداول اشربة الفيديو كاسيت .

٦٠٠٠ ر ستة آلاف ريال عن الترخيص بفتح صالة عرض عامة لافلام فيديو كاست .

٥٠٠٠ ر خمسة آلاف ريال عن الترخيص بفتح محل لبيع وتاجير شرائط الفيديو كاست .

٥٠٠ خمسمائة ريال مصروفات رقابة على الشريط الواحد .

(ج) في مجال اشربة الكاسيت العادية .

٣٠٠٠ ر ثلاثة آلاف ريال عن الترخيص بفتح محل لتداول وبيع اشربة الكاسيت العادية

٢٠٠٠ ر الفين ريال عن الترخيص السنوي باستيراد اشربة الكاسيت العادية .

(د) في مجال المطبوعات الأخرى .

٢٠٠٠ ر الفين ريال عن الترخيص السنوي بفتح محل للتصوير العادي .

٨٠٠ ثمانمائة ريال عن الترخيص بفتح مكتبه لبيع الكتب والمطبوعات الثقافية .

٥٠٠٠ ر خمسة آلاف ريال لفتح دار طباعة ونشر .

مادة ٢ - تستحق نصف المصروفات المنصوص عليها في المادة السابقة عند تجسيد الترخيص .

مادة ٣ - على الادارة العامة للشئون المالية والادارية والادارة العامة للرقابة على المصنفات

- الفنية وضع نظام تحصيل هذه المصروفات وتوريدا لخزينة الوزارة تحت اعتماد وكيل الوزارة .
- وينشر في الجريدة الرسمية .
- صدر بوزارة الاعلام والثقافة .
- بتاريخ ١٨/محرم/١٤٠١ هـ
- الموافق ٢٥/اكتوبر/١٩٨٠ م
- مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره

قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥م
بإنشاء مؤسسة سبأ العامة للصحافة والانباء
بالجمهورية العربية اليمنية (١)

رئيس مجلس القيادة

بعد الاطلاع على الدستور الدائم

وعلى بيان مجلس القيادة رقم ١ لسنة

١٩٧٤ م

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ

١٩٧٥/١٠/٢٢ م بتنظيم الاوضاع الدستورية

للمرحلة الانتقالية الجديدة .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس القيادة

قرر

الفصل الاول

المهام والاغراض

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى
(مؤسسة سبأ العامة للصحافة والانباء) وتتولى
شئون الصحافة والانباء في الجمهورية العربية
اليمنية ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية
وميزانية مستقلة وتتبع وزير الاعلام ، ويكون
مركزها العاصمة صنعاء .

وتعتبر من المؤسسات ذات النشاط
الاعلامى والاقتصادى .

مادة ٢ - تهدف المؤسسة الى تحقيق
الاغراض والقيام بالمهام الآتية :

١ - الاداء الكفء للخدمة الصحفية
والاعلامية وضمان توجيهها لخدمة الشعب
والمصلحة الوطنية والقومية والتطوير .

٢ - تطوير مفاهيم الاعلام الصحفى وارساء
القيم الخلقية والروحية التى تحكم المواد الصحفية
٣ - ايجاد المناخ الملائم لنمو المؤسسات
الخلاقة واطهار المواهب الجديدة وتشجيع التعبير
الحر الامين .

٤ - الاسهام فى التعبير عن مطالب
الجماهير ومشكلاتها اليومية .

٥ - المحافظة على التراث القومى ونشره .
٦ - النهوض بالمستوى الفنى والمهنى
والثقافى للقائمين بالخدمات الصحفية .

٧ - تزويد الاذاعة والصحف الاهلية
والوكالات والهيئات المحلية والعالمية بالاخبار
والتعليقات فى شتى النواحي السياسية
والاقتصادية والثقافية وغيرها .

٨ - اصدار النشرات الاخبارية الدورية
وفى المناسبات القومية والخاصة .

٩ - العمل على زيادة توزيع الصحف فى
الداخل وفتح مجالات التوزيع فى الخارج وتنمية
الموارد المالية للصحافة والانباء عن طريق الاعلانات
والاشتراكات .

١٠ - العمل على تطوير صحيفتى الثورة
والجمهورية وابعازهما فى صورة تنلام ومكائتهما
كصحيفتين تشرف عليهما الدولة اشرفا مباشرا

١١ - العمل على أن يكون للصحافة الاهلية
دورها المؤثر والفعال فى دعم خطط التنمية
والتطوير بالتعاون معها .

١٢ - العمل على اصدار مجلات اسبوعية
وصحف يومية تعبر عن نهضة اليمن وتعمل على
نشر الوعى والثقافة والمعرفة بين المواطنين فى شتى
مجالات الحياة .

١٣ - دعم جهاز الانباء وتزويده بالاجهزة
العملية الحديثة لاستقبال والتقاط الانباء .

١٤ - دعم جهاز الصحافة بإنشاء استوديو
حديث للتصوير الثابت واقامة مطبعة خاصة
بالصحافة .

١٥ - انشاء سجل للصحافة الحكومية
والاهلية يكون مرجعا تاريخيا لها .

مادة ٣ - تختص المؤسسة باجراء جميع
التصرفات اللازمة لادارة اعمالها وفقا لما هو
منصوص عليه فى هذا القانون وتتمتع بكافة
السلطات العامة التى تمكنها من ذلك .

مادة ٤ - تخضع المؤسسة فى انظمتها

وشئون الموظفين فيها وإدارة أموالها وحساباتها
للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح
التنفيذية والقرارات التي تصدر من مجلس الإدارة
وفقا لهذا القانون .

الفصل الثاني نظام الإدارة

مادة ٥ - يكون للمؤسسة مجلس إدارة
يشكل على النحو التالي :

- وزير الاعلام
- وزير المالية
- وكيل وزارة الاعلام
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للشئون
الاجتماعية .
- وكيل الجهاز المركزي للامن الوطني .
- رئيس مجلس إدارة شركة الطباعة والنشر
- مدير عام المؤسسة .

مادة ٦ - يختص مجلس الإدارة بما يلي :

- ١ - وضع السياسة العامة للاعلام الصحفي
والانباء وفق توجيهات القيادة السياسية العليا
التي يبلغها اليه وزير الاعلام .
- ٢ - وضع ميثاق اخلاقي لآداب الرسالة
الصحفية .

٣ - الموافقة على الخطط المتعلقة بتنفيذ
السياسة العامة للاعلام الصحفي والانباء مع مراعاة
التنسيق بين أجهزة المؤسسة ورقابتها في أدائها
لمهمتها .

٤ - وضع التنظيمات الداخلية للمؤسسة
ما يكفل تقديم الخدمات الصحفية والانباء على
قدر من الكفاءة والاقتصاد .

٥ - تعيين رؤساء التحرير للصحف
والمجلات وأقسام التحرير في الانباء بالمؤسسة .

٦ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية
والحسابات الختامية .

٧ - وضع قواعد الاستعانة بالخبرات
الاجنبية في مجال الصحافة والانباء .

٨ - الموافقة طبقا للاوضاع والنظم المقررة
على عقد القروض وقبول الاعانات والهبات والمنح
التي لا تتعارض مع الاغراض التي تقوم عليها
المؤسسة .

٩ - وضع نظام لتوزيع الصحف والمجلات
التي تصدر عن المؤسسة وتحديد أسعارها :

١٠ - الموافقة على خطط تدريب الموظفين
والفنيين والاداريين بالمؤسسة .

١١ - البت في عقود الشراء والمقاولات التي
تدخل في اختصاصه وفقا للوائح المالية المعمول
بها .

١٢ - اقتراح الاشتراك في المنظمات
والاتحادات والمؤتمرات الدولية والاقليمية التي
تهتم بشئون الصحافة أو الانسحاب منها .

١٣ - وضع لائحة بأجور ومكافآت غدير
الموظفين بالمؤسسة من الكتاب والرسامين والادباء
وكافة فئات المتعاملين مع الصحف والمجلات التي
تصدر عن المؤسسة .

١٤ - تشكيل اللجان التي يرى تأليفها
للاستعانة بها في دراسة المسائل وتحديد
اختصاصات وصلاحيات هذه اللجان .

١٥ - اقتراح اصدار الصحف والمجلات .

١٦ - وضع اللوائح اللازمة لتنظيم الاعمال
الفنية والادارية والمالية وعلى الاخص :

(أ) لائحة مالية بالنظام المالي والمحاسبين
للمؤسسة .

(ب) لائحة للمشتريات المحلية والخارجية .

(ج) لائحة للمخازن .

(د) لائحة لتنظيم تعيين الموظفين بالمؤسسة
وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم والبدلات التي تمنح
لهم وقواعد تأديبهم وانتهاء خدمتهم وغير ذلك
من الشؤون المتعلقة بتنظيم علاقتهم بالمؤسسة .

مادة ٧ - يعقد مجلس الإدارة اجتماعا
دوريا كل شهرين على الاقل ، وتجوز دعواته
للاجتماع بصفة استثنائية في غير موعد الاجتماع
الغوري وذلك بناء على طلب وزير الاعلام أو نصف
عدد اعضائه .

ولرئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بأرائهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات أو عند اتخاذ القرار .

مادة ٨ - عند غياب وزير الاعلام يرأس الاجتماع أقدم الاعضاء الحاضرين حسب الترتيب الموضح في المادة (٥) .

مادة ٩ - يتولى رئيس مجلس الادارة توجيه الدعوة الى اجتماعات المجلس وترسل الدعوة الى الاعضاء للاجتماع مشفوعة بجدول الاعمال قبل التاريخ المعين للاجتماع بثلاثة ايام على الأقل ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره أكثر من نصف اعضائه .

مادة ١٠ - تصدر قرارات المجلس وتوصياته بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس وتكون قرارات المجلس نافذة من تاريخ صدورها ان كان الاجتماع برئاسة وزير الاعلام ، والا تعين على مدير عام المؤسسة عرضها على الوزير لاعتمادها ، فان لم يعتمدها ولم يبد اعتراضا عليها خلال اسبوعين من تاريخ العرض اعتبرت نافذة ، أما اذا اعترض عليها فيعاد عرضها على المجلس لاعادة النظر فيها فى جلسة يرأسها وزير الاعلام .

مادة ١١ - يتولى وزير الاعلام رفع قرارات المجلس التى تتطلب تصديق سلطات أعلى الى السلطة المختصة .

مادة ١٢ - لوزير الاعلام فى حالة الضرورة العاجلة اصدار مايراه مناسبا من قرارات مما يختص باصدارها مجلس الادارة ، على أن تعرض هذه القرارات على المجلس خلال اسبوعين من تاريخ صدورها ، وذلك ليقرر المجلس بشأنها مايراه .

مادة ١٣ - لمجلس الادارة أن يعهد ببعض اختصاصاته الى لجنة أو لجان يؤلفها من بسين اعضائه ، كما له أن يفوض مدير عام المؤسسة فى القيام بمهمة محددة .

مادة ١٤ - يلحق بمجلس الادارة مكتب فنى لدراسة الموضوعات المعروضة عليه واعداد مذكرات بها مشفوعة بنتيجة الدراسة ويتسولى

تسجيل محاضر الاجتماعات واعداد جدول الاعمال وتوزيعه على الاعضاء ويصدر بتشكيل المكتب قرار من وزير الاعلام بعد موافقة مجلس الادارة .

مادة ١٥ - يكون للمؤسسة مدير عام يصدر بتعيينه تحديد مكافآته قرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الاعلام .

مادة ١٦ - يتولى مدير عام المؤسسة الاشراف على سير العمل بها وتوجيهه تحت اشراف مجلس الادارة ويختص بما يلي :

١ - تنفيذ السياسة العامة والقرارات التى يصدرها مجلس ادارة المؤسسة .

٢ - رسم خطط العمل فى ادارات المؤسسة من الناحيتين الفنية والادارية وتنسيقها ومراقبة تنفيذها .

٣ - توجيه المديرين العاملين بالمساعدين كل فيما يخصه وضمان قيامهم بواجبهم بكفاءة وفاعلية .

٤ - اتخاذ الاجراءات المؤدية الى رفع مستوى العمل فى المؤسسة وتطويره .

٥ - تذليل العقبات التى تواجه سير العمل .

٦ - متابعة التطورات العلمية والاتجاهات الحديثة فى مجال الصحافة والانباء .

٧ - تنسيق برامج التدريب للموظفين .

٨ - اقتراح الهيكل التنظيمى للمؤسسة وعرضه على مجلس الادارة .

٩ - اصدار الأمر بالمصروفات والتصديق على وثائق الصرف والمستندات المالية وفقا للوائح المالية المعمول بها فى المؤسسة .

١٠ - اعداد مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية وعرضها على مجلس الادارة .

١١ - رئاسة لجنة تقدير كفاية الموظفين .

١٢ - اعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التى يراها ضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة وعرضها على مجلس الادارة .

١٣ - مباشرة السلطات الاخرى التي تخولها له القوانين واللوائح والنظم السارية في المؤسسة أو يفوضه فيها مجلس الادارة .

مادة ١٧ - يمثل المدير العام المؤسسة في صلاتها بالهيئات والاشخاص الاخرى كما يمثلها امام القضاء .

مادة ١٨ - يقدم المدير العام للمؤسسة تقريراً دورياً عن سير العمل بها كل ثلاثة أشهر الى مجلس الادارة .

مادة ١٩ - يكون لمدير عام المؤسسة مساعد مسئول عن شئون الصحافة وآخر مسئول عن شئون الانباء ، ويجوز لمجلس الادارة اقتراح تعيين مساعدين آخرين يحدد اختصاصهم بقرار من المجلس ويحل كل منهم في مجال اختصاصه محل المدير العام للمؤسسة عند غيابه ويصير بتعيين المديرين العاملين المساعدين قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الاعلام .

مادة ٢٠ - يتولى المدير العام المساعد لشئون الصحافة ادارة الصحافة وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح التنفيذ والقرارات التي يصدرها مجلس الادارة وتوجيهات المدير العام وله على وجه الخصوص :

١ - الاشراف على تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الادارة في مجال الصحافة .

٢ - رسم خطط العمل في الصحافة بموافقة المدير العام والاشراف على تنفيذ هذه الخطط .

٣ - توجيه المديرين ورؤساء الاقسام والصحفيين لضمان قيامهم بواجباتهم بكفاية وفاعلية .

٤ - اقتراح الهيكل التنظيمي للصحافة وتشكيل اللجان التي يراها ضرورية لسير العمل ورفع مستواه وعرض ذلك على المدير العام .

٥ - اصدار الأمر بالمصروفات والتصديق على وثائق الصرف والمستندات المالية وفقاً للوائح المعمول بها في المؤسسة .

٦ - اعداد مشروع الميزانية السنوية للصحافة وعرضها على المدير العام .

٧ - اقتراح مشروع القوانين والانظمة والتعليمات التي يراها ضرورية لتحقيق اهداف المؤسسة في مجال الصحافة وعرضها على المدير العام .

٨ - اقتراح خطط التدريب للعاملين في الصحافة .

٩ - متابعة التطورات العلمية والاتجاهات الحديثة في مجال الصحافة للاستفادة منها في تطوير العمل ورفع مستواه .

١٠ - تقديم تقارير دورية عن سير العمل بالصحافة كل شهر الى المدير العام .

مادة ٢١ - يتولى المدير العام المساعد لشئون الانباء ادارة الانباء وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه التنفيذية وقرارات مجلس الادارة وتوجيهات المدير العام وله على وجه الخصوص :

١ - الاشراف على تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الادارة في مجال الانباء .

٢ - رسم خطط العمل في الانباء بموافقة المدير العام والاشراف على تنفيذ هذه الخطط .

٣ - توجيه المديرين ورؤساء الاقسام بالانباء لضمان قيامهم بواجباتهم بكفاية وفاعلية .

٤ - متابعة التطورات العملية والاتجاهات الحديثة في مجالات وكالات الانباء للاستفادة منها في رفع مستوى العمل والانتاج .

٥ - اقتراح الهيكل التنظيمي للانباء وتشكيل اللجان التي يراها ضرورية لسير العمل ورفع مستواه وعرض ذلك على المدير العام .

٦ - اصدار الأمر بالمصروفات والتصديق على وثائق الصرف والمستندات المالية وفقاً للوائح المعمول بها في المؤسسة .

٧ - اعداد مشروع الميزانية السنوية والخاصة بالانباء وعرضها على المدير العام .

٨ - اقتراح مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات التي يراها ضرورية لتحقيق اهداف المؤسسة في مجال الانباء وعرضها على المدير العام .

٩ - اقتراح خطط التدريب للعاملين في
الانباء .

١٠ - تقديم تقارير دورية عن سير العمل
بالانباء كل شهر الى المدير العام .

الفصل الثالث

سجل الصحافة

مادة ٢٢ - مع عدم الاخلال بما ينص عليه
قانون المطبوعات ، ينشأ بالمؤسسة سجل للصحف
والمجلات ولا يجوز اصدار أية صحيفة أو مجلة
رسمية أو أهلية الا بعد القيد في السجل المذكور

مادة ٢٣ - يشترط لقيد الصحيفة أو
المجلة في سجل الصحف والمجلات بالمؤسسة أن
يكون قد صدر ترخيص بها من وزارة الاعلام .

مادة ٢٤ - على صاحب الصحيفة أو المجلة
أن يرسل من كل عدد يصدر منها فور طبعة خمس
نسخ الى مدير عام المؤسسة بقصد تكوين أرشيف
تاريخي للصحف والمجلات .

مادة ٢٥ - لمدير عام المؤسسة حق اقتراح
اغلاق الصحف أو المجلات أو مصادرة أي عدد منها
في حالة مخالفة أحكام هذا القانون والاحوال
الاخرى التي يقرها قانون المطبوعات ويكون
الاغلاق أو المصادرة بقرار من السلطة المختصة
في قانون المطبوعات .

مادة ٢٦ - على جميع اصحاب الصحف
والمجلات المرخص باصدارها عند صدور هذا
القانون التقدم بطلبات القيد في سجل الصحف
والمجلات خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور
هذا القانون .

مادة ٢٧ - يصدر مجلس الادارة قرارا
بتحديد اجراءات وأوضاع طالب القيد في هذا
السجل .

الفصل الرابع

النظام المالي

مادة ٢٨ - يكون للمؤسسة ميزانية
خاصة بها شاملة ايراداتها ومصروفاتها وتكون

هذه الميزانية ماحقة بميزانية الدولة ، وتعتمد
المؤسسة في بداية السنة المالية ميزانية تقديرية
للمصروفات والايرادات المتوقعة وتعتمد حسابا
ختاميا في نهاية السنة .

مادة ٢٩ - يسرى على اعتماد الميزانية
والحساب الختامي للمؤسسة ذات القواعد
والاجراءات المتبعة بشأن الميزانية العامة والحساب
الختامي للدولة .

مادة ٣٠ - السنة المالية للمؤسسة هي
السنة المالية للدولة ، وتبدأ السنة المالية الاولى
من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى نهاية السنة
المالية الجارية .

مادة ٣١ - تتكون موارد المؤسسة من :

١ - حصيله مبيعات الصحف والمجلات
التي تصدر عن المؤسسة .

٢ - حصيله الاشتراكات العمومية للمؤسسات
والمصالح الحكومية والمؤسسات والافراد في
الصحف والنشرات .

٣ - حصيله الاعلانات في الصحف والمجلات

٤ - الاعتمادات التي تخصصها الدولة
للمؤسسة .

٥ - الاعانات والهبات والقروض التي
يوافق عليها مجلس الادارة ومع مراعاة الاوضاع
الدستورية المقررة .

٦ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس
الادارة ولا تتعارض مع أغراض المؤسسة .

مادة ٣٢ - مع عدم الاخلال بأوجه الرقابة
المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح يجوز
لمجلس الادارة أن يعين مراقبا أو أكثر للحسابات
من الاشخاص الطبيعيين المتمتعين بجنسية
الجمهورية العربية اليمنية ، ويخضع المجلس
مكافاته وتكون له حقوق مراقب الحسابات في
الشركات المساهمة وعليه واجباته ومسئوليته .

وعلى مراقب الحسابات ان يقدم الى مجلس
الادارة خلال شهرين على الاكثر من نهاية السنة
المالية تقريراً بنتيجة مراجعته .

مادة ٣٣ - يحدد رأس مال المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٣٤ - تعفى من الضرائب والرسوم والموائد كافة الاجهزة والأدوات والمعدات والأشياء الأخرى التي تكون لازمة لقيام المؤسسة بنشاطاتها المختلفة .

الفصل الخامس احكام عامة وانتقالية

مادة ٣٥ - يؤول الى المؤسسة جميع الممتلكات والموجودات الخاصة بوكالة انباء سبأ وصحيفة الثورة وصحيفة الجمهورية ومالها من حقوق وما عليها من التزامات .

مادة ٣٦ - تؤول الى المؤسسة الاعتمادات المخصصة في ميزانية وزارة الاعلام للوكالة والصحف المحددة في المادة السابقة ، ويحدد مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الاعلام نصيب المؤسسة في الاعتمادات العامة بميزانية الوزارة عن السنة المالية الحالية .

مادة ٣٧ - ينقل الى المؤسسة جميع العاملين بوكالة الانباء والصحف المذكورة وذلك بأوضاعهم ومرتباتهم والبدلات المقررة لهم وكافة المزايا المادية والعينية التي يتمتعون بها عند

صدور هذا القانون ، ولوزير الاعلام في خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أن ينقل الى المؤسسة العاملين الآخرين في وزارة الاعلام الذين يتصل عملهم بنشاط المؤسسة وذلك بقرار منه مع التقيد بالقواعد الخاصة بالنقل في قانون موظفي الدولة .

مادة ٣٨ - تظل النظم والقواعد المطبقة حالياً في وزارة الاعلام سارية على المؤسسة بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون الى أن تصدر لوائح المؤسسة طبقاً لهذا القانون .

والى أن يتم ذلك يكون لنائب رئيس مجلس الادارة السلطات والاختصاصات المخولة لوكيل وزارة الاعلام حسب القوانين واللوائح المعمول بها

مادة ٣٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٤٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .
ولوزير الاعلام اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بمجلس القيادة

بتاريخ ١٣٩٥/١٢/٢٤ هـ

الموافق ١٩٧٥/١٢/٢٧ م

قرار جمهورى رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٠ م

بشأن انشاء وكالة للانباء اليمنية

رئيس المجلس الجمهورى

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القرار الجمهورى رقم (٣٨) لسنة

١٩٦٤ م بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة

الاعلام .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الاعلام .

وبعد موافقة مجلس الوزراء والمجلس

الجمهورى .

قرار :

مادة ١ - تنشأ وكالة للانباء اليمنية تسمى

وكالة سبأ للانباء .

مادة ٢ - تمارس الوكالة اعمالها وفقا

لنظام المرفق .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ

صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر بالقصر الجمهورى بصنعاء

بتاريخ ٢٦ جمادى الاولى ١٣٩٠ هـ الموافق

١٩٧٠/٧/٣٠ م .

جَمْهُورِيَّةُ الْيَمَنِ الدِّيمَقْرَاطِيَّة

Bibliotheca Alexandrina



1518709